





١٠

یا کیک

١٠





فهرست کتاب

کتاب الطهارات	کتاب الصلوة	کتاب الزکوة	کتاب الصوم	کتاب الحج
۱۶۱	۱۶۰	۱۶۰	۱۶۰	۱۶۰
کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب البیوع	کتاب الصرف	کتاب الإجارة
۱۱۲	۱۷۱	۲۰۹	۲۰۹	۲۰۹
کتاب القضاء	کتاب الشهادات	کتاب الدعوى	کتاب الرجوع بالشهادات	
۲۳۶	۲۵۷	۲۶۸		
کتاب الدعوى	کتاب القاضی	کتاب الاقرار	کتاب الوكالة	کتاب الكفالة
۲۶۹	۲۹۲	۲۹۴	۳۰۰	۳۰۸
کتاب الحواله	کتاب الصلح	کتاب الرهن	کتاب المضاربة	کتاب المزارعة
۳۱۲	۳۱۳	۳۱۷	۳۱۹	۳۲۰
کتاب الشرب	کتاب الاشربة	کتاب الاکراه	کتاب المأذون	کتاب القسمة
۳۲۰	۳۲۷	۳۳۹	۳۴۹	۳۵۰
کتاب الفرائض	کتاب الوصایا	کتاب الذیات	کتاب الحیطان	کتاب الفصب
۳۵۱	۳۵۵	۳۵۵	۳۵۵	۳۵۵
کتاب المودعة	کتاب العارية	کتاب الشراكة	کتاب الصيد	کتاب الذبائح
۳۶۰	۳۶۵	۳۶۷	۳۷۰	۳۷۲
کتاب الاضحية	کتاب الکراهية	کتاب الفاء الکفر	کتاب الهبة	کتاب الوقف
۳۷۷	۳۷۹	۳۸۸	۳۹۳	۳۹۴
کتاب اللقط	کتاب اللقطة	کتاب الايق	کتاب المفقود	کتاب الاستحسان
۳۹۶	۳۹۶	۴۰۷	۴۰۸	۴۰۸
کتاب	الحدود	کتاب الشريعة	کتاب السیر	
۴۱۰	۴۱۱	۴۱۲		
کتاب	العقاق	کتاب	الشفعة	
۴۱۲	۴۱۲			



۲۵۶

Sulaymaniyeh Khatunlar  
KISH. AMCA ZADE  
MUSEYIN PAZLA  
Yeni  
Eski Khatunlar 256

خلافت افغانو



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحديث خلق الارواح والاجسام وجعل النور والظلام لا يغير من الدهر حوادث ولا يسهه على الامور  
بواعث ولا يحيطه بكنه قدرتها الخاطر ولا يمدى الى ضبط عظمتها القهار الذي امر عباده بتحصيل العلم وحرمهم  
على التجاوز والحلم ارسل محمد صلى الله عليه وآله ونصره وآواه وجعل الجنة مثواه صلى الله عليه وعلى آله وآل  
من المهاجرين والانصار وجعل الامام الاعظم نعمة الله مقتدى شريعته وقائدا لاهله واطهر بها العلوم السليمة  
ونشره الاحكام بين المؤمنين وقيل حكم الشرع من الاسلاف الى الاخلاق **قال** الشيخ الامام الزاهد البارع  
فقيه لا تظهر الشريعة محي السنة مقتدى الانام ببقية الاسلاف كثرهم الاطراف افتتار الملة والدين ركن  
الاسلام في العالمين طاهر من اجدهن عبد الرشيد البخاري نورا لله تارة واعلى في الجان ربته وقد عرفتم خوافيكم  
افهم ان العلوم كثيرة والاعمال صيرة فالاولى من فاهمة الى الالتم والاقبل الى النفع الاغم وهو جمع الوقفات والبراهين  
وتجسيمها وتوحيدها **قال** وقد كتبت في هذا الفن شيئا من اجدي ما تسمى خزنة الوقفات والثانية تسمى كتاب النقا  
فما لي بعد ذلك بعض اخواني ان كتب نسخة قصيرة يمكن ضبطها وتيسر حفظها فكتبت هذه النسخة جامعة للرواية  
خالصة عن الدرر مع بيان مواضع المسائل دفعا لظن الطاعن وغنية للقيم والطالع فكتبت فهرست الفصول  
والاجناس على رأس كل كتاب يكون عنوانه على مقتضى وسميتها كتاب الخاصة وكل ذلك اعمل بيسر الامام على

المقتبس من كتاب من الله العزيز الوهاب **كتاب الطهارات**  
مشمول على نسخة فصول الاول في المياه الثاني في الغسل الثالث في الوضوء الرابع في المسح الخامس في التيمم السادس في غسل  
الثوبين وغيره السابع في ما يكون نجسا وفيما لا يكونه الثامن فيما ينتجس وفيما لا ينتجس التاسع في الخطر والاباحة  
**الفصل الاول** مشتمل على ثلثة اجناس الاول في الحياض والحجاب والافاء في مسائل الماء المستعمل والماء الملقوق  
والقيح الثاني في الاماير الثالث في الابان وفي آخرها وقوع الفارة والتمن اما الجنس الاول وفي اصل النجاسة  
وقد حوز ان كان كبير او مؤنثا لا يجوز له ان يتغير طهره او لون او رجه وهل ينتجس موضع وقوع النجاسة  
فيقول النجاسة على نوعين مرتبة او غير مرتبة المرتبة كالعدس والحيفة وغير المرتبة كقطرة خمر وطريق في المرتبة ينتجس  
موضع وقوع النجاسة بالايجاع وينزل من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير **قال** وقد مر ما بين ثم يتوضأ  
فيقول الحوض الصغير في بعض النسخ ان كان من الموضع الذي يتوضأ الى النجاسة عشرة اذرع او اكثر يجوز وان كان اقل  
لا وما في غير المرتبة فعد من شايخ العراق كذلك ايضا كما مر في بعض النسخ ويجوز ان يغتسل في موضع

وقع النجاسة وهذا من نسخة الامام خواجه زاده وفي الملة الجارية يتوضأ بقرب النجاسة وان كانت مرتبة في  
الاصل القصد التيمم وفي نسخة الامام المشيخي اذا استنجى في حوض لا يجوز ان يتوضأ من ذلك الموضع قبل  
تحريك الماء وهل يشترط تحريك الماء حين غسل وسقطت غسله وجهه على الماء قال شمس لائحة الحلواني في نسخة غيره  
ابو يوسف لا يجوز التوضي ما لم يتحرك اليه مال الفقيه ابو جعفر وغيره من المشايخ جوزه ذلك وان لم يتحرك  
الماء وحملوا كالماء الجاري وفي نسخة اخرى الحوض الكبير مقدار عشرة اذرع في عشرة اذرع وصورة ان يكون كل جانب  
من جوانب الحوض عشرة اذرع وحول الماء اربعون ذراعا ووجه الماء مائة ذراع هذا مقدار الطول والعرض واما  
العمق ان كانت بحيث لا يتنجس الا غراف في هذا القدر يكفي عليه الفتوى هذا اذا كان الحوض مرتعا فان كان مدورا  
يعتبر ثمانية واربعون ذراعا بدراع الكرواس فان كان الحوض اعلاه عشرة اذرع في عشرة واسفله اقل وهو محمل  
بحوز التوضي والاغتسال فيه وان نقص الماء حتى صار تسعا في تسع لا يجوز ولكن يغتسل منه الحوض اذا كان اقل من  
عشرة في عشرة لكنه عميق فرقت في النجاسة ثم انبسط وصار عشرة في عشرة ونجس وان وقع في النجاسة وهو  
عشرة عشر ثم اجتمع فصار اقل فهو طاهر والعبرة بوقت وقوع النجاسة ولو كان اعلاه اقل من عشرة في عشرة واطلاه  
عشرة عشر وقت قطرة خمر او توضع رجل ثم انتفض الماء وصار عشرة في عشرة اختلف المتأخرون فيه وينبغي ان  
يكون الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتنجس على الحوض الكبير من الماء الذي في اسفله ووقع الماء النجس في  
الاسفل حلة كان الماء نجسا وبصير النجس الى على الطاهر وقت واحد وان وقع الماء النجس اسفل الحوض على  
السديج كان طاهرا على ما ياتي في مسئلة الجرد وقال بعضهم لا يطهر كالماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط  
على ما مر الحوض الكبير اذا انجمد ما في فقب انسان نقيا وتوضأه ان كان الماء على وجه الجرد ونجس الجرد فنجسا  
عن الجرد يجوز وان كان متصلا بالجرد اختلف المشايخ فيه بعضهم اعتبروا بحلة الماء حتى لا يتنجس وبعضهم اعتبروا  
بموضع النجس ان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا بحوز التوضي فيه والا فلا وان كان الماء في القرب كالماء في الطشت  
والنقبة في الحوض التوضي فيه ولو نتجس موضع النجس ثم ذاب الجرد بديج الماء نجس وقال الشيخ الامام شمس  
الحلواني الماء طاهر سواء ذاب بديج او بدفعة واحدة وعلى هذا الواجب التوضي في الشارع والنجاسات التي  
يكون في الماء الجاري بعضهم اعتبروا ذلك المكان حتى يتنجس وبعضهم اعتبروا بحلة الماء والشرعة كالحوض اذا جرد  
ماؤه ولو كان الماء منفصلا عن الواح المشبعة وان قل بحوز التوضي فيه او كان متصلا لا يجوز هو المختار وفي  
قواعد الفقيه ابو جعفر الهندواني لو توضأ في اجرة القصب وفي ارض فيها زرع مشعل بعضها بعضا كان طاهرا  
في عشرة جرد وانصال القصب بالقصب يمنع انصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجهه جميع الماء الطاهر  
الذي يقال له بالفارسية جفرا وان كان جبالا لو حرك يتحرك بحوز فتواتى الماء وهو كثير ولم يعلم بوقوع



النجاسة فيه بحسب التوفيق من حوض في عصر فوقع البول فيه ان كان عشر في عشر لا يفسد وان كان اقل من ذلك  
في الماء والكل في الفتاوى وفي الاصل ويتوضأ من الحوض الذي يتوضأ فيه قد لا يستيقظ وليس عليه  
ان يسأل ولا يدع التوضؤ من حوض يستيقظ ان قد حث لوطنة نجسا فوضأ منه ثم ظهر له طاهر يجوز وعلى هذا  
الضيف اذا قدم اليه الطعام ليس للضيف ان يسأل من اين ذلك هذا الطعام من الغضب المستقر وكذا لا بأس  
بالوضوء من حوض يوضع كوزه في نواحي الدار ويشرب منه ما لم يعلم انه قد روي عن الرجل ان يستخلص لنفسه اناء  
ويتوضأ منه ولا يتوضأ منه غيره **النهر** الذي هو متصل بالحوض وكان اذا امتلأ الحوض يدخل الماء النهر فوضأ النهر  
فيه ان كان النهر قد روي عن رجلين ونصف لا يجوز ولا يجعل تبعاً للحوض وان كان اقل يجوز ويجعل تبعاً للحوض قيل  
لا يجوز ولا يجعل تبعاً للحوض وان كان قد روي عن رجلين وقيل والموضع الذي في النهر يقال له كروابه لا يجوز التوضؤ  
فيه وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف ويرث فيه الدواب والناس ثم يدا في الشتاء ويبيع  
فيه الجراد كان الماء الذي يدخل في العذير يدخل على مكان نجس فلما وجد نجس ان كثر الماء بعد ذلك وان كان  
الماء الذي يدخل في العذير يستقر مكان طاهر حتى صار عشر في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالماء والجهد طاهر  
الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا يتنجس الحوض وان كان الماء النجس على الحوض غلبا لانه كلما اتصل الماء بالنجس  
صار ماء الحوض عليه غلبا وفي رواية المستغنى التوضؤ من الحوض فضل من التوضؤ من النهر لان اهل الاعتدال  
لا يرون التوضؤ من الحوض جائزا فتنوضأ عالم واما الحوض الصغير فيوقا من الاواني واجاب لا يجوز  
التوضؤ فيه ولو وقت فيه قطع خمر يتنجس واما التوضؤ في عين الماء والعين بحال يخرج الماء منه يجوز التوضؤ في  
موضع خرج الماء واما من موضع آخر ان كان اقل من ربيع او ربعا في اربع جوارب مطلقا وان كان نجسا في خمس  
اختلف المشايخ فيه قال القاضي الامام كمال السلام على الشفوي يجوز التوضؤ فيه واما حوض الحمام  
اذا وقت فيه نجاسة قال في التجردين في حقيقته انها لا يستقر وهو الماء الجاري فان تنجس حوض الحمام دخل  
الماء من الانبوب خرج من الجانب الآخر فهو كالحوض الصغير وفيه اقول لا بأس بدخول الحمام للرجل والنساء  
وفي الفتاوى حوض الحمام اذا اغتر فيه رجل ويد نجاسة وكان الماء يدخل من النوبة في الحوض والناس يفرقون  
من الحوض عن قدامه لم يتنجس الحوض الصغير اذا تنجس في دخل الماء من جانبه وخرج من جانبه اقول قال  
الصدر الشهيد المختار انه يطهر فان لم يخرج شئ ما فيه وكذا البئر فلو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشط على  
وجها الجراد حتى بلغ المستقر يطهرها قد روي عن رجلين فلا يخرج من النهر الذي دخل الماء في الحوض  
لا يطهر **وما يشترط في الجباب** الاواني حث فياء او رقب استخرج وجعل في اناء الخسفة ثم اخذ من حوض  
آخر وجعل في اناء حثا امتلا الاناء ثم وجده فارة ان غاب هو ساعة فالنجاسة للانه وان لم يبع

ولم يعلم انما من اي الجنين فالنجاسة يصر الى الحب الاخر هذا اذا تحوى ولم يقع تحريم على شئ اما اذا وقع تحريم  
على شئ يعلم به وهذا اذا كان الحبان لرجل واحد فان كانا رجلين كل واحد منهما يقول ما كانت الفارة في حوضي  
وكلاهما طاهر واصل هذا في كتاب السبع في باب الاختلاف فاتي بعد هذا ان شاء الله تعالى هذا اذا كان حثين  
وكلاهما رطب فان كان ثلثا من الجباب احدهما الدهن وفي الآخر الخل وفي الآخر الدبس اخذ من كل واحد  
من الجباب الثلاثة وجعل في طشت ثم وجب في الطشت فارة ولم يعب عنها يشق بطل الفارة ان كان في بطنها  
دهن فالنجاسة حب الدهن وان كان في بطنها الدهن فحب الدهن فان كان في بطنها خل فحب الخل وان لم يكن  
في بطنها شئ يري باق الهرة ان كلها فالنجاسة حب الدهن واللبس والخل طاهر وان لم تأكلها فالتنجاس  
لحب الخل وحسب الدهن واللبس طاهر في شرح الطحاوي الفارة اذا دقت من الهرة ومنبت على صفة ماء  
يتنجس الماء مطلقا هو المختار حب وجده فيها بصر الماء يتنجس بخلاف البئر على ما في الهرة اذا بادت في ناء او  
على ثوب يتنجس وكذا بول الفارة وقال الفقيه ابو جعفر يتنجس الاناء دون الثوب وبول الحفائش وخرؤها  
لا يتنجس وقال في التجردين شئ حب الماء اذا ترشح منه الماء فكل حب الحب الذي في الحب طاهر  
**وما يتصل بهذا** الماء المستعمل رجل توضأ من القصة في الحمام وغيره يجوز واصل هذا في الاصل الجنب في  
الحايض والمحدث اذا دخل يد في الاناء للاغتسال او وقع الكوز في الحب فادخل يد في الحب الى المرفق  
لا يخرج الكوز لا يصير مستعملا بخلافه اذا دخل يد في الاناء او جملته المتبرء انه يصير مستعملا لا بعد لم الضرر  
ولو اخذ الماء بغيره لا يريده المفضضة لا يصير مستعملا عند مجيء وكذا لو اخذ بغيره وغسل اعضاءه بذلك قال  
ابو يوسف لا يقي طهره ورواه القتيبي ولو نوى المفضضة ثم نفع في الثوب لا يتنجسه ثم في الجنب اذا دخل يد في  
الاناء هذا اذا لم يرد غسله فيه بل اراد رفع الماء فان اراد غسله ان كان اصبعاً او اكثره ون الكف لم يتنجس  
الماء وان دخل الكف يريده غسلها يتنجس هذا قول من وهو احدى الروايتين عن ع اما على قول من هو  
قول من القتيبي نفع ثم انه طاهر وعليه الفتوى ثم اذا كان نجسا عند من واحد الروايتين عن ع فهو نجس  
نجاسة غليظة ام خفيفة وعند من خفيفة والقدر فيه بالكثير العاشر وهو احدى الروايتين عن ع  
وفي رواية عن ع غليظة هذا اذا دخل يد في الاناء فان دخل الجنب يد او جملته في البئر لم يفسد كذا  
روي عن من بخلافه الاناء فانه لو ادخل رجلا في الاناء يفسد فلو دخل الجنب البئر يفسد جسده يوك  
اليد والرجل الفسد قوله بعض جسده يقتضيه ان يصير مستعملا لبعض العضو وهذا يوافق ما روي عن ع  
في الظاهر اذا دخل رأسه في الماء وابتل بعض رأسه ان الماء يصير مستعملا اما الرواية المعروفة عن من  
انه لا يصير مستعملا قال ع وسه اذا روي به الحديث وقصده المقرب وقال ع ما قصد به المقرب لا غير



فلو توفى بالماء صار الماء مستقلاً عندنا والحدث اذا توفى القبر واللعلم صار الماء مستقلاً عندنا  
وعندنا لا يصير مستقلاً لعدم بنية القبر وانما يأخذ الماء حكم الاستعمال اذا ازيل العضو واستقر في مكان  
اما ما دام على العضو فلا يأخذ حكم الاستعمال وان لم يبق على العضو لم يصح الماء فصح البلية التي على ذلك  
العضو الى الملة جاز ولو صرف البلية التي في الملة الى الملة التي في الملة التي في الملة التي في الملة التي في الملة  
كان هذا في الجناية يجوز فان ازيل العضو اختلفوا في بعضه يصير مستقلاً وان كان في الهواء حتى لا يحدث  
اذا غسل في رعيه فاسد انسان يد تحت ذريعه وغسله بذلك الماء لا يجوز وكذا الحدث اذا غسل  
عضو قبل ان يجمع في مكان وانما ذكرناه لا يصير مستقلاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك في الجاه  
الصغير للصد الشبهة وفي الفتاوى الرجل اذا اخرج من الحمام من غير جواز اذ لم يعلم ان في الحمام جباة اغفل  
وعن ابي حنيفة لا يجزئ حتى يغسل قديمه الطاهرة الغسل في البئر افسد بنية القبر فان اغفل في الطاهر  
لطلبه لو ليس على بدن نجاسة ولم يدرك في جسده لم يفسد عذبه جميعاً وان غمس فيه جنباً ومحدث  
طلبه لو قال براء الماء بجاله طاهر الرجل حاله نجس وقال الماء طاهر الرجل طاهر وعنه رواية  
في رواية كمال في رواية كمالها نجسان والرجل نجس بنجاسة الماء النجس لم بنجاسة الجناية اختلفوا  
فيه والاصح ان نجاسة بنجاسة الماء حتى لو قضم واستنشق حله في قلة القرآن هذا اذا كان الجنب قد  
استنحب بالماء اما اذا لم يستنحب اصلاً واستنحب بالحجر يستنحب البئر ونزع جميع الماء ولو وقع الحايض في البئر ان  
كان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالجنب ان كان قبل انقطاع الدم وليس على اعضائها  
نجاسة فهي كالرجل الطاهر لانه لم يخرج من الحيض وهذا لا يجوز لتوفى بالماء المستعمل وضوء اول  
شيء من البدن واختلف المشايخ في هذه اللفظة حتى لو غسل عضو آخر سوى اعضاء الوضوء كالرغل  
فقد اوجبته هل يصير مستقلاً والاصح انه لا يصير مستقلاً بخلاف اعضاء الوضوء ويجوز التوفى بالماء  
المستعمل في غير البدن كالرغل ثوباً او اداة طاهرة وفي قلة الامر هذا كله اذا كان الذي يدخل فيه في  
الامة او البئر بالغافان كافيماً ان علم يقيناً ان بين طاهرة بان كان مع البصر رقيب السكة يجوز التوفى  
بذلك الماء وان علم يقيناً ان بين نجسة لا يجوز التوفى به وان كان لا يعلم انه طاهر او نجس المستحب ان يتوضأ  
غيره فان توضأ به جاز وهذا اذا دخل البئر في الماء ولم يغسله اما اذا توفى في طشت هل يصير مستقلاً  
اختلف المتأخرون والمختار ان يصير مستقلاً اذا كان الصبغ عاكلاً وفي شرح الطحاوي هذا كله اذا توفى للصلاة  
اما اذا غسل البالغ من الطعام ومن الطعام قال يصير مستقلاً اما اذا غسل بدن من الوضوء والمرأة من الجنين لا  
يصير مستقلاً وفي الفتاوى هذا في النجس اما غسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث اذا اجمع في موضع

فهو نجس اما دام في علاج الفسل لا يتنجس وعنده وهو احدى الروايتين عن جده طاهر مطلق المرأة اذا اولت  
شعر ادى من جبايتها غسل ذلك الشعر بالماء لم يكن مستقلاً ولو كان غسل رأس انسان مقتول قد بان من جوار  
الماء مستقلاً نجس اغتسل فانتفع من غسله شيء في اناء لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل فيه سيلاً افسد  
وكذا حوض الحمام على هذا وعلى قول جده لا يفسد ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الطهارة ويكره شرب الماء  
للمستعمل واما ماء النجس جاز الاستنقاء به كبل الطين وسقى الدواب الى ههنا في الفتاوى وما يتصل بهذا الماء  
المقيد رجل توضأ بماء الزردج او العصفور او ماء الصابون ان كان رقيقاً ليسين الماء منه يجوز وان غلبت  
وصار نشا سجة لا يجوز به وكذا ماء الصابون اذا كان ثخيناً فغلب عليه الصابون لا يجوز التوفى به في قول  
شمس لا يئمه وكذا اذا اغلى بشان او اس ويزيل النجاسة الحقيقية عن البدن هكذا ذكر الكوفي والطحاوي  
وذكر الفقيه ابو الليث في مختلفاته انه لا يزيل الا لاجع ولو خالط بالماء ملة سواه من المايعة وغلب عليه حكم  
له الماء كالحل او العصاره اختلفوا بالماء ان كانت الغلبة للماء ولم يزل عليه الماء فحكم الماء المطلق وان كانت  
الغلبة لذلك الشيء كان حكمه حكم الماء المقيد في شرح الطحاوي وفي الفتاوى ولو توضأ بماء الملح لا يجوز ولو توضأ  
بالخل ان كان الثلج اياً بحيث يقطر عن يده يجوز وكذا الوضوء بعض يده بول قبل ان يستحب ما عدا ذلك النوع  
ان كانت البلية يقطر عن يده ولا يجوز التوفى بماء الفواكه ولا بماء اعصر من الشجر ولا يتوضأ بشيء من الائمة  
واما التوفى ببذير التمر عند وجه الماء فلا يجوز لاجع وعند غيره كذلك عند من وعند جده يجوز عند  
عنده يجمع بينهما وفي الغسل اختلف المشايخ في قول جده وهذا اذا كان خلواً رقيقاً ليسيل على الاعضاء  
فان كان ثخيناً كالزبد لا يجوز لاجع وكذا اذا اشتد وصار سكر لا يجوز لاجع وسائل الاسا وفاقه  
فصل ما يكون نجساً وفي شرح الطحاوي ولو قدر على ماء مكروه وعلى بذير التمر توضأ بالماء المكروه ولو قدر على  
مشكوك وعلى بذير التمر عند ابي حنيفة يتوضأ بالبذير وعند من يتوضأ بماء مشكوك ثم يتيمم ولا ينظر  
الى البذير وقال محمد يجمع بين الثلث احتياطاً وانما ترك لا يجوز واذا قدم او اخر جاز **فصل آخر في التيمم**  
وفي الفتاوى الماء الجاري لا يتنجس بوقع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه اولونه او راحته وحدث ان يزيل البذر  
عن موضعه فلو كان يجري ضعيفاً فتوضأ انسان منه ان كان وجهه الى وجهه الماء يجوز وان كان وجهه الى  
مسيل الماء لا يجوز الا اذا مكث بين كل عرقين قد ما يذهب الماء بغسالته وفيه روايتان الماء الجاري اذا سدف  
من فوق فتوضأ انسان مما يجري في النهر وقد بقي جريان الماء يجوز وان كان الماء له طول وعمق وليس له عرض  
كما هو عليه ان كان بجبال اوجع يصير عشرين في عشر جوار التوفى منه وهذا قول ابي سليمان الجوزجاني وبه اخذ الفقيه  
ابو الليث وعليه عماد الصدر الشهيد وقال الامام ابو بكر الطحاوي لا يجوز وان كان من بحر الى بحر قد



وعند من لا يجوز بحرف خفيفة ثم بحرف ثمة فيجعل الماء في النيرة الى الخيشرة فتوضأ من النيرة فلو وقعت فيها النجاسة  
يتنجس عشرة وعشرون والحارة لا يتنجس الا بماء يتنجس الحوض الكبير وقد مر البيل في الماء الجاري مكره والنهر  
اذا كان يجري بعضه على الخيشرة ان كان ما يلاقي الخيشرة اكثر او كاسوا فاما الخيشرة وان كان ما يجري على الخيشرة  
اقول فاما ما ظهر ونظر هذا الماء المطر اذا جرى في بين السطح وعلى السطح عذرات وسياقي فضل ما يكون نجسا  
وما لا يكون وفي المسوق لو كان بطن النهر نجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس و  
ان كان جميع بطن النهر نجسا ماء الثلج اذا جرى على الطريق وفي الطريق نجسات ان تغيب النجاسة فيها او تظلمت  
بحيث لا يرى لها ولا اثرها يتوضأ منه لكل في القوي الماء الذي في وسط بخاري يمتلئ سري خلاصة مياه  
نجس بجعل في النهر الكبير الذي يقال له بالفارسية رود ان كان الماء كثيرا بحيث لا يتغير احد الثلاثة لا نجس  
وان تغير وتنجس بطريق سبعة يعني ان تقطع اللون والرائحة وما يتصل بالماء الجاري وفي الفتاوى رجل  
استقى من القنطرة فلما صب الماء من القنطرة على يد الذي يسيل من القنطرة البول قبل ان يقع على يد  
بعد ما خرج من القنطرة فهو طاهر اذ ان ماء حوض طاهر ولا نجس فصباء الا ان كان معاقا من جوف  
الماء وجرى ماء الاقارب على الارض صارت من ماء جار **جاء في الخبر** اذا وقعت في البئر قطرة خمر  
او بول يتنجس فان كان الواقع فيها الدرع ان كان الواقع فارة او نحوها كالصوف ونحوه لا ينجس اما الخبز  
حيث اوتينا وبعد الويت فتستحق اوله ان يخرج حيا لا يتنجس الماء حيوان وقع الا الحلب الخنزير وفي غير  
الحلب والخنزير اذا استخرج حيا لا ينجس شيء ان لم يصبه الماء فان اصاب وورده نجسا فالله نجس وان  
كان مكرها فالله مكره ويستحب ان ينجس منها عشرة دلاء وان كان مشككا كالحار والبغل ينجس ماء البئر  
كله وان استخرج بعد ما مات قبل ان تستحق ان كان الواقع فارة او نحوه ينجس عشرة دلاء وحقا وثلاثون  
استحبنا وان كان الواقع دجاجة او نحوها اربعون وخمس وفي الشاة والادوي نرج ماء البئر كله وعن  
عنه انه جعل هذا خمس اربعة ما ذكرنا واثنان اخر وان كان احدهما الحلة والحفارة الصغيرة وينجس منها  
عشرون دلاء وفي الحامة ثلاثون عنهما في الحلة عشرون وفي الحامة اربعون وان تقسمت الفارة نرج ماء البئر  
كله وفي بعض النسخ الصغرى والعصفورة كالفارة والحامة والوشان كالسنور والبط والاوز كالدرج  
ان كان صغيرا وان كان كبيرا فهو كالحمل العظيم نرج كل الماء ثم في الفارة اذا نرج عشرة فلم يبق الماء ثم عاد  
الماء لا ينجس منه شيء ولو تنجس ماء البئر فاحذر في النرج صفي فجا من العذو وجعل الله اكثر مما ترك منهم من قال  
ينرج المقد الذي ترك هو الصحيح ثم في الفارة اذا وقعت اكثر من واحد عن يمين الى الاربعة عشرون وفي  
الحمل التسع عشرون فان كانت عشرة نرج ماء البئر كله وعنهم الفارة ان كانا على هيئة الدجاج نرج

اربعون

اربعون وتكلموا في نرج كل الماء عن الخيشرة ما يمان وعنهم ما يمان وثلاثمائة والقوي على ثلثمائة  
في مختصر الفتاوى لو اتى الحيوان وتقطعت شعرة الفارة نرج ماء البئر كله عظم تلخ بالنجاسة ووقع في البئر  
لم يكن استخراجها فاذا نرجوا على قدر ما ذكره طهرت البئر فلا يضر بقاء العظم بها ولو وقعت ذنب الفارة في البئر  
ينرج ماء البئر كله ولو ان البئر اذا رجب منها نرج عشرة دلاء فاني بديل عظيم يسع فيه عشرون دلاء نرج  
به مرة واحدة يحكم بطهارة البئر عند الثلاثة ولو نرجوا على النجاسات يظهر شرح الطحاوي والمقبر كل بئر دلاء  
فان لم يكن تلك البئر ولو نرج بدو يسع فيه الصاع وهو ثمانية ارباع وعنهم خمسة اماناء ولو ان البئر اذا  
وجب منها نرج عشرة دلاء او مقدار ما وجب منها فانه لا يجب غسل الدلو وكيل فطهارة البئر وطهارة البئر وعلى  
هذا رجل وعلى يد نجاسة رطبة فعمل به على قوة القوة فلما صب الماء على اليد فاداغ غسل اليد ثلاثا طرف  
المررة بطهارة اليد وكذلك الذي يتنجس بنجاسة الخمر اذا صار داخل حكم بطهارة الدلو ينجس منها نرج عشرة  
دلاء وخرجت الدلو الاولى ثم صب فيها لا يجب اكثر من عشرة دلاء وكذا الوصف هذا الدلو في بئر اخرى طاهرة نرج  
منها عشرة دلاء ولو صب الثانية كان عليهم ان ينجسوا منها تسعة عشر البئر الثانية تظهر ما ظهر البئر الاولى ولو  
ان الدلو الاخر اذا نجس عن رأس البئر ولم تصب بعد فخرج رجل ونوضا بماء البئر اخره ولو كانت الدلو في الماء بعد  
لم تستغ عن رأس الماء فاستعمل ذلك الرجل الماء لا ينجس ولو نجس عن رأس الماء ولم ينج عن رأس البئر والماء يتقاطر  
فيها عند الخيشرة وباب يوسف ليس له ان يستعمله وقال محمد له ذلك ولو ان القوم اذا وجدوا في البئر فارة  
مينه وكان وضوهم من ذلك الماء ان يستقنوا بوقت وقوم يافوا بالحاد واصلوهم من ذلك الوقت وان لم يستقنوا  
بوقت وقوم يافوا بالبحر فافادوا متفحمة او متفحمة اعداد واصلوهم ثلثة ايام ولياليها وان كانت غير  
متفحمة وغير متفحمة اعداد واصلوهم وليلة وعند هذا لا يبعد واصلوهم ما لم يستقنوا بوقت وقوم يافوا  
الوضو واجهوا الرجل اذا طلع ثوبه وعليه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولا يستقن بوقت صابها لا يبعد شيئا  
من صلوة البسرين اذا وقع في البئر فانه نجس الماء كله قليلا كان او كثيرا وعنهم لا ابالي بنية او بنية ملطحة  
بالسرين اذا وقعت البئر اما البعرة اذا وقعت في البئر من بعز المعتم والابل ان كانت طبا بوجب التحنيس وان كان  
بابا غير منكسر ان كانت قليلا لا يوجب التحنيس وان كانت كثيرا فاحشا يتنجس والكثير اعظم ربع وجل الماء  
وقال بعضهم جميع وجه الماء وقال بعضهم ما يستكره الناظر قال ثم بن سلة ما لا يخلو كل دلو عن بئر او بئر  
وقال بعضهم الثلاثة كثيرة في الجامع الصغير والفتاوى لا فرق بين الصبي والمكسر والطيب اليابس الكل في شرح  
الطحاوي السنن اذا ابل في البئر نرج ماء البئر كله اذا وقعت فيها النجاسة فادوا ما دام عاد الماء لا ينجس نجسا  
ولو صلى في بئر ما بعد ما جفت جوف في الاصل وفي التجريد جعل هذا على قول محمد انه يطهر بالنجاسة ما عدا من



بعد ما جئت بغيره الاصل وفي التجريد جعل هذا فلا يظهر بدون التخرج بغير الوضوء وجعلها بغير ماء ان  
حزوها قد ما وصلت اليه النجاسة فالما طاهر والجانب نجس وان حذوها وسع من الاول فالماء والجانب طاهر  
ادنى ما ينبغي ان يكون بين بئر الماء والبالوعة سبعة اذرع والتعويل على نفوذ الركبة ان تغير لونه او رجع او طهر نجس  
ولا فلا ولا بين بئر الماء والغسل وبين بئر الماء هذا رواية الامام أبي حنيفة وفي المستقى جعل توفيقا في طست ثم صب في  
الماء في بئر نجس من اكثر من عشرين دلو من ماء فيه عذم وعذح وسر بئرج ماء البئر كله لان نجس عندهما  
**وما ينصل بهذا** الفارة لو كانت في سمن ان كان جامدا قويا حوله وريحه وبالباق طاهر فوق كل البقية وان كان  
ما يعال يؤول كل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وبيع الجلد واذا رجع الجلد به بغسل الجلد بالماء وبطهر  
والشربة منه عنوة ويجوز بيعه وبينه وبينه وان باع ولم يبين للشربة في ردة من شرج الطحاوي وفي كراهية  
الجامع الصغير شحم الحمار لا يؤكل وهل يجوز ان ينتفع به في غير وجهه الاكل خلف المشايخ وفيه منهم من قال يجوز  
اذا كان الحار مذبوحا كالزيت اذا خالطه ودل الميتة والزيت لا يؤكل وينتفع به في غير اكل **الفصل**  
**الثاني في الغسل** وفي الاصل قال في الغسل وانما دافق خاثر ايضا بكسر الذم يتخلق بالولد والمذم  
دقيق يضرب الى المياض يخرج عندهم لاجل البعل اهل والودي رقيق يخرج بعد البول اما التي فاتفق اصحابنا  
ان الغسل انما يجب بخروج المني اذا خرج على سبيل المذوق والشهوة والمعتبر في ذلك على سبيل المذوق والشهوة  
لا ظهوره على وجه الشهوة وعند من المعتبر ظهوره على وجه الشهوة وانما يظهر ثم الاختلاف في ذلك موضع احل  
اذا احلم فامسك ذكره حتى كنت شامق ثم سال النبي عليه الغسل عندهما وعند من لا يجب الثاني ان ينظر الى امراته  
بشهوة فقال النبي عن مكانه بشهوة فامسك ذكره حتى انكسر شهوته ثم سال بعد ذلك لا عن ذوقه هل يلزم الغسل  
على الخلاف الثالث الجامع اذا اغتسل قبل ان يبول ثم سال منه بنية التي هل يلزم الغسل على هذا الخلاف وجعل  
على انه لو ابل وانما ثم خرج المني لا يجب الغسل وفي الاجناس لجامع فاعتسل قبل ان يبول وصلى حازه صلى ولا زال  
بعده للنجس عليه عادة الغسل عندهما وعند من لا يجب لا بعيد ما صلى بالانفاق وعلى هذا الوضوء قبل ان يبول  
ثم خرج من ذكره مذي يغسل ثانيا وعند من لا يغسل رجل بال يخرج من ذكره متى ان كان نشأ عليه الغسل وان  
كان منكسر على الوضوء وان غشي عليه ثم افاد او سكر ثم صمما ثم وجد مذي بعد ما افاد لم يكن عليه الغسل بخلاف  
الثاني اذا استيقظ واصل هذا رجل احلم هذا على ثلثة اوجه ان احلم ولم ير شيئا لا غسل عليه لانفاق وان ذكر  
الاختلام وراى بلاء ان كان وديا لا يجب الغسل بخلافه وان كان نيتا او مذي لا يجب الغسل بالاجماع ولما سألوه  
الغسل بالمذي لكن التي يرفق بالماله المذم وكان مراده ما يكون صورة المذي صورة لا حقيقة المذي وعلى هذا  
الاخي ومن يعينه هذا اذا سال الله عن يتوضأ لوقت كل وضوء لاحتمال خروج القيح والصدية الثالث

اذا راى الرجل على فراشه ولم يتذكر الاختلام عنده ما يجب عليه الغسل وعند من لا غسل عليه ولو ارى في منامه  
امرأة ولم ير بلاء على فراشه فمكث ساعة فخرج منه المذي لا يلزم الغسل وفي الفتاوى المرأة اذا احتلمت ولم  
يخرج منها الماء ان وجبت شهوة لانزال يجب عليها الغسل والا فلا وقيل لا يجب هو الصحيح وفي الرجل اذا احلم ولم يظهر  
على راسه الا حليل بل لا غسل عليه وفي جميع التوازل رجل وامرأة فاما في الفرائض فلما استيقظا وحدا في فراشهما بلاء  
وكل واحد منهما انكرا منه ينظر ان كانا صفر فمما وها وان كانا بيضا فاقا وقيل ان كانا طويلا فهو ماؤه وان  
كانا عريضا فهو ماؤه والاحتياط ان يغتسل المرأة قالت مع جني ياتينه في النوم مرارا واجد في نفسه ما يجد  
جامعني زوجي لا غسل عليه **انواع منه** في الغسل وفي الاصل الايداج في احد السيلين بوجوب الغسل على الفاعل والقو  
انزال ولم ينزل وفي آخر الحدود قال يجب الميتة لا يجب بدونه لانزال وكذا في الهيايم لا يجب بدونه لانزال  
رجل الى امراته وهي بكر لا غسل عليه ما لم ينزل واصل هذا ان بدونه لانزال لا يجب الغسل بالاجماع فيما دون الفرج  
فاذا اندى او ودى يجب الوضوء وان لم يخرج شئ تحكه حكم المباشرة الفاحشة ياتي في فصل الوضوء وفي الفتاوى  
فان جامعها فمما دون الفرج فدخل من اية فجمما لا غسل عليها الا اذا جلت فمجب الغسل عليها وان اغتسلت  
بعد ما جامعها ارجح ما تم خرج منها متى الزوج لا يجب عليها الغسل وفي الاصل المراهق لا يجب عليه الغسل لكن يخرج  
الضلع حتى يغتسل وكذا الوارد الصلوة بدون الوضوء وكذا المراهقة وكذا الكافرا في الجنب ثم اسلم واد  
الصلوة او قرأ القرآن منع حتى يغتسل وتام هذا ياتي في كتاب الصلوة وفي فصل المرأة ان شاء الله واعلم بان الغسل  
احد عشر نوعا خمسة منها اربعة وهو الغسل من المقاتلة المتقين ومن انزال الماء والاختلام والحض والغاس  
واربعة منها ستة غسل يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام والعديد من واحد واجبه وغسل الميت وواحد يجب  
وهو غسل الكافرا في الاسلام هذا اذا لم يكن جنبا فان جنب لم يغتسل حتى اسلم خلف المشايخ وفيه ثم غسل يوم الجمعة  
لصلوة الجمعة وهذا قول من وعند الحسن بن زياد يوم الجمعة فيقال للثواب فلو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك  
حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عند من وعند من لا **انواع منه** في كيفية الغسل وفي الاصل قال يبدأ غسل الجنابة  
بيديه فيغسلهما ثلاثا وهو شتم الا باليمينه ويفرغه على شماله حتى يغسل وجهه وبقية وكذا المرأة في غسلها  
تغسل وجهها اولاً ثم يتوضأ وضوءه للصلوة غير غسل القدمين ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا فيبدأ  
بكبلة اليمين فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم بكبلة اليسار فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا  
ثم يتنحى فيغسل قدميه هذا اذا لم يكن على لوح او حجر فان كان على لوح او حجر لا يؤخر غسل القدمين ويصحب برأسه ايضا  
وتقديم الوضوء على الاعتسال سنة حتى لو افاض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا ولم يتوضأ جاز وكذا الوضوء المأ  
من واحد جزي ايضا وانما يجوز اذا انقضت واستثنى ثباته على المصضة والاستنشاق فرض في الغسل عند



ويغسل ما على جبه من الخبثاء وذلك ليس بشرط عند المرأة اغتسلت من الخبثاء او الحيض ولم تنقض رأسها الا  
ان الماء بلغ أصول شعرها اجزاها فان بلغ أصول الشعر ولم يبلغ اثنائها اختلف الشايع فيه وكذا هذا الاختلاف  
بل الذوايب والمخاوانه ليس بشرط وفي شعر الرجل يغتسل فيصل الماء الى المسترسل ويصل الماء الى السرة فخرجت  
اجنب المرأة ثم ادركها الحيض ان شأت اغتسلت وان شأت اخرت حتى تطهر لا ترى الخبث اذا اغتسلت  
الى وقت الصلوة لا يائمه وكذلك الكاين اذا اغتسلت او جمعت فمى الخمار ولا بأس بالخمار في أيامها ويعادها قبل ان  
يغتسل ويتوضأ جنب اغتسل فبقى على جسده لمعلم يصيبها الماء لم يخرج من الخبثاء ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة  
من الماء واحد وادى ما يكفي في غسل الخبثاء من الماء صاع وفي الوضوء وليس هذا بل لا بأس فانه لا بأس في الوضوء  
المداخلة والتقدير بالماء في الوضوء اذا كان الاحتياج الى الاستنجاء فان احتاج لا يكفي الماء بل يستنجي برطل ويتوضأ  
بمد فان كان لا بأس بالحيض يتوضأ برطل فاحاصل ان الرطل للاستنجاء والرطل للقدحين والرطل للساير للاغتسال  
الاصل ان لا يقتصر على الصاع في الغسل بل يغتسل بازيد منه بعد ان لا يؤدي الى الوسوسة فان أدى لا يستعمل الا  
قد الحاجة وغسل المرأة غسل الرجل والمرأة فزجان ظاهر وباطن وفطير الباطن ليس بواجب عليها ولا دخل فيها  
قبلها رجل اغتسل ونسي المنيضة لكن شرب الماء ان شرب على وجه السنة لا يخرج عن الخبثاء وان شرب على غير وجه السنة  
مخرج وفي واقعاتنا لا يخرج عن الخبثاء الشرب على وجه السنة او غير السنة مالم يجبه وهذا هو **الفصل**  
**الثالث** في الوضوء فيما سأل النوم واليقظة ولا يجب الوضوء لليلة والملاسة عند الشهوة او غير شهوة  
فجها او موضعا اخر فان شربها وليس بينهما ثوب انتشرت اليه يجب عليه الوضوء وحسب رأى المثل اوله وقال  
محمدا لا يجب المباشرة الفاحشة ان ينس بطنة بطنة او فرجة فرجة وليس بينهما ثوب سواء كان من قبل القبيل او من قبل  
الذبر او اقل الرجل من ملا الفم طعاما او مرة او ماء لا ينقض وضوءه عند الملائكة خلافا للفرقة فان كان ملاء  
الفم ينقض عندنا وحدهم لا الفم ان يغتسل من الكلام والمخاوانه لا يمكنه الامسال الا بكلفة ومشقة وان قال بلغنا ان نزل  
من الرأس فهو كالزق وان صعد من الجوف فذلك عندنا ما قال من ينقض ان كان ملا الفم يائمه على ان البلغم طاهر  
عندهما بخس عنه والحياء يميل الى القول حتى قال كبر ان يأخذ البلغم بطرفه ويصلي معه فان كان البلغم مختلما  
بالطعام ان كانت الغلبة للطعام وكان كمال الوضوء بنفسه بلغ ملا الفم ينقض طهارته عندنا وان كان كمال الوضوء  
البلغم يبلغ ملا الفم صلى ما ذكره من الخراف وان كان اسوأ لا ينقض طهارته وان قاء دما ان كان ملا الفم لا شك  
انه ينقض وان كان اقل من ملا الفم ينقض الوضوء عندهما وعنهم انه لا ينقض وعن أبي حنيفة هذا اذا  
كان ذائبا فان كان نجسا كالعلو فمما قاله الرجل اذا شرب فخرج من الفم علق قد العدة لا ينقض الوضوء وعن  
انما ينقض طهر دم ينقض بخلاف الكثرة فان قاء قليلا لا يظلم الا حتى كان بلغ ملا الفم اوجب عنهم انه اعتبر بخلاف

وعن محمد انه اعتبر بخلاف السبب ان خرج من قرح به دم او صديد او قيح فسال عن الرجل يخرج نفق الوضوء عندنا فان سحبه  
او اهل التراب ان كان نجسا لوتركه سال عليه الوضوء وان كان نجسا لوتركه لا يسيل لا وضوء عليه وكذا الوضوء عليه خروا وقطة  
او نزع الدم نجاسة ثم الدم الذي ظهر على رأسه يخرج ولا يسيل عنهم وان نجس وعنهم ان ما لا يكون حرا لا يكون  
نجسا وافية الخلاف قطره فوجين احدهما اذا اخذ لك الدم بقطة والقها في الماء الفليل على قول لا ينقض  
وعلى قول لا ينقض وثالثا اذا اصاب ثوبه او بدن ذلك الدم اكثر من قدر الدم هل ينقض جواز الصلوة على هذا  
الخلاف والحجامة يوجب الوضوء وغسل موضع الحجامة عندنا فان وضأ ولم يغسل المحجة وصلى ان كان الدم اكثر  
من قدر الدم لم يجز صلوته وان كان قدر الدم او اقل جازت فلو مسح موضع المحجة بثلاث خروقات بلولة جاز  
اذا خرج البول من ذكره ولم يسيل ينقض طهارته فذكر المذبي والودي ولو طهر الدم على رأسه يخرج ولم يسيل لا ينقض  
الوضوء وان رعد فقل الدم الى قبضة الله ينقض وضوءه والبول اذا نزل الى قبضة الذكر لا ينقض الوضوء فان كان كفاف  
فخرج البول الى قبضة الله ينقض وضوءه وكذا المقي اذا خرج الى القبضة ولم يخرج من الجذبة يغسل وكذا المرأة اذا  
نزل البول الى اخل فخرجها الخارج ولم يخرج الى الظاهر ينقض طهارتها وكذا اذا نزل الى الفم الى هذا الموضع ويضأ  
صاحب الحج السائل لوقت كل صلوة ويصلي بذلك ما شاء من الغايض والنواظر مادام في الوقت فان خرج الوقت  
ينقض طهارته عند قوم به يخرج الوقت وعند من يخرج الوقت ويدخل الوقت حتى لو توضأت المستحاضة  
في وقت الفجر ثم طلعت الشمس ينقض طهارتها عند الملائكة ولو توضأت بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس لم  
ينقض طهارتها عندنا وعند من ينقض وتفسير صاحب الحج السائل ان لا ينقض عليه وقت الصلوة الا والدم  
الذي يتلى به يوجب منه قال ابو القاسم الصفار به صاحب الحج السائل ان لا يسيل الدم وقت الصلوة مرتين او مرارا  
فان كان اقل من ذلك لا يكون صاحب حج سائلا ولو منع الحج من السيلان خرج من ان يكون صاحب حج السائل  
والكاين اذا منعت الدم لا يخرج ياتي في كتاب الحيض ان شاء الله تعالى والمستحاضة هي التي لم يزل الدم زيادة على العشر  
فيضها ايامها المعروفة والزيادة استحاضة ومن يمسس البول ومن يمسس الفم الفاضل حتى يغتسل لا يستمسك الحد  
ولا ينقض عليه وقت صلوة كامل الا وان وجد منه الحدث ومن يمسس الفم الفاضل ينقض صاحب الحج السائل وينقض  
من رعدنا وسال عن جرحه دم ان ينظر آخر الوقت ان لم ينقطع الدم توضأ وصلى قبل خروج الوقت فان توضأ وصلى ثم  
خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم توضأ وعاود الصلوة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلوة الثانية  
حتى خرج الوقت جازت صلوة ويغتسل بالحج ويربطه ولو ترك التعصيب لا بأس به فان سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ  
الرباط لا يمنع من اداء الصلوة فان اصاب ثوبه من ذلك الدم ضلعه ان يغسل ان كان ضيضا اما اذا لم يكن ضيضا بان  
كان يصيبه مرة اخرى ثانيا وثالثا لا يفرض عليه غسله قال محمد بن عمار لا يجزى يغتسل ثوبه في وقت كل صلوة من



والفتوى على الاول وان سال الدم من موضع آخر اعد الوضوء ولو كان الدم ليسيل من احد فخري فتوضا والدم  
ثم احتبس الدم وسال من الخرج الاخر انتقض الوضوء وان كان له دم او جدر فيهما ما هي سائلة ومنها ما ليس بنية  
فتوضا وبعضها سائل ثم سالت التي لم تكن سائلة انتقض وضوءه والجدر يخرج وليس بخرجه واحد يخرج من  
دبره دودة تنقض فان سقطت من الجرح لا تنقض الوضوء وفي الخارج من الجرح الذي يقال له بالممارسة رسته  
لا ينقض الوضوء وكذا الخرجت الدودة من الفم والاذن والانف ما لو خرجت الدودة من الاحليل ينقض  
الوضوء القرا اذا مضى عضو انسان فامتلأ ما ان كان صغيرا لا ينقض الوضوء وان كان كبيرا ينقض كالعلقة  
اذا اخذت بعض جسد انسان ومضت حتى امتلأت من دم بحيث لو سقطت لسال الدم انتقض وضوءه  
الذباب ظهر الدم لا ينقض الوضوء وفي مجموع النوازل ولو غرز في عضو شوكة او ابرة او نحوها فخرج ذلك  
فظهر منه الدم ولم يسيل طاهرا انتقض الوضوء وفي بعض نسخ الجامع الصغير الدم اذا لم يخرج عن رأس الجرح  
لكن على انفسار الكبر من رأس الجرح لا ينقض الوضوء فعلى هذا في مسألة السوكه والابرة ينبغي ان لا ينقض وفي  
مجموع النوازل الفرجة اذا عصت فخرج منها شيء كثير لكن لا ينقض الوضوء اذا لم يخرج من فتحة الفرج ليس  
شي من الدم او القيح دخل صاحبه كحماه فدخل الماء الجرح فخرج منه الماء وسال لا ينقض وعلى هذا  
لو انقصر الماء او سقط فدخل الماء انفه ووصل الى اذنه ثم مكث فيه ما مكث ثم مال من اذنه وانقه لا ينقض  
وضوءه من ادخل اصبعه دبره عند الاستبراء ينقض وضوءه ويفسد وضوءه ولو ادخل الفرجة ثم اخرجها  
عليه الوضوء وكذا كل شيء غيبه ثم اخرجها اخرج عليه الوضوء وقصاء الصوم وان كان طرفه خارجا لا ينقض  
الوضوء ولا يجزئ الصوم رجل حشا الحيلة لكيلا يخرج منه شيء او حشاه دبره عن شيء انه لا وضوء عليه  
يظهر وان كان جال لا القطة يخرج منه البول بعد ذلك ان اقبل ما ظهر في جوفه وان اقبل الداخل ليس كذلك  
واذا خرجت القطة فوجد عليها شيئا فوجدت بوضوءه ولا يعيد ما صلب والمرء اذا حشيت بالقطن فابتل القطر  
ان كان القطر في الشفة فخرجت البلية من الحلقوم فعليها الوضوء وان كان القطر في الحلقوم ليس عليها الوضوء  
اذا كان على الكرسف فوضعت المرأة في الفرج الداخل والخيط خارج ان كان الخيط جال الحلقوم اخرج الكرسف  
يجعل في حكم الخارج وعلى هذا الصيام اذا دخل غيبا موطا بخيطه في حلقه على ما يلي في كتاب الصوم ان شاء الله  
رجل خرج من ذكره يخرج اخرج من قبل المرأة لا يجزئ الوضوء عن عمد انه يجب في الغضاة اذا خرج من  
قلم ارجع من غير استحياء ان توضا ومن الذر اخرج ربح يعلم انه لم يكن من الاعلى وهو خارج لا وضوء  
عليها رجل توضا وغسل وجهه وامر الماء على يديه ثم حلقه لم يجب عليه غسل موضعها وكذا الحاجب عليه  
رجل توضا ثم جرح شعره او قلم ظفاره او شق ابطه واخذ شيئا من ثيابه او خذ شيئا من ثيابه بقره من موضع

الوضوء لا يكون عليه مسائل ولا تجد يد الوضوء وغسل الشارب فرض ولا يجزئ صال الماء تحت الشارب ان كان الشارب  
طويلا **فروع اخرى** في الشك وفي الاصل من شك في بعض وضوءه وهو اول ما شك في غسل الوضوء الذي شك  
فيه هذا اذا لم يصبر الشك عادة له فان وقع ذلك كثيرا لم يلتفت اليه هذا اذا كان الشك في خلا الوضوء فان كان  
بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ولو كان محدثا فشكل في الظهارة فهو  
على حدثه ولا يعمل القري وعن محمد بن الوضوء اذا ذكر انه دخل موضع الخلاء لقضاء حاجته وشك انه خرج قبل  
ان يقضيها او بعد ما يقضيها فعليه الوضوء وكذا لو علم انه حبل الوضوء ومعه ماء او شك انه توضا او قام قبل  
ان يتوضا لا وضوء عليه ولو تيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء لكن شك في ذلك العضو اذني عضو ذكره  
مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن توضا ثم رأى البول سائلا من ذكره اعد الوضوء فان كان الشيطان  
يريه كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء مضى على صلواته وينبغي ان يفرج فرجه وازال بالمال اذا توضا قطع الوضوء لكن  
هذه الحيلة انما تنفع اذا كان قريبا العهد من الوضوء اما اذا كان بعيدا وجف عضوه لا ينفعه هذا وهذا  
اذا لم يستيقن انه بول فان تيقن لا ينفعه هذه الحيلة الكل في صلوة الاصل **فروع منه** في الاعاء والنوم وفي  
الاصول الاعاء ينقض الوضوء وكذا الجوع وكذا الراحه من هذه العوارض الصلوة يقطع الصلوة وينع البناء  
كذلك الوضوء يعني اومات الامام في الصلوة فالقوم يستقبلون الصلوة ولو كثر التوضوء ثم افاق ان كان السكبر  
بحال لا يعرف الرجل من المرأة انتقض وضوءه هذا في الفتوى واما النوم وفي الاصل قال ولا ينقض الوضوء  
قاعدا او قائما او كاعا او ساجدا وعن من اذا قعد النوم في السجود انتقض وضوءه فان غلبت عليه لم ينقض هذا  
كلمة اذا نام في الصلوة فان نام خارج الصلوة قائما او على هيئة الركوع والسجود في طاهر المذهب لا فرق بين الصلوة  
وخارج الصلوة وان نام قاعدا مستويا البناء على الارض مستويا مسكنا على الارض ولم يسند طاهر الى شيء لا وضوء  
عليه ولو نام قاعدا واضعا اليه على عقيب الوضوء عليه عند من وهو قول ج به وان نام ووضع رأسه على كتفه  
قال بعضهم ينقض وضوءه وقال عبد الله بن المبارك لا ينقض اما اذا الصق بطنه على فخذه ونام شبه التكبير عن  
انه ينقض الوضوء وعن محمد لا ينقض فان نام متربعا لا ينقض الوضوء وكذا الوضوء متورا وهو ان يبسط قدمه  
من جانب ويصن البيه بالارض فان نام قاعدا فسقط على الارض عن اي حنيفة انه ان انبته قبل ان يجنب  
الارض وعند اصابتها الارض بلا فصل لم ينقض وضوءه وعن من انه ينقض وعن محمد انه ان انبته قبل  
ان يزول مقعد الارض لم ينقض وضوءه وان زل مقعد الارض قبل ان ينسبه انتقض وضوءه والفتوى على  
رواية ابي حنيفة قال تشمل لائمة المحلوى طاهر المذهب عرج كروى عن محمد بن ابي حنيفة سوا سقط او لم يسقط  
ان نام جالسا وهو يتمايل في ثيابه ولم يقعد من الارض ونزها لا يزول قال تشمل لائمة المحلوى طاهر المذهب



لا يكون حدثا ولو وضع يده على الارض فاستيقظ لا ينقض الوضوء سواء وضع يده على الكف او ظهر الكف ما لم ينقض  
على الارض قبل التيقظ فان كان القاعد مستندا الى الجدار او الى السارية او كان مضطجعا وجلس عليه قال الفقهاء  
ان كان جالسا لو انزل سنده لسقط نقض الوضوء من يده عن الجحيفة انه لا ينقض بكل حال اذا كانت البناء مستويا  
على الارض فان نلج ركبنا في السرج او في الحمل لا ينقض الوضوء الا اذا اضطجع في الحمل ولو نام على امر التور وهو  
جالس فزال حمله كان حدثا الموضع اذا صلى بالياء لا يستطيع ان يصلي الا مضطجعا فقام في الصلوة عن المكان  
انه ينقض الوضوء ميتا كان او مريضا اذا نام في سجدة النداء لا يكون حدثا عند جميعهم كما في الضليعة وفي  
سجدة الشكر كذلك عند منكره وهكذا روي عن ابى يوسف وسواء سجد على وجه السنة او على غير وجه السنة  
مخوان يقرش ذراعيه ويلصق بطنه على فخذه فقام في سجدة وعندنا فيكون حدثا ولو في سجدة التوبة لا يكون  
حدثا واما القهقهة وفي الاصل ايضا القهقهة في الصلوة ينقض الوضوء والصلوة فضا كانت او فغا سوا  
كانت القهقهة عمدا ونسيانا او التيسر لا ينقض الضحك في صلوة الجنازة وسجدة النداء لا ينقض الوضوء ولو  
سقط صلوة الجنازة وسجدة النداء واما نقض الوضوء اذا كان جالسا يبيع صوته سواء بدت اسنانه او لم تبد  
في الاجناس وقال ثعلبي في حله في في نسخة ان القاضي الامام يحكي عن الشيخ انه اذا ضحك حتى بدت  
فواحدة ومنعه من القراءة والتسبيح فحدث ولا يبطل طهاران الغسل وينقض التيمم وكذلك في صلوة يؤتى بها  
بعده وكذا في النطق خارج المصر والقربة رابكا وان كان في المصر والقربة لا وضوء عليه وقال ابو يوسف عليه  
الوضوء بناء على انه هل يجوز الطمع على الدابة في المصر وسياق في موضعه انشاء الله ولو ضحك القوم بعد ما  
احد الامام قتل لا وضوء عليهم وكذا بعد ما قتل الامم وكذا بعد سلام الامام هو الاصح رجل ادرك اول  
الصلوة مع الامام ثم حدث وذهب توشا وجاء وقد فرغ الامام من الصلوة فضلى تلك الركعة ثم ضحك  
لا وضوء عليه ولو قد قد التشهد ولم يتشهد حتى ضحك جازت صلوة وعليها الوضوء لصلوة اخرى ولو  
الامام قد قد التشهد ونسى التشهد فشهد القوم خلفه ثم ضحك القوم عليهم الوضوء لصلوة اخرى ولو  
سلم الامام ذكر ذلك لم يلزمهم الوضوء من اجل شئ في الجمعة ففنى الوقت وهو في الصلوة ثم فقهه عندنا  
سقط طهارته وعنده لا وعلى هذا لو ذكر المفاضة في الصلوة وفي الوقت سعة ثم فقهه في الصلوة  
قبل الوقت ثم فقهه ويحتمل ان محمدا بن يوسف في هذه المسئلة ولو شرع في الفرض والنطق بغير قراءة  
او شرع في الفرض بالايما وقاعد من غير عند ثم فقهه على هذا اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة  
ثم فقهه عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة ولو صلى ركعة من الجهر لم يلزمه فقهه لم يلزمه  
الوضوء في قايين في اوجينفة ولو روى امامة النساء فقامت امره بجنبه واقدت به ثم فقهه الرجل

ليس عليه الوضوء ما يحل اذا انقضت من مسجدة في الصلوة ثم فقهه لا وضوء عليه ولو غسل بعض اعضاء الوضوء  
فاهرب الماء فلم يجد الماء حتى غسل بعض اعضاء فتم وشرع في الصلوة فقهه ثم وجد الماء عن يمينه  
انه يغسل الاعضاء الباقية ويصلي وعندنا يغسل جميع الاعضاء بناء على ان القهقهة هل يبطل ما غسل بعض اعضاء  
الوضوء فعلى هذا الخلاف وضع المسئلة في نسخة الامام الشريفي في الجنب اذا غسل بعض اعضاء الوضوء والوجه  
والذراعين وغسل رأسه ووجهه ايضا ثم اهرق الماء فتم وفتح الصلوة وقهقهه فيها ثم غسل وجهه و  
ذراعيه ومسح برأسه وغسل ساير اعضاء الوضوء ولا يفترض عليه غسل رأسه ووجهه وعن يمينه في الاملاء  
ان القهقهة في الصلوة ناقض للطهارة التي لها شرع في الصلوة وشرع في الصلوة هنا باليتم لا يغسل وجهه  
وذراعيه فلا يلزمه إعادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزمه إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى اعضاء  
الوضوء والمسئلة في الاصل في آخر باب التيمم ورواية في نسخة الامام الشريفي ولو اقرى القبيح بالمومي  
او القاري بالانحى وبالذي يصلي الى غير القبلة او المتوفى باليتم ثم رأى الامام الماء ثم فقهه القهقهة لا ينقض  
وضوء هؤلاء بالاتفاق والاشي اذا شرع في الصلوة ثم تعلم سورة او العاري اذا شرع ثم وجد الثوب او  
الملوكة اذا شرعت في صلواتها وهي مكشوفة الرأس ثم عقت وضعت على صلاتها ثم فقهت لا ينقض وضوء  
هؤلاء بالاجماع **فصل في** اذا عرفنا نواقض الوضوء فلا بد من معرفة سبب جوبه وسنة وادابه فقولنا سبب جوبه  
الجوب الوضوء وقال بعضهم اقامة الصلوة وهو الاصح وبالأول اخذ الامام الشريفي في الاصل واما سبب الوضوء  
فقولنا السنة غسل اليدين الى الرسعين ثلاثا قبل غسل الوجه وكيفية ان كان الاثنا عشر بحيث يمكن رفعه  
فانه ياخذ بشماله ويصبت على يمينه حتى يغسلها ثلاثا فان كان الاثنا عشر كان معه اثنان صغيرا ياخذ بشماله  
وياخذ الماء من الاثنا عشر ثم يصيب الماء على يمينه وان لم يكن معه اثنان صغيرا يدخل اصابع يديه اليسرى وضوء  
دون الكف ويرفع الماء من الحنك ويصيب على يمينه حتى يغسلها ثلاثا ثم يدخل يمينه بالغ ما يبلغ وهذا  
اذا لم يكن على يمينه نجاسة فاكانت تحت الجحيلة اخرى ثم التسمية في الوضوء وفي ظاهر الرواية ما يدل على  
انه ادب وليست قبل الاستنجاء وقال البعض بعد الاستنجاء فان ترك التسمية بما رواه انا ساجد صلوة و  
يكره ان يتركها عمدا وفي نسخة الامام حواضره لا بأس به ثم يغمض ويستنشق وما استنشق في الوضوء  
فمستنشق في الجبابة وحذ المضمضة استناب الماء بجميع الفم والمبالغة ان يصل الماء الى رأس حلقه وحذ  
الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن فان كان بين اسنانه شئ من الطعام هل  
يجب اقبال الماء الى ما تحت ان كان كثيرا يتبين لناط في سقوط السن يجب اقبال الماء اليه وان كان قليلا  
فكون عفوا فاكان طواحيه فقهه فيها شئ يجب اقبال الماء اليه وفي القوي في باب التوب ان كان بين اسنانه



طعام ولم يصل الماء تحت في الغسل من الجنبه جاز لا تطال لطيف يصل تحت غالباً قال فيه وبه يفيق واما شرب الماء  
هل يجزئ من المضمضة قد ذكرنا في فصل الغسل ثم الترتيب المضمضة والاستنشاق سنة عندنا حتى تفضض  
ثم يغسل وجهه ثلاثاً وحذ الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن ودخل العينين ليس من الوجه ويجب اصال  
الماء الى الماقي واما الشفة ما يظهر منها عند الانضمام من الوجه وما ينكس عند الانضمام فهو متبع الفم فهو صحيح  
وجب اصال الماء الى العذار وهو المياخ الذي بين الاذن ومنبت الشعر وعن ابى يوسف انه لا يلزم اصال  
الماء اليه في حق اللحية وجب اصال الماء الى الذقن قبل نبات اللحية وما تحت الذقن لا يجب اصال الماء اليه واذ انبتت  
اللحية لا يجب اصال الماء الى ما تحتها عندنا وروى عن ج ٢ انه يلزم امر الماء على ظاهر اللحية وفي رواية اخرى  
عن ج ٢ انه ان مسح من تحتها او بعجان كما في مسح الرأس والحاجبان والشاربان كاللحية في الحكم فان زال  
شعر مقدم الرأس بالصلع لا يخرج منه لا يجب اصال الماء اليه واما الشعر المستتر من اللحية لا يجب اصال الماء اليه  
عندنا وتخليل اللحية سنة قال الامام المشيخ هذا عند ابى يوسف وعند محمد هو باجبار ان شاء فعل وان شاء  
لم يفعل وتخلل بعد الثلاث وغسل الوجه ثلاثاً ثم يغسل ذراعيه ثلاثاً ولا يغسل يديه بعد ما غسل مرة  
الثلاث سنة وغسل الرافق والكعبين فرض عند الثلاثة وما تحت الاطراف من اعضاء الوضوء حتى لو كان فيه  
يجب اصال الماء الى ما تحت وفي الوجه لا وكذا الطين القروي والمصري سواء ولو كان الظفر طويلاً بحيث  
يستتر رأس اللحية يجب اصال الماء الى ما تحتها وان كان قصيراً لا يجب ثم يسبح ومسائل السبح يأتي ان شاء الله تعالى  
ثم يغسل جلبيه الى الكعبين ثلاثاً وكيفية ان يأخذ لآداء يمينه واكفاً على مقدم رجله اليمنى وذلكه يسيراً  
فيفسها ثلاثاً ثم افاض الماء على مقدم رجله اليسرى وذلكه يسيراً وكذلك عندنا سنة والغسل مرة  
فرضية عندنا وان توضع مرة سابقة جاز وتغسل السبوح ان يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرة  
اما اذا افاض الماء على راس العضو قيل ان يصل الى الرافق والكعبين يسلك الماء ويمد بكفه الى آخر العضو لا يكون  
سبغاً وان توضع مرة ان فعل الغرة الماء او غدر البرد او حله لا يكون وكذلك ان فعل الحياة اما اذا اتخذ ذلك  
علاء يكره وان غسل موضع عضو الوضوء اربع مرات يكره قال الفقهاء ابو جعفر لا يكره الا اذا ارى السنة  
فيما وراء الثلاثة وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق ويغسل الكعبين  
هو العظم الثاني عند ج ٢ وس عدم الفصل الذي في وسط القدم وايصال الماء الى راس الاصابع وبين الاصابع  
فرض وتخليل الاصابع بعد اصال الماء سنة والترتيب المولاة عندنا سنة وتجزئ الوضوء والغسل بغزيرة الا  
ان الكرخي به اشار في كتابه الى ان الوضوء بغزيرة ليس الوضوء الذي امر به الشرع واذ لم يوفقنا ساء واخطا وخالف  
السنة وهكذا قال الفقهاء ومن اصحابنا انه لا يثابت لا يصير مقبلاً الوضوء المأمور به وقال بعض المتأخرين يثابت

ويصير مقبلاً وكيفية النية ان ينوي ازالة الخشب او اقامة الصلابة ولو انكر الوضوء هل يكره ان يترك الوضوء للصلابة  
يكره وان انكر الوضوء لغير الصلابة لا يكره عندنا بناء على ان الوضوء ليس بعبادة مقصودة عندنا وليست ان كان يكره  
ذلك الخشب ففعل باصبعه ينال هذا الثواب المصري والقروي سواء والسنة في غسل الرجلين واليدين العبدانية  
بالاصابع رجل به فرجة فركت واطراف قشر الفرجه موصولة بالجلد الى الطرف الذي يخرج منه القبح فانه لا يصل الماء  
الى ما تحت القشر تجزئ الوضوء وفي مجموع النوازل لو غسل الشحم في شقاق الرجل وغسل جلده ولم يصل الماء اليه جاز ان  
كان يضره اصال الماء اليه فان خزنه جاز بكل حال وفي فوائد العاقبي الامام ابى على المنع لو توضع الرجل او غسل  
وبقي على حسد او اعضاء وضوءه حذر برغوثاً ووينم ذباباً لم يصل الماء تحت جاز وضوءه وصلوة وكذا لو كان على  
اعضاء وضوءه فليباح ولا يصل الماء تحت جاز بخلاف القراء وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسعاً  
وفرض ان كان ضيقاً بحيث لم يصل الماء تحته والقب الذي فيه القرع على هذا واما الاستنجاء ومسائله وفي الال  
الاستنجاء بالا حجار سنة مؤكدة والاستنجاء بثلاثة اجباراً وثلاثة امداداً وما يقوم مقامه مائة حتى لو  
تركها يجوز صلوة عندنا بناء على ان النجاسة القليلة عمق عندنا وعلما فيناه فصولاً بين النجاسة التي على موضع  
الحديث وبين النجاسة التي على غير موضع الحديث في غير موضع الحديث اذ ان كانها يكره ولو ترك في موضع الحديث  
لا يكره فلو استنجى بحجر واحد وحصل الانقاء يكون قتيماً للسنة عندنا ولو استنجى بثلاثة اجبار ولم يحصل  
التقية لا يجوز حتى يحصل التقية فان خرج القبح والدم من ذلك الموضع لا يكفي الحجر هذا اذا كانت النجاسة  
التي على موضع الاستنجاء قدر الدرهم او اقل فان كانت اكثر من قدر الدرهم هل يكفي الحجر عن ابى حنيفة انه  
يكفيه وعن محمد انه لا يكفي وعن ابى يوسف روايان ولو استنجى بالعظم والروث اجمعوا انه يكره ويجزئ  
عندنا ولو استنجى بحجر مرة لا يجوز الا اذا كان الحجر احرف يستنجى بحرف المستنجى به في الكثرة الاولى ثم كيف  
يستنجى قال يعقوب الاول ويدبر بالثانية ويدبر بالثالثة وهذا ليس بشرط بل يصل على وجه تحصيل المقصود  
وليستنجى يسيره بالماء والحجر ثم اتباع الماء بعد الاستنجاء بالحجر ادب من شايخنا من قال هذا في الزمن  
الاول اما في زماننا سنة وكيفية قال مجلس كافر ما يكون ويرخي نفسه حتى يظهر ما بداخل فيز النجاسة  
فيغسله حتى يتم الشطف وهل يشترط عدد صبغات الماء منهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من  
شرط العشر ومنهم من وقت في الاصيل ثلاثاً وفي المقعد خمساً والصحاح انه مقوض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه  
انه قد طهر ويصلي قليلاً ثم يزيد ليكون طهر ويستنجى باصبع او اصبعين او ثلاثة بوسط الاصابع والمرأة كذلك  
ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعد هو المختار فان كان لا يسر الخشخشة حكم بطهارة الخشخشة لطهارة موضع الاستنجاء وكذا  
لو استنجى على لوح بالماء اللوح طاهر ولو صاب بالماء كره او ذيله ان صاب الماء الاول والثالث بتنجس نجاسة غلظة



وان صابه الماء الرابع نجاسة الماء المستعمل فان دخل الماء الاول والثالث داخل الحنف والكعبه تجزى ولا  
يصلح بالحنف والمطافه بطهارة موضع الاستنجاء فان كان على طرف الحبله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى  
موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل زيد على قدر الدرهم جميع ولو كان على الموضع العلوم نجاسة اقل  
من قدر الدرهم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم جميع وفي نسخة اما  
خواجه زاده بالنجاسة اذا جاوزت موضع السرج ان كان اكثر من قدر الدرهم فغيره من الماء باجماع وان  
كانت قدر الدرهم واقل فذلك عدمه كما اذا كانت النجاسة على يد اقل من قدر الدرهم ثم زاد على قدر  
الدرهم فانه لا يكون الاقل عفوا ويعبر الزيادة بل يجمع الكل كذا هذا وعندهما نجاسة موضع السرج عفوا  
لم يبق الا اقل من الدرهم فلا يفرغ من الماء في القوي يعني ان يستنجى بعد ما خلط خطوت وانما يستنجى بالماء  
اذا وجد مكانا يستريحه اما اذا كان على شطرنج ليس هناك يستريح ولو استنجى بالماء فالواصف سقا ولو  
استنجى في الصنف بالغ كما يبلغ في المشاء ولا يستنجى في المشاء بآية يعني كان لو استنجى في الصنف بارد لكن  
ثابت دون من استنجى بالماء البارد ولا ينفس الاستنجاء اذا كان ضايقا واذا خرج دبره وهو صائم يعني ان  
يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كذا يصل الماء الى باطنه ويغسله ولا بأس بالصائم ان يستنجى  
بالماء وفي رواية الامام بيضاوي لو شئت من اليسر ولا يقدر ان يستنجى به ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى  
وان قد على الماء الجارى يستنجى بنفسه ولو شئت كذا اليمين يمسح يده على الارض يعني ذراعية مع المصنوع وروى  
على الحائط ولا يبيع الصلوة وكذا الموضع اذا كان له بن واخ او الرخصة اذا كانت لها بنت سقط الاستنجاء ووضوءه  
الابن والاخ وتوضاها البنت الرجل المقطوع ان بقي من موضع الوضوء وان قل بقول من ثلثة اصابع يفرغ  
غسله وان قطع اليدان والرجلان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يسقط عنه الصلوة وفي جميع التواضع ان  
لم يكنه الوضوء واليتم لا يصلح عندهما وعند من يصلح بالاماء كما في الجوس وكيف يستنجى فذكرنا المتوضوا اذا  
استنجى بجبله الوضوء اذا استنجى على وجه السنة وسبيل في مسائل السجدة شاء الله تعالى اما ادا الوضوء وفي  
الاصل من الادب ان لا يفرغ في الماء ولا يفتقر ويشترط فضل وضوءه وبعضه قائما او قاعدا مستقبل القبلة وقال  
الامام خواجه زاده ليس بربا وما عند الزعم ليس بربا وما علة اناءه بعد الفراغ صلوة اخرى ويقول بعد الفراغ  
من الوضوء قائما مستقبل القبلة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله سبحانه ذلك اللهم وبحمدك  
واسمك ان لا اله الا انت استغفرل وانت يا ليك ويستقبل القبلة عند الوضوء ويقول عند غسل كل عضو  
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ومن الادب ان لا تكلم بكلام الناس الوضوء ويتوكل امر  
وضوءه بنفسه ولا يترك عورة مكشوفة ولا يمسح ساير اعضائه بلحمة التي مسحها موضع الاستنجاء ويأقرب

للصلوة قبل الوقت ومن الادب ان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ثم الوضوء ثلاثة انواع فرض وهو الوضوء  
صلوة الفرعية وصلوة الجنازة وسجدة الملائكة وواجب هو الوضوء للطواف بالبيت ومنه واجب وهو الوضوء  
النوم وعن الغيبة والكذب انشاد الشعر ومن التهمة والوضوء على الوضوء افضل الميت **الفصل الرابع في المسح**  
لا يجزئ مسح الرأس باصبع او اصبعين ويجزئ شلثة اصابع ولو مسح بالامام والسبابة ان كان مفتوحا جاز فان  
وضع ثلثة اصابع ولم يدها لا يجوز في الرأس والحنف وعند محمد يجوز وان مسح باصبع او اصبعين قدر ربع  
لا يجوز عند الثلثة اما الوضوء باصبع واعاد الى الماء ثلاث مرات يجوز ولو مسح باصبع واحدة يجزئها الا ربع  
الاخيه لا يجوز ولو مسح بطرف اصابعه يجوز سواء كان الماء متقاطرا او لا هو الصحيح ولو مسح برأسه بآخرة  
من حيث لا يجوز ولو كان كفه بلل فمسح به اخره سواء اخذ الماء من الآاء او غسل ذراعيه ونحو بلل كفه في موضع  
خلافه اذا مسح برأسه وخفه ونحو على كفه بلل فمسح به رأسه او خفه لا يجوز ولو غسل وجهه مع الرأس جاز  
من المسح ولا يجوز المسح على العنق والعمامة وكذا الوضوء المرأة على الخمار اذا كان الماء متقاطرا بحيث وصل  
الى الشعر حيث جاز ومسح المرأة على شعرها وكذا العنق وفي الغسل يفرض اتصال الماء الى البشرة فان كان على  
خضاب فمسح على الخضاب ان اختلفت البنية بالخضاب خرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح فان كان شعره او  
شعرها طويلا فمسح ما تحت اذنيه لم يجز وان مسح ما فوقها جاز المسح في السجدة ان مسح من ماء واحد عذرا  
والثلاثية ماء مختلفة بربعة وقال البعض لا بأس به واستيعاب الرأس سنة وكيفيته ان يبل كفيه واصابع يديه  
يضع بطون ثلثة اصابع من كل كف على مقدم الرأس ويغزل السبابتين والامامين ويجافي الكفين ويخرجهما الى  
مؤخر الرأس ثم يمسح القدين بالكفين ويمسح ظاهر لاذنين بباطن اليمامين وباطن لاذنين بباطن السبابتين  
يصير مسحاً ببلل لم يصير مسحاً او السنة ان يبدأ بالمسح بمقدم الرأس عذرا وما مسح لاذنين فسنه ولا يأخذ  
للاذنين ماء جديداً ولا يغسل فخسن ومسح لاذنين لا يوجب مسح الرأس ومسح الرقبة الصحيح انه ادب وما المسح  
على الجباير المسح على الجباير على قولين يقول بانه فرض فالاستيعاب فرض وهو رواية عن ج وفي رواية اخرى  
عنه لو مسح على اكثر يجوز وعليه القوي ولو ترك المسح على الجباير ان كان يضرم جاز وان كان لا يضرم فذلك  
عند ج وفي رواية اخرى لا يفرغ من الماء في القوي يعني ان يستنجى بعد ما خلط خطوت وانما يستنجى بالماء  
اذا وجد مكانا يستريحه اما اذا كان على شطرنج ليس هناك يستريح ولو استنجى بالماء فالواصف سقا ولو  
استنجى في الصنف بالغ كما يبلغ في المشاء ولا يستنجى في المشاء بآية يعني كان لو استنجى في الصنف بارد لكن  
ثابت دون من استنجى بالماء البارد ولا ينفس الاستنجاء اذا كان ضايقا واذا خرج دبره وهو صائم يعني ان  
يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كذا يصل الماء الى باطنه ويغسله ولا بأس بالصائم ان يستنجى  
بالماء وفي رواية الامام بيضاوي لو شئت من اليسر ولا يقدر ان يستنجى به ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى  
وان قد على الماء الجارى يستنجى بنفسه ولو شئت كذا اليمين يمسح يده على الارض يعني ذراعية مع المصنوع وروى  
على الحائط ولا يبيع الصلوة وكذا الموضع اذا كان له بن واخ او الرخصة اذا كانت لها بنت سقط الاستنجاء ووضوءه  
الابن والاخ وتوضاها البنت الرجل المقطوع ان بقي من موضع الوضوء وان قل بقول من ثلثة اصابع يفرغ  
غسله وان قطع اليدان والرجلان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يسقط عنه الصلوة وفي جميع التواضع ان  
لم يكنه الوضوء واليتم لا يصلح عندهما وعند من يصلح بالاماء كما في الجوس وكيف يستنجى فذكرنا المتوضوا اذا  
استنجى بجبله الوضوء اذا استنجى على وجه السنة وسبيل في مسائل السجدة شاء الله تعالى اما ادا الوضوء وفي  
الاصل من الادب ان لا يفرغ في الماء ولا يفتقر ويشترط فضل وضوءه وبعضه قائما او قاعدا مستقبل القبلة وقال  
الامام خواجه زاده ليس بربا وما عند الزعم ليس بربا وما علة اناءه بعد الفراغ صلوة اخرى ويقول بعد الفراغ  
من الوضوء قائما مستقبل القبلة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله سبحانه ذلك اللهم وبحمدك  
واسمك ان لا اله الا انت استغفرل وانت يا ليك ويستقبل القبلة عند الوضوء ويقول عند غسل كل عضو  
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ومن الادب ان لا تكلم بكلام الناس الوضوء ويتوكل امر  
وضوءه بنفسه ولا يترك عورة مكشوفة ولا يمسح ساير اعضائه بلحمة التي مسحها موضع الاستنجاء ويأقرب



جاء برغمها في اناء يريدها المبحر وفسد الماء ولو كان على اصابع يده او كفها جبار فغمها في اناء يريدها ذلك  
المسح عليها اجزاء ولا يفسد الماء ولو مسح برأسه في الوضوء فادخل رأسه بالماء يريدها المسح اجزاء ولم يتنجس وانما  
مسائل المسح على الخفين مسح المقيم يوما ولية والمسافر ليلة ليلا واليهما ابتداء المدة من وقت الحدث وانما  
يجوز المسح من كل حدث موجب للوضوء والفضل وانما يجوز المسح اذا لبس الخف على طهارة كاملة فان غسل عليه  
قطرا او لبس خفيه ثم حدث ثم اجزله ان مسح ولو غسل عليه وليس خفيه قبل الحدث ثم اكمل وضوءه قبل الحدث  
جازه المسح عندنا وعلى هذا الوضوء وغسل رجله اليمنى وليس احد الخفين ثم غسل يده الاخرى ليس  
الخف الاخر ثم حدث واغتسل وبقي على خفيه لمعة فلبس الخف ثم غسل اللعة ثم حدث بمسح ومسح  
مرة واحدة ويد من قبل الاصابع الى الساق ولا يسر فيه التكرار ولو بدأ من اهل الساق يجوز لكنه ترك السنة  
ولو وضع الكف ومدها ووضع الاصابع مع الكف وقدها كما لو احسن والا حسن ان مسح بجميع اليد ولو مسح  
اصابع جاز لما ترغ الرأس وتختلف هذه ان الاعتبار ثلاث اصابع من اصابع اليد ومن اصابع الرجل قال الكرخي من  
اصابع الرجل قال ابو بكر الرازي يعتبر اصابع اليد ومسح بين اصابع الاصابع الى الساق ويقع بين اصابعه  
فيلا ولو مسح بظاهر كفها جاز والمستحب ان يمسح بيامل كفها ووضع المسح ظهر القدم فانه قال في الزيادة ان في  
رجل قطعت احدى جليله وبقي منها شيء ليس بلبس الخف على الصبيحة فانه لا يجوز المسح عليه ولو لبس الخف على العتقون  
كان الباقي اقل من ثلاث اصابع لا يمسح ايضا وان كان ثلاث اصابع لكن من العقاب من وضع المسح كذلك وان كان من  
ظهر القدم جاز ولو لم يمسح ان مسح على خفيه جاز ولو توضا ومسح على الخف ونوى بالتعليم دون الطهارة فيصحبنا على  
مسألة النية في الوضوء ولو توضا ونوى مسح خفيه ثم خاف الماء فاصاب ظاهر خفيه وباطنه ما يجزيه من المسح ولو شفى في  
الحشيش فابتال ظاهر خفه بالماء او بالطين يجوز وبطل الخف المشايخ وفيه الاصح ان يجوز اذا لبس خفيه على طهارة اليد  
او التيمم ثم وجد الماء نزع خفيه وقال في الزيادة في اختلاف المشايخ على قول وعندهم هو كسوا الجوار ولو توضا  
لبس الجوار ثم تيمم او تيمم حتى حدث وبغاه سوا الجوار توضا به ومسح كذا هذا المستحاضة اذا توضأت ولبسها  
يمسح ما دامت في الوقت فاذا خرج الوقت نزع خفيه او غسلت رجله بالماء الثلاثة وهذا اذا كان للدم سائلا بعد  
اللبس وعند الطهارة او عند احدهما اما اذا كان مقطعا عند اللبس وعند الطهارة ومسح كل اللز يوماء ولية او  
ثلاثة ايام ولو توضا او غسل عليه ولا يلبس الخفين ثم استنجى ثم تم الوضوء استنجى على وجه السنة لا يمسح ان  
حدث وان كان على غير السنة يمسح وكذا في رين ولو مسح بالطن خفيه دون طاهرهما لم يجز عندنا المسح على الجوار  
ان كان ليسر القدم ولا يرى من الكعب لاسر القدم لا قد اصبع واصبعين من المسح عليه وان لم يكن كذلك  
لكن سر القدم بل كان ان كان الحبل متصلا بالجوارق بالجزء جاز المسح عليه وان شق بشئ الاول وسر القدم باللفافة

جزء مشايخ سمرقند ولم يجوز مشايخ بخاري واما المسح على الجوارق فانما تخفين متعيلين يجوز المسح عليهما  
وان كانا رقيقين غير متعيلين يجوز المسح عليهما وان كانا تخفين غير متعيلين لا يجوز عند ابي حنيفة وعند  
بخاري والتخفين ما يستمسك على الساق من غير ان يشد بشئ فان كان الجوارق من غير غزل وصف وهو رقيق لا  
يجوز المسح عليه عندهم فلن كان الجوارق من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه وان كان تخفينا مستمسكا ويسر  
الكعبين ستر لا يبدل ولا يغير على هذا الخلاف واجوز ان لو كان متغلا او مبطنا يجوز المسح عليه ولو كان  
من الكوبان لا يجوز المسح عليه فان كان من الشعر فالصحيح انه لو كان صلبا مستمسكا بشئ من فروج او فاسخ على  
هذا الخلاف فان كان ما يملأ ظاهر القدم مشقوقا فان كان يبدو فدها فان كان هذا ذلك الشق خطا او سيرا او  
كان يسر هاسدا ليسر قد مره فهو كالجوارق غير مشقوق فان كان ليسر بضد دون بعض فذلك كالحرف ولو كان  
من الخفاف من جلد قري فالاصح انه على هذا الخلاف واما المسح على الخف من الملبس التركي فالصحيح انه يجوز المسح  
عليه ومسح على الجرموق فوق الخف عندنا فان لبسها واحد لا يمسح عليها ولا يجوز المسح عليه حتى يكون  
الايم على اصابع الرجل وظاهر القدمين وقوله لا يمسح اذا كان اسفله من الكوبان فان كان من الصم او الجلد  
يجوز والخف على الخف كالجرموق ويجوز المسح عليه وتفسير الجوارق بالمتل ان يكون الجوارق بالمتل الجوارق  
الصبيان الذين يمشون عليهما في تخن الجوارق وغلط المتل يجوز المسح عليه وانما يجوز المسح على الجرموق عند  
اذ البسهما فوق الخفين قبل ان يمسح على الخفين اما اذا مسح على الخف او لا ثم لبس عليهما الجرموق ليس له ان يمسح  
على الجرموق وكذا لو حدث بعد لبس الخف ثم لبس الجرموق ليس له ان يمسح على الجرموق ولو كان الجرموقان  
واسعان فضل الجرموق من الخف ثلثة اصابع فمسح تلك الفضلة لجزا لا اذا مسح على الفضلة بعد ان يقدم عليه  
على تلك الفضلة جاز ولو زاد لرجله عن ذلك الوضع اعاد المسح ولو ادخل يده تحت الجرموق فمسح على ظهر  
الخف الجرموق ولو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الباقي والجرموق الباقي وفي بعض روايات  
الاصول نزع الجرموق الباقي ومسح على الخفين وفي التجويد يستقيس المسح فيهما ولو نزع احد الخفين بعد مسح  
عليهما ما يستقص مسحه في الرجلين ثم انما يجوز المسح على الخفين اذا لم يكن فيهما خرق كثير فان كان قليلا لا يمسح  
والكثير مقدرة ثلاث اصابع من اصابع اليد وفي رواية الزيادة ثلاث اصابع من اصابع الرجل وان كان  
الخف صلبا لا يبدو منه شئ يجوز المسح عليه وان كان يبدو في حالة المشي دون حال وضع القدم على الارض لم يجز  
المسح وكذا لو كان يبدو وثلاث من اهل الرجل قال الامام الشافعي الاصح انه لا يجوز المسح عليه وقال شافعي  
الحقوقيه ملكا كان اسفله مستورا وان كان رأس الاقدام مكشوف لا يمسح جوار المسح عليه ولو كان الخرق في ساق الخف  
لا يمسح جوار المسح ولو كان في اسفل الخف يمسح ولو كان في ظاهر القدم فهو بمنزلة ما لو كان من قبل الاصابع ولو كان



من قبل عقبه فذلك في بعض النسخ وفي نسخة شمس لا يده الامام خواهر زاده ان كان المكشوف من قبل عقبه اكثر  
من المستور لا يجزئ المسح عليه وان كان اقل يجوز وفي الجامع الصغير للقاضي الامام ان كان الخرق في مقدم الخف من  
قبل الابهام فان كان الابهام وجاريا مكشوفه والباقي مستورا جاز ويغير ثلاث اصابع حقيقه وكل المقدور  
عن الحاكم انه جاز الابهام كاصبعين ولو لبس الكعب لا يرى من كعبه الا قد اصبع او اصبعين جاز المسح عليه يجمع  
المزوق في خفه واحد ولا يجمع في خفين والنجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب كل واحد منهما اقل من قدر الدرهم  
لكن اوجع بينهما صارت اكثر من قدر الدرهم ثم يجمع ويضع جوار الصلوة وكذا لو كان في ثوب المصلي موضع يجمع  
وكذا لو كانت النجاسة تحت قدميه تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما ما يبلغ اكثر من قدر الدرهم يجمع  
ولا يجوز صلوة ولو كانت موضع سجود اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم يجمع وسواء كانت النجاسة  
على المصلي او على الارض تحت قدميه وفي موضع سجود ولو كانت في ثوب المصلي اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه  
الارض اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع بين قدر الدرهم لا يجمع وفي العناية لا يقدر على ثوبان صلوة  
قاية انكشف من كل ساق اقل من قدر الدرهم اذ اجمع كان مثل الربع احد الساقين فاما ان تصلى جالسة ويجمع  
الخرق في اذني الخيطة هل يجمع الخلف للشيخ فيه واعلام التوجيه في الزيارات جاز في إحدى رجله جوارحه لا  
يستطيع غسلها فيسح على الخرقه وغسل الرجل الصحيحه وليس كخف على الصحيحه وحدث لا يسح على الخف الا ان  
المسح على الجبين كالغسل الماتحة ما يفيدي الى الجمع بين البدل والبدل وعلى قايض روي عن عنه انه ادوات المسح  
المسح لا يضر ينبغي ان يجوز ان لبس الخف على الصحيحه ومسح على الجبين وليس كخف على الجرحه ثم حدث يجمع  
عليه ما ولو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليها ثم دخل الماء في إحدى خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل غمره  
يجزئ غسل الرجل الاخرى وتنقص مسحه وان لم يبلغ الكعب وقال بعضهم ان اصاب اكثر من إحدى رجله  
ينقص وفي اخلاف المشايخ انه اذا ابدى الماسح ان يخلع خفيه ونزع القدم من الخف غير انه في الساق بعد فقد ينقص  
مسحه عندنا وان نزع بعض القدم عن مكانه يوجب ان نزع العقب للرجل عن عتبه الخف او اكثر تنقص مسحه وهو  
رواية عن عنه وفي رواية اخرى ان نزع من ظهر قدم قدر ثلاث اصابع تنقص مسحه وعن عنه ان يقي من ظهر القدم  
موضع المسح قدر ثلاثة اصابع لم ينقص مسحه وفي رواية ان كان جالسا في المشي بعد ما تحرك قدمه عن موضع الخف  
لا يمنع المسح ولو كان خفه واسعا وكان اذ ارض القدم ارتفعت القدم حتى خرج العقب اذا وضع القدم عاذا العقب  
الى موضعها هذا لا بأس به وفي نسخة الامام خواهر زاده ان اذا زال الخف عن الرجل فخرج اكثر القدم من قبل عقبه حولا  
بني في الخف الا قدر ثلاث اصابع يجوز المسح على الباقي وكذا لو كان الرجل عرج يمشي على صدره قدميه والباقي في الخف  
قدر ثلاث اصابع يجوز المسح على الباقي ايضا وان كان اقل من ذلك لا يجوز واذا انقصه وقت المسح ولم يجد في تلك الناحية

ففيه نزع خفيه وغسل رجله وليس عليه إعادة الوضوء ولو استكمل الرجل مسح لاقامة ثم سافر نزع خفيه غسل  
رجليه اما اذا لبس الخف وهو مقيم ثم سافر قبل ان يحدث فانه يسح كالمن السفر بالاجماع ولو نزع الخف والخصين  
ثم احدث ومسح على الخفين ولم يسح قبل استحلال يوم و ليلة سافر يسح المسافر ينعى عند الثلاثة واذا قدم  
للسافر مصر بعد ما مسح ينعى ليلة او اكثر نزع خفيه ولم يعد شيئا من تلك الصلوات وان قدم المصلي الحجاز  
يوم و ليلة مسح مسح المقيمين واذا انقضت مدة المسح لا ان يخافه حلقه من البرد لو نزع الخف جاز لان  
يسح وان طال فاذا انقضت مدة مسحه وهو في الصلوة ولم يجد ماء ينعى على صلوة وفي النوازل اتيتم وليس عليه  
او نزعاً ببسبب التمر وليسوا الحجاز يقيم وليس خفيه ثم وجد الماء المطلق نزع خفيه لان الطهارة كانت ضرورية  
وقد اتى الفصل الخامس في التيمم والمستحب ان ينظر الى آخر الوقت اذا كانت على طمع من وجوب الماء اذا كان  
في موضع لا يرجو لا يخرج واذا اخل لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكره فان تيمم قبل طلب الماء  
صلى على العزائم لا يجوز وفي الفلوات يجوز وكذا التيمم في اول الوقت او قبل دخول الوقت جاز عندنا فان  
وجد الماء بعد ذلك او وجد قبل الشروع في الصلوة بطل تيممه وان وجد بعد ما شرع في الصلوة تنفس بخلاف  
صلوة العيد و صلوة الجنازة ثم هل يجب طلب الماء ان غلب على ظنه ان يقرب ماء او يخبره بيجب عليه الطلب الصلوة  
ونحوها اما لم يجب الطلب بدون الاخبار او غلب الظن في شح المقدور عن المسافر اذا كان يقرب من وجوب الماء  
او غلب ظنه على ذلك في آخر الوقت فقيم في اول الوقت وصلى ان كان بينه وبين الماء مقدار ميل جاز واذا كان  
بينه وبين الماء اقل من الميل ولكن خاف فوت وقت الصلوة لا يقيم والمساافر والمقيم في سواها والشرط ان يكون  
بينه وبين الماء ميل او اكثر ولو لم يعلم ان بينه وبين الماء ميلا او اقل او اكثر ولكن خرج ليطلب فلم يجد الماء  
ان كان بجبال لودى هب الى الماء خرج الوقت تيمم في آخر الوقت هكذا في النوازل ولو تيمم وفي حله ماء لم يعلم  
جاز التيمم وعند من في القول الآخر لا يجوز له التيمم وسواء وضع هو ونسبه او وضعه غيره وعلى هذا القول في  
الزكوة ولو صلى عرياناً وفي رجله ثوب هو لا يعلم الخلف للشيخ فيه وعن عنه انه يخبره ولجوه على ان لا اذا  
لو كانت حلقه في عنقه او على ظهره وفي الادوة ماء لم يجد التيمم في الاصل وفي شح الحجاز لو كان الماء عتقا  
بالاكاف في ثوبه الاكاف وهو كلب فنيسه بخبر التيمم ولو كان في مقدم الرجل لم يجز ولو كان هو يثاقا  
ان كان في ثوبه الرجل لا يخبره وان كان في مقدمه يجوز ولو ظن ان الماء قد فنى فقيم وصلى ثم تيمم ثم تيمم ثم تيمم  
لا يجوز بالاجماع ولو كان عليه كفارة اليدين فصام وفي حله طعام ولم يجد فنيسه لا يجوز الصوم بالا  
ولو من الماء وهو تيمم تنقص تيممه ولو علم بجبال لا يستطيع التيمم بالماء وهو يقيم على الذابة او غيرها لم يكن  
لم يعلم به تنقص تيممه ولو علم ان بجبال لا يستطيع التزول خوفاً على نفسه من الهلاك والسبع لا ينقص تيممه



في نسخة الشمسية وفي شرح الطحاوي لا ينقض الوضوء بالفسطاط على رأسه وقد غطي رأسها  
ولم يعلم بذلك فتيمة وصلى ثم علم بالماء امره بالاعادة وفي نسخة ولو وجد ثوبا في الطريق فيمده لم يستطع  
ان يخلو منها الماء ولا يجد ما غيره يتيمة ولو كان معه من طاهر لا يجزيه يتيمة ولو كان معه ماء يتيمة الوقت  
غيره يخاف العطش يتيمة وكذا لو كان يخاف على دابته وكذا لو كان اكثر من ماء الوضوء يجزيه يتيمة ان كان يخاف  
العطش في نسخة الشمسية وفي الفتوى رجل اراد ان يتوضأ فنهض انسان بعينه يتيمة ويصلي ثم يعيد الصلوة  
وفي الاصل ولو كان مع رفيقه ماء ولم يكن معه ماء يسال فان ساله ولبى ان يعطيه لا باليمن ولم يكن معه يتيمة  
بالاجماع ولو كان معه ان يبيع ثوبا يتيمة في ذلك الموضع او يبيع يسيروا يتيمة ولا يتيمة وان كان لا يبيع الا بغير  
فاحتش لا يشتري ويقيم وتفسير الغيب الفاخر لو كان قيمة الماء درهما وهو لا يبيع الا بدينارين فاحتش  
وهذا الموضع انما يباح اخذ الشراب قال بعضهم للوضوء يتجمل نصف درهم وفي الجنبه درهم وفي نسخة  
الا ما لم يترحق فان ساله فابى ان يعطيه فتيمة وصلى ثم اعطاه بعد ذلك يجوز صلوة فان كان مع رفيقه  
وليس معه ولا يجع عليه ان يسال فان ساله لو قال استقرحتي استقي الماء ثم ادفع اليك فالمستحب عند  
ابن حنيفة ان ينظر الى آخر الوقت فان خاف فوجت الوقت يتيمة وصلى وعندهما ينظرون خاف فوجت الوقت على  
هذا لو كان مع رفيقه ثوب هو عريان فقال ما تنظر حتى اصلي وادفع اليك الثوب واجمعوا انه اذا قال  
اجت لك مالي التج فانه لا يجزى واجمعوا ان في الماء ينظر وان خرج الوقت وحاصل الخلاف الرجوع الى  
ان القدرة على ما سوى الماء هل يثبت بالباحة عند حنيفة وحنيفة يثبت ما يثبت بالملك الكل في الال  
هذا كله قبل الشروع في الصلوة ولو شغل في الصلوة بالتيمة في السفر فرأى رجلا معه ماء كثير ان علم انه يعطيه يقطع  
الصلوة وان علم انه لا يعطيه يمض على صلوة وان شغل لا يدري ما يعطيه ولا يعطيه فانه يمض على صلوة ثم يسال  
ان اعطاه اعادة الصلوة وكذا لو باع بثمن المثل وهو يقيده عليه فان ابى ان يعطيه فصلت نامة فان ساله بعد  
ذلك فاعطاه بعد المنع لزمه الوضوء لصلوة اخرى وصلوة جارية في الزيارات وفي كتابه يتيمة ثم يتيمة ثم يتيمة  
فقال له يودى ونظر في هذا الماء يمض على صلوة فاذا فرغ سأل عنه ان اعطاه نفس صلوة والا جازت  
وفي الفتوى يتيمة ثم شغل في الصلوة فرأى سور الحار منى على صلوة فاذا فرغ يتوضأ منه ونوى ولا يعيد اليتم الله  
الموضع في الفلوات في الجب وغيره يجوز للسافر ان يتيمة اذا كان كثيرا يستدل به على انه وضع للشراب  
الوضوء جميعا رجلي في البداية مع ماء الزمزم في الحقيقة وقد رخص ابن القصة لا يجوز اليتم واجملة ان يتيمة  
غيره ثم يودعها منه او يجعل في ماء الورد او ماء الزعفران حتى يصير مقيدا جنب اغتسل ويقع على يديه لمعة  
لم يصبه الماء وقد فرغ ما في فانه يتيمة ويصلي فان وجد الماء بعد ذلك غسل الله ولا يتيمة فان احذر قبل

غسل الله ثم وجد الماء ان كان يكفيها يصر فيهما وان كان لا يكفي لواحدة منهما يتيمة للحديث وتيمه للماء باق  
ويستعمل ذلك الماء في المعة لتقليل الجنبه وان كان لا يجد ما دون الاخر صرف اليه وان كان يكفي لكل واحد  
منهما على الاقل يغسل الله ويقيم للحديث فان اجنب المسافر ولم يجد من الماء الا قد يتوضأ فانه يتيمة و  
لا يتوضأ عندنا وكذا الحديث ان كان معه من الماء قدر ما يكفيه يغسل بعض الاعضاء يتيمة ولو وجد من الماء قدر  
ما يغسل بعض الجنبه الحقيقة او وجد من الثوب قدر ما يستبرئ به العورة لا يلزمه وذكره في كتاب الصلوة  
ان الجنب اذا وجد من الماء قدر ما يغسل وجهه لا يغسل وجهه ولا يغسل يتيمة ولا يغسل وجهه في الاصل شرع في  
الصلوة بالتيمة فحدث فلم يجد الماء يتيمة وبني على صلوة المصلي بالتيمة اذا رأى سور حار فانه يمض على صلوة  
ولو رأى يتيمة لم يجد الماء يتيمة يقطع ثم يعيد وعنه يقطع صلوة وعنده من يمض على صلوة ولا  
يعيد وفي الاصل مسافر له سور الحار وماء طاهر ولا يعرف خاضع من الاخر قال يتوضأ بهما ولا يتيمة وفي بعض  
نسخ الواحات لو توضأ بسور الحار لا يلزمه الاعادة ولو يتيمة وصلى ثم افاق سور الحار يلزمه اعادة التيمم  
الصلوة لانه يحتمل ان سور الحار كان طمورا او لو حدث في الصلوة فذهب ليتوضأ فلم يجد الا سور الحار فوضأ  
به ويقيم بني على صلوة لان كلامه ما يحتاج اليهما وفي قرأى الباقي سافر اجنب شرع في الصلوة بالتيمة ثم سبقت  
فوجد من الماء قدر ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويبقى قال وهذا قول من وهو رواية عن ج به المصلي بالوضوء اذا  
الحديث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء يتيمة ثم قبل ان يضره الى مكانه وجد الماء يتوضأ ويبقى ولو انصرف الى مقامه  
ثم رأى الله يتوضأ واستقبل استخافا والمصلي بالتيمة اذا حدث في صلوة فأنصرف لتيمة لانه لم يجد ثوبا  
فلم يتيمة حتى وجد ماء يتوضأ ويبقى وذكر الحكم الشهيد في مختصر الكافي انه يتوضأ ويستقبل الصلوة وقال  
اسماعيل الزاهد وجد رواية عن من يتوضأ ويبقى وهذا اقل من ذهبه فانه يجوز قداء المتوضي بالتيمة  
وكذا بناء الوضوء على التيمم فيحتمل ان ملاذكر الحكم في المختصر قول محمد واذا كان من الرجل ماء قدر ما يتوضأ  
وهو محذور وفي ثوبه دم اكثر من قدر الدم فانه يغسل المذموم بذلك الماء ويقيم للحديث ولو توضأ  
بالماء وصلى بالثوب النجس جاز ويكون سبيحا في الاصل **جمل آخر في كيفية التيمم** قال بعضهم في الاصل يضع يده  
على الصعيد وفي بعض الروايات فيضرب يمينه على وجه الشدة وهذا اولى ثم يفيضها عن يمينه  
وعنه مرة فاروى عن محمد بن محمد بن علي قاله التراب ما روى عن ابي يوسف على كثرة التراب والرق يتيمة  
الذمان لا بأس بالتيمة ضربان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين فيضرب يديه على الارض  
يرفعها وينفضها ويمسح بها وجهه ثم يضر بضمه اخرى ويمسح اليه باليسرى واليسرى باليمن فان مسح  
وجهه وذراعيه ولم يمسح ظهره كفيه الجنبه على ان الاستيعاب فرض ولا بد من نزاع الحائض وتخليل الاصابع



وفي المرأة لا بد من نزع السوار ولو لم يمسح تحتها جبين فوق العينين لا يجوز وفي رواية الحسن عن جراح الإتيان  
ليس بشروط ولو مسح أكثر الكف والذراعين يجوز وعلى هذه الرواية لا يجب نزع الخاتم وتخليل الأصابع ولا يجوز  
التيتم باقل من ثلاث أصابع وهو المسح سهواً وقد مر ولوتيم وهو قطع الميديين من المرافق فعليه أن يمسح  
القطع عندها وإذا أراد اليتيم فتملك في التراب ذلك تجسده كله إن كان التراب أصاب جميعه وذراعيه  
كفيه جاز وإن لم يصب جميعه وذراعيه لم يجز ولو بدأ بذراعيه في اليتيم أو مكن بعد ما يتم وجهه ساعة بناء  
على مسألة الترتيب المولية وقد مر في الوضوء ولا بد من النية في اليتيم فلو نوى التطهر جاز ولا يشترط طهارة اليدين  
للجنازة والوضوء وقال بعضهم لا بد من ذلك وعنهم الجنازة إذا يتم يريد به الوضوء جازاً عن الجنازة وإن  
نوى اليتيم لطلق الصلوة أو التطوع أو المكتوبة جاز وله أن يصلي بذلك اليتيم نية صلوة كانت وكذا  
لوتيم صلوة الجنازة أو عبادة المداوة وهو ما جاز إذا آتت الصلوة بذلك اليتيم ولوتيم لقرأة القرآن عن  
طهر القلب وعن المصحف أو من المصحف أو زيادة القبر أو دفن الميت والأذان والأقامة ولو دخل المسجد  
خروجه وصلى بذلك اليتيم قال عامةهم أنه لا يجوز وكذا الوتيم للسلام أوله السلام وكذا الكافر  
إذا يتم للسلام وأسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك اليتيم عنده ويجوز ولوتيم يريد به تعليم الغير ولا  
يريد به الصلوة لم يجز عند الثلاثة ويجوز اليتيم للحديث والجنازة والحيض والمرأة كالحمل في اليتيم إذا  
تيم ثم صادف جسد بخاسة هي أكثر من قدر الذمهم فأنه يسميها بخرقة أو راب ثم يصلي وإن لم يجز  
جاز **جسلاً** **آخر** فيما يجوز به اليتيم وفي الأصل قال أبو حنيفة ومحمد يجوز اليتيم بجميع ما كان من جنس الإفر  
ومن أجزائها نحو التراب والصل والنور والزرنيخ والجص والحجر والمد والطين الأحمر والكل  
أو الطين الأصفر والمعة والخليط والرأسخ وغيره وقال من لا يجوز إلا بالتراب نجس وهو قول الشافعي  
وعندنا لا فرق بين إذا كان التراب منها أو غير منبت وفي الحجر عليه عباداً أو لم يكن مغسولاً أو غير مغسول  
مدقوقاً أو غير مدقوق وقال من أن كان الحجر مدقوقاً أو عليه عباداً جاز اليتيم والأقوال وإن يتم بارف  
رشي عليها الماء ويقع عليها ندوة جاز ولو كان في طين طاهر لا يتم بل يلحق ببعض شيء أو جسده ويتركه  
حتى يجف ثم يتم به ومع هذا الوتيم بالطين على الخلاف وقال الكرخي يجوز اليتيم بالطين ولوتيم بحجر  
الذهب الفضة جاز عندهما أما الوتيم على الذهب والشب والنجاس والخاص والدقيق والزجاج  
أو على الخطة أو على الشعيرة ليس من جواهر الأرض وأوجهها إلا أنه يخلص عن جواهرها بالأذابة والاختراق  
لا يجوز اليتيم بالاتفاق ويجوز اليتيم بالعقيق والزر جاز ولا يجوز بالذهب ولوتيم بالحجر المسلول  
يجوز عنده وعند من لا يجوز عندهم روايتان في رواية يجوز أن كان عليه عباداً وفي رواية يجوز مطلقاً والحجر

المدقوق قد ذكرنا أنه يجوز وبالأجر يجوز عند أبي حنيفة وعند محمد روايتان وقول أبي يوسف متردد والخرف  
الجديد على الاختلاف إذا استعمل في شيء من الأدوية فيج لا يجوز واجمعوا أنه لو تيمم بالرماد لا يجوز ولو  
تيمم بأرض سجة إن كانت منعقة من التراب يجوز عندهم خلافاً لأبي يوسف ولوتيم بأرض نذفت على الاختلاف  
الذي ذكرنا في الخرف وعلى هذا الخلاف اليتيم بالطين ولوتيم بالمغضارة إن طوى على وجهها من الإخلاق كالألوان  
والصنع وأشياء ذلك لا يجوز فأن يتم قبل الطي يجوز وكذا التي على ظهر العذارة يجوز ولوتيم بصم الحنظل  
يجوز عندهما وعند من روايتان ولوتيم بالملح إن كان مائياً لا يجوز واختلفوا في الجبلي إن كان عليه عباد  
يجوز وإن لم يكن عباداً فذلك عند من وعندهما لا يجوز والأصح هو جواز قال شمس أئمة الحنابلة في  
المستوفى الأصح أنه لا يجوز بغيره كان مائياً أو جبلياً **نوع** **سنة** رجل يفض ثوبه أو لبداً أو تيمم بغيره وهو يقد  
على الصعيد جاز عندهم لا يجوز إن كان لا يقد على الصعيد جاز بالاجماع واجمعوا على أنه إذا لم يكن عليه  
عباد لا يجوز ولوتيم جباً أو حايض من مكان ثم وضع ثوبه على ذلك المكان فتمم أجزأه والمستعمل التراب  
الذي استعمل في الوجه والذراعين ولا يجوز اليتيم في مكان كان فيه النجاسة وإذا ذهب الأثر وأصلح عليها  
جاز الكل في الأصح ولو قام في مذهب الحج أو هدم الحائط فاصاب العباد وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح بغيره  
به اليتيم وكذا لو نثر الرجل على وجهه تراباً لم يجز أن يمسح بغيره اليتيم والعباد عليه جاز عندهم ولو دخل  
رأسه في موضع العباد بنية اليتيم يجوز ولو لم يندم الحائط وطهر العباد فترك رأسه ونوى اليتيم جاز  
الشرط وجود الفعل **منه** **جسلاً** **آخر** **نفذ اليتيم** مسلم يتم ثم ارتد عن الإسلام والعباد بالله ثم أسلم  
على يديه عند الثلاثة ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه حتى يستيقن الوضوء ومن استيقن باليتيم فهو على  
يتمه حتى استيقن بالحدث أو باليتيم المتيتم إذا رأى صلوة سراً فظن أنه ملأ فشي إليه ساعة فإذا هو راب  
فعليه أن يستانف الصلوة سواء جاوز مكان الصلوة أو لم يجاوز والمسئلة مع أخواتها يلبس بفصل ما يفسد  
الصلوة في كتاب الصلوة فكتب هناك المتيتم إذا وجد الماء بعد ما فرغ من التيمم قبل السلام فسد صلوة  
عندنا جاز وهو مع أخواتها نافي في فصل ما يفسد الصلوة وما لا يفسد من كتاب الصلوة رجل ضرير  
على الأرض اليتيم ثم أحدث قبل الاستعمال خلع المشايخ الأصح أنه لا يستعمل لك التراب كذا الخلاف  
شمس لأئمة كالمحدث في الحديث في خلال الوضوء وذكر في بعض النسخ الوضوءات أنه يستعمل المتيتم في المنفر  
إذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل أعضائه الفريضة مرة واحدة ولو غسل على وجه السنة لا يكفي تنقيته  
هو المختار **خسة** **من اليتيم** وجوز من الماء البياض قدر ما يوضأ به أحدهم انقضى تيمم الكل ولو جاء رجل  
بكونية وقال فيلنضأ به أنكم شاء انقضى تيمم الكل وإن كان الماء يكثر لأحدهم قال هذا الماء لم يرد منكم



فكذلك وقال هذا الماء لكم اوبينكم وقبضوه وسكت لا يفتقر تيمم الكل فلو اباح بواحد يفتقر تيمم ذلك الواحد قال  
مشايخنا هذا على قولهم اما على قولهم فالاذن لا يعمل في الزيادة ولو جاء رجل بركبتيه والقوم المقيمون  
صلواتهم فقال هذا الغلاني رجل من القوم فسد صلوة الرجل ويمضي القوم على صلاتهم فاذا فرغوا ما لوا  
فان اعطى الامام يتوضأ ويستقبل الصلوة والقوم يستقبلون معه ان منع الامام والقوم فصلوة الكل اتمة فو  
ميتهم ومنهم من يقيم عندهم ومنهم من يقيم على جبابته وامامهم يتوضأ فجاء رجل فقال هذا كوزي لم يأت منكم  
والماء لا يكفي للفصل فسد صلوة المقيمين من الحديث وصلوة المقيمين من الجبابرة جائزة ولو كان الامام  
محدث فسد صلوة الكل ولو كان يقيم من الجبابرة فصلوة وصلوة المقيمين من الجبابرة جائزة وصلوة المقيمين  
من الحديث فاسدة ولو كان يكفي للفصل فسد صلوة الكل الامام اذا كان يقيم وخلفه متوضئ فاحد  
فاستخلف متوضئا ثم الامام الاول وجعل الماء فسد صلوة الامام وحده ولو كان الاول متوضئا والخليفة متوضئا  
فوجد الخليفة الماء فسد صلوة الامام الاول والقوم جميعا وهذا على من ذهب الى ان الماء على من وجد  
فلا ياتي لان اقله المتوضئ المقيم لا يجوز عند ما اذا التيمم المتوضئ وابصر بعض القوم الماء ولم يعلم به  
الامام والآخر حق ففسدت صلوة من ابصره عند الثلاث وعلى هذا اذا التيمم قوما في صلوة  
الظهر ولم يصل الفجر ولم يعلم الامام وقد علم القوم فصلوة القوم فاسد استحسانا عندنا وهو لو كان التيمم  
والقوم يقيمون في بعض من خلفه الماء ولم يعلم الامام فسد صلوة من علم بالماء رجل يقيم للجبابرة وصلوا ثم  
احد منهم فسد ما يتوضأ به يتوضأ به صلوة اخرى فان توضأ به وليس فيه ثم تيمم بالماء ولم يغسل حتى  
صار عادما للماء ثم حضت الصلوة وسعد من الماء قد ما يتوضأ به فانه يقيم ولا يتوضأ فان يقيم ثم حضت  
الصلوة الاخرى وقد صرحه الحديث فانه يتوضأ به وينزع خفيه وان لم يكن من ثياب قبل ذلك مسح على خفيه  
الكل في الاصل **فزع آخر** وفي الاصل الجنب الحائض والحديث في التيمم سواء ويجوز للمريض ان يقيم في الحجر  
اذا لم يستطع الوضوء والغسل للمرضى لو خاف على نفسه الهلاك بسبب استعمال الماء او خاف تلف عضو من اعضاءه  
وان كان لا يخاف الهلاك ولا تلف العضو ولكن يخاف زيادة المرض او ابطاء البر يجوز التيمم عندنا ولو كان الماء  
لا يضره للكل لا يملك استعمال الماء جازله التيمم وكذا لو كان على فراش نجس او متحذرا من القبلة ولا يجد احدا  
تحواله الى فراش طاهر ويوجهه الى القبلة جازله ان يصلي كيف كان فان كان معه احد بعينه على استعمال الماء ان كان  
العين حرة او مكوفة او جنبيا جازله التيمم وعندهما لا يجوز وان كان العين ملوكة اختلف المشايخ فيه على قول  
ابن حنيفة وهو ان كان العين بعينه يغير بدل لا يجوز له التيمم عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر  
على استقبال القبلة او لا يقدر على التحول وهو على سائر الجنب وجوز له التحول والعين حرة وكذا الاصح اذا وجد

قائدا بقوله الى الجمعة لا يفتقر عليه الجمعة عند ابن حنيفة خلافا لما بناه على ان لا استطاعة لا يثبت  
عندنا وهو الفرق بين الحرة والمملوك ان المملوك اذا مرضت لا يجزى عليه ان يوضئها وان يعاها هو وفي  
العبد والحرية يجزى عليه اذا لم يستطع الوضوء ويصلي بغيره ما شاء من الصلوات الوقتية والغيب والنوافل  
الفرغ من ما لم يجد ثوبا من العلة او يجد الماء عندنا فان وجد الماء فلم يتوضأ حتى حضت الصلوة ولم يجز  
اعاد التيمم والمفتد كالاعمى وفيه خلاف هو الصحيح اما اذا عجز عن القيام وثمة احد بعينه فصله قاعدا جاز وان كان  
به جد فجاوزا جازا بغيره اكثر مما كان او جنبيا في الجبابرة بغيره اكثر اليك وفي الحديث بغيره اكثر اعضاءه  
فان كان اكثر جرجيا والاقل صحيحا يقيم وان كان اكثر صحيحا والاقل جرجيا يغسل الصحيح ويمسح على الجرج  
ان امكنه بان كان لا يضره المسح وان لم يكن المسح يسع على الجبابرة او فوق الحرة ولا يجمع بين الغسل والتيمم  
وان كان نصف البدن صحيحا والنصف جرجيا اختلف المشايخ والاصح ان يقيم ولا يستعمل الماء واختلف المشايخ  
في معرفة القلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويديه صحيحا وجزاه  
صحيحة جرجية جرجية جرجية وعلى القليل يقيم ومنهم من اعتبر الكثرة من كل عضو من اعضاء الوضوء ان كان اكثر  
صحيحا يجزى الغسل له وان كان اكثر جرجية يقيم الصحيح في المصراخا في الهلاك من الغسل باح التيمم عندنا  
خلافا لما والمساخر اذا خاف الهلاك يقيم ولا يغسل الا باجماع والمحدث اذا خاف الهلاك اختلف على قولهم  
والصحيح انه لا يباح له التيمم قال بعض مشايخنا في بيان لا يباح للمحدث في المصراخا في الجرجي في النحر  
اذا كان في موضع تيطف لا يجد الماء ان كان خارج المصراخا يصلي بالتيمم وان كان في المصراخا لم يصلي ثم رجع  
قال يصلي ثم يعيد وهو قولهم فان كان الجرجي في المصراخا لم يجد ثوبا نظيفا ولا مكانا نظيفا يصلي فيه  
ولا ماء يتوضأ به فانه لا يصلي في قولهم بل ينظر حتى يجد الماء والتراب وقال ابو يوسف يصلي بالايما يتيمنا  
بالمصليين قال بعضهم انما يصلي بالايما على قولهم اذا لم يكن الوضع يابس الماء اذا كان يابس يصلي بركوع وسجود  
ونحوه في بعض الروايات مع ابن حنيفة واجمعوا ان الماشي لا يصلي وهو يسجد والساكن لا يصلي وهو يسجد ولا  
السائف وهو ضرب بالسيف وان خلف فوق الوقت وهذا اذا لم يمكنه ان يركع في الارض والحائط يتيقن فان  
امكنه ليستخرج التراب الطاهر ويصلي بالاجماع الا سيرة ابي العباس فانه اذا كان الكافر عن الوضوء والصلوة  
يتيمم ويصلي بالايما ثم يعيد اذا خرج وكذا لو قال العبد ان توضأت جنة قتلته فانه يصلي بالتيمم  
ثم يعيد كالجرجي واما العاري فاما لم يجد ثوبا او لا يلبس اذا كان نجس يجزى ولا يجد ماء يصلي فانه يصلي  
ولا يتيقن الصلوة فلا يعيد بعد ذلك **فزع آخر** اذا تيمم الكافر في حال عدم الماء ثم اسلم ليس له ان يصلي بذلك  
التيمم نوى الاسلام او لم ينو ولو توضأ الكافر واغتسل ثم اسلم له ان يصلي بذلك الوضوء والغسل واذا ظهرت



المسافة من حيثها ولم يجد ما قيمت وصلت فخرجها ان جامعها وهذا عندنا خلافا للحديث وحق المسئلة تكا  
الطلاق والساذن ان يطا حاربه وان علم انه لا يجد الماء ثلاثة نفق في السفر حيث حايض طهرت من الحيض وت  
ومهم من الماء قد ما يملك لاحد من ان كان الماء لاحد من فواح وان كان الماء لم لا ينبغي احدا ان يغتسل وان  
الماء مباحا فاجب اخذ برؤيته المنة وبتيمم الميت ولو كان كان الحايض بعد ثلثي الليل في الجنب التيتم صلوات  
الجنابة ان كان خارج للصلاة وهو ادم لا يشك وان كان في الصلاة خاف فوضا للصلاة او توضع اياديه اليتم هذا  
عندنا بخلاف الجدة وهذا في حق غير الوضوء او في حق من لم يوضا فانه لا يباح له التيمم في الاصل وفي الفتاوى  
الصغرى وسواء كان مقدرا او ماما وفي رواية الحسن لا يجوز للامام قال الصدق الشيداء وبه نأخذ وان كان  
في ظاهر الذهب لا فرق بين الامام والقاضي ولو ان جازاة اخرى او جرد من التوضي بعيد وهو قول من قال  
م ليس له ان يصلي باليتم الاول واما صلوة العبد اذا سبق الحدث في الجنابة ان كان قبل الشروع في الصلوة ان  
كان رجوعه الى شيء من الصلوة لا يباح له التيمم وان كان لا يرجع الى شيء من الصلوة لا يباح له التيمم بالاجماع وان  
كان شرعه بالوضوء تيمم وبني عندنا وعندنا لا يمتنع ويتوضا قبل هذا في صفة الكوفة اما في دارنا فالما يحيط  
بالصلوة فلا يمتنع الا ابتداء ولا البناء واما سجدة الدابة ففي السفر يجوز لاجل التيمم وفي الصلاة لا يجوز والله  
**الفصل السادس عشر في غسل الثوب ونحوه** اذا اتخض طهر من طرف الثوب ونسيه فغسل طهر من طرف الثوب من غير  
تجديده بطهارة الثوب والتخار فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة بالطرف الاخر يجب عليه عادة  
الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كيفية غسل الثوب ان النجاسة نوعان مريئة كالدم وغير مريئة كالبول ففي غير  
المريئة لا وقت ووقته يكون قبله ليدان كان مريئة فطهارتها بالزمان والاعينها الا ان يبقى لها اثر فان كان لا يزول الا بغير  
اثره فلوزالت النجاسة بمره واحدة ثبتت صفة الطهارة وعن الفقيه ابو جعفر انه يغسل بعد زوال العين مرة او  
مرتين لكن هذا خلافا لظاهر الرواية هذا اذا اصاب الماء او غسله في الماء الجاري فلو غسله في جارة يطهر بالثلاث  
اذا غصرت كل مرة والقياس ان لا يطهر في عشرة اجابات الم يصيب الماء ولو يوسف اخذ بالاستحسان في الثوب قال  
يطهر حين يخرج من الاجانة الثلاثة وفي العضد للقياس ومحمد استحسانا وحده العصر في الابع القاطر فلو غصرت  
النجس ثم تقاطعت منه قطرة اصاب ثوبا فان غصرت مرة الثالثة غصرت بالغ فيه حتى صار كاللوعصر لم يسلب منه الماء  
فاليد طاهرة والثوب طاهر والبل طاهر وان كان كمال العصر سال عنه فليد نجس والبل نجس هذا كله في غسل  
الثوب بالماء ولو غسله بغير الماء من المايعات كالتخل وماء الورد وماء الباقلا جاز عندنا وبني عندنا لا يجوز  
في ظم الزند ويسقي الرب والتر واللبن الدهر والشمع على هذا الخلاف وقال في النظم عن محمد ولم يقل عندنا وغسل  
النجاسة التي اصابته البدن والعصا لا يجوز بالماء عا عن ان يجوز خفف بطانه ساقه من كبر ليس فعل في حرقه

ماء نجس غسل النجس وذلك باليد ثم ملا الماء ثلاثا واداه الا انه لم يمتثل له عصر الكوابس طهر النجس بغير الماء الا  
ان البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر في الفتاوى وفي النجس الحراساني الذي صر  
موشيا بالقر بحيث صار ظاهرة كل عرافة صابت النجاسة تحتها فانها يغسل ثلاثا ويجف في كل مرة وقال بعضهم  
يغسل مرة وترك حتى ينقطع النقطا ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا صحيح والاول احوط الاجزاء اصابته  
النجاسة وقشيت فيه ان كان الاخر قدما فكيفه الغسل ثلاثا بدفعة واحدة وان كان جديدا يغسل ثلاثا مرة  
ويجفف في كل مرة وحل التجفيف ان لا يبقى فيه الذرة وفي الكون اذا كان فيه خمر فطهره او جعل فيه الماء ثلاثا من كل  
مرة ساعة ان كان جديدا وهذا عندنا وعندنا لا يطهر ابد احصيا صابته النجاسة يابسة لا بد من ذلك حتى لا ين  
ونزول عنه وان كانت رطبة تجرى عليه الماء الى ان يتوهم زوالها وان كان جديدا يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة  
عندنا وعندنا لا يطهر بدون ذلك شرث الغسل والبور يغسل ثلاثا فطهره بخلاف هذا ذكر في مسائل ال  
وذكر في مسائل الحكم البرد في اذ وقع في الماء النجس الا بدمه عندنا لا يطهر ابد حتى لو اتخذ وامنه شرث الغسل كان  
نجسا وعندنا يغسل ثلاثا ويغسل كل مرة او يجفف في كل مرة فطهره على غانة المشايخ والارض اذا اصابته النجاسة  
ويصيب عليها الماء ويترك بعد ذلك وتنشف بصفى او تحرقه اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك لم يكن صلبا عليه  
ماء كثير حتى عرفانه زالت النجاسة ولا يوجد في ذلك لكونه لا يرجع ثم ترك حتى ينشفه كان طهرا وكذا في  
كل ارض نجسة وفي شرح المحاموي هذا اذا كانت الارض خوة اما اذا كانت مبلية يجفف في اسفلها حتى فيصبت  
الماء عليها فيجمع في ذلك الموضع فطهر ثم يكبس تلك الحفرة وان كانت لرضا اصلية مستوية لا فائدة في غسلها فغسل  
فيجعل اعلاها اسفلها الفارة اذا وقعت في ن شاستج ومات فموقوتها هي من يطهر بالغسل ثلاثا ولو  
في اول الوهلة بان ادخلت الحفرة في الدن وملاها وترك رأس الدن مفتوحا يوما ثم صب فيها ماء  
جديد وسد رأس الدن فلما فتحها وجد وان مية مستقيمة فيه وعلم انها وقعت فيها مرة واحدة والحكمة تغيرت  
بالماء النجس راق ولا يغسله ولو جعل بين النجس مجموع النوازل لم يكن هذا قولنا اما على قياس ابن سينا فطهر  
بالغسل ثلاثا والتجفيف في كل مرة واصل هذا ان كل ما يصعب البصر كالثوب ونحوه يطهر بالغسل ثلاثا وكل ما لا  
ينصص البصر كالخف ونحوه لا يطهر ابد عند محمد وعنده ابو يوسف التجفيف كالعصر والجم اذا اتخض على هذا خلا  
ثم كيفية غسل النجس ان كان في القدر وقد وقع فيه خمر قال علي بن ابي طالب وفي النسخة والذوق اذا اصابته النجس  
لا يطهر وليس له حيلة وكذا في خمر عجمي نجس به لا يطهر مرة تلج فتن اطوار الطير ووقع في القدر ومات  
في ذلك القدر لا يؤكل الرقة بالاجماع واما اللحم ان وقع في خال الغليان لا يؤكل وان سكر ثم وقع فيه يؤكل قال ابن  
هذا ذكر في كتاب نرين لكن هذا على قياس قولنا على قياس قولنا على قياس قولنا على قياس قولنا على قياس قولنا

من كانت محدودة



فيظهر وكذا الحال الشوق اذا كان في بطنه باخرة فاصابت بعض اللحم في حاله الشوق على الماء الطاهر ثلثا والدم الثلث  
اذا انتجس فالقي في الماء ثم صب الماء طهر الدهن ان كان جامدا فوره ما حوله فان كان نجاسة الدهن بالفارة ترمي قبل  
الحرارة والباقي طاهر وفي المايح اذا وقعت الفارة فيه لئلا يتفقد بسوى الاكل كالاستصباح وبيع الجلد واذا دبح  
الجلد بليلة الغسل بغسل الماء ويظهر والشرع عفو ويجوز بيعه وبين العيب ان لم يبين فليستري خيار العيب شرح  
الحاوي وفي مجموع النوازل اكله اذا اخذ بعض العنقود واصاب لعاب الكلب العنقبيل ثلثا واظهر وكذا  
يفعل بعد غسل العنقود ولو عسر عينا فادى رجله فساله في العنقبيل والعنقبيل الذي كان لا يظهر اشر الدم فيه لا يتنجس  
كالماء الجاري **جنس اخر** في التظهر بعد الاكل اذا احت النجاسة عن الشجر لم يجز الا في المني اليابس فان كان رطبا  
لا يظهر الا بالغسل وهو نجس اذا ولو صاب البدن لا يظهر الا بالغسل ولو صاب ثوبا اذا طاقين فالطاق الا على  
يظهر بالذلك ولا غسل لا يظهر الا بالغسل ولكن هذا اذا لم يخرج الخيط قبل خروج المني اما اذا خرج المني ثم خرج  
المني لا يظهر الثوب بالذلك وقيل في مقي الماء لا يظهر بالذلك لانه رقيق كالبول واما غير المني من النجاسات ان كانت  
رفيعة كالحرق لا يظهر الا بالماء سواء اصاب البدن والثوب والخف وقد عدا الى البطانة اذا فطر ظهرت  
هو الصحيح وعن من اذا القى التراب على الخف فسمي يظهر لانه يصير في عرق السجدة وفي بعض نسخ الازمنة  
وان كانت غليظة والمصلب ثوبا وبدن لا يظهر الا بالماء ايضا وان كان المصايب خفا ان كان للروث والغزرة وطبا  
لا يظهر الا بالغسل وعن من اذا سجد بالارض على سبيل المبالغة حتى لا يبق عن النجاسة ولا راحته يظهر  
عليه عامه المشايخ وهو الصحيح وان كان يابس فسمي بالارض هب اشر يظهر استحسانا عند من اخذوا هذه  
الشفة والسكين اذا اصابته النجاسة فسمي بالثرابا اصاب البول لا يظهر الا بالغسل واما الدم بان خرج  
شاة ومسح السكين على الصق او على شئ آخر وذهب اشره قال في الفتاوى يظهر حتى لو قطع بطيخا يكون طاهرا  
قاله وفي شرح الجامع الصغير الامام الاولاد انه لا يظهر فلو حسه بلسانه او سحبه بريقه يظهر وكذا الصبي اذا  
قاع على ثوبه ثم مضى لا يظهر واصل هذا ان ازالة النجاسة بما سوى الماء من المايعة الطاهرة بايز خافا  
لنحوه وعلى هذا جل ثوابه ان ترد في فيه من البراق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوبه ظهر هذا البراق يظهر  
فمؤكدة الحرة اذا اكلت الفارة ثم شرب الماء من الاثان شرب في فورها يتنجس ان شرب بعد ساعة او اعين  
لا يتنجس كحديث اذا اصابته نجاسة وادخله في النار قبل ان يمسحه او يغسله ينبغي ان يظهر كالحرق رأس  
شاة مطبوخة بالدم بخلاف اذا اموت الحريد بالماء النجس وهذا عند من يموت بالماء الطاهر ثلثا ثم  
سفره الشوق ثم مسحة بخرقة نجسة مستكة ان كانت حارة النار اكلت بله الماء قبل الصاق الخبز بالشوق لا  
يتنجس الخبز وان لم تاكل الخبز الا اذا اصابته النجاسة ويثبت فذهب اشره يظهر والآخر المفروض في الد

اذا انتجس بالماء النجس ثم جف وزهبا اشره يظهر ايضا وفي الارض اذا جف طهرت سواء كان في الارض خيشنا ام  
يكن وفي الشجر اذا اصابها ماء المطر يظهر ايضا وان لم يصبه اختلفوا في الشجر والكل ما دام قائما على الارض المختارة  
يظهر بالخلخال وبعد ما قطع لا يظهر الا بالغسل ولما اخص الذي يقال المبالغة رتبة توارده نقل عن شمس لا يملك  
انه يظهر كانه متصل والنجس حكم بالحكم الارض بخلاف اللبن الموضع فلو اصابه الماء فيه روايتان والمختار ان لا يعلق  
نجسا وفي التجريد في الثوب اذا اصابه ماء نجس وكذا الخف احت ثم اصابه ماء وكذا الارض على روايات المشهور  
رجل اتخذ عصيرا في خايه فطلى واشتد ووزن بالوزن ثم سكن فاستنقض ما كان ثم صار الخمر خلاطه كحل حتى يخرج  
الخل طاهرا اذا كانت راحة الخمر وفي شرح الجامع الصغير للقاضي الامام يظهر ما يرى الخمر ولو وقع كوز من خمر في دذ  
خل او صب فيه وهو نجس لا يرى ولا يوجب طهرا ولا راحته يباح الخمر من ساعة ولو وقع طهر من خمر في هذا الدذ  
من الخمر السئلة بجملة الا يباح في الحال حتى يمضي ساعة وفي الخلافات حتى يمضي من يخرجانه تخلص الخمر اذا وقت  
في الماء والماء اذا وقع في الخمر ثم صار خلاطه يظهر ويهذبتين ان اكل البقرة لا بأس به والاحتياط ان يطبخ حلوا ولا  
يجز خلاطه الا في اقل فارة وقعت في دذ خمر صارت خلاطه اذ اري بالفارة قبل التخليل وان تقسم  
الفارة فيها الا يباح التخل في الفتوى ولو وقعت الفارة في العصير ثم تمخر العصير ثم تخلص وهو لا يكون بمنزلة  
ما لو وقعت الخمر في الخمار وكذا لو وقع الكلب العصير ثم تمخر ثم تخلص لا يظهر فاما اذا وقع البول في الخمر ثم  
تخل في الخلافات لعلاء العالم لا يظهر الخمر النجس اذا كان الكلب والنصف نجسا لا يظهر اذا كان النجس شاة  
ليسرا بحيث يمتلئ ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كاللبن اذا انتجس وقسم بين الدهقان والعسل يحكم بطهارتهما  
الرفق اذا حرق حتى صار راداع من لا يحكم بطهارته وعند من يحكم بطهارته قاله وعليه الفتوى وعلى هذا  
الخلاف الخمر اذا وقع في الحلة حتى صار كحلها يظهر على هذا قاله في شرح الصلوة الامام المولى وفي الفتوى  
اعتمد على قوله **نوع منه** في المذبح اذا دبح شئ من السباع مثل الثعلب ونحوه يظهر جلده وهل يظهر كحلها لا يخالج  
حق لو صلى معه شئ من لحمه اكثر من قدر الدرهم يفسد صلوة ولو وقع في الماء القليل افسد هو الخمار وبما اخذ  
الفتية ذكره الصدر الشهيد في صيد الفتوى ولو كان اذيا مذبوذا او غير الباز من الطيور والفارة او نجس يجوز  
الصلوة مع لحمها اذا كانت مذبوقة وكذا كل ما لا يكون سورة نجسا يجوز الصلوة مع لحمها اذا كان مذبوذا والكلب  
يظهر جلده بلذوقه وشعره السقية في هذه الذكوة ويشترط ان يكون الذكوة في محلها يعني بين اللبة واليدين وان  
يكون الذكوة من هل الذكوة وجلده يظهر بالذباغ وقال من لا يظهر جلده الكلب اذ دبح ولا يملك الذكوة ولا  
يعرف قوله اذ دبح وذكر في جامع الصغير جلده جوف غير كولي كالحمل يظهر بالذباغ عندنا وكذلك جلده سائر  
السباع وقال الشافعي جلده الكلب لا يظهر بالذباغ قوله واحد وفي سائر السباع قوله لا يظهر بالذباغ ظهر الذكوة



وهو الذبح وان لم يكن مأكول اللحم كجلد الحمار والبغل والسباع كلها وكذلك لحمها يطهر وان لم يؤكل حتى لو وقع في الماء  
القليل او ما يعثر فيه لا يتنجس وفي الخبر لا يطهر جلده بالذبايح ولا يطهر لحمه بالذكوة والاصل ان يطهر جلده بالذبايح والحمية  
الذكوة وما لا فلا وعن ثور ان الخنزير يطهر الذكوة ويطهر جلده بالذبايح وقال ابن ابي عمير رايته على الذبح في ثوبها فحشا  
سجلبا وهو صلي على الميت اذ ليس ثم وضع في الماء لا يفسد الماء وفي مسك الميتة اذا علق في الشمس حتى يبرئ منه  
ذلك من الفساد في ذبايح ولا بأس من الميتة بالخاف والطفل والعلم اذ ليس وذهب اللحم وكذا العصب كذلك في  
الطير الرئيس والوبر وكذلك السباع الكل في الاجناس **الفصل السابع فيما يكون نجسا وفيما لا يكون نجسا اذا**  
مات في الماء ذبايح او بغيره وعفرا او برغوثا او خنفساء او ما اشبه ذلك مما ليس له دم بل لم  
يفسد عند ذلوله حتى مع روث القرد جاز واجمع وان دودا وكل وسوس الثمار لا يفسد واصله موت ما ليس له  
دم ساكن في المايعات لا يوجب نجس المايعات عند ذلولها والجماد والسماك لا يفسد الماء وفي الجملة الصغير القانع  
الامام طهر الماء اذا مات في الماء القليل يفسد الماء في الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة ولو مات في غير الماء يفسد  
بالتفريق الروايات وبه تفق وطهر الماء اذا وقع في الماء القليل عن جرح روايتان وعن محمد انه لا يتنجس وعن  
انه يتنجس والكل المائي والخنزير المائي اجمعا انه اذا مات في الماء لا يفسد الماء وفي غير الماء من المايعات هل  
يفسد ذلك للمايح اختلف المشايخ فيه سواء يقطع في الماء او لم يقطع وعن ابي حنيفة ان الماء اذا اقتت في الماء كرهت شربه  
هذا اذا كان مائيا او بريا فان كان مائيا او بريا لم يفسد الماء بخلاف ما في سائر المايعات تتنجس ولو مات في  
الماء قد ذكرنا هذا المائي انه اذا نتجج من الماء ينجس من ساعده وان كان يعيش فهو مائي ويرى والدودة اذا اكلت  
من الخبثاء قال شمس لاية الخلو في الماء الميت نجاسة وكذلك كل حي حتى لو غسل ثم وقع في الماء القليل لا ينجسه  
ويجوز الصلوة مع ما يموت الضفدع والمطران في الماء لا يفسد الا اذا كان الضفدع بريا وهو كبير فاذا كان صغيرا  
لا يبول الضفدع لا يفسد الماء وما يبقى من الدم في عروق المذبح بعد الذبح لا يفسد الثوب وليس دم البقر  
السمك والبلعش يشق ودم الحية اكثر من قدر الدم يمنع جواز الصلوة والدم الذي يخرج من الكبد ان لم  
يكن الدم من غيره متمكنا فيه فظاهر وكذا اللحم المذلول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس نجس وكذا مطلق اللحم الميت  
اذا وقع في الماء القليل قبل الغسل نجس الماء وبعد الغسل لا وهذا في الميت المسلم والكافر يتنجس قبل الغسل وبعد  
امرأة صلت ومعها صبي ميتان الميتان صلتون فاسدة غسل ام لا وان استعمل في الغسل فذلك وان غسل  
جلده صلتا ولا يستحب جلده لانه اذا وقع في الماء او قشره ان كان قليلا مثل ميتة تشار من شقوق الرجل ونحو  
لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قد الظفر يفسد والظفر لا يفسد الماء وشعر الاذن طاهر ويجوز الصلوة معه  
لكن لا يجوز الانتفاع به وشعر الخنزير اذا وقع في البئر على الخلاف عند محمد لا يتنجس لان جواز الانتفاع يدل على

طهارته وعند ابي يوسف لا يتنجس لا يتنجس العين ويجوز الخنزير للضرورة في بيع الجماع الصغير وفي نسخة الضد  
الشبه لا ينجس طاهر الا اذا طهره هو الصحيح ولو وقع انسان سته وقطع اذنته اعادتهما الى مكانهما وصلى او صلى  
وسنه او ذنبه في كفة يجوز صلوة في طاهر الرواية وكذا الصلوة في عتقة فلا ذنبها سكتاب وذهب يجوز صلوة ولو  
صلى بعد فارة او هناء حية يجوز صلوة وقد اساء وكذا كل ما يجوز التوضي بسوء وان كان في كفة ثعلب او جرو  
كل ما يجوز صلوة وكذا كل ما كان سورة نجسا ولو صلى معه جلد حية اكثر من قدر الدم لم ينجس ولا يجوز صلوة وان  
كانت مذبوحة لان جلده لا يحتمل الذبابة ليقوم الذكوة مقام الذبح وفي نسخة القاض الامام وفي نسخة صحيح  
انه طاهر ولو صلى في كفة بيضة مزره حال نجسها وما جاز ذلوله وكذا البيضة الذي فيها فرخ ميت البيضة  
الرطبة او السمكة الرطبة اذا وقعت في الماء او حلتها الراعي نجسه وان كانت بيضة لا والبقرة اما مت وفي رواية  
لبن في طاهر بول الحرة والمفارة اذا اصاب الثوب لا يفسد ولا يفسد بعضهم يفسد اذا اذ قد اذ الدم وهو النكاح  
ولو وقع في الماء قد مر في فصل المياه نحو الكلب رجع السباع نجاسة غليظة خروفا يؤكل لحمه من الطيور طاهر  
الامه راحة كريمة كخروف الدجاج والاوز والبط وهو نجاسة غليظة وذو سباع الطير كالمباري والحكة  
طاهر وعند محمد نجاسة غليظة واما الارواح والسرقة وبول الايول كل لحم من الدواب نجس والمقدرة  
بالدمهم وعند ما في الروث والسرقة للمقدرة بالكثير الفاحش وطير نجس طاهر ولا يمنع جواز الصلوة  
ان كان الثوب ملوثة منه وان كان مختلط بالعدايات وشملت به الحلو في نجس لا يقبل هذا ويول ما يؤكل لحمه نجس  
نجاسة خفيفة لا يمنع جواز الصلوة ما لم يكن كثيرا فاحشا وعند محمد طاهر حتى لو وقع في الماء القليل لا ينجسه الا اذا  
اصاب غلب الماء فيجوز التوضي به وتفرغ عن هذا ثلاث مسائل احدها اذا وقع في الماء القليل نجاسة عند  
محمد ما ذكرنا الثانية اذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة ما لم ينسج وعن ابي حنيفة في رواية ان في ربيع  
الثوب في رواية ربيع الموضع الذي اصابته البغاسه وعن ابي يوسف ذراع في ذراع وفي رواية شبر وشبر وهو رواية  
محمد والفاحش في الخف كثر الخف والخمار ربيع الخف الثالثة نجس شبر للدواي وغيره عند محمد وعند محمد شبر  
للدواي وعند محمد لا ينجس شبر الا ببول الفرس نجس والمقدرة فيه بالكثير الفاحش وعند محمد طاهر وفي الاصل واما  
الاسار فسواء اذ في الجنب الحايض طاهر بلا كراهة والمشر لا بأس به وكذا سواد ما يؤكل لحمه من الدواب وهو  
طاهر الا سور الدجاجة المختلة فانه مكروه الا ان يكون محبوبة وحبيبة ان نجس بيت ومنهم من قال نجسها  
حفية ويجعل رجلاها فورا واما من خارج والعلف امامها والفرق واللحاح كالتور وسور ما لا يؤكل لحمه من الدواب  
والسباع يفسد الماء وسور الخنزير نجس لا جاع وسور سباع الهياك كالاسد والذئب النمر والتمرد نجس عند  
خلافا لما لا وسور الحمار عند الشكول ان كان نجس لا يتوضا به وان كان لا نجس يتوضا به ويتيمم وان تيمم او لا



جاز وان يتم ولم يتوضأ به لم يجز ولا يجوز في الشك في الطهارة فائتة الا  
في رواية عن ابن حنيفة في غايته ان يجزى التقدير بالكثرة الفاخر ولو توضأ بسور الجواد لم يتم وصلى ثم يتم واحد  
فان المصلي يخرج عن المدة ومن شرط النية في الوضوء لاختلاف المشايخ فيه والاهوط انه ينوي ولو  
توضأ به لم يتم لم يجز الجواز انما هو من العيص لا يجوز شربه وعرفه طاهر وكذلك العابد حتى لو اصاب التراب لا يجزى  
لكن لو اصاب الماء القليل افسد في الثوب القوي وعن ابن ابي ابي الا ان طاهر ولا يؤكل والبطلان كالحار وهو القوي  
في نزع الجامع الصغير للصمد الشهيدي ان هذا طاهر عند ابن ابي ابيان وسور حشرات البيت كحبة والفار والشر  
مكروه وكراهة تنويه هو الاصح في الاصل لا بأس بالسور خاصة وانما سلب الطير وما لا يؤكل له فطاهر حاشا  
وكروه وينبغي ان يتحاطب في هذه السور وما سقط من فها ولو لم يستأنس من ذلك فان اكلت الفارة  
ثم شرب الماء قد ذكرنا في فصل التطهير بغير الماء وحكم الماء الكرو في شرح العماد في مسائل الاسان كان قد  
على ماء آخر ولو توضأ به جامع الكراهة ولو كان عادوا الماء الطاهر يتوضأ ولا يجوز التيمم حال وجوهه ولو لم يجمع  
الدرة يجوز ومع فاحصة المسك ان كانت بالية جاضقة وان كانت طيبة ان كانت فاحصة دابة من جازت  
صلوة وان كانت غير مذبذبة لا والمسك يؤكل في الطعام وتجعل في الادوية **فزع آخر** ماء فم التام الذي  
يسيل من فم طاهر هو الصحيح وعند ابن حجر والتقدير فيه بالكثرة الفاخر بناء على مسألة البلغم وعلى هذا الوجه  
ومعذرة الخاطي يجوز الصلوة عندهما وعند ابن ابي ابيان كان كثيرا فاحشا ذكره في الاصل وفي فوائد القام  
الامام في على النسخة اذ احرقت له ذرة في بيت فاصابها الطابق ثوبا انسان لا يفسد استحسانا  
ما لم يطرأ اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان طارعا على كونه طابقا او بيتا بالوعة وكان عليه طابقا  
الطابق وقطاعه وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من اسفل الكوز سطح كان عليه نجاسة مريبة او غير  
مريبة فاصاب السطح مرقا السطح وصاب ذلك الماء الثوب ان كانت السماء مطر في حال اصاب ذلك الماء لم يتنجس  
الثوب اذا كانت لا تطر يتنجس في المستودع في عصبه فغيره في فم شئ وصار كحال يوجد فيه راحة لغير  
لا حكم بنجاسة الثوب عند ابن حجر ومنهم العبرة للريح الصابون والنبيل ودهن الكمان لينجس **الفصل الثامن**  
**في النجاسة يصيب الثوب ونحوه** وفي الاصل القليل من النجاسة عفو اذا اصاب الثوب ونحوه والتقدير بالذرة فان  
كان اكثر من قدر الذرة لم يجز الصلوة وقد لا يمتنع فيكون سائا وان قل فالأفضل ان يغسله ولا  
يكون ميسرا والذرة اكثر ما يكون من النقد المعروف في البلد والمعتبر من الذرة في الكيفية كالعذرة وسط  
الذرة في الرقيقة كالبول والحرق في الثوب جاز في بعضه في نزع فائتة في الماء من وقعها فاصاب ثوبا انسان  
لا يتنجس لان يظهر فيه لون النجاسة ونظير هذا الحار اذا ابل في الماء وصاب من ذلك الثوب ثوبا لم يضره ولو

اذا اتفق عليه البول مثل رؤس الارض ذلك عفو ولو وقع من الثوب الماء القليل هل يتنجس الماء عن الفقهاء جعفر  
انه قال القائل ان يقول يتنجس ولما قيل ان يقول لا يتنجس وهذا فرع مسألة الاستنجاء يعني اذا ابل في هذا  
ولو اتفق على النجاسة لم يصح عليه ان كان يابس احراز المرفق الجاف والتراب النجس اذا ذهب الريح فاصاب ثوبا  
لا يتنجس ما لم يرفه اثر النجاسة ولو من الريح على النجاسة وثمة ثوب بلول لم يصبه الريح قال شمس لائمة الحلواني  
يتنجس ولو استنجى بالماء ولم يصبه بالمزيد حتى فسا اختلف المشايخ فيه وعامة المشايخ على انه لا يتنجس ما  
حواله وكذا لو لم يستنج ولكن ابل السر ويل بالرقا وبالماء ثم فسا غير ان جواب شمس لائمة الحلواني انه يتنجس و  
كذا الاستنجى بغير الماء باجرح ثم ابل في الموضع بعد ذلك ثم اصاب من ذلك بدنه او ثوبه لقائل ان يقول لا يتنجس  
والخيار انه يتنجس ولا يجوز من الصلوة ان اكثر من قدر الذرة ولو اصاب طرف الاطراف من البول اكثر من قدر الذرة  
لا يجوز صلوة هو الصحيح اذا نام الرجل على فراش فاصاب شئ وليس ففرق الزيل وابل الفراش من عرفه ان يظهر اثر  
البول في جسده لا يتنجس جسده وان كان العرق كثير احتجى ابل الفراش ثم اصاب ذلك الفراش جسده فظهر اثره في جسده  
يتنجس بدنه رجل وضع رجله على ارض نجسة لوليد نجس ان كان يابسة وهو لم يقف على شئ لا يتنجس حله  
ولو كان طباطبا والرجل يابس فظهرت الرطوبة في قدميه يتنجس فلو دخل من طباطبا وصاب رجله من الارض وصلى  
قالوا لا بأس به ما لم يغش وقد من حكم الارواح اذا اصاب الثوب النجس الثوب الطاهر والنجس طيب فظهرت ندوة  
ذلك في الثوب الطاهر ولكن لم يصير طباطبا بحيث يسيل منه شئ ولا يمتد منه لوعصر اختلف المشايخ فيه وقد  
الاصح انه لا يصير نجسا وكذا الوسيط الثوب الطاهر على الثوب النجس او على ارض نجسة مبتلة وآثرت تلك  
النجاسة في الثوب لكن لم يصير طباطبا بحال الوسيط ليس منه شئ ولكن يعرف موضع الندوة اختلف المشايخ فيه  
والاصح انه لا يكون نجسا ولو جعل المرفق في الطين والطين يستغيب في موضع عليه منديل بلول لا يتنجس  
الماء الطاهر اذا اخلط به التراب النجس وصار طينا وكان الماء نجسا والتراب طاهرا فاعبر النجس انهما كان نجسا  
ويأخذ الفقيه ابو الليث به وهكذا روى عن ابن ابي ابيان كان طاهرا فاطين طاهرا وهذا  
قول محمد بن حاتم صا رثا آخر ولو وجد في الجرد برة ينظر ان وقع في الماء ثم انجم الماء الجرد نجس وان وقع في الجرد  
فاجرد طاهر اذا غسل ثلاثا **فزع آخر** اذا اجهت النكة من شعر الكلب فلا بأس به الكلب اذا امس على الشئ فوضع نكته  
رجله على ذلك الموضع او جعل ذلك الشئ في المنجبة فان لم يكن طباطبا يقال الفارسية بانك لا بأس به وان كان  
نجسا طباطبا لم يتنجس كذا الكلب اذا امس في الطين والردغة فوطئ انسان على اثره غسل رجله غسل الكلب  
اذا اخذ عضوا انسانا وثوبه ان اخذ في حاله الغضب لم يجز عليه غسله وان اخذ في حالة المزاج يجب الكلب  
اذا دخل الماء ثم خرج فانتفض فاصاب ثوبا انسان افسده ولو اصاب الماء لم يفسد الكل في القوي الكلب اذا



تغسل على ثوب انسان حتى يخرج الثوب من نفسه بنحو الثوب لو خجل الماء قد غفر في فضل المياه الكلب اذا بال  
على طين ان كان جال لا يرى ولا يعلم لا يتنجس المستغنى **الفصل التاسع في الخطر والابله وفي**  
فوائد القاضي اي على النسق الذمية اذا كان لها زوج مسلم فجامعها ولا تؤمن بالاعتسالى ان كانوا لا يغسلوا  
اما لو شرب الخمر لزوجها ان ينعمها عن ذلك كالمسئلة اذا اكلت الثوم والبصل وكان زوجها يكره ذلك ان  
ينعمها وله ان ينعمها من الخمر الى البيعة كما ينعمها من الخمر الى المساجد شرب الماء المستعمل والاشفاق بالماء  
النجس هو من فضل المياه في الماء المستعمل وفي الاصل اذا اراد الجنبان ياكل فالمستحب ان يغسل يديه ويغسل  
فاه واجمع انه ان كان عليه نجاسة حقيقة يفرغ غسلها بالماء وفي الحائض اذا اردت ان تأكل تغسل يديها وفي  
المضغنة لختل المشايخ فيها وهل يباح للجنس شرب الماء ان شرب على وجه السنة يباح وعلى غير وجه السنة  
لا يباح ولا بأس للجنبان بياض او يعاود اهلها ولا بأس بالتمتع بل يذبح بعد الوضوء والغسل الكلى في الاصل  
في الفتوى للنساء اذا دخلن الحمام لا بأس به اذا كان الحمام للنساء ويدخلن به اذا احق انسان الغتالة  
او غسل رأسه ويدخلن به يسبق في شئ من الدقيق وهي غتالة تغلبها الذوات لا بأس به في بئر التبت  
في التواد في العيق عن محرمه قال الوضوء بالدقيق والسوق بمنزلة الانسان بعد اكل الطعام وان ابلع  
اباسه كما لم يربا به بأسا وهو قولهم والنوازل العجين اذا وضع على الخبز ان عرف ان فيه شفا لا بأس به  
راى على ثوب انسان نجاسة اكثر من قدر المذمة ان وقع في قلبه انه لو جره يستعمل يغسله لم يسعدن لا  
يخبر وان علم انه لا يلتفت الكلام كان في سعة من ان يخبره والامر بالمعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل  
ظهر الماء لرجل فقال له الطبيب غلب عليك الدم فاخرجه فلم يخرج حتى مات لا يكون مأخوذا ولا بأس بالنجسة  
اذا انقطع الحجاب الذي بين القبل والذنب ليس للزوج ان يجلبعها رجل وقت يوم الجمعة لقلم لظفار ان جاوز  
الحذ مع هذا فخرج اليوم الجمعة بكرة وان لم يجاوز الحد او وقتة تترك بالاجاز لا بأس به وهو مستحب لا بأس  
بقلم لظفار يوم السبت واذا قلم لظفاره او خمر شعره دفن وان القاء لا بأس به وان القاه في الغسل والكسيف  
يكره وقيل بوجوب ذلك الكلى في الفتوى **كتاب الصلوة** مشتمل على ستة  
وعشرين فصلا الاذان التالى في المقدمة وفيها آداب الصلوة وسنها وما يجوز وما لا يجوز وما يتعلق  
بالركوع والسجود وفيها ما يكره وما لا يكره الثالث في التراويح الرابع في مواقيت الصلوة الخامس استقبال  
القبلة وفيها مسائل اخرى السادس ستر العورة السابع في طهارة الثوب الثامن النية التاسع في التكبير  
العاشر في مسائل لترتيبها الحادي عشر في القراءة وفيها القراءة خارج الصلوة ومن الصلوة والدعاء والثاني عشر  
في ذكره القارى الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وفيما لا يفسد الرابع عشر في الحديث في الصلوة الخامس عشر

في الامامة وفيها مسائل السبق والسادس عشر في السهو السابع عشر في سجدة التلاوة الثامن عشر في الذكر التاسع  
عشر في قضاء الغوات العشرون في الصلوة على الميتة والصلوة في السفينة الحادى والعشرون في صلوة المريض  
الثاني والعشرون في صلوة المسافر الثالث والعشرون في صلوة الجمعة الرابع والعشرون في صلوة العيد الخامس  
والعشرون في الجنازة السادس والعشرون في مسائل المسجد **الفصل الاول في الاذان** وفي واقعات  
القاضي الامام في الدنيا لا وزجده في المؤذن اذا لم يكن عالما لا اوقات الصلوة لا يستحق ثوبا المؤذنين  
واجب ان يكون المؤذن عالما بالسنة ولا يحل للمؤذن ولا للامام بان ياخذ على الاذان والاقامة اجر  
فان لم يشارطهم على شئ لكنهم عرفوا حاجته فجعوا له في كل وقت شيئا كان حيا يطيب له ولا يكون اجر المؤذن  
وترك التجارة في يوم الجمعة الاذان الاول الذي على المنارة وسياق في باب الجمعة ان شاء الله تعالى الطحاوى  
ان المعبر الذي عند المنبر بعد خروج الامام وليس غير الصلوة الخمس والجمعة اذان ولا اقامة ومن فاته صلوة  
عن وقتها قضاه في وقت اخر اذن لها واقام واحد كان واجعا وليس على النساء اذان ولا اقامة فان  
صلين جماعة يصلين بغير اذان واقامة فان صلن باذان واقامة جازت صلواتهم مع الكراهة وللرجال بكرة  
اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة ولا يكره في البيت والكرام والضياع فان تركوا الاذان والاقامة  
جاز وان اذنا كان اولي وان صلوا بجماعة في الغارة وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره قال محمد  
اذا اضطر اهل المصر على ترك الاذان والاقامة امروا بها فان ابوا فلو على ذلك بالسلاح وقال ابو يوسف  
المقاتلة بالسلاح عند ترك الفرائض والواجبات فاما السنن فيؤدون على تركها ولا يقامون بجماعة من اهل  
المسجد اذ نوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر من اهل المسجد قوم وعلى قلوبهم ان يصلوا  
بالجماعة على وجهها ولا جرة للجماعة **الفصل الثاني في جواز اذان العبد والاعمى والاعرج وولد الزنا وغيرهم**  
غيرهم اولى فان اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت قال س لا يعاد في الفجر ولا يكره ان يؤذن في المصنف الا  
من الليل ويكره الاذان مع الحجاب ولا يكره مع الحدث في رواية والاقامة يكره معها جملة خمسة يكره اذان  
اذا اذنوا بعباد الصلوة الذي لم يعقل والمرأة والجنب المجنون والسكان وفي الجامع الصغير المصدر الشهيد  
في اذان الجنب وبيان والاشبه ان يعاد اذان الجنب ولا يعاد اقامته لان تكرار الاقامة ليس شرعا وقيل  
ان لم يعاد الاذان جاز لان اذنا لم يؤذن جاز صلوة لان قوله جاز المراد من الصلوة والجنب هل يجيبه اذان يأتى  
بعد هذا وثلاثة لا يعاد اذانهم الحديث في ظاهر الرواية والقاعدة اذن والركب المصر المسافر اذان  
راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتي الاذان على الميتة وان لم يكن وجهه الى القبلة خمس خصال  
لو وجدت في الاذان او في الاقامة توجب استقبالها اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة ومات



في الاذان وفي الاقامة او سبقه الحدث في الاذان او في الاقامة فذهب توفيا استقبال هو وغيره اذا اذن المؤذن  
في الاذان او في الاقامة ولم يكن هناك من يقف بجلب استقبال وكذا الاخر من الاذان والاقامة ويجوز عن الام  
يستقبل غير **جنس** ويمنع ان يؤذن على المذنة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد ولا بأس بتجسين  
الصوت من غير تقن فان تقن بلحن او مداوما شبه ذلك كير وكذا الوفا المرات قال شمس لائمة الخواني هذا  
في الاذان اما في قوله حي على الصلوة حي على الفلاح فلا بأس به با دخال في ركنه ويكره ان يؤذن في مسجد  
ويصل في احداهما ولو اذن السوقي في صلوة الليل واذن في النهار غير جاز واذن في داره او اقامته شيئا  
بان قال ولا اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال اشهد ان لا اله الا الله فليعلم ان يقول بعد هذه الشهادة  
اشهد ان محمدا رسول الله واذن وكن ساعة ثم اخذ في الاقامة فظن انما اذان وضع فيها ما يصح في  
الاذن فيقبل هذه الاقامة فانه يستقبل الاقامة من اولها وينتهي المؤذن عند الاذان والاقامة مكرره وفي  
الجامع الصغير وتيسر في الاذان ويحذف في الاقامة ويستقبل القبلة عند الاذان والاقامة ولو ترك جاز وكبر  
ويحذف الصبي في اذنيه وان لم يفعل لم يضره ولا استدرك صوته عند الصلوة والفلاح لم يضره ولا بأس  
بالشوايخ سائر الصلوات في زماننا وتوابع كل بلد ما عارف أهل تلك البلدة ويجوز تخصيص كل مكان  
مشغولا بمصالح المسلمين كالحاوي والمفتي والمدرس ويقعد المؤذن بين الاذان والاقامة في جميع الصلوات  
الا في المغرب فصل الاقامة بالاذان ولم يفصل بينهما كير وجميع صحابنا ما ان المؤذن لا يفصل  
بين الاذان والاقامة في المغرب بالصلوة ولكن يقوم ساكنا ساعة يسيرة ولا يجلس وعندهما كل طلبة  
خفيفة قد ما يقعد الخطيب بين الخطبتين وليست عنده قد رتبة طويلة او اذا اذيات قصير ولو  
فصل كما لا يكره عنده ولو فصل كما قال لا يكره عندهما وفي الاصل وان اذن رجل واقام آخر باذنه لا بأس  
بواذنه يرضى بالاولى كير وهذا اختيار الامام خلافة زاده وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا  
عندنا ولا ينبغي ان يحكم في الاذان والاقامة وان تحكم كلام ليس يلزمه الاستقبال اذ انتهى للمؤذن  
الى قوله قد قامت الصلوة في الاقامة فهو مخير ان شاء الله في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اماما  
كان المؤذن وغير المؤذن لو اذن الاقامة لكي يترك الناس جماعة جاز والاقامة افضل من الاذان **ومما**  
**يشغل بهذا** ومن منع الاذان عليه ان يجيب ان كان جنبا لان اجابة الاذان ليست باذان وهذا لا يشترط  
استقبال القبلة في جميع النوازل قال شمس لائمة الخواني انه الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب  
باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكتفى بجيبا ولو كان في المسجد حين سماع الاذان ليس عليه الاجابة حتى لو كان  
فقرأ القرآن في المسجد لا يترك القراءة ان سماع الاذان وكذا عليه جواب الاقامة ولا بأس بان يشغل بالنداء

عند الاقامة وقول البغية م من قال كما قال للمؤذن فله من الاجر كما ان قال ان الثواب الموعود وان لم يقل  
لم يقل انما ان يؤتم ولم يكن له ذلك فلا فلو اذنا الجواب باللسان لينال الثواب الموعود فكل ما هو شأنه  
يقول ما قال للمؤذن وعند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اذا  
سلم على المؤذن فاذا نداء عطس جل وحمد الله وسلم على الصلوة وعلى من يقرأ القرآن وعلى الامام وقت الخطبة  
ففرغ المؤذن والمصلي والمقاري والخطيب هل يلزمه السلام عن ابي حنيفة انه لا يلزمه ما يرد السلام في  
نفسه وعن يمينه بعد الفراغ وعن ابي يوسف لا يرد بعد الفراغ ولا قبل الفراغ في نفسه هو الصحيح وجوب  
ان التقى لا يلزمه في حال ولا بعد الفراغ **الفصل الثاني في التقديم** وفيها اداب الصلوة وفيها وسنها  
واجباتها والسنن ما يجوز وما لا يجوز وما يتعلق بالركوع والسجود وما يكره وما لا يكره قال وفي الاصل  
اعلم بان الصلوة فرضية محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا وسبب جوبها الوقت يعني بعض الوقت حتى  
يلغى الصلوة في آخر الوقت او الكافر اذا سلم تحببها والخالص لو طهرت في آخر الوقت يأتي في فصل الخيبر ان  
شاء الله مع شرائطها است الطهارة من النجاسة الحكيمة والحقيقة وطهارة الثوب وستر العورة واستقبال  
القبلة والوقت والنية واركاب الصلوة اربعة القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة فرض في  
الفرض والقطوع حق لوصلي ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب في صلوة ولو قام من الثانية الى  
الثالثة ولم يقعد بينهما وصلى اربع ركعات او ست ركعات ثم قعد في آخرها بخبر صلواته استحسانا او  
القاس ان تفسد وهو قول محمد واما تكبيره الانتحاح فهو شرط عندنا وليس بركن حتى لو نسي عن الظاهر  
مائة ركعة يصح ولا يشترط لكل صلوة تكبير على جهة كما في سائر الاركان وواجبات الصلوة عشرة تعيين  
الفتحة وقسم السورة مع الفتحة وتعيين القراءة في الركعتين الاولىين ومراعاة الترتيب فيما يدخل تحت  
التكليف حتى لو قام من الاولى الى الثانية وترى سجدة فان القيام يكون معتبرا عندنا وتعديل الاركان وق  
القعدة الاولى في عامة الفسخ وقراءة الشهادتين في القعدة الاخيرة والقنوت في الوقت قاله في الكتاب  
وليس في القنوت شيء موقت يعني لو قرأ دعاء آخر او قرأ اللهم هو فلا دون اللهم انا نستعين وهذا ذو  
ذلك يجوز وتكبيرات العيدين واجهر فيها بحم والخطبة فيما خافت وسنن الصلوة وادبها ما يكثر  
قد لاها فياتي واحد بعد واحد والادب افضل النبي صلى الله عليه وسلم من مرة واحدة ما وطب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من الواجبات كمال الفرائض والسنن كمال الواجبات والادب كمال السنن ثم اعلم  
بان الصلوة لا تقصد بترك السنة والواجبات انما تقصد بترك الفرض والركن وبأخير الفرض والركن كان  
عامدا ياتهم وان كان عن سهو يلزمه سبغ السهو وكذا بترك الواجب عمد ياتهم وان كان عن سهو يلزمه سبغ



الشهور كذا بتأخير وفي شرح الطحاوي سمي الأركان والشرائط أيضا وقال فيريض الصلوة اثنا عشر  
سنة خارج الصلوة وستة في الصلوة وهو ذكرنا وأخرج عن الصلوة بفعل الصلوة في غير عند جده فصار  
عندنا اثنا عشر وعندنا ليس بفرض وإنما أدب الصلوة وفي الأصل إذا شرع في الصلوة يقول سبحانك اللهم  
وبسمك الذي لا يقرئ ثم يقول بسم الله من الشيطان الرجيم هو المختار والقول سنة وعندنا واجب  
وتحقيقه وهو تبع للشاء عند من وعند من تبع للقرأة وإنما ظهر من الاختلاف في ثلاث مسائل أحدها أن  
المقترئ يقول عند من لا يأتي بالشاء فيأتي بها وتبع له وهو القول وعند من لا يأتي لا تتبع للقرأة ولا  
قرأة عليها الإمام والمنفرد فيأتي بالانفاق والثانية في صلوة العبد عن يدي بالوقوف بعد الشاء  
قبل التكبير وعند من يأتي بعد التكبير عند القرأة لأنها تتبع لها والثالثة المسبوق إذا قام إلى فضاء ما  
سبق به عن من لا يقول عن من رواه ابن الأصبغ قول من وقول مع في بعض النسخ والقول عند  
الصلوة لا غير لواقع الصلوة ونسب المقول حتى في الفاتحة لا يقول بعد ذلك ويحكي التسمية والحكام  
في التسمية على وجوه منها أنها من القرآن ما ليس من أسرار كل سورة ولا بآية من الفاتحة عندنا وعند المشافعة  
من الفاتحة ومنها أنه يلزم في أول الصلوة لا غير رواية الحسن بن عمار وفي رواية عن عمار يأتي بها في قول  
كل ركعة وعن من أنه يأتي بها في أول كل ركعة وعندنا فتاح كل سورة إذا كانت صلوة جهرية بابا للقرأة لا  
يأتي الإمام بالتسمية بين الفاتحة والسورة عندنا وجهر الإمام في صلوة الجهر ويخالف في صلوة الخفية  
وتأمرها يأتي في فصل القرأة أن شاء الله تعالى وإذا كان يركع بركعة فأيما ثم يركع وعند بعضهم السنة أن يركع عند  
الخروج وأبدا عند الخوض وفي غير ذلك الاستواء ويرفع حين يرفع من القرأة وهو منصب المذهب  
الصحيح ولا يركع عند الخفض ومنهم من قال يركع لكنه جهر عند الرفع ويخالف عند الخفض والآخر أنه يركع عند  
الركوع ورفع الرأس ويضع يديه على ركبتيه ويفتح بين أصابعه ولا يطبق أصابعه وانضم إحدى اليدين  
إلى الأخرى ويظهر بين يديه ويظهر حتى لو وضع على ظهره من ماء لا يستقر ولا يركع رأسه ولا يرفع  
يعني يستوي رأسه بجهره فإذا طأ الطمان الركع أرفع رأسه فان ترك الطماننة يجوز صلوة عندهما وعند من  
الشافعية لا يجوز وشيخنا عن هذا فقال في خاتمة كتابه لا يجوز الاعتدال في الانتقال سنة بالاتفاق فإذا  
طأ الرأس في الركوع ولم يعدل ظاهر الجواب أنه يجوز وعند من أنه إذا كان في الركوع أقرب يجوز وإن كان في  
القيام أقرب لم يجز وكذا إذا أرفع رأسه من السجدة وظاهر الجواب أنه كما انفصل جهته عن الأرض يجوز صلوة  
فلو لم يركع في الركعة لكنه سجد سجدتين إن ذهب من القيام إلى السجدة بالسنة يعني سجدتين لا يجوز وإن ذهب  
بغير السنة بأن خرج كما جمل كذلك الاختفاء بحسب من الركوع الأحاديث إذ بلغت حد رتبة الركوع بشيئ برأسه للركع

وإذا أرفع رأسه من الركوع يقول مع الله من جهر ويقول من خفيه بتلك الحمد وإذا قال الإمام مع الله لم يجز  
فهل يقول هو بتلك الحمد عند الجهر لا يقولها عند من يقولها في نفسه وإن كان مقدما يأتي بالتكبير  
لا غير والمنفرد يأتي بالتسليم والتكبير والصحيح من ذلك أنه يأتي بالتكبير لا غير لا يرفع يديه عند الركوع ولا  
لا عند رفع الرأس من الركوع عندنا وإنما يرفع عند تكبيرة الافتتاح وتكبيرات العبد والوقوف لا غير وقوله  
لا غير الصلوة وإنما الأربعا لآخر في المناسك ورفع اليدين عند الافتتاح سنة ولو تركه قال بعضهم يائمه  
وقال بعضهم لا يائمه والمختار أنه إن ترك أخيانا لا يائمه وإن اعتاد ذلك يائمه وفي أي وقت يرفع قال بعضهم يرفع  
ثم يكبر وقال بعضهم يرسل يديه راسا فلا يرفع اليدين رفع يديه وعن من يرفع اليدين هو المختار  
ويرفع حتى يجازي بها ما شحمة أذنيه عندنا والمرأة حذو منكبيه ما هو الأصح ويرفع يديه ولا يرفع أصابعه كل  
الفرج ولا يضم كل الأصابع ولكن يتركها على ما عليه العادة ولا يطيأ رأسه عند التكبير ثم ينحط ويكبر ويسجد فلا  
الطمان يسجد أرفع رأسه فإذا طأ الطمان فاعدا يسجد سجدة أخرى ويكبر ويقعد في ركوعه سبحان ربنا العظيم ثلاثا  
وفي سجدة سبحان ربنا العظيم ثلاثا وفي الركعة الأولى في ركوعه سبحان ربنا العظيم ثلاثا  
واحدة يجوز ويكره كذا روي عن من ولو زاد على الثالث فذلك أفضل بعد أن يختم على رتر خمس أو سبع أو تسع  
ولكن إن كان لما لا يطول وقال سفيان الثوري ينبغي أن يقول تسعا حتى يتمكن القول إن يقول ثلاثا لا يرفع  
يديه في السجدة حذو أذنيه ويوجه أصابعه نحو القبلة وكذا الأصابع وجبهته في سجدة ويسجد على ركبتيه ويبدى  
ضبعيه عن جنبه ولا يقرئ راعيه هذا في الرجل والمرأة لا يجز في ركوعه ما وسجد ما وتقع على جملها وإن  
جعلت جملها من جانب تقعد بفعل وفي السجدة تقترش بطنها على فخذيها ولو سجد على الخشيش أو على اللبن أو على  
القطن أو على الطنفسة أن استقر جهته أنه وجب سجدة ويجوز وإن لم يستقر لا وكذلك لو صلى على التراب أن يكون  
يجوز وإن كان في جبال أو في موضع فيه ولا يجز في سجدة في الهواء ولو سجد على الجملة أن كانت  
على البقر لا يجوز وإن كانت على الأرض يجوز كالسجدة على السرير ولو سجد على العزلة بالفارسية كان سجدة كغيره  
ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز وعلى اللبن والجوارس لا يجوز ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز  
وإن لم يكن ذلك الرجل في الصلوة أو ليس الصلوة لا يجوز ولو سجد على قنطرة كان غير عند المختار أنه لا يجوز  
وإن كان بعد المختار أنه يجوز ولو سجد على ركبته لا يجوز بعد ذلك وفي غير ذلك لا يائمه ولو  
سجد على ظهر ميت كان الميت لم يسجد سجدة واحدة وإن وجد جبهته لم يجز في القنطرة وفي الأصل ثم في كل موضع  
يجوز أن يسجد عليه يسجد على نفسه وجهه فان سجد على الجبهة دون الأنف جاز وهل يكره أن كان على الأنف  
عنه لا يكره وإن لم يكن يكره ومن عندنا ولو سجد على الأنف دون الجبهة أن كان على الجبهة عندنا يجوز وإن لم











الزيادة في نفسه كان النظر في العلم افضل من الصلوة اذا علم الرجل علم الصلوة او غير علم الصلوة احدا  
يتعلم يعلم الناس والآخر تعلم يعلم به فالذي يتعلم يعلم اولى وافضل الصلوة بنية الحضور لا يفضل الكل  
في الفتوى وفي الجمع الصغير ويكره عند الامم التسبيح في الصلوة وعند روم لا بأس بذلك في المكتوبة  
والنافلة وفي خارج الصلوة اختلف المشايخ فيه وهذا في العبد بالاصابع او العبد بجيبه يسكه اما الخط بالقلب  
حتى يستيقن ان في ذلك القدر او حتى يصاحبه لا بأس به **جنس آخر في السنن** التطوع قبل الظهر اربع ركعات  
بسلامة واحدة وبعد ركعتان وقبل العصر ان يتطوع بارب ركعات خمس وبعد المغرب ركعتان وان تطوع  
بعد المغرب ست ركعات فمن افضل وفي العشاء ان تطوع بارب قبل العشاء خمس وبعد العشاء ركعتان  
قبل العشاء خمس على انهما ليستة من شايخنا من قال ما ذكرناه صلى بعد العشاء ركعتين فانه ما ذكر  
انه يصلي اربعاً على ان بناء على ان صلوة التطوع بالليل والليل اربعاً افضل عندنا وعندنا بالليل اربعاً  
وبليل ركعتين والتطوع قبل الجمعة اربع وبعد العشاء اربع ولا صلوة قبل العيد وقام هذا ياتي في فضل العيد  
انشاء الله تعالى والتطوع بالليل ركعتان اربع او ستا وثلاثين في ذلك شئت والزيادة على الثمان بتسليمه  
واحدة لا تصح انه يكن ولا افضل اذكر الكل في الاصل وفي الجامع الصغير قوله عم لا يصح بعد صلوة مثله اي  
يعرف في الركعتين ولا يعرف في الركعتين صلى الفجر وهو اكره لم يصلي ركعتي الفجر لم يقضيهما وقال امه احب  
الي ان يقضيهما اذ ارتفعت الشمس وجواند لو فاتت مع الفجر يقضيهما مع الفجر قبل الزوال وبعد في هذا  
اليوم ويوم آخر بناء على ان السنة لا يقضيه وحدها وتبعا للفرض اختلف المشايخ فيه وجوب الظاهر السنن  
لا يقضيه سوى ركعتي الفجر والسنة في ركعتي الفجر لا ما احدها انه يعرف في الركعة الاولى قبل آيات الكافرون وفي  
الثانية الاخلاص والثانية انه ياتي بها في اول الوقت والثالثة ان ياتي بها في بيته صلى بعد طلوع الفجر ركعتي  
بنية التطوع تنوب عن سنة الفجر بناء على ان السنة تأدى بنية التطوع ولو صلى ركعتين في الليل فاذ الفجر  
طالع عن ابن المبارك يوجب في رواية عن حماد انه لا يوجب هو الاصح وفي مقولات شمس غياة الخواشي هو رجل  
صلى اربع ركعات في الليل وتبين ان الركعتين الاخيرين بعد طلوع الفجر يحسب عن ركعتي الفجر عندهما وهو احد  
الروايتين عن حماد قال ويصدق وعلى هذا في المسئلة ينوب عن السنة ايضا وفي الجامع الصغير جعل انتهى الى الامام  
والناس صلوة الفجر ان كان يدرك ركعة في جماعة ياتي بركعتي الفجر عند باب المسجد فان لم يكن ياتي بها في المسجد  
الشوي ان كان الامام في الضيقة وان كان الامام في الشوي هو ياتي في الضيقة وان كان المسجد واحداً يقف في ثنية  
المسجد لا يصلحها خالطاً للصف من خلف الجماعة فان فعل ذلك يكره استداكر اهله والافضل ان يصلها في  
البيت من ولا يطول القراءة فيها فان كان رجوا ذلك الشئ في ظاهر المذهب يدخل مع الامام ويترك السنة

ولو ادرك الامام في الركوع لم يدركه في الركوع الاول ام لا يترك السنة ويتابع الامام ولو ترك في الفجر  
لم يصل ركعتي الفجر لا يقطع الفجر ولو صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه  
يعيد السنة اما باكل لقمة او بشربة لا تبطل السنة قلنا في هذا مشكل رجل دخل سجداً فذكر في اهله لا بأس  
بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له اذا كان في الوقت سنة والوارد الاربع قبل الظهر وقوله لا بأس بل ان ياتي  
السنة وليشرح في الفريضة وهو الذي وقع عند الناس ان تلك ليستة واستحسن شيخنا المتأخرون الاثنا  
به ولو كان يقف في الظهر بالجمعة لو اشغل بالسنة يترك السنة ويدخل في صلوة الامام ثم يقضي ركعتي الظهر  
ثم الاربع عند روم وعند الاربع اولا ثم الركعتين في الجامع الصغير وفي الفتوى تحية المسجد بركعتين تحية  
عندنا من ترك السنة فهو معذور ولو ترك بغير عذر رها وفاقا لا يقبل فريضه ويسأل عن تركها فواما اجتماع  
على ترك الوتر اذ بهم الامام وجبهم فان كانوا مضربين فاقولهم وان تركوا السنن كذلك والمقالة بسلاح  
او بغير سلاح قد مر في فصل الاذان وهذا اذا تركها لكن اهل حنابلة لم يرها حنابلة كلف الرجل اذا كان يصلي  
المغرب في المسجد فارد ان يصلي ركعتين بعد ان خاف لورج البيت يشغله شيء اخر ياتي بها في المسجد وان  
كان لا يخاف صلاها في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة  
في الجامع يكون سنة والوتر البيت افضل من لا يحسن الفتوى يقولون اننا في الدنيا احسنه وفي الآخرة حسنة  
وقد اعاد في النار **الفصل الثالث في الترايع** قال المصنف الشهيد في نسخة من الترايع اعلم بان المشايخ اختلفوا  
في كون الترايع سنة فالنظير الاختلاف برواية الحسن عن حماد انها سنة يصلون في مسجد ثم خمس ركعات  
ويوترهم رجل ويسلم على كل ركعتين وكل ايصال تروية ثم انتظر بين الترويختين قدر تروية ويتطرب بعد  
التروية الخامسة قدر تروية ثم يوترهم والانتظار بين كل ترويختين مستحب رواية الحسن عن حماد  
والاستراحة على خمس تسليمات اختلف المشايخ فيه واكثرهم على انه لا يستحب هو الصحيح وهي عشرة ركعات  
ولو زاد على العشرين بالجمعة يكره عندنا بناء على ان صلوة التطوع بالجمعة مكروه ولو ترك الترايع بالجمعة  
وصلاها في البيت اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال هو تارك السنة وهو مستحق قال وهو اختيار الشيخ الامام  
استاذ طبرستان في قوله وقال المصنف الشهيد في نسخة في الاساءة فيها اذا ترك اهل المسجد طم الجماعة في اساءة  
وتركوا السنة وان صلوا بالجمعة في البيت اختلف المشايخ فيه والصحيح ان الجماعة فضيلة والجمعة في المسجد  
فضيلة اخرى فهو قد ياتي باحدى الفضيلتين وترك الاخرى وهكذا الجواب في المكتوبات واما وقتها قال سميعة  
الزهري وجماعة من ثمة بخاري والليل كل وقت قبل العشاء وبعد ما وقال عامة مشايخ بخاري واهل البيت  
الى الوتر هو الصحيح ويظهر ثمة الخلاف فيها اذا فاته تروية او ترويختان ولو اشغلها بغيره الوتر بالجمعة وصل



بالوتر ثم يصلي ما فات من التراويح عند من قال وقتها الليل كله قاله وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ عند  
مركان وقتها بعد العشاء قبل الوتر يستعمل الترويجة الفايضة لانه لا يمكن الايتان بها بعد الوتر ولو فاته  
ترويجة وخاف الوتر استعمل ما يفوت متابعة الامام في التراويح فمات الامام اولى ثم الافضل في التراويح  
استيعاب اكثر الليل بالصلوة والاستراحة والاختار قوم التخفيف واخرها الى آخر الليل الصحيح انه يجوز  
من غير كراهية ولو فاته التراويح عن محلها هل يتقوى بعد وقتها باجماعهم بغير اجماعه قال بعض المشايخ  
بعض ما دام الليل باقيا وقال بعضهم ما لم يحج التراويح في الليلة المستقبلة والصحيح ان التراويح لا يقضى كسنة  
المغرب غيرها واما الكلام في ثلثة ان نوى التراويح اوسنة الوقت او قيام الليل جاز وان نوى صلوة مطلقة  
او بطوعا اختلف المشايخ فيه واكثر المشايخ على ان التراويح سنة مسال السن تدرك بطول الليلة وفي  
التراويح للصلاة الشبهة جعل القول الاول قد رتب بعض المتقدمين حتى روي الحسن عن ابي حنيفة وهو على كونه  
مطلق الليلة لا يجوز القول الثاني ان لا يجوز ان لا يجوز في الاحكام التراويح اوسنة الوقت او قيام الليل  
ولو كان الامام يصلي التسليمة الثانية والمقدري بنوي التسليمة الاولى والثالثة او الخامسة ثم اختلفوا  
فيه والمختار انه يجوز الا ترى انه لو اقر في الركعتين بعد الظهر من يؤدى الاربع قبل الظهر يجوز ولو صلى  
التراويح مقديا بين يصلي المكتوبة والوتر والمأفلة غير التراويح اختلف المشايخ فيه والاصح الاقتداء على  
هذا اذا سلم في العشاء حتى يفي عليه التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكره وعلى هذا اذا نوى التراويح على السنة  
بعد العشاء الاصح انه لا يجوز اذا صلى الترويجة الواحدة امام كل امام صلى ركعتين اختلف المشايخ فيه  
الصحيح انه لا يستحب ولكن ذكر ترويجة يؤدى بها امام واحد امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على  
وجه الحال لا يجوز لانه لا يكثر من التصاب قدره بالامام في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون  
هذا اقتداء بالنطاق لمن يصلي السنة ولو صلى صلوة التراويح ثم اراد ان يصلي ثانيا يصلي في ادى  
فاما الكلام في القراءة وقد رها قال بعضهم قدر ما يقرأ في المغرب وعنه خلف بن الربيع انه سئل عن هذا  
فقال عشر آيات ثم سئل بعد ذلك فقال خمس آيات قال الصمد الشهيد الختم في التراويح سنة والخممان  
فضيلة فيقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في الليلة السابعة والعشرين والافضل التقدير في  
القراءة بين التسليمات كذا روي عن عرج فان فضل البعض على البعض القراءة لا بأس به اما في التسليمة الاولى  
ان فضل الثانية على الاولى لا شك انه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية على الخلاف كما في الظهر والي  
في فضل قراءة الامام اذا كان لا يختم في مسجد في التراويح ان كان يقرأ قد المسنون لا يذهب الى مسجد اخر  
الامام اذا فرغ من التسليم في التراويح ان علم ان الزيادة على التسليم لا تعلق اي بالعبادة وان علم

انما نقل يقتصر على التسليم قاله في ينبغي ان يقتصر على الصلوات لان الصلوات فرض عند الشافعي فخطا اذا اتم  
التراويح على سطح المسجد لاجل التحريك رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما اتم الامام قام هو وسلم  
الامام فاتي الشفع الاخر وقد التسلم فاستند الرجل ان علم بذلك يسلم ويدخل مع الامام ويوافق في التسليم اذا  
الامام يقوم فاتي بالركعتين ثم يصلي ويسلم ويدخل مع الامام في الشفع الثالث واذا صلى الامام التراويح فاعاد بعد  
او غير ذلك والقوم قالوا خلف المشايخ في هذا الاصح انه يصح الاقتداء بالاجماع بخلاف المكتوبة وليسحب القوم ان  
الاجماع عندهم ما عدا التسليم لا يفيد او اما صلوة التراويح فاعاد من غير ذلك اختلف المشايخ فيه وفي الاصح  
انه يجوز واجماع ان ركعتي الفجر قاعدان من غير ان يجزى كذا روي الحسن عن عرج والصحيح انه لا يستحب التراويح  
**خمس آخر** رجل صلى أربع ركعات بتسليمه وقد في الثانية قد التسلم اختلف المشايخ فيه اكثرهم على انه يجزى  
عن تسليمين ولو صلى ستا بتسليمه وقد في كل ركعتين يجزى عن الثلاث وعندهما عن تسليمين ولو صلى عشرة  
فقد في كل ركعتين فعندهما يجزى عن تسليمين وعنده في رواية الاصل والا فلا يجزى عن أربع تسليمات  
وفي رواية الجامع الصغير عن ثلاث تسليمات ولو صلى التراويح كلها بتسليمه عمدا وقد في كل ركعتين على  
قوله عامة المتأخرين جاز عن الكل بعد ذلك ينظر ان تعد بركته ولو سلم على رأس الاربع ولم يقعد في الركعة  
الثانية عذره وهو رواية عن عرج تفسد صلوة ويلزم قضاء هذه التسليمة ولا يجزى ذلك عن شيء وفي الاصل  
وهو في الجيزية عن تسليمه بخلاف ما اذا قعد في الثانية ولو صلى ثلاث ركعات بتسليمه ولم يقعد في  
الثانية ساهيا او عمدا اختلف المشايخ على قبحه وسمه قال بعضهم يجزى عن تسليمه وقال بعضهم  
يجزى عن شيء أصلا وعندهم قضاء ركعتين وصلوة بالطلعة وعلى هذا الخلاف في غير التراويح اذا انقل  
ثلاث ولم يقعد الا في آخرها ثم هل يلزم شيء بالشروع في الثالثة عذره من يجوز عن تسليمه ان كان ساهيا  
لا يلزم شيء وان كان عمدا يلزمه ركعتان عذره وسمه وعنده من لم يجز الثلاث عن شيء أصلا يلزمه قضاء  
الاوليين وفي الاخرين ان كان عمدا يلزمه ركعتان عذره وعنده لم يلزمه فعلى هذا اذا صلى التراويح كل  
تسليمه ثلاث ركعات ولم يقعد الا في آخرها عذره عليه قضاء التراويح كلها ولا شيء عليه سوى ذلك و  
عندهما على قول اولئك المشايخ جاز في التراويح كلها ولا شيء عليه ان قام عمدا عليه قضاء عشرة  
ركعة وعنده بعض المشايخ كما قال محمد بن غيران عبد الله يوسف عليه قضاء عشرين ركعة مع التراويح ولو صلى  
التراويح كلها بتسليمه واحدة عمدا ولم يقعد الا في آخرها عذره لم يجز عن شيء وعليه قضاء ركعتين وعندهما  
وهو لا يستحسن اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز الا عن تسليمة واحدة بخلاف ما اذا قعد على رأس  
الركعتين ولو سلم الامام على رأس الركعة ساهيا ثم ادى ما بقى على وجه ركعتين ركعتين ان اكتم بعد اسلم



او شرعية او كل فعل ما يفسد الصلوة ليس عليه الا قضاء الشفع الاول بالاجماع اما اذا لم يتكلم ولم يفعل  
ما هو مفسد للصلوة قال مشايخ السني في التراجيح كلها فاسدة وقال مشايخ بخاري وعليه قضاء الشفع  
الاول لا غير وامام البصري في التراجيح جوزه مشايخ خراسان ولم يجوزوه مشايخ عراق **الفصل الرابع**  
**في الموقيت** قال في سبيل الوقت وفي الاصل وقت الفجر حين يطلع الفجر المعرض في الافق الى طلوع الشمس  
والفجر في ان سمي الفجر الاول كاذبا والبياض الذي يهبط كذبا للحرارة ويعقبه الظلام لا يخرج من وقت  
العشاء ولا يثبت شي من احكام النهار ولما هو البياض الذي يستطير ويعبر عن الافق لان الزوال يزداد حتى  
ينقشئ سمي سطيحا لذلك ثبت احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصيام وجواز اداء الفجر ووقت  
الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فتفق ان اول وقت الظهر حين يزول الشمس واختلف في آخر وقت الظهر  
قال في حنفية آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وعندهما مثله سوى في الزوال وطريق  
معرفة الزوال ان تهر خشبة مستوية في ارض مستوية فلام الظل في الاساقص والشمس في الارتفاع فلا ظل  
الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت واول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر ووقت العصر حين يخرج  
ويكره التأخير في تغيير الشمس واختلف في التغيير قال بعضهم التغيير في ضوء الشمس الذي يكون على رأس الجحطان وقال  
بعضهم هذا التغيير في قوسها واما تعريف التغيير بان ينظر الناظر الى قوسها ان لم يكن ان ينظر الى القوس ولم يعجز عنه  
علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يكن علم ان الشمس لم يتغير واول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر وقتها  
حين تغيب الشفق واول وقت العشاء حين تغيب الشفق والخلاف في الشفق عند حجب البياض الذي يلي الحرة وعند  
الحرة وقت العشاء على ثلاث مراتب الى ثلث الليل مستحب الى نصف الليل مباح وبعد النصف الى طلوع الفجر مكره  
فلو كان في بلد اذا غربت الشمس لم يلح الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء والافضل في صلوة الفجر التوسيع عند ما وجد  
التوسيع ان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة على ما يأتي في فصل القراءة  
ويرقى القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو فربما ربه يمكن ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس  
يؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء ويجعل المغرب في الصيف والشتاء هذا  
اذا كانت السماء صافية فاذا كانت مغيمة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت التوسيع  
يصل الى العشاء الى طلوع الفجر وعن النعمان انه كان يوتر في آخر الليل وهكذا روى عن عمر بن الخطاب في آخر الليل  
وابو بكر بن يوتر في آخر الليل والافضل ان يؤخر الى آخر الليل ان كان يرجو ان يستيقظ وان كان لا يرجو ولا يثق  
بنفسه فالافضل ان يصلحها في اول الليل وان وقر قبل العشاء لا يجوز وان صلى العشاء على غير وضوء وهو لا يعلم  
حقا وتوضأ ووتر ثم علم بعد العشاء ولا يعيد الوتر وعندهما يعيد بناء على ان الوتر واجب ظاهر من حديث

وعنده

وعندهما سته وعلى هذا لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد فجره عند الحنفية وعندهما لا وسيا في مسائل  
الترتيب ثلث ساعات لا يجوز فيها الطلوع ولا المكتوبة ولا صلوة الجحزة ولا سجدة المداوة اذا طلعت الشمس  
حتى ترتفع وعند الانصاف الى الزوال الشمس وعند احرار الشمس الى ان يغيب العصر يومه ذلك فانه يجوز  
اذا وها عند غروب الشمس عن من يجوز الطلوع عند الانصاف في يوم الجمعة تسعدا ووقت يجوز فيها قضاء  
للفائنة وصلوة الجحزة وسجدة المداوة ولا يجوز فيها التفل له سبيل لا اما الذي له سبيل كمن ذكره والذي  
وجيز شرعه بان شرع في وقت مستحب ثم افسدها وان يقضيها وكذا الوتر في سنة الفجر وافسد ثم  
اراد ان يقضي ركعتي الطلوع وتحتية المسجد واذ لم يكن لها سبيل بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز الا  
سنة الفجر وبعد الغرضية قبل طلوع الشمس بعد صلوة العصر قبل التغيير وبعد غروب الشمس قبل صلوة  
المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند اقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند  
خطبة الاستسقاء واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام محمد بن الفضل  
مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس في وقت الطلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا عجز عن النظر يباح وفي  
الكتاب ان طلعت الشمس حتى ترتفع قد ربح او محرم واذا شرع في الطلوع بعد العصر وبعد الفجر فافسد يقضي  
وفي التعريف ان الصلوة في وقت الطلوع والزوال والغروب كره ولم يقل لا يجوز وفي مختصر المفرد في قال لا  
يجوز وفي الفتوى ولو اقيم القطوع في الاوقات المذكورة فانه يقطع لم يقض ظاهر الرواية ولا يجوز الجمع  
الصلوتين وقت احدهما بعد الاخر في الاصلوة الظهر والعصر مرة فانه يجوز ان يؤخر الظهر ويجعل العصر صلواتها  
في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصلحها في وقت العشاء بمنزلة ولا يطوع قبل المغرب ولا  
قبل العيد ويطوع بعد صلوة العيد ما شاء وسيا في فصله ان شاء الله تعالى ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام  
للخطبة فان اتمعت الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام في الزيادة ان كان عليه ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة  
ويقرأ الفاتحة وشيئا من السورة فلو قعد على اركانين وقام الى الثالثة ولم يقعد بها بالتعب حتى خرج  
الامام اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يقيمها اربعاً ويخفف القراءة وهكذا  
اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الظهر وتامة فصل الامامة والاقداة يأتي وفي فوائدها في الحلاوة  
لوان راعيا في بعض الفضا في صلى الفجر في وقت وصل بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء جملة في عمره على  
حسبان انه يجوز فالفجر الا واجاز وبالي في من الصلوة لا يجوز فالفجر لا يجوز والفجر الثالث جاز القابلة  
لو شغلت بالصلوة تخاف موت الولد جازها ان يؤخر الصلوة عن وقتها ويؤخر بسبب الضرر ويكره الكلام  
بعد طلوع الفجر الى ان يصلح الفجر اذ به الكلام المباح اما الكلام الفاخر فحرام في جميع الاوقات ولو سأل



الوضوء شايئ به لا يكره والرد التمر وكذا بعد التمر كرم عند البعض الكل في الأصل **الفصل الخامس عشر**  
**القبلة** وفي شرح الطحاوي الكعبة اسم للعرضة فإن الحيوان أو وضع موضع آخر صلى إليها لا يجوز ولو  
صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز ولو صلى إلى الجبل لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة بالجماعة جاز به كيفما  
كانت وجوههم سواء كان ظهره المظهر للإمام أو وجهه المظهر للإمام أو وجهه إلى وجهه الإمام لأن هذا  
مكروه ولا يجوز صلوة من قفاه إلى وجهه الإمام **جاء** في موضع ما جاز لا يمكن أن يتحول وجهه إلى القبلة  
وليس يحضر ما حيزه بجزء صلوة إلى حيث شاء وكذلك لو كان معك الكعبة تحتك من العود وغيره تخاف  
لذا تحول واستقبل القبلة أن تشعر به العود بجزءه أن يصلي قائما أو قاعدا بالأيكة أو مضطجعا حيث كان  
وجهه وكذا لو انكسر السيفينة ويقع على لوح يخاف أو خرف لسقط في الماء يباح له أن يصلي حيث ما وجوه ولو  
كان على الدابة ويخلف التزول عن الدابة لأجل الطين يصلي مستقبل القبلة ومن كان في موضع يصلي على الدابة حيث  
توجهت الدابة وتنام هذا في فصل الصلوة على الدابة ومن أراد أن يصلي في سفينة بطوعا أو فرضية فعليه أن  
يستقبل القبلة ولا يجوز له أن يصلي حيث ما كان وجهه الكعبة في شرح الطحاوي وفي الفتوى رجل صلى إلى غير القبلة  
مستقرا فوافق ذلك الكعبة قال أرحم هو كلف بآئنه وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس  
المختار أنه يكره في الصلوة بغير طهارة أما لا يكره في الصلوة في الثوب النجس إلى غير القبلة هذا اختيار الفقهاء  
الإمام على السنفين قال لأن الصلوة في الثوب النجس إلى غير القبلة جازة حاله العذر لها الصلوة بغير وضوء  
فلا يؤتى بها جاز في كلف الصدق الشهيد وبه تأخذ وفي مجموع النوازل أحكام في القبلة المختارة في نظر  
الغروب الشمس أو في اليوم في الشتاء وإلى الغروب طول يوم في الصيف فيجعل ثلثون لك عن يمينه والثلث  
إلى يساره ويصلي فيما بين ذلك وفي شرح الجامع الصغير الخرف المقدى عما توجه إليه الإمام من تحول وجهه  
عن القبلة لا يفسد صلوة أن كان في الصلوة وأن تحول صدره ونفسه قالوا وهذا القول هو ما عذر إلى حقيقة  
فلا يفسد في الوجهين بناء على أن الاستدبار إذا لم يكن على قصد الرضوخ لا يفسد الصلوة ملأه في المسجد عند  
خلافها حتى لو انصرف عن القبلة على ظن أنه تم الصلوة ثم تبين أنه لم يتم بنى على صلوة ما دام في المسجد خلافا  
لها وما يتصل بهذا الشبهة القبلة والتحريم لا يشبهه القبلة في مفارقة فرفع اجتهاده إلى جهة فاجره على أن  
أن القبلة إلى جهة أخرى فإن كانا مسافرين لا يلتفت إلى قولها أما إذا كانا من هذا المكان للوضع لا يجوز له إلا  
أن يأخذ بغيرها وفي شرح الطحاوي هذا إذا سأل فاجره فإن لم يسأل وتحريم صلى فإن أصاب القبلة جاز ولا  
فلا وإن سأل في الأبداء فلم يجز تحريم صلى ثم أجره فانه يجز به ولو أخبر أنه لم يصيب القبلة لإعادة عليه هذا إذا  
كان في المفارقة فإن كان في المسجد ولا حرج للمسلمين وقبلة مشكوك وفي قوم من أهلها لا يجوز التحريم لما ذكره المالكا

لم يكره في قوم والسجود في مصر في ليلة مظلمة قال الإمام السنف في قوام جاز التحريم ولو جاز بالشرح وظهارة  
لخطأ القبلة لا إعادة عليه وفي التمار لا يجوز التحريم ولو أن قوماً اشتهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة  
فهم في بيت ليس بحضرة ثم أحد ليس له علامة يستدل بها على جهة الكعبة أو كانوا في المفارقة  
فتحرروا جميعا وصلوا أن صلوا وحدها جازت صلواتهم أصابوا القبلة أم لا وصلوا بالجماعة تحريمهم أيضا إلا  
صلوة من تقدم على إمامه أو علم بخالفته إمامه في الصلوة وكذا لو كان عنده أنه تقدم على الإمام وأصلى إلى  
جانب آخر غير ما صلى إمامه ولو وقع تحريمه إلى جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى لا يجز به صلوة على  
وإن أصابت القبلة سواء ظهرت في الصلوة أو بعد ها وظاهر الخطأ في الصلوة أو بعد ها ولم يظهر شيء وعن جرحه  
أنه خشى عليه الكفر وعن من يجز به أن أصاب القبلة وأصلى إلى جهة من غير أن يشك في أمر القبلة ثم شك بعد  
ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين فيجب عليه إعادة وإن علم في الصلوة أنه أخطأ أو أصاب خالف  
المشايخ به قال الفضل استقبال ولو بقي شك في الصلوة ولم يحكم بشيء حتى يفرغ فإذا فرغ وعلم أنه أصاب  
أو لم يظهر شيء جاز وإن ظهر الخطأ أعادها ولو شك فلم يجز وصل من غير تحريمه فهو على الفساد ما لم يتبين  
الصواب بعد الفراغ وإن ظهر في الصلوة أنه أصاب القبلة فعليه أن يستقبل الصلوة وإن ظهر الصلوة الخطأ  
ليستقبلها أيضا ولو بقي شك لا ينظر إلى ما ظهر بعد الفراغ أن ظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلوة بعيدا وإن ظهر  
الاصابة معنى الأمر وإن لم يظهر شيء بعيدا وإن صلى إلى جهة بالتحريم فاحلله ست أيضا أما أن يظهر الاصابة  
الصلوة في نفسه وإن ظهر الخطأ يتحول إلى الصواب ينبغي أن لم يظهر شيء بشيء أيضا وإذا فرغ من الصلوة وظاهر  
الاصابة أو الخطأ أو لم يظهر شيء لا يجب عليه إعادة وهذا بخلاف الوضوء بما على ظن أنه طاهر ثم تبين أنه  
نجس أو صلى في ثوب على ظن أنه طاهر ثم تبين أنه نجس يلزمه إعادة الصلوة لأن القياس هكذا التكرار كما  
القياس في القبلة بالنفس وعن من هو لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات جاز واختلف المتأخرون فيما إذا تحول  
رأيه إلى الجهة الأولى بالتحريم منهم من قال تتم الصلوة ومنهم من قال استقبال رجل صلى في مفارقة بالتحريم فأفقد  
به رجل من غير تحريم أصاب الإمام القبلة جازت صلواته وإن أخطأ جازت صلوة الإمام دون المقدى في  
صلواته في مفارقة بالتحريم وفيهم مسبق ولا حتى فلما فرغ الإمام من صلاته قاما يقضيان فظهرهما القبلة خلا  
ما رأى الإمام أمكن المسبق صلاح صلوة بان يتحول إلى القبلة دون اللاحق هذا في مجموع النوازل فقاموا  
في مفارقة بالتحريم فطلعت الشمس ومن في الصلوة فتيقن أنهم استدبروا القبلة ينبغي أن ينظر وأخفى يتم الإمام  
صلواته فإذا سلم قاموا وحولوا وجوههم إلى جهة الكعبة وتمام الصلوة وقال المتأخرون الإمام يتقنهم ويجوز لأن  
وجوههم ويتقن صلواتهم لا على أصغر ركعة إلى غير القبلة فجاء رجل وسواء واقامه إلى القبلة وأقضى بربان



وَجَدَ الْأَعْمَى قَسْرَةَ لَفْتَا حَمَلًا مِنْ سَيْلِ عَيْنِهِ فَلَمْ يَسْأَلْ إِلَّا بِحُجْرَةِ صَلَوةِ الْأَمَامِ وَلَا الْمُقَدِّمِ وَأَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ سَيْلِ جَارِ  
صَلَوةِ الْأَمَامِ وَلَا بِحُجْرَةِ صَلَوةِ الْمُقَدِّمِ وَهَذَا كَلِمَةُ فِي التَّحْرِيمِ وَالْمَقْبَلَةِ أَمَّا فِي الْمَسَائِلِ بَابُ الْخَطِّ الْمَسْبُوحِ  
الَّذِي تَسْمِيهِ الْمَيْتَةَ وَلَيْسَ هُنَا لَعَلَّةٌ تَتِمُّ بِتَحْرِيمِ كَانَتْ الْعَلَّةُ لِلذَّكِيَّةِ وَأَنْ كَانَتْ الْعَلَّةُ لِلْمَيْتَةِ أَوْ  
أَسْوَأَ لَا يَتَحَرَّى لِأَعْدِ الْمَخْصَةِ وَأَنْ لَخَطُّ وَذَلِكَ الْمَيْتَةُ بِالزَّيْتِ وَنَحْوِهِ لَمْ يُوَكَّلْ لِأَعْدِ الضَّرُورَةِ وَيَبَاحُ الْأَحْ  
وَقَدْ نَزَّ الْعَهْدُ وَأَذْ خَلَطَ الثَّيَابَ الطَّاهِرَةَ بِالثَّيَابِ الْبِخْسَةِ فِي السَّفَرِ إِنْ كَانَ لَهُ ثَوْبٌ طَاهِرٌ صَلَّيْهِ وَأَنْ لَمْ  
يَكُنْ يَتَحَرَّى بِكُلِّ خَالٍ وَلَوْ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى ثَوْبٍ صَلَّيْهِ فِي الظُّهْرِ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى ثَوْبٍ آخَرَ صَلَّيْهِ فِي الْعَصْرِ وَالْعَصْرِ  
فَاسِدٌ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ ثَوْبَانِ لَا يَلْبَسُهُمَا بِخَاسَّةٍ فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي أَحَدِهِمَا ثُمَّ صَلَّيَ الْعَصْرَ فِي الْآخَرِ ثُمَّ الْمَغْرِبَ فِي الْأَوَّلِ  
ثُمَّ الْعِشَاءَ فِي الثَّانِي ثُمَّ رَأَى فِي أَحَدِهِمَا بِخَاسَّةٍ كَثُرَ مِنْ قَدَمِ الدَّيْتِ لَمْ يَدْرِي أَيُّهُمَا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَالظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ  
جَائِزَانِ وَالْعَصْرُ وَالظُّهْرُ وَالْعِشَاءُ فَاسِدَانِ وَهَذَا مَا صَلَّيَ الظُّهْرَ الْأَوَّلَ بِالتَّحْرِيمِ وَالْعَصْرَ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ الْمَغْرِبِ  
وَفِي الثَّانِي الْعِشَاءَ سَوَاءٌ ذَكَرَهُ الْأَمَامُ الشَّرِيعِيُّ وَتَحَابُّ التَّحْرِيمِ بِخِلَافِ مَا أَصَلَّى الظُّهْرَ لِجَهَةِ التَّحْرِيمِ وَبِالتَّحْرِيمِ وَالْعَصْرَ  
الْجَهَةِ الْآخَرِ بِالتَّحْرِيمِ أَنْ يَكْلِمَهُمَا جَائِزَانِ وَفِي التَّوَالِي إِنْ كَانَ أَحَدُ الثَّوْبَيْنِ بِخَاسَّةٍ فَصَلَّى فِي أَحَدِهِمَا الظُّهْرَ  
مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ صَلَّيَ الْعَصْرَ الْآخَرَ ثُمَّ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى الْأَوَّلِ طَاهِرًا قَالَهُ هَذَا لَمْ يَصِلْ شَيْئًا وَعَنْ بَعْضِ الظُّهْرِ  
جَائِزٌ وَالثَّوْبُ الْوَاحِدُ إِذَا تَخَسَّرَ مِنْهُ بَعْضُ الْمَتَّاعِ مِنْ جُزْءٍ مِنَ التَّحْرِيمِ وَبَعْضُهُمْ جُزْءٌ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَتَعَامَهُ  
مَرَّةً كَأَبِ الطَّهَارَاتِ وَأَنْ اشْتَمَتِ الْأَوَّلَى وَبِالْبَعْضِ طَاهِرٌ وَبِالْبَعْضِ خَبَثٌ إِنْ كَانَتْ الْعَلَّةُ لِلطَّاهِرِ يَتَحَرَّى أَنْ  
كَانَتْ الْعَلَّةُ لِلْبِخْسِ وَكَانَ سَوَاءً لَا يَتَحَرَّى فِي هَذِهِ الْأَخْيَارِ أَمَّا فِي حَالَةِ الْأَضْطِرِّ فَيَتَحَرَّى الثَّوْبَ بِالْإِجْمَاعِ وَ  
لَا يَتَحَرَّى لِلضَّرُورَةِ عِنْدَ نَوَاسِئِهِمْ وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْمَاعِدَاتِ كَالدَّهْنِ وَالْحَلِّ وَاللَّبَنِ وَالزَّبَدِ وَغَيْرِهِمْ  
إِنْ مَسَّحَ مَوْضِعَيْنِ تَجَزَّيَ لَا إِنْ أَحَدُ الْمَائِطِ طَاهِرٌ وَالْآخَرُ خَبَثٌ وَخَلَطَ الطَّاهِرُ بِالْخَبَثِ فَصَارَ خَبَثًا فَالْإِجْمَاعُ الْمَسَّحُ  
فِي الْوَجْهِ أَلَّا مَسَّحَ مَوْضِعًا بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الْمَسَّحِ ثُمَّ إِذَا مَسَّحَ بِالْمَاءِ الْبِخْسِ مَوْضِعَ آخَرَ  
صَارَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ خَبَثًا وَلَيْسَ مَاءُ طَاهِرٍ يَسْلُكُهُ بَعْدَ تَجَزُّؤِهِ إِذَا خَلَطَ أَنَاؤُهُ بَأَوَّلِي صِحَابِهِ فِي السَّفَرِ  
وَمِنْ غَيْبٍ وَخَلَطَ رَغِيفَهُ بَارَغِيفَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ يَتَحَرَّى وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَتَحَرَّى وَيَتَوَقَّصُ حَتَّى يَجِيَّ صِحَابُهُ  
هَذَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فِي حَالَةِ الْأَضْطِرِّ جَازَ التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا وَلَا يَخْرُجُ إِلَى الْمَغْرِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِوَيَا وَاحِدًا صَافً  
كَانَ الْكَافِرِينَ وَكَهَاتِمِينَ أَنْ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى أَهْلِكُمْ بِمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الشَّقَةِ لَا يَخْرُجُ وَأَنْ وَقَعَ تَحْرِيمٌ عَلَى كَرَاهَتِهِمَا  
لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْتِلَ مَعَ أَهْلِيهِ يَخْرُجُ وَأَنْ لَمْ يَقَعْ تَحْرِيمٌ عَلَى شَيْءٍ لَا يَخْرُجُ وَفِي حَالَةِ التَّقْيِيرِ يَخْرُجُ مُطْلَقًا أَبَوَاهُ سَلَامِينَ  
كَانَا وَكَافِرِينَ كَرَاهَتِهِمَا رَضِيَ **الفصل السادس في ستر العورة** وَفِي الْأَصْلِ الْأَوَّلُ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ  
مَوْجِبًا لَهُ وَيَوْمَ كَذَلِكَ وَالْمُسْتَحْبَبُ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ ثَوَابِيٍّ قِيمَةٍ إِنْ أَرَادَ عَامَةً أَمَّا الْوَصْلَى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

سُجَا

مَوْجِبًا لَهُ جَمِيعٌ يَدْرُكُ أَرَادَ الْمَيْتَةَ بِحُجْرَةِ صَلَوةٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ وَتَقْسِيمٌ مَا يَفْعَلُهُ الْقَصَارُ فِي الْمَقْصَرَةِ فَإِنْ صَلَّيَ  
فِي أَرَادَ وَاحِدٍ يَجُوزُ وَيَكُونُ هَذَا إِنْ كَانَ صَفِيحًا فَإِنْ كَانَ رَقِيقًا نَصَفَ مَا تَحْتَهُ لَا يَجُوزُ صَلَوةٌ فِي الْفَتْوَى فَإِنْ  
صَلَّى فِي قَبْرِ وَاحِدٍ يَجُوزُ الْجِبَابُ إِنْ كَانَ بِجِلْبَاقٍ يَتَعَبَّرُ بِصُرَّةٍ عَلَى عَوْرَتِهِ حَالَةَ الرُّكُوعِ لَا يَجُوزُ وَكَذَا لَوْ كَانَ بِجِلْبَاقٍ يَتَعَبَّرُ  
غَيْرُهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِفٍ كَذَا ذَكَرَ هُشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ أَنَّ عَوْرَتَهُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فِي حَقِّهِ  
وَلَا يَفْسُدُ صَلَوةُ مَا مَرَّ الْمَرْءُ فَالْمُسْتَحْبَبُ أَنْ يَصِلَ فِي ثَلَاثَةِ ثَوَابِيٍّ قِيمَةٍ إِنْ أَرَادَ مَقْصَرَةً فَإِنْ صَلَّيَ فِي ثَوْبَيْنِ  
صَلَّوَتَا وَانْصَلَّتْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَوْجِبًا لَهُ وَمِنْهَا مَكْشُوفٌ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ رَأْسَهَا عَوْرَةٌ وَالْأَمَةُ يَأْتِي فِي  
كَلَامِ السُّحَّانِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ قَلِيلٌ لَا نَكْشَافَ غَيْرِ مَا نَعَى وَالْكَثِيرُ مَا نَعَى وَالْكَثِيرُ مَقْدَرٌ بِرَبِّ الْعَصْرِ وَقَالَ فِي  
الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَمْرًا صَلَّيْتُ وَرُبَّ سَاقٍ مَكْشُوفَةٍ أَوْ ثَلَاثَ مَا بَعِيدَ الصَّلَوةِ وَهُوَ قَوْلُ سَمْعَانَ وَقَالَ الْبُزْجَانِيُّ أَنَّ الْأَكْثَرَ  
مِنْ نِصْفِ الْعَصْرِ مَكْشُوفٌ لَا يَجُوزُ صَلَاتُهُمَا وَإِنْ كَانَ قَلِيلٌ مِنَ النِّصْفِ لَا يَنْبَغُ الْجَوَازُ فِي النِّصْفِ عَنْهُمَا يَتَانِ ثُمَّ الْعَوْرَةُ  
عَوْرَةٌ غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ فَالْغَلِيظَةُ كَالْقَبْلِ وَالذَّيْبُ وَالْخَفِيفَةُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ وَالْأَصْحَافُ الْقَدِيرُ فِيهَا بِالْبَاقِ  
حَتَّى يُوَصَّرَ بِرُبِّ عَصَا مَكْشُوفًا لَا يَجُوزُ صَلَاتُهُمَا هَذَا مَا فِي الْفَتْوَى وَأَمَّا نَذْرُ الْمَرْءِ أَنْ كَانَ صَغِيرًا فَهَذِهِ  
فِي تَبَعِ الْمَصْدَرِ وَأَنْ كَانَ كَبِيرًا فَهِيَ عَصَا عَلَى حَذْوِهَا وَانْصَلَّتْ عَصَا عَلَى حَذْوِهَا وَنَذْرُ الْمَرْءِ مَا عَلَى رَأْسِهَا  
عَوْرَةٌ وَأَمَّا الْمُسْتَحْبَبُ فِيهِ رَأْيَانِ وَالْأَصْحَافُ نَذْرُ عَوْرَتِهِ لَكِنْ غَسَلَهُ فِي الْجَنَابَةِ مَوْضِعَ خِلَافِ شَعْرِ الرَّجُلِ الْمَرْءِ  
إِذَا لَمْ يَسْتَقِمْ قَدَمُهَا يَجُوزُ صَلَاتُهُمَا وَبَطْنُ الْكَفِّ وَالْوَجْهُ عَلَى هَذَا الْأَقْوَمُ الثَّلَاثُ مِنْهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَأَمَّا  
عَوْرَةُ الرَّجُلِ فَيَا بَيْنَ سِتْرِهِ إِلَى كَتِفَيْهِ وَالسَّرَّةُ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَالرُّكْبَةُ عَوْرَةٌ وَهَذَا عِنْدَ ذَا الرُّكْبَةِ لَا تَعْتَبَرُ  
عَلَى حَذْوِ تَبَعٍ لِلْفَخِّ حَقٌّ لَوْ كَانَ رُبَّ الرُّكْبَةِ مَكْشُوفًا يَجُوزُ صَلَاتُهُمَا هَذَا مَا فِي الْفَتْوَى وَفِي الْمَرْءِ الْكَهْبِ يَنْبَغِي أَنْ  
يَكُونَ حُكْمُهُمَا حُكْمُ الرُّكْبَةِ وَفِي السُّنَّةِ الْقَاضِي الْأَمَامُ فِي الدِّينِ وَبَطْنُ قَدَمَيْهَا هِيَ عَوْرَتُهُ فِيهِ رَأْيَانٌ وَ  
النَّقْدُ فِيهِ بِرُبِّ بَطْنِ الْقَدَمِ فِي رَأْيَةِ الْأَصْلِ وَفِي رَأْيَةِ الْكَرْخِيِّ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَفِي السُّحَّانِ لِلْأَمَامِ  
الشَّرِيعِيِّ وَفِي رَأْيَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مَا نَدْبَحُ النَّظَرَ إِلَى قَدَمَيْهَا وَعَنْ سَمْعَانَ النَّظَرَ إِلَى ذَرْعَيْهَا  
وَمَا بَيْنَ سِتْرِهِ وَعَانَتِهِ عَصَا عَلَى حَذْوِهَا وَرَأْيَةُ حَوْلَ جَمِيعِ الْمَرْءِ فَإِذَا انْكَشَفَ رَجُلٌ فَسَدَ صَلَاتُهُ فِي الْفَتَاوَى  
وَالنَّقْدُ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ كَالنَّقْدِ مِنْ الذِّكْرِ فِي أَصْحَابِ الرُّوَايَاتِ يَعْنِي بَعْضُ عَصَا عَلَى حَذْوِهَا وَفِي الْأَمَةِ رَأْيَانُهَا  
لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فَلَمْ تَقَعْ فِي خِلَالِ صَلَاتِهَا وَهِيَ حَاسَّةُ الرَّأْسِ فَاحْذَرْتَ قَاعَهَا بِجِلْبَاقٍ قَلِيلٍ قَبْلَ أَنْ يُوَدَّى كَرَاهَةً  
مِنْ الصَّلَاةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ دَاءِ الرُّكْبَةِ وَاحْذَرْتَ بِجِلْبَاقٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهَا وَكَذَا الْمَدِيرَةُ  
وَأَمَّا الْوَلَدُ وَالْحَاكِمَةُ وَالرَّجُلُ إِذَا صَلَّيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَسَقَطَ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى هَذَا وَهَذَا كَلِمَةُ عِنْدَ الثَّلَاثِ  
وَمَا يَصِلُ هَذَا أَمْرًا خَرَجَ مِنَ الْجَمْعِ رَأْيَانٌ وَمِنْهَا ثَوْبٌ لَوْ صَلَّيْتُ فِيهِ قَائِمًا مَكْشُوفًا شَيْءٌ مِنْ فَرْجِهَا أَوْ



ساقها ما يمنع من جواز الصلوة ولو كانت قاعدة لا تكشف فانه انقطع قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها  
وربع رأسها فترك تغطية الرأس لا تجوز صلاتها ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها ترك التغطية وأما  
**الفصل السابع في طهارة الثوب** في الأصل إذا كانت النجاسة في موضع قدمي المصلي منع جواز  
الصلوة وإذا كانت تحت قدم واحد نجاسة أكثر من قدر الدرهم وتحت قدم الأخرى طاهر اختلف  
المشايخ وفيه والاصح أنه يمنع جواز الصلوة وإن كانت في موضع ركبته أو في موضع بدنه لا يمنع جواز الصلوة  
وإن كانت في موضع سجوده فممنوع جواز الصلوة وعن حقه روايتان وإن أعاد تلك السجدة في  
الصلوة جاز عند من وفي شرح القدر غير قال جاز ولم يذكره قول من وفي هذا الواقع الصلوة على مكان  
طاهر ثم انتقل إلى مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر إلا أن يطاول ولو وقع الصلوة على مكان نجس ثم انتقل  
إلى مكان طاهر لا يضره في الصلوة والنجاسة إذا كانت على ثوب المصلي منع أداء الصلوة في أي موضع  
كانت وفي الفتوى لو صلى على بساط وفي ناحية نجاسة إن لم يكن موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا  
يمنع أداء الصلوة سواء كان البساط كبيراً وصغيراً بحيث لو خرب أحد طرفيه يتحمل طرف الآخر هو المختار  
وتفسير الكبير والصغير مستقيم إذا كان النجس أحد طرفي العامة فوضعهما على الأرض صلى إن كانت بيته حيث  
لوقام لا يتحمل الطرف النجس يجوز وإن كانت صغيرة بحيث يتحرك لا يجوز وعلى هذا الوجه لا يلزم من ذلك  
فلا نه ظن ثوباً في طرفه غزل فلا نه ولو كان البساط مبطناً وصاب النجاسة البطانة فصل على الطهارة وهو  
قائم على ذلك الموضع وعن من أنه لا يجوز قيل جوابه أنه إذا لم يكن مضرّاً فيكون بمنزلة الثوب  
وجواب من في المصنف في حكمه حكم ثوباً حدي غليظ وكذا لو كان شوباً نجساً والطهارة والبطانة طاهرت  
وعلى هذا إذا أصابت النجاسة الثوب أكثر من قدر الدرهم ولم ينفذ إلى الجانب الآخر فصل على الوجه الذي  
لم تنفذ النجاسة إليه لا يجوز ولو أصابت النجاسة أقل من قدر الدرهم فنقلت إلى الجانب الآخر ولو لم يمسها  
إلى بعض يكون ذلك أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلوة هكذا ذكر في شرح الطحاوي وقال في الفتاوى  
هذا إذا كان الثوب في طاقين إذا كان إذا طاق واحد لا يمنع جواز الصلوة قال هذا تأويل ما ذكر في شرح  
الطحاوي إذا كان شيئاً يقبل القطع على ما يأتي ولو صلى معه درهم نجس أباه يمنع جواز الصلوة والمختار  
أنه لا يمنع الجواز وفي نظم الزندرسى رجل صاب ثوبه درهم نجس أقل من قدر الدرهم فلا شرع في الصلوة  
انبط الدرهم فصار أكثر من قدر الدرهم أن كان قبل أن يقع قدر التمثيل مستقبل الصلوة بالإجماع وبعد التمثيل  
فيه خلاف وإن لم يسطح حتى فرغ من الجهر وصلّى بعد ما صلوة أخرى ثم وجبها أكثر من قدر الدرهم فصلوة  
الجهر جائزة والتي بعدها لا يجوز وبعضهم اعتبروا وقت الإصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وفي المستقضى رجل

بسط بساطاً فبقا على الموضع النجس وصلّى عليه أن كان البساط بحال يصلح سائر المصلي يجوز الصلوة ولو كانت  
النجاسة رطبة فالق عليه ما توجب صلى أن كان ثوباً يمكن أن يجعل من عرضه ثوباً كان ثوباً إلى جوارحه ومن كان  
كان لا يمكن لا يجوز وكذا لو القى عليه الماء صلى عليه يجوز وقال شمس الأئمة الحلو في لا يجوز حتى يلقى على هذا  
الطرف الآخر فيصير من ثوبين وإن كانت النجاسة بلبسة جازفت يعني إذا كان يصلح سائر أو في طهارة  
الفتوى رجل صلى فقام على النجاسة وفي رجله نعلان أو جواربان لا يجوز ولو فرغ من ثوبه عليه أو جوبه ولم  
عليها جازفت صلاته ولو بسط كنه على موضع النجاسة وسجد عليه لا يجوز ثم في الثوب إذا فرغ وقام عليه  
إذا كان صم نجساً يجوز كالمصلي على اليد وقد أصابته النجاسة في الجانب الآخر وكذا المصلي على جلد ثوب  
وعلى صوفها نجاسة أكثر من قدر الدرهم يجوز وكذا المصلي على خشب في الجانب الآخر أكثر من قدر الدرهم  
وغلط الخشب بحيث يقبل القطع يجوز ولو أصابت الأرض نجاسة أكثر من قدر الدرهم ففي موضع النجاسة  
دكاناً يجوز الصلوة عليه رجل حمله الناس بين الحجّة فأذا وضع نعله فرغها في الصلوة فكان فيها قدر  
أكثر من قدر الدرهم فقام والتعل في يده ثم وضعها لأنفسه صلى حتى ترك ركوعاً تاماً أو ركناً آخر والتعل في يده  
وهذا إذا لم يكن التعل في يديه وقت الشروع فإن كان في يديه وقت الشروع لا يضره شروعه في الصلوة في الفتوى وفي  
مجموع النوازل رجل صلى في ثوب عنده أنه نجس فلما فرغ من صلاته تيقن أنه طاهر جاز صلاته وبمثل لو صلى  
إلى جهة وعنده أن القبلة إلى جهة أخرى فلما فرغ من صلاته تيقن أنه صاب القبلة لا يجوز صلاته إذا كان مع  
العرى ثوب بياض وثوب كبريا في نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلّي في الديباج وهذا بخلافه إذا لم يجد  
الأجل المية غير مديح أنه لا يستر عورته به وكذا المصلي في جلد الميتة لم يجز إذا شرب الخمر أو سأل من فيه شئ  
على وسادته أن كان لا يرى فيه عين الجمل ولا راحة ينبغي أن يكون طاهر عند خروجه أصله رجل شوب الجمل وصلّى لا  
يجوز صلاته أن كان ما أصابه نجس أكثر من قدر الدرهم وإن شرب ثم صلى بعد ساعة يجوز صلاته عند ما فرغ من  
شئانها في الطهارة إذا قام الرجل على فراش فاصابته يديس ففرق الرجل وابتل الفراش من عرقه إن لم يظهر البول  
في جسده لا يتنجس به وإن كان المرق كثير حتى تبتل الفراش ثم أصاب البول الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس به  
ونظاير من في الطهارة ولو كان في ثوب المصلي من بين السكر والنصف أو نقيع الزبيب قد غلى أكثر من قدر  
الدرهم لا يجوز صلاته عند خروجه في المسح والصلّى معه مصارين مية يجوز **باب** في الفتوى رجل دخل  
الصلوة وفيه فرخة حية فلما فرغ من صلاته بالهايسة أن كان غالب ظنه أنها ماتت صلى سجدة على إعادة الصلوة  
وإن لم يكن غالب ظنه ذلك أن كان شكاً لا يجب عليه إعادة وعلى هذا إذا ظهرت الذرة على رأسه لا حليل بعد الفراغ من  
الصلوة ولم يعلم أنها ظهرت في الصلوة وهذا إذا لم يشك في الصلوة أما إذا شك في الصلوة وتيقن الذرة بعد



الفرج يجب عليه عادة الصلوة في آخر التوابع وعلى هذا المنهج إذا رأى سراجاً فظن أنه ما فرغ من تنبيهه بعدد  
هذا يصلح الجهر إذا شك أنه صلى على العشاء ثم يتبين أنه لم يصل جالساً ومعه قارورة فيها بول لا يجوز الصلوة بخلاف  
البسطة المذرة على ما ذكرنا في الطهارة امرأة صلت ومعهما صبي ميت قد مرت في الطهارة ولو صلى ومعه خروف  
أو حمامة ما يكون نجساً قد مر في الطهارة ولو صلى والشريد على عاتقه وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلاته ولو كان الشريد  
على عاتقه دون الشريد لا يجوز ولو كان ثوبين رجل دخل في الصلوة فقامت ظفريه يصيح فضعفه على عجزه أن كان الشريد  
غسلت الصبي وثيابه لا يفسد صلاته وإن لم تغسل إن لفاه من ساعته لا يفسد وإن مكث قدمه المكندة ركن من كان  
الصلوة تفسد صلاته وعندهم لا يفسد وهذا إذا كان الصبي رضيعاً فإن كان ميتاً وعلى ثوبه نجاسة أكثر من  
الذي هم جالس عليه فيفسد صلاته ولا يفسد صلاته وعلى هذا الحامه إذا جاءت وجلست على كفة وعلى الحامه نجاسة  
أكثر من قدر الذم لا يفسد صلاته وإذا طال مكثها ولو كان ثوباً معلقاً فوق رأسه وعلى نجاسة أكثر من قدر الذم  
إذا قام المصل بغير الثوب على كفة تفسد صلاته وعلى هذا الوجه المصل يحكم الزحمة في مكان نجس ولو كان  
ركباً على أوقع قبل الإمام وفي صف النساء ووضع عليه قبا نجس جالساً على قدامه نجاسة عذراء بول لا يفسد صلاته  
لكن يستحب أن يبعد من موضع النجاسة عن رجل صلى فوجبه فوجبه فارة ميتة وزنها أكثر من قدر الذم  
ولا يعلم متى خلف فيها أن لم يكن للنجاسة ثقب بعيد الصلوة كلها من ذمها فيكون فيها وإن كان لها ثقب بعيد صلاته  
ثلاثة أيام ولياليها عذراً وعندهما لا يفسد شيئاً ما لم يصب من جنس وقتها وهذا في مسألة النبي صلى الله عليه وسلم  
في الطين وصلّى من غير أن يغسل قدميه إذا لم يكن فيه أثر النجاسة ولو دخل الربط فاصاب رجله من الأرواح نجس  
فصلّى قالوا لا بأس ما لم ينجس وإن صاب نجس تعبه فيه قد يربح ما دون الكعبين **وما يتصل بهذا إذا كان مع**  
**القاري نجس نجاسة** أن كان قدر الربع من الثوب طاهر بغيره أن يصلي فيه ولو صلى عرياناً لم يجز ولو كان ملوثاً  
من الدم أو الطاهر دون الربع نجس يربح أن يصلي فيه وبين أن يصلي عرياناً والصلوة فيه أفضل وعدمه لا يجوز  
الصلوة إلا في هذا الثوب لو كان عذراً ثوبان نجاسة أحدهما أقل من قدر الذمهم ونجاسة الآخر أكثر من قدر  
الذمهم يصل في أقلها نجاسة ولو كان كلاهما أكثر من قدر الذمهم نجس والمستحب الصلوة في أقلها نجاسة ولو كان  
نجاسة أحدهما قدر الربع ونجاسة الآخر أقل من ذلك فصلّى في أقلها نجاسة لا يجزى إلا ذلك ولو كان في كل  
واحد منهما قدر الربع وفي أحدهما أكثر لكان لا تبلغ ثلاثة أرباع الثوب صلى أيهما شاء ولو كان ربيع أحدهما طاهراً  
والآخر ملوثاً أو الطاهر منه دون الربع يصل في الذي ربيع طاهر ولو صلى في أحدهما يمكنه أن يتوبه فأنشأ  
به ويصل في الآخر لا ذلك سواء كان جالساً يتحول الطرف الآخر ولا يتحرك **وما يتصل بهذا في الزيادة** رجل جالس  
خرج لا يقدر على السجود ويقعد على غير ما سأل لا فقال أنه يصلي قاعداً لا يقرأ وكذا الشيخ لو صلى قائماً سلس بوله وأكل

جرحه أو لا يقدر على القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء من ذلك صلى قاعداً ركع وسجد ولو كان جالساً لم يجز  
سأل جرحه ترك السجود أيضاً فإن صلى في هذين فصلين بغير ركوع وسجود مع السجود لا يجزى ولو كان  
جالساً صلى قائماً أو قاعداً سأل والمستحب على قاعداً لا فإنه يقوم ويركع ويسجد **الفصل الثامن في النية**  
وفي الأصل النية أن يقصد بقلبه فإن قصد بقلبه وذكر لسانه وهو فضل عندنا وفيه الكعبة ليست بشرط هو  
الغيب وفي قول أبي بكر محمد بن الفضل أنه شرط أن ينوي تمام بركعه الفصح أنه لا يجوز إلا أن ينوي بذلك جهة الكعبة  
فإن نوى المحراب لا يجوز ثم هذين من شرطية الكعبة ينوي العزم لما ذكرنا في فضل الاستقبال إلى القبلة وإنما  
وقت النية أجمع أصحنا أن الأفضل أن تكون مقارنة للشرع ولا تكون شاعراً فيه بنية متأخرة وعن أكثرهم  
أنه يجوز واختلفوا فيه على قول أكثرهم قال بعضهم إلى الموقوف وقال بعضهم إلى الركوع وقال بعضهم إلى أن يرفع يديه  
من الركوع ولو نوى قبل الشروع عن ثم نواه لو نوى عند الوضوء يصلي الظهر والعصر مع الإمام ولم يستقل بعد النية  
بالمس من جنس الصلوة إلا أنه انتهى إلى مكان الصلوة لم يجز النية جازت صلوة تلك النية وهكذا رأى عن  
وسم وعن محمد بن بكير أنه إن كان عند الشروع بحيث لا يسأل عنه نية صلوة يصلي على البدن منه من غير تفكير فنية  
تامة ولو احتاج إلى التأمل لا يجوز وإنما كيفها إن كان مستقلاً يجوز صلوة بنية مطلق الصلوة وكذا التراجع وسائر التراجع  
عند عامة مشايخنا وإن كان مفترقاً فإن كان مفترقاً لا يكفي نية الصلوة ولا كيفية أيضاً في الفرض ولا بد من التغير  
ولو نوى فرض الوقت يجوز إلا في الجملة وفي غير الجملة أن نوى الظهر لا يجوز لأن هذا الوقت كما يقبل في هذا اليوم  
يقبل في يوم آخر أما لو نوى ظهر الوقت يجوز أو عصر الوقت يجوز ولا يشترط أعداد الركعات هذا إذا كان يصلي  
في الوقت وإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما مر ولو نوى فرض الوقت لا  
يجوز أيضاً ولو نوى ظهر اليوم جاز والإمام كالمفرد وأما المقدم فإن نوى صلوة الإمام لا يجزى ومنهم من  
قال إذا انتظر تكبير الإمام ثم تكبر بعد ما تكبر الإمام يصح شروعه في صلوة الإمام قال الإمام جعفر زاده عن أبيه  
إذا أراد المقدم أن يسلم على الإمام على نفسه يقول شريعتي صلوة الإمام قال به واستاذنا ظهير الدين يقول  
ينبغي أن يردد على هذا ويقول واقدت به رجل افتح مكتوبة ووطن أنها تطوع فصلّى على نية التطوع حتى فرغ  
فالصلوة هي المكتوبة وكذا الوضوء في التطوع فقل أنها مكتوبة كانت صلوة تطوعاً ولو كتب التطوع ثم تكبر نوى  
الفرض يصير شاعراً في الفرضية وكذا السبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به فشكل في صلوة فذكر نوى الاستقبال  
يصير جازاً كما كان فيها هكذا ذكر في بعض نسخ الوقعات وفي الجامع الكبير للإمام الجبري أخرى قال السبوق إذا  
المفرد في هذا أصله مسألة الجامع الصغير رجل يدخل في الظهر فيصلي ركعة ثم يفتح العصر والتفكير بتكبير آخر  
وقد نقل الظاهر وهذا إذا لم يكن صاحب الترتيب فإن كان صاحب الترتيب لا يصير مستقلاً إلى العصر بل إلى النفل والمنفرد







الخلاف ولو تلا آية التمجيد بالفارسية على السامع التمجيد ان علم السامع انها آية التمجيد او لم يعلم وعلى الثاني ان  
تجربة التمجيد وعلى قولنا ان كان السامع العربي لم يكن تلاوة اصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقنا وما  
السامع ان علم انها آية التمجيد لنفسه والا فلا ثم يكره القراءة بالفارسية ان كان يحسن العربية عند حرج واجهوا  
انه لو آمن بالفارسية او نحو هذا المباح بالفارسية جاز واجهوا انه لو اذن بالفارسية ولا يعرف الناس  
اذن لا يعتد به ولو خطب بالفارسية يوم الجمعة على هذا الخلاف وفي المسئلة روايتان وعن من اذ اكبر قبل  
تكبير الامام يكون شاعرا في صلوة نفسه وعن من لا يصير شاعرا بناء على ان للصلوة مهتين عند من وعندهم  
جهة واحدة فلو فقهه المتقدم هل يقض طهارته على هذا الخلاف وعن من روايتان ثم لو شرع في صلوة الامام  
يجب عليه قضاء تلك الصلوة والصلوة التي اقرى الامام واحد يخرج عن المدة وان كانت مختلفة عليه  
ان يصلي ما رجع اليه الى الامام وهو ركع فليكن ركع الى الركوع اقل لا يجوز وان كان الى القيام اقل لا يجوز  
وكذا لو كن يريه ركعة الركوع ان كبر وهو قائم جاز في صلوة وان كبر وهو ركع لا يجوز ثم في كل موضع يجوز  
بترك البناء وركعة مع الامام ولو كبر في الوتر يريه ركعة القنوت ينبغي ان ينوب وهو ان كبر كبير الا ان  
فقد التكبير الذي للقنوت ينبغي ان ينوب عن الاقتراح على قاي نكبي الركوع لكن اوله يقام في الركعة الثالثة  
لم يمكنه اصلاحه ولو قال للورد الله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير شاعرا في الصلوة في الركعة في كتاب الصيد  
وقت التكبير عند حرج يكتفي مع الامام وعند ما بعد ما فرغ الامام ولو اذ كان الامام في البناء مثال ثواب تكبير  
الاقتراح والتخارجه ان اذ كان الامام في الفاتحة ينال ثواب تكبير الاقتراح والسلام بعد سلام الامام  
عندهما وعن روايتان في الاصل اذ اكبر للقنوت ثم شك في القنوت وكبر لا فتاح الصلوة فانه يفت  
ثم يركع ويسجد ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد في الثالثة ويقعد ويسلم **الفصل العاشر**  
**مسائل الترتيب في الجمع الصغير** انسى الفجر حتى زالت الشمس ثم ذكرها بدا بها ولو بدا بالظهر لا يجوز هذا  
وهذا الترتيب يسقط ثلاثة الشبان فصيح الوقت وهو ان يكون بحال الاشتغال بالفاتحة يخرج الوقت قبل  
لواء الوقية والثالث كثرة الغلويت وحدها اذا صار الفاتحة شأ بخروج وقت السادسة ليسقط الترتيب  
فيجوز الصلوة السابقة الغلويت على ضربين حديثة وقديمة الحديثة قد مرت والقديمة بان ترك الرجل صلوة  
ايام محاذة ثم قد قبل ان يقضيها بعد مرور طويل ثم اشتغل بأداء الصلوة في مواقيت ما قرأ صلوة وهو اكل هذه  
الفاتحة الحديثة لم يسألف الامر ويجعل الماضي كان لم يكن رجل على العصر وهو اكرانه لم يصل الظهر والعصر  
فاصل لان يكون في آخر وقت العصر حتى سقط الترتيب غروب الشمس وفي حق جواز التاخير تغير الشمس  
ان عندنا اذا قدر على أداء الظهر قبل تغير الشمس ويقع العصر كله او بعضه بعد تغير الشمس فليدرك الترتيب

كان لا يتمكن من أداء الظهر قبل التغير ليس عليه الترتيب ثم فرضية العصر بعينه مطلقا عندهما وعند من يقبل  
موقوفان لم يعد الظهر حتى صار بعد ما ست صلوات واكثر فليكن الكل جازا وان اعاد الظهر قبل ان يصل ست صلوات  
يجب عليه اعادة الكل حتى ان من ترك صلوة ثم صلى صلوات كثيرة قبل ان يؤذيها عند حرج يجب عليه اعادة ما ترك  
فحسب عندهما يجب اعادة ما ترك وخمس صلوات بعد ما ولو ترك صلوة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو اكرانه ترك  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يقضي التروكة ويعيد الخمس فان لم يقض التروكة حتى صلى السادسة جازت  
السادسة في قولهم جميعا ويقضي التروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها صلوة وهو اكرانه لم يصل الحفل في الصلاة  
قال ابو حنيفة لا يعيد الخمس وعندهما يعيد وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو اكرانه لم  
يصل الخمس فان صلى الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض التروكة ولم يعيد السادسة حتى صلى  
السابعة وهو اكرانه فعل يجوز السابعة في قولهم جميعا وعليه قضاء الخمس التروكة واما السادسة قال ابو  
حنيفة لا يعيد السادسة وعندهما يعيد رجل ترك صلوة يوم طيلة ففعل من الغد مع كل صلوة صلوة والآخر  
كلها جازية قد مرها والآخرها واما الوقيت ان بدا بها لم يجز وان بدا بالفاتحة فالوقيات كلها فاسدة الا العشاء  
الاخيرة وهذا يوافق قول من يقول ان الترتيب ان سقطت كثرة الغلويت ثم يقضي بعض الغلويت ويقبض الغلويت قبل  
من ستة يعق الترتيب الاصح انه لا يعق وفي الفتوى ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لا يدعى انهما  
الاولى فتوى ولم يقع تحريم على شيء بدلية ما شاء فان بدا بالظهر يقضي الظهر ثم العصر قال ابو حنيفة يعيد الظهر  
وعندهما لا يعيد وبهذه المسئلة استدل الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الرجل اذا ترك صلوة قد ذكر بعد  
قال يلزم الترتيب لا يجوز أداء الوقية قبل قضاء التروكة الا اذا كانت التروكات اكثر من خمس ووجه من  
الاستدلال انه واجب الترتيب الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوات بين الظهر والعصر  
من يومين مختلفين اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون مع ما بعدها الى  
العصر من اليوم الثالث صلوات لكن لو كانت التروكات اقل من ست لا يمنع الترتيب ولو ترك ثلاث صلوات  
الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة ايام عندهما يقضي ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب واختلف الشيخان  
في قول من قال بعضهم يقضي سبع صلوات والفتوى على قولها رجل ذكر في وقت العصر ان لم يصل الفجر والظهر  
ولم يبق من الوقت الا ما يسع ثلثي ركعات فانه يقضي الظهر ثم العصر وان كان يسع فيستركعات يصلي الفجر  
ثم العصر وان لم يصل الفاتحة واشتغل بالوقية جاز عند حرج وعند من لا يجوز الا ان يفعل كما ذكرنا الكوفي  
كتاب زمرين وفي الاصل لو ترك في الفجر لم يصل الوتر فسد فخره عند حرج الا ان يكون في آخر الوقت وعندهما  
لا يفسد بناء على ان الوتر واجب عنده وعندهما ستة ولو تركت الفاتحة وادان يقضيها يراعى الترتيب القضاء



وتفسيره اذ قضى فائتة ثم فائتة ان كان من الاولى والثانية فائتة ست جاز له قضاء الثانية وان كانت اقل  
من ست اجزاء قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها اي هذا الاصل رجل ترك الصلوة ثم اتم اراد ان يقضى الركعة  
يقضى ثلثين مجزاة فقرة واحدة ثم ثلاثين مجزاة ثم ثلاثين مجزاة هكذا فعل جميع الصلوات في الجوازين  
الفجر الثانية فاسدة والفجر من اليوم الثالث جازية واما الظهر والظهر الاول جازية والظهر الثانية فاسدة  
ما بعد ما الى آخر الشهر جازية واما العصر والعصر الاول جازية والعصر الثانية والثالثة فاسدة والعصر الرابع  
جازية وهكذا الى آخر الشهر واما المغرب الاول جازية والثانية فاسدة والمغرب الثالثة فاسدة و  
كذا اليوم الرابع والمغرب الخامسة والسادسة كذلك وما بعد ما جازية واما صلوة العشاء كلها جازية قال  
رذ هذا قول الامام ابو بكر محمد بن الفضل وجواب غيره من المشايخ انه ان الكل جازية ولا يري الترتيب في القضاء  
اذ كانت الفلوات بناء على الترتيب اذ سقطت بكثرة الفلوات هل يعنى ما بقى عليه من الفلوات فيه رواية  
الفضل اختيار اللغو والامام المنشي عدم اللغو هو الصحيح وبه يفتى مسافر صلى ثم راو قصر المغرب يعني  
مغزبا والواقى جازية على قول آخر وعنده ما يقضى المغرب اربع صلوات سوى المغرب هكذا ذكر في كتاب زر  
وقال الشيخ الامام الاستاذ طهيري الذي يقضى ست صلوات من كل عشرة صلوات وهكذا رايت في قوايد جميعها  
والذي يدخل على الظهر بغير وضوء والعصر بوضوء وهو يظن ان العصر لا يجوز ان يعاد الظهر ولم يعد  
العصر حتى صلى المغرب بخبري المغرب في الجامع الكبير مستحاضة تضاف في وقت الظهر والدم سائل النطق  
قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع قبل اتمامها فان لم لا نطق حتى غربت الشمس بعد الظهر ولا بعد  
العصر والاصل في التوبخ ناسيا ثم صلى في الظاهر وزعم انه لا يجوز ويجوز ان يعادها ولو قرأ في  
الوتر واليك نسعي ونحفظ بالدلالة والاضاد حتى فسد وتره وصلى الفجر مرة عمره هكذا يلزم إعادة الوتر  
دون غيره من الصلوات في كل يومين رجل صلى الفجر وهو ذكر انه لم يصل العشاء لكن يزعم ان الوقت ضيق فلما  
فرغ من الفجر علم ان الوقت سعة فليسع فيه العشاء والفجر فسد فجزى الفجر ثانيا ثم ظهر ان الوقت يسع للعشاء  
فسجد فجزى ايضا ولو شرع في العشاء بعد ما صلى الفجر ثم طلعت الشمس او طلعت قبل ان يعقد قد الشهادة فجزى  
جازية وان طلعت بعد ما عقد قد الشهادة فيه خلاف عروف وهي المسئلة اثنتا عشرة رجل اتم العصر آخر  
وقتها فلما صار ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه تم العصر ثم يقضى الظهر والواقع العصر في  
اول الوقت فطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فذلك والواقع العصر في اول  
الوقت وهو ذكر انه لم يصل الظهر ثم احترت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبل ما قرأه اخرى ولو كان ناسيا  
وقد لا فتاح ثم تذكرها وقت الاحرام مضى فيها المسائل في التوارد مسافرا فاما في آخر وقت العصر فلما صلى

ركعة غربت الشمس لقد عجزه رجل في العصر فتح فان استخلفه الامام فتذكر الخليفة بعد المغرب ثم  
الظهر فسد صلواته او تذكر بعد المغرب قبل الشروع لا يصح شروعه ولو تذكر الامام الاول بعد المغرب  
ان لم يصل الظهر لم يفسد صلواته احد الا والعبرة بوقت الشروع في الصلوة وان ضيق والماتى في صلوة  
العصر يكون قضاء الاداء في فرائد خمس لاية الخلو في وفي شرح الشافعي ما في باب المستحاضة في الحائض اذا ظهرت  
في آخر الوقت اذ اتصل الاداء بخبر كانت مؤذنة لا فاضية رجل صلى كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد الفجر  
قالوا صلوة الفجر من اليوم الاول جازية وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام  
والفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل من يرى الترتيب لا يجوز وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني جازية سواء كان يرى للترتيب  
او لا يرى **الفصل الحادي عشر في القراءة في الاصل للقرأة في صلوة الفجر في السفر بقراءة فاتحة الكتاب**  
واية سورة شاء وفي المحض بقراءة في الركعتين اربعين وخمسين آية او تسعين آية سوى فاتحة الكتاب الى مائة آية  
ويستحب هذا على اختلاف احوال الناس في الصيف والشتاء وحسن حتى الامام وقوة القوم وضعفه فقراء  
بحسب ما يرى للصحة وفي الظهر مثل الفجر وفي العصر خمس عشرة وفي العشاء مثل العصر في المغرب بقصر الفصل  
هذا بيان الاولوية والسنة واما الجواز في كل ركعة من صلوة بآية اجزاء قصيرة كانت الآية وطويلة  
هو سوي وهذا عندنا وعندنا لا يخبر به ما لم يقرأ في كل ركعة ثلاث آيات قصار او آية طويلة وهو قول آخر  
الاول وهذا بناء على ان الركعتين يتأدى في آية واحدة اسم القراءة كالركوع والسجود والقيام في الاخيرين وفي  
الحكمة يوم الجمعة بتسبيحة والسجود باربعة الاف ولو قرأ في الركعة الاولى وركع وفي الثانية اختلف  
المشايخ فيه على قول آخر ولو قرأ آية الكرسي في الركعتين اختلف المشايخ فيه على قوله ايضا ولو قرأ آية قيسية  
ثلاث مرات هل يجوز عنده ما قبل يجوز قاله سمعت من ثقة ان فيه اختلاف للمشايخ وبحكم الامام في صلوة  
الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والعيد والى يخاف فيه الظهر والعصر ثم المنفرد في صلوة المخافة مخافة  
وفي صلوة الجهر بخبرين بين الجهر والمخافة والجهر افضل فان كان متفلا ان كان في النهار يخاف وان كان في  
الليل يخبر بين الجهر والمخافة والجهر افضل ولم يذكر هذا القراءة ولا شلتا اسم نفسه بخبره اما اذا تفتح  
الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه اختلف المشايخ فيه على الامام ابو بكر محمد بن الفضل الامام ابو جعفر انه لا  
يجوز وعنه الكرخي انه يجوز وهو رواية عنهم ولو كانت بحيث تجاوزت غيبته حتى لو قرأ به انسان جها  
من فيه دخل موت في لذه وفهم ما يقرأ فيه بحجة فالحاصل ان اذا في الجهر الى الجمع غيره واد في المخافة السمع  
نفسه وعلى هذا يعتمد وما دون ذلك بحجة وعلى هذا التسمية في الذبيحة والاستثناء في اليمين وفي  
الطلاق والنكاح والعاق والبيع والشرء الكل ما جامع الصغير للامام اذا قرأ في صلوة المخافة بحيث



سمع رجل اورجلان لا يكون جهرًا ولا سحرًا ان لسمع الكل القراءة في الظهر والعصر والعشاء وفي كل صلاة  
في ركعتين عندنا وتعينها في الاولين ولجب في كل صلاة في فصل المقدمة وفي الاخيرين الا فضل ان يقرأ الفاتحة  
فان ترك هلكا كان نسيًا وان ترك ساهيًا فليستهو وعرج به ان سيج لم يكن به بأس وان قرأ الفاتحة  
في ركعتين وان سكت في ركعة وروى ابو سنان عن عرج به هو بالجهر ان شاء قرأ الفاتحة وان شاء سجد  
شاء سكت ولا يلزم التسهو بترك القراءة فيها ساهيًا هو لا يصح ويطلب الركعة الاولى في الفجر على الثانية  
بالاجماع وفي سائر الصلوات القراءة في الركعتين سواء عندنا وقال محمد يطل الركعة الاولى على الثانية في  
الصلوات كلها وهذا الخبر في الفجر وحده لا طالة في الفجر ان يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلثين وفي  
الركعة الاولى من ثلثين الى ستين آية في بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف في طالة الركعة الثانية على  
الاولى كونه اذا كانت ثلاث آيات واكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكره **جس** رجل صلى العشاء  
وقراء في الاولين سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الاخيرين وان قرأ في الاولين الفاتحة ولم  
يزد عليها شيئًا قرأ في الاخيرين بالفاتحة وسورة في ظاهر الرواية بجهر بالفاتحة والسورة في الاخيرين  
رجل فاته العشاء فليقرأ ما طلعت الشمس ام في ما بقي من الفاتحة وان صلى وحده خاف حتمًا  
الكل في شروح الجامع الصغير وفي الاصل اذا قرأ سورة واحدة في الركعتين اختلف المشايخ فيمنع في الاضحية  
لا يكره ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وكذا الوقت اوسط السورة او آخر سورة في الركعة الاولى  
وقرأ في الركعة الثانية وسط السورة او آخر سورة اخرى لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وفي نسخة  
الآية الخلو فيهم يكره والافضل ان يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب سورة كاملة في المكتوب فان  
سجد الان يقرأ السورة في الركعتين وفي الفتوى القراءة في الركعتين من آخر السورة افضل لم سورة تمامها  
قال ان كان آخر السورة اكثر آية من السورة التي اراد قراءتها كان آخر السورة افضل ولكن ينبغي ان يقرأ  
في الركعتين آخر سورة واحدة ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فانه مكره عند الاكثر فاجمع  
بين السورتين في ركعة واحدة لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به والاشغال من آية من سورة اخرى وآية من  
هذه السورة بينهما آيات مكرهه وكذا الجمع بين السورتين بينهما سور او سورة واحدة في ركعة واحدة مكره  
وفي الركعتين ان كان بينهما سور لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت  
السورة طويلة لا يكره كما اذا كانت بينهما سورتان قصيرتان وان قرأ في ركعة سورة وفي ركعة اخرى سورة في  
تلك السورة او فضل ذلك في ركعة مكرهه وان وقع هذا من غير قصد بان قرأ في الركعة الاولى قل اعوذ  
برب الناس يقرأ في الركعة الثانية هذه السورة ايضا وهذا كله في الفرائض لما في التوافل لا يكره هذه الجملة

في صلاة الفجر المصدرة الامام في اليسر قراءة الفاتحة وحدها في الصلوة والفاتحة ومعها آية او آيتين مكره  
في شرح الخواص وفي الاصل القرأ خلف الامام في صلوة الجهر فيها هل يكره اختلف المشايخ فيه بعضهم  
قالوا لا يكره واليه مال الامام ابو حنيفة وبعض شيوخنا قالوا على قولهم لا يكره وعندهما يكره صلى الله عليه  
قاعدا واذا اراد الركوع قام وركع فالافضل ان يقرأ حين قام بشي من القرآن ثم يركع ولو لم يقرأ واستوى  
قائما وركع جازا اما اذا لم يستوي قائما وركع لم يجز من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من الفاتحة في الركعة  
الاولى يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بشي من البقرة قراءة في القعدة آية او آيتين على وجه الدعاء كما قلنا  
لا ترفع قلوبنا لا بأس به القراءة على التالف في الصلوة لا بأس به وشيوخنا استحسنوا بقراءة المفضل الفتح سورة  
وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويقع التي ارادها يكره وكذا الوقت اقل  
من الآيات وان كان حرفا ولو كتب للركوع في الصلوة ثم بدل الله ان يريد في القراءة لا بأس به ما لم يركع ويكره ان  
يتخذ شيئا من القرآن موقفا لشي من الصلوات يعني لا يقرأ غير ما في تلك الصلوة ولكن هذا اذا لم يرحلوا  
الصلوة يعنيها فان رأى لا يكره **جس** وفي الجامع الصغير الامام اذا قرأ من الصحف فصل فاسدة و  
هذه حادثة ويكره الا يرى ان من لا يجز شيئا من القرآن عن ظهر القلب يكون انما يحكي بغير قراءة وعلى هذا  
لا فرق بين ان يكون الصحف بين يديه او قرأ من الحراب فان كان يحفظه عن ظهر القلب لكن مع هذا ينظر  
في المكتوبات على الحراب يقرأ لا شك انه يجوز صلواته وكذا الوقت اقل في المكتوب على الحراب وعلى شيء اخر من  
كتب الفقه وغير ذلك حتى فهم من غير ان يقرأ بلسانه الصحيح انه يجوز خلافه اذا حلف ان لا يقرأ كتابا فان  
فقد فهم ما فيه بحث عند محمد خلافا لابي يوسف اتم صلى الله عليه يقوم بقرآن ويقوم لا يقرأ فصلاته جميعا  
فاسدة فعند ما صلوة الامام ومن كان يثل حاله جازية وصلوة القارئ فاسدة واجمعوا ان القارئ اذا  
العادة والالاسين فصلوة الامام ومن كان يثل حاله جازية وصلوة الالاسين فاسدة والقارئ والامى اذا كان  
يصل على واحدة منهما على حدة جازت صلوة القارئ ذوق الامى عندنا ج وعندهما يجوز كما في الاقداء  
وان لم يكن القارئ في الصلوة جازت صلوة الامى وقولنا صلوة الامى لا يجوز وان لم يقيد به جواب المختار اما  
في المسئلة اختلف المشايخ على قولهم انه هل يفسد صلوة الامى رجل لم يقرأ ما قرأهم في الركعتين الاوليين  
احد تقدم اتميا في الاخيرين فصلواتهم فاسدة عند الامامة وكذا الاستخلاف في القعدة قبل ان يتعد قد  
التشديد فان اختلفه بعد ما تقدم من التشديد على قولهم لا يجوز بصلواتهم واختلف المشايخ على قولهم لا يفسد  
انه يفسد صلواتهم الامام اذا خضر القراءة ولم يستطع ان يقرأ تقدم رجلا جازيهم وعندهما لا يجزهم و  
هذا اذا لم يقرأ مقدار ما يجوز في الصلوة اما اذا قل لا يجوز بالاجماع رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقرأ غير



شيء بعيد كقبح وهو قول محمد بن وهيب بن يوسف يعيد الاربع والمسئلة على ثمانية اوجها احدها ما  
ذكرنا الثانية ان يقرأ في الاخيرين الاتفاق الثالثة ان يقرأ في الاخيرين فقط فعليه قضاء الاولين بالاتفاق  
والاخرين لا يكون صلوة عندها وعنده من يكون صلوة ثمرة الاختلاف نظرا للاقتداء به واذا تمهله هل  
يكون حدثا الرابعة ان يقرأ في احدى الاولين واحدى الاخيرين فعليه قضاء الاربع عندها وعند من قضا  
الاوليين وعند من قضا الاربع فحسب خمسة ان يقرأ في احدى الاولين فحسب خمسة الاوليين وعند  
عندها قضاء الاربع السادسة ان يقرأ في احدى الاخيرين فقط قول من اذكرنا وقلنا ظاهره قول ح  
مشبه والاصح ان يقرأ في احدى الاولين واحدى الاخيرين فعليه قضاء الشفع الاول بالاتفاق ولورتك القراءة في  
الثامنة ان يقرأ في الاخيرين واحدى الاولين فعليه قضاء الشفع الاول بالاتفاق ولورتك القراءة في  
احدى ركعات الوتر واحدى ركعات الفجر فيفسد صلوة ولا يمكن اصلاحه في الوتر والفجر ولورتك الركوع  
في الركعة الاولى والقراءة في الثانية يقوم ويعيد ركعة اخرى ولو كان على القلب ان ترك القراءة في الركعة الاولى  
والركوع في الثانية لا يمكن اصلاح هذه الصلوة وعلى هذا المسافر اذا ترك القراءة في احدى ركعتي الظهر  
او العصر ولو نوى الاقامة قبل السلام يصلي ركعتين بقرآن فيجوز صلوة ولو قرأ القرآن بالاحسان قد ذكرنا  
في فضل الاذان وسياق ايضا في كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى رجل افتح الصلوة ولم يقرأها ففسد صلوة  
وهنا لا يجوز هو المختار يعني لا يعتد به وفي قول يعقوب بن القوي وفي مقارفات تشمل الآية الحكون في  
اشترى وعشرين وضعا للنوم حكم اليقظة احدها هذه النية الصلوة اذا نام في صلواته واحتمل لا يمكن البناء  
وكذا الوقيان بما يؤمنه ولية او كثر صارت الصلوة يتابع عليه كالوكان يقطن ولو وضع رأسه على كعبته  
فنام لم يكن حدثا من في الطهارة الثالثة المتيمة اذا امر على الماء وهو نائم تنقص تيممه كاليقظان اذا امر على  
الركعة الصلوة اذا نام وتحكم في حالة النوم تفسد صلوة ولو دخل فحكمه ياتي في فضل ما تفسد صلوة الخامس اذا  
سمع آية السجدة من نائم يلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان وعلى النائم هل يجزئ فيه روايتان وعلى هذا اذا قرأ  
عند نائم فأنه فاجبر ولو نام على القفا وهو متوج فوه وقط قطرة من ماء المطر في فيه يفسد صوته وكذا لو  
جامعها زجها وهي آية صائفة يفسد صوته وكذا النائمة المحترمة اذا جامعها زجها عليها الكفارة وكذا المحرم  
اذا انقلب هو نائم على صيد قتله يجب عليه الجحامة والنائم الحاج على البعير وقت البعير بعرفت فقد اشر  
الحج ومنها اذا اخلا بامرأة فتم اجنب نائم لا يصح الحكة ولو جاءت المنكحة الى زوجها او بانته عنه او هي  
نايمة قد دخل عليها زوجها صح الحكة فالي في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى الوضع اذا ارتفع من ثوى نائمة  
ثبت الرضاع ولو من الطلقة طلاقا رجعيًا بشهوة وهي نائمة صار رجعا ولو قبلته امرأة بشهوة وهو نائم

وانما على الشهوة ثبت حرمة المصاهرة ياتي في كتاب الطلاق والصيد المرمي اليه السهم لو وقع عند نائم  
من تلك الذممة يكون حراما كما لو ملت عند اليقظان ولو حلف لا يكلم فلانما نجا اليه وهو نائم وكله يلق  
في كتاب الايمان والنائم اذا انقلب على مسمع انسان وكس بجنبه الضمان ولو نام تحت جدار فوقع اللبن  
عليه من سطح وهو نائم حرم عن اللبن وسياق في كتاب الفرائض الثلث والعشرين رجل حمل النائم ووضع تحت جدار  
فسقط الجدار عليه ومات لا يلزمه الضمان وسياق في كتاب الفرائض الكل في فوايد تشمل الآية **وما يشغل بها**  
القراءة خارج الصلوة وفي الفتوى من اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يلبس احسن ثيابه ويستقبل القبلة  
وكذا العالم بحبان في علم العلم ولو اراد ختم القرآن ختمه في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل  
ولو اراد ان يقرأ القرآن ويصلي بخافان في دخل عليه الربا لا يترك القراءة والصلوة لاجل هذا وكذا سائر  
الفرائض قراءة القرآن مضطجعا لا بأس بها ويضم جليبه عند القراءة رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فرائغا ففعل  
القرآن افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن جميع الفقه لا بد منه امرأة تعلم  
القرآن من الاعمال ان تلت من المرأة احب رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد والاخر يقرأ سورة الاخلاص  
خمسة آلاف مرة فان كان قارئا فقرأ القرآن افضل من قراءة سورة الاخلاص خمسة آلاف مرة عند  
ختم القرآن ان كان في المكتوبة لا يزيد على مرة وخارج الصلوة لم يستحسنه بعض المشايخ واستحسنه شيخ  
العراق واهل الامصار اذا اراد التسمية ان كان لاجل قراءة القرآن يتقوذ قبله واذا اراد افتتاح امر لاجل  
يكسب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن استماع القرآن فالاشم على القاري وعلى هذا القول على السطح  
في الليل جهرا والناشئ نائم نائم المرأة اذا كانت تقرأ القرآن عند الغزاة والرجل عند النسيج يجوز ان يقرأها  
حاضر او كذلك لو قرأ ما شأ ولا يشغله المشي والعمل عن القراءة وقراءة الكتاب لاجل الممات بعد  
المكتوبة بدعة المقل يقرأ الامام قال في الفتاوى النسخة من القراءة بركة قراءة القرآن اشده على  
الشیطان من اير الطاعات ولا يحجج القرآن في الحجج والمكتسب الحرام لا حرقا حرقا او في الحرام انما يكسب  
اذا قرأ حرقا فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا التمدد والنسيج وكذا لا يقرأ اذا كان عورة مكشوفة  
او امرته هناك يغسل مكشوف او في الحرام احد مكشوف فان لم يكن فلا بأس به بان ترخصه وفي الجامع الصغير  
جنب اخذ صرة من الداريم فيها سورة من القرآن والصحف بغيره لا بأس به ولا يأخذها بغير ضرورة ولا الصحف  
بغير غلاف ولا يقرأ القرآن وانما يمنع من قراءة آية قامة وما دونها لا يمنع هو الصحيح وهذا اذا قرأ القرآن على  
قصد قراءة القرآن ما لو قرأ على قصد النساء واقتراح امر لا يمنع في اصغر الروايات وفي التسمية اتفاق انه لا  
يمنع اذا كان على قصد النساء واقتراح امر ولا يفسد كالجنب عندنا والذكر المكشوف عليها سورة من القرآن



حكمها حكم الصحف والمصحف اذا كان مجلداً ان كان شراً مبيع وان لم يكن شراً لا يمنع كالحزبية ولو اخذ بكه  
عنهم انه لا بأس به وكهه عامة مشايخنا واللوح المكتوب عليه آية تامة كالمصحف فان كان اللوح موضوعاً  
وساده او حلاً لا بأس بان يكتب عليه حرفاً واحداً واختلف المتأخرون في تعليم الحائض والحائض لا يمنع ان يكتب  
به اذا كان يلقن خطه ولم يكن في قصد ان يقرأ آية تامة ويكره من المصحف ان يكتب عليه كذا ككتاب الحاشية  
والفقهاء عندهم وعندنا في هذه الاشياء ان عندهم لا يكره وفي الجامع الصغير لم يذكر الخلاف لكنه قال كتب الفقهاء  
كالمصحف لكن اذا اخذ بكه لا يكره ولو اخذ بكه لا بأس ولا يكره للمحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب لا ينبغي  
للحائض والحائض ان يقرأ التوراة والانجيل كذا روي عن محمد بن الطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال في ربه ويقف  
اما من الذين يجلون الى جانب المصحف ان لم يكن مجلداً لا يكره ولو كان المصحف معلقاً من اللود وهو من الذين يجلون الى جانب  
المصحف لا يكره وفي الفتاوى المصحف اذا صار كذا وصار كذا لا يقرأ فيه ويحفظ ان يضعه في حقه طاهرة  
ويدفن القراء في الاسباع جارية من المصحف الحياتي واما وضعه في القبة على الكتاب لجل الحائض فلا بأس بما  
يرون هذا فيكره واما وضعه في القباس الذي عليه اسم الله تحت الطنفسة فيكره الجلس عليه فافكره قال في  
لا يكره اما جعل المصحف في الجوالق وهو كيب عليه لا بأس به وهذا كما قيل في موضع المصحف تحت راسه في  
السفر لم يخط لا بأس به ولا يكره ولو دخل بيت الحلاء وفي جيبه درهم مكتوب عليه القرآن لم عليه سلم الله لا  
بأس به وقيل لو كان على خاتمه اسم الله جعله في القف **وما ينقل بهذا الدعاء** رجل يدعوه وهو  
القلب ان كان الدعاء على الرقعة في فضل وان لم يكن وسعة فالدعاء افضل من تركه وينبغي ان يدعوا بما يحضر ولا  
يستظهره وابنده الدعاء ان يكون بالشاء ويكره عند ختم القرآن في رمضان وعند الختم جماعة وبعد الفرية  
الاشتغال بالبسة او من الاشتغال بالدعاء **الفصل الثاني عشر في زلة القاري** وفي زلة القاري للصد  
الشهيد به اذا جرى على لسان المصلي خطأ لا يحل ان يقرأ حرفاً واحداً او حرفاً واحداً او نقص او قدم المؤخر  
واخر المقدم واما ان قرأ كلمة او كلمة او نقص او قدم المؤخر واخر المقدم واما اذا قرأ حرفاً واحداً  
ولم يقرأ المعنى بان قرأ ان السليق ان الظالمون لا يفسد وكذا قرأ آيات كان هذا الم مختلف المعنى  
وهو في القرآن فان لم يختلف لكن ما قرأ ليس القرآن نحو ان قرأوا قوامين بالقيسط واليتامين والحي القيام  
عندهما لا يفسد وعند من يفسد وان اختلف المعنى وما قرأ ليس القرآن كما صحاح الشيعين يفسد عند  
الحل ولا عبرة لقرب المخرج والعبارة لا تنافي في المعنى عندهما وعند من لو جازى التل والاصل في هذه انه ان مكث  
الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع الصاد ما في الطامحات مكان الصالحات تفسد صلوة وان كان  
لا يكره الفصل بين الحرفين لا يفسد كالتطامع الصاد والصاد مع السنين والتاء مع الطاء اختلف المشايخ

قال اكثرهم لا يفسد وقال بعضهم تفسد ولو قرأ في الاما اضطرهم بالذال وبالطاء تفسد صلوة وفي نسخة المصد  
الشهيد به لو قرأ الطاء مكان الصاد والصاد مكان الطاء او السنين مع الصاد تفسد صلوة عند عامة المشايخ  
منهم ابو طيع وعند بعضهم لا تفسد منهم محمد بن سلمة ولو قرأ ليغيب الصاد او بالراء او قرأ المضمون بالطاء او  
بالذال تفسد ولو قرأ الضالين بالطاء او بالذال لا تفسد والمضمون بالراء ولا الضالين بالراء لا تفسد ولو  
قرأه والعاديات جميعاً بالطاء تفسد الا عن وعده بالذال والصاد تفسد وبالطاء لا تفسد وتوا غيظكم  
بالصاد لا تفسد فظاً بالصاد او غيظاً بالصاد تفسد وجوب يومئذ فاضرة قرأها بالطاء او قرأ الى بها ناطة  
بالصاد لا تفسد وذلك بالصاد تفسد وبالطاء لا تفسد فظلت عناءهم بالصاد او بالذال لا تفسد كيدهم  
في تضليل بالذال لا تفسد وبالطاء تفسد الطين بالصاد تفسد واليك نسبي ونخذ بالذال وبالصاد تفسد  
وبالطاء ينبغي ان لا يفسد وان كان لم يطر بالطاء لا تفسد وبالصاد والذال يفسد ولا اله عيبك قرأ آخر  
اختلف المشايخ في فساد صلاته من قرأ في بيت الحج بالطاء والذال يفسد وذر وذا طاهر الاثم بالطاء او  
الصاد يفسد وكذا تامة بالطاء تفسد ولو قرأه بغير الله بالسين او ونسراً بالصاد او الصبر بالسين  
وهو حيس بالصاد عسير بالصاد لا انفصام لها بالسين وبالذال لا انفصال ولو قرأ واحداً بالسين او  
تصطليق بالسين يستطير بالصاد فهل عسيتم بالصاد او قرأ فان عصى بالسين او قرأ صد فأكلم بالسين  
او قرأ اللهم صل بالسين او سورة اتزلناها بالصاد او افغح في اسناد بالسين ليس بالصادين عن صدره بالسين  
فيها ولو كان يصوت بالسين او حاسداً اذا حسد بالصاد او سايقاً ثار بالصاد لا تفسد صلوة في هذه  
المواضع ولو قرأ في البحر سراً بالصاد او نسياً منسياً بالصاد او فضل بالسين او وينا الى الصخرة بالسين او بقدر  
الآيات بالسين او قولوا لا سدي بالصاد او فاعلموا بالصحة بالسين او تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر بالسين  
او فاعلموا بالصبر بالسين او في صدق الناس بالسين ومن يقر بقر بالسين فيهما تفسد صلوة في هذه الوجوه  
لو قرأ عطفها يحذفان بالسين تفسد ثمانية ايام حسوا بالصاد تفسد صلوة بالتاء من طلعها بالمد فطوره الله  
الوق فطر الناس بالتاء فيهما فطر السنتي بالتاء وكانت من القانتين بالطاء فاذا هم فططن بالتاء ومن يفتن  
رحمة بالتاء ومن يفتن بالطاء وحالة الخطيئة بالتاء وحالة الشقاء بالطاء والحق بالطاء فطرها طائف بالتاء  
وينبش بالتاء تفسد صلوة في هذه المواضع ولو قرأ الشيطان بالتاء او مسطوراً بالتاء او قرأ اولها بالتاء او قرأ  
وما ينطق بالتاء او قرأ فلا تترك صاحب الحديث بالطاء او قرأ حتى مطلع الفجر بالتاء لا تفسد صلوة في هذه المقصود  
ولو قرأ اسطرلاب بالصاد او بالتاء لا تفسد صلوة وقيل بالصاد والطاء يفسد صلوة ولو قرأ فاطم الى الجوه  
بالتاء لا تفسد وكذا ينطق بالتاء او قرأ الاما اضطرهم بالتاء لا تفسد ولو قرأ العتقت به بالطاء والمثل لا يفسد  
صلوة



وكذا الساطير الاولين بالبناء لا يفسد صلوة ولو قرأ العلم والحق بالبناء لا يفسد وبلقاء والحق لا يفسد ولو قرأ  
موسى فارغاً بالعين ان الشيطان يترغ بالعين ومن ترغ منهم عن ترغ بالعين لا يفسد صلوة في هذه الثلاث ولو  
قرأ الله طرقت ان لا يجوز باللام قل الله القاسم الصغار لا يفسد صلوة ولو قرأ وتر من روعة بالحق لا يفسد فيه  
فقرنا بالراء احتلف فيه اجارها بالحاء اختلف فيه المجرى بفتحها بالراء لا يفسد صلوة ولو قرأ قل هو الله  
بالقاء يفسد صلوة اذا دعى الله وحده بالعين لا يفسد تجسها اجاده بالحاء لا يفسد كتمانها بالهمزة بالراء  
لا يفسد ولو قرأ انا اصطفيك لا يفسد ولو قرأ اعتقظتمه كان هم لا يفسد وقال في باللام او سمع الله  
حمد باللام او تلى السرائر باللام يفسد ولو قرأ ارحم الراحمين ان هو كذا في كان عزك او على القلب او كذا  
المخاطبة بطريق الغاية او الغاية بطريق المخاطبة كافي قوله تعالى قال الما يريد بالبناء لا يفسد صلوة ولو قرأ  
ما سبقكم بالعين لا يفسد ولو قرأ لا تقبلوا لهم شهادة اي بالبناء لا يفسد صلوة ولو قلنا بعض النبيين بالفاء  
او قلنا الله بالصاد لا يفسد ولو قرأ نزل الملائكة والروح او قرأ انا انزلنا عليهم كتاباً وانا لا يفسد وتمامه  
في خطا الاعراب ياتي ولو قرأ الذي كان لا يفسد وتقولون كان تقولون لا يفسد والساعة موعدهم غير  
يفسد ولو قرأ فاما اليتيم فلا تكلم فاما السائل فلا تكلم لا يفسد ولو قرأ كان الوسطى الاسطى او قرأ كان الوتر  
الاثنى لا يفسد ولو قرأ صراط الصاد والذل او الواسين والراء لا يفسد مطلع الفجر بالبناء لا يفسد وفي الفتوى  
هذا كله اذا قرأ خطأ فان قرأها كان الخاء عجمياً بالعين نحو قرأ الحمد لله والرحمن الرحيم بالله او سبحان  
وذا العظيم بالذال والصاد او سمع الله الرحمن بالله او المصنوب بالذال والواو او الصمد بالسين او القيامة  
بالهاء ان كان تحمداً بالسين والذال والواو في صحيحه ولا يقدر على ذلك فضله جارية وان ترك حمد مضمومة  
فاسد لان جعل الهمزة في صحيحه ولا يسهل ان يترك حمد في باقي عمره ولو قرأ صلياً كان صاحبه لا يفسد وكذا  
لو قرأ ان هذا الشئ عجيب كان شئ عجيب كذا الوقر ان لا يسرع العقاب وانك لغفور رحيم ولو قرأ بسم الله بالسين  
او التاء وهذا الاشغ او كان اللام اليا لئلا والراء ولا يطاوع لسانه في غير ذلك فان كان فيه سبيل الكلام  
تفسد صلوة ولو قرأ خارج الصلوة لم يكن جوازا بعد ذلك ان لم يكن ان يتخذ ايلات من القرآن ليس في تلك الحروف  
يفعل ولا يسكت وعلى قائل الاول ان يترك حمد ولا يقدر لا يفسد صلوة وبه نأخذ وان كان لا يتقبل الكلام  
ان لم يكن ان يتخذ ايلات من القرآن ليس في تلك الحروف يتخذ الا الفاتحة وكذا نستعين الشين ولا ينبغي فيه  
ان يقدر به وكذا التمام وهو الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد ان يريد في صدره كثيراً لا ينبغي ان يقدر به  
وكذا الفاق وهو الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد كل الفاء وكذا من لا يقدر على التكلم بحرف من الحروف  
لا ينبغي ان يؤم وكذا من يقف في غير موضعه ولا يقف في موضعه لا ينبغي ان يؤم وان كان الامام يتفخخ عند القراءة

ان لم يكن ذلك من لا بأس به وان يتفخخ التحسين الحق لا يفسد صلوة من يسوس شيخ الاسلام خواهر زاده  
وان كثرت فيه اوجه الان يكون ما يترك بالصلوة خطفه فيكون هو افضل ثم في الثلث ان وجد ايلات ليس فيها  
تلك الحروف فترك تلك الايلات وقرا الايلات التي فيها تلك الحروف فالكثير صاحبنا يقولوا بان لا يجوز صلوة  
وان لم يجد ايلات ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوة وهل يجوز صلوة بدون القراءة اختلف المشايخ فيه **نوع**  
وفي نسخة الصد الشريد لو قرأ حرفاً من غير العن بالقديم تفسد صلوة كقوله كفص ما كول وكذا  
قرت من قسوة قسوة وان لم يتغير العن عز من نفس وعندهم لا يفسد قراءة او حي كان حي لا يفسد صلوة  
هو المختار واما الخوا بان ترك الحروف الما كان او حي اي قاس قلها ينبغي ان يفسد وقاله سمعت للسنة الشيخ  
الامام سناظير الذين خالف **نوع** فلا تترك حرفاً فان كان لا يتغير العن لا يفسد صلوة عند علماء المشايخ  
عن من هو رويان صورة لوقر وان من عن المنكر زيادة الياء او قرأ انا ارادوه اليك رادوه بدل الين وراودوها  
ردودها بدل الين او قرأ ليحذر حذره يدخلهم بزيادة اليم وكذا في قوله يدخلهم جنات كان يدخله فان غلب  
يفسد بخوان قرأ وزر ابيد بشوكة كان وزر اي او مشل مشاني وان سعيكم لشيء بزيادة الواو وباسين  
القرآن الحكيم وانك بزيادة واو تفسد **نوع** نقصان حرفاً ان كان لا يتغير العن لا يفسد صلوة بالاختلاف  
بخوان قرأ وجاءهم سلمات بترك التاء او نوق من بعد مجاءهم البيئات وان غير العن يفسد بخوان قرأوا منها  
اذا تجبى ما خلق الذكر والاثنى باسقاط حرف الواو وكذا لو اسقط حرفاً من الكلمة بخوان قرأ انا جعلناه قرأنا  
عزنا واسقط العين واسقط الياء ولو ترك الحرف الاخران كانت من ذوات الثلاثة تفسد صلوة بخوان قرأ  
صلى الله مثلاً واسقط الباء من ضرب وان كان على اربعة احرف او خمسة صحاح فاسقط الحرف الاخير لا يفسد  
صلوة بان قرأ وادوا ما يملك اسقط الكاف من مال ان ترك حرفاً من الكلمة بخوان قرأ حتى مطلع الفجر ان يقطع  
على الجيم لا يفسد صلوة **نوع** ان وصل حرفاً من كلمة اخرى بخوان قرأ اياك نعبد وصل الكاف بالنون او غير  
المضني عليهم وصل اليا بالعين او سمع الله من حمد وصل الهاء من الله باللام والصحيح انه لا يفسد ذلك  
وكذا لو ترك ذلك وكذا اذا جاء بضرته **نوع** وهذا لو ترك التشديد في موضعه او في التشديد في غير  
موضعه فان كان لا يتغير العن بخوان قرأ ملعونين ايما اتفقوا اخذوا وقتلوا وقتلوا بغير العن بان قرأوا عز وجل  
لناس وقوله وظلنا عليهم الغمام وقوله ان النفس لمان بالسو بترك التشديد اختلف المشايخ فيه وفيه  
عامة المشايخ انه يفسد وقوله من ظلم من كذب يات الله بترك التشديد ويشد الدال في قوله من كذب  
على الله اختلف المشايخ فيه وفيه ولو ترك التشديد في قوله يدع اليتيم ولم يعرف الفرق وقوله اياها اراد الله  
اختلف المشايخ فيه وفي قوله فاولئك هم العادون لوقر مع التشديد تفسد صلوة ولو ترك التشديد في قوله







الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية ان الذين كفروا من أهل الكتاب المشركين نازلهم  
خالد بن برمكة اولئك هم خير البرية او قرأ ووجه يومئذ على ما عتبه تروها اولئك هم المؤمنون حقا فقد  
عند عامة علمائنا وهو الصحيح **جنس آخر** اذا وقف في غير موضع الوقوف او وصل في غير موضع الوصل وابتدأ  
في غير موضع الابداء ان كان لا يغير المعنى تغييرا حسا لا يفسد بخوان وقف على الشرط قبل ذكر الخبر ثم ابتدأ  
بالحرف الخواتم الذين آمنوا وعملوا الصالحات فوقف ثم ابتدأ اولئك هم خير البرية او وقف بين الضمير  
الموصوف بخوان قرأ انه كان عبدا ثم ابتدأ استكوا لا يفسد ولكنه وقف في غير مكانه وكذا لو لم يقف  
عند قوله ثم احبب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا يفسد لكنه وقف في غير مكانه وان كان تقيرا فاحشا  
بخوان قرأ ثم الله الله الله ووقف ثم ابتدأ بقوله لا هو عند عامة علمائنا لا يفسد ولو وقف على قوله  
قالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لا يفسد صلوة بالاجماع **جنس آخر** لو نسب الى غير انفسه ان لم يكن  
المنسوبة اليه في القرآن بان قرأ ومريم ابنت عمران نفسي صلت بالاخلاف وان كان في القرآن بان قرأ  
مريم ابنت لقمان وموسى بن عيسى لا يفسد عندهم وهو واحد الواو يتوهم من هو عليه في المشايخ ولو  
قرأ عيسى بن لقمان يفسد صلوة ولو قرأ موسى بن لقمان لا يفسد في نسخة الصدوق الشهيد وما يفسد هذا  
لو قرأ القرآن في الصلوة بالاحسان في غير الكلمة تفسد وان كان ذلك في حروف المد واللين وهي الميم واللام  
والواو لا يفسد الا اذا فحش وان قرأ بالاحسان في غير الصلوة اختلف المشايخ فيه وعامة ائمتهم كرهوا ذلك  
وكرهوا الاستماع ايضا وقد مر في هذا في فصل الاذان **الفصل الثالث عشر في افساد الصلوة**  
**وما لا يفسد** مشتمل على ثلثة اجناس الاول في القول المفسد والثاني في فعل المفسد الثالث في افعال الصلوة  
اذ اكتم في صلوة عمدا او ناسيا او ناسيا ليسير او كثير قبل ان يقعد قدر الشبهة ففسدت صلوة في التوكل  
ولو ضل في النوم في الصلوة فبقيته لا ينتقض طهارته ولكن يفسد صلوة هو المختار وصحح المصنف الصلوة  
وصحح للبالغ سواء استحسن او لم يعلم على انسان ودر السلام يفسد صلوة ولو اراد ان يسلم على انسان  
ناسيا او سهيا فقال السلام ثم علم فسكت يفسد صلوة وفي الجامع الصغير ولو بلغ صلوة انسان بالرفع  
من غير صلوة لا يفسد صلوة وان رفع صوت وحصل بحروف كان من ذكر الجنة او النار لم يفسد صلوة  
وان كان من وجع او مصيبة يفسد صلوة عند ما خلا في يوسف وعن محمد بن ابي حنيفة لا يفسد  
لا يفسد ذلك اصل السئلة الا بين والمتأوه وعلى هذا ان كان ذلك من ذكر الجنة او النار لا يقطع ومن الراجح  
والصحيحة يقطع عن من لا يفسد في التوكل والافعال يفسد في الاصل عند ان في الحرفين لا يفسد  
صلوة وفي اربعة احرف تفسد في ثلثة احرف اختلف المشايخ في ما عتبه والاصح انه لا يفسد وما لم يفسد

ولو رفع التراب عن موضع سجدة ان كان غير مستوع لا يفسد صلوة كالنفس لكونه قد كبره وان كان مستوعا  
وتفسيره ان يكون له حروف مجاهدة فهو منزلة الكلام وينقطع الصلوة وان جرى على السان فهو هروقت  
يساقبه الذبابة فعلى ما ذكرنا في اوله ولو ساق الذبابة على الضفة المعتادة لا يفسد فكل الوضوء ما يفسد في  
دعاء بخربك اللسان وضرب على اللسان بخلاف بشر وقت وان تخرج لعجز او عطش او جش أو فصل بالحرف  
في غير موضع وان كان التصح من غير عذر ينبغي ان يفسد صلوة عنده ما خلا في يوسف رجل عطش صلوة  
فقال له رجل في الصلوة يرحمك الله فهذا كلام يفسد صلوة اما اذا كان العاطش في الصلوة يرحمك الله  
وخطب نفسه لم يضره ولو قال الحمد لله لا يفسد صلوة وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن هو استسكت ولو  
عطش في الصلوة فقال له رجل في الصلوة او في غير الصلوة يرحمك الله فقال العاطش من يفسد صلوة المصنف اذا  
فتح على من ليس الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا يفسد صلوة عند الكل وان اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد  
صلوة وهل يشترط تكرار الفتح لفساد صلوة الاصح انه ليس بشرط ولو فتح على المصلي رجل ليس الصلوة فقام  
المصلي بفحشه تفسد صلوة ولو فتح على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ قدر ما يجوز به الصلوة ولم يتقبل الى  
آية اخرى لا يفسد صلوة لخذ الامام بفحشه او لم يخذ وان كان بعد ما قرأ قدر ما يجوز به الصلوة ان  
استقبل الامام الى آية اخرى لا ينبغي له ان يفتح واراد به التعليم ففسدت صلوة وان اخذ الامام بفحشه تفسد  
صلوة الكل وان قرأ الامام قدر ما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم يتقبل الى آية اخرى حتى فتح المقتدي  
اختلفوا فيه والاصح انه لا يفسد صلوة المقتدي وان اخذ الامام بفحشه لا يفسد صلوة ولا ينبغي للمقتدي  
ان يفتح قبل الاستفتاح ولا ينبغي للامام ان يلحى المقتدي ويركع ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة او يتقبل الى آية  
اخرى وفي الجامع الصغير الصدوق الشهيد ولو قرأ قدر ما يجوز به الصلوة قلوا ينبغي ان يفسد صلوة وصلا  
ان اخذ الامام المصلي اذا اخبر بخبر يسير فقال الحمد لله واخبر بخبر يسير فقال الله والله والله راجع  
او بخبر يسير فقال سبحان الله او قال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب يفسد صلوة عند الكل  
وان اراد به جوابه ففسدت صلوة عندهما وقال ابو يوسف لا يفسد وفي الجامع الصغير الصدوق الشهيد في قوله  
الله والله راجع اذا اراد به جوابه يفسد صلوة عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد وقال الله اكبر لا  
تفسد صلوة بالاجماع ان لم يرد به الجواب ابتداء اراد به الجواب لم يفسد صلوة عند الكل وهو الظاهر  
وكذا لو قال جل بين يدي المصلي مع الله لها آخر فقال المصلي لا اله الا الله واراد به جوابه تفسد صلوة  
في بعض شروح الجامع الصغير ذكر القاضى الامام في نسخة ولو كان بين يديه كتاب مضموع وعنده رجل  
اسم يحوي فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة واراد به خطابه يفسد صلوة وكذا ان كان في السجدة واخذ



قال يا ايها الذين آمنوا لا يدعونكم الى الفساد فتمنعوا ولا يدعونكم الى الطغيان فتمنعوا ولا يدعونكم الى الفساد فتمنعوا ولا يدعونكم الى الطغيان فتمنعوا  
يأمر موسى واراد بخطابه تفسد صلوة وكذا الوقال رجل اسمه موسى ويدعى عصا وما تلك بينك  
واراد بجوابه تفسد صلوة وكذا الوقال رجل المصلي باي موضع مرت فقال يا ايها المصلي وقصرت  
واراد بجوابه تفسد صلوة ثم ثخن الموضع ان لم يرد جوابه لكن يريد به اعلام انه في الصلوة لا تفسد  
بلا خلاف وكذا الوقال رجل يري المصلي فقال سبحان الله واوحى به ليصر فيها لم يقطع صلوة  
اعتبار الى ان لا يفعل كلهما التسمية والاشارة والدعاء في الصلوة بكل شيء في القرآن وما اشبه ذلك  
وما يشبه الحديث والذي يشبه كلام الناس اللهم زوني فلاته والله اكسنه ثوبا اللهم العن فلانا تفسد  
صلاته ولو قال اللهم ارفعني فلاته الاصح انه تفسد وكذا الوقال اللهم اقض ديني والذي لا تفسد سؤال  
الحجة والسؤال في النار ولو قال اللهم ارفعني فلاته لا تفسد صلوة ولو قال اللهم اغفر لي ولو قال اللهم اغفر لي  
والثمنات لا تفسد صلوة ولو قال اللهم اغفر لي واخالي تفسد اختيار الفضل ولو قال اللهم اغفر لي  
قال شمس لاية الخواني لا تفسد ولو قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تفسد ولو قال اللهم ارفعني فلاته  
لا تفسد والحاصل انه ان مال استحليل سؤاله عن الخلو لا تفسد اذا كان في القرآن او كان ما ثور وفي  
الجامع الصغير لم يشتركون في القرآن وكونه ما ثور بل قال ان كان استحليل سؤاله عن الخلو لا تفسد وما لا يحل  
فسد الخلو في شرح الجامع الصغير ولو لم يلج الخلو في الصلوة تفسد صلوة ولو قال المصلي في ايام التشريق  
الكبر لا تفسد صلوة ولو اذن واراد به الاذان فسد صلوة وقال ابو يوسف لا تفسد حتى يقول  
حتى على الصلوة حتى على الملاح وكذا اذا سمع الاذان في الصلوة فقال المصلي مثل ذلك والارادة جواب الاذان  
على هذا الخلاف عند من لا يفسد وعند من لا يفسد الا بالصلوة والملاح ولو صلى على النبي صلى في الصلوة  
ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلوة وان سمع اسم النبي صلى فقال ذلك جوابا له نفسا ولو قرأ رجل ما  
كان محمدا ابا احد من رجالكم فصل عليه رجل في الصلوة لا تفسد وكذا الوقال ذكر الشيطان فقال هو في  
الصلوة لعنه الله لا تفسد وفي رواية اخرى الامام ابو علي النسفي لا يفسد خية او عمة فقال باسم الله  
الذين ارحمهم تفسد صلوة عندهما وعند من لا تفسد المصلي اذا فرغ من الفاتحة فقال آمين بتسديد  
اليمين تفسد صلوة وعند من لا تفسد لان في القرآن مثله وعليه الفتوى ولو قرأ امين بغير المذوذ لا  
لدعاء غير تفسد صلوة وينبغي ان يقول بغيره ولا تسديد وهو خيار الادباء وآمين بالمذوذ والتسديد  
اختيار الفقهاء واصله يا امين استجب لي يا امين يا امين الله تع ليكن اسقط ياء النداء ادخل اللام  
في الفتوى باب السنين ولو نادى رجل فقال قرأ الفاتحة لاجل الممات فقرأ المسبوق لقال ان يقول  
تفسد صلوة ولقال ان يقول لا تفسد كالتسبيحة وفي اختلاف الشايخ وهو الامام الاستاذ خالي

انه اذ في الفساد وبقي في شرح الطحاوي رجل صلى العشاء فلما صلى ركعتين ظن انها تزويجة او سلم  
الظهر على الركعتين على ظن انها جمعة استقبل الصلوة اما اذا ظن انه صلى اربع ركعات فسلم لا يقطع الصلوة  
المقتدى اذا نام قبل ان يشهد فلما استيقظ وشرح في التشهد سلم الامام يجوز صلوة المقتدى ويأتي على  
الخلاف رجل صلى وجرى على لسانه نعم ان كان هذا الرجل يعاد في كلامه نعم نفسا صلوة وان لم يكن عادة له  
لا تفسد ورجل من القرآن ولو قال بالفارسية آري القبح انه لا تفسد كانه قرأ القرآن بالفارسية وما  
**يصل بند** وفي الفتوى اذا تذكر في طلوة قد ذكر شعيرة او خطبة قرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوة  
وفي الاصل المتيقن اذا وجد الماء في الصلوة تفسد صلوة ان كان قبل ان يفرغ من التشهد او بعد ما فرغ من  
التشهد او في سجدة السهو او بعد ما فرغ منها قبل ان يشهد او ما يشهد قبل ان يسلم عند سجدة فان وجد بعد  
ما سلم قبل ان يسجد للسهو فصلوة تامة وكذا ان سلم احدي التسليتين وعند من لا تفسد في السجود  
كلها بعد ما فرغ من التشهد بناء على ان الخروج من الصلوة بفعل الصلوة فرض عند من لا يثبت على هذا  
الثا عشر مسألة احدها ما ذكرنا الثانية اذا انقض وقت من سجدة في هذه الحالة الثالثة ما سمع الخفين  
لو اوجد في خف نجاسة في هذه الحالة فترعه والنجاسة اقل من قدر الدرهم وهذا اذا كان الخف واحدا  
بحيث يخرج رجله من غير الحاجة كثيرة بحيث لو وجد هذا في خلال الصلوة لا يقطع الصلوة اما اذا كان كمال  
حاج في ترعه الى الحاجة كثيرة بحيث لو كانت في الصلوة تفسد الصلوة يجب ان يكون الصلوة تامة بالايج  
لوجب الضعفة الرابعة في صلي الجمعة اذا خرج وقت الجمعة في هذه الحالة الخامسة صلى الفجر اذا طلعت  
الشمس عليه في هذه الحالة السادسة العادي اذا وجد ما يستبرأ عورة في هذه الحالة السابعة الاتي الى  
تعل القرآن في هذه الحالة الثامنة العادي اذا استخلف لينا في هذه الحالة التاسعة الموي اذا قد علم القيام  
والركوع والسجدة في هذه الحالة العاشرة المصلي اذا ذكر فائتة في هذه الحالة وفي الوقت سعة والحادة  
عشر صاحب الحج السائل اذا برز حجه او ذهب الوقت في هذه الحالة والمستحاضة كذلك الثانية عشر  
اذا كان على ثوب نجاسة اكثر من قدر الدرهم وهو لا يجز الماء فوجب الماء في هذه الحالة والزيادة على هذا اذا  
تغيرت الشمس هذه الحالة وهو في قضاء فائتة وفائت الفجر اذا شرع في قضاها فالت الشمس هذه الحالة  
وكذا اذا سمع على الجبار فسقطت عن برء في هذه الحالة التوفى اذا اقتدى باليتم فاحدث الامام فاستخلف  
هذا التوفى فزاد في هذه الخليفة ماء لا تفسد صلوة لما في باب اليمين ان الامام الاول لو نادى بالماء بصره  
الخليفة والقوم لا يثم ما رواه من القوم المقتدى اذا رأى البول على ثوب الامام اقل من قدر الدرهم هو  
يرى ان لا يجوز الصلوة معها والامام يرى جواز الصلوة معها فالمقتدى يعيد الصلوة ولو كان الامام رأى



فساد الصلوة والمقتدى رأى جوارها ولم يعلم الامام وعلم المقتدى لا بعيد المقتدى الصلوة رجالان يصليان  
واحد مقتدى الآخر وقطر قطرة من الدم على الارض فرفع كل واحد منهما انما صاحبه بطلت صلوة المقتدى  
ولو ذهب ترضاً واقتدى به صح ولو ذهب الامام قبله وتوضأ جازت صلوة المقتدى في كتابه من غير  
**جواب آخر** في افعال الصلوة ما يفسد من ذلك وما لا يفسد المرأة اذا رخصت ولها في الصلوة تفسد  
صلواتها وكذا الرجل الصبي وان تضع من ثيابها وهي حرة فترى بينها وان وضعت اوصيتين ولم ينزل  
لبنها لم تفسد صلاتها وان وضعت ثلاث صلوات تفسد صلاتها وان لم ينزل اللبن ولو اكل او شرب شيئاً او علم ان  
فسدت صلوة وان كان بين انسانين شيئاً فبطلت بضره ولو كان قد رخصت تفسد صلاته وضوءه ولو اتبع  
دما خرج بين انسانين لم يفسد صلوة ان كان اقل من فلا الفهم وكذا اذا اقاء اقل من مائة الفهم وعلا الى  
جوفه وهو لا يملك مسأله لا يفسد صلوة وقام مسألة التي ياتي في فصل الحديث وقال الامام خواهره زادة  
لو اكل بعض اللقمة وبقي البعض في جوفه حتى شرب في الصلوة فبطلت الباقي لا تفسد صلوة ما لم يكن مائة الفهم  
قد رخصت لا يفسد وفي الرواية لم يذكر الحصة لكن قال يتبع شيئاً بين انسانين لم يضره قال في ذكره في شرح  
كتاب الصلوة في باب الحديث والمقتدى بالخصم وايضا عن ج في غريب الرواية في شرح الطحاوي هكذا  
ولو اتبع سمعة بين انسانين لم يفسد صلوة ولا اخذها من خارج الفهم واتباعها فسدت هو الاصح ولو اكل  
شيئاً من الخلاوة واتباع عنها فدخل في الصلوة فوجد حلاوتها في جوفه فبطلت لا تفسد صلوة ولو اكل  
الفانيد والسكنج فيه ولم يضره لكن يصلي والحلاوة تفصل الجوفه يفسد صلاته ولو رخص رأسه الى السماء  
فخرج فيه بردة او ثوب او قطرة مطر ووصلت جوفه فسدت صلوة وضوءه ولو كانت المرأة في الصلوة فبها  
زوجها بين الخدين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلبه وكذا الوقتها البشوة او غير شهوة او ستم بالبشوة  
لانه في معنى الجماع اما لو قبلت المرأة المصرا ولم يشتمها لم تفسد صلاته ولو نظر الى الفرج المطلقة طلاقاً  
رجوعاً عن شهوة بصير رجلاً ولا تفسد صلوة في رواية هو المختار كذا الصلوة في بعض محلول الجيب في بعض  
في الركوع او في السجدة على عورة لا يفسد صلوة وقد ذكرنا ولو رأى انسان من تحت القيص عورة المصلا  
تفسد صلوة ولو نظر الى شيء مكتوب فهم ما فيه ان نظر غير شتمهم لا يفسد صلوة ولو نظر مستقماً او فمهم يفسد  
عند محمد هو به اخذ الفقيه ابو الليث وعند من لا يفسد به خذ شايخنا به وكوكتب قدر ثلاث كلمات  
صلوة تفسد صلوة وان كان اقل من ذلك لا في الفتوى والمقتدى بثلاث كلمات في مجموع النوازل ولو وضع  
على كفاه صلاته اذا ذكره وكذا لو كان في فمه هيلج فلا يفسد وان لم يملكه لكن دخل منه شيء يسير لا يفسد  
صلوة ولو اذهن رأسه او حية او كحل او جعل ماء الوتر على رأسه فسدت صلوة قبل هذا اذا تناول القادر

نصب الذهن على ما انا لو كان في يده فسح رأسه او حية لم يفسد صلوة ولو خرج رأسه او حية في الصلوة  
تفسد صلوة ولو لم انسان على الصلوة فاشاد برأسه السلام برأسه او يده او بصبغته لا تفسد ولو صاح في الصلوة  
رجلاً يريد بها التسليم فسدت صلوة اما اذا اخبر عن شيء فخر برأسه بلا او نعم وسئل الصلوة لم صليت  
فاشار باصبغه ثلاثاً او اوما الشبه لا تفسد صلوة في الحواشي ولو تنف شعرة او شعرين مرة او مرتين لا تفسد  
صلوة وان تنف ثلاث مرات ولو كان ثلاثاً في ركن واحد يفسد صلوة هذا اذا رفع يده في كل مرة اما  
اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد صلوة لانه حذ واحد وكذا الوقول القلة مراراً كفسدت صلاة ولو  
كان بين القتلات فرجا وخو لا تفسد صلاته وقال ابو حنيفة لا يقتل القتل في الصلوة ويدفنها تحت حجر  
وقال لم يبقها احب الي من دفنها وكلامه الا بآية وقال ابو يوسف يكفر كلامه لو اقبل القدر في الحية في  
الصلوة فلا تفسد الصلوة وسواء حصل القتل بضره او بضربه هو لا يفسد وهذا اذا مر بين يديه وخو  
ان يؤذيه فان كان على عكس هذا يكن قتلها في الجماع الصغير وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى  
واخذ القتل يده ومشي الى به لا تفسد صلوة وان صار قد اقام الامام ولو طار بجرح لم يفسد كعبه يكر  
ولو اخذ قتلها في يدها فسدت صلوة يعني اخذ السهم ووضع على الوتر ومذبحه اما اذا ارى بالقدر  
فلا تفسد صلوة كالورع بالجرح ولو قاتل جداً تفسد صلوة ولو ضرب بالذبة مرة في ركعة ومرة اخرى لا  
تفسد وكذا ان كان ولو ضرب ثلاث ضربات في ركعة فسدت صلاته ولو ضرب انساناً بالسوط او بيد فسدت  
صلوة ولو قتل سيفاً او رماحاً لا تفسد صلوة وان كان ثقيلاً لا يقتل الا جرحاً بلبه تفسد صلوة ولو دفع  
المال بيد او برأسه لا تفسد صلوة ولو ركب الذبابة تفسد صلاته وان نزل من الذبابة لا تفسد ولو شوي  
عليه ارجح في الصلوة فسدت صلوة ولو روج بمرح او بكة لا تفسد صلوة ولو انفق من عمامته كوفراً  
مرة او مرتين لا تفسد صلوة فان نغم فسدت صلاته وكذا المرأة اذا خربت فسدت صلاتها ولو غلق الباب  
لا تفسد ولو وقع المعلق فسدت وكذا الوتر الذي برد او حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة او حمل شيئاً او ثوباً على  
عاتقه لم تفسد صلوة ولو شد الثوب لم يفسد ولو اكل لا يفسد وكذا الوتر الميقع يفسد ولو اكل لا يفسد  
ولو رفع العمامة على الرأس ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها على الرأس لم يفسد ولو لبس القيص  
تفسد ولو نزعها لا تفسد ولو تنقل او خلع فعليه لا تفسد ولو لبس الخفين فسدت ولو لبس دابة او شرا  
او نزع السرج فسدت وان اسكها او خلع الحجام لا تفسد ولو لبس القنسوة او بيضه او نزعها لا تفسد  
الاصل في هذا ان ما يحصل بيد واحدة فهو قليل وما يحصل بين يدين فهو كثير وهذا الاختيار الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل وقال بعضهم ان كان بحال لوراء الانسان يتيقن انه ليس في الصلوة فهو كثير وان كان في مكانه

ولو انفق من ثوبه  
لا يفسد صلوة



في الصلوة وليس في غيرها وهو خيار العامة وقال بعضهم يفرض على المصلّي أن يستلم في كل ركعة  
الأفلاك شمساً لا يمتد الحوائط وهذا أقرب إلى الحقيقة حيث يفرض على المصلّي أن يستلم في كل ركعة  
وجهه عن القبلة من غير غير فسد صلوة وكذا لو تقدم على الإمام من غير غير ولو كان الضحك فآخر عن  
موضع قيامه والموااة إذا استدرت وتولت عن جهة مصلحتها فسد صلواتها قال القاضي الإمام أبو علي النسفي لا يفسد  
صلواتها والبيت لها كما مسجد في حق الرجل ولو كان المقتدى عن يمين الإمام في الثالثة وخبر بالمؤتم إلى نفسه  
بعد أكثر الثالث وقبله لم يفسد صلواته ولو لم يكن رجلًا فجاء ثالث ودخل صلواته فاقدم الإمام حتى جاوز موضع  
سجوده إن تقدم قد ما يملك بين الصف الأول والإمام لا يفسد ولو شئ صلواته أن كان قد صرف واحد لا  
تفسد وإن شئ قد صفيين بدقه واحد تفسد ولو شئ إلى الصف ووقف ثم شئ إلى صف آخر فوقف ثم و  
لا تفسد صلواته رفع اليدين لا يفسد الصلوة أما سوق الحارمة الرجلين فيفسد وبرجل واحد لا يفسد  
**جنس آخر** في أفعال الصلوة وفي الأصل جل على أربع ركعات تطوعاً ولم يفسد على رأس الركعتين عمداً لا تفسد  
صلواته استحساناً وهو قولها وفي القياس يفسد وهو قولهم وزفره ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يفسد على رأس  
الركعتين لا يفسد صلواته ولو صلى ركعتين ركعات أو ثلث ركعات بغيره واحدة اختلج المشايخ فيه ولا يفسد  
أنه على هذا القياس الاستحسان ما قال الإمام الشافعي الأصح أنه يفسد قياساً واستحساناً ولم يذكر الإمام الشافعي  
أنه إذا لم يفسد وقام إلى الثالثة هل يفسد وذكر الإمام الشافعي في نسخة من الأصل أن لم يفسد حتى قام إلى الثالثة  
على قياس قولهم يفسد ويقعد وعندهما لا يفسد ويلزم سجدة التوبة والأربع قبل الظهر حكمه التطوع والوتر  
حكمه حكم التطوع عندهما وأما عند من فيه قياس واستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد  
وهو المأخذ هكذا ذكره الصدوق الشهيد في التراجيح رجل زاد في صلواته ركعة أو سجدة أو سجدة لم يفسد  
صلواته ولو زاد ركعة وسجد في صلواته تفسد صلواته لأنه زاد ركعة لا يعتد بها ولو نام في ركوعه أو في سجده  
جازت صلواته ولا يعتد بها فإن سجد وهو نام عارداً ولو قد قد التمسيد وهو نام ثم صلى ركعة فمهمة جازت  
صلواته علم أن هذه التايم معتبرة في نوادر الصلوة لشمس الآية الشريفة رجل صلى الظهر بعد ما أسلم فذكر أنه ترك  
سجدة منها شيئاً أو قال له رجل ترك سجدة من الصلوة قام واستقبل الظهر وسلم وذهب فظهر أن الآية  
دخله في الظهر فأنشأ الغفواً أصلي ركعة فقد خطأ التافله وبالمثل في تمام المكتوبة ولو صلى من المغرب ركعتين  
وقد قدر التمسيد وزعم أنه إنما أسلم ثم قام فكبّر ونوى الدخول في سنة المغرب ثم تذكر أنه لم يمسك المغرب  
وقد سجد الستة أو لا وسلامه سلامه هو فصوله للمغرب فأسد لأنها صار مستقلة عن الغرض إلى الغفل قبل أن يغيب  
الأسلم وتذكر أنه لم يمسك المغرب فسد فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى ثلاثاً على ركعة وقد قدر التمسيد

أجزاء المغرب لا فلا ولو أقم المغرب صلى ركعة وظن أنه لم يكبر للافتتاح فاقتمها ففصل ثلاث ركعات جازت  
ولو صلى ركعتين فظن أنه لم يفتح فاقتمها أو صلى ثلاث ركعات لا يجوز صلواته وفي كل ركعة زين هذا إذا لم  
يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لأنه ترك الركعة الأخيرة وانتقل إلى التفل قبل تمام الغرض وفي النوادر مؤدى  
الغرض إذا صلى ركعة فاعداً بركوع وسجد من غير غير فسد صلواته ولو صلى ركعة بآباء من غير غير لم يفسد  
صلواته ويعيد تلك الركعة لأن الآباء غير معتبر بحالة القدرة فاما القعود والركوع والتسبيح فمعتبر صالح للنفيل  
مع القدرة وفي النوادر أيضاً المصلي إذا سلم ناسياً أو عليه سجدة صلوية فسجد هاتم خرج عن الصلوة قبل أن يعيد  
قد التمسيد فسد صلواته بناء على أن العودة إلى السجدة الصلوية برفض التمسيد والعقد إلى السجدة التوبة لا يفسد  
والعود إلى السجدة التوبة لا يفسد رواية ريان والخيار أنه يرفض كالصلوية رجل ترك من صلواته سجدة صلوية وسجد  
ثلاثة وسلم وهو إذا ركعها ففسد صلواته ولو سلم وهو إذا ركعها فقد قدر التمسيد لكنه لم يقرأ التمسيد ثم ذكر  
أن عليه سجدة التلاوة لا يعيد وصلواته فامة وكذا الواسم وهو إذا ركعها عليه سجدة التلاوة وتذكر أنه لم يمسك التلاوة  
لا يعيد التمسيد ولا يسجد للتلاوة وصلواته فامة في شرح الطحاوي وفي الأصل الإمام إذا سلم وعليه سجدة التلاوة  
قد ذكر في مقامه بعد ما تفرق القوم فأنه يسجد للتلاوة ويقعد من التمسيد فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسد  
صلواته وتفسد صلواته القوم الذين تابعوه في السجدة ولم يقعدوا وصلواته من يتابعه جازية الإمام إذا سجد الثالثة  
على ظن أنها الثانية فتابعه المقتدى لا تفسد صلواته المقتدى رجل أقم الصلوة وحده وركع وسجد بركوع على  
آخر وسجد مصلّي آخر ويقعد لا يفسد صلواته الإمام إذا تذكر في الركوع في الوتر أنه لم يقف لا ينبغي أن يعيد  
إلى القيام مع هذا إن عاد وقت لا ينبغي أن يعيد للركوع مع هذا إن عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع  
الأول وإنما تابعوه في الركوع الثاني أو على الثالث يفسد صلواتهم في الأصل الإمام إذا ركع في قيام واحد ركعتين  
المعتبر جدهما وهو الأول والآخر ما قلنا من ذلك وعلى قياس هذا ينبغي أن يفسد صلواته القوم في مسألة الوتر  
إذا لم يتابعوه الإمام في الركوع الأول فإن كان قد تم ركع ثم قام وقرأ ركع فالمعتبر هو الأول وفي باب التمسيد  
فالمعتبر هو الثاني ونظر في المسبق على ما يأتي في باب الإمامة في صلوة المغرب المسبوق إذا فرغ قبل سلام الإمام  
وتابع الإمام في السلام يأتي في فضل الإمامة في مسائل المسبق ولو تذكر في الركوع أنه نسي السورة وعاد إلى  
القيام فحسبهم أنه سجد فسجد واستجد بين ثم ركع الإمام فزفوا رؤسهم وتابعوه في الركوع لا يفسد صلواته  
وفي الفتوى المقتدى إذا انتقل إلى الإمام وهو جاز أن يرفع الإمام رأسه شاركه في هذه السجدة وفي التي  
بعد هذا فإن رفع الإمام رأسه لا يتابعه فيها بعد ذلك ويتابعه في السجدة الثانية مالم يركع الإمام الركوع الثاني  
فلأنه في الركوع مع هذا وشارك الإمام في السجدة لم يفسد صلواته المقتدى هذا في الفتوى وفي مجموع النوادر



لو ادركنا الامام في السجدة الثانية فكبر ورفع وسجد وسجد بين فسد صلوة لانه زاد ركعة بسجدة امره قلت  
خلف الامام فوقع في وسط الصف وقد نوى الامام مائة النساء اجتمعوا ان صلوة المرأة تامة لكن تفسد صلوة  
ثلاثة نفر من القوم واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بحيث يراها على ان محاذة المرأة الرجل  
في صلوة مطلقة مشتركة وقد استويا في المكان والمرأة من اهل الشهوة والمشاركة في الشهوة والاداء وليس بينهما حائل  
واذا لم يشك في ذلك وجب في صلوة الرجل قلت المحاذاة او كثرة والمرأة اجنبية او محرمة للمصطنع هذا في  
الجامع الكبير وفي الفتوى قدمت بالامام ونوى مائة في الفريضة واقدت متطوعة بمفروض وقامت بسجدة امام  
لم يفقد تحريم الامام هو الصحيح وان تقدمت على الامام واقدت لم يفسد صلوة الامام وفي رواية القاضية ابى  
على التسوية هذا المحاذاة ان يجازي عضوها عضو من الرجال حتى لو كانت المرأة على الفلاة ورجل يجزيها من اسفل  
منها او خلفها ان يجازي الرجل شيئا منها يفسد صلوة وفي الجامع الكبير لجدا لائمة السخوة اتحاد المكان شرط  
لحق المحاذاة حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان قد قامت الرجل لا يتحقق المحاذاة  
ويكون صلواته ولو كانت على سطح المسجد بقدر ما دام في المسجد يجزيها رجل لا يفسد لوجود الحائل وضع هذا  
المرأة بالرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو الامام مائة وكذا في العيدين هو الصحيح وفيه اختلاف المشايخ وهو العرف  
فيه وهو ان تسعة المرأة نقل عن كثرة الجمع وهذا الذي ينو الامام مائة فان نوى جمع من غير خلاف بناء على نية ما  
النساء شرط الصحة اقتدائهن لكن اذا كان خلف الامام يجنبها رجل فان لم يكن هل يشترط نية الامام فيه روايات  
في الجامع الصغير للصد الشهد وفي صلوة الجنازة لا يشترط نية الامامة بالاجماع وفي نسخة الامام والداركاة  
نعم اقتداء القاري بالاي من غير ان ينو مائة حتى تفسد صلوة الاي ولو لم يصح الاقتداء لا يفسد في رواية  
في الفتوى لو نوى الامام مائة النساء الا امرأة بعينها فاقدت هي وقامت بحجبه لا تفسد صلوة ولا يجزى طولها  
وفي الاصل لو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراهن صفوف من الرجال فسد صلوة تلك الصفوف كلها  
استحسانا فان كان ثلاثا فسد صلوة واحد عن يمينه وواحد عن يساره وثلاثة خلفه من آخر الصفوف  
ولو كانت امرأتان عن يمينه جملهما كالثلاث وعن يمينهما فسد صلوة اربعة نفر واحد عن يمينها وواحد  
عن يسارها واثنا خلفها ولو قامت للمرأة سجدة الامام تفسد صلوة الامام وصلوة القوم لفساد صلواتها  
رجل صلى مع الامام فوقع في صف النساء بحكم الزحمة فلم يرج حتى فرغ الامام فلما وجد سكا حتى عن النساء  
وصلى فصلاته تامة ولو ادى ركاع النساء فسد صلوة **الفصل الرابع عشر في الحيض والنفاس** وفي الاصل  
اذا حدثت في صلوة من بول او غائط او ريح او عرق متعللا فسد صلوة ولا يبنى وان لم يتعد ان كان الحدث جوبا  
للفعل كذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان فعل الادنى كذلك خلافا لابي يوسف وان لم يكن بفعل ادنى يوجب

والمسح هو الاستقبال هكذا روي عن جده اذا كان في بطنه دمل او جرحه فغمر يديه متقدرا فسال عنها الدم فقد  
صلوة وان لم يغمرها وكلمها انشقت باصابة اليد او الشوك الركوع والسجدة فسال عنها الدم فسد صلوة عندها  
خلافا لابي يونس وهو من زعموا المرأة انسان بيده او حجر فهو على هذا الخلاف ولو سقط من السقف حجر خشب  
على المصلي شئ انسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي او وضع جمته على الارض في السجدة فسال المصلي  
من غير قصد على هذا الخلاف وقيل فسد عند الكل وكذا لو كان تحت شجرة فسطت منها ثمره فخرجته هذا في حق  
الرجل اما في حق المرأة اذا حدثت هل يبنى كالمحدث عن ابيهم بن رستم انه لا يجوز لها البناء قال شيخنا ابو الرواف  
البناء كالرجل اذا مكنتها ان يسبح على خمارها ويصل اليه اليه الى شعرها اما اذا احتاجت الى كشف الرأس فلا يجوز لها البناء  
وكشف الذراع لا يمنع البناء لانهما ليست بعورة كذا روي ابو يونس عن جده وكذا كراهة الاستنجاء في السجدة والرجل  
المرأة فسد صلوة ولا يبنى وكذا لا تنقض البول على ثوب المصلي اكثر من قدر الدم فانما اذا غسله لا يبنى ويستقبل  
الصلوة وعند يونس يبنى في الحجر ويد يستنجي من تحت ثيابه ان لم يكن ولا يستقبل ولو اصاب به من دم الواف  
اقبل من قدر الدم ومن من آخر اقل ولو جمع مبلغ اكثر من قدر الدم لم يغسل دم الرغاف يبنى عند يونس وان غسل  
الدم الاخر لا يبنى وهذا اذا كان له ثوبا حدثا فان كان له ثوبان يزع احدهما ويجزيه صلوة فان ادى كماله الصلوة  
قبل التزع والغسل فسد صلوة وهذا هو الفرق بين ذهابا فسد صلوة ولو ادها جانيا لا يفسد ولا يضح انه  
يفسد في الوحيين والكل في الاصل وفي رواية شمس لائمة الحلو في الوضوء في صلوة فخرج من ثوبه ريح هل يفسد  
صلوة على هذا الخلاف فلو قال ان كان من غير قصد بئى اذ لم يتكلم وان نقيلا لا يبنى وهذا اذا كان ملا لغيره فان اقبل  
من ذلك لا يفسد صلوة فلا حاجة له الى البناء وان فهمه وتكلم عامدا او ناسيا لا يبنى اذا حدثت في صلوة  
فذهب ليتوضا له ان يغسل كل عضو ثلاثا او واحد في وضوءه ما لم يتوضا وقصد المحوض والبيت اقرب من  
المحوض لكان بين متره والمحوض قليل قد يصفين لم يفسد صلوة وان كان اكثر يفسد وكذا لو لم يكن بينه ماء  
فالق المحوض فوجد موضع يقيمه على الوضوء فجاوز ذلك للوضوء وتوضا في مكان آخر الا اذا كانت المجاوزة بعد  
انه لا يصل الى الماء والمكان يقي او نحو ولو كان الماء بعيدا منه بغير ممر يذهب الى الماء فان كان بعيدا لا يلو  
تروح الماء مستقبل الصلوة هو المختار ولو كان الدلو منحرفا فخرجها فوجد الماء فسد ولو كان في يمينه ماء يكر  
عادة التوضي من المحوض فبئى الماء الذي في البيت ذهب الى المحوض وتوضا سبق على صلوة فلو دخل الشربة ووجد  
البابان لا يستر العورة لا يفسد سواء ركب وحدث او يدين ولو لم يرد ستر العورة ان ركب وحدث  
لا يفسد ويدين يفسد وان حمل اية ان لم يكن لها اليها حاجة بان توضا منها وحملها فافترقت فسد صلوة  
فان حملها ابدا واحدا لا يفسد ولو كان اليها حاجة لا يفسد حملها ابدا واحدا ويدين فان توضا ورجع



ونسى شيئا هناك فذهب اخذ استقبل الصلوة ولو تذكر ان لم يسجد برأسه فذهب مسح برأسه بخبره ولو لم يذكر  
حتى قام الى الصلوة ثم تذكر استقبل الصلوة رجل صابته جانباً في المأذنة ومعه قدمه ما يكفي الوضوء الغسله  
فقيم وشرع في الصلوة ثم احداث فانصرف وتوضأ بذلك الماء يسجد على صلاته ولو كان محذوراً فوضأ وشرع في الصلوة  
ثم احداث في الصلوة فلم يجد الماء فقيم وانصرف ثم وجد الماء لا يفسد صلواته ولو لم يجد حتى قام الى الصلوة  
ثم وجد الماء يفسد فذهب في فضل التيمم **نوع منه** ومن صلى في المسجد وحسن تقوى فاحداث فذهب توضأ  
فهو ليحذر ان يشاء صلى الباقي في بيته وان شاء عاد الى المسجد وان كان في العود الى المسجد مشى الصلوة من خارجة  
ولو كان مقتدياً فانصرف وتوضأ فانه يعود الى المسجد وينبغي له ان يستقل ولا يقصده ما سبقه الامام في  
حاله تشاغله بالوضوء فيصلي بغيره ويقوم مقدراً قيام الامام وركوعه وسجوده ولو زاد او نقص لا يضره وان  
سهل لا يسجد له ولو اذا سجد الامام وسجد ينفي له ان يسجد في الوضع الذي يسجد له ولو لم يعد الى  
المسجد وبني على صلواته في بيته ان كان مله فرغ من صلواته جاز له ان يسجد وان لم يفرغ الا في موضع يجوز  
الاقدام وان كان اماماً يأتي في جنس الاستخفاف رجل احداث في ركوعه او في سجوده وتوضأ وبني ولا يعد  
بالذي احداث فيه بخلافه اذا تذكر ركوعه ان عليه سجدة صليته تركها من الركعة الاولى والملاوة فحظها  
ساجد الى احتساب ذلك الركوع جاز وان علمه واجب الى ذلك اذ احداث اما اذا لم يحدث لكنه ظن  
انه احداث فخرج من المسجد واستخف احد انفسد صلواته وفي الراية اذا نزلت عن حدة صليته بالفساد صلواتها  
ولو كان في الضحى فالمعتبر بجاوزة الصفوف في حق الامام وفي حق المنفرد قد وضع السجدة حرمها له من  
الجانب الاربع ثم في الرجل اذا لم يستخف ولم يخرج من المسجد لكن لما بلغ آخر الصفوف علم انه لم يحدث يعني  
الى مكانه فيصلي ما بقي من السجدة اذا رأى من ابائهم مائة فمشى اليه فعمل في المسجد ان لم يسجد ولا يسجد على صلواته  
وكذا اذا ظن انه لم يسجد برأسه وكذا في كل موضع انصرف على قصد الركوع من ركبت صلى ركعة ركباً ثم نزل  
يسجد وان كان نائماً لم يسجد قبل الصلوة **نوع آخر** في الاستخفاف من لا يصلح في الابتداء لا يصلح خليفه حتى لو  
احداث في الصلوة فقدم رجل اعلى غير وضوء وصيباً او امرأة فصلواته وصلواته فاسد اما ما حدث  
فاستخف رجلاً والقوم رجلاً آخر ونوى كل واحد منهما ان يكون اماماً فالامام هو الذي قدمه الامام  
وفي الفتوى ان نوب الامامة مع جازت صلواته الذين اقتدوا بخليفة الامام وفسدت صلواته من اقتدى بخليفه  
القوم وان تقدم احد ما ينتظر ان تقدم خليفة الامام كما قلنا وان تقدم خليفة القوم فاقدر ما به نوى  
الاخر فاقتدى به البعض وصلواته الاولى جازت وصلواته الاخرى فاسدة وهذا اذا كان خلف الامام قوم كثير وان  
كان خلفه رجل واحد صلواته امامه لم يقدمه نوى هو الامامة ولم يبق فان توضأ الاول وجاز وخلف

صلوة وان لم يرجع حتى احداث للفساد صلواته الاول والاحداث خرج من المسجد قبل ان يرجع الاول  
فسدت صلواته الاول والثاني يتبني على صلواته ولوسبقه احداث بعد مجاء الاول تحولت الامامة الى الاول  
ونوى صلاته ما لو لم يحدث حتى جاز رجل واقتدى بذلك قبل ان يجي الاول ثم احداث وخرج من المسجد صار  
الثالث اماماً حتى لو احداث وخرج من المسجد قبل ان يجي واحد من الاثنين فسد صلواتهما وصلواته الثالثة  
ولو احداث الثالث بعد مجي احد ما عين الباقي للامامة ولا يفسد صلواته واحدهما هذا اذا احداث الامام  
ثم احداث مقتدي فان احداثا خرجا الى المسجد فصلوات الامام فاسدة وبني على صلاته وصلواته مقتدي فاسدة  
هذا اذا خلف احداث فاستخف عنده بجاز خلافاً لها كما في مسألة الحصر في القراءة ولو لم يستخف لكنه  
انصرف ثم سبقه احداث لا يفي ظاهر الرواية ولو احداث فاستخف رجلاً بين آخر الصف ان نوى الخليفة  
الامام من ناحية صار اماماً وان نوى حين قام مقام الامام فسد صلواته اذا كان خرج الامام قبل ان يصلي الخليفة  
الى مكانه او قبل ان يصلي الخليفة بنوى الامامة ما فرغ في قضاء الفايضة في اقيم عليه تلك الصلوة واقتدى  
بالمسافر ثم احداث الامام فذهب استوضأ وبقي المقيم منفرداً قال الفضلي يفسد صلواته المقيم لانه لا يصير  
خليفة وقد خلا المكان للامام ففسد صلواته مقتدياً وما للسافر ان يستخف المقيم يفسد صلواته وان استخف  
لا يفسد الرجل اذا اتم النساء فاحداث فذهب ليتوضأ ولم يستخف لم يفسد صلواته النساء ولم يفسد صلواته  
الرجل فلو تقدمت واحدة من النسوة قيد خرج الامام من المسجد كوفي النوادر انه لا يفسد صلواته الامام لانه  
لم يرض بغيره واعرج به انه قد فسد قال شمس لا يفسد الخليفة شيئا الامام ابو علي النسوة كل من لم يلقها على  
قد الشغل اذا اقتدى بالمقتضى فاحداث الامام وخرج من المسجد ان استخف الشغل فسد صلواته وان لم يستخف  
جازت صلواته الامام وفسدت صلواته مقتدياً لما احداث فاقترى رجل قبل ان يخرج من المسجد يصح قد  
كذلك عن الفقيه ابى جعفر اليه اشار محمد الامام اذا احداث فاستخف رجلاً من خارج المسجد والصفوف  
مشكلة بصفوف المسجد يصح استخفافه وفسدت صلواته القوم عند حوسه وفي فساد صلوات الامام رتبة  
والاخر هو الفاسد ولو استخف المسجد فاستخف الخليفة غيره قال الفضلي ان كان الامام لم يخرج من المسجد  
ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخف غيره جاز فيصير مكانه المقدم بنفسه او قدمه الامام الاول وان كان غير  
ذلك لم يخرج ولو لم يستخف الخليفة وتقدم هو وكلم الامام قبل ان يخرج من المسجد لو احداث بعد ذلك لا يضره  
لا يضر غيره ولو جاز رجل ففسد الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدّل الاول ان يفتد في المسجد ولا يخرج  
كان الامام هو الثالث ولو توضأ الاول في المسجد وخليفته قائم في الحرم لم يؤذ كذا في آخر الخليفة ويتقدم  
الامام الاول ولو خرج الامام من المسجد وتوضأ ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤذ كذا ان كان الامام هو الثالث



وان نوى انما بعد ما تقدم الى الحرب لا يكون خليفة للاول ويصلي صلوته نفسه لم يفسد ذلك للصلاة من  
به رجل صلى في المسجد وحده وليس يصح من المسجد حتى جاء رجل وكبر نوى الدخول في صلوته  
ثم خرج الاول فان لم يكن خليفة للاول هذا معناه يعني مع الاقداء بالامام بعده الحدث ولهذا روية  
في التجريد وكذا لو تخلف في ناحية المسجد رجع ينبغي ان يقضى بالثالث اذا حدثت الامام واستخلف وخرج من  
المسجد ثم حدثت الثالث ثم جاء الاول بعد ما تخلف قبل ان يقوم الثالث مقام الاول فقدمه لا يجوز تقديمه  
لوجاه الاول من خلفه مقام الثالث مقام الاول جاز للثالث ان يقدمه ولو استخلف فذكر الخليفة فانية او تذكر  
الامام دون الخليفة واستخلف السبق مشروعا في فضل الامامة في مسائل السبق وتفسير الاستحالة  
ان اخذ يشوب ويخرج الى الحرب الخليفة اذا لم يعلم كم صلى امامه يصلي اربع ركعات ويتعد في كل ركعة احتياطا زاد  
بما كان الخليفة سبوقا **الفصل الخامس عشر في الامامة والاقداة** وفي الاصل علم بان الجماعة سنة مؤكدة  
لا يرضى في الزمان الا من رضي عن غيره قال في يوم القوم اقرام بكتاب الله واعلمهم بالسنة وافضلهم وعزوا كبرهم  
سنا فان اجمع الاقرام والاعلم اكثرهم على ان الاعلم اولي فان كان يتجرأ في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غير  
من العلوم فهو اولي فان سبوقا في العلم فافضلهم وعزوا فان سبوقا في الورع فاكبرهم سنا ثم اتهم جميعا  
والسهم فان اجمعت من الخصال في رجلين يفرع او الخيارات في القوم ويجوز امامة العبد والاعراب والاعلى  
وولد الزنا والفاسق وغيرهم احب الى حق لو اجمع العبد والخزوا لعق مع الحق الاصل واسبق في العلم  
والفقه فالحق الاصل اولي من العبد والحق عندنا وبكره امامة الفاسق رجلا في الفقه والصلاح سواء  
الان احدهما اقرأه من اهل المسجد الاخر فقد ساء ولا ياثم وكذا لو قتل الفضلاء رجلا وهو من اهل  
غير افضل منه وكذا لو اقام الخليفة فيلس لم يزل يولو الخلافة الافضلهم وهذا في الالتقاء خاصة وعليه  
اجماع الامة رجل صلح للامامة ولا يؤتم اهل محلة ويؤتم اهل محلة اخرى في شهر رمضان قال ينبغي ان يخرج الى  
تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره له ذلك وصار كمن افر بعد دخول  
وقت الجمعة فانه يكره قوم جلوس المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج اقام المؤذن فقام امام من اهل  
الخارج فاتهم وقام امام من اهل الداخل فاتهم قال من سبق بالشرع فهو المقدمون به لا كراهة في حقهم  
ولو اختلف بعض القوم رجلا والبعض الآخر العبرة لاجماع الاكثر المسائل في مجموع النوازل وفي القوي رجل امر  
قوا ومعه كراهة ان كانت كراهة لفساد فيه او لانهم احق بالامامة من يكره له ذلك وان كان هو احق  
بالامامة لا يكره رجل لم يقرأ شيئا فانه يحج على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوة القوم  
جائز ويضربون اسديا وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو احق لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك

واحتل انه قال على الترتيب والاحتياط اعادة وصلواتهم وكذا لو كان في ثوبه **جلبان** في الصلاة  
لا يصح اقداء الرجل بالبراء ولا بالجنون المتيقن فان كان جنونا يتيقن يصح الاقداء به في حالة الافاقة ولا  
بالتكرار ولا بالصبيان ولا يصح اقداء القاري الا في ولا بالآخر ولا يصح اقداء الا في بالآخر ولا  
يصح اقداء الاخرين بالآخرين ولا في ولا يصح اقداء الكاسي بالعارى ولا اقداء الضيق بصلح العذر  
ولا اقداء المسافر بالمقيم خارج الوقت ويصح اقداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقداء المسافر  
بالمقيم في الوقت والمقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجاز مسافر واقدي في هذا العصر لا يصح اقداء  
ولا يصح اقداء الركع والمساحد الموي ويوم للموي من هو مثله ويصح اقداء القاييم بالقاعد وعندهم لا يجوز  
وقامه في صلوة المريض واقدا المتوضي بالمقيم فعلى هذا الخلاف واما اقداء المتوضي بالمقيم في صلوة الجماعة  
فجاز به خلاف ولا يصح اقداء المقرض المتقل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقداء المقرض المقرض عن اقداء  
الفرضين بان كان احدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر وكذا صاحب الظهر اذا لم لصاحب الجمعة والامام يصلي الجمعة  
والقوم يصلي الظهر وكذا ظهر الاسر ظهر اليوم مختلفان واختلفا المكان كاختلاف الفرضين بان كان شاء الله  
ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ورجل آخر خلفه والله لاصلي ركعتين فاقدى الخلف بالناذر جاز ولو اقدى  
الناذر بالخلف لا يصح ولو ان جليل طاف كل واحد منهما السبوقا فاقدى احدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح  
اقداء به بمنزلة اقداء الناذر بالناذر ولو خلف جلا كل واحد منهما ان يصلي ركعتين واقدي احدهما  
بالآخر صح كاقدا المطوع بالمطوع رجلا شاع في التطوع وفسدوا اقداء احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز  
وكذا لو اقدى احدهما رجل يصلي من ذروه ولو ان قوما افتتحوا التطوع بالامام ثم افسدوا فاقدوا بالامام في قضاء  
تلك الصلوة واقدي بعض القوم ببعض صح اقداءهم يصلي ركعتي الظهر فاقدى من يصلي الاربع قبل الظهر  
ذكر في التراويح ويجوز اقداء ماسح الخف ماسح الخف وكذا اقداء العاسل الماسح وصاحب الحج بمثله وامامة  
الماسح على الجبار للعاسل جازية وامامة المرأة للنساء جازية الا ان صلواتهن فرادى افضل وامامة الخو الشل  
للنساء جازية وللرجال ولحق مثله لا يجوز وامامة الصبي المراهق للصبيان مثله يجوز رجل يوم الناس ويقرأ من  
الصحيح فصلون فاسدة وعندهم جازية والعارى اذا لم العراة واللايين يجوز صلوة الامام والعارين ولا  
يجوز صلوة اللاتيين لاجماع ولواتم الا في العارى والامين فصلوة الكفا فاسدة عندنا وعندهم صلوة  
الامام ومن كل حاله بمثل حاله فامة وتام هذا من فصل المرأة ولا يجوز اقداء الا في جازي ولا في السبق  
بالمسبوق وباقي في موضع وامامة المفسد لغيره من الاعتناء صحبة اذا اكل باخر خروج الدم ويجوز امامة الاحد  
للقاييم ولا يجوز اقداء الناظر بالراكب لوصلو على الدابة جماعة جازت صلوة الامام ومن كان معه على ابيه ولا



بجوز صلوة غيره في ظاهر الرواية وامامة المانع لغيره ذكر الامام الفضلي انه يجوز وصلوة الامام في جميع هذه  
المسائل الجانبية الا اذا كان الامام ميتا واقدي القاري فان صلوة الاخي لا يجوز وكذا الاخرى لا اقدي  
بها الا في لا يجوز صلوة الاخر ايضا الكل في نسخة القاضي الامام فخر الدين خان وفي الاصل في كل موضع لا  
لا يجوز الاقتداء هل يكون شارعا في صلوة نفسه عذمه لا وعنده ما يصير شارعا لان للصلوة جنتين عذما  
ولها جهة واحدة عذمه والقاري اذا اقدي لا يصير شارعا وقال الكرخي ما يصير شارعا ثم اذا جاء اوان  
القرآن **فسد بغيره** وفي الاصل الاقتداء باهل الاهواء جائزة الالهية والقديرة والروافض العالي  
من يقول بخلق القرآن والخطابية والمشيئة وجعله ان من كانوا من اهل قبلتنا ولم يقل في هؤلاء حتى يحكم بكونه  
كافر يجوز الصلوة ويكره ولا يجوز الصلوة خلف من يكره فاعنه النبي ومن يكره ايام الكاين وعنده القبر وكذا  
من يكره الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مستع ولا يصل خلف من يكره المسح على الخفين وفي  
في المشيئة هذا اذا قل ان الله يد اوجلا كالعباد فهو كافر وان قال جسمه كالاجسام فهو مستع وفي الروايات  
ان فضل عليا على غيره فهو مستع وان نكر خلفه الصديق فهو كافر ومن نكر المخرج يتطرد انكر الاسم من مكة  
البيت المقدس فهو كافر وان نكر المخرج من بيت المقدس لا يكره ربه رايته بخط شمس لا يكره الحلو في النهج  
عن الصلوة خلف من يخوض علم الكلام وينظر صاحب الاهواء ويكره الاقتداء بمن كان معروفا باكل الزبوا وما  
الاقتداء بشعوى المذهب يجوز ان لم يكن تعصبا ولا شكا في ايمانه ولا ميل عن القبلة فاحشابلن بجاوز  
المعارف ان يكون متوضعا من الخارج من غير التسليم ولا يتوضعا بالماء الذي وقع فيه الجلوسة اذا كان للماء  
قد قتلين وقولنا شاك في ايمانه بل قال ان المؤمن ان شاء الله ما لوقال اننا اموت مؤمنا ان شاء الله يصلي خلفه  
اما اقتداء الخبيث في الورع يري مذهب من يوم قال الفضلي صح اقتداء الفاسق اذا كان يوم يوم الجمعة وعجز  
القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا يتول الجمعة بامامة وفي غير الجمعة لسبيل من يتولى الى  
مسجد آخر ولا ياتم بذلك ولو صلى خلف مستع او فاسق فهو محرر ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف  
تقى اذا قال الامام السلام قبل ان يقول عليكم اقدي به انسان لا يصح الاقتداء **جس** في المانع من الاقتداء  
اذا كان بين الامام وبين المقدي حائضا من صلوة قال شايخنا هذه الذي ذكره في الحايطة القصير  
الذليل فان كان ذليل لا يجوز الاقتداء به وان كان الحايط الكبير وعليه باب متخرج او عقب لوارديه الوصل  
الى الامام يمكنه ولا يشبه عليه حال الامام بجماع او رويته صح الاقتداء في قولهم جميعا وان كان عليه بل يمكنه  
مسدود وعليه عقب صغير لوارد الوصول الى الامام لا يمكنه ذلك لكن لا يشبهه حال الامام خلفه في واختار  
شمس في الحلو انه لا يصح والعجز للاشبهان ان يشبه عليه حال الامام لا يصح وان لم يشبهه صح ولو قام على

سبح المسجد واقدي الامام على هذا ان كان المستطع باب المسجد ولا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء في  
قولهم وان لم يكن له باب المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وكذا الوقوف في الميزنة فتد  
بالامام في المسجد فان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء  
وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح الاقتداء وان كان لا يشبه عليه حال الامام ولو قام على  
الدكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف وسياق في الجمعة وهذا  
الجنس وان كان بين الامام والمقدي طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة والاقواق لا يمنع الاقتداء وان كان  
واسعا يمر فيه العجلة يمنع الاقتداء وهذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق اما اذا اتصلت الصفوف  
على الطريق يصح الاقتداء وهذا اذا كان الصفوف على الطريق ثلاثا واكثر وان كان واحدا على الطريق مقتديا بالامام  
يكره ولو قام رجل اخر هذا الرجل واقدي لا يصح الاقتداء ولو كان الذي قام على الطريق اثنين على قيس قوله  
يجوز وقال انه لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين  
الامام وبين من خلفه في الطريق قد ما يرفيه العجلة جازت صلاتهم وكذا لو كان فيما بين الصف الاول و  
الثاني الاخر الصفوف ولو كان الطريق نجسا وقام عليه صف من يجز صلاتهم وكذا صلوة من خلفهم والمانع من  
الاقتداء في الغلاة قد مر ليس فيه صفان وفي صفي العبد الفاصل لا يمنع الاقتداء وان كان يسع فيه صفان  
او اكثر وفي المتخذ صلوة الجنازة اختلف المشايخ وفي الزوار جعله كالسجود امام صلى الناس في الجامع المسجد  
في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الاقام عند القصوة وصف آخر في آخر المسجد ان كان الامام في القصوة و  
القوم في سائر خاصة يجوز ولو كان الامام في القصوة والقوم بسجدة واحدة لا يجوز وكذا في سجدة التلاوة  
ولو قرأ في هذا المكان مرة في ذلك المكان ففي كل موضع صح الاقتداء لا يتكرر الوجوب وان لم يصح يتكرر  
قوم يصلون في الصفوف وسط الصفوف فرجة لم يبق فيها احد من الفريقين او حوزا كانت الصفوف متصلة  
حوالي ذلك الموضع يجوز صلوة من كان وراء ذلك الموضع وهذا اذا كان الحوز كبير بحيث لو وقف في جانب  
لا يتبين الجانب الاخر اما اذا كان صغيرا لا يمنع الاقتداء في الفتوى ان كان بينه وبين الامام ثم ان كان كبيرا  
فيه السفوف والزوار يمنع الاقتداء وان كان صغيرا لا يجز لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا روي عنهم فان  
كان على المذبح جسر وعلى الجسر صف متصل بجوز صلوة وان كان على الجسر رجل واحد لا يصح الاقتداء وفي الاثنين  
خلاف كما في الطريق **فوق** في نية الاقتداء رجل صلى خلف الامام وهو نطق انه خلفه فاقدى به فاذا  
هو غيره يجوز وان نوى حين كبر الخليفة يري بالخليفة واقدي بالخليفة لا يجز به ولو قال في نية قدس  
بهذا الشاب فاذا هو شيخ صح الاقتداء وعلى العكس لا يصح وقيل يصح بالوجهين رجل ادرك الامام في العشاء



في القعدة فقال ان كانت هذه القعدة الاولى اقدت به وان كانت الاخرة ما اقدت به او قال ان كان الكو  
اقدت به في الفريضة وان كانت الاخرة اقدت في التطوع لا يصح اقتداء في الفريضة وكذا لو وجد الامام  
ولم يدركها الفريضة والتراخي فقال ان كان العشاء اقدت به وان كان التراخي ما اقدت به لا يصح  
الاقتداء سواء كانت في العشاء والتراخي ولو قال ان كان في العشاء اقدت به وان كان في التراخي ما  
اقدت به فظهر انه في التراخي صح اقتداء وفي فريضة لا يصح الاقتداء بالامام وهو في الصلوة نعم  
انه في الظهر قال شرعت في صلوة هذا الامام واقدت به فاذا هو في العصر بجزء العصر الذي هو صاحب شرب  
الاذا كان قال اقدت به في الظهر لا يجوز رجل صلى خلف الامام ركعة ثم نوى ان يصلي بقية الصلوة وحده  
او زيان يوم امامه فيما بقى من تلك السنة الا انه ركع بعد ركوع الامام وسجد بعد سجدة وقال له  
صلوة فامة ولا يشبهه هذا لان يوم بعض المتقدمين وكذا الجاهل حين كتب اليه محمد بن سماعة ولو اقدى  
بالامام ولا يدري ان يقيم او ساقط لا يصح اقتداءه صلى الله عليه وسلم في الظهر اذا قام الى الخامسة سائها بعد ما قد علم على  
الرابعة فاقدر به انسان في الظهر صح اقتداءه وموضع في باب التيمم وفي فريضة الصلوة في المبدأ الاول رجلان  
يصليان في موضع فوي كل واحد منهما ان يؤم صاحبه فضليا كذلك جازت صلواته ولو نوع كل واحد منهما  
الاقتداء بصاحبه فضليا كذلك لا يجوز لكل واحد منهما ان يكون بغير التبعه وما يتصل بصلوة الاقتداء  
ما يكره وما لا يكره الاقتداء في الترخايع ومضاهي كبره وذكر القدر في انه لا يكره واصل هذا التطوع بانما  
اذا كان على سبيل التذمير يكره في الاصل للصد الشبهة اما اذا صلى صلوة الجماعة بغير اذان واقامة في ناحية  
المسجد لا يكره وقال ثعلبي في الحلو انه ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق وفي الاربع اختلف  
الشافعية والاصح انه يكره وفي الفتوى اذا كان يؤم الناس في غير صورة لا يكره وكذا لو كانت على خاتمة وفريضة  
المسئلة في فصل ما يكره وفي التجريد في اذا اقامه جماعة يصلي بجاهله في بيته فان صلى مع جنبي يعقل بان لا يكره الجماعة  
ولو لم يكن اهل الصلوة وحده باذان واقامة لكن حكم المنفرد في التيمم والسمع في فتوى النسخ وفي الفتاوى  
قول جمهور في بيت فيه جرح ومشا جرح يؤم القوم باذن المستاجر لو لم في بيت جرح غير انه يكره واكره ان يكون  
الامام على المكان والقوم على الارض وعلى العكس وقال الطحاوي هذا لا بأس به ففجالة العذر يؤخذ به  
الطحاوي وفي الاصل ولا فرق بين الموضع المنفرد والمنفرد وقد اختلف في اقامة الرجل في الفريضة ابو جعفر يقدّم  
الذراع ان كان قد اذاع فافق يكره وما دونه لا يكره وفي الجامع الصغير هذا اذا كان الامام وحده فاما اذا  
كان بعض القوم معه فلا يكره ولا بأس بان يقوم في الطاق اذا اذاع المسجد وسجده في الطاق ويكره ان يكون  
الامام في الطاق وحده اذا لم الرجل النساء في مسجد جماعة ليس ممن رجل لا بأس به وفي غير المسجد من

البيت ونحوها يكره الا ان يكون معه ذات رحم محرم يخرج العجز الى العيد والجمعة وفي الحج والعشاء في  
الظهر والعصر والغروب هذه ما يخرج الى جميع الصلوات وهذا جواب الاصل وقال في الفتوى لا يخرج العجايز  
في زماننا الجماعات ويصلي المرأة وحدها اقوى اياما عند الثلاثة وان صلوا بقيام وكوع وسجى جماعة  
اجزأهم والا لو لم امامهم ان يقوم وسطهم كيلا يقع بعضهم على عورة الامام فان تقدم جاز الامام اذا  
سمع حسن انسان فلا بد ان يطول القراءة والركوع ليدرك الرجل تلك الركعة قال ابو ترس سالت ابا ج عن هذا  
قال كره له ذلك واخشي عليه مرا عظماء وكذا روى هشام عن ابيه وقال ابو طيم لا بأس بان ينظر في الركوع  
ليدرك هذه الركعة وهو جاز وقيل هذا اذا لم يعرف الجاني وينتظر قد تسبحة المستحيين فان كان يعرف  
الجاني يكره وهو جاز في جواب ابي ج يعني اراد به حق القوم لا التقرب الى الله تعالى حتى لو اراد التقرب لا يكره  
اما ان الحول الامام القراءة لكي يدرك الناس جماعة الاولى انه اذا كان يشق على الناس لا يفعل واذا سلم الامام  
من الظهر والغروب والعشاء كرهت له المكث قاعدا لكنه يقوم الى التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن  
يخوف عنه وليس اويضا وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه فان كان مقدرا او يصلي وحده ان لبث في صلاته  
يدعوا جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او اخر او خرف عنه وليس جاز والكل سواء وفي الصلوة  
التى لا تنقطع بعد هذا ما لا يجوز العصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة والناس يكره منى هذا بدعة ثم هو  
بالجواز ان شاء ذهب ان شاء جلتى محل به الطلوع الشمس وهو افضل ومستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بخلاف  
مسبوق فان كان يخوف عنه او يسره والصف والشاء سواء في الصلوة رجل يصلي وحده جاز رجل واقدى  
بعد ما قرأ الفاتحة او في بعضها بقية الفاتحة ما ينافي ويجوز وقد تفرقت المسئلة في فضل القراءة الكل في الاصل هذا  
الذي كره فأكمله حال الامام ولما حال القوم قال في الاصل اذا كان الامام والقوم في المسجد احب اليهم  
في الصف اذا قال المؤذن في على الفلاح عند الثلاثة وان كان الامام والمؤذن واحدا واقام في المسجد اجمعا  
ان القوم لا يقومون ما لم يفرغ الامام من الاقامة وان كان خارج المسجد لا يقومون عالم يدخل المسجد ويخرج  
انه كلما جاز صفا قاموا وان دخل من قدامهم يقومون كما رواه الامام ثم هو بالخيار اذا انتهى الى قوله قد  
قامت الصلوة ان شاء الله تعالى هناك وان شاء الله تعالى ما شاءوا عن من اتمها هناك ومن لم يكره الاصح انه يكره  
حين فرغ المؤذن من قوله قد قامت الصلوة ثم ينظر ان كان مع الامام واحدا قامة عن يمينه وان كان مع الامام  
رجلان يتقدم الامام في ظاهر الرواية فان قام وسطهما جاز والا فضل ان يتقدم وان كان القوم كثير ان قام في  
يمينه الصف او في يسره الصف او في وسطهم فقد ساء وصلواتهم قامة وعن ابيه اذا دخل الرجل المسجد  
الناس الصلوة فانه يميل الى الصف في الصف فلا كان الطواف سواء يميل الى اليمين وان كان الصف غليظا



ولم يجز فجة يصبر الى ان يدخل رجل فان دخل اصطفا بجدة الامام ولا يجز فكية ركن فان لم يدخل فخذ  
فوت الركعة بكن بجدة الامام فان كان مع الامام واحد يقوم عن يمين الامام ولا يتأخر عن الامام في كل  
الرواية فان قام خلف الامام وعن يساره يكون ميسرا فلو كان الامام قصر من المقتدى عسى ينجح واثق المقتدى  
قدام الامام يجوز بعد ان يكون قيامه بجدة الامام ومساخره عنه بقليل وكذا الرواية اذا اقتدت بزوجه ما وقفا  
خلفه لكن من اراد يتبع قبل الامام في السجدة جاز والعبرة بالمقدم فان دخل خلف الصفوف منفردا انما كان  
غير ضروري يجوز ويكره وينبغي ان يجزى احد الصف في السجدة وفي الصف اولهم بكن بكن خلف الصف  
واراد ان يلتحق بالصف بكن ولو كان معه آخر ثم ظهر منه حديث فهو منفرد قال الفقيه ابو جعفر هذا اذا كان  
في الصف فجة فان لم يكن بكن ولا يجز احد **اجتزأ** في الاخذ بالامام وفيما يفعل المقتدى وفي الجامع  
الصغير اذا صلى الرجل بعض المكتوبة في السجدة وحده ثم اقيمت ففي ركعات الاربع كالظهر والعصر والعشاء  
ان كان صلى ركعة اضاف اليها ركعة اخرى ثم يسلم ثم يدخل في صلاة الامام ما اذا اقيمت قبل ان يقيد الركعة  
بالسجدة قطعها وكذا الوقام الى الثالثة ثم اقيمت فانه يعود الى التشهد ويسلم ويقرا التشهد ثانيا وعنده  
البعض كيفه ما قرأ وان قيد الثالثة بالسجدة انما ثم يدخل في صلاة الامام بنية النفل في الظهر والعشاء  
وفي العصر لا يدخل في صلاة الامام ويخرج من السجدة في الجهر ان صلى ركعة قطعها وان قيد الثانية بالسجدة انما  
ولا يدخل في صلاة الامام وفي الغريبان صلى ركعة قطعها فان قيد الثانية بالسجدة انما ولا يدخل في صلاة الامام  
وعنه انه يدخل ويشفع بالركعة فلو قلد في هذا المشقة من يصلي المغرب لم يقرا الامام في الثالثة ان  
قرأ المقتدى يجوز صلى وان لم يقرا كذلك بتبعية الامام كذا نقل عن الشيخ الامام الاستاذ حالي فلو قام  
الامام الى الركعة على ظن انما الثالثة فتابع المقتدى في الركعة فيفسد صلاة المقتدى فقد الامام على اربع  
الثالثة او لم يقعد هو المختار وان صار صلاة الامام نفلا اعزها ما لكانت فضائلا صار مستغلا من الغرض  
الى النفل وصلا كان صلى صلاتين يجزئتين فيصلي المقتدى صلياً صلوحة واحدة بامام من غير غير فلا يجوز  
ولو شرع في النفل ثم اقيمت المختار ان لا يقطع ما قيد بالسجدة او لم يقيد بخلاف الفرض وخففها ولو شرع  
في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت وقد صلى ركعة او ركعتين قال القاضي الامام ابو علي النسفي كنت اقيمت ركعة فانا ان  
يتم الاربع حتى وجدت رواية عن عه انه يسلم على رأس الركعتين ويدخل مع الامام ولا يلزم قضاء شيء  
عندهما وعن من يلزم قضاء الركعتين والصحيح المشهور اخذ الاول انه يتمها ويخففها ولو شرع في  
المندوب وقضاء الغايبة ثم اقيمت لا يقطع كالنفل بجعل ادراك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر  
بجماعة وهذا الرجل اخر فضل جماعة عندهما لا يشك وعندهم كذلك وقام هذا الى ان في

فصل الطاعات ويكره التخرج في السجدة والناس المكتوبة **نوع** منها يتابع الامام في الصلوة وفيما لا يتابع  
اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجدة قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركوعين هذا جاز شمس  
الاسلام لا وخذ في ولورفع الامام رأسه من الركوع قبل ان يقول المقتدى سبحان ربنا العظيم ولا في الطلوع  
يتابع الامام اذا ادرك الامام في الركوع يستغل في سجدة الركوع ويترك الشاء وفي صلوة العيد لو ادرك  
الامام في الركوع لا يترك التكبير الى ان يركع في الركوع ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد يتم التشهد  
فان لم يتم وقام جاز وفي القعدة الثانية اذا سلم الامام وهو في التشهد يتم وان لم يتم اخره ولو سلم قبل ان يفرغ التشهد  
من الصلوة وقبل ان يفرغ من الدعاء فانه يسلم مع الامام ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه  
يتم التشهد ولو لم ولو حدث الامام بعد اقبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم التشهد بعد فسد صلوة  
لانه يجوز ان يفرغ من ركعة الصلوة بعد سلام الامام ما بعد الحديث بعد فلا يتبع في ركعة الصلوة ولو فرغ الامام  
من التشهد وهو لم يفرغ ان كان القعدة قد ما يمكن ان يفرغ التشهد فيها جاز الا يرى ان الامام لو كان التحيات لله  
حقا كان لوقر التشهد امكنه ذلك جازت صلوة المقتدى اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل الامام  
وذهب جاز ولو صلى بعد ما قرأ الامام التشهد واخر الامام السلام الى ان طلع الشمس فانه يفسد صلاة الامام و  
يفسد صلوة من سبق بالسلام المقتدى اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة قبل الامام واشتغل بالصلوات  
والدعوات فلما فرغ الامام هو قد قرأ الدعوات لا يكره المقتدى يتابع الامام في القنوت في الوتر ولو ركع الامام  
ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا ان خاف فركع الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف بقيت ثم يركع  
ولو نسي القنوت حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يفتي وحمله هذا في نظم الزندوستي قال خمسة اشياء اذا فعلها  
الامام لا يفسد القوم احدها اذا لم يفتي الامام وقد مر لنا اذا نزل الامام تكبير العيد بن لا يكره القوم ايضا  
الثالث اذا لم يقعد الامام في الثانية في وقت الاربع والثلاث لا يقعد هو ايضا الرابع اذا تلا آية النجوم ولو لم يجز  
وهذا لا يسجد القوم الخامس ان انتهى الامام ولم يسجد لا يسجد القوم واللاحق لا يقعد على الثانية ان لم يقعد ثم  
وفي رتبة مواضع اذا فعله الامام لا يتابع المقتدى منها لو زاد الامام في صلوة سجدة لا يتابع المقتدى ولو زاد في  
تكبير العيد بن يتابعه ما لم يخرج من اقاويل الصغابة فان خرج عن اقاويل الصغابة ضرر وسع التكبير الامام لا يتابع  
ومنها لو كثر في صلوة الجازة خمس لا يتابع المقتدى ومنها اذا تعدى على الركعة وقام الى الخامسة سايبا لا يتابع  
المقتدى فان قيد الخامسة بالسجدة سلم وعاد وسلم المقتدى معه فان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى  
ولو لم يقعد المقتدى الامام على الركعة وقام الى الخامسة سايبا وتشهد المقتدى سلم ثم قيد الامام الخامسة  
بالسجدة فسد صلواتهم وتسعة اشياء اذا فعلها الامام لا يفسد القوم احدها اذا لم يفرغ الامام من ركعة



تكبير الافتتاح برفع القوم واذالم يشاء الامام فالتقدم في ان كان في الفاتحة وان كان في السورة فكذا ذلك عند  
خلع الحنيفة ومنها انه اذا ركع الامام ولم يكبر ولم يسبح في الركوع او لم يقل مع الله اجمعين او لم يكبر عند الخطا  
اول يقرأ التشهد بقوله القوم ولولم يسلم الامام يسلم القوم التاسع اذا سمع الامام التكبير في ايام التبريد وذهب  
بعد السلام بركب القوم وفي الجامع الصغير الامام اذا قرأ آية التوحيد والتوحيد بكت المقدى وكذا في الخطبة يوم الجمعة  
وكذا الصلوة على النوا بكت القوم وهذا اذا كان يقرب من الامام فان كان بعيدا خلف المشايخ بوفيه والاحوط  
السكوت وفي الاصل اذا امر المصلي بآية فيها ذكر الجنة فوقف عند ما وسال الشرح او قرأ آية فيها ذكر النار فوقف عند  
وتعبد بالله من النار ان كان منفردا بخمس وان كان اماما كره له ذلك وفي الغرض ان كان وحده يكره ايضا عندنا  
المقدى ان يركع والسجدة قبل الامام على خمسة اوجه ما ان يركع والسجدة قبل الامام وبعد الامام وفي  
بالركوع مع الامام وسجد قبله او ان يركع قبل الامام وسجد مع الامام وفي الركوع والسجدة قبل الامام ثم يركع  
الامام في آخر الركعات فان كان يركع والسجدة قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة بغير قراءة  
وتتم صلوة وما اذا ركع مع الامام وسجد قبله بغير قراءة ركعتين اما اذا ركع قبل الامام وسجد معه بغير  
قراءة ركعتين بغير قراءة وان ركع بعد الامام وسجد معه بغير قراءة اذا ادرك الامام في القيام وركع مع الامام  
ولم يقدر ان يسجد مع الامام حتى قام الامام الى الثانية وركع المقدى ثانيا معه وسجد أربع سجود للركعتين جميعا  
كانت السجدة ان من الركعة الاولى بعيد الركعة الثانية كلها وشرحه في الخزانة المقدى اذ رفع رأسه من السجدة  
قبل الامام واطال الامام السجدة فظن المقدى ان الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى  
ان نوى سجد الامام ونوى السجدة التي فيها الامام ونوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة وان خط السجدة  
الثانية وقبل ان يضع الامام يده على الارض للسجدة الثانية رفع المقدى رأسه من السجدة الثانية لاجور سجد  
المقدى وكان عليه عادة تلك السجدة ولولم يعد نفسه صلوة **وما يتصل مسائل الاقضية** مسائل السجود  
احد المسبوقين الا قد يخرجه في اخره في الفصل المتقدم انه لا يصح وتفسد صلوة المقدى دون الامام في  
قرا ولم يقرأ اما الذي احده ان يركع سبق ينظر الى صاحبه ووقفى مقدار ما يقضيه صاحبه ولم يعتد به بخروج صلوة  
مسافر قد يركع الامام بعد ما صلى ثلاث ركعات وعليه سجد للسهو وقابله المقدى ثم قام ووقفى سبق  
به بخروج صلوة رجل على وجه واحد وقدم واقعدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة او ركعتين ثم احداث الامام في السجدة  
واحد من القوم ولا يدري الامام ان الامام لا يركع على وجه واحد ولا يصح ايضا وقد خرج الامام من السجدة  
ينظر ان كان الامام احداث وهو قائم فان كان لا يصلي ركعة ويعد قد التزمه ثم يقوم ويتم صلوة نفسه  
ولا يبايعه القوم في ذلك لكن يصير القوم الى ان يخرج القوم الامام انما من صلاته فاذا فرغ قام القوم ويصلون

وحدانا لو قدى رجل بالامام في وقت الاربع واحدا لامام وقدم هذا الرجل والمقدى لا يدري انه لم يكمل  
الامام ولم يقم عليه فان المقدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا اذا علم ان الامام ان عليه سوا  
فبعد للسهو وقابله المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكبر عليه سوا وفيه روايتان واختلف المشايخ في اختلاف  
الروايتين واشهرها ان صلوة المسبوق تفسد وقال الامام بوجوه الكبر لا يفسد والصد الشاهد اخذ  
وفي واقعة وان لم يعلم الامام ان لم يكبر عليه سوا ولم تفسد صلوة المسبوق عندهم جميعا الامام اذا حدث في صلوة  
ذوات الاربع واستخلف مسبوفا بركعتين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلوة ثم يشتغل بغيرها  
سبق به فلو صلى ركعتين ولم يقعد تفسد لو قدى القوم بالمسافر فاحداث المسافر واستخلف القوم في السجدة  
ركعتين ولم يقعد تفسد صلوة وصلوة القوم كذا هذا ولو تذاكر الخليفة انه لم يصلي الفجر فسدت صلوة الامام  
الاول والثاني والقوم ولولم يترك الخليفة لكن تذكر الامام الذي احداث ثانيا بعد ما خرج من المسجد بصلوة  
خاصة ولو تذكر فانية قبل ان يخرج من المسجد فسد صلوة وصلوة الخليفة والقوم جميعا الامام اذا قام الى الثانية  
وتابعه المسبوق ان كان الامام قد عد على الركعة تفسد صلوة المسبوق وان لم يركع قد لا يفسد حتى يقبل ثانيا  
بالسجدة فان قيد بالسجدة فسد صلوة الكل مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واقعدى فاحداث الامام وتختلف  
وهذا هو الامام بالوضوء في الاقامة والامام الثاني اقامة ايضا ثم جاء الاط كفيفيل قال الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل يقدى ثانيا فاذا صلى الثانية الثالثة الثانية يقعد قد التزمه ويستخلف مسافر من القوم ادرك اطي  
الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم ثانيا فيصلي ثلاث ركعات والا يصلي ركعتين بعد سلام الامام ولا يتغير في  
القوم نية ثانيا الاقامة المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتة فانه يكره ولا يفسد صلوة المسبوق اذا قدم مع الامام الفجر  
يتولى في التمسك حتى يفرغ عن التمسك هذه سلام الامام المسبوق اذا ادرك الامام في الركعة التي خرج فيها  
لا ياتي بالشاء فاذا قام الى قضاء ما سبق به ياتي بالشاء ويقعد بالقراءة وعندئذ يقعد عند الدخول في الصلوة  
وعند القراءة ايضا وهذا استحبابا كونه سنة فقد مر في فضل الادب في الشاء سواء كان قرا أم لم يقرأ  
اولا يسمع بوجهه في صلوة بغير يسكت وفي صلوة المخافة ياتي بالشاء ان ذكره قائما او ما حكم القراءة ان كان سبوقا  
بركعة او ركعتين في القراءة فيما يقضي فرض عليه حتى لو ترك القراءة في الركعة تفسد صلوة ولو كان سبوقا ثلاث ركعات  
الاربعة ركعات فالقراءة في ركعتين والمسبوق فيما يقضي اول صلوة في حق القراءة وآخر صلوة في حق التمسك  
حتى لو ادرك مع الامام ركعة الفجر ثم قام الى قضاءه بعد تسليم الامام فانه يصلي ركعتين ويقعد في كل ركعة بالفاتحة  
والسورة ولو ترك القراءة في احدها تفسد صلوة وعليه ان يقضي ركعة ويتشهد ثم اخرى ويتشهد ويسلم لا يقضي  
آخر صلوة في حق التمسك ولو ادرك ركعة مع الامام في صلوة الفجر والعصر والعشاء وقام الى القضاء وعليه ان يقضي



ركعة ويقراء فيها بالمأخوذة وسورة ولا يشتمد في الثالثة بالجار والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين منها يقضى ركعتين  
فيما ويشتمد ولو ادرك القراءة فيهما او في احدهما فسد صلاته لان ما يقضى اول صلوة في حق القراءة ولو كان امام ترك  
القراءة في الاولين وقراء في الاخرين فضاء عن الاولين فان ادرك هذا السبوق الامام في الاخرين فالقراءة فيما  
يقضى من عليه وفي الزوايا المتابعة في القنوت بآية في فصل التيمم في سائر الشك وهذا كله بناء على ان السبوق  
فيما يقضى كالمفرد والاخر كما خلف الامام وهذا لا يقرأ على الاخر ولا يقضى على السبوق والاخر الذي قد  
بالامام في اول الصلوة ثم يخرج من الايمان بافعال الصلوة بعد جرد شاربهم او ما ان من الطائفة الاولى صلوة في  
او بقاها لاجل الازحام ولم يقدر على الركوع والتسبيح ولا يجزئ عليه التيمم وفي السبوق يجب الامام اذا حدث  
فقد سبوقا لا ينبغي له ان يقدمه ولو قدمه لا ينبغي له ان يتقدمه ولكن يقدم غيره وان تقدم مع هذا ينبغي له ان  
يتم صلوة الامام الاول فاذا اتم من التسبيح يتأخر ويقدم رجلا ادرك اول الصلوة فيسبغ ثم يقوم هو الى قضاء  
ما سبق به ولو لم يتأخر لكان له ما اتم من التسبيح من حيثة او حدث متعمدا او كل او شربا وتكلم فسدت  
صلوة وقت صلوة القوم اما الاول ان ادرك الامام ثلثا في الصلوة فيقف على عليه وفرغ مع القوم فصلوة تامة  
وان لم يدرك ولم يفرغ عما عليه فيه رايان في رواية ابي حفص كبره لا يفسد الامام اذا ضحك فيمنه بعد ما  
قد التمسك واحدث عمدا او خلفه لاحق وسبوقا سلم الامام او تكلم او قام وذهب تسبحة كل واحد ما  
في القهقهة والحديث العهد بصلوة الامام ومن كان ثلث طه تامة وصلوة السبوق فاسدة وعنده ما تامة تقوم  
ويقضى ما عليه واما الاخر ان ادرك الامام في صلوة فصلوة تامة وان لم يدرك فيمنه رايان طاهر ولو ان الامام  
احدث وخلفه قوم تكلم سبوقا ينظر ان يقرأ على الامام شي من الصلوة يستخلف واحدا من السبوقين فاذا  
تقدم السبوقية تم صلوة الامام ثم يقوم الى قضاء ما سبق به من غير تسليم وكذا القوم يقومون ويصلون من غير  
ان يسلموا فيتم صلواتهم وان لم يبق على الامام شي فقام ان يقوموا ويصلوا وحدهم غير ان يسلموا ويتقوا صلواتهم  
رجل سبوق ركعة في صلوة هي من ذوات الاربع ونام خلف الامام في ثلاث المرات ثم انبته ياتي بما عليه في حال انهم  
لا يقرأ فيها ثم يقرأ متابعة لامة ثم يقوم فيصلي ركعة بقرآن ويقعد ويتم صلوة ولو نام في ركعة وشك في ركعة  
انه هل ادركها مع الامام حكم الركعة التامة فيها والركعة التي سبق بها قد ذكرنا الركعة التي هو شاك فيها ياتي في  
آخر الصلوة ويسجد السجدة الثانية ثم يركع في صلوة هي من ذوات الاربع فادرك في القعدة ونام  
لا يدرك عاتما القعدة الاولى الاخرة يصلي اربعاً ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقرأ في الاولين وقراء في الاخرين  
حاز ولو علم انها القعدة الاولى لكان يدرك عاتما هل صلى ما سبق الركعتين ثم نام في القعدة ام نام في القعدة الاولى  
ولم يصل الركعتين يصلي اربع ركعات ويقعد على رأس الركعتين ولو لم يقعد على رأس الركعتين فسد صلاته السبوق

اذا قام الى قضاء ما سبق به ولكن لم يقدر ركعة بالسبوق حتى تذكر الامام انه ترك سجدة من صل الصلوة  
سجد الامام سجدة وتين ويصلي ركعة كما هو حكمه على ما ياتي في السجدة اذا يصنع السبوق قال ياتبعه السجدة  
ولا يتابعه في الركعة لكن ينتظر حتى تفرغ الامام ثم هو ياتي بما عليه ويتشهد ثم يصلي ركعة ثم السبوق انما يقوم  
الى قضاء ما سبق به اذا علم بفرار الامام ولا يقوم بعد ما سلم تسليطه وكله ما بل ينتظر فرار الامام ثم يقوم  
انما يقوم في فرار الامام اذا علم بفرار الامام قد التمسك في موضع منها الماسح على الخفين اذا خاف خروج وقت الصبح  
والمسحاضة وصلح الحج السائل اذا خاف خروج وقت الصلوة والسبوق في الجمعة اذا خاف خروج وقتها  
والسبوق في العيدين اذا كان على الامام من يجوز له ان يتابعوا امامهم في التيمم ويصلي الفجر اذا خلف طلع الشمس  
ومنها ان اخاف ان يبدل ما حدث ولا يتابع الامام في التيمم وفي هذه الموضع واذا كانت صلوة لا يفسد بخروج  
الوقت يتابع الامام في التيمم ومنه لو خاف السبوق انه لا ينظر سلام الامام ثم الناس من يدبر له ان يقوم الى  
قضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام اذا اتم من التسبيح الكل في نسخة القاضي الامام وفي الاصل هو  
قام السبوق الى قضاء ما سبق بعد فراغه من التسبيح قبل السلام جاز وان قام قبل ان يقعد من التسبيح  
يجزى في النوازل ان قام قبل فراغه من التسبيح لكانت قرأ بعد فراغه من التسبيح قد يجوز به صلوة تجزى والا  
فلا وهذا اذا كان سبوقا بركعة او ركعتين فان كان سبوقا ثلاث ركعات فان لم يركع حتى فرغ الامام التسبيح  
ووجد القيام منه بعد التسبيح وان قل وان لم يوجد للركعة ثم ركع جاز ولا يقعد بقيامه قبل فراغه من التسبيح  
فالفرغ المسبق قبل سلام الامام وقابع الامام في السلام نقل عن الشيخ الامام لا سآذنه تفسد صلوة قبل  
لا تفسد ويرفع لانه وان كان هذا فسد ولكن لا يفسد بعد ما فرغ الصلوة لا يضره كالحديث العهد والقهقهة  
في هذه الحالة المسبوقا اذا سلم مع الامام على ان يسلم مع الامام فهو سلام عديم نفع البناء **الفصل السادس**  
**عشر في السبوق الصلوة** وفي شرح الطحاوي انه اذا صلى ولم يدرك الاصل لم يربح الا ان كان في ذلك اول او وقع له  
يستقبل الصلوة يعني اول ما وقع له في عمر عليه كثر المشايخ وقال الامام الحنفى يعني لم يكن ذلك عادة وان  
وقع ذلك غير مرة تحرى واخذ بما ذكر اليه قلبه وان وقع تحريه على انه صلى ركعة اضاف اليها اخرى ان كانت  
الصلوة ذات ركعتين لم يقعد ويسلم ويسجد لمسه به وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين يقعد ويسلم  
يسجد لمسه به وان لم يقع تحريه على شي يأخذ بالاقبل في صلوة الفجر يجعل كانه صلى ركعة فيقعد ثم يضيف اليها  
ركعة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لمسه به ويقعد ويسلم وان وقع في ذوات الاربع شك انها الاولى لم يتركها  
على اخرى فان لم يقع تحريه على شي ياقبل في صلوة الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد  
ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى وكذا الوشك انما الثانية ام الثالثة على اخرى



فان لم يقع تحريم على شيء يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى  
وليس لم يركب في صلاة الفجر وهو في القيام انها الثانية ام الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويقعد  
القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين ويقعد في كل ركعة بفصلته الكتاب سورة ثم يتشهد ثم يسجد سجدة في السجود  
الاشك وهو احد فان شك في انها الركعة الاولى والثانية بمعنى فيها سواء شك في السجدة الاولى ام الثانية  
اذا كانت الاولى المصلي فيها واذا كانت الثانية يلزمها تكبيلها واذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر  
التشهد ثم يقوم فيصلي ركعة ولو شك في صلاة الفجر في سجوده انه صلى ركعتين او ثلاثا ان كان في السجدة  
الاولة اكد له صلاح صلاته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه تمام هذه الركعة لانها ثابته فيكون ولو كان الله  
من وجهه لا تقصد صلاته عدمه لانها لما تذكر في السجدة الاولى لم يفت تلك السجدة وصار كما في التمام  
كالوسقة الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي سبعة ركعات وان كان هذا الشك في السجدة الثانية  
فسدت صلاته ولو شك في الفجر ثابته ثالثة على التحريم فان لم يقع تحريم على شيء فكان قائما يقعد في الحال  
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بحالها يتحرى ان وقع تحريمها ثابته معنى على  
صلاته وان وقع تحريمها ثالثة يتحرى في القعدة ان وقع تحريمها ثم يقعد على رأس الركعتين فسد صلاته  
وان لم يقع تحريم على شيء فسد صلاته ايضا وكذا في وقت الاربع اذا شك انها الرابعة ام الخامسة ولو شك  
انها ثالثة او خامسة فعلى ذكرها في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة  
اخرى ويقعد ويسجد للمسهو ولو شك في الوتر وهو قائم ثابته ام ثالثة يتم تلك الركعة ونقبت فيها  
ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد فيها ايضا هو المختار المسبوق ركعتين في الوتر في صلاته اذا قنع  
الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى قنائه مسبقا لا يقعد ثانيا في الركعة الثانية وكذا لو ادرك الامام في الركعة  
في الركعة الثالثة جعل كادركه مع الامام والصدور الشهيد في الفتوى هذا المختار الفرق بينهما قال في المسبق  
لا يقعد ثانيا في المسبق ثانيا والشك في القنوت يأتي بعد هذا كله اذا شك في الصلوة انه صلى ثلاثا  
ام ربعا اما اذا شك بعد السلام وقبل السلام لم يكن بعد ما فرغ من التشهد بحكم بالجملة ولا يغير هذا الشك  
كله حتى اذا شك في مسح الرأس بعد ما فرغ من الوضوء لا يغير ما فرغ من الطهارة كذا هذا المنفرد والامام اذا صلى  
يقوم فلما سلم اخبره رجل عن ذلك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات  
لا يلتفت الى قول المخبر ولو شك المصلي في الخبر انه صادق او كاذب عن غيره انه يعيد صلاته احتياطا وان شك  
في قول رجلين عديدين عيدين صلاته وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم  
القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعا ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلوة يقولهم وان لم يكن على اليقين

يعيد الصلوة يقولهم ولو اختلف القوم قال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد القوم  
يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد فان عاد الامام الصلوة وعاد القوم معه مقتدا به فصح اقتداءهم  
به لانه ان كان الامام صادقا يكون هذا اقتداء المنقل والمثقل وان كان كاذبا يكون اقتداء المقرض بالمقرض  
ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد من القوم صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على  
الامام والقوم شيء وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة ولو كان الامام مستيقنا انه صلى ثلاثا كان عليه العيد  
بالقوم ولا اعادة على الذي يقن بالتمام ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم قال  
كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطا وان لم يقعدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبر  
بذلك **وما يقضي به السائل** رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلاته فوضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة  
ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة ريتين ثم يقعد ثم يسجد سجدة واحدة لان التركة تركت ولا بد من  
الركعة مع السجدة ريتين فان كانت السجدة قد سجدها اذا علم انه ترك فعلا من افعال الصلوة فان ترك ركعة  
تفسد صلاته لاحتمال انه صلى ركعة بركعة وثلاث ركعات بركعة او ركعة بركعة او ركعة بركعة ثم تذكر انه ترك  
الركعة في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلاته تركها قالوا يعيد صلاته الفجر والوتر لانها فسدان ترك الركعة  
في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك الركعة في الركعتين يعيد الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه ترك الركعة في  
اربعة ركعات يعيد الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الفجر والمغرب والوتر صلى العصر اذا ذكر انه ترك  
سجدة ولا يدري انه تركها من صلاته الظهر او من العصر الذي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريم على شيء يتم  
العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر فان لم يعيد  
فلا شيء عليه مصلي الظهر اذا صلى ركعة بركعة الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه  
في اللطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر فالركعتان في الظهر والشك ليس بشيء رجل صلى ركعتين ثم شك  
انه مقيم او مسافر فيسلم فحاله الشك ثم علم انه مقيم يعيد صلاته المقيم لان هذا سلام عموما ولو نسي ان يذكر  
يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يقن ان كان كبر جازله المضي وان ادى كرا وان شك انه هل كبر الافتتاح ام لا او  
هل احدهم لا او هل اصابته الغفاسة ثوبه لم لا او هل مسح رأسه ام لا وان كان ذلك اول مرة استقبل  
ان كان يقع له مرارا جازله المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل التوب ولو شك ان هذا تكبيرة الافتتاح او تكبيرة  
القنوت لا يصير شيئا كذا في الكل في نسخة القاضى الامام **حسن اخبره المقدس** هو الامام بوجوب سجدة  
السهو عليه وعلى من خلفه واما هو المقدس فلا يجب عليه وعلى امامه ولو سجد سجدتين على السهو على التخي  
ولا يجب عليه سجدتين على السهو ولو سجد سجدتين من اتيه سجدتان ولو سجد في صلاته انها الظهر ام العصر ام



العشاء أو سمي غزف لأن ان تفكر قدر ما يؤدى فيه ركن من أركان الصلوة كالركوع والسجود يجب عليه سجد السهو  
وإن كان قليلا لا يجزئ أن شك في صلوة قبلها قل ذلك ففكر في ذلك وهو في هذه الصلوة أن لم يكن عليه سجود  
السهو وإن طال تفكره ولو سبقه الحدث في الصلوة فعاد في الوضوء ثم شك قبل أن يعيد إلى الصلوة ففكر ثم علم أنه  
صلى ثلاثا أو أربعاً وشك في ذلك ساعة ثم استيق فأنتم وضوءه عليه السهو لأنه في حرمة الصلوة وكان الشك  
في هذه منزلة الشك في حالة الأداء وهو لا يريد أن يسجد لسهو لم يكن تسليم ذلك قطعاً حتى لو بدله إلى السجود  
وهو في مجلسه ذلك قبل أن يقوم وقبل أن يحكم فإنه يسجد سجدة في السهو فإن تكلم وأخرج من المسجد لا يأتي بها  
وسجد لسهو بعد السلام عندنا ولو سجد قبل السلام لا يجب عليه إعادة ما بعد السلام ثم تشهد ثانياً بعد  
السجدة الثانية ويقرأ التشهد وأما الصلوات والدعوات في أية فقرة يأتي بها قال في الفقرة الأخيرة عند ما في  
الفترة الأولى بناء على أن سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عند ما وقوفه إلى سجدة السهو وتبين أنه لم  
يكن خارجاً عنها وكانت الفترة الأولى فقرة حتم وعدمه لا يخرجها أصلاً فلا كان لا يخرجها عنه يأتي بها  
في الثانية وإنما يظهر أثر الاختلاف فيما إذا ضحك بعد السلام قبل سجد السهو ولا ينقض طهرانه عند ما وجد  
تحرراً بنقض ولو دخل رجل في صلوة بعد السلام قبل سجد السهو وان سجد السهو وكان داخل في الصلاة ولا  
لم يكن داخلًا وعدمه به دخل مطلقاً ولو نوى الإمامة يتحول فرضه إلى الأربع ويؤخر سجد السهو إلى آخر الصلاة  
وسواء نوى الإمامة بعد ما سجد سجدة أو سجدتين وإماميته بعد السلام قبل السجدة لا تقع عنه ما ساق  
تمامه في فصل صلوة المسافر والفترة بعد سجد السهو ليست بغير فرض حتى لو سجد للسهو فقام وذهب لم يقعد  
لم يفسد صلوة وإذا صلى ركعتين وسمى فيهما فوجد لسهو بعد السلام ثم أراد أن يعيد ركعتين لم يكن  
له ذلك بخلاف المسافر إذ انوى الإقامة بعد سجد السهو حيث يفرضه أربعاً ولو قعد في آخر صلوة قدر التشهد  
ثم شك في ثبوت من صلواته حتى شك في تسليم ثم تذكر أنه في الصلوة فسلم عليه سجدة السهو وإن عجز بعد  
ما سلمه تسليمه لا سجد عليه ويسجد المسبوق مع الإمام سجد السهو قبل أن يقوم إلى قضاء ما سبق وإن لم يعيد  
مع الإمام حتى قام إلى قضاء ما سبق ولم يسه فيما يقف يسجد لسهو الإمام في آخر صلوة استحساناً وإن سجد  
فيما يقف كما سجد نادى لسهو ولم عليه من قبل السلام وإن كان يسجد مع الإمام ثم سجد في قضاء ما سبق فإنه  
يسجد لسهو في آخر صلوة واللاحق لا يتابع الإمام في سجد السهو والمقيم خلف المسافر إذا سلم الإمام على رأس  
الركعتين لا يسلم المقيم معه لكن يتابعه في سجد السهو وإن كان على الإمام سجد السهو وهو المختار ثم يتم صلوة ولو كان المقيم  
فيما يقف عليه سجدة السهو كما سبق هكذا روية باب السهو من الأصل وذكر الكرخي أنه لا يقرأ في تمام صلوة  
وجعله كالأحق وعلى قيس قوله لا يجب عليه سجدة السهو ولا يسلم المسبوق مع الإمام فإن سلم مع الإمام كان

ذاكر كما عليه من القضاء فسد ملو وإن كان ساهياً كذلك لا يفسد ويجب عليه سجد السهو ويسجد الإمام  
أن سلم بعد الإمام وإن سلم مع الإمام وقبله لا يجب عليه السهو في شرح الطحاوي ولو وجد الإمام السهو  
يتابعه اللاحق قبل قضاء ما عليه وعليه أن يقضى أو لا يغير قراءة ثم يسجد السهو في آخر صلاته بخلاف السبوق  
وإذا قام المسبوق بقضاء ما سبق به بعد ما سلم الإمام ثم تذكر الإمام أن عليه سجدة السهو قبل أن يقعد السبوق  
ركعة يسجد عليه أن يرضخ لك ويعود إلى متابعتك الإمام ثم إذا سلم الإمام قام إلى قضاء ما سبق به ولا يقعد  
بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولم يعد إلى الإمام ومضى على صلاته يجوز ويسجد السهو بعد ذلك من  
القضاء استحساناً ولو تذكر الإمام أن عليه سجدة السهو بعد أن قعد المسبوق ركعة بالسجدة فإنه لا يعود  
إلى الإمام ولا يتابعه في سجد السهو ولو تابعه فيها يفسد صلوة كزيادة ركعة في شرح الطحاوي ولو تذكر  
الإمام أن عليه سجدة التلاوة وعاد إلى قضاءها إن كان المسبوق لم يقعد ركعة بالسجدة فإنه يرضخ لك و  
يتابع الإمام وإذا سلم الإمام يقوم المسبوق إلى قضاء ما سبق به ولا يعيد ما أتى من قبل ولو لم يتابع الإمام حتى  
قعد ركعة بالسجدة فسد صلوة ولو تذكر الإمام أن عليه سجدة التلاوة بعد ما قعد المسبوق ركعة بالسجدة  
وعاد الإمام إليها إن تابع المسبوق فسد صلوة وإذا لم يتابعه فغير رواية في رواية كتاب الصلوة  
تفسد وفي رواية النوادر لا يفسد ولو تذكر الإمام أن عليه سجدة صليبة وعاد إليها فإنه يتابع المسبوق  
فلا لم يتابعه فسد صلوة وإن كان قعد ركعة بالسجدة تفسد صلوة في الروايات كلها عاد أوله بعد الأكل  
أنه إذا اقتدى في موضع الانفراد وانفرد في موضع الاقتداء فسد صلوة أن انفرد في موضع الاقتداء ما ذكرنا  
أن المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به ثم تذكر الإمام أن عليه سجدة التلاوة ولم يتابعه المسبوق وصورة  
الاقتداء في موضع الانفراد المسبوق إذا تابع الإمام في سجد السهو ثم تبين أنه لم يكن عليه سجد السهو وقد  
تذكرنا هذا في فصل الإمام في مسائل المسبوق كذا المسبوق إن كان لا يحق أن يقتدى بخبره بالآخر  
وقد ذكرنا هذا **فصل آخر** في القراءة والأذكار وفي نسخة القاضي الإمام ما فتح ثم شك في تكبيرة الافتتاح  
وإعداد التكبير والقراءة ثم علم أنه قد كبر صلوة جازية وعليه سجد السهو وكذا الوشك في الركوع أو بعد  
ويعيد الركوع وإنما يجب لو طال تفكره حتى شك عن الركوع أو السجدة وفي النوادر لو حدث فذهب  
ليستخاف شك في الطريق في شيء من صلواته إن طال ذلك عليه السهو ولو جهر فيها يخاف فيه وهو لم عليه السهو  
قل ذلك أكثر وكذا خاف فيما يجهر فيه قل ذلك أكثر عليه السهو إن فعل ذلك ساهياً في ظاهر الرواية وعليه  
إعقاد شمس الأئمة الخوافي به لا على رواية النوادر ولا سجد السهو على المنفرد في شيء من ذلك ولو جهر في الأخرين  
لزم السهو وكذا الوقوف السورة جهر ولو ترك الفاتحة في الأولين وفي أحدهما أو ترك السورة في الأولين



او في احدهما او في الاثنين او في احدى الفاتحة ثم السورة عليه السهو او ما لوقر الفاتحة  
ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه وقيل انه يلزم ولو فعل هذا في الاخيرين يعني ذكر الفاتحة لا سهو عليه  
ولو قرأ الفاتحة الاخرى او قرأ اكثرها ثم اعادها ساهيا لا سهو عليه يعني في الاولى ولو لم يقرأ الفاتحة  
في السبع الساهي لا سهو عليه في ظاهر الرواية وكذا لوقر الفاتحة مع السورة او قرأ السورة دون الفاتحة  
في الاخيرين لا سهو عليه ايضا وان ترك السورة في الاثنين فصلاها وعلية السهو يعني ان قرأها في الاخيرين  
اولم يقرأ وان قرأها قال ابو جهم بجم بالسورة ولا بجم بالفاتحة وفي الجامع الصغير لوقر في الاثنين سورة  
ولم يقرأ الفاتحة لم يعد في الاخيرين ولو ترك الفاتحة مع السورة في الاثنين يقضيها في الاخيرين  
فاذا صارت الاوليان كالآخرين صارت الاخيران كالاوليين وبجم في صلاة الجهر اذا سهو عن الفاتحة  
في الركعة الاولى او في الثانية وقرأ السورة فلما قرأ بعض السورة تذكروا في فقر الفاتحة ثم السورة يجب  
عليه سجود السهو وكذا لوقر اخر فان السورة قبل الفاتحة ساهيا يلزم السهو وكذا لو تذكر بعد الفراغ  
من السورة وكذا لو تذكر في الركوع ولو ترك صلوة الليل ناسيا فصلاها في النهار وام فيها وخاف ساهيا  
عليه السهو ولو لم يركع في الطلوع وينبغي ان يجهر وان لم يركع في صلاة النهار خافت ولا يجهر في جهر ساهيا عليه السهو  
ولو لم يركع في الطلوع في الليل خافت عمد فقد ساء وان كان ساهيا فعليه السهو ولو جهر في الجاهل خاف فيها  
يجزئ تذكروا في بعض الفاتحة بعيد الفاتحة جهر الكان في صلاة الجهر كذا يؤدى الى الجمع بين الجهر والخافعة  
في ركعة واحدة كذا نقل عن الصمد القاسي برهان الآية المصطلح اذا قرأ اكثر الفاتحة ونسي بقية السورة عليه  
ولو نسي اكثر على السهو او ما كان ومنفرد او لوقر الفاتحة ونسي السورة في الركعة الاولى او في الثانية  
ساهيا فذكر ذلك في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع قبل ان يسجد فانه يعود ويقرأ السورة ويركع  
ويسجد السهو ولو تذكر في الركوع انه لم يقف فيه روايتان في رواية يعقوب وبقية ولا يعيد الركوع عليه  
السهو بعد اولم بعد قننت ولم يقف ولو قرأ في الثالثة السجدة ونسي القراءة حتى ركع او قرأ الفاتحة  
ونسي السورة حتى ركع برفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد السجدة والركوع وعليه السهو ولو تذكر بعد  
رفع رأسه من الركوع انه لم يقف لا يقف اصلا اذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركع قد ذكر ركعة فاقب  
قايا للقراءة ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوة وقال بعضهم لا يرتفع اذ يدبره عاد الى  
القيام ليقف فلم يقرأ حتى خر ساجدا وقال بعضهم هذا بناء على مسألة مصلح الظاهر يوم الجمعة في بيت حيث  
يرفع ظهره بالسعي الى الجمعة من ان يؤدى الجمعة عنده وقال السمعاني لا زاده انه لا يرتفع قال الربيع  
في التواتر عن محمد انه لا يرتفع ولو قرأ السورة مع الفاتحة وركع ثم اراد ان يزيد في القراءة فقرأ لا يرتفع

في التواتر باب السهو فلو ركع ثانيا المعبر الركوع الاول في رواية باب الحديث وفي رواية باب السهو والركعة  
الثانية في التواتر لوقر الفاتحة آية من القرآن في القعدة او في الركوع او في السجدة او في السجدة في الركوع  
او في السجدة عليه السهو ولو قرأ القرآن في القعدة انما يجب السهو اذا لم يفرغ من السجدة لما اذا فرغ فلا يجب  
السهو اذا اراد ان يقرأ سورة فاحطأ فقرأ غيرها لم يكن عليه السهو وكذا اذا قرأ سورة فاحطأ فقرأ غيرها او سورة  
كان ما ما او منفردا وكذا اذا اراد ان يقرأ سورة بعد سورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزم السهو وفي  
قضايا المنتقى اذا زاد في القعدة الاولى على السجدة كان عامدا اليك وان كان ساهيا اختلف المشايخ فيه  
قال بعضهم انما يلزم اذا قل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والمختار انه يلزم السهو ان قال اللهم صل على محمد  
لوصل في الثانية قد التمسد ونسي قراءة السجدة ثم تذكر فقرأ فيها في رواية عن عن رواية لا سهو عليه اذا  
ترك القعدة الاولى من ذوات الاربع او الثلاث يلزم السهو ولو ترك في السجدة لا يفسد صلوة ويلزم  
السهو عند سجدة ونكر التمسد في القعدة الاولى بوجوب سجدة السهو وفي القعدة الاخيرة وفي شرح المحامد  
لم يفصل بين القعدة الاولى والثانية وقال يجب السهو في نسخة القاضي الامام لو ترك بعض قراءة السجدة  
ساهيا عليه السهو ولو نسي قراءة السجدة حتى سلم ساهيا فانه يقرأ السجدة ويسجد للسهو وان نسي السجدة  
في آخر صلوة وسلم وتذكر واشغل بقراءة السجدة فلما قرأ البعض سلم قبل تمام السجدة ففسد صلوة عند  
من لا يتبعه انتقضت القعدة وعندهم لا يفسد وعليه الفتوى ونظر هذا ما ذكرنا ان من ادرك الركوع  
الى القيام ليقر السورة فلم يقرأ ولم يعد الركوع هل يفسد صلوة اختلف المشايخ فيه وفي الاصل ولا  
يجب سجدة السهو بترك رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح ولا يترك شاء الافتتاح والقعود والتأمين ولا  
يترك التسبيح في الركعة الاولى ولا يترك سماع الله لمحمد ونزل الملك الحمد ولا يترك تكبيرة الركوع والسجدة  
ولا يترك تسبيحات الركوع والسجدة ولا يترك رفع اليدين في تكبيرة العيد **باب آخر في الافعال**  
وفي الاصل اذا قعد في قيام او قام فيما يجلس وهو امام او منفرد يلزم السهو اراد بالقيام اذا استتم قايا  
او كان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة وان لم يكن كذلك فقد لا سهو عليه وفي رواية اذا قلتم على  
ركبته لينهض يعيد وعليه السهو وليستوى فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليديه  
عن الارض وركبها على الارض لم يرفعها لا سهو عليه كذا روى عن عن وفي الاجناس عليه السهو ويستوى في  
ذلك القعدة الاولى والاخرة ولو زاد في صلوة ركوعا او سجدة لم يفسد صلوة ويلزم السهو ولو اقع الله  
فقط انه في العصر فصل ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لا سهو عليه رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم  
يقعد على رأس الرابعة قد التمسد ان قعد الخامسة بالسجدة تفسد صلوة فان تذكر قبل ان يقعد الخامسة



بالسجدة عاد وتشهد وسلم وسجد للسموات واذا قعد الخامسة بالسجدة يضيف اليها ركعة اخرى ثم يسلم ثم  
يستقبل الظهر وهذا عند من اختلفوا في بناء على ان المصلاة جنتين عند من اوجبها جماعة ولحق فان  
قام الى الخامسة علم ان لا يفسد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة عندنا ثم لا يفسد ما لم يرفع  
رأسه من السجدة حتى لو حدث في هذه السجدة بغير اصلاح صلاته وعند من كان موضع جنته على الارض  
فسد الظهر والعشاء سواء ولو قيد الخامسة بالسجدة لكنه لم يفرق بين انفسد صلاته ايضا وفي نسخة  
الامام القاضي ولو قعد في الرابعة قد تشهد ثم قام الى الخامسة على غير انها الرابعة فان تذكر قبل ان  
يقيد الخامسة بالسجدة عليه ان يقول ويقعد ولو سلم قائما كما هو جازت صلاته اما لا ينبغي له ان يسلم  
قائما ولا يتابعه المقدي بل يكسب جالسا فان عاد الامام الى القعدة ولم يقيد الخامسة بالسجدة يسلم المقدي  
معه والقيد الامام الخامسة بالسجدة ليس المقدي ولا ينظر الامام فان تكلم الامام بعد ما قيد الخامسة  
بالسجدة لا يلزمه شيء عند من وان لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المقدي  
سلم قبل ان يقيد الامام الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسد صلاته جميعا وان قعد على رأس  
الرابعة وقام الى الخامسة وتذكر بعد ما قيد الخامسة بالسجدة يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسموات  
استحسانا فان لم يضيف اليها ركعة اخرى وقطعها لم يلزم قضاء شيء من الثلاثة بناء على مسألة المظنون  
ولو جاء انسان فاقد ربه بعد ان اضاف اليها ركعة اخرى قبل ان يسلم على الرجل فصد ركعتين عند من او  
عند من قضاء ركعتين ولو لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة فذكر في الركوع فعاد الى  
القعدة فحسب اليوم انه سجد فسجدوا هل يفسد صلاتهم قال في الحيرة لا يفسدان سجدوا بعد عاد الامام  
الى القعدة لانه ارتفع ركعتهم لما رفع فصل الامامة ولو سجد قبل ان يعي الامام الى القعدة فسد صلاتهم  
ولو قيد الخامسة بالسجدة غير انه ترك سجدة صليبة من صلاته لا تصرف هذه السجدة اليها بالتمام في  
النية في السجدة وصلاته فاسدة وسياق هذه المسئلة في السجرات ان شاء الله تعالى وصلوة العبد المذنب  
لو قعد عن الرابعة يضيف اليها ركعة اخرى كذا روي هشام عن ثم قال الامام الشريف وهذا صحيح  
مضى الظاهر اذ قعد على رأس الرابعة قد تشهد وقام الى الخامسة وهو قد قرأ آية سجدة الملائكة عند  
محمد يسجد لها وعند من لا يسجد هو الاصح بناء على ان التحية باقية عند من وعند من لا واذ اخرج السجدة  
عن موضعها والصلبة كان عليه السجود وذكر في كتاب النخبة انه ان اخرج واجبا اصلها وتركها ساهيا  
سجد على السجدة اذ اخرج السجدة الملائكة وسلم ساهيا لا سجد عليه ذكرنا في النخبة ساهيا لا اعاد عليه والاول  
افصح رايه الاصل في رواية ثم وفي مختصر الكافي للحاكم الشهيد وهو لو سلم وعليه سجدة الملائكة وسجد للسموات

ان لم وهو غير ذكرها وذكرها اذ اكر للسموات فان سلامه لا يكون قطعا للصلوة ويسجد للملائكة اولا ثم يسلم  
ثم يسجد للسموات وان سلم وهو ذكرها اذ اكر للملائكة خاصة فان سلامه يكون قطعا وسقط عنه الملائكة  
السموات وان سلم وهو غير ذكرها اذ اكر للسموات فان سلامه لا يكون قطعا ويسجد للصلبة خاصة فان سلامه يكون  
قطعا وفسد صلاته ولو سلم وعليه السجدة الصليبة والملائكة والسموات سلم وهو غير ذكر الكل اذ اكر للسموات  
لا يكون سلامه قطعا ويسجد للملائكة بالاول ان كانت سجدة الملائكة اولا فاذ يسجد لها وان كانت الصليبة اولا  
فانه يسجد لها ثم يتشهد بعد ما يسلم ثم يسجد سجدتي السموات وان كان ذكر للصليبة او الملائكة او لها  
فسدت صلاته وصار سلامه قطعا للصلوة ولو سلم وعليه السموات والكبير والصلبة بان كان محرمها وهو  
ايام التشريق فانه لا يسقط عليه ذلك كله سواء كان ذكر الكل وساهيا الكل واذا اراد ان يؤدي بقدر  
سجدة السموات التكبير ثم الصليبة ولو بدأ بالصليبة سقط عنه سجدة السموات والكبير كذلك في التكبير سقط عنه  
التكبير ولو سلم وهو محرم في ايام التشريق وعليه السجدة الصليبة والملائكة والسموات والتكبير والصلبة وان سلم  
وهو ذكر للصليبة او الملائكة او لها فسد صلاته وان سلم وهو غير ذكرها فان سلامه لا يكون قطعا عليه  
ان يسجد للملائكة ويسجد للصليبة الاول فالاول ثم يتشهد ثم يسلم ثم يسجد سجدتي السموات ثم يتشهد  
ثم يسلم ثم يكسب ثم يلقى ولو بدأ بالصليبة قبل هذه الاشياء فسد صلاته ولو بدأ بالتكبير لا يفسد ويجب عليه  
اعادة التكبير بعد هذه الاشياء الكل في شئ الطحاوي وفي القضاوي اذا سلم في صلاة الفجر وعليه سجدتي السموات  
يسجد للسموات وقعد وسلم ثم تكلم ثم تذكر ان عليه سجدة صليبة من الركعة الاولى فسد صلاته لانها صارت  
دينا فلا تنوب عن الصليبة بدون النية وان تركها من الركعة الثانية لا يفسد ونابت احد سجدة السموات  
عن الصليبة لانها لم تضرنا في ذمة الا في رواية عن من انه تفسد في الركعتين ولو تذكر الملائكة دون السموات  
يسجد لها ثم تذكر ان عليه سجدة صليبة فاسدة في الركعتين وفي التسبيح لا تنوب السموات والملائكة عن  
الصليبة الا اذا ظهر انه لم يكن عليه الملائكة او سمح كلاما سويا ان ذكر ترك السجدة او لم تذكر ترك الركوع في  
التجريد في السجدة فضاها ولا يصح القضاء في الركوع ولا يعتبر السجدة بان بدو الركوع وكذا لو ترك سجدة  
لم يقعد ركعة **وما يصل بهذا من سائل السجرات** وفي الاصل رجل صلى صلاة الفجر فذكر في آخر صلاته قبل  
السلام وبعد السلام انه ترك منها سجدة فعليه ان يسجد لها ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسموات وهل ينوي ان  
علم انها من الركعة الاولى او غالبية ذلك ينوي القضاء وكذا لو لم يعلم انها من الاولى والثانية والبيع تحريم على  
شيء وان علم انها من الثانية لا ينوي القضاء ولو تذكر انه ترك منها سجدة بين ان علم انه تركها من الركعتين او الركعة  
الاخيرة فعليه ان يسجد لها ويسلم ثم يسجد للسموات وعلم انه تركها من الركعة الاولى فعليه ان يصلي ركعة ولو لم يعلم



كيف تركها ليجد سجدين بنوي القضاء في الاولى ثم يصلي ركعة ومن ادرك في الركوع الثاني لا يكون من كل ثلاث  
الركعة لان السجدة بين تصاف الى الركوع الاول وهذا في رواية وفي رواية اخرى يضاف الى الركوع الثاني فلهذا  
الرواية يصير من كل ركعة وان كان لا يعلم من انهما تركت فانه ليجد سجدين بنوي ولا يشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي  
ركعة ويشهد ويسجد للمسهو ولو تذكر انه ترك منها ثلاث سجديات فانه ليجد سجدة ويصلي ركعة ثم يشهد  
كما ذكرنا ولا ينوي القضاء في السجدة قال الهندواني هذا اذا نوى بالسجدة الالتحاق بالركعة التي قبلها بالسجدة  
اما اذا لم ينو ذلك سجدة ثلاث سجديات وركعة وقال الامام خواجه زاده ليجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة  
مطلقا ولو تذكر انه ترك منها اربع سجديات فانه ليجد سجدين ويقوم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى  
الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى واما صلوة الظهر والعصر والعشاء ان تذكر انه ترك منها سجدة ان علم من انهما تركت  
اولا ليجد سجدة وسجدتين ولو تذكر انه ترك منها سجدين ان علم انه تركها من الركعتين او من الركعة  
الاخرة لسجدتين ويشهد ويسجد للمسهو وان علم انه تركها من ركعة في هذه الركعة فانه يصلي ركعة و  
يشهد ويسجد للمسهو وان كان لا يعلم ليجد سجدين ويقعد ويصلي ركعة ولو ترك ثلاث سجديات ولا  
يعلم من انهما تركت سجدة ثلاث سجديات ويشهد ويصلي ركعة ولو ترك اربع سجديات ولا يعلم من انهما تركت سجدة  
ثلاث سجديات ويشهد ويصلي ركعة ولو ترك اربع سجديات ولا يعلم انهما تركت سجدة اربع سجديات ويشهد  
ويصلي ركعتين ويسجد للمسهو ويقعد في كل ركعة لاحتمال انه ترك سجدة من ركعتين وسجدة من ركعة ثم  
صلوته بركعة ولو تذكر انه ترك منها خمس سجديات ولا يعلم من انهما تركت سجدة ثلاث سجديات ويشهد ولا  
يعلم ثم يصلي ركعتين ويشهد بحسب كل ركعة ولو تذكر انه ترك منها ست سجديات فانه ليجد سجدين ويصلي  
ثلاث ركعات ولو تذكر انه ترك منها ثمان سجديات ليجد سجدين ويصلي ثلاث ركعات واما صلوة المغرب  
فهذه القياس يخرج في السجدة الواحدة ليجد سجدة وفي السجدة بين سجدين سجدين ويصلي ركعة ولو تذكر  
ثلاث سجديات ليجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة وفي الاربعة اربع سجديات ويصلي ركعتين ولو تذكر خمس سجديات  
ليجد سجدة ويصلي ركعتين ولو تذكر ست سجديات ليجد سجدين ويصلي ركعتين ولو صلى الفجر ثلاث  
ركعات ولم يقعد عقب الركعتين فسد صلوة ولو تذكر انه ترك منها سجدة فسد صلوة لانه اشتغل بالثلاثة فلم  
اكمل للفجر ولو ترك منها سجدين في قول يفسد صلوة وفي قول لا يفسد ويكمل على انها تركها من الركعة الثالثة  
حكما على الجواز ولو تذكر انه ترك منها ثلاث سجديات فان في هذا قولين يضيف اليهما ركعة اخرى على اعتبار الرواية  
التي قال لا تفسد وفي الاصل لو ترك سجدين لا يصح انه تفسد صلوة لانه الاصل ان الصلوة متى جازت  
من وجوه فسد صلوة من وجوه فالحكم للفساد وهذا الفساد من وجوهين وكذا لو ترك ثلاث سجديات

فصل في فاسدة الصلاة لانه يحتمل انه تركها من ثلاث ركعات ففسد صلوة ويحتمل انه ترك سجدة من الاولين وسجدة  
من الثالث فتجزى ولو تذكر انه ترك منها اربع سجديات لا تفسد صلوة وعليه ان يسجد سجدين ويشهد ثم  
يقوم ويصلي ركعة ولو ترك منها خمس سجديات لا تفسد فيسجد سجدة ويصلي ركعة لا ينوي القضاء في السجدة  
عندم وعند الفقيهين بنوي كما ذكرنا ولو ترك ست سجديات يسجد سجدين ويصلي ركعة ولو صلى الظهر والعصر  
او العشاء خمس ركعات وترك سجدة تفسد صلوة وان ترك سجدين في القولين وكذا لو ترك ثلاثا او  
اواربعاً او خمساً ولو ترك ست سجديات يسجد اربع سجديات ويقعد ويصلي ركعة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد  
وليسجد للمسهو ولو ترك سبع سجديات يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد  
وينوي بالسجدة عن الركعات التي قبلها ولو ترك ثمان سجديات يسجد سجدين ويشهد ويقوم ويصلي ركعة  
ركعات ليجد سجدين ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يصلي ركعة  
اخرى ويقعد ولو ترك منها تسع سجديات يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات ويسجد سجدة ثم يقوم ويصلي  
ركعة ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد وكذا لو ترك عشر سجديات يسجد سجدين ويصلي ثلاث ركعات و  
لو صلى المغرب اربعاً فاعلم ان ذكرنا انه لو ترك سجدة تفسد صلوة وفي ترك السجدين والثلاث والاربعة قول  
ولو ترك خمس سجديات يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة ولو ترك ستا يسجد سجدين ويصلي ركعتين ولو ترك  
سبعاً يسجد سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثماناً يسجد سجدين ويصلي ركعتين واذا سلم الرجل عليه سجدة  
المسهو فطلعت الشمس بعد السلام قبل ان يسجد للمسهو واستمرت الشمس واخرت سقطت عنه سجدة المسهو ولا  
يسجد المسهو وبكره اذ لا السنن والفقهاء في هذه الاوقات شرح الطحاوي **الفصل السابع عشر**  
**سجدة التلاوة** وفي الاصل يسجد القرآن اربعة عشر سجدة التلاوة واجبة عندنا فاذا قرأ القرآن بركعة لم يترك  
بترك آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها الا الحرف هو في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي في السجدة  
وحده لم يسجد مالم يقرأ اكثر الآية ولو قرأ آية السجدة مرتين السورة احب الى ان يقرأ بها آيات وان لم يقرأ  
بها شيئاً لم يضره القاري اذا كان عند قوم ان كانوا متشين للسجدة ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم آية السجدة  
ينبغي ان يقرأ بها وان كانوا محدثين او يظنون انها يسهون ولا يسجدون ولا يشق عليهم آية السجدة ينبغي ان يقرأ بها  
في نفسه سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة والاصل في وجوب السجدة ان كان من اهل وجوب الصلوة اما اذا  
اوقضاها كان هذا الوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا اذا ثبت هذا نقل الحافظ والنسائي والبخاري والبيهقي  
او الحافظ اذا قرأ واحد من هؤلاء آية السجدة فانه لا يجب عليهم ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ يجب عليه سماعه  
ولو قرأ المحدث او الجنب او سجد عليها او كذا الرضي ولا تجب اسما من غير هذا المختار ومن النائم في الصلاة



تجب ان سمعها منه وان سمعها من الصدى لا يجب عليه ولو قرأ آية التمجيد بالفارسية فعليه وعلى من سمعها التمجيد  
فمن السماع اولاً اذا اذبح السماع انه قرأ آية التمجيد وعندها ان كان السماع يعلم انه يقرأ القرآن يلزمه  
الا فلا ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقاً لكن بعد من التأخير ما لم يعلم ولا يجب كتابته القرآن والحاصل ان الوجوب  
انما يكون بالسمع لا بالكتابة او بالملأوه او بالسماح حتى لو قرأها او سمعها فلم يسمع وجب عليه التمجيد وكذا  
اذا سمع والجمع سبب الوجوب لا يجب اكثر من سجدة واحدة ولا يلزم التمجيد بتجديد المشقة وانما يجب  
اذا سمع الحروف وحصل به صوت سمع هو وغيره اذا قرأ في نفسه ومن قرأ آية التمجيد عند نائم او اغمى ولم  
يسمع ولو انه نائم او اغمى لم يسمع لم يكن على التمام والاصح التمجيد اذا قرأ آية التمجيد بالهجوم لا يجب عليه التمجيد  
ولو فعل في الصلوة لا تفسد صلوة والطلاق بالهجوم اي في موضع ولو قرأ الصبي الذي يعقل الصلوة آية التمجيد  
امن بان يسجد ولو لم يسجد لم يكن عليه سجدة **جنس آخر في القراءة في الصلوة** اذا قرأ الامام آية التمجيد في صلوة الجمعة  
فعليه ان يسجد هاتين السجدة قالوا ما يشاء من السجدة في زماننا انه لا يسجد وكذا في صلوة العيد ويكره ان يقرأ  
سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا في كل صلوة مخافة في القراءة في نسخة شمس لا ية الحوائى رجل في  
آية التمجيد خلف الامام ليس عليه ان يسجد ولا على الامام ولا على من سمعها من القوم في الصلوة ولا بعد الفراغ  
من الصلوة وعندهم ان يسجدوا اذا فرغوا من الصلوة ومن سمعها رجل ليس معهم في الصلوة فعليه ان يسجد  
قبل هو قوله فان سمعها من الامام من ليس معهم في الصلوة فعليه ان يسجد في الحال ان سمعها خارج الصلوة  
وان سمعها في الصلوة غير صلوة الامام يسجد هاتين السجدة في الحال ان سمعها خارج الصلوة  
الامام ان لم يسجد الامام سجدة واحدة وان سجد الامام سقط عنه الركعة ما عدا سجدة واحدة قبل الاقداة قال الامام علي  
البرقي وهذا اذا اراد الامام في تلك الركعة ان يركع في الركعة الاخرى فعليه ان يسجد هاتين السجدة  
من الصلوة وذلك لطلوع الاصل قالنا ويلي هذا وفي الفتاوى الصغرى اذا سجد للملأوه وتلا في التمجيد آية  
اخرى وفي الركوع قال لا يلزم سجدة الملأوه لا تسجد وقال في زيادة الزيارات انه يسجد للسمع قبل  
الاقداة اذا فرغ من صلوة مطلقاً ولو سمع المصلي من اجتمع الامام من اجتمع قرأها الا جني خارج  
الصلوة او في صلوة اخرى غير صلوة الامام يسجد هاتين السجدة في الحال ان سمعها في الصلوة لا يسجد  
لانما ليست بصلوة ولا تفسد صلوة وهو الصحيح بناء على ان زيادة سجدة واحدة ساها وسجدة واحدة لا تفسد  
صلوة بالاجماع وان كان عند ذلك وان ما ذكر في الجامع الصغير انه نفس عند من وذلك ليس بصحيح فذكر  
الصدر الشهيد في المسألة رجل قرأ آية التمجيد وسجد ثم قام وشرع في الصلوة فقرأها مرة اخرى فانه  
يسجد سجدة اخرى في الصلوة ولو لم يسجد حتى شرع في الصلوة فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في

الصلوة وسقط عنه الاولى في ظاهر الرواية حتى لو فرغ من الصلوة لا يجب عليه التمجيد لا الاولى ولا الثانية  
وفي النوادر لا ولو قرأ آية التمجيد في الصلوة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانة مرة يسجد سجدة اخرى  
في ظاهر الرواية قبل هذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية التمجيد في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى  
يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاولى المسئلة في الجملة الكبير لمجد الآية الشريفة ولو سمع المصلي آية  
التمجيد من رجل وقرأها هو يسجد ثم احدث وذهب الى البيت ثم عاد فسمعها من ذلك الرجل مرة اخرى قالوا  
يسجد سجدة اخرى اذا فرغ قبل هذا على رواية النوادر وعلى هذا قالوا لو قرأ آية التمجيد في الصلوة وسجد ثم احدث  
وذهب الى البيت ثم عاد فقرأها سجدة واحدة ليس عليه سجدة اخرى وليس عليه سجدة واحدة من رجلين وجوب التمجيد  
قالوا في صلوة الاصل للامام والولد ولو تلاها المصلي وسجد لها ثم احدث وذهب وتوضأ وبني على ملأوه ثم تلاها  
مرة اخرى فيفدي الاولى ويبدون الحديث اذا قرأها المصلي وسمعها من رجلين ايضاً اذ آية سجدة هكذا ذكر  
الاصول وفي الجامع وفي النوادر عن ثمانية لا يكتفيه واحدة قال الفقيه ابو جعفر قوله يكتفيه واحدة تأويله عند  
اذا كانت تلاوته وسماعها بان كان آية آية معاً هذه التمجيد هذا في الصلوة وهذا خارج الصلوة اما  
اذا كان على التقا قبل ان كان السماع او لا ثم الملأوه او على القلب في قيام واحد في روايات في رواية يكتفيه  
واحدة وفي رواية يسجد في الصلوة لسجدة واحدة بعد ما فرغ من الصلوة فلو قرأها المصلي او لا ثم سمعها  
من الاجنبى فاذا سجد في الصلوة لا يجب عليه اخرى في الروايات كلها اذا قرأ الامام آية التمجيد وسجدها  
ثم اقتدى به رجل ليسجد هاتين السجدة وعن من اذا سجد المسوق مع الامام ثم قرأها يسجد فيما يقص  
ولو لم يسجد هاتين السجدة الامام ثم قرأها فيما يقص يسجد رجل قرأ آية التمجيد في الصلوة ان كانت التمجيد في  
آخر السورة او قبلها من آخرها بعد آية اياتان الى آخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركن بها ينوي الملأوه  
وان شاء يسجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة وان وصل بها سورة اخرى كان افضل وان لم يسجد للملأوه  
على الفهر حتى ختم السورة ثم ركن وسجد لصلوته يسقط عنه سجدة الملأوه نوى في التمجيد التمجيد  
للملأوه او لم ينو وكذا اذا قرأها آيتين اجتمع ان سجدة الملأوه تبادى بسجدة الصلوة وان لم ينو للملأوه  
واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن الملأوه  
نقص عليه ثم لو قرأ بعد التمجيد ثلاث ايات وركع لسجدة الملأوه قال الشيخ الامام المعروف بخواجه  
زاده لا ينوب الركوع عن التمجيد وقال شمس لا ية الحوائى لا ينقطع الفهر بثلاث ايات وينوب فان قرأ  
اكثر من ثلاث ايات لا ينوب اذا قرأ الامام آية التمجيد وبعض القوم في الوجه يكتفون الامام للتمجيد فحب  
من كان في الرحمة انه كبر للركوع فركعوا ثم قلم الامام من التمجيد فكتفون القوم انه رفع رأسه من الركوع



وكبروا رءسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم يفسد صلاتهم المصلي اذا سمع آية السجدة من غير وسجدة مع التكاليف  
اتباع التالى ففسد صلاته والمستحب في غير الصلوة ان يسجد السامع مع التالى ولا يرفع رءسه قبله المصلي  
اذا قرأ آية السجدة فاراد ان يجزئ ساجدا فخر كما اخذ في ركوعه ان يؤدى السجدة ثم رجع رءسه واتم  
الصلوة جازم في الطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها لا يلزمه  
اعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعبادة بقلبه ثم اسلم لا يجب عليه تلك السجدة و  
كذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلواتها لم يسجد حتى حاضت تسقط عنها السجدة المصلي اذا قرأ آية السجدة  
في الركعة الاولى ثم اعادها في الركعة الثانية والثالثة ويسجد للاولى ليس عليه ان يسجد لها وهذا قياس قول  
ابويوسف وهو قول وهو لا يصح وفي الاستحسان وهو قولها يلزم اخرى المصلي اذا قرأ آية السجدة على الذي  
مراد وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة والسائق يسجد لكل مرة ولوقر المصلي آية  
السجدة على الدابة عشر مرات وجعل على الدابة قرآن ذلك وسجد لكل واحد منهما مرة واحدة لا يوجبها على كل واحد  
منها سجدة للتلاوة وعشر سجرات للتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر وفي ظاهر الرواية تكفي سجدة  
واحدة **فصل آخر** في خروج الصلوة وفي الجامع الصغير ليس عليه في قراءة سجدة واحدة او سماعها مرة اخرى  
في مجلس واحد قائما او قاعدا او مضطجعا اكثر من سجدة واحدة استحسانا بخلافها اذا قرأ آية اخرى  
في مجلسه حيث تلازم اخرى ولا يختلف المجلس واتحدت الآيات واختلفت تكرار الوجوب وفي الصلوة على  
النساء اذا ذكره او نوره او سمع ذكره في مجلسه مرارا وقال المتقدمون هذا على قياس السجدة وقال المتأخرون  
يتكرر ولو طس مرارا الاصح ان اذا اذ على الثلاث لا يشتمه فلو ذهب ثم رجع فقرأها ثانيا او سجد  
يتكرر الوجوب لو قرأ آية السجدة في موضع وبعد جمل سمعها ثم قام هذا التالى وذهب ثم انصرف وقراء  
تلك الآية ثانيا ثم قام وذهب ثم عاد وقرأ فانه يجب التالى لكل مرة سجدة على حدة ولا يجب على السامع الا  
سجدة واحدة وكذا الجواب ان كان التالى على مكانه والسامع يذهب بجى ويسمع فانه يجب على التالى سجدة  
واحدة وعلى السامع يجب لكل مرة سجدة على حدة وفي هذا كله سواء قرأ وسجد ثم قرأها مرة اخرى ولم  
يسجد لها حتى قرأها مرة اخرى ان كان المجلس والآية متحدتين ولو اختلفت الآيات بان قرأ أربع عشر سجدة  
في موضع واحد يلزم أربع عشرة وفي نسخة الامام القاضى ولا يختلف المجلس يتكرر الوجوب وان اتحدت الآيات  
وقد يكون المكان واحدا ويختلف حكم المجلس والشرع اشان في عقد النكاح فاداما في عقد النكاح فهو مجلس  
النكاح ثم اذا شرع في عقد البيع فاداما في عقد البيع فهو مجلس البيع وكذا اذا شرع في الاكل والشرب وكذا  
هذا اذا تلا آية السجدة ثم شرع في البيع او غيره قطع حكم المجلس حتى لو قرأها مرة اخرى يلزم سجدة اخرى وكذا

اذا قدمت اليه المائدة فاكل منها او المرأة اذا وضعت صبيا لها او شغل حديثا او عمل علم يعرف انه قطع الحكم  
قبل ذلك فانه يقطع حكم المجلس ولو كان العمل قليلا لا يقطع حكم المجلس اذا اكل لقمة او لقيتين او شرب  
شربة او تكلم بكلمة ولو قرأ آية السجدة سجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا يجب  
عليه سجدة اخرى وكذا اذا اشتغل بالشبج والتليل ولو قرأ وهو قاعد ثم قام فقرأها ليكنه سجدة واحدة  
وكذا اذا قرأها ثم قام مكانه فركب ثم نزل قبل السير ثم اعاد القراءة لا يجب سجدة اخرى ولا يجعل هذا القدر  
قاطعا حكم المجلس بخلاف الخيرة اذا كانت قاعدا فقامت بطل خيارها الماتين في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى  
وكذا اذا قرأها وهو قائم ثم قعد قرأها نائسا ليكنه سجدة واحدة ولو قرأها وهو قائم واقعد ثم قام فقام  
فقد انقطع حكم المجلس حتى اذا انتبه فقرأها ثانيا يلزم سجدة اخرى ولو نام قاعدا او عمل عمل لا يسير لا يقطع حكم  
المجلس ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان يسير فعليه سجدة واحدة يسجد  
على الارض ولو سارت ثم تلبثت لك يلزم سجدة واحدة وكذا اذا قرأها راكبا ثم نزل فقرأها فعليه سجدة واحدة  
ولو قرأها على الدابة وهي يسير كان في الصلوة فعليه سجدة واحدة وان كان في غير صلوة سجدة واحدة ولو  
قرأها وهو يسير يلزمه لكل قراءة سجدة وفي نسخة القاضى الامام وكذا ان كان يسبح في الماء فيجزيه  
عظيم اما اذا كان يسبح في حوض او غيره له حدة معلوم كيفية سجدة واحدة والصحح انه يتكرر ولو انتقل من  
زاوية المسجد او البيت الى زاوية اخرى لا يتبدل المكان الا اذا كانت الدابة كبرى كدابة السلطان ولو نقل  
في مسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب لو انتقل من دار الى دار وفي كل موضع يقع الا قد  
يجعل واحد لا يتكرر الوجوب وقد مر في فضل الامامة وسير السفيينة لا يقطع حكم المجلس بخلاف قيل في الدابة  
اذا لم يكن في الصلوة ولو قرأها على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فاعادها اختلف فيه والصحح انه يتكرر  
الوجوب وكذا لو قرأها في الكدس ثم اوى تسدية الثوب او يدور حول الرخى في الطاحون والصحح انه يتكرر  
الوجوب المسائل في الاصل **فصل آخر** في كيفية أداء السجدة وشرائطها وفي النوادر ويشترط لاداء السجدة  
ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وسر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز التيمم  
القدرة على الماء ويبطلها ما يبطل الصلوة من الكلام والضحك ولا يبطلها ما اذا كانت المرأة وانزوى  
ان يؤمها هذا في النوادر وفي الاصل وان ضحك فيها لا يبطل طهارته ويجوز أداء السجدة الى غير القبلة  
بالتحرى ان اشتهت عليه القبلة ولا يجوز ادائها في اوقات الكراهة الا ان يقع في ذلك الوقت فان  
قرأ في وقت كراهة وسجد في وقت كراهة آخر لم يفسد الصلوة والصحح انه لا يبطلها في وقت كراهة  
والظاهر انه لا يجوز وفي شرح الطحاوى يجوز عندئذ وهذا روى عن حماد وهو هكذا قرأه في الحزانة



ولا يجوز ادائها في موضع نجس وان كان سجد على موضع طاهر ويكره في اول السجدة وآخرها ويقول في سجدة  
سبحان ربنا الاعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلاثة كما في المكتوبة ولولم يذكر فيها شيئا اصلا لم يجز بكما المكتوبة فان  
قراها في الصلوة فاحتج بان يقوم ثم يسجد ولو قرأ آية السجدة في غير الصلوة فلا بد ان يركع للسجدة  
روي انه يجوز ولو نام في سجدة التلاوة ينقض الوضوء بخلاف الصلوة والاصح انهما كالصلوة وقد مر في الطهارة  
ولو قرأ آية السجدة ركبا او معها وهو ركبا جاز ان يركعها ركبا ثم يركعها ركبا فاداءها بالآية  
جاز عند من وهكذا روي عن من خلافا لروايتي الدابة وسجد على الارض يجوز بخلاف الكسوف **الفصل**  
**الثامن عشر في النذر فيها يلزم بالشرح** وفي الاصل رجل قال لله على ان اصلي ركعتين بغير وضوء لزمه ركعتان  
بطهارة عند من وقال من لا يلزمه شيء ولو قال بغير قراءة يلزمه صلوة عند علمائنا الثلاثة ولو قال لله على ان  
اصلي ركعة يلزمه ركعتان ولو قال ثلاث يلزمه اربع ركعات ولو قال نصف ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول  
ابي يوسف هو المختار ولو قال الله على ان اصلي الظهر ثمان ركعات ليس عليه الا الظهر اربع ركعات ولو قال ان يركع  
الله ما لا يصلي ركعتي عشرا الا فدرهم للمائتين ووجه الاسلام مرتين لا يلزمه شيء زائد ولو نظر الى ما يقضي  
الظهر فقال الله على ان اصلي خلف هذا الامام هذه الصلوة تطوعا ثم ذكر ان الله يصلي الظهر فدخل في نوى الظهر  
جاز ظهره وليس عليه قضاء ما جعل على نفسه من التلاوة ولو نذر ان يصلي صلوة ولم يفعل قايما او قاعدا اختلف  
الشافعية فيه قال بعضهم يحترق بنى ان يصلي قايما ويكره ان يصلي قاعدا وقال بعضهم يصلي قايما وما يتصل بهذا  
لواقعة التطوع قايما ثم اراد ان يعبد من غير عذر له ذلك استحسانا عند من وعندهم ليس له ذلك قياسا  
ولو اتمها قاعدا ثم بدله بعد ما صلى بعضها قاعدا ان يقوم ويصلي بعضها قايما جاز والمريض لواقعة قاعدا  
ثم بدله فاته قايما جاز عندهما وعند من لا يجوز على ما بين في موضعه رجل اتم الظهر مع الامام بنوى التطوع  
ثم تذكر انه لم يصلي الظهر فقطع ما تم كبر نوى الظهر لا شيء عليه وكذا لو دخل مع الامام بنوى المكتوبة ثم تكلم  
ثم تكبر بنوى التلاوة ثم اتمها لم يكن عليه الا المكتوبة رجل اتم التطوع بنوى اربع ركعات ثم تكلم فعليه  
قضاء ركعتين عندهما وعند من ثلث روايات في رواية اربع ركعات والصححة انه رجع الى قولها وهذا خلا  
ما لو قال الله على صلوة ونوى اربع ركعات انه يلزمه اربع ركعات وانقوا اصحابنا ان الشروع في التطوع بطل  
النية لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيها اذا نوى الاربع **الفصل التاسع عشر في قضاء النذر**  
وفي شرح الطحاوي رجل فاته صلوات كثيرة في حالة الضيق ثم مضى الى رجل من ضايقه الوضوء وكان يصلي بالنية  
ولا يقدر على الركوع والسجدة ولا يمكنه اداء الصلوة الا بالآية فاذا في الفلوات في حالة المرض بهذا الضيق  
جاز ولو وضع وقد عصى القضاء سقط القضاء وفي الفتاوى من يقضي الاوتار يقبض في الاوتار وفي قضاء

الفلوات اذا اراد ان يصلي الظهر بنوى او ظهر لله على وكذا في سائر الصلوات ولولم يعين الاول والاخر  
لكون اول نيت ظهر الفلوات جاز وقد ذكرنا تمامه في فصل النية قال من وفي الجامع الصغير لوالذي من كل صلوة قد  
مع الكراهة فانهما يعاد الا على وجه الكراهة وفي الفتاوى الصغرى من جعل نوى النية الى الموضع والوتر ركعة ثم  
واى النية الى الوتر والوتر ثلاثا لا يعيد ما صلى وان فعل عن جهل من غير ان يسأل احدا ثم سأل فامر بالثلاث  
يعيد ما صلى شفوعا المذهب اذا صار حتى للذهب قد فاته صلوات في وقت كان شفوعا نية اراد ان يقضيها  
في الوقت الذي صار حقيقا يقضي على مذهب الحنابلة من سئل عن رجل من الذين ينسبونه عن شفوعا صار حقيقا ثم اراد  
ان يتقبل المذهب الشافعية هل له ذلك فقال الثقات على مذهب الحنابلة من سئل عن رجل من الذين ينسبونه عن شفوعا صار حقيقا ثم اراد  
الى الالفه وارفع ما اجاب القاضى الامام غلام حاتم بعد ما صلى العشاء ولم يسقط حتى طلع الفجر قال بعضهم  
ليس عليه قضاء العشاء والمختار ان عليه قضاء العشاء وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء  
بالاجماع وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابا حنيفة فاجابه بما ذكرنا فاعاد العشاء وعبارة شرح الحكم  
قام سبق فاحتمل بالليل ان نية قبل طلوع الفجر اوقع طلوع الفجر يلزمه قضاء العشاء ولو نية بعد طلوع الفجر  
اختلف الشافعية فيه وفي نسخة القاضى الامام رجل يقضي صلوات عجم مع الله لم يقضه شيء اختلف الشافعية  
فيه واجمعوا انه لا يقضي بعد العصر بعد طلوع الفجر اذا فاته صلوات عن وقته ينبغي ان يقضيها في بيته  
ولا يقضيها في المسجد رجل نزل صلوة واحدة من يوم واحد ولا يدري انية صلوته هي بعد صلوة يوم وليلة  
اذا شك في صلوته انه صلاها ام لا ان كان في الوقت فعليه ان يعيد وان خرج الوقت ثم شك في ثوبه عليه ولو  
كان الشك في صلوته العصر يقرأ في الركعة الاولى والثالثة ولا يقرأ في الثانية والرابعة في كتاب زهير اذا  
كان الرجل مستيقنا بالوضوء فقال له رجل انك قلت في موضع كذا وقد صلى ان شهد عند عدلان يقضون  
الصلوات والى شهد عند واحد **وما يتصل بهذا** اذا مات الرجل وعليه صلوات فاته اوصى بان  
يعطي كفارة صلوته يعطى كل صلوة نصف صاع من تمر وللوتر نصف صاع وصوم يوم نصف صاع وانما  
يعطى من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ودفع الى مسكين ثم يتصدق للمسكين على  
بعض ورثته ثم يتصدقون ثم وثم حتى يتم لكل صلوة ما ذكرنا ولو قضاه ورثته بامر لا يجوز وفي النجس يجوز  
في نسخة القاضى الامام **الفصل العشرون في الفلوات على الدابة وفي الضيقة وفي شرح الطحاوي جاز**  
صلى على الدابة وشره نجس يجوز وفي ظاهر الرواية لم يفصل بينهما اذا كانت البعوضة دما او عرق الحمار  
او لعابه ومساؤه كان على الكعب او على الميتة قال ومن كان في غير مصر لا بأس ان يصلي على الدابة حيث كان ولا  
سواء كان مسافرا او مقيما خرج الى بعض النواحي حاجة وسواء كان قادرا على النزول او لا وهذا في التطوع



أما في الفرض فلا يجوز وكذا التذرع والحق وجبها بالشرع على الأرض ثم أفسدها وكذا الوتر  
وسجدة السلاوة وصلوة الجحاة ثم في المطوع إنما يجوز إذا جاوز البنيان أما في المصلح لا يجوز  
أيضا قال أبو يوسف لا يركع وقال محمد بن بكره ولو افتتح خارج المصلى ثم دخل المصلى ثم على الدابة  
وقال كثير من أصحابنا ينزل ويتمها على الأرض ولو افتتحها على الأرض فالتمازك لا يجوز بخلاف العكس  
أما صلوة الفرض على الدابة بالعذر فجارية ومن لا هذا المطر عن ثم إذا كان الرجل في السفرة مطوت  
السماء فلم يجد مكانا يأسئله للصلوة فإنه يقف على الدابة مستقبل القبلة ويصلي بالإيماء إذا أمكنه  
إيقاف الدابة فإن لم يمكنه يصلي مستدبر القبلة وهذا إذا كان الطين حال عيبه فيه فإن لم يكن بهذه المثابة  
لكن الأرض ندية يستلصق صلى هناك في التوازل هذا إذا كانت الدابة ليسين نفسها أما إذا كانت تسيها  
صاحبها لا يجوز لا التطوع ولا الفرض ومن الأعذار أن يخاف الركوب من السباع أو العدو أو نزل أو  
من الأعذار أن يكون بالدابة جمعا لو نزل لا يمكنه الركوب من الأعذار اللص والمرض فاما في البادية فتجوز  
ذلك وكيفية الصلوة على الدابة أن يصلي بالإيماء ويجعل السجدة أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه  
على شيء سائره دابته أو واقفه ويصلي فإحدى فإحدى جماعة فصلوة الإمام فامة وصلوة المقوم فامة  
وعن ثمانية يجوز إذا كان البعض جنب البعض وكذا المختص أن كان يخاف لو تحرك واستقبل القبلة لشعره  
العدو جاز له أن يصلي قاعدا أو قائما بالإيماء وقد مر في فصل استقبال القبلة **وما يتعلق بهذا** مسائل السنية  
وفي الأصل إذا استطاع الخروج فلا حرج أن يخرج ويصلي على الأرض وإن صلى فيها جاز وإن صلى فيها قاعدا  
وهو يقدر على القيام والخروج جاز عنده والفضل أن يخرج ويقوم وهذا يستحسنه وعند مالك لا يجوز  
قياسا واجمعا أن السفينة لو كانت مربوطة بالسطح لا يجوز الصلوة فيها قاعدا واجمعا أنه لو كان  
بحال يدور رأسه لو قام يجوز الصلوة فيها قاعدا ثم لم يفصل بوجاهة به فيما إذا كانت السفينة جارية  
أو واقفة منهم من قال إنما يجوز هذه قاعدا إذا كانت جارية وبالإيماء لا يجوز التطوع ولا الفرض في  
توجه المصل القبلة كيف ما دارت السفينة في الصلوة وعند الافتتاح لا يجوز أن يأتيه رجل من أهل السفينة  
بإمام في سفينة أخرى قال كانت السفينتان قرويتين يجوز ولو كان المقتدر على السط والإمام في السفينة  
أو على العكس أن كان بينهما طريقا وطيفة من النهار وما يمكن مانعا من الاقتداء كما ذكرنا في فصل الإمامة  
لم يجوز الصلوة على العجلة أن كانت على المبر لا يجوز وإن كانت على الأرض يجوز وقد مر في فصل المقتدر  
**الفصل الحادي والعشرون في صلوة المريض وفي الأصل المريض إذا عجز عن القيام** وقد مر على القعود  
بركوع وسجدة فإنه يصلي قاعدا بركوع وسجدة ولا يجزئ غيره إذا كان عجزا عن الركوع والسجدة وقد مر

على القعود فإنه يصلي قاعدا بالإيماء قال عجز عن القعود في يصلي مضطجعا فإنه يؤتى بالإيماء بالأسر ويجعل  
أخفض من الركوع ولم يرد بقوله وعجز عن القيام أن صار مقعدا لكن المراد به لو صلى قائما يخاف زيادة  
أو إبطاء البس فلا كان قادرا بعض القيام دون تمامه يؤمر أن يقوم قدر ما يقدر حتى إذا كان قادرا على  
أن يكبر قائما ويقراء قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس لا يئد الحلواني هو المذهب الصحيح  
ولو ترك هذا أخفستان لا يجوز صلته ولو كان قادرا على القيام شكيا يصلي قائما شكيا ولا يجزئ غيره ذلك  
وكذا لو قدر على أن يعتد على عصا وكان له خادم لوائها عليه قدر على القيام فإنه يقوم ويكفي فإن  
قد على القيام ولم يقدر على السجدة أو ما أيماء وهو قاعد وبمثله لو قدر على القعود ولم يقدر على الركوع  
والسجدة وصلى مضطجعا لا يجوز وإذا لم يقدر على القعود صلى مضطجعا على قفا متوجها نحو القبلة و  
رأسه إلى الشرق وجذبه إلى المغرب هو الأفضل عندنا ولو عجز عن القعود مسوقا وقد عجز على الاتقاء والآد  
إلى الحائط أو بوسادة أو إنسان يجلس يصلي قاعدا مستندا أو متكئا ولا يجوز أن يصلي مضطجعا فإذا عجز  
عن الأيماء برأسه هل يسقط الصلوة عنه اختلاف المشايخ فيه والخيار ما ذكره الشيخ الإمام شمس  
الشرعي أنه يسقط وإذا عجز رجل يوما أو ليلة أو أقل فعليه القضاء وإن كان أكثر لا يجب استحسانا أو  
المقبور يوم وليلة بالساعات عذره وهو رواية عن جده وعند من مرجح الصلوات وإنما يظن هذا  
فمن عجز عليه عند الضيقة ثم أفاق من العذر قبل الزوال الساعة فقد أكثر من حيث الساعات ودون الصلوات  
والجئون كالأغاء في حق الصلوات حتى لو جئ أقل من يوم وليلة أو يوما وليلة فإنه يلزم قضاء فامة  
من الصلوات وإن كان أكثر من يوم وليلة لا يلزم قضاء فامة والجئون مع الأغاء مختلفات في حق الصوم فامة  
إذا عجز عليه قبل شهر رمضان حتى مضى من رمضان كله ثم أفاق فإنه يلزم قضاء شهر رمضان ولو جئ قبل رمضان  
وأفاق بعد ما مضى شهر رمضان لا يلزمه قضاء الصوم هذا كله إذا عجز عليه باليسر يصعب أن مرض ولو  
عجز عليه بغيره من سبع أو أدنى حتى عجز عليه أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر  
حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب الخمر أو الداء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة عذره  
يسقط وعند مالك لا يسقط لأنه حصل بفعله هذا إذا دام الأغاء أكثر من يوم وليلة أما إذا عجز ساعة وأفاق  
ساعة لم يكن لأفاته وقت معلوم لكن يفتقر بغيره فيحكم بكلام الأغاء ثم يغني عليه بغيره ففاته الأفاة  
غير معتبرة وإن كان لأفاته وقت معلوم نحو أن يخف مرضه عند الضيق فيفتقر قليلا ثم يعاوده الأغاء وهذا  
أفاة معتبرة **جس آخر** ويؤم المؤم من هو مثله ولا يؤم من قد عجز عن الركوع والسجدة فإن كان قائما بركوع  
وسجدة فاقدر به من هو مثله ومن يصلي قاعدا بركوع وسجدة أو قائما بالإيماء أو قاعدا بالإيماء أو مضطجعا



فان كان الامام يصلي قاعدا بركوع وسجدة واقضى به بن هوئله او من صلى بالايام صح لاقتداء ولو قد  
من يصلي قائما بركوع وسجدة جاز عندهما خلافا لغيره وهي فرع مسألة اخرى وهي من شرع في الصلوة قائما  
ثم زال العذر في خلال الصلوة عندهما بنية على صلاته وعندهم مستقبل ولو اتمعت بالايام ثم قد على  
الركوع والسجدة فانه مستقبل الصلوة عند الثلاثة بناء على مسألة الاقتداء فيما صح الاقتداء جاز  
البناء وما لا يجوز الاقتداء لا يجوز البناء ولو شرع في صلوة وهو صحيح ثم عرض له مرض يوجب على صلوة  
على حسب المكان يعني لو اتمتها قائما واما قاعدا او بالايام بالعذر جاز بناء على مسألة الاقتداء فان  
كان الامام يصلي قاعدا بالايام فليقضى به قائم يومى جاز فان كان الامام يومى مضطجعا فاقضى به قاعدا  
او قائما يومى لم يصح الاقتداء **فصل في المرض الى غير القبلة** لا يجوز الا ان لا يستطيع ان يتوجه الى  
القبلة ولم يجد احدا يحمله الى القبلة فان وجد احدا يحمله فلم يأمره وصلى الى غير القبلة جاز عند  
بناء على ان الاستطاعة بقية الغير ليست ثابتة عنده وقد مر في الطهارة في فصل التيمم وعلى هذا الوجه  
على من يجلس ووجد احدا يحمله الى مكان طاهر ولا وقد مر فان عجز عن القراءة يومى بغيره فان لم  
يقدر على السجدة من جرح او خوف او مرض فكل سوا ومن صلى وجهته جرح لا يستطيع السجود عليه  
لم يجز الايام وعليه ان يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه لم يجز ويكره للمؤمن ان يرفع اليه عود او  
وسادة ليسجد عليه فان فعل ذلك وينظر ان كان يخفض رأسه للركوع ثم السجود اخفض من الركوع  
جازت صلوة وان كان لا يخفض رأسه لكن يوضع العنق على جبهته لم يجز وهذا ايام وهو لا يصح وان كانت  
الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلوة قاله شيخنا وان سجد على البنية يجوز  
وعلى السجود لا يجوز اذا كانت احدهما فوق الاخرى لا تارة لارتفاع كثير واذا كانتا جرتين يجوز لان  
الارتفاع قليل فلان المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج الى الجماعة لا يستطيع القيام يصلي  
في بيته قائما قاله شيخنا لا يمتنع الا ووجد في الجماعة لكن يكتفي قائما ثم يقعد ثم يقوم عند الركوع  
والاولا يصح ويبريق وفي الزيارات جاز على جملته جرح لا يقدر على السجود ويقدر غير هذا الا على قاعدا  
قاعدا بالايام وكذا لو كان سجدا لا يسجد لغيره جرحه فان قام وقرا ركع ثم قعد وروى السجدة جاز وكذا  
ان كان سجدا اذا صلى قائما سلس بوله او سال جرحه ولا يقدر على القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء من  
ذلك فانه يصلي قاعدا بركوع ويسجد ولو كان بحيث لو سجد سال جرحه او سلس بوله تراى السجدة ايضا لما من  
يجعل السجود اخفض من الركوع فان صلى في هذين للفصلين بركوع وسجود مع سبلان الدم لا يجوز وان كان  
لوصلى قائما وقاعدا سال جرحه ولا يستل على قفاه لا يسبل فانه يقوم ويركع ويسجد **فصل آخر** وفي

الفتوى المريض الذي يصلي قاعدا في قعوده حال قيامه ويقعد من تعب او محتيا يعني واضعا اليه على الارض  
رافعا ركبته وقال زفره يجلس على الجلس التمشيد وبهذا أخذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى من يصلي قائما  
قاعدا بركوع وسجدة ولم يقعد على الرابعة يعني لما رفع رأسه من السجدة الاخرة اشتغل بقراءة القرآن  
ان طالت قرأته بحيث يسهل ان يأتي بالتشهد جاز صلوة كذا روى عن جرحه وفي ظاهر الرواية تقصد صلوة لا  
سلم ولو فرغ من القراءة وركع وسجد سجدة تقصد صلوة كما الصحيح وكذا في القعدة الاولى لمقام الى الثالثة  
فهو كما الصحيح ايضا من يجر جرحه ثباته نجسة ان كان سجدا لا يبسط تحته شيء لا يجزى ساعته له ان  
يصلي على حاله وكذا لو لم يسجد الثاني الا انه يزاد مرضه له ان يصلي فيه **الفصل الثاني والعشرون في صلوة**  
**المسافر** وفي الجامع الصغير اذا جاوز المقيم عمران مصر قاصدا مسير ثلاثة ايام ولياليها ليسهل  
ومشى الاقدام يلزمه قصر الصلوة وبخسولة ترك الصيام وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام ولياليها وان كان  
تلك المسافة في السهل يقطع بما دونها وفي البحر ثلاثة ايام ولياليها بعد ان يكون الراح مستوية غير  
غالية ولا ساكنة وفي الاصل ويعتبر مجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر مجلة مجازة من  
الجانب الاخر بان كان في الجانب الذي خرج مجلة متصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا بقصر  
الصلوة حتى مجاوزة تلك المجلة واما مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وقائه اقل من غلوة ولم يكن بينها  
مزعة يعتبر مجاوزة الفناء ايضا وان كان بينهما مزعة او كانت المسافة بين المصر وقائه قد غلوة  
يعتبر مجاوزة عمران المصر لا يعتبر مجاوزة الفناء وكذا لو كان هذا الانفصال بين القريتين او بين قرية ومصر  
وان كانت القرى متصلة ببعض المصر يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية الرجل اذا قصد بلدة  
والى مقصد طريقا واحدا مسير ثلاثة ايام ولياليها والاخر ومنها فسلك الطريق لا بعد كان  
مسافر عند المسافر اذا جاوز عمران مصر فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فغرم الرجوع الى  
الوطن لذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولده فيه او لم يكن مولده لكن قاهل به وجعله دارا يقيم  
يجرد الغرم الى الوطن واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر وجعله دارا يقيم بها يجرد الغرم الى الوطن  
واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة وهذا اذا غرم الرجوع قبل ان يسير ثلاثة ايام ولياليها  
وكذا لو خرج من مصر مسافرا فخصى الصلوة فافتتحا ثم احدث فافضل في بيته ليستوضأ ثم علم  
ان في رحله ماء فانه يتوضأ ويصلي صلوة المقيم وكذا المسافر اذا نوى المقام وهو في الصلوة ثم بدله  
ان يضي على سفره فيقيم حتى يسير بعد غرضه من الصلوة ولا يصير مسافرا بالنية هذا اذا مضى في صلوة  
فان تكلم بعد اعاد الى مكانه فانه مستقبل الصلوة اربعاء ولو كان بعد ما السفر لا يرتفع بنية الانصراف



الى قطنه ما لم يدخل وطنه ونظير هذا رجل خرج من بخاري يريد النور فلما بلغ طرا وليس تحت ثوبه ثوب ثقبه  
فوى لا نصرف الى بخاري ثم علم انه لم يبق النقرة فانه يصلي صلوته مقيم الى ان يور الى ان يور الى بخاري  
السفر يصير مسافرا حتى يصلي الظهر منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر وصلى العصر سفره في ذلك اليوم  
ثم تذكر انه ترك شيئا في منزله فرجع الى منزله لاجل ذلك ثم تذكر انه صلى الظهر والعصر وغيره وضوء الو  
يجب عليه ان يصلي الظهر ركعتين والعصر ركعتين او يصلي الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس  
والسكنة بحاله يصلي الظهر ركعتين والعصر ركعتين وانما يصير المسافر مقيما اما بدخوله منزله فيه هل  
او بان بداله العتق اليه بعد ما خرج وليس بين الرفع الذي بداله العتق وبين عصره مسير مسير سفير  
مقيما حتى دخلها ثم نية الاقامة لا يقع الا في موضع الاقامة من يكون من الاقامة وموضع الاقامة العتق والبيت  
المتخذ من الحجر والدمر والحطب الخيام والاحبية والوبر الغزاة اذا دخلوا دار الحرب المحاربة ونوا  
الاقامة لا يقع وكذا لو دخلوا في بعض بيوت الكفار لا يصير من مقيمين في بعض الروايات وكذا الرعاة اذا  
كانوا يطوفون في الغارة وطعم خيام واجبية وعن من ان من لم يضعوا كثير الماء والكلاء ونصبوا المحابر  
ونوا الاقامة خمسة عشر يوما الماء والكلاء يكفيهم لتلك الدقة صاروا مقيمين وكذا التركة والاعراب  
وفي شرح الطحاوي ولو نوى الاقامة في مفارقة او في جوار في سفينة او في جزيرة من جزائر العرب يكون  
مقيما ولو نوى الاقامة في موضعين خمسة عشر يوما وليس بمسافر احد ولا قرية واحدة مثل ان يني في مكان  
ومنا خمسة عشر يوما لا يصير مقيما الا ان يني في مكان يقيم اليها في احد ما وياها في اخرى فانه يصير مقيما اذا  
دخل القرية التي نوى الاقامة فيها خمسة عشر ليلة ولا يصير مقيما بدخوله اولا في القرية الاخرى ومن دخل  
دار الحرب بمان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحته نية الكافة الاسلام في دار الحرب لم يتصور له فهو  
على اقامته فان علم اهل الحرب بسلامة فربهم يريد السفر ثلاثة ايام وليا اليها لم يعتبر نية وكذا الاسير  
دار الحرب انقلب منهم ووطن على الاقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصير مقيما المسلم اذا احاطوا  
مدينة من مدن دار الحرب نوا الاقامة خمسة عشر يوما لا يكونون مقيمين عندنا وفي الفتوى لو ان حليل  
خرجوا ونوا سفر شهر فلما سارا نصف الطريق كان احدهما على صاحبه من خزمه وجسه فان كان للغير ملبسا  
فالنية الى المحبوس ان كان مفلسا فالنية الى الطالب حتى ونصر في خرجا الى سفر مسير ثلاثة ايام فلما سارا  
يومين اسلم النصر في بلع البنية فالنصر ان يقصر الصلوة فيما يتبع من سفره والصلوة بنية على ان نية  
الكافر مقبرة هل الخمار والامام الجليل الفضل به سوى بينهما ايضا كلاهما ان تمان الصلوة الخليفة اذا سافر  
يقصر الصلوة الا اذا طاف ولايته لا يصير مسافرا وفي الاصل السفر الطاعة والعصية سواء في قصر الصلوة وال

الافطار والعصر غيرة وواجب حق المسافر عندنا فلوان المسافر اقم للصلاة كالظهر والعصر والعشاء  
وصلى اربعا فانه ينظر ان قرأ في الاوليين وتشهد عقيبهما يجوز والا وليان فريضة والاخران تطوع ولو  
ترك القراءة في الاوليين او في احدهما او ترك القعدة الاولى فسد صلواته عندنا ولو ان مسافرا دخل  
منزلا واقبح الصلوة ونوى الاقامة في خلال الصلوة وهو في وقت تلك الصلوة فانه يتحول فرضه الى اربع ركعات  
نوى الاقامة في اول الصلوة او وسطها او آخرها في التجرد سواء في السفر ان كان منفردا او مقفيا او مع جماعة  
مسبوقا اما الاحق اذا ادرك اول الصلوة والامام مسافرا حدثا وانما نية بعد فسخ الامام فنوى الاقامة  
لم يتم لان اللاحق في الحكم كانه خلف الامام فاذا فسخ الامام فقد سلك الفرض ولا يتغير في حق الامام فلا  
في حق اللاحق هذا المعنى في الايضاح ولو نوى الاقامة بعد ما صلى ركعة ثم خرج وقت تلك الصلوة فذلك ان  
يتحول فرضه اربعا وخرج الوقت وهو في الصلوة فنوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى اربع في حق تلك الصلوة  
ولو ان المسافر صلى المكتوبة ركعتين وقرا فيهما وتشهد ثم نوى الاقامة قبل التسليم ونوى الاقامة بعد اقام  
الى الركعة الثالثة قبل ان يقيد بها بالسجدة فانه يتحول فرضه الى اربع الا انه يعيد للقيام والركوع ويعيد  
بما فعل ولو قيد الثالثة بالسجدة ثم نوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى اربع ولكن يضيف اليها اخرى حتى  
يكون الركعتان تطوعا ولو فسد تلك الركعة ففرضه اقام ولا يجب عليه قضاء الشفع الذي عند الثالثة ولو لم  
يتشهد حتى قام الى الثالثة ثم نوى الاقامة فانه يتحول فرضه الى اربع ثم ينظر ان لم يقم صلبه عاد الى التشهد  
وان قام صلبه كما يقيم اذا قام من الثانية الى الثالثة وفي القراءة في الركعتين الاخيرين بالخيار فلو قام صلبه فانه يعيد  
القيام كما ذكرنا ولو قيد ركعة بالسجدة ثم نوى الاقامة لا يقع وفسد صلواته بالاجماع ولكن يضيف اليها ركعة  
اخرى حتى يكون اربع تطوعا وعندهم فسد اصابا بناء على ان الصلوة جهتين عندنا وعندهم بجمعة واحدة  
وقد ذكرنا ولا يقع الظهر وترك القراءة في ركعة او ركعتين وتشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يسلم ونوى بعد اقام  
الثالثة قبل ان يقيد بها بالسجدة فانه يتقلب فرضه اربعا ويقف في الركعتين الاخيرين قضاء عن الاوليين وعند  
لما ترك القراءة في ركعة او ركعتين فسد صلواته بناء على ان الصلوة جمعة واحدة فاذا ترك القراءة بطلت الصلوة  
فلا يصح نية الاقامة وعندهما نية الاقامة في آخر الصلوة صحيحة كافي اول الصلوة الا ترى انه لو نوى الاقامة في  
القعدة صارت القعدة نفلا بعد ما كان فرضا ولو قيد الثالثة بالسجدة ثم نوى الاقامة فسد الفريضة وضيف  
اليها ركعة اخرى وعندهم فسد اصابا ولا يضيف وقد مر ولو اقرى المسافر بالمقيم وسلم على رأس الركعتين  
او افسد بها الكلام ونحوه فانه لا يجب عليه قضاء اربع ركعات وانما تجب بانه لا مامه لكونه اذا اراد ان يقف  
يصلي صلوته المسافر من ولم يسلم ولم يتكلم ولكن خرج الوقت لا تقصد صلواته ولو اقرى المسافر به بعد ما خرج الوقت



لا يجوز في الوقت الذي يقام فيه للمسافر في الوقت وخارج الوقت فاذا سلم الامام على رأس الركعتين قام القوم الى الامام ولا  
يسلمون معه ويصلون وحدها ولا يجيب عليه القراءة وذكر الركعة انه يجيب في رواية كتاب الصلوة لا يجيب وقد  
ذكرنا في فصل التسهيلات وان مسافر اقام مسافرين ومقيمين فلما صلى ركعتين وتشهد قبل ان يسلم تكلم واحدا من السائرين  
خلفه وقام وذهب ثم نوى الامام الاقامة يتحمل فرض المسافرين الذين لم يتكلموا الى الرابع وصلوة من تكلم خلفه فقام  
هذا اذا تكلم قبل ان ينوي الاقامة فان نوى الامام الاقامة ثم تكلم فسد صلاته ويجب عليه قضاء صلوة المسافرين  
ولو قام المقيم الى ضائقة ثم نوى الامام الاقامة لم يقيد ركعته بالتشهد رفض ذلك وتابع الامام حتى لو لم يرفض  
ذلك وسجد فسد صلاته ولا يقيد ركعته بالتشهد ثم نوى الامام الاقامة ثم تكلم فسد صلاته ولا يتابع امامه ولو رفض  
تابع امامه فسد صلاته وفي نسخة الامام القاضي مسافر اقام قوما مسافرين فاحد منهم استخلف مسافرا فذكر  
الثالث الاقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين وهو ظنهم بالصلوة مسافر جماعة مقيمين ومسافرين فلما بلغ على  
ركعة احدها الامام وقدم مقيما فانه لا يتقلب فرض القوم اربعا كذلك هذا ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد احدها  
قبل ان يخرج من المسجد صار فرضه وفرض القوم اربعا فان استخلف الامام واحدا من القوم يتم الخليفة صلوة الاقامة  
مسافر صلى الظهر ركعتين فقام الثالث فاسيا او متعمدا فجاء مسافرا وقد مضى في ذلك الحالة فصلوة الدار  
مرفوعة ان عاد الامام الى القعدة وسلم صلوة الداخل فقامه وان لم يعد ونوى الاقامة في قيام الثالثة يتقلب فرضه  
ورفض الداخل اربعا ويتابع الداخل في ركعتين ثم يقضي ما فاته وذلك ركعتان مسافرا ثم قومه مقيمين فلما مضى  
ركعتين نوى الاقامة لا يتحقق الاقامة بل يتم صلوة المقيمين لا يصح مقيما ولا يتقلب فرضه اربعا مخرج  
مع جيشه في طلب العدو لا يعلم اين يدركهم فانه يصلون صلوة الاقامة في الذهاب والى ذلك وكذا  
الكث في ذلك الموضع واما في الرجوع ان كانت قد سفر بقصر من الصلوة والا فلا الكثرة في نسخة القاضي الامام  
اذا كان الرجل مقيما في اول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلوة السفر وان لم يقم من الوقت  
الا فربما يسع فيه بعض الصلوة الا ترى انه لو مات او غشي عليه غما طويلا او خرج جونا مطبقا او خاض البر  
او صارت نفسياء في آخر الوقت لم يسقط كل الصلوة فاذا سافر سقط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت  
ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى قام في آخر الوقت يتقلب فرضه اربعا وان لم  
يقم من الوقت الا فربما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ القصر في آخر الوقت واسلم الكافر وطهرت الحائض والنفساء  
ولم يقم من الوقت الا فربما يسع فيه التيمم او افاق الجن او المغشي عليه اذا عثر في شيء مما قلنا في آخر الوقت يجب  
الصلوة فكذلك الاقامة وان قام بعد الوقت يقضي صلوة السفر المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه  
لا يصح نية الاقامة فقام اربعا ويسجد لله بعد الفراغ ولو سجد لله ثم نوى الاقامة يصح نيته ويصير

صلوة اربعا يسجد سجدة واحدة او نوى الاقامة في سجدة واحدة عادته حتى **جنس آخر** بعد العبد اذا  
كان بين اثنين في السفر مولى احد المولىين لاقامة دون الاخر فالواك ان بينهما مهية في الخدمة فان العبد  
صلوة الاقامة اذا اخدم المولى الذي نوى الاقامة واذا اخدم المولى الذي نوى الاقامة يصلي صلوة السفر  
لنسخة القاضي الامام العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى فانه يسأل ان اخبره ان كان مسيرة في السفر  
صلى صلوة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلوة الاقامة وان لم يخبر بذلك ان كان مقيما ذلك صلى صلوة  
الاقامة وان كان مسافرا قبل ذلك صلى صلوة السفر واصل هذا ان كان مولى عليه والنية في السفر الاقامة نية  
من يلي عليه كالمراة مع زوجها والعبد مع مولاه والخدم مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة والامير  
مع المشايخ والعزيم مع المديون قد ذكرنا ونوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى اياما ركعتين  
ثم اخبره المولى كان عليه اعادة تلك الصلوة وكذا المراة مع زوجها في ظاهر الرواية وكذا العبد اذا خرج مع مولاه  
فيسأل مولاه فلم يخبره فصلا اربعا ولم يقعد على رأس الركعتين فلما صار اياما اخبره مولاه انه قد صدى سفر  
حين خرج بعيد الصلوة وقال في شرح الطحاوي والاصح ان صلوة فيه مضى جازية وعلى هذا الجاه اذا وصلوا  
بعد ايام شهر رمضان ولم ينووا الاقامة صلوا صلوة المقيمين العبد اذا لم مولاه في السفر فنوى المولى الاقامة  
حق لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليه اعادة تلك الصلوة وكذا العبد اذا كان مع مولاه في السفر فقام  
من مقيم والعبد كان في الصلوة يتقلب فرضه اربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه اعادة اذا لم العبد  
مولاه ومعها جماعة المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الاقامة صح نية في حقها وفي حق العبد ولا يظهر في  
حق القوم في قولهم فيصل العبد ركعتين فقدم واحدا من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد و  
يتم كل واحد منهما صلى اربعا وظنهم مسافرا على المقيمين ومسافرين واحدا فقدم مقيما فذكرنا  
الحال في نسخة القاضي الامام **جنس آخر** وفي الاصل خراساني قدم الكوفة فاقام بها شهرا ثم خرج منها الى الحيرة  
فوطن على اقامة خمسة عشر يوما ثم خرج منها الى خراسان ومن الكوفة فانه يصلي ركعتين واعلم بان الاوطان  
ثلاثة وطن القرار وهو الوطن الاصلي وهو ما تولى ببلد والبلد التي تؤول بها اما اذا كان له اوطان ببلد  
هو بالغ فليس بوطن له وبان حكمه عن ابويه ووطن الاقامة وهو ان ينوي المسافر للمقام في موضع خمسة عشر يوما  
وطن السكنى وهو ان ينوي للمقام اقل من خمسة عشر يوما ثم الوطن الاصلي لا ينتقض الا الوطن الاصلي والا فاما  
ينتقضها الاصل والاقامة ووطن السكنى ينتقضه كل شيء ثم في الخراساني بطل ووطنه بالكوفة بوطنه بالحيرة وان لم  
ينو الاقامة خمسة عشر يوما بالحيرة صلى بالكوفة اربعا لم يخرج منها فمما مثله اخرى وهو ان يقدم السفر  
بشرط ثبوت الوطن بالاجماع اما هل هو شرط الثبوت ووطن الاقامة عن اصحابنا روايتان ببيانها بخاري خرج من خراساني



الميكند ونوى الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم يخرج من ميكند الى فيروز واما فيروز فانه يصلي اربع ركعات  
من ميكند الى فيروز وفيروز ايضا ولو خرج من فيروز الى بخارى ومن ميكند صلى الرواية التي شرطت تقدم السفر  
لوطن الاقامة يصلي ركعتين وعلى الرواية الاخرى يصلي اربعا كوفي قدمت عليه امرت من خراسان حجة عن  
انما يقصر الصلوة الا ان توطن بذلك وكذا في حجة النقل الا ان يحبسها زوجها والمسافر ان يترك السنن عند  
البعض خلافا للفضل ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلثة ايام وما فرقهوا واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال  
ابو يوسف اكره لها ان تسافر يوما وهكذا روى عن جده والصبى المعتوق ليسا بمحرم والشيخ الكبير الذي  
يعقل محرم والحجيرة التي لم تحض اذا كانت شتماء كالبالغة وتعلم هذا في كتاب النجاشي في فصل الخطبة بان الله  
**الفصل الثالث والعشرون في صلوة الجمعة** علم بان الجمعة فريضة ولها شرطان منها الخطبة قال في الاصل  
ويخطب الامام يوم الجمعة خطبتين ويجوز بينهما الاستراحة وذلك ليس بشرط والسنة ان يخطب قايما وليستغنيه  
على المنبر قبل اوجهه الى الناس والخطبة الاخيرة الحمد لله ثم يركع ويستغنيه الى آخره اما اذا خطب خطبة واحدة  
قايما او قاعدا او احدهما والاخرى قاعدا جاز ويكره ان يخطب شيئا على قوس او عصي او مستقبل القبلة وظاهر  
الانسان ويقرأ سورة الجمعة ولو خطب بغير صلاة جاز الله ولا آله الا الله والحمد لله ولم يرد على هذا  
جاز وعندهما لا يجوز حتى يكون كلاما يستحق خطبة هذا اذا سمع او سمع بنية الخطبة اما اذا غطس فقال الحمد لله  
للعاطس لا يجوز وقد مر في فصل التكرار ان هذا ولو خطب قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز ولو خطب عمدا  
او جبنائهم تروضا واغتسل وصلى جاز ولو خطب ثم رجع الى بيته فغسل وجامع واغتسل ثم جاز استقبل الخطبة  
وفي المتن خطبة بذكر السلطان وصلى الجمعة من قبل العجز **فوق** لو خطب وحده ولم يحضر احد لا يجوز  
وفي الاصل قال في رواية ابن ابي عمير واحد او اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز ولو خطب بحضور النساء  
لم يجز ان كن وحدهن ولو كان بحضور الرجال كنهم نياما وعبيدا ومسافرا واطفالا وعبيدا لم يسلموا جاز  
ولا يضر تباعدهم عن الامام ولو خطب بغير اذن الامام وهو حاضر لم يجز فلا بد من اذن الامام بالجمعة في كل خطبة  
وكذا الاذن بالخطبة اذن باقامة الجمعة وكذا الوفا بالخطبة لا تقتضي اجزاء ان يصلي يوم فلو احدث بعد  
ما خطب من من لم يشهد الخطبة ان يحجهم ثم امر ذلك الرجل من شهد الخطبة بان يحجهم لهم فخرج لهم جاز ولو جمع  
هو ولم يامر غيره يجوز في قولي الصدق الشهد في باب السنين وفي شرح كتاب الصلوة للامام الشافعي قال  
لا يجوز فعل نفسه او امر غيره بان يحجهم يوم وذلك الغير شهد الخطبة او لم يشهد ولو احدث بعد ما شرع في  
من شهد الخطبة الا انه لم يخطب او جاز من خلفه طاهر يجوز ان يصلي بالناس ولو احدث بعد ما شرع في  
الجمعة فاستغف من لم يشهد الخطبة في يوم جاز وكذا لو تكلم هذا المقدم فاستقبلهم جاز ولو كان للمأمور

ذميا ولم يعلم الامام وصيبا واخرى او ميا وهم من واغبرهم لم يجز ولو كان التعريض من الاول الى هؤلاء قبل الجمعة  
بامام فاسلم الذي وبرز الموضع والاخرى وتعلم الاية وبلغ الصبي صلى الله عليه وسلم جاز ولو اتمعت الامام الصلوة  
ثم احدث فقدم ذميا فقدم الذي غيره لا يجوز فاذا اسلم الذي بعدهما قدمه ان خطبهم وصلى الجمعة  
او امر غيره بان يخطب يصلي الجمعة بعد ما اسلم جاز ولو بني على ذلك الصلوة لم يجز **فوق** اعلم بان ما يحرم في  
الصلوة يحرم في الخطبة حتى لا ينبغي ان يأكل ويشرب الامام في الخطبة ويحرم الكلام وسواء كان الكلام امر بالمعروف  
او كلاما آخر والخطبة الخطبة لا ينبغي ان يتكلم الا ان يتكلم بما يشبه الامر بالمعروف في لا بأس به واذا ثبت حر  
الكلام اذا كان قريبا من الامام فاذا كان بعيدا حيث لا يسمع الخطبة اختلف المتأخرون في تحديد سيلة اختيار السكوت  
ونصير من يحذر قراءة القرآن وعن ابن ابي عمير اختيار السكوت ولما درسة الفقه والنظر في كتاب الفقه من اصحابنا  
من كره ذلك ومنهم من لم يكره وعن ابن ابي عمير انه كان ينظر في كتابه ويصحه بالقلم وقت الخطبة ولو لم يتكلم لكن اشار  
بيده او بعينه حين رأى منكرا الصحيح انه لا بأس به وهل يرد السلام ويشتم العاطس ويصلي على النبي من غير  
انه يرد السلام ويشتم العاطس وعن ابن ابي عمير انه يرد في نفسه بناء على نيكه ان يرد السلام بعد الخطبة عند  
فلا ضرورة وعند ابن ابي عمير لا يكره بعد الخطبة لاقطاع الفور ثم الدنو من الامام والى والتباعد حتى لا يسمع طبع  
الظلمة في الخطبة الصحيح ان الدنو افضل ولما اذا صعد الامام المنبر لم يشرع في الخطبة او فرغ من الخطبة قال ابو  
حنيفة يكره الكلام في هذين الوقتين ايضا وعندهما لا بأس به واجمع ان صلوة الطلوع يكره في هذين الوقتين  
وكذا بين الطلعتين على هذا ثم خرج الامام يقطع الصلوة قال في النوادر ان صلى ركعة اضاف اليها اخرى ولم  
وان نوى الامام الاربع عند الافتتاح فان قيدا لثلاثة بالسجدة اضاف اليها الرابعة وخفف القراءة وان لم  
يقيد لثلاثة بالسجدة منهم من قال بتمامها ويخففها ومنهم من قال بغيرها لا يفتن ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب  
بوجهه هذا اذا كان امام الامام فان كان عن يمين الامام او عن يساره قريبا من الامام تخوف الى الامام مستعدا  
للسماع اذا تكلم الامام في الجمعة ان عليه في يومه يقضى الغائبة ويعيد الخطبة فان لم يعدا جاز وكذا اذا افتتح  
الطرح ركعتين او اربع او اتمعت الصلوة فاقصد بها فانه يعيد الخطبة وان لم يعدا جاز ومنها المصرون ان  
يجب على اهل القرى وجب عرفات وكذا لا يجزى عن عديم وعندهما يجب في حد المصل الجامع اقول قال بعضهم  
ان يعين كل محرم فحرقه وقال ابن شجاع لو اجتمعوا في الكبر مساجد لم يسمعهم فموضع جامع قال الامام الشافعي  
ظاهر المذهب عندنا ان يكون فيه سلطان وقاض لا قاض واحد ويتقيد الاحكام ويشترط المفق اذا لم يكن القاضي  
او الوالي حقيقيا ولا يجوز ان يجمع في المصير جازا وهذا في قضاء المصير وقضا المصير هو الموضع العدل الصالح المصير  
ومن كان مقيما في المصير وطرفه وليس بين ذلك الموضع وبين المصير فحجة عليه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع



وبين عماد الدين من مزارع ومراعي القلع بجاري لاجمة على اهل ذلك وان معوا الدلة والعلوة والميل  
الامير الدين بشرط روى الفقيه ابو جعفر هذا عن جرح وتروى اختياد شمس الدين الحلواني في القروى اذا دخل  
يوم الجمعة ان نوى ان يكت ثم يوم الجمعة لزمته الجمعة وان نوى الخروج من المصلى يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة  
لا يلزمه ويعد حوله الوقت لزمه قال الفقيه ان نوى ان يخرج من يومه وان كان بعد دخول وقت الجمعة لا يلزمه  
المصري اذا اراد ان يسافر يوم الجمعة لا يلزمه ان يخرج من المصلى قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجزى آخره  
وهو مسافر آخر الوقت والمسافر اذا قدم المصلى يوم الجمعة على عزمه ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم  
ينزل اقامه خمسة عشر يوما منها السلطان العبد اذا قلد على ابيه فضلى به الجمعة جاز ولا يجوز الا الجمعة  
بترجيحه ولا قضايه والغلب الذي لا يعمد لما لا مشور له ان كان سيرة فيما بين الركعة سيرة الامم وحكم  
فيما بين حكم الولاية يجوز الجمعة كحضر وليس للقاضي ان يصلي الجمعة بالناس اذ الم يومه ويجوز لصاحب  
وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم والمصنفات ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت جميع فان صلى بهم خليفة الميت  
اوصاحب الشرا والقاضي اجزاهم والجمعة العامة على تقديم رجل لم يامر القاضي ولا خليفة الميت لم يجز  
ولم تكن الجمعة وان لم يكن ثمة قاض ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز للضرورة ولو مات الخليفة  
وله ولاية وامر على شيء من امور المسلمين كانوا على ولايتهم يقيمون الجمعة النصرية اذ امر المصطفى ثم سلم  
ليس له ان يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا البصية اذا امر ثم ادرك وكذا الاستسقى صفا او  
نصراني ثم ادرك البصية واسلم النصراني لم يجز حكمه اذ امر البصية او الذمى وفوض اليه ما الجمعة قبل يوم الجمعة  
فبلغ الصقي واسلم الذمى كان لها ان يصلي الجمعة والمصري العتق فامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصلى  
هو الظاهر من قوله ثم وجد خفة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة اجزاهم الخليفة اذا سافر وهو  
القرى ليس لها ان تجتمع بالناس ولو من بعض من المصارف لانه تجمع بها وهو مسافر جاز لالامام اذا منع اهل المصلى  
بجمعوا لم يجمعوا كان له ان يصير موصعا كان له ان ينامهم قال الفقيه ابو جعفر ان اذ انما هم مجتمعا بسبب من  
الاسباب اذا خرج ذلك للوضع من ان يكون مصراما اذ انما هم متقنذا او اضراهم فلم يجز جمعوا على  
رجل يصلي بهم الجمعة ولو ان اماما مصر مصر اخر نظر الناس به بخوف عذرا وما اشبه ذلك ثم عادوا اليه فانه  
لا يجزى الا باذن مشافق من الامام اذا عذله كان له ان يصلي الجمعة بالناس اذ انما ياتيه الكتاب بعزله وقدم  
عليه الامير اذا جاءه الكتاب او علم بقدم الامير فصلو باطله وان صلى صاحب طه جاز له لان عامه على  
حظهم حتى يفرلوا وافتح الامام الجمعة ثم حضره الاخر فانه يصلي في صلاته كرجل امر الامام بان يصلي الجمعة بالناس  
ثم جهر عليه وهو في الصلوة لا يعمل بجم لان شرعه صحيح وان جهر عليه قبل الشروع في الصلوة يعمل بجم ولو فرغ الامام

من الخطبة ثم قدم امير آخر فقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز لان الامير الثاني لم يجلب ولم يسمع الخطبة ولا صلى الا  
الثاني خلف الاول ولم يغزله جاز الجمعة ولو غزله الاول تنقق حكم الخطبة الاول فان لم يحضر الامير الثاني وصلى  
الامير الاول بالجمعة مع علمه بقدم الثاني جاز بالجمعة ما لم يجلس الثاني للحكم بجمع او يوجد منه ما يستدل به من  
عزل الاول ولو اوحشا الامام فقدم الرجل من غير ان يفقه الامام ان كان بعد الشروع في الصلوة جاز وان كان قبل  
الشروع في الصلوة لا يجوز لان ان يكون قاضيا او صاحب شرط او سلطان هذا في شرح الطحاوي وفي غيره  
لا يجوز ان يتقدم رجل وان كان الحدث بعد الشروع في الصلوة الا اذا قدمه واحد من اصحاب السلطان من فوض  
اليه امر العامة ولو قدم القوم واحدا قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز فان تحمل الذي قدمه الجمع او ضل قفته  
وامر غيره بان يجمع بالناس لا يجوز ومنها الوقت ووقتها بعد الزوال في وقت الظهر واختلفوا في اصل الفرض في  
هذا اليوم قال بعضهم احدا الامر بما الجمعة واما الظهر الا ان الجمعة ارضها وقال بعضهم الجمعة وقال بعضهم الغرض  
في هذا اليوم ما هو الغرض في سائر الايام يعني الظهر لكنه ما هو باسبق لهذا الغرض بالجمعة وقبل الظهر فلهما  
عندهم بلزوم الجمعة وانما يظهر من الاختلاف فيما اذا ذكر في الجمعة ان عليه في يومه ان كان حاله صلى الفجر بغير الجمعة  
والظهر عن وقتها بمضي الاجماع وان كان حاله صلى الجمعة لكن يدرك الظهر وقتها يقطع ويصلي الفجر ثم الظهر عند مضي  
على الجمعة ولو تذكر رجل انه صلى الفجر والامام في الخطبة يصلي الفجر ولا يستمع الخطبة وكذا لو تذكر الامام انه صلى  
الفجر وقد اتم الجمعة فانه يقضى الغائبة وقد مر ولخرج الوقت قبل الفراغ من الجمعة فقد استغنى  
الظهر وبعد ما قد قدر الشبهة صارت المسئلة اثنا عشر والثاني انما انبته بعد فراغ الامام والوقت بلقيتها  
الجمعة وان خرج الوقت فسد ومنها المجاهدة واختلفوا في مقدار العدد فلا يوج وهم ثلثة نفر سوى الامام  
وعن ثلثان سوى الامام ثم الشرط ثلاثة يصلون للإمامة حتى لا يتم نصاب الجمعة بالنساء والنساء والنساء  
بالعبدة والمسافر من امام يصلي بغير يوم الجمعة ففقر الناس عنه قبل ان يقيد الركعة بالسجدة استقبال الظهر وان  
نفر وعنه بعد ما قد عاين بالسجدة اتمها الجمعة وعندها اتمها الجمعة في الوجين ولو افتح الامام الجمعة ففقر الناس  
وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل ان يرفع رأسه من الركوع جاز ولو خطب كبر والقوم تعق يتحدثون ثم جاء  
آخرون لم يجز كما نه خطب جرح حتى يكبروا الاولون قبل ان يرفع رأسه من الركوع وعن جرحه اذ كبر والقوم  
تعق لم يجز وقبل كبره اذ يكبروا ثلثايات واعتبر في الاصل ان يكبر القوم قبل ان يرفع رأسه من  
الركوع واذا كبر الامام معه قوم متوضون فلم يكبر وامة حتى احدثوا ثم جاء آخرون وفي هذا قولان  
ولو كانا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبال التكبير قاله ما ذكرنا من الشرط الحسن غير الصلوة ومن جملة ذلك لا بد  
العام يعني اذا صلى سبيل الاشتمار حتى اذا اميل الواعظ ليدل بالخصن صلى في ياهله وعسكره صلوة الجمعة لا يجوز



شرح الجامع الصغير للشيخ الشافعي في فصول سنة وسبعة أخرى شرط في الصلاة فيها التحريم والذكورة  
البلوغ والعقل والصحة والقامة والاسلام حتى لا يجب على العبد والمراة والصبي والمريض والمسافر  
الكافر ولا الجمعة على الشيخ الكبير الذي ضعف كل رضى وليس على القعد الجمعة ولا الحج ولا احضن الجماعة عند  
اصحابنا وان وجدوا ملاما وكذا الامم وان وجدوا قايما عند الحج والولوى ان ينجى عبده عن الجمعة وعلقت  
والعبدان وعلى الكاتب الجمعة وكذا امحق البعض اذا كان يسمى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد  
لحفظ الدابة وليس على العبد المادون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة ولا يستأجر ان يمنع الاجر  
عن حضور الجمعة وهذا قول الامام ابو حنيفة وقال ابو علي الدقاق لم يكن له ان ينعى ولو سقط طعة الاجر  
بعد اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يخطئه شي وان كان بعيدا واشتغل قد ربع النهار خط  
عنه ربع الاجر فان قال الاجر خط هو ربع بمقدار اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك **وما يصلى هذا اذا**  
اصاب الناس طرشد يديهم الجمعة فهم في سعة من الخلف ولا بأس بالركوب للجمعة والعبدان والمساكين  
ويستحب للرئيس ان يؤخر الصلوة الى ان يفرغ الامام من صلوة الجمعة وان لم يؤخر بكرة هو الصحيح وبعد  
فرغ الامام يصلى باذان واقامة ويكره له اداء الصلوة بالجماعة وكذا المسافرين بالمصر والاهل النجى المكل في  
الاصل وفي الاجناس وكذا اهل المصايف اذ اقامت الجمعة يصلون فرادى كالمساكين في المص **حبس** في سائر  
الجمعة رجل قعد الامام يوم الجمعة يؤدى صلوة الامام وظن ان الامام يصلى الجمعة فاذا هو صلى الظهر جاز له  
مع الامام ولو نوى عند التكبير ان يصلى الجمعة مع الامام فاذا الامام يصلى الظهر لم يجز له مع الامام ولو اذ  
بالامام في صلوة الجمعة وقال قد يت هذا الامام في الجمعة والظهر جميعا لا يصح عن واحد منهما والا فاصح  
الا فانه في الجمعة فكذلك ان نوى ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة فصلوة الجمعة لا تصح **وعنه** اقامة الجمعة في  
المصر موضعين يجوز عند حنيفة ولا يجوز في ثلاثة مواضع وعنه انما يجوز في ثلاثة مواضع وفي  
واحد فاضى حنيفة لم يذكر قول حنيفة وانما ذكر الاختلاف بين مروي وفيه روى اصحاب الاملاء عن سائر  
لا يجوز في مسجد في مصر واحد الا ان يكون بينهما من كبر حتى كان حكم مصرين فان لم يكن بينهما من كبر  
لم يجز منهما فان صلوا معا فصلوا جميعا ومن ادرك مع الامام ركعتي الجمعة فقد ادى لهما الجمعة وكذا  
لو ادرك في الركعة من الركعة الثانية ايضا يصير ركعا ولو ادرك بعد ما رفع رأسه من الركعة الثانية او في السجدة  
او في التشهد قبل السلام قبل سجدة السهو او في سجدة السهو فقد ادى ركعتيها وقسمها ركعتين قاله بعض اصحابنا  
ويقول الكل ويقعد على رأس الركعتين بحالة رجل صلى الظهر يوم الجمعة فقد ادى وكذا الامام اذا صلى الظهر  
باهل المصر يوم الجمعة اجرهم واسا في رجل صلى الظهر ببيتة بعد او بعد غيره ثم صلى الجمعة مع الامام بالجمعة

هي الفريضة عندنا فلو صلى المريض الظهر ببيتة ثم وجد خفة فخرج يريد الجمعة ان كان خروجه بعد فرغ  
الامام من الجمعة لم ينقض ظهره بالاتفاق وان خرج قبل فرغ الامام ان تحرم الجمعة مع الامام ينقض ظهره  
الاتفاق وان لم يتحرم لها حتى سلم الامام ينقض ظهره عند حنيفة وعند مالك لا ينقض ولو خرج لا يريد الجمعة  
لا ينقض ظهره عند الثلاثة واما ما بادر بعض الجمعة مع الامام ينقض ظهره عند حنيفة وعند مالك لا ينقض مالم  
يتم الجمعة حتى لو شرع في الجمعة مع الامام ثم تحل قبل ان يتم الجمعة ان ينقض ظهره عند حنيفة وعند مالك لا ينقض ومن  
صلى الجمعة في الطاقات او في اللذات او في دار الضاربة جاز ان كانت الصفقة متصلة اما في الضاربة متصلة  
عن الجامع بالكوفة وبينهما طريق ويشترط اتصال الصفوف واما الطاقات والسد فمتصلة والاصطفا  
بين الاساطين فغير مكره **حبس** من صلى المظفر في الجامع والمساكين يرون بين يديه فصلوة قامة ولا  
اثم عليه ولا اثم على الذين يرون ولا يحل للرجل ان يعطى سوال الساجد هكذا ذكر في الفتاوى قال الصد  
الشهيد والمختار ان السائل اذا كان لا يتر بين يدي المصلى ولا يتخطى رقاب الناس لا يسأل الناس حقا قوا  
يسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء وسياق في كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى اذا حضر الرجل الجامع  
والصعيد ملأ ان يتخطى يؤدى الناس لم يتخطى وان كان لا يؤدى حذبان لا يطأ ثوبا ولا جسدا فلا بأس بان  
يتخطى ويدبر من الامام ذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا انه لا بأس بالتخطى مالم يأخذ الامام في الخطبة وعن  
انه لا بأس بالتحجج الامام او يؤذ احد او يكره البيع والشراء يوم الجمعة اذا اذن المؤذن والبيع جائز والا فلا  
المعتمد ان الخطبة والصف الاول في المقصورة ومنهم من قال ما يلي المقصورة وبها خذ الفقيه ومن مات يوم  
الجمعة برجله فضل وكذا من مات بكرة رجل جالس على العشاء يوم الجمعة فسمع النداء ان خاف فقام بالجمعة  
بحضرته او في سائر الصلوة لا يحضر الجماعة اذا خاف هاب الوقت يترك الطعام **الفصل الرابع والعشرون**  
**في صلوة العيدين** فان صلوة العيدين واجبة في حدى الروايتين وهو المختار ويجب على من يجب عليه الجمعة  
يشترط للعبد ان يشترط بالجمعة من المص والمسلطان والاذن العام الا الخطبة فان الجمعة بدون الخطبة لا يجوز  
وصلوة العيدين والواجبة وتقدم في الجمعة وتؤخر في العيدين فان قدمت في العيدين جاز ايضا ولا يعاد بعد  
الصلوة ويخطب في العيدين خطبتين كاهل المعتاد ويحلق فيهما جلسته خفيفة ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد  
واختلف المشايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا يكره وفي نسخة الامام خواهره  
هذا حسن ثم انما وعنه لا بأس به ويذهب الى العيد يوم الاضحية ويحرم التكبير ولا يكبر يوم الفطر وعندنا  
يكبر ويخاف وهو حدى الروايتين عن حنيفة والاصح ما ذكرنا انه لا يكبر في عيد الفطر والسنة ان يخرج الامام  
الى الجبابة ويستخلف غيره ليصل في المص بالضعفاء والمريض بناء على ان صلوة العيد في موضعين جاز بالاتفاق



ولأنه يستعمل ذلك ولا يخرج الشبان من النساء في جميع الصلوات وإنما العجز فتخرج في العيدين  
والعشاء ولا يخرج في الجمعة والعصر والمغرب وعند ما يخرج في جميع الصلوات وقد ذكرنا الجواز  
فيها ما لا يخرج من ولا يسافر العجز بغير محرم ولا تخلو برجل شاب وشيخ وصالح الشيوخ والعبد  
لا يخرج إلى الجمعة والعيدين بغير إذن المولى فإن أذن له مولا له خلفاؤه قال بعضهم أنه لا يخرج ولا  
يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج وإن لم يأذن له المولى ولكنه يعلم أنه لو سأذنه يأذن له لا ينبغي له أن  
يختلف عن الجمعة والعيدين وإن علم أنه يكره إذا سأل من لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة إذا رأت أن  
يصوم تطوعا بغير إذن زوجها إن علمت أنها لو سأذنت يأذن كان لها أن تصوم وليس لصلاة العيد لأن  
ولا إقامة ولا مطوع قبل صلاة العيد ويطلق بعدها الأفضل أن يصلي أربع ركعات وقال أبو بكر الورق  
كره بعضهم بعد الصلوة في الجبانة أي طوع قبل خروجه إلى الصلاة في بيته قال بعضهم يكره النساء  
إذا ردن أن يصلي صلوة الضحى يوم العيد صلوة بعد الصلاة في الجبانة التحل في الأصل وفي الجامع الصغير  
وليستحبان أصبح يوم الفطر ستة أشياء أن يستأن ويغتسل ويذوق شيئا ويلبس حياجا جديدا  
كان أو غسلا ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطرا كان شيئا وكذا في عيد الأضحى غير أن لا يذبح عيد الأضحى  
أن لا يذوق إلى وقت الفرائض من الصلوة ووقت صلاة العيد بعد ما ارتفعت الشمس قدر مخرج أو يحسن إلى  
أن تزول والأفضل أن يعجل الأضحى في آخر الفطر ولو زالت الشمس يوم الفطر قبل أن يصلي صلاة العيد سقطت  
صلوة العيد ولا يصلي من الغدا إلا إذا تركوا بعد فصيل من الغدا قبل الزوال ولذا زالت الشمس آخر أيام  
التشريق من العيد سقطت صلاة العيد سواء تركها بعد أو بغير عذر في عيد الأضحى إذا لم يصلي سقطت  
سواء كان بعد أو بغير عذر غير أن التأخير أن كان بعد لا يلحقهم الأساءه وإن كان بغير عذر فقد أساءوا  
والأفضل أن يصلي في أول يوم النحر وأيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة ويصلي في كل يوم من أيام  
والعاشور من ذى الحجة للنحر خاصة والثالث عشر للتشريق خاصة واليومان فيما بينهما للنحر والتشريق جميعا  
كيفية صلاة العيد قال ابن مسعود يركب العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الثانية ثلاث  
أصلية وستة وليد في كل ركعة ثلاث تكبيرات ويؤتي بين القرائتين يبدأ بالتكبيرات في الركعة الأولى والركعة  
في الركعة الثانية وهو في أكثر الصحابة وهو وبأخذ أصحابنا وعن ابن عباس في المشهور روايتان في  
رواية ثمانية عشر تكبيرة وأخذوا بهذه الرواية في عيد الأضحى وفي الرواية ثلاث عشرة تكبيرة ثلاث  
أصلية والباقي زوائد خمس الركعة الأولى وخمس الثانية وفي الرواية الأولى أربع في الثانية وأخذوا  
بهذه الرواية في عيد الفطر ويبدأ بالتكبير في كل ركعة وعن ابن عباس في الرواية في الثانية يركب

على من هب برأسه في ذلك الخلفاء وشروط عليهم ذلك وتخير التكبير عن بناء الافتتاح إذا أدرك الإمام  
في صلاة العيد بعد ما استتمد الإمام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للمشهد وقد خلع ثيابه  
الإمام فانه يقوم ويقضي صلاة العيد بالإجماع بخلاف الجمعة عندهم ويقضي برأى نفسه ولو أدرك ركعة  
لمصلاة العيد في جماعة الرواية بقراء أوله ثم يكبر وفي رواية النوادر يكبر أو لا ثم يقرأ ولو أدرك  
الإمام في الركوع يكبر التكبير في الركوع وفي الجامع الكبير لعلاء الدين أنه لا يرفع الأيدي والتسبيح  
العيدين والجمعة والتطوع كالكتوبة **والمسألة في التكبيرات** أيام التشريق كما في الصحابة من يقولون بأربعين  
بالتكبير من صلاة الغداة يوم عرفة وبأخذ علماء فقهنا واختلفوا في القطع قال ابن مسعود يركب إلى  
صلوة العصر من أول يوم النحر وهو في التكبيرات وبأخذ الأصحاب وقال علي بن فضال في صلاة العصر من آخر أيام  
التشريق وهو ثلاث وعشرون تكبيرة وبأخذ أبو بكر ومحمد وعليه عمل الناس اليوم ثم هذا التكبير على  
أهل الأماص في الصلوات المكتوبات المؤذيات بالجماعة أجمع مستحبة حتى لا يجب على المسنون وأما في  
الجمعة وعندهما على كل من صلى المكتوبة في هذه الأيام فعليه التكبير مائة مرة أو مائة ركعة أو مائة مرة في  
المصر وفي غير مصر جماعة أو وحده ومن دخل في الجماعة من المسافرين والنساء فعليه التكبير مائة  
لرجال في الجمعة والمسافرين إذا صلوا جماعة في المصفر فيه روايتان والأصح أنه ليس عليه التكبير ولا  
يكبر عقيب التورع وعقب صلاة العيد ويكرهون عقيب الجمعة ويبدأ الإمام بسجدة التسبيح والتكبير ثم  
بالتلبية إن كان محيا فان سئل الإمام التكبير حتى انصرف عن مكانه أن يذكر قبل أن يخرج من المسجد ما ذكر  
فلو لم يكبر الإمام كبر القوم وان خرج من المسجد وتكلم ناسيا أو عذرا أو حدثا سقط عنه التكبير وفي  
الاستدبار عن القبلة روايتان إذا حدث الإمام بعد السلام قبل التكبير الأصح أنه يكبر ولا يخرج الظاهر  
والمسوق يتابع الإمام في سجدة التسبيح ولا يتابعه في التكبير ويبدأ المحرم بالتكبير ثم بالتلبية ومن سعى  
صلوة من أيام التشريق فذكرها فإن ذكرها في أيام التشريق من تلك السنة قضاه أكبر وإن قضى بعد  
لم يكبر فكذا إذا لم يقض حوقل السنة القابلة لم يكبر وعن ابن مسعود يركب ولو تذكر فائتة في أيام التشريق  
لم يكبر المسائل في التجديد وفي الأصل المسبوق لوقوع الإمام في التكبير لا يفسد صلوة في التلبية يفسد  
**الفصل الخامس والعشرون في الحج** وفيها مسائل في الأصل في باب الشهادة أن كل طاهر مكلف قبل  
مظن أو جديده ولم يحج بقله بدل وما حاله القتل وكذا حاله الترض فهو في معنى شهيد إذا خلد  
شوطا التكليف لأن الصبيان والمجانين إذا قتلوا غسلوا عنج خلافا لها وإنما شوطا الطهارة لأن الحجب  
إذا استشهد غسل عنج خلافا لها والحائض والنفساء إذا استشهدتا على هذا الخلاف والاستشهدت







في الكفن ويكفن الميت كفن مثله وهو ان ينظر الى ثيابه في جنون بخر وجهه في العيدين والكرن الكفن في ثلثه او السبع  
فيما علمته واستحسنها المتأخرون وادناه ثوبان قميص ولعانة وكفن الميتة للمرأة خمسة خمار وقميص وازار ولعانة  
خزيرة تربط فوق ثدييها وبطنها وكفن الكفانية لها ثلثة قميص وازار ولعانة فان كان المالك ثمة وبالورثة قلة فلكن الميتة  
اولا وان كان على العكس كفن الكفانية اول المراهق كالبالغ في الكفن الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فلا يحسن ان يكفن في  
كفن البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز وان كفن البالغ في ثوب واحد فقد اساء وهذا في حالة الاختيار اما في حالة  
الضرورة يجوز ولا يحسن الكفن في ثياب البيض فان لم يترك ما لا فالكفن على من يجبر عليه النفقة الا ان  
في قولهم وعند من الكفن على الزوج ان ترك ما لا وعليه الفتوى اذا ملكت معق الرجل ولم يترك شيئا وكذا  
موسى ومولا الذي اعقته قال له كفنه على خالته ولو ماتت المرأة وتركت ما واثا فكنفها بجلها على قدر  
ميراثها وان لم يترك الميت ما الا ولم يكن هناك احد يجبر عليه نفقة في حق كان كفنه على الناس فان لم يقدر واسألو  
الناس في الحق اذ لم يجدوا ما يصلح فيه ليس على الناس ان يسألوا له ثوبا رجل مات في مسجد فقام رجل وجمع  
الذراع تكفيه فضله من شئ ان عرف صاحب الفضل في حق عليه وان لم يعرف فكنف محتاجا اخر وان لم يقدر على غيرها  
الى الكفن يصدق بها على خمران وميت وبها ثوب واحد ان كان الثوب ملك الحق له ان يلبسه ولا يكفن في الميت  
وان كان ملكا للميت والحق لا يتركه في الميت ولا يلبسه الحق اذ انشئت الميت وهو طري كفن ثيابا من جميع المال  
فان كان قسم بالمع الكفن على الوارث دون الغرماء واصحاب الصدا وان لم يفضل التركة من الذين فان لم يكن الغرماء  
قبضوا ديونهم بدأ بالكفن وان كانوا قبضوا ديونهم لا يستخرج منهم شئ رجل كفن الميت من ماله ثم وجد الكفن في يد  
الرجل كان له ان يأخذه منه وكذا الكفن ميتا فاقترسه سبع كان المشوب الجحارة اذا حرق ولم يبق صالحا لما اتخذ ليس  
للموتى ان يصدق به بل يبعه ويصرف ثمنه في ثوب آخر جلان في السفر ما اذا حرق ما فاض صاحب ماله  
وانفق في التجهيز والتكفين لا يصلح استحسانا رجل مات وترك ثلاثة ثواب هو لا يسميها وعليه يقول بكفن في ثوب  
لا يباع ثوبه لاجل الدين ويكفن في ثوب واحد في حالة الحيوة ان كان له ثلاثة ثواب هو لا يسميها فافلس لا يتخرج  
عنه شئ فيباع **فصل آخر في صلوة الجحارة** وفي نسخة القاضي الامام بصلوة الجحارة فرض كفاية وسبب جوبها  
الميت المسلم وشطها ان يكون مفسولا والا بصلوة على الميت امام الحق ثم الولى وفي رواية الحسن عن عه الالب  
اولا ولا يتقدم امام الحق الا باذن الالب عند الامام محمد بن الفضل والسلطان الحق بصلوة على الميت اذ حضر  
ثم امام الحق ثم الولى ولا يتقدم احد من السلطان وغيرهم امام الحق الا باذن الولى قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان  
تقدمه الاولياء فان حضر والى المصطفى القاضي فالى الولى وان لم يحضر كلاهما الكفن جسد الشوط وامام الحق  
صاحب الشوط وان لم يحضر الولى الكفن جسد خليفته الحق خليفته الحق من القاضي وصاحب الشوط وان لم يحضر

السلطان والولى والقاضى وصاحب الشوط وخضرا وليه وامام الحق فانهم يقدمون امام الحق وان لم يحضر امام  
الحق وخضرا المؤذن ليس على الاولياء ان يقدموه فان حضر الولى او خليفته والقاضى وصاحب الشوط وامام الحق  
والاولياء فالى الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء واداد وان تقدموا لهم ذلك ولم يقدروا من شاء  
وليس لاحد من هؤلاء ان يتقدم الا باذنهم وهذا حكم قياس قولنا ومن به اخذ الحسن والخيار ان الامام  
الا عظم اولي فان لم يكن فسلطان المصطفى فان لم يكن فامام المصطفى والقاضى فان لم يكن فامام الحق والحاصل ان امام الحق  
بالصلوة على الميت من سائر الاولياء عذج ومم وعندي وهو رواية عن عه الولى الحق وذكر في غير الرواية  
ان الحق للولى وهو يقدم السلطان وغيره ولم يذكر الخلاف وفي الروضة ان امام يحضر الامام والقاضى والسلطان  
فامام تلك المحلة فان لم يكن فامام مسجد حجة فان لم يحضر الجحارة الامام الا عظم ولا مير المصطفى ولا القاضي  
لامام الحق ولكن جسد الميت وابنه قال الامام جاهر زاده في نسخة من صحابته قال الالب ولى هذا قوله  
اما عند ما فالابن اولي الا ان الابن يقدم جسد والامام السخري جعل قولنا مع مم في ان الالب ولى ثم الحق هنا  
يترتب على ترتيب العقبان وابن القم الحق بالصلوة على المرأة من زوجها اذ لم يكن لها من ابن ولو كان للميت اخوان كلاب  
ولم الاكبر ولى وان اراد الاكبر ان يقدم غيره فلا يصرف منه والاخ لا يبرأ ثم اولي من الاخ لا بد سوء كالأخ  
لا يبرأ ثم اصغر واكبر ولو اراد ان يقدم غيره ليس للاخ الالب ان يعنه فان كان الاخ لا بد ثم خارج المصطفى اخر  
ان يصل على عليه اذا مات فلا اخ لا يبرأ من بعده العبد اذا مات وله بى الفتوى على ان الولى اولي وكذا ان لم يكن  
اب كفن اخ على هذا رجل صلى صلوة الجحارة والولى خليفته ولم يرفق ان تابعه وصلى خليفته جاز ولا يعيد  
وان لم يصل معه ان كان الذي صلى الامام الا عظم والسلطان والولى والقاضى وامام الحق ليس له ان يعيد  
هؤلاء اولي منه وان كان غيره هؤلاء له ان يعيد ولو اوصى ان يصل عليه فلان ذكر في القوي ان الوصية باطلة  
وفي نوادر ابن رستم انها جائز ويؤمر فلان ان يصل عليه قال الصدر الامام الشهيد الفتوى على الاول وما  
يقول بهذا باقية كتاب الوصايا الى ثمانية والكاتب كالعبد الامت من غير وقاية وان مات عن وقاية ان ادب  
او كان للمال حاضرا لا يخاف عليه التلف فلا يبرأ ولى ولو كان للمال غائبا فالولى الحق بالصلوة عليه قال الصدر  
الفتوى على الاول **فصل آخر في صلوة الجحارة** في المسجد الذي يقام فيه جماعة مكروه سواء كان الميت والقوم في  
المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم في  
في المسجد والميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هذا في الفتوى للضري قال هو المختار خلافا  
لما رده النسفة وفي كراهية الجامع الصغير لختلف المشايخ فيما اذا كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد  
واما صلوة الجحارة عند طلوع الشمس والغروب والزوال فمكروه فان صلوا لم يكن عليهم الاعادة واما بعد الغروب



المشروع وبالغرض ثم بصلوة الجنازة ثم بسنة الفريضة التي شئت في الحلو في **رفع** وفي الأصل الصلوة  
على الجنازة أربع تكبيرات مع تكبير الافتتاح ويدعو بالادعية المرفوعة ولا يقرأ الفاتحة لانها تليق بالبناء  
لابأس من اذا حضر الرجل وقد كبر الامام الافتتاح عند تكبيره جازع الافتتاح ثم يتابع الامام في الثانية ثم  
صار يسبق الشيء وان جاء بعد كبر الامام الثانية فانه يكبر الافتتاح ولا يكبر الثانية ثم يتابع في الثالثة والرابعة  
ثم يأتي بالتكبير الثانية بعد سلام الامام قبل ان يرفع الجنازة وعند هذا جاء الرجل بعد كبر الامام الافتتاح  
لا يكبر هو لكن يكبر حتى يكبر الثانية فيكبر مع الثانية ويكون هذا التكبير تكبير الافتتاح في حق هذا الرجل ويصير  
مسبوقا بتكبيره ثم يتابع الامام فيما بقى ثم اذا سلم الامام يأتي بما سبق به كما قال ابو سفيان فان جاء بعد كبر تكبير الثانية  
لا يكبر الافتتاح حال كبر الامام الثالثة فاذا كبر الثالثة تابعه هذا الرجل ويكبر الافتتاح ويكون مسبوقا بتكبير  
فاذا سلم الامام على هذا فان جاء بعد كبر الامام ثلاثا لا يكبر الافتتاح حتى يكبر الامام الرابعة فاذا كبر الامام الرابعة  
تابعه هذا الرجل فاذا سلم الامام في ما سبق به قبل ان يرفع الجنازة وهي ثلاث تكبيرات ولو جاء بعد كبر الامام الرابعة  
قبل ان يسلم فقد فاتته صلوة الجنازة وفي الفتوى كبر هو الافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلاثا قبل ان يرفع  
الجنازة متبعا لدعاء فيها فلا ارفع الجنازة من الارض قطع التكبير وفي التجريد اذا كان الرجل مع القوم في الصلوة  
او حيث يجزى بالدخول مع الامام قبل الامام الاول لم يكبر هو معه فانه يكبر ويدخل معه فان ادرك اول التكبير  
من صلوة الجنازة ولم يكبر حتى كبر الامام كبر هو ولا ينظر التكبير الثانية وان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية  
مع الامام ولم يكبر الا وحده حتى سلم الامام فان كبر مع الامام التكبير الاول ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر ما لم يكبر مع  
الامام قد ذكر ان من جاء الى الامام بعد ما كبر لا يكبر وينظر تكبير الامام وان لم ينظر وكبر مع هذا لا يفيد  
صلوة عند هذا لكن اذا روى غيرهم ثم المسبوق يأتي بالتكبيرات بعد سلام الامام قبل ان يرفع الجنازة فان رفع الجنازة  
فلا يدري ولم يوضع على الاكفاف ظاهرة رواية لا تكبر وعن من ان كانت الى الارض اقرب يكبر وان كانت الى الاكفاف  
اقرب يكبر فان كبر الامام خسا لا يتابع القدي ان سمع من الامام ويسلم في الحال في رواية وفي رواية اخرى عن من  
حتى اذا سلم الامام يسلم معه ولا يرفع الا يرفع سائر التكبيرات سوى الافتتاح وعند شيخ بله يرفع ويقوم  
على جنازة الرجل والمرأة بعد الصلوة لا يصلي على ميت غيب عن اذا صلى الرضيع على جنازة قاعد او القوم خلفه قام  
على الاختلاف الذي ذكرنا في الفريضة في فصل الامامة **رفع** اذا اجتمعت الجنازة يصل على صلوة واحدة ويجزى عن  
الحول من ان شاء وجعلها صفا وان شاء وجعلها واحدا بعد واحد فان كان نورا لا يشاء وضع الرجل على الامام  
والنساء خلف الرجل على القبلة وكذا العبد على الامام والراثة خلفه وان كان اخرين فافضلها ما يلي الامام والاخر  
خلفه امام صلى على جنازة فكب على التكبير ثم ارفع الجنازة اخرى فوضعت ما يرفع من الصلوة على الاولى ثم يسبق  
خلفها

الصلوة على الثانية فان كبر ان نوى الاولى او نوى اخرى او نوى ما لم ينو شيئا كان في الاولى الا اذا كبر نوى الثانية  
لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن من اذا كبر نوى القطوع فصلوة الجنازة جازع عن القطوع رجال ماتت  
غير بله فصل على عليه ثم جاء اهله فخلوه الى منزله ان كانت الصلوة باذن السلطان والقاضي لا تعاد ولو كان الامام  
على غير الطهارة تعاد فان كان الامام على طهارة والقوم على غير الطهارة صحت صلوة الامام ولا تعاد الصلوة عليه  
في التجريد هذا دليل على ان الجماعة ليست بشرط صلوة الجنازة اذا دفن الميت قبل الصلوة عليه صلى عليه في القبر بل  
ولا يخرج من القبر عن من انه يصلي عليه الى ثلاثة ايام قال الظن قول من وعنه هكذا الصحيح ان هذا القدر  
ليس بلزام بل يختلف باختلاف المذاهب والشيخين والامام والمفسرين هذا اكثر الراي لا يقوم بالذات بعد صلوة الجنازة  
اذا احثت في صلوة الجنازة بني وجوز الاستحالة **رفع** في جمل الجنازة والذين السنة في جمل الجنازة ان يجعلها  
اربعة نفر من جنسها الاربعة عندنا لا يبدأ بالماء يعني من الميت وليس الشيء موقفا لان العجلة احب اليه  
ولا بأس بالشيء قد اتم الجنازة والشيء خلفها احب الى عندنا ولو ذهب الى الصلوة قبل الجنازة وحلقت نظرها عن  
انه يكبر وقال شمس في الحلو في مقامها عند دخول الجنازة عن الزحمة اما اذا كان في الشيعين للجنازة كثرة فلا  
بأس من والشيء مع الجنازة افضل اذا وضعت الجنازة على الارض عند القبر فلا بأس بالجلوس وانما يكبر قبل ان يضع عن  
مناكب الرجال اذا كان القوم في الصلوة في الجنازة الصحيح انهم لا يقومون قبل الوضع **رفع** من المسلم يرفع ارجلهم  
كافرا اما الكافر فلا يرفع ارجلهم مسلما المرأة اذا ماتت وليس لها محرم فاهل الصلوة من جنسها يكون فيها  
اما لا يدخل احد قبرها فان كان من المحارم من النسب والاضاع ومن جهة المصاهرة مثل ابن زوجها من زوجها او له  
مكر من الشياخ وان لم يكن فالشباب الصالحاء ولا يخرج النساء ولا بأس بالرجال الدرع فان كان في الجنازة  
صليحة او بائحة زوجت فان لم يكن تترجر فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكر ويكره نفسه ولا  
يرجع قبل الدفن بغير ان اهلها في الجامع الصغير لما حكى عبد الرحمن فاذا دفن بغير كف ولا ينش القبر اما لو  
تذكر رجلا كان نزل في القبر ان نسي ثوبا او درهما فيه ينش ويرفع ذلك وكذا اذا كانت الارض مغطاة او حذبت  
بالشفعة ينش ولو دفن قبل الغسل لا ينش وقبل الصلوة قد مرهنا فان دفنوا لم يهل على التراب حتى ولو  
ان لم يغسل لكنهم سؤرو والابناء لا ينش ايضا والسؤال في القبر بان ملئت ولم يدفن ايلما بان جعل في التراب  
ليصل مصر العصر اخر ما يدفن في الدفن والسؤال في رجل دفن حتى ان الرضيع يسأل ويلقي الملك او يلقيه الله  
امرأة ماتت ولها في غير بلدها دفن وهي لا تقبر فاراد ان ينش القبر ويحل ولها اليد واليد اليسرى ذلك يستحب  
في القبر والميت دفن في المكان الذي اوفيه مقابروا وذلك القوم فان نقل قبل الدفن الى قد ميل او ميلين فلا  
بأس من قال الامام الشافعي في القبر في الكاف قد ميل او ميلين لا بأس من نقل من بلد الى بلد مكره ولا يذ







السجدة في كل يوم مرة لا في كل مرة لما فيه من الحج ولا يحل الرجل سراج المسجد الى بيته ويحل من بيته الى المسجد  
والهرة تحمل الميتة ولا تحمل الميتة الى الهرة وتحمل الخيل الى الخردون والعكس اذا انقلب ثيابه بعض يلقه في  
المسجد من البواري فاحذر ليس عليه الرد اذا لم يتعد شيئا في كتاب الوقف بتمامه ان شاء الله تعالى ويكره مسح  
الرجل من الطين باسطوانة او حائط المسجد فان مسح برحى المسجد وقطعة حصى ملقاة في المسجد فلا بأس  
والاوطان لا يغسل وتراب المسجد اذا كان محجوا فلا بأس وان كان منسطا يكره ونجاسة موضوعة في المسجد  
لا بأس به اذا فرغ الماء النجس من الشرب يكره ان يلبس به الطين فيطين به المسجد وهذا على قول الذي اعتبر النجاسة  
وقد ذكرنا في الطهارة ويكره التوضي والمضمضة في المسجد الا ان يكون فيه موضع شغل للوضوء ولا يضر فيه  
الخطا اذا كان يخطى في المسجد يكره اذا اجلس لرفع الضيق او صيانة المسجد لا بأس وكذا الكاتب اذا كان  
يكتب باجرة يكره وبغير اجرة لا يكره اما المعلم الذي يعلم القضاة باجره اذا اجلس المسجد يعلم القضاة لضوء  
الخروج لا يكره في نسخة القاضي لا مام وفافا العيون جعل مسئلة المعلم مسئلة الكاتب والخطا فقال ان  
كان يعلم حسبة فلا بأس وان كان باجره يكره الا اذا وقع ضرره وفي الاجناس كتاب الوقف عنهم وفي كتاب  
التخل المسجد بين المسجد وبينه طريق وهو باجره عن المسجد يصلي فيه في حجر والبر يصاعف الاجرة كما وجد  
والجولوس المسجد غير المصلاة باجره والمصيبة تأتي في كتاب الكراهية الجنب يدخل المسجد والمحدث يدخل  
روى عن علي بن هكزا وفي الجامع الصغير باب الشاهد اشارة اليه **باب اتصال هذا رجل جمع ما اذن الناس**  
لينتفعه في بناء المسجد فانفق تلك الدراهم في حاجته ثم رددتها في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك  
فان فعل ان عرف صاحب ذلك المال في عليه او يسأل تجديدا لا ذن وان لم يعرفه استأمر الحاكم وان تعدل  
له في الاستحسان ان ينفق مثله ذلك لكن هذا واستأمر الحاكم لرفع الاثم اما الضمان فواجب اصل المسئلة الاول  
بقضاء الذين اذا انفق على نفسه مع اخواتها يأتي في كتاب الوكالة وعلى هذا يرد مسجد العالم اذا سأل  
للفقر شيئا وخطب بعضا ببعض ضمن ولا يخرجهم من زكوتهم **كتاب الحيض وهو مثل**  
على خمسة فصول الاول في المقدمة الثانية في انقطاع الدم الثالث في الانتقال الرابع في الطهر الفاصل بين  
الدمين الخامس في النفاس اما الفصل الاول قال العلم بان دم الحيض يعلق به احكام منها ترك الصلوة لا القضاء  
وترك الصوم الى قضاء والحكم ببلوغها ووجوب الجماعة والنفقة العدة والاستبراء وحرمة قراءة القرآن الا  
اذا كانت آية قصيرة تجري على اللسان عند كلام بقوله ثم نظروا ولم يولد ولما قرأ ما دون الآية كقول  
بسم الله الرحمن الرحيم كانت قاصدة قرأه القرآن يكره وان كانت قاصدة شكر البعثة والثناء لا يكره ولا يكره التحي  
وقراءة الفاتحة ويحرم من المحف والدوام التي عليها آية من القرآن فالدخول في المسجد والوقوف بالبيت

للحج والعمرة فان طافت مع الحيض تحلت ووجوب الغسل اذا انقطع الدم عنها واذا مضت مدة الحيض ونقضت  
بحكم طهرانها انقطع الدم ولا اغتسلت ولا استدأه او كانت عتادة وتنقض عتدها وينقطع الدم في كل  
لها التزويج لكن لا يستحب وحيل المزوج فربما لم يكن لا يستحب وهي كالجنب لم تغتسل ثم ليس كل ما تراه المرأة  
من الدم حيضا حتى ترى من قبلها فان لم تر من ذر لا يكون حيضا ويستحب ان تغتسل عند انقطاع الدم وان  
استنكح رجلا عن الايتان اجبا الى ويستوي في دم الحيض والاستحانة والنقاس ان يكون كثيرا سائلا او قليلا  
غير ان يكون لا بد من الخرج لاثبات الحكم والحايض اذا حبست الدم عن الدور لا يخرج من ان يكون حيضا بخلاف  
صاحب الحج السائل وتام هذا في كتاب الطهارة في مسئلة الكرسف ويستحب للحايض اذا دخل وقت الصلوة  
ان يتوضأ ويحلى من مسجد بيته التسيح وتقلل ومن انى امرته الحايض فعلى الاستغفار ومجيئ الاستجابات تصدق  
بدينار وبضف دينارا ما لوقر بما لم تده المستحاضة فلا بأس واقل مدة الحيض ثلثة ايام ولها واكثر مدة الحيض  
عشرة ايام ولها لها واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما واكثر مدة الطهر الذي يصلح لنسبة العادة شهر كامل واكثر  
مدة النقاس اربعون يوما واقله مائة وعشرين يوما حتى من الاختلاف بين ج وس وذلك في اقل مدة تصدق النقاء  
العدة في النفقة العدة الاياس مقدرة خمس وخمسين هو المختار وقامه في كتاب الطلاق في فصل العدة باي الوان  
الدم ستة النواذر والجمرة والصفرة وجدها ما لوظف الناظر اليها يقول هي صفرة والخضرة والقرينة وهي ان  
يكون على لون التراب حكمه حكم الكدرة وانما تغير الصفات حالة الرطوبة وفي بنت سبع وخمسة ايام اذا  
كانت ترى صفرة غير خالصة على الاستمرار كان مثل لون اللبن في حيض وان كان دون لون اللبن ليس بحيض ولو  
رأت بيضا خالصا على الخرقه مادام رطبا فاذا ابيض صفرا حكمه حكم السباحة والمعتبر حالة الرطوبة وهو ليس بحيض  
وفي الصفرة ما يكون لونها يصب الى السواد ومنه من شبهه للصفرة بلون الكرايس قبل ان يغسله القصار او  
يكون الصفرة التي يكون على الاشك ومنهم شبهه بالقر وهو حيض رأت في اول ايامها واخر ايامها وفي  
الكدرة عندها ما حيض مطلقا وعند من ليس بحيض لا ترى على اثر الدم مبتدأت ولا تترك الصلوة والنفق  
فان قصر ثلثة ايام لم يكن حيضا وعليها قضاء الصلوات والصوم وان استمر بها الدم ثلثة ايام فصاعدا الى  
العشرة فكل حيض فان حاض العشرة فاحضه حيض والباقي الى آخر الشهر **الفصل الثاني في انقطاع الدم اذا**  
انقطع دم المرأة دون عادتها المعروفة في حيض او نفاس اغتسلت حين تخلف وقت الصلوة وصلت واجتنب  
زوجها فربما احتياطا حتى تأتي على عادتها لكن بصوم رمضان احتياطا ولو كانت هذه الحيضة هي الثالثة من الحيض  
انقضت الرجعية احتياطا استحسانا ولا تزوج بزوجه آخر احتياطا فان تزوجها رجل ان لم يعاودها الدم بان  
وان عاودها كان العشرة ولم يرد على العشرة فسد كاح اثنا وكذا صاحب الاستبراء يجنبها احتياطا ولو كانت



استمر عاده ما في الدم فانقطع اغتسل في آخر الوقت وصلت قال الفقيه ابو جعفر هذا التاخير استجاب  
الاول وثانيها رواية ما زوجها ان كان آخر عهدها ولا ينقطع تمام العشرة في الحيض تمام الاربعين النفس بخلاف  
ما اذا كان على غير العادة وكذا اذا لم يكن لها عاده وكان هذا هو قول ابي رأت وانقطع الحيض على خمسة والنفس  
على عشرين واعتسلت جميع هذا الاحكام واما الجامعة ان تقطع بعد تمام العادة ينتظر ان كان ايامها عشرة  
كما انقطع الدم جاز الزوج في ايامها عند الثلاثة وان كان ايامها دون العشرة وانقطع الدم لم يكن ازوجها ان يقربها  
ما لم يغتسل لان مدة الاغتسال من الحيض حتى اذا طهرت من الحيض وقد بقي من وقت المصلاة ما يغتسل  
فيه وتقوم فعليه قضاء تلك المصلاة وفي الزيادة كانت ايامها عشرة فطهرت في آخر الوقت وقد بقي من الوقت  
مقدار ما يتيم للمصلاة لانها الفرض لا يشترط اكمال الاغتسال وقد ذكرنا في كتاب الصلاة فاذا كانت ايامها دون  
العشرة ولم يغتسل لكن مضى عليها وقت صلاة كاملة او الصلاة فلزوجها ان يقربها فان طهرت بعد خروج الوقت  
لا يؤثر بقضاء التي خرج وقتها عندنا فان ادرها الحيض شيء من الوقت وقد افتتحت الصلاة او لم تنفتح سقطت  
تلك المصلاة عنها واجمعوا انها اذا طهرت وقد بقي من الوقت قدر ما يسع فيه التحريم لا يلزمها قضاء هذه الصلاة  
بخلاف المظن فانه لو ادرها الحيض بعد ما افتتحت صلاة الطهر كان عليها قضاء تلك المصلاة اذا طهرت و  
كذا لو نكحت في آخر الوقت في الولادة او بسقاط سقطت سبب الحلق لا يلزمها قضاء تلك المصلاة **الفصل**  
**الثالث في الانتقال** الانتقال على ضربين انتقال عدد وانتقال مكان اما انتقال العدد فان ترى زيادة على  
معروفها او المكان بحاله وانتقل المكان ان ترى في غير مكانها موضعها المعروف ثم الانتقال لا يكون الا بترتين في  
قولهم وعندي يكون برة وعليه الفتوى وبيان هذا الاصل في مسائلها ان المرأة اذا كانت عايتها في  
الحيض خمسة ايام من اول شهر طهرها خمسة وعشرين فزادت مرة زيادة على معروفها الا انها لم تجاوز العشرة فانه  
يكون جميع ما رأت حياضا بالاتفاق غير ان عندنا في وجوبه لا يكون عادة وعندنا تكون عادة وانما ظهر ثمرة الا  
بينهم في الشهر اذا استمر بها الدم فانها تزداد الى عاداتها القديمة عندنا وعندنا تزداد الى اخر ما رأت في  
اجمعوا انها اذا رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث فانها تزداد الى ما نزل عليه الدم مرتين فكذا اذا  
انقطع دمها دون عاداتها من ثلاثة ايام واربعة ايام فهو على هذا واما بيان انتقال المكان في المتقدم وفي المتأخر  
وفي الجمع اما في المتقدم على عاداتها فاعلم خمسة اوجه احدها اذا لم تر في ايامها شيئا ورأت قبل ايلها ما يكون حياضا  
ثلاثا اذا رأت في ايامها ما لا يكون حياضا اقل من ثلاثة وقبل ايلها ما يكون حياضا فالتقدم حيض الوحيين وبغيره  
لها الثالث اذا رأت في ايامها ما يكون حياضا ولم يجاوز الحول العشرة فالحول حيض اذا رأت بين طهرين ما بين الرابع  
اذا رأت في ايامها ما لا يكون حياضا وقبل ايلها ما يكون حياضا لكن لو رجع كان ذلك حياضا يكون الحول حياضا وانتقل

العادة الخامسة اذا رأت في ايامها ما يكون حياضا وقبل ايلها ما لا يكون حياضا فالحول حيض وتقل العادة من حيث العدد  
وهذا كله قول من وعنه رواية فيهما اذا رأت في ايامها ما يصح او رأت قبل ايلها ما يصح حياضا وفي ايامها لم  
شيئا ورأت في ايامها ما لا يصح حياضا وكل واحد منهما لا يصح لكن لو رجع يكون حياضا للحكماء موقوف عندنا في اعادة  
في الشهر الثالث كان حياضا وصارت عادة ولا في تحاقه والقسم الثاني في المتأخر وهو على خمسة اوجه ايضا والقسم  
الثالث في الجمع وهو على وجهين الاول اذا كان ايامها خمسة فزاد ايلها ويومين قبلها واربعة بعدها والما على هذا  
واجوب فيهما ان حياضا ايامها وما زاد استباحته **وبما ينقل بهذا** امرأة قالت عادي في الحيض عشرة ايام طهرت عشرة  
والان اري طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم ثور من الصلاة والصوم الى تمام العشرة ثم تترك الصلاة عشرة ايام على  
هذا المرأة قالت عادي في الحيض خمسة والآن رأت الدم في اليوم السادس لا تترك الصلاة عشرة ايام على  
ايامها ثور من ترك الصلاة اذا كان الباقي من ايام طهرها ما وقع الى ايام حياضها لا يجاوز العشرة وعلى هذا اذا كانت عاداتها  
في الحيض خمسة فطهرت في اليوم الرابع تترك الصلاة اذا خافت فوت وقت الصلاة وتترك الصلاة **الفصل الرابع في الطهر**  
**الفصل في الطهر بين الدين** اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يقرب ولا يصير فاصلا بين الدين ويصير للدم  
المولود عند من واذ كان خمسة عشر يوما او اكثر يقرب فاصلا ثم ينتظر للدين ان لا يمكن ان يجعل احدهما حياضا وجعل  
حياضا بالضرورة ولا جعل كلاهما حياضا ويجوز في الحيض بالطهر المبدأ به بشرط ان يكون قبل المبدأ به دم وبعد الحتم دم  
تفسير هذا الاصل امره بلغت فرأت يوما دما واربعة عشر يوما طهر او يوما دما وثلاثة عشر يوما دما وسبعة طهر او  
يومين دما فالعشرة من اولها حيض وباقي الشهر طهر وتغتسل على رأس العشرة ان كان هذا طهرا ومسائل السلك لا تنافي  
على قول من وانما تنافي على قول من هو صودرها المرأة بلغت فرأت يومين دما وثلاثة طهر او يوما دما وثلاثة طهر او يوما  
دما وثلاثة طهر او يومين دما ثم طهرت فالعشرة حيض وتغتسل على رأس العشرة وبقيت الشهر طهر المرأة بلغت فرأت  
وطهر من نوع واحد يوما او يوما طهر هكذا استمر شهر فالعشرة من اول كل شهر حيض وباقي الشهر طهر **الفصل الخامس**  
**في النفاس** امرأة ولدت واستمر بها الدم وترك الصلاة اربعين يوما اكثر مدة النفاس وكذا لو نفست اربعين يوما  
ثم طهرت اقل من خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم ولو نفست اربعين يوما وطهرت خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم كان  
نفاسها اربعين وطهرها خمسة عشر وكذا لو طهرت ستة عشر الى عشرين ولو طهرت احدى وعشرين ثم استمر بها الدم  
كان نفاسها اربعين وطهرها احدى وعشرين واختلف المتأخر في حياضها والا ليقرب من ان العشرة حيض  
اصل هذا ان المرأة تقوض في بطنها من نفاس ذات الدم والاحق بجعل النفاس على ما وان رأت بعد النفاس طهرا او  
او طهر صحيحا حكمه ما ذكره الطهر المتخل في الاربعين بين الدين ان كان اقل من خمسة عشر يوما لا يكون فاصلا ولا هو  
المولود بالاتفاق فان كان خمسة عشر يوما فضاء عندنا فكذا عندنا وعليه الفتوى بانه امرأة بلغت محل فولدت



فإن للدم يوماً ثم طهرت أقل من خمسة عشر يوماً ثم استمر بها الدم فإذا أيام نفاسها أربعين يوماً عاده أصلية فتعقل عام  
الأربعين ثم فصل بعد ذلك عشرين ثم تركت للصلوة عشرة بلا اتفاق وكذلك كان عادتهما في النفاس أربعين يوماً  
لو بقيت الحمل فلدت فأتت للدم يوماً ثم طهرت ثمانية وثلاثين يوماً ثم رأت الدم يوماً ثم انقطع ثم استمر بها الدم فكذا عند  
رحمة ثم العادة في النفاس تنقل برؤية المخالف من عذر من حق لو كانت عادتهما في النفاس ثلاثين وخمسة عشر في الظهر  
وعشرة في الخصر إذا استمر بها الدم من أول الاستمرار تركت للصلوة عشرة وتصلت خمسة عشر النفساء إذا طهرت فأتت  
الدم عشرة ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت الدم عشرة الكحل نفاس وكذلك الدم الحيط بطرف الأربعين الكحل نفاس وإن  
كان قد ساءت المرأة إذا خرج بعد ولدها إلى خارج الأكل لا تلي نفساء فإن لم تصل صارت عاصية فيؤذي بقدر  
تحريمه ويخلص أن يكمل ثلثي الولد ويصلي المرأة إذا خرج ولدها من قبل ستة أشهر من سأل الدم لا تصير نفساء ولا  
استحاضة ولو سأل الدم من قبل تصير نفساء أما سقط العقد وإن ولد من قبل الشهر امرأة تحيض في كل شهر مرة  
وطهرت شهرين وثلاثين يوماً فاسقطت بعد شهرين سقطت غير مستين الحلق وقد رأت قبل الأسقاط عشرة  
يكون أيضاً والحاصل أن السقط أن سبباً من شيء من خلة ولو أصبح فله حكم الولد المأموم وإن كان غير مستين فلا عمة  
له أصلاً وهذا الدم وإن كان لا يدري أن سقطت في الخرج وتحاط فينبغي على أنها مك في أنها حيض وإنفاهاً في أنها  
كان حيضاً عشرة فظهرها عشرين ونفاسها أربعين وقد سقطت من أول أيامها فأنما تركت عشرة فظهرها عشرين ولو  
ثم تعقل وتصل على عشرين بالوضوء بالشك ثم تركت للصلوة عشرة ثم تصلي عشرين بيقين ولو سقطت في الخرج بعد  
رأت للدم عشرة في موضع حيضها إن كانت سبباً من الحلق في العشر مستحاضة وبعد السقط نفساء وإن كان غير مستين  
في العشر فحايض وبعد السقط مستحاضة فإذا شبه عليها بالصلوة من أول رأت عشرة أيام بالوضوء  
بالشك ثم تركت للصلوة عشرة بيقين ثم تعقل ثم تصلي عشر بالوضوء بالشك ثم تعقل ثم تصلي عشر بيقين ثم تصلي  
عشرة بالشك **كتاب الزكاة مشتمل على عشرة فصول** الأول في المقدمة الثانية في صدقة الزكاة

الثالث في صدقة الغنم وفي صدقة البقر الرابع في صدقة الخيل الخامس في زكاة المال السادس في الديون والعروض  
الكتب السابعة في زكاة الزروع وفيه التيجال الثامن المصنف التاسع في التوكيل بأداء الزكاة العاشر في العشر والخروج  
والحجبة **الفصل الأول في المقدمة** أعلم بأن الزكاة فرضية قال أبو الحسن إنها على الفور وقال أبو بكر الرازي إنها على  
التأخير وذكر ابن شجاع عن أصحابنا أنها مشددة في التجديد قال الفقيه أبو جعفر عن حماد بن عمار إن يؤخر أداء الزكاة عن غيرها  
عذر وكذلك إن يؤخر الحج وهكذا ذكر أبو يوسف في الأم لا إذا كان على الرجل صوم شهر رزقاً وخلف ابن أبي عمير عن  
أنبيس بن عمار قال للفقيه أبو الليث هذا إذا كان التأخير باشتغاله بامرئ عايش ولا يمكنه أن يقضيها إذا أمكنه القضاء  
جملة أو متفرقاً فينبغي أن يقضيه فلا يؤخر **جنس آخر** الزكاة إنما تجب في الملك فصباً فأمياً حراً كلاً ولا مال للميت

نوعان السائمة ومال التجارة أما السائمة فهي الرعية التي تكفي بالزكاة على صاحبها النسل أو اللبن فإن كان يعلفها  
بعض السنة وليست بها في بعض السنة لم تكن سائمة حتى تكون رعية في أكثر السنة فإن كانت للتجارة فزعمت أنها  
أو أكثر لم تكن سائمة إلا أن ينوي أن يجعلها سائمة بمنزلة عبد للتجارة إذا أراد أن يخدمه سنين فيستخذه وهو  
للتجارة على أنه لا ينوي أن يخرجها من التجارة فيجعله لحمة وما يطلب منها المنفعة دون العين كالحمل والحوال  
فليس سائمة وإن أراد صاحبها أن يستعملها أو يعلفها فلا يفعل حتى حال كان في زكاة السائمة وكذلك لو رث  
سائمة فحال عليها الحول كان فيها زكاة ولو اشتري سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة وذكر السائمة وإنما تأكلها  
مع أناتها في حكم الزكاة سواء **الفصل الثاني في صدقة الأبل** ليس فيها زكاة من الأبل السائمة زكاة وفي غيرها  
شاة وفي العشر ثمان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي الشاة  
التي جاوزت سنة فإن لم توجد بنت مخاض فالقيمة ومسلية دفع القيمة ثلث وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي  
جاوزت أربعين وفي ست وأربعين حقة وهي التي جاوزت ثلاث سنين وفي إحدى وستين جذعة وهي التي جاوزت  
أربع سنين وفي ست وسبعين بنت لبون وفي إحدى وتسعين حقة وفي كل فصلين غنم وبعد مائة وعشرين تنانير  
الفرضية فيجب كل حشاة إلى أن يصير حساً وعشرين فيجب فيها بنت مخاض فإذا صارت ثلاثين ففيها مع الأولى ثلاث  
حقاق ثم تستأنف الفرضية إلى خمس وعشرين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي الخمسين كذلك  
ثم تستأنف الفرضية والحكم في كل خمسين بعد حكم الخمسين في الرابعة والخيار في جنس من المسائل في أداء الغنم عند  
المعلين **الفصل الثالث في صدقة الغنم والبقر** ليس فيها زكاة الأربعين من الغنم صدقة وفي أربعين شاة  
إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاة إلى مائتين فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى  
أربع مائة ثم في الأربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا تؤخذ في زكاة الغنم وفي رواية الأصل لا الشاة  
وهو الذي طعن في السنة الثانية ولا تؤخذ من الغنم إلا الشاة في قولهم جميعاً والمؤن من الجمل والغنم تبع  
الأم وسائر في كتاب الأضحية وأما صدقة البقر فليس فيها زكاة ثلثين بقراً سائمة صدقة وفي ثلثين منها أربع  
بنيعة وهو الذي جاوز السنة وفي الأربعين من أوصنة وهو الذي جاوز السنتين وفي الزيادة على الأربعين  
عن ثلث وروايات قل في الأصل وفي الزيادة بحسب ذلك في كل واحد جزئين ثلثين جزئاً من سبع أو  
جزئاً من أربعين جزءاً من أوصنة إلى أن يصير ثلثين ففيها ببيعةان وروى أسد بن عمرو عن حماد بن عمار أنه لا شيء  
في الزيادة فيها حتى تصير ثلثين وهو قولهما وروى الحسن بن زياد عن حماد أنه لا شيء في الزيادة حتى تصير  
ففيها مع الستة ربع مستنة أو ثلث بنيعة وفي كل أربعين مستنة وفي سبعين مستنة وتبيع في ثمانين  
وفي تسعين ثلاث تبعات وفي مائة مستنة وتبيعان وفي مائة وعشرين مستان وتبيع وفي مائة وعشرين إن



اذى ثلاث مئة وان شاء ادى ربع اربعة والجوايس منزلة البقر وفي الجامع الصغير وليس الحملان والفضلا  
والهياجيل زكوة وهو قولهم وقال ابو يوسف فيها واحدة منها وضوءه اذا كان له خمس من الجبل واربع  
من الغنم او ثلاثين من البقر فلما مضى عليه ما عشرة فاشترى له ثوبا ولا اثم هلكت اثمانه وتم الحول على الاولاد  
**الفصل الرابع في صدقة الخيل النسيئة** ان كانت ذكورا او اناثا يجب فيها الزكوة عند حره ان شاء اعطى  
من كل فرسخ ينادى او ان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها وان كانت غير نسيئة او ذكورا لا شيء فيها بالاجماع  
وان كانت كلها اناثا روى الكرخ انه يجزى روى الطحاوي انه لا يجزى هذه ما وعد الشافعي لا زكوة  
في الخيل والفتوى على قولها وقالوا لا شيء في سواهم الحمر والبغال والحمير **الفصل الخامس في زكوة**  
**المال** مال التجارة نوعان احدهما ما خلق الله من الذهب والفضة وفي الذهب كل عشرين مثقالا فما انقص  
مصر وباكنا ولا يكون مصغرا وغير مصوغ حليا كانت للرجال وللنساء بتر كان وسيكة يعبر في الذهب في  
الشاقل وفي الدرهم وزن سبعة وثمانون مثقالا وفي النسيئة من سابع مثقالا وقيل يعبر في كل بلد وزنه تلك  
البلدة وعن الامام ابي بكر بن محمد بن الفضل انه كان يجزى ما في بخاره وهي الظارفة خمسة منها وبها دخل الام  
الشرعي وفيها سواها من الدرهم لا تجزى الزكوة عند الكل لان يكون النصف من كل درهم خمسة او سبعة قيمتها  
ما في درهم او عشرين مثقالا والفلوس والدرهم الموهبة على هذا لا زكوة فيها الا ان يكون للتجارة وقيمة ما تبلغ  
نصابا كذا روى الكرخ عن ع نه ولو كان له عشر مثقال ذهب مائة درهم او خمسة عشر مثقالا من ذهب مائة  
درهما عليه الزكوة ولو كان له مائة درهم وخمسة مثقال ذهب قيمته مائة درهم عليه الزكوة ايضا عندنا واصل  
هذا ان الذهب يضم الى الفضة لتكامل النصاب عندنا استحضانا والمغفر بضم الى الضمان ولو كان له مائة درهم  
نقد ومائة دين على رجل تجزى عليه الزكوة وتكمل نصاب هذا بذلك والضم عندنا به بل اعتبار القيمة وعندنا انما  
الاجر اذ حتى لو كان احدهما مثل النصاب لا يزاد وان يكون الاخر ثلثي النصاب غير المذهب الفضة انما يكون  
مال الزكوة اذا كان هذا للتجارة ويعبر بالنصاب فيه بالقيمة ان شاء قومها بالذهب ان شاء قومها بالفضة  
عن ع نه يقوم بما هو لانفع للمفقر عن ع نه انه يقوم بما اشترى هذا اذا كان يتم النصاب بما يقوم ولو كان يتم  
باحدهما دون الآخر يقوم بما يصير نصابا ولو كانت قيمة اول الحول واخر الحول نصابا وانقص فيما بين ذلك  
نقصا للنصاب ان شاء الحول لا يقتر ويحب فيه الزكوة وفي الجامع الكبير رجل له الف درهم حال عليه الحول ثم اشترى  
بها عبد للتجارة فاق العبد سقطت عنه زكوة الالف ولو كان اشترى بها عبد الحذامة لا يسقط بهذا العبد  
ويضمن قدر الزكوة رجل له الف درهم وعليه دين الف درهم وله دار ومخارم لغير التجارة وقيمة ما عشرة الا في يتم  
لا زكوة عليه فيخبر له اخذ الصدقة واصل هذا انه ليس على الناجز زكوة مسكنة وحزم ومركبة وكسوة وكسوة

اهله وطعامهم وما يتعمل به من ثمنه او فتر او متاع لم ينوب التجارة وكذا الفلوس التي يشتري بها النفقة وكذا  
لا يشتري ثوبا للتجارة ثم بدل له فجعله للمهنة كالمسافر ينوي الاقامة في موضع الاقامة فان كان اشتراه  
للمهنة ثم جعله للتجارة لم يكن للتجارة مالم يتجر به كالمقيم اذا نوى السفر لا يصير مسافرا مالم يخرج رجله على  
درهم حال عليه الحول فخلية عشرة درهم وهذا قول ع نه بناء على انه لا يرى في الكسوة شيئا فلا يوجب الحنفة  
شيئا رجل له ما في درهم وحال عليه ما ثلاثة احوال الا يومئذ استقل خمسة درهم يجب عليه الزكوة للسنة  
الاولى لا غير مستقبل الحول حين استقفا خمسة درهم رجل غلب زكوة ماله ووضعها في ناحية بيته فسترها سارق  
لا يقطع يد وعليه ان يزكها رجل له الف درهم حال عليه الحول ثم اقضى با رجل او كان ثوبا فاعاده رجل فهاك  
عنه لا زكوة عليه رجل شاك في زكوة لا يرى انه زكاه لا يعيد الزكوة في الحول **الفصل السادس في زكوة**  
**والعروض والكسوة** الدينون على ثلاث مراتب هي كالفرض وبدل مال التجارة وفيها الزكوة وانما يطالب بالبدل  
اذ اقضى اربعين منها فاذا اقضى الاربعين مخاطبا بآدمهم وكذا فيما زاد بحسابه ووسط كبدل الم  
يكن للتجارة وانما يطالب بآدم زكوة عند قبض ما بين من اضعف كبدل ما ليس مال وهو لم يبدل الخلع  
بدل دم العود والكاتب والسعاية وانما يطالب بآدم زكوة اذ قبض اثنين وحال عليه الحول بعد القبض و  
هذا قول ع نه وعندنا في الدينون كلها يطالب بآدم قدما قبض قبل او كثر الا الكتابة والدية قبل الحكم بها و  
ذلك وجود بآدم اذ قبض وحال عليه الحول وهو نصاب ثم هذا اذا كان الدين مقر الما اذ اجمدها  
سين ثم هو قام البيعة لم يكن عليه زكوة ما مضى عند الملائكة بخلاف ما اذا كان مقر او يعلم القاضي ولو كان  
الدينون مقر الكدنة مفلس عليه الزكوة لما مضى اذ قبضه وعند ع نه لا زكوة عليه اذا اطسه القاضي والطحاي  
لم يشترط التفليس عند ع نه فمن ادعى رجلا ما لا يعرفه ثم اصابه بعد سنين لا زكوة عليه وان كان يعرفه  
فعلية زكوة ما مضى والعبد الاق والمال المفقود والغصق اذا لم يكن للمدينة ليس نصاب في المدفون في البيت  
حب الزكوة وفي المدفون في الارض والكدم اختلف المشايخ فيه ثم في الدين المجزول رب الدين بلن يأخذ الصلوة  
قد الكفاية ثم في الدين الموجل يأخذ الصدقة الى وقت حلول الاجل وكذا المسافر اذا كان له في وطنه حل  
له اخذ الصدقة قدر ما يبلغ الى وطنه وفي الدين على الفليس تحل المتأخرون والمخار ان يحل له اخذ الصدقة كان  
السييل فان كان مورا وهو مقر الاجل له اخذ الصدقة وان لم يكن مقر ان لم يكن له بينة عادلة لا يحل له الم ربع  
الامر الى القاضي حتى يحلفه ولو كان الدين يقر في السر ويحلف في العلانية لا يجب الزكوة فيه **جس** رجل  
وهب من رجل ينادى له على رجل ووكله بقبضه فلم يقبضه حتى وجبت فيه الزكوة ثم قبضه الموهوب له لا  
زكوة على الموهوب له انما تجب على الواهب لو قبضه الموهوب له وحل الحول ووجب عليه الزكوة لو رجع الواهب



فإنه يسقط عنه الزكاة والعلوي إذا وهبها كان له من الشاهقة من غيره ووجهه بالقبض فالت قبض لا يؤ  
لأن العلوي لم يملك قبض القبض ولا يبيع الهبة رجل اقرب من رجل ودفع اليه وحال الحال عليه ثم تصادق الله  
بكونه ديناً يجب على كل واحد منهما زكاة وكذا الحق رأس رجل فقضى عليه بالذية فذرع فذلك هو لا ثم ثبت  
ورق ألف ليس على واحد منهما زكاة وكذا الزوج بائنة ولا يعلم ثمانية ودفع اليها مهرها ألف درهم ثم علمنا  
أمة ورث المولى فاحسبها ورثت ألف على الزوج ليس على واحد منهما زكاة لأن الأمة لا ملك لها والزوج لا يملكه  
لأنها لا تملك من الزوج طاهر أو كان في العلق **فصل في الإجارة الطويلة التي يفصلها الزمان**  
زمان مع اشراط الخيارات ثلاثة أيام في رأس كل سنة فزكاة العجالة في هذه الإجارة الطويلة يجب على الآخر وأما على  
المستأجر فيجب أيضاً ذكر الشيخ الأمام محمد الأئمة السجدة في الجامع الكبير وعلى هذا البيع الذي اعتاده أهل هذه  
الديار وهو البيع الذي وعده الوفاء أن زكاة ذلك على البائع أن يفي دينه ويحسب أن يرضى المشتري أيضاً  
في الجامع للسيد الأمام أبي شجاع لا زكاة على المستأجر ولا احتياط أن يزكها واحد منهما **فصل في الإجارة القصيرة**  
له مطالب من جهة العباد يبيع وجوب الزكاة سواء كان الذي يبيع كزكاة والعشر والحراج والذين يعباد كالزكاة  
والاجرة ونفقة الزوجات والحارم كل دين لا مطالب له من جهة العباد كالندوة والكفارات والحج لا يبيع على  
الزكاة والذين لا حق بعد الحول لا يسقط الزكاة ولو كان على الرجل من مؤجل لأمارة وهو لا يريد أدائه لا  
يجعل ما قام الزكاة رجل ملت وعليه ديون كان من قيمة قضاء الذين رجحوا أن لا يؤخذ **الفصل**  
**السابع في الكسب والعروض** رجل له كتب العلم ما يساوي مائة درهم إن كانت مما يحتاج إليها في الخط والكتابة  
والصح لا يكون نصيباً ويجل له أخذ الصدقة فيها كان واحداً أو أدباً ككتاب البذلة والمهنة والمصنف على  
هذا وإن كان زائداً على قدر الحاجة لا يجزئ له أخذ الصدقة وإن كان له نسختان من كتاب الشرح والطلاق كان  
كلهما من تصنيفه صنف واحد أو يكون نصيباً هو المختار وإن كان كل واحد من تصنيف صنف لا زكاة  
فيهما في الفتوى وفي مجموع النوازل رجل اشترى جوالفاً بعشرة آلاف درهم ليؤجرها من الناس في حال علمها  
الحول لا زكاة عليه وإن كان من رأيه أن يبيعها أحد الأعباء له وكذا الجواب بل الكارين وجر الكارين فبأنه اشترى  
عصفراً وزعفراناً ليبيع شيئا للناس بالاجر في الحول على ما له زكاة مع ماله ولو اشترى صابوناً أو خضراً لا زكاة  
فيه قال تأويله صابون الغسال الذي يغسل ثياب الناس ما يقال إذا كان له صابون قد انصافه بغيره الزكاة  
نحاس اشترى دوايباً ليبيع فاشترى لها لاجل الوبر أو مقادير من ربيع هذه الأشياء معها لم يكن فيها  
زكاة وإذا ربيعها فيها الزكاة وكذا العطار إذا اشترى قماراً يبيع على هذا ولو اشترى جارية أو عبد للتجارة  
فأجره خرج من أن يكون للتجارة وكذا في الدار لو أجزها عن ثم في رجل اشترى عبداً للتجارة وهو يبيع

اصاب بجائبيعه لا زكاة فيه رجل اشترى متاعاً بما في درهم للتجارة فحال عليه حول وهو كذلك صافته  
مائة وتسعين قال أبو جعفر لو عليه زكاة مائة درهم وعند ما زكاة مائة تسع الخليل به بخاري عن أبي  
جارية للتجارة بمائة درهم فحال عليه الحول وقيمة ما في مائة درهم من وقت شرائها جارية إلى آخر الحول  
ثم استحق نصفها قال لا يجب عليه الزكاة فاحسب السائل عليه فقال قبلي مشغول يجب فيها خمسة دراهم لأنه يبيع  
نصف الثمن متسبون إلى ملكه **الفصل الثامن في الزكاة** يجوز التعجيل بعد ملك النصاب لا يجوز قبله  
وإن جاز التعجيل بعد ملك النصاب على نصاب واحد يجوز عن نصيبين إذا ثبت هذا فقول رجل المائة درهم  
تعمل منها خمسة وعشرين عنهما وعما يستفيد في السنة فحال عليه الحول ومعه ألف درهم لا يجوز ما عمل ولو  
ملك مائة درهم منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يد الأدهم ثم استفاد تمام ألف درهم بخبري ما عمل  
رجل له ألف درهم بيض وألف درهم سقم فجعل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول آخره  
ما عمل عن السقم وكذا لو عمل عن السقم فضعف كان البيض وحال عليه الحول وما أخذ ثم ضاع أحد المالين  
كان نصف ما عمل غايه وعليه زكاة ما بقي وكذا لو ذى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان الأدهم  
وفي التوارد إذا عمل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شيء من العمل عن الباقي وعليه  
زكاة الباقي ولو كان عند ألف درهم ومائة دينار فجعل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفهما طاعت  
الدينارين قبل الحول وحال الحول على الدرهم جاز ما عمل عن الدرهم إذا كان يساوي خمسة وعشرين درهماً  
وكذا لو عمل خمسة وعشرين عن الدرهم قبل الحول ثم هلك الدرهم جاز العمل عن الدينارين بقيمة وإن لم  
يملك أحدهما حق حال الحول ثم هلك المال الذي عمل عنه كان العمل عن المالين ولو حال الحول على ألف درهم  
ومائة دينار فاذى زكاة أحد ما بعينه كذا لو ذى عن المالين ولو كان له خمس من الأبل السائمة وأربعون  
من الغنم فجعل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن العمل زكاة عن الباقي بخلاف الذي  
والدينارين فإنه يضم أحدهما إلى الآخر ولو كان له ألف سقم وألف بيض فجعل عن أحد المالين ثم استحق المال  
الذي عمل عنه قبل الحول لم يكن العمل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لأنه عمل عنه قبل الحول لم يكن العمل عن  
الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لأنه عمل عام لم يملك ولو زكى عن ألف درهم بعد الحول فضاع الألف ولو  
دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الأدهم أو هلك قبل الحول جاز عن زكاة دينه رجل  
له مائتا درهم حال عليها الحول لا يبيعها فجعل من زكاة ما شئت ثم حال الحول على ما بقي لا زكاة عليه وعلى هذا النص  
شاه بنية الزكاة على الفقير من أربعين شاه فتم حول لا يجوز عن الزكاة أما العمل شاه من أربعين فتم الحول  
الشاه في يد المصدق جاز هو المختار لأن الدفع إلى المصدق لا يزيل ملكه عن الدفع أما الدفع إلى الفقير فيل



دخل المثلث درهم فعمل زكاة عشرين درهماً حال عليه الحول ثم هلك منها مائة وبقيت مائة درهم فعليه  
واحداً لا تعلم من كل مائة درهم أربعة دراهم وبقي من كل مائة درهم درهم وان هلك منها مائة قبل الحول  
فلا شيء عليه لأنه يتبين أنه لا زكاة عليه إلا في المائتين رجلان إن عتد خمسة دراهم وليس إلا أربعاً فذكر  
زكاة خمسمائة له أن يحسب الزكاة عن السنة الثانية ولو شك أنه هل أذى الزكاة أم لا يصيد بخلافه فيقول  
بعد خروج الوقت وقد من **جس** خذ الزكاة إذا اراد الرجل أذى الزكاة والأفضل هو لا يظهر وفي الطوق الاختفاء  
وكذا في المال الطاهر لا يفضل أن يؤدى الزكاة بنفسه لأنه لا يصح من ماله ما يخرج من ماله كذا فضل عن  
الإمام الفضلي به وذكر أخرج الصدقة إلى بلد آخر إلا أن يخرجها إلى القرية كذا روى عن ج به الأذان  
الوفاء مصر قبل أن يحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث إليه في يجوز له ذلك ولا يكره رجله  
في تركه في غير مصر الذي هو فيه فإنه يصرف الزكاة إلى فقره المصر الذي فيه المال والمصر الذي هو  
فيه وفي الحصة للفقره يصرف إلى فقره البلد الذي فيه المثلث أخ قضى عليه بنفقة وكسائه وأهله  
به الزكاة قال أبو جوز وقال به يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقال أبو جوز في الطعام خلافه  
الرواية وفي الفتوى قال لا يجوز أن يحسب النفقة وأن يحسب حايه ولم يذكر الخلاف وأصل هذا أنه لا  
يجوز دفع الزكاة إلى أولاده وأولاد أولاد من قبل المذكر والإناث وإن سفلوا ولا إلى أولاد جده  
وجده إن علو من قبل الإناث والأهالي ويجوز أن يساير قرابته نحو الأخوة والأخوات والأعمام والعلماء والأولاد  
والخالات ولو دفع إلى أخته ولها على زوجها ما يبلغ نصاباً كان الزوج مريضاً أو طيباً لا يمنع عن الأداء  
لا يجوز وأن كان فقيراً أو غنياً إلا أنه لا يعطى لو طلبها جازاً الصافي إليها ويجوز دفع الزكاة إلى فقيرة زوجها  
من عتد ج وم به فخرها النفقة أو لم تفرض ولا يجوز الدفع إلى صغيره والده غنى وإن كان الأب كبراً  
وكذا إلى أخته غنى في رواية س وهو قولها وكذا دفع إلى فقير له ابن موص وقال أبو جوز إن كانوا في عيال  
الغنى لا يجوز وإن لم يكن غنياً جاز ولا يعطى زوجته وكذا المرأة لا تعطى زوجها وعنده لا يجوز دفعها له ولا  
يعطى عبده ولا مملوكه ولا أم ولد ولا مكاتبه علم بذلك ولم يعلم ولا يعطى المفقير المكاتب عتد ج ولا يجوز  
الدفع إلى عبد ولا غنى ولا إلى مملوكه وأم ولد فإن دفع وهو لا يعلم ثم علم أخذه عتد ج وم ويجوز  
الدفع إلى مكاتب غنى علم بذلك ولم يعلم ولا يجوز الدفع إلى غنى هاشم ولا إلى أهله وإن دفع وهو لا يعلم ثم علم  
جاز ولا يجوز صرف كفاية الدين والطعام والقتل وجزء الصيد وعشر الأخرى وغلة الوقف إلى غنى هاشم  
لا يجوز الدفع إلى الغنى فإن كان لمطعم شهر وهو يساوي مائة درهم يجوز صرف الزكاة إليه وإن كان أكثر من  
شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز وإن كان عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء يساوي مائة درهم وهو

لا يحتاج إليه في الصيف يجوز له أخذ الزكاة وكذا لو كان له حوائط وأرضه يساوي ثلاثة آلاف درهم غلته  
لا تملك لقوته ومؤنة عياله يجوز صرف الزكاة إليه عتد ج ولو كان له ضيعة يساوي ثلثة آلاف  
درهم ولا يخرج منها ما يكفيه له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن قاتل يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار  
فيها بستان يساوي مائة درهم إن لم يكن في البستان موافق الدار من الطبخ والغسل وغير ذلك لا يجوز  
الزكاة إليه وهو متولة المتاع والجواهر عتد ج من ليس بضابط عنده ما يكفيه ولا يسأل الناس المسكين  
هو الذي لا يجد قوتاً ولا يحل السؤال لو كان عنده قوت يوم عند البعض وقال البعض لا يحل السؤال لو كان  
كسواً أو ملك خمسين درهماً ويجوز صرف الزكاة إلى من لا يحل له السؤال إذا لم يكن بضابطاً فإن كان له كتب أو  
دين عتد ج وم على الناس فذكر ما به فأن دفع إلى شخص غنى أنه فقير فظهر أنه غنى يجوز عتد ج وم ولو  
دفع إلى فقير فظهر أنه دفع إلى أبيه أو ابنه جاز عتد ج وم ولا يجوز الصرف إلى كافر حر ميتاً أو ميتاً فذكر  
أنه مسلم فذكر إذا هو كافر جاز في رواية الأصل وعنه ج أنه لا يجوز دفع إلى مجنون أو صغير لا يعقل  
فدفع الصغير إلى أبيه أو وصيه لا يجوز ولو قبض الصغير وهو حر جاز وكذا لو كان يعقل القيقان  
كان لا يرد لها ولا يخرج عنه ولو دفع إلى معترة فقير جاز وإذا دفع الزكاة إلى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبض  
الفقير أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الأب والحق يقبضان للصبي والمجنون ولو دفع قوم زكاة  
أموالهم إلى من أخذ الزكاة لفقير فاجتمع عند أخذ أكثر من مائة درهم قالوا كل من أعطى زكاة قبل أن يبلغ ما في يده  
الأخذ ما في درهم جازت زكوة ومن أعطى بعد ما اجتمع عند أخذ ما مائة درهم لا يجوز لأن يكون الفقير متراً  
هذا إذا كان الأخذ أخذ الأموال بأذن الفقير فإن أخذ من الفقير جازت زكاة ويكون الأخذ وكذا  
عن الدافعين فاجتمع عند الأخذ يكون مال الدافعين فيجوز كل واحد دفع رجل مائة درهم أو أكثر زكاة  
ماله إلى فقير واحد كونه يكره ويجوز وهذا إذا لم يكن الفقير مديوناً فإن كان مديوناً ودفع مقدار ما أوى  
دينه لا يبقى شيء أو بقي أقل من المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مديوناً لكنه معجل جاز له أن يعطيه مقدراً  
ماله ووزع على عياله نصيب كل واحد منهم دون المائتين واعتناء الفقير الواحد عن السؤال في ذلك اليوم  
أفضل من التقرب إلى الفقراء ولو وضع الزكاة على كفه فأنه بها الفقير جاز ولو سقط ماله من يده فقبض  
فقير فرضي به جاز أن كان يعرفه والمال قايماً وعنه ج إذا نوى الرجل أن يعطى فقيراً واحداً ليس عليه من ألف درهم  
زكاة ماله فجاءه أعطى ألف درهم فوراً مائة مائة كما وزن مائة دفعها إليه مجزياً لا ألف من الزكاة إن  
دفع ألف في مجلس واحد ولا ألف حاضراً في المجلس فإن كان غائباً ونوى أن يعطى ألفاً في مائة درهم ففرضها في مائة  
إلى ثمانية ففرضها له جاز المائتان من الزكاة والباقي تطوع السلطان الجار إذا أخذ صدقة الأموال الطاهرة



التيح انه يسقط عن ربه باليوم من اداء ثانيا وان اخذ الجيا او ما لا يطرق المصادرة فتوى صاحب المال  
عند دفع الزكاة اختلوا فيه والصحح انه يسقط عنه الزكاة كذا قاله الامام الحنفى ويجوز دفع القيمة  
باب الزكوات والعشور والخراجة والذمور والكفارات عندنا ويجوز اعطاء البهجة عن الجياد والفضة  
عن المصروفة والبر عن المصوغ وان كانت قيمة المصوغ اكثر في قولنا وان كان المذمور اقل قدره المثل  
لكنه يساوى الواجب القيمة لا يجوز الا عن قدره ولو اخذ الفقير درهمها مستوفى فمما لم يرد هاتقان  
المال رد الباقي على لانه ظهر ان المضايك ناقصا ولا زكاة على لسانه ان يستقره الا اذا رده للفقير  
يجب بكونه ذلك من الفقير هبة مبتدأة حتى لو كان الفقير صبيلا لا يحل له الاخذ وان اعطاه باختياره وكذا  
في العطف في اذ تصدق فظهر انه زيف ولو بنى سجدة بنية الزكاة او خرج واعتمر واعتق العبد وخصى من خواتم  
بغير ان لا يجوز ولو خصى من فقير بامر جاز ولو كفن ميتا لا يجوز ولو دفع الصبيان اقراره درهم في ايام العيد يعني  
عيدى بنية الزكاة او دفع الى من يشرب بقدره صدق او خبز او خمر او يهدي اليه المأكولة او الى الطيال يعني  
خواري الى العلم بنية الزكاة او دفع الى الخليفة الذي في الكتب وهو لم يشأ به بشئ ودفع بنية الزكاة في هذه  
الموضع يجوز في الخليفة ان كان عال لم يدفع وتوقع اليه في الاحابن الذمهم لا يعمل في الكتب لا يجوز في فتوى  
**حسن** ان التوكيل بآداء الزكاة رجل اعطى رجل درهم ليصدق به انطق او قال له تصدق بهما عن كرامة يما في  
فلم يصدق بهما حتى نوى التوكيل ان يكون من زكاة ماله ولم يقل شيئا ثم تصدق المأمور بآداء زكاة ماله وفي  
قاروا الشئ ينوي ان يشترط بنية التوكيل ولو قال ان دخلت هذه الدار فله على ان تصدق بهذه المائة فدخل الدار  
وهو يري عند الدخول ان تصدق عن الزكاة ثم تصدق بهما لم يخرج عن الزكاة رجلا ان دفع كل واحد منهما الى رجل  
دراهم ليصدق بهما عن زكاة ماله فخط الذمهم قبل الدفع ثم تصدق فالتوكيل ضامن وكذا المتولى ان كان يدور  
او قاي والاقاق مختلفة وقد خلط خلطها كافي ما وكذا البياع والتيسار اذ خلط المول الناس الطاه  
اذ خلط خلط الناس في موضع كان الحان ما ذوقا عرفا وباي من مسجد اذ خلط الذمهم بالذمهم وقد  
منع كتاب الصلوة والتوكيل اذ اعطى ولد الكبير والصغير وامر به ومن محتاجون جاز ولا يمسك لنفسه شيئا  
ولامس رجل ابا يودي زكاة ماله من مال نفسه فاذا لا يرجع ماله ليشط الرجوع وكذا الوالي الاخره فلان  
شيئا او قال للوهب له عوض الوهب عن هبته من مالك ففعل ذلك لا يرجع على الامر ولو قال الاخره ففعل على عيا  
او تفوق بناء ذرى وليس بينهما خلط ولم يذكر الرجوع فانفق الموقوف الامام الشافعى يرجع على الامر قال  
خلفه زاده لا يرجع بغير شرط وفي الجنايات والموت المالية اذا اغتير باءا ثم اعطاه قال الامام ابو حنيفة يرجع الما  
على الامر بغير شرط وكذا في كل كان طالبا من حبه العباد قال ابو حنيفة الجنايات والموت بين الناس على السوية يكون

ماجورا الرجل اذا اخذ السلطان المصادرة فقال الرجل خضعت ولا يسترى الكافر اذا قال العبد ذلك فرفع المأمور  
على الاخر المسلمين بوزن شرط الرجوع وقال بعضهم في الاستيرى وفيه ملادة السلطان لا يرجع وقال الشافعى  
الشافعى يرجع في المسلمين كما في المدون اذا امر لغيره ان يقضي دينه عنه وسياق في كتاب العتق ان شاء الله اذا  
امر غيره باخذ مال الغير فالفان على الاخذ وانما اذا امر العون حتى اخذ باعبار الظاهر لا يجب على الجاني وباعبارية  
يجب قال المصنف المصنفين ان عند الفتوى رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامرته بالاداء ثم ادعى الامر نفسه ثم التكل  
قال ابو حنيفة بعض الكيل علم بآء التوكيل ولم يعلم وروى عن ج ه ان من علم بغيره الا فلا **حسن** في هبة الذين من المدين  
اذا وهب المدين بعد التوكيل ينوي به الزكاة ان كان المدين غنيا لا يجوز ويضرب الوهب في الزكاة استحسانا واكثر  
المدين فقيرا فذهب المدين ينوي به زكاة ماله عن عند الوهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال وكذا لو نوى زكاة دين  
آخر على غيره ولو وهب جميع الذين من المدين بنية الزكاة عن الذين في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة و  
كذا لو وهب كل الذين من المدين ولم ينوي به الزكاة كما لو كان الضارب عينا فتصدق بالضارب على الفقير ولم ينو شيئا كان  
مؤديا قايما واستحسانا ولو وهب من المدين خمسة من الذين ينوي به زكاة المائتين لا يجوز على المائتين قايما استحسانا  
وهو لا يسقط عنه زكاة الخمسة وهي من درهم في الاستحسان لا يسقط وان وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال ابو حنيفة  
لا يسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو وهب المدين اربعة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة  
عند من ولو وهب منه مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى اربعة وعشرون ويسقط عنه زكاة  
ما وهب خمسة يسقط عنه زكاة الخمسة وهي من درهم ولو وهب مائة يسقط زكاة المائة وان وهب كل واحد منها  
او نوى المظنوع يسقط عنه زكاة الكل التوكيل اذا دفع المال للفقير ولم ينو شيئا ثم خصى النية عن الزكاة ينظر ان كان  
المال قايما في يد الفقير جاز عن الزكاة وان تلف لم يخرج من الهشام سالت محمدا عن رجل قال ان تصدق به الى اخر السنة فقد  
نويت عن الزكاة ثم جعل يصدق ولا يحضره فقيل لا يخرج من الذمهم وصرفا في ذمهم وقال قنن من الزكاة  
فجعل يصدق ولا يحضره النية قال الجرجاني جاز ان اهلك الوديعة عند المودع فادفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لم يدفع  
المختص يري به الزكاة لا يخرج به **الفصل التاسع في الخطر والاباحة** يمكن ايجلة لمنع الزكاة وابطال السفينة عند  
خلاف الابن يسقط اذا اخر الرجل الزكاة حتى مرض يصدق من امره وثمة فان لم يكن عنده مال فاراد ان يستقر من ان كان الكبر  
راية انه اذا استقر من وادى الزكاة بقدره على قضاء الدين فالأفضل ان يستقر من فان قضى الدين بها وان لم يقدر على  
قضاء الدين حتى مات يرجح ان يقضى الله تعالى دينه من كونها لآخر وان كان الكبر راية انه لا يقدر على قضاء الدين فمما فضل  
لان الزكاة حق لله والدين حق للعباد وخصوا العباد واشد ولو كان هذا المدين ميتا درهم وعليه من الزكاة مائتا  
ليس ان يعطى بالو اعطاهم ما كان لونه الميتان رجوعا عليهم بثبته لمن وجبت عليه الزكاة ولا يؤدى على الفقير



ان يأخذ من ماله بغيره وان اخذ من ماله بغيره ان كان قائما وبغيره ان كان مستكبرا **كتاب خراج المصنف** اذا اراد ان يجعل  
حقا عالة قبل الوجوب والقاضي اذا اراد ان يجعل حق زوجه جازله لاخذ والفضل ان يأخذ من ماله على الصدقات  
وهو من بني هاشم لا ينبغي ان يقبل العالة فان عمل على ما يوزن من غيرها لا بأس به هذا في التوارث وفي جميع التوارث  
قوله لم لا يحل الصدقة لغنى ولا لغير بني هاشم بحول الصدقة الواجبة اما الغنى فيجب وعنده من يجوز ان  
يعطى من الصدقة الاوقاف كمن هذا اذا اشترى الاغنياء وبها هاشم اما اذا اطلق لفظ الصدقة فهو صدقة واجبة من  
لا يحل له الصدقة فالفضل لا يأخذ جازا من السلطان كمن هذا اذا كان يوزن من بيت المال فان كان يوزن من بيت  
له جاز فان لم يكن من بيت بيت من غنصه ان كان لم يخطه بدينه اخرى لا يحل وان خطه لا بأس به لا يصر  
ملكه بالخطه عند جرحه وقوله ارفق الناس اذ مال الاجنح عن الغنص سئل عن رجل يزرع عن الذي لا يأخذ فيعطى الفضل  
ام الذي لا يأخذ ولا يعطى قال ان كان لا يدخله عجنيا يعطى ولا يشترى ما يملكه فالأخذ والاعطاء افضل قال عمامة بن  
التراب **الفصل العاشر في الخراج** **كتاب خراج** من اشترى ارض خراج وبنيها خراج على المشتري و  
قوى الصغرى خراج المستاجر على الاجر وخراج المستعار على العير وخراج المصنوع اذا لم يملكه بينة عادلة والقاضي  
جاءد ولم يفسد ارض الزراعة على الغاصب فان كان الغاصب قرا وله بينة عادلة فخراج على ربا الارض وان نقصها الزيادة  
هذه الخراج على ربا الارض في النقص او كثر وان كان الغاصب حادلا وله بينة ولم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وفي  
قوى المسنة رجل اشترى ارض خراج ولم يزرعها من المدة ما يملك استقلالها فخراج على البائع على ما ياتي في كتاب البيع  
فان اخذ السلطان الخراج من المشتري ليس له ان يرجع على البائع اما لو اخذ الخراج من الكافر والارض من يده ولم يزرع  
على الامتناع له ان يضع على المذهب ان لا يضره فيصير كغير الارض وفي الزراعة الصغيرة ان لا يرجع والمسئلة ان  
ان شاء الله تعالى وفي بيع الوقف اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب اذا جازل ارض الخراجية او عاوان الخراج على  
رب الارض ولو دفعها من ربحه الا اذا كان الارض كرها او طبا او شجر المثلثا فاجارة ذلك طاعة بالله ولو جرح  
ارضه العشرية كان العشر على ربا الارض عند جرحه وعند ما على المستاجر وان عاوان ارضه العشرية فزرعها السقي  
فخرج فيها وابتان ولو غصب عشرين فزرعها ان لم ينقص الزراعة فلا عشر على ربا الارض وان نقصها الزراعة  
كان العشر على ربا الارض السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه عند من وعليه القوى اذا كان  
صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاء والفقهاء وقاله لا يجوز ولو لا ينبغي له ان يقبل الا  
اذا كان مصرفا وهو المعاملة وما ينفق منفقته الى المسلمين اجعوا له جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز السلطان  
اذا لم يطلب الخراج من الذي عليه الخراج كان له ان يصدق فان تصرف بعد الطلب لا يجوز عن العبد من عليه الخراج  
اذا لم يزرع حتى يرضى من لا يخرجه من ماله عند جرحه بخلاف الخراجية الباعث اذا اخذ الخراج لا يشترط ان يكون له

فلسط ان يحبس حتى يأخذ الخراج اذا اهلك الخراج قبل المصاد يسقط الخراج ويعد المصاد لا يسقط ولو  
اشترى ارض خراج فجعلها دارا او بني فيها بناء كان عليه خراج الارض كما جعلها بخلاف الوصايا آفة هذا اذا  
كان بحال لا يكون فيها كالحرق والفرق وان كان يكون الاحتراز عنه ككل المذوا في نحوه لا يسقط هذا  
اذا اهلك الكل فان اهلك الاكثر وبقي البعض ان كان ما بقي قد يبلغ فقيرين ودرهمين كجبرين ودرهمين يسقط  
الخراج وان بقي اقل من ذلك كجبر نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة قدر ما  
يمكن فيه الخراج من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج وكذا اذا اهلك الثمار ان ذلك البعض وبقي ما يبلغ عشرين  
درهما او اكثر كجبر العشر وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب قدر نصف ما بقي وارض الخراج كل بلدة فتحت عنوة ولم  
يسلم أهلها ومن عليهم فخرجية ان كان يصل اليه علماء الخراج وهو له الامانة والحق خفيها الاعاجم واما السجون  
والبحرين والدجلة والفرات فاتها خراجية عند من وكل بلدة فتحت صلحا وقبل الخراجية في ارض خراج وكل بلدة  
فتحت عنوة واسلم أهلها فتحت قبل ذلك الحكم الامام فيهم بشي كان الامام فيهم بالخيار ان شاء فتم ما بين الغائبين ويكون  
عشرته وان شاء من عليهم وبعد من الامام بالخيار ان شاء وضع العشر ان شاء وضع الخراج وان كانت يسقط بماء الخراج وافر  
ايحال التوصل اليها المائتين والخراج نوعان خراج المقاسة وهو ان يكون الوجبة السدس والخراج خراج  
الوظيفة وهو ان يكون الوجبة ثلثي في المدة يتعلق بالتمكين من الاسراع بالارض فكل جريب من الارض يصلح للزراعة  
في كل سنة فقير من الحنطة او الشعير ودرهم الفقير ثمانية ارطال والذره بوزن سبعة والجريب سون ذراعا في  
ستين ذراعا بذران الملك وهو يزرع على ذراع العامة بقية من قبضات الدحل الوسط وفي كل جريب يصلح للزراعة  
خمس دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم وفي ارض الزعفران والبستاق بقدر ما يطبق الى نصف الخراج مقدار البستان  
والبستان كل من فيه اشجار متفرقة يكون زراعتها ما وسط الاشجار وليس الاشجار التي تكون على المساهة يبقى فان  
كانت الاشجار ملقة لا يمكن زراعتها فيها فهي كرم فان كانت الارض لا تطبق بان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان  
الخارج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز ان ينقص حتى يصير الخراج مثل نصف الخارج وان كانت الارض تطلق الزيادة ففي  
كل بلدة فيها موظف من الامام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قومه جمعا وان لم يكن فيها موظف من الامام يجوز عند  
وعنده من وهو رواية عن جرحه ليس للامام ان يجعل الخراج اكثر من خمسة دراهم والباقي من سائر الخراج ياتي في  
كتاب البيع عن ثلث الله تعالى واما العشر في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والذره والارز والاصناف الجوز  
والبقول والاربعين والاوراد والوطا وقصب السكر والبطيخ والفتا والمبادجك والعصفور المائنة باقية  
او غير باقية كجبر العشر عند جرحه قل من ذلك لو كثر وعندهما لا يجزى الا بقية من الثمار وفيما بينه لا يجزى ما يبلغ  
خمس اوبونق والوق سون صاعا وان كان شيئا لا يوزن كالقطن والزعفران واشباه ذلك قاله يعقوب بن



المعادير نحو الاحمال القطر كل حل ثلاثية من العراقي والامنة في التكرار والافراق في الفصل  
ابو يعقوب في القيمة ان كانت قيمة الخارج مثل قيمة خمسة او من ادنى المسوقات يجب العشر الا فلا  
ولا يجب العشر في النقص والخطب والخشوع ومن ان النقص بين عشرة والعشر لا عشرة الخرج اليسر ولا عشر  
الطرف وشجر القطر والبازنجان ولا عشرة فيما كان من الادوية كالحليب والقمح والكندر ويجب العشر في العمل  
اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على السون الا خضر ارضه وقبل العشر فيه فلا يجب العشر في الارض  
الرفقة وارض الصييا والجاني ان كانت عشرة وان كانت خراجية ففيها الخراج وما جمع من ثمار الاتجار التي ليست  
بملوكة كاشجار الجبال يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كانت ما ينطبع كالذهب والفضة والنفاس والحديد  
يجب فيها الخس وان كان لا ينطبع كالزنج والياقوت والبرجد والفيروز لا شيء فيه ولا فيما يستخرج من البحر  
كالعبر واللؤلؤ والسمك من دارة شجر مثمر لا عشرة فيها وان كانت البلدة عشرة تجزأ اذا كانت في الارض  
ويصرف اليه الزكاة المسلم اذا وجد في ارضه معدن ذهب او حديد او باق في البيع ان شاء الله تعالى العشر على المستخرج  
اذا كان مسلما وكان كافر اهل ارضه وان دفع ارضه العشر من ارضه ان كان للبدن العطل فالعشر على ارضه  
خارج ما في الاجارة وعندها في الزرع كما في الاجارة وان كان البدن من ربا الارض فالعشر على ربا الارض منهم  
جميعا ولو غلبت ارضه عشرة ان نقصت ارضه فكل ارض عديج وان لم يقم بها على العاصم في زرعها  
**نوع من** في الجزية الزواني قال الخرجة تؤخذ من الفقير المعمل في سنة اثنا عشر مائة ومن وسط الحال نصف ذلك  
اربعة وعشرون ومن الفايق في الغني ثمانية واربعون وتكون في الفقير ووسط الحال والفايق قال الفقير  
من لا يملك مائة درهم والذري يملك مائة درهم الى عشرة الاف درهم فهو وسط الحال والغني من يملك اكثر من  
عشرة الاف درهم الى ما يمتد في الفايق في الغني المعمل هو الذي يقد على العمل وان كان لا يعمل الجزية  
من لا يقد على العمل ولا يملك مالا فهو من اهل المواساة لا يؤخذ منه شيء فان كان له ثمن غني في بعض السنة فقير  
في البعض كان اكثر السنة غنيا يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على القلب يؤخذ منه جزية الفقراء وان  
كان غنيا في نصف السنة فقير في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال والتمنع اهل الذمة عن اداء الجزية فقام  
الامام اذا عمل الجزية لستين ثم اسلم برز عليه جزية سنة واحدة ولو ادى الجزية في اول سنة ثم اسلم في السنة لا  
ترد عليه شيء وهذا قول من يقول بوجوب الجزية في اول السنة وهو الصحيح ومسائل الجاهل الارض ياتي في كتاب التبر  
ان شاء الله تعالى **كتاب الصوم** **الفصل** في سبعة فصول الاول في الشهادة على  
هلال رمضان الثاني في المقدرة وفيها مسائل يعلق بنية الصوم الثالث في فساد الصوم وفيما يوجب القضاء  
والكفارة الرابع في النذر والاباحة الخامس الخوض والاباحة السادس في الاعتكاف السابع في صدقة

**الفصل الاول في الشهادة في الهلال** **ما يعلق بها** وفي الاقضية شهادة الرجل على هلال رمضان مقبولة  
اذا كان عدلا مسلما عاقل بالغ احرارا كان او عبدا ذكر او انثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد  
وكذا شهادة المحذور في القذف بعد التوبة والطاوع بشرط العدالة في هذه الشهادة من الشايخ من  
قال ارد بالمستور وهكذا ذكر في النوادر ان شهادة المسوق قبل براخذ شمس ليلة الحلال في ظاهر المذهب  
ما ذكرنا ان العدالة شرط الفاسق اذا البصر هلال رمضان وحده ينبغي ان يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي  
شهادته ولو افطر قبل ان يشهد يجب القضاء والكفارة اخلف الشايخ ولو شهد وخرج القاضي شهادة  
امر به الا افطر فافطر ويجب الكفارة عليه اذا قبل الامام شهادة امر بالصوم فافطر هو او واحد من اهل  
بلده هل يلزمه الكفارة قال عامة مشايخنا ملزم وقال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه ولو خرج القاضي شهادة  
واحد هو الاثنين يوم لا يفطر الا مع الامام ولا يشترط الدعوى ولفظة الشهادة في هذه الشهادة كما في سائر  
الاجارات هذا اذا كان في السماء علة فان كانت صحيحة لا يقبل شهادة الواحد على رؤية الهلال في المصطفى  
يقبل شهادة من يقع العلم واختلفوا في تقديره عن من انه قد يرد بحسين في القسامة وعنه من يتوانى من كل  
جانب وهكذا روى عن ابي بن وعنه خلف بن ايوب خمسمائة بيت قليل وفي قوله بالقياس الا ان يخاف قليل الا اذا رى  
خارج المصطفى في المصطفى كان من تقع شهادته قبل شهادة هذا الرجل هكذا ذكر في شرح الطحاوي والفقيه  
القاضي وصاحب القضية للشايخ الامام ظهير الدين المصطفى اعتمد عليه في ظاهر المذهب تفاوت بين المصطفى  
وخارج المصطفى فاعلموا الاشوال ان كان بالشهادة علة لا يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين ويشترط الحرية  
ويشترط ان يشترط لفظة الشهادة اما ينبغي ان لا يشترط الدعوى ولا يقبل شهادة المحذور في القذف فيه وان  
تأخر هو قول من لو كانت السماء صحيحة لا يقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان واما هلال ذي الحجة ذكر  
الحاكم انه كالفطر وهو ظاهر المذهب عن من في النوادر انه هلال رمضان ومن آرى هلال رمضان في الدنيا  
وليس هناك وال ولا فطر فان كان الرجل ثقة يصوم الناس يقولون وفي الفطر ان خبره كان برؤية الهلال لا بأس  
بان يفطر واذا صاموا فلا يشيرون بالشهادة واحيد ولم يرووا الهلال لم يفطروا حتى يصوموا يومها اخر عديج ومن  
فان كانوا صاموا بالشهادة رجلين افطروا اذا صاموا ثلثين يوما في التجريد وعن القاضي في السعدى انهم لا  
يفطرون وهكذا في مجموع التوازل قالوا وان صاموا بالشهادة رجلين لكن الاول افطر اذا صام اهل مصر شهر رمضان  
على غير رؤية ثمانية وعشرين يوما ثم رآوا هلال اشوال ان عدوا لرؤية ثلثين يوما ولم يروا هلال رمضان فهو  
يوما واحدا وان صاموا ثلثا وعشرين يوما ثم رآوا هلال اشوال لا قضاء عليهم فان عدوا وشاهدوا ثلثين يوما  
من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان فثلاثين يوما لرؤية هلال بلده











اكل حصة او ثمانية او ثمانية الفضة ولا كفارة وكذا لو اكل القطر او الخيش او التراب او الكاغذ او السجبل  
او لم يكن مدركا والحجزة الرطبة الذي يغسل به الرأس فان كان بعد اكل هذا الطين عليه الكفارة واكل الطين الاذني  
يلزم الكفارة مطلقا ولو اكل الخبز الكفارة هو المختار ولو اكل ورق الشجر ان كان ما يؤكل عادة كبريد وحب  
ورق الكرم في ابتداء يلزم الكفارة واكل الكبر لا يلزم الكفارة ولو اكل لوزة رطبة او بطيخة صغيرة عليه الكفارة وكذا  
في الحجزة الرطبة المصفى او لو سلقها في نوادر الصوم انه لا يتبع حجزة رطبة لا كفارة عليه ما لم يتبع لوزة رطبة  
او بطيخة صغيرة او ملحجة فعليه الكفارة والفضاء وليس كذلك في الحجزة الرطبة ولو اتبع جونا بابسا او لوزة بابسة  
لا كفارة عليه وعن من ادفع الحجزة اليابسة او اللوزة اليابسة حتى وصل المصوغ للحجزة فعليه الكفارة في  
الغبريد وقال بعض المشايخ ان وصل الفسق الى الحلق لا كفارة عليه وان وصل اللب الى الحلق كفر ولو اكل كسرة  
بابس او ثمة يابسة عليه الكفارة ولو اكل كسرة في الكفارة فيه ولو اتبع بيضة بقشرها او ثمة بقشرها لا كفارة عليه  
وفي الاجناس الدائمة تجب الكفارة الفسق ان كان رطبة فهو منزلة الحوز وان كان يابسا او نصفه عليه الكفارة اذا  
كان في ثلثه ان يتبع لا كفارة فيه وان كان مشقوقا لم يمسك بالعلماء لا كفارة عليه وقال ابو سعيد البخاري  
وكذا الفندق ولو اكل الخبز او الموى او ماء الزعفران او ماء البقلة او ماء البطيخ او ماء القثاء او الماء الزرد  
والطود والبلع والبشر اذا تعدد ذلك عليه الكفارة والاصل في وجوب الكفارة ان الصائم لم اكل متعمدا ما يتعدت  
او يتدوى به كالحب او الاطعمة والاشربة والادهان والالبان والمليحة والمسك والحنافير والحالية والذرة  
يجب عليه القضاء والكفارة عند الكل في نسخة القاضي الامام فخر الدين وفي الجريد ايضا **فروع منه** اذا تسحر على  
ان الفجر لم يطلع او طهر على بيتين من الشمس فغربت فاذا الفجر طالع والشمس تغرب فعليه القضاء ولا كفارة فيه وان تسحر  
وهو شاك فطلع الفجر فاستحب له ان يري اكل فان اكل وهو شاك فغروب الشمس عليه ان يري  
الاكل فان اكل وهو شاك يلزم القضاء واختلف في وجوب الكفارة ولو تسحر والكراهية ان الفجر طالع قال شيخنا  
عليه ان يقضي ذلك اليوم ولو طهر والكراهية ان الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان تابعا وان لم  
اليكبر ليده فصار منزلة اليقين هذا في نسخة القاضي الامام وفي الجريد ان كل كبر راية ان الفجر طالع عليه قضاء  
الصحيح ان القضاء عليه وان كان كبر راية ان كل قبل غروب الشمس فغروب الشمس ان الشمس غابت وشهد آخر  
انما لم تغرب ففطر ثم طهر انما لم تغرب فعليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق ولو شهد ان شاك فطلع الفجر وشهد آخر  
انه لم يطلع ففطر ثم طهر ان كان قد طلع فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يبارك  
الشهادة على النفي ولو شهد واحد على طلع الفجر وشهد الآخر انه لم يطلع فاكل ثم طهر ففطر ولا يجب الكفارة  
ولو دخل عليه جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اني اجد حيا وحيث مظهر فاكل بعد ذلك ثم طهر ففطر

الاول كان قبل طلع الفجر وكذا لو طلع الفجر قال الحاكم ابو محمد ان كان جماعة وصدمهم لا كفارة عليه  
كان واحدا فعليه الكفارة عدلا كان او غير عدل لان شهادة الواحد في مثل هذا لا يقبل ولو قال امرأته ان  
ان الفجر طالع او غير طالع فنظرت فوجعت وقالت غير طالع في ايها زوجها ثم ظنت ان الفجر كان طالعها اختلف المشايخ  
في وجوب الكفارة عليه والصحيح انها لا تجب عليه مطلقا وعلى الكفارة **فروع منه** المسافر اذا قدم مصر وهو يافق  
ان صوم لا يجزيه فافطر بعد ذلك مستغفرا لا كفارة عليه وان ثبت فذلك عندنا وعندنا وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم  
سافر فافطر لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح ان الفطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم  
الكفارة عند الثلاثة والاصل عندنا انه اذا صار في آخر الشهر على صفة لو كان عليها في اول الشهر يباح له الفطر فيسقط  
عنه الكفارة ولو افطر في رمضان مستغفرا ثم اغنى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو افطر في اول الشهر مستغفرا ثم اكره له طهرا  
لا يسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن عرج بن يوسف وعنده لا يسقط ولو سافر باختياره لا  
يسقط عنه الكفارة باتفاق الروايات وكذا اخرج بنفسه بعد الاكراه ومن أصبح مريضا او سافرا في اول الشهر  
من رمضان ونوى الصوم ثم برى ثم مرضه وصار مريضا ثم افطر لا كفارة عليه واليقيم اذا نوى التسحر ثم افطر وجب الكفارة  
ولو سافر في نهار رمضان ولم يفطر حتى تدر شيئا في منزله فتنسبه فخرج الى منزله واكل شيئا ثم خرج من المنزل فعليه القضاء  
والكفارة كالمقيم اذا اكل ثم سافر ومكان له حتى غبت فلما كان اليوم المعتاد افطر على نومه ان لم يغادره وتضعفه  
جاءت الحيض يلزم الكفارة وكذا المرأة اذا كانت لها في الحيض عادة معروفة فلما كان اليوم هو اول حيض فطرت ثم لم يجف  
الكفارة الا اذا افطرت في شهر رمضان لضعفها ما بها من علة السيد من خبرنا وطبخ وغسل الثياب فطفت على نفسها  
لو لم تفرط عليها الفضلة لا غير كذا السنن اذ افطرت لهذا والحال لم يحرم الرقي والدجل الذي في هلكته  
الذي لله والعاره الرضي بترك كل السلطان فاستدرك فطرس وخاف على نفسه الهلاك بينه وبين لا يجب الكفارة لو  
**جنس آخر** في النكاح اذا اكل وشربا وجامعا ناسيا فظن ان ذلك فطر فاكل مستغفرا لا كفارة عليه فان كان مستغفرا  
وعلم ان صوم لا يفسد بالنسيان عند ما انه يلزم الكفارة وعن جرحه انه لا يلزم وهو الصحيح ولو ذرعه النوى وهو  
لصوم او ناسيا فظن ان ذلك فطر بوصول الماء الى الجوف والدماغ من اصول الشعر فاكل بعد ذلك مستغفرا عليه  
القضاء والكفارة على كل حال وفي بعض الروايات هذا اذا كان عالما فان كان جاهلا فلا كفارة عندنا خلافا لابن  
وقولهم مضطرب لو حتم في نهار رمضان ثم اكل مستغفرا الكفارة فان كان جاهلا فلا كفارة عندنا وفي ظاهر الرواية  
وعنه لو تسق قهرا فاقاهه بالفطر ثم اكل بعد ذلك مستغفرا لا كفارة عليه وهو الصحيح ولا حجة وظهر ان ذلك  
او كحل او اذ هن اربعة فظن ان ذلك فطر ان كان جاهلا لم يسمع ذلك حديثا ولم يفتيه احد الفطر فافطر يلزم الكفارة  
وان سمع في الجملة حديثا وعرفه وبه فذلك ولا بد يعرفنا وبه عليه الكفارة خلافا لابن ولوسا هذا الجاهل



ولو دخل الحفنة أن كان طر فيها خارجاً لا يفسد صوماً أيضاً وإن لم يكن طر فيها خارجاً يفسد وكذلك لو ابتلع خبطة وطرفها  
 ثم أخرجها لا يفسد صوماً ولا يطلع تكافاً فسد صوماً وعلى هذا لو ابتلع عناء ثم بوطاً بخبطة ثم أخرجها الصائم إذا استقصى  
 في استجابه حتى بلغ الماء موضع الحفنة فهذا فلا يكون ولو كان طرفة ولا استقصاء في الاستجاء لا يفعل لأنه يوش  
 ما عظماء المرأة إذا جعلت القضية في قلبها أن انتهت إلى الفرج الداخل تنقض صوماً لأنه ثم الدخول أراد بدنها  
 دخلت بالحيلة فأن كان طر فيها إلى الفرج الخارج لا يفسد صوماً كما في الخبطة وما يصل بهذا الفصل من الألفاظ في رمضان  
 في يوم ولم يكن حقاً فطر في يوم آخر فعليه كفارة واحدة فإن طر في مضايغ فعلية لكل كفارة وقاله بكيفية كفارة  
 ولو فطر في رمضان مرة أن كفر الأول الزم أخرى بالاجماع وإن لم يكفر الأول بكيفية كفارة واحدة عندنا ولو فطر  
 في يوم وجب عليه كفارة فاعق ذلك رتبة ثم فطر في يوم آخر واعقوها رتبة ثم استخمت الرتبة الثانية فعليه  
 أن يعق كما هنا الأخرى لأنه بطل عتاقه فعليه أخرى فصارت كأنه لم يعق ولو استخمت الأولى دون الثانية في  
 الثانية يورد عنهما وكذلك في الثالثة والرابعة ثم لا بد من معرفة كفارة الفطر فنقول كفارة الفطر وكفارة الفهار  
 واحدة وهي عتق رقبة مؤمنة أو كافرة وإن لم يجد على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وإن لم يستطع فعليه إطعام  
 ستين مسكناً لكل مسكين عا من تمر أو شعير أو نصف صاع من خبث على ما يأتي في صدقة الفطر إن شاء الله تعالى وإنما يعبر  
 حال الكفر في جميع الكفارات وقد لا يغير وقت وجوبها فإن كان وقت الأداء معسراً أجزأه الصيام وإن كان  
 مؤثراً وقت الوجوب **الفصل الرابع في النذر** وفيه التشبيه بالصيام رجل قال الله على صوم هذه السنة  
 فإنه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وإيام التشريق ويقضى تلك الأيام وعليه كفارة اليمين عند جزمه ولو صام في  
 الأيام لا قضاء عليه ولو قال الله على صوم سنة ولم يعين بصوم سنة بالاهله ويقضى خمسة وثلاثين يوماً أو نحو  
 يوماً أو رمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وإيام التشريق ولو قال الله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله  
 الله على صوم هذه السنة يعنيها لا يدرى قضاء شهر رمضان لأن السنة المتتابعة لا تخلو عن رمضان ولو قال الله على صوم  
 الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه وكذلك لو قال الله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين خلف إلى أن  
 يمضي السنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليمين ولو قال الله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال الله على صوم  
 شوال وذو القعدة وذو الحجة فصيامهن بالإهلية وكان ذو القعدة وذو الحجة ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين  
 يوماً فمما فعله صوم خمسة أيام يوم الفطر ويوم الأضحي وإيام التشريق لأنه التزم صوم ثلاثة أشهر معينة وقد  
 صام ما سوى هذه الأيام الخمسة ولو قال الله على صوم ثلاثة أشهر فعين الصوم شوالاً وذو القعدة وذو الحجة وكان  
 ذو القعدة وذو الحجة ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين يوماً فعليه قضاء شوال سنة أيام ولو قال الله  
 على أن الصوم اليوم الذي تقدم فيه فلا ن سكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في رمضان كان عليه كفارة اليمين

عن الجماعة فاتفقوا بالفطر فاكل بعد ذلك مستعدا للكفارة عليه الواجب فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا  
ان بلغه قوله دم الغيبة بفطر الصوم ولم يعرف في قوله قال انه العلماء عليه الكفارة على كل حال ولو استاك فظن ان ذلك  
فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر  
فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر  
انها لم يبينها من يد ثم اكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا  
ولو نظر الى محاسن المرأة فانزل فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر فاكل بعد ذلك مستعدا فظن ان ذلك فطر  
كان عالما فعليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة **فصل في الجملة** وفي  
معناها الصائم اذا جامع امرأته مستعدا في نهار رمضان فعليه القضاء والكفارة اذا تكرر الحشفة انزل ولم ينزل  
وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت طاهرة وان كانت المرأة مكرهة فعليه ما للقضاء دون الكفارة وكذا ان كانت  
مكرهة في الابتداء ثم طهرت بعد ذلك لانها طهرت بعد فساد الصوم ولو كان الرجل مكرها على الجماع فعليه الكفارة  
وقيل في الاول ثم رجع وقال عليه القضاء دون الكفارة وهو قولها وعليه الفتوى وقيل المرأة بشهوة فانه  
او شبهة بالشهوة فانه عليه القضاء دون الكفارة ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة فانزل فصوم قائم وكو جامع امرأته  
او امته في نهار رمضان فعليه القضاء والكفارة انزل ولم ينزل فعليه ما وكذا اذا عمل على قوم لوط وعرجه روايتان  
في رواية ما قاله وبهذا الساج وفي رواية لا يجب الكفارة ولو عملت المرأة ان عمل الرجل من الجماع في مضل ان انكبا  
فعله ما القصد والفصل وان لم تنزل فلا غسل عليه ما ولا قضاء اذا جامع امرأته قبل طلوع الفجر فلا حتى الصبح  
فانما بعد الصبح لا قضاء كافي الا حرام في نهار رمضان فان بدأ بالجماع فاستأجر قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر ويذكر  
الناسي ان يترع من ساعته قد ذكرنا وان لم يجر ذلك حتى نزل ماؤه اختلف الساج فيه قال بعضهم عليه القضاء ولا  
كفارة قال بعضهم هذا اذا لم يجز نفسه فان خرج نفسه بعد التذكر وبعد الفجر فعليه القضاء والكفارة من غير  
ما اخرج امرأته ثم قالها ان جامع فانه طاهر وان نزع اوله يترع ولم يجز حتى انزل لا يقع الطلاق وان خرج  
نفسه يقع الطلاق ويصير رجعا باحكمة الثانية وكذا القول لامة بعد اربع ارجاعا من حيث كانت حرة ان خرج نفسه  
عقب الحارثية ورجع اليه العقد ولا حد عليه ما وان لم يجز انزل من ساعته لا يفتق ولو نزع حين تذكر ثم عاد تجب الكفارة  
وكذا في مسألة الصبي من اجب اليه في رمضان فلم يغتسل حتى أصبح فصوم قائم الصائم اذا جامع ذكره حتى لم يفر  
يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان فصد قضاء الشهوة وان قصد تسكينه ثم ارجع  
ان لا يكون عليه وبال الصائم الذي بهيمة او ميتة في نهار رمضان اذا نزل عليه القضاء دون الكفارة وان لم ينزل  
لا يفسد صومه وقبل الصائم وما بشر اذا كان نائما عن نفسه الموقفة للصائم اذا دخل اصبعه دبره لا يفسد ولا غسل



والقضاء عليه لان لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلا يقبل ان ينوي بالشكر ولا ينوي  
عن رمضان بالنية واجزاء عن رمضان وليس عليه قضاءه ولو قال الله على صوم مثل شهر رمضان لو اراد مثله في الخبز  
له ان يفري ولو اراد به في التتابع فقله ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقا من نوي بالتتابع فافطر  
عليه القضاء والكفارة وقال ابو يوسف عليه القضاء دون الكفارة ان نوى التتابع واليمين جميعا وان نوى اليمين  
الكفارة دون القضاء يعني كفارة اليمين ولو قال الله على ان الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يقدم فلا  
بعد ما اكل او بعد ما احتل بحب عليه شيء عديم به وعديم يلزم القضاء ولو قدم بعد الزوال لا يلزم شيء  
عديم ولا رواية فيه غيره امره ان يرتان الصوم يوم كذا او غدا فوافق يوم جيبها عليه بالقضاء عندئذ  
خلاف الزرع ولو اراد ان يقبل الله على صوم يوم فخر على سائر صوم شهر عليه صوم شهر لان التتابع في الطلاق  
الحذر والمال فيه سواء ولو نذر ان يصوم ابد اضعف عن الصوم لاشتغاله بالعبادة لا يفطر ويصوم كل يوم  
نصف صاع من الخطة وان لم يقدم على ذلك لعشر استغفر الله وان لم يقدم لشدة الضيق وحرمه لم يفطر  
ويتنظر بزمان الشتاء حتى يدرك فقفه كان كل يوم يوما اذ لم يكن نذر بالابد ولو نذر صوم يوم كذا لما كان  
ثم كبر وضعف عن الصوم في ذلك اليوم يطعم كان كل يوم سبعا ولو اوجب على نفسه حجا تعلم انه لا يمكنه ان يحج  
ذلك الفد قبل ان يسقط عليه ان امر غير بلني يحج عنه رجل على الصوم بشرط فسام قبله لا يجوز وان اضافه الى  
وقت فسام قبله جاز عذرا ومن خلاف الحمد ونذر اذا اوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعضها قضيت ايام  
حيضا لان تلك السنة قد تجوز عن ايام الحيض فصح الاجاب ولو قال الله على ان الصوم يوم حيض او يوما اكل فيه  
لا يصح لانها اضافت النذر الى وقت لا يصح فيه الصوم فلا يصح كالواضحة في الليل اذا اوجب على نفسه صوم  
شهر قبل ان يضي شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه ان يوصي ذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخطة سواء  
كان الشهر بعينه او بغيره نذر كتابي اعتكاف اذا اوجب على نفسه اعتكافا فاقبل ان يعتكف لزمه ان يترك  
بذلك فيطعم عنه بعد ما يتق عن كل يوم نصف صاع من خبطة الرقيق ولو قال الله على ان الصوم شهر اقبل ان يصح  
يلزمه شيء ولو صح يوما لزمه ان يوصي جميع الشهر وقاله يلزمه ان يوصي بقدر ما صح كالرقيق اذا اقامه الصوم  
ثم صح ولو نذر صوم يوم الاثنين والجمعة فسام ذلك مرة كفاه لان ينوي بالابد ولو اوجب صوم هذا اليوم ثم  
صام ما كان منه في اثنين يوما يعني اذا كان ذلك اليوم يومين يصوم كل خميس حتى يضي شهر فيكون الواجب صوم اربعة  
ايام وخمسة ايام وكذا لو قال الله على ان الصوم يوم الاثنين سنة فعليه ان يصوم كل اثنين يوما الى سنة ولو قال الله  
على ان الصوم يومين متتابعين من اول الشهر وآخره كان عليه ان يصوم الخامسة عشرة والسادس عشر ولو قال الله على  
ان الصوم عشرة ايام متتابعة فسامها متفرقة لم يجز ولو اوجبها متفرقة فسامها متتابعة لم يجز قال الله على ان الصوم

جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام وان اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم الجمعة وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لا  
الجمعة يذكر ويراد بها يوم الجمعة ويذكر ويراد بها ايام الجمعة وفي ذلك غلب استعمالها فيض في المطلق **وبما يصل**  
**بهذا** غلام بلغ في نصف النهار ونصر في اسلم فانه ما قبل نية يوم وكذا المرأة اذا طهرت من الحيض والنفاس بعد  
طهر الفجر والحق ان اذا افاق والمسافر اذا قدم صوم بعد الاكل والقيم اذا استبحر بعد طلوع الفجر وهو يعلم ولا  
اكل وهو يرى ان الشمس غابت فظن انها لم تغرب الاصل ان كل صار على صفة في آخر النهار لو كان يعلم بان اول  
النهار يلزمه الصوم كان عليه ان يسأل في بقية اليوم عند ما واجهوا ان افطر خطا بان يتنصف في خطا لا في خطا  
او اكل متعمدا او مكرها او افطر يوم السبت ثم ظهر انه رمضان يلزمه التوبة واجمعوا على انه لا يجب التوبة على  
الحيض والنفساء ولا على الرقيق والمسافر **الفصل الخامس في الخطر والاباحة** ان نوى الصوم في يوم الشك  
انه من رمضان او من غير رمضان فان صام فظهر انه من رمضان جاز ولا ظهر انه من غير رمضان قال بعضهم يكون صوم  
عما نوى وقال بعضهم يكون من التقوع يوم الشك الصحيح انه لا بأس فان كان من رمضان كان صياما عنه واظهر  
انه من غير رمضان كان تطوعا فان افطر فعليه القضاء وان نوى ان يصوم من رمضان ان كان غدا رمضان وان كان غدا  
شعبان فهو نائم عن القضاء وعن واجب آخر فذكره وفان ظهر انه من رمضان كان صياما عنه وان ظهر انه من شعبان لا  
يسقط الواجب عن ذمته ويكون صياما عن التقوع فان افطر لا قضاء عليه وان نوى ان يصوم من رمضان ان كان  
غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو نائم عن التقوع بكرة ايضا فان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان قبل  
عراق لم لا يصير صائما وان ظهر انه من شعبان فافطر ينبغي ان لا يلزمه القضاء وان نوى ان يصوم من رمضان ان كان غدا  
رمضان وان كان غدا شعبا فغير صائم لم يكن صائما وكذا في الفضل ان كان واقفا يوما كان يصوم قبل ذلك بان كان  
يصوم يومين او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد بن سنان الفطر افضل وقال غيره فيجب  
الصوم افضل وهذا اذا لم يكن مغيثا او قاضيا فان كان الفضل ان يصوم عن التقوع ويفوق العامة بالتقوع والامتناع  
الى وقت الزوال لان التقوي يمكن ان يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره وذلك مروى عن ابن عباس  
وقع الشك في انه يوم عرفة او يوم النحر فالفضل في الصوم فلا بأس بصوم يوم عرفة في الحضر والسفراء ان كان ينوي  
عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفة وكذا يوم التروية لانه يخرج عن اداء افعال الحج ويكره المسافر ان يصوم اذا جهد  
الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم للمساكين افضل عندنا اذا لم يكن قحطا او علة لهم مفطرين فان كانوا مفطرين او علة  
والنقطة مشتركة بينهم فالافضل افضل ولما صوم السنة بعد الفطرية سابقة عنهم من كره ومنهم من لم يكره فان كان  
في شوال فوا بعد من الكراهة والتشبه بالتصاري واقرب الى الجواز الاكل قبل الصلوة يوم لا يضي فيه رطيان  
والختار انه لا يكره ويستحب الامساك صوم يوم العيدين وايام التشريق صام فيها كان صائما عندنا وما



صوم يوم عاشوراء فيستحب ان يصوم قبله يوماً وبعده يوماً ليكون مخالفاً لأهل الكتاب ومن جملة شعبان  
وفصله برخصان فهو حسن ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام المتتالية عنها  
والافضل ان يصوم يوماً ويفطر يوماً اما صوم الوصال اذا فطر في الايام المتتالية المختار ان لا بأس به ويكره  
صوم القمات وهو ان يصوم ولا يتكلم ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند عتمة ويكره صوم النور والحرمان  
لان فيه عظيم بآلم نهي عن عظيم ما فان وافق يوماً كان يصوم قبل ذلك فلا بأس به ويستحب صوم ايام البيض  
ومن الناس من كره مخالفة الاخلاق بالواجب فهو جملة كروه **جنس** رجل خاف ان لم يفطر يزداد عليه وجهاً  
او خاف انه افطر وانما يعرف ذلك بالجهاد او طاعة الطبيب المسلم فان برئ لكن الضعفاء اذا خافوا  
يرضوا لا يفطروا ولو كان الضعف بجالي احصاه يزداد الضعف ان اخبر الطبيب ان لا يفطر اذا كان يخاف على  
نفسه واصل هذا ما ذكرنا في الامور الصالحة بالضعف في عمل السيد وعلى هذا الخلاف لو خاف الموضع على  
نفسها او اولادها او على ولدها او نفسها الهلاك او نقصان العقل ولو نذر ان يصوم وضعف قد ذكرنا  
في فصل النذر الغازي اذا كان بارزاً العذر ويعلم يقيناً انه يقابل العذر في شهر رمضان وهو يخاف الضعف  
على نفسه له ان يفطر قبل الكرب مسافراً كان او مقبلاً وكذا لو كان له نوبت الحنفى فكل قبل ان يظهر الحنفى  
باسن ونام قد ذكرنا وكذا اذا الدعة خفة فافطر لشرب الدواء كان ذلك الدواء ينفعه فلا  
باسن لو صام جمل شهر رمضان لا يمكن ان يصلي قائماً وان لم يصم يكره ان يصلي قائماً فانه يصوم ويصلي  
جوابين العبارتين رجل اصبح صائماً فظن ان دخل على اخ من اخوانه فسالوا ان يفطروا باس ان يفطروا فان  
كان الصوم عن قضاء رمضان يكره له ان يفطر وعلى هذا الوجه لو ان رجلاً دخل بطريق امرأة ان يفطر هو وفي  
المتنق اذا صبح الرجل صائماً فظن ان كان يكره له ان يفطر باس بذلك ويقضى الشيخ الفاضل اذا عجز عن الصوم  
الاطعام في حق كل يوم نصف صاع من خبثه كالحنظل ولا يجوز للسافر والريض والحامل والمريض ذلك في  
حياتهم فان ما تروا يطعمونهم ان اوصوا بذلك عن الملك وعليهم ان يوصوا ويجوز الجمع والتفريق في هذا الامر  
وفي كفارة اليمين اذا كان معسراً وهو شيخ لا يقدر على الصيام لا يجوز الاطعام **وما يقبل المرأة** لا يصوم  
التطوع الا باذن زوجها ان لم يكن وطها وله ان يفطرها وكذا المملوك الا اذا كان كان غائباً ولا ضرر له في  
ذلك وصوم النذر وكل صوم وجب على المملوك لسبب شره كالطوق الا صوم الطهار من غير ان يكون اسياً  
ان اى فيه قوة يمكن ان يتم الصوم المختار ان يكره ان لا يجبره وان كان بالضعف الصوم ولو كل يتقوى على  
سائر الطاعات يستعاض بها لا يجبر **جنس** ولا بأس بالسواك والطيب واليابس والغذاء والعشي عند النوم والشفقة  
يكره في الغشي ولا يوتر عكره المبلل بالماء لان فيه دخول الماء في الفم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس

بذلك لان القصور هو الظهور وكان بمنزلة المنهضة واما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل ويكره قطع الك  
للصائم ولا يفسد صومه قبل هذا اذا كان ابيض ضعيفاً اما اذا لم يضعف غيره او كان اسقى فسد رطوباً واطلاق  
محمود دليل على ان الكل واحد ويكره المرأة ان تضع لصبية اطعاماً اذا كان لها بدو كذا اذا دقت بلسانها قال بعضهم  
ان كان الزوج شق الحلق فلا بأس به ويستحب للصائم تعجيل الاطعام قبل طلوع النجوم وتأخير الشحور وفي يوم  
الغيم يستحب التعجيل ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان اذن المؤذن ويمكن ان ينادى ويرى الشمس  
لا يفطر ومن كان باسكينة وغابته الشمس يفطر اذا سافر الصائم نهاراً لا ينقله ان يفطر والمسافر الصائم اذا  
دخل مصر او مصر اخرى ونوى الإقامة يكره له ان يفطر وهل يقبل الصائم امرأة وقد ذكرنا في فصل فساد الصوم  
ويكره ان يأخذ الصائم الماء بغيره ثم يشربه او يصب الماء على رأسه او يبل ثوباً ويلتفقه به وهذا امر من جنس حرمان  
ثم ان لا بأس به وهو الاستئصال لآفة ولا بأس بالكل للصائم وان وجد طعمه في حلقه وكذا اذا ذهب ريقه  
كذا بحجامة **الفصل السادس في الاعتكاف** الاعتكاف سنة مشروعة بحج بالنذر والشرع ويقع التعليق  
بالشرط ولا يكون الا بالصوم عند خلاف الشافعي ثم اذا بشر بالصوم في اعتكاف وجب على نفسه فلهما الفطر  
فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي الجوز دعوى انه شرط فالاولى ان يعتكف في رمضان عشر ايام عن  
النبي عم انه كان يعتكف في كل شهر رمضان عشر ايام ويصح في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح ثم الاعتكاف في  
المسجد الحرام افضل ثم في مسجد رسول الله بالمدينة ثم في مسجد بيت المقدس ثم في المسجد الجامع ويجوز الاعتكاف  
في المسجد الجامع وان لم يصلوا فيه بالجماعة قال الامام القاضى في الاعتكاف في المسجد الجامع افضل اذا كان يصلي فيه  
الصلوات الخمس بالجماعة اما اذا لم تكن فالاعتكاف في مسجد افضل كالحاج الى الفرج عن معتكفه فان اراد  
ان يعتكف اقل من سبعة ايام يعتكف في مسجد خيمه وان اراد الاعتكاف اكثر من سبعة ايام يعتكف في جامع والمرأة  
كالرجل الا انها تعتكف في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد جماعة وفي ظاهر الرواية وعنه انها ان شأنت  
اعتكفت في مسجد بيتها وان شأنت في مسجد جماعة الا ان مسجد بيتها افضل من مسجد خيمتها ومسجد خيمتها افضل  
من المسجد الاعظم ولا تعتكف في بيتها في غير مسجد **جنس** ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة شرعية  
شرعية كالحاجة الطبيعية كالبول والغائط واذا خرج لبول او غائط لا يكره في منزله بعد الفراغ من الطهور  
وفي الجوز حين تزول الشمس فصلى فيها الربعا وبعدها الربعا وشأ وعنه انه ان كان منزله بعيداً من المسجد خرج  
حين يرى انه يبلغ الجامع عند المنداء وان كان خروجه قبل الزوال هو الصحيح فان اقام في الجامع يوماً ولم يله ولا نصد  
اعتكافه ولكنه يكره له ذلك ولا يفتى المعتكف مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يخرج المعتكف من المسجد بغير عذر  
ساعة بطل الاعتكاف وعندها لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم فلو خرج بعد هذا الخلاف ومن الاخذ



المرض لانه لا ياتم اذا كان الخرج بعد من الاعتذار عند المسجد واخرجه السلطان كرها واخرجه  
الغريم او خرج هو لولوا وغلبت نفسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول ح قال الامام الشريفي وهو قولها  
السيرة على المسلمين لو اعطى على العتف اياما او اصابه لم فعلية ان يستقبل الاعتكاف اذا برز لقوات التابع لو  
صار معقها ثم افاق بعد شين كجب القضاء كمن حزن وعليه فوات ثم افاق بعد شين ولو نذرت المرأة  
اعتكاف شهر ثم حاضت فانها اتصل تلك الايام بالبر ولا يلزمها الاستقبال ولو خرج المعتكف بغير نية ناسيا  
فسد اعتكافه اذا كان ساعة او نصف يوم عنده ما ولو جامع العتف امرأة ليلا او نهارا او علمد او ناسيا  
فسد اعتكافه وان كان الجمع ناسيا لا يفسد الصوم ولو اكل او شرب ناسيا في النهار لا يفسد اعتكافه وتأكل  
ويشرب في عتفه وينام في المسجد ولو باشر امرأته فينادى الفرج فانزل بطل اعتكافه كالصوم وان لم ينزل لا  
ولو نظر الى امرأته بشهوة فانزل لا يفسد اعتكافه كالصوم وكبر للمعتكف للباشرة الفاحشة وتفسير الباشرة  
الفاحشة هو ان يسفر وجهه فرجها متجديا وان لم يسفر نفسه ما سوى ذلك ولا بأس للمعتكف ان يسفر  
الاربعة اطعام وما لا بد له منها اما التجارة فتركه ولا يصح في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف سباب لا  
جدل ولا بأس بان يخرج رأسه الى بعض حله ليفسله فان غسله في المسجد في ثيابين وضعوه المائدة  
ان كان باهما في المسجد لا يفسد الاعتكاف فان كان خارج المسجد وكذلك وقال بعضهم هذا في المؤذنة فانما في  
غير المؤذنة فيفسد اعتكافه الصحيح ان هذا قول الكل وحق الكل يبطل الاعتكاف بعبادة المريض في  
شرح الصوم للفقهاء في التلخيص ان المعتكف يخرج لاداء الشهادة وتأويله انه اذا لم يكن له شاهد آخر فيقف  
حق المذموم ويلبس المعتكف ويتطيب يدهن رأسه ولو سكر ليلا لا يفسد اعتكافه كالواكل حراما ولا بأس  
للملوك ان يعتكف اذن مولاه ولو اذن له ثم منع صبح وبأيم ولو اعتكف الكاتب بغير اذن سيده منع وليس  
للموعدة والمراة ان تعتكف باذن زوجها ولو منعها بعد اذنها لا يفسد **جمل** في التذكرة اصبح صائما  
عن التطوع ثم قال في بعض المتأخرين انه على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح نذره وفي قيس قول ح وقال ابو يوسف  
ان كان ذلك قبل الزوال فعليه ان يعتكف وهذا اذا اصبح مفطرا يعني غير ناسي للصوم ثم قال قبل الزوال الله  
على ان اعتكف هذا اليوم يلزم ان يعتكف بصوم فان لم يفعل فعليه القضاء عند من وكذا اذا اصبح المفطرا  
للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر لا كفارة عليه عند ح اذا احرم الرجل في اعتكافه حجة ففطر  
لزمه لاحرامه لان يخاف فوات الحج فيدفع الاعتكاف ثم يستقبل الاعتكاف لتركه التابع باخروج اذا اقام  
على نفسه الاعتكاف ثم ارتد والعبادة بالله ثم اسلم سقط عنه الاعتكاف من قول ح قال الله على ان اعتكف شهر لزمه  
اعتكاف شهر بالنهار والليل المتتابعين ولو نذر ان يصوم شهرا لا يلزمه المتتابع فان نوى في شهر

الامام دون الليل الى لزمه كاقال ولو قال الله على اعتكاف ثلثين يوما يلزمه الاعتكاف ثلثين يوما بالليل فان قال  
نويته بالامام دون الليل صحته نيته ولو قال نويت الليالي يلزمه بالليل والنهار ولو قال الله على ان اعتكف  
ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو فلا شيء عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم فداكل فيه لا يصح نذره  
ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين يلزمه الاعتكاف يومين ما وعده من لا يصح نذره ولو قال الله على ان  
اعتكف ثلث ليل صح نذره ويلزمه الاعتكاف ثلاثة ايام بالليل ثم في قوله الله على ان اعتكف يوما صح نذره  
ويدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس في اليومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويكث  
تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثرة يدخل قبل  
غروب الشمس ان نذر ان يعتكف شهرا لزمه لا بداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس لو قال اياما يبدؤ  
بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولو نذر ان يعتكف رمضان صح نذره ولو اعتكف فيه جزاءه فان صام  
رمضان ولم يعتكف عليه ان يعتكف شهرا آخر يصوم عند ح ومنه وهو احد الروايتين عن من وفي رواية  
اخرى عنه انه لا يلزمه القضاء وهو قول ح ولو اعتكف رمضان آخر لا يجوز عند الثلاثة هذا اذا صام  
ولم يعتكف فان لم يصم رمضان العذر وقضى الصوم واعتكف فيه جاز ولو نذر اعتكاف ايام العيد قضاءه في  
وقت آخر وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين فلو اعتكف فيه جزاءه وآساء ولو نذر بان يعتكف حيا ففعل شهرا  
قبله لا يجوز عند من خلاف المحذور وكذا في النذر بالحج والصلوة في يوم الجمعة اذا صليها في يوم الخميس وجعل  
على الله لو قال الله على ان تصدق بدعيتين فصدق بهما يوم الخميس جزاءه ولو كان النذر معلقا بان قال اذا قدم  
غايبي او شفي مرضي ففقه على ان يعتكف شهرا ففعل شهرا قبل ذلك لم يجز ولو قال الله على ان اعتكف حيا ففعل شهرا  
وهو لا يعلم انه قد مضى لا شيء عليه يريد بذلك الا واجب على نفسه اعتكاف حيا ففعل شهرا  
اعتكاف التطوع اقل من يوم وفي شرح الطحاوي لو اوجب على نفسه اعتكاف شهرا بعينه يلزمه متتابعين ولو اطر  
يوما او يومين قضى الفطر ولا يلزمه قضاء ما صح اعتكافه فيه ولا يجب الاستقبال وان لزمه المتتابع كما في صوم  
رمضان ولم يعتكف في ذلك الشهر بعينه حتى مضى يلزمه اعتكاف شهرا يصوم وفي غير العامين يلزمه متتابعين ايضا ولو اطر  
الرجل من غير ان يوجب نفسه ثم خرج من المسجد لا شيء عليه وعن ح انه يعتكف يوما ولو اراد ايجبا الاعتكاف  
على نفسه ينبغي ان يذكر لسانه ولا يكتفي بنية القلب **الفصل السابع في صدقة الفطر** تجب في هذا الباب  
المعرفة خمسة اشياء على من تجب لاجل من تجب اي وقت تجب وماذا تجب لم تجب من تلك صدقة الفطر لا يكفر  
اما الاول صدقة الفطر لا تجب على المسلم الفقير عندنا وغناه ان يملك ما في ذمهم او ما لا يقدر مشايرهم  
فاصل عن سكنه واثانته وشبابه بربه وفروسه وسلاحه ولا يعفى فيه وصف الثناء ولو كان له كسب ان كان الخوف



والطبر والفقير فقير نصابا أما كتب التفسير والفقه والمصنف الواحد لا تعتبر نصابا كما في الفقه ان كان له نسخا  
يكون احدها نصابا على ما ذكرنا في كتاب الزكوة والمزارع ما زاد على ثوبين ويعتبر فيه الضيقة والكوم عند من ولو  
اشترى قوته سنة يساوي نصابا فان لم يدر نصابا على ما ذكرنا في كتاب الزكوة وتام هذا في الاضحية  
شأنه ولو كان له داليسكها او يواجرها ولا يواجرها يعتبر قيمتها في الغنم واذا سكنها وفصل عن سكانها  
يعتبر فيه الفاصل في النصاب وتعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمة وضع الزكوة فيه  
وجوب نفقة الاقارب يجب على الصوق المحرم اذا كان له مال عند حيا وجب على والدهما اذا كان غنيا وعن  
مهر في المحرم هذا الذي بلغ حتى قال بلغ مفيقا ثم لا يجب عليه ولو كان المولود الصغير الذي عنه لا ب مال  
الصغير تصانفا عند حيا وكذا الوفا وقال لا يؤدى من نفسه ولو أدى من الصبي من نفسه وليس على الاب ان  
يؤدى صدقة الفطر عن ماله بل من الصغير من نفسه ويؤدى من الصبي ان كان له مال وكذا القوة هذا  
وعند ما لا يؤدى الا من ماله ولا من الصبي وليس على الجد صدقة اولاد اولاده ان كان له الا حيا باقيا في الرواية  
فان كان ميتا وكذلك في ظاهر الرواية لا ولاية للجد بصدقة اب كانت فاقته بعد وفاته الاب عدا  
حال حيا وليس عليه ان يؤدى على رجة هذا ولا عن ابويه وان كان في عياله ولا عن اولاده ولا عن اخوة  
الصغار ولا عن قبايله وان كان في عياله ويؤدى عن ماله حيث هو وعن من حيث هم والحاصل انه يجب عليه صدقة  
فطر سنة تفر عن نفسه وعن ولد الصغير ذكر وانثى الا اذا زوج ابنته الصغيرة وسلم اليه ثم جاء العبد لا عليه  
ولم ولد ومذنب ولا يجب صدقة العبد المستقضى ولا على العبد من نفسه عن ح ولا يجب عن مكاتبه ولا يؤدى  
المكاتب عن نفسه ولو عجز وقد كان للتجارة لم يعد الى حاله التجارة حتى يجرد فطره في المستقبل ولا يجب  
عن عبيد التجارة ولا عن الاقرب ولا عن المصطفى المحرم اذا لم يكن له ماله وخلف العاصفان عاد العبد لا باق او  
رد المصطفى عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى ولا يؤدى عن عبيد المأمور ويؤدى عن المهر  
اذا كان فيه وفاة وعن من ماله ليس عليه ان يؤدى حتى يفتكه فاذا فتكه اعطى المهر ويجب عليه صدقة فطر العبد  
والعبد المأذون وان كان على العبد من مستغرق ولا يجب عن عبيد المأذون لانه اذا كان على المأذون دين ولا  
المولى عده وان لم يكن عليه كان العبد للتجارة وان اشترى المأذون للخدمة وليس على المأذون دين يجب على المولى  
فان كان عليه دين على المأذون وفي العبد للمولى من خدمته على ذلك الرقبة وكذا العبد المستأور والوديعة والعبد الحاف  
عدا وخطا ولو بيع العبد بغير ما فسد المهر يوم الفطر قبل قبض العبد ثم قبضه المشتري واعطاه الصدقة على البايع  
وكذا المهر يوم الفطر وهو موقوف للمشتري ثم اشترى البايع فان لم يشتريه البايع واعطاه المشتري الصدقة على  
المشتري ولو كان البيع صحيحا الا ان فيه خيار البايع والمشتري ففي يوم الفطر ثم البيع وانفق الصدقة على العبد

له وكذا زكوة التجارة ان كان اشترى للتجارة وان لم يكن البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه  
ذلك فالصدقة على المشتري ولو مات قبل ان يقبضه المشتري لاصدقة على واحد منهما وان لم يمت وخر قبل القبض  
ببيع خياره في صدقة الفطر على البايع وان رده بعد القبض بعيب خياره في صدقة على المشتري على كل حال  
لعبد اذا جاء يوم الفطر فانت خراجا يوم الفطر عن العبد ويجب عليه صدقة الفطر قبل القبض ولا فصل ولو كان العبد  
للتجارة يجب على المولى زكوة التجارة اذا تم الحول بغير التبع في يوم الفطر اذا كان المالك بين حليلين ليس عليه ما صد  
الفطر وفي بعض الروايات هذا قول ح وعنه ما يجنبه على ان قيمة الرقيق بادلته عنه وعنه ما افراز ولو كان  
العبد بين حليلين لا يجب الصدقة عليه ما في قولهم جميعا ولو كان لابن بين حليلين بان جاء به يولده ويهيى بين حليلين  
فاذ جاء واذا جاء واذا عيا القبطا قال ابو يوسف يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال من يجب عليه ما صدقة واحد  
وان كان احدهما موصرا والاخر مرسا فله الاخر صدقة تامة عنه ما ولا صدقة على كل واحد منهما الا لاجل هذا  
الولد ولا تجب الصدقة على الكافر من عبيد المسلم وولد المسلم وتجب الصدقة على من سقط عنه الصوم لمخر  
او كبره ما وقت الوجوب فطلوع الفجر من يوم الفطر حتى ان من قبله فلا صدقة عليه ومن لم يكن قبله كان عليه  
الصدقة وهذا عند ما وكذا لو كان غنيا قبل طلوع الفجر يجب عليه ولو استغنى بعد لا وكذا لو ولد له ولد قبل  
طلوع الفجر يجب كذا لو كان عبدا قبل طلوع الفجر يجب بعد لا ولو عجل قال الامام الشافعي لم يذكره فصل  
التعجيل وقال ابو الحسن الكرخي ان عجل قبل العيد بيوم او يومين يجوز قال والصحيح انه يجوز لو ادى عن عشرين او  
اكثر وقال حلف بن ابي مبادا دخل رمضان يجوز وقبله لا يجوز لمسته وستين وهو رواية الحسن ع ورواية الشافعي  
والستين وقع اتفاقا بل يجوز وهكذا ذكر الامام محمد بن الفضل ولا يسقط بئرا خيرا لانه وان فقر تجزى الزكوة  
لانها مستقلة بالرقبة وفيها ما يجزى من الحنطة نصف صاع وكذا من الدقيق والسويق والربيع عند ح وعنه ما  
الربيع كالشعير ومن التمر صاع كالشعير لو ادى من ثوبين من الخبز حلت المساج فيه بعضهم يجوز وبعضهم لم يجوز  
والاعلى اعتبار القيمة والصحح واما الاقطاف لا تجزى الا باعتبار القيمة ولو ادى اقل من نصف صاع من الحنطة يساوي  
صاعا من الشعير كان صاع الشعير والحنطة الحقة يساوي نصف صاع من حنطة او ادى من الدقيق اقل من نصف صاع  
يجوز كذا لو ادى نصف صاع من تمر يساوي نصف صاع من حنطة لا يجوز لان كل واحد منهما منصوص عليه بالصالحات  
ارطال هذا اذا اعطى صدقة الفطر بالصاع فان اعطى بالوزن من حنطة يجوز عند ح وابي من بالصاع وعندهم  
لا يجوز والدقيق حب الى من الحنطة والذرة حب الى من الحنطة كذا روى عن من وقال بعضهم الحنطة احب الى الله من  
وينبغي ان يكون الحنطة او في اذا كان في موضع يشترى الاشياء بالحنطة كالشعير والذرة او كان وقت الفطر  
له ولاد واملح الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عندهم وغير



هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة **كتاب الحج** هذا الكتاب مشتمل على ستة فصول الأول في  
وفيه بيان شرائط الوجوب ثانيا في الذكر الحاج الثالث في الوضوء الرابع في أعمال الحج الخامس في ما يحرم على الحرام السادس  
في الخطر والاباحة اما الاول قال في التوريد الحج فرض على الفور عند من وهو اوضح الروايتين عن حج به وعدمه ويجوز على  
التراخي والتعجيل افضل ووقته ما قال في التمتع الحج اسم معلوم والمراد به شتو والوقت عند وعشرين ذى الحجة واذا  
قدم الاحرام على الشهر بقدر ويجوز ان لا يشترط لكنه يكره ولا يجوز ان يعمل شيئا من اعمال الحج من طواف او سعي قبل شهر الحج و  
وقت العمرة السنة كلها ويكره ما دلت العمرة في خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر واما التشرية لانها وقت الحج وشرائطه  
الحج العقل والبلوغ والحرية والاستطاعة وتفسير الاستطاعة عند حج سلامة البدن وهو رواية عنهما وعند مالك  
الزاد والرحلة لا غير ثم في الاختلاف في زمن والمالوج ومقطع الزمان لا يجب عليه الحج وان ملكوا الزاد والرحلة  
وهذا ما يجب لو ملك الزاد والرحلة وهو صحيح البدن في الحج حتى ما زنا او موطأ الزاد لا يحتاج بالمال بالاختلاف  
الا على اذا وجد الزاد والرحلة اجمعوا انه لا يلزمه ذلك بعد قايده بقوده وهل يلزمه الاجماع بالمال عند حج لا يلزم  
وعند ما يلزمه وان وجد القايده ومثله القايده عند حج لا يلزمه وعند ما يلزمه وهو دفع مسئلة صلوة الجمعة وهي  
معروفة ولو كان صحيح البدن لانه لا يملك الزاد والرحلة لكن بطلان الحج لا يثبت الاستطاعة عند ما يلزم  
الطريق من جهة الاستطاعة ومنها ما من جعله شرط الاداء وثمة الاختلاف في ظاهره حتى وجب الوضوء في الحج في جهة  
الوجوب لا يجب عليه الوضوء ومن جعله شرط الاداء يجب عليه الوضوء ثم الاستطاعة وتفسير الزاد والرحلة ذكره  
التوريد ينبغي ان يكون عند فضل عن السكن والحاد واما البيت وشيابه قد يكتري بشق محمل وراى مله  
قد انفق ذاهبا وجائيا فان مكنته ان شيئا يكتري عقبة فليس عليه الحج ومن الاستطاعة نفقة عياله مدة ذهابه  
وبحيثه من غير نفقته وعرضه ان يكون له قوت يوم بقدر رجوعه وعند من قوت شهر في الاصل اذا كان له  
دار سكنها وهذا يستخذه وشيابه ليس بها ومنع يحتاج اليه لا يثبت الاستطاعة وفي التوريد ان كان له دار يسكنها  
وعبد لا يستخذ فله ان يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعند من يبلغ مبلغ الحج ويبلغ من مسكن  
وخادم وطعام وقوت فله الحج فان جعلها في غير الحج ثم وفي الرخصة في التاخير اذا ملك قد ينفق في الطريق ذهابا  
وجائيا راجعا ويرك نفقة عياله الى وقت رجوعه وسبق له من المال قدر ما يجعله راس المال التجارة وكذا الدهقان  
المزارع اما الحر اذا ملك قدما يحج به ونفقة عياله ذاهبا وجائيا فله الحج وفي المرأة الحرام شرط سبابة  
كانت او هجرت اذا كانت بينهما وبين مكنته ثلاثة ايام وهو شرط الوجوب شرط الاداء على ما ذكره في خلاف في من  
الطريق واذا وجد الحرام ليس له وجهان بينهما في الحج الفرض ولا ينبغي ما تنقل والحرم من لا يجوز ان يحج بها  
سبل التاخير اذ اخرج او مصادرة وسياق في كتاب النكاح انما اشترط في الحرام والمسلم والذي سواه الا ان يكون

عقبتا يستقبلانها فاحسوا ذلك المسلم اذا لم يكن ثامنا ولا عبدا للعبه التي لم تجمل والمجنون لم ينفق ويلزم المرأة ان  
تفق على حجها بالخطبة التوريد وقال الامام ابو حنيفة لا يجب على المرأة حتى يخرج الحرام على نفسه قال في  
وفي اول شرح الجامع الصغير لذي قال في الحج اركان واجبات وشرايط ومخاطبات اما الاركان فالوقوف بظهر  
والطواف يوم النحر والمخلوبات عرفت في موضعها ومن قصد حركته الحج او عمره او حاجته اخرى وهو خارج المقيما  
فعليه الاحرام والشرع في الحج لا يقع بغير النية ما لم ينضم اليه السببية وفي الرخصة لو خرج حاجا وهو مفر فافضاله ثلاث  
عشر باقية فصل اعمال الحج **الفصل الثاني في الذكر الحاج** وفي الفتاوى رجل قال الله على ما نذرت حجة لزمته كلها ولو قال  
انا حج لاج عليه ولو قال اني خلفت لزمه فانما الحج يلزمه عند الشرح ولو قال الربض ان قال في الحج من مرضى هذا الحج  
فبرأ منه حجة وان لم يقبل على حجة فله لان الحجة لا يكون الا لله ولو برأ وحج جاز ذلك من حجة الاسلام ولو نوى غير حجة  
الاسلام صحته يشته **الفصل الثالث في الوضوء للحج** بعض هذا النوع باقى في كتاب الوضوء والذي ينبغي ان يذكر  
الكتاب رجل اوصى بان يحج عنه وهو مرنه ان يمين كانا حج عنه من ذلك المكان الاجماع وان استين حج عنه من مكان  
ان كانت تلك المدة يكفيه من طهارة وان كان لا يكفيه حج عنه من حيث يمكن الاجماع عنه بثلاث ماله وفي القدر ان كان له  
اطمان شق يحج من اقربا وطانه الى مكة وعزمه مكي قدم خراسان ومات ما وصى بان يحج عنه من مكة في نوادر  
ابن رستم واخرج من بلد يري بالحج مات واوصى بان يحج عنه من حيث مات فيه عند ما وعد حج به حج عنه من  
وطنه بخلاف في الجامع الصغير وهذا اذا خرج بريدا الحج فان خرج بريدا القحان ثم مات واوصى بان يحج عنه من طهارة  
بالاجماع الحاج عن الميت اذا اشترى بعض المدفوع اليه حجازا او كعبا او وصى بان يحج عنه بثلاثة وثلاثة لا يبلغ الحج  
بلوه الاما ما قال في دفع الى من حج من حيث يبلغ راجعا او وصى بان يحج عنه فلا يقل ان يحج عنه غير وفي  
المتعة رجل دفع الى رجل درهم ليحج بها عن الميت فاذا حج المدفع انه حج واقام البيت انه كان يوم النحر بكوفة وقال  
المدفع اليه قد حججت قال فلو قهره ولم يملك الشهادته بشي الا من عاينه لو كان له عند رجل ودعة فقال المدفع  
اليك بمكة واقام ربة الودعة البيعة انه كان المدفع في اليوم الذي يدعى فيه الدفع بمكة كان بكوفة لم اخرجه الشهادته  
ولو اقام جميعا البيعة في البابين على اقل المدفع اليه والمدفع انه كان بالكوفة وان لم يحج ولم يدفع الودعة قبلت  
اوصى بان يعطى غيره رجلا حج عنه فدفع الى رجل فكثر الرجل فانفق لكل على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز  
عن الميت استخداه هو بخاد وبرد البعير على العثرة واختلف عبارة مشايخنا في المأمور بالحج اذا حج قال الامام ابو  
زاده عند اصحابنا يقع اصل الحج عن المأمور بالامر ثمة النفقة قال الامام اخشى اصل الحج يقع عن الامر والليل  
عليه انه لا يستطاع الحج من المأمور ويحتاج الى اسناد الاحرام الى الامر وهذا في الحج الفرض وفي التطوع اذا مر غير حجة  
التطوع جاز ويصير الامر ثواب النفقة في طريق الحج ثم انما يجوز بسقط عن الامر اذا كان الحج وقت الاداء حاجا عن



الاداء بنفسه وادام مجزأ الى اصاب فان لا يجوز بيان هذا في الاصل جل الخرج رجل وهو غير فلم  
يرد من بعض ائمتنا عن جابر عن حجة الاسلام وان صح لا يجزئ عن حجة الاسلام وعن ابن ابي عمير عن جابر عن  
المؤمن عن ابي حنيفة الاعادة وان برأ بعد ما فرغ المأمور فلا اعادة عليه نظير المتم اذا قد على الماء **الفصل الرابع**  
**في العمل بالحج** وفي المتن عن جابر الاحسن الحاج ان يبيت مكة فاذا قضى نسكه في المدينة وفي القدر وفي ربيعة  
في الاحرام بكل ذلك يحصل به التقليم بالعربية والفارسية وعن من لا يصير داخل الا بالنية واذا بقى نوى الاحرام  
ولم يحضر نية حج او عمره معنى انما شاء ما لم يطوف بالبيت فاذا طاف حول البيت كان احراما حراما عمره ومن كان عليه  
حجة اسلام فالحرم بحجة لا يبرأ منه فريضة ولا تطوفه منى عن حجة الاسلام استحسانا وفي المتن عن جابر لا ينفق  
للرجل ان يقرا في طوافه ولا بأس بذلك ثم وينبغي ان يطوف بالبيت ماشيا فان طاف ركبا او محملا او سعى بين الصفا والمروة  
راكبا او محملا كان بعد جاز ولا مئى عليه وان كان يغير عن برادام بكة بعيد وان حج الى اهله فليدعهم  
ولو كان الذي حل هذا الشخص محرما يجزئ من طوافه فليدعهم هذا وهذا على ان نية الطائف الطواف شرط عند  
البعض وهذا الطواف بارئ من العذر وطالب الكفر بغيره سبعة اشواط لا يجزئ من طوافه بخلاف الوقوف بعرفة وقال  
النية ليست بشرط لكن الشرط ان ينوي شيئا آخر حق او قصد الكامل حل المحل لا يجزئ من طوافه ايضا ووقت طواف  
الزيارة ايام الخروجه بعد طلوع الفجر من يوم النحر واطواف جنة الزمعة الاعادة فان اعاد في يوم النحر فلا شيء عليه وان  
اقى الطواف بعد ايام النحر لم يزد له من خلاف الحديث فانه لا يزد من الدم لكن يزد من الصدقة وفي نسخة الكافي في باب الطواف  
لما كان في الجنب ذكر في الجرح الى ما لم يوقف جنة او حياضا بغير طواف جنة ولا طواف للزيارة وعلى ثوبه حياطة  
اكثر من قدمه الدم ما جاز مع الكراهة ولا يزد من شيء واطواف كشوف العورة قد لا يجوز صلوات جراه وعليه  
في شرح الهدوي وقت الوقوف بعرفة من حين بزول الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف  
في شيء من هذا لم يأت بالحج وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مكررا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة  
فاكلوا القدر قبل ان يبين يومنا ثم يتبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جازا استحفا وفي القياس لا يجوز  
لويتن ان يومهم كل يوم التروية وفي التروية عن من في الايام خطي ويقف الناس يوم النحر بعرفة جاز ولو خطاء  
ووقف يوم التروية لا يجوز ويكره الوقوف في غروب الشمس فان خرج من حرفة عرفة قبل غروب الشمس عليه ثم فاز  
عاد الى عرفة قبل ان يروح الامم سقط عنه الدم وبعد لا يسقط فاذا غربت الشمس يوم عرفة فاض الامام الناس  
منه على هين ثم يكره الزلفة ويقال لها المشعر الحرام ويخرجون العرفه ذ التروية لئلا يلبسوا بغيره الجبل الذي يقال فرج  
افضل ثم يصلى الامام بالناس غروب الشمس في وقت العشاء باذان واقامة وفي احد قول الشافعي ما بان واقاف  
ولا يطوف بين الصفا والمروة العصر عرفة ثم يصلى الجبل بغيره ثم يقف ويجعل الله مع وينبغي عليه بلقي

ويصلى على النجوم ويدعو الله تعالى حاجته ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر ليله لان قبله ليلة النحر وانما الوقوف  
بعرفة ثم رفع على عيته قبل طلوع الشمس الى منافذ التي ما ياتي جنة العقبة فمنها من يطوف الوادي سبع حصيات حل  
الحذف لا يكون الطواف من العترة ويستقبل في الذي جنة العقبة بحمل مناع من يديه والكعبة عن يساره ويقوم حيث  
يرى موقع حصاة وقد يوم النحر وثلاثة ايام بعدها ويرى في اليوم الاول بعد طلوع الفجر جنة العقبة وفي اليوم  
الثاني والثالث وقته بعد الزوال فاذا زالت الشمس من اليوم الثامن يوم النحر برى جدار الدلالة بدو بالوقوف على جبل  
الحيف فيرى سبع حصيات مثل حصى الحذف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصاة ويجعل الله وينبغي عليه  
ويصل ويكبر ويصلى على النجوم ويدعو الله تعالى حاجته بحمل في ذلك بطريقه الى السماء ثم ياتي جنة الوادي فيرى  
بسبع حصيات كذلك ويقف حيث يقف الناس ويصلى مثل ما فعل في الايام ياتي جنة العقبة فيرى من جبل الوادي  
سبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقوم بعدها بالمشي ثم يدخل مكة ويدخل طواف الزيارة ثم يدخل مكة ويدخل  
طواف الصدر الزاوي والجمع ويسمي هذا الطواف الذراع المرأة اذا حرمت بحجة التطوع بغلظ ان الزوج فخرجها  
ان يحلها ابا نكل محظورا وحكي شعره وتطيب عضوا وجمع والا ولا يكتفى باقله اخل وهو ما اذ لم يحل  
وان اذن لها فاحرم ان احرم في شهر الحج ليس ان يحلها وان احرم قبل شهر الحج فله ان يحلها ولو اذنت  
لامنه فاحرم في الحج او قبل ذلك لكان يحلها ويكره ولو جامع المحرم او قبله ما مع علمه باحرامها فذلك تحليل لادبه  
التحليل او لم يرد واكثروا القصر مشروعا في حق الرجل للتحليل عن الاحرام واكثروا الفضل وفي المرأة القصر  
ربع الدار نقص من كل شعر من الزمعة فان لم يكن على رأسه شعر يحرمه موسى على رأسه والاجرة واجب المحل يوف  
بالكان وهو حرم وبالزمان وهو يوم النحر عذج به حتى لا يخرج عن الحرم او يوم النحر لا يزد من الدم **الفصل**  
**الحائض في الحج على الحرم** قال الكرخي ما تصيد هو الحيوان المقتول بامل الخلقه قاله مصيد الجوز على  
الحرم وصيد البر حرام الا ما استثنى النبي ومنه الحية والعقرب الحادة والكلب العقور والقارورة  
يجب شئ قبل هذه الاشياء والهد والبار والصقرا وابها السبع من جنس المستثنى ويجب الجراء بقلها ولا  
هذا اذا قتله الحرم ابتداء اما اذا قتله بنا على اذى من جهة فلا جراه فيه قال الكرخي في هولم الارض كالفند  
والخفشاء لا شئ فيها وفي البر يوع والسوق الكفارة اذا لم يبتدأ بالاذى وفي المبارز الصقور لا يقوم عليه  
الجرا مفعلا وكذا في الحمام التي يحى من بعيد لا يعتبر تلك القيمة والطيور الحامل يقوم حاملا ولا شئ للبرغوث و  
الغملة والبقعة وان قتل غلة على يد غيره اعم شيئا ولو كان على الارض فلا شئ فيها وفي العيون في القلعة كسرة خبز  
في الاسنن والثلاث قبضة طعام وفي الكيس نصف صاع وتبقى الاباحة هو لاصح وفي القساوي محرم وضع  
في الشمس قبل حرم الشمس قبل عليه الجرا ولو وضع في الشمس لم يقصد قات القلعة من حرم الشمس لا شئ عليه كالمحل



۱۲

7







بجائزة ونجاح الثانية فاسدة فان وطئ الثانية لا يبطئ الاولى حتى تنقضي عدة الثانية وحكم المهر والنسب في نكاح  
النكاح الفاسد ولو جمع بين لامة واحدة في عدة واحدة مع نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وهذا اذا كان  
نكاح الحرة وتحولها فان لم يتغير فبقاها الى الامة لا يوجب بطلان نكاح الامة وفي مختصر القدر وعجزة لا يجوز الجمع بين  
امرأتين لو كان احدهما ذكرا لا يجوز له ان يتزوج بالاخري وفي موع الاصل في باب الاستبراء رجل اشترى امراة  
ثم اشترى اخيها وقد وطئ الاولى لا يبطئ الثانية فلو وطئها لا يبطئ واحدة منها حتى يحرم عليه فزوج احدهما  
بيع اخي **الفصل الثالث فيما يثبت به حرمة المصاهرة وفيما لا يثبت** وفي الفتاوى رجل نظر  
الى زوج ام امرته او قبلها او من يشبهه يحرم عليه امرته لكونه انظر في موضع الجماع حتى قالوا لو نظر الى كمر  
وهي قايمة لا يحرم واختلف الشايخ فيه قال بعضهم النظر الى الفرج المدفون وقال بعضهم الى موضع الحرة والامة  
النظر الى موضع الشق عن شهوة وهل ينشأ انتشار الامة ذلك في شيخ الامام الشافعي في نسخة انه شرط وهكذا  
ذكر الامام غفر له فانه كان مستترا ان يزداد انتشارا ويدين في باب النكاح وفي باب العين رجل نظر الى فرج  
بنه من غير شهوة ففتى ان يكون له جارية مثله او فقه شهوة ان كانت الشهوة على البت يثبت حرمة المصاهرة  
وان وقعت الشهوة على انها لا يثبت المصاهرة وفي باب العين ايضا النظر الى الذرة لا يثبت المصاهرة وان  
نظر الى موضع الجماع النظر الى الفرج اذا كان من وراء حاج مضرب من المرأة لا المسائل في الفتوى وفي كتاب النظم  
المرأة اذا كانت طاهرة على رأسه ففطر الى فرجها في الماء يثبت حرمة المصاهرة وقال في مجموع التوازل لا يثبت  
الصحيح لان الرؤية في الماء لا يفتقر بدليل مسكة الجماع الصغيرة اشترى مسكة في الماء قال في موضع يجوز شرؤها  
وله اخبار اذا رآها خارج الماء وان رآها في الماء ثم نظر الى الفرج انما يثبت حرمة المصاهرة واذ لم يتصل به  
الا يزال ذكره الصد الشريد في صوم الجماع الصغيرة في النظر لو كان عن غير شهوة القول قوله في المتن  
**جنس آخر في الملاسة والجماع** وفي القوي والوطئ كونه سواء في نكاح حرمة المصاهرة حرامه وحلاله حتى  
لو وطئ ام امرته او بنتها حرمت عليه امرته وكذلك لو فوطئ امراة وكذا المزاويها يحرم على الصبي الذي في ذنبيه  
المراهق كالبالغ في حرمة المصاهرة حتى لو شرب امراة واقرانه شهوة يثبت حرمة المصاهرة بخلاف العقل اما  
الصبي الذي لا يجامع مثله اذا جامعها لا يثبت حرمة المصاهرة وعند من يثبت في كتاب النظم وجماع المينة لا يثبت حرمة  
المصاهرة وفي الجماع الصغيرة الامام الولد في آخر الداي الصبي الذي هو اربع سنين اذا جامع امراة آتية  
لا يثبت حرمة المصاهرة ولو شرب امراة مع الذرع ان كان صغيرا يمنع وصول الحرارة اليه لا يثبت حرمة المصاهرة  
ان استنشر آله وان كان قريبا لا يمنع يثبت حرمة المصاهرة وفي نسخة الامام غفر له ههنا هكذا ذكر ايضا  
في الفتوى الضعيف الذي ذكره في حقه وحاميه كذا ان كانت حرة لا يمنع وصول الحرارة الى ذكر الرجل على

المرأة على الزوج الاول وان كانت منع نصيب الميزيل فلا تخل ولوش حرمة ثمة يثبت حرمة المصاهرة في اجناس الطهارة  
الفتية في جعفر هذا اذا من على الرأس اما لو شرب للسر لا يثبت حرمة المصاهرة ولو شرب طهرها بشي وشي  
وكذا غيرها ولو شربها بشهوة يثبت الحرمة ولو شربها بشي ولو شربها بشي ولو شربها بشي ولو شربها بشي  
وعند من لا يثبت في كتاب المطلاق من الاصل في باب الرجعة والرجعة على هذا امراة ارضعت في كبر فجاءها زوج  
الموصفة تحرم عليه امرته سواء كان اللبن من هذا الزوج او لم يكن رجل تزوج امراة قد فطمتها وولدت له ولدا  
قال مسك الاولاد وطلق الامم رجل قصدا ان يقيم امرته الى ارضه وان جاعها ففطر الى اللبن المستمارة ففطرها  
باصقة ففطرها امرته حرمت عليه امرته ان كان عن شهوة ولو خلف القول قول الزوج انه عن غير شهوة في الفتاوى  
والخديعة ما وقال كان عن غير شهوة لا تصدق وكذا لو كبر بها وفي مجموع التوازل لو كبر على امره وعجزها الماء وقال  
عن غير شهوة تصدق وفي طلاق النكاح قالم اليها مستتر حتى عاقبها او قبلها وقال الميزيل ذلك عن شهوة لا يصدق ولو لم  
ينشأ له ولكن قلما ذكر في موع المتن وفي موع الاصل لو كان عن غير شهوة يصدق وفي مجموع التوازل لا يصدق  
قلما اعلم قال المصنف وكذا بقي الشيخ الامام الاساذ على ما قال في العاقل الامام يصدق في جميع المواضع حتى آتية  
افتي في المرأة اذا اخذت ذكر الحنث في الخصية وقال كان عن غير شهوة انما يصدق وفي موع الامم امرته قبلت ابن  
زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كان بها الزوج لا يفرق بينهما ولو صدق انه عن شهوة وقت الفقرة ويجوز للمهر ان  
كان قبل الدخول ويرجع الزوج على الامم ان تم الفساد فلو وطئها الا من وقت الفقرة ووجب نصف المهر لا يرجع على  
الامر لان وجب الحنث على الابن بالوطئ فلا يجب المهر قبل الدخول ففطرها امرته قال جامعها يثبت الحرمة ولا يصدق انه  
كذب ان كانوا هازلين والامر ليس بشرط في الاقرار بحرمة المصاهرة **الفصل الرابع في الرضاع وفي الاصل**  
امرأة ارضعت صبيين فما اختلفا فكان ابوا واحدهما الحان لا يربا من الرضاع وان كان زوجهما مختلفا عدل  
فما اختلفا لأم وان كان تحت الرجل امرأتان وكل واحد منهما بالبر فارضعت الاخ كل واحدة منهما صبيته فما اختلفا لا يربا  
من الرضاغة وكذا بانك الاخ من الرضاغة في الحرمة كسائر الاخ النسب اخوات الزوج غائبات الموضع لا يحمل الاكتم  
ويجوز له منسكحة اولاده وان اكل المرأة لبن فلها زوجه ما تزوجت بآخر فجلت من الآخر ونزلها اللبن فاللبن  
الاول حتى تلد في فوطع فلذا ولد بعد ذلك يكون عن لبنها وقلا بوس ان يعرف ان هذا اللبن من الرجل الثاني ومن  
الآخر وقد انقطع لبن الاول وعنه رواية اخرى اذا جلت من لبنها انقطع حكم لبن الاول وقاله المستحسن  
يكون منها جميعا حتى تضع من الآخر ولو شربها مرة فولدتها فارضعت بهذا اللبن صبيته لا يجوز لهذا الثاني ان  
يتزوج بهذه الصبيته ولا لابنه ولا لابنه ولا لاجلاده وكذا لو لم تحمل من الرضاغة ولكنها ارضعت لابن الثاني تحرم  
على الثاني كتحريمه بنه بالنسب اللبن اذا نزل من ثدي الرجل فارضعت صبيته لا يثبت به حرمة الرضاع ولو نزل اللبن من



لم تزوج فارضعت ولدان فمخاع منه محرم فلو تزوجت البكر لا ثبت الحُرمة من الزوج قال في المحلل وكذا  
اذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم تزوجها بالبين من هذه المرأة دون زوجها وفي النكاح المحلل ياب  
في امرأة ولدت من زوج فارضعت ولدان ثم يبينها ثم تزوجها بالبين بعد ذلك فارضعت صبيا ان هذا الصبي  
ان تزوج بامه هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بالبين المحلل ويحللت البين بعد ذلك المرأة فواجب  
ثبت حرمة الرضاع ولو خطب بين امرأة وبين الشاة او بالدواء او بالماء فالعبرة للعدلين كان للبين غلبا ثبت  
الرضاع والا فلا ولو خطب بين امرأة وبين امرأة اخرى فواجب صبيا يقرب الغلبة عند من وعى نكاحه فيه رايان  
في الخبر بقوله مثل قول من وعدهم ثبتت منه او لو وضع لبن امرأة في طعام فاكله الصبي اذا كان النادر قد ثبت البين  
اولم تنسه واللين لا ياب ولا يولدين محرم وعندنا ان تنسه النادر يعتبر الغلبة قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي  
على ان ياب اما لا يثبت حرمة ما اكل لقة لقة ما اذا احس احسوا ثبت الحرمة والوجوه السعوط محرم اما الاطباء  
في الاذن والاحليل غير محرم وكذا الحنفية فظاهر الرواية القليل والكثير سواء اما المرأة اذا دخلت حلة نكاحها الصبي ولا  
قد يدخل اللبن حلق الصبي لا يثبت حرمة الرضاع هذا في الفتوى ولا رضاع بعد الفصال وحرمة الرضاع عندهما  
ستان وعندهما ستان ونصف والرضاع في حق المدمة محرم فطمع الصبي ام لا ولا يثبت الحرمة بعد ستين ونصف  
للمطمع واحتمل ان من الرضاع في حق استحقاق الاجر على الابستان ولا يجوز شهادته امرأة واحدة على الرضاع اجبت  
اوام احد الزوجين فان وقع في قلبه صدق المحرم يتبرع قبل العقد ويعد ويسمى المقام محرم حتى يشهد على ذلك رجلان  
او رجل وامرأتان عدول ولا قبل شهادة النساء وحدهن ولا بأس بان تزوج الرجل امه التي ارضعه وكذا تزوج  
ابنتها وهي تحت امه ولا يحل هذا النسب ان يثبت وقدره في الفصل الثاني ولو تزوج اخا اخيه الرضاع محرم  
النسب انما يحل ولا بأس بان تزوج امه من ارضعت ولد من النسب بخلاف ما اتم الكوفة وكذا تزوج امه اخيه من الرضاع  
ومن النسب بخلاف ما اتم الكوفة وفي القدر غير لا تزوج امرأة ابنه من الرضاع ومن النسب بخلاف ما اتم الكوفة  
المرأة اخية من الرضاع ثم قال بعد ذلك او همت او خطأت او نسيت وان تزوجها وصدة المرأة فما صدق  
ثبت على الاول ما قال هو حق كما قلت ثم تزوجها او فبينها ما ولا يبرأ من ارضعت لها ولو تزوج امرأة ثم قال  
هو حق ثم قال او همت او خطأت او نسيت وان تزوجها او فبينها ما ولا يبرأ من ارضعت لها ولو تزوج امرأة ثم قال  
قوله الصغرى هذا دليل على ان المرأة اذا اقترنت بالطلاق الثالث حلها ان تزوج نفسها من الذي اقترنت ان طلقها  
ثلاثا ولو قال لامرأته هذه اختي او بنتي او ابنتي فم يفرق بينهما وان ثبت على ذلك لان اقترانه كذب  
الطلاق لا يصل في نسخة الامم الشخصية قال الصغرى سوى ما ثبت ارضعها وفي الفتوى في باب السنين حصة ارضعها بعض  
الفترة لا يبرأ من ارضعها ما اقترنت بها رجل من تلك اهل القرية فيجوز سفوف المقام معها في الحكم وفي الخبر يدور الرضعة

صبيا يحرم عليه من تقدم من اولادها ومن آخر وفي مجموع النوازل امرأة ارضعت صبيا حلالا كافر والآخر مسلم فاشتهت  
عليه كافر والمسلم ومسالمان ولا يبرأ من ابويها **الفصل الخامس في الكهانة** قال بعض المشايخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
كقولهم الجاهل وكذا العالم الفقير كقولهم الجاهل الحق قال الامام خوارزمي الكهانة في ما بين المولى وبينه الاسلام  
لا بالنسب الكهانة بالعقل لم يذكر الكتاب اخلاف المشايخ في الفتاوى باب النون رجل تزوج ابنته الصغرى من رجل  
على ان يصلح وقد قالوا ان الزوج لا يشر بمحرم فوجب الاجابة بانها من قبلت البنت فقالت لا ارضى بالنكاح ان  
لم يعرف ابوها بشر وبالحجر وعلمه الصلح في النكاح باطل وفي فتوى الصغرى امرأة تزوجت نفسها من رجل ولم  
يعلم انه عبد او حر فاذا هو عبد ادون في النكاح ليس له الخيار والخياري الاولياء وبدون فسخ القاض لا يفسخ ويكون  
فرقة بغير طلاق حتى يعلم بدخولها في النكاح من قبلها المهر وعلمه العدة والاولياء في المرافعة المحرم وعند  
البعض المحرم وغير المحرم هو الفسخ هذا في المحلل ولو تزوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه حر او عبد ثم علموا الاخبار  
لاحدهم وبطله الخبر الزوج انحر والسئلة بحالها كان المحلل وهذا يدل على ان المرأة اذا تزوجت نفسها من رجل لم  
يشرط الكهانة ولم تعلم انه كفوم لا ثم علمت انه غير كفول لا خيارها ولكن الاولياء اخبار ولو زوجها برضاها  
ولم يعلموا الكهانة ثم علموا اخبار الوحد منهم ما اذا شرطوا او خبرهم من الكهانة فزوجها هو طهر ذلك ثم طهر امرأته  
كفوكا لم يخار وفي الفتوى رجل تزوج امرأة وهي فقيرة غير انها تركت المهر عليه لا يكون كذا انما انظر اذا اقررت على العمل  
يوم تزوج ونفقة مشهورة والقياس نفقة مشهورة اذا كان بحسب نفقة المرأة ولا يجد نفقة نفسه فهو كفوم ثم انما يقرب  
القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة وصغيرة يصلح الجماع اما اذا كانت لا تصلح لا تقرب القدرة على النفقة وكيف  
بالقدرة على المهر ارشاد اليه ابن مريم في نوادر وفي الفتوى في باب السنين رجل ملك الف درهم وعليه دين الف درهم فزوج  
امرأة بالف درهم ومهر مثلها الف درهم جاز النكاح وهذا الرجل كفوها وهو قادر ان يصرف الف الف الى امرأته  
وفيها ايضا في باب السنين البكر اذا تزوجت نفسها من صبي ورخصي ولها ما بقي ليس طاهر المهر لكن قبل ابوه النكاح وهو  
غنى جاز النكاح والزوج كفوها وفي باب النون المرأة اذا تزوجت نفسها بغير كفوها ان تمنع نفسها حتى تزوج  
الاولياء وفق الفقيه ابو الليث ان لها ذلك وان كان خلاف الرواية وكثير من المشايخ في اقوالهم الرواية ليس لها  
ان تمنع ويقرب المهر من الولي رضا في تزويجها بغير كفوها وكذا للخاصة زوجها في المهر والنفقة اما سكوت الولي عن المطالبة  
بالنفقة لا يكون رضا وان طال ذلك حتى تدينه واذا تزوجها الولي من غير كفوها فارقته ثم تزوجت نفسها بغير  
ولي كان الولي حق التفريق ولو طلقها طلاقا او جبارا بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق في النظر في  
المرأة غير كفوها بغيرها بعد الدخول والمهر المهر والامه العدة ثم تزوجت في العدة مكان طهرها ثانيا كما لا يلزمها  
عقبة مستقبله عند ما خلا الفهم وفي المحلل الكهانة بين الذين يقرب الكهانة وليس للوطان يطالبها التفريق الا اذا كان



بنت ملك خنم حليل وكذا في فرق لا تمام الكفاءة لتسليق النسبة **الفصل السادس عشر في الاموال**  
بشهادة ابنته منها وفي شرح الطحاوي كل من يبيع ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه يصح ان يكون شاهدا في النكاح  
ومن لا فلا اذ ثبت هذا بقول يعقود النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمرد وفي القذف والمقتل والاخرى ان كل  
ليسع ولا يعقد بشهادة الكفار والصبيان والمجانين والعبيد والمكاتبين فلو كان معهم غيرهم فبلغ البصير وعق العبد  
وشهد جاز وفي كتاب النظم لا يعقد النكاح بشهادة غير البصير ما ذكرنا ومنها النكاح بشهادة المدبرين والنساء  
باعتقادهن لما لو كان معهن رجل جاز عندنا وبشهادة الناجين لا يعقد ويعقد بشهادة تسعة نفر ستة ما ذكرنا  
السابع المحذور في الزنا الثالث المسلم اذا تزوج نصرانية بشهادة نصرانيين جاز عندنا ومن خلافنا المحذور اذا تزوج  
امرأة بالعمية والزواج والمرأة حست العمية والشهود لا يعرفون العمية اختلف المشايخ فيه قالوا لا يصح ان يعقد  
قال المحيط وفي النكاح عن من اذا تزوج امرأته من غير ان يعلم انها مسلمة لم يكن له ان يغير المهر وفي النكاح عن  
انكتهما ان يغيرها قالوا لا يجوز ولما سمعنا كل واحد من العاقلين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كليهما  
حتى لو فصلوا الصمان يعقد النكاح بخصما لان الشهود من اليهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا  
يجوز شرط السماع وفي التبريد لا بد من سماع الشهود كلام العاقلين وفي الفتوى لو تزوج امرأته بخبره السكاري  
هم يعرفون النكاح غير انهم لا يذكرون عند القضاة كونه من النكاح يعقد النكاح وفيه لو تزوج امرأة بشهادة ابنته  
وربها لا يعقد وهل يغير في الفاظ الكفر وفي الفتوى بالعمى رجل تزوج امرأة بشهادة رجلين فسمع احدهما  
ولم ليسع الاخر فاعاد النكاح فسمع الاخر دون الاول لا يجوز النكاح قاله وهذا يوافق ما ذكره في التبريد وفي  
المنع لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين متفرقين اما اذا كانا في مجلس واحد جاز عندنا وعن من لا يجوز حتى يسمعا  
**معان في الوكالة** امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال الوكيل اشهدوا لي قد تزوجت فلان من نفسي  
ان لم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابائها وجدها وان عرف الشهود فلانة وعرفوا ان اراد  
به تلك المرأة يجوز وان لم يذكر ابائها وجدها هذا في الفتوى وفي جيل الحضاف اذ ذكره الزوج ان يسميها عند الشهود  
ينبغي ان يقول اني خطبت امرأة لانفسها وبذلك علمت من هذا كذا في حديث وجعلت امرها اليك ان تزوجهما فاشهدوا  
ان قد تزوجت المرأة التي جعلت امرها اليك صدق كذا يعقد النكاح بينهما اذا كان لقوا قال الشيخ الامام شمس الدين  
الكليني الحنفي رجل كثر العلم وهو ممن يجمع لاقداره وفي قاضي الباقي الى ان يسميها بالزوج ولم يعرفها الشهود  
ويسعى فيما بينه وبينه ولو لم يسميها بالابن او غيرها لكن اخرها قال تزوجت اختي ولم يسميها له اخته واحدة  
او سمها اذا كانت له اخته جاز هذا اذا كانت المرأة غايبة فاذا كانت حاضرة متفق عليه ولم يعرفها الشهود فقال الزوج  
قد تزوجت المرأة وقالت تزوجت جاز هذا لا حياط في ان يكشف وجهها او يذكر ابائها وجدها حتى تكون متفقا

فيقع الامن من دفع الاخرى في قلبه نصير بحسبانه لا يجوز فيبطل النكاح ولو قال رجل اشهدوا لي قد تزوجت  
المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالته ما ولم يروا شخصها الا كانت المرأة في البيت  
جاء النكاح وان كان معها غيره لا يجوز وعلى هذا لو طلت المرأة رجلا فسمع المشهود فحاول لم يروا شخصها رجل  
بعثا فاما ما تجلبه امرأة الى والدتها فقال لا بد من تزوجت بنى فلانة من فلان وقيل واحد من القوم لا يجوز النكاح  
وقال بعض المشايخ لا يجوز ويجعل المتكلم خائبا والباقي شهيدا والمختار هو الاول انه لا يجوز المسائل في الفتوى  
المحيط قال المختار لصدة الشهود الجواز ولو تزوجت نفسها بخصم امرتين ووليها جاز عندنا وان بقي هذا غير  
ولن قد لا يجاز عندنا وفي مجموع النوازل اذا زوجها الوكيل بخصم امرتين والوكيلة حاضرة جاز **الفصل السابع**  
**في النكاح بغير الولي المختار** في النكاح بغير الولي قول من آخر ان الزوج ان كان كفواً صحيح النكاح وان لم يكن كفواً  
لا يصح وللولي حق الاعتراض هكذا كان يفتي الشيخ الامام شمس الدين الشافعي وقال العوج جاز النكاح بغير الولي  
بكر كانت او بنتا وقاله لا يجوز مطلقا وقال ابن ابي ابي لا كما قال ابو جعفر وفي الفتوى الصغيرة لو تزوجت نفسها  
بغير ولي فطهرها لا اثم لعدم نصير بركة حتى لو جاز الولي لا يفيد عندنا لكن لا يحرم ويكره لما ان تزوجها بعد  
الثلاث قبل الزوج يزوج آخر على قولنا لا يحل له ان يزوجهما امرأة زوجت نفسها وقصر عن مثلها فلا اولياء  
ان بلغوا مهر مثلها او يفرق بينهما فصدقه اليس لم ذلك والمسلمان في نسخة الشيخ الامام الشافعي وفي المحيط للزوجهما  
غير الام لا يجوز من غير كفولة رواية هذه المسئلة وانما الرواية فيما اذا قصر مهرها لا يجوز النكاح قال الامام الحنفي  
على ما لم يقصر بنحو لا يجوز هذا النكاح بالخلاف وفي فتوى النسب شفوعى المذهب في زوجت نفسها من غير  
اذن وليها والولي كاره في النكاح وكذا لو تزوجت من شفوعى المذهب مثلنا الجبانة صحح ولو كان السؤال الجواب  
الشافعي في هذه المسئلة بحسب ان يقال يقع عندنا واصحابنا وعمن ترك الاسلام على السفرة المرأة اذا جازت الى  
رجل وقالت اني ريدان تزوج نفسي وليس لي قال يعقدها لان محمد ارجع الم قولنا ولو جاز مثل العاقبة تزوجها  
فان عندنا النكاح بغير الولي جاز سواء كانت بكر او ثيبا وحكي الشيخ الامام الاستاذ عن الصادق القاسم برهان  
الايمانه انه ينبغي ان يفتي بقوله وما ذكره من كراهة تزويجهما قال في الاصل لو فعلت ذلك لم يفرق بينهما وفي المحيط  
في فوائد المتقدمين بخاري ان القاضي اذا زوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بغير ولي لانه رغبة في حق نفسه في  
الخليفة وحكي القصة ابو جعفر عمن وما يدل على الرجوع الى قولنا فانه روي ان امرأة جاءت الى ام قبلت بئلا  
وقالت ان لي وليا ولا يزوجهني لان ياخذني في الاكل قال الامام اذهبى فزوجي نفسك وتكلم هذا في خزانة الوقفا  
**الفصل الثامن في النكاح الصغير والصغيرة** وفيه خبر لا ب مهر البنت البالغة واخذت من غيرها في النكاح  
المعقود ومهر الصغيرة والصغيرة وخيار البلوغ قال في الاحسان كل عقد له مجيز والوقوع يعقد على الجارية وما لا يجيز







ان يطالبه بها بائع بعد هذا ان يشترط **وما يتصل بهذا مسائل الجواب** وفي الفتوى في باب الفتي لا ياتى لاب  
في ماله بالبيع والشراء وفي نفسه بالخارج اذا بلغ مجزأ الوصفها ببيع ولو بلغ عاقلًا ثم جازعته قال الفقيه  
ابو الليث عند من لا يزوج وعندهم يزوج والاب اذا جازعته على قول الكل لا يثبت الولاية في مال الاب وهل  
ولاية التزوج لابن قال في التجريد وليها ابها لا ابوها عند من وعندهم الاب لو لم يولد وقال في المخط الاب لو لم يولد  
ابن ج واحد في الروايتين عن من وعندهم الاب ولو كان الاختلاف في المذموم الابن والجذ اولى من الاب عند  
ابن ج وعندهما سواهما وارجح ما يوقف في الجوز الموقوف وقال الوتر عند من يكثر السنة فاك ان يجز ويقيم بقدر  
نقصه حالة الافادة ولا يزوج ولا يثبت في كتاب الملوك **جواب** فيهم الصغير والصغيرة الابن اعلى صغيرة امرأة  
ابنه ولم يقض امرأة الابن حتى مات الاب فباعته امرأة الاب الصغيرة لا يصح الا اذا ضمن الاب مهر امرأة الابن اعلى  
الصغيرة بالمهر في لا حاجة الى قبض وفي الفتوى الصغرى في آخر كتاب الكفالة الابن ايتبع مهر الابن ثم لم يجز الابن  
النكاح حتى ارفع النكاح يوجب المهر ملك الابن كذا في سائر الديون اذا تبرع انسان بقضاء دين غيره ثم طهره  
لا دين عليه يعود الدين الى ملك المتبرع قاله وهذا نظاير في مهرن الاصل في باب المهرن الذي لا يزوج صاحبه وفي  
الاصل اذا تزوج ابنته الصغيرة وضربها المهر من زوجها جاز فاذا بلغت بخلاف بايع من ماله ولد الصغير شيئا  
ضمن الثمن عن المشتري بغير الزمان فاذا بلغت ان شاءت طالبت الاب بالضممان وان شاءت طالبت الزوج بالنكاح  
بخلاف البيع ولو كان الضمان في مرض الموت لا يصح ولو تزوج ابنته الصغيرة وضربها المهر جاز اذا قبلت للمرأة  
واذا ادى الاب الصبي لا يرجع على الابن استحسانا الا اذا شرط الرجوع بخلاف ما اذا ضمن الاخو باهر الاجيب  
رجع وكذا الوضوء لو ادى من يرجع فان مات الاب قبل ان يودي فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت من الابن وان  
شاءت من تركها لا يتم بعد ذلك الرجوع الوتر على الابن عند اصحابنا الثلاثة وفي المخط فان كان الضمان في حالة  
الصحة والآداء في المرض ذكر الخصاف انه لا يكون تبرعا عند جوم ويكون ميراث الابن وعندهم هو متزوج  
وفي الباقي اذا قال الاب شهدوا بائني فله زوج ابني فلا نسلم يلزمه الا ان يؤدي فيكون حيلة عن من وفي النسخ  
لو شهد بعد الضمان عند المداة انه يرجع في ماله منه ولم يكن اشهد حين ضمن له ان يرجع في ماله الصغر وفي نوادر  
ابرهيم ولو كبر الابن ثم ادى الاب ان شهد رجوع وان لم يشهد لا وفي البيع لو اشترى الصغير من الطعام والكسوة  
ونقد الثمن من ماله يرجع على الصبي وان لم يشترط هذا في الاصل قبل وهذا اذا لم يكن للصبي دين على الاب انا اذا  
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال اذيت مهره عن دينه الذي على صديق ولو كان الابن كبير يكون تبرعا  
لانه لا يملك الآداء بغير **نوع** من صغيرة زوجت فذهبت الى بيت زوجها بداره واخذ المهر كان كزوج الحق  
باساها قبل التزوج ان يقعها حتى لا يخذل من اخذ جميع المهر والقسم وغيره الاب والجذ اذا تزوج الصغيرة وسلمها

الى الزوج قبل قبض جميع الصداق للتسليم سدور الى بيتها قاله هذا في غيرهم ما في عرفنا تسليم جميع الصداق  
ليس يلزم على بائني في فصل الميراث ان الله مع ولا يزوج اسلم البنت اليه قبل القبض ان يقعها بخلاف الوجاع  
مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فانه لا يستر وفي الصغيرة لا يها ان يطالب بزوجها بالمهر وان لم يمكنه الانتفاع  
بها لان المهر ما يجب بالخلوة لا بالاستمتاع اما النفقة ان كانت محل الاستمتاع بها تجب ولا في ادب القاض  
الذي طرحه شمس المنة كقول في باب المطالبة بالمهر قبل النفقات وفي ادب القاض في هذا الباب ايضا فان ازوج  
بالمهر والتزوج وقال لم يدخل بها امره يدفع المهر الى الاب لو قال الزوج دخلت بها وقالت خفي ولم يقع على  
لا في لم يمكنه حتى يقض المهر فيقول قاطعا وخلوة ليست كالدخول وانما جعلت كالدخول في حق ما كذا المهر العدة  
ولهذا لو طلقها بعد الخلوة لا يمكن من رجعتها وفي الفتوى رجل تزوج بنته البكر بالبغلة وطلب مهرها فقال الزوج  
دخلت بها وقال الاب لا يزوج بها في نفي القول قول الاب فان قال الزوج خلفه انه لم يعلم اني دخلت بها قال الصديق  
يحتل ان يخله قال ويريت في ادب القاضى للخصاف انه لا يختلف طلقا واصل المسئلة في الفتوى الابن اطلب مهر  
البنت البكر بالبغلة من الجير ذلك لا اذا نكحت البنت وفي النسخ الزوج اذا دفع المهر الى الاب يرى اما البكر  
ان يخلد الزوج بالمهر لا يوجبه كاله منها الاداء الا يقبض المهر فان كانت البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق  
وفي الفتوى الصغرى لا يخلد الا في اهل الجحيم تسليم الصداق لا يستر طاحضا المرأة بمجلس المطالبة خلافا للفرق  
بل يسلم بعد ذلك بخلاف البيع فانه يشترط احصاء المبيع بمجلس المطالبة وفي ادب القاضى للخصاف وفي باب المطالبة  
بالمهر اخاف الزوج ان يخلد الاب المهر لا يسلم البنت فانه يؤمر الاب ان يجعل البنت مائة للتسليم ثم يقبض المهر  
وكل ابوس او يقول بانه يستوفى بقبول الاب ثم يرجع الى مولده ولا يملك الاب قبض غير السنة قال شمس المنة كقول  
هذا من هذا صلبا وفي الفتاوى رجل تزوج بكر بالبغلة ودفع بالمهر صغيرة الى ابها فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى  
كان في بلدنا بخلاف القاروف يدفع الصغيرة في المهر من جاز لان هذا شراء وليس يقبض المهر ليس لابن ان يشترى على  
البنت البغلة وان كان في بلد جرى القاروف جاز وان كانت صغيرة فلا لابن ياخذ الصغيرة بالمهر مطلقا فان  
كانت الصغيرة تساوى المهر ان كان في بلد جرى القاروف يدفع الصغيرة باضعاف قيمتها جاز قال الصديق  
وفي بلادنا جرى القاروف في السابق دون البلدان وفي الفتاوى الصغرى لا يقبض السود مكان البيض الا اذا  
جرى القاروف والجذ كالا ب لا يخلد الاب ليس للوصى ولاية قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الاجم  
الجذ حق قبض المهر ولو كانت صغيرة او كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصي فله حق القبض كما في سائر الديون  
في شرح الطحاوى رجل قبض مهر بنته ثم ادعى الزوج ان كانت البنت بكر لا يصدق البنت وان كانت ثيبا  
يصدق في الفتوى صغيرة زوجت ودخل بها فادركت فطلب المهر من الزوج فقال الزوج دفع المهر الى ابك انت



صغيرة وصلة الاب لا يصح ان يثبت اليوم ولها ان تأخذ من الزوج وليس للزوج ان يرجع على الاب  
الا اذا كان قال هذا اخذ من المهر على ان يترك من مهر بنت ثم انكر البنت له ان يرجع على الاب او  
المرأة عليه في النكاح وفي ثمانية فقاوى للفظ الاب اجعل بعض من البنت اجلا والبعض عاجلا وهو البعض  
كما هو الحق ثم قال انما يثبت البنت فقد ضمت من مالي ان اذى قد البنت لا يصح هذا الصمان **فصل في خيار**  
البلوغ وفي الجامع الكبير كتاب النكاح في باب الفرقة في الجيوب والعين الفرقة التوحيج فيها القضاء القاضية  
الفرقة بالجب والعتق وهي طلاقا الفرقة بخيار البلوغ وهي في الثالث الفرقة بعدم الكفاية او نقول  
وهي في الرابع اذا اسلمت المرأة الذمية بغير الاسلام على زوجها ان يفرق بينهما ويكون طلاقا قال ابو  
الجامع الصغير هذا قولنا اما عند من في في الخامس الفرقة باللعان وهي طلاق عقوبة زوجهما اخراصة  
لها الخار وفي الادب الجدل لاجلها كالتصغير ولو تزوجها الابن فهو كلاب بل لو في الفتوى امره تزوجت غير  
فلو ان يقع الامر الى القاضي حتى يفتي فان لم يكن الوفاء من محرم منها كان القهر المختار ولا يثبت من الولاية  
لادوى الاجرام وانما يثبت للعضة في الكفاية في باب معرفة الاولياء وفي النكاح القاضى اذا رجع الصغيرة ثم اذرت  
لها الخيار عند من وهو رواية عن ج وس وعلي الفتوى وكذا في تزويج الام واذا ادرت بالخص لا يبرأ  
بخيار نفسها وتخير مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل تقول فسخ النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما  
رأيت الدم الآن لانها لا يصدق ان تقول رأيت الدم وفسخت ويسمى ان يقول هكذا ذكره في مجموع التواريخ  
قاله وان كان هذا كذا ولو كان كذا في بعض الموضع مباح على ما يأتي في كتاب الكراهة ان شاء الله وانما يبطل النكاح  
بالرضا بالنكاح نصا او كالة ولو دخلها زوجها لا تقبل التكرار والتكرار في الرجوع فطلب النفقة دليل الرضا اما  
لو اكلت من طعامه او خدته في غيرها او اقامت عندها او سالت عنها او غيرها من غير ذلك فمما عداها فمما عداها فمما عداها  
فلم يدر وهو مخرج منقطع عن الناس قلت انما قال في النكاح اما بخياره او في الشرع لا يبطل الخيار اذا التمس  
قبل ان يتقدم الى القاضي في خيارها او خياره لا يبطل بالتسكوت بل بالقران وتسليم المهر اليها او حمل بنت خمار  
البلوغ ليس يبرأ في النكاح لو ادرت البنت فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها  
الفتح بعد الدخول وان كان قبل الدخول فلا شيء لها في الاصل والفرق بين خيار البلوغ وبين خيار العتق من جهة  
اوجه عرف في الجامع الصغير **الفصل التاسع في نكاح البكر** وفي المتن لو قال البنت البكر البالغة  
ان فلا تأخذ بك او فلا تأخذ بك او بني فلا تأخذ بك او غيرها من هذه فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها  
ولو قال ان بني تم خطبك فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها  
وفي الاستمارة في نكاح الزوج وبعض المتأخرين يقولون لا بد من تسمية الصداق والصححة انه ليس بشرط ذكره القاضي

الامام فلهذا في شرح الجامع الصغير قال لا ترى ان تسمية الصداق في النكاح ليس بشرط فكذا في الاستمارة الاب  
اذا رجع بنته وهي بكر فلهذا فسكت فهو مخرج او سواء استمرا فسكتا ولم يستمرا لها وفي الكتاب لم يشر  
وفي الفتوى لو قال البنته وهي بكر ان فلا تأخذ بك فقالت لا تزوجني من فلا تأخذ بك لا اريد فلا رجعها فسكتا  
فلما لو قالت كسكت قلت لا اريد فلا تأخذ بك فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها  
البكر اذا بلغها الخبر فقال لا ارضى ثم قالت ضمت لا نكاح بينهما وعن هذا المستحسن انما يتجدد العقد عند  
لان البكر عسى تظهر الدخول عند السماع واذا رجع البكر وليان كل واحد رجل ومما بالدرجة سواء فلهذا العقد  
فاجاز انما بطل او لو سكت فهو مخرج او بطل في رواية وفي رواية الامر وفي ليس يرد ولا اجازة واذا رجع  
البالغة ابوها من رجل واخوها من آخر فاجازت نكاح الاخ جاز وبطل نكاح الاب قال الشيخ الامام خواصه  
في اول شرح النكاح من نسخة السكوت رضا في ثلاث عشرة مسألة احدها البكر الثانية اذا قبض الوفا البكر فسكت  
برى الزوج ان كان القاضى ابا او جذا استحسن اذا التمس المشقة وهي تعرف في كتابها الرابعة اذا ارضع في  
السر ان يظهر في العلانية يقع ثلجه ثم قال اخرها علانية وصاحبه حاضرنا فلنا كذا وكذا في السر وقد بد الى  
ان اجعله بيعا صحيحا وصاحبه حاضر سمي ذلك فسكت ثم بايعا البيع جاز وسكوت رضا الخامسة عبد الله  
فوقع بعد ذلك في قسمة المسلمين فوقع في قسمة واحد من الغائبين فاعه وولاه الاول حاضر عند البيع فسكت ولم يطلب  
لا سئل على اخذ العبد السادسة المبيع اذا ثبت له حق حبس المبيع الى ان يقبض الثمن فلو ان المشتري قبضه  
والبائع يراه فسكت ولم ينفعه من قبضه فلان ذلك له وفي كتاب الكراه لا يكون له اذا حقن له ان يأخذ الثمن  
بمجهول النسب ابيع وهو سكت فهذا قوله بالرق حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يسمع وزاد في نسخة الطحاوي  
وقيل له فبيع مولاه فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها فمما عداها  
لكن لا يجوز ما يبيع قال مشيئة الحلواني في نكاحه وكذا اذا اراد الصبي المجهول يبيع ويشتري فسكت جعل  
نكاح الحجر التاسعة وهو جارية من رجل وهي حاضرة فقبل فقبضه الواهب لم يأن له الوهاب بالقبض  
ولم ينفه ثبت الا ان استحسن اذا كذلك في الصداق ولو قام الواهب قبل قبضه ثم قبضها لم ينفه قبضه حتى ابرأ  
بذلك العائنة اذا باع بيعا فاسدا والمبيع حاضر عند العقد فقبضه المشتري قبضه البائع ولم ينفه من قبضه  
فسكت كان اذ ناله بالقبض حتى يملكه المشتري دفع الثمن الى الحادى عشر رجل حلف وقال والله لا اسكن فلا  
دارى او قال لا تركه في دارى وفلان في دار الكالف فسكت كالحالف بعد الدين ولم يقل اخرج منها حث ولو  
قال اخرج فلم يخرج فلم يثبت الثاني عشر خيار اذا كان المشتري في دار عبد الذي اشتراه يبيع ويشتري فسكت  
فهو خيار البيع وبطل الخيار ولو كان الخيار للبائع لا يكون بطلا الخيار والثالث عشر اذا اولد الانسان



ولم ينفاه حين ولد بطنه النقي وكذا بعد الولادة يوم أو يومين عنده ولولا كنت عن فيه حتى مضى زيادة  
عن هذا الزمان والولد عن ٢٠ إذا هنوه فسكت لزمنه الولد قل في الحيط وانه شمس لائمة الحلوى إذا قل  
لغيره بع عدي فلم يقبل ولم يرد بل سكت ثم باع جمل بياضاً بالتوكيل والسكوت قبول وكذا من رأى غيره يشق  
زقه فسكت حتى سأل ما يدرى بعض المساق ما سأل منه وأجبه على صاحب الزق سكوتاً إذا مات من خرج البكر بعد  
خلابها قبل أن يدخلها بزوج كما يزوج الابكار وكذا الوقت المتفرق بين العتق وامرأة بزوج كما يزوج الابكار  
وكذا لو زالت بكارتها خرقاً لاسبغ أو طول الزمان والثبة والظفوة ولو زالت بكارتها بالزنا عنده كذلك  
وعند ما تزوج كما تزوج الشبث فلوزالت بكارتها بغير فاسد أو بغير شبهة تزوج كما تزوج الشبث ولو تزوج  
البكر فلم يجرى فصحك جاز النكاح ولو كنت إذا كان مع الصباح فزوج ومع السكوت جاز هذا في الفتوى وفي  
المنية الفحل والبكارة سكوت وفي الفتوى إذا أخذ منها فلما تركت قال لا أرضى من الرد وكذا لو أخذها النكاح  
أو العطارس فإذا ذهب عنها قالت لا أرضى من الرد **الفصل العاشر في نكاح العبد** وفي التجريد لا يجوز للعبد  
والمكاتب والمذنبون أم الولدان يتزوجوا بغير إذن المولى وكذا معتق البعض عنده وكذا الامة والمذنبون  
والمكاتبه وأم الولدان لا يصح نكاحهم بغير إذن المولى وفي فتوى أبي الليث إذا نكح المولى مكاتبه مائة في النكاح  
صح للمولى أن يجبر عبيده وأمته على النكاح أما المكاتب المكاتبه فلا يجوز للمولى تزويجها من غير رضاها وكذلك الوكا  
المكاتبه صغيرة لا يزوجه المولى قال في الحيط فلوزوجه مع ذلك توقف على إجازة المولى لا أنما لمصلحة بل بالمرقة فيما  
على المكاتبه وإن لم يرد حتى إذا ففتحت فتوى النكاح موقوفاً على إجازة المولى لا على إجازة المولى لا أنما لمصلحة بل بالمرقة فيما  
لم تزوجه المكاتبه بل هي صغيرة والصغيرة ليست من أهل الإجازة هذا من لطيف المسائل وأجيبها حيث اعتبر إجازة  
المكاتبه في حالة المكاتبه ولم تقدر في الفتوى لما ذكرنا من الفرق فلون العبد والمكاتب وابن أم الولد تزوجه بغير  
المولى ثم طلقها ثلثاً قبل إجازة المولى فمن متاركة لا يتقص من عدد الطلاق ولكن لو طلقها بعد الطلاق لم يرد  
الحذف لأن المولى بعد ذلك لا يجوز وإن أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها ولو لم  
أفرق بينهما أن فصل وقال ابن سبي لا كرهه وكذا الامة وفي الأصل الأب الجدة والوصي والقاضي والمكاتب  
الشريك في المعاوض يملك تزويج الامة ولا يملك تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضار  
والشريك شركة هناك لا يملك تزويج الامة عنده ومه ولو تزوج الأب أو الوصي الامة الصبي من عده لا يجوز  
ولو تزوج الرجل الامة من عده يجوز ويجب المهر ثم يسقط وفقهما على المولى وإذا اعتقت الامة لها الخيار ولو  
كانت صغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ فإذا بلغت لها خيار العتق ولو تزوج عبده الصغيرة ثم اعتقه المولى ثم بلغ ليل  
خيار العتق ولا خيار للزوج وفي الفتوى جاز تزويج أمته من عده على أن أمه لا يدرى أن يدا المولى فقال تزوجهما

على أن أمه لا يدرى ما طلقها أكمل أريد فقال العبد قبلت صار لأبي أن يدا العبد فقال تزوجهما أنت على أن  
أمه لا يدرى ما طلقها أكمل أريد فزوجها لم يصح إلا من يدرى ولا تفرق من الأمر قبل النكاح بخلاف الأول لأنه  
بعد النكاح وعلى هذا التزوج أمه على أن يدا المولى وأما أمه لا يدرى ما طلقها نفساً كما تريد لا يقع الطلاق  
ولا تصير لأمه يدرى ما طلقها أكمل أريد فقال تزوجهما أنت على أن يدا المولى وأما أمه لا يدرى ما طلقها نفساً كما تريد لا يقع الطلاق  
أريد فقال قبلت وقع الطلاق وصار لأمه يدرى ما طلقها أكمل أريد فقال تزوجهما أنت على أن يدا المولى وأما أمه لا يدرى ما طلقها نفساً كما تريد لا يقع الطلاق  
طبع الحمل ولو قال الزوج تزوجك على أنك طالق بعد التزوج أو على أنك لم تبين بعد التزوج فقالت المرأة  
قلت صار لأمه يدرى ما طلقها أكمل أريد فقال تزوجهما أنت على أن يدا المولى وأما أمه لا يدرى ما طلقها نفساً كما تريد لا يقع الطلاق  
النكاح وإن لم يدخلها لا يجوز حتى لو كانت ذارحاً من من الشري بغير النكاح في الإجماع وفي العبد يجوز طلقاً  
والمالك بالامتنان كالمالك بالشراء أو المولى كالمستتر حتى لو طلق الأب ثم وثق الابن وإجازة يجوز أن يدا المولى  
لا يجوز أن ولد تزوجهما بعد أن ولد لها ثم اعتقها مولاه أو ولدتها ثم لم يدخلها الزوج قبل العتق لا يجوز  
النكاح وإن دخل بها جاز والمساكين في الفتاوى وهذه المسئلة الأخيرة في باب منية المكي من النكاح وفي مختصر الفتاوى  
إذا تزوج أم ولد من رجل وولدت ولدان الزوج فحكم ولدها حكمها بعتق من السيد جاز تزوج بأمه بغير  
قبله الفضل ثم تزوج حرة ثم أجاز المولى نكاح الامة لا يجوز وإنما يستند أن المولى جاز وقت الإجازة أذن العبد  
أن يتزوج بغير إذن الزوج بدينارين لا يجوز النكاح وفي مجموع الفتاوى لا يطلب من مولاه أن يزوجه معتقه في  
فشفع أن يداؤه بالتزويج فإذا لم تزوجه هذه العتقة يجوز قال في الحيط قال البقال ومهر من الامة على قدر  
الرغبة فيها ومن الأوزاعي ثلث قيمتها **الفصل الحادي عشر في نكاح الكحل** وفي الفتاوى جاز نكاح الكحل  
أن يداؤه من رجل من فلان فقالت توبه في بالمرقة أنت أعلم لا يكون إذا كانها وقيل أذن أمه لو قال أذن المالك  
فإذا توكيل المرأة تزوجهما وليها بغير أمرها من رجل فلها أن تزوجهما ثم قال لها في مجلس آخر أن أقاماً يخطبك فقالت أنا  
راضية بالتفعل فزوجها من الأول فأنما أن جبر لها ذلك وقولها أنا راضية بالتفعل انصرف إلى غير الأول ولا يرضى كالمسألة  
فقال له رجل كونه وكذا أعزك في تزويج بنتك من فلان فقال للكحل أرى فذهب الكحل وزوجهما لا يجوز وفي  
الفتاوى الصغرى رجل وكل رجلان يخطبك بنت فلان فقام الكحل إلى المرأة وقال أهيتك متى فقال الأب  
وهبت ثم أذن الكحل في أذن النكاح كوكيل أن كان هذا القول من المحللين في الكحل على وجه الخطبة ومن الأب على  
وجه الإجابة لا على وجه العقد لا يعتد النكاح بينهما أصلاً وكان على وجه العقد يعتد للكحل الكوكيل وكذا لو  
قال الكحل بعد ذلك قبلت فلان أمه لو قال أهيتك بنت فلان فقام الأب وهبت ثم أذن الكحل في أذن النكاح كوكيل أن كان هذا القول من المحللين في الكحل على وجه الخطبة ومن الأب على  
فقال الكحل قبلت فلان أمه لو قال أهيتك بنت فلان فقام الأب وهبت ثم أذن الكحل في أذن النكاح كوكيل أن كان هذا القول من المحللين في الكحل على وجه الخطبة ومن الأب على



فلان من نفوس يجوز ان لم يقل قبلت وكذا كل من يتوكل في العقد الحائسين هذا كله اذا وكلت بان يزوجه ما يشي  
ولو وكلت بان يزوجه ما من رجل فزوجها من نفسه لا يجوز في وكالة فتاوى الصغرى وفي المحيط وكله بان يزوجه  
من قبيلة اخرى فزوجها من قبيلة اخرى لم يحرم بان يزوجه سواء فزوجته بيساء وعلى العكس لا يجوز فلو امر بان  
يزوجه عينا فزوجته بصيرة يجوز وفي المتن امر بان يزوجه امه فزوجته حرة لا يجوز وان تزوجه كتابية او بغير  
اوام ولله جاز امر بان يزوجه امه فزوجته حرة لا يجوز لانها حرة لا يجوز ان كانت لا تتجمل  
كالزوجه رتقاء او قنأه وقبل هذا قول الكل ولو تزوجه امرأة جعلها لغيره لا يجوز لانها حرة لا يجوز ان كانت لا تتجمل  
ح لانها حرة لا يجوز فلو تزوجه معتقة فدخل بها لها الاقل من المستحق ومن مهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو تزوجه  
من امرأتين لم يلزم واحد ولو تزوج امرأتين فزوجها واخرى معها الرتبة المعتقة ولو امر بان يزوجه امرأتين في عقد  
فزوجته واحد جاز ولو قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد لا يجوز ولو وكله بان يزوجه ثكاحا فاسد فزوجته  
ثكاحا صحيحا لا يجوز بخلاف البيع **جنس آخر** قال في الاصل بعض المهر المرأة لا يملكها الا بالبيع وكذا الوكيل من  
جانب الزوج لا يملك اليه المهر في الجامع الكبير الوكيل بالزوج اذا ضمن المهر وادى ان كان الضمان بامر يرجع عليه  
الا فلا وفي رواية الشئ يرجع وان ادنى بغيره بخلاف الوكيل المخل فان الامر بالمخل من الضمان ويرجع عليه قبل  
الاداء وبعد كالوكيل بالشراء والعقدان للخلع من الاجتي بنفذ على المرأة بغير امرها وفائدة الرجوع عليها اما  
التخارج لا ينفذ على الرجل الا بامر وفائدة امره فساد الترخاج عليه ولا يثبت الرجوع بما ادى الا بامر مخرج رجل وكل  
رجل بان يزوجه فلانة بالفرقة منهم فزوجها بالدين فلم يعلم حتى دخل بها بان اجاز بحجب المستحق وان فرقه بحجب الاقل  
من المستحق ومن مهر المثل هذا في الاصل وفي الفتاوى امرأة وكلت رجلا بان يزوجه ما من رجل فزوجها ما قل من مهر المثل  
اقام منه ثم قال الزوج تزوجه ما بدنيار وصدق الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم يوكله بدنيار فامره بالاجل ان شاء  
اجازت الترخاج بدنيار وان شاء ردت وطهر المثل بالغامبلغ وليس لها نفقة العدة وان كان للزوج منكرا  
لذلك فالقول في هذا اذا كان المهر مذكورا فلما اذ لم يكن بان وكل رجل رجلا اخر بان يزوجه امرأة فزوجته  
امرأة باكر من مهر المثل بالدين في نفسه او وكلت امرأة رجلا بان يزوجه ما من رجل فزوجها ما قل من مهر المثل  
بما لا يتعارف الناس فيه جاز كما في جانب الرجل وهذا عند من خلاها لكان لا وليا حتى لا عرض بجانب المرأة للنفق  
العاكة لو جعلت بنفسها كذا ذكر الامام خوهر زاده في وكالة الاصل وفي الجامع الكبير الوكيل بالتخارج اذا تزوجه  
امرأة بغير امرها زوجها ابوها وهو بالقلم يستأمرها فلم يعلم حتى نفق الوكيل الترخاج حتى النفق وهو على وكالة  
كذا لو لم ينقض قصد الكفر فزوجته اختها تزوجه نفسها والنفق لا يملك النفق وفي البيع يملك قاله وفي الخبر يدل  
هذا القول وقول الاول وقول الثاني في الترخاج كالبائع ويملك النفق القبيض **الفصل الثاني عشر في مهر المثل**

**على خمسة اجناس** الاول في الاخلاق ثانيا في المهر المثل والثالث في مهنة المهر الرابع في بيان مهر المثل وسأله الخ  
في مسائل الباب وفي آخر الفصل مسائل الخوة وفي الفتاوى رجل بعث الى امرأته متاعا وهذا يا والمرأة عتقة لذلك  
عوضا وزفت اليه ثم اوقت الفقة فاذا عي الزوج انها حرة واراد ان يسترها ردت المرأة ان تستر ما دفعته يستر  
كل واحد منهما ما اعطى ولو لم تبع المرأة اليه لم يكن بيعا بل هو متاعا بعد ما بعث الزوج متاعا ثم قال الزوج الذي  
من المهر فالقول قول مع المهر في حلف المتاع قايم فالمرأة تزوجه المتاع وترجع بما بقى من المهر وان كان هالكا ان كان شيئا  
مثليا ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن شيئا الا يرجع على الزوج بجميع ما بقى من المهر لانها صارت مستغنية بقدر المهر  
وترجع بما بقى فاما الذي بعث به المرأة ان كان هالكا لم يرجع على الزوج بشئ وان كان قايا ان بعثت من مال نفسه يرجع  
لانه هبة بغير ذى الرحم المحرم وان بعثت من مال البنت المبالغة بغيرها الا يرجع لانه هبة احد الزوجين لا لآخر ولا يرجع  
فيها وفي مجموع الفتاوى المرأة وهبت مهرها من الزوج وماتت ثم اخلقت مهرها مع الزوج قالت الوثيرة كانت الهبة  
في مرض الموت وقول الزوج كانت في الصحة القول قول الزوج لانه ينكر المهر ولو قال لا ينكره وبها في الصحة وقالت  
كانت في المرض باق في كتاب الاصل في الاخلاق **الجنس الثاني** في المهر المثل والمهر المثل في الكفر في المرأة ان تمنع نفسها  
من الزوج حتى توفيها جميع المهر ولا يمنعهما المتفرق من اهل في الفتاوى رجل تزوجه امرأة على مهر معلوم فادت  
ان تمنع نفسها حتى يستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفها ولكن ينظر الى المستحق والى المرأة ان مثل هذه المرأة ومثل  
هذا المستحق لم يكن منه مجهول ولم يكن منه مؤجل في المهر فيقضى بالعرف ويسمى هذا بالمعاصرة سرادستة بآراء الاختلاف  
ابا اليث وعلية الفتوى ولو شرط ما يقبل الكل في العقد فيجعل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكره الشيخ الامام نجم الدين النسفي  
في فتاواه لا يصح قال في رواية داود له مؤجلا الى وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قال يصح وهو الصحيح كما  
في تأجيل البعض وكذا الواجب الاجل مجهول لا يطالب به بنصف المهر قلنا وهذا في عرفهم قد وجوبنا قد ذكرنا وان كان  
المهر الى اجل ليس ان تمنع نفسها باستقانة لاجل حلول الاجل ولا بعد وكذا لو كان البعض مجهولا البعض جلا فافتقر  
العاجل وكذا لو اجلة مدة معلومة بعد العقد وفي الفتاوى قال ان شرط في العقد ان يدخل قبل متى الاجل له ذلك  
وان لم يشترط قاله وله ذلك كالبائع ويكون يقضى لامام الاستاذ طهري الدين وقال ابو يوسف ليس ذلك وبكر بن  
الصناديق الشهيد وفي رواية اذ ادنى المهر الى ان يسي بها وان لم يؤد المهر قبل وباطلاق الرجعي يجعل المهر ولو ارجأها  
لا يتأجل كذا القى الشيخ الاستاذ الامام وفي رواية القاضي المختص اذا كانت المرأة صغيرة لا يباينها ان يطالب زوجها  
بالمهر فان قال الزوج انا اوفى للمهر وسلمها الى فلانها تتحل الاجل وقال لا يبل لا تتحل فانها قضى بغيرها النساء ولا يغير  
السنة وحكم الثقة يأتي في كتاب النفقات **الجنس الثالث** في مهنة المهر وفي الفتاوى رجل قال لطلقه لا تزوجك حتى  
ما لم ينفق مالك على المهر فوهبت مهرها على ان تزوجه ما ثم ابي الزوج ان يزوجه ما فامره باق على الزوج تزوجه



انما تزوج رجل قال امريه ابراهيم من حق اهلك كذا فوجب مهرها بالزوج ان لم يملك ما وعد به المهر  
اخرها ما في كتاب الجنب وفي جميع النوازل رجل قال لا امرى بغيره من النكاح خيرا الله خير المهر فوجب مهرها بالزوج  
ذمتي فقال اري بخير من فضالت الشهود هل شهد على منك قلت اري كذا ما شهد قال هذا يحل الجنب والرد  
الشهود يفتون على ذلك ان قالت على وجه التفرع على اجابة وان قالت في الكلام واستلحا على اجابة عمل  
وفي الفتاوى الصغرى المرأة اذا اعلنت انسا على الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المرأة المهر من الزوج لا  
تصح وهي الجنبه لمن اراد ان يفتي المهر ولا يصح ولو وهبت مهرها لغيرها وتكفلت بالتبضع وصانق في كتاب الجنب  
ان الله **الحكم الرابع** في مهر المثل وفي الاصل مهر المثل يعتبر بنسبها وعشيرتها وبها وهي الاخوات والعمات وبناهن يعتبر  
مثلها من نساء المال والرجال والبكارة والسكنى في تلك البلد وان لم يكن لها اخت ولا عمه فثبت الاخت لا يراى على  
ذكر المهر في التفسير وبنت العم فان لم يكن لها واحدة من هؤلاء ذكر في مجموع النوازل انما تعتبر الاخت بالامراء اجنبية  
مثلها في المال والرجال والبكارة والشيابة في تلك البلد ومنهم من قال لا تعتبر الجاهل في الحسية ولا تعتبر المهر  
قوم انما الا ان يكون الام من قومها بان كانت ابنة عمها فان لم يكن مثلها في قبيلتها نظر في قبيلة اخرى مثلها في  
المنفعة يشترط ان يكون المهر المثل جليلا او رجلا وامرأته فيشترط لفظه الشهادة قاله هكذا سمعت من القاض  
الامام الاستاذ قال لم يوجد على ذلك شهود عذول فالقول قول الزوج مع بينه والمنفعة خادوم عموه وحفلة هذا في  
عرفهم ما في عرفهم عرفا ومهرنا وفي الفتاوى الصغرى ان كان مهرها اقل من ذلك يجب نصف المهر ولا ينقص  
خمس دراهم بحال ان مهر المثل انما يجب في موضع منها اذا تزوج امرأة على ادا او ثوب دابة او على ما تقر بخيله العام  
او على تعليم القرآن او خديتها او تخرج ارضه او يكسب له او ما في بطون غنمه او جارية او طلاق الصرة او العفون  
القصاص او تزوجها على درهم ولم يتم كميها وعلى حكمها او حكم اجنته في حق الزوج يجب مهر المثل وان تزوجها على  
الف فطلاق فلائنة وقع فبطل العقد ولو قال على ان يطلق لا يطلق ما يطلق وان لم يطلق فله ما تمام مهرها  
**الحكم الخامس** في مسائل الباب فيما سأل الخلو رجل تزوج امرأة على ما يسمع بالعلانية باكثر من  
ذلك ان لو صفا في السر على مهر وقاد في العلانية باكثر من مهر العلانية الا ان يشهد عليها او على وليها الذي  
زوجها منه ان المهر هو الذي في السر العلانية سمعة في المهر من السر وذكر شيخ الاسلام خواهر لده في نسخة حول  
المسئلة على وجهين ما ان اتفاقا على العلانية ههنا واختلفا على ان اتفاقا على العلانية والمهر من السر وان  
اختلفا فادعى الزوج الموضع والكرت المرأة فالقول قولها وفي البيع عنده الثمن ما تعاقدا عليه في الخلا  
الفاد من اتفاقا على الموضع واختلفا هذا اذا تعاقدا بحسن تواضعا عليه ولكن اكثر ما اذا تعاقدا على  
خلاف جنس انقضا في السر تعاقدا في العلانية باكثر من اتفاقا في السر البلف واظهر في العلانية التي درهم

اتفقا على الموضع فالمرء تعاقدا عليه في السر وان اختلفا فالقول قول المرأة في دعوى الحق فان اقام الرجل عليها  
او على وليها ثبت ما ادعاه ولو عدا في السر البلف ثم عقد في العلانية بالبين وشهد ان العلانية سمعة قد  
ذكرنا وان لم يشهد فهو الذي اشار في الكتاب ان المهر من العلانية ويكون هذا منه زيادة في المهر قال الامام الشري  
في نسخة هذا قول ح وهو عندنا المهر هو الاول قال الصدق الشهيد في نسخة من الاصل عنده المهر من السر  
ثم المهر من العلانية وفي النوازل عن الفقيه في الميث اذا جرد العقد بكتاب المهرين وفي نسخة الامام القاض  
ولو تزوج امرأة بالبلف ثم جرد النكاح بالبلف درهم اختلفوا فيه ذكر الامام خواهر زاد في كتاب النكاح ان على  
ح ق م لا يلزم الا لفتا ومهرها الف درهم وعلى قولين لا يلزم الا لفتا وفي المحيط ذكر قول من مع قول ح  
وبعضهم ذكر الخلاف على كس هذا وذكر عصام ان عليه الفين ولم يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب  
الاقرار ان لا يثبت الزيادة في المهر جازية حال اقام النكاح عند علمائنا الثلاثة وذكر الزيادة في الثمن وفي طلاق  
الفتاوى امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان للزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها تحكومية والاختار عند  
الفقيه في الميث ان اقر ان جازا اقبلت المرأة وفي الفتاوى النكاح الفتاوى رجل تزوج امرأة على درهم  
فكسدت الدرهم وصار النقد غيرا يجب قيمته تلك الدرهم يوم كسدت هو المختار وذكر الصدق الشهيد وقال  
القاضي الامام الخالي يعتبر يوم الحضور وفي البيع لو كسدت الثمن بائع كتاب البيوع والانعطاع كالكسار  
الكسار ان لا يزوج في جميع البلدان اما اذا كان يزوج في بعض البلدان فلا يلزم كسار هذا في العيون طو  
لم كسدت ولم ينقطع ولكن خسر ولا يعتبر هذا اذا كانت رجة وقت العقد فان كانت كسدة وقت العقد  
يجب تلك الدرهم اذا ساءت عشرة دراهم وفي الميث رجل تزوج امرأة على قطعة ثوبين وعشرة قمتها  
اقل من المصروفة جاز ولا يلزم الفصل في السرقة لا يقطع بهذا المرأة اذا اراد زوجها ان يخرجها الى البلد  
وقد وفي مهرها دليل ذلك كذا اختيار الفقيه في الميث قال الامام الاستاذ خالي طهيد الذين لا يخذل  
بقول الله اول من لاخذ بقول الفقيه قال الله تع اسكنوهن من حيث سكنتم وهذا جواب الكتاب في واقع الفقه  
اذا اراد اب المرأة البالغة ان يتحول الى بلدة اخرى ويذهب بينته ليس للزوج ان يمنعها اذا لم يعط المهر وان  
اعطى له ذلك الزوج اذا ابى ان يكتب خط المهر لا يجب كذا في الصدق الشهيد ولو كتب خط المهر بائة دينار  
العقد بالدرهم يجب الدرهم ولا يجب الدنانير بالخط قاله في رواية بينه وبين فتية اما القاضي في غير  
الدنانير الا اذا علم ان العقد على الدرهم وفي مجموع النوازل لو تزوج امرأة على الفين الفها والاف لامها او على  
ان تملك الف لامها فالان لها ان شئت وهبت للام وان شأحت لم تهب في الميث لو تزوج امرأة على الفين  
على انما بكر فاذا هي ليست بكر فالمرء لازم على الزوج ولو تزوج امرأة على الفحالة او الف الى اجل عند كقولها



لأنه ليس لها موجب أصلي ولو تزوج بها على الفان لم يكن له امرأة وعلى الفين إذا كانت وامثاله لها المثل  
لها الف إلى أجله ففي الخلع العتق عند ج فالشرط الأول جازي والثاني فاسد وقال الشيطان جازيان وفي الفتاوى  
أهل سمرقند تزوج امرأة على الفان كانت فحيدة وعلى الفين أن كانت جميلة فالشرطان جازيان بلا خلاف  
وفي الفتاوى رجل وطئ جارية ابنه مرثا وأدعى البشيمة يجب بكل وطئ مهر ولو طئ جارية الابن مرثا عليه  
مهر واحد ولو طئ جارية امرأة مرثا وأدعى البشيمة يجب بكل وطئ مهر ولو طئ مكاتبته مرثا يجب عليه  
مهر واحد وفي النكاح الفاسد إذا وطئها من غير مهر واحد ولو طئ منكوحة ثم طئها حلف بطلانها يلزم  
واحد وأحد الشريكين إذا وطئ الجارية المشتكة مرثا قال الصدر الشهيد لم يذكر في الكتاب اختيار الشيخ الإمام  
برهان الدين أنه يجب بكل وطئ مهر واحد وقال في المحيط يجب بكل وطئ نصف مهر ولو طئ المعتدة من الطلاق  
الثلاث وأدعى البشيمة يجب المهر ويلزم مهر واحد لم يذكر في الثلاث واقعة لكن ظن أن وطئها كحل اللفظ  
لم يقع فهذا ظن في موضع فيلزم مهر واحد وإن ظن أن الثلاث واقعة لكن ظن أن وطئها كحل اللفظ  
غير موضع فيلزم بكل وطئ مهر في نوادر ههنا عن مهره اشتري جارية فوطئها مرثا ثم استحق عليه مهر واحد  
استحق نصفها فعليه نصف المهر وفي آخر حدود الإمام خواجه زاده الصفي أنه يرى بصيغة فعليه المهر وإن قرئ ذلك  
وإذا قرئ الصفي بالغة مكرهه عليه المهر وإن أدعت إلى نفسها المهر عليه ولو أدعت بصيغة صبيها عليه المهر كذا  
لو أدعت صبيها والمهر من المهر العقر وتفسير العقر الواجب بالوطئ في بعض المواضع بتقديمه قال الشيخ الإمام نجم  
الدين سالت القاضي الإمام الأسدي في عن ذلك الفتوى فكتبه والعقر أنه ينظر فيكم تسأجر للزنا لو كان  
حلالا يجب لك القدر كذا نقل عن شيخنا في نثره الأصل للإمام المرحوم وفي نظم الزندوستي المسمى  
جارية شرقة فاسد فوطئها وعقبت منه صارت له ولولده اختلفت الروايات قيل على قول وس لا عقر عليها  
عليه قتلها ولو باع جارية فوطئها المشتري قبل أن يدفع ثمنها ثم حبس البايع الجارية فملكته عنده أن يقصها  
الوطئ فلا شيء عليه وإن قصها غرم النقصان ولا عقر عليه بالاتفاق ولو وطئها البايع لا يجب العقر لكن  
نقصها الوطئ يغير النقصان ولا شيء عليه **وما ينص بهذا** مسألة الخلوة وفي الإجماع إذا خلاها بامرأته وهو حر  
بجته فرضا ونافذة أو في صوم رمضان ثم طلقها لم ينزح بابتها وقال أبو بكر بن محمد بن أبي بكر إذا طلقها  
وجعلت أن تخلو توجب كل المهر والعقد وشبه النسب النفقة والسكنى في هذه العدة وحرم نكاح اختها  
وأربع سواها ولا تمت العدة بأية ولا يوجب الإحصان والأباحة للزوج الأول في تحريم البتة عليه بعد  
الخلوة بالأم اختلفت الروايات وفي الخبرين في نكاح الطلاق أن الخلوة الفاسدة أن لا يكون من الطهي حقيقة  
كالمرض الذي لا يمكن من الطهي ومنه ما هو صوابه هو الصحيح والصغير والصغيرة ولا عقر عليها وكذا لو

كان ما في رمضان واختلفت الروايات في صوم غير رمضان قال المقدوري في الصحيح أن صوم التطوع والقضاء  
والنذر لا يمنع الخلوة ولو كان معها ثالث لا يمنع الخلوة إلا أن يكون الثالث من لا يشعر بذلك صغيرا يعقل أو غفيا  
ولو كان معها مكاتب عتق ومع وقبل إذا لم يكن عتقا إذا كان المرأة يمنع وللزوج لا دخلوة المحبوبة صحبة هذه  
خلافا لها أما إذا تمكن من الوطئ حقيقة لكنه منع من جهة الشرع كالصيام والحايض والحرم يجب العدة وفي  
الصبي المراهق يجب كل المهر **نوع منه** وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة وخلاها في المسجد وفي الحمام لا يكون  
خلوة وهكذا ذكره الإجماع وفي روضة الزندوستي قال في الليل يقع الخلوة ولو حال المرأة من الرضا من طرف  
الجماعة لا يكون خلوة وفي غير الجماعة يكون خلوة وفي الروضة لو كانا في الضحى ليس بينهما أحدان لم يأمر بالزنا  
الناس ليس بخلوة ولو كانا في غداة أو جمل في خيمة لا يكون خلوة وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكمر وعلى  
السطح أن كان على السطح حجاب خلوة وفي الحجة والقبلة أو كان ستر في البيت بينه وبين من تجالس من النساء  
خلوة وقوله لا يكون خلوة يعني لا يجب كل المهر والعدة وقوله يكون خلوة يجب لو قام نسوان برأيهما لا يكون خلوة  
وفي المنع قال أبو بكر لو كان الستر من ثوب رقيق يرى منه وكان قصير اكتفى لو قام نسوان برأيهما لا يكون خلوة  
نسوان لا يابله بخلوة فلو كان له باب وخلق في خلوة وفي الجمل أن قدر على الوطئ في خلوة وفي مجموع  
النوازل لو دخلتها منها وخرجت وخرجت الباب لا تمنعها من نفقة والبيت خالصة فاس كثر ولهذا البيت  
طوبى مفتوحة والناس يقولون في حاجة المكان ينظرون من بعيد أن لا يترصدون لذلك وهما يعلمان لا يمنع الخلوة  
وقد قيل أن الزوجين إذا اجتمعا في بيت وباب مفتوح والبيت دار لا يدخل عليها أحد إلا بأذن فصح الخلوة  
في المحيط قال الكرخي المهر لا يكون إلا ما هو مال ويوجب تسليم المال وكل فرقة وقعت من جانب الزوج كان للزوج  
نصف المتعة فلو كان المهر بيد الزوج عاد نصفه إلى ملكة تخرج الطلاق قبل المدخول وإن لم يكن بيد لا يملك النصف  
حتى يقضي القاضي عليه بأمره النصف ولو تزوجها على أقل من العشرة بكل عشرة عتقها ولو تزوج على ثوبين قيمته  
فهما الثوبين لو طلقها قبل المدخول ما يجب نصف الثوبين نصف خمسة دراهم الكل في نكاح الأصل **نوع منه** وفي  
الفتاوى المرأة إذا دخلت على الزوج وهو لا يعرفها أو مكنت ثم خرجت لا يكون خلوة فمال يعرفها كذا الجاد الفقيه أبو  
الليث أما إذا عرفها وهي لم تعرفه ذكر في مجموع النوازل أنه يكون خلوة دخل المرأة في بيته وفيه عشر جوارله يضع  
الخلوة وفي مجموع النوازل ولو كان في البيت معها جارية اختلفت الشياخ فيه والخيار أن يقع الخلوة في الروضة كان  
أنه يقول هكذا ثم يرجع وقال لا يمنع الخلوة وهو قول وس ولو لم يكن معها جارية لكون له امرأة أخرى فهي الجارية  
ونخل الوطئ بحضرة الضرة كذا في مجموع في الروضة ثم يرجع وقال لا يحل أن يطئ امرأة بين يدي أحد ولو جعلها خلوة  
هذا في الشئ وفي الفتاوى الوطئ بحضرة الضرة يكره عند جمهور العلماء وهذا المعنى كره أهل البخاري اليوم على السطوح وغير











حتى يخلص له لا يثبت عند الغاية لكن يثبت اقاربه بحكمة المصاهرة وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدة  
ومائة هذان وانكرت المرأة النكاح ليس للزوج ان يخاصمها وعندهما يخامها ان خلفت برئت وان خلفت يقض  
بما للمدعي قال الفقيه ابو الليث القوي على قولها وفي الفتاوى امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الزوج بحلفه  
ما هي بزوجته الى وانكرت هي زوجته الى في طلق رجل زعم ان خنته بكفر وبنته حرمت عليه والزوج منكها القول  
قوله رجل تزوج ابنته البالغة ثم ادعى ان البنت لم تنكح النكاح لانتم هذا الدعوى وكذا الزوج ابنته البالغة ثم  
قال الاب بعد ذلك الاب النكاح كان بغير ان الابن ومات من غير اجازة وادعت المرأة الابن الاجازة لا يسمع دعوى  
الاب في المحيط لو كان النكاح بغير اجازة وقال الابن اجازة بن غير اجازة وقالت المرأة بعد الاجازة القول قول الاب  
والبينة بينة المرأة رجل تزوج ابنته البالغة ولم يعلم رضاها حقاً من الزوج فقالت زوجتي من ابى امرى انكرت  
ورثة الزوج قال قول قولها والميراث والمهر عليها العدة ولو قالت تزوجني من ابى امرى فبلغني فاجزى من ابى امرى  
ورثة الزوج الاجازة قال قول قول وورثة الزوج ولا مهر لرجل ادعى على امرأة النكاح فانكرت وحلفت لا يحل له التزوج  
باختها وادعى سواها ولو كانت هي المدعية فانكرت الزوج لا يحل له التزوج باخر بكر من قبلها فقالت بعد  
ان قلت لا ادعى بالنكاح حين بلغني الخبر القول قولها وفي ادب القاضي للحضائى ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا  
وقت كذا فرددت وقال الزوج لا يثبت القول قول الزوج ولو اقام الزوج او الاب البينة على الاجازة والمراة  
على الرد فينتها اولى في بيع الجامع الكبير باب الحكمة القول قولها والبينة بينة ولو كانت للنكحة صغيرة  
اقام وصيتها البينة على اجازة الزوج يقبل وان لم يكن ولا يثبت النكاح الصغيرة ولكن يثبت حق قبض المهر ولو كان  
عندهما قوم في المسئلة الاولى ولم يسمع قولها الذي ردته وكذا لو لم يكن عندهما قوم  
لكن دخل بها زوجها ثم ادعت بعد الدخول انها ردت النكاح حين تزوجها الاب هي البينة واقامت البينة على  
ذلك قال الصدر الشهيد الصحيح انها لا تقبل وان ذكر القاضي انها تقبل المسائل في الفتوى وفي باب الجلاء الذي  
اذا تزوج وليه فرددت واختلفا قال الولي هي صغيرة والرد باطل وقالت ان البينة كانت هي مراقة القول  
قولها قاله وبنت تسع سنين مراقة ولو اقام الزوج البينة ان وليها تزوجها وهي صغيرة واقامت هي البينة  
ان زوجها هو وليها فغير رضاها فينتها اولى وكذا في البيع لو باع مال وله فقال انابا لغيره وقت البيع والبيع غير جائز  
وقال الاب المشتري لا يثبت البيع جازي القول قول الولد وفي الاجناس رجل تزوج امرأة كان لها زوج  
ظلمها بعد الدخول ما قال الزوج انك تزوجت قبل انقضائك عذرك وقالت المرأة كنت اسقطت بعد الطلاق سخطا  
استبان لقله القول قول الزوج ويفر بينهما ولا مهر لها وان بدأت هي كنت اسقطت بعد الطلاق وانقضت عذرك  
قبل قولها والمهر ان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل ولو قال الزوج بعد ذلك انك كنت في العدة ففتح النكاح بينهما

ولها المهر وفي شهاد الجامع الكبير قيل ان الخطيب المسائل لو اختلفا قال الزوج النكاح كان بشهود وقالت هي  
شهود وفي العدة او في حالها او في حال اكلت بحسنة او اذا اختلف من الرضاع القول قول الزوج ويقضى بالنكاح  
بينهما كالثابت بالبينة وفي المحيط ولو قالت تزوجني واناصية وقال البينة القول قولها لانها اختلفا في زوجي  
العقد اذا قضى بالنكاح عذرك ومن ليس للمراة المقام عذرك وان ادعى جامعها وخاله ميراثه وان كان عداوة  
وقال له لا يسمعها المقام لان يرجع عن هذا القول قبل من الزوج في حلفها ميراثه والا فلا يحل وهل يشترط  
حضره الشهود عند الفضل بالنكاح حتى يصير المرأة حلالا له قال عامة المشايخ لا يشترط وفي قولها تزوجني  
في العدة وادعى الزوج انه تزوجها بعد انقضائها العدة القول قول الزوج لكن لم يسمعها المقام عذرك وان ادعى جامعها  
ان عقلت انها في العدة ولو كان على القلب بان ادعى الزوج ان النكاح يغير شهود ونحوها وهي تدعى الصحة وانكرت  
ما قال الزوج يفرض بينهما وعليه نصف المهر المسمى يعني ان كان قبل الدخول هذا في الاجناس وفي مجموع الشواهد ان  
شيخ الاسلام رجل ادعى نكاح امرأة وهي تقول كنت امرأته طلقني وانقضت عذري وتزوجت بهذا والثالث  
يذهبها ولا بينة للاول فوسط المتوسط بينهما ما وقع القهر على الاختراع فاحلفت من اجل النكاح  
تجدد العقد ولا تج العدة ولا يصح الخلع لان لم يثبت النكاح **في اجناس آخر** في الاختلاف في المال حبل  
جفرت منه وسلم الى الزوج فانت البنت فادعى الاب ان ما دفع اليها من المهر لم يمسها وانما اعادها لها وقال الزوج  
لا يملكها القول قول الزوج وعلى الاب البينة وينبغي ان يشتري الاب الجاهن منها ثم البنت تبرئ من الشئ يعكز  
قال في الفتاوى وقال القاضي الامام اسفد في القول قول الاب انه هو المملوك وبه كان يعق الامام خالي وقال  
القاضي الامام ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشرف الكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان  
من لا تجز البنات يثبت له قبل قوله وفي الفتاوى امرأة ماتت واتخذت ولها ما تم فبعثت زوج الميسرة  
لتدحما في الماتم قد جؤم طلب الزوج قيمة البقرة وقالت والد المرأة كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة  
بان يزوجها ويطلع اليه ان يرجع بالقيمة وان لم يذكر لا يرجع ايضا رجل نفق على عتدة الغير على طمع ان تزوجها  
اذا انقضت عتدها فلما انقضت عتدها بان تزوج ان شرط في الاتفاق التزوج يرجع عليها بما نفق عتدها  
ففيها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع لو تزوجت نفسها وان لم يشترط لكن نفق على هذا الطمع  
اختلف المشايخ وفيه والافصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد قال الشيخ الامام الاستاذ الافصح انه يرجع عليها  
زوجت نفسها منه ولم تزوجه لانها رشوة وهكذا اختلفا في المحيط وهذا اذا دفع الدائم اليها التفوق على نفسها  
اما اذا اكلت منه لا يرجع عليها بشئ وكذا لو قال لرجل العمل معي كرى حتى افعل حقك كذا وكذا ثم اختلف  
المشايخ فيه ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوجه بنته منه فلم يزوجه يرجع باجر المثل بشرط التزوج ام لا اذا لم



انه عمل هذا الفرج قال قال الاستاذ طهر الدين لا يخرج لان النافع انما يتحقق عندنا بالعقد وفي مجموع  
رجل خطب امرأة وهي في بيت زوج اختها فاني ان يدفعا حتى يدفع اليه درهم فزوج فزوج بما دفع اليه  
من الدرهم لانها رشوة **الفصل الخامس عشر في كون اقرار بالتحاج وفيما لا يكون** وفي المحيط قال  
محمدا في اقرار الاصل اذا قالت المرأة طلق وهذا اقرار بالتحاج وكذا اذا قالت اخلفه بالدرهم وكذلك لو  
طلق من الدرهم وخلق من الدرهم وقول الزوج لا امرأة اخلفه مني بل اقرار منه بانه زوجا وكذا لو  
قالت طلق فقال لها المالك سبيلك واخاري اقرار منه بالتحاج ولو قال الرجل والله لا افرقك لا يكون اقرارا بالتحاج  
بخلاف قوله انما لك مولي وقوله انت على حرام وانت متي يا ابن امرئ سبيلك اخاري اعزدي لا يكون اقرارا بالتحاج  
اذا خرج جوا بغير طلاق اما طلاقك امس فقرار بالتحاج وكذا لو قال لها طلقك امس اذا قل الامر اخرج  
هذا ابو منة فقالت نعم او قالت خذ لرجل لك فقال نعم فهذا اقرار بالتحاج ولو كانت مكان الحرمة لا يكون  
اقرارا وفي المتن ابراهيم عن امرأة قالت لرجل انا امرأتك فقال انت طالق فهذا اقرار بالتحاج قال في الاجابة  
وقد اختلف في اقرارها ابتداء انت طالق لا يكون اقرارا ولو قال انا امرأتك فقال ما انت لي امرأة انت طالق لا  
يكون اقرارا وكذا لو قال لها انت كنت امرأتك فانت طالق امرأتك قالت للمقاضي في بعضه وبين هذا لا يكون اقرارا بالتحاج  
وفي المتن قال هشام سالت عملا عن ختي احدها فاطمة واخرى خديجة فقال رجل تزوجت فاطمة امرأة  
تكم لها بعد خديجة فاخبرني ان اباس قل فاطمة امرأة لا تكلم لها ولا وقلام وهو طلاق الزوج لانه قول  
بين كلام فاجعل خديجة امرأة وافرق بينه وبين فاطمة وكذا لو انا امرأة قالت تزوجت باموي بعد ما تزوجت  
ابا حفص فادعي الرجل ان تزوجها في امرأة ابوي عندي ولا يصدر عليه وقال ام يصدر عليه فان سألها  
المقاضي من تزوجت فقالت تزوجت باموي بعد ما تزوجت ابا حفص فمضى امرأه ابي حفص وكان جواب المظن  
استحسانا وذكر الاستحسان في المتن في جنس هذه المسئلة اذا قال بعبد من هذا بعد ما بعته منك فمضى  
التزويج **الفصل السادس عشر في الشرط والخيار في التحاج** وفي المحيط خيار الاجارة يشب في التحاج كما  
يشب في سائر العقود وخيار الرؤية وخيار الشرط لا يشب في التحاج ولا يبطل التحاج عندنا وخيار العيب لا يشب  
لزوج عندنا وكذلك لا يشب للمرأة عندنا ومن عندنا له الخيار في العيوب الخمسة كالجنون والجنان و  
البرص والقرن اذا كان بحال الانطق المقام فيه واذا شرط احد الصاحبة السلامة عن العي والشلل والزمانة جرد  
بخلاف ذلك او شرط احد الصاحبة على صاحبة الحمل او شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجب بخلاف ذلك لا يشب  
في المتن ابن سماع عن امرأة اذا قال الرجل لغيره تزوجتك متى فلا تبتكدا ان ضمنت وقيل التحاج جائز والشرط  
باطل وكذا لو قال لعبد هذا ان رضيت فلا وسمى رجلا اجنبيا قال له المالك بالفضل وهو ثاويله عندي اذا

بين وقت الرضوخ حتى يكون بخيار الشرط ولو قال تزوجتك اليوم على انك تلك المشية اليوم الى الليل التحاج  
والشرط باطل كخيار تزويج امرأة على ان اباه بالخيار صرح التحاج والخيار باطل ولو قالت تزوجت نفسي منك ان  
اي لم يصح لانه علو التحاج بالخطوة في الاول وقع في الحال ولو قال تزوجك على ان امرئ بيدك بعد ما تزوجك  
شرا فالتحاج جائز ولم يبيد هاشم من تزوجها فلا تزوجها فاختارت زوجها في يوم من الشهر لم يبطل خيارها  
في باقي الشهر عن ابن سبيل رجل تزوج امرأة على ان ياتي بعبدها الا بوطها من طها وفي الجامع الصغير رجل تزوج امرأة  
رجل على كل ولد ولد له فزوجها بالتحاج والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا وكان الشرط مفيدا او  
الاولاد احرا راوي في الوقعات الناطقة رجل قال لامرأة تزوجك على ان تعطيني عبدك هذا فاجابته بالتحاج  
فالتحاج جائز في المثل ولا مثوله من العبد **المصنف الثاني عشر في التحاج بالكتاب الرسالة مع**  
قالم اذا كتبت اليها فزوجتني كان صحيحا والاصل في ذلك ان الكتاب من الغايب بقرينة الخطاب من الحاضر لان  
الكتاب من الغايب مع الخطاب من الحاضر يقران من وجهه فان الحاضر اخطبها فلم يجبه في مجلس الخطاب اجابته  
في مجلس آخر لا يصح التحاج واذا بلغها الكتاب قرأت الكتاب ولم يزوج نفسها منه في ذلك المجلس ان تزوجت  
نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب بخير التحاج اذا بلغها التحاج  
فقال تزوجت نفسي من فلان وكان ذلك بحضور الشهود لا ينعقد التحاج وان بلغها الخبر جاز عنده  
لان سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط انعقاد التحاج فالشهود ان يسموا كلامهم لم يسمعوا كلام الزوج  
ولو قرأت الكتاب على الشهود او قالت ان فلانا كتب الي بخطبتي فاشهدوا اني قد تزوجت نفسي بضم التحاج  
واجر الزوج بالكتاب بخير او قال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح في قولهم ومن حتى يقرأ  
عليهم او يعلم ما في الكتاب خلافا لابي بن وثرة الاختلاف فيما اذا اجمد الزوج الكتاب فاشهدوا وان هذا  
كتاب الى فلانة ولم يشهدوا بما في الكتاب لم يقبل الشهادة عندهما ولا يقضي بالتحاج ومن كتب كتابا الى امرأة  
بالتحاج ينبغي ان يشهد شاهدان على كتابه فيقرأ عليه اما كتب في كتاب اليها وان قد تزوجك على كذا فخم  
الكتاب يكتب العنوان ويشهد بهما ايضا على الختم والعنوان ان ختمه وعنوانه ثم بعده فاذا وصل الكتاب اليها  
وشهد شاهدان بهذا كتاب فلان ختمه وعنوانه وان في بطنه ذكر كذا حتى يظهر انه كتابه ثم ان الكتب  
اليها تدعو بالشهود وتقرأ عليهم الكتاب ثم تزوج نفسها من الكتاب فيجوز بالاتفاق فان كتب الكتاب ولم  
يشهد عليا في بطنه لكن اشهد على خاتمه وعنوانه فلم يعلم الشهود ما في بطنه لا يقبل الشهادة ولا يجوز لها ان  
تزوج نفسها من الكتاب خلافا لابي بن كافي في الكتاب المقاضى الى المقاضي واذا ارسل اليها رسولا فاحضر العبد  
والصغير والكبير والعزل والفاسق في ذلك سواء لان الله تعالى في عبادته المرسلة قالم به كتب رجل الى رجل



بغير عبدك بالبر قال بعت كان جازا قال الشيخ الامام هذا لا يكاد يصح لان الحاضر لو قال بعت عبدك بهذا  
فقال بعت لا يتم البيع ما لم يقبل قبلت فلا بد من زيادة شيء وذلك ان يكتب قد اشترت عبدك بكذا فقه  
فاذا قال الآخر بعت بتم البيع وذكره من لا يثبت الشك في تصحيح ما ذكره ان قول الحاضر بغيري يكون استيلاء  
عادة من الغايب فاذا انضم اليه شرط ان يكون احد شرطى العقد عادة فاذا انضم اليه الشرط الثاني وشرط العقد  
في النكاح هل يتوقف على ما رواه المجلس عرف في الجامع الصغير **الفصل الثاني عشر في الخطر والاباحة**  
هذا الفصل مشتمل على أربعة اجزاء الاولى في العدول بين النسوة الثانية في مسائل الغنيين الثالثة في المنقذات  
الرابعة في خصوص الرجل مع امرأته وجن أخيه خروج المرأة من البيت وفي الاقضية اذا كانت للرجل المرأة  
خزان مسلمان او من اهل الكتاب او احدهما من اهل الكتاب الاخرى يقيم عند كل واحد منهما يوما وليلة  
ان شاء فلا فائدا ولا فائدة ولا يقيم عند احدهما الا اذا كان الاخرى فالموضوعة والصحة سواء ولو كانت احدهما  
حرة مسلمة او ذمية والاخرى امه او مكاتبه او مدبرة او ام ولد يجعل للحرة يومين وللمكاتبين وللامه يوما وليلة  
الا ترى ان هذه على النصف من عدة الحرة فكذلك القسم ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عند احدهما الاكثر  
او عتقتهما او جعلت على نفسها اجلا على ان تزود قسما او حطت من المهر لكون يزيد قسما فالشرط  
والجمل باطل وهما ان يرجع في طلاقها والمجنون والعاقلة سواء والقسم بين الصغيرة والكبيرة سواء ولو عهد  
كلمة في هذا والنسوة في الوطى ليست بآية في ظاهر الرواية بل في النسوة فان سافر او حج مع احد من خاصته  
وطبق بماله السفر لا يقضي له ولو اراد ان يسافر بعض نسائه يفرق بينهما وان كانا من رجل واحدة  
وهو يزوج النصارى ويقوم الليل فاستدعت عليه امرأته يوم من ايام بيت عندها ويراعى جهتها احيانا ولم يقدر  
وعلى الحسن عرج له ليلة من اربع ليال الكل في الاقضية **جس أخ** في مسائل الغنيين المرأة اذا وجدت  
زوجا عتيقا وادعت انه لا يصل اليها ان كانت عاملة بذلك وقت النكاح لا خيار لها وان لم تكن عاملة علمت  
ان شاءت فامتنعه وان شاءت خاصته الى القاضي لا يملك التأجيل الا عند سلطان يجوز قصاؤه وابتلاه  
التأجيل من وقت الخصامة ثم رضاها بالمقام عند السلطان او غيره يسقط حقها وخيارها لا يكون  
الا عند السلطان وخيارها لا يسقط بالسكنى والمقام معه وكذا في الجنون ومتى رفعها الى القاضي يؤجله  
سنة من يوم الخصومة فمرة بالاهلة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عرج له شمسية بالايام وعليه  
الفتوى وهو يريد على القمري باحدى عشر يوما وفي نكاح الاصل للامام الشرخي قال خيرها القاضي فان  
اختارت زوجها اوقامت من مجلسها او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان يختار شيئا بطل خيارها  
وان اختارت لفرقة امر القاضى للزوج ان يطلقها فان لم يفرق بينهما وكانت تطلقه بآية وفي شرح الشافى المختار

نفسها بآية منه في ظاهر الرواية وما اختار الشيخ الامام شمس لآية الشرخي رواية الحسن عرج له وفي الفتوى  
جعل له خيار النكاح حتى قال يقصر على المجلس وفي الجنب لا يجله ولكن في الكمال فان كانت عاملة لا خيار لها  
الفتوى في الغنيين اذا مرضت السنة يؤجله مقدار مرضه عديم به وعليه الفتوى في المحيط عن من كان الكس  
من نصف شهر يجعل له بدلا وان كانت اقل احتسب عليه وهذا الجدل ايام حيا او شهر رمضان ولو حجب لاحتسب  
وكذا لو هربت ولو حج هو لاحتسب لو كان محرما وقت الخصومة اجله بعد الاحرام **جس أخ** في المنقذات  
بشارة النكاح في السجود مستحب النكاح بين العبد بين جازير وكره بعضهم الرافض قال الفقيه ابو الليث وقد  
روى عن عائشة رضي الله عنها انها تزوجت نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب او ثوبين في ثوب او ثوبين كانت اخطى من الثوب  
انه لا يكره رجله اربع نسوة والفجارية اراد ان يشتري جارية اخرى فامره رجل يخاف عليه الكفر رجل للمهر  
اراد ان يتزوج امرأة اخرى فافان لا يعزل لايحبه وان لم يخف جاز فان لم يفعل فهو جاز في ترك  
ادخال القم عليها الشري جارية من مراثيه يسعدان بها حتى يعلم ان الابد طمها فان كان ثوبا هابتا  
لا يطأها الكل في الفتاوى وفي فتاوى النسوة يجوز للقاضي ان يبعث الى شفيعي المذهب ليحل العقد اذا  
كان التزويج بشهادة الفساق والخلف ان يفعل ذلك على ما بين في كتاب القضاء وهي مسألة القضاء على  
خلاف مذهبه وكذا لو كان النكاح بغير طلاقها زوجها فلا تائم تزويجها من غير محلل وقضى القاضي بفسخ  
هذا النكاح وبطلان النكاح الاول وان لا يقع الطلاق اخذ بقولهم هو اول وهو قول الشافعي قال  
الامام نجم الدين النسفي وهو شيخ الاسلام لا يرى ذلك فان محلا يبقا اذا تزوجها بغير طلاقها  
ثلاثا يكره له ان يتزوجها القاضى الى الشفيعي المذهب حتى يعقد بينهما ثم يقضى بالصحة يجوز ان اخذ  
القاضي الكاتب او الكتبة اليد شيئا لا ينفذ القضاء فان لم يأخذ شيئا نفذ قبل من طهر هذا ان الوطى في  
النكاح الاول حرام وفيه شبهة وان كان بينهما اولاد فيه حيث قال الاقل الصم قال الامام الاستاذ طه  
المرغينا في لا يجوز الرجوع الى الشفيعي الا في اليهين المصانة اما لو فحلوا وقضى بفسخه وليس للزوج ان  
يمنع امرأته ان يفرق نفسها من طهرها او غيرها بالاجر الا عند طلبة المهر رجله جارية يطؤها بغير طهرها  
بولد اياها كانت الجارية غير محصنة تخرج وتدخل والشرط ان الرجل ان الولد ليس منو في سعة من نفسه وان كانت  
محصنة لا يسعد ولا يعتمد على العزل جاء في المسلمان في طلاق التوزل جارية هربت من طهرها بغير طهرها  
فوطئها او غيرها ثم ولدت بعد ستة اشهر وما في الولد ان كانت الجارية ذهبت الى قومهم فالوطى في سعة  
من بيعها وان كانت الجارية عتيقة لا ينبغي له ان يبيعها ويشهد بانها ام ولد له حتى لا يباع بعدت وهذا  
حق لازم **جس أخ** في الخصومة مع المرأة وفي غيرها ان كان في الدار بيت وخرج بيتا منها وجعل بيته اعلا



لم يكن لها ان تطالبه ببيت آخر وان لم يكن الدار التي فيها سكنها ان تطالبه ولو بان تسكن مع جارية زوجها  
قال القاضي الامام وهذا وما تقدم سواء ان كانت البيت احداها ذلك ولو كان في الدار بيتان ولو كان لا  
ان بيتا لآخر واحد قال القاضي الامام ليس ان تطالبه بالسكن الاخر لم يشترط ذلك في الكتاب  
هذا اذا ابت ان تسكن مع اماء الزوج والمنكحة او المعتقة اذا ابت ان تطبخ او تجز ان كان بها علة لا تقدر  
على الطبخ والخبز وكانت من فاقه لا شرف في الزوج ان يتبعها يطبخ او تجز اما اذا كانت تقدر وهي تجز  
نفسها قال ثمانية السرخى لا يجزى ان لا يطبخ لان طهيها الا دام طهيها وذكره النسق ان المرأة ان  
تعمل الزوج ولا تجز ولا تحرم لكن هذا جواب الرواية وما ذكرنا جواب الفتاوى وعنهم المرأة ان لا تجز  
لزوجها ولا تطبخ فانما الزوج اعطاها خبز يعني خبز البروان دقيقا امرأة مضططرة ما يحل وانقطع  
ويحلف على ولدها الهلاك وليس لا بهذا الصغيرة حتى تستاجر لطبخ ما يحل لها ان يعالج في استئجار الدار  
مادامت نظفة او علة او مضطرة وذكره كراهية الفتوى ان يباح من غير هذا القيل البكر ان اجلت زوالها  
بالبيضة او غيرها لدمهم اذا لم يكن لها زوج باجتماعها فادون الفرج ثم ماتت امرأة حامل اعترض الولد  
في بطنها ولم يجد سبيلا في استخراج الولد ان ياولم يفعل بخلافه على الام ان كان ميتا فلا بأس  
ولان جانا لا يفتق به المرأة اذا وصلت شعرها بشعر غيره كرم والخصية بالور والوقعت شعرها عليه يستغفر  
الله تع العبد اذا كان له شعر على الجبهة لا بأس بالتجار ان يتفعلوا **جواب آخر** في خروج المرأة من البيت وفي  
الفتاوى الزوج ان يضرب امرأته على ريع خصال وما هو في معنى الاربع ترك الزينة والزوج يريدها وترى الا  
اذا ادعاه الى فراشه وفي ترك الصلوة في رواية والفعل والخروج من البيت لما لا يمنع من زيارة الابوين في  
كل جمعة وزيارة غيرهما من المحرم في كل سنة وكذا اذا اراد ابو او قريبها الحج اليه على هذا الجمعة والسنة  
عن من في النوادر اذا كان الابوان قادرين على التمسك بالدين كانا لا يقدر ان ياذن لها زوجها في كل  
شهرين ونحوه وكذا لو كان اولاد من زوج آخر على هذا وفي الفتاوى امرأة لها ابن من وليس من يقوم عليه  
غيره انتهت ومنعها الزوج من معاهدة جازها ان تقص زوجها وتطبع باها سواء كان الاب مسلما او كافرا او  
بجميع النوازل يجزى للرجل ان ياذن لها بالخروج الى سبعة اشهر بزيارة ابوين وعيادتهما وتفرغتهما الواحدة  
وزيارة المحارم وان طلبت قابله او عسالة او كان لها على اخرج حق ولا خير عليها حتى تخرج بالاذن وغير  
الاذن يخرج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم ان تخرج والوليمة لا ياذن لها ولا يخرج  
ولوذن وخربت كافا عاصيين منع من المحارم واذا ردت ان يخرج الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس له ذلك  
فان وقتها نازلة ان سأل الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسمعها الخروج وان امتنع من السؤال يسمعها

الخروج من غير رضا الزوج وان لم يقع بها نازلة لكن اذا تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسألة من مسائل الصلوة  
او كان الزوج يحفظ المسائل ويذكر عندها انه ان ينعها وان كان لا يحفظ الا ان ياذن لها احيانا وان لم ياذن  
فلا شيء عليه ولا يسمعها الخروج ما لم يقع لها نازلة في النوازل وفي طلب المولى في الفتاوى للمرأة قبل ان تقبض مهرها  
ان تخرج في زوجها وتزوجه الا ان يغير ذلك الزوج فان اعطاها المهر ليس لها الخروج الا باذن الزوج ولا تسأ  
المرأة مع عبدها ختيا كان او فحلا ولا بأس بان تسافر مع زوج بنتها ومع ابن زوجها ومع زوج امها ولا تسافر  
ابنها الجوزة كذا من كل من اهل الكفر والكين والشابة سواء في السفر ما الصغيرة التي لا تستقر فلا بأس بان تسافر غير  
محرم ولا يكون الغلام الذي لم يتعلم محرم المرأة في السفر الا ان يكون مرافقا وحده ثلاثة عشر واثنى عشر والمرأة  
لا تكون محرمة للمرأة في السفر ظاهر المذهب **ما يتصل بهذا** في المسئلة اذا كان الرجل وامرأة في الحاد ولا بأس بان يذ  
عليهما الولد والاخ بعد ان لا يكشفهما محرم وبعد ان يكونا في الجماعة وفيه ايضا قال ابو جابر وابو يوسف لا ينبغي  
للرجل ان يدخل على امرأته وبنته وولده الا باذن وكذا الرجل الذي رجم محرم وكذا العبد على مولاه ولا يستأذن على امرأته  
لكن اذا دخل يسلم وفي الفتاوى جلاله والد شابة تخرج مع الزينة الى الولية والمأتم غير ذنبه ولها زوج ليس  
ان ينعها من الخروج ما لم يثبت عندها انها تخرج لاجل الفساد واذا ثبت عنده لا يمنع بنفسه لكن يرفع الى القاضي  
**الفصل التاسع عشر في النفقة** وفيها نوع وجنس نفقة ذوى الارحام قال في الاقضية الرجل اذا كان  
صاحبا للمائدة والطعام الكثرة تمكن من تناول قدر كفايتها ليس ان تطالب زوجها بفرض النفقة وان لم يكن  
بفرض النفقة تفرضا اذا طلبت الفرض فان طلبت نفقة كل يوم لها ذلك عند المساء وبفرضها من الكسوة ما  
يصلح للشتاء والصيف فان بقا النفس بالاكل والملبس وذلك يختلف باختلاف الاوقات والامكنة والزوج  
الذي على الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله في فرض النفقة وامر بان يعطيهما التسفق على نفسها انظر لها فانه  
يعطى حسبه ولا تسقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى يرجع على الزوج اذا ظهر له مال فان قال الزوج احبسها  
مع فان في الحبس كانا خاليا لا يحبسها معه ولا يفرض بينهما العسر ولكن يأمرها بالاستدانة وتقسيم العسر  
بالنسبة ليقضي الثمن من مال الزوج وفي تجزيد القدر وفي فائدة الامر ان تجزى المرأة على الزوج بدون رضاه الزوج  
وقال الحاكم فائدة الامر ان مات احد ما بعد الامر يرجع بذلك على الزوج وتفرض الكسوة لها ولخادمها ان كان  
لها خادم لكن على الزوج المعسر بقدر الكفاية ولا تفرض الا لخادم واحد وعن ابن خلدون ما دام داخل البيت  
خادم خارج البيت وهكذا ذكر الفتاوى اهل سمرقند وعن من في رواية اخرى اذا كانت فليقة في الغنى قبل  
زوجها مع خدم كثير استحققت نفقة الخادم كلها على الزوج فان كان الزوج معسرا لا يفرض نفقة الخادم وان كان  
خادما وقال في فرضه واما الخادم قال بعضهم المملوك حتى لو لم يكن لا يستحق وقال بعضهم ان خادم كان خرة



او ملوكه غيرها وان لم يكن لها خادم لم يفرضها نفقة الخادم وفي الفتاوى الصغيرة المنكحة اذا كانت عالة لا تقدر  
نفقة الخادم ونفقة الخادم لثلاث الاشراف وفي الفتاوى لوقال الزوج لامرأة لا تنفق على احد من خدمك كنز  
اهليك خادما من جنس وابنت المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجوز على نفقة خادم من خدم المرأة وفي الاقضية لوقال  
الزوج انما اخذ ما من من لا يقبل منه وقال بعض مشايخنا يقبل وفي الفتاوى لوقال على مالك المرأة بامر هوان  
ان ثوبان ينفق عليهن من المهر ثم قال لا اجل النفقة من المهر لانك استخدتهم قال المانقو عليهن بالمعروف بحسب  
من المهر امرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب دين وطعام كثير لا يفرض لها نفقة  
وان لم يكن كذلك يفرض لها نفقة بالمعروف ثم اشرأ قال مشايخنا وذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترقا  
يفرض عليه النفقة يوما بيوم لا بدعوى لا يقدر على تحمل نفقة الشهر فمرة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه ثلث  
شهر او اقل من الدهاقين يفرض سنة سنة فينظر الى مكان ايسر في الاقضية يفرض لادام اعلاء اللحم والاسوط  
الزيت والادنى اللبن وقال بعضهم انما يفرض لادام اذا كان الخبز الشعير لا يفرض له نفقة وفي الكسوة لا بدعوى  
والخنف وكذا كل ما في كسوة الخادم وهذا في دارهم حكم الحرمان في داره لا يفرض الا زارا والكعب يفرض ثيابا عليه  
الحيط اذا كان للزوج عليها دين فقال احسبوا نفقتها اذا رضى الزوج بخلاف سائر الدين ان يقع المقاصة وان لم  
يقاضا وفي الفتاوى الملاءة والخنف لا يجب على الزوج الحطب الصابون والاشان يجب عليه وثمن ما لا يرضى عليها ان  
كانت غنية وان كانت فقيرة اما ان يقبل الزوج او يدعها ينقل بنفسها وان كانت غنية يسأجر من نقل ولا تنفق بنفسها  
وثمن ما لا يقتل على الزوج غنية كانت او فقيرة هكذا قال في الفتاوى كتاب من جعل عليها ان طهرت من الحيض  
وايامها عشرة فان كانت اقل من عشرة فيجوز على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واما الجرة القابلة ان ساجرت  
هي ضلها او ان ساجر ما الزوج فعليه وان حصى القابلة من غير استيجار احد فلها ان يقبل على المرأة بمنزلة الجرة  
ولها ان يقبل على الزوج لانه مؤنة الجماع ويفرض لكسوة كل سنة اشهر الا اذا تزوج وبنيها ولم يعثها الكسوة  
لها ان تطلبه بالكسوة قبل مضي سنة اشهر والكسوة كالنفقة في الزينة حققة ثم في ظاهر الرواية يعتبر حال الزوج في البسار  
والاعسار وهذا في الاصل وفاد القاضى للنفقة معتبرا لما احتق لو كانت عسرة وهو من سبب وجوب نفقة الزوج  
لو كانت عسرة والفقير من الزوج في العشرة ولو اقاما البينة فالبينة بينهما انه مؤنة الاصل وانشأ شيخ الاسلام خلا  
زاده الى ان القول قول المرأة انه قادر من المتأخرين من قال ينظر الى زينة الا في حق العلية والفقراء وفي ادعاء القاضى  
سكت المرأة عند القاضي ان الزوج يفرضها وطلب ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم به جرمه وان لم يعلم ان كان جرمه صاير  
اقره ثمة لكن يسأل من اخبره انما سكت جرمه وان لم يكونوا صالحين يملك اليه بالاسكان عند قوم صالحين ولو  
ابتن تسكن مع احد زوج ما ذكره فصل المحل لا بلاحة فان قال الزوج هي فاشرة ولا نفقة على ان شهدوا انه وافها

المحل وهي ان تكون بيت الزوج تسقط النفقة وفي فتاوى من الاسلام لو شهدوا انها ليست طاعة الزوج للمع  
لا يقبل الا ما يحتمل انما يكون في بيته ولا يكون في طاعة واذا كانت في بيته ولا يكون في طاعة يجب النفقة لا  
الزوج يغليها ولو قال المرأة للزوج تسكن في ارض القصب اني اخرجت من البيت هذا لا يكون فاشرة وفي فتاوى  
النفقة لو كان الزوج بغير طهر او بغير طهر عثا اليها اجنيا العظماء الى سم قد فلم يذهب عدم المحرم يفرض لها  
النفقة وفي المحيط ولوطيت النفقة وهي بيت الاب بعد لها ذلك اذا لم يطيلها بالنفقة وعليه الفتوى وكذا  
اذا طالها ولم تمنع وكذا اذا المتفق حتى تستوفي المهر اما اذا المتفت ولم يبق لها عليه المهر لا يجب **نفق آخر**  
نفقة للصغيرة التي لا جماع سواء كانت بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع وتصلح للحمل  
اختلف للشافعية فيه وهذا بخلاف الملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغيرة لو كانت بنت تسعين  
تجب لو كانت بنت خمس سنين لا تجب في الست والسبع والثمانى اختلف المشايخ فيه وفي الاقضية الصغيرة  
التي لا نفقة لها اذا طلب من القاضي فرض النفقة على الزوج وطعن الزوج ان ذلك عليه ففرض لها النفقة لا يجب  
والفرض باطل لو كان الزوج صغيرا او مريضا لا يطيق تحب لا يؤخذ اب الصغيرة بالنفقة الا اذا ضمن في المهر ولو كانت  
المرأة مريضة ومعهما زوجها او لا قبل الدخول او بعد تحب الاقضية ولو كانت محرمة او رقبا او قرا لا تجب  
في الجماع سواء اصابته هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك فيها اذا لم يكن ينفق نفسها  
وهذا اجاب ظاهر الرواية وعن من لا نفقة للرقاء والمريضة التي لا يمكن طهرها قبل ان ينقلها الزوج الى بيت نفسه  
وان انتقلت الى بيت الزوج من غير رضى الزوج يردها الزوج الى اهلها اما اذا انقلها الزوج الى بيتهم مع علمه بذلك  
لا يردها الى اهلها وهما النفقة ويرد الصغيرة اذا لم يصلح للاستيناس وعن من لا نفقة للرقاء مثل من ولو كانت حرة  
او ذهبت لتفح ان كان زوجها معها يجب نفقة الحضر يعني قيمة الطعام في الحضر فان هرب رجل وهو كرهة لا يجب  
ان لم يكن معها زوجا ولو حبس الزوج تحب كل من كل نخله فاسدا او وطيت بشبهة فلا نفقة لها او جمعا  
ان في التحاق بغير الشهادة يستحق النفقة واذا فرض القاضي النفقة فضا شهر ولم يسطر شيئا حتى مات سقطت  
ولو عجل نفقة ستة اشهر ثم مات لم يستحق الزوج شيئا من ذلك كافي الرجوع في الهبة ينقطع بالموت وهذا قول  
ومن وقال انه يترتب حصصا ماضية ويستمر ما بقى كالحل لها نفقة قبل ان يترجها الزوجها وكذلك لو طلقها  
اب الزوج ما يدرهم من النفقة ولو هلك في ذمه الاستمر بالجماع والفتوى على قول من ذكره في الفتوى والنفقة  
المستدلة هل يسقط بالموت يدر ويتان قال في شرح الجامع الصغير الامام الولدي وقال في المحيط تسقط عنها  
خلاف الشافعية واختلف ايضا من ذلك من وقت القضاء القول قول الزوج والبينة بينهما وكذا في قدر النفقة  
او حسنه ثم ان كان ما اقر الزوج بكفها فيها ولا تبلغ بقد الكفاية في المنة هذا وما تقدم في الاصل وهل تسقط النفقة



المفوضة بالطلاق على القاضى الامام على الشبهة انما تسقط وفي طائفة النكاح ذكر الاختلاف بين موم وموم  
المعتدة اذ لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا اذا لم يكن مفوضة ذكر الصدر الشهيد وفيما  
الضغينة عن شمل الامة الحلو في انه قال النكاح عندى انما لا تسقط المعتدة اذ لم تزل بيت الزوج يخرج زمانا  
وتسكن بها فان كانت ناشرة وكذلك لو كان للنزل المرأة ومنف الزوج من الدخول اذ اسأله ان يخرجها في منزله  
كتاب الزنا اذ اطلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها حين كان المطلق وابينا قال الشافعي يجب  
للمتوفى اذ كانت حاملا فلما اذ كانت غير حامل فالجبر عدتها الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراهمه نفق عليها النفقة  
مالم يظهر فرارها هذا في الحيط ولا نفقة للموتى عنها زوجها او فدا خلف السلف فيها اذ كانت حاملا لافل بغيرها  
في جميع المال وقال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وفي الحيط القول في القضاء العدة فان قام الزوج  
بينة على اقرارها بالقضاء العدة برى من النفقة فان ادعت جلا نفق عليها ما يسهلها من شئ من ماله فادعا  
مضت ان ولم يلد انقضت النفقة فان قلت هذا ربح فاطمة ولذا وطلبت النفقة لها ذلك لا يلتفت الى قول  
الزوج انك لا عتبت لجل ونقض عدتها بشئ من حيز او بدخولها احد الايام ومضى ثلثة اشهر وفي شرح الشافعي في  
باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجة كل امرأة لها النفقة يوم طلقت ثم صارت الى حال الانفقة ولها ان تقوم  
وتطلب النفقة وكل معتدة لان نفقة لها يوم طلقت فلا نفقة لها ابدا بانه ان لا تله اذا تزوجها مولاها ما عتبت بها من الجمل  
من بينة سقطت نفقتها فان علقت بعدا وان لم يكن بؤها ثم تزوجها بعد الطلاق فلا نفقة لها عند الثلثة خلافا  
لزمه والفرقة تقع بها الفرقة والردة الطارية على هذا المفسر كذا اردت بعد الطلاق وكحت بدل الحريم ثم  
عادت بعد النفقة لتبدل حالها فان طاعت ابن زوجها بعد الطلاق لم يسقط نفقتها بخلاف الردة لانها معصية  
لا تبطل الحق لان الفرقة كانت واقعة فلم تحدث شيئا فاما اذا اردت فقد حدثت منفسا وتأخذ النفقة وهذا  
مخلاف الاصل الذي ذكرنا صورته قال في الحيط صارت واقعة وهي ان المرأة اذا صارت ناشرة ثم سافر الزوج فغابت  
المرأة الى منزل الزوج الذي يسكن فيه اجابوا انها خرجت من ان يكون ناشرة فاسأ على هذه المسئلة والاصل ان الفرقة  
موت كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة فلها النفقة ان كانت تحتها فلها النفقة وان كانت معصية  
نفقة لها فان كانت لمعنى من جهة غيرها فلها النفقة للمراعاة النفقة والسكنى والثانية بالخلع والايلاء وفرقة بكملة  
الزوج انما يستحق وكذا امرأته العتيق اذ اخارت الفرقة وكذا المولد والردية اذ اعتقتا وما عتد زوج قد تزوج  
هما اللواتي وَاخارتا الفرقة وكذا الصغيرة اذ ادركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة بعد الكهانة بعد الدخول انما  
المرأة اذ اردت ما طوعت ابن الزوج فلا نفقة لها وانما معها ابن الزوج مكرهه فلها النفقة وانما معها على ان  
لا تسكنها ولا نفقة فلها السكنى وانما عليها ان توفى السكنى على المرأة يجب على المرأة ان توفى السكنى وانما معها

ودخل الزوج النكاح فحضر الزوج الاول ففرق بينهما وبين ثانيا ولا نفقة على الزوج الاول حتى تنقض عن ثانيا فلو طلقها  
ومضى عن ثانيا لم يجب نفقة العدة على الزوج الاول ولا على ثانيا فاذا انقضت عن ثانيا يجب له تزوجت المعتدة  
ودخل بها زوجها لا يجب نفقة العدة على الزوج هكذا ذكر في الاقضية وفي الفتاوى قال يجب على الزوج الاول وهذا  
ذكر في الحيط وتأويله اذ تزوجت في بيت العدة فاما اذا خرجت فلا يستحق النفقة لان نصير دينا الا بالقضاء او  
التراخي ولو فرض القاض نفقة المعتدة ثم ايسر خاصته فعليه نفقة المومن ولو اصابته على الكسوة في النفقة و  
الكسوة ان كان قد استغنى عن الناس مثله جاز وان كان قد لا يستغنى عن الناس فزيادة مردودة ويلزم نفقة ثانيا  
لا يبطل القضاء فانه قال لو ان القاضى فرض لها النفقة والسكنى ثم خسر بسقوط الزيادة وهذا يدل على انه لا يطل  
القضاء ويبطل الزيادة وفي الحاوي لا فرض الاقل من المدهم لخص الطعام فعلى الزوج لها ان يطل الزيادة  
وفي الاصل اذا صاححت المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها لها ان ترجع عن ذلك وكذا اذا فرض على الزوج زيادة له  
ان يمنع وفي الاقضية ان كان الصبي قبل ان يصير دينا بمضى الدية او قضاء او ضياء وصلى تقديره له كالمطعومات وما  
اشبه ذلك يكون تقديره لا معاوضة حتى يحوز الزيادة عليه اذا غلا السعر لا تكفيها او نقصان اذا رخص  
واذا كان ما لا يصلح تقديره كالعبد ونحوه يكون معاوضة ولا يزد عليه ولا ينقص هذا قبل القضاء وان كان بعد  
او الرضى لكن قبل مضى الدية ان كان الصبي ما يمكن ان يجعل تقديره للنفقة بان فرض القاضى عليه كل شهر ثلاثة دراهم  
قبل مضى الشهر اصطلاحا على ثلثة محاييم دقيق كان ثانيا تقديره المعاقبة فيكون ثانيا المقوم المضاع بعينه فاستخا  
للاول وان كان ما لا يصلح تقديره اخوان يصطلاحا على شئ من الكيل والموزون سوى الطعام بغيره فان لم يقبض المجلس  
بطل وكذا بعد مضى الدية وان كان ثانيا بعينه كالعبد ونحوه لا يبطل وكذا قبل القضاء وان كان بعد مضى الدية وبعد  
القضاء اصطلاحا على من آخر سوى ما كان يصلح تقديره او لانقر قامن غير فرض الصبي باطل فان فرض القاضى الكسوة  
لسته اشهر فخرقت قبل مضى ستة اشهر ان لم يستمع اذ ايتى به ان ذلك لا يكفيها فيجوز لها الكسوة لانه يظن  
في التقدير وان خرقت خرقا سقاهما الا يرضى اخرى كما لم يبين خطاه ولو سرق الكسوة او هلكت النفقة لا يرضى  
لها اخرى بخلاف الحارم ولو لم تلبس حق مضت ستة اشهر يرضى لها اخرى بخلاف الحارم في الاقضية وفي الحيط فانه  
لست ومعهما اخرى يرضى وان لم تستعمل معها اخرى لان فرض ولو فرض لها درهم ويقبض منها شئ يرضى وفي الحارم  
لا يرضى ادعى على امرأته تخلاها وهي تحتها قائم البينة لان نفقة لها وكذا اذا فرض انك الزوج النكاح وفي الفتاوى  
صاححت من نفقة العدة على درهم مسماة ان كانت العدة بالشهور جاز وان كانت بالحيض لا وقال بعض شيخنا لا يجوز  
في الزوجين وفي الفتاوى ايضا امرأته ابرأت زوجها من النفقة ان لم يكن مفوضة لا يصح وان فرض القاضى في الابرأ  
عن نفقة شهر وكذا لو قال ابرأت عن نفقة ستة اشهر لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الاول كالأجر كل شهر كذا ثم ابرأ



عن الاجرة مع عن الشهر الاول والواحد غاصض وفي الفتاوى الصغرى للمرأة اذا طلبت من القاضى النفقة على الغا  
اذا كان مال حاضر وعلم القاضى بالنجاح يفرض النفقة ويأخذ منها كمالا بعد ملطمة ما لم يعط نفقتها ولو لم يكن  
له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند احتساب الملائمة وعند زفره يفرض وان كان له مال حاضر ولم يعلم القاضى  
بالنجاح فاقامت المرأة البينة على النجاح لا يقبل عند وعده من قبل ويفرض النفقة وان لم يقض النجاح فان  
وانكر يستد النفقة واليوم القضاء انما يفرض لا نه مجتهد في خلافه زفره او خالفه بوس من حاجة الناس اليه  
واذا فرض لاحقة الى اقامة البينة ان الزوج لم يحلف للمدين مقر بالمال النفقة وعلى هذا اذا قامت البينة على  
المودع والمدين بالاحدين فان كان المودع او المدين مقر بالمال والزوجية امره القاضى بدار نفقتها في ذلك  
بخلاف دين آخر هذا اذا كانت الوديعة ذراهم ودينارين او ميكا او موزونا اما في العوض فالقاضي لا يسرع باعده  
الكل فلو نفق المودع او المدين بالمال بغير ان القاضى يضمن لا يبرئ لكن لا يرجع على من نفق عليه قال الشيخ  
شمس لاية الترخي في نسخة وينفق عليها من غلة الدار والعبد وفي الفتاوى امرأة قالت ان زوجي يريد ان لا  
يعيش عني وطلبت كنفه بالنفقة قال ابو جعفر ليس هذا ذلك وقال ابو جعفر اخذ كنفه بالنفقة شهر واحد استحسننا  
وعليه الفتوى فلو علم انه يكت في السفر اكثر من شهر لاخذ الكفيل اكثر من شهر عند من وعده من لو كفل نفقه ما  
عاشت او كل شهر وفي النجاح بينهما فحق قال ابو جعفر على شرط واحد ولو ضمنها نفقة سنة جاز وان لم يكن واجبة  
ولو طلقها ارجعها طلاقا جعيا او بليا يؤخذ من كنفه نفقة عنها كل شهر لان العدة من النجاح هذا في الفتا  
وما تقدم في نسخة الامام الشريفي والفرق بين النفقة ليس من هذا لكن امر الزوجة بالاستدانة فلو اشتد  
قبل الفرض لا يرجع على الزوج بخلاف الاب لو قضى القاضى بالفرق بين النفقة ينفذ ان كان الزوج حاضرا  
اذا كان غائبا لا يقضى في جميع التواريخ قاله ولو قضى بالفرق هو ينفذ ما في كتاب المنقوع قال هشام سألت محمدا  
عن النفقة قال النفقة هي المعام والكسوة والسكنى **جس آخر** في نفقة ذوي الارحام نفقة البنت المعسر  
البالغة تجب على الاب للصغيرة اذا لم يكن للصغيرة مال والكفل عليه ولا تجب على الام شي هذا في الاصل وفي فقها  
المخالف على الاب ثلث النفقة وعلى الام الثلث كالأرث وفي التجريد لا تجب على العبد نفقة وله الصغيرة  
لا على الحر نفقة وله المملوك ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين والولد والزوجة والجد اذا كان الاب متيما  
وكذا لا فرض في الغاية لهؤلاء والمفضل ايضا ايفاء بما وجب على الغاية لا يجاب مبتدأ حان واحد من هؤلاء  
لو ظهر حبس حقه ياخذ غير قضاء وسائر الاقارب بدون الفرض لا يأخذون وفي مختصر القدوري اذا قضى القاضي  
بالولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فصحت سقطت قاله ذكر ذلك ولم يقدر المراد به اذا طالت  
المرأة اما اذا قصرت فلا يسقط والظهير معتد اكثر من شهر فان مضى شهر فادونه لا يسقط واكثر من شهر تسقط وفي

التجريد ان كان الصغير مال غائب يؤمر الاب بان نفق عليه ثم يرجع في ماله فان نفق بغير القاضى لم يملك الرجوع  
الحكم الا ان يكون اشهد على ذلك وفيما بينه وبين انه تع ان نفق عند الاتفاق ان يرجع خله ان يرجع وكذا لو  
كان الفقير او لا وصغار وجدهم وسلم يفرض النفقة على الجد لكن يؤمر الجد بالانفاق ويكون ذلك ديناً على  
الولد الصغار وفي المحيط ان كان الصغير ام مودة وولد لا يؤمر الجد بل يعطى الام ثم يرجع في مال الاب واليسر  
والذكر من الاولاد اذا بلغوا حتى الكسب لم يبلغوا في انفسهم يدفعهم الاب الى عمل المكتسبوا ويواجرهم ويتقوى عليهم  
من اجرتهم وكسبهم واما الاناث فليس للاب ان يواجرهن في عمل او خدنة فان كان الاب مبتدأ يدفع الكسب لابن  
الى امين كافي سائر املانه فلو كان من ثمنها يقضى بالنفقة على الجد ولم يرجع على احدها لانفاق واصل هذا في النجاح  
الاصل نفقة الوالد على الابن المورس واجبة سواء كان الاب قادرا على الكسب او عاجزا ان كان من ثمنه ولا يشاء الولد  
نفقة الابوة لانه اقرب في الاخر من النفقة عليهم اسوء قال من شاعها هذا اذا كان النفق ليس اما اذا  
كان فاحشا يجب ان يتفاوتا في نفقة النفقة وهذا بخلاف الابن فان كان قادرا على الكسب لا يجب نفقة على الاب  
المورس وان كان الابن معسرا ولا يجب له في الاصل في دفع آخر اذا كان الابن معسرا لا يجب على احد من ثلثة  
الاخر وعنه من اذا كان الابن من انفسه كمالا ضيع وفي الاقضية الفقهاء انواع ثلاثة فقير لا ماله  
وهو قادر على الكسب فالحجارة انه يدخل الابون في نفقة الفقير لا ماله وهو عاجز عن الكسب لا يجب عليه نفقة  
غيره لثالث ان يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة ابنه الكبيرة والابون والاجداد وغير هؤلاء  
اذا كان خارجا عنهم كالبنيان لا يجب نفقة عليه وفي الرحم المحرم كالمحرم يجب بشرط النصاب هو المحرم المقتدر  
وفي الاجناس قال في نوادر من يشترط نصاب الزكوة وهكذا قال الصدر الشريد وفي الفتاوى الصغرى  
انه لو تنقص من درهم لا يجب قال ابو يعقوب في نوادر من جماعة ان كان عند نفقة شهر وعنده فضل من نفقة  
ونفقة عياله يجب في الفتاوى الابن يجبر على نفقة زوجته ابية اما الاب في الجبر على نفقة زوجته ابية  
في النفقات لم يمتثل في الحلواني وقال في رواية رايان وفي رواية كافلنا وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الاب  
اذا كان الاب مريضاً او به زمانة ويحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في المحيط فلو كان الزوج  
بين الابن لابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه فلو اخلط الذكر والانثى  
الابون عليهم ما على السوية في ظاهروا روايتين عن ح وهو باخذ الفقيه ابو الليث ويجبر على نفقة اولاده والصغار  
والابن البالغ اذا كان به زمانة او كان اعرج او مقعدا او شلل الميديا وذاهبل العقل ومطلقا والشرط هو العجز  
حق لو كان الاب الصغير قادرا على الكسب لكن لا يمتدى اليه ليل لالاب عمل الكسب وينفق من ذلك عليه قال  
شمس لاية الحلواني في النفقات اذا كان الرجل من ابنا الكرام ولا يشاء جرح الناس فواجب وكذا طلبت



اذا كانوا لا يتدرون عن الكسب لم يجزوا حتى لا يسقط نفقتهم عن بائعهم قال في رايه مخرج هذا اذا كان لهم  
رشد ونفقة الاثاف واجبة مطلقا على الاباء لم يزج من اذ لم يكن مال وعلى رواية الخصاف يجب على  
الاب الام اذا ائلا ولو منع الاب من الاتفاق على الصغار بحسن اذا كان مورا ومن باع من هؤلاء مباح  
الغايه بل النفقة ابطت بعد ما خلا بيع الاب المحتاج وفي العقار لا يجوز بيع الاب ايضا وهذا عند  
الاذا كان الولد صغيرا في مختصر عصام وان كان الولد كبيرا لا يبيع العقار بالاجماع وانما المنقول اذا كان الابن  
حاضر كذلك وان كان الابن غائبا يبيع عند خلافها وذلك في الاقضية بيع الابوين للنفقة اما في  
ظاهر الرواية الامام لا يملك البيع لو قالت الام للقاضي اقرض النفقة هذا البصير على ابيه ومضى ان استدين  
الابن للقاضي فيعلم ذلك واذا ايسر جعت عليه استدانت فلان لم ترجع حتى مات ليس لها ان تخرج من  
تركته هو الصحيح وان نفقت من مالها او من مسئلة من الناس لا يرجع على الاب كذا في نفقة سائر المحارم هكذا  
ذكر في الاصل وفي ادب القاضي بانه على ان نفقة ذوي الارحام هل يصير شيئا بالقرض فيه روايتان وفي رواية لا كما  
ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير يصير شيئا وفي الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار وقال الابن هو غني وليس على  
نفقة وقال الاب معسر كذا في المسئلة ان القول قول الابن والبيته بنية الاب ان اقر الابن انه كان عبدا ثم  
اعتق فغلبه النفقة ولو نفق على نفسه من مال الابن ثم خالفه الاب فقال النفقة وتيسر وقال الاب فعلته  
وانما معسر قال نظر الحال الاب يوم اخص ان كان معسرا فالقول قوله استحسن في نفقة مثله وان كان  
مورسا فالقول قول الابن ولو اقاما البيته فالبيته بنية الابن هذا في طلاق المسئلة وقال في المحيط فان قال  
الاب ان ولدي هذا كسرت يده على ان يكتسب ما يكفيه وكيفيته لكن يبيع العمل على عند نظر القاضي في  
ذلك بان يسأل من اهل حرفة فان ظهر للقاضي ان الامر على ما قاله الاب خير الابن على نفقة ابيه واخذ ذلك  
وان كان الاب سكران او دابة فالله به من ان نفق نفقة على الابن لا ان يكون في المسكن فضلا عن ان  
يكفيه ان يسكن فاحه يؤمر الاب بان يبيع فاحه فيه وينفق واذ اال الامر الى المناحة التي يسكنها الان مفرض على  
الابن وكذا لو كان للاب ذبابة يبيع ويشترى الا وكس واذ اال الامر الى الاوكس مفرض على الابن وكذا سائر  
المحارم وفي الاصل امرها لها زوج ولها ابن من غيره وهو مورس الزوجان عسان قل ابو س لا افرض على الاب  
نفقة الام وقال في الام افرض ويكون ديناً على الزوج والبيته اذا تزوجت سقطت نفقتها على الاب في طاعت  
وانقضت عدتها عادت النفقة على الاب اذا كانت للولد لم وجد اولم وعم واخ لا دية فاما النفقة عليها  
اثلا فان لا نفقة على الخال والميراث لابن الغنم قال في المحيط لان الخال ذوح محرم وهو من اهل الميراث  
وابن الغنم ليس محرم وان كان وارثا والمراد من قوله وعلى الورث مثالي لك يعني ذال رحم المحرم وهكذا في ابن عم

وبه اخذ اصحابنا والمراد من الورث المذكور الآية كونه اهلا للارث لا كونه وارثا حقيقة وعند الاستواء في  
مخرج من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخل فالنفقة على العم وكذا لو كان له عم وعمه  
خللة فالنفقة على العم ولو كان العم معسرا فالنفقة على العمه والحالة ائلا فان لم يدر ميراثها وجعل العم  
كالميت ثم الاصل في نفقة الوالدين والمولودين انه يعبر القرب بالجملة ولا يعبر الميراث واذا استويا في القرب  
يجب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن احد منهما نوع رجحان فيجب النفقة بقدر الميراث بيان هذا الاصل  
اذا كان للمفقر والد ابن مورس فالنفقة على والد الابنة اقرب اذا كانت له بنت بنت وابن بنت فالنفقة على  
البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت اقرب اذا كانت له بنت بنت وابن بنت والاخ لا ينفق  
على ولد البنت ذكر كان وانثى وان كان الميراث للاخ لا للولد البنت فعلم ان العدة لقرب القرابة وان غفل  
فلا ولد وكانوا ولدت بنتا وولد ابن فمهم سواء في النفقة عليهم دون الاخ ولو كان له والد وولد  
مورس فالنفقة على ولده فان استويا في القرب لان الولد يرجح باعتبار التأويل ولو كان له جد  
ابن فالنفقة علىهما على قدر ميراثهما واستشهد ببيان ان العدة في نفقة الوالدين والمولودين القرب  
مسائل منها ان السلم المعسر اذا كان له ابنان مورس احدهما مسلم والاخر ذمي فنفقة عليهما بالسوية  
ان كان الارث لا يجري بين المسلم والكافر وكذا لو كان له ابن نصفي واخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا  
اذا كان للمفقر ابنة ومورس عماته فالنفقة على الابنة وان كانا يسوقان في الميراث وفي مختصر القدر وغيره  
اذا لم ينفق المولى على العبد والامة كتسبا وانفقا على انفسهما فان لم يكن لها كسب جبر المولى على البيع وفي القضا  
رجل لا ينفق على عبده ان كان قادرا على الكسب لا يأكل من مال مولاه بغير اذنه وان كان عاجزا يأكل والامة تأكل  
مطلقا وفي وصايا القضا لو اعتق عبدا مننا او مفعدا سقطت نفقة عن المولى وينفق عليه من بيت المال  
وفي الهيام لا يجبر المالك على النفقة لكن يؤمر بدائه وفي المحيط قال الدبر وام الولد يجبر المولى على الاتفاق  
ولا يجبر نفقة الكاتب اذا شهد شاهدان على رجل في دينه امة ان هذه الامة حق قبل القاضي هذه الشهادة  
اذعت الامة او محذرت ونصحا على يد عدلي ويفرض نفقة الامة ان طلبت على الذي كان في دينه العبد  
اذا كان بين رجلين قعابا حراما فانفق الآخر بغير ذن القاضى وبغير اذن صاحبه وكذا التمل والتزويج وكذا  
الودع والمقط اذا انفق على الودعية والقطعة وكذا في الدار المشتركة اذا استرققت فانفق احد ما في غيرها  
بغير اذن صاحبه وبغير اذن القاضى في متزوج فان مات الاب وترك اولادا صغارا وزوجة نفقة كل واحد  
نفسه فيشتري القاضى للصغير ما يحتاج اليه وينصيب له وصيا فان لم يكن في البلد قاض فانفق الكبار على الصغار وكذا  
مطوعين الحكم اما في ابيهم وبين الله فلا فان عليهم ونظيره في كتاب الودعية المودع اذا باع للدين من غير



استطاع رأى القاضى وفي المعنى فمضى وان كان خبره ذكره التوذا لها اذا لم يكن موضع يمكنه استطاع رأى  
القاضى لا يضمن استحسانا وكذا قال المشايخاء في جليل كانا في سفر فاعني على احد مما فاق الآخر على المعنى عليه  
مال المعنى عليه لم يضمن استحسانا وكذا لو ماتت بغيره صاحبه من ماله وكذا العبد المأذون في التجارة اذا  
كان في المباداة فمات ماله فانتفى في الطريق وعزم من الحسن انه مات واحد من المأذون فباع بغيره  
وانفق في تجارته فقبل له انه لم يرض الى احد فقام به وانه يعلم الفساد من المصلح اما في الحكم فبعض المولود  
الجار وانفق على الصغار ثم لم يفرق بذلك وافر وانفق نفسه ويبيعهم ذلك ولو خلفوا على ذلك قال في  
الكتاب رجوت ان يكون عليهم شيء ونظر هذا اذا علم الحي الذي على الميت وقضاه ولم يفر بذلك  
لم يعرفه القاضى ولا الورثة لا ياتهم فيما فعل وكذا اذا كان له رجل عند رجل ودية وعلى المودع مثل ذلك الودية  
دين والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسع للمودع ان يقضه ذلك الدين بآله ولا يقضه كذا اذا كان على  
زيد لم يرد دين وعلى عمر ومثل ذلك الذي له رجل اتروا مائة وروى زيد عن عمر المقتضى يسع لزيد ان يقضو  
دين عمر وبآله عمر عليه ولا يحير منه بذلك وكذلك اذا مات الرجل ولم يرض الى احد ولم يفر ذلك  
ودية عند رجل ليس للمودع ان يقضه عليهم ويحتسب مال الميت وكذا اذا فعل وحلف رجوت ان يكون  
عليه شيء ان شاء الله تعالى لانه لم يرد به الا الصلاح **فصل في الحضانة** وفي القاضى للشيوخ الامام  
الدين في الاسلام قاضى خان احق الناس بحضانة الصغير حال قوام النكاح او بعد فراق الام فان ماتت الام  
او تزوجت قام الام فان ماتت او تزوجت فالأخت لا ياتم فان ماتت او تزوجت فالأخت لا ياتم فان ماتت او  
تزوجت فبنت الأخت لا ياتم ثم يختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة اما اختلفت الرواية بعد هذا في الجملة  
والأخت لا ياتم رواية كتاب النكاح الأخت لا ياتم والى من الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة الاولى وبآله  
الأخت لا ياتم والى من بنات الأخوة وبنات الأخت لا ياتم والام والى من الحالات وفي رواية كتاب النكاح الأخت لا ياتم  
في بنت الأخت لا ياتم مع الحالة والصحيح ان الحالة الاولى والى من الحالات لا ياتم ثم الحالة لانه لم ياتم  
لا ياتم بنات الأخوة والى من الحالات والترتيب القاطع على ما قلنا في الحالات ولا حق للامه وان الولد في  
الحضانة واهل الذمة في الحضانة بمنزلة اهل الاسلام ولا حق للمزوجة وانما يبطل حق الحضانة لغيره لا النسوة  
بالتزوج اذا تزوجت بالاجتناب فان تزوجت لذى رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها جذا الصغير او  
الام اذا كان تزوجت بغير الصغير لا يبطل حقها والنساء احق بالحضانة مالم يستغن الصغير فان استغنى بان كان  
تأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستحي وحده والاب لا يملك والام بالجلوسية  
حق تحفي وعزمه حتى يبلغ حد الشهوة ومن لا اولاد لها من النساء لا يملكها حق الحضانة بعد الاستبراء

في العلام والجارية وبعد استغن العلام وبافت الجارية فالعصبة او بعد الاقرب لا اقرب لاحق بالام  
القم في الحضانة الجارية واذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج آخر وانكثرت الزوجة  
كان القول قولها وان اقرت بما تزوجت بزوج آخر لكون ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حتمها في الحضانة  
فان لم يبين الزوج كان القول قولها وان عثبت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق والاختلاف الزوجان من  
الولد فالتام هو بنت سبعين وانا الحق باسماكه وقال الولد هو ابن سبعين وانا الحق به فان القاضى  
لا يحلف احدهما لكن ينظر الى الصبي ان رآه عن الولد مستغنى بان كان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده  
يدفعه الى الاب الا فلا لان القاضى لم يعجز عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو الاستبراء والاطلاق والرجوع  
امرأة وله منها بنت احدى عشرة سنة فحقها الام الى نفسها وانما اخرج من بيتها في كل وقت وذلك الميت  
صانعة كان للاب ان يأخذ الميت لان الاب لا ياتم الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية  
لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا صغيرة طلاق بعسر وعزم  
لو ادعت القطة ان تزني الولد بالهاجنا ولا تمنع الولد عن الام والام تأبى ذلك ونظام الاب بالامر ونفقة الولد  
اختلفوا فيه الصحيح ان يقال الام اما ان تمسك الولد بغير امر وانما ان تدفعه الى القطة واذا استغنى الام عن مساندة الاب  
ليس لها زوج واختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث وتجوز الام على المسك الولد وقال المشايخ  
لا تجوز امره حلفت بالعارسية فقالت من مشيبي بن بكه راد ارم فجات امرأة اخرى فجعلته المهد واستسكت  
الصبي لان الحالفة ارتضعتة فالوخت في بيها لان المسك الرضيع يكون بها لارضاع حاله الصغر والاب ان تمسك  
الصغير فعاهد قال الفقيه ابو جعفر وابو الليث تجوز الصبي انها لا تجوز لان الام لا تجوز في الصحيح فلما لم ياتم  
خرجت من بيتها وتركته صبيها في المهد فسقط المهد ومات الصبي لاشي عليه لانها لم ترضع ولا يصح في الوخت  
من بيتها فاجاز في المهد ما في البيت لافمان عليها اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر كان للاب ان يرضعها  
الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم يكن مأمور على نفسها والعلام اذا عقل واجتمع رأيهم واستغنى عن  
الاب ليس للاب ان يرضعها الى نفسه الا اذا لم يكن مأمور على نفسه كان له ان يرضعها وليس عليه نفقة الا ان يطلع  
**كتاب الطلاق** هذا الكتاب شتمل على تسعة فصول الاول في معنى الطلاق الثاني في

الكليات وفي آخره الاقرار بالحرمة الثالث في الخلع الرابع في الامر باليد الخامس في الخيار والشيء السادس في الاشياء  
السابع في الرجعة الثامن في العدة التاسع في الخطر والاباحة وفيه مسائل التحليل **الفصل الاول** في معنى الطلاق  
شتمل على ثمانية اجناس الاولى العدة الثانية في الاضافة الثالثة في كون محلا للطلاق وفيه لا يكون الرابع  
في الفاظ الطلاق والخامس العدد السادس في البان والرجوع السابع في الطلاق المضاف الثامن في النكاح بالطلاق



وفي آخر الفصل سائر أحكام الطلاق ومسائل الجارات **الحجلى** في المقدمة قال الامام النسفي في اول  
كتاب الطلاق من شرح الشافعي علم بان الطلاق على خمسة اوجه مباح هو احسن وهو ان يقتصر على طلاق  
رجعية ويدعم ما حقه تقضي عدتها فان كانت ممن تجوز طلقها في طهر لا جامع فيه وحسن وهو ان يفرق ثلاثا  
في الخوة والشقيق الا في امة في امة لا في امة على الاطلاق وفي التي لا تجوز عن غيرها كبر طلقها واحدة مني ثانيا  
وبعد شهر وثالثا بعد شهرين ويحظر الجمع وهو الطلاق في الحيض وفي الطهر الذي جامعها فيه ولما المحظور  
فلا يراد الطلاق الثلاث جملة او دفعها على طهر واحد وكذا الجمع بين الطلقتين سواء كانت المرأة مدخولة او غير  
مدخولة وهو من تجوز ولا تجوز فان وقع هذا المحظور وقع عند المهور والمحظور رواية وهو الطلاق  
وهو كونه في طهر الرواية وفي رواية زيادات الاكره والمحظور عند البعض وهو الطلاق في حاله الحيض  
فحين لم يدخل بها ولم يخل وهو كونه عند فرجه وعن اصحابنا الثلاثة ليس بركون والتخلف بين اصحابنا في  
الثلاث في حق الحامل الاكره وعدمه بكونه وفي المتن لا باس بان يخلها في الحيض اذا رآى ما يكرهه وكذا التفريق  
في خيار البلوغ وامرأة العتيق الحيض في الفتاوى النائم اذا طلق امرته في المنام فلما استيقظ قال امرته طلقك  
في النوم لا يقع ولو قال بعد ذلك اجبت ذلك الطلاق لا يقع الطلاق ولو قال وقت ذلك الطلاق يقع وكذا  
التيبة ولو قال وقت انقضاء في حاله النائم لا يقع ذكره الامام خواجه زاده ولا خبر عن الطلاق في النوم  
داه كبر لا يقع هذا وقادى ترمذي صاحب برسم طلق امرته فلما صبح قال طلقك امرته ثم قال انما قلت لا في نومتي ان  
ذلك الطلاق واقع ان كان ذلك في غير ذلك الطلاق الذي كان في حال برسمه لا يصرف وان كان في حال ذلك  
ذلك الطلاق يصدق وبجملة هذا في شرح الفتاوى ان البعض الحجلى اذا طلق امرته لا يقع طلاقه وكذلك  
عليه البرسم والموهوش النائم والمقوء والذي شرب الدواء مثل البعج ونحوه وبغير عقلة اذا طلق واحد من هؤلاء  
لامرته لا يقع قال في المحيط العاقل يستقيم كلامه وافعاله وغيره من الحجلى خذوه والمحقق من مختلف كلامه  
وافعاله فيكون هذا عابا وذلك غالب فيكون سواء فكذا المعنى عليه والنائم والذي شرب الدواء مثل البعج  
عنه لا يقع طلاقه قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذي قال سالت ابا جعفر وسفيان عن رجل شرب البعج فوقع  
الى امرسه فطلق امرته قال اذا كان حين شربه لم يعلم انه ما هو في طهر وان لم يعلم لم يطلاق ولو ذهب عقله من دواء لا يطلاق  
ولو شرب من لا يشربه التي يتخذ من الحجوى والعسل فسكن فطلق لا يقع عنده ومن خلافا للمحذره وطلاق الهازل  
وطلاق الرجل الذي اراد ان يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع في النسف قال ابو جعفر العاقل في الطلاق  
هو اذا اراد ان يقول اسبق لسانه بالطلاق ولو كان في الفتاوى يدين قال ابو جعفر العاقل في الطلاق  
وفي الاصل اذا قال طلقك امرسى هو كذا في طلقها في العشاء وفي الفتاوى اهل من قد في رجل حكى بين رجل فلما بلغ

الى كذا الطلاق خطبه اليه ذكر امرته انه ان نوى عند ذكر الطلاق عن الحكايات واستبنا الطلاق فحان الكلام وهو  
يجب ان يصلح للايقاع على امرته وان لم ينو لا يطلاق وهو محمول على الحكاية وحكى عن شمس السلام لا وزجرى في رجل  
يذكر مسائل الطلاق بين يدي امرته ويقول انت طالق وهو لا ينو بذلك طلاقا او امرته لا يطلاق السكركان  
واقع اذا سكن من الخمر والنبيذ جميع تصرفا في صحته ويخذا اذا ذرف ويقتضيه الا اذا شهد رجلان على امرتها  
السكركان هذا في اشارة الى اصل وفي طلاق الاصل في بلوغ وفي شرح الفتاوى السكركان اذا طلق امرته يقع عند  
علمائها بخلاف زاده انه لا يملك ان يرد او قال عثمان في طلاق السكركان لا يقع وبه اخذ الكرخي والفتاوى في  
من سلام من اصحابنا وهو اخذ قول الشافعي وفي شرح الشافعي في كتابه شرعا في وجهه وجميع تصرفا في صحته  
ورقة ليست برفعة اجماعا قال في راي في موضع ثقة عن ابن ربيعة في تصريف الفتاوى في شرح الفتاوى لشرع النبيذ  
فلم يوافق صدق حتى ذهب عنه من الصداع لان النبيذ فطلق لا يقع وطلاق الكرخ وعامة ويمنه كذا في كذا  
واسلامه كذلك وكفر ليس كره ولو كان على الشرب فشر بفسكر او شره باله النجسة فسكن فطلق امرته يقع **الحجلى**  
**الثاني في الاماقر** وفي الفتاوى رجل قال لامرته اني قد نويت في طلاقك حذفت الباء لا يقع اذا قال الم اني طلاق  
امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال لها بالالف سبعة طلاقا ويرد رفق لا يقع ويكون هذا نقوض الطلاق  
اليها وان نوى يقع ولو قال لها سبعة طلاقا خود برادر رفق يقع بدون النية على قايين قوله خذى بطلاقك في  
ان يكون ايقاعا ولو قال طلقني فضر بها وقال لها انك طلاق لا يقع ولو قال انك طلاق يقع وفي مجموع التوازل  
مثل الشيخ الاسلام عن رجل امرته وقال دار طلاق لا تطلق وسئل الامام احمد الفتاوى عن رجل امرته وقال انك  
يك طلاقا ثم وكفها ثانيا وقال انك طلاقا وكذا الثالث قال لا تطلق ثم اذا فشيخ الاسلام يقول متى ضرب  
طلاقا فبطول والامام احمد يقول متى طلاقا فبيع سكران من سبعة مرة فبيعها ولو لم يظفر بها فقال بالفارسية  
طلاقا وان قال عشت امرتي وان لم يقل شيئا لا يقع في الفتاوى وفي المحيط دار طلاقا ينوي لعدم الاضافة قول  
يقع من غيرية وهو لا يشبه مثل شمس لامة عن امرأة قالت لزوجها لو كانت الطلاق بيدى طلقك نفسي لفظية  
فقال الزوج من بين هذين ادم ولم يقل ادم ترا قال يقع لان كلامه خرج جوابا وفي فتاوى النسف رجل قال  
لامرته فانك تتعطين كذا فقال نعم فقال بالفارسية اني حين استكه نومي كوفي هذا طلاقا واجاب شيخ الاسلام  
وقال ان حين استكه نومي من سبعة طلاقا قد شد است قال هكذا نقل عن الامام البردوي انه كان يكتب شيئا  
ولا يكتب شود وفي نظم الزندوستي قال لامرته في حاله الغضب في ربه است وسه رفق وقد كان طلقها قبل هذا  
فطلقين ولا شيء له لا يقع الثالث وفي الفتاوى لوقال لامرته طلاقا وتوحد كوشة تو بر است قومي والبس  
والمحقة قال الصدوق الشيبه لا يقع في الحال وبعد الستة في ايمان مجموع التوازل ثانيا لوقال لامرته



طلاق توكيد واحد بغير يمين برونطق ثلاثا وشيخ نجم الدين عن رجل له امرأته حلال وامرأة مطلقه فقال  
 له امرأته بخانه زن سه طلاق فوق فقال سه طلاق ان كسرتك ويراسه طلاقه كويدها تطلق هذه ثلاثا  
 قال نعم فوالان يجمع النوازل شيخ نجم الدين عن هندی عن امرأته هندی معقده جرى على لسان هذا الزوج  
 من غير حضرة المرأة ولم يسبق ما يدل على الردة طلاقها ادم هندی وستان اهف طلاق قال لا تطلق لان هندی  
 اسم بلاد قبيل نجم الدين والافغان في الفارسية جاور قال نعم از يده سؤال كن واهل القرية رجال ونساء فاذا  
 جمع بين اهل وعمل الاهل لا تطلق وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل قال امرأته هرا طلاق درهم انت كرم قال  
 ان نوى او كان في حال مذكورة الطلاق يقع والا فلا ولو قال طلاق فمخرجان برئانه استأخلف المشايخ فيه  
 والافغان يقع اذا نوى النوازل وفيه ايضا لو قال لها كذا بان من طلاق حاش شوميا كان طلاقا صحيحا قبله لا يقع  
 قال النساء اهل الذنبا طلاقا ونساء اهل الذنبا طلاق وهو من اهل الذنبا الذي لا يقع الطلاق على امرأته الا ان نوى  
 كذا ويحشام عن نوى ومن فيه وليان في رواية تطلق وكذا لو قال جميع نساء الذنبا طلاق هذا هو  
 الاصح قال كذا قال الامام الاستاذ وفي باب السنين تطلق امرأته ولا يصرف في الحكم ولو قال نساء اهل السنة طلاق  
 وهو من اهل السنة فطلقت امرأته والدار على هذا ولو قال نساء هذا البيت طلاق طلفت امرأته لو كانت فيه ولو  
 قال نساء هذه القرية طلاق اختلف المشايخ فيه من من اهل البيت والسنة ومن من اهل البيت والمصر ولبو  
 قال فلا يثبت فلان طلاقا ونسبها الى ابيها ثم قال عني امرأة هي على ذلك الاسم والنسب لم يصرف وطلاقا  
 على امرأته في القضاء بخلاف الاقرار فانه لو اقر رجل بسفي اسم فجاء رجل بذلك الاسم فلا يثبت له ولا يثبت له  
 لو طلق عنه ذكر في القضية لانه لا يحلف بالله ما هو بفلان ولكن يحلف بان الله عليك هذا المال ثم في مسألة  
 الطلاق قال في الاصل ضاركا لو قال زني طلاق واسم امرأته زينب ثم قال ما عني امرأته لا يصرف كذا  
 هذا وكذا لو نسبها الى ابيها او الى ولدها او اختها اذا كانت كذلك وفيما يجمع النوازل لو قال فلانة بنت فلان  
 طلاق وسبها بغير يمين لا تطلق امرأته الا ان نوى يا امرأته قالت لا رجها انك تزوجت على فقال كل امرأته لي سوي  
 يمين طلاق واسم امرأته منة تطلق امرأته وكذا رب الدين اذا حلف بدين فحلف وقال ان ذهبت من المصير  
 قضاء دينك فامرأتي عيشة طلاق واسم امرأته فاطمة فذهب من المصير قضاء دينه لا تطلق امرأته وفي مجموع زل  
 رجل عاده انه اذا عصى يقول اي ماذرت شش طلاق فسكن فانه فقال له اي ماذرت شش طلاق تطلق  
 امرأته ثلاثا وفي الاصل رجل له امرأتان اسم احدهما زينب واسم الاخرى عمرة فقال بركة انت زينب فقلت لهم فقال  
 انت طلاق لا تطلق وكذا لو قال العبد فقلت كذا وكذا انت حر لا يصح الا لم يفعل الغلام ذلك وفي الاصل  
 رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال ان زينب واجبة عمرة فقال انت طلاق لا تطلق المحببة فلو قال نويت زينب

طلقها من بالاسارة وتلك بالاعتراف وفي فتاوى النسخه رجل قال ان زنيك مرأجانه استاسه طلاق و<sup>امرأته</sup>  
 في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ان زنيك مرأجانه اذ استاسه طلاق وليست في هذا البيت  
 وقت الطلاق لا تطلق **جس** فيمن يكون محلا للطلاق وفيمن لا يكون اذا وقعت الفقة بين الزوج وامرأته  
 البلوغ او خيار العتاقه بعد الدخول ووجوب عليه العدة فلو طلقها الزوج في هذه العدة لا يقع في المنع قال في  
 المحيط الاصل ان المعتدة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعد الرطي لا يلحقها اسم احد الزوج لا يقع  
 على الاخرى طلاقه في باب طلاق اهل الحرب من الاصل لا يلحق امرأته ثم قال لها ادمت ان نوى الطلاق طلفت ثلاثا  
 كقوله ما بعد الخلع انت واحدة مع النية ذكر في مجموع النوازل وفي التجريد لو قال لها العتدي لم يقع شيء وكذا  
 بوجوب الحرمة مؤبدا فان الطلاق لا يلحق المرأة وكذا لو اشترى منك حتم يلحقها الطلاق وفي الفتاوى الصغرى الطلاق  
 الصحيح يلحق المياين والمباين يلحق الصحيح والصحيح يلحق الصحيح والمباين لا يلحق المياين الا اذا كان ثلثا معلقا باين  
 قال الهان دخلت الدار فانت باين ونوى الطلاق ثم طلقها واحدة باينة ثم دخلت الدار في عتدها يقع ولو قال لها  
 انت طلاق باين فانه يلحقها ولو قال انت باين لا يقع ولو قال لها ابتك بتطبيق لا يقع في الفتاوى وفي شرح الشافعي  
 ولو قال كل امرأة طلاق لم تطلق المتعلقة لان نويها وفي مجموع النوازل لو قال ان فعلت كذا وامرأتي طلاق احدث  
 من طلاق باين لا تطلق اما اذا اشار باين قال بالفارسية اين زن ورا طلاق او قال المتعلقة هذه امرأتي طلاق  
 سطق **جس** آخر في الفاظ الطلاق قال في التجريد لو قال النسوة له احديكن طلاق ولم ينو واحدة بعينها طلقت  
 واحدة والبيان اليه وللشاذ ان الخاصة حق بين اكن باينا او ثلاثا وبغير العدة من وقت البيان فان كان  
 فزوج بامرأة قبل البيان ولم يكن خلعا بغير عتدها لم يجر كاح الخاصة حتى يبين احديها او تقضي  
 ولو قال لامرأتين له احديكما طلاق ولم يبين حتى ماتت احدهما طلقت الثانية وكذا لو لم يبين ذلك جامع  
 او قبلها او حلف بطلاقها او ظاهر منها او طلقها باقضية الاخرى للطلاق ولو ماتت احدها او قل غيبها  
 لم ترها ولكن الباقية وفي الفتاوى لو قال لامرأته طلاق على واجب ولازم او فرض او ثابت منهم من قال يقع  
 واحدة رجعية نوى او لم ينو بخذ المصير بالشهد قال وقال الامام حالي لا يقع في الكل وفي النوازل قال هذا  
 قول جده ولو قال طلاقك على لا يقع وقال في المحيط ولو قال عليك الطلاق فمطلق اذا نوى ولو قال لها انت طلاق  
 او لا بالفارسية بكون لا يقع امرأته قالت لا رجها اقر على عتدي انت طلاق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في  
 القضاء لا تطلق في ما بين يمين لانه اذا لم يعلم الزوج ولم ينو والبيع من الماثل لا يقع في الفتاوى الصغرى وفي  
 هذا القول امرأته بالتركية يتكلم ارج يقع ثلاثا ان نوى رجل قال امرأته انت اطلق من فلانة يقع اذا نوى الا ان  
 يكون جوابا لسؤالها الطلاق نحو اذا قالت المرأة فلا تطلق امرأته فطلقتي فقال انت اطلقها او بين ما طلقت ولا يثبت

لو قال له امرأته  
 بكون ارج بغير يمين  
 ان نوى



رجل طلق امرأته ثم قال لها يا مطلقة لا يقع شيء وفي السنة عن من أنه لو نوى أنها مطلقة بالاولى لا يدين القضاء  
وهي طالق اخرى وفي الحديث لو قال امرأته يا مطلقة وقع الطلاق عليها ولو قال ردت به الشتم لا يصدق قضاء  
ودين ولو قال ردت به طلاق زوج كان طلاقا لان لم يكن لها زوج قلنا لا ولا يفتى الى قوله فان كان طلاقا  
فمن لم يفتى كذلك وان كان طلاقا صدق ديانة بانفاق الزوايا ولو قال نويت الطلاق عن وثاق صدق ديانة  
لا قضاء ولو قال ان طالق من وثاق لا يقع وروى الحسن عن من قال لو قال انت طالق من هذا القيد لا يقع ولو قال  
انت طالق ثلاثا من هذا القيد طلق قضاء ولم يدين ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين وعن من قال ان يدين ولو قال  
انت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادانة ولو قال لم اعن الطلاق عن وثاق النكاح لا يصدق ولو قال انت مطلقة  
لم يقع به الطلاق ولو نوى يقع هذا في التجريد امرأته سألت الطلاق من زوجها فقال لها انت طالق ستمس طليقة فقالت  
المرأة الثلاث كنيسة فقال للرجل الثلاث لك والبوق لزوجك يقع الثلاث على المخاطبة وعلى غير المخاطبة لا يقع  
رجل قال لامرأته طلقك ان طلقك ولو لم يقل لا بخلاف الوفاة الاخرى قال امرأتها طالق حيث تطلق قال  
ذلك الرجل ولم يقل واصل هذا في طلاق الاصل رجل قال لآخر اخبر امرأتها بطلاقها فوطئ طالق اخبرها اولم يخبرها ولا  
لو قال احمل اليها طلقها او بشرا بطلاقها في طلقها او لا وكذا لو قال اخبرها انها طالق ولو قلها انها طالق ولو قال  
قلها انت طالق فهذا توكل ولا يطلق ما لم يقل وفي السنة لو قال لآخر اخبر امرأتها بطلاقها حتى لا يخرج قبل ان يقضى  
عندها من اقر بالطلاق وقال للصحاب كذب طلاقها باي في كذبها فامر مع اخواتها ان لا تقع رجل قال لامرأته  
انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق او ما لا يقع عليك من الطلاق طلق واحدة ولو لم يوصف لانه ما من طلاق لا  
يجوز لا يقع وهذا في العتاق في الاصل بل لو ادان طلق امرأته فقالت لا تطلقني هب طلاقا فقال وهب طلاقا  
يريد بذلك لا اطلقك في امر في القضاء وفيما بينه وبين الله اما اذا فارقها ابتداء وهب طلاقا ولا  
نية له بطلاق في القضاء ولو قال نيتان يكون الطلاق في يدها لا يصدق قضاء ولو قال ترك طلاقك يريد  
الطلاق تطلق وفي التجريد ما نويت به الطلاق صدق في القضاء ولو قال عرضت عن طلاقك لا يقع وان نوى  
ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ في ذلك اذ نوى وان لم ينو لا يقع والاصح انه يقع في شرح النساء وفي الفتاوى  
لا يقع ولو قال لها ان ابرئ من نكاحك وقع الطلاق ولو قال ان ابرئ منك باي ان شاء الله في فصل الكايف ولو  
قالها افرضك طلاقا لا يقع ولو قال هتكت طلاقك ينبغي ان لا يقع ولو قال لها بعت طلاقك بكرا قبل طلاق  
رجل قال لامرأته اعزتك طلاقك عن من انما لا يطلق كالقول افرضك طلاقا وعن من انه لا يقع وعن من فيه خلاف  
واختلف المشايخ في قوله هتكت طلاقا والصحيح انه لا يقع ولو قال لها بعت طلاقك بكرا قبل طلاق ولو  
لها عزتك طلاقا صار الطلاق في يدها في الاصل قال الفير عن من انه يقع وعن من انه لا يقع رجل قال لآخر هل طلق

امراة فقال لها آمع مع يعني نعم وقال لها ابتداء انت طالق يعني طالق يقع بخلاف ما قرأية السجدة بالجماء  
حيث لا يلزم السجدة لانه ليس بقرآن اما الطلاق يعلق بلفظ يدل عليه وفي مجموع النوازل لو حلف لا يسيح  
فلان فيها اسم لا يثبت لان هذا ليس بتسمية فان صلى في الصلاة قدر العزات فسل صلى اذا قيل  
لاخر ابن زن تو هتكت هتكت فقبل له ابرئ طلاقه هتكت فلا هتكت ثلاثا فلو قال الزوج ما سمعت قوله  
سم طلاقه هتكت هتكت انت نعتيد الكلام لا يصدق لانه لو لم يسمع لا يجزى في مجموع النوازل ودين دخل النكته  
فقال صلاة كرم فقال له رجل زن طلاق كرمي فقال كرم ما وقال اري فظن انه يقول له صلوة كرمي لا يكون هذا  
طلاقا وفي فتاوى السنة امرأته قالت لزوجها من برتوسه طلاقا فقال الزوج بيشه هذا اقرار بالثلاث ولو  
صد طلاقه بيشه است هو كذلك وقال له طلاقه كرمي طلاقه كرمي يقع الثلاث امرأته قالت لزوجها من برتوسه  
نمى باسم قال الزوج مباش فقال طلاق بدست توست من طلاق كن فقال الزوج طلاق كرمي كرمي كرمي  
كرمي ثلاثا بخلاف قوله كرم لانه استقبل وفي الحديث لو قال بالبرية اطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استعماله في  
فكون طلاقا وفي ايمان مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها من طلاقا كن طلاقا كن فقال  
الزوج كرم كرم كرم قال طلق ثلاثا وكذا الجواب السيد الامام شرف بن محمد بن أبي شجاع وقال الشيخ الامام  
عمر بن أبي بكر في الفراء تطلق ثلاثا واحدة وفيه سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها من برتوسه طلاقا  
فقال الزوج هلا هل تطلق ثلاثا قال الا ان ينويها لان هذه الكلمة للاستعمال هلا وترباش وتلو  
هلا ما يبروم فلا يتعين لاحدهما الا بالنية ولا يجوز ان يكون بعنه اري على الاطلاق فان قال نعم صلح  
لماضي والمستقبل ولو قال لزوجها طلاقا خذ ابرئ تو حرام فقال اري حرمت عليه بتطبيقه سئل نجم الدين  
عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت امك فقال طلاقا فابروم فقال تو بر وامن طلاقا دما دم فترسم  
قال لا تطلق لانه وعد امرأته قالت لزوجها انا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا تطلق  
ان نوى الطلاق وذكر في الحديث في باب الميراثات قيل للرجل الست طلقنا امرأتك قال بل طلقا كانه قال  
طلقنا لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا تطلق لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال ما طلقنا  
رجل قال لامرأته تو راين طلاقا بيشه فانه است ثم طلقها فاقراءه حجة عليه وليس له ان يبرئ زوجها اما  
لو قال لها تو راين طلاقا فانه است ثم طلقها بعد ذلك له ان يبرئ زوجها لان التخصيص بالواحد لا يدل على  
نفي الآخر وعلى هذا القول من دون دو طلاقا شدة است وازسم بكل ما نوه است ينبغي ان لا يكون اقرارا بوضع  
الثلاث رجل قال لامرأته خذي طلاقا فقالت اخذت يقع الطلاق وفي العتاق شرط النية والاصح انها  
ليست بشرط رجل قال لامرأته طلعك الله تطلق وان لم ينو وكذا لو قال العبد اتمك الله هذا في الفتاوى



وفي السنة لو قال امرأته قد شاء الله طلاقك وقضى الله طلاقك لو قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا إلا أن يحرر  
ولو قال هو طلاقك وأحييت طلاقك أو حيت طلاقك أو حيت طلاقك لا تطلق وإن نوى قال في  
السنة وفي القياس كل ذلك سواء امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال الزوج دأيم بالياء أن كان هذا لغة  
بلدة من البلدان لا يصدق أنه لم يرد به الطلاق كالجواب بالعربية وإن كانت لغة بلدة الزوج دون المرأة  
فذلك بل الظاهر أن لم تكن لغة بلدة من البلدان لا يكون جوابا رجل قال لامرأته ترأسه طلاق يقع الثلاث  
لأن هذا بمنزلة قوله عطيتك ثلاثا بغير قيد لا يرى أنه لو قال آخر لك هذا الثوب كان هبة وكان بمنزلة  
قوله عطيتك كذا هذا وكذا لو قال طلاقا تراو لو قال من طلاقك دأيم يقع وإن لم ينو إلا أن ينوي  
التفويض للمها ولو قال لها لك الطلاق يقع عنده إن نوى ولو قال عليك الطلاق أن نوى يقع وكذا  
العق المثلثان في السنة ولو قال بالفارسية نوطا اتبيع وكذا لو قال لها نوطا طلاقا بشا وسه طلاقا بشا  
تطلق من غيرنية ويكون معنى الشيخ الامام الأستاذ طير الذي يخطى وفي باب السنين لا تطلق من غيرنية امرأة  
قالت لزوجها طلاقا دم فقال ادست بيع وكذا لو قال طلاقا دم وكذا لو طلبت الطلاق من زوجها  
فقال چون نفي طلاقا داه شد وقال ما عنت به الطلاق يصدق في مجموع التوازل امرأة طلبت الطلاق  
من زوجها فقال توخي سرتاي طلاقا كرمي نوى يقع وفي المحيط رجل أتته امرأة برجل ثم رأى ذلك الرجل  
في بيته فغضب فقال زن غر طلاقا داه قيل يقع إذا نوى وقيل بالواقع من غيرنية رجل قال لخدمته فغضب  
امرأته بسوق ويسوق في تعبير جندل كدبت كد بطلاق كد بطلاق كد بطلاق الطلاق عليها  
رجل قال طلق امرأته طالق ثم قال لم أعز امرأتي صدق سئل أبو نصر عما قال لامرأته إن اشتريتا ما وتزوجت  
عليك فانت طالق واحدة فقالت لا أرضى بطلقة واحدة فقال أنت طالق ثلاثا إن لم ترخى واحدة قال هذا  
الكلام يراد به الشرط ويراد به الابتداء فلا يقع في الحال شيء ولو قال له ترا طلاقا ما داه است ونه كحاح خير  
ورفي بالطلاق الثلاث امرأة قالت لزوجها في غضبي كان ما في يدك في يدي استغذت نفسي ثلاثا ففكر  
الزوج لم أنو الطلاق فقال الزوج الذي في يدك فقال طلق نفسي ثلاثا فقال الزوج فولى مرة  
أخرى فقالت المرأة طلق نفسي ثلاثا ثم قال الزوج لم أنو الطلاق لا يصدق ونطق ثلاثا بقولها طلق  
نفسه ثلاثا بعد قوله فولى مرة أخرى كأنه قال لها فولى طلق نفسي ثلاثا ولم يقل الزوج فولى مرة أخرى صدق  
الزوج المسائل في الفتاوى للصغيري رجل قال لامرأته ترا طلاقا خمس طلاقا ولا يصح  
تلاخ وطلاق وتلاخ على الشيخ الامام الجليل الذي ذكره في الفصل أنه يقع وإن تعدد قصد لا يقع ولا يصدق  
قضاء ويصدق ديانة إلا إذا استند قبل اللفظ به وقال أن مرقى طلبت الطلاق ولا ينبغي أن يظن أنها

باللفظ بها فظن ما ولفظ وشهد بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق بين الجاهل  
والجاهل كما هو جواب عن لائمة الحلواني ثم رجع إلى ما قلنا وعليه الفتوى وفي نظم الزند ولسي قال المرأة  
عشر مائة إذا اضيف اليه الطلاق يقع أنت طالق جسدك ونفسك وجسدك ورقبتك ورأسك وروحك  
وفرجك وبضعك وظرك وذمك والخيار في الدم والظن لا يقع وأجملناه لوصاف الطلاق إلى الجزئية  
ينفع وكذا الفتوى واستك طالق لقوله فرجك طالق بخلاف الذم وفي السنة وفي إضافة الطلاق إلى رأسها الوفاك  
الرأس منك طالق أو قال هذا المضمونك ووضع يده على رأسها لا يقع وفي نسخة شمل لائمة الحلواني لو قال  
لها رأسك طالق ونوى اقتصار الطلاق على رأسها لم يبعد أن يقال إنما لا تطلق وإن أراد بقوله يدك أو ذمك  
طالق عباد عن جميع البدن كان لنا أن نقول إنما تطلق وفيما سوى هذه اللفاظ أن كان جزء لا يستمع من  
قوله سئلك أو براقك وغيره لا يقع الطلاق وفي الفتوى الصغيرة امرأة قالت لزوجها مالك امرأة أخرى فقال  
الزوج كل امرأة لي فبطل الطلاق هذه المرأة بخلاف مسألة الجامع الصغير صورتها امرأة قالت لزوجها  
أنتك تزوجت علي فقال كل امرأة لي فبطل الطلاق ثلاثا طلق المخاطبة وعن من لا تطلق المخاطبة وبهذا أخذ  
بعض المشايخ منهم الامام الشافعي وفي المحيط ولو قيل لرجل إن لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي  
فبطل الطلاق هذه بخلاف مسألة الجامع الصغير وفيه إذا قالت لزوجها تريدان تزوج علي وقال الزوج  
كل امرأة تزوجها فبطل الطلاق فطلق المخاطبة ثم تزوجها تطلق وفي رواية النسب رجل قال لامرأته بعد ما  
قالت له في حقك وقتب بينهما من باقوني باسمك كبرياشع بسنت طالق واحدة وشنتين وثلاثا فقالت في شتم  
ينفع الثلاث وعلى هذا رجل لامرأته فجاءه فقال لا بينك وبين أخوتك شيء من شيء طلاق فقال لا  
مراخوش است وهو طلق مسألة الشتم والمجازة حتى لو لم يقل بس يكون تعليقاً والمثلثان لا تشبهان قوله  
لها كرمي نواهي ترا طلاق فقال مخوام لا تطلق لأن هذا تعليقاً بالارادة وإنما المراد بطن لا توقف عليه  
فتعلق بالأخبار وقوله بس أو شتم تحقيق **جندل** في العدد وفي الفتاوى رجل طلق امرأة ثم قال لها طلقك  
أو طلاق دأيم ترا بيع لها ثانية ولو قال قد كنت طلقك أو طلاقا داه ترا لا يقع ثانية وفي المحيط لو قال  
نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل شتين وقتب المسئلة بينخارا وافي بعضهم بوقوع الواحد لا  
الرأس نصف الأعلى وبعضهم غير الأصاقي لأن الفرج في الأسفل إذا قالت المرأة لزوجها طلقه وطلق  
وطلق فقال قد طلقك يقع ثلاثا نوى الزوج الثلاث ولم ينو أن قالت بغير حرف العطف أن نوى ثلاثا  
فلاش وإن نوى واحدة ولم ينو شيئا فهي واحدة وفي السنة وفي الوجه الثالث يقع الثلاث وإن لم يذكر حرف  
العطف ولم يشترط النية ولو قال طلقه ثلاثا فقال أنت طالق يقع واحدة ولو قال قد طلقك يقع الثلاث



وكذا لو قال صلت ولو قال تنز في فقال قد فعلت طلق ايضاً نعم قيل رجل طلق امرأته ثلاثاً قال نعم  
القياس يقع الثلاث ولكن استحسنوا واحداً وسئل ابو بصير عن رجل طلق امرأته ثلاثاً طلقين قال  
هذه ثلاثة لزوم الثلاث وان لم يذكر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بحالها وقوله هذه ثلاثة لا يجزئ  
اذا لم يور في فداوى النسف ولو قال لامرأة دست بازداشمت بيل طلاق فقالت امرأة بازكوى تامر ما تشؤ  
فقالة دست بازداشمت بيل طلاق وكذا ثلاثاً بيطران قال ثانياً وثلاثاً دست بازداشمت او دست بازداشمت ام شك  
انما جاز يكون الواقع هو الاول فيكون واحداً اما اذا قال دست بازداشمت او دست بازداشمت يقع الثلاث  
ولو قال عنت بالثانية والثالثة الاجاز صدق ديانة لا قضاء واصول هذا في طلاق الاصل رجل قال لامرأة  
وقد دخل بها انت طالق او قال انت طالق وطالق او قال قد طلقك قد طلقك او انت قد طلقك  
او انت طالق طالق وقال عنت به التكرار صدق ديانة لا قضاء اما اذا قال لها انت طالق فساله انسان  
ذا قلت قال قلت هي طالق او طلقها في طالق واحداً وفي الفتاوى لو قال لامرأة انت طالق ثم قال الناس  
زف من خرم ستان عني الاول ولائمة له فقد جعل للرجعي بانياً وان عني ابتداء فهو طالق آخر  
بيان وفيه ايضا لو قال لامرأة انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه ابو جعفر شتان  
وهو شبهه ولو قال لا كثير ولا قليل يقع واحداً ولو قال لها انت طلاق او عامة الطلاق ولم ينو شيئاً  
شأن ولو قال كل الطلاق يقع واحداً ولو قال لها انت طلق اكثر الطلاق يقع الثلاث في المدخلة وفي الاصل  
لو قال لامرأة انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة ويرجع تطليقة يقع الثلاث في المدخلة ولو قال نصف  
تطليقة وثلاثاً وسدسها يقع واحداً ولو قال نصفها وثلاثاً وسدسها يقع شتان قال شمس لا يمة الشري يقع  
واحدة في الوجهين وفي الفتاوى رجل قال لامرأة انت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً ان كان السكوت لانقطاع  
النفس يقع الثلاث وان كان لا لانقطاع النفس لا يقع الثلاث ولو قال لها انت طالق فقبل المبعث سكت  
قال ثلاثاً يقع الثلاث قال الصدوق الشهيد يحتمل ان هذا صحيح بناء على ان من قال لامرأة انت طالق ثم  
قال جعلتها ثلاثاً صح عنده ولو قال لها ادست بيل طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق يقع  
الثلاث وان لم ينو يقع واحداً ولو قال لها انت طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق وسه طلاق وسه طلاق  
وان نوى العطف يقع الثلاث وان لم ينو يقع واحداً ولو قال لها انت طالق واحداً فقالت المرأة هذا فقال  
الزوج هذا ان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً لا يقع شيئاً وفي المحيط لو قال لامرأة طلاق اكره من  
كسى راد هي ودوسه يقع الثلاث عند وجود الشرط قال الامام القاسم يقع واحداً وفي التجميع رجل قال لامرأة  
انت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً نطق ثلاثاً اذا دخلت الدار وبه لو قال انت طالق ان دخلت الدار عشر

حتى تخرج الدار عشر مرات فاذا دخلت عشر مرات لا يقع طلاق واحداً في الاصل لو قال لها انت طالق  
فامسك على فم رجل فلم يقل شيئاً او لم يقل شيئاً قبل ان يقول ثلاثاً فانه يقع واحداً ولو قال لامرأة طلاق  
اي طلاق او قلين واخر ياست يقع واحداً ولو قال لها انت طالق كل يوم يقع واحداً عند الثلاثة وان نوى  
الثلاث فلا بد ولو قال لها انت طالق في كل يوم يقع ثلاث تطليقات في كل يوم تطليقة بالاجماع ولو قال  
انت طالق مع كل تطليقة فانه يطلق ثلاثاً ساعة خلف هذا في ايمان مجمع النوازل رجل قال لامرأة قل للدار  
بها كروزي ويدي بيل طلاق ودو طلاق دست بازداشمت يقع ثلاث ولو لم يقل دست بازداشمت يقع واحداً  
هذا في ايمان الفتاوى وما تقدم في آخر باب الباء وما تقدم في طلاقها وكذا القول ان كروزي راد في كرم ارم  
بيل طلاق ودو طلاق وسه طلاق فم رجعي ما تطلق واحداً ولو قال لي ودوسه طلاق ثم تزوجها يقع  
الثلاث وتام هذا في خزانة الوصايف **حسن في البايان والرجعي** وفي الزيارات الباب الثالث من كتاب الطلاق  
الذي يلحق البايان لا يكون رجعيّاً والصريح يلحق البايان وان لم يكن رجعيّاً وفي التجميع الطلاق على ما كان الخلع غير  
ان بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائناً ولو الطلاق على عوض لا قيمة له بطل العوض وبكسر الطلاق رجعيّاً قال  
ومن جملة تلك الصور ما ذكره الفتاوى الصغرى لو تزوج امرأة على طلاق ختمها ووقع الطلاق عليها وبكسر ختمها  
وفي الفتاوى امرأة قال لها زوجي ما بعد طلقك الطلاق برئى عن كل حق لك على فقالت ابرأك من كل حق  
للنساء على الرجل فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحداً وهو مدخلة يقع واحداً بانية امرأة قالت لزوجها  
طلقني على ان اذهب عن من ولا رضى فعل قابت ان تطلق رجعي ولا شئ عليها ولو قال لها ان طلقك تطليقة  
واحدة فم يابن او ثلاث وطلقها فم رجعية المستثنان في النسف اذا طلق الرجل امرأته تطليقة وقد دخل بها ثم  
قد جعلت تلك التطليقة بانية فان قال في العدة فم بانية عند رجوع والعدة من يوم طلقها رجعية ولو طلقها  
ثلاثاً وفي العدة عند رجوع لا يكون ثلاثاً وعند رجوع لا يكون بانية ولا ثلاثاً وفي الفتاوى الصغرى  
لو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قد جعلت تلك التطليقة بانية او ثلاثاً قبل ان تدخل الدار فان  
المقالة لا يلزم من قبل ان الطلاق لم يقع عليها ولو طلق امرأته رجعية ثم رجعت ثم قال قد جعلت تلك التطليقة  
بانية لا يكون بانية رجل قال لامرأة بيل طلاق دست بازداشمت الطلاق رجعي ولو قال بيل طلاق دست باز  
داشمت يابن هكذا ذكر الصدوق الشهيد في باب الباء وفي فتاوى النسف قال وجد الجواب على عكس هذا دست بازداشمت  
باين ودست بازداشمت رجعي فيكون هذا سمي من الثقلة قاله وفي فوائد شمس لا يمة الاستاذ لو قال لامرأة طلاق  
بيل كى تطلق نفسك او تطلق نفسك او حتى تطلق نفسك فطلق نفسك فم يابن ولو قال لها رستة امرؤ  
دست تو فم بيل طلاق فم رجعي كذا لو قال لك سيدك في تطليقة **حسن في البايان والرجعي** وفي الطلاق والصف والمعلق والشي







نكحها وبغضها اليها لم يطلاق لانه وصل اليها النكاح ولو نكح الزوج الكتاب قلت عليه البينة انه يكتب  
بيده فرق بينهما في القضاء الكتابة على نوعين من مرق وغير مرق ونفق بالمهر وان يكون مصدرا على مثل  
ما يكتب الى الغايه غير المهر وان لا يكون مصدرا موقوتا وهو على وجهين مستتبه وغير مستتبه فالمستتبه يكتب  
على الصيغة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستتبه ما يكتب على الهوى والماء وشئ لا يكون  
فهمه وقراءته ففي غير المستتبه لا يقع الطلاق وان نوى ان كان مستتبه لكنها غير مرق وان نوى الطلاق يقع  
ولا فلا وان كانت مرق يقع الطلاق نوى ولم يوثق المهر لا تخلو اما ان رسل الطلاق بان كتبها بعد نكاح  
طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان على طلاقها ينجي الكتاب بان كتب اذ انجأ  
كتابي هذا فان طالق قال ينجي الكتاب لا يقع وان كتب اذ لم ينجح كتابي هذا فان طالق وكتب بعد ذلك سواها  
الكتاب فقرأ الكتاب ولم تقرأ يقع الطلاق وفي الفتاوى محل الكره بالنسبة الى الكتاب بان يكتب طلاقا مرة  
وكتب فلا ثبت فلا طلاق لا تطلق امرأة لان الكتاب من الغايه لا يطلب من الخاص بحكم الحاجة ولا حاجة هنا  
وان كتب المهر ولا تم كتب غيرها اذ اجاب كتابي هذا فان طالق فنجأها الكتاب طلق ولو كتب وسط الكتاب  
اذ جاء لكتابي وكتب فيه وبعد مخرج ثم على الطلاق وتزل ما قبله طلق وان مخرج قبله والتمه وترك الطلاق  
لم يطلاق وفي الفتاوى ان الكتاب الطلاق ثم نسخه في كتاب آخر او غير حتى كتب لم يمل هو فاقاها الكتاب بان طلق  
تطبيق قضاء فيما بينه وبين يقع واحدة وكذا لو كتب من رجل آخر كتاب الطلاق لامرأة وقراه على الزوج فاخذ  
الزوج وختم عليه وقال لذلك الرجل بعث بهذا الكتاب الى امرأتي فبوت بوله كتابه ولو كتب انت طالق ان الله  
ان كتب موصولا لا يقع وان كتب مفصلا يقع وما يتصل بهذا مسائل الجازات وفي فتاوى الصغرى امرأة قالت  
لزوجي اى قطبان فقال الزوج لها كرم قطبان ثم طلاقا فحلف بغير يميني ومحمد بن عبد الله قال احدهما على  
الجازات يقع وقال الآخر هو على الشرط وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بشرط النية ان نوى الجازات هو الجاز  
وان نوى التعليق فعلى التعليق ثم قال ان هذا في حلاله الغضب فلا خلاف ان على الجازات وعليه الفتوى وفي الفتاوى  
الصغرى وعلى هذا القول المرأة كرسا باى من زري زري دمت سبه طلاقا ينجي ان يقع ان لم يوجب التعليق  
وفي مجموع التوازل امرأة قالت لزوجي اى دوزخي فقال كرم دوزخي ثم طلاقا ونوى التعليق لا يطلاق  
لان المسلم لا يكون جهنميا وعلى هذا حكاية هرون الرشيد مع امرأة رجل قال لامرأة ان تشمتني طلاقا  
فلعنته تطلق ولو قال ان تشمتني طلاقا والمعتنى فان طالق فلعنته قال محمد بن سبته يقع تطبيقا وقوله  
يا حاربا الله يا جاهل ليس ثم لكنه باجابه حتى لو شتم بذلك له ذلك وفي عتاق الفتاوى لا يبارك الله ليس ثم  
قال وقد بلغت في ايراد هذا النوع من المسائل خزانة الوقفات وفيها تفسير القطبان وغير ذلك وبعض هذا

النوع في كتاب الايمان في آخر فصل الكلام ولو نوى التطلق فيما ذكرنا من المسائل فلا بد من حقيقة فقول تفسير  
القطبان ان يكون عالما بغير امرته واضيابه وقيل ان يكون عالما بغير محاربه واضيابه وقيل ان يعثر التليد  
الكبير اليها او يجليها مع الغلام البالغ وكذا قال لها ان علمت في قطبان فان طالق لا تطلق ما لم تقبل علمت  
وتكلم في تفسير السفلة عنج ان المسلم لا يكون سفلة وعن من السفلة الذي لا يبالى ما قال وما قيل من وجوب  
الضم والتمه وعن من ان الذي يلعب بالحمام ويقامر وعن حلف بن ابي الذي رفع الزكوة من الدعوة لكن هذا في  
موضع لا يعاد وما اذا اعتاد ولا بامنه كما في يار تركستان وفرغانة وقيل هو الطغصلي وقيل الذي يختلف الى  
باب القاضي وقيل هو الذي يطعم اهله خبر الشيعه مع الامكان ولم يقر في موضع لم يعادوا وقيل هو الحليلي  
والذباغ والفتوى على قولين اما الكرخي من يستمر به ويضلل عنه وهو ضعيف في رأيه وقال بعضهم من  
امرأة خفيفة فاراد ان يتزوج عليها اخرى وابله بدش ان يكون لحيته طويلا جاوزت الحد حتى صار عارا  
له ورغنا ريش من فيه نوع حاق مع البله هكذا قال مسلم السلام الحواشي وقال من من له الحية وله غلظان  
قال وهذا في عرفهم اما في عرفنا ليس ان يكون لحيته بيضاء وله صدغان وبجيت عن شمس السلام لا وزجرت  
انه قال لا يمنع امرأه عن كشف الوجه عن غير المحارم وناجوا من عندنا السلام لا يكون ناجوا من امرأة قالت  
لولدها يا بلابية زاده فقال الزوج ان كان بلابية زاده فانت طالق ثلاثا واراد التعليق لم يطلاق الحكم وان علمت المرأة  
انه من الزنا وقع الطلاق عليها ولا يسعها المقام معه وتكلم في تفسير الكوسج والاصح انه ان كان لحيته خفيفة فهو كوسج  
وفي عرفنا الكوسج من كانت شعور لحيته على الذقن دون الخدين وكانت على الذقن والخدين لا انها طافات مفرقة  
وان كانت شعور الخدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف الحية وليس كوسج والياس الذي لا يمتد الى الخدين  
ولا يميل الى الرشد امرأة قالت لزوجي لا طاقه لي ان يكون منك جارية فقال لها الزوج ان كنت معي جارية يوما في  
منزلي فانت طالق ان لم يكن جارية من غير صوم لا تطلق يعني ان كان قصد التعليق امرأة قالت لزوجي اذك تعبتني  
ولا تخلف النفقة فغضب الزوج فقال ليس هذا كما اعظمما يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيمما فانت  
طالق واراد التعليق ان كان الزوج ذاق حرقا كانت هذه الشكاية اهانة له لا يقع عليها الطلاق وان كان ذاق  
يقع رجل قال لامرأة ان اغضبتك فانت طالق فغضبها ان ضربته في شئ ينبغي ان يؤذيه لم يطلاق لان هذا  
موضع الغضب جل قال لامرأة ان لم اقل عند اخيك بكل شئ في الدنيا عندك فانت طالق فذا يقع على ثلاثة انواع من  
القبح والقول حين فذا قال ذلك عند الاخ تحق شرط البز فينبغي ان يقول الاخ من سمعته انما قلت ذلك لاجل البز  
وهي برية من هذه الاشياء رجل قال لامرأة ان لم تكوني على اهل من التراب فانت طالق ان استهان بها استهانته بعد  
اخرها بالاطلاق المسائل في الفتاوى رجل قال لامرأة ان لم اشبعك من الجاع فانت طالق ان جامعها ولم يفارقها



حقا ان لا يطلق ولو قال المرأة ان لم يكن فخرجي احسن من فخرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فخرجي احسن  
من فخرجك فانت طالق فاذن ما قال الزوج قائم برمي المرأة وحنث الزوج وان كان قاعدين بر الزوج حنث  
المرأة هن المسائل في الفتاوى ايضا وفي كتاب الاقضية وفي كتاب زين رجل قال المرأة ان لم يكن فخرجي احسن  
المدين فانت طالق لا يطلق لانه لا يتحقق بالاستقلال سكران قال المرأة ان لم يكن فخرجي احسن فخرجي احسن  
طالق فخرجي احسن لا يوقع عليه فلا يقع الطلاق ولو قال المرأة ان لم يكن فخرجي احسن فخرجي احسن فخرجي احسن  
الشيخ الامام ابي القاسم في الفتاوى يقع على طهرها ولو قال لها ان لم يكن فخرجي احسن فخرجي احسن فخرجي احسن  
بالع في عيونه وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن قال الآخر غضب كومن نراى رى كنم فكننا قال هذا على  
الاساءة في معارف الناس بفعل ما يستلزمه ولا يقع على الاساءة المشروعة لقوله تعالى وجرأ سيئة سيئة مثلها  
سئل الخ الذي عن قال المرأة اي غرض من غرضي قلت امرته بعد انك شتمت بي يوم كذا فقال الزوج اكر من يذ  
نراوى كرهه لم فكذا قال الحنث لا شتم امرأه امها على هذا الوجه شتم لا يبي **الفصل الثاني في الكفارات هو**  
**مستعمل على الجائز** الاولى الحلال والحرام الثاني قوله داره كبر الثالث في انكار النكاح الرابع في قوله ترا  
يكى اوسه الخامس الامر بالذهاب السادس والسابع في متفرقات الكفارات **الحين الاول في الحلال والحرام**  
وفي شرح الشافى اذا قال الرجل لامرأته انت على حرام وذلك في غير حال مذكورة الطلاق ان نوى به الطلاق كان  
طلاقا باينا وان نوى بذلك فقلت وان نوى شيئا لا يصح الا اذا كانت امة وان نوى الظهار كان ظهرا اذ عذج وي  
ولنوى اليمن ولم ينو شيئا فهو باطل وان نوى الكذب فهو كذب ظاهر الرواية وعلى هذا لو قال حرمك على اوم  
يقول على وانت حرة على او حرام على او لم يقل على او قال انما عليك حرام او حرم او حرمت نفسي عليك ويشترط  
قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يطلق وكذا في السيق بخلاف  
نفسه ما قال وهذا جواب للفقهاء من اما عندنا بذكر الاسكافى وابو بكر بن سعيد طلاق بغير النية وفي المحيط اذا  
قالت زوج انت على حرام وقالت انما عليك حرام كان نيتا وان لم ينو في جانب الزوج حتى لو كنت زوجا حاش  
وتنزه الكفارة وفي الفتاوى اذا قال المرأة انت على حرام والحرام عند طلاق لكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق قال  
الشيخ الامام الاستاذ في الفتاوى لا يقول لا يشترط النية لكن جعلنا وباعرفا وكذا في قوله هرجه بدست  
راست كيرم بر من حرم لا يصدق انه لم ينو ولو قال هرجه بدست كرامة بتره قوله كيرم ولو قال هرجه  
جبر كيرم قال في مجموع النوازل لا يكون طلاقا وان نوى ولو قال هرجه بدست كرامة بتره قوله طلاقا لان الف  
نه قوله كيرم ولا عرف في قوله كرامة ولو قال هرجه بدست كيرم ولم يقل راست او جب فهو بتره قوله هرجه بدست  
راست كيرم ولو قال كل على حرام او هرجه من حلال است بر من حرام قال في الفتاوى الصغرى لا بد من النية قال في المحيط

فلنوى اليمن ولم ينو شيئا كان نيتا وينصرف الى الطعام والشراب لا يدخل فيه امرأته الا بالنية استحشا هكذا  
قاله وعن مشايخ بلخ ما نزل رجل امرأته بغير نية ثم على قولهم اذا نوى امرأته حق دخل فيه لا يخرج الطعام  
الشراب من اليمن فيحنث اي ذلك وحده اذا تناول شيئا من الطعام والشراب حنث وانقض حكم عيونه حتى لو قرب  
امرأته بعد ذلك لا يحنث ويستوي ان تناول شيئا فليلا او كثيرا بخلافه اذا اخلف لا يأكل هذا الطعام وذلك  
ما يستوفيه واحد لا يحنث ما لم يستوف جميع ذلك وكذا لا يدخل القياس الا بالنية واذا دخل لا يخرج الطعام  
والشراب لو نوى الطعام والشراب فهو على ما نوى ولو نوى الطلاق في نسيائه واليمن نعم الله فهو طلاق  
ولو قال الحلال اريد بر من حرام او حلال الله على حرام لاحاجة الى النية هو الصحيح ويكون طلاقا باينا واخلف  
في الثالث ولو قال انت معي الحرام بتره قوله انت على حرام في باب الواو وفي فتاوى النسفة ولو قال الحلال السيلين  
على حرام بتره قوله هرجه بدست راست كيرم بر من حرام قال في القاضى الامام الاستاذ لا يصدق على بتره النية  
في الكل الا في قوله هرجه حلالا كرهت خدائى من حرام وفي الفتاوى لو قال المرأة انت على حرام او حلال  
الله على حرام فبذلك على ثلثة اوجه اما ان كانت له امرأة واحدة او اربع نسوة او لم يكن له امرأة وان كانت له امرأة  
واحدة فقد ذكرنا وان كانت له اربع نسوة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا بخلاف الصريح فان من قال  
امرأتي طالق وله امرأتان او اكثر يقع واحدة وعليه البيان وسياتي في كتابنا في احوال اليمن في الطلاق  
وان لم يكن له امرأة يلزم الكفارة وفي فتاوى النسفة لا يقع عليه اذ حنث وفيما اذا كانت له اربع نسوة حكم  
فتاوى تشمل الاسلام لا وزجندى والامام المسعودى الكشافى انه يقع الطلاق على واحدة منهم والبيان  
الى الزوج وهو الاشبه وفي ايمان مجموع النوازل سئل الامام النسفة عن قال الآخر حلال خدائى بر من حرام كير  
من اين نزل بك روز باقو نامم سعه كرد وتوانست سدن فكسب چون سس سو كذيك روزايد سو كند  
طلاق شود رجل قال الآخر هرجه بدست راست كيرى بر من حرام كذا في قوله فقال الرجل هر بار بار  
فعل ذلك الفعل يقع واحدة ولو قال هر بار ولم يقل اربع يقع الثلاث ولو قال انت على حرام الفترة يقع واحدة  
سئل الخ الذي عن امرأة قالت تزوجها حلال خدائى بر من حرام قال آرى اين زن بر من حرام شو فقال شو  
وعن شيخ الاسلام الاسجاني ينبغي للفقهاء ان ينظر في سؤال السائل في كل موضع يشترط النية ان قال طلت  
كذا هل يقع كسب نعم ان نويت وان قال كم يقع كسب واحدة ولا يغير من النية وان حسن في فتاوى النسفة رجل  
قال حلالا الله على حرام وما اخذت بيميني على حرام ان كنت فعلت كذا او فعلت يقع واحدة نوى ولم ينو مدخلة  
او غير مدخلة قاله وهذا يوافق ما تقدم فلو قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ثم قال بعد ذلك لا  
اخران فعلت كذا فحلال الله على حرام ففعل احداهما حتى يقع طلاقا باين ثم فعل الآخر قال الامام في الفتاوى ينبغي



ان يقع كالوكان انما متعلقا دون الاول قال وهذا بخلاف ما تقدم ولو قال ان فعلت كذا صرحت بدست  
كبر من حرام قبله هرگز که بزنی کنی قال نعم ففعل ذلك المفعول ثم تزوج امرأة تطلق ولولا الواقيل  
وهرگز که بزنی کنی میبضه ههنا لا تطلق لان قوله هرچه بدست است كبر من منجزة والتمسك فلا يبطئ  
عليه وان عني الولي وفيه تسديد عليه مع هذا لا يشك ان عطف على الباطل لان الاول طلاق فخر ولا امرأة له  
واقف على سلام انما تطلق اذا تزوج وضعا كذا لا يفسد كلامه ولو قال كل امرأة لي يكون في المسلمين في مجموع  
فوطا ان فعلت كذا او امرأة له ونوى امرأة يتزوجها يرضع ويكون بمنزلة قوله كل امرأة يكون في المسلمين في  
مجموع النوازل وفي الفتاوى لو قال امرأة ان تزوجك فحلال الله على حرام فترجها بطلاق وسياق تمامها في كتاب  
الايمان ولو قال انما هرچه بدست است كبر من حرام ولم يكن له امرأة يكون يمينا الا اذا عني به التعليق بالزوج  
فيصير كذا قال ان تزوجت فاخذت يمينا فهو على حرام وفي المحيط لو قال انت على كذا فلان ليس بشئ ولو قال  
انت على كذا او الخنزير او كان محرم العين فهو كقوله انت على حرام انهما اذا اختلفا انه هل يكون يمينا  
سئل الشيخ الذي عمن قال حلال واحد على حرام وقال عني حرام الا بال طلقا من ان صبي قال ان شرب المسكر فحل  
امراة تزوجها فوطا فلا فاسد بخلاف صباه ثم تزوج بعد بلوغه لا تطلق ولا تسكن فلو سمعت صبيته فقال  
دختر من برز حرام است بلك اليمين فقال الصبي اري حرام است بر من هذا الامر به محرمها والقول قوله انما  
بالوحد او الثلاث هكذا ذكر النسفة في قوله وقد ذكرنا قبل هذا ما يخالف هذا وهو سلة صاحب البراءة قبل  
قياس تلك المسئلة ينبغي ان يقع وهكذا كان يفوق الشيخ الامام طهر الدين انه لا يقع رجل قال لامرأة ما من  
چنانکه باصمه شهران نوى بيع الطلاق وفي فتاوى النسفة رجل خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك  
توب من حرامی بدان خلع محرم علیه **جنس آخر** في قوله دادره كبر في الفتاوى امرأة قالت لزوجه امر طلاق فقال  
الزوج دادره كبر وكبره كبر او قال دادره كبره باد وكره باد ان نوى بيع ويكون رجعا وان لم ينو لا يقع ولو قال دادره  
او كرهه است نوى وله هو ولا يصدق في ترك النية قضاء ولو قال دادره انك اكرهه انك لا يقع وان نوى  
ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق دادره كبر وبر ولا يقع اخرا لا اذا نوى الاثنين ولو قالت لا اكفر بالوحد  
تقال وكبر ان نوى الاثنين من الطلاق طلق ثلاثا هذا في فتاوى النسفة ولو قال لها بعد ما طلبت من الطلاق  
كفره كبر لا يقع وان نوى وفي الفتاوى الصغرى امرأة قالت لزوجه امر ما رددت باز دارا وطلق فقال  
الزوج دادره كبر او باز داشته كبر يشترط النية في الكل لكن في طلاق فتى رجعي وفي الباقي باين وفي مجموع  
النوازل لو قالت لزوجه ما من بر تو طلاقا قال فقال الزوج ههنا كبر خلع المتأخرين والمختار انما تطلق ولو  
قال ههنا ولم يقل كبر لا تطلق ولو قال الخلع فخر خلع الخلع وسياق فصل الخلع ولو قالت مراد كبره كبره

يله كبره كبر ان نوى بيع رجل تزوج امرأة فقبل له چكر دي فقال كبره دادره كبره كبره نوى كبره  
اذ نوى وفي لا يقع وان نوى به ينفق لانه انكار للنكاح فلا يقع على ما سبق ولو قالت مرا طلاقه فقال  
اكرهه نوى او چنین است چنین كبر فلم يقل شيئا وقامت لا تطلق امرأة قالت لزوجه ما من بك سو تو بك سو فقال  
ههنا كبر لا تطلق المسائل في مجموع النوازل وفي فتاوى النسفة لو قال لها ما حلفت بطلاقك واكرهه  
ام خورده كبر او قال ان تو تروا من من مرا لا يقع شئ وان نوى ولو قال لامرأة اجنية خديت من بزنی ههنا  
دادره كبر ان نوت وههنا شئ صح وكذا في العتق وكل ما يكون فيه الجحد والمهرل سواء اما في البيع والاجارة  
يتعلق بالمال ان قبل لرجل مع هذه الدار من فلان او قال شئ فقال فخره كبر وقيل فلان لا يصح وكذا لو قال  
لاخر قبل كذا فقال مقارمه كبر لا يصح ولو قال لاخر كذا فخره كبر فقال كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
من چرا آمدی كه من زن تو نیم فقال الزوج في كبر لا تطلق ولو قال الجحد باز داشته من نوى الطلاق قال النسفة  
ابو جعفر يقع واحدة بانه فقال غير يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى النسفة لو قال لها ترا  
يله كبره او هر كرم او دست باز داشته او ترا داشته لا يقع ما لم ينو وكذا لو قال دست باز داشته او هر كرم  
ونوى الطلاق في قوله رها كرم ما ويله كرم مت يقع واحدة بانه وفي قوله دست باز داشته يقع واحدة رجعية  
واذا قرن الطلاق بهذه اللفاظ بخوان يقول دست باز داشته بیک طلاق يكون واحدة رجعية ويكون العمل  
بالطلاق ولا يصح نية الشئ في الكليات **جنس آخر** في انكار النكاح وفي الفتاوى رجل قال لامرأة تورا  
چیزی باشه ههنا خمسة الفاظ احدها ما ذكرنا اذا قال لم يكن بيننا نكاح الثالث اذا قال الهالم تزوجك  
فلا يقع الطلاق في هذه اللفاظ الثلاثة وان نوى الرابع لو قال النكاح بينه وبينك ان نوى بيع الحاضر  
لو قال الهالست لبري عنده لا يقع وان نوى وعند يقع اذا نوى وفي الاجناس جفوا انه لو قال لها لا نكاح  
بينه وبينك ولا سبيل لي عليك يقع اذا نوى ولو قال **جنس آخر** من نكاح لا يقع وان نوى هو المختار وفي المحيط لو قال لم  
بقی بینک و بینک شئ ونوى الطلاق لا يقع ولو قال الهالست لي امرأة ولم يوجها لا يقع عند ج و لو قال شئ  
غيره اتي في صا او خطه او فضي النكاح تطلق اذا نوى ولو قال الهالي امرأة لا يقع وان نوى ولو قال والله  
لي امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لي امرأة وهذا بالاجماع ذكر الامام السخسي في نسخة  
الشيخ الامام نجم الدين النسفة في شرح الشافي ولو قال الهالي امرأة لا يقع قال الامام الخالي رايت بخط والذي  
انزع الحلف وبدون الحلف والمخاطبة والمعاينة ليست بامرأة وليس امرأة سوى وقال في الفتاوى  
المعاينة لا يقع وان نوى بالاجماع وانما الاختلاف في المخاطبة وفي الفتاوى لو قال له لست لي زوج فقال هو  
صدقت وهذا وما قال لست لي امرأة سوء ولو قال الهالست لي امرأة ان دخلت الدار قاس قولك ومن يقع







ولا يورى لا تطلق امرأة ولو قال من قبل انما اطلقت كذا او ليس بها الى شيء اطلقت ولو قال الهاتون من خنان دورى كنهك  
ازمنة لا يقع الطلاق بدون النية رجل قال آخر تزويجها بزوجها بطلاقها لا يورى بزوجها بطلاقها لا يورى بزوجها بطلاقها  
استأقني الشيخ المصنف بانه تطلق امرأة قاله ولكن هذا في رواية ابن عباس وفيها رواية لا تطلق ويساء  
جنس هذا في كتاب الاقرار امرأة طلب الطلاق من زوجها فقال الزوج لم يبق لك عدى طلاق فوري اذ هي في هذا الأمر  
بطلاق ولو قال ليس لك عدى طلاق يسترط النية امرأة قالت لزوجها اكرس طلاق دارة مرا على من اكرس  
يرون بزم فقال الزوج شدو وكباري فهدا اقرار بالطلاق الثلاث رجل سئل عن امرأة بعد ما نسأها قال لا يجوز  
ما ندم او عفو كرم او هو كرم او بخلافه بخشيد او جدي كرم في هذا يقع بدون النية وفي البواقي يشترط النية  
بنزلة الموقال بعد جعلت الله وانتهى فان هنك نوى العتق ينعى ولا فلا اما اذا قالت المرأة في النساء  
جوزت مني ما لم يهاكن وعفون او باي كساده كن او اذ لم كن فقال الزوج كرم يا بخشيد ما عفو كرم يا  
كردن ما ندم يقع الطلاق بدون النية لان هذا جوابي لولاها وهي طلبت الفقرة المسائل في مجموع وفي المحيط  
رها كن بنزلة رها كرم داسم بنزلة قوله دست باز داسم **جنس آخر فيما يكون اقرارا بالطلاق وما لا يكون**  
رجل طلق امرأته واحدة او اثنين فيقول له لا تنزعها فقال وي نسايد من ارضي يكن نبيد فها هو اقرار بالطلاق  
الثلاث فيقار النسب ولو قال وي نسايد من ارضي وكرهت فترجعت باخر ثم جاء في النية يجوز له ان  
يتزوجها ولو قال امرأته تو من نسايد فقامت وهي عمو لا يقع الطلاق بدون النية ولو قال وير اسود حلاله  
صار طلاقا الثلاث في فوايد مثلي ملاه وفي مجموع النوازل لو قال ايان ديوانهين بايدي لا يقع الطلاق  
وهذا على مذهبها ولو قال امرأته تو حيلة خورشيد كن يكون اقرارا بالطلاق الثلاث ما لو قال حيلة فان كن يكون  
اقرارا بالثلاث اذ نوى كذا لو قال ايان ارايستان نوى الثلاث فقلت وان لم ينو شيئا فليس شيء ولو قال ايان  
ميان ارايستان ليس شيء بدون النية **الفصل الثالث في الخلع** وهو عمل على ستة اجابا الاول في المقدمة  
الثاني في الفاظ الخلع الثالث فيما يصلح جوابا وفيما لا يصلح الرابع في فساد الخلع الخامس في التوكيل بالخلع السادس  
في بدل الخلع وفي المحيط قال علماء ابناء الخلع طلاقا ينقض عده الطلاق ويوجب الاثر عن شرط الله عز وجل  
عمره على وان سوغه وقال الشافعي لا ينقض عده الطلاق وهو قول ابن عباس وفي القفاوي للمام في ذلك  
الخلع والطلاق بماله نزله اليدين جانب الزوج وكذا العتق بالمال في جانب المولى وهو ما عرفت في جانب المرأة والعبد  
في اعي حكم اليدين جانب الزوج حتى لو قال العتق على كذا ثم رجع قبل ان يملك المرأة لا يصح رجوعه وكذا لو قال الزوج  
قبل ان يملك المرأة صح قبلها لا يصح كلامه وان كانت المرأة غائبة فاذا بلغها الخبر كان خيالا للقبول في مجلسها وكذا لو قال  
الزوج اذ اجاز قد خالعتها على الف او قال اذ اقدم فلان فقد خالعتها على الف فيصح ويكون القبول الى المرأة بعد رجوع

العبد والقدوم في مجلسها ولو شرط الخلع في الخلع لا يصح شرط الخلع من جانب الزوج كالا يصح في اليدين من كل وجه ويراعى  
احكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو شرط المرأة بالخلع ثم رجعت قبل ان يملك الزوج صح رجوعها على الزوج  
او لم يملك ويحل كلامها بقاء احكامها ما كان ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذ لم يقبل احد وكلام المرأة بعد  
التعليق والاضافة والاختلاف وشرطان خلع لنفسها صح شرطها في قول له وقال صاحبها لا يصح وتكلم صاحبها فيها  
اذا قضى فاحسن يكون فسخا من ينفذ من من قال لا ينفذ ومن من قال لا ينفذ وتكلم في لفظ البيع والشراء هل لا ينفذ  
انتهى في قول قال بعضهم ليس في وقال بعضهم فيقول وهذا طلاقا بان الاتفاق وقال بعضهم بخلافه وفي كل موضع  
الطلاق ان حمله الكليات حتى لا يقع الطلاق بدون النية وان قال الم اؤطلاقا ان لم يذكر لا يصدق وان ذكر  
الف من من وعده لا يصح **الخلع** قال شيخ الاسلام خوله زاده في نسخة الخلع على بقر او جوا ما ان خلعها على ما  
او على بعض مهرها او على اى اخرها لهما ولم يذكر العوض كما الاول وهو اذا خالعتها بعد الدخول على مهرها ان  
المهر مقبوضا سقط كل الصداق وان كان مقبوضا رجع عليها بجميع المهر عند استحسانها للامانة ثم سألته صارت  
ان المرأة في عرفنا اذا قالت بالفارسية خورشيد خورشيد بكايين وعده وكان البعض مقبوضا وهو العجلون والبعض  
الامام فخر الدين انه لا يرجع والمرد بقوله ان كان قبل الدخول كان المهر مقبوضا وهو الف من لا يرجع عليها  
الا بالفسخ منهم استحسانا وان لم يكن المقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليها بشئ استحسانا لئلا اذا خالعتها على مهرها  
ان خالعتها على عشر مهرها وهو الف من ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع عليها بما يدر من مهرها بالمال في مهرها  
ان لم يكن المقبوضا سقط عنه كل المهر عند العسر كالمشرط والباقي بقض الخلع لما بين وعده لا يسقط الا  
المهر ان كان قبل الدخول ان كانت قبض مهرها عند رجوعها بخشيد ورجع عليها بخشيد ورجع عليها بخشيد  
الخلع خمماية بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن المقبوضا سقط عنه كل المهر عند رجوعها عن الزوج العسر كالمشرط ورجع  
الباقي بحكم الخلع الثالث لو خالعتها ولم يذكر العوض كوشم لاية الشري في نسخة انه يبرأ كل واحد منهما صاحبه وكذا  
الامام خواجه زاده وان هذا احدى الروايتين عن رجوعه وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر عليها زاد ما ساق  
اليها من المهر لان المهر المذكور عفا به كذا الخلع وفي رواية عن رجوعه وهو قول الابي اذ هو صاحبها ولا يبرأ من نفقة  
العدة وموتة السكنى في قولهم جميعا الا اذا شرط ذلك في الخلع واما نفقة الولد وهي مودة الوضع فلا يقع البراءة عنها  
ان لم يشترط في الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت ذلك وقاسنة ونحوه مجاز وان لم يوقت لا يجوز ولا يقع البراءة  
عنها ولو قال خورشيد خورشيد بمرحى كرم لم يبرأ من نفقة العدة تخرج امرأته مبرأة ثم طلقها فانها  
ثم تزوجها فانها على ما رجعت من خلعها على مهرها براء عن المهر الاول وكذا لو قال خورشيد خورشيد بمرحى كرم  
بكايين وبه حقه كما مر من تقي است لا يبرأ عن المهر الاول وهو يبرأ عن آخر سوى المهر الخلع على قول الصحيح



انما يبرأ الرابع اذا خلع على امرأته بغير الدخول ان كان المهر مقبولا لا يرجع عليها الا بغير الدخول فلو لم  
جميعا وان لم يكن مقبولا يرجع عليها بغير الدخول وسقط عنه جميع المهر عند خلعها وان كان قبل الدخول  
ان كان المهر مقبولا يرجع عليها بغير الدخول ولا يسترد شيئا من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند خلعها وبهذا الفصل  
يقين ان ما ذكر من جواب الاستحسان اذا خلعها والمهر مدخول او المهر مقبوض قبل مدخولها ولو خلعها لا يرجع  
الزوج بماله نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاختبة في اسقاط مهرها هذا في المختار  
شمل لانه الشريفي والمباراة كخلع عند خلع ومهر الطلاق على ما فيه روايان عن حرمه والصحاح انه لا يرجع  
ولو كان الخلع بلفظ البيع والشراء خلع المشايخ على قول حرمه وعندنا هو في كتاب الجواب الخلع كحل في نسخة الامام  
خواجه زاده **الحبس في المهر الخلع** وفي فتاوى النسف رجل قال لامرأة خولتني من خري او خري مني  
ونفقة عندك فقالت خريدم ولم يقبل الزوج فزوجته لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خولتني خريدم فنفقة  
عندك فقالت خريدم ولم يقبل الزوج فزوجته لا يصح الخلع بالاتفاق وبهذا الفقيه ابو الليث في النوازل وقولنا  
جواب شمس لاية الشريفي في كتاب النكاح ولو قال لها خولتني من خري فقالت خريدم فلم يقبل الزوج فزوجته ان  
ذكر جوابا لعل بان قال خولتني من خري بيمين ونفقة عندك او بما لا يخفى من صح الخلع وان لم يذكر بدل الخلع او  
ذكر بمهره لا يصح الخلع وهو ما مرته كذا الجواب الفقيه ابو الليث النوازل وهكذا اختيار الصدر الشهيد في الفتاوى  
وبينهم وان ذكر الامام الاستاذ انه طلاق وكذا لو قال بالعربي اشترى نفسي فقالت اشترىني لا تطبق  
وهذا بخلاف قوله اخلى نفسي فقالت اخلعت لم يقبل الزوج قبل صح الخلع لان قوله اخلى نفسي امر بالطلاق  
بلفظ الخلع والزوج ملك له لا يبدل ولا يغير بدل ما قوله خولتني من خري او اشترى مني بالعاقبة قاله والنسفات  
ثلاثة البيع والنكاح والخلع ما النكاح ما ذكرنا في كتابه والخلع قد ذكرنا بالبيع لا يصح في الزوج الثلاثة و  
لو قال لها خولتني من خري فقالت خولتني خريدم من خريدم صارت مبتدأة ولم يصح الخلع مالم يقبل الزوج بيمين  
تمام هذا وفي الفتاوى الصغرى لو قال لها خلعت فقالت لا يسقط شيء من المهر والطلاق وقع بقول الزوج  
ولو قال لها بعتك مالم يقبل اشترى لا يقع الطلاق وكذا بالعاقبة ولو قال خلعت فقالت بعتك يقع الطلاق  
بيع البراءة ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بيمين ما رآه من المهر لان المال المذكور في الفدية لا يسقط نفقة  
الفدية وفي قوله خلعتك الطلاق بيمين وانما يقع اذا نذر قبلت المرأة او لم يقبل ولو قال الم عن الطلاق صرق  
ديانة وقضاء ولو قال خلعتك على كذا وهو المعلوم لا يقع ما لم يقبل واذا قبلت يقع ولو قال الم عن الطلاق  
يصرف قضاء ويصرف ديانة الخلف في الفتاوى الصغرى ولو قال ان خلعك كرم او خريدم فزوجته كرم والمهر  
يقع الطلاق باقرار الزوج وهذا لا يمكن سيق خلع صلا فلو سيق خلع فاسد فقال هو بيمين على ان الخلع صحيح قال الامام

الاستاذ لا يقع وقال نجم الدين النسفي يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال بان خلع لا يصح عند الخلع ولو قال الخلع  
كرم لم بان خلع لا يقع بشئ الا ان وفي المحيط صورة الخلع الفاسد بالعاقبة ان يقول المرأة لزوجها خولتني  
ان تزني بيمين كرم لم يست وبر نفقة عندك من واجب شئ برتوسيس طلاقا ختم بيمين طلاق فيقول الزوج  
اقبلت من خولتني بيمين شئها **خولتني** وفي مختار القدوري لو قالت لزوجها خلع على ما في يدي من المال  
ولم يكن يد لها شئ خلت عليه مهرها ولو قالت خلع على ما في يدي من شئ ولم يذكر المال ولم يكن يد لها شئ  
ولا شئ عليها كما اخلعت على شئ لا قيمة له اصلا وان كان في يد لها شئ او في يديها شئ في تلك الساعة فذلك الخلع  
في الجامع الصغير لو قالت خلعني او طلقني على ما في يدي من المهر وليس يد لها شئ فانما تعطيه ثلاثة دراهم كالمهر  
والقيمة وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر فأنما ان لها عليه بيمين المهر ثم تذكر ان مهرها عليه شئ  
من المهر وقع الطلاق عليها بهر ما في يدي من المهر ان قبضت ولا يرى الزوج اما اذا علم ان مهرها عليه شئ  
وهبت فتح الخلع ولا تزد على الزوج شئ كما اذا خلعها على ما في يدي من المهر من المهر وعلم ان لا ماع في هذا البيت  
وعلى هذا المذهب الزوج منه باطلاق بيمينها والزوج يعلم انها لم يبيع عليه شئ من المهر واشترى طهره يقع الطلاق بيمينها  
ولا يزد على الزوج شئ رجل قال لامرأة خولتني خريدم فقالت خريدم وقال الزوج فزوجته تقع بيمين  
بائنة ولا تزد ما قبضت من المهر هو المختار وان لم يقبض يرى الزوج وقد نزلت المسئلة في المقدمة امرأة قالت  
خولتني من خري فقال الزوج فزوجته فهذا كقوله خولتني خريدم وفي الفتاوى باب الباء ولو قالت المرأة  
اشترى نفسي بيمينك ما اعطيت او قال اشترى نفسي ما اعطيت ما ردت به لا يجاوز ون العدة فقال اعطيت  
يقع وفي المحيط وان قال بالعاقبة خريدم المسئلة بيمينها لا ينوي لانه لا يجاوز وضعا ولو قالت خريدم  
لا يصح ولا ينوي لانه العدة فاما في العربية فلفظها واحد قال نجم الدين النسفي خري ليس لا يجاوز الام  
ولو قالت خريدم من برتوسيس خولتني خريدم لا يصح ما لم يقبل بهر شئ الا اذا جرت العادة والفتوى  
عليه ولو قالت خولتني خريدم فقال الزوج من فزوجته فهذا كقوله فزوجته وفي النوازل رجل قال لامرأة  
كل امرأة ان تزني بها فقد بعت طلاقا منك بدينهم ثم تزني امرأة قال قول الله بعد التزني في المجلس اذا  
تخالعا وفي الاصل اذا قال الرجل لامرأته خلعتك على الف درهم او بدينك او طلقك بالف درهم قال قول  
الله في مجلسهما وفي التجريد والزيادات لو قال الزوج لها اذا جاء عندك خلعك على الف درهم فاقول  
الله بعد محي الفدية وكذا لو قال لها خلعك ان دخلت الدار فاقول بعد دخول الدار وهذا بناء على ان الخلع  
من انبأ الزوج عيين وتعلق الطلاق بيمينها حق لا يملك الزوج الرجوع ولا يبطل بيمينها ما يبطل بيمينها  
ويصح حل غيبته ما اذا ابلغها فاقولها خلعك والرجوع في المجلس يقع بيمينها بالشرط وانما يفيها الى وقت في



المستقبل ويستقر القبول منها عند وجوب الشرط وعند مجي الوقت على امر والمخلع في جانبها يقبل بالبيع  
حتى يملك الرجوع قبل قول الزوج ويبطل اقيامها وقيامه عن المجلس لا يتوقف حال غيبة الزوج ولا تطبيقها  
بالشرط ولا اضافتها الى وقت المستقبل ويستقر على هذا اذا شرطت المرأة لنفسها خيارا في المخلع قال الزوج  
جاز وقال الزوجون لم ياجوز ولو شرط الزوج لايجوز اجلاء رجل امرأته ان تستري رأس المشوي فاشترت  
لها الزوج سرخردي ونعمت انديسا عن الرجل المشوي فقالت خريدم وقال الزوج فرختم لا يصح المخلع ولكن  
نوى للطلاق يقع رجل قال المرأة اختلعت نفسي منكم ونفقة عندك ولقنما بالعربة حتى قالت اختلعت  
بالمهر ونفقة العدة وبارك منهم من قال لا يصح كالمخلع قال الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى ويبيح في  
كذا لوقنما ان يرى الزوج عن النفقة والمهر وهذا يدل على المدعي ان الزوج قد انشأ من عن الدنيا بالعدة  
لا يصح اذا قبل للزوجة خريدم من زوجك بكذا فقالت خريدم وقيل الرجل امرأته خريدم بخريدم  
ونفقة عنه فقالت بكايين خريدم وبعد في لم يقل الزوج بعد ذلك شيئا لا يقع لهذا امرأته اختلعت وهو  
يسخى الكرابين فقال الزوج خلعتك ان لم يطرحه وقيل صح وطال اذا كان كلامهما يتعلق بالمخلع ولو خلعا  
وما يشان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صح المخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق  
ايضا ولو خلعا فقالت المرأة المخلع بيننا صحيح قال الزوج فتم خلعت القول قوله وهو خيار المخلع امرأة قالت  
لزوجها خريدم بكايين وعدة فقال الزوج فرختم كبر صح المخلع اذا اراد الزوج التحقيق لمرأة قالت  
لزوجها ان من يسترني خريدم فقال الزوج المخلع صح لما اذا قالت اكسر شر في خريدم خريدم  
فقال الزوج فرختم ان ذكر على وجه المحاذات بان جرى بينهما ما يوجب ذلك كان المخلع صحيحا وان اراد الزوج  
يصح ما لم يقل الزوج اري ستره ام رجل قال المرأة بعت بك قطيفة فقالت اشترت ببيع مجازا صحيحا و  
هذا قول ابى بكر الاسكاف وقال بعضهم تزد المهر وذكر بعد هذا القول القاسم لصفاءه انه اذا لم يذكر المهر  
الطلاق صحيحا قال ابى بكر الاسكاف في النوازل وفي المحيط لو قال بعت منك نفسك فقالت اشترت ببيع بيا  
ولو قال المرأة من افر حتى ان زور سري بان طلاق كتر السوي من است فقالت فرختم فقال خريدم طلقت  
ثلاثا كما اذا قال لها بالان عندى من الدية دخل كل دية لها عند غير ان القاضى لا يأمه يقول انما يقع  
اذا نوى الزوج والمرأة الثلاث وفي المتن رجل قال للمرأة بعت بك قطيفة بثلاثة آلاف درهم فقال السرة  
ثم قال ثانيا وثالثا وقالت المرأة اشترت والزوج يقول اردت انك لا تصدق وبيع ثلاث ولا يجب عليها  
الامانة الا في درهم لانها لا يملك المال والثالث وهو صحيح يلحق بالباين ولو قال لها بعد المخلع دامت به قال الم  
المتن ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المتن هذا اللفظ صح المخلع ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق

فهي واجبة ولو قال لها قد خلعتك على ما لك على من المهر قال ذلك ثلاث مرات فقالت قبلت او ضرت طلقت ثلاثا  
لا تملك بيع الا ببيعها ولو قال قد برأك قد بارأك ولم يمت شيئا فقالت قد ضرت او اجرت فميت  
بغير شيء ولو قالت قد خلعت نفسي منك باللف قد خلعت نفسي منك باللف فقال  
الزوج اجرت او ضرت كان ثلاثا بثلاثة آلاف درهم الكل في المتن وفي النوازل كتاب العتق رجل قال لعدته  
لما خرم ما خريدم درهم احد اخر له ثمة فقبل ما هو كالمال ان عليه ما ولو قال لغيره بعت عدي منك  
بالف درهم ثم قال قبل القبول بعت عدي منك بمائة دينار فقال قبلت لا يلزم للمالان ولما يلزم للمال الثالث والمخلع  
بالف درهم صارت وقد سمر قد صورته رجل قال للمرأة خريدم من زوجي بكذا وكذا فقالت خريدم  
بيع الثلاث بالاموال الثلاثة ولو قال خريدم بكذا وكذا فقالت الثلاث بكذا وكذا فقالت بكذا وكذا  
بالاموال الثلاثة ايضا كما اذا قال لها انت طالق ثلاثا على الف درهم انت طالق ثلاثا على مائة دينار فقالت قبلت  
الثلاث بالمالين كذا ههنا وعن من انه وفيه من جانب الزوج وجانب المرأة في جانب كل الايجابين باق وفي جانب  
المرأة لا حتى لو قال طلقتك على المائتين توقف على قولها رجل قال للمرأة من خريدم بعدة وكايين  
فقالت المرأة فرختم ونوى الطلاق ذكر في مجموع النوازل لا يصح المخلع وقال اكثر اهل العلم لا يصح ويبيح  
قيل للمرأة اشترت نفسك بتطبيقه بكل حتى يكون للنساء على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت اشترت  
وقيل للزوج بعت فقال بعت صح المخلع وان لم يقول لها اشترت نفسك من ويبيح وفيه اختلاف المشايخ  
المسئلة في فتاوى المتن وفيه ايضا لو قال الزوج فرخت ولم يقل فرختم صح المخلع وفي مجموع النوازل جاز  
تزوج امرأة فقال عند رجل امرأتى لا تستري بثلاثين درهما فقال ذلك الرجل انما اشترتها بمائة درهم هل بعت  
قال نعم لا تحرم عليه وفي فوايد مشى سلام امرأة قالت سر كايين خريدم هذا بمنزلة ما لو قالت بكايين خريدم  
وفي الفتاوى الصغرى لو قالت امرأة لزوجها بعت حتى كره ما بعت حتى كره ما بعت حتى كره ما بعت حتى كره ما بعت  
جواب الزوج اما لو قالت بهر حتى يكون خلعا الا اذا اجرت العادة انهم يريدون بذلك بهر حتى وفي مجموع النوازل  
لو قالت المرأة خريدم بعدة بمنزلة قولها بنفقة عدة ولو خلعت باكل حق لها عليه نفقة العدة وفي المخلع  
قضى الصغرى لو خلعت على ان لا يسكنها لا يصح ولو خلعت على ان توفىة السكنى علم بان تكرى بيتا تعقد فيه  
صح ولو خلعت على ان لا نفقة لها او خلعت وبارأت عن النفقة **مع الجنس الثالث** فيما يصح جوابا وفيما لا  
يصح امرأه قالت لزوجها خلعتي او قالت خريدم فقال الزوج مجيها لانت طالق صارت بمنزلة قوله خلعت  
هكذا ذكره النوازل والفتاوى على ان اراد به الجواب يكون جوابا ولو قال فرختم بك طلاق يباي كساده  
جواب بدو النية قال في المحيط وهكذا في متن كلام لا ونجدي وهو الصحيح وكذا في دست كونه كرم



فقاوى النسبة انه لا يكون جوابا وان نوى الزوج الطلاق كذا هذا ايها ما بان ابتداء وقيل جوابا اذا نوى  
ان يكون جوابا وكذا الوفاق سببا واشتم وكذا كل لفظ لا يحمل معنى الشتم ولو قال فزوجت بك طلاقا  
يكون جوابا ويكون باينا ويبلغ قوله رجعي اصله في الزيارات اذا قال لامرأة انت طالق تطليقة باينة ملك  
الرجعة يقع واحدة باينة ويبلغ قوله ملك الرجعة ولو قال خوليتن خريدم فقال الزوج طلقك واحدة  
للسنة يقع الرجعي امرأة قالت الزوج ما خوليتن خريدم بك طلاق فقال الزوج فزوجت لا يقع الطلاق  
ما لم يقل المرأة خريدم من اجل قال لامرأة خوليتن ارضي بغيره وكاين وبرحقه زمان ادر كرهن شيئا  
بود فقال للمرأة خريدم فزوج الخلع برون اذ يقول الزوج بعت لما قال خوليتن بخرو لم يذكر الخلع فقالت  
خريدم بعده وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعت في قفاوى النسبة وفي الفتاوى لو قال لها بعتك  
ملك تطليقة فقالت اشتريت بعت باينا وكذا الوفاق بعت مري منك تطليقة وقالت اشتريت ولو قال بعت  
منك تطليقة فقالت اشتريت بعت رجيا حيا ولو قال لها بعتك طلاقك بعت الذي على فقالت طلقك  
نفسه يقع الطلاق باينا بغيرها بعتة قولها اشتريت ولا يشترط النية ههنا عند الكل رجل قال لامرأة بعتك  
ثلاث تطليقات بعت ونفقة عتقك فقالت المرأة بحسبه له بعت ولم يقل اشتريت بعت عند أبي بكر الاسود  
وقال الفقيه ابو الليث لا يقع شيء هو الخلع في المحيط قول الفقيه ابو بكر احب البينا امرأة قالت لزوجها اخلعني  
على كذا فقالت فعلت واخرت يكون خلعاً رجل قال لامرأة بعت منك تطليقة بعت فقالت بجان خريدم فزوج  
الخلع وهذا الوجه في المحيط قوله ان من اذ ابرأ المرأة زوجها علمها علمها على ان يطلقها ففعل ذلك  
جازت البرء وكان للطلاق باينا وكذا اخلعت له ما لا على لك ولو قال طلقني على اذ اخرجتني عليك  
طلقها فان كان للتأخير غاية مطلق ضم التأخير وان لم يكن لا يقع التأخير والطلاق رجعي على كل حال وكذلك  
لو طلقها على ان تترى عن الالف التي نقل بها لها من فلان والطلاق باين ولو قالت المرأة اخلعت واشتريت  
نفسه وقال الزوج بك اميد الخلع في مجموع النوازل لا يكون جوابا ولو قال الزوج فزوجت بك باين وصدر  
فيكر فقالت المرأة اميد الخلع في مجموع النوازل ولو قال خوليتن خريدم ارضي بغيره ونفقة عتقك ارضي فقال الزوج  
ارض وقع الفقة ولو قال ارضي بغيره لا يقع وكذا قوله بغيره لا يكون جوابا ولو قال نعم وبلى المختار ان جوابه ولو  
قالت خوليتن خريدم فقال الزوج لو كنت لا يقع الطلاق ولو قال اشتريت نفس فقال الحكم خوليتن فزوجت الخلع  
وفي الاصل اذا اخلعت بكما اركله او حكم اجنبية الخلع وبطلت التسمية وزخ المهر المقبوض ولو قال خوليتن  
ارضي بغيره فقال الزوج ارضي اذ ارضي بغيره رضى لا جازة وقع ثلاث والافق واحدة رجعية  
المسئلة في النوازل ولو قال بعت منك امرأ بالقدرة ان اخرجت نفسها في المجلس مع الطلاق ولزها المار

امره قالت الزوج ما وهبت كل ماله ثم قال له غرضي فقال الزوج لها غرضك ثلاث تطليقات طلقك ثلاثا  
امره قالت خوليتن خريدم فقال الزوج بطريق الاستمارة اعد ادهان فزوجت فزوج الخلع والخبر والمهر باين  
القصد وعدم القصد في سواء المسائل في الفتاوى امه قالت خوليتن خريدم بعده وكاين فقال الزوج فزوج  
بسه طلاقا نوى المرأة الثمة ثلاث تطليقات فزوج الخلع ويكون جوابا وان قالت ما نوى يصير الزوج مسئلا  
بعده لك ان قبلت المرأة فزوج الخلع ووقع الثلاث وان لم يقبل لا يقع شيء ولو لم يقبل هكذا الكنة قال الشافعي  
ثلاثا ونوى الجواب هي نوى واحدة لا يصح الخلع ونوع الثلاث **الجنس الرابع في فساد الخلع**  
الفتاوى القصرى امه قالت خوليتن خريدم بكلا فقال الزوج فزوجت ثم قال عتقك لا يصح قضاء  
وفي الفتاوى للنسبة ان اذ اشمع عدلين ان المرأة اذا قالت خوليتن خريدم ان توانا اقول لها فزوجت  
بالقاء وشهد شاهدان على ذلك ان مع القاضي فزوجت بالقاء وبالقضاء يقضى بفسخ الخلع ولا يلتزم الى  
شهادة الشهود اما اذا قال الم يقين انه تكلم بالقاء او بالقضاء وهم شهدوا انه تكلم بالقاء تقبل شهادتهما وبطل  
الخلع ولو شهد بعض هل المجلس انه قال بالقاء يقضى بشهادتهما ولو لم يكن هكذا ولكنه قال بغيره فزوجت ان  
قال بعد الافتراق عن مجلس الخلع لا يصدق ولو اشار الى بغيره او الى خشيته عند قوله فزوجت ثم قال عتقك  
تلك الخشية بغيره لا يصدق ايضا معاوضة فبئسها او قال صاحب المحيط وعندي ينبغي ان يكون بينة الزوج  
ولو اقام الزوج البينة انه باع رأس الشاة او قال فزوجت بغيره ولو اقامت المرأة البينة بمعاوضة فبئسها او  
قال صاحب المحيط وعندي ينبغي ان يكون بينة الزوج او لو قال فزوجت بغيره فبئسها او قال صاحب المحيط وعندي ينبغي ان يكون بينة الزوج  
البينة بينتها والقاضي الامام الحالى ولا يحيان بهذا النوع من المسائل دفعا لجلهم **الجنس الخامس في**  
**التوكيل** قال الاخر طلق امرأتى فطلقها المأمور بها ونفقة عتقها او خالفها عامها ونفقة عتقها  
قال الفقيه ابو جعفر يجوز من خولة كانت او غير من خولة وقال ابو بكر الاسود لا يجوز مطلقا من خولة كانت  
او غير من خولة وفيه خذ الفقيه ابو الليث وبكر يفتي الشيخ الامام طبريز الدين رجل وكل رجلا بالخلع  
امره اذا أعطت قبالة فزوجت القباء الى التوكيل وجري الخلع بينهما فلما اراد القباء اذ لا بطلانه له فخلع  
غير صحيح وكذا اذا كان له بطلانه ولكن ليس كان فلما اذا لم يكن له احد الكين فخلع غير صحيح وفي الزوايا  
اذا قال لها انت طالق ثلاثا على الف فقبل الواحدة بالالف لا يقع شيء وذكر في وكالة الاصل وكل رجلا بان  
يطلق امرأته ثلاثا بالالف فطلقها واحدة بالالف لان خلافه الى خير فاما قصر في الزوج مع المرأة فيعقد  
على المطابقة بين الاعجاب والقبول صورة ومعا ولم يوجد ولو ان قوا جاء الى رجل وزعموا ان امرأته وكلهم  
باختلافهم فخلعها وانكروا التوكيل ان ضمنوا بطل الخلع فالطلاق واقع وان لم يضمنوا اذ ادعى الزوج انها وكلهم



وقع الطلاق وهي على حتمها وان لم يدع ان قال الزوج ابرأك عن حتمها على ان تطلقها فاطلقتها لا يقع وإن لم يتوكل ان الطلاق واقع وفي الاصل عن م توكيل الصبي والمعتقة بالخلع صحيح **وقايشل بهذا** خلع النكاح الاباء اذ خلع ابنة الصغيرة مع زوجها على مال لم يصح يعقلم بحج بديل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والافصح انه يقع ولو اختلف الصبي مع زوجها بالافقة على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بديل الخلع صح الخلع كالخلع مع الاجنبي ولو خلعها على الف درهم وقبل الاب لم يصح المال الا رواية في هذا عن م واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق ما لم يقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع الادب بديل المال على الادب بغير تكبيرها وتا وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على احد والخلع على صداقها وعلى مال آخر هو الصحيح اختلفت الامم من زوجها او طلقها على جعل يقع الطلاق وتواخذ بالحل بعد العتق وان اختلفت بلان الموطأ تابع به والمذنبه ولم تولد له امه الا انها تؤذي بالبدل عن كسبها ما اذا كان باذن الولي والمكاتبه لا تؤاخذ بالعتق واذا اختلفت الامم من زوجها بغيرها بغير اذن مولها يقع الطلاق ولا يسقط المهر بغير صحة الخلع في حق الصغيرة على وجهه ليسقط المهر من زوجها او المعتقة ان كان النكاح بلفظ الهبة والخلع قبل الدخول والحلوة فطريقان يخالف رجل اجنبي مع الزوج بشي معلوم معتد به او المعتقة حتى يجزى البذل على الاجنبي للزوج ثم يحل الزوج بما عليه من المهر والمعتقة لا بالصغيرة او من له ولاية في حق الصغيرة على ذلك الرجل فقبل ذلك الرجل فيسقط المهر او المعتقة عن ذمة الزوج ويجب على ذلك الرجل قاله هكذا نقل عن الامام طه واما الكيفية اذا خلعها ابوها او اجنبي باذنها جاز والمال عليها وان لم يتجرى بيع بالصدوق على الزوج والزوج على الادب ضمن الادب ان لم يصح في الخلع ينفق على نفسها ان قبلت المرأة يتم الخلع في حق المال هذا يشير على ان الطلاق واقع قال صاحب المحيط وقد كتبت في شرح كل ان الطلاق وهذه الصورة لا يقع الا باجازتها كحل في ملاق الاصل في الجامع الكبير اذ قال الرجل الآخر اخلع امرأتك على هذا العبد او على هذه الدار او على هذا الف فلعلها على ذلك والقول الى المرأة لا الى الاجنبي لان البذل من كل اذا قال غيره بيع عبد من فلان بكذا يوقف على قبول فلان اذا باع فاذا قبلت المرأة ذلك جاز عليها التسليم ما يشير اليه ان يمكن الاقله ان كان ثلثا وثمانيا وكان غير ثلثي ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على عبدي هذا او دارى هذه او الف هذه فخلعها على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لان العاقد الاجنبي ونظر الخلع على الاجنبي والمتبع بقضاء الدين عن انسان ولو قال الرجل للزوج الاجنبي اخلعها على عبدى هذا فقال للزوج خلعت ثم الخلع من غير ان يقبل المحل قبلت واذا تم الخلع بقبول الاجنبي لزمه غير البذل ان كان متابعين فان عجز عن تسليم مثله في اللقيات وتسليم القيمة في غير اللقيات كما في قول المرأة

ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على دار فلان او على عبد فلان فخلعها فافخلع واقع لا حاجة الى قبول فلان بعد ذلك ان قدرتم على تسليم ما يشير اليه باجادة فلان سلمته ولا يخلعها تسليم الثلث في المثلث والقيمة في غير المثلث وكذا القول لها الزوج خلعتك على عبد فلان او دار فلان فقبلت صح فلو لم يقبل وقبل فلان لم يصح ولو ان الزوج خلع صاحب العبد والدار والمرأة حاضر فقال للمباة لان قد خلعت امرأتك بعد هذا القبول الى صاحب العبد ولا حاجة الى قبول المرأة وكذا القول اجنبي للزوج لخلع امرأتك على عبد فلان فقبلت الى فلان ذوات المرأة لا ترى ان الاجنبي يخلع للزوج اخلع امرأتك على الف درهم على ان فلا فاضامن قبل الزوج ذلك كان القبول في هذا الى الضامن ليس الخلع ولا الى المرأة ولو كانت المرأة هي مخاطبة في هذا فخلعت اخلعني على الف درهم على ان فلا فاضامن قبلها كان الخلع فاقضى فلان للمال خذ الزوج ايها شاة المرأة بحكم القبول ولا فاضامن الضمان ولو لم يصح فلان اخذت المرأة بالمال ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على هذا العبد فقال قد خلعتك فاذا العبد لرجل آخر فقبلت الى المرأة لا الى فلان صاحب العبد ولا الى مخاطب الخلع فخرج الجامع الكبير **الجنيل السادس في بديل الخلع** وفي المحيط في قواي الى اللبث رجل خلع امرأته على مال ثم زاد في بديل الخلع الزيادة باطلة وكذا الزيادة في بديل الضمان لم يرد في المتن خلع امرأته على حل صداقها الولد لها ولا اجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد اذ قبل الخلع الى اهل مستحق حاز والمال الى اجله وكذا جاز في الكفالة والرهن ولو لرجل الى الحصاد جاز الاجل الى الموت فلان لا يفسخ الاجل وضع الخلع دفع المرأة بديل الخلع وقال الزوج قبضت لجهة اخرى القول قول الزوج كذا فقوال الامام طه الذين وقيل القول قول المرأة لانها هي المتكلمة في الاصل بجن الخلع على كمال او موزون موصوف او موصوف حتى المستحق ويجوز على ثوب سبي هروى او مروى ولا يجوز على الثوب المطلق وترى ما قبضت من المهر وجملة انه مستحق ما ليس له ان يتقو لم يجب شي وان سبي شي مخرج معدوم يجب المستحق وان سبي مجموع جهالة مستدركة فذلك وان فحست الجمالة او تمكن الخطر بطلت التسمية وترى ما قبضت المهر رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجز للمال اما الجعل وقوع الطلاق فلا يجوز فخلع ولو طلقها على مال وخلعها بعد الطلاق الرجعي ولو طلقها بمال ثم خلعها في العدة لا يصح ولو قال لها بعد البتة خلعتك بنوى الطلاق لا يقع شي ولو اخلعت مع زوجها على نفقة عن نفقة المهر على الزوج عشرين درهما نقل عن الشيخ الامام الاستاذ طه الذين ان يصح ويجب على الزوج عشرين درهما وما يوافق هذا في الاصل امرأته اخلعت على ارض على ان الزوج عليها الف درهم لا شفعية فيها قاله وهذا يدل على ايجاب بديل الخلع على الزوج صحيح وفي صحيح السقذوري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فخلعها على مال بديلها لم يجز فذا يدل على ان ايجاب بديل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا اخلعت على عرض مجوز ايجاب بديل الخلع على الزوج ويكون مقابلا لبديل الخلع وكذا ان خلع ولم يذكر نفقة العدة تجزى ايضا ويكون تقدير النفقة العدة اما اذا اخلعت على نفقة العدة ولم يذكر عرضا آخر



ينبغي ان لا يجزى بدل الخلع على الزوج **نوع خمسة** المرأة اذا اخلت مع زوجها على ما لم اقامت البينة على زوجها انه  
طلقتها ثلاثا او باين قبل الخلع وقبل استرد بدل الخلع والتاقر لا تمنع قبول البينة ههنا في بيع الجامع الصغير  
الاصل مطلقه الثنتين اذا قالت لزوجها طلقه ثلاثا على الف درهم فطلقها واحدة عليها الالف وفي المحيط اذا قل  
الزوج كان الخلع بينا مرتين وقالت ثلاثا حتى عن شيخ الاسلام على بن محمد الاسجاني ان القول هو الرجل وحكي عن  
الدين ان كان يقول ان هذا بعد النكاح جرى بيننا فادع للزنا ان النكاح لم يصح لا تجري بعد الخلع الثالث وقال الزوج  
بعد الخلعين القول قوله ما اذا لم يزوجها او يريد ان يزوجها ويحكي عن قول ابي الحسن ان تزوجت في القول فالحال لا يجوز  
النكاح وفي القضاوي رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بايائنا ثم تزوجها ثانيا على مهر آخر ثم اخلت مع زوجها  
على مهرها بولي الزوج عن المهر المأدون الاول وكذا لو قال بالفارسية خديش خديش من زوجي كابين وهو مهرها كبرا  
برئت لا يبرأ عن المهر الاول وفي مجموع النوازل لو قال لها بعتك بثلثة مائة درهم فجميع ما في البينة غير عليك من المهر  
فاشترى وكان عليها سواها ومثل ان وكسوتها ولبسها ما استثنى وما لم يستثنى **نوع ثامن** امرأة اخلت مع زوجها على  
مهرها ونفقة عتقها وعلى ان تسكن ولدها منه ثلاث سنين او ثنتين بنفقة صح الخلع ويجوز على ذلك وان كان محجولا  
فان تركت على زوجها وصرت فللزوج ان يأخذ قيمة النفقة منها وان تطالب بكسوة الصبي اما اذا اخلت على مسأ  
الولد بنفقة وكسوتها ليس لها ان تطالب بكسوة الكسوة وان كانت الكسوة بمهر لموسر كان الولد مخرجا او فطما ولو  
اخلت على راضعها بالدم حتى يرضع الولد يصح في الرضيع ولا يصح في الفطيم يعني لو شاجر امرأته  
ببدل الخلع لنفسك الولد الفطيم بنفقة وكسوتها وفي المحيط ذكر ابن ماجة عن حماد بن ابراهيم ان امرأة اخلت من زوجها ما لها  
عليه من المهر ورضاع ولد الذي هو حامل بذا ولدت له ابنتين فان ما لم يكن بطنها ولدت له قيمة الرضاع ولو  
ما بعد سنة رتبة رضاع سنة ولو اخلت على ان تسكن الولد في وقت الموضع صح وهذا اذا كان ابنتي لما في  
الاب لا يصح لا يحتاج الى عرق او اب الرجل والنكاح باخلاتهم فاذا طال فكنه مع الام يتخلو باخلات النسب وفي ذلك  
الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فلا باب لأخذ الولد منها وان انفقا لا يترك عندها لان هذا هو الولد لا يظهر  
الى اجن من المسكن الولد في ذلك السنة ويرجع الزوج عليها ما ارضاها بخلع على مسأ الولد اذا ابنتي لما في  
يصح سواء كان الولد رضعا او فطما وفي النسب ان كان الولد رضعا صح وان لم يبين للزنا وترضع حولي امرأة اخلت  
على مسأ الولد ورضاع الولد سنين قلت الولد بعد السنة او ماتت هي عليها قيمة الرضاع سنة ولو قالت عند الخلع  
ان مات الولد او ماتت فلا شيء على فالامر على ما شرطت يعني الشرط جائز وهو يرضعها من الرضاع كذا قاله ابو امرأ  
اخلت مع زوجها على رضاع الولد صححت مع الولد على شيء يصح في مجموع النوازل المرأة قالت خديش خديش من  
يك كوجه بلدهم كسوا خديشها خديشها قال فرمهم كبر ابن ابنة وهذا فارسية كسوة على ويكنى بالقبول في المجلس كذا

اجاب الامام النسب ولو قال كبرين ثم طهرها بولي شرط الآداء في بدل الخلع وفي الولد مسأه تلك المدة ثم يقع  
بعد صفق للزنا وفي المحيط ولو قال فرمهم كبر ابن ابنة كذا في الخلع بمن سأل في روكشت وزاد قيل لا يقع  
قال نجم الدين بن موقع لان شرط القبول قال في مجموع النوازل ونقض كذا الطلاق لو قال لها ان اعطيتك الف درهم  
فانت طالق لم يطلاق الا بالآداء ولو قال انت طالق على ان تعطيني الف درهم طلقته بالقبول قال في المحيط فلي هذا اذا قال  
بالفارسية ترطالاق برآنت فلا يجزى من هو او يشترط ان فلا يجزى من هو فلي هذا في الطلاق ثم في قوله الخديش  
بشرط الاعطاء في المجلس لو وقع الطلاق في قوله ذا اعطيتك او متى اعطيتك لاحاجة الى الاعطاء في المجلس عن ابن ابي  
قلت طلقه ربعا بالف درهم فطلقها ثلاثا هي بالف وطلعت واحدة قبلت الالف ولو قالت خديش خديش من خديشها  
في زمان من فخلع بغير الخصال ان يكون بالمرء ولو قال الامرأة ان دخلت الدار فانت طالق بغير خصال بشرط القبول عند  
الدار **الفصل الرابع في الامر بالبدل وهو مثل على خمسة اجناس** الاول المدة المتأخر في الامن البينة الثالث في امر  
النسب الرابع في وجوب الامن الخامس في امسائل الامر وفيما لا يبطله **الحبل الاول** وفي الاصل اذا جعل امرأته بدلا  
ان نوى الطلاق وكان الحال حال مذكورة الطلاق والغضب نوى الطلاق ولم ينو فسمعت او كانت غائبة فقلت  
فقلت في المجلس قبل ان يتبدل المجلس ان تطاولي او اكثر اخذت لنفسه نوى الطلاق ويكون واحدا اذا كان  
او ثنتين او لم يكن بنية وان اراد ثلاثا فثلاث وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينفي المقوض اليها على البقاع وفي النسب  
لو جعل امرأته بدلا فقال لوليها طلقها طلقها طلقها وكذا لو جعل امرأته بدلا فقال لوليها طلقها طلقها طلقها  
الزوج قضاء ان لم يرد به الطلاق اذا كان حاله الغضب مذكورة الطلاق اما في غير مذكورة الطلاق فغير الغضب  
اذا لم يرد الزوج بالامر بالبدل طلاقا فليس شيء فلو عتقت المرأة بنية الطلاق وان كان غضب مذكورة الطلاق  
ولا يقبل بينهما في نية الطلاق الا ان يقوم البينة على قراره بذلك وفي عوى المرأة على زوجها ان جعل امرأته بدلا  
يسمع اما لو طلق نفسها بحكم لم ادع وتوقع الطلاق وجوب المهر بناء على ان الامر سمع وليس للمرأة ان ترفع الامر  
القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرأته بدلا وفي النسب لو قال لها امرأتي في كذا بينك وبينك او بينك وبينك او بينك  
فاخلت نفسها فالزوج لم اعن به الطلاق في طالق ولا يدعي في القضاء ولو قال لوليها طلقها طلقها طلقها  
ذلك ناسا عن نيشه ولو قال لوليها طلقها طلقها طلقها فذلك كقوله في يدك وفي القضاوي لو قال لها امرأتي بدلا  
ان هذا كقوله امرأتي يدك وفي مجموع النوازل رجل قال لوليها طلقها طلقها طلقها طلقها طلقها طلقها طلقها طلقها  
نفسها واحدة كلما ساءت فقلت لا يريد واحدة وطلبت الثلاث فابى الزوج فلم ينفقا وخرجت بصيرة لا مريها  
في نظيفة وكذا لو كان مكان الامر بين بالطلاق قال صاحب المحيط وكذا قال للصالح ان كتب لها خطبا باقرا يائة درهم  
او كتب سبع داري يائة درهم كان قرارا بالمال والبسع وفي القضاوي الصغير الامر بالبدل لا يخلو ما كان الامر به الا في



فلا بد من سلاوة حلقا بالشرع او في ان كان مرسلا اما ان كان موقفا او غير موقت كان يدها او يدها فلا بد ان كان الوقت  
باقيا علمت هي وفلا بد ان يعلم اذا مضى الوقت انتهى علمه او يعلم والقبول في ذلك علم يذكر الوقت ليس بشرط  
ولكن لو تركه الموقوف الميراثين بطل ان كان مطلقا يصير الامر يد يعني الموقوف الميراث اذا علم بذلك والامر يد في ذلك  
المجلس والقبول منه ليس بشرط والتطيق من قبل ولكن اذا رد تردد وقوله اذا علم يقتضي ان لا يصير الامر يد بها ما لم  
يعلم حتى لو طلق نفسه باقبل ان يعلم لا يقع والوكيل على هذا لا يصير وكذا قبل العلم بخلاف الايصاء فانه يصير صحيحا قبل  
العلم استحيانا في الجامع الصغير لو كان مطلقا بشرط يصير الامر يد اذا وجد الشرط فاذا وجد الشرط ان كان الامر  
المعلق مطلقا يصير الامر يد في مجلسه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن يرتد بالرد وان كان موقفا فالامر يد  
ما دام الوقت باقيا ولو قال امرت اني بيدك الى عشرة ايام فالامر يد هل من هذا الوقت الى عشرة ايام فخطب بالثبوت  
ولو رد الزوج امرها بيدك اذا مضت عشرة ايام لا يصدق قضاء ويصدق ديانة هذا في الاصل لو قال لها انت طالق  
سنة يقع الطلاق بعد السنة الا ان ينوي الوقوع للحال اربع مائة عن امير المؤمنين سيدنا الى ان لا يصير الامر يد الى الليلة التي  
يحل فيها الهلال ومن الغد الى الليل ولو قال امرت بيدك هذا الشهر فاحارت زوجها او قالت لا اطلقك خرج الامر يد  
في جميع الشهر عن امير المؤمنين ولو قال البوس لا يطل خيارها في مجلس آخر والجامع الصغير لو قال امرت بيدك انك شهر وامر  
شهر بعينه فالشهر من يوم قال لك القول والعقود في الشهر كطالاق في شهر والكفالة في شهر كطالاق في شهر وعن  
انه يصير كذا في الحال والقوى انه يصير كذا بعد خلو المدة وفي اتفاق اول الاصل لو قال العبد انت حر من هذا  
اليوم تنقضي قضاء ولا يصدق في التاقيت قضاء ويصدق ديانة والتناح الى عشرة ايام بقية ما لو تزوجها الى يوم  
او يوم من مباحة ولو اشترى نسوة الى موت او من البائع لم يجز بحالة المنة المستلكن في الرخصة السبع الى شهر ارجل  
النس الى شهر وفي الفتاوى الوكالة تقبل التاقيت في رواية حتى لو تضمن الوكيل بعد خلو الوقت لا يقع وفي فتاوى  
شعشع الاسلام يصير وكذا بعد الشهر في رواية يصير وكذا مطلقا ولو قال اجرتك الى شهر ثبت الاجارة في الحال  
ويشترى معنى الشهر والمزارعة كذلك في العيون وذكر المنة شرط الصحة الاجارة والمزارعة وفي صلح الاصل الصلح الى شهر  
لا يقع وكذا القسمة الى شهر والشركة الى شهر كاجارة هذا في العيون لا يبر عن الذين الى شهر كطالاق اذا قال عنيك ابنة  
الى شهر التناحر الى شهر يكون اخير الشهر والامر الى شهر الا صدق المقله ثبت الاجل وان كذب المقله فالقول  
قوله ويجوز الحال لا يستلزم المقله في الاجل بخلاف الاقرار بسبب الكفالة وهي المسئلة الجامع الصغير العبد المتناح  
لا يتوقف ويصير اذا مطلقا في اوله او في الاصل وفي الاضحية التكم والعشاء يقبلان التاقيت فهو الكيل على البيع  
يوما يتوقف ولو جعل امرها بيدك لو عجزت في يومين في مجلسه وليس له ان يخرج منه في نسخة الامام ثم لا في الخبر  
في الجامع الصغير لو قال امرت بطلت نفسك يقتصر على المجلس لا يملك الرجوع وفي فتاوى الصغير لو قال اجرتك الى شهر

بيدك يقتصر على المجلس لا يملك الرجوع قال في المحيط هو الاصح وان قال بعضهم هذا توكل لا تصحح الامر ولو  
امرته بطلاق نفسه كان توكلا حتى يقتصر في المنع لو قال لها طلق نفسك فهاك انا حرام اخلية او برية او كل شيء  
لو قال الزوج وقع الطلاق فاذا قالت حين صارت الامر يد بها طلق ايضا ولو قالت ست باردا شتم ولم يقل خوتين  
والابن ولو قال عنيك نفسي ان كان المجلس قائما صدقت وصار هذا كقولها اخترت في جواب التخيير كذا في الخط  
وقال بعض المشايخ ينبغي ان يقع كقول الزوج في الخلع فزوجته يصح بدون الاضافة الى المرأة وان قالت افكند  
نيسا وان قال طلاق اربع ولو قال طلاق افكند وامر افكند ثم تطلق وان قال اجرتك طلاقا بيدك او طلقها بالثبوت  
فهو كقولها امرت بيدك وفي فتاوى الصغير امرت امرت عليك على ان تجعل امرى يدى ففعل ذلك في  
عليه لم تطلق نفسه بارجل قال الامر من امرت امرت بيدك او قال لها طلق اية نسائك في ثبوت ليس ان تطلق نفسها وفي نسخة  
لها ان تطلق نفسها امرت امرت بيدك بخلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار ففساى طالق فدخلت وقع الطلاق  
وعلى غير المستلكن في مجموع التوازل رجل جعل امر كل امرأة يتزوجها بيد امرته ثم زوج بفساى امرأة واجاز هو  
بالفعل فطلقها امرته التي بعد الايقع الطلاق وهي الحلية في هذا الباب تمام هذا ما في كتابه بان فصل العيز  
بالشراح **الجنس الثاني في امر الغيبة** وفي المنع لو قال امرت ان غبت ففكنت في غيبتي يوما او يومين فامر بيدك  
قال اذا كنت يوما فامرها بيدك هذا في الاول الامر من رجل جعل امر امرته بيدها على ان غاب عنها كذا مدة تطلق  
نفسها متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر اليوم الاخر من تلك المدة فاذ لم يغيب نفسها حتى تمت المدة  
افق الشيخ الامام الاستاذ انه يبقى الامر يد بها وفي القاضى الامام في الذين انه اذا كان لا يعلم مكانها لا يصير امر يد  
قال وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبل ان يدخل بها فغاب عنها تلك المدة لا يصير الامر يد بها ولو كانت مدخولة فغاب  
عنها تلك المدة لكن المصلح لا يجزى الى بيتها يصير الامر يد بها قال هكذا افق القاضى الامام ولو قال ان غبت عن  
كونه بخارى فامرها بيدك فاذا خرج عن الكورة الى الرستاق يصير الامر يد بها ولو قال ان غبت عن بخارى فامر  
بخارى يطلق على القصة على قول اكثر المشايخ وقال الامام الخسرى اسم بخارى من كرمينه الى خريز ولو جعل امر  
بيدها على ان غاب عنها ثلثة اشهر لم يصل نفقته اليها في تطلق نفسها بافعتها ثلثين اشهر قال ان كان غاب  
فدنفقة هذه المدة صار الامر يد بها ولو كانت النفقة مفروضة فغبت النفقة من زوجها فغبت المدة ولم يصل  
اليها النفقة لا يصير الامر يد بها ويرفع اليها عندهم خلافا لابي س ويخرج مسألة الكورة فلو لم تصل النفقة كثر  
الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكفت هي ينبغي ان يكون القول قوله لان مدعى الشرط ومنكر الحكم  
لكن لا يثبت وصول النفقة اليها بقوله قال وهكذا سمعت من القاضى الامام الاستاذ في الذين ثم رجع بعد ذلك  
وقال لا يكون القول قوله وهكذا في كل موضع يدعى ايفاؤا حتى وفي فصولا اخرى ويكون القول قوله وهو الاصح



متفرقات الطلاق من كتاب الفروع مردى يسفرى فت زك كفت كرك ما از قن من بر آيد من بر تو با هم  
يا نفقة من بر تو ز سيد با شد امر تو بدست تو تمامه تا هر وقت بايد پاي خود كشاره كني پيش از كشتن  
يك ماه نفقه رسيد اما من نيامد بر دست زن باشد امر كه بدست زن شود رجعت تا آمدن نفقه  
تا رسيد يك نيز ديديم و كني بخلاف قوله من نفقه من رسيد و كني سيد امر بدست وى شو والله علم في  
الغصه الاسرى و شى هكذا ايضا وقال كرك ما از قن من بر تو با هم با شى يا نفقه من بر تو رسيد بلى  
الى آخره پيش از كشتن ماه نفقه رسيد اما من رسيد بر دست زن نشو لا نه علو الشرط و قد وجد احد سما  
الآخر و ذكره المحيط و في الفروع جعل امرها بيل ان شوب المسكر مغاير عما فوجد احد الامر من فطلقت نفسها  
ثم وجب الاخر لا يكون لها ان تطلق نفسها مرة اخرى و رايه فتوى لطيف عن الشيخ الاسلام علا الدين محمد الحارث  
الموفى و رجل قال لامرأة ان غبتك شهر و امرت ببدل ان من ردك اذ لم يرد نفق بانه هل يصير الامر  
اجابى و الله علم و كان والى يقول ان اخبر على الذهاب هتيفه ينبغي ان يتحقق الشرط وهو الغيبة لان  
الاثان مكروا و اسيا و عامدا سوا فحق تحقق **الحبس الثالث في امر الزوج** جعل امر امرته ببدلها على  
ان ترضى ما يغريها فطلق نفسها و طلبت النفقة و لم ترضه فليس لها ان ترضى ما يغريها و امرت ببدلها و  
اخذت حليته فمذ جناية فلو قال الزوج لها اى در فقال توى و ما در مست و شتم اجنيا فمذ جناية  
ولا يطير امره بها و لو قال الزوج لها اى در فقال توى و ما در مست و شتم اجنيا فمذ جناية و لو  
المحيط لوقال الزوج لعنت بر تو باد فقال لعنت خنى بر تو باد عامة المشايخ و على جناية و على لوقال لها اى  
ما در سياهه فقال ما در سياهه من جناية و لكانت تهجى قال و قد وقعت في زماننا واقعة قال تى  
ضربك بغيرة جناية تطلق نفسك متى شئت ثم ادعت ان من بعد القاضي فقال بقصد ترويه ثم ادعى مجلس آخر  
ضربها بجناية اتفقت الاجبة على فساد هذا الدرع لانه امر من كبا الضرب و لو قال تى در خواند كانه صادقة لا  
يكون جناية و لو قال تى در فحق الشرف جناية و لو قال تى در فحق امره في الامر معصية يمينها جناية و لو جعل امر  
بدها على انها متى شئت فطلق نفسها فقال لها لا ترخ حلى او لا تاكل العذرة او كل و اضرب رأسك على الحجر الا  
يطير امره بها و لو جعل امرها بدها على ان ترضى ما يغريها فمذ جناية فمذ جناية فمذ جناية فمذ جناية فمذ جناية  
الشيخ الامام الاستاذ انه يكون جناية و قال للقاضى الامام فى الدين لا يكون جناية قال و هذا هو قول الامام  
ان وجهها و كفيها ليست ببعوث اما لو سمعت صوتها اجنيا بكون جناية فان كنت اجنيا او كنت عامدا لسمع اجنى  
او ساعبت مع الزوج فسمع صوتها اجنى لما خرجت من البيت بعدها و في المحل جناية في التمسع و لو جعل امرها بدها  
على ان ترضى ما يغريها فمذ جناية لا يكون بدها فمذ جناية و قد شوى فمذ جناية فمذ جناية فمذ جناية فمذ جناية

اما لوقالت بغيرة خرب لا يجب قد كذا و في الزيادة قولها اخترت نفسي بصلح جوابا لقوله من بيدك و قوله  
اخترت نفسي لا يصلح جوابا لقوله طلق نفسك و قوله طلق نفسي يصلح جوابا للكل و الامر لا يصلح لنفسه الا  
وكذا الاختيار للاختيار و قوله طلق نفسك يصلح لنفسه لقوله من بيدك و قوله اخارى و في الاصل جيل  
جعل امر امرته بدها فقال في مجلسها اخترت نفسي و طلق نفسي و انا طالق او حرام او نحو ذلك و لو قال لزوج  
انت على حرام و انت منى بان طلق بواحدة فان نوى ثلاثا فلاث ولا يصح رجوع الزوج عنه ولا تخارجه الا  
الا ان يقول امرت ببدل كانه شئت في كبر بكن المشية و لو وصل الامر من شئت و اذا شئت لم يقصر على المجلس  
ولو قال لها جعلت امرى بيدى غلام تخارى شيئا و قالت هى من اخترت نفسي فاعل قول الزوج و لو جعل امرها ببدل  
لا يفر احد من الكل في الاصل بخلاف لوقال لها طلق امرتى ثلاثا فطلقتها احدها واحدة و الاخرتين طلقت  
ثلاثا و في المتن لوقالت ملكك امرى كان باطلا و لو قال اخترت امرى كان جائزا و لو قال اخترت نفسي طين  
و لو قال ان الطلق نفسي كان باطلا و لو قال ان اخترت ان طلق نفسي فوايز و في مجموع التوارى لوقالت دست  
بارد شتم و لم يقل خويشتن و لا بين و لو قال فكندم و قال يوتيت طلاقا صدقت و لو قال تويت طلقت و لو  
قال طلاقا فكندم و امر فكندم يقع بدون النية و في مجموع التوارى ايضا لوقال لامرته ان دخلت الدار فام  
بيدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها او طلقت حين دخلت الدار قبل ان ترائى لك لكان كذا تى تى  
داخله طلقت و الا فلا و في المحيط سئل ابو القاسم عن رجل قال لامرته جعلت امر ثلاث تطليقات بيدى  
ان ابرأتى عن امر فطلعت نفسها في المجلس طلقت بعد ما ابرأتى من المهر بغير الطلاق و ما الا فلا **الحبس**  
**الرابع في بطلان الامر** في طلاق الاصل الشيخ الاسلام شمس لى الشرسى في باب الخيار لوقال لامرته ان خا  
ثم طلقها باينا بطل الخيار و كذا الامر بالميد و لو كان الطلاق حبيبا لا يبطل الخيار و الامر بالميد واصله ان البتة  
لا يلحق البين فلو تزوجها في العدة او بعد العدة لا يقع الا من خلاف ما اذا كان الامر حلقا بالشرط ثم بانها  
ثم وجب الشرط و في الاملاء لوقال لها اخارى اذا شئت و امرت ببدل اذا شئت ثم طلقها و احق بديته ثم تزوجها  
واختار نفسي ما عذخ و يطلق باينا و قال ابو يونس لا تطلق باينا قال شمس لى الشرسى قوله ضعيف المسئلة  
و في المتن رجل قال لامرته امرت بيدك اذا جاء عذمت ابانها ثم تزوجها ثم جاء العذر و الامر بدها و لو جعل  
امر امرته بيد امرته لآخرى ثم طلقها باينا و خلفها بغير المرأة التى جعل الامر بدها لا يبطل الامر لوقال  
طال ان تزوجت عليك فامر تلك المرأة ببدل ثم خلفها و طلقها باينا او فلا فانم تزوج امره اخرى في عدا  
ثم تزوجها لا يبطل امره بها و المسئلة في الجامع الصغير صورة اخرى و لو قال لامرته ما درست امرى على امره  
ان تزوجها فامرها ببدل ثم طلقها باينا و خلفها باهل بطل الامر حتى لو تزوجها باهل ان تطلق باينا فانى كتاب



الإيمان في فصل المتفرقات بطل ولو لم يقل ما كنت لكن قال لها فأتوا مني أو خرج مني كل امرئ  
فأمه بديل في طليقة ثم طلقها الصالحه بطل الامر قال به بطل الرواية وصارت واقعة وينبغي ان يكون  
هذا وما دامت سواء ينبغي هذا المعنى ولو قال لها ان دخلت الدار فامرك بيدك ثم طلقها واحدة بانية او  
ثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر به سواء تزوجها في العقد او بعد ما انقضت  
عقدها مدخول كانت او غير مدخولة حتى لو تزوجها فطلق نفسها يقع **نوعه** رجل قال لامرأة ثلاث  
تطلقك بيدك فقال لا تطلقني بلسانك ثم قال طلق نفسي طلق وكذا لو قال لها امرئ بيدك وامر  
قدها ايضا لامرأة اخرى بيدك فقال لا تطلقني فلا تطلق نفسها جاز وبهذا لا يتبدل المجلس كما  
لو قال لله عتق نسمة وهدي بدنة ونجدة والحر لله رب العالمين سكن المأفقت الذي فقد طلق نفسي جاز  
بما قال لا يتبدل المجلس ولو لم يقل هكذا ولكنها قالت ما تضع بالولد ثم طلق نفسها مع الكل في الفأوى  
في بلد المسلمين او قالت اعطني كذا ان طلقته فقال الزوج لا ادري ما هذا فقال ان جعلت امرئ بيدك فقد طلق  
نفسه لا تطلق وفي المحيط ان قامت بطل الامر وان اضيق بعضهم لا يبطل الامر وقال بعضهم ان بقيت الوساة  
كما يفعل النوم بطل ولو كانت مكرمة فاجبت ثم سالت وما سمعت التفويض اجابت واسعت حتى يسبحوا بها فخطوا  
بانتهن وان سبق خطوبتها جازها لم ينفى ولو ذهبت بنفسها الطلاق المشهور لانه لم يجز احدا قال بعضهم يبطل  
وقال بعضهم لا يبطل وان تبدلت الصلوة بطل ولو كانت في صلوة الغرضية لا تبطل بانها لم تصلوة ولو كانت  
النفل انما لم يفسد في السمع انما يبطل وان سلمت على امرئ الشفع لا يبطل والاربع قبل الظهر والوتر من صلاة الغرضية  
والاكل يبطل وان قال قال القدر وغيره ان قل لا يبطل والشرك يبطل الصلوة ولو امتشطت واعتسلت او كتبت  
زوجها بطل خيارها وان قرئت او سجدت شيئا قليلا لا يبطل وان طلق بطل **الفصل الخامس في الشبهة**  
**الخيار** في المحيط اذا قال الغير طلق امرئ ان شاء لا يصير وكذا ما لم تشأ ولها المشية في مجلسها حتى  
وكذا لو طلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام على مجلسه بطل الوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشافعية  
الكلون في وينبغي ان يحفظ هذا فان البلوى فيهم فاني مكنت الطلاق التي يكتمها الزوج من الغرة فيكون فيها  
ايها الذي كتبت اليك هذا الكتاب بل امرتني ان شاء الطلاق فان شأمت فطلقها ثم ان لو كلاء كثيرا ما يخرجون  
الايقاع عن مجلسي ثم لا يدرى ان الطلاق لا يقع وفي الفأوى لو قال لامرأة انت طالق ان شئت وانك  
تطلق بهذا ابدا وكذا لو قال لها ان شئت ولم تشأ في قدم الطلاق واخرت ولو قال لها انت طالق ان شئت  
وان ابست ان شاءت يقع وان ابست يقع وكذا لو قال ان شئت ابست ويسا تمام هذا في كتابه ان يان رجل خير  
امرأة فقبل انه تخار بنفسها اخذ الزوج بيدها فاقامها على مجلسها طوعا او كرها خرج الامر من يدها وفي مجموع

النوار وفي الاصل من نسخة الامام خواجه زاده في الحقة اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عند احد  
الشهود لا يجوز ان يتحولت عن موضعها او لم يتحول ان لم يتحول لا يبطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها  
اختلف المشايخ فيه بناء على ان المعبر بطلان الخيار اعراضها او تبدل المجلس عند البعض انها واحد وعند  
البعض الاعراض وهذا الصنع حتى لو قال المرأة خلعت خديم فقام الزوج على اليها وشي خطوة او خطوتين فذكر  
فرضه من الخلع وهذا يوافق قول البعض ولو كانت مكرمة فتركت او على العكس بطل خيارها وكذا لو شغلت بعمل آخر  
علم انه قطع لما كان قبله كذا اذا عيت بطعام لا اكل فاكلت او شغلت بالنوم وامسحت واعتسلت ولو كانت  
يسير او شئت شرا قليلا او نالت قاعدة او لبست ثوبا من غير ان يقوم او ضلت فعلا قليلا يعلم ان ذلك ليس  
باعراض بل كانت متمكة ففقدت او قاعدة فانتكلت او قالت ادعوا لي مستير او الشهود لا يبطل الخيار الكل في  
شرح الطحاوي ولو كانت في السفينة فصار لا يبطل خيارها ويبطل الامر بطلان الخيار وقد ذكرنا في  
بطلان امر الاستثناء **الفصل السادس في الاستثناء** الاستثناء في سائر التصرفات صحيح كاستثناء في الطلاق  
في اخصار المحصرين والاستثناء في البيع وفي قضاء جميع الصغير والاستثناء في الاعاق في صوم الاصل والآ  
في النكاح والعق في اقر الاصل في بلد الاقرار بالنكاح والاستثناء في الصوم وقد ذكرنا في كتاب الصوم ولو قال  
اعتقوا فلانا بعد موتي ان شاء الله تعالى لا يعمل الاستثناء لان هذا امر وسياتي في كتاب العقاق ثم الاستثناء انما  
يصح ان لو كان مشكرا بالضر في حتى لو نفق بين الطلاق والاستثناء ووجد من الشقيين بذا ولم يجز اذا  
وصلة فلو استثناء هكذا قال ابو يوسف في المنعة وفي الاجناس لو سكت سكتة قد التفتش ثم قال ان شاء الله  
لا يصح الاستثناء الا ان يكون سكتة التفتش ثم قال وما يبطل الاستثناء اربعة احدها ما ذكرنا انما ان يزيد  
المشتق على المشتق منه كقوله انت طالق ثلاثا الا اربعة الثالث ان يكون مسأوبا كقوله انت طالق ثلاثا الا  
ثلاثا وفي المحيط لو قال عشرة انا سعة وقت واحدة ولو قال لا ثانيا وقع ثقتان ولو قال لا سبعة وقع ثلاث  
وقد صح استثناء الكل من الكل ههنا لا استثناء الناقص من الكل لفظا ونظير ما روي عن من في النوار  
اذا قال انساني طالق لا فلانة وفلانة وليس من النسوة سواهن صح ولو قال انساني طالق لا فلانة  
يصح وما اختلف الا باعتبار اللفظ الاربع ان يشتق بعض الطليقة كقوله انت طالق لا فلانة وفي الجرد يلو  
تحرك لسانه بالاستثناء صح اذا تكلم بالحروف المشقة وهو خيار الفقيه وجعفر وفي مجموع النوار سئل ابو  
نصر عمن جلف واستثنى لم يسع اذناه قال اذا جرى لسانه بحرف الاستثناء جاز استثناءه وهكذا روي  
عن من وادب طبع وابهم النخعي وكذا المرأة في الصلوة اذا حركت لسانه ان تمت نفسه فهو وثق وقال  
ابوكبر رجل قال ان حلفت فعبدي حر ثم قال على المشي الى بيتي الله ان شاء الله لا يحسن لان الاستثناء يبطل



اليمين كخلف ان اقرت لفلان بعشرة دراهم فخرتم قال فلان على عشرة دراهم لا يجزئ وفي الحديث  
قوله ما شاء الله والا ان شاء الله استثناء ايضا وفي البقال اذا قال كل امرأة طالق الا هذه وليس غيرها لم  
تطلق وفي فرائد شمس السلام لا وجزئ لوقال لامرأة انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا واربعان  
كلمت فلا تخرج المعلق وكذا لوقال امرؤ في كره وراي وباشد اذ روى بيه طلاقا دخل الدار فخرج المعلق  
ولا يصح الا خلافا قوله انت طالق ثلاثا فلا تخرج ان شاء الله حيث لا يصح الاستثناء وفي الاصل لوقال انت خير  
وعيق ان شاء الله فخرج لوقال انت خير وان شاء الله لا يصح وفي الفتاوى رجل طلق امرأته فشهد عند شاهد  
انك استيتت مولا بالطلاق وهو لا يذكر ان كان هو كمال اذا غضب بحري على لسانه ما لا يحفظ بعد جازله  
الاعتماد على قول الشاهد وان لم يكن بهذه الحالة لا يعتد بوقالها انت طالق في حق لسانه ان شاء الله  
من غير قصد صحيح الاستثناء ولا يقع الطلاق وكذا لو كان لا يدري ما يقول في حق الاستثناء ولو قدم الاستثناء فقال  
ان شاء الله انت طالق صحيح الاستثناء ولو قال ان شاء الله انت طالق وان شاء الله وانت طالق عند من لا يطلق وعند  
نطق في القضاء وقول من المحرم فليخلف في الزيادة في باب الوصية بمثل نصيب البنين الا انك ما يتبع من  
المثل قال الاستثناء اخرج بطريق المعارضة عند من لم تكلم بالباقي بعد الشيء بطريق البيان وليس اخرج  
وفي الاجناس لوقال انت طالق كيف شاء الله طلق واحدة رجعية وفي مجموع التوازل لوقالها انت طالق  
لو لا البت الا حسنك والاحمالك ولو لا اني اخبك لا طلق وكذا استثناء وفي ايمان التوازل لوقال والله اكلم  
فلانا استغفر الله ان شاء الله فلو استغفر بانه لا قضاء وفي الفتاوى رجل اراد ان يخلف رجلا ويخاف ان  
يستوفى للستر فكله وبأمره ان يذكر عقيب اليمين موصولا بسم الله او غيره من الكلام **المجلس الثاني**  
**في دعوى الاستثناء الزوج** اذ ادعى الاستثناء في الطلاق الخلع واذا ادعى الشرط القول في المظن  
الشهود انطلقوا الى العالم بغير استثناء او شهدوا انه لم يستثن بقول وهذه من المسائل التي يقبل الشهاد  
على التفرقة في شرح الجامع الصغير واصل هذا الوعد وان قال المصحح بن الله ولم يقل قول النصارى يقبل وفي  
المحيط وان شهدوا بالخلع والطلاق وقالوا نسمع غير كلمة الخلع والطلاق والزوج يدعي الاستثناء القول  
قوله وفي الفتاوى الصغير اذا ذكر المحلل لا يسمع دعوى الاستثناء والطلاق على ما كالحل وفي فرائد شمس  
الاسلام لا وجزئ لوقال باقره لسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع وفي  
اقرار الاصل لوقال العبد اعتقت امرؤ قلنا ان شاء الله لا يعق وكذا في النكاح لوقال لامرأة تزوجتك  
وقلت ان شاء الله وقال للمرأة ما استيتت قال قولك وفي فتاوى النسخ الزوج لو ادعى الاستثناء قالت  
المرأة طلقني قال قولك ولا يصدق الزوج الابينة بخلاف ما لوقالها قلنا ان دخلت الدار

وقلت طلقني من قولك قل وذكروا على هذا حكاية وطول تأني الخزانة ولو اختلفت صحة الخلع ولا  
قد ذكرنا في فصل الخلع **الفصل السابع في الرجعة** وفي الفتاوى اذا تزوج المطلقة طلاقا صحيحا  
هو المختار ولو طلق امرأته ثم قال ان اذعتها من طالق ثلاثا فانقضت عدتها وتزوجها لم يطلق ولو كان الطلاق  
باينا مطلقا لوقالها انت عدتي كما كنت وانت لم تفرق لا يصير جبارا من البينة فان روى الرجعة صار  
ولو قال لها اي رقة باز او رمت ان عوفي الرجعة يصير رجعا وفي التوازل ولا يجب المهر بالرجعة وفي المحيط ولو  
راجها وقال زدني لم لا يصح ولو قال لها رجعتك بالف درهم ان قبلت صح واذا انقضت العدة بطل حق الرجعة  
واذا سقطت سقطت مستين الحق او بعض الحق لا رجعة ولو قالت ولدت لا يقبل الابينة فان طلب الزوج منها  
بأنه لعل سقطت بهذه الصفة تخلف الاتفاق وفي المنتقى قال لو قبلت المرأة بشهوة فخرجت ان صدقها  
الزوج في الشهوة وان اكل الشهوة لا يثبت الرجعة وكذا ان مات الزوج فصدقها الوثرة وكذا لو قبلت وهو  
نائم او معقود او حلسة ذكر ثم لم يمتدح في الشئ وشيخ الاسلام خاهر زاده ان على قولهم يصير رجعا فلا  
لا يمتدح ولا يقبل البينة على الشهوة ولا تذهب النظر الى فرجه بشهوة في المباشرة قبله وفي الاصل جعل هذا  
ح ق م وعنده من قبيلها ونظرها الى فرجه بشهوة لا يثبت الرجعة واجمعوا انه لو قبلت او قبلت بشهوة  
اولتها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثبت الرجعة والنظر الى برها بشهوة لا يثبت الرجعة وكذا في الزيادة  
وفي شرح المحامد الرجعة متى وددت فاستثنى ان يرجعها بالفعل لا بالفعل ويشهد على رجعتها ويعلمها فان لم  
يشهدوا وشهد ولم يعلمها كان مخالفا لسنة وفي الاصل تعليق الرجعة بالشرط واصافها الى وقت المستقبل  
بالحل النكاح فان قال الزوج بعد ما خلا بها وطبها وانكثت المرأة فله الرجعة ان قال الزوج لم ادخل بها فلا  
رجعة عليه ما لوقالها بعد انقضاء عدتها قد رجعتك في العدة وصدقته في الاسناد صرف وان كذبته فهو  
قولها ولا يبين عليها عذره ولو قال لها ان رجعتك فقالت بحجية له قد انقضت عدتي قال قولك ما مع اليمين  
لا يثبت الرجعة عذره وعنده ما يثبت ولو قال لها طلقك فقالت بحجية له انقضت عدتي قال الشيخ الامام  
شمس النية الشريفة الاصح من يقع الطلاق **الفصل الثامن في العدة** وهو شتم على ان بعد جاس الجنب الاول  
وفي الاصل عدة المتوفى عنها زوجها ان كانت حاملا اربعة اشهر وعشر المدخولة والمدخولة والصغيرة والكبيرة  
المسلمة والكاتبة سوء وحاضة هذه المدة او لم تحض اما الرجل اذا قال لامرأة من له احدكم طالق ثلاثا  
ثم مات قبل البيان على كل واحد منهما عدة الوفاة يستكمل في ثلاثين حيض فلو بين الطلاق في الحيض فافاد  
من وقت البيان والمطلقة اذا مات عنها زوجها صار عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعا وان كان باينا  
او ثلاثا ان كانت لا يورث لا يصير عدة الوفاة وان وثرت بالفراجه تحت بين الحيض والاشهر وقال ابو عبد الله



حيض ولو من غير علة المرأة حيضة بعد طلق ثم مات الزوج والطلاق باين فمنه الحيضة حسنة من قبل الطلاق  
هذا في جميع النوازل وعند الحمل ان تضع حملها في سائر وجوه الفراق وفي الوفاة ايضا ولو مات عن لم ولد  
وهو حامل فعندئذ ان تضع حملها وكذا الوفاة اما اذا لم يكن حاملا فعندئذ ثلاث حيض وكذا من قبل موت  
الزوجة كانت منكوبة رجل او في غير ذلك لا يحجبها عنه المولى ولو كانت المتوفى عنها زوجها امه وهو غير حامل فعندئذ  
شهران وخمسة ايام وفي الفتاوى الصغرى لو طغت فارتبوا دما ثم انقطع الدم حتى مضت سنة وطلعتا زوجها  
فقدت بالاشهر اما اذا خاضت ثلثة ايام ثم انقطع الدم سنة او اكثر فعندئذ لا ينقض بالاشهر المبلغ حتى لا يفسد  
وهو خمس سنين سنة هو المختار قاله والشيخ الامام غير الدين الكندي بسم قد يعني خمسين فان اتي الائمة  
دما بعد ذلك فهو حيض قال في حيض المحيط هكذا وقع في بعض الكتب قد كرم في نوادر الصلوة العجزة الكثير اذا  
رأت الدم من الحيض فترجى قال في بعض النوازل رواية النوازل على اذ لم يحكم بياها فاما اذا انقطع الدم حكم  
بياها وهي اربع سنين او نحو ذلك لا يكون حيضا كما وقع في بعض الكتب كان المبدأ فيقول ما ذكره النوازل من  
على اذ رأت الدم سائلا او ذلك حيض وما وقع في بعض الكتب محمول على اذ رأت بلة وذلك ان ليس فيه علة  
المشايع على رواية النوازل والذي يقول بان رأت بعد الايام يكون حيضا قال انما يكون حيضا اذا كان حرا  
او سودا اما اذا كان خضرا واصف لم يكون حيضا لان كون المرء حيضا ثبت الاجتهاد لا يبطل الحكم الا بال  
الثابت بالاجتهاد قال وطريق القضاء ان يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بسبب العلة فيقتضي لها فسخ  
بجواز وبانقضاء العدة بالاشهر قال وكان الصدر الشهيد حسان الدين في وفوق بانها لو رأت بعد ذلك  
حيضا ويفى بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر وان كانت رأت الدم بعد  
تمام الاعتداد بالاشهر لا يبطل الا نكحة قضى القاضي بجواز ذلك او لم يقض وفي مجموع النوازل الائمة اذا عذبت  
بالاشهر وترجعت ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا عند بعض المشايخ اما اذا قضى القاضي بجواز النكاح  
ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا ولا يصح ان النكاح جائز ولا يشترط القضاء وفي المستقبل العدة بالحيض في  
الجهل الصغرى اذا عذبت بعض العدة بالشهر ثم رأت الدم انقضت عدها الى الحيض ولو لم يستعد ما عذبت  
حيضة استقبلت العدة بالشهر ولو طلق الامة ثم اعتقت ان كان الطلاق رجيا انقضت عدها الى عدة الحريم  
وان كان نيا لا يستقبل وكل من جلت عدها ان تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا جلت بعد موت الزوج فعندئذ  
وفي مجموع النوازل جلت كل امرأة تزوجها في طلق ونسأ قال ثم تزوج امرأة فدخل بها بطلاق ويجب مهر ونصف  
ويجب العدة ويثبت النسب من الزوج وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها بطلاق اياها ثم تزوجها  
في العدة ثم طلقها قبل ان يدخلها فاعيد عليه مكرمل وعليها عدة مستقبله وعند من نصفه وعليها بقية العدة وهو

مسألة العدة وهي عدة نفقة نصف المهر لا تسقط عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخولا في النكاح  
الثاني فسادا للنكاح الاول لو كان النكاح الاول صحيحا والفساد لا يلزم المهر لا يلزم العدة بالاجماع ولو كان  
النكاح الاول فاسدا والثاني صحيحا فمما ينزله ما لو كان كلاهما جائزا ولهذا وقع كتبها في الخزانة **المختار** وفي  
الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلاثا ووطئها في العدة مع علمها بحرام عليه وانقضت عدها بوطئها لا تستأنف  
العدة ولو كان منكر طلاقها لا ينقض ولا يرد على الشبهة يستقبل العدة وفي مجموع النوازل الطلاق المباين ثلاثا والعدة  
الشمسية وفي شرح الجامع الصغير لم يجعل الطلاق على الاكثر من ثلاثا ولا يرد على الشبهة نوعا من ثبوتها في الفعل  
ثبوتها في المحل لا آخرها في حدود الجامع الصغير وفي الفتاوى الصغرى رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حيضين كرهها على النكاح  
ان كان منكر طلاقها يستقبل العدة وان كان متقاع هذا جامعها لا يستقبل العدة ولو كان منكر طلاقها حتى لم ينقض  
ليشأن طالبة نفقة هذه العدة ووطئها في هذه العدة لا يقع ولا يحرم نكاح الاخوة وفي نسخة الامام خلاه زاده  
رجل تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم انها منكوبة الغير ودخل بها بحجب العدة وان كان يعلم انها منكوبة الغير لا يحجب العدة  
بالدخول حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتى وفي الاصل رجل طلق امرأته ثلاثا فاستأنف العدة في الا  
او قالت لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار او صدقة المرأة تقع من الوقت الذي طلق وفي الفتاوى المختار المشايخ  
انه يقع من وقت الاقرار لكونها نفقة العدة وموتة السنن وفي الاصل لو كان الزوج غائبا فطلق امرأته ووفات  
والمرأة لا يعلم بذلك يحجب العدة من وقت الطلاق والوفات ولو جعل امرأته بيد هذا ففارقها ففارقها ففارقها ففارقها  
الزوج القريب فاقامت المرأة البينة على الضرر وقضى القاضي بالفرقة فالعدة من وقت القضاء او من وقت الضرر  
المسئلة واقعه وينبغي ان يكون من وقت الضرر باصل المسئلة في الجامع الكبير كما في القضاء في باب ايفاض القاضي على  
يرى عدلان ان الرجل اطلق امرأته ثم نكر الطلاق فاقامت عليه البينة فقطى القاضي بالفرقة قال العدة من وقت الطلاق  
لا من وقت القضاء وفي مختصر القدوري علة النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في  
النكاح الفاسد ثلاث حيض ايضا ولا يعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي  
الاصول العدة ان سقطت بحد واحد حق ان العدة من طلاق باين لو تزوجت ودخل بها ثم فارقها فاحضت ثلاث  
حيض نقصت العدة ان فاحضت من الاول حيضة اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت حيضتان فثلثة ان تزوجها  
وليس فيها ان تزوجها فان كان طلاقا لا يوجبها في الحيضين الاولين صححت الرجعة ولكن لا يقع بها حتى تنقض  
عدها ولو اوجها في الحيضة الثالثة لا يصح هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام المشيخي لو كان طلاقا الاول اينا  
ليس لها ان تزوجها حتى تنقض عدها من الاخير ليس للاخر ان تزوجها حتى تنقض عدها من الاول وعلى هذا لو كان  
العدتان بالشهر وفي شرح القدوري في اول كتاب الطلاق طلق الرجل امرأته ثلاثا السنة وهي من تحيض عليها



حيث كانت على ما يخرج من عيها نصف ثم واصل الذي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها ان عتقها  
تسعة وثلاثين يوما وفي الاصل الذي يخرج من عيها نصف ثم واصل الذي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها ان عتقها  
خمس وثلاثون سنة عشر طهر وعشرين حيضات **الحكم الثاني** وفي الجامع الصغير المطلق عقد في بيت كانت  
قبل الفقة فيه ولا يخرج ليل ولا نهار في العدة والموقوف عنها زوجها ما يخرج منها زاد والمختلفة على ان نفقة لها اختلف  
المساجيع فيها فاذا بان فخرج لا يعتد في بيت الزوج لا بد من ما بينهما وبين الزوج فان كان الزوج فاسعا فخرج  
من منزله وسكن من آخر لم يخرج من ذلك المنزل حتى يقضى حقها والاوى ان يخرج الزوج ويتركها في منزله فبان  
لم يخرج وجعل بينهما امرأة نفقة ولا يصح للزوج عليها ما يحسن لانه يخرج في عتق الطلاق والموت فان اعتقد العقد  
لزمها فيما يقابل من الحرة المسجلة والكتابة يخرج باذن الزوج والمسجلة لا يخرج باذن الزوج وان كانت في كنفه  
وفي الصبية ان كان الطلاق حيا يخرج باذن الزوج وان لم يولد له اعتقد يخرج وعن من في المصنف اذا طلق  
النسبة لها النفقة ولا سكنى لها قبل ان يزوجه لان نفقة لها ولو سكنى واذا اختلفت لنفسها او امرأة  
العين الفقة لها النفقة والسكنى في الفتاوى للعدة ان تخطط بالانسان للفتوة دون الطرف الاخر ونظير هذا  
لو اذنت لأسرها الرفع الاذي يجوز والمزينة لا وكذا البكر يرسل لعودة يجوز والمزينة لا وفي المحيط ابن سنان  
محمد بن قاسم المتوفى عنها زوجها لا بأس بان يقبض عنيها اقل من نصف الليل لان الحزم عليها البيوت والعدة يخرج  
الى محل الدار ويبيت في منزله لا ان يكون في الدار من غيرهم فاذا اراد الزوج ان تلزم المرأة ان تعتد بجزء  
القاضي ليس له ذلك وتقدر في سكنها قبل الفقة واذا مات الزوج وصار في منزل جافا جازا لم يملكها فان كانا اهل  
المنزل بالمقام في كنفه وهي تجوز ذلك نسك فيه وان لم يملكها فخرجت وان طلقها الزوج فاجرة المنزل على الزوج ولو  
خافت سقوط المنزل وان يعارضها على ما يتفق وان كانت السواد وهي تخاف على نفسها او مالها من طلاق او غير ذلك  
وان طلقها في البادية اذ كان في خلعها ضرر بين نفسها او مالها يتركها في ذلك الموضع بيقول بها وان لم يكن ليس  
ان يتقبلها **الحكم الرابع** وفي التجريد رجل تزوج بجارية ثم بلغها بغيره اذ كانت طليقة فاشترى لها ان طلقها واحدة  
محل له عتقها لا منع حل وطه وان طلقها اثنين ثم اشترى بها لا تحل ولا ترفع الحرة لظلمة برون الزوج الثاني وفي الفتاوى  
الصغرى الدخول على عتقته للاطلاع هل يباح فيه رايان **الفصل التاسع في الخطر والاباحة** وهو محل  
على رجل اجناس الاول في ثوب الحرة الثاني في المحل الثالث في حلف لا تطلق الرابع في اجاز المرأة بالطلاق **الحكم**  
**الاول** وفي الفتاوى للمرأة اذا سمعت ان زوجها يطلقها فلا فاعل ولا تفكر على ما يمنع نفسها الا بقتله ليعلم ان قتله  
موجب له بغيره لكان قتله بالزواج ولا يقتل المرأة نفسها وفي فتاوى النسب على سيد الامام في شجاعه وهكذا  
وفي فتاوى الاسلام ان لم يكن لها بيعة ترفع الى القاضي وتختلف فان حلف فلا ثم عليه فان قتله فلا شيء عليها فالطلاق

البكر الثالث وفي الفتاوى اذا كان عند المرأة شاهدان زوجها طلقها فلا فاعل اذا كان زوجها عاليا يسعها ان  
يتزوج وان كان حاضرا لا لانه اذا جحد الزوج احتج الى القضاء بالفقة والقضاء بالفقة لا يجوز الا بحضور  
مجموع الفتاوى للمرأة اذا حلت على زوجها بالثلاث والزوج يملكها اهلها ان تزوجه باخر من غير علم الزوج قال  
يباح لها اما لا يطلوها اقل الامام بخم الذي النسب ان كانت موقفا ياطلونها ولو شهدوا ان هذا الرجل  
طلق امرأته فحاله السكنى صدقهم ببيت الطلاق وان لم يصدقه شهدوا عند القاضي فيقضي بالفقة وفي  
نواذر ابن ربيعة عن ثم اذا شك الرجل انه طلق واحدة او اثنتين او واحدة حتى يستيقن او يكون الكبر طنة على خلاف  
وان قال الزوج عنتم على انها ثلاث فاضع الامر على اشد فترها فان اخرج عدول حصر واذل الجلس قالوا  
كانت واحدة قالوا اذا كانوا عدولا صدقتم واحد يقولهم وعن هشام قال سألت اباس عن رجل حلف بطلاق  
امرأة ولا يدري بثلاث حلف ام بواحدة قال تجري الصلوات في استوى طنة عمل باشد ذلك عليه وفي المنه عن هشام  
قال سألت محمدا عن رجل ادعى عليه امرأته طلقها ثلاثا وهو يحلف في الزوج فجاءت بطلب من لها قال انك اكل  
للمرأة قبل الموت وقالت صدقت لم تطلق وشهدوا ان لم ترجع الى تصديق حلفت ام ترونه وفي الفتاوى رجل طلق امرأته  
ثنتين وقاله رجل طلق امرأته ثلاثا قال نعم ثم تزوجه بالثلاث المرأة سمعت جارية للسؤال لاحتل لها ان ترجع  
وخلى الزوج اسماها ولو سمع رجل من امرأته انها مطلقة الثلاث والزوج يقول لا بل مطلقة الشين لا يسع لمن سمع  
منها ان يحضرها ما يمينها استطاع وفي مجموع الفتاوى وفي المنه لو اراد ان تزوجه امرأة تشهد عنده او عند القاضي  
شاهدان ان هذا زوجها فترجعه هو لا يفرق بينهما لو سياتي تام هذا في كتاب الكراهة **الحكم الثاني** وفي شرح  
الطحاوي مطلق الثلاث لا تحل لزوجها الاول لا بشكاح ولا بملك يمين حتى تزوجه باخر ويدخل بها التكاثر كما  
الزوج الثاني بالفا او غير بالغ مجنون او غير مجنون اذا كان يجامع مثله وفي فتاوى شمس السلام انه مقدم بغير شين  
فاذا التمس الختان وتوارت الحشفة حلت للاول اذا بان من زوجها التكاثر وانقضت عتقها ولو خلاها وماتت  
عنها زوجها لا تحل على الاول ولو وطئها التكاثر وهي حايض او نفساء او هو مايم وهي صائمة فانها تحل على الاول والثاني  
عاجز فعله ولو تزوجهما التكاثر حاشا فاسدا ودخل بها او لم يدخل فانها لا تحل للزوج الاول الكل في شرح الطحاوي  
وفيها ايضا لو كان الزوج الثاني خصيا فانها لا تحل للاول اذا كان مثله يجامع وفي التجريد لو كان الزوج الثاني مجنونا لم  
يحل فان حلت وولدت حلت على الاول وعند من ولو كان مجنونا او عبدا او مذبذبا وكاتبيا تزوجه باذن الموط  
حلت للاول ولو كان نصرانيا تزوجه نصرانية حلت للمسلم ولو كان مسلما لا يجامعها حلت عند من خلافا لغيره  
الحسين وفي فتاوى شمس السلام اذا كانت آله المحل فتوفى فاجتبت لغيره حتى تنق الختان وغاية الحشفة حل  
على الاول وفي فتاوى الصغرى اذا الف ذكره بخبره وادخل بها فان وجد الحرة تحل ولا فلا وفي المنه قال لم يخل تزوجه



مغيرة لا توطأ شملها من غيرها كان زوجا مطلقا ثلاثا فوطأها هذا الزوج الثاني فافضاها فان هذا الزوج لا يحل لها  
على الزوج الاول ولو كان توطأ شملها فوطأها على الزوج الاول وفي نسخة الامام لم يشرع في اول كتاب الطلاق او  
ففي القاضى بالحل على الزوج الاول بدون الدخول اخذ بقول سعيد بن المسيب ينفذ قضاءه وذكر القاضى في قوله  
في نكاح الجامع الصغيرة المطلقة ثلاثا تزوجت بآخر ولم يدخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا تحل للاول في قوله  
وقال سعيد بن المسيب يحل وتقول بنو ميثاق الرئيسي رئيس هل الاعتزال وانة قول به يحل لغيره الاجماع حتى لو  
القاضى بقوله لا ينفذ قضاءه ومن افق بهذا القول ولم يشترط الدخول فليدفعه الله والملائكة والمؤمنون  
قال الصدوق الشهيد وفي المحيط مطلق الثلاث اذا تزوجت بنفسها غير فوطأها للاول عند ذلك ومنه وهذا  
مستقيم عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن اذا تزوجت بنفسها غير فوطأها لا يجوز فلا يستقيم قال الاول  
ان يكون المحلل خيرا بالطلاق لانها لا يشترط الا نزال وعن من اذا تزوجت بنفسها بعد الايجور لعدم الكفاة وقد  
ذكرنا رواه ابي الحسن وفي مجموع التوازي رجل طلق امرأته ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت بعد غير ذلك من سيرة فدخل  
بها ثم اجاز السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فانها لا تحل للزوج الاول حتى يطأها بعد الاجازة  
**نوع منه** وفي شرح الطحاوي رجل تزوج امرأة ومن نيته التحليل ولم يشترط ذلك تحلل الاول بهذا وليس النية  
بشيء ولو شرط اكره وحل عند ذلك ومنه وقال ابو تراب فسد النكاح ولا تحل قال صح النكاح ولا يحل وقال بعضه يكون  
المحل ما جازا وفي ادب القاضى للحقاه ذكر منه ثلاثة اقوال وثاويل للعلامة اشرط الاجر وقال في التبريد  
طلقها ثلاثا فتزوجت بآخر ثم طلقها قبل الدخول بها ثلاثا ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت على الاولين اذا  
تزوجت الفرضية بغيره ودخل بها حلت على المسلم الذي طلقها ثلاثا وفي مجموع التوازي رجل طلق امرأته ثلاثا  
فاعتدت وتزوجت بآخر ثم جاءت بعد بغيره وقالت طلقته الزوج الثاني وارادت ان تصح على الاول قال الامام  
نجم الدين النسفي لا بد من مرة اخرى للنكاح والوطء وافق شيخ الاسلام على الاستحباب والقاضى الامام  
ابونصر عاتما يصدق وفي نكاح الاجناس لو حلت المرأة ان تزوج بها الثاني جامعها وانكح الزوج الثاني الجماع حلت  
للاول ولو كان على القلب بان انكح وانكح الزوج الثاني لا تحل ولو قال طلق الزوج الثاني وقال الاول بعد ما تزوج بها ما طلق  
الثاني فرق بينهما وعليها نصف المهر المستحق في نكاح الفتاوى لو قالت المرأة ما دخلني الزوج الثاني وقال الزوج الاول  
لا بد من طهر وهذا بعد ما تزوجها الاول ان كانت المرأة عالمة بشرائط المحل لا يصدق وان كانت جاهلة يصدق وفي الفتاوى  
في طلب الباء لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بآخر وقال الزوج تزوجت بآخر ودخل بها لا يصدق المرأة ولو  
قال الزوج الثاني النكاح وقع فاستأبنا لانها جمعت منها ان صدقة المرأة لا تحل للزوج الاول وان كذبته تحل كذا  
اجاب القاضى الامام **المحمل الثالث فيمن حلف لا يطلق** وفي الفتاوى رجل حلف بان لا يطلق امرأته ثم اراد الخلاء

منها فاحيلة المشروعة ان تزوج امرأة رضية وبأمر أخت امرأته او تمها فترضعها فبين من المرأة ان جميعا ولا يحل لانه  
يصير معاين الخالة وبنت الاخت واجامعا بين الاختين وفي المسئلة ترضعها المرأة المحل في فتيين لما لو فعت  
الفرقة بينهما بالايلاء وباللعان ورفق القاضى بالعتة او وقت الفرقة بالحل كل ذلك طلاق وسيأتي في كتاب الايمان  
وفي الفتاوى في باب النكاح في الايلاء كما ذكرنا في المسئلة اما في تفريق القاضى بالعتة فيجوز وهذا وفي فتاوى النسفي الاول  
اذا اراد ان يفراق بين الصغيرين بينهما نكاح قال ان كانا رضيعين احدهما ترضع هذا الرضيع امرأة ارضعت الآخر  
ان لم يكن لانه بلغت حد الشهوة مستأب بالزوج او ابنة شهوة او من هوام المرأة او بنت المرأة كذا لا يفقه بهذا فاذا  
رفعنا الامر الى القاضى حتى يفريق بينهما بالعجز عن الثقة او بعدم الكفاة فتح ما لا يضح حكم الحكم بهذا التفريق هو  
يجعل القاضى لابي عن الصغير كما ذكرنا الامام البرزوي في نكاح الجامع في الباب السادس من ان يفعل وتام هذا كتابا في  
خرانة الواقعة **المحمل الرابع في اجاز المرأة** وفي الاصل امرأة حلت الى رجل وقالت طلقه زوجي وانقضت عدته  
ووقع في قلبه انها صديقة وهي عدلة ولا حلاله ان تزوجها ولو قالت ان نكاحي الاول وقع فاستأبنا لا يحل للزوج الثاني  
وان عدلة وفي الفتاوى للصغرى لو قالت طلقه زوجي ثلاثا فاما اذا اراد ان تزوجها قالت كذبت واخطأ قال  
الصدوق الشهيد قال الامام الولد انه لا يجوز النكاح قال في كتاب الرضاع لو قالت لرجل انه ابني الرضا  
ويثبت على ذلك مع هذا لو تزوجت بهذا الرجل يجوز اذا انكح الزوج ذلك سواء تزوجها قبل ان تكذب  
نفسها او بعد ما كذبت بنفسها ولا يصدق المرأة على قولها في النكاح لان الحقة ليست اليها وهذا  
لو اوقت بعد النكاح لا يثبت الحقة قال وهذا دليل على ان لها ان تزوج نفسها منه جميع الوجوه قال به  
وبدفعه ولو ان المقر هو الرجل فقال يا بني امي واختي او بنتي من الرضاع ثم قال بعد ذلك اخطأت الوست  
او كذبت وصدقة المرأة فما مصداق حتى يجوز لها ان تزوجها ولو قال ما قلته حق ثم اراد ان تزوج  
ليس ذلك وفوق بينهما ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضا او بنتي  
ثم قال اذمت ليس لي من اقلت لا يفسد النكاح بينهما استحسانا ولو قال ما قلته حق او شهدا المشهود  
عليه فرق بينهما ولو قال هذه اختي او اختي ليس لها نسب يعرف ثم قال او صدقة لو كان لها نسب يعرف  
لم افرق بينهما وفي الفتاوى للصغرى رجل قال لا خلى اليك حاجة فاقضها الى فقال نعم وحلف بالطلاق  
العتاق ان يقضيه اليه فقال حاجتي ان تطلق امرأتك ولا يصدق وهو قوله ذلك لا يحتمل الصدق والكذب  
وهذا يفارق سائر المواضع لان في كل موضع علق اليمين بشيء لا يقف عليه غيره اذا اخبر هو بصدق كما في  
الحجة وغيرها وهما لا يصدق لان حاجة الانسان كما يعرف غيره بخلاف الحجة لانه يقف عليه غيره وفي  
الايمان التوازي رجل حلف بان يطأ عمة في كل ما يامر به دينها عمة ثم نكحها بعد ذلك عن جماع امرأته فخرج



لم يثبت ان لم يكن حال سبيل عليه **كتاب** **الايان** قال جعلت هذا الكتاب  
على ثلاثة اقسام قسم في الاقوال وقسم في الافعال وقسم فيما لا يكون قولاً ولا فعلاً وبدأت بالاقوال ثم  
ثم بالافعال ثم بما لا يكون قولاً ولا فعلاً وحملته هذه الاقسام يستعمل على ثمانية وعشرين فصلاً الاولى المعقود وفيه  
كفارة اليمين ثانياً في الفاظ اليمين الثالثة في اليمين بالطلاق الرابع في اليمين في النكاح الخامس في اليمين في الشك  
وفي جنس مسائل الفروع السادسة في البيع السابع في اليمين الهبة والوصية والعقود الثامنة في اليمين في الشك  
والاستدانة والاعارة والاجارة والقمار التاسع في اليمين في الكلام العاشر في اليمين في الاذن الحادي عشر في الطاعة  
وهو مبداء القسم ثانياً العشر اليمين في الاكل الثالث عشر في اليمين في الشرع وفيما ان الخلاف اذا اختلف في  
المعقود شرط الرابع عشر في اليمين في الجماع الخامس عشر في اليمين في اللبس السادس عشر في اليمين في المسكن  
السابع عشر في اليمين في الدخول الثامن عشر في اليمين في الخروج والذهاب في مسائل الفروع التاسع عشر في اليمين في  
قضاء الدين العشرون في اليمين في الشقة والحجامة وفي اعتبار اللفظ والقرض ومن هذا الجنس باب الفرض  
الحادي والعشرون في اليمين في الضرب ثانياً والعشرون في اليمين في الزكوة والثالث والعشرون في اليمين في الزكاة  
وسائر الجوز الرابع والعشرون في اليمين في الافعال المتفرقة الخامس والعشرون في قوله لا اعلم بكان كذا وهو  
ابتداء القسم الثالث السادس والعشرون في اليمين في الصوم السابع والعشرون في اليمين في الرؤية الثامن والعشرون  
في الايان في الاوقات **الفصل الاول في اللقطة** قال في المحيط ركن اليمين بالله ذكر اسم الله مفرقاً بما يجزى وحمل  
اليمين وضعاً وجوباً للبر في الجور حرمه الحنث ثم الكفارة تجب عند الحنث بخلاف ما عن ابن الواجب وحمل اليمين  
خير حمل الصدق والكذب قال في الاصل الايمان ثلثة عيسى كفر فيه وعيسى لا يكفر فيه وعيسى يرجو ان  
لا يؤخذ الله به باصاحبه اما التي كفر في اليمين على فعل المستقبل واذا حنث جاز الكفارة واما التي كفر في  
التي لا كفر في الحلف على نيات مثنى او نفيه في الماضي فعند الكذب لا يجب الكفارة واما التي كفر في  
رجو ان لا يؤخذ الله به باصاحبه بان حلف على امر الماض في الحلف فلو كان نطقاً بانه حنث فلو كان يقول والله ان  
الطير غراب فاذا هو حمام وفي الفتاوى محمد بن الوليد لو قال ان لم يكن هذا فلا فاعلم حقه ولم يكن وكان لا يشك  
انه قد انزله ذلك والقول لا يؤخذ بصاحبه الا في الطلاق والعقاق والنفذ وفي الجور اليمين على  
نية الكالف كان مطلقاً وان كان ظاهراً فعلى نية المستعمل وهذا في الماضي لا في الاذن والذكر والرجل على عيسى  
فحلف الكفر بالله انه دفع الى هذا الشيء فلان معنى بياضه حتى يقع عند الكفر ان ما في يد مصلك غير فلا يكون  
وفي المستقبل على نية الكالف وفي الفتاوى لو كان اليمين في الطلاق وما شاكله للثانية نية الكالف لما كان او  
مطلقاً وجنس آخر في كفارة اليمين اذا حنث في اليمين بالله وهو سران شاء طعم وكما اوتق بالنظر في العبد

حجب عليه لاحاق وان كان محتاجاً اليه كما في كفارة الظهار وفي الاصل حد اليسار ان يكون له فضل على كفارة وقد  
ما يكفر به يمينه هذا اذا لم يكن في ملكه عن النصوص فان كان في ملكه طعام عشرة مساكين او كسوته او عبداً  
يجوز له ان يصوم قال ابو يوسف لو كان له درهم قد اشتري به ذلك لا يجوز به الصوم وفي الكسوة يعطى قد  
ما يجوز فيه الصلوة والمكسوة والخف عن هذا لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعطى رجل القابض ان  
كان يصح للقابض يجوز ولا فلا قال بعض شيخنا ان كان يصح لاصطحاب الناس يجوز قال ثمن لائمة الخشي وهذا  
اشبه بالصلوات لو كان عامة تلف بدنه يجوز والسر او لم يذكره ثم هو الصحيح انه لا يجوز للرجل والمرأة  
قاله ابو يوسف وعن من ان اعطى المرأة لا يجوز ان اعطى الرجل يجوز ولو اعطى عشرة مساكين كل مسكين الف من  
من الخطة عن كفارة الايمان لا يجوز الا عن كفارة واحدة عديج ومن وكذا في كفارة الظهار وهذا في فتاوى  
للصغرى وماتقدم في الاصل وفي الفتاوى رجل ادى عن كفارة ست صلوات ثوبين ثمانية الى مسكين واحد  
ولو ادى احد عشر الى مسكين واحد ومن الى مسكين آخر تكمل فيه قال بعضهم يجوز كما في صدقة الفطر ولا  
بعضهم يجوز عشرة اثناء خمس صلوات ولا يجوز للصلوة السادسة وكذا لو ادى ثوبين ثمانية لاربعة وعشرين  
مسكيناً قال يجوز وقال بعضهم لا يجوز لاصطحاب الفقير بالليل فلا كفارة اليمين بفارق كفارة الصلوات  
من حيث انه لو ادى على مسكينين لا يجوز يعني دفع تسعة اثناء عن خمس صلوات لفقير ومن الفقهاء يجوز ان يع  
صلوات ويجوز عن الصلوة الخامسة بخلاف صدقة الفطر لا يجوز ولو اعطى عشرة ايام مسكيناً واحداً كل يوم  
طعام مسكين جاز وكذا لو اعطى مسكيناً واحداً كل يوم ثوباً في عشرة ايام جاز كما لا طعام ولو اعطى ثوباً خفياً عن  
كفارة اليمين ان اسكن الانتفاع به اكثر من نصفه من الجريد يعني اكثر من ثلثه اشهر جاز للسائل في الفتاوى  
نسخة الامام الشافعي لو اطعم خمسة مساكين وكسيت خمسة مساكين اجزاه ذلك من الاطعام ان كان الطعام  
ارخص من الكسوة وعلى القلب لا يجوز وهذا في طعام لا باحة اذا ملك الطعام يجوز ويقام الكسوة ويجوز في  
الطعام التملك والاباحة ولو ادى الى مسكين من مائة من خبث ونصف صاع من شعير يجوز ويقع من الرقاب يجوز  
في كفارة الظهار ويجوز في الموضعين الرقية العوراء وسوء كات الرقية صغيرة او كبيرة مؤمنة او كافرة بخلاف كفارة  
قتل الخطاء فانه لا يجوز الكافر هناك ولا يجوز الرقية العيماء والمقعد ولا مقطوع الرجلين ويجوز الاضمة  
الابو والذي يحن ويفيق حال الفاقة لا يجوز الدبر والمكاتب الذي ادى شيئا من بدل الكتابة وام الولد لاساء  
في الاصل وفيه ايضا كفارة المعصام ثلثة ايام متابعات فلو حنث المرأة في الثالثة استقبلت بخلاف كفارة  
صيام رمضان **الفصل الثاني فيما يكون عينا وفيما لا يكون** هذا الفصل شتم على ثلاثة اجناس الاول  
في الفاظ اليمين ثانياً في البراءة الثالث في اللقطة وفي المحيط الحلف باسماء الله تعالى بيمين ويجمع اسماء الله تعالى في



ذلك متعارفاً لما حلف ولم يتعارفوا هو الظاهر من هذا صواباً من كل اسم لا يسمي غيره  
الله كقوله الله وكالحن في يومين وما يسمي غيره الله كالحكم والعالم فان اراد به اليقين كان يميناً والا فلا  
والصحيح ظاهر من هذا صواباً من كل اسم لا يسمي غيره الله كالحكم والعالم فان اراد به اليقين كان يميناً والا فلا  
انه لا يكون يميناً ثم رجع وقال يكون يميناً الطالبي اليقين وجه الله عين الا اذا قصد به الجارح وفي الاصل  
وجه الله وغضبه لا يكون يميناً والحاصل ان اليقين يكون باسم من اسم الله مع اوجه الصفات كان متعارفاً  
كان يميناً كالحلف بقوله الله وكبرياءه وعظمته وعلم الله ليس يميناً ثم حلف باسم الله يسمي على حروف القسم  
هو الباء والواو والفاء لكن التاء في القسم بالله خاصة فلو قال بالله لا يكون يميناً الا اذا نوى به اليقين هذا في الحلف  
وفي فتاوى النسفة وفي مجموع التوازل وسواء قال الله بالنصب او بالرفع او بالتسكين وكذا برون حرف  
القسم الله وكذا لو قال الله ولو قال له ان عني به اليقين يميناً من حيث اجابته من قال هذا اذا اتكلم مجرداً اما اذا كان  
او رفع او نصب يكون يميناً لانه لم يأت بحرف اليقين ولا ما عابه ومنهم من اجاز على الاطلاق وفي التجريد حق  
الله لا يكون يميناً عند حرم وهو حدى الروايتين عن من هو الصحيح وحرم الله قال شمس بن الحارثي هذا  
بمنزلة قوله وحق الله ولو قال حقاً لا يكون يميناً وعند بعضهم يميناً والحق لا فعل كذا يمين هذا في الحلف ولو  
قال اشهدوا شهد بالله او حلف بالله او اعزم بالله او على نذر او على بين او على عهد الله ان فعلت كذا يكون  
يميناً الكل في الاصل وفي الفتاوى لو قال الفارسية خذ يا رب يميني ان لا افعل كذا كان يميناً ولو قال خذ يا رب  
ويغابروا بذكر يمين لا يكون يميناً وفي التجريد عن من هو لو قال لا اله الا الله فعل كذا او سبحان الله ليس يمين  
الا ان يميناً وكذا لو قال باسم الله وفي النسفة رواية ابن عباس عن رجل من انبياء فقام عند الفتوى ولو  
قال باسم الله يكون يميناً وفي الفتاوى النسفة وبالفارسية سوكتي خورم او خورم كذا انكاركم او  
كنتم وهذا تفسير قوله حلف وكذا قوله سوكتي خورم او خورم لو قال خورم ليس يميناً وفي فتاوى  
محمد بن الوليد سوكتي خورم بخدي يمين وان قال سوكتي خورم ام فهذا اخبار فان كان صادراً خفاً اذا  
فعله وان كان كاذباً فلا شيء عليه وفي الفتاوى لو قال سوكتي خورم بطلاق الشطليق لا للناس لم  
يتعارفوا يميناً بالطلاق بخلاف قوله سوكتي خورم بخدي وفي النسفة لو قال من سوكتي خورم انكاركم فهذا  
تفسير قوله علي يمين وفي فتاوى النسفة لو قال من سوكتي خورم او سوكتي بطلاق استك لا فعل كذا ثم فعل حث  
ونطق امرأة ولو لم يكن حلف كنه قال كذا باهل بصدق ديانة قال لا يصدق قضاء وهذا ادب المفتي كذا  
لو سئل الحكم عند الشافعي يكتب على الفتوى عند كذا وفي التجريد قال حلف لا يحلف بقوله اني  
او عهدت فان قالوا يمين انطلق ان شيئاً وهو ليس يميناً انما هو خبر وكذلك ان حلفت وطهرت ليس يميناً فهو

نفس للطلاق السقي لئلا يقع عند امر من الشهر ليس يميناً ولو علق بيمين الغدا وبطلوع الفجر وما اشبه ذلك  
يميناً ولو قال من سوكتي خورم است فهو اقرب اليقين بالطلاق وفي الفتاوى لو قال اللهم اني عبدك اشهدك  
واشهد ما لا ينكح ان لا افعل كذا ثم فعل الكفار عليه ويستغفر الله بخلاف قوله شهدوا شهد الله ولو قال  
مسلماني نكحوا اسم ان افعل كذا ثم فعل لا يميناً الا اذا عني ان احصاهم وصلى لم يكن حلفاً كذا قال هو كافر افعل  
كذا رجل قال هو يميني بخدي يميني اسم نومي ثم فعلت كذا فميناً ولو قال الرحمن لا افعل كذا ان عني السوء  
التي في القرآن لا يكون يميناً لقوله والقرآن لا افعل كذا وان اراد به الله يكون يميناً ولو قال والكعبة والقبة ليس يمين  
ولو قال الله العظيم كذا بذكر كذا من نام ليس يميناً او بذكر كذا من نام استك افعل او لا افعل يميناً وقوله ان يميني بذكر كذا  
بجمل فاصلاً وفي مجموع التوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل حلف ان لا افعل بل حلف ان هذا اعظم الايمان انه  
لا اعظم من هذا اليقين على قال لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر  
وفي مختصر المقدور عني اليقين بخلافه لا يكون يميناً كالنبي والكعبة والقرآن وفي مجموع التوازل والكعبة لا رتبة  
ودين الله وطاعة الله وشرايعه وعبادته وملائكته وانبيائه وعرشه وبيته والصلوة والصيام والحج  
والكعبة ليس يميناً وفي فتاوى النسفة ولو قال الحق محمد صلعم لا يكون يميناً لكن حقه عظيم ولو قال بحرمته شهد  
ولا اله الا الله لا يكون يميناً ولو قال خذ يا رب يميني ان لا افعل كذا كان يميناً ولو قال خذ يا رب  
وفي قوله هو يميني ان فعل كذا حث لانه الكفار وهل يكفر اختلف الشايع فيه قال الشيخ الامام شمس بن الحارثي  
ان اعتقده يميناً يميناً فان اعتقد كفاً يكون كفاً على ما في غلظة الكفر وكذا قوله ان يميني الله وفي  
مجموع التوازل سئل عن رجل من الذين عمن قال حين دعى الى الصلح مع فلان فقال بيمينك وياوي اشقاكم هل  
يكفر قال نعم لانه لا تعليق لهذا الشرط فيعبر على طلاقه وفي الفتاوى لو قال فعلت كذا فاشهدوا على البضرة  
ففعول لانه الكفار وفي مجموع التوازل لو قال الجماعة اكروا من اين زبرناهم من اين خولناهم وجميع خولناهم ورا  
خولناهم وسكار خولناهم ثم تزوجها الا يميناً ولو قال انما شر من الجورس او قال اذهرب مع بترم ان فعلت فمين  
وكذا لو قال انما شر من اليهود او شر من الكفار ان فعلت كذا يميناً واصله في الاصل انما يهودي ان فعلت كذا او  
نصراني او يهودي من الاسلام فهو يميناً ولو قال اهرجه معان معي كذا ما نذر كذا من ان فعلت كذا او لا  
افعل كذا ليس يميناً وكذا لو قال اهرجه مسلماني كذا ما يحلف ان يميناً ان فعلت كذا لا يكون يميناً وفي فتاوى وآراء النهر  
قال ان فعلت كذا ولا اله الا الله السماء قال عبد الله الكوفي يميناً هذا ولا يكفر **نوع** وفي الفتاوى رجل اخذ السلطان  
فقال له باين فقال الرجل مثل ذلك ثم قال له كذا وذا يميناً فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت يوم الجمعة لا يحث  
امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج فقال نعم فقالت فامتنك طالق ان كنت تلعب بالشطرنج فقالت ايتش هذا











ان دخلت الدار وانت طالق طلقك للحال فان عني التعليق بزعمنا بينه وبين نية نوى الاضمار وكذلك قال  
ان دخلت الدار وانت طالق وكذا قال فان دخلت الدار وانت طالق وانت طالق وان دخلت الدار وانت طالق  
اذا قدم الجاه فقال انت طالق ان دخلت الدار غير الواو وفي ملاق النسخ ان دخلت الدار وانت طالق لا  
تطلق حتى تدخل الدار قال ابو الفضل وهذا خلاف ما قاله الجاه **الكبير من منه** وفي شرح الطحاوي رجل  
علق طلاق امرته بالشروط لا يخلو اما ان الشرط مقدما او مؤخرا او دخل الشرط بينهما ذكره بكلمة الواو والفاء او  
ثم اذكره بغير من الصلوات اما اذا كان الشرط مقدما فقال له ان دخلت الدار وانت طالق طالق وطالق وطالق  
او قال بالفاء وهي غير مدخولة فدخلت الدار وانت بطلقة واحدة عندك وكانت مدخولة يقع الثلاث  
بالاجماع الا ان عندك به يتبع بعضها بعضا في الوقوع ولو اخر الشرط فقال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت  
الدار وبالفاء سواء كانت المرأة مدخولة او غير مدخولة ما لم تدخل الدار لا يقع شيء فاذا دخلت بابت  
ثلاث تطلقا بالاجماع ولو ذكر بغير هذه الصلة وكان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار وانت طالق  
طالق طالق ان كان غير مدخولة فاللفظ الاول علق بالشروط والثاني ينزل في الحال والثالث لغو فاذا تزوجها  
دخلت الدار بغير التعليق ولو دخلت بعد البيعة قبل التزوج حيث ولا يقع الطلاق ولو كانت مدخولة فالاول  
يتعلق بالشروط والثاني والثالث ينزلان في الحال ولو اخر الشرط فقال انت طالق طالق طالق ان دخلت بابت غير  
مدخولة فالاول ينزل في الحال والثاني والثالث وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني في الحال وتعلق الثالث  
بالشرط ولو ذكر بكلمة ثم فهذا ينزله ما لو لم يذكر الواو والفاء واوخل الشرط فقال انت طالق ان دخلت الدار  
انت طالق ان دخلت الدار وانت طالق ان دخلت الدار او قدم الشرط ما لم يدخل لا يقع الطلاق فاذا دخلت وقع  
ثلاث تطلقا بالانفلاق وفي الزيارات المضاف الى الوقتين ينزل عند اولها وتعلق بالفعليين ينزل عند آخرها  
والمضاف الى احد الوقتين كقوله غدا او بعد غدا بطلقة بعد غدا وتعلق باحد الفعليين ينزل عند اولها وفي الاخر  
وتعلق بفعل ووقت قال ابو يوسف وهو موقوف على الفعليين يعني يقع بايها سبق وفي الزيارات وجب الفعل ولا  
يقع ولا ينظر وجب الوقت وان وجد الوقت ولا يقع ما لم يوجد الفعل وعن من اذا وجد الفعل او لا  
لا يقع حتى يوجد الفعل ايضا وفي التبريد لو قال لامرته ان دخلت الدار وانت طالق ان كنت فلا فلا لا بد من  
اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي العدة ثم كملت فلا نفاس  
في العدة طلق **الحديث الثاني** فيمن حلف لا يطلق وفي القضاي رجل قال لامرته ان سالتني لليلة طلاقك فلم  
المطك فانت طالق ثلاثا فالت المرأة ان سالت الطلاق لليلة فنجح ما امك صرة على المساكين فالت المرأة  
الطلاق في الليلة فقال الزوج انت طالق ان شئت فقالت المرأة لم شاء ومضت الليلة لا تطلق ولا يحسن الزوج

والمرء ولو قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فمضت الليلة تطلق ثلاثا لان قوله انت طالق ان شئت جعله  
تعليقا بلا لالة الاقتصار على المجلس وقوله ان دخلت تعليق فلم يكن ايتا بشرط البر ولو قال انت طالق ان شئت  
عند من وعنده لا يحسن والقنوي على قول من ولو قال لها ان لم طلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فقال  
له انت طالق على الف درهم ولم يقبل المرأة فاذا مضى اليوم لا تطلق كذا روى عن ج " والقنوي عليه و  
لو ارجز ان يحلف بالطلقات الثلاث ولا تطلق امرأة بايها حلف ويقول كل امرأة لي طالق ثلاثا ان فعلت  
كذا ولا ينوي امرته فان قالوا يحلفك بطلاق هذه واسأروا اليها بقول الحلف بطلاق كل امرأة فضلا  
عن الحلف بطلاق هذه ثم يقول كل امرأة لي طالق ولا ينوي بها هذا في مجموع النوازل ولو حلف لا يطلقها فاقول  
منها او فرق القاضى الفقه قد ذكرنا في كتاب الطلاق انه يحسن رجل قال لامرته ان طلقك بكل امرأة اضع  
راسي مع راسي على المرفقة ثم طلق او قال وكل جارية احلها في حرمة لم يصح هذه البيعة لا غير مضاف الى  
الملك ولا السبب الملك رجل حلف لا يطلق امرته فحلفها رجل بغير علم فبجأوه فهذا مسئلة الفسوق  
قام المسئلة في فضل البيعة بالمسح ياتي وفي مجموع النوازل سئل الشيخ الذي عنى قال لامرته اكر من سخطك  
توزين بان رانم فانت طالق ثلاثا ثم قال اكر من فلا اكر منم توازن ليسه طلاق قال فطلق امرته ثلاثا  
وسئل السيد بن عمر وعمر بن قيس قال لامرته ان كلفت بطلاقك فبعد عتري ثم قال لها انت طالق ان شئت فقال لا  
اشاء وان كلفت بطلاقك فبعد عتري ثم قال انت زانية ان شاء الله او قال لا انكم بطلاقك ثم قال ان الشرط  
لظلم عليهم يحسن في هذا كله وفي المحيط بشرع من قال لامرته ان قلت لك انت طالق فانت طالق ثم قال  
قد طلقك طلقك اخرى فان قال عينا ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانه لا قضاء  
**الحديث الثالث** في التفريقات وفي القضاي رجل قال ان كان فلان فقيها فامرني طالق يعني وفلان فقيه  
عند الناس ان نوي السقيما للناس فقيها لم ينوشيا طلق امرته ولما اراد به الفقيه حقيقة وكذلك قضاء  
اما فيما بينه وبين الله لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري انه ساء انسان فقيها فقال  
كذلك الرجل وهل رايته فقيها فقط لما الفقيه الزاهد في الدنيا المعرض عن الدنيا الراغب الى الآخرة البصير  
يعيق نفسه رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم اخنه فامرني طالق فورا الختان عشرين فان نوى اول الوقت  
لا يحسن ما يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصديق الشهيد المختار انه اثنا عشر سنة يعني قضاء  
رجل قال ان كنت اخاف من السلطان امرته طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سيل من  
يخاف من السلطان بخيانة جناها لم يحسن رجل اثم بصبي فقبله ان فلا يقول ابي يسمع فقال ان اثم  
استرحه فامرته طالق وقد رآه قسان في امر اخر حوت ان لا يحسن رجل قال لامرته اكر تاريزي بزوجي فلا

مطاب القضاي  
انما عتري



كذا كون رقت فانت طالق ان كان لصقته بقدرها وان لم يكن يرجع الى نيته فان نوى اني كنت انا وعليك  
 والآن لا تجاوز عنك فلان تجاوز عنها طلقت وفي مجموع النوازل لو قال الاخر اكرامش ما تخرج فانت  
 طالق فهذا على المخالطة ويخرج الكلام لا يثبت رجل حلف انه لا يجزى امرأته بكرا فاقول قوله لا يثبت  
 ولا يمكن لها اقامة بيته على ذلك الا اذا اقر او نكل عند القاضي ولا يجزى للعان بهذا رجل قال ان كان بيته  
 نارا فامرأة طالق وفي بيته سراج ان حلف لا جل ان بعض جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها فانطلق وان  
 كانت اليمين لا جل انهم طلبوا الخبز ونحوه او لم يكن هناك سراج لا يثبت رجل ان يزوج امرأته وله امرأته الخمر  
 فابى اهل المرأة ان يزوجها مكان تلك المرأة فاحلها في القبر ثم قال كل امرأة في سوي المرأة في القبر فهي  
 طالق فحسبوا انه ليس له امرأة في الاحياء لا يثبت وهي الحيلة في العتاق ايضا جل قال امرأته ببيع فذهبت  
 الى ترويض من الزوج فيقول له ان لك امرأة تتردد فقال ان كنت لي امرأة تتردد فطالق ثلاثا وقبل هذه  
 المسافة امرأتك ثم قيل له حلف بالطلاق الثلاث ان لم يكن لك امرأة سوى هذه فحلف وتلك المرأة اجنبة  
 قال الصدق الشهيد في المسئلة تطلق قضاء لا ديانة وهو طلاق الهاول وقال ابو سريخ لا تطلق ويراخذ ابو نصر  
 وقال ام تطلق رجل حلف ان فلا تطلق وهو غير نفيل عند الناس ولكن عنده نفيل فهذا على اعنه الا اذا  
 نوى ما عند الناس المسائل في طلاق الفناوى وفي المسئلة رجل قال امرأته طالق ان لم يكن هو خيرا من فلان و  
 الذي يزعم ان خير من فلان يثبت بشرط يعرف بذلك وفلان رجل صالح من اهل الصالح والفصل فيما  
 ظهر للناس طلق امرأته قضاء وفيما بينه وبينه ببيعة وفي المسئلة رجل قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وله  
 امرأتان وكثر ثم فعل ذلك طلقت واحدة منها وفي مجموع النوازل لو طلق احدا بامانة او حيا ونقضت  
 عدتها ثم فعل ذلك الفعل يقع الطلاق على الاخرى وان لم ينقض عدتها بالبيان اليه لو قال الامرأة ان فعلت كذا  
 فانت طالق ثم طلقها بامانة ثم وجد الفعل الذي هو شرط وهو لم يزوجها وهي العدة قال القاضي لا يام  
 لمن المدين يطلق وكذا لو قال ان فعلت كذا فامرأته طالق ثم طلق امرأته بامانة ثم فعل ذلك الفعل وهو في العدة  
 تطلق من غير نية لان اليمين تأوفا لا يخرج عنها بخلاف ما لو قال امرأته طالق وله معتدة من طلاق باين حيث لا  
 يطلق بدون النية وان انقضت عدتها ثم وجد الشرط اخلت اليمين الى اجزاء حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط  
 ثانيا لا تطلق ولو قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأته وقتا حلف فزوج ثم فعل لم تطلق والله اعلم  
**الفصل الرابع في اليمين النكاح** وهو مثل على ثلثة اجزاء الاول في الفاظ اليمين النكاح والثاني في  
 الفضل وسياكه الثالث فيما يتعلق بالنكحة اما الاول قال وفي الفتاوى رجل قال اكره فلانة ان تزوج  
 من غير طلاق هذا بمنزلة قوله ان تزوجها ولو قال عنت بهذه اللفظة الخطبة لا يصدر في بيان الكفر

ديانة اما لو قال اكره فلانة ان تزوجها فله الخطبة ولو قال اكره ان تزوجها فله ان تزوجها ولو  
 ولو قال اكره ان تزوجها فله الخطبة ولو قال اكره ان تزوجها فله ان تزوجها ولو قال اكره ان تزوجها فله ان تزوجها  
 فتزوجها لا تطلق ايضا ولو قال اكره ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 وفيه اختلاف المشايخ ولو قال لو لا الدين لم يزوجها ما لي امرأته فطالق ثلاثا فزوجها امرأة بغير طلاق  
 لان التعليق لا يقع لانه غير صافي الى ملك النكاح لان تزوج الوالد ليه بغير امر غير صحيح بخلاف قوله ان تزوج  
 لان تزوجها صحيح فاذا صحت تزوجها الملك فصح التعليق بخلاف الاول لانه لم يقص ملك النكاح وفي  
 فتاوى النسب اكره فلان ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 في الفتاوى الصغرى لو قال المنكحة ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 ولا يصرف الى الوطى وكذا لو قال بالفارسية اكره ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 اما اذا قال المنكحة او امرأة لا يجزى له نكاحها ان كذب فانت طالق يصرف الى الوطى حتى لو طلق امرأته ثم تزوج  
 لا تطلق كذا لو قال الاجنبية ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 ولو قال ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 يصرف الى الوطى ولو حلف لا يبيع خراجه بغير طلاق وكذا لو تزوج امرأته نكاحا فاسد فقال لها طلقك  
 فبدي خرف قال التعلق بغير طلاق لا يجزى له نكاحها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 صحيحا ويطلقها وفي المسئلة لو قال لا تزوجن فلانة فحلف عليه فها زوج فهذا على ان تزوجها نكاحا صحيحا  
 ولو قال لا يبيع هذا المرأة وبيع المرأة انما يكون بان ارتدت وطقت بدل الحنث ثم سببت ولو قال لا تزوج  
 اليوم فهذا على النكاح الفاسد قال في المحيط لا يخلو ان النكاح الفاسد هل هو معتد ببعضه قالوا لا ينفق  
 لا ينفق الكمال وبعضهم قالوا لا ينفق اصلا وبعضهم قالوا لا ينفق مقتضى الاقدام على الوطى ضرورة لا يبيع  
 الزوج ولا ضرورة في حنث ولا يظلم لان العقد في حنث ولو حلف على الماضي ان لم يزوج فهذا على الجائز  
 والفاسد بخلاف المستقبل والعقود نظير النكاح في الماضي والمستقبل وكذا الصوم وفي الشرع والبيع يثبت  
 بالفاسد ولو حلف ليتزوجن سري فاشهد شاهدان فيموت ولو شهد ثلاثا يحنث في العتق **نوع منه** وفي المسئلة  
 رجل قال ان تزوجت فلانة او امرأة من يزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 في طالق وان امرأتين من يزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 من يزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها  
 كذا لو قال لرايتك في المحيط فان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها فله ان تزوجها









هذا الجازة اما لو قال انت طالق لا يكون اجازة ولا يبطل التوفيق قال صاحب المحيط وعندى حاجة الى تزويج  
الغضوب بل تزوج بنفسه لان اليقين انحلت بزوج الغضوب وفي مجموع التوازل لو قال كل امرأة تزوجها او تزوجها  
غيره لا يجزأ فجزءه بالفعل في طالق لا فاقا لوجه الجواز فهو شدة على نفسه ولو تزوجته فغضوب وهو اجازة بالفعل  
ثم تزوجها بنفسه احيانا لا يحث ولو حوت عليه ثم تزوجها بنفسه فهذا على قياس من سئل ما جامع الصغير اذا  
حلف لا يدخل هذه الدار فدخل هو نفسه هل يحث وفي اخلاف المشايخ **منع من نكاح** الذي عن تزوج  
بعده الغضوب ثم حلف ما تزوجت واراد ان تزوج بنفسه لا يحث وفي نوادر مشاهير عن من حلف بطالق  
امرأة ثلاثا ان لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجها رجل ولا جازر ساكت قبل الزوج ثم اجاز لا يحث لان الذي  
زوج غير غيره فكلما اختلف على الله وفي التبريد عن من حلف ان لا يزوج امرأة بغير ما حلف لا يزوجها فوضعت  
يحث والمرأة اذا حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها رجل بغير ما حلف اجازت وكانت بكر فزوجها الرجل  
فسكت في حاشية وهذا الرأية مخالفة للرأية المتقدمة وكذا لو حلف لا ياذن لعبد في التجارة فراه ببيع وشتر  
فسكت وهو حاشية وعن من ان لا يحث وهذا عذرا ولو حلف لا يخرج حقه على فلان ثم افسكت عن قضاية حتى  
مضى الشهر لم يحث وهذا عذرا والعبد اذا حلف لا يزوج فزوج مولاه وهو كانه لا يحث لان لم يوجب الفعل على  
وشرط الحث الفعل حتى لو اكره المولى على التزوج فزوج نفسه يحث لوجوب الفعل منه ولو حلف لا يزوج  
فزوج غيره ابوه لا يحث وفي التبريد عن من حلف لا يزوج فزوج حصار مقوق فزوج ابوه يحث وفي مجموع التوازل  
لو حلفت لا ااذن في تزويجها وهو بكر فزوجها ابوه افسكت ثم النكاح ولا يحث لو حلف لا يزوج امرأة بكر  
غيره فزوجته يحث وفي البيع لا يحث بالامر هذا اذا كان يتولى بنفسه اما اذا كان يفوض الى غيره كالسلطان  
فانه يحث ولو كان بحال يتولى بنفسه مرة ويفوض الى غيره مرة يعتبر الغلبة وفي مجموع التوازل لو قال والله لا  
فلانة فامر رجلا فزوجها لا يحث بخلاف التزوج قال محمد بن الوليد فاسألت نجم الدين عن الفرق فقال  
التزوج بامر لا يلحق حكمه والتزوج بامر يثبت حكمه وهو كل حاصل الحث بما امرت ثلاث وعشرين ضعفا  
منها بالنكاح وقد ذكرنا الطلاق والخلع والعقود وغيره والكتابة والهبة والصدقة وضرب العبد وضرب  
الحرة كل سلطانا اوقاضيا وكسوة بان حلف لا يكسوه ولا يحمله على الله والجنابة فزوج النساء وبناء  
الدار وقضاء الدين وقصص الدين والصلح عن دم العبد والقرض والاستقراض والايديع والاعارة والاستعاذ  
وما لا يحث بالامر ستة البيع والشراء والاجارة والاستيجار والقسم والصلح على مال ومن المشايخ من ان الحنيفة  
هذه الستة وينفق **الجنس الثالث في النكاح** وفي الفتاوى لو قال والله لا تزوج من اهل هذه الدار  
او من بنات فلان وليس الدار اهل ثم سكنها قوم فزوجها منها او ولدت لها فلان بنت فزوجها لم يحث

لكن

لكن هذا قولهم من المختار انه يحث وهو قولها وان حلف لا يزوج من اهل الكوفة فزوج امرأ لم تكن ولدته  
الحلف يحث عند الكل ولو حلف لا يزوج من نساء البصرة فزوجت من ولدت ببصرة ونشأت بكوفة  
نكحت بها يحث عند من والعبرة للولادة عند حلف لا يزوج فزوجة قبل من كان خارج المصروفه وهذا  
لا يستقيم فيمكن فناء المصروفه كسائر قروط وابطا وبيان ولو حلف لا يزوج من ثراد فلان فزوج بنت  
بنته حث ولو قال من اهل فلان لا يحث الا اذا تزوج بنت بنته ولو قال كل امرأة لا يكون بخارافى طالق لا  
الصحيح انه لا يبطل الا امرأة تزوجها بخارافى عن هذا قال الوتر فزوج امرأ في غير خرافة ثم نقلها الى بخارافى  
يكون هو ما يولد وتطلق وهو الصحيح وفي المحيط وفي الفتاوى اني اكتب له اذا قال كل امرأة تزوجها في قرية  
فهو الذي فزوج امرأ في تلك القرية ان كانت من اهل تلك القرية لا شك انما تطلق وان كانت غير اهل تلك القرية  
ولو اخرج امرأ من تلك القرية وتزوجها خارج القرية لا تطلق ولو حلف لا يزوج امرأة فزوج صغيرة لم  
يحث ولو حلف لا يشترى امرأة فاشترى صغيرة لم يحث وفي مجموع التوازل لو حلف لا يحل امرأ فكل صبيبة لا يحث  
رجل تزوج امرأ ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيبا فمضى طلق وقد وجدها ثيبا طلق فان صدقت  
فها هو ونصف عليها العدة وليس عليه نفقة العدة والسكنى ولا يحل عليها الخدار وان كذبت فها هو واحد  
العدة والسكنى وعليها الخدار قال في المحيط قبل ان يقع الطلاق اذا صار ثيبا بالاصابة فله صارت بالثبوت  
او الظن او من الدم لا يقع الطلاق رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج او قال ثيبا او روى كشاف  
فهو طلق امرأه بايما ثم تزوجها لا تطلق اعتبار الغرض وقيل تطلق في الكل اعتبار اللفظ الكل في الفتاوى  
البعض من طلاق البعض في يانه وفي المنتقى لو قال امرأه ان طلقك وكل امرأة تزوجها فمضى طلق فطلقها ثم  
تزوجها لا تطلق وكذا لو قال ان تزوجت بفلانة اخطبها او قال ان تزوجت بك وكل امرأة تزوجها فمضى طلق فزنا  
بها ثم تزوج بالزنية لا تطلق وفي الفتاوى رجل قال لا امرأه كل امرأة تزوج باسمك فمضى طلق فطلق هذه المرأة  
ثم تزوجها لا تطلق وان نواها عند اليقين وفي الجامع الكبير لو قال فلان دخلت دارى هذا واحد وكذا ورى نفسه  
صح وانما ينوشا ودخل الحالف لم يحث ولا فرق بين ما اذا كانت الدار ملكا له ولا ولو لم يضاف الدار الى نفسه  
لكنه قال ان دخل هذه الدار فدخلها هو نفسه حث وبطله لو قال ان من امرأه هذا واحد فذكرها ثم  
الى نفسه فقال انه من هذا الرأس فذكر نفسه الحالف لا يحث قال في الرقيات لو حلف لا يسهر اليوم سهر الحسن  
رأسه لا يحث ولو سهر غير يحث وفي المنتقى رجل حلف لا يزوج امرأة الا على أربعة دراهم فزوج على  
اربعة دراهم فاحل القاضى حث لم يحث وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على ما لا يحث ولو حلف لا يزوج بالزنا  
على دينار فزوج بالفضة باكثر من حيث القيمة بل تزوج بماية بقرة لا يحث **الفصل الخامس في اليمين المشرقة**







قال وما ذكرنا في المنتهى قولنا بناء على ان عندنا الاقالة فنحن اذا كان بالثمن الاول وعندنا بيع جديد ينبغي ان  
نحت عندنا مطلقا ولو قاله بما يدنا وقد اشترا بالفسخ من حيث وكذا لو قاله بالثمن الاول واقل من  
اشترى خبرا لالتعاظمي ثم حلف ما اشترى اليوم من خبر قبل حيث وهو خيار لا مال له الذي وضع  
المسئلة في مجموع النوازل في طرف البيع فقال لو حلف لا يبيع الخبر فجاء واعطاه الثمن وصرح بالخبر لا يبيع  
ونقض المنتهى على عدم الاحت قال وهكذا الجواب علم الهدى ابو منصور المازندراني وهو هكذا روى عن  
وفي شهادات الفضلاء لا يؤكد هذا فانه قال لا يبيع لم يعلم بهذا ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاظمي **جمل آخر**  
وفي الفتاوى لو قال المرأة ان تركت ادخل اركن ثم حلف ان لا يبيع حليا فانت طالق فتركته فدخل  
فلم يشتر الحلي على الفور فبين ابوسمعه من الاختلاف والخيار انه يحت لان هذه اليمين على الفور فانه قال  
ومن هذا الجنس صارت واقعة صورته لو قال المرأة ان بقى بقرتك فلم اقله فانت طالق فباعت البقرة فلم  
تطالع الفور فبقا انما لا تطلق وفي الاجناس لو قال الاخران فعلت كذا فلم افعل كذا فعدي حران لم يفعل قال  
على اثر الفعل الحلف عليه فهو حائض ولو قال ان فعلت كذا لم افعل كذا فمضى على الابد وكذا قال جوع عند  
من على الفور في خزانة الاكل بحالا الى المنتهى لو قال قدامك هذا الحائط ابيعك ما اشترى لك دارا وان  
دخلت البصرة فلم اشترى لك دارا هذا على الفور ولو قال المرأة ان لم تطع نفسك فعدي حر على المجلس كذا  
لو قال ان لم ابع عبدي هذا فعدي الاخر على الفور ان كتبت فلم ابع على الفور فمضى عليه ان يفعل كذا على  
الميت وفي الزيارات رجل قال امرؤ طالق ان لم اخبر فلا ابا ففعلت حتى يضر بك فاجبر فلا ابا فضررت  
الكالف واليمين على الخبر خاصة لان الاجناس رجل والضرب من غير الاخبار لا يمتد كل حلف لم يمتد  
فلا توثق على ان يلبسها وانه حتى تركها فمضى هو لم يلبس لم يركب في المنتهى ابن سماعه قال  
سمعت ابا يوسف وغيره يقولون لا فارقك حتى تقطع اليوم فلزم ثم قارقه قبل القضاء حيث  
لان الملازمة بما يتد ولو قال عنت به الملازمة خاصة لم يصدر قضاء ويصدق ديانة ولو قال ان لم  
الارزاق لتقتدي بي فكذا فلا زمة ثم ترك قبل القضاء لم يحت ولو قال ان لم اترك حتى تغد بي وقت  
يمينه على الايمان خاصة لان التغدية فعل الغير والايان ما لا يمتد وكذا لو قال ان لم اضربك حتى تضربني  
وفعت يمينه على ضرب خاصة ولو قال ان لم اضربك حتى تدخل الليل او شفع فلانا وحتى يصبح وحتى  
تسكني يدي وقت يمينه على الامر لان الضرب يمتد فيجعل التامغاية لا متداه ويشترط وجوه الغاية  
ولو قال ان لم اتركك اليوم حتى تغد عندك وان لم تأتني حتى تغد عندى وقت يمينه على الامر لان كلا  
الفعلين من واحد ولو طلق فقال ان لم اتركك حتى تغد عندك فانه لم يتعد عند ثم تغد عند في

يوم آخر غير ثابتة بزوفى الفتاوى رجل قال لامرأة ان اشترى جارية فدخل غير عليك فان طالق فاشترى  
جارية ودخلت عليها الغير عقيب الشراء بلا فصل تطلق وان دخلت الغير بعد الشراء بزمان لا وهذا اذا  
ظهرت الغيرة منها بلباسها بكلمة فيجوز او حجاب اما اذا دخلت في غيرها فليس يحكم بها الاطلاق كمن حلف لا  
يعادى فلانا فاعاد بغير قلبه ويحفظ لسانه ويحجره لا يحت وفي مجموع النوازل رجل اشترى محمدا من آخر  
لبسها بية وبغضت درهما واعطاه من الثمن فلما طالبها بالباقي فقال اشترى منك لبسها بية واوفيت كل  
المن يحلف بالبيع وقال ابن عقدة كونه من جزي نياقة ام او بهذا السبيل الى ان لا يحت مثل  
يختم الذي لو كان عمن يلع شيئا بدراهم ثم حلف ان لا يأخذ عن ذلك الشيء فاخذ مكانها حطة تحت  
واشترى ثلث الثمن من رجل في يمينه رجل اشترى ثلاث شياء بائة وخمسة دراهم ثم اراد ان يبيع واحدة  
منها فحلف ان اشترى الواحد منها بخمسة دراهم وثلثين درهما تحت وفي المنتهى عن من في حليلين منها  
ثمانين شاة فحلف احداهما ان لا يملك اربعين شاة هو حائض وعليه الزكوة وليس هكذا في العبد فانه لو حلف  
لا يملك اربعين عبدا كان صادقا اذا كان ثمانون عبدا يمينها وفي مجموع النوازل رجل قال لا اتفق هذه الدار  
في الدقيق وحلف عليه فاشترى بها دراهم ثم اشترى بالدرنا يرد فبقا لا يحت ولو حلف لا يشترى فلانا  
ثوبًا قارم فلا ان يشترى لابنه الصغير او بعد ثوبا فاشترى لا يحت ولو حلف لا يشترى بهذه  
الدرهم خبر لا يحت وفي الجامع تحت اذا اضاف العقد الى الدرهم مالم يدفع الدرهم الى الخزان  
او لا وقال ابو يونس بهذه الدرهم خبر او لو قال قبل الدفع الى الخزان لا يحت وفي الجامع تحت اذا اضاف  
العقد الى الدرهم سواء كان قبل الدفع او بعد فانه قال لو قال ان بعث عبدى بهذه الالف درهم  
وبهذا الكدر من الحظ فمأصدة فباع بها وضاف العقد اليها وجب التصديق بالحظ دون الدرهم  
**الفصل السادس في البيع** وفي المنتهى رجل قال والله لا يبيع فلانا ثوبا ثم باع الكالف ثوبا  
لمحلف عليه يريد بذلك ان يبيعه له حتى يجزى ويأخذ الثمن فاجاز المحلف عليه البيع جاز والمحلف حائض  
وكذلك يحت الكالف اذا باع قبل ان يجزى المحلف عليه ولو باع الكالف لا يريد به ان يكون المحلف عليه  
وانما باعه لنفسه لم يحت وفي الفتاوى رجل حلف لا يبيع داره فاعطى امرأته في صداقها حشا قال  
الصديق الشافعي هذا اذا تزوج بها بدراهم ثم اعطاها الدار عوضا عن تلك الدراهم اما اذا تزوج بها  
على الدار فلا يحت رجل حلف لا يبيع هذا الثوب الا بربع كثير فباعه بربع ده وانه ان قل التجار  
هذا في المتاع الكثير لا يحت وفي مجموع النوازل لو حلف لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها ووهب نصفها  
لا يحت وابوسمعه اخذ الجارية بهذه الجملة وروى عن جده انه قال الحسن بن زياد حين يريد ان يعلم



اسالك عن شيء فان اجبت عنه فقلت قد علمت الفقه ثم قال غزو ولدك لا حنين ولا شين ولا  
عناقة ولا غزير ولا اسودين ولا ابيضين فرجع الحسين ثم عدا جاء اليه وقال ان الولد بنا حنا  
ذكر والآخر اثنى واحد ما حنى والآخر ميت واحد ما ابيض والاخر اسود وسئل ابو بكر عن حلف السبع  
عبد فسر منه قال لا يحنث ما لم يستيقن موت رجل قال من ملك بنام فزري كرمه وقد باع ملكه من ولد  
لا يحنث وفي يحنث رجل قال ان كان له من ارضه اربع اصباع فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها  
درهم دنائير ومع هذا يشترى من غيره دنائير فلم يحنث في الغد حتى مضى الغد لا يحنث ولو قال ان لم  
ابعد هذه الحارة اليوم فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها  
فانت حرة فزبرها اسود لها عتق فبلغ لانه تحقق عدم البيع وفي قول من الاول لا يحنث لانه  
يقرب بها بعد الارتداد والتبني فلم يتحقق عدم البيع وفي القولين حلف ليس عن ام ولد او هذه  
المرأة الحرة او هذه الحرة فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها فباعتها  
وفي القواي حلف لا يعق عبد وكاتبه واذا يذل الكتابة وعتق واشترى اباه حتى عتق يحنث  
رجل قال لا يحنث ان استبان لي حنك فلم اعققت فامرته طالق فلا استبانته على الولادة ثم هو على يمينه  
في العتق الى الموت وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن قول العبد ان اعققت فكذلك اشترى  
نفسه من موليه حتى عتق يحنث لان بيع العبد من نفسه عتاق وفي مجموع النوازل لو وهب نفس العبد  
من العبد يعق وفي المحيط لو قال العبد اذ اباعك فلان فانت حرة فباعه من فلان ثم شره منه لم يعق  
وفي المنسقة لا يحنث ان عبد فوهبه على عوض حنث ولو حلف لا يمينه شيئا فصدقه عليه لا يحنث  
في الاصل وفيه ايضا ولو وهب اليه عبد له ان فوهبه وهو لم يقبل يمينه عند المداينة بخلاف  
البيع والاعانة والاستقراض والصدقة والهبة والفعل واما القرض فليس بقرض بدون القبول  
في قولهم والاعانة بدون القبول لئلا يجره وكذا الرهن فالحاصل ان كل عقد فيه بدل خالي فالحلف  
فيه لا يوجب يحنث بدون القبول وما ليس فيه بدل خالي يوجب يحنث بدون القبول وعدم واحد  
الروايتين عن من قال ان وهب فلان هذا العبد فخر فوهبه طلاق وقبض لم يعق وفي المنسقة الوية  
كالهبة في ان يمين بواحد الرهن والتكاح والخلع كالباع وفي القواي حلف لا يمينه بيمينه فوهب  
في من الرهن لا يحنث وكذا لو قال اشترى اباه في من صدقه فحق عليه لم يحنث رجلا قال الاخر لا يحنث في  
هذا اليوم وحلف عليه فوهبه يمينه له على رجل وامر به بيمينه ولو مات الاهدب لم يقبض الوية  
له لا يمكن من اخذها صارت ملك الوية رجل وهب شيئا اخر في حالة السكر وقال للموهوب له

ان اقل هذا من قلبي فامرته طلاق لا يحنث رجل قال لامرته ان تصيني صدقك اليوم فانت طالق فاستاذنتها  
فقال الابان وهبت امرتي طالق قال تسوي عظامها ويقتضك لك منه فاني وقتا نقضا اليمين ولا  
عليه ثم كشف عن العرض فخرت بخيار الرقية فيعق المهر على الزوج في مجموع النوازل وفي القواي حلف لا  
امرته على هبة صدقة فوهبه ثم ادعى الهبة عليه باهل البع ما حلف بانه لم يحنث فالحلف ما قال الفقيه يمينه  
له ان يقول للمقاضي يمينه هبة الطوع او الكرم فان ادعى الهبة بالطوع لها ان يحلف **الفصل الثامن في الشك**  
**والاعانة والاجارة والقار** وفي النوازل حلف لا يشارك فلانا في هذا الولد فخر جازم من ثم شارك  
ثم دخل البلد لا يحنث ان اراد باليمين عهد الشك وان اراد بالعمل بشركة يحنث فبلغ فعادها ما لا الى صاحبه  
مضارب في هذا البلد قال الفقيه ابو الليث في يمين المصاربة شركة فلو حلف لا يشارك فلا يشارك  
مع شركته لا يحنث ولو حلف لا يعمل مع فلان فعمل مع شركته يحنث ومع عبد المأذون لا لان كل واحد من الشريك  
يرجع بالعهدة على صاحبه فيصير الحلف حاشا عاما مع المحل عليه كما يحنث ما العبد المأذون لا يحنث  
على المولى فلا يصح حلف شركاء على مولا وكذا لو حلف لا يشارك على لسانه فالحيلة في ذلك اذا كان للمحلف ابن  
يرفع ماله الى ابنه مضاربة بنصيب قليل ويأذنه له ان يعمل فيه برأيه ثم ان لا يشارك عمه فاذا اخطا كان الزوج  
الذي لا يشارك على الشوط ولا يحنث ولو حلف لا يجره من الدار وقد اجرها قبل الحلف فخرها وتفاصا اجرها  
كل شهر لا يحنث ولو سأل آخر ثم اتم سكتها بعد يحنث اذا اعطاه الاجر ولو كان عدة للغة فخرها عليه لا يحنث  
في قواي الشك وفي مجموع النوازل سئل شيخنا عن حلف لا يجره مع فلان فخرها فان يحنث عليه واستأجره  
ليعمل حرة كذا قل لا يحنث لان هذا لا يجره في طلاق القواي لو قال ان من ابن جبري مكرمي باعنا  
دهم فخرها فاعاد البعض ومنع البعض لا يحنث وفيه لو حلف لا يجره من فلان فخرها المحل عليه وكذا لو سقا  
ولعاده اختلفت في يعقوب على قول احد ما يحنث في الصدقة الشبهة ويقتضي وفي مجموع النوازل سئل شيخنا  
عن حلف لا يستعير فلان شيئا فخره على ابنته لا يحنث والعارية ان يسلم اليه رجل قال الاخر ان هذا عندك  
وباعا وبعه فقال الكسبي لا يحنث من ودعت استعكروا وقد قال الغير عدم ودعة يحنث قال اصل هذا في الجاه  
الكبير الامام خازمه زاده قال رجل قال له قائل اغتسلت الليلة في هذه الدار فخرها قال لا اغتسلت فبعد  
خر فخرها حتى لو اغتسل من غير حانية وقال عنت من حانية لا يحنث ويصدق والمسئلة على ثلثة اوجه اما  
ان اقتصر على حرف الجواب فقد ذكرنا الثالث اذا زاد على الجواب نقص عن التمام بان قال اغتسلت الليلة ولم يذكر الحانية  
او ذكر الحانية دون الليلة بان قال ان اغتسلت من حانية فبعد خرو لم يذكر الليلة ثم قال عنت الليلة او الحانية  
صدق بانه لا يحنث الثالث اذا اعيد جميع ما في الخطاب فبذلك ماله يزد على حرف الجواب وهو الوجه الاول







يقع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام ولا يطلق التي تزوج بعد الكلام وعن ترائع الطلاق على التي تزوج بعد الكلام  
ولو تزوج قبل الكلام واحدة أو اثنين أو ثلاثاً ثم كمل فلا تطلق لان الكلام جعل غاية ولو قال ان كنت فلاناً  
وكل امرأة تزوجها فطلق هذا على التي تزوج بعد الكلام ولو قال كل امرأة تزوجها ابداً او الى ثلاثين سنة فمضى  
طالق ان كملت فلاناً فهذا على ان يكون قبل الكلام وبعد الى تلك المدة المذكورة ولو قال كل امرأة تزوجها فمضى طالق ان  
كملت فلاناً ثم تزوج امرأة لا تطلق فلو كمل فانيا بعد التزوج تطلق هذا في مخرج القدر وغيره في التجريد أيضاً **خبر**  
**آخر في الاعلام والبشارة والاجازة** في الجامع الكبير جازي قال في غل في بشر بكذا من غير فمضى واحد ثم آخر  
عق الا وقال ان بشر ومعا عتقوا وان من احد يرمي رسولاً فان اضاف الرسول الخبر الى المرسى عتق المرسى وان لم يصف  
لم يعق ولو قال ان غل في خبر بكذا والمسئلة بحالها عتق الاول وثالثا والكاتب المرسى لا ان يعين مشافهة  
يجع بعين يتيه لا ينفى الحقيقة واما الاعلام ففي بعض نسخ الاصل النسوة بين الاخبار والاعلام يحصل الكاتب  
الرسالة كالاخبار اما الاعلام لا يكون من ثلثا لانه لا يكتفى الا بغيره في خبر واحد ولو قال ان غل في خبر  
فعل المشافهة بمنزلة قوله كمل ولو حلف ان علم بكان كذا الخبر ثم علم بغيره لم يبرأ الا ان يجزم ولو حلف ان علم بكان  
فلم يعلم لا يثبت عند مخالفاً لا يبرأ وهو مخرج مسألة الكور ولو قال الاخر ان علمت بقدم فلان فكذا في خبره  
لم يثبت وكذا لو علم كالمقدم ولو قال الاخر ان علمت بقدم فلان فهو كالاخبار حتى لو اخرج كاذباً لم يثبت  
ولو قال ان اخر غل فلان قدم فاجزم كاذباً فهو كقوله ان قلت في بحث ولو قال ان كنت اني بقدم فلان اوث  
فلان فهو كالاخبار ولو قال ان كنت الى ان فلان قدم فبعد عتق فكتب بقدم ولم يكن قد علم بصل الكتاب الى حتى  
قدم ثم وصل عتق ولو قال ان كنت الى بقدم فبعد عتق فكتب بقدم والكاتب لا يعلم فكتب بقدم وعق ببلغ الكتاب  
اولم يبلغ الكل في الجامع الكبير وفي الزيارات جازي حلف كيف سمع ولا يظهر ولا يفسد ولا يخفى فلان خبره رسالة  
او كتابة او قال ان كذا الشيء بعينه فاشا برأيه اي نعم حيث لوجوه الاظهار وكذا لو حلف لا يعلم احد بكذا  
فاشا برأيه اي نعم حيث وان عتق في هذه الوجوه الاخبار والكلام والرسالة ذكر الحاكم ابو منصور محمد بن مريه  
انه يصرف قضاء وعامة المشايخ على انه لا يصرف قضاء ويصدق ديانة والاستخدام بالايام والاشارة استعمال  
والخدمة كل شيء من البيت من الطبخ والخز والكس وسوا ذلك فلا يبرأ ولا يبرأ ولو حلف لا يبرأ لا يثبت الاشياء  
وفي الاجناس جازي حلف لا يثبت من فان خرج الى رجل واحد ذكره فقد ائتمن من فان ظهر هذا السر في الناس  
او علم جازي واحد ذكره عند جازي لا يثبت ان لم يبرأ وفي التوازل جازي قال جازي على جماعة وذهبوا على شيء لم  
وحلف في ان لا اخبر سائهم وهم معي الشك ارام لو كتب بحث والجملة ان يكتب سائهم من غير علمه وظلاله  
رجل هذا فيقول لا فاذا اتوا الى سائهم يسكت ويقول لا اقول قطره ولا يثبت لان هذا ليس بخبر وسئل ابو حنيفة

فمن حلف للصوم ان لا اخبر احد بخبرهم فاستقبله القابلة فقال على الطريق ذباب فان اراد بالذباب للصوم  
وان اراد بالذباب الحقيقة وراى الخبر بالذباب لا يثبت وفي مجموع التوازل سئل نجم الدين عن قول آخر ان يحنى  
بالس جازي فقال ان جازي ان توكتهم فكذا باذن ويكتف بدواما كس شينك بود قال لا يثبت وفي المحيط  
وسئل عن سكران قال يثبت كعبه من است واكر جزم من كعبه است فامرته طالق لا تطلق الا اذا علم انه سكران  
غيره او يبرهونه من انشا غير **خبر آخر** في حلف لا يكلم فلاناً وفي سائر الشتم وفي الفناوى وحلف لا يكلم اخو  
فلان وله اخ واحد وكله ان كان يعلم ببحث وان لم يعلم لا يثبت نظير رجل حلف ان لا ياكل من هذا الجوز ثلاثة اشعة  
وليس فيه الا رغيغ واحد وهو لا يعلم وفي التجريد حلف لا يكلم فلاناً او فلاناً لا يثبت حتى يكلمها فلو نوى الحنث  
باحد من الحنث وان لم يكن له نية اخلفوا قال صاحب المحيط والمختلانة لا يثبت حتى يكلمها اذكر في الفناوى وفيه  
لو حلف لا يكلمها او قال بالفارسية باليزد وكس بن كويم ونوى واحداً لا يثبت حتى يكلمها ولا يبرأ حتى  
ان يضح لا ان الشئ يذكر ويراد به الواحد فان نوى لك وفيه غليظ على نفسه يضح ثم في قوله ان كنت فلاناً  
فلاناً لو حلف على الشرط ذكر في الجامع الصغير ان هذا على ثلاثة اوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط او جعل الخبر  
وسط كلام هذا وهذا او اخرها ان قدم الطلاق على الشرط فان قال امرته طالق ان كملت فلاناً او وسط جازي  
ان كملت فلاناً فامرته طالق وان كملت فلاناً طلق بكلامها او جازي وبطلت اليمن ولو اخر الطلاق فقال ان  
كملت فلاناً وان كملت فلاناً فامرته طالق لم يطل حتى يكلمها ولو حلف لا يكلم فلاناً او فلاناً وكل واحد من الحنث  
وكذا لو قال فلاناً ولا فلاناً وفي مجموع التوازل اذا قال والله لا اكلم فلاناً يوماً او يومين وثلاثة فهذا على سنة ايام  
ولو قال لا اكلمه الا يوماً ولا يومين ولا ثلاثة فهذا على ثلاثة ايام امرأة قالت لا اخبر بيمين نواكيري ايم وبسبب نجيم ولو  
ضلت فكذلك اكتبه باحد الشطين حتى لو دخلت الارض ولم تقط القطع ببحث كذا في الشرح الاستاذ وهو في  
المحيط اذا حلف بالطلاق ان لا يزوج طعاماً ولا شراً فذاق احد من الحنث وقال الفضل بن عيسى فان لم يكن  
له نية فالجواب كمال في الكتاب في فوائد شرح لاية الحلوقة لو قال ان كجانه فلان روم وبابو يحنى كويم فكذا  
فلم يذهب الى يمينه لكنه كمل في مخرج آخر لا يثبت لان شرط الحنث شيان وجد احدهما فلا يثبت ولو قال  
بحانه فلان روم وبابو يحنى كويم فكذا والمسئلة بحالها يحنى لان شرط البنا الذي ذهب اليه والكلام به  
وقد وجد احدهما ففان شرط البنا في بحث وفي المحيط اذا قال ان زنى بطلاقا كوسكي خور ومقامه كذا  
وكبوتر دار قل الفضلي كل واحد شرط على حدة وغيرهم من المشايخ وجعلوا لكل شرطاً واحداً ولو قال كس  
مخو ومقامه كذا وكبوتر مريد وكل شرط على حدة بلا خلاف واصل هذا في الجامع الكبير باب من الايام  
ما يوجب الرجوع على نفسه جازي قال ان كنت صرحت فلا فاهذين السطين الا في دار فلان فكذا وقضيه احد السطين



في دار فلان والسوط الآخر واخر لم يحث ولو قال ان لم يكن من هذا السوطين دار فلان فلان المسئلة  
حث وفي الجامع الكبير هذا الباب ايضا لو قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او ان لم اضرب فلانا السوطين  
اليوم او ان لم اكلم فلانا فلانا اليوم يشترط دخول الدارين وضع السوطين وكلام الشخصين اليوم فان لم  
يوجد يحث لانه فان شرط البرقعين الحث حلف لا يكلم فلانا ابدا او لم يقل ابدا فهو على الابد في اي وقت  
حث فان نوى يوم او يومين او ثلاثا او مترا او ما شبه ذلك لا يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
حتى يكلم بكلام يستلزم بعد اليوم قطع عنها حتى لو كان حوله بان قال انك تكلمت فانت طالق فاذهبي لم يحث  
وفي المتن لو قال بعد اليوم اذهبي وواذهبي تطلق ولو قال فاذهبي لا تطلق ولو قال لامرأة ان تكلمت فلانا فان طالق  
ثم قال لها ان تكلمت انسانا فانت طالق فكله فلا تطلق شيئا وكذا لو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال اكل  
امراة انزوجهامني طالق فزوج فلانة تطلق شيئا في المحيط رجل قال لامرأة كلما كملت كلاما حثا فانت  
طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلق واحدة ولو قال سبحان الله والحمد لله ولا اله  
الا الله والله اكبر طلق ثلاثا **فصل في هذا الفصل** ما قيل في الشتم وفي الجامع الكبير رجل قال لآخر شتمك  
في المسجد فكذا شتمه واكافه في المسجد والمحل فاعليه خارج المسجد يحث وعلى القليل يحث ومثله قال ان  
ضربك او قتلك في المجلس يعتبر ان يكون المحل فاعليه كالشتم والرمي خارج المسجد وان كان كالحلف في المسجد  
وكذلك في كل موضع بذلك الفعل ان في المحل فاعليه كالشتم والرمي والطحاوي جعل الرمي الشتم والفرق بينهما  
المعروف انه يقال صلى على محمد في المسجد وان لم يكن محرم في المسجد بخلاف القتل والضرب **فصل في منه** وفي المتن  
رجل قال لامرأة ان تشقني فانت طالق فقالت لولدها الصغيرة يا بليد يجهنمي ان قال لشيء اكرهه من الولد لا  
يقع الطلاق وان قال لشيء اكرهه من الزوج يقع الطلاق لانه شتم الزوج رجل قال لامرأة ان تشقني او  
ذكره تابسوق فانت كذا ثم قال لها كاتملك سلام عليك فقالت لا بل امك قالوا ان كان اليمين موضع السبيل  
سلام عليك حث لانه صار كانه قال لها امك منكوبة وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا  
ذكر السبيل لا يحث وفيه ان لا يعبرون ذلك شتما ولا حلفا لانه شتم ميتا يحث والحلف لا يشتم  
فقال له يابن الزانية قال الصدق الشهيد المختار انه يحث لان فيه شتما وديارا بعد هذا فقوله وفي مجموع النور  
لو قال لامرأة اذ غرتي بذي شتم حلف ان لم يشتم اياها يحث حلف لانه امرته بشي ثم قال لها اخذاي اذ ذكرتي  
كردي لا يحث رجل قال لامرأة اكرتني من امرئ بكذا فانت طالق فذكر ذلك مع غيره عند غيبته لا  
يحث اذ كان مراده ذكره بين يديه وياحشه رجل قال لآخر توده دشام ندهي من يديهم تراخلف عليه  
انه شتمه عشر جملة وعلى المقارب وهو الشتم ويشتم في وقت آخر هو الشتم لا يحث قال نجم الدين لانه ذكره في وقت

فانت عليه بوجوب عشر شتم منه ولو قال امركه كدشام ندهي من يديهم في اي وقت شتمه ولا يحث  
سابقا شتمه عشر شتم حث ولو جمع بينهما بل قال تانوم دشام ندهي من يديهم من تراشام ندهي  
من يديهم بعشر شتم ولو قال امركه كدشام ندهي من يديهم او ليجاج شوق تانوده باردشام ندهي من تراشام  
ندهي لا يشتم لانه من يديهم بعشر شتم لانه ذكره في غاية لكل وقت وقت الحضور لعموم اللفظ في وقت  
ذلك بهذا الشرط وقوله رجل قال لا شتم فلانا فحلف عليه ثم قال له لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك  
لعن والعن شتم عند الناس في طلاق الفتاوى رجل قال لصهره اكرتني فاداري كني بهيغ ونيك ما فامر طالق  
فقالت الصهره لخير في العذبة ان تسكها او تطلقها ان لم يكن الحث استار الصهره في ذلك لكنها ابتداء في ذلك  
اخلاف يقع الطلاق لوجوب الشرط رجل قال لامرأة اكرتني فاداري كني بهيغ ونيك ما فامر طالق  
فقالت المرأة من شتمت تراشام ندهي لا يحث لانه لم يخاطبها فلم يكن جوابا له المسائل في مجموع النور لم يقبل  
الشتم من كتاب الطلاق **الفصل العاشر في اليمين والاذن** وفي البحر دلو حلف لا يخرج امرأة الا بآذنه  
بان قال ان خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتفتيات الزوج وقال الزوج دعوها خارج ولا يذنه  
لم يكن اذنه لو نوى الاذن ثبت بالذلة ولو قال لها في غيبه اخرجي ولا يذنه له كان على الاذن لا اذا  
نوى اخرج حتى تطلق وفي الفتاوى لو قال لها اخرجي اخرجي لخيرتك الله او ليرنيك ما تكرر من  
استاذنت واخترت فقال لها اخرجي روافا لا اذن في الاول ليس باذن والباقي اذن فعمل كلاهما  
ليس باذن ولو قالت ان يديا اخرج حتى اصير طقة فقال الزوج نعم وهذا ليس باذن بان قال الزوج على  
التمديد ولو خرجت بعض قدمها فان كان اعتمادها على البعض الداخل لا يحث وان كان البعض الخارج يحث  
وان كان عليه ما رجوت ان لا يكون حاشا ولو سمع سائلا سأل الناس فقال لها اعطى السائل كسرة خبز فان كان  
السائل يحث لا يقدر على دفع ذلك اليه لا يخرج وجهه من الدار وهذا اذن باخرج واذن السائل في الامر  
بالاعطاء يحث يقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج وهذا لا يكون اذنا باخرج وكذا الزوج السائل  
فدعته المرأة فجاء حتى صار حال يقدر المرأة على الدفع اليه من غير خروج حتى انصرف فخرجت فدفعته فلفظها  
ولا حلف بطلاق المرأة على جارتها حتى جارتها لا يخرج فقال للجارية اشترى بهذه الدرهم لحاف هذا اذن  
باخرج وفي النور المأذون لها باخرج الى بعض اهلها فلم يخرج وخرجت كسرة الباب طلق ولولم يخرج  
حين اذن لها خرجت في وقت آخر اخاف ان يقع الطلاق رجل خرج مع الولي وحلف ان لا يرجع الا بآذنه  
فيسقط منه شيء فخرج لذلك لا تطلق ولولان لها باخرج الى بعض اهلها فافاهلها ابوها فان لم يكونا في الاجاء  
فاهلها اكل ذي رحم محرم منها في الفتاوى فان كان لها ابوان لكل واحد منهما منزل على حدة بان تزوجت الام فالأول



منه الا بصحة الفرج في جميع النوازل ولو اذن لها بحيث لا تسمع لا تعتبر القدر في جعل هذا قولاً وم اما على  
تبع فقير في الفتاوى للصغرى لو اذن لها بالعرية وهي تعلم تعتبر في الفتاوى لوقال لا يخرجها الا بغير  
اولا يخرج غير ضاى فاذن لها وهي لم تسمع او سمعت ولم تفهم فخرجت لا يحسن وفي التجريد لو اذن لها وهي لم  
تفهم في النوازل ليس باذن كالاذن بالعرية ولا اذن لها مرة ثم نهاها بعد الاذن معل ولوقال لها اذنت  
لك كلما خرجت منها حتى انتقم ايضا عندهم خلافاً لا يرون وفي المسئلة لو اذن لها ثم قال لها بعد ذلك  
اذن لك فخرجت يحسن وقال ابو بكر لا يحسن في الخروج الاول فان خرجت بعد ذلك بغير اذنه يحسن وفي الخط  
لوقال لا بارى فالامر ان يسمع بانفسه او بمرؤله فان شهدوا كما عاذا لك بكن امر او لولم يسمع او امره بالتبليغ  
فخرجت لا تطلق وان لم يامرهم فخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضى لا يشترط سماعها وضاء وارادته  
**نوع** وفي الاصل لوقال امرته ان تطلق ان خرجت لا باذن او برضائى او بعلى وهذا على كل مرة فان  
عنت به مرة واحدة دين القضاء عندها وهو احدى الرايتين عن من ولوقال لها اذنت لك ابداً او الدهر او  
كلما شئت وادب فتفهم اذها في كل مرة وكذا لوقال لها اذنت لك عشرة ايام فلما ان تخرج في العشرة ما كنت  
ولوقال لها ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون اذنا وفي روضة الزندريس لوقال لها ان خرجت من الدار  
بغير اذني فانت طالق فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حش ولوقال لها ان خرجت من الدار  
اذن لك فاذن لها مرة يمين فلما خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يحسن وان نوى بكلمة حتى لا يصح نيته  
قضاء وديانة وان نوى بقوله لا حتى صحت نيته ديانة لقضاء ولوقال لها اكمل اخرجت من الدار بغير اذني  
لشرط الاذن في كل مرة ولوقال لها متى خرجت او متى اخرجت من الدار بغير اذني فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم  
مرة اخرى بغير اذنه يحسن ولوقال له في مسورة من دار خاتمة بيوتى فانت طالق فاذن لها مرة فخرجت ثم  
خرجت مرة ثانية بغير اذنه تطلق وقبل في قوله متى متى اشترط الاذن في كل مرة وفي كل كلمة حتى والا اذن كفى  
بالاذن مرة وفي التجريد عن من اذا حلف لا يخرج الا بعلمه فاذن لها فخرجت بعد ذلك وهو لا يعلم ثم خرجت  
ولخرجت حلف على امرته ان لا يخرج من الكورة الا باذنها او حلف للمولى على عبده او سلطان حلف رجلان لا يخرج  
الا باذنه ثم بانته المنة وخرج العبد عن ملك المولى وغزل السلطان سقطت اليمن لا تخرج وان عادت اليمن  
الى المولى والسلطان او تزوج المرأة وكذا صاحب الدين اذا حلف المولى لا يخرج من البلد الا باذنه فاليمين  
مقبدة بجل قيام الدين فان سقط الدين سقطت اليمن ثم لو عاد لم يعد وعلى هذا العامل لو حلف رجلان  
اليكلا دعهما في محلة فلم يعمل حتى عزله السلطان سقطت اليمن ولو تعاد ابد ولان الحالف علم بعض ذلك  
فاخره حتى عزله حتى في يمينه ولم ينفع رفع ذلك لان معنى المرأة ان رفع اليه على كل حال ولو حلف لا يخرج

امرته من هذا الذم لا بعد بانته المنة وخرج العبد عن ملكه ثم خرجا لا حش ولا يدتن في القضاء اذا  
نوى التقييد بجل قيام الزمجة والملك الحلف في التجريد وفي الفتاوى لوقال امرته ان لا يخرج من الدار الا باذن  
الى بيتا ثم قال ان اذنت لك فبعد ختم قال لها اذنت لك لا يخرج لا يحسن وليس هذا مثل الزوج لوقال  
لعبد ان اذنت لك بخرج فلا تخرج فاذن لك فاذن لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج  
قال العبد ان اذنت لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج  
قال له اذنت لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج فاذن لك بخرج فلا تخرج  
فتناول امره العبد به او باطلا لانه اما في المسئلة الثانية فاذن خاص مقيد بكن صار ما ذن في جميع الضر  
وفي مجموع النوازل لو حلف لا يخرج من الدار لمرأة فقال له امرته اذنت لك ان تخرج عشرة ايام فذهب  
ولم يحمي ايام عشرة ايام لا يحسن لان الحلف في تجريد من وهما الذي باذن اما الملك لا يخرج عشرة ايام  
ليس بداخل في اليمن بل اليمن على الذي باذن وهذا باذن ولوقال امرته ان تخرج من هذا البيت  
اذني فانت طالق وقد كانت مهنه محدودة فاستاذنت الخروج فقال لها اذ هي وادفعوا المذاهم واقضي الزهر  
فخرجت وذهبت فلم تجرد واجتاحت الى الخروج من الدار لا تطلق كذا القى الامام الشافعي **الفصل الحادي عشر**  
**في الصلوة والصوم والقراءة والغسل** وهو ابتداء القسم كما وفي الفتاوى رجل قال لعبد ان صليت  
فانت حر فصرى كذا فكم لا يعنى ولو في كعبين حتى بالركعة الاولى هكذا ذكر القدر في شرحه وفي الجمع  
الكبير لوقال عبد حر ان صلى اليوم صلوة فصلى ركعة وقطعها لا يحسن ولو لم يقل صلوة يحسن اذ اذنت  
بالتجدة ولو حلف لا يصلي صلوة فصلى ركعتين لم يقعد قبل يحسن وقيل لا يحسن وقيل ان عقده يمينه على  
لا يحسن وان عقده يمينه على الفرض وهو من ذوات الشوق فذلك وان كان من ذوات الاربع يحسن وهو الاشبه  
وفي مجموع النوازل لو حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان فيما يصلي فيه فرض فلا بد ان يامم فلم  
فيه او كان يصلي فيه ثلثة ايام فانه لم يحسن الحالف اذا صلى بهم لانه لم يدع حلف لا يصلي خلفه فلا  
فقال عن يمينه وصلى حيث وان لم يكن نية وان نوى ان يكون خلفه حقيقة لا يدتن قضاء ولوقال والله لا اصلي  
فصليا حلف امام يحسن الا اذا نوى الصلوة معه ليس مع غيره رجل حلف لا يؤم احداً فاقبح الصلوة لنفسه  
يعني نوى ان يؤم احداً فاقبحه واقعدوا به حش قضاء لادبانه اذا ركع وسجد وكذا لو صلى الحالف ثلثة ايام  
يوم الجمعة نوى ان يصلي الجمعة لنفسه جاز في الجمعة ولم يستحسن اذ حش قضاء لادبانه ولو شهد في الجمعة  
قبل ان يدخل في الصلوة انه يصلي لنفسه لم يحسن ديانة وقضاء ولوقبح الصلوة ثم احبث فقدم رجلاً  
حش ولوقال عبد حر ان صلى الجمعة امام وقد كان ادبر الامام في الثانية وقضى الركعة الاولى لا يحسن



ما قال عبد خزان ذلك الظاهر مع الامام فادرك الامام في التمسك ودخل فمضى فأتى بخت ولو لم يكن في صلوة  
الجماعة أو سجدة المداومة لم يثبت رجل قال لا مردان لم تضل الساعة كرهين فانت طالق فقامت وكبرت فاحسنت  
فيمينه قال نعم الدين هذا الجواب يستقيم على قولهم كما في مسألة الكوز والفتح انما تطلق عند الكل لو جرح  
الحث وهو عدم الصلوة كما لو قالت لله على ان اصوم غدا وغدا يوم حصتها صحت نذرهما ولو قالت لله على  
ان اصوم يوم حصتي لا يصح وكذا لو قال لها ان تصوم غدا فانت طالق فصامت من الغدا فصامت حثا فيمينه  
ولو قال لها ان تصلي الفجر غدا فانت طالق فاصبحت وشرعت في الصلوة فطلعت الشمس ففوت ركعتي الاسلام على  
السعدى انما تطلق واجاب شمس لا يثبت الحلو في انما لا تطلق وكذا لو غسلت كل عضو من اعضائك ثلاثا ولو كنت  
مرة مرة امكنها ان تصلي قبل طلوع الشمس لاجل شمس لا يثبت الحلو في انما لا تطلق ايضا رجل حلف وقال انما  
الصلوة عن وقتها وقد نام عن صلوة حتى خرج وقتها فقصها حين استيقظ بخت وقيل لا يثبت والوقت في حث  
هذا وقال هذا اذا قام قبل دخول الوقت اما اذا نام في وقت الصلوة فخرج وقتها فالجواب كما قال الامام لا يثبت  
ان يثبت وفي المحيط قال ان ركعتي صلو فانت طالق فركعتي وقضاها قال بعضهم لا تطلق وبقي عبد الرحمن  
وعند بعضهم تطوع وبقي كركن الاسلام على السعدى وهو لا شبهة حلف لا يقر اليوم فاحيلة ان ياتي بغير حلف  
فبأسوة من القرآن فظن في المصحف حتى لو آخرها لا يثبت بالاتفاق وابوس سوى بين هذا وبين اذا حلف  
لا يقر كتاب فلا يتم بغير حلف لا يقر كتاب فلا يفتقر في كتابه وفيهم ما يثبت في قولهم كصلو المصوم  
من القراءة وهو علم ما في الكتاب لا يثبت على قول من عدم القراءة وعليه الفتوى ولو قال ان قرأت كل سورة من  
القرآن فعلى المصدق بدركهم قال محمد هذا على جميع القرآن ولا يثبت بالتسمية الا ان يولي التسمية التي في سورة  
القل ولا يقر سورة فركعتي حث ولو ترك آية طويلة لا يثبت اذا حلف لا يتوضأ من الرعاي  
فركعتي وتوضأ او بال ثم عرف وتوضأ فركعتي حث وكذا لو حلف لا يفصل من آية هذه من حثا  
فاصابها ثم اصاب من اخرى وعلى العكس غسل يكون الاعتناء بهما ويثبت فيمينه **الفصل التاسع**  
**في ايمان في الاكل** في التجويد الاكل ان يصل الى جوفه ما يتأتى في المضغ والشحم سواء مضغه ثم ابتلعه او لم يبتلعه  
غير مضغ والشحم ان يصل الى جوفه ما يتأتى في الشحم في حال وصوله كالماء والبيد واللبن ولو حلف  
لا يأكل شيئا لا يتأتى في المضغ بنفسه فاكل مع غيره وهو يؤكل كذلك حث بخلاف لا يأكل هذا الذي  
يجزأ ويثبت ولو حلف لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك حث ولو حث عليه فشره لم يثبت في قوله لا اكل  
وحث في الشره ولو حلف لا يأكل الخيف فحرقه ودرقه وضربه الماء ثم شره لم يثبت وان اكله لم يثبت ولا حث ولا  
السوق اذا شره بالماء يكون شره الا اكله وان لم ياكل حث وفي ايمان الاكل لو حلف لا يأكل طعاما سماه فمضغه

حتى دخل جوفه من يمينه ثم القاه لم يثبت ولو فعل هذا الغثاق في جوف الفاكهة وفي الفتاوى الصغرى <sup>التغذي</sup>  
عبارة عن اكل مترادف يقصد به الشبع والنشوى كذلك ووقت التغذي هو طلوع الشمس الى الزوال  
يتغذى اعتاده حتى ان المصري اذا حلف على ترك الغداء فشره لا يثبت والبدي في خلافه وفي النسخ لو  
حلف لا يتغذى فاكل لمة او لقمين لم يثبت رجل اكل شيئا ليسير فقال له رجل تغذيت فقال عبد خزان ان تغذ  
قال لا يكون حثا حتى يأكل الخبز من نصف الشبع ولو حلف في رمضان ان لا يتغذى الليلة فاكل بعد انصاف  
الليلة لا يثبت والتسهر بعد ذلك الليل الى طلوع الفجر اكل وفي التجويد الغداء من طلوع الفجر الى الزوال  
والعشاء من الزوال الى نصف الليل والعشاء ان يأكل اكثر من نصف الشبع والذوق ان يصل الشئ الى فيه رجل  
طعمه سواء بطعمه ولا فان غوى بالذوق الاكل لم يدين في القضاء سواء كان مأكولا او مشربا وفي المحيط لا يثبت  
لا يذوق فاكل او شرب بخت ولو حلف لا يأكل او لا يشرب لا يثبت بالذوق وروي هشام حلف لا يذوق فيمينه  
على الذوق حقيقة وهو ان لا يصل الى جوفه الا ان يتقد من كلامه بدله عليه بخلاف يقول رجل قال تغذي معي فحلف  
لا يذوق مع طعاما ولا شرابا فحلف لا يذوق الماء فتضمن الصلوة لا يثبت حلف لا يذوق  
اكل ولا شرابا فذاق احد ما يثبت ولو قال لا اذوق طعاما ولا شرابا فذاق احد ما لم يثبت ولو حلف لا يأكل طعاما  
يضرب في كل طعام حتى لو اكل كل حث واذا عقد يمينه على هو اكل بعينه يضر في كل عينه واذا عقد على  
ما ليس اكل بعينه او على كل ما هو اكل بعينه الا انه لا يؤكل كذا للعادة يضر في يمينه الى ما يتحد منه مجازا وبیان  
هذا حلف لا يأكل من هذا العسل فاكل من زبده وعصير لا يثبت لانه اكل بعينه حلف لا يذوق من هذه الخمر فذاقها  
بعد ما صار تخللا لا يثبت ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة يضر في اللحم وانهما يخرج منها لان عيشة ما اكل  
ولو حلف لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عنبه او زبيب او عصير حث ولو حلف لا يأكل من هذه الخلة فاكل من ثمرها ومن  
طعمها او سهر حث ولو اكل من اطعمها او من نبيذ ثمرها لم يثبت ولو اكل الخمر لم يثبت في الكتاب قال  
ويبقى ان لا يثبت ولو حلف ان لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عصير او خله او زبده او فلاحه وما شبه ذلك لا يكون  
حثا ولو اكل من عنبه او خمره او زبده او كثره يابس او غير يابس كذا ان عين من هذه الاشياء يخرج من الكرم  
من غير ان يعلق حمله بصنع العبد اما القسم الاول فلا يخرج من الكرم من غير صنع ولو حلف لا يأكل من هذا اللب فاكل  
من زبد او سهر او سهر لم يثبت ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئا فاكل من رقبته لم يثبت ان يكون ثمة الذوق الحث  
في الجميع وفي الاصل لو حلف لا يأكل لحما ولا يمينه لا يثبت باكل السمك ويثبت باكل الدابة والبق والسمك والطيور  
مطبوخا كان او مشويا او قويا فذاق من لحمه اشان الى انه لا يثبت باكل الشئ وفي فتاوى النبي عن اكل السمك لا يثبت  
انه لا يثبت وهو لا يظهر وعند الفقيه في النبي حث ويستوي طير الحلال والحرام حتى لو اكل الحمار او الانسان حث



وفكل السمك ان نوى يحنث ايضا ولو اكل شيئا من الرؤس يحنث بخلاف الحلف لا يشترى لحما فاشترى الرأس المشوي  
لا يحنث وفي نسخة الامام الشافعي وفي المشافى جعل الشراء والاكل واحدا قال الاول اصح ولو اكل شيئا من البطون  
كالبدن الطحال يحنث هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرف الاحنث وكذا في شحم الظهر لا نه لم يكتبه يمين ولا يحنث في شحم  
البطن ولا لية بالاجماع لا تفي عنه اللحم ولا يستعمل استعمال اللحم في اتحاد البياض ولو اكل الحنث التي في وسط الالية  
حنث لا نه ولو اكل ما في شحم الكلى لم يحنث في شحم الكلى لم يحنث عند جرحه في الفم والشاء والغصع على اللحم  
خاصة فان كان له ثمة فله ان يولى ولا يدخل في السمك المشوي والرأس على البقر والغنم عند جرحه وعند ما عالج الغنم خاصة  
وعليه الفتوى في هذا الزمان ولو اكل من هذا الشجر فقطع غصنا من هذا الشجر ووصل شجر آخر فاكل من  
هذا الشجر من هذا الغصن يحنث وقال البعض يحنث في شرح سائر الكبر في الاصل الحلف لا ياكل شيئا من الجلود فلو  
شئ من الجلود اكله من خيسر او عسل او كراونا طاف يحنث وقال الامام الشافعي في شرح المشافى هذا في غيرهم اما في  
عرفنا فلا يحنث بالعسل والسكر والطحين والحلف لا ياكل خبزا فاكل خبزا كخبز الخضر والشعير يحنث ولا يحنث في غيرهما الا  
ان يذوقه او يكون خبز بلدهم ذلك حتى يحنث بخبز لا رز بطرس سار وفي ديارنا لا يحنث وفي خبز الارز والذرة ان كان  
من اهل بلد اعتادوا ذلك خبز يحنث الحلف في الاصل وفي الفتاوى الحلف لا ياكل خبزا فاكل قوصا يقال له بالفاستة  
يكلمه او خبز نجا او مسرا يقال له بالفارسية نواله بدين قال الفقيه في الميثاق في الجوز يحنث وفي التمر  
وفي خبز اعطاف يحنث وفي قناري قاضي خزان الحلف لا ياكل خبزا او اكل ثريلا لا يحنث في يمينه لانه لا يستعمل خبزا  
مطلقا وكذا الحلف لا ياكل هذا البقرة كله بعد ان تقتل لا يحنث لانه لا يستعمل خبزا مطلقا ولو اكل العصيدة او التمر  
لا يحنث ولو اكل خبزا من شعير سقا يقال له بالفارسية سنبوه قال في يمينه يحنث ولو اكل خبزا فاكل  
دوا ان كان من الدوا الذي يكون طعاما ولا خبزا ويكون من اكره ما استوفى لا يحنث اما اذا كان له حلاوة كالخبز  
يحنث وفي المحيط الحلف لا يشترى واقره فينا واستطه بدهن فليس بدوا وكذا الحمامة ليس بدوا فالاحصا ان كل  
شي يسميه الناس دوا فتسميه عليه وما لا يسميه الناس دوا لا يقع عليه يمين وان ندوى به بالخالف حلف لا ياكل  
فاكل طعاما ان كان ما يقال له بالفارسية سنبوه يحنث وصار كحل لا ياكل الحلف لا ياكل طعاما باقل وطعم الغنم  
يحنث والفقيه يفرق بين الحلف والعلق في الحلف لا يحنث لان يمينه ما كوله وفي الحلف لا يحنث ما ياكل من الحلف لا يحنث  
او مع شيء اخر الا اذا كان وقت اليمين لالة على صفة الحلف وما يحنث في الحلف يحنث في الحلف بل اعتبار  
عموم الحلف قاله بقول الفقيه يمينه ولو اكل من هذا الخبز فاختاره كجاجة فاكله لا يحنث ولو اكل من  
الخبز فطبخه اللبن مع الارز فاكل لا يحنث وان لم يجعل فيه الماء فيرى يمينه كذا ذكر في النسب وفي مجموع النوازل ان كان يحنث  
عنه ويوجد طعم يحنث ولو اكل من هذا الخبز فاكل الكحل وعلى وجهه ان يحنث ولو اكل من هذا الخبز

فجاء خبيصاً فأكله يحنث وكذا في كل موضع يرى عينه ما يرى وجعل يده ولا يرى عينه لا يحنث ولا يحنث لا يأكل من نزل  
البقرة فاكل من خبيصها الذي يقال له بالفارسية دفع يحنث ولا يحنث لا يأكل هذا التمر فجاء عصيدة فأكله لم يحنث  
وفي الفتاوى قاض خان ولا يحنث لا يأكل هذا الدقيق فاكل من خبز يحنث وفي النوازل لما اثنى من خبيصاً فأكله فأنشأ  
ان يحنث وخبر الصافي يكون كذلك وفي الفتاوى قاض خان اكل من الدقيق اخفوفيه والضحكه لا يحنث وفي  
مجموع النوازل والنسبة عنهم في حلف على الاثوكل لا يأكله فاشترى به مائة وكل فاكل حلف على ان ياكل  
فاشترى به مائة وكل فأكله لا يحنث ولا يحنث لا يأكل اما اولانية لعل الادام الحنث والزيت واللبن والثريد واشباه  
ذلك مما صلب به الجنح ويختلط له لنا الحنث والبيض والسمك والحم فليس ادم في كل شيء وهو ظاهر من قول  
من واجمعوا على ان الحنث بالخنث والتمر ليس ادم والمخ ادم والمغفر ليس ادم لانه لا يحنث بحقيقة السجعة فيما يختلط  
بالخبر كالحنث ادم والبيض والحنث فيؤكل بدون الجنح وان نوى ذلك في يحنث لانه شدد على نفسه ولا يحنث  
لا يأكل التمر فاكل بالخنث ولا يحنث لا يأكل هذا يحنث باكل دهن الكراع بخلاف ما لو حلف لا يشتري هذا  
ولا يحنث لا يأكل سكر فاخذ سكر في اللحم ومضغه حتى لا يبلعه لم يحنث ولو فعل هذا في الصلوة تفسد صلوة  
في هذا والبقا في فصل الشاة عن الايمان ولا يحنث لا يأكل من فانه فانه لم يحنث كذا روى عن قوم في التمر  
لو حلف لا يأكل من حلوه هذا الكرم ومضغه فاكل من بسره وعينه يحنث ولو قال اشترى ثوباً من زنجور ففعل ذلك  
في مجموع النوازل ولا يحنث لا يأكل ما يخرج من هذه الشاة فاكل من لبنها يحنث وكذا الزبد لانه متفرق في اللبن  
كالزيت في الزيتون ولذا كل من شربها او عظمها لم يحنث لانه لم يحنث ولا يحنث لا يأكل من هذا السلخ  
فاذا يبت اليد هذا السلخ حتى صار دهناً فاكل لا يحنث وفي مجموع النوازل لا يحنث لا يأكل او يؤكل فلا تأكل  
السم يعطيه ليجوز لا يحنث مثل الزعفراني عن هذه المسئلة فقال محمد بن زكريا فاسار الى هذه الجملة  
ولا يحنث لا يأكل لحم شاة فاكل لحم غير الجواب الجامع انه يحنث وفي الفتاوى لا يحنث سواء كان الحالف مصرياً او قروياً  
قال الصدوق الشهيد وعليه الفتوى وفي مجموع النوازل لا يحنث لا يأكل لحم البقرة فاكل لحم جاموس يحنث وعلى القلب  
لا يحنث لان البقرة حرام جسداً والجاموس اسم نوع قال الامام القاضى وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس  
يفرقون بينهما وهو لا يحنث لان لا يأكل لحم شاة فاكل لحم الغنم ولا يحنث لا يأكل لحم الغنم فاكل لحم الغنم فاكل  
ابو الليث به انه يحنث ولا يحنث لا يأكل لحم اشترى به فلان فاشترى فلان سمكة فاكلها فاكلها كالحلف لا يحنث  
**نوع منه** وفي طلاق مجموع النوازل رجل اشترى ثوباً من اللحم فقال له امرت بهذا اقل من من حلف عليه فقال  
الرجل ان اكرمتا فانت طالق فانه يطبخ قبل ان يؤمن فلا يحنث الرجل ولا المرأة وفي الفتاوى رجل حلف وقال  
ليس من منزلي مرة فاذا في منزله مرة اكانت قليلة يحنث او علم لا يقول عند ما مرة رجوان لا يحنث وان كان



كثيرا لكما فاسد فكذا ذلك وان كانت تهما للبعض ولا تهما للبعض بحث ولو حلف لا يأكل من هذا القدر وقد  
اغترف منها قبل ان يمينه قصعة فاكل ما في القصعة لا بحث ولو حلف لا يأكل من هذا القدر وقد اغترف منها ما  
شيء اكل ما كان الحرف لم يثبت لان يمينه وقعت على ما في القدر رجل قال ما الميثب بك بتقيم وتخرجهم  
وحلف عليه وبات على جوشين اند وخره لا بحث ولو حلف لا يأكل من يطبخ فلانة فمضت له قدر لو قد  
طبخا غيرها لم يثبت في التجريد ولو قال لا مرة ازيد من كره تخورم فهو كونه ان يخته توفو وضعت المرأة  
القدر في الشور ان لم يكن الشور فارا ووقرت هي تطلق وان اوقرها عدا لا تطلق وان كان الشور فارا وان  
هي قبل الوضع وقع الطلاق وان اوقرها عدا فمطلقة قال الفقيه ابو الليث وعذري انما تطلق فان في السكينة  
كل من وضعت القدر طابحة قال المصنف الشهيد وعليه الفتوى رجل حلف لا يأكل من يطبخا يوزي فان لم يكن يمينه  
فهو على اليمين خاصة وذكر القدر وعده ان هذا الاسم يجعل على اللحم الذي يجعل في الماء ويطبخ الا اذا نوى غيره  
القلية التي لم يبق فيها يطبخ ولو اكل الرق يثبت ولو طبخ الارز بدون فهو طبخ ولو طبخ لغيره لم يثبت فليطبخ  
قال ابن ابي عمير الطبخ يقع على الشيء ايضا وفي فتاوى الشيخ رجل قال لا يصح له ان يزوج امرأته شربة شربا  
وحلف عليه فمذا على اقربا رجاء اليه هو المتعارف والشرطان يضمنهم في هذا اليوم في اي مكان وجدوا جلا وقدر  
ويشترى هو ضيفا او ياكل تلك ضيفا حتى لو طعمهم خبز القفار بحث فلو غابوا في موضع لا يمكن الوصول اليه لم يثبت  
اليوم بحث لعدم البر بخلاف مسألة الكولان شربا الماء المرقع من صومها قطع المسافة البعيدة في زمان محض  
فصومها بحلة فصان من زلة من السماء ولو قال القوم ان كانا من ممان برويت فكذا وحلف عليه فذهبوا وله  
يطعم شيئا لا بحث **جنس آخر** وفي المسئلة لو حلف لا يأكل ما يملكه فلان فاكل منه بعد خروجه من ملكه لا بحث  
لو حلف لا يأكل ما يشترى فاشترى المحل فحلف عليه ثم باع فاكل منه الحالف لا بحث وكذا لو قال لا اكل من ميراث فلان  
فأت فلان فاكل من ميراثه لا بحث فان مات واشترى فميراث ذلك الميراث فاكل منه لم يثبت نسخ الميراث الاخير الميراث  
الاول والشراء الاخر الشراء الاول ولو حلف لا يطعم فلانا من ميراثه وورث طعاما فاطعموا وورثهم فاشترى طعاما  
فاطعمهم بحث ولو اشترى بالطعام طعاما لم يثبت ولو حلف لا يأكل مما زرع فلان فاكل من الزرع الذي زرع فلان  
عند الزرع او عند من اشترى منه لا بحث لان الزرع لا يبيعه الشرأ فان اشترى رجل من ذلك الزرع فبذره  
وزرع واكل منه لم يثبت الحلف في المسئلة ولو حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان فقصعه وباعه فاكل الحالف لا بحث  
وفي التجريد لو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكسب المحل فحلف عليه وملكه فاكل الحالف لا بحث ولو انتقل  
الغير بشرأ او اجازة او هبة او وصية لم يثبت ولو حلف لا يشترى ثوبا بمسء فلان فبسه فلان فباعه فلان  
بحث **نوع منه** وفي الفتاوى رجل حلف لا يأكل من خبز فلان فتناول من ما جرد المحل فحلف عليه لا بحث قيل هذا في

اما في الصيف يثبت في يمينه وكذا لو اكل من قشر يطبخ فلان او فان رزق على يدان ان كان لا يطعم مثلها الفقير  
ولو حلف لا يأكل من اوخره فلان فاكل من جرد فلان يثبت ان يثبت وفي مجموع التوازل لو حلف لا يأكل من  
مال خسته شيئا فزاع اليه عينا عن عجين خسته فجعل في عجين آخر فخر واكل لا بحث وكذا لو حلف لا يشرب  
من شرابه او لا يأكل من لجه فاكل ماء ولما وجعلها في العجين لا بحث لان ذلك قد تلاشى وفي الفتاوى والافكار  
لامرأة ان اكلت والذوق من مالي فانت طالق فلا فطخت امرأته قدر الجارها وجعلت فيه شيئا من الخبز من مال  
زوجها فاكلت والذوق من القدر ان فعلت برضى صاحب القدر ورضاه لا بحث وقيل لا بحث على كل حال  
لان الخبز حلت في ملك صاحب القدر فلم يكن للولادة اكله مال الزوج ولا حاجة الى رضاه الزوج ولو حلف لا يأكل  
من خبز خسته فسا فخر الحنن وحلف لامرأة النفقة فاكل من ذلك لا بحث لانه باق على ملكه قال القاضي لامام هذا  
اذ لم يفرز كقولنا اكل من رزقي بقدر ما يكفيك اما اذا الرزق قد رزق من الدقيق واعطاها صار ملكا لها لا بحث  
وفي كتابي رزق لو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام وقالت له دازن خور فاكل لا بحث ولو لم يقل  
دازن خور يثبت وفي الفتاوى رجل له امرأته وطالبة لبون لحقة وحشة بسبب البقرة ولبنها فقال ان شئت  
من لبنك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت المرأة من ثاقلها ثمة اكل هو لا بحث وفي مجموع التوازل لو  
حلف لا يأكل من مال امرأته ذهب طين فقال زوجها الكرا من رايكي لو تخورم فانت طالق فوهبت من آخر فاكل  
الحالف لا بحث قاله وعليه قاس ياتي ينبغي ان لا يثبت صورته في الفتاوى لو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلان فباع  
غزلها ووهبت الثمن لثاقلها وهبت لابن الخائف فاشترى بها ثاقلها فاكل لا بحث وهذا النوع من الاول وقيل  
ان اكلت من مال الخائف لا يثبت اذا باع واشترى هو واكل جرد حلف لا يأكل من مال فلان فتناولها فاكلت بالعارضة  
فاكل الحالف لا بحث وفيه نظر قال الامام قلت للقاضي لامام لو كان احد الشركاء حيا لا يجوز هذا ولو كان كل واحد  
منهم كلالا من مال نفسه ينبغي ان يجوز قال نعم استصوبني لكن لا يصح بالحالف **نوع منه** وفي الاصل لو حلف  
لا يأكل من طعام اشترى فلان فاكل من طعام اشترى فلان مع غيره بحث الا اذا نوى شرا وحده بخلاف ما لو حلف  
لا يلبس ثوبا اشترى فلان ويملكه فلان فلبس ثوبا اشترى فلان مع غيره لم يثبت لان الثوب اسم لكل فلا يقع  
على البعض وكذا لو حلف لا يدخل دارا اشترىها فلان فدخل دارا اشترىها فلان مع غيره لا بحث وفي الفتاوى  
لو حلف لا يأكل من خبز فلان فاكل خبز ابنه وبين فلان يثبت وقال في مجموع التوازل لا بحث لانه كل حصة  
ولو قال غني فلان لا بحث وكذا دار بين اخين قلنا زوج اخيه ان دخلت في نصيبك فانت طالق وهو  
غير مقسوق فدخلت لا بحث لانها ما دخلت في غير نصيبها ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابنه وبني  
لا بحث ولو حلف لا يدخل ارض غيره فزاع ارضا بينه وبين غيره لا بحث لان نصف الارض يسمى ارضا ونصف



الذات لا يسهل دأرا ولا حلف لا يأكل من الالبسة فاكل من تحت خلبينه وبين يديه حث وفي التجر يد قال ابو حنيفة  
لو حلف لا يأكل طبع فلا يأكل ما طبع هو غير حث ولو حلف لا يأكل من قدر طبعها فلا يأكل من تحت ولو قال  
من زمان اشترى فلا يأكل من غير حث ولو قال من زمان لم يحث ولو قال لا يلبس من سيج  
فلا يأكل من غير حث ولو قال لا يأكل من سيج فلا يأكل من تحت الحلف لا يلبس من غير حث فلا يأكل من غير  
ثوبا من غير حث ولا يأكل من غير حث ولو حلف لا يأكل من ماله شيئا فاشترى بدينارهم مشركه بينهم لم يحث  
قاله هذا يؤيد مسئلة الشاهد **نوع منه** رجل قال والله لا أكل من طعامي والحلف عليه يبيع الطعام فاشترى  
منه فاكل حث وكذا لو قال اللبس من ثيابك ولو قال ان اكلت من مال ابوي فعلى حجة فاكل بعد موتها لم  
ولو قال ان اكلت من المال بعد موتها والمسئلة بحلفها يحث ولو حلف لا يأكل من كسبه فلا يأكل من كسبه  
فاكل الحالف من تحت ولو وث الحلف عليه فاكل الحالف من تحت ولو وث الحلف عليه فاكل الحالف  
وقبضه ثم اكل من تحت وكذا الواو حث ولو وث من الحالف حث لا يقي كسبا للاول حث يحث فيه كسب  
آخر والمكسب المنة وكذا ان اشترى حث الحث في الفتاوى وسئل نجم الدين عن ابن عمر انهما اظهرا فقالا  
من يشترى جزيرتي فخره فاكل من بعد ما صار طبعها لا يحث ولو حلف المبعوث لا يحث لانهما اكلتا  
شيئتي **نوع منه** وفي النوازل لا يأكل من الخوخه فاكل بعد ما صار طبعها لا يحث ولو حلف لا يأكل  
هذا الحث فاكل بعد ما صار طبعها لا يحث ولو حلف لا يأكل من الخوخه فاكل بعد ما صار  
كسبا لا يحث ولو حلف لا يأكل من هذا الصنف او هذا الشايب وكذا لو صار شيئا يحث في الجامع الصغير وفي  
الحلف لا يأكل من الزاوية فاكلها كلها الا حث من يبر فيه الا ان ينوي لكل واحد واحد ما حث به بالحث  
يحث سواء حلف على اكلها او شربها ولو حلف لا يأكل عنباً فلا يأكل من عنبه وابتلع ماءه وحبه حث ولو شرب  
ماءه فحبه من عنبه لم يحث لانه شرب ولو حلف لا يأكل جوزاً فاكل منه رطباً او ايبساً يحث وكذا  
الزبيب والفسق والنبع اشباه ذلك وفي الفتاوى لو حلف لا يأكل بقل فاكل بصل لا يحث لان بصله عند  
ذلك واسم كرم يقع على كرمه ايضا وفي المحيط لو حلف لا يأكل بقل فاكل بصل لا فاكه ولا نية له اجمعا انه لو اكل  
او شمساً او خوخاً او سفرجل او اجاصاً او كثرى او قناباً يحث واجمع انه كل خيار او قناب او خربالا  
يحث ولا يأكل عنباً او ثرا او طبا لا يحث عند حث خلافا لما قاله في الاصل التوت فاكهه والطبع من الفتاوى  
ذكره القدوري وذكره شمس الدين الحنفي في ان الطبع ليس من الفتاوى قال ابو حنيفة ليس الباقي والتسميم التمر والكمثرى  
ان العبرة للعرف وكل ما يؤكل على سبيل التفتك ومنه فاكهه في الخريد وفي اليمن وما لا فلا ولو حلف لا يأكل  
من الثمار فاكل في ايام الفاكهه الرطبه على الرطب لا يحث ولو كان في غير وقتها فعلى اليابس حثا

بالعرف **جنس آخر** وفي الجمع لو قال ان اكلت اليوم الا رقيقاً او ان تغديت اليوم برقيق فغدي حثا  
ثم اكل بعد ذلك ثم اوفاه حث وفيما وى قاضى خان رجل حلف ان لا يأكل اليوم الا رقيقاً فاكل غصفاً  
الحث او الزبيب او اللب أو الفلج الرطب يكون حثاً لان الاستثناء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب  
وهذه الاشياء لا يجانس الرقيق في المعنى المطلوب وهذا لاكل ولو قال ان اكلت اليوم اكثر من رقيق فغدي  
حث فهو على الجبر خاصة وفي الفتاوى لو حلف لا يأكل هذه الحايية التي فيها الزيت فاكل بعضها حث ولو كان  
مكان الاكل بيع فباع النصف لا يحث ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحث حتى يأكلها كلها وكذا لو حلف ان  
البيضتين لا يحث حتى يأكلها ولو حلف لا يأكل هذا الشيء كالرقيق مثلاً فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف  
ان كان شيئاً يمكنه ان يأكله كله في عمره لا يحث باكل بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعضه لا يمكنه اكله كله في عمره  
يحث في يمينه وهو الصحيح قاله كل شيء يأكل الرجل في مجلس واحد او شربة شربة واحدة فاحلف على  
جميعه لا يحث باكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد من حث في قليله فاذا جمع بين اثنين واكثر فاحث  
في قليله قال البرهم سمعت ابائهم فيمن قال اكلت اللحم او كفا شرباً الماء فلفته على ان تصدق بدينار فاكل  
فعلية كل لقمة من اللحم ففى كل نفس من الماء درهم ولو حلف لا يأكل هذا الرقيق فاكل الرقيق الا شيئاً قليلاً  
يحث الا اذا نوى كله وهل يصدق قضاء فيه روايتان ولو قال هذا الرقيق على حرام حث باكل لقمة او شربة  
انه لا يحث وفيما وى قاضى خان قال شيئا يحث القبيح لانه لا يكون حاشاً لان قوله هذا الرقيق على حرام ثم  
قوله والله لا أكل هذا الرقيق ولو قال هكذا لا يحث باكل البعض رجل قال الفير والله لا أكل من طعامي شيئاً  
فان اكلت منه شيئاً فهو على حرام فاكل من طعامه لقمة حث في اليمن الا في الاصل فان عادوا حث في قوله على حرام ويلزمه  
كفان ان رجل حلف ليغديت اليوم بالف درهم فاشترى رقيقاً بالف درهم فغديه لا يحث وكذا لو قال ان لم  
فاشترى عبداً بالف درهم وهو قليل القيمة فاعتق بر في يمينه وكذا لو قال لامرأة ان لم تغد لي اليوم قطناً  
بالف درهم على هذا **جنس آخر** وفي الفتاوى رجل حلف لا يأكل خبثاً فاشترى بدينارهم غصفاً فاكله لا  
وهو ثم ولو اكل خبزاً او لحماً غصبت حث ولو باع الخبز واللحم بدينار فاكله لم يحث ولو اكل لحم كلب او قرد  
قال السدي بن عمرو لا يحث وقال نصير بن ناهد وقال الحسن كله حرام قال القتيبي بول النبي ما كان فيه اختلاف  
العلماء لا يكون حراماً مطلقاً وان كان حراماً ولو اضطر فاكل الحرام او الميتة اخلف الشايخ فيه والخيار ان يحث  
وفي التجر يد عن روايتان وفي الاجناس المعقوقة والمكروه اذا اضطر من حرام هذا ليس بحلال اللحم او الفتاوى  
رجل غصب ثرا وطمع ان اعطاه مثله قبل ان يأكله لم يحث وان اكله قبل ان يعطيه مثله يحث لان الحرمة ما قبلها  
لم يؤد الضمان بخلاف ما اعطى مثلاً قبل الاكل لانه ملكه اباداً الضمان وفي فتاوى شمس الدين الحنفي لو اكل من



الكرم الذي في معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراما لم يحث ما عندنا فلا يشك ولا ما عندنا كذلك لان  
عقد فاسد عند فساد كل ملك نفسه **الفصل الثالث عشر في الميثاق** في ان الحالف  
الحق باليمين المعقولة شرطاً وفي الفتاوى رجل حلف لا يشرب البيرة في هذا الشهر المختار للفتوى انه  
يقع على السكن من ماء العنب كان او طبعاً لان الصالحين يستحبون شارب الخمر يذوقوا واسمهم يرفع على  
كل مسكر من ماء العنب ايضا وفي مجموع النوازل على كل مسكر من ماء العنب وغيره كالبنق كذا الفتوى شيخ الاسلام  
ابو الحسن واسم يرفع على النبي من ماء العنب اذا نوى مطلق الشارب منه من جعل هذا بمنزلة قوله لا يشرب  
وقال الامام الشافعي في فتاواه انا اقول بهذا القيد انه ان نوى المسكر حث يشرب كل مسكر ولو حلف لا يشرب  
اليوم شربا فشر بخللا وسمنا او نربا لم يحث ويحث في البيرة والماء ولو قال والله لا اشرب اليوم فشر  
خللا وسمنا او نربا لم يحث وكل شيء يشربه فهو شراب في المنع وفي الفتاوى لا يحث بشرب الماء واسم الشارب يرفع  
البنق والاخيه من حيث المنع وفي الشريعة هذا الاسم يقع على الخمر خاصة في كتاب الحيل وفي ايمان الاصل يقع على  
كل ما يشرب حقا الملة قال الشيخ الامام شمس الدين الشافعي هذا بالعربية اما بالفارسية يقع على الخمر قاله صاحب  
المختار للفتوى ما قال في الحيل قال القاضي الامام في عرفا يقع اليمين على كل مسكر ولو قال مسكر خمر مثل  
الامام الحلي عن هذا قال هذا يقع على الخمر من الخمر لان شرابه لك حلال عندنا والمسكر ليس من الخمر  
بنزلة النبي وابن الزكوة ونحوهما حق لو سكر منه لا يحث واطلق في حالة السكر من ذلك لا يقع **نوع منه** وفي مجموع  
النوازل والفتاوى رجل حلف لا يشرب المسكر فصب في حلقه فدخل فيه فعله لا يحث ولو شرب بعد ذلك  
هذا اذا لم يدخل حلقه اما اذا دخل حث ولو شرب حلف لا يشرب مع فلان فالشرط ان يشربها بمجلس واحد وان  
اختلفت الآنية والشراب مثله لو حلف لا يأكل مع فلان طعاما فاكل هذا من قصعة وفلان من قصعة اخرى لا  
رجل قال ان قلت هذا من السكر فكذلك هذا على تسمية ما سكران المسلمين في إطلاق الفتاوى وفي مجموع النوازل  
رجل قال امراته اكرمت المشجاة فلان بزم ومي يذم فانه طالق فذهب ولم يستقم لم يحث ولو قال  
لا تأكل مع فلان على المائدة وحلف لا يشترط اتحاد القصعة كذا سمعت من القاضي الامام سئل الخمر الذي يحث  
قال كذا فلان شراب خمر فكذلك اجتماع في بيت فاذا جاء نوت شي خرج من البيت وشربا لم يحث حلف لا  
يشرب يغارون فلان فاعطاه فلان وناوله ولم ياذنه باللسان وشرب ينجي ان يحث هذا اليمين اذا  
بذل ليل الدخى ولو قال لا تخورم وبديت تكريم وحلف عليه خذ بيدي ونقله الى موضع آخر ان لم ينع عند اليأس  
يحث وقيل لا يحث والفتوى انه يحث قاله في الحيل رجل حلف لا يتخذ خمر فجعل عصيرة في خابية ليصير خمر  
خمر ينجي ان يجعل فيه ليل او شيئا يغيره فان لم يفعل ان كان هل تلك المدة يخلطون هكذا لا يحث رجل عتب على

شربا فخر فقال والله لا اشرب ما يخرج هذا الكرم فشر من خمر يحث اعتبار العا كلام الناس وفي الفتاوى  
رجل عاقبه امرته في شرب الشراب فقال ان تركت شربا بدافا نالو ان كان يغم ان لا يترك شربا لا يحث وان  
كان لا يشرب ما رجل حلف لا يشرب اكثر من مرة في كل منزل يدخل فيه فذهب ضيفا الى رجل فشراب داره مرة في  
البيتان مرة ان كانت الضيافة واحدة يحث رجل حلف لا يشرب خمر من غير ما يغير جسمه كالبنق والاخيه  
شرب يغير ذلك الغالب انما يغير الغلبة بالبنق والطمع فيغير الغالب بما ولا يغير الغلوب كذا روى عن  
ان كان اللون لون اللبن ولو وجد طعمه وان كان اللون لون الماء لا يحث وعن ام انه يغير الغلبة من حيث الغلبة  
والكثرة بالاخرا وان كانا سوا حث استحسانا واما اذا حلف بجسمه بان حلف لا يشرب لبن هذه البقرة  
فخطا بلبن بقرة اخرى عندنا هذا كما يحسن يغير الغالب عندنا يحث بكل حال لان الجنب عنده لا  
يفعل الجنب بل يتكسر بجسمه وهذا الاختلاف فيما يتبع اما فيما لا يتبع بالزج كذا هو حث بالانفاق  
اذا عقد يمينه على الذهن الاصل ولو حلف لا يشرب الخمر فزجه بالذهن الذي يقال بالفارسية سدا  
يعتبر الغلبة وفي الفتاوى عبارة اخرى وقال الحلف لا يشرب شرابا ليسكر منه مع شراب ليسكر منه فشر  
ان كان المخلوط بحال لو شرب منه الكثير ليسكر حث وفي البقرة قال عندنا يحث وان صار غلبا بجسمه لا  
اذا كان على قدر ما يغير من لا يشرب منه فصب شرابا وحوض عظيم وشرب منه لم يحث اما لوصفه في فاء اخر  
من ما حتى صار غلبا حث عندنا ولو حلف لا يشرب هذا الماء فصب في ماء ما حث فغلب عليه فشر به لا يحث  
وكذا الحلف لا يشرب لبن فان غلبه بلبن غير ولو حلف لا يشرب لبن هذه الشاة وهي ضأن فخطا بلبن غير  
حث ولا يعتبر الغلبة **نوع منه** وفي المنع رجل حلف بالطلاق ان لا يشرب الخمر حتى يسكر فشهد شاهدان انما  
وجله سكران ووجد سريخ الخمر جذا وابه الى الحاكم على تلك الحالة فانه يحث ويفرق بينه وبين امراته  
قال الحاكم ابو الفضل يحتمل ان هذا قولهم فقد ذكر في الاصل لا يحث بالزج ولا بالسكر وفي الاصل في كتاب  
الطلاق القاضي لا يقضي بهذه الشهادة رجل حلف لا يشرب المسكر ثلاثة اشهر فقالت امراته اربعة اشهر فقال  
الزوج جهاروا كبر المنع شرط الوصل حتى يصير المدة اربعة اشهر وفي النوازل كذا الخلاف بين نصير محمد بن  
في مثل هذه المسئلة فوجد رجل قال لجان ان امراتي كانت عندك الباردة فقال الجار ان كانت امراتي عندك  
الباردة فامرته طالق ثم قال بعد ما سكت ولا غيرها ثم تبين ان كانت عند امرأه اخرى قال نصير حث  
وقال محمد بن سطة لا يحث وهذا بناء على ان الحالف متى الحق الشرط باليمين المعقولة ان كان الشرط له لا يتحقق  
باليمين بالإجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير اقرب الى قولهم فان عند الشرط القاطن  
يلحق بالبياعات العامة والمختار قول محمد بن سطة بانه يلحق الشرط بعد اليمين واليمين بعد الفراغ وكذا في



الشيخ الامام لا تاذ على هذا القول رجل لا مرة ان غسلة ثيابي فانت طالق فامرت امرأة اخرى تفعل  
فقال وان غسلتها ايضا لا يلتحق باليمين ولا يحث لغسلت تلك المرأة واصل هذا في شرح القدوري عن  
اذا عطف على يمينه بعد سكوته لا يوسع الامر على نفسه كالاستثناء لليمين وان كان فيه ما يشهد على نفسه  
صح بصيرة المرأة ان يقاسه تسديد بيانه فيقول لا مرة ان دخلت الدار فانت طالق فسكتت سكوتهم  
وهذه لامر اخرى دخلت هذه الثانية في اليمين وهذا يؤكد قولنا فيصير ولو قال من طالق ثم قال من  
بعد سكوت طلق الثانية وكذا العتق ولو قال وهذه الدار الاخرى لم يصح من رجل قال لا مرة ان طالق  
فان اراد ان يقول ان دخلت الدار الخ فغيره فنه ثم خلع عنه ان قال بعد اذ خلع موصولا ان دخلت الدار  
لا يقع الطلاق في الحال رجل قال در هر چهار ماه جز يك روز سكي نخورم وحلف عليه فشرط من  
وقت الظاهر الوقت العشاء ينبغي ان يحث واليوم على باقر المهار وهذا لان الشرط ما يتدور فغير هذا  
الاصل في الجامع الصغير **فوق** من رجل حلف لا يشرب دار فلان شيئا فاكل منها شيئا قال محمد بن مسلمة يحث  
وقال الصدوق الشهيد والخارج عندي انه لا يحث بزاد نوى جميع المأكولات والقاضي الامام بنوق  
بين الجوابين فقال ان كانت اليمين بالفارسية فكما قال محمد بن مسلمة وان كانت بالعربية فكما قال الصدوق  
رجل حلف لا يشرب ماء فلان وكان الخالف مجلس حانوت المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضعه  
في حانوت المحلوف عليه لئلا يستعي اجرا لمحلف عليه الماء من المنزله ذلك الكوز ووضعه في حانوت المحلوف  
عليه ليلا فلا يصح الخالف من الكوز ان كان الخالف اشترى الكوز لهذا الاحتيا لانه كذا لا يحث ارجو  
ان لا يحث في قواي اليك وفي مجموع النوازل ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فاجمدا فكل لا يحث فاذا  
ذاب فشرط يحث قال الفقيه ابو الليث ههنا بمنزلة ما لو حلف لا يحل على هذا البساط فجعله خراجا لمجر  
عليه لا يحث وان فقه فصار بساطا ثم جلس عليه حث وفي قواي محمد بن الوليد لا يحث اذا شرب لا يتقطع  
النسبة الاولى والنسبة الى الجدة ولو كان هذا في الخلع لا يحث لان نسبه لا يتقطع رجل حلف لا يشرب من وسط الدار  
فوسط الدار ما لا يقع عليه اسم الشطرنج ذلك قد ثبت في النوازل وفي المسائل في القواي وفيه ايضا رجل حلف  
لا يشرب هذه القرية فشرط في كروم هذه القرية ان كانت الكروم في الممران او في كروم فصل الممران يحث لان القرية  
اسم الممران وفي نوادر شمس الاسلام رجل حلف لا يشرب لبن بقره فلان فانت بقرته ولها عجولة فحلت  
فشرط من لبنها لا يحث في التجويد لو حلف لا يشرب من هذه الخبز فشرط منه بان لا يحث في قواي جميعا ولو حلف  
في خبز آخر لم يحث هذا اذا قال ان هذا الخبز فان قال من ماء هذا الخبز يحث وان حلف في خبز آخر لم يحث  
لو حلف لا يشرب من حلة لم يحث عند جرحه حق يكون منها وان نوى شيئا فهو على نوى وان قال في حلة

حلت

يحث كيف شرب يدانية ولو شرب من غير ما أخذ من حلة لم يحث في قواي جميعا وان نوى في اليمين لم يحث  
ثم لا يختلف المشايخ ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فحلت الدار من ماء المطر فشرط لم يحث ولو شرب من  
واد او سائل من المطر ولم يكن فيه ماء قبل ذلك او شرب من ماء مستقع حث ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز  
فاذا اليس الكوز ماء او كان فيه ماء لكن اهرق والمسلطة معرفة **الفصل الرابع عشر في النجاسة**  
وفي الجامع الكبير رجل حلف لا يجمع امرأته في جامعها فيمادون الفرج لا يحث وان نزل فان قال عني فيمادون  
الفرج يحث بها وفي العيون امرأة اتهمت زوجها بالعداوة فحلف لا ياتي حراما لا يحث بالبقلة والمسئلة  
ويحث بالجامع فيمادون الفرج وان لا يطهرا قاله ذكر في مجموع النوازل المسئلة في موضعين في موضع قال  
لا يحث وفي موضع قال يحث ويقتضي في القواي لو قال الكواكب سال دست تود رازكم فكذا فالمراد من  
هذا الجامع ولو حلف لا يقع سراويله على امرأة ان اراد ان يجمعها فهو مبول وان لم يرد ذلك ان وقع السراويل لاجل  
البول ثم جامعها لم يحث لان فتح السراويل عليها ان فتح ثيابها وان فتح السراويل لجامعها ولم يجمعها قالوا ينبغي ان  
يكون حاشا لوجود شرط الحث وهو فتح السراويل لجامعها حلف بان لا يغسل عن امرأة هذه عن جانية فجامعها  
ثم جامع اخرى او على العكس حث في يمينه لان يمينه وقعت على الجامع ولو نوى حقيقة الغسل فكذلك لانه  
اغسل عنها وعن غيرهما فيحث كما لو حلف ان لا يتوضأ من علف فتوضأ من علف وغيره حث في يمينه ولو حلف  
لا حل التكة في القربة فجامع من غير التكة ان نوى غير حل التكة لا يحث وصدق قضاء وان لم ينكح ولو  
قال انك فلا تزن منست ثم ارجا رايه فكذا فمذا على الهوى ولو قال عني به بكرا يدك انوى يصدق في الحث  
لا يصدق في حرف اليمين عن الهوى حتى لو طهها يحث ايضا ولو قال انك راي به يستر تود رازكم فكذا وحلف بالطلاق  
اللاث ان لم ينوبه الجامع لا يصرف الى الجامع ولا يصير مولا وان نوى القربان صدق في يمينه ما ترك قربانها اربعة  
اشهر لا يصدق في صرف الطلاق عنها بدخوله في فراشها من غير قربان وهل يقع بدخوله في فراشها وهي ليست  
في الفراش ان كان الحال تدل على انه كره استعمال فراشها يحث وان كان لكراهة مضاجعها لا يحث لا بدخوله في فراشها  
وهو فيه ولو قال انك سر بالين تو برنهم فكذا ينوي ان عني به الجامع يكونا يلاء وان لم ينوبه الجامع فهو على وضع الرأس  
على وسادة مملوكة لها سوء وضع رأسه وحسن او معها ولو وضع رأسه على وسادة نفسه وحسن او معها لم يحث الكل  
في مجموع النوازل وفي القواي لو قال هذا رجل عا امرأة الى الممران فانت مملوكة لغيري فكذا ان نام معها  
وجامعها قبل الحث لم يحث هذا اذا لم ينوشيا او نوى الجماعة اما اذا نوى المضاجعة يحث اذا ضاجعها ولو قال لها  
اكراني وصحبتك ثم المراد به الجامع ولو قال لها ان اغتسلت منك عن جانية فكذا فمذا على الجامع حتى لو جامعها ولم يغتسل  
رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأة طالق فماتت اجيئة فامني واغسلت المايحى انه لا يكون حاشا ويكون عيلا



الجماع وفي طلاق الفتاوى رجل اراد ان يجمع امرأته فلم يطاوعه فقال لها اخرج ان لم تدخلي بيتي معي فان طلق فلم  
تدخل في ذلك الوقت فدخلت في وقت آخران دخلت بعد ما سكنت ثم خرج الطلاق **نوع منه** حلف لا يغتسل من  
الحرم فهذا على الجماع حتى لو جامع ولم يغتسل او تيمم كحش ولو عانقها فانزل فاعتسل لا يحش وسئل ابو القاسم  
الصغار عن امرأة حلفت لا يغتسل راسها من جنبات زوجها فجامعها زوجها فحلف ان لا يحش قال القاضي ابو  
الليث لان في طلاقها كناية على الجماع فاذا كانت مكرهة في الجماع لا يحش رجل انتمت امرأته بالحرام فقال لامرأة اكره انك  
سأل الحرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعنى ما بداخل الزوجين ويعرف انها ليست بمكرهة ولا بزوجها ولا يشهد  
عندها على ذلك امرأته بغيره فترى في هذا على الزنا والاشتباه انما كان جودا عند الحاكم ان لم يفعل وليس  
لامرأته حلف عند الحاكم فان حلف بعد القامعه ولو قال لها اكره انك توكلي حرام كقولك طالق فاباها فجامعها  
في العدة طلق عدها لانها تعتبر بمقتضى اللفظ واليوس يعبر الغرض فعلى قياس قول من لا تطلق وعليه الفتوى وقول  
لها ان قبلت احدا فان طالق قبلت تطلق رجل قبل صبيا وقال من باوى فاحلف انك داهم كحش ولو حلف لا يغتسل فلا  
قبل به او حمله لا يحش وهو على الوجه قال الصدق الشهيد هذا مستقيم اذا كانت اليمن لفان سبه ومنهم من فصل  
بين الملتحي وغير الملتحي لا يحش والاول اظهر لحلف لا يفعل حرما اقترن بجماع امرأته فاحلف فاسدا ودخل لا يحش  
ولو في يمينه لا يحش لا بسابقة بان كان الحالف من اهل الرضا فيحس حلف الزنا بجماع لوقاها بان خيانت  
بنوده است وحلف عليه فهذا على الجماع ايضا وفي فريدين سئل سلامه لو قال لآخر اكره انك تباها فان خيانت كرم فكذلك  
فزا بطلقة ان انقضت عندها لا يحش وفي مجموع التواريخ حلف لا ينفك فلا لا يحش وهو على الزوج وفي المحيط حلف  
لا يطأ امرأة وطأ حراما فوطئ امرأته حايضا وامرأة طاهرته لا يحش الا اذا نوى **وما يتصل بهذا وفي الفتاوى**  
رجل اثم امرأته رجل فوجد ذلك الرجل في دار مع امرأة في منزل واحد وامرأة قائمة في موضع والرجل جالس في موضع  
آخر فحلف السلطان حلف انه لم يأخذ المهر مع امرأته لا يحش والاخذ مع امرأة ان يجد الرجل في عمل ما الوطن وما  
المعاقبة واما النكاح وفي فتاوى النسب من حلف قال لامرأة اكره انك تباها فان طالق ثم ان هذا الحالف مع  
امرأة اجتمعا في دار فحلفا ففعل كل واحد منهما بالآخر وامرأة الحالف نظر اليها ولا تنظر اليها وليس له ان  
غيره ولا الدلالة قال ان كانا بعدون هذا وطبائيه تطلق والاصح انها لا تطلق وهذا ليس بطبائيه رجل قال  
رجل ان بيننا مودة محكمة ففعل ان فلانا يبيع امرأتك فقال لرجل من فلان مديون من فلان يبيع امرأتك فاحلف لا يبيع  
وحلف عليه لا يحش حتى يقول امرأتك مديون من فلان يبيع امرأتك فاحلف لا يبيع امرأتك بعد الصبح ان لم جامعك الليلة  
فانت طالق ان علم انه اصبح بغير يمينه وعلى الليلة المستقبلة وان لم يعلم لا يعتقد ذلك اليمن نوى تلك الليلة او لم يجر  
عندها خلافا لابي سب وهو فرع مسألة الكفر وعلى هذا الحلف الرجل لا يجمع امرأته في هذا الصنف وهو في الحرف

وسو علم انه في الحرف اذا قال من المقالة او يظن انه الصنف هكذا قال القاضي الايام وعلى قياسي مسألة الليلة ان لم  
يعلم ان الصنف خرج لا يعتقد اليمن ولا يحش خلافا لابي سب وقال هذا لوقاها ان لم ابنت الليلة في هذه الدار  
لا يعلم انه انجر الصنف على هذا الخلاف ولو حلف بطلاق امرأة ان لم يذهب الى منزله ليلة تلك وهي قد ذهبت الى  
والدها في قرية اخرى فخرجت وذهبت الى منزله قبل ان يجر الصنف المختار انه لا يحش وعلى هذا من ان امرأة  
غايبة من الدار فقال ان لم آت بامرأة الى داري الليلة فمطلق ثلاثا فلا يصح قالت المرأة كنت في الدار لم يحش  
عندها خلافا لابي سب ولو قالت كنت غايبة ان صدقها الزوج طلق وفي نوادر هشام لو قال لامرأة في النهار انت  
طالق في محرم يوم فهذا على اليوم القابل حتى لو طلع الفجر في اليوم ثم طلق امرأة ولو قال في محرم اليوم لا تطلق لان  
محرم ذلك اليوم الذي لا يتصور رجل قال لامرأة ان وطئت مدامت في هذه الحجرة فانت حرة ففتح لا من تلك الحجرة  
ثم حلف الى هذه الحجرة فوطئها لا يعتق ولو قال لامرأة ان وطئت مدامت معي فانت طالق ثلاثا فوطئها بايها كانت تزوجها  
ووطئها لا يحش امرأة لبسة حبة دياج فقال زوجها ان لم جامعك مع هذه الحبة فانت طالق فابته يطؤها بالحبة  
ولا يحش مدامت الحبة باقية وما حيان فان حلف في الحبة فهو ليس بحبة وجامعها وان لم يفعل حتى مات احدهما  
وقع الا باسرى فحش منه يمينه وكذلك لو قال رجل لامرأة ان لم اعالجك مع هذه القنعة فانت طالق ثلاثا فاحلج في  
ذلك ان يطأها بغير القنعة فلا يحش مدامت القنعة فائمة وما حيان فان مات احدهما او هلكت القنعة حش في  
يمينه رجل قال لامرأة ان لم ابنت معك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان ابنت معك مع قبضك  
فجاري حرة فليس الرجل قيصا وابا لا يحش لان شرط الحش في جانب المرأة ان تبنت معه وهي لا تبنت قبضا وطئ  
في جانب الرجل ان يبنت معه وهو لا يبنت قبضا وقد وجد رجل حلف لا يقرب امرأة فاستل على فاجأت امرأة فحش  
حاجتها منه لا يحش كذا ذكر في مجموع التواريخ وفي آخر حدود الفتاوى انه يحش وعليه الفتوى وان كانا يباها حاش  
ولو قال لامرأة ان قريتك مسنة فانت طالق ثلاثا فانه يترك ربه اشهر فاذا بانته بالابلا لا يترى زوجها حتى يفسخ السنة  
ثم يترى زوجها ولو قال لها ان قريتك فانت طالق ثلاثا ولم يوقت بوقت لاجلة هذا اما في الاول فلانها لا تطلق ثلاثا  
قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبيع اليمن اما في المسئلة الثانية فلا حيلة له في بقاء النكاح بغير طلاق  
ثلاثا او بغير ابلا لا تطلق ثلاثا لانه ان قريها تطلق ثلاثا وان لم يقربها يبيع عليها بغيره بغيره بغيره بغيره  
بعد ذلك يكون مولى ولو حلف لا يجمع امته هذه بان قال لها ان جامعك فانت حرة ببيعها بغيره بغيره بغيره بغيره  
ثم يشترطها فوطئها ولا يحش لانه لا يبيع اليمن وفي مجموع التواريخ سئل ابو القاسم عن رجل قال كرهت فزنتكم بتوا  
يكسأل في المسئلة كجدة ثم جامعها فمدا دون الفرج لا يحش وان تركها ان يقاسمها بابت منه بتطبيقه وفي المحيط  
في نوادر هشام عن رجل حلف الرجل على ان لا يقبض هذه المرأة وهي عيشها فان قام على له لا يحش فان خرج الميسل ثم دخل



يحنت وفي التوارك ان اجمعك الفم على الكثرة والسبعون كية **الفصل الخامس عشر في اليقين اللبس** وفي  
الاصل رجل حلف بلبس ثوبا قد غاب عنه فارتد به او ردى واشتد به حث واليقين وغيره سواء بخلاف  
لوقال البس ثوبا فارتد به او ردى به لا يحنت استحسانا ولو وضعه على عاتقه يريد الحيل لا يحنت وفي رواية الضم  
لحلف لا بلبس الثياب او قاء ولم يحث في وضعه على كفه ولم يدخل يديه لا يحنت وفي العين يحنت وهذا لان في الفكر  
يعبر اللبس الحاد في القاء اما في العين فلا يعبر اللبس الحاد لان الاوصاف في العين لغو قال الصدوق لا يحنت  
الامام الولاء الحث والمنكر ايضا ولو وضع القاء على الخاف فنام تحته عن شمس لايحنت وقال الامام  
الاستاذ مينيون يحنت قال في الحيط واد بالملح الذي سترون الدثار وفارسته فراغده فانه لا يحنت  
القاء فوق الدثار حالة النوم يحنت قال ومما يروى هذا ما ذكره الفتاوى لو حلف بلبس ثوبا فالتوى عليه  
وهو ينام قال في الحث والمخاراة لا يحنت قال فيصير كين الى عبد الله بن هزم المسئلة فكتب هذا اللبس  
وانما هو بلبس فلو لبسه ووجد حماره الثوب فانه لا يحنت لان ثوبه لم يحث علم انه الثوب المحل عليه ولم  
يعلم وكذا لو التوى عليه وهو نائم ولو قال كرسية زخريش بوشم فكذا ايند ريسان بربست لا يحنت ولا نام  
على فراش من غرها لا يحنت ولو نوى ذلك لا يحنت ايضا ولو جعل المفراش كالحاف فنام تحته لا يحنت ايضا ولو جعل  
الا اذا كان مقيما بان حلف بلبس ثوبا فجعله حافا في يحنت وفي الفتاوى رجل حلف بلبس ثوبا من غزل فلاته  
فلبس ثوبا من غزها فلما بلغ الليل المستر بذكر فلم يدخل يديه في ثوبه ورجله بعد تحت الحاف يحنت ولو حلف لا  
يلبس الثراويل فادخل احدى رجله لا يحنت وكذا في الخفين ولو قال الامرأة كرسية توبت من برأيد فانت  
طالق فوضع يده على غزها وخطمته فيصلا لا يحنت وطالق الفتاوى وقد وقعت المسئلة في آخر عمر ابي طيغ المجز  
فسئل عن هذا فتاوى برأسه ان لا يحنت قال الفقيه ابو الليث هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يقبل الاشارة من المفتي  
بخلاف المشاهدة والوصية فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة لان ذلك امر يتعلق باللفظ وفي الحزاة اما في الفتوى فيصير  
معقول الجواب قد حصل وفي الفتاوى الضمري لو قال الامرأة ان وضعت يدي على الذون فانت طالق فوضعت يدي  
على الذون ولم تغزل لا تطلق **جواب آخر** وفي الاصل لو حلف بلبس حريرا او برسم لا يحنت الا بلبس ثوب كله منه  
او حته ولا يحنت فيما سده او علمه الا ان يوبه قال لم يعبر العلم في الاصل وفي كراهية الجامع الصغير قال اكره العلم  
الحري اذا كان قد ابرج اصابع في السيل الكبير بالاشياء في التفل ما يوفق الاصل فقال لو قال الامير ان اصابت  
حريرا فله فاصاحبة لبنتها من حريرا او ثوبا علمه من حريرا لم يكن له منه شيء الا ترى انه لا بلبس لبس ثوبا للرجال  
القاضي لا مأخذ برواية السير الكبير قال للتوارك لان العلماء يعمون بلبسهم علمهم من الحرير والتوارك حجة ولو حلف  
لا بلبس هذا القطن فجعله ثوبا فلبسه حنت ولو حلف بلبس ثوبا فلبسه لم يحنت وفي الحيط كذا لو قال لا بلبس من غزل

فلاته ولا يشبهه فلبس ثوبا ليس غزلا فلاته يحنت فان نوى عين الغزل لا يحنت بلبس الثوب لا بلبس من القطن حلف  
لا بلبس من ثوبها ثم ان الزوج اشترى قطنيا وغزلت المرأة القطن ودفع الزوج القطن ودفع الزوج القطن  
الى النساخ حتى تسجده باجر اعطاه الزوج ثم لبسه فقد قيل بنوى الزوج ان اراد بقوله من ثوبها رسته وفي  
ساخته وفي حث والافلا حلف لا بلبس من غزل المرأة فلبس قبا ظهرا من غزها وبطانة من غزها غير الحث  
وهذا ظاهر في لو حلف لا بلبس ثوبا فلبس ثوبا ليس له كان يحنت لان الكمين كاليد ومن قطع اليد لم يبق جلا  
وفي الجامع الكبير لو حلف لا بلبس الحفة فقطعت قميصا وخطبت فلبس كالحاف القيص لم يحنت وان نقص القيص  
واعيد لم حفة فلبسها حث وكذا لو حلف لا يحلبس على هذا البساط فخط جانيه وجعل خراجا وجعلها فلبس عليه  
لم يحنت فان قمت الخياطه وعاد الى الحالة الاولى فلبس عليه يحنت ولو قطع البساط قطعاً حتى خرج عن كونه لباساً  
ثم خاطه خرجين ثم نقص الخجين فحاطه حتى صار لباساً فلبس عليه لا يحنت لا نه عاد بصنعة اخرى وفي رواية  
لو قال الرجل ان اقبل من هذا الشجر قباء وسراويل فكل ما جعله لاحد ما تم فقه ثم خاطه الاخر بر في غزها  
الفضلي ان كان سابقه كالمرد لم يعل على انه جعلها معا بان ذكر حذاء الخياط اوسعة الثوب فهو على ان يجعلها ثوبا  
واحدة بخلاف ما لو قال من هذه الحفة لان اسم الحفة قد زال **في الفتاوى** لو حلف لا بلبس من غزها  
شيئا فلبس ثوبا من غزها وغز غيرها ان لم يذكر الثوب يحنت وان ذكر بان قال ان لبست ثوبا من غزها فلاته لا  
يحنت وكذا من لبس فلان لا يحنت اذا كان الثوب ثوبا يسجده واحدا وان كان يسجده اثنا يحنت وكذا ان غزها  
هذا اذا كان فلان يسجده يده حتى لا يحنت الا ان يلبس من غزها فان لم يفعل ذلك لكان يسجده ثوبا واحدا  
يحنت اذا لبس ثوبا يسجده وكذا هذا في الغزل على هذا التفصيل هكذا في السنة وفي الاصل لو حلف لا بلبس من ثياب  
فلان شيئا وهو يوفى لعنه فاشترى فلان ثوبا فلبس لا يحنت والعبرة بوقت اليمين اذا حلف لا بلبس ثوبا  
من ثياب فلان وفلان يبيع الثياب فاشترى منه ثوبا فلبس يحنت ولو قال الامرأة وهو لا بلبس من غزها ان اكره  
بوشمه لم دريد وكذا ان لبست من غزها فانت طالق فلم يبرع ما كان لا بلبس انطلق امرأة اما لو قال اكره  
جرازين بوشم فكذا لم يبرع لا يحنت وفي السنة لو حلف لا بلبس ثوبا من غزل فلاته فلبس ثوبا من غزها فقه  
من غزها يحث ولو لبس ثوبا يسجده وكذا لو لبس قميصا من غزها لبسه من غزها او زينة او صله في ثوبه او له  
في خارصيه وكذا لو لبس ثوبا من غزها ولم يعلم من غزها يحث وكذا لو قطع من هذا الثوب لدى من  
غزها قميصا ففضل منه رقع صغيرة يحث ولو لبس ثوبا من غزها وغز غيرها الا ان غزها في آخر الثوب  
في اوله قطع غزها من ذلك الثوب ثم لبس بالقطعة التي هي من غزها خاصة ان كانت كالجلا يكون اذا راها وحث  
وان كانت لا يبلغ ذلك لا يحث الكل في السنة وفي الفتاوى لو حلف لا بلبس من غزها فلبس ثوبا يحط من غزل



لا يحنث مالم يسكنه جميع المدة ولو حلف لا يسكن بغداد ولا يسكن فلاناً لا يحنث مالم يسكن خمسة عشر يوماً  
قال ما ذكره الجامع جواب الرواية وما ذكر في الفتاوى جواب المشايخ حلف لا يبيت على سطح هذا البيت لهذا  
البيت غرفة وارض الفرة سطح هذا البيت ولو قال والله لا يبيت على سطح فبات على هذا البيت ولو حلف لا يقيم  
بالكوفة شهر لا يحنث حتى يقيم شهر تاماً ولو حلف لا ينزل بالكوفة شهر أو لا يسكن بها شهر فاضل يوم لا يحنث  
وفي الحديث لو قال مريد يمينكم فذهبت ان لا يعنى ثم عاد وباشى يحنث قالوا هذا اذا عاد للسكنى اما  
اذا عاد زائراً او نقل الباع لا يحنث فاذا عاد للسكنى يحنث بسكنى اعاد الشرط الدوام ولو قال الرازي  
كوي بروم فحين صدق يحنث است وباشى سكنى وحكم السكنى قدر ثم في مسئلة السكنى لو حلف لا يسكن هذا  
المصر فلهنا ثلاث سائل المصرو القرية والدار والشرط نقل الامتعة وفي المصرو لا يشترط وفي القرية لا يشترط  
المشايخ والمسئلة معروفة قال بعضهم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو والصحيح ذكره الكرخي  
في مختصره والسكة والمنحة بمنزلة الدار وفي جميع النوازل مثل الجوضوم لو كان الدار باجارة ونقل متاعه الى  
السكة قال يحنث مالم يسكن دارا او غيرها وهذا اذا لم يسلم الدار الى غيره فاما اذا راد الدار الى اجره والمعاير  
كانت ملكا له اجرها من غيره وسلمها اليهم يحنث وان لم يتخذ دارا اخرى في موضع آخر بالاتفاق ولو خرج من  
الدار بعد ان هذا اردت لم يحنث وان بقي ساكنا بعد الحلف ثم خرج وقال هذا اردت لم يصدق وفي القضاء  
لانما ملك بعد اليوم ما راجعنا فلا يصدق في ابطال الحنث ولو حلف لا يسكن هذا المنزل وهو كان لم يحنث  
كل يوم شيئا من متاعه ان نقل ما ينقل الناس لم يحنث ولو غلق عليه باب السكة ففيه يوم واحد وليله لا يحنث  
وفي المتن لو قال والله لا اسكن هذه الدار الا ثلاثين يوماً أو لا يسكن هذه الدار الا ثلثين يوماً له ان يفرق  
الاصل لو حلف لا يسكن بيتاً ولا نية له فسكر بيتاً من شعره وفسطاطاً او خيمة لا يحنث اذ كان الحالف من اهل  
الدار وكان من اهل البادية يحنث وفي الجامع لو حلف لا يصوم رمضان بالكوفة فهذا على جميع صوم رمضان بالكوفة  
ولو قال عبد خزان افطرت بالكوفة فهذا على المقام هناك يوم الفطر وعلى الاكل والشرب كذا لو حلف لا يرى  
هلال الشهر الداخل بالكوفة فاهل الهلال وهو في احث والمراد به كونه في ما وقت الاهلال ولو قال عنت  
الرفقة صدق ولو قال عبد خزان ضحيت العام بالكوفة فهذا على حقيقة التقيده ولو قال عنت به يكون يوم  
الاضحى صدق ولو قال عبد خزان افطرت عندك فحريته الشمس والحالف ببيت نفسه ثم اتى بيت المحلوق عليه  
فتعشى عنده حنث ولو شرب ماء في بيته ثم تعشى عنده لم يحنث ولو لم يشرب في منزله وذهب الى بيت المحلوق عليه  
ولم يأكل هناك لا يحنث حلف لا يقبل فلاناً بالكوفة فبغداد وما في بالكوفة يحنث من حلف لا يسكن من  
القرية فذهب على ما هو الشرط ثم عاد وسكن يحنث هذا في الفتاوى للضغري وافق القاضى الامام انه ان ذكر

فلانة لا يحنث وكذا لو كان فيه سكة من غزل فلانة ولو لبس ثوبه من غزلها يحنث عند من وعندهم لا يحنث وعليه  
لأنه لا يعد لباساً بل لبس الثوب وفي الخبر يدل على الخلاف ولكنه قال لا يحنث في الثوب ولو لبس ثوبه من حرير  
بالاتفاق وفي الزنود المروية التوقيف بالفراسية الحكمه وسابجه لا يحنث ولا يكره في الحرير وكذا في اللبنة وفي  
الزريق لا يحنث في اليمين ولا يكره في الحرير كذا الآثار والفقهاء أبو الليث <sup>١</sup> ويشترط مسأيل فذكرت عن حماد بن عمار  
في الرقعة يقال بالفارسية سنان إذا كان من غزلها وهذا إذا لم يذكر ثوباً من غزل فلانة فإن قال ثوباً لا  
في الحرير كلها ما لم يوجد تطلق عليه اسم الثوب أقله ما يترى ولو أخذ الحالف قدر الشبر من خرقه من غزلها  
ووضع على عاتقه لا يحنث في الخزانة ولو حلف لا يلبس ثوباً بيعه فليس طائفة منه أكثر من نصفه يحنث لأن  
قد لبس الرداء وبعض جوانبه على الأرض ولا يشبه هذا العلم ولو لبس قميصاً أو شبكاً من غزلها يقال بالفارسية  
بالتركية كلبته يحنث وعن ثور لا يحنث وفي العامة من غزلها ذكر في المنع في أربعة مواضع وحاصله عن أن لا يحنث  
وعن ثور لا يحنث والصحيح عدم الحنث ذكره في الخبر الكبير وفي الخبر أيضاً قال لا يحنث ولم يذكر الخلاف وكذا الحكماء  
إذا لم يبلغ مقدار الزنود وإن بلغ حنث وفي مجموع التوازل لو حلف لا يلبس من ثوبها فليس ثوباً اشترى هو قطناً  
وغزلت هي وأعطى حراً للنساج تطلق المرأة أن نوى بقطعه ثوباً رشتته وي وفي متفرقات الفقهاء أبو جعفر حماد  
قال الله لا تجعل النفس من كراب فلانة ثوباً فبيع ثوباً فلانة من رجل فجعله ثوباً لنفسه ثم اشتراه الحالف منه  
فليس به لا يحنث إلا إذا عني من غزلها ونسجها وهو مصدق على أنه لم يعن هذا مع يمينه وفي الفتاوى لو قال  
أكرهية ثوباً بكار أيد هذا على اللبس لا انتفاع بثمنه وقال القاضي إمام <sup>٢</sup> أن نوى اللبس على اللبس أن نوى لا  
بثمنه فله في الخزانة ولو قال المرأة أكرهية ثوباً بكار أيد ما بكار برم فكذا أفاضل غزلها بغير آخر لا  
يحنث واليمين على اللبس لا يستعمل في الشبكة وأصطاد بها قال الكرابي بكار وأمدن خرايد يحنث ولو قال الذر <sup>٣</sup>  
توبكار برم فكذا فليس ثوباً من غزلها لا يحنث ولو قال أكرهية ثوباً أكرهية ثوباً من ندى أكرهية ثوباً  
فقرلت المرأة فكست نفسها وصياها أوقضت يناع الزوج أو باعته غزلها واشترت بثمنها ما كولا أو غير كولا  
فدفعته إلى الزوج بغيره لا يحنث في الكل ولو وهب ثوباً من غيره ثم قال بعد ذلك أكرهية ثوباً بكار أيد ما فكذا  
فاستعاره فليس به يحنث وكذا لو قال أكرهية ثوباً بكار أيد ما فكذا لو قال أكرهية ثوباً بكار أيد ما فكذا  
فإنما العبد أسوع العبد الكل في مجموع التوازل ولو حلف لا يشترى المكعب فاشترى لها لا كافيل إن كان لا يشترى  
مكعباً يحنث **الفصل السادس عشر في المساكين** وفي الجامع لو قال رجل لأخيه عبد مخران ساكنك في  
هذه الدار شهر رمضان سنة ولا تيته له فساكنك فيها ساعة يحنث ولو قال عنت به مساكين في جميع المدة صدق  
ديانة لأقضاء لأنه خلا الساعه وذكر السنة لبيان ما قيل في اليمين حتى لا يقع اليقين بعد مضي السنة وفي الفتاوى



الفعل لا يثبت اذا عاود كون وكذا ان كان هناك مقدمة الفوتور في القواوي رجل نزل في خان وقال الكرمي اشبه  
ابنك باسمي فكذا ينوي وعندئذ النية يصير الى الخان وانما حكم النية لانه يحتمل انه اراد به الحجر القوي في الخان  
يحتمل انه اراد به المصروف في مجموع التوازل رجل نزل في خان فقال الكرمي اشبه بك كرمي ام هرجه فاده سال نزل في خان  
ان من بطلان واكردين شهر باسم ولم يكن فعل ما نتم ولكن من المصروف في هذه المدة تطلق لانه جعل فعل الخان  
شرطا لانقاذ الدين بالتزوج وشرط ايضا سكنى من البلدة ولم يذكر له جراه ولو حلف لا يسكن هذه السكة وهو  
ساكن في سكة كوزين بسم قد والسكة في سكة عمور فانتقل من سكة الى سكة عمورة في سكة كوزين بسم هكذا الجاهل بالشرع  
فيقال له ليس سكة كوزين من اربعة سكة عمور وتوابعها فقال سكة كوزين ليست رفاق الصغار حتى يكون معا  
لسكة عمور بسم سكة معتبر رجل حلف لا يسكن هذه الدار فاشترى صاحبها الى جنبها بيتا من دار اخرى وفتح باب البيت  
الجنب من الدار وجعل طريقه في ما وسد باب البيت الذي كان في الدار الاخرى فسكن في الحالف هذا البيت وجعل  
يدخل من غير ان يدخل الدار بحيث ولو حلف لا يشتري من هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت لم يثبت  
الشرع بخالف للسكنى هذا في النية **نوع منه** وفي التوازل لو حلف في الدار فوجد باب الدار خلفا بحيث  
لا يمكن الفتح فلم يمكن الخروج بحيث هذا جواب التوازل وقد قيل بخلافه ولو قيد الحالف فلم يمكن الخروج لم يثبت  
قولا واحدا عن من لو قال الرجل لامرأته ان كنت هذه الدار فانت طالق وباب الدار مغلق وفي الدار حافظ  
في مذكورة حتى يفتح الباب ليس ان تنسدر الحائط قال الفقيه وبه فاحذر قال الصدوق في القواوي في  
بين هذا وبين ما قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فامر ان طالق فقيد ومنع من الخروج فانه يثبت ولو قال  
لامرأته وهي في بيت والدها ان يحضر في الليلة فانت طالق فغلبها والوالدين الحضورا حاشيا حيث قال  
الصدوق في هذا في القواوي والاضواء وذكر بعد هذا انه لا يثبت قال والاضواء انه يثبت ولا بد من الفرق قال به  
وهكذا اراه في النية والفرق بين الفعل وعدم الفعل وذلك لان الشرع قد جعل المحرم معدوما بالعدو  
كالاكراه وغيره اما لا يجعل العدو من الفعل وجودا وان وجد العدو وفي القواوي فاضى خان هو لو قال ان  
لم يخرج من هذا الدار اليوم فامر ان يطلق فقيد الحالف ومنع من الخروج ايا ما قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل  
يثبت الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فقيد ومنع من الخروج فانه لا يثبت الفرق  
ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله لم يخرج شرع الحنف عدم الخروج وقد تحقق وانما في مسألة السكنى فشرط الحنف  
السكنى فانه فعل والفاعل اذا كان مكرها في الفعل لا يثبت الفعل اليه فلا يثبت في ماله رجل قال لامرأته ان  
سكتت هذه الدار الليلة فانت طالق وكانت البين الليل في مذكورة حتى تصبح ولو قال الرجل لم يكن مذكورا هو  
المختار ذكر الصدوق في تحقيق العدو في غير مذكورة رجل قال بالافان سية الكرمي لم يثبت

شهر باسمي فكذا افاضا به حتى مضى حاله لا يمكن الخروج حتى اصبح **فصل في نية** في نية الخروج والعدو غير رجل حلف  
يسكن فلانا ولا يئنه له فساكنه في دار وكل واحد منهما في مقصود حلفه لم يثبت قال الشيخ الامام الحسن  
في الاصل هذا اذا كانت الدار كبرى كدار نوح بنجارا ودار الوليد بكوفة اما اذا لم يكن بهذه الصفة لم يثبت او  
كانت مشتملة على البيت والمقاصير قال هكذا روى عن من ولو كان في الدار مقصورة فسكن احد ما في الدار  
الاخرى المقصورة يثبت ولو نوى حين حلف ان لا يسكن في بيت واحد او حجرة واحدة او منزل واحد او يكون  
في جميعا لم يثبت حتى يسكنه فيما نوى وان نوى بيتا بعينه لا يعمل بنية ولو نوى ان لا يسكنه في بيتا او في  
ينفي ذلك فان ساكنه في شيء من ذلك لم يثبت ولا يكون المساكنة في ذلك الا ان يسكنها بيتا واحدا او دارا واحدة  
في تلك البلدة وقاية تخصيص اخرج سائر الموضع من ماله ولو ساكنه في خانوت بعلال فيه لم يثبت واليه  
على المنازل التي فيها الدار وفيها الاموال والعيال الا ان يكون هناك دالة على ترك المساكنة في السوق او نقل  
عنيت المساكنة في السوق بحيث ايضا لا تشرع على نفسه وفي القواوي لو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان  
دارا غصبا ان لم يخاله هو النية يثبت وفي الاصل لو دخل عليه ذابرا او ضيفا فاقام فيه يوما او يومين لا  
والمساكنة بالاستقرار والادوم وذلك بطله وساعه ولو سافر الحالف وسكن المحل فغلبه مع اهل الحالف  
عند بناء على ان السكتى يقوم بالاصل والمنازع وعند من لا يثبت وعليه الفتوى هذا في القواوي وفي النية  
لوسافر الحالف اقل من السفر يثبت عند من وفي مجموع التوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع  
زوجته فابت ان يخرج فعليه ان يجهد في اخراجها فاذا صار غائبا لم يثبت حلفه الى السلطان او لم يخاصم وكذا  
لو سافر واوثقوا لانه مسكن ليسكن **الفصل السابع عشر في النية الدخول** رجل حلف لا يضيغ قد  
في دار فلان فدخلها اركبا او ماشيا حافيا او متفلا حنث فان نوى ملشيا مع فاذا دخلها اركبا لا يثبت ولو دخل  
مكها لا يثبت فان دخل وهو حال يقدر على المنع ورضي قلبه خلف الشياخ به فيه والاضواء انه لا يثبت وهذا  
اذا حلف فدخل فان دخل بغيره يثبت فولا واحدا لو خرج ثم دخل فيما اذا دخل مكرها لم يثبت خلف الشياخ  
فيه قال السيد الامام ابو شجاع لا يثبت وهكذا في شرح القواوي وقال القاضي الامام في شرح الجامع الصغير الاضواء  
يثبت فلور كسب الدابة فغلبته وادخلته في تلك الدار قال في القواوي يثبت وقال الصدوق في النية يثبت  
ان لم يمكن منع الدابة وعلى هذا الوجه بالبرج والقصة في اوز لو حلفه فخرج فيها لا يثبت هو الاضواء ولو جاء الى  
البلد يريد للدخول فلتشد في المشى فعن فرفع في الباب يثبت ذكره في القواوي وتزوج امرأة قال الكروبيخي  
آدم في طالق فله ما غير البيت بغيره ان عن حقيقة الحلف نفسه لا تطلق وان عني الاسالك في بيته فان خلا  
في بيته ولم يخرجها تطلق كذا قال في **فصل في نية** وفي القواوي لو حلف لا يدخل بيتا فقام على سكة الباب ان كان



بحال لو دخل الباب نحو خان لا يحنث وإن كان ذلك خلاصته ولو قال المرأة إن خرجت فبغيت في من الدار فطالق  
فقامت على أسكفة الدار وبعض قدمها بحال ولو غلق الباب كان ذلك المقدار خاناً إن كان اعتمادها على النصف الخارج  
يحنث وإن كان على النصف الداخل أو كله ما لا يحنث وفي الحيط لو دخل إحدى حليلتيه لا يحنث وبإخذ الشئ لا  
شمس لا يحنث ولو شئ من ثياب المهرج فهذا إذا كان يدخل قائماً إذا كان سلقاً على ظهره أو  
بطناً وجنبه قد خرج حتى صار بعض يديه داخل الدار وكان لا يحنث ولو دخل الدار بصيرة خلاها وإن كان ساقاً  
خارج الدار هكذا روي عن حماد بن عمار لو دخل رأسه دون قدميه لم يحنث وكذلك لو ساقاً أو شبيهاً وفي رواية  
السنن لو حلف لا يدخل بيت فلان فجلس على مكان على بابها إن كان يدفع به الحلف عليه وصريح لبيته يحنث  
قاله وفيه نظر ولو دخل جانباً بآشعة من من الدار الطريق الجادة وليس لها حائط باب الدار يحنث ولو قال  
أكره كذا آتائه فلا يكره في طالق وقال عيسى بن الدخول وهو مخوم حرمهم ولا تدخل دارهم فطلقوا  
لفظ في الحقيقة لهذا لا لا الدخول وفي هذا على الدخول وكذلك لو قال الآخر أكره كذا ديوان من كذا يوقال  
أكره كذا ديوان من كذا في الدخول ولو قال المرأة بجانته فلا يحنث رأي تراطاف ولم يقل أكره  
تطلق في الحال ولو دخل إحدى حليلتيه يحنث وقد مر ولو حلف لا يدخل من الدار فقام على سطحها أو على نجف  
أو وسط أسقف الدار قال الفقيه أبو الليث إذا كان الخائف من بلاد الجحيم لا يحنث وجواب الرواية الحث قاله  
كان الأستاذ يفتي بحل الرواية ولو حلف لا يدخل دار فلان ولا يخرجها لا يحنث فقام على سطح من الدار  
لا يحنث وأحد من أئمة الدار فذكرنا وأما الخارج فذكره ولو حلف لا يخرج من الدار فارتفع نحو ولو  
سقط بسقط في الطريق لا يحنث على جواب المشايخ وظاهره على جواب الرواية كذلك كالدخول الكفيف المشايخ  
من الدار وبإيفاء الدار لا يحنث فكذا هذا ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل بيتاً من تلك الدار وقد اشترى  
من السكة حشاً إذا كان أحد البابين في السكة والآخر في الدار ولو دخل في علوها على الطريق يحنث وكذلك  
الكفيف وهذا إذا كان يراها في الدار ولو حلف لا يدخل بلع أو مدنية كذا في العلوان وكذا في مدنية في علوان  
كأنه بخار أو ساق كذا إذا دخل أرضها حث والفوتوخ زاناً أن كونه بخاراً على العلوان فاما شام فليس له  
وكذا خراسان وأرمينية وخراسان وسغد وتركستان ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فمد يدهم ثم بنى سجداً آخر  
فدخل يحنث كالدار ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل سجداً في السكة ولم يدخل السكة لا يحنث  
الحضرة قال في مجموع النوازل هذا إذا لم يكن للمسجد باب السكة فلو دخل بيتاً من طريق السطح ولم يخرج إلى السكة  
قال الفقيه أبو الليث وهو المختار في قول الفقيه أبو بكر الأسكاف إلى عدم الحث لعدم قبل القصد الشهيد وبقي  
وفي أخره ورأيت المسئلة في مجموع النوازل على التفصيل إن كان في البيت إلى هذه السكة وبها إلى سكة أخرى لا

وان كان له باب آخر في هذه السكة التي خلف حث والحيط خلفه لا يدخل من باب هذا الدار فدخل من غير الباب  
 لم يحث في غيره لان الميمن انعدت على دخول موضع بصفة فلا يحث الم لم يوجد تلك البصفة وانقب  
 بابا آخر فدخل حث لان الميمن انعدت على الباب المنسوب الى الدار فستوى فيه القديم والحديث ولو غلبت  
 الباب الميمن لم يحث في غيره ولو لم يقينه لكنه نوى ذلك لا يدين القضاء ولا حفره ايا تحت تلك الدار فخله  
 او دخل القناة لا يحث ولو كان القناة موضعها مكشوف في الدار ان كان الانكشاف كثيرا يحث يستغنى اهل الدار  
 منه فاذا بلغ ذلك الموضع حث وان كانت تيسر الاستيعاب لاهل الدار انها موضع القناة لا يحث ولو خلف لا يدخل  
 هذا الفسطاط وهو موقوف موضع فقط وموقوف موضع آخر ودخل حث ولو خلف لا يكتب بهذا العلم فكسرة  
 يراه فكتب لا يحث لا تسلمه صانها ولم يبق قلا ولو خلف على فعل ان لا يسلمه اقطع شرها وشكها بغير علم لها  
 حث هذا في التجريد والمباغى القناوى وفي الجا العبرة العدان دون البلد ولو خلف لا يحث على هذه الاسطورة  
 وهي من ارض فقطت وبنت بانية فجلس عليها لم يحث **جنس آخر** رجل خلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا فهو  
 فيه باجاءه وبعار به يحث عندنا قال الشيخ لا م ان سلم الدار الى المستعير ونقل المستعير متاعه حث والافلا  
 خلف لا يركب بانه فلان ولا يستخدم عبد فلان فركب بانه او استخدم عبدا هو في يد فلان باجاءه واغارية لا  
 بلا خلاف ولو دخل بيتا له فداجره لا يحث كذا روى عن م ذكره شمس نية الترخي وهكذا في التجريد وعن م  
 روايتان ولو خلف لا يدخل حانوتا فلان فسكن حانوتا اجره فلان ان كان ممن يسكن الحانوت لا يحث الحالف  
 في قولها يحث في قول م وان كان ممن لا يسكن حانوتا تحث عندنا محل ولو خلف لا يدخل على فلان ولم يستم شيئا  
 يكون له فيه فدخل عليه في بيته او بيت غيره اوصفه حث وان دخل عليه في مسجد لم يحث ويراد به في العرف الدار  
 على فلان لاجل التعظيم في مكان يراد فيه التعظيم فاما في عرفنا اذا دخل عليه المسجد يحث هذا التفصيل في المحيط  
 وكذا لو دخل في ظله او سقف او دهنه والايحث لانهما ليست موضع الزاينة ولو دخل في فسطاط او حنية عليه  
 او بيت شعر لم يحث ان كان مصرنا كذا ذكر في الاصل ولو دخل اراه في الم يحث الا يرى انه لو دخل اراه في الم  
 وهو لم يره او في بيت آخر وهو دخل في بيت آخر لا يحث الكل في الاصل وفي جميع النوازل ولو خلف لا يدخل على فلان  
 فدخل عليه بردي غيره نازلا عليه لم يحث ولو لم يكن نية حث كن حلف لا يسلم على فلان فسلم على قوم وهو منهم  
 ناويا غيره لا يحث فان لم يكن نية حث وفي القناوى رجل قال آخرو الله لا دخل دارا والحطوف عليه داره ولم يكن  
 الحالف نية فيه ولا في غيره فاقبل الحطوف عليه الى ارضى سكنى واجارة فدخل الحالف عليه يحث ولو سكن تلك  
 الدار رجل آخر بعد ما تحق الحطوف عليه وحلف الحالف ايضا لا يدخل منزل فلان ثم دخلها لم يحث باليوقال  
 فيها ذكرنا قبل هذا اجاب الشايع م رجل حلف لا يدخل ارضه فباعته هي تلك الدار وشجرها الحالف المشرى







لا يثبت وإن لم يرد باب الحنث حيث ولو قال الأثر أنه ان خرجت من باب فنت طالق فصعد السطح فتركت  
دار الجار لا يثبت هو الأصح ذكره في الحيل ولو حلف عليها أن لا يخرج مع فلان فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها  
ثم لحقها فلا إثم يثبت وكذا لو حلف لا يدخل عليها فلا إثم إذا دخلها في دار ثم دخلت هي فاجتماعها لا يثبت  
وفي المسئلة لو قال الأثر أنه ان خرجت من هذا البيت لأمن من لا بد منه فانت طالق فالأمر لا يثبت أن يخرج تحت الإسلام  
أو يدعى رجل فلها حق فخرجها سلطان وهي كارهة ولو أذنت هي فحقها على الإنسان وهي لا تقدر على أن يتوكل  
بطلت حقها طلق ولزجها أن ينمها من الفروج وإذا لم يجد من توكل فلها أن تخرج ولا تطلق وفي الفتاوى امرأة  
حلفت لا تخرج إلا إلى أهلها فاهلها الأبوان فكانا حين حتى لو خرجتا إلى دار ذي رحم محرم منها حل حيوة الأبوين  
يثبت وبعد موتها لا يثبت وإن كان لها دار ثم فكل واحد منهما منزل على حق وزوج انهما غيرا بها فالأهل من  
الأب قد ذكرنا ما في فصل الأذن وفي الفتاوى لو حلف لا يخرج من هذا البيت وهو قاعد في البيت فخرج قدومه  
وبدنه في البيت لم يثبت هذا إذا كان قاعداً فإن كان سلقياً على قها وعلى بطنه وعلى جنبه فإن أخرج الأثر من  
حنث **جنس آخر** رجل حلف وهو أن لا يخرج إلى بغداد فخرج من باب دار يريد الذهاب إلى بغداد فخرج لا  
يثبت ما لم يجاوز عرصة على هذا الشيء فرق بين هذا وبينه إذا حلف لا يخرج إلى الحجازة فلان فانه يثبت  
إذا خرج من باب دار ولو كان منزل من داره فخرج ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يثبت ما لم يخرج من  
الدار هذا في الفتاوى وأصل هذا في الجامع الصغير قال لو حلف لا يخرج إلى مكة فخرج يريد هاتم رجع يثبت لأنه وجد  
الخروج لأن الخروج عبارة عن الانفصال من الدار إلى الخارج وههنا بالفصل في الخروج إلى مكة كان خارجاً  
إلها فيثبت قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله الآية وفيه لا يثبت لأنه يريد الوصول  
قال الله تعالى فأتياه فقولا أنا رسول ربك وفي الذهاب أخلف للشايع فيه والصحيح أن الذهاب كالإتيان ينبغي  
أن يثبت ذلك أن نوى بالذهاب الوصول فهو على نوى وإن نوى إلى الخارج فهو على نوى وإن لم ينو شيئاً يحمل  
على الإتيان لأن الناس يريدون الإتيان وفي الفتاوى لو حلف لا يخرج إلى مكة ماشياً فخرج إلى مكة ماشياً  
ثم ركب أو خرج ركباً ثم نزل ومشى لا يثبت ولو حلف لا يأتي بغداد ماشياً فركب حتى دنى منها فدخلها ماشياً يثبت  
لأنه أتاهها ماشياً ولو حلف لا يشي إلى بغداد فمشى بعض الطريق ذكر بعض لا يثبت بخلاف الخروج رجل حلف لا يخرج  
من الرى إلى الكوفة فخرج من الرى إلى مكة ومن الكوفة أن كان حين خرج من الرى نوى أن لا يمر بالكوفة ثم بدله فمر  
بها لا يثبت ولو حلف لا يخرج من الدار إلى المسجد ثم خرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك إلى غير المسجد لا يثبت  
وفي المسئلة لو قال الله لا أخرج من بغداد فخرج مع جماعة والمقابر خارج بغداد هو حلف في مجموع التوازي  
أو أن أحد تخشب بره على مجاورة فلها ولو قال الله تخشب على مجاورة عرصة المصطفى حلف أن لا يركبها وإن لم يركب

فكأنه العير لم يعلم قال ان خرج حين علم وحق بالعير ولا فلا في المحيط الكوبانت باخانة فلان بروى دستور  
دادنا نذنه بده حلف بوليته فلان بروم بطلب غريم وقت لا بحث **جنس آخر** فيما يتعلق بالقول رجل خرج من  
مخاري الى مخر قد وصال المرأة ان تخرج معه الى مخر قد فابت فقال له بالفارسية الكرا ليس من بيرون بياني فقلت  
فانت طالق فلا فاقلم تخرج تلك المرأة حتى يرج الزوج من مخر قد وخرج الزوج مرة اخرى من بخاري الى مخر قد  
ان لم يخرج فلانة لا بحث ابدا ان اراد الزوج بذلك ان خرجت فلانة ولم يخرج معها على اثرى اذا رجع الزوج  
قبل خروج فلانة تسقط اليمين وان اراد الزوج بقوله ان لم تخرجي مع فلانة ان يكون عدم خروجها سببا لوقوع  
الطلاق فاذا لم يخرجها يقع الطلاق رجل قال للمرأة انت طالق ما لم اخرج الى الكوفة ففوض وجهه الى المخاري  
فكث ساعة ما كنه ثم ذهب لا تطلق ولو كثر ساعة لا في طلب الكراء طلقت وانقطع الفو بالساعة ولو اشتغل  
بالفوض للصلوة المكبنة او اشتغل بالصلوة المكبنة لا بحث ولا اشتغل بالصلوة النطق او بالاكل او بالشر  
يبحث رجل قال للمرأة عند خروجها من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالق فلا فاجلس ولم تخرج فلانا  
ثم خرجت ورجعت والزوج يقول نويت الفو قال في طلاق الفتاوى لا يصدق وتطلق امرأة قال الصدوق <sup>الشديد</sup>  
والطاهر ان يصدق وقال في فتاوى قاضي خن قوله يصدق هو الصحيح وفي فتاوى النسفي سكن ان ضرب  
امرأة فريت وخرجت وقال لها ان لم تعودى الى فانت طالق فلا فاذ ذلك عند العصر فسار الى عند العشاء  
الاخيرة تطلق امرأة لانه على الفو ولا يصدق لو قال الم اربعة الفو رجل تساجع امرأة فقال لها ان خرجت  
من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق فخرجت اليوم الى الصلوة او الى غيرها رجعت ثم رجعت  
ينظر ان كان سببا لخرج السفر لا يقع ذلك على الخروج الى الصلوة ديانه رجل خرجت امرأة الى قرية فقال لها  
رجعما اكرش ارسه روز بانه انجا فانت طالق فلا فاقضت المرأة اليوم الثالثة الى قرية اخرى ثم انصرفت الى  
تلك القرية واقامت بها اياما ان كان الانصاف من تلك القرية على ان لا يعود لا تطلق وان كان الانصاف على ان يعود  
وعادت تطلق لان الكينونة الاولى باقية لانها ما لم تخرج لا على غرم الانصاف يبقى تلك الكينونة رجل قال الصهر  
ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت تبكى هناك فمضى الى مخر قد فخرجت ثم دخلت وبكت تطلق قال الفقيه ابو الليث  
ان كانت موضع يسمع بكاء ما تطلق وان لم يكن ذلك الغص فاذا خرجت قبل ان تبكى فخرجت من بينه رجل  
قال لامرأة ان تركت هذا الصبر خرج من هذا فانت طالق فشرعت في الصلوة او بابت عنه فخرج لا بحث امرأة  
تخرج من دارها الى سطح جارها فغضب الرجل وقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار او الى الباب فانت طالق  
فخرجت الى سطح جار آخر لا بحث ولولم يخرج من هذه المقعدة بحث لغوم اللفظ ومن هذا الجنس طلاق الفتاوى  
رجل قال لرجل انك تفعل بامرأة فلان كذا واهذه المرأة على سطح وامرأة اخرى على سطح اخرى والسطوح متصل بها



بغير البينة مطلقا فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامر بتطالوق ولم يسمها واسارا الى المرأة الاخرى  
ولم ير ذلك صاحبه وقد فعل بها ذلك وقع الطلاق قضاء لا ديانة رجل مع والدة في الكرم فغضب  
قال كريش من آخايم فكذا يقع هذا على الكرم ان لم يكن سابقة قد دل على القرينة فعلى القرينة ولو قال آخايم  
نخسب باقى في فصل النوى سئل الذين عن دعوى الضلع مع فلان فقال الكرم باوى آسى كمن حلال اخذ من  
حرام فتركه حتى مضت منه ثم صاح قال لا يحسن ان تدعى الفلانة قال اصالحه حتى يعطى خمسين دينارا  
فاعطاها ما حل له قال نعم لا تله عليه حقوقا فلا يكون شوق **وما يتصل بها بل الفصل** رجل قال لامرأته  
ان ارتقيت هذه السلم وضعت رجلك عليها فانت طالق فلما وضعت لحدى رجلها تذكرت فرجعت فطلق  
يسرى في الوضع وكذلك في الارتقاء قال وينبغي ان لا يحسن في الارتقاء بوضع اخرى القدمين لان ذلك  
لا يعدل بقاءه وكذا لو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت  
القدم في السكة طلق رجل وامرأته على السطح ارادت ان تنزل وتذهب الى بيت اختها فقال لها ان نزلت  
من السلم وذهبت الى بيت اختك فانت طالق فتركت وما ذهبت لا تطلق ولو نزلت من جانب آخر لم يفسخ  
وذهبت الى بيت اختها انطلق قال هذان بيان ان الشرط اذا كان قبا لا يعتبر رجل قال لامرأته ان اكرمتني برك  
من نياوى فانت طالق فجاء الى الباب لم يدخل فطلق ولو دخلت وهو قائم لا تطلق والشرط ان تجي اليه بحيث  
مزيد اليها يصل اليها امرأته قامت في فراشها فدعاها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان تجي الى فراشه  
الليلة فانت طالق فاجتباها الزوج كرهما الى فراشه من غير ان تضع قدمها على الارض قامت مع الليلة  
لا تطلق لانه لا يجزىها الا يكملها الجنى فيكون فرع مسألة الكور وفي الفتاوى رجل غلب عن دار ساعة ثم رجع  
فطن ان المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آتى بامرأتي الى ادى الليلة فمضى طالق فلا فاما اصبح قالت المرأة كتبت  
في هذه الدار لم يحسن عندك ومعه المسئلة قد مرت وفي فصل الجامعة بما فلو قالت كنت غائبة ارجع  
الزوج طلق قال ان لم تذهب وتجي بفلان فلما ذهبت فجاء فلان من جانب آخر حتى فتوى من سلام الا  
اجاء فلان لا بدعوتها حنث وقيل ينظر الى غير الخلف ان كان غرضه بيان المرأة به حنث وان كان مجيئه لا  
يحسن وفي الجامع الصغير قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهي اخلة لم يحسن استحسانا حتى يخرج  
ثم تدخل وفي الفتاوى امرأة ذهبت الى بيت والدتها فقال لها ان تجي الليلة الى بيتي فانت طالق فجاءت قبل التجار  
الصبح لا تطلق ولو خلف ابوزور فلا غنا فاما لم ياذن له لم يحسن وان اذاه ولم يستأذن لم يحسن ولو اذاه  
ولم يجين وفيه يحسن الا ان يكمل ان تذهب اليه **الفصل التاسع عشر في فضائل الدين** رجل ادعى على  
آخر القدر فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان ذلك على القدر ثم قال المدعى امرأته طالق ان لم يكن على القدر

فانما المدعى البينة عليه بالالف وقضى القاضي عليه بالالف ففرقا القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته كذا انهم  
وفي الفتوى جعل هذا قولين من عند لا يفرق فصار عن روايتان فيفتي بالتفريق ولو اقام المدعى عليه  
البينة ان كان او فاه قبل دعواه كان تفريقا القاضي بين المدعى وامرأته ان زعم انه لم يكن له الا هذا الف وقضى  
القاضي بين المدعى عليه وامرأته باطل هذا اذا اقام المدعى البينة على المال فان لم تقم البينة على المال لكن اقام  
البينة على امر المدعى عليه بالمال المدعى لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وامرأته لان شرط الحنث كون الف  
عليه وهذا محتمل والقاضي يقضى بالادارة لانه يحتمل هذا في دعوى الدين لما في دعوى العين رجلان في ايديهما  
دار حلف كل واحد منهما ان الدار ان ثم اقام كل واحد منهما البينة ان الدار ان يكون بينهما ويحشيان ولو كانت  
في يد احدهما حنث الذي كان في يد والى ان ايديهما ولم يبقا البينة لا حنث عليهما وهي بينهما نصفان قال  
ابو سن في رجل حلف بطلا لامرأته فلا فاعلى اراهماله وفي يد يد فقام رجل البينة ان الدار فحلف  
القاضي له فان الزوج يحنث وتطلق امرأته في القضاء وان كان الزوج اقر فقال كانت لفان لكن اشترى بها منه  
فان فلا فاعلى اراهماله حلف قضى بماله والزوج صدق في يمينه ولا تطلق امرأته والمقر في هذا الحلف  
للماحد في المنقوع ولهذا النوع نظائر وشاهد كتبناها في خزنة الوقفات رجل ادعى على آخر دين وعلم بالدين  
بذلك فأتى المدعى فشهد المدعى ان ابن ابك قد قرضوه هذا الدين لا يسع الا ان يحلف في لا  
اعلم ان له على يد دين لان الشهادة بدو القضاء ليست بحجة رجل ما وخلف وان ثاب وليت دين على  
رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم ان ليس له عليه شيء ان لم يعلم بحق الموت ارجوان لا يحسن  
وان علم بحنث هو الحنث ولو حلف المشتري ليس للموكل عليه شيء بان ياعه ويحلف لا يحسن لكل في الفتاوى **حبس**  
**آخر** وفي المسئلة لو حلف لغيره لا فارق حتى اخذ الى عليك فحنثه لم يحسن لانه ما فاقه ولو حلف لا يفارق  
حنث وفي التوال لو حلف لا يدعه يذهب حتى يعطيه حقه فقام فذهب لا يحسن فان استيقظ البتة لا يحسن  
ان ذهب تركه يحسن والزيادة على هذا في الاصل في باب العين في الكلام لو لم يبرهن لكن كبر حتى اعلنت  
لم يحسن ولو ان المطلب احال بالمال على رجل وابرا الطالب منه ثم فارقه لم يحسن عندهم اخلافا لابي س  
فرع مسألة الكور فان توى المال على المحال عنه رجع الطالب على المطلب لم يحسن لان الدين باطل ولهذا  
يعود والزيادة على هذا في الاصل في باب الوفاء في اليمين لو حلف ليقضين ماله وقت كذا ثم اذاه قبل  
الوقت المستحق او هبته او ابراه منه او مات فلان ثم جاء الوقت وليس له عليه شيء لم يحسن عندهم اخلافا لابي س  
وكذا لو مات احداهما قبله اي ربا الدين لم يقضى الى ربة الطالب او وصيه بر في يمينه والا فموت وفي المسئلة  
لو حلف لا يفارق غيره حتى يسوق في ماله منه ففقد ماله حيث يراه ويحفظه فهو مخافق وان حال بينهما اشترى



من اربعة السجدة في غير مفرقة وكذا الوقوف احد ما دخل المسجد والاخر خارجا منه والمبايع بينهما متى جئت  
فلا يكون فتره وان توارى عنه محيط المسجد والاخر دخل ففد فارة وكذا لو كان بينهما باء فلو ان لا يكون  
المفتاح بيد الخالف ادخله بيتا واعلم عليه وقد علم الباب ان كان المحبوس هو الخالف والمطوف عليه هو الذي  
اغلق الباب اخذ المفتاح فقد حث اذا كان الخالف هو الذي فارق ولو قال لا افارقك حتى تقطع حتى اليوم  
وحلف عليه ونيتة لا يترن الا يومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحنث فان فارق بعد  
مضى اليوم حث وكذا لو قال لا افارقك ابدا حتى تقطع حتى وكذا لو قال لا افارقك حتى اقول اني السطلي  
فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدر لا يحنث الا بتركه ولو قدم اليوم فقال والله لا افارقك اليوم حتى تقطع حتى  
فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنث فان فارق بعد مضى ذلك اليوم لم يحنث لانه وقت الفراق بذلك  
اليوم **نوع منه** ولو قال والله لا اخذ مالي عليك الا ضربه ولا عليه عشرة دراهم فجعل يزن درهمه او يقطعه بعد  
ان يكون في يده لا يحنث اما اذا اخذ في عمل اخر غير ذلك في ذلك المجلس فحوادثا كل في النسخ وفي الجامع الكبير  
رجله على اخر ما يدرهم فقال عبد خزان اخذها منك اليوم درهمادون درهم فاحذر منها خمسين المسئلة  
بحالها حث لان حكمه من التبعيض في المسئلة الاولى لما تكلمت عن المائة هذا اذا وقت وقال اليوم اما اذا لم يوقت  
وقال عبد خزان قبض منها درهمادون درهم فقبض منها خمسين حث حين قبض وفي طلاق النوازل لو قال لا  
اخذ حتى اجمعها اليوم فاحذر نصفه يحنث حتى يخلها في فاذا اخذ حث ولو قال لا اخذ حتى اجمعها  
اليوم فاحذر اليوم نصفه وغدا نصفه لا يحنث حتى يخلها في فاذا اخذ حث وفي الفتاوى لو حلف عمر بن لا  
يذهب من البلدة قاسم من ندهي فقبض بعضه وذهب حث وهذا اسم الكل وكذا المال اسم الكل حتى لو حلف  
المديون لا يقضى اليه اليوم فقبض اليه الا فلا يحنث ولو حلف من قبل ان اخذ مالي عليك غدا  
طالق وحلف المديون ايضا ان لا يعطى غدا فاحذر من قبل فلا يحنث وان لم يكن يحنث الى باب القاض فلا  
خاصه بر في يمينه ولو قال ادع مالي عليك اليوم وحلف عليه فقدم الى القاض فحبسه او حلف بر في يمينه  
وكذا الوقوف الى القاض ولازمة الى الليل رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا اوليا خذت يمينه ولا  
يضر في غير ذلك في الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم يأخذ به وانصر في غير ذلك لم يحنث  
لان اخذ الدين تبع ليس بمقتضى المديون اذا حلف ليوفين حقه يوم كذا فادرك الدين فلم يجد عليه حقه  
لا يحنث وفي الفتاوى باب التين وفي باب النوى يرفع الامر الى القاض ويذرع اليه وقال القاض الامم هو  
الصحيح ولو كان رب الدين حاضر لكنه لم يقبل ان وضع يده يحنث لو اراد ان يقبض يمينه اليه لا يحنث  
وبرى وكذا لو حلف لا يقبض المقتضى بفعل القاض يحنث لبري ولا يحنث قال في مجموع النوازل لا ترى ان اذا حلف

لا يردى زكوة ماله على العاشر فاخذ منه الزكوة جاز عن زكوة ولا يحنث المديون اذا حلف لا يعطيه ماله حتى  
يقضى عليه القاضى فكل وكذا حتى خاصه الى القاضى فقبض على وكيله لا يحنث الخالف ولو قال لا يقاضى  
نديم فشرط البرا حتى الى القاضى والدعوى عنده وكذا لا اعطيك قابدا قاضى يري كيف ياتي الى باب  
القاضى ولو حلف لا يقضين حقه الى يوم الخميس فمضى بعد المطلع الفجر من يوم الخميس حث وكذا لو قال الى  
خمسة ايام لا يحنث اذا قضاه قبل غروب الشمس اليوم الخامس وقبله وكذا لو جرد ان الى خمسين نخل  
السنة الخامسة في الاجارة وهذا لانه وقت اليمين والاجارة بخمسة ايام وبدون اليوم الخامس يكون  
خمسة ايام فصار كانه قال لا يقضين حقه قبل خمسة ايام ولو حلف لا يؤخر عن فلا يحنث الذي عليه شهرا  
فحسب عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنث الكل في الفتاوى سوى مسئلة الاجارة وفي فتاوى قاضى خان  
وهو لو حلف الشفيع ان لا يسلم الشفعة فلم يخامه حتى بطلت شفته لا يحنث وكذا لو اخذ من كل شهر  
ثم حلف ان لا يوجع من الدار فترها عند الساجر ثم لا يحنث وان كان تقاضا آخر كل شهر جرح  
ما مضى فان سأل آخر شهر لم يسكنه الساجر فاعطاه الساجر حث لانه اذا طلب جرح واعطاه يصح حث  
وكذا لو اخذ الرجل ثوبا من ثوبه ذهب الى الصباغ وامره ان يصبغ فامسأ مرة في ذلك فقال الرجل  
ان صبغة فالت طالق ثم صبغه الصباغ لا يحنث لانه لم يامر الصباغ بعد اليمين ان يصبغ وفي فتاوى النسف  
المديون اذا وعد قضاء الدين عددا وقال اكره ان يايم وترائينهم فكذا فجاء وراه نفسه من بعيد ثم يمينه  
وفي فتاوى شمس السلام لا ور جدي ان لم اقض حقت يوم العيد فكل اقل يجعل هذا اليوم يوم العيد  
في مصر وفي مصر جعلوه عيدا قال غير هذا الحكم في مصر الخالف وجميع البلدان اذا لم يختلف المطالع وقد  
ذكرنا تمام هذا في كتاب الصوم وفي فتاوى النسف لو حلف مديون كذا من روى يوسى ولو بوقت وقتا  
اذا طلبه وهو عالم بالطلب لم يظهر حث ولو دخل السوق محتفيا لا يحنث والطلب هو لا يعلم فلم يظهر  
حنث ولو كان رب الدين اثنين حلفا هكذا وقضى من احدهما لم يبق اليمين حقه رجل على باب مديون  
حلف ان لا يذهب عن هذا الموضع او قال عن باب داره حتى يقبض حقه الذي عليه فقام المديون وفيه  
بالفارسية استخس حتى ذهب الى موضع آخر قبل قبض حقه يحنث الا اذا حلف من ذلك الموضع ثم ذهب  
من الموضع الذي لا ينفى بل يحنث وفي الفتاوى لو حلف لا يقبض ماله من المطالب اليوم فقبض من  
المطالب حث لان ذابيه وان قبض حقه من مطوع او من كفيله او المحتال عليه يحنث لانه ليس عليه ولو  
كان المطالب حال جدا ليس له على المطالب من قبض من ذلك الرجل حث لانه وكيل الطالب هذا اذا كان  
الحالة بعد اليمين فان كانت الحالة قبل اليمين لا يحنث لانه ليس بوكيل وكذا لو وكل الطالب وكيله قبل اليمين



فقبض الوكيل بعد المين في قاي وقاضى رجل حلف ان لا يأخذ ماله من غيره اليوم وقد كان وكل وكلا  
بقبضه فقبض الوكيل بعد المين ذكر في المتن انه لا يحث قال ويبنى ان يحث في عينه كالوكل وكلا  
بالنجاح ثم حلف ان لا يتزوج فتزوج الوكيل حث الحالف ولولم يقبض ويكلم ولكن احال رب الدين عليه  
له على المحل بن قبل المين فاخذ الحالف ماله من الغريم لا يحث ولو اشترى به شيئا منه وقبضه اليوم حث  
ولو اشترى يوم حلف وقبضه الغد لم يحث ولو حلف على قبضه بعضا لم يحث لان لم يقبض ماله اليوم  
لان اسم الكل ولو وهب الكل منه لا يحث ولو اشترى به شئ فاسد او قبضه ان كان في قيمته وفاء حث  
لم يكن فيها وفاء لم يحث لانه صار قابضا للبعض ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوبا باهرا ثوبا فاخذ منه جرابا  
فيه ثوبه ووقد سته فيه وهو لا يعلم حث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فاعطاه فلو لم يدر في ما دنا  
فقبضها الحالف ولا يعلم حث لان الدرهم قد يجعل في الفلوس عادة وتؤخذ منها وكان اخذ الفلوس اخذ الدرهم  
اما لو قبض منه قبضه في قبضه درهم لا يحث ديانة وقضاء ولو حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فاحضر  
منه اليوم فطالبه بدينه لم يحث ولا يكون هذا قبضا ولو استهلك شيئا من ماله ان كان السهم لك مثليا  
وليس يقبض وان كان غير مثلي فان كان فيه وفاء حث لكونه اذا غصب لم يمتثل فان استهلك ولم يقبضه  
يحث ولو كان له على آخر ثم استراح فحلف لا يأخذ منه فاخذ منه كان ذلك حظه يحث الكل في طلاق الفتاوى  
وفي الجامع الصغير لاخذ منه زيوفا ونحوه او مستحقه يحث ولو اخذ ستمه او صا لا يحث وفي الفتاوى  
رجل حلف على الف درهم بعينه ان لا ينفقه ولا ينفقه ولا ينفقه وقضى به دينه عليه حث لان قضاء الدين نفقة على نفسه  
القاضي الامام لا يحث لانه لا يمتنع هذا اتفاقا فاعرفا ولو حلف ليعطين كل يوم امرأته درهما فباعد بها  
اليوم وترايد في الليل ويدفع بعد الغروب لم يحث لان المجل يوم ودية عن دفع درهم بزوج النور  
رجل حلف ليناول امرأته هذا الشئ في تحليلها من كان قريبا او بعيدا وفي طلاق الفتاوى سكران اعطى امرأته  
درهما فقال له انك اذا صجرت اخذت منه فقال ان اخذت منك فانت طالق فاخذ منه ما هو سكران لا  
وفي مجموع التوازل رجل الهدى الى رجل شيئا فقال المهدى اليك اعطك هذا القباء بهذا الهدية فكذا  
فقبض من ثم اعطاه عشرة دراهم فضا الحالف على ذلك يحث وقال القاضي الامام لا يحث مادام القباء باقيا  
الحالف حتى لو اعطاه القباء بعد ذلك بر في عينه الجاني اذا غصب قال الكرمي من كوى بدستكم  
فكذا ودفع ما كان من الدرهم وبقي درهم في بيته فذهب اخذ ودفع درهم حث رجل قال هراجهل  
درهم سوسم درهم وحلف عليه وقد التزم ذلك لانه لم يبط شيئا الى الآن يحث فان اعطى شهر وهو  
يطلب بذلك في المستقبل على العادة بر في عينه ولا بد من تقديم وطيفة شهر للبر رجل حلف وقال من ابلغ ان

جزدويم درهم داد في نيست ثم ظهر ان عليه درهمين ودانقا لا يحث اما لو قال الف درهم ونصفت حث  
فمنذا يقع بمسئلة الجامع الصغير قال رجل حلف وقال الامام لا مأية درهم وقد ملك حسين درهما لا يحث  
لان المقصود منه عرفان ما زاد على مأية ولان استثناء المأية استثناء وها جميعا اخرها فليكن استثناء  
داخلا تحت استثناء المأية رجل عن خمسمائة درهم ودقعة فانفق منها ثلثا مائة وربع عليا مائة وحلف انه  
لم يحبس من الودقة شيئا لا يحث الكل في مجموع التوازل في فوائد شمسى سلام رجل دفع ثوبا الى قصار فالكو  
القصار حلف ان لا يأخذ منه شيء حث لان دفعه الى ابنه او وليه ان كان لابن او وليه في عياله  
يحث لانه اذا عني دفع العينا **وما يتصل به** وفي الاصل لو حلف ماله مال يضره مال الزكاة وينصرف  
الى الودقة وله ذهب فحظه قليل او كثير حث والنصاب ليس بشرط اما لو كان له على اخوين لم يحث سواء  
كان للدين مطلقا او لينا ولو كان له مال قد غصب كان مستهلكا صار دينيا وحكمه قدره ولو كان قائما ان  
كان جاحدا لا يكون الا وكيل لا يكون مالا مطلقا قائما كان او هلكا او ستمكا مقرا او جاحدا **الفصل**  
**العشر في السرة** وفي الفتاوى رجل حلف انه لم يسرق شيئا سماء ولم يره وقد كان رآه قبل ذلك لا يحث  
هو الحث لان الحال وجب بقيد النظر امرأة حلت الى بيت زوجها وافرط الحطب من اللحم وقال الزوج  
اكر من از آورده تودانه بخورم فانت طالق فاكل من ذلك اللحم شيئا انطلق امرأته والاصل في حبس حث السرة  
اعتبار اللفظ ما امكن وعند تعد اعتبار اللفظ بقيد الغرض كالوقال امرأته اكرت ابيك شيئا من خمر  
فاشترى بالدرهم لا يحث قال القاضي لا اعتبار اللفظ لانه يمكن وفيما اذا قال اكرت اكرت او خمر اما اعتبار الغرض  
لان اعتبار اللفظ غير ممكن لان اللحم لا يكون له دائرة وفيما صار اللفظ مجازا عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته  
في وضع القدم في الدار وكذا في وضع اليد على الدار الا اذا وجد ما يدل على عدم ارادة الجاني فيعتبر الحقيقة  
ولو قال انك ابعت نفقتك من كرسية الى عشرة ايام فبعث من موضع آخر حث ولم يعتبر الغرض لان اعتبار  
اللفظ ممكن وفي اعتبار المقصود ايضا قال ان وضعت يدي على جاري فمخرقة فضر بها ووضع يدي عليها ان  
كان الحلف لاجل المرأة او لامرئ على انه اراد به الوضع في غير الغرض لا يحث وفي اعتبار المقصود ايضا اخرج  
مع الوالي حلفه الوالي ان لا يرجع الا بانه فسقط منه شئ فرجع لذلك لا يحث وعلى هذا الحلف لا يعمل اليوم حجة  
فهذا على العمل المعروف في سائر الايام وسياق المسئلة في اعتبار المقصود حلف لا يمتنع شرطان فلو ثبت  
آخر سياق المسئلة في اعتبار اللفظ لو حلف لا يكفل نصف درهم فكل بشره درهم لا يحث اعتبار اللفظ وفي باب  
الباء من الفتاوى امرأته انت تجال ترفع الاستمعة وتخرج فقال زوجها اكرت اكرت او خمر اما اعتبار الغرض لا يحث  
فانت طالق فاخرجت بعد ذلك غير ستمى حث حث لا يحث وفي اعتبار اللفظ ايضا رجل قال اكرت اكرت

بشره درهم











فرضي لها ففقت ان ضربتني بنفي ان يؤذيه لا تطلق وان كان على العكس تطلق ولو قال لامرأة  
ان اذنيك فانت طالق فاشترى جارية وليس بها تطلق لان هذه اذى حق ولم تعد لا تطلق وهذا  
اذا لم يكن هناك مقدمة فان كانت تصرف اليها وفي الفتاوى خلاف الامر الى الفرائض قالت لا ابي فانك تعد  
فقال الزوج ان عذبتك فانت طالق فجاءت الى الفرائض وجامعها وهي كارهة تطلق واجامعها وهي طاعة  
تطلق وفي فتاوى مشايخ الاسلام رجل قال لآخر ان لم اخرج بيتك فامرأة طالق فقيد حق في الغد ففعل  
المساجع وعلى هذا لو قال لآخر ان لم اخرج بيتك فامرأة طالق فله ان يضمن فراه مع قوم واتباع له كثير  
يمكنه فيه فليضمن حتى يرضى الغد يحنث فقد ذكرنا من جنس هذا في فصل المسكنة **الفصل الثاني والعشرون**  
**في الكيوب والجلوس** وفي الاصل لو حلف لا يركب ولا يركب مركبا فهذا على الفرس والبغل ومباينة الناس حتى  
لوركب غير انسان لم يعبر اليه لا يحنث ولو حلف لا يركب مركبا يحنث بركوب السفينة والمحمل والذابة لان الركوب  
اسم لما يركب عادة والسفينة يركب عليها في البحر عادة وفي الفتاوى ان كان الحالف اهل بلادنا فاليمين على البرذون  
والفرس فامة ولو حلف لا يركب ذابة لا يحنث الا بركوب الحمار والبغل والفرس والبرذون ولا ينصرف الى كل  
ما يدب على الارض استحيانا وفي فتاوى الفاضل امام وان ركبه غير هاتين البيوع ونحوه لا يحنث استحيانا اولا  
ان ينوي فان نوى الخيل وحده لا يدين في الفضل اذا كان اليمين بطريق اعتق وان حلف ان لا يركب لم يعبر  
ذابة ونوى الخيل وحده لا يدين اصلا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برون ذابة لا يحنث وكذا لو حلف ان لا يركب فرسا  
فركب فرسا لان الفرس اسم للفرس والبرذون للبعي وهذا اذا كانت بالعربية فان حلف بالعربية اسما لم يشهد  
حنث على كل حال ولو حلف لا يركب فرسا فركب الجمل لا يحنث وفي الاصل قال هذا قياس الاستحسان ما ذكرنا ولو حلف  
لا يركب هذا المتبع فادبنا او نقص فركب حنث ولو بدل الحنث لا يحنث والمقبعة المتبع هو الحنث الكلي في الاصل  
وفي مجموع التوازل رجل قال كل ما ركبت ذابة فنته على ان تصدقها فركب ذابة يلزم التصديق بها فان تصدق  
بها لم يشهد فركب ذابة اخرى لزمت التصديق بها مرة اخرى ثم بخلاف مسألة التخيير حنث بطل التعليق لها  
ولو قال اجنية فلما تزوجك فانت طالق فلا فاقترن بها فطلق فلا فاقترن بها فزوجت بزوج آخر وعامت اليه فزوجه  
تطلق فلا فاقترن ثم **وما يتصل بهذا** وفي الاصل لو حلف لا يقعد على الارض فقع على سباطا وغيره على الارض  
يحنث ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بغير ان يحنث ولو مشى على سباطا لا يحنث ولو مشى على ظهر  
حافيا او مستغلا وفي الجامع رجل حلف لا يجلس على هذا الفراش فجلس على فراش فوق الفراش المخطوف عليه حنث  
اذا لم ينو ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش فجلس عليه محبسا فجلس عليه حنث وهو يقع ولو حلف لا يجلس  
على هذا السرير فجلس عليه حنث ولو وضع سريرا فوق هذا السرير فجلس عليه لا يحنث وكذا لو نوى

على

على الدكان فكانا اخر او على السطح اخر ولو حلف لا ينام على هذين الفراشين يحنث بالجمع والفرق ولو حلف  
لا يحنث الا بالجمع **الفصل الثالث والعشرون في الحنث والزرعة** وفي مجموع التوازل لو حلف لا  
يكون من كره فلان وفلان غايبة يمكنه بعض ما بينهما من ساعة حنث وان ذهب الى رقب الارض لينقض لا يحنث  
كذلك ان اراد ان يذهب هو في البيت ولم يجد المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو سجد انسان عن  
الخروج الى صاحب الارض هو في المصر مثل نجم الدين عن محترف حلف على الا ان حرفته ان لا يعمل بها وقال الكير  
دست ترايبناهم فكذا فاستمها لا للعل هو يحنث قاله وفي الفتاوى رجل قال لآخر ان لم يركب كركب كركب في هذه  
فالمرأة طالق فزرع بزرع الطبع والقطر يحنث ولو سقى غنما زرع غيره لا يحنث وكذلك ان كرها او حصد لانه  
ما لم يبدل لا يحنث كركب فان دفع الغنم من ارضه او ساقها جيرا فزرع اجير لا يحنث اذا كان ذلك  
ان رجل يلى نفسه فان نوى ان لا ينام غيره حنث فان زرع غنما او جيرا الذي كان يعمل قبل ذلك يحنث لانه  
كان يزرع قبل اليمن هذا الاجير في هذا النوع تحت اليمن ولو قال ربا الارض والزرع اكراري كركب كركب  
أيدي مواقرأة طالق فباع غنميه او اقرض او وهب يحنث ولو استملكه رجل فضمنه المالك واخذ فانفق  
في حلقه لا يحنث ولو حلف لا يصطاد مادام هذا الايمن في هذا البلد فخرج الايمن لا يصطاد الحالف  
ثم مرج الايمن فاصطاد ايضا لا يحنث ولو حلف لا يعمل يوم الجمعة فزرع ثوبا الى الخياط فامر ان يخط لا يحنث  
واليمن على العمل المعروف في سائر الايام ولو حلف لا يحنثه فلان فخط فلان فيصنع خطا باجر فهذا ليس  
بخدمته وانما خطا بغير اجر فان يحنث رجل مستاجر اجير يعلمون له خلف اجيره ثم بدله ان يعمل قال شتر  
ذلك الشيء الذي يفعل فيه ثم يبعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساك اكراري كركب كركب وكبيرم وباقول  
سنة وحلف عليه فلو اشترى الفرس منه ثم سبج ثم وهبه لا يحنث ولو سبج كركب من غير ان يشترى الفرس لا  
يحنث لانه اختص باسمه على حرة الكل في الفتاوى وفي فتاوى النسفة رجل حلف وقال من يشكك في هذا فلان  
نكنم وكيلي وكيلي كركب كركب فمادركم وحلف عليه فنصب الموكب على ما عين الحالف ثم امره الموكب ان  
له ففعل يحنث لانه لما عمل عملا واحدا ماصار وكما على الاطلاق رجل حلف بالفارسية من كركب فلان يحنث  
من ارضه لا يحنث واسم الخادم لا يتناول واسم السبع يتناول المزارع وفي المحيط قال كركب اكراري كركب كركب  
لو عمل كركب ان الحالف دفع مكعبه الى امرأته لتأمرها ان يصطاد فامرته قال ان الحالف ارسلها اليه بهذا  
الامر طلق امرأته **الفصل الرابع والعشرون في الافعال المتفرقة** رجل قال لآخر والله لا اراقتك  
فخرج في السفر ان كان معه في محمل وكركبها واحد وقطارها واحد فهو موقوف وليست المرافقة الا ان يجتمعا في  
طعام وشئ يجتمعا عليه ولو قال لا اصاحب فلانا فان كان هو في قطار والآخر في قطار ليس بصاحبه وان



كان في طار واحد في صاحب ان كان هذا في قوله وهذا في آخره وكذا ان كان في سفيته هذا في باب هذا  
باب على حدة وطعام كل واحد منهما على حدة ولو قال النجاشي هو انيد وحلف عليه ان زعم الحالف انهم كذلك  
فليزعمه لانه يحتمل الاشياء وفي فوائدهم لا سلام محو الا وحديثي، ولو حلف السلطان اسلمه غيره  
المشرق والمغرب قال ربع الباج فتر لا تدرى نفعه الى هل المشرق والمغرب في طلاق الفتاوى رجل قال الامر  
ان لم تكن غسلة القصة فانت طالق فامرت جارية باغسلها ان كان عدت المرأة انما تغسل نفسها تطلق  
وان كان من عاداتها انما تارها ولا تغسل اصلا لا تطلق وان كانت تغسل مرة وثلاث مرات فانت تطلق  
الا اذا عفى الامر وجعله ما يحسن الامر وما لا يحسن ذكرنا في فضل اليمين النجاشي ولو قال الامر اني اغسلت  
ثيابي فانت طالق فغسلت ثيابي او ذيله لا تطلق وكذا لو غسلت اللقاة ولو قال الامر اني اكرم غدا في طالق  
فرضت الى غير المستان ان حلف لا يخلو لا يخلو وان حلف لا يشعلها بالطوق يخلو الفتاوى  
الصغرى لو حلف بالفارسية دست اس نكمت جزاس بدت كسيما ودست اس باي كسيدي يخلو كذا تهاكر  
باسد كد رالاند في معناه لا تدرى كباي كسيدي يخلو وان كان اللفظ لا يتوعد ولو حلف لا يضط فانكنته  
لا يخلو امره قالت من مشب اب كوزل را نذرهم فكذا لو حلف عليه فمات امره اخرى وجعلت الضمة في  
وامسكت الضمة الا ان الحالفة ارضعت تحت ولو حلف لا ياتن فلا تعلق شي فراه دها وقال النظر لهذا  
ولم يفارق لم يخلو ولو دفع اليه الله اسكها حق اصل تحت الحلة الفتاوى وفي المتن رجل قال امره  
ان تطلعت احدا فانت طالق فقد تطلعت شعرا امرأة سخرت رأسها يخلو وفي فتاوى القاضي الامام وكان  
هذا الجواب نظرا لان ذلك لا يقد مشطا **الفصل الخامس والعشرون في المعرفة** وهو ان يدرك القيم  
الثالث رجل حلف لا يعرف فلانا في المعرفة بالاسم والنسب وتعلم هذا بان في كتاب القضاء في فصل كمال القاضي الى  
القاضي وفي مجموع النوازل رجل ولد له ولد فاخرجه الى جواره ولم يكن بهما بعد فراه الجاز ثم حلف الجاز انه  
لا يعرف هذا الصبي يخلو لان معرفة الصبي هكذا يكون بخلاف الباي لان معرفة بالاسم ولو تزوج امره ودخل  
بها ولا يدري اسمها فخلو انه لا يعرفها لا يخلو وكذا لو حلف انه لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه وهو اسم  
لا يخلو وان عوف به معرفة بوجهه فقد شذ على نفسه رجل حلف للسلطان انه لم يعلم بامر كذا فخلو ثم تذكروا  
كان يعلم امره ان يخلو رجل طلب السلطان ليا خذ به ثمة فاخذ رجلا واراد استخلافه بان لم يعلم من عمارته  
ولا فرائده ليا خذ به ثمة فغيره في كثير السنين لا يسعد ان يخلو وهو يعلم ولكن الخيلة ان يدرك الامر  
الذي يطلب السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند خصافه وان لم يصح في ظاهر الرواية ولعل المسئلة ان  
المحصر من العموم هل يصح فان كل الحالف مطلقا فيقول الخصاف في طلاق الفتاوى رجل ادعى على نسائه

ما لا خلفه القاضي الى عليك كذا بعد ما انكر فخلو واساوا بصيغة كية الى رجل آخر انه ليس عليه شيء عند  
ديانة لا قضاء وفي التجريد بين حلفها رجل ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق وما يشاكل ذلك فالنشر  
نية الحالف للطلاق او مطلقا وقد ذكرنا في اول هذا الكتاب في الفتاوى رجل حلف في دار رجل فخلو  
الذي لا يدري اين هو ان ولد به انه لا يدري انه في داره كان هو في الدار لا يخلو وفي مجموع النوازل عن ابراهيم  
القصبي انه كان متورا من النجاشي فخط خطا مدقرا لوقال الحاد من قل ليس هنا اي الخط وفي رواية في  
النسب السلطان اذا حلف رجلا انك لم تعلم بكان شي من مال فلان وامرأة فلان بقيت شيئا الى الحالف وبعده  
والحالف يظن انها ملك المرأة فخلو ثم ان امرأة فلان تقول بان المتاع مال الرجل لا يخلو الا ان يصدقها  
الزوج او يقضي القاضي بنية عادلة **الفصل السادس والعشرون في النجوم والبيوت** وفي الفتاوى  
رجل حلف لا ينام حتى يقرأ اقام جالس لا يخلو رجل حلف لا ينام مع فلانة ولا امرأتان احدهما فلانة  
قلمت الحلق في علمها مع اخرى سرايايات فقام الحالف مع الاخرى والحلف عليه باعند حمله لا يخلو ان لم  
يمسها قصدا وان وضع يده على حبلها لم يخلو كذا لا يخلو رجل قال وشي بهج تختم وحشم كرم كرم  
وحشم بر حشم نهادم وحلف عليها وهو قد اضطلع على فراشه لكن لم ينام ان نوى بحقيقة النجوم لا يخلو  
ان لم يوشيا يخلو اذا وضع جنبه وضمت عينيه وحلف لا ينام على هذا الفراش فخرج الحشونة فقام عليه  
لا يخلو ولو نزح الظهارة ونام على الصوف والحشونة لا يخلو رجل قال الامر اني ابيت على ثوبك فانت طالق فخلو  
على وسادة لها او وضع رأسه على رقعة واضطلع على فراشه او وضع جنبه او كثر يد على ثوب من ثيابها  
لانه بعد نايك ولو اكل على وسادة لها او جلس عليها لم يخلو ما يضع جنبه او كثر جنبه حلف لا ينام على هذا الفراش  
فخلو ذلك الفراش على فراشه آخر ونام عليه لا يخلو وهذا الوجه في ذلك الفراش في فراشه بسمه في فراشه  
فوائد شمس الاسلام لو حلف لا ينام على هذا البساط فوضع رأسه عليه لا يخلو **باب في البيوت** وفي  
الفتاوى لو قال امرأته ان ثمت الليلة الا في حجرى فانت طالق فانت في فراشه ولم يخلو في حجره لا يخلو  
ولو قال بالفارسية در كمان لم يذكر في الكتاب قال الصدق الشهيد يخلو رجل كان مع نقر على سطح فادرك  
يلهب فادركه فوضع رجله على ناحية السطح وقال اثبت الليلة او اكلت ههنا فامرت طالق ويريد بوضع  
الذي وضع الرجل عليه فقام او اكل غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة وبعض مسيل  
البيوت من في فضل الجماعة **الفصل السابع والعشرون في الروية** وفي المتن لو حلف لا ينظر الى فلانة  
الى رأسه او يده او حمله قال انه ان نظر في يده او حمله فلم يره وانما الروية على الوجه والراس والبدن جميعا  
وان رأى اعلى رأسه فلم يره وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه مستحي ثوبا مستحي منه الرأس والجسد حتى



الشهر فقدمه وان لم يستقر فيه ولا جسد فلم يدر وان نظر الى ظاهره فقد آره وان ارى قلبه التصفه فلم يدر  
وان ارى حاله او قايمة او متقية فقد آره الا اذا عرفت رؤية وجهه ما فدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصح  
في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدعيه في القضاء والقضاء في الفتاوى قاله له لو حلف لا ينظر اليها الا  
ان نظر اليها في المتقاب لم يكن اكثر وجهه مكشوفاً ولو ارى بها من خلف الزجاج او الستور وبين وجهه ما  
وفي المرأة لو ارى وجهها الا تحت وفي مجموع النوازل لو حلف لا ينظر الى وجهي او راسي فظهر في المرأة الى  
وجهه او راسه فحلفت لا نه لو حلف على شيء لا يكون ذلك ابداً والذي يرى المرأة والمرأة ليس وجهه وانما  
مثاله ولو حلف لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الاجنبية لا تحت ولو قال لها ان نظري اليك فلان بالحيانة  
فلم يخبرني فانت طالق لم يعرف انه نظر بالحيانة فلا اذا انضم الى النظر كلام يدل على الحيانة او عمل يدل عليها  
بازيادها او شيرها بشئ او يد او نحو ذلك تعرفه في ذلك ولو قال لها ان كشفت وجهك على غير محرم فانت  
طالق فزاد غير المحرم من غير قصد ما ان سرت في الكفر فاطلع عليها رجل الا تحت وان كشفت في موضع يراها  
الناس طلقت وان لم تقصد وفي المحيط لو كان جالساً في الشمس فحلف ما رايته الشمس فخرجهت الا  
اذا عرفت صحتها وكذا السراج والنار وما ينص **هذا** رجل قال العبد ان لقيت فلان فامرته طالق  
فلا على رجل او على غيره لا يصل اليه لا تحت ولو قال لآخر ان رايته فلانا فامره طالق فامره طالق  
مع هذا الرجل فلم يعلمه لا تحت وقد ذكرنا شيئاً من هذا الكل في الفتاوى **الفصل الثامن والعشرون**  
**في اللوقت** وقت الحائض من باب اليقين الطلاق وفي الاصل اول الشهر قبل ان يضي نصفه وعن من  
انه قال لو قال اكلم فلانا آخر يوم من اول شهر او اول يوم من آخر الشهر تنبأ اول الخامس عشر والسادس عشر  
ولو قال والله اكلمك الى العيد فهو على اكثر من الشهر وسواء هو على شهر غير يوم ولو قال لا قضيت حق  
فلان عاجلاً على اول من الشهر او عاجلاً على اكثر من الشهر وفي فتاوى بعض السلاطين ابن خلدون في الشهر  
في مجموع النوازل على اقل من الشهر لان هذه الكلمة يراد بها التحجيل مثل نجم الدين عمن قال للكره من  
ابن خلدون وراز شوي يرون نياد ما ذروا من بطلاق ان اختلفت قبل تمام الشهر من مقالة الاب لا تطلق  
امرته حلف لا يكلم فلانا الى الموسم لان يكلمه اذا اصبح يوم الفجر عندهم وقال ابو سفيان مكره اذا زالت الشمس يوم  
عرة غرة الشهر على الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر العرف وفي اللغة عبارة عن الايام الثلاثة والثلث  
عبارة عن التاسع والعشرين في العرف وفي اللغة عن الايام الثلاثة من آخر الشهر اقها الثامن والعشرون  
الغداة من طلوع الفجر الى ما قبل الزوال والشهر بعد ذلك على الليل عند صلوة الظهر وقت الظهر كله عند  
طلوع الشمس او حين تطلع الشمس من حين تطلع الى ان تبصر وقت الضحى حين تبصر الشمس الى ان تزول الشمس

ينزول ان السنة مساءً ان احدهما بعد الزوال والاخر بعد غروب الشمس يوم البين الثالث عشر الرابع عشر  
والخامس عشر والستاء عندهم في غير رواية الاصل ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو  
على حسابهم وان لم يعرفوا الشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام فعلى قايرو  
هذا البيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام ومن شايخنا ومن شايخنا من قال  
الشتاء ما يحتاج الناس فيه الى شئين الى الوقوف وليس المحشو والصيف ما يستغنى عنهما فيه والبيع والخريف  
ليستغنى عن أحدهما والبيع والخريف على غير السيلين لا على نيز والخريف هو المارد ينزول في الصيف لا ينزول في الخريف  
حلف لا يكلم فلانا برفيقه ونوى حقيقة البيع فوقع في بلد اخرى فالتعبير ببلد حتى لو كان الخالف في بلد  
يقع هناك لم يكلم فلانا برفيقه بد ان انوى وقوع البيع حقيقة حقيقة ما يحتاج الى كسنة ما يتغير بطريق  
الموت وما لا يستمر لارض فان نوى وقت وقوعه او الشهر الذي يقال بالفارسية اذ مره وان لم ينو شيئاً فالد  
وقت حلف لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحد من الحاج انتهت اليهم وكذا الى وقت الحصاد فحصد واحد  
انتهت اليهم على هذا اجنس هذه المسائل ايام العيد على اسبوع العيد وستة على شوال وان لم ينو شيئاً وان نوى  
سنة ايام متتابعة متصلة بيوم العيد وشيئا آخر فهو على ما نوى في عرفنا متصل بيوم العيد الى القدر ان  
كان الخالف عامياً لا يعرف اختلاف العلماء فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان وان كان عاماً باختلاف  
العلماء فعند من عسى يتقدم وعسى يتأخر وعندهما لا يتقدم ولا يتأخر وانما يظهر في الاختلاف فيما اذا حلف  
في نصف رمضان ان لا يكلم فلانا الى ليلة القدر عرج لا يكلمه الى آخر رمضان من السنة الثانية وعندهما الى الليلة  
التي حلف فيها بان لا يكلم فلانا الى ليلة القدر رمضان اكن القدر عسى يتقدم وعسى يتأخر فاعقد في السنة الاولى  
في رمضان وفي هذه السنة تأخر في النصف الباقي وعندهما لا يتقدم ولا يتأخر بل ليلة بعينها لكن لا تعرف  
فاذا جاء من رمضان القابل لذلك الوقت الذي حلف فيه بحيث هذا في الفتاوى الصغرى المبسو لا امام الخرجي  
وفي كتاب الصوم في آخر الامكان عن القتيبي جعفر ان الذهب عرج انما يكون في رمضان لكنها يتقدم وتأخر  
وعندهما لا يتقدم ولا يتأخر المسائل في الفتاوى الصغرى لا مسئلة العيد فانما في مجموع النوازل ومسئلة البيع  
فانما في الفتاوى وفي السنة لا اكلمك فيما منتهى لا يكلمه سنة اشهر يوماً **كتاب البيوع**  
**هذا الكتاب يشتمل على ستة عشر فصلاً** الاول في السلم الثاني في البيع وفيما لا يملك وفيه النعاطي والقبض  
على سوم الشراء ومسائل الاقالة الثالث في محل البيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز الرابع في البيع الفاسد الخامس  
البيع اذا كان فيه شرط السادس في البيوع السابغة في خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار التيقين الثامن في بيع الآب  
والوقى التاسع في الوكالة في الشراء العاشر في الوكالة في البيع الحادي عشر في الاختلاف بين البائع والمشتري الثاني عشر



ما يكون قبضاً ولا يكون الثمن ما يكون حالاً ولا يكون مؤجلاً وفي راجه وكساده وميسر  
المبيع وتفرق الصفقة ومعرفة المبيع والثمن الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع وفيما لا يدخل الخامس عشر فيما  
على البائع وفيما على المشتري السادس عشر الخطر والاباحة وفيما لا يستلزم **الفصل الاول في السلم**  
وفي شرح الشا في السلم عقد جائز بشرطه منها بيان الجنس لحظة او شعيرة بيان النوع صفة او خريفة  
وبيان الصفة جيداً ووسطاً ومردى وبيان القدر واعلام رأس المال وتسليمه قبل الاقرار بالادان وان كان  
رأس المال عيناً فذلك استحساناً ولو كان الى الليل او ساراً فمجاناً او اكثر ثم سلم جاز وفي المحيط ولو ناما الا ان  
احدهما لم يكن فقه ولو بالي المسلم قبض رأس المال جبر عليه استحساناً في قول ج وعلم الاعلام قدره بعد  
يكون شراً الى البشير حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في لحظة او في لحظة في كذا من ايام  
ولا يعلم قدر الدراهم والخطة لا يجوز على قول ج وان كان رأس المال لو كان في عيناً او مؤجلاً او  
يصير معلوماً بالتعيين في النوازل رجل اسلم عشرة دراهم في عشرة افرق لحظة ولم يكن الدراهم عنده فدخل فيه  
ليخرج الدراهم ان دخل حشيرة المسلم اليه لا يبطل السلم وان توارى عنه يبطل في التجريد ويقع الحول والكفا  
والادمان برأس المال لا يجوز في قول ج وفي بيان مكان الايفاء والاجل عند اوقافه شهر هو الاصح ذكره في نسخة  
الشرح وفي الايضاح ان ذلك مفوض الى المتعاقدين حتى لو قدره بنصف يوم جاز وقال بعضهم ادنى المدة  
ثلاثة ايام كما في خيار السلم واما رأس المال ان كان عيناً ماضياً اليه عرضاً وعبداً ونحو ذلك شرط اعلام بالاشا  
اليه وان كان مقدراً كحلياً او مؤجلاً او مقادراً بشرط اعلام قدره عند ج وبيان النوع فيما لا يقع له الشتر  
وبيان النوع فيما لا يقع بشرطه ويشترط التقدير بغير ثبوت من فقهه وكذا في الدعايات على يد ج فقهه فقهه  
وحمله هذا ان اعلام الكيل كمال معروف بشرط عند ج حتى لو سلم في لحظة بغيره لا يعرف عيان فاسد  
عنده ما جاز واعلام الوزن بما ليس ان المعروف والذم في ذلك والعدد في المتعارفين بيان عدده واما العدد في  
المقاييس فيما امكن اعلام بصفاته وغير ذلك وجب اعلامه ويجوز الايضاح بالوصف ويبقى مجموع الاجمالة  
يفضي الى المنازعة السلم فيه وتام هذا بين في الجس ثانياً واذا شرط على المسلم اليه ان يحمله الى منزله فذلك السلم بعد  
ما يوفيه في المكان المشروط لم يجز لانها صفتان في صفة واحدة وهو الاجارة والتجارة وهذا على وجوب منها ان  
يشترط الايفاء خاصة او الحمل خاصة او الايفاء بعد الحمل والكل جائز واما الايفاء بعد الايفاء بان قال على ان  
توفيق محله كذا ثم توفيقه في كذا مادامه المشايخ على انه لا يجوز قياساً واستحساناً ولو شرط الحمل قبل  
لم يجز وكذا الحمل بعد الحمل اذا شرط الايفاء في وقت كذا فثبت ما دفع اليه في تلك المدة له ذلك وليس له التسليم  
ان يكلف تسليمه في آخره واما بيل كمال الايفاء في حال مؤنة فشرط عند ج خلافاً لما خلا في البيع فيما لا حاله

ولا مؤنة لا يشترط بيان مكان الايفاء فلو شرط ان ياتيها كان لا يقع وعندها روايتان في رواية كما قال ابو ج حاشي  
لقية وفي رواية يتعين مكان العقد والشرايط وجوب المسلم فيه من وقت السلم الى وقت التسليم حتى لو كان جازي  
في الحال بعد واما عند التسليم لا يجوز بالاجماع وعلى القليل لا يجوز عندنا وعند الشافعي يجوز ولقد سلم المسلم  
في النقط بابل عندنا وحده ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وفي ذلك المصداق ان يكون جازي في البيع ولو لم  
درهم ودينار في الطعام وقد علم وزنا حدها دون الاخر لم يجز عند ج خلافاً لما وكذا لو سلم مائة درهم  
في لحظة وكثر شعيرة لم يبين رأس المال كل واحد منها فاعقد سلم عند ج خلافاً لما بناء على ان اعلام رأس  
شرط عند ج خلافاً لما ولو سلم الف درهم الى رجل في لحظة خمسمائة نقد وخمسمائة دين على المسلم اليه السلم في  
حقه النقد جائز وفي حصة الذين بطل قال المقدوري اشترط الخيار في السلم يبطل السلم فاذا بطل صاحب  
الخيار خياره قبل التفرق بالادان ورأس المال قائم يد المسلم اليه ينقلب جائزاً وان كان رأس المال هالكاً وقت  
ابطال الخيار لا ينقلب في السلم فيه لا يرد بخلاف الرواية في القول بل في السلم اذا قبض المسلم فيه فحين  
عيباً وحرف به عيب آخر سواء كان بأقصة سمائية او بفعل اجبى ان شاء المسلم اليه قبضه ويعود السلم  
ان شاء لم يقبضه ولا شيء عليه هذا في الفتاوى الصغرى الورام في السلم ليس ثابت رجل قال الاخر فخرج  
من ادنى كندم بعقد سلم فقال الاخر بعت وقال هو اشتريت منه سلم دون البيع حتى يشترط شرط السلم  
**جنس آخر** فيما يجز في السلم وفيما لا يجوز وفي شرح الشا في السلم جائز في جميع ما يحال ويوزن مما  
لا ينقطع من ايدى الناس مثل الخطة والشعيرة والسهم والذئب والتمري والعسل والزعفران والموت  
والغبر وما اشبه ذلك اذ بين الكيل والوزن والمضقة والاجل وكذا كل ما يحال من الخاء والورد  
والسبعة والذبا حين المباشرة وكذا الحديد والفضة والتمار والشبه والرمصاص ولا بأس بالسلم  
الوقت وزنا ولاخير السلم في الرطبة ولا في الخطب جزماً او جزاً او قاراً ولاخير السلم في جلود الابل  
والبقرة والغنم ولا في الاوراق والادم الا ان يشترط من الورق والادم من باعها طولاً والعرض كثره  
واذا اشترط في السلم التمر حاطب بعينه او قريته او مصر بعينه لا يجوز وكذا اذا سلم في لحظة هرة من صاحبها  
من قال مرده قريته بالعراق نسبت اليه بالتوب الهروي وقريته اخرى هناك فسمي من نسبت التوب الهروي وليس مرده  
هرة خراسان كما انها لاية عظيمة لا ينقطع طعمها بخلاف الاسلام في التوب الهروي انه يجوز له ان يبدل ذلك ببيان  
لان التوب الذي يبيع في غير ذلك الموضع على تلك الحياة يسمى مرده وياحق لو كان هذه النسبة تعيين الجاز  
وبيان ذلك المكان ما يتوقف قطعاً لا يجوز السلم فيه قال في المحيط فاما نسبة الخطة الى حمل التعيين في ذلك  
المكان حتى لو كان ذكر النسبة لبيان الصفة لا لتعيين المكان كالحشم في بخارافانه ذكر لبيان الجوز







في السلم فيه لا غير فقال لما لهذا الثوب كرحضة وقال الآخر نصف الكرا وفي الشعيرو في الحظيرة الردية والما  
الينة فمضى بيته وفي السلم بالاجماع وان اختلفا في رأس المال فقال أحدهما لهذا الثوب كرحضة وقال الآخر  
هذا العبد في كره غير واقاما البيته فمضى بالسلمين فمضى على أصله وأبو يس يقول كل واحد منهما يدعي عند غير  
ما يدعي الآخر وان كان رأس المال دراهم او دنانير ان اتفقا في رأس المال واختلفا في السلم فيه واقاما البيته فانه  
بيته في السلم ويقضى بسلم واحد عند من خلافا فاما محمد وان كان الاختلاف على قلب هذا اختلفا في رأس المال  
واتفقا في السلم فعلى هذا الخلاف ولو اختلفا فيما فقل أحدهما عشرة دراهم في كره حضة وقال الآخر  
خمس عشرة في كره واقاما البيته عند من ثبتت الزيادة فصار خمسة عشر كرين ولا يقضى بسلمين وعند من يقضى  
بسلمين عند خمسة عشر كره وعند عشرة في كرين ولو ادعى أحدهما ان رأس المال دراهم وادعى الآخر ان دنانير  
لم يذكر هذا وينبغي ان يقضى بسلمين في الثوبين ولو اختلفا في مكان الايقاع وفي الحصة والرداءة او في الاجر  
ففي معرفة في الجميع الصغير **خمس** رجل سلم في ثوب شرط الوسط فباء بلجيد وقال خذ هذا وزد في قدره فقلنا  
على وجهه اما ان كان كيليا او وزنيا او ذريا ولا يخلو اما ان كان فيه فضل ونقصان وذلك في القدر او في الحصة  
اما اذا كان السلم في الكيل في السلم في عشرة اقفره في باحد عشر وقال خذ هذا وزد في درهما جاز لا تباع فقلنا  
بشروطه ولو جاء بتسعة اقفره وقال خذ هذا وارفع عليك درهما فقل جاز ايضا لان اقاله بالسلم واقاله  
السلم كاجارة في الكل جازت في البعض لو جاء بخطة اجود او ارجى واعطى درهما او اخذ لا يجوز عند  
وم وقال ابو يس لا يجوز الثوب ان جاء بازديديع وقال زد في درهما جاز ويكن بيع ذراع من ثوب يكن  
تسليمه بخلافه مفرقا وكذا اذا اتى بالزيادة من حيث المصقة فانه يجوز عندهم وان جاء بالنقص فزعم  
دهم لا يجوز عندهم وهم لا نداء له فيما لا يعلم حصة لان الذراع وصف وحصة مجزئة وكذا لو جاء  
بالنقص من حيث الوصف ولو جاء بازديديع من حيث المصقة جاز هذا ان لم يكن اكل ذراع حصة اما يجوز اذا  
يجوز بل اخل في الكل في الاصل **الفصل الثاني فيما يكون نفعاً فيما لا يكون** وفيه المقبوض على يوم الشراء  
وسايل التعاطي والاقالة وفيه مجلس اتحاد المجلس واختلف في الفاظ البيع قال ابو في المنة رجل قال  
لا خير بعتك عبدي هذا بالف درهم فان لم يجني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقبل ذلك ولم يأت  
المشتري بالثمن ولقيه العبد فقال المشتري قد بعثت عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته  
شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقص ولا يشبه هذا البيع الفاسد ولو قال بعتك بالف فان لم تأت  
بالثمن المنة فلا بيع بيني وبينك فمضى فاسد وليس هذا كالحيار فان شرط المنة ايام فقال ان لم تأت  
بالثمن المنة ايام فلا بيع بيني وبينك جاز سحنا ولو قال ان لم تأت ايام لا يجوز فلو جاء به في الثلاثة فقال

خدم فلا اريد تأخير فاني اخبره ولو قال ان اذيتك كذا كذا فمضى من هذا الثوب ففقدته منك فاني  
الثمن المطبق يكون ذلك بغير صحيح استحقاقا في الشئ الكبير وكذا لو قال في ختم جون بما بين من فاعطى  
في المجلس فمضى بغير صحيح استحقاقا وعن قول الآخر عبدك هذا لك بالف ان عجلت فقال عجلت فمضى بغير  
ولو قال ان واقعتك لو ان اردت او ان هويت فقال اردت او هويت فمضى بغير صحيح في الجواب في الاستدعاء لا يلزم  
وفي المنة لو قال لبايع المشتري هاتيك الف درهمين وقال المشتري قبلت البيع الاول بالالف الاول لم  
يجز لان البايع قد رجح عن الكلام الاول فانقص وليس هكذا في الطلاق والعقاق وان قال قبلت البيعين  
ثلاثة الاف فمضى قوله قبلت البيع الاخير ثلاثة الاف البيع بالالفين والالف الباقي زيادة ان شاء قبلها  
وان شاء ردها في المجلس في الفتاوى لو قال الآخر اشترت منك هذا الثوب لو هن الدار وهن البيضة بعشرة  
ولم يلد دنانير او دراهم اكل في بلدي يباع الناس بل درهم والدنانير والفلوس يبعون في الدار بعشرة  
وفي الثوب بعشرة درهم وفي البيضة بعشرة فلس وان كان بلدي يباع الناس هذه الجملة ينصرف ذلك الى ما يباع  
الناس في ذلك النقود وفي قول من الاصل اجابة الى بيان صحة بدل الصلح وينبغي ان نقد المدة وان اختلفت فعلى  
الاصل ان اشترى لم يخرج حتى يتبين في الفتاوى رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذته بعشرة  
بالثوب فملك يد فعلية قيمة ولو قال لبايع بعد ذلك لا انتقص من عشرين فذهبت فملك فعلية عشرين  
رجل قال لغيري بعتك هذا بالف درهم فقال اما اخذته لم يخرج ولو قال اما اخذته جاز وفي باب تنبيه المبيع آخر  
ان كان الثوب بيد المشتري حين اتم بعثته والبايع يقول عشرين فالباع بعشرين واذا ذهب وان كان في الباع  
فدفعه اليه ولم يقل شيئا فالباع بعشرة وفي باب الثوب لو قال لبايع بعت بعشرة وقال الآخر اشترت تسعة  
ومضى على ذلك كان نفعاً ببقية لانه ينظر الى آخر ما كانا وفي الخط رجل قال الثوب بعشرين فقال المشتري لا  
اريد ثم رجح واخذ في عشرين ولا يستباع ثوبا ببقية فقال الآخر خذت فقال اصلك الثوب ببيع فذلك  
لان قوله بعت درهمين ليس بايجاب لقيمة البيع به رجل قال لآخر بعت منك عبدك هذا بالف درهم فقال لغيري  
اشترت منك الف درهم فالباع جاز فان قبل الزيادة في المجلس ثم البيع بالدرهم وان لم يقبل خالف ويجعل  
قال قبلت البيع بالف ورددت الف اخرى فيصحبها النصف ولو قال المشتري اشترت منك هذا العبد بالفين وقل  
البايع بعت منك بالف جاز البيع بالف كانه قال بعت بالفين وحطت عنك الف وفي مجمع النور رجل قال لآخر  
بعت منك هذا العبد بعشرة درهم وهبتك الفرة وقال الآخر اشترت لا يبيع البيع والوابع بدون الثمن  
في النور المشرع جاز ولم يخرج الهبة وفي التجريد لو باعه وسكت عن الثمن ثبت الملك في النقص في قول من  
ولو قال بعت بغير ثمن لم يملك البيع وان قبض لا يملك البيع فيقتض المعاصرة فاداسا عن الثمن كان عرض قيمة فيصير



كانه قال بعت القيمة وكذا جميع البسطة الفاسدة يكون مضوق بالقيمة بخلافه اذا قال بعت بغيره من لانه لا  
للمضيق مع التصريح بخلافه هذا في الانصاح **جس** في المجلس واتحاده واختلافه من رجلان شيان قال الحد  
لاخر بعت منك كذا بكذا وقال الاخر بعت ما مشى خطوة او خطوتين اشتريت مع هذا ذكر في مجموع النوازل  
قال الصدق الشريد في الفتاوى في الزاوية لا يصح ولو كان المشتري في صلوة الفريضة وفرغ وقيل جاز ولو كان  
في صلوة الطلوع فقال البايع بعتك كذا بكذا واضاف اليها اربعة اخرى ثم قبل جاز ولو كان يد فوج ما وقسوه  
ثم قال قبلت جاز وكذا بلغة واحدة لا يتبدل المجلس اما اذا اشتغل بالاكل يتبدل المجلس ولو نام او نام احد  
ان كان مضطجعا من فرقة اما اذا اما جالس ليس يكون فرقة في المنع وفي الفتاوى جاز قال الاخر بعت منك كذا  
بكذا فقام المشتري ثم قبل لوقا البايع ثم قبل المشتري وكان البايع خارج الدار والمشتري الدار فخرج وقال  
قبلت لا يصح قال في المحيط هذا هو المذاهب عامة الكتب ذكر شيخ الاسلام خواجه زاده في الباليه من شرح الجامع  
انه اذا باع وهو قاعد ثم قام البايع الا انه لم يذهب عن ذلك المكان حتى قبل المشتري مع قوله ولو قال بعت من فلا  
الغايه فحضر فلا في المجلس قال اشتريت بيمينه **يا** يتصل بهذا جاز قال الاخر بعت هذا العبد من فلان فبلغه الرسول  
او غير الرسول قال اشتريت جاز ولو لم يقل بلغه فبلغه فقال المشتري اشتريت لا يصح ولو قال بعت فبلغه فبلغه  
فبلغه رجل اخر جاز جاز قال الاخر بعت منك كذا بكذا فقال ذلك الرجل الاخر قبل اشتريت فقال ذلك الرجل اشتريت  
ينظر ان قال ذلك الرجل بطريق الرسالة يصح ولو قال بطريق الوكالة لا يصح لانه باع منه وقيل الوكيل لا يكون  
مقبوله لانه اصل في البيع بخلاف الرسول لانه كالموسل وفي الخلع لوقا لزوجها اشتريت بنفسه منك كذا  
فقال الزوج لاخر فقلت مع سؤالي قال بطريق الرسالة او بطريق الوكالة رجل كتب الى رجل بعت عبدك هذا مني  
فوصل الكتاب الى رجل العبد فكتب اليه رجل العبد بيمينه عدي هذا المكي بيا وان كتب اليه اشتريت عبدك هذا  
فكتب اليه رجل العبد بيمينه عدي هذا كان بيعا لوجود الركنين وفي فتاوى القاضى الامام كاي فقد البيع **يا** كذا  
من الحاضر يعتقد بالكتاب الى الغايه ان كتب الى رجل غايه كتب بيمينه عدي فلا فاما منك بكذا فبلغه الكتاب  
فقرأ فقال قبلت ثم البيع بينهما **جس** في الفاظ البيع وفي مجموع النوازل جاز قال الاخر ان الناس يشترون كرمك  
هذا بالف درهم فقال بعت منك بالف درهم وقال اشتريت بها فصح ان لم يكن على طريق الخلل وان اختلفا في الخلل والحد  
فالقول قول من يدعي الخلل فان اعطاه شيئا من الثمن لا يسمع دعوى الخلل وفي المنع في كتاب الدعوى جاز قال  
لاخر بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال الاخر لم اشتر منك فسكت البايع حتى قال المشتري المجلس بعد  
ما اقر بان قد اشترت منك بالف درهم وكذا في النجاء وكل شيء يكون الحق فيها جميعا اذا رجع المنكر الى التصديق  
قبل ان يصدق الاخر على ان يقر في كل شيء يكون الحق فيه لو احدى مثل الحبه والصدقه والاقر لا يصدق الاقر

بعد تحاره وفي الفتاوى لوقا الاخر بعت هذا الثوب فقال بعت ثم قال المشتري لا اريد له ذلك وكذا لوقا  
المشتري حينئذ عشرة فقال البايع بعت ثم قال المشتري لا اريد بثلثه لوقا المشتري اشتر بثلث هذا الثوب فلا  
البايع بعت ثم قال المشتري لا اريد له ذلك وعلى قايين اذكره ثمن لانيه الشريك في محله خريدي فيقولان  
يعقد ولو قال الاخر خريدي اريد من بكذا فقال البايع اشتريت ولم يقل بعت لا يتم البيع ونقل عن الامام الخميني  
انه يتم ولو قال بعت بكذا فقال بعت ولم يقل هو اشتريت لا يتم والاقالة كاي بعت حتى لو قال الاخر بعت اريد من  
فقال ادم لا يتم الاقالة ما قبل الاقالة قاله هكذا اذكره مطلقا ولكن هذا قولهم وسببنا تام وهذا هو هنا  
مسائل منها الاقالة وقد ذكرنا ومنها النجاء والخلع وقد ذكرنا في موضعها الخامسة الكفالة صورة فصول قال  
لاخر ان لم اكن على فلان كذا فاكفل له بنفسه فقال له قد فعلت الطالب غايه يقدم ويرضى جاز السادسة  
اذا قال المولى لعبد اشتر نفسك مني بالف درهم فقال العبد فعلت عتقك بالف درهم وان لم يقل المولى قبلت السابعة  
الهبة اذا قال الرجل لآخر هب هذا العبد فقال قد وهبت تمت الهبة وان لم يقل الاخر الثاني من عليه الدين اذا  
قال صاحب الدين برئني عما لك على من الدين فقال قد برئتك من البرية وان لم يقل الاخر اكل في الفتاوى  
وفي فرائد شمس السلام راجل قال لآخر اريد من بكذا اسبق عرضك دم فقال الاخر انا فعلت ايضا فصح في  
لوقا الاخر بعت منك هذه الدار واخرجت منك هذه الارض فقال الاخر قبلت يكون جوابا لها وفي طلاق النوازل  
لوقا المشتري خريدي ولم يقل خريدي مع وفي الاجناس بيعك بمنزلة قوله بعت في شرح الطحاوي لوقا الاخر بعت  
منك كذا بكذا فقال الاخر اخذت وقبلت ثم البيع ولو بدأ المشتري فقال اشتريت وقال البايع هو لك ثم البيع  
وفي هبة الجامع الصغير لوقا الاخر وهبتك هذا العبد بالف درهم وقال الاخر قبلت مع البيع وفي كتاب الحائض  
الجامع الصغير لوقا الاخر جعلت لك عبدا فبالف درهم فقال الاخر قبلت كذا في بيعا وفي الفتاوى لوقا الاخر  
بعت عبدك هذا بثلث كذا فقال المشتري قد فعلت مع وان قال الاخر نعم لا وذكر بعد هذا في باب التيسر قوله  
اشتريت عبدك هذا بالف درهم فقال الاخر نعم وقال هات الثمن مع البيع وفي الفتاوى لوقا الاخر نعم لا يصح في  
ما ذكرنا ولو قال الاخر اشتريت منك طعاما هذا بما يدرهم فصدقه باعني على هؤلاء المساكين ففعل ولم يتكلم  
جاز يعني فعل في المجلس انه وجده لاله القبول وان لم يفعل حتى يفرق لا يجوز وفي الفتاوى لوقا الاخر بعت منك عبد  
هذا بالف درهم وقال الاخر هو خير لا يعق ولو قال بعت عتق لا نه جواب عليه الف درهم هذا جواب العتق وذكر  
شيخ الاسلام والصدق الشريد في دعوى الجامع انه يعق في الوجه الاول ايضا وفي فرائد شمس لانيه الشريفي  
لوقا الاخر بعتك هذا الثوب بعشرة فقطعه فيصا قبل ان يتفرق اثنان الملك له وفي الفتاوى البيع لا يصح بلفظ الا  
بان قال قبلت هذا العبد قال الاخر قبلت وقال ابو بكر الاسكافي يكون بيعا ولو كان لاخذ وفي فتاوى البايع











حق البيع فاسد متى تم كل واحد منهما او لا عند وعندها ان لم يستم فاسد وان تم في القن فكذا  
اذ ابلغ اثنين من الكل فاذا احدثا اخر اجمع بين بيعتين فاذا احدثا مائة او مائة وتسعة عشر  
اذ اقال بعتما فان اجمع بين عدي وخر وقال بعت احدهما فقبل رجل مخرج في القن فيصحب التصرف بخلاف سلة  
لانه قبل العقد في آخر شرا العقد في العقد وهذا شرط فاسد فيفسد وكذلك قوله اعقت احدهما المثلثة  
بخلاف قوله احدثا اخر لا احدثا وهذا انشاء واذا ابلغ عدي وعدي غير بالف كل منهما بخمسة مائة ولم يجر ذلك الغير  
في عدي واجمعه لو اشترى عدي فاستحق احدهما او جريتين فاذا احدثا ام ولد او مذبذب او كناية  
يفسد البيع في القن سواء سمي ثمن كل واحد منهما او لم يستم وفي التجر يد لو اشترى ملوكا فباع مع ملوك له  
قبل ان يقبضها اشترى جاز البيع في الذي عدي عند اجماعنا الثلاثة ولو اشترى ملوكا وفيه طريق العامة لا يفسد  
البيع والطريق عدي في المنته الطريق اذا كان ليس بمجود ولا يعرف فيه فسد البيع ولو اشترى ارباعا  
ثم استحق الطريق ان شاء المشتري فمات من الذر وان شاء امسكه من الكثر وان كانت الطريق مختطبا بما فيه  
لم يذكر الطريق المجرد وان كان من امها الزمته الذر حصتها من الثمن ولم يكن الخيار باع القرية وفيها مسجد  
واستحق المسجد في القرية هل يشتري ذكر الحرد في المسجد اخلاف المشايخ وفيه واستثناء الخيام على هذا  
وفي القرية لا بد من ذكر الحرد والا اذا كانت ربة ولو باع ارضا في مزارع الغير ان كان البذر من المزارع لا يجر  
البيع بدون جازته وان كان من ربة الارض ان كان البيع بعد لقاء البذر في الارض فكذلك وان كان قبل لقاء  
البذر جاز من غير جازته وفي الكرم قبل ظهور الثمر يجوز وفي مزارع النوازل اذ اجماع مع نصيبه من الزرع برضا  
المزارع والبذر من ربة الارض ولم ينبت لشي من المزارع من الثمن وان كان البذر من المزارع ولم ينبت فللمزارع  
البذر قيمة بذوره في الارض وفي الكرم والنخل ان لم يخرج منه شيء فلا شئ للعامل وان باع مع نصيبه من  
الزرع وقد ينبت او خرج ثم وازار المزارع البيع جاز ونصيب المزارع فيمقامه واذا لم ينبت الزرع ولم يخرج الثمر  
والبذر من عند ربة الارض لشي للمزارع لا تملك شيئا وان باع في هذا كله بغير اذن المزارع ان كان بعدي  
فكذلك وبغير اذن المزارع ان يطل البيع **حاشي** في بيع الاشجار والاوراق وفي القنا وى رجل اشترى  
اشجارا ليقطعها على وجه الارض فلم يعظمها حتى جاء قايام الصيف فاراد ان يقطعها ان لم يكن بالارض واصو  
الشجر ضربين لانه يقطع ان كان فيه ضرر يدفع اليه القيمة يعقبه شجرة قايما قال الصدق الشهداء انه يدفع  
قيمة شجر مقطوع ولو اشترى الشجر مطلقا لانه يقطع من الاصل ولو ادعى البائع انه كسر اخصان اشجاره وقال للمشتري  
لم اتهم لكن لم يكن منه بد ينظر ان كان مما يمكن الاحتراز عنه ضمن نقصان وان لم يكن ليضمن جازا لطلب آخر اشجار  
اشجارا وفيه الخط فاتفقا على جاز من اهل البصر ليعطروا الى اشجار بعينها انما هم في اتفاقا على ان هذه الاشجار

خسة وعشرون فمرا من الخط فاشترى ما بين معلوم فلما قطعها كانت اكثر منى للمشتري ليس له ان يمنع ذلك عنه  
كالزيادة في الثوب رجل اشترى شجرة فقطعها ووجدها لا تصلح الا للخطيب رجع بنقصان العين ان احدثا  
البائع مقطوعه رجل اشترى شجرة بعديها وقد ينبت من عروها اشجارا فان كانت تلك الاشجار بحيث لو قطع  
الشجرة ينبتت مائة شجرة جاز اصلها واحد ولها فرعان ان باع صاحبها احد الفرعين جاز ان ينبت مخرج  
القطع ولا ضرر للقطع وان لم يبلغ وان قطعها لم يجر ولو اشترى اوراقا التوق ان اشترى على ان ياخذ من سبعة  
بجوز ولو اشترى اوراقا مطلقا فلما اليوم جاز وان مضى اليهم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بمضى الساعا  
لا يكون الاحتراز عنها فجعل عقوا وان اشترى على ان ياخذ شيئا فاشيا لا يجوز له ان يزاد فخطط المبيع بغير البيع  
وكذا لو اشترى بها على ان يتركها على الشجرة وكيلة ان اشترى الشجرة باصلها فاحذر الاوراق ثم يبيع الشجرة من  
البائع فلو هب فتا لاوراق فاراد الرجوع بالثمن ان اشترى بمائة اخصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل  
للعامل من الاخصان واوراق الشجرة حصته ياقى في كتاب المزارعة وفي قاضي خان رجل اشترى رطلين من  
البقول وقرأ او شيئا ينفق ساعة فساعة لا يجوز كالا يجوز بيع الصق والوبر على ظهر الغنم لان تجرها من ساعته  
والقياس بيع قوي في الخلاف كذلك وانما جاز لمكان التعامل فيه ولانه ينبت من اعلاه لامن اسفله وبيع الكرش  
جائز وان كان ينبت من اسفله لمكان التعامل وانما فيما لاعامل فيه وهو ينبت ساعة فساعة لا يجوز **حاشي**  
في الزرع والتمر وفي النخيل لو قال الرجل اخرج بعتك هذه البطيخة فهذا على البطح ان كان فيها بطيخة وكذا البطيخة ولو  
قال بعتك هذا الكرم او هذا النخيل فهذا على الارض فان كانت منه عينا او اوراقا كان ذلك ثمن الارض والنخيل  
فهو عليها وان كان ثمن التمر فهو على التمر وفي القنا وى بطيخة بين الشريكين باع احدهما نصيبه بدون الآخر  
برضى شريكه لا يجوز ولو كان الواحد باع قبل ان يخرج الحصة بهذا اللفظ ان خيارا زاد وابتور وختم بجوز  
البيع على شجرة البطيخة دون ما يخرج من الحصة ثم يخرج من الحصة يخرج على ملكه وان كان البيع بشرط التمسك  
لا يجوز البيع ولو اراد ان يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية وكيلة ان اشترى الخشيش واشجار البطيخة  
بعض القن ونسأجر الارض بعض الثمن من صاحب الارض اياها معلقة وفي الجاه الصغير رجل باع حشيشا في  
ارضه لا يجوز وفي القنا وى ان كان صاحب الارض هو الذي ابتدأ بنسأجرها لاجل الخشيش فنبت بكلفة جاز البيع  
كذا ذكره في النوازل ولو باع الزرع ان لم يصرفه لا يجوز وان باع وهو قبل ان يقطع المشتري او يربح اتمه  
فما جاز وان باع على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول ولو اشترى رطلين فقال بالفان سببت  
زار على هذا المختار ولو كان النزع مشتركا بين اثنين فباع احدهما نصيبه بغير اذن شريكه ان بلغ او ان احصا  
جزوا والا فلا ولو باع من شريكه جزوا مطلقا وكذا لو باع نصيبه من الشجر على هذا والرواية لبيع نصف الزرع من شريكه



قبل الامتلاك في صلح الاصل للشيخ الامام الشريفي ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ حتى ادرك الزرع جاز ولا منع  
كالوباع الخبز في الشقف ولم يفسخ حتى اخرج من البناء جاز ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع نصف الارض  
مع نصف الزرع من شريكه واجتنب غير شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع في شفيعه شيخ الاسلام  
بيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بان يزرع في ملك نفسه اما  
اذا كان متقدما في الزراعة كالفاصل جاز بيع النصف وكذا اذا باع نصف البناء بدون الارض ولو كان  
الكل له فباع الارض مع نصف الزرع لا يجوز في الفتاوى الصغرى ولو باع نصف الزرع بدون الارض  
ان باع العامل من قبل الارض جاز وعلى العكس لا يجوز وما يقع من الاعمال من البيع وغيره ينبغي ان يسقط من  
المزارع ما دام مدة المزارعة باقية اما اذا باع الدهقان من غير العامل ثم مضى جاز ينبغي ان يسقط من  
المزارع ما كان من عمل المزارعة وفي التجريد قال في بناء بين حليين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من  
البناء من غير شريكه لم يخرجه من المزارعة على رؤس الاشجار بصفة لا يجوز ونصف آخر بعد الادراك يجوز وما  
قبل الادراك ان لم يتورث لكن لا يصلح للكل وحلف الدليل اختلف للشافعية في قول الشيخ الامام شمس لامة الشريفي  
وبني الاسلام خاخر زاده لا يجوز بيعه لانه ليس بشفيع وفي شرح القذوري وشرح الطحاوي والايضاح الشيخ  
بعد الوجوه والظهور جاز اذا لم يشترط الترك واذ لم يبدو صلاحها ولم يكن شفعاء به هو الصحيح والجملة حتى  
يجوز عند الكل ان يبيع مع الشجرة وفي التجريد بيع جميع الثمرة والزرع اذا كانت موجودة جاز وان كان قبل  
بدون الصلاح اذ لم يشترط الترك وفسد بدو الصلاح بكونه مستغابا ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد  
ولو تهاهى علمها فاشترى شرط الترك فالبيع فاسد عند ما قال بجواز اشتراطه ولا يشتري مطلقا وتركه فان  
يتناهى علمه والترك باذن البائع خاز وطالب الفضل واذ كان بخلافه تصدق بما زاد من ذاته وان تهاهى علمها  
لم يصدق بشتى ولو اخرج الشجرة في مدة الترك ثمرة اخرى في البائع فان خلل له البائع جاز فان خلط  
بالوجوه حتى لا يعرف ان كان قبل التحلية فسد البيع وان كان بعد التحلية فما اشترى فيه والقول قول الشريفي  
في قدره لك ولو اشترى ثمرة بدو صلاح بعضها وصلاح الباقي بمقاربة شرط الترك جاز عندكم وان كان  
يتاخر ادراك البعض تاخيرا كثيرا فالبائع جاز فيما ادرك ولم يجر الباقي واما البطح والبادجان جاز بيع مظهر  
دون ما لم يظهر ولو باع الاصل بما فيه من الثمر جاز الكل في التجريد وفي نسخة الشيخ الاسلام الشريفي اذ اشترى  
ثمار الكرم او المبطحة وقد خرج بعضها دون البعض قال الكرخي لا يجوز وهو ظاهر المذهب قال الشيخ الامام  
الحليل ابو بكر محمد بن الفضل وحيد الرواية عن في الرجل اشترى الورد جملة انه يجوز والورد لا يخرج  
ومجلة الاشترط ان يكون الخارج اكثر من كان يفتي شمس لامة الخوافي والامام شمس لامة الشريفي على القول

الكرخي ولو اشترى لاشترى ليرتفع علمها انما لا يجوز ومع هذا الوساخر ترك الثمار عليها لا يجب الا تطبيق  
الزيادة للمشتري ولو اشترى القصيل واشترى الارض ليرتفع القصيل حتى يدرك للزرع جاز ولا يطيب  
الزيادة ويجوز المثل لان جازة الارض مقارن ولو بين المدة تقع بخلاف استيجار الشجر لانه غير عارف فلا يجوز  
ان يبي المدة فيعجز الاذن فيما يطيب ويجوز المثل وفي جازة الثمن لا ينبغي ان يقول للمشتري البائع بعد دفع  
الثمن اخذت منك هذا الشجر عاملة على ان ذلك جزء من العجز وطا العجز والجزء او انما بيع نصف  
الثمار مشاعا قبل النضج وبدو الصلاح من شريكه جاز ومن غير شريكه لا يجوز قال في هذا ابو قريع نصف  
الزرع من شريكه وافتى من الاسلام على الشفيع انه لا يجوز من شريكه ومن غير شريكه وهو يترتب له نصف  
الزرع ولو باع نصف تر الكرم والعنب قد اخرج لا يجوز بيع ذلك ان لم يتلفط بهارة العنب وصار عينا متقدما جاز  
اما اذا كان ذكر بهارة العنب لا يتلفط جاز رجل اشترى العنب كل وقربكذا والورد عندهم معروف ان كل العنب عندهم  
ان يجوز في وقربكذا عذج في كافى بيع العنبه كل فينبذهم وان كان العنب اجناسا مختلفة لا يجوز البيع صلا عند  
ايح كالباع قطع الغنم وعندهما يجوز اذا كان جنسا واحدا في كل العنب كل وقربكذا وكذا اذا كان الجنس مختلفا  
او در الصدق الشديد في الفتاوى والفقهاء بوليت جعل الجوز بالجوز فيما اذا كان العنب من جنس واحد متقاربا  
ان كان من اجناس مختلفة قال الفقيه والقاضي على قولها تيسر للاعلى المسلمين مثل القاضي الامام عن اشترى  
الكرم والمبطحة صفقة واحدة يعني برباع وبرز من خيار زاده وذكر في اخر ما على انه كذا وقرأ حتى فسد  
البيع لانه يفسد في الاخر حتى ينعيم لان الصفقة واحدة **جنس آخر** في الخطه والذوق اذ في ما يكون مال الزوا  
نصف صاع حتى لو باع من اثنان من الخطه بن ونصف من جوز كبيع الحقة بالجنتين بيع الخطه بالخطه ونزلا لا يجر  
الار وابتداء عن من وان كانا ثمة اذ لان ونزلا وكذا بيع الذوق بالذوق ونزلا لا يجوز لانه كيلي وكذا بيع الخطه  
بالخطه مجازة لا يجوز فكل بعد ذلك وكانا متساويين لا يجوز عندنا اذ المعبر في الجوز العلم بالسواوت وقت  
العقد كذا ذكر الشيخ الامام شمس لامة الشريفي وفي فتاوى اهل سمرقند وان كانا ثمة اذ لان ونزلا لا يجوز وانما  
انما يما اذ لان كذا لا يجوز ولو باع الدرهم بالدرهم كذا لا يجوز وان تساوى الكيل والوزن وبيع الخطه بالدرهم  
ونزلا لا يجوز بيع الفضة بالفضة الكفة بالكفة يجوز وان لم يعلم مقدار كل واحد منها الكفة في الفتاوى الصغرى لعل  
بلدة اعتادوا بيع الكيل بوزن او بيع الوزن بمكيالة فانه لا يسطر التقدير في الاشياء الستة بتعارفهم وتساوي  
وفي الفتاوى الصغرى لو باع صبرة حقة جلة لا يجوز ولو باع ما يترتب منها يجوز ايضا قال القاضي الامام لا يجوز  
احدا منها بناء على الروايتين وقد ذكرنا في فضل التسليم ان الخطه كيلي او وزنه وفي نسخة رجل اشترى من اخر حقة  
والخطه غير معينة وغير مثالية الكرم ملكه قدر ما باع والطعام بالسواد ان كان جازا اشترى ذلك لا جاز له وان



للمعلم فله الخيار فذكر الخيارين على الجوز ولو كان له بعض الخطة في التسود والبعض المصرا لجوز ولو كان على المصرا  
لكن في موضعين يجوز من غير شارة هو الاصح ولو كان الثمن مائة على بيع الخطة فاشترى الخطة بكاملها ولو كان  
في ملكه وقت البيع شيء فلا يشك ان يبيع الخطة او لم يكن قد باع لكن اشترى بعد البيع وسلم الى المشتري  
لا يجوز اما اذا لم يكن ملكه وقت البيع شيء فلا يشك ان يبيع المردوم لا بطريق التسليم وكذا اذا كان ملكه بعض  
لا يجوز البيع اصلا لانه جمع بين الوجوه والمردوم وهذا في الفقاوي قال اصله في الجامع الصغير اشترى بضعاً من  
البعض فاسد الجوز لانه جمع بين الوجوه والمردوم كذا هذا ويشبهه المشتري جراب مروى على ان فيه عشرين ربيعة  
ثم كل واحد منها فوجد تسعة عشر ربيعة والبيع وان كان هذا جمع بين المردوم والوجوه فاهل الان هذا البيع  
حقية بل هذا غلط منه ما هذا في الفقاوي وفيه لو باع عبد الله ولم يصف اليه ولم يشتر اليه ان كان له عبد واحد يجوز  
وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز وفي العبد الواحد الجوز اذا اضاف الى نفسه وقال لعبدي منك ما اقول  
بعث الما واما ما لا يجوز ولو قال بعث الجارية التي اشترتها من فلان والجارية التي في هذا البيت يجوز وبيع الصغير  
وما لا يكون متفاداً كخطة ونحوها يجوز البيع بدون الاشارة والا صاقر اليها ان كان ملكه وفي فقاوي فانه  
خان جاز قال غيره بعثك قفيزاً من الخطة التي في هذا الكدس ثم اعطاه الخطة من موضع آخر لا يجوز لان ما  
التفوق يتعين بالتعيين رجل على آخر كذا خطة فاعلم انه من اخذ بالثمن خطاباً لثمنه كذا رابها كذا لا يجوز  
البيع لانه بيع الذي بالدين والجملة ان يبيع الخطة بثوب ويقبل الثوب ثم يبيع منه بدينهم وسلم الثوب اليه  
في صلح الفقاوي جاز باع الخطة في سبيلها يجوز وعلى البائع تحصيلها بالدين والدين وكذا الوبايع خطة كناية  
ولخطة في سبيلها جاز وبيع الخطة في سبيلها باخطة على الارض لا يجوز ولو اشترى ثوب من الخطة لا يجوز ولو  
اشترى الثوب بعد الدين قبل الدين جاز في الفقاوي وفي الاصل يجوز بيع الدقيق بالدقيق كذا اخذوا وقال الفقهاء  
انما يجوز اذا كانا مكسولين واستقرض جاز بالاجماع وفي بيع الدقيق بالدقيق سواء كان احدهما احسن او ادرق  
وكذا بيع النخالة بالنخالة واما بيع الدقيق بالدقيق فلا يجوز لان الدقيق كلي وهذا لا يجوز بيع الخطة بالدقيق  
وزنا ولو كان وزناً جاز قال وهذا كخطة وفيه رواية ان يبيع الدقيق الخطة والسويق لا يجوز اصلاً لا متفاداً  
ولا متفاداً لان الجانسة بينهما فابنة فلا يجوز الاخذ بالسواك فانه لا يمكن في الفقاوي باب البيوع الفاسدة و  
الاصل من العبارة بيع الخطة بدقيقها او سويقها لا يجوز عندنا وبيع الدقيق الخطة لا يجوز لان المتفاد لا يبيع النخالة  
بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عندنا لان كانت النخالة خالصة الثمن من النخالة التي في الدقيق وعندهم لا يجوز الا اذا تسا  
كلا وبيع الخطة بالخمر والخمر بالخطة وبالدقيق جاز متساوياً ومتفاضلاً هذا اذا كانا نقدين فان كان احدهما  
والاخر نسيئة ينظر ان كان النقد هو الخمر والخطة او الدقيق نسيئة يجوز وعلى القول لا يجوز عندنا كما في التسليم في الخمر

الخطة بالشقة يجوز متفاضلاً وان كان في الشقة الخطة لا يضر اذا كان مثل ان يكون بالشقة الخطة الفقاوي بيع  
المقنية بغير المقنية لا يجوز وبالمقنية يجوز اذا تساوى اكلها وبيع الخطة المبسولة بغير المبسولة جاز وعندهم لا  
يجوز وكذا بيع الخطة المبسولة بالمبسولة قال شمس لا يمتنع الخلق في الرواية بخطة عن ان يبيع الخطة باليابسة  
انما لا يجوز اذا انتفى اما اذا ابلت من ساعها يجوز معها باليابسة اذا تساوى اكلها وبيع الخطة بالسويق لا يجوز  
وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز لا متفاضلاً ولا متساوياً وعندهم يجوز تساوياً او تفاضلاً بعد ان يكون  
بدينهم ولو باع كرخطة وكشعر بكرى خطة وكبرى شعير هذا صواباً لانه لا يخلو اذا باع ثوباً وعشرة  
بثوب عشرة دراهم حيث لا يصر في الداهم الى الثوب انما يصر في الداهم الى الداهم حتى تشتري الثوب وفي وثلة  
الاكرام في الجنس في خلاف الجنس والفرق في مسألة الاكرام في الجنس في خلاف الجنس فيجب التصريح في العقد  
صحح الحال والحاجة اليه لا يقيده الى الصحة بيع الخطة بالخطة جاز لا يجوز وكذا كل ما يحال او يوزن في  
التساوي المحبس يجوز بعد الاقرار من المحبس لا يجوز عند الثلاثة التقاض ببيع الطعام بالطعام ليس بشرط  
الذهب والفضة الكل في الاصل وفي الفقاوي رجل اشترى قطناً بدين معلوم ثم معلوم قطناً من الرخصة الزم  
وفي فقاوي قاله رجل باع قطناً واراد المشتري ان يذهب الزم ولا يعطى للورام ثمناً قال انما لا يمتنع هذا ما  
هو من البلد في مثله فان كان في رسم القطن ورسم القطن على المشتري من الثمن بقدر ذلك **وما يشترط في الثوب**  
رجل دفع الخبز دراهم وقال اشترى منك مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اثناء البيع سدا  
اكل مكره والمطامير درهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة اثناء من الخبز ولم يقل في الاخذ اشترى منك خبز  
وهو خطأ وان كانت نية وقت دفع الثمن فلا عبرة لذلك النية الا ترى انه لا يشتري عبد العقيقة ولم يلفظ به جاز  
ولا يجعل النية كالشرط في البيع كذا هذا قال الفقهاء وبأخذ وان دفع الخطة الى الجاز واخذ الخبز منه فاما  
هو المتعادي من الناس فطريقه ان يبيع خاتمه او سكين مثلاً من الجاز بدين ما وقع الاتفاق بينهما من الخبز ويجعل الخبز  
ثمناً ويصف الخبز بصفة معلومة حتى يصير ثماً في ذمة الجاز ويسلم الخاتمة اليه ثم يشتري الخاتمة الذي يباع منه الخطة  
التي يريد دفعها اليه وبأخذ الخاتمة ويضع الخطة اليه فيلزم هذا من شمس السلام محمود لا ورجل اشترى الخبز  
من الجاز بالدين من مائة من الخبز الموجود وقد كان له من الخبز ولم يرضه قال الشيخ لا يمتنع ان يبيع الخبز  
بدينه لا يجوز لا متفاداً **وما يشترط في هذا من المتفرقات** وفي فقاوي قاله رجل اشترى الكعبة  
من بعض السند لا يجوز لانه اشترى الا على البائع فان نقله الى بلد كان عليه ان يصدقه على الفقير وفي نسخة الشيخ  
شمس لا يمتنع حتى لو اشترى من الفاسد والفسق والشبه والكفرى مع المروى جسان مختلفان وكذا الخطة  
من المكان مع المتخذ من القطن وكذا الذي يجمع مع الزادى جسان مختلفان وفي التوحيد قال الخليل كذا جسان



وان اختلفت اطعمها وكذا ثمن كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب والمشمش حتى لم يجر بيع نوع من العنب نوع آخر  
متفادلا وكذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع التفاح بالكمثرى متفادلا والخل والعصير جنسان مختلفان وفي  
الشواوي البقر والجواشيس جنس واحد ولا يجوز بيع احدهما بالآخر متفادلا وكذا الابل عرابها وبجانبها والغنم  
ومفرها جنس واحد يبيع لحم البقر لحم الغنم متفادلا ويجوز بيع لحم الشاة بالشاة بخلافه لا بطريق الاعبا  
عذج وسر في الاصل ويجمعون ان يبيع الزيت بالزيتون ودهن السمك لا يجوز الا بطريق الاعتبار ولا يجوز بيع غر القطر  
بالقطن متساويا ولا بالثمن واحد بالثمن لا يجوز ان يكون وان كان جنس من بوزن اخر فبوزن غيره الا مثلا يبيع  
عن سم ولا يجر في اللبن لا يباع في السمك الجوز وعن سم ان يجوز بيع لحم الطير بل الطير متفادلا لا يبيع في  
في القرد وفي القناوي رجل اشترى لحمًا وذهب ليحكي اللحم فباطل في المبيع ان يفسد فباع من اخر بيع لشري  
ان يشترى اذ علم بالقصة فبعد ذلك ان يبيع بالزيادة تصدق بها وان يبيع بالنقص فهو موضوع جوهذا السحار او  
الحسن بن زياد قال واصل هذا في الجوز الصغير رجل اشترى هذا وعاد قبل ان يفاء الثمن الى اخره فان اشترى  
قرب من ماء الغرات جاز استحسانا اذا كانت القيمة معينة وفي المحيط يبيع الماء في الحياض والابار لا يجوز الا اذا  
في مقامه رجل باع بجملة وفي الجملة تكافيه والمخاراة يجوز سواء سلم او لاثم باع او باع او لاثم سلم في يوم وان  
سلم بعد ما مضى اليوم الثالث انتقل البيع فان سلم قبل مضي الثلاثة له الخيار اذا رآها حين سلم اليه وان ارجع  
ما سلمه اليه لم يكن له الخيار لان في الفصل الاول النقض اليسير وفي الثاني فاحش هذا اذا وقع التسليم من المشتري  
لتمام ثلاثة ايام فان وقع التسليم قبل ذلك ينبغي ان يبيح خيار الرؤية الى ثلاثة ايام من وقت العقد واستقر المجد  
ونفاصح فان استقر من الصنف وسلم في الشتاء خرج عن العهدة ويجوز من وقت القيمة في فوائد الشيخ الامام الا  
بيع الطير الذي يترك ان كان يتبع بغير الاكل يجوز وان لم يتبع بغير الاكل قال محمد بن قاتل لا يبيح بيعه ولا يبيح  
الامتعة الاكل وهو صغير يقبل بيع الصوق على ظهر الغنم لا يجوز وبيع قوائم الخراف يجوز بيع الكلاب فرائد شتى  
الكلوي قال لا يجوز وفي القناوي الصغير ان يجوز ان اشترى العلق الذي يقال بالفارسية مرغل يجوز هو المختار ولو تبا  
انسانا ليس عليه العلق جاز بالاتفاق وبيع القرد جائز وكذا جميع الخراف سوى الخنزير هو المختار لانه يتبع بجلدها  
وفي بيع دود القز على فوله ان يجوز واما بيع دود القز فبما يزرعها وعليه الفتوى ولو اشترى السباع كان ولو  
اشترى لحم السباع لا يجوز يعني اذا كانت منه وبيع الفيل جائز وفي المحيط يبيع السمك في الماء لا يجوز فزع وقال المحقق  
في الحظيرة من غير حبس الشدة فزع دخول الماء حتى لا يملكها الخرج وقال بعضه يجوز رجل قال لاخر بعتك جميع ما لي  
في هذه القرية من الدقيق والبر والسياب فما شئت سائل احدهما هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة القنطرة  
الخامسة الجبل وكل على وجهين اما ان علم المشتري في هذه الموضع ولم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم في الموضع

والدار لا يجوز وفي القناوي جاز رجل دخل الدار واخذوا ثوبا من داره وذهبوا به وعجز المالك عن استرداده  
فان استعان رجل بغيره فقال ذلك الرجل معه متفادلا فباع الرجل وحلف ان هذا ثوبه لا يحنه والبيع  
لان بيع المغص اذا كان الغاصب مقلد له بنية جائز وفي بيع الجامع يبيع المغص عن الغاصب من غير محو  
وكذا الواجب ولم يذكر هذا التفصيل المسائل في القناوي **الفصل الرابع في البيع الفاسد والحكام**  
وفي نظم الزند يستوي البيع الذي لا يجوز انواع ثلاثة باطل وموقوف وفاسد الباطل لا يجوز بحال وله صور  
منها بيع الدم والخنزير للسلم وبيع المدبر والابن والسمك اللبن والدهن في السمسم والدقيق في الخطة  
والكمثرى من قبل النبع وبيع الولد في البطن وبيع المنقول قبل القبض واما الموقوف فخمسة عشر منها بيع مال الغير  
وبيع العبد المحرر والصبي المحرر ونقصه فانه توقف على اجازة مولاه وايه او وصيه ومنها اذا باع ماله فاسد  
غير رشيد توقف على اجازة القاضي وبيع الرهون والمساخر والديون في مزاجه الغير توقف على اجازة المولى  
والمساخر والمزارع ولو تفاخرا الاجارة لزم ان يسلم الى المشتري وكذا الوقف للراهن حتى لو تفاخرا  
البيع لا ينفذ البيع التا لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبل القبض المنقول  
لا وفي العقار على الخلاف المعروف ببيع المرتبة عذج ومنها اذا باع شيئا بقره والبايع يعلم ان المشتري لا يعلم  
توقف ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان تفرق قبل العلم بطول كذا الوبايع با باع فلاك والبايع يعلم ان  
المشتري لا يعلم ان علم المشتري المجلس صح والباطل وفي شرح الشافعي لو باع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما  
به فلا ان لا يجوز وفي نسخة الامام الشافعي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم المشتري في المجلس فصح  
روايتان وفي شرح الشافعي لو باع بمثل ما يبيع به فلا ان كان شيئا لا سقاو ذلك اللحم والخبز لا يجوز وفيه ايضا  
لاشترى عدل لم يبق قيمة او حكمه لم يجر للجها له ولو قال المشتري بكم خريش خريش فمك الخيار وهو غير  
يفسد العقد والرابع عشر والخامس عشر خيار المجلس واما بيع المغص فقد ذكرتم انه موقوف فان اقر به  
الغاصب البيع وان جحد والمغص منه بنية فكذلك وان لم تكن ولم يسلمه حتى ملك ينتقص البيع ثم في بيع  
الموقوف اذا اخذ الثمن او طلبه يكون اجازة ولو قال احسنت او وقفت او هبته لم يكن اجازة ولو قال لا يجوز  
رد البيع بخلاف المستاجر اذا قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز في نوادر هشام لو قال اجرت باع بائة  
درهم يجوز ان باع بالكر ولو باع اقل لا يجوز ولو باع بالقرين لا يجوز وانما ينظر الى النوع الذي وصفه ولو  
غصب عبد او بابه ثم باع العبد يد المشتري ثم اجاز المالك جاز عذج خلافا للمحل تسليم المبيع اجازة  
وفي التفاح تسليم المجر اجازة دون بعت الهدية وتسليم النفس من المرأة اجازة وفي القناوي لو باع ثوبا بغير  
ضبعة المشتري فاجاز في ثوبه البيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم اجاز البيع لا يحن لانه صار شيئا اخر ولما



يقبل مع الموقف الاجازة اذا كان للبايع والمشتري والمبيع قائما ولو كان الثمن موقفا يشترط قيام الاجرة  
ثلاثة ما ذكرنا والبايع قيام العرض وفي النكاح لا يشترط قيام صاحب المتاع خمسة الزوج وفي فسخ الاصل قبل  
فسخه لا يجوز بطريق الاستمارة قال بشرط قيام صاحب المتاع حتى لو بلغ متاع غير فاسد صاحب المتاع قبل ان يجر  
البيع فلا يجوز وارثه لا يجوز فصار مع صاحب المتاع خمسة واما البيع الفاسد قال في التجريد ما يفسد البيع فانواعها  
جهالة البيع اذا كان يتغير معها التسليم وان لم يتغير لم يفسد كجهالة كل البضعة بان باع صبرة معينة ولم يعرف  
قدريها او باع اثوابا بعينها ولم يعرف عددها وفي فتاوى القاضى الامام به لوجوب التجريد في ثمنها بالمتقوم كما  
فاسد الوابح الحزب والخزير كان باطلا باعها من مسلم ومسلم رجل سلم خرايعها وخزيرها بعينه في خبطة وفي خبطة  
بعد حلول الاجل ملك ملكا فاسدا لانه اشترى الخبطة بالخزير فملك البيع وعليه ثمنها ان هلك الخبز كذا في الحكم  
في البيع الفاسد ومنها صفة في صفقة نخول بيعك هذا على ان يتبعه هذا ومنها ان يشترط شرط قال في ذلك  
المسائل فصل على حق ياتي ان شاء الله وفي الاصل في اخراج البعوض من مباح باق ما باع من الذي اشتره او من  
وارثه قبل نقد الثمن لنفسه او لغيره بالوكالة والمبيع كماله لم يرد ولم ينتقص بعينه الثمن المتأخر من حيثين الثمن الاول  
او كان هو باع بالثمن ستة سنتين ثم اشتره لنفسه ستة سنتين فاسد عندنا ولو باع بالدينار ثم اشترى بالدينار ثم اشترى  
فاذا انتقل الملك من الآخر يبيع او يهبه فاشتره من ذلك الرجل باقلا جاز ولو اشتره بالثمن الاول قبل نقد  
الثمن او بعد جاز ولو رخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشتره باقلا جاز لم يجر ولا جرة للسعر لو كان ويكلا  
بالبيع فاشتره لنفسه لم يجر ولو اشتره عبدا وعليه دين ولا او كاتبة باقلا لم يجر ولو اشتره والده او زوجته جاز  
من لا يقبل شهادته لم يجر وهذا عندنا خلافا لها ولو اشترى هذا البيع مع عين آخر بيمين حصة اقل من الثمن الذي  
باعه لم يجر الشراء فيما يباع ويجوز في الاخر ولو باع ثمن وكل آخر حتى يشتري شيئا به باقلا جاز عندنا وفي الاصل انما  
رجل اشترى شيئا لا يجوز له ان يبيعه ولا ان يولي احد الا ان يشترط فيه حدا قبل القبض وهذا في المنقول وفي العقار  
كذلك عندنا وعندنا يجوز وفي التجريد كل عرض ملك بعينه ففسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يجر التصرف فيه  
قبل القبض كالمبيع والاجر اذا كانت عينا وشرط بيعها او بدل المبيع اذا كان عينا والتصريف في المهر وبذل المتاع بدل  
الصنع عدم المهر قبل القبض جاز في الاصل في باب البيع الفاسد وسط الباب في الفتاوى لو اشترى شيئا فلم يقبض  
قبض بها المبيع دين لا يجوز يعني في المنقول ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو مع المشتري كالاثر  
وبذل الصنع عن دعوى العين لا يجوز عندنا وعندنا يجوز ولو وهبه من رجل وامرأة فقبض جاز وفي العقار والمنقول  
بخلاف البيع وكذا لو وهبه من رجل وامرأة فقبضه وفي التجريد ولو وهبه تصدق او فخر من غير باع لم يجر  
عندنا ولو اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا ومنقولا في احوال العين قال وكذا لو امره بقبضه وقال يجوز للآخر

والعرض والصدقة لغير البايع وكذا الوصية لغيره ولو وهبه من البايع او وهبه منه لغيره بالاتفاق وفي الجاهل الصغير  
لو زوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز وفي وقف الفتاوى لو وقف المشتري قبل القبض وقبل نقد الثمن الامر  
موقوف ان ادى الثمن وقبضه جاز قبل هذا على قول لا يفتى صحة الوقف على التسليم الى المتولى ولو مات المتولى  
ما لا يباع الا في وسط الوقف وفي بيع الفتاوى آخر باب النون الوعد على العبد المشتري قبل القبض يجوز وكذا  
لو تبرع وليس للبائع ان يحبس به بالثمن ولو كانت قبل القبض فللبايع ان يحبس به بالثمن ولو نقد المشتري الثمن  
نقدت تلك الكتابة وفي احوال العين الوعد على المشتري قبل القبض وهو مطلق نقد العتق وليس للبائع حبسه  
لا يسقى العبد عند روم بخلاف عتق العبد المهر وفي بيع الجامع رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى اعاده من  
البائع او حرره لم يجر ولو عمل في الاجارة او في الاعادة فخطب عليه من مال البائع وان سلم من العمل ليس عليه اجر ولو اعاده  
المشتري من اجنبي وامره بالقبض فقبض مع وفي الاصل الاجرة البسيطة اجرة من الاجرة او وهبه منه وتصدق عليه  
ان شرط تعجيل الاجرة او سوفي المنفعة جاز بالاجماع وان لم يوجد كلامه المبيع عند من الاجرة سواء كانت الاجرة  
عينا او دينا والاجارة بطلت لا جازا وعندنا ومن الاول ان كانت الاجرة دينا جاز قبل المساجرة ولا وان كانت الاجرة  
عينا وقبل الهبة بطلت الاجارة وان لم يطل وعادت الاجرة على حالها اذا كانت الاجرة دينا او وهبه له  
او ابراهمه او قبل المساجرة لك ولم يقبل لاسط الاجارة هذا في المنفعة وفي التجريد لو وهبه بعض الاجرة او ابراه  
جاز بخلاف وهو خطأ والحاصل انه اذا تصرف في الاجرة بعد وجوبها جاز في الثمن وان لم يجز فعلها  
من الاختلاف ولو كانت الاجرة عينا لم يجر التصرف فيها قبل القبض هذا في اجازات التجريد وفي بيعه يجوز  
التصرف في الاثمان قبل القبض والديون سوى القرض والسلم وكذا في الديون الموروثة والموصى بعينها او دينا  
وكذا لو ملك المنقول بالوصية والميراث يجوز بيعه قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض الصحيح ان يجوز وفي الخط  
الاقالة بعد القبض فسخ في حق المتعاقدين حتى لو تقابل البيع بعد ما تقابضا فلم يقبض البايع المبيع بحكم الاقالة  
حتى لو باعه ثانيا من هذا المشتري مع ولو باعه من اجنبي لا يبيع ولو باع المنقول المشتري قبل القبض من باعه  
من اجنبي لا يجوز وفيما اذا فسخ المشتري العقد بخلاف الشرط فلم يرد على البايع حتى لو اشتره منه ثانيا فباعه ولو اشتره  
اجنبي مع ايضا ولا اصل ان كل موضع انفسح البيع بين البايع والمشتري في المنقول بسبب فسخ من كل وجه في حق  
الناس كافة فباعه البايع قبل ان يقبض من المشتري يبيع باعه من المشتري او من اجنبي وفي كل موضع انفسح البيع  
بسبب فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث ولو باعه من المشتري يبيع ولو باعه من اجنبي لا يبيع **جنس اخر**  
في بيع الشيء في الشيء ومعه رجل باع صوفيا في ريشه فابى البايع ففقه ان كان في فسخه ضرر لم يجر ان لم يكن له في فسخه  
ضرر جاز وان اختلفا في القرض فعلى البايع ان يفتو شيئا حتى ينظر اليه المشتري فاذا رآه وفيه اجر على قول البايع



وكذا بيع الخبز في الارض على هذا قال القاضي الامام ان كان في فقهه ضرورة البيع فاسد كبيع الخبز في السقف <sup>البناء</sup> وبيع  
فان لم يفسد ولو باع حب هذا القطن لا يجوز في المشتق واختار الفقهاء الكلب انه يجوز ولو باع بذر البطيخ <sup>الطبخ</sup>  
وروى البائع بالقطع لا يجوز ولو كان الباطن مكسورا يجوز ولو باع الكرم المسلوخ في المساحة المذبوحة يجوز  
وعلى البائع اخراجه وسحقه والمشتري ان يخرجه اذا رآه وبيع الفخ في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز ان يخرجه ما لم  
يدل المشتري ان دفع اليه لا يجبر على دفعه اليه وان لم يكن فيه ضرر جاز وتجبر على دفعه اليه وعليه ثلث الفخ ان ملك الخاتم  
فيه ولا ضمان عليه الحلقه وان كان فيه ضرر فلا شيء عليه ان ملك باع الحاجة وفي بطنها للؤلؤ ان يباعها مع  
اللولؤ فالبائع فاسد ولو لم يذكر اللؤلؤ فهي للبائع ولو باع اللؤلؤ في بطن حاجة مبيتة يجوز ولو اشترى  
اللولؤ في صدف فالبائع باطل عندكم وعليه الفتوى وعن من انه يجوز له الخيار اذا رآه ولو اشترى العقد  
ولم ينم اللؤلؤ جاز وله اللؤلؤ في الفتاوى **وما يتعلق بهذا** في أصل التوازل سئل ابو بكر الاسكاف عن  
رجل اشترى طائوسا الى النير ونزله وحمله الى منزله فوجده مريضا فاجبر البائع ودفع اليه فلم يقبل فحمله الى منزله فما  
ليس على المشتري شيء من الثمن قال ان البيع فاسد كن غصبا ثم حمله الى الغصص منه واني المالك ان يقبله  
فحمله الغاصب الى منزله فضا عند لا يقض ثم قال ابو بكر كان ابو نصر يقول اذا كان البيع فاسدا لا اختلاف فيه  
بما لم يضمن سواء قبل ولم يقبل وان كان فاسدا لم يتفقوا عليه لم يبر الا يقبل البائع او يقض القاضى قال  
الفيقيه ابو الليث ان كان البائع والمشتري يعرفان الوقت الذي يبيع فيه النير وبيع حايض وفي الفتوى رجل اشترى  
عشرينات وقبضها ثم وجد احدها مريضا لا قيمة اصلها فالبائع فاسد في الكل وكذلك لو اشترى وروى بطيخ  
فاذا بعضها فاسد لا قيمة له ولا يقض لانه جمع بين ما يكون محلا للبيع وبين ما لا يكون الا ان الواحدة في الباقي  
ذكر الامام الشافعي في الاصل **جاء في** في احكام البيع الفاسد وفي الاصل لو اشترى شيئا بثمن ثم دخل في  
الذي اس او وجد ان النحل او الدوم يحتاج فسد البيع فلو باعه مطلقا ثم حمله الى هذه الاوقات جاز واه  
ابن سامة عن من لو كفل الى هذه الاوقات صح ولو ابطل الاجل في البيع ونقد الثمن نقل العقد جاز استحقا  
عندنا ولو باع الى صبيح الرباح او الى ان يخطر السهم لم يجز وان ابطل الاجل لا يملك جاز وكذا اذا باع ثوبا  
جاء لا بد ثم اسقطه كذا الى النير والمهران الا اذا كان معروفا لا يقدم ولا يتأخر رجل اشترى شيئا بثمن  
الى النير وفيه ذكر في الاصل انه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع والمشتري ببيع النير وفيه فان علم جاز وفي  
الحيط اذا شرط الاجل فسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والتمن ين ان كان معلوما جاز فلو باع الى صوم  
النصارى لا يجوز ولو دخلوا في الصوم فباع الى فطرهم جاز وفي التجريد اذا قبض المشتري بغير ان البائع لا يقبل  
والفقيه القبض في البيع الفاسد في بيع الجامع الكبير وفي الجامع الصغير لو مات البائع وعليه دين آخر في البيع الفاسد

فلا مال له غير البيع المشتري احق به من ان الغرماء كما في الرهن فالبائع جاز عند الفسخ ولو مات المشتري باع  
لحق بماله البيع من غير المشتري فان فضل شيء يصرف الى الغرماء وهذا دليل على ان موت البائع ينقطع  
حق الاسترداد وفي الجامع الكبير شهادة اليه ولو اراد ان يسترد البيع من المشتري يحكم البيع الفاسد وفي الاصل  
الوجوب البيع الفاسد القيمة ان كان البيع من ذوات القيم والمثل ان كان مثليا وهذا الاصل عند المشتري  
الاستهلكه ان كان عبدا فلعققه المشتري ووجهه وسنم وينقطع حق استرداد البائع وكذا لو رهن او باع  
المشتري من آخر فلو فسد الرهن او رجع في الهبة وعاد البيع الى المشتري ما يكون من كل وجهه وللبائع  
يسترد ولو عاد بسبب هبة جدي في حق الثالث كالا قاله والرد يعيب بعد القبض بغير قضاء لا يكون البائع  
حق الاسترداد وهذا اذا لم يقض القاضى بالقيمة فان قضى له حق الاسترداد فلو كان قائما ولم يقض بغيره  
فلو حصل الى البائع بهبة او عارية او ودیعة يكون في البيع في الاصل وفي شرح المحامى في كتاب الكراهة  
من الكره اذا تصرف فيه تصرفا يفسد البيع والابادة والحكابة ونحوها ان يفسد بغيره بخلاف سائر اليا  
الفاسدة فانه لا يفسد تصرف المشتري فلو ان المشتري من الكره اذ باعه من المشتري آخر وهذا لا يدرى  
له ان يفسد العقد كلها او يفسد حله جازت العقد كلها وفي المشتق لو اشترى خطبة شر فاسدا ولم يبيعها  
فالدق للبائع ولو كان عبدا فقبل القبض حقة غنى فاعققت على البائع وكذا لو اشترى شاة فاسدا  
وامر البائع بذبحها وفي الفتاوى رجل باع جارية بيعا فاسدا وسلمها الى المشتري ثم قال البائع هرة  
لم يفتق ولو قال بعد ذلك هي هرة لا يفتق ايضا اذا كان الاعاق لا اول غير محض من المشتري اما اذا  
كان محض من المشتري عتقت بالاعاق الثا قاله واصل هذا في شرح المحامى ان فساد العقد ان كان  
قويا دخل في فساد العقد وهو البطل والمبدل وكل واحد منهما يملك فسخه بحضرته صاحبه عند ما عود  
تلك بحضرته صاحبه وبغير حضرته وان كان الفساد ضعيفا لم يدخل في فساد العقد بان كان الفساد شرا يقبل  
لغيره وانما دخل الفساد بشرط منقعة احد العاقدين وكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض وبعد القبض  
فالذي له الشرط يملك فسخه بحضرته صاحبه والاخر لا يملك وفي التجريد جعل هذا قول من اما عندنا  
فكل واحد من العاقدين الفسخ وفي الجامع الصغير للصدر الشهيد بطريقا لاسترداد لا يسترد القاضى  
في فسخ العقد الفاسد ولا يبطل حق الفسخ بموت البائع في البيع الفاسد ولا يفتى المشتري قبل وفقه بهذا  
وفي شرح المحامى وهذا اذا لم يرد في يد المشتري ولم يفتق فان اراد لا يخلو ما ان كانت متصلة او منفصلة  
وكل واحد على وجهين اما ان يكون متصلة متولدة من الاصل كالبر والتمن والجال وغير متولدة كالصنعة في  
التمن والتمن في السوق والبناء في المساحة والمنقصة المتولدة من الاصل كالولد والعرق والارض والتمن



والصنفان وغير المتولد من الأصل كالسبب والغلة والحب والصدقة فلما كانت الزيادة متصلة متولدة من الأصل  
لا يمنع الرد والبيع كما في الغصب إذا كانت متصلة غير متولدة فإنه ينقطع حق البائع حتى المشتري حتى لو رضى المشتري  
بمنعه وفي كل موضع ينقطع حق البائع بقدر على القيمة والمثل وكذا لو كان ثوبا قطع وخاطه وقطعا فخره أو خلا  
فمنحه أو حلقه فظنهما انقطع حق البائع إلى القيمة والمثل وإن كانت الزيادة منفصلة إذا كانت متولدة من  
الأصل كالولد فإنها لا يمنع الرد وله أن يبيعها بغيرها جعلا وإذا كانت الولادة نفسها النقصان بالمحادث  
كان به وقا عذرا ولو هلك من الزوائد في يد المشتري لا يضمن كزوائد الغصب يضمن نقصان الولادة ولو هلك  
المشتري هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللبائع أن يسترد الزيادة وبأخذ من المشتري  
قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة متصلة غير متولدة كالغلة وللبيع أن يسترد المبيع مع هذه الزوائد  
ولا يطالب فان هلك الزيادة في يد المشتري لا يضمن وإن استهلكها أفاد ذلك عذرا وعندهما يضمن ولو استهلك  
المبيع والزوائد قائمة في يد المشتري يقر عليه ضمان المبيع ونفقة الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة  
وأما إذا انتقل المبيع في يد المشتري إذا كان النقصان بآفة سماوية فللبائع أن يأخذ من المبيع مع النقصان وكذا إذا  
كان النقصان بفعل المشتري بفعل العقب عليه وإن كان بفعل الإيجق فللبائع بالخيار إذا أخذ من شاء أخذ  
من الجا أو الجا لا يرجع على المشتري وإن شاء أبيع المشتري يرجع على الجا كافي الغصب في شرح  
الطحاوي وفي الفتاوى رجل أبيع من آخر غلاما مبيعا فأسدأ وتقاضاه ثم أبرأه البائع من القيمة ثم ملك الغلام  
بضم القيمة لأنه أبرأه قبل وجوب القيمة ولو قال أبرأه عن الغلام برى لأنه جعل الغلام ودبقة ولو اشترى  
غلاما وقبضه ثم تقاضاه أبرأه البائع المشتري عن الثمن لأن الثمن واجب عليه ولو مات الغلام في يد  
المشتري لا شيء عليه لأنه كان مضطرا عليه بالثمن وقد أبرأه والإقالة بطلت بموت العبد وفي المحيط المبيع الفاسد  
ينعقد عندنا والمالك موقوف على وجوب القبض وبشرط أن يكون القبض باذن المالك وإذا كان بثمن المبيع  
عند اتصال القبض به عندنا إلا أنه مستحق النقصان عندنا للفساد وهذا قلنا بذكره المشتري أن يقض فيه  
بتمليك أو انتفاع وليس للبائع بيعا فاسدا الحق يقض تصرفات المشتري فيما سوى الإجارة والتخارج فإن  
هذه التصرفات لا تبطل حق البائع في الاسترداد وللشفيع حق يقض جميع تصرفات المشتري والقاضي هو الذي  
يفسخ كانه مال إلى أن فسخ الإجارة بحكم العذر يختلف فيه فيعتبر فسخ القاضي ليس بفسخ **وما يشل بهذا**  
ما ذكره في فتاوى نجم الدين أن حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقال الشيخ الإمام لا ساد طلبة الدين بيع الوفاء بيع قد  
ولو باعنا ثم قال أحدهما الصاحب چون برتورم بيع باز من دره فقال الآخر نعم لا نفسد العقد إذا  
قال في البيع شرط كذا كذا كذا بغير ردد ففسخ كينم يفسد العقد ولو كان الشرط بعد العقد لم يفسد العقد

عند ح وهو لم يذكر أنه في محل العقد أو في غير محل العقد وفي مختلف الرواية آخر كتاب الإقرار قال في البيع  
التجئة أن شرط التجئة في البيع البيع فاسد ولو نواضا قبل البيع ثم تباعا خاليا عن الشرط عذرا  
البيع جائزا لا إذا انصاذا فإنها تباعا على تلك الموصفة قال في هذا على أنها إذا نواضا الوفاء قبل العقد  
جائز العقد خاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز لا إذا انصاذا فإنها تباعا على تلك الموصفة ولا عذرا لموا  
ولا خلاف المتعاقدان فإذا عي المشتري أن البيع بات وإذا عي البائع أن البيع بيع الوفاء فالقول قول  
البائع هذا في فتاوى النسفة وفي الفتاوى الصغرى لو ادعى أحد ما فساد العقد والآخر الصحة فالقول  
قول من يدعى الصحة ولو أقام البينة فيينة مدعى الفساد أو في مختلف الرواية فيقال بالسلم من كل  
السوم لو خلف رتب السلم مع المسلم إليه فقال رتب السلم فترقا قبل فقد أمن المال فقال السلم إليه بل بعد  
وأقلم كل واحد منهما البينة فالبينة بينة المسلم إليه قال وهذا يخالف ما قال في الفتاوى الصغرى لأنه جعل  
البينة بينة مدعى الصحة ولم يذكره الكتاب أنه إذا لم يكن لها بينة ما ذاك حكمه وعن من أن القول قول من كان  
رأس المال في **الفصل الخامس في البيع إذا كان فيه شرط** وفي الأصل رجل اشترى عبدا على أن يبيع  
أو لا يبيع لا يصدق فالبيع فاسد ثم شرط على وجهه أما إذا كان فيما يقضيه العقد وعندها أنه يجب العقد  
من غير شرط نحو ما إذا شرط تسليم المبيع أو الثمن وإن كان لا يقضيه العقد على التفسير الذي قلنا ولكن يلزم  
العقد يعني يؤكد وجبا العقد وهو أن يعطى المشتري كفيلا بالثمن والكفيل معلوم ضرر فإني أو غايه محض قبل  
أن يتفرقا وكفل جاز البيع استحسانا وكذا لو شرط الرهن والرهن معلوم بالإشارة وبالسمية لأنها يؤكدها  
موجب العقد في المنع لو منع على تسليم الرهن بعد قبض المبيع لم يجز ولكن يقال ادفعوا فسخ البيع أو تجل الثمن  
وهو قولهم به وإن كان الشرط لا يلزم العقد لأن الشرط من جوارزه كالتأجيل والخيار وأنه لا يفسد العقد  
وإن لم يرد الشرع بجوارزه لكنه متعارف كما إذا اشترى عبدا وشركا وشرط على أن يخذوا البائع جاز وعين  
إذا اشترى عبدا على أن يجزوا البائع أن البيع فاسد وإن لم يرد الشرع به في صورة ولا هو متعارف ولكن فيه  
أما أن شرطه منفعة البائع أو المشتري أو الحق عليه فأن كان الشرط منفعة الحق عليه والحق عليه من  
أهل الحق فحقا على الغير إن اشترى عبدا على أن لا يبيعه وعلى أن يبيعه أو اشترى جارية على أن يتخذها أم  
ولدا ويدينها لأجور العقد ولو شرط في الهيايم أن لا يبيع ولا يملك لا يفسد وفي شرط الحق لو عطف عليه  
عند ح وهو وعندهما يجب القيمة ولو كان الشرط منفعة لأحد المتعاقدين بأن شرط البائع أن يقض المشتري  
أو على الغير يفسد العقد وفي الفتاوى الصغرى لو اشترى جارية على أن البائع لم يكن وطها فإذا ظهر أنه  
وطها لا ترد ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان لا يرد هذا وفي مختلف الرواية



لا يشترى جارية على ان يطأها المشتري فالبيع باطل ولو اشترى على ان يطأها المشتري جاز البيع وبطل الشرط  
عند من وعى البيع باطل في الموضعين وهكذا في الفتاوى ان البيع باطل ولم يذكر الخلاف في التجريد لولا  
شرط البيع فيه منفعة لا يفسد العقد هكذا روي عن حماد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله في البيع فاسد وفي الاصل الشرط شرط المحل  
في غير محله بشرط ان يقض البايع اجيبنا الله عنهم لا يفسد العقد وذكر القدر في انه يفسد ولو اشترى  
ثوبا على ان لا يبيعه بل ذكر في المزارعة ما يدل على انه لا يفسد العقد وهو قول حماد بن عيسى هكذا في الفتاوى  
لو شرط شرط البيع فيه منفعة ولا مضرة بخوان اشترى طعاما بشرط ان يأكله او ثوبا بشرط ان يلبسه جاز عن حماد  
لو اشترى عبد على ان يبيعه جاز ولو اشترى على ان يبيعه من فلان لا يجوز لان له طابعا ولو اشترى ساحة  
على ان يبنى فيها مسجدا فالبيع فاسد وكذا لو باع منه طعاما على ان يصدق ولو اشترى شيئا لبيعه من البايع  
فالشرط فاسد ولو اشترى ثوبا ليقض البايع فالشرط فاسد وفي المنفعة قاله كل من شرط على البايع وهو  
يفسد العقد واذ شرطه على الاجنبي فهو باطل من ذلك اذا اشترى ابيه على ان يبيع له عشرة دينار فهو  
باطل وكذا لو قال على ان يبيع فلان عشرة دينار وكل شرط يشترط على البايع فلا يفسد البيع فاذا شرط  
على الاجنبي فهو باطل وهو الجواز وفي الاصل لو اشترى البايع شيئا فاسدا لم يفسد عند حماد وان كان الاصل باطلا  
عن المجلس التجديد في كتاب الضرف في باب الرجعة في الضرف في صورته لو باع ففسد بفسد وتقاضا ثم زاد  
احدهما صاحبه شيئا او خط عنه وقبله لاخر فالبيع فاسد عند حماد وعند من البيع صحيح وبطل الزيادة والخط  
وقال الزيادة باطلة والخط جائز بمنزلة الهبة المستقبلية ولو كان الشرط في العقد باطلا بعد ذلك كان  
المفسد في أصل العقد صحيحا في المجلس ولا يصح فيما وراء المجلس وكذا في بيع الخبز في المستقبل اذا لم  
في المجلس صح ولو اشترى ثوبا كل ذراع بكذا ولا يعلم عدد ذراعه فالبيع فاسد عند حماد ولو علم في المجلس جاز  
وكذا لو باع بوقفا وباع فلان ما لو باع التاجر الى الخصام وغيره لا يفسد على المجلس قد مر هذا في الفصل  
المقدم والصلح عن مال البايع وفي وكالة شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخط جاز كالتوكيل واذ العبد في  
التجارة والطلاق والعقاق وتعلق التملك بالخط لا يجوز كالبائع والهبة والصدقة والبراءة عن الدين  
وعزل الوكيل وفي الفصول ذكر رشيد الدين في فتاوه ان تعليق البراءة بشرط كاي يصح حتى لو قال المدين  
مال بئزده فقال شريك توذاهم فقال المدعي اكره ادي بئزادهم اذ توريده اذ استصحت البراءة لا  
هذا تعليق البراءة بشرط كاي وكذلك لو ادعى المدعي عليه بغير ان سائده ام فقال اكره سائدي  
بئزادهم تحت البراءة ان ادى اليه وفي شرح الطحاوي في اول بيع العقود ثلاثة عقود تتعلق بالجائز من الشرط  
وهذا كالبذل لا يصح هذا العقد الا بشرط بالبدل المنطوق وينبغي ان يكون معلقا على ما جرى فيه عليك

والملك والفاقد من الشرط يفسد كالبائع والشراء والاجارة والقسمه والصلح عن مال وعقد لا يتعلق بالجائز  
من الشرط والفاقد من الشرط لا يبطله كالتحاح والخلع والصلح عن دم العمد والصلح عن مال فمذموم يصح غير  
ذلك البذل ويجوز البذل المجهول والمعلوم والحلال والحرام وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفاقد من الشرط  
على نوعين نوع من يفسد ونوع من لا يفسد وهو عقد الكتابة وان يتعلق بالجائز من الشرط من حيث انه لا يفسد  
الكتابة الا بالبدل المذكور في العقد فان كان الفساد قويا دخل في أصل العقد ففسد نحو ان يكتب على بطل  
حرام او مجهول وذكره في المسائل بعبارة اوضح من هذا في زيادة القاض الامام في المديح ان قال العقود  
التي تتعلق بغيرها بالقبول قسام ثلاثة قسم طه الشرط الفاسد وقسمه البطل وهي ما دله المال بالمال كالبائع  
والاجارة والقسمه والصلح عن دعوى المال وقسم لا يبطله الشرط الفاسد ولا جملة البطل وهو معاوضة المال  
بالمال كالتحاح والخلع والصلح عن دم العمد وقسم له شبه بالبائع والتحاح وهو كتابة يبطلها جملة البطل  
لا يبطلها الشرط الفاسد واذ جمع بين اثنين فقبل العقد في احد ما في القسم الاول لا يجوز سمي لكل واحد  
بدلا او لم يسم وفي القسم الثاني يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد ما بدلا او لا بدلا والاول  
في الزيادات وفي الجائز الصغير كتاب الكاتب في الجواز للكتاب ان يفعل كتابا بشرط عليه ان لا يخرج من الكوفة  
الا باذن من يد فالكاتب جازية والشرط باطل ولما ان يخرج كالموكل عليه ان لا يفتش في الجاه الكبير بعد كتاب  
الوصايا في باب ما يحتمل النقص اذا كتب الرجل جارية وهي حامل على ان الولد لا يدخل في الكتابة فهي فاسدة  
قال لان الكتابة بطلت بالشرط الفاسد وفي طلاق الاصل يتعلق الرجعة بالشرط باطل وكذا اضافتها الى وقت  
المستقبل كالتحاح يجوز ما اذا قال اذا جاء عذرتك اجبتك وانما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز ان يخلفه ولا  
يخلف بالرجعة وعزل الوكيل لا يحتمل التعليق بالشرط هذا في نسخة الامام الشافعي وفي الفتاوى لا يصح تعليق  
العزل بالشرط صحيح وفي النوازل المطلق على كل من يغير مال سواء والعقود على كل من يغير مال وفي آخر  
حجرا لاصل جاز قال لاهل السوق اذنت لهذا البضة في التجارة ولا اجبره الا بعمله الا باقره كان على ما قال في  
بطل الشرط وكذا لو قال للمعبد ذلك وفي كفاية الاصل والصلح عن دم العمد والرجعة التي فيها القصاص لا  
او موقفا لا يبطل الشرط الفاسد وكذا جارية العصب جارية الوديعه والغارية اذ ضمنها رجل وشرط فيها الخوة  
او كفاية لا تبطل بالشرط وفي الفتاوى تعليق الوقف بالشرط لا يصح في رواية وتعلق الوصاية والوصية بالشرط  
جاز في كتاب المزارعة للشيخ الامام الشافعي وفيها ايضا تعليق الهبة بالشرط ان ذكره على ان كان مالا باقيا قال  
وهبتك هذا على ان تقوضني كذا صحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفا لصحة الهبة وبطل الشرط وفي نسخة الامام  
لل امام الشافعي الشرط لا يبطل الشرط الفاسد وبطل الشرط وفي مضاربة الاصل المضاربة اذا كان فيها



شرط بطل الشرط والمضاربة صحيحة وتعلق الكفالة بالشرط ان كان متعارفاً فصح الكفالة والشرط نحو ان يقول  
اذا قدم المظالم انا بكفيل وان استحق المبيع فانا بكفيل وان كان شرطاً محضاً كقوله ان دخل فلان الدار او هبت  
الريح او ان جاء المطر لم تقع والكفالة التي هي بالبيع جائزة والشرط باطل في شرح القدر في وقال في الجواز  
ان يتعلق بالشرط لا بطل الشرط الفاسد كالطلاق والعناق والحالة كالكفالة وفي قفاوى النسب بان  
الشرط اذا لم يكن متعارفاً يبطل الشرط دون الكفالة وقال في شرح الشافى في الكفالة كالتحاشى في انه يبطل الشرط  
دون الكفالة وفي نسخة الامام شمس لا يثبت التخييل للكفالة لا يبطل بالشرط الفاسد كالتحاشى فيبطل الشرط  
وفي القفاوى الضعيف تعلق القضاء والامارة بالشرط نحو ان قال ان قدم فلان فانت امير هذه البلدة او قاضيها  
صح وتعلق التحكيم من اثنين لان انسان لا يكون مضافاً الى وقت في المستقبل صحيح وعدمه لا يصح وعليه القدر  
ويصح الاصل بتعلق الجواب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم وفي القفاوى تعلق تسليم الشفعة بالشرط صحيح نحو  
ان قال ان اشتريت لنفسك فقلت الشفعة فان اشتراها غيره فهو على شفعة وفي كفالة الاصل في الباب الاخر  
القرض بالشرط حرام والشرط ليس بلزوم بان يقرض على ان يكتب الى بلد كذا حتى يوفى فيه وفي هذه الاصل  
الرهون يبطل بالشرط الفاسد وفي اصل الاقالة لا يبطل بالشرط الفاسد وابطل الاجل بطل الشرط الفاسد  
ولو قال كذا دخل نجم ولم تؤد فالما حال صح والمال يصير حالاً في جيل شمس لا يثبت الحلوى في وفي بيع الشرط  
الاجارة بالشرط باطل بان قل ان زاد في الثمن فقد اجرت وفي الفصول وسئل القاضي الامام فخر الدين عن  
زوج ابنته بالمائة بغير ضمان ثم بلغها الخبر فقالت اجرت ان ضمنت في قال الاجارة باطلة لان التعلق  
الاجارة اعتباراً بابتداء العقد ولو باع محمداً فخر وعاقداً الزارع اجرت البيع ان كنت دهقاناً بغير ان  
امضيت المزاينة هذا باطل وفي دعوى الاصل تعلق دعوة الولد من الجارية بالشرط صحيح بان قال ان كان جاري  
حليماً فوفيتي النسب او في الاصل في باب الاستثناء تعلق الاقرار بالشرط باطل بان قال فلان على  
الف درهم ان مطرت السماء وهبت الريح ولو قال له على الف ان تمت لزوم الف عاش او مات وفي مزاينة  
الاصل المزاينة بطل بالشرط الفاسد وفي النسب تعلق الرد بالعيب بالشرط وتعلق الرد بخيار الشرط بان قال  
ان لم ارد هذا الثوب المبيع اليوم عليك فقد ضمنت العيب في خيار الشرط لو قال ابطلت خيارى اذا جاء عدا  
وعدا لما في الرد بالعيب باطل وله الرد بالعيب في خيار الشرط صح ما شرط وفي الزيادة ان ابواب التيسر عقد  
الذمة لا يبطل بالشرط الفاسد صورته الامام اذا صح على ما لم يعلم على ان لا يخلف ذلك من الرد من خاتمة  
او من الاراضي خاصة لا يصح الشرط وفي نسخة في البيع بالشرط اذا باع بكملة على فعل ما ذكرنا اما اذا قال عبت  
اذا كان كذا فالبيع باطل سواء كان الشرط نافعاً او ضاراً الا في صورة وهي اذا قال اعبت ان يرضى فلان

قال الحاكم الشهيد ابو الفضل اذا وقت ثلاثة ايام عتق خياره وجبته ان القى بطل الشرط الفاسد ولا يعلقها  
بالشرط ثلاثة عشر المبيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن ماله والبراءة عن الدين وعزل الكل في رواية  
لا يبطل بالشرط الفاسد خمسة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والعق بمال وبغير مال والرهون والقرض  
والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم من اثنين عند خلافا  
لا يثبت وكفالة والحالة والوكالة والاقالة والنسب كجارية واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن  
دم العمد والجرحه التي فيها العاصي لا او مؤجلاً او جارية الغصبة ربيعة والعارية اذا ضمنها رجل بشرط  
فيما حوالة او كفالة وعقد الذمة وتعلق الرد بالعيب بتعلق الرد بخيار الشرط بالشرط وبغيره القاضى والشرط  
يصح وتعلقه ولا اضافة لكن يبطل الشرط وبطل الشرط وكذا الحجر على المأدون لا يبطل الحجر وبطل الشرط وكذا الهبة  
الصدقة والكفالة بالشرط المتعارف يصح الكفالة والشرط وبغيره المتعارف بطل الشرط وتصح الكفالة هذا ما ذكره الام  
النسب في مسئلة وهو ان اذ قال فلان من فلان على ان يكفله فلان بطل الشرط وصح الكفالة **فزع منه** وفي قفاوى  
النسب رجل باع فرساً وقال ان شرطى فريتم كره عار بليت يعنى ترجع على عند الاستحقاق لكنه يلزم ان لا يرجع عليه  
عند الاستحقاق فالبيع فاسد وفي القفاوى رجل باع ارضاً وشرط ان احرق المشتري فيها حطباً او استحققت فالبيع  
ضامن للمشتري البيع فاسد ولو باع ارضاً على ان يهاك كذا كذا او داراً على ان يهاك الف ذراع فوجدها المشتري  
ناقصة البيع جائز وله خيار ان شاء اخذها بجميع الثمن ان شاء ترك لانه لاحقة للتخييل من الثمن ولو باع ارضاً  
على ان يهاك كذا كذا ثمنه باعها بغيرها كذا او في الخلة غير ثمنه البيع فاسد لان الثمن فسط من الثمن  
فاذا كانت الواحدة غير ثمنه لم يدخل العدم في البيع وصارت حصة الباقي مجزولة فيكون هذا ابتداء العقد في  
الباقي ثمن مجزول فيفسد البيع كالمواضع شاة مذبوحة فاذا اجعلها من الثمن مقطوعة ففسد البيع لان التخييل  
قسط من الثمن فاذا لم يجز حصة الثمن من الباقي مجزولة فيفسد البيع ولو باع حانواً على ان يخلع عشرة  
فاذا هي خمسة عشر اذ اريد ان يخلع ثمانية ففسد العقد وان اراد بدله فخلع المستقبل وجعل الشرط  
شرطاً في البيع البيع فاسد وان اطلق ولم يرد به شيئاً يفسد العقد ايضاً وهو محمول على المستقبل رجل قال اخبرنيك  
الدار الخارجة على ان تجعل طريقاً الى دارى هذه الدار خلة جاز فطريقه عرض باب الدار الخارجة ولو اشترى بيتاً  
على ان لا طريق له في الدار وعلى ان يابى الدار يخلع بخير البيع ولو زعم ان له طريقاً فطهر ان لا طريق له رد في النسبة  
وفي مختلف الرواية لو قال اخبرنيك دارى هذه بكذا على ان يخلع بيتاً يبيع فاسد بخلاف ثمن الدار يبيعها  
وقال ابو الوفاء البيهقي جاز في الوهمين وفي النوازل اشترى ارضاً على ان يخلع داراً فباعها قال الفقيه ان سعى الخبز  
فقال ان سعى فلان وفلان ثلاثة ايام جاز وان بين الوقت والميسر جاز ان قال سعى فاسد وفي القفاوى ولو



باع دارا على ان لا يبنى فيها فاذا يبنى الباع فاسد لا يحتاج الى قبض البناء ولو باع دارا على ان يبنى هاهنا  
فاذا هو لبن ذكر في التجريد ان البيع فاسد ولو باع على ان يبنى هاهنا فاذا هو لبن هاهنا او اشترى هاهنا وليس  
شجر جاز ولا يجره كذا الخراج دارا بعلوها وعلوها فاذا اعلوها وكذا الوشري باعها **نوع** وفيه اختلاف  
الرواية اشترى ثوبا على انه هوى فاذا هو لبني البيع فاسد عند صاحبنا الثلاثة وخلافه في الرواية  
لم يذكر فيه خلاف في الوشري ثوبا على انه ينسأوي فاذا هو لبني او عامه على انها سائمة فلا هي فدية  
او اشترى على انها حق فاذا هو عدي البيع فاسد على قياس مقدم وفي المتن اشترى جارية على انها مولدة الكوفة  
فاذا هي مولدة البصرة يرد هاهنا لان مولدة الكوفة افضل ولو اشترى جارية على انها تركية فاذا هي صدي تيررها  
فان تعذر رجوع بالنقص او كانت هالكة لا يرجع بشئ عند خ وفي الفتاوى جعل قالكم هذا الشرح الهوى  
فقال بكذا فباع فاذا هو غير هوى لا يرد به بلع ثوبا من آخر على انه مصبوع بالزعفران فاذا هو مصبوع  
البيع فاسد ولو باعه على انه مصبوع بعصفر فاذا هو بيطيخ البيع والمخيار قال في المحيط بخلافه اذا باع بعصفر  
فاذا هو مصبوع حلال يجوز اشترى عبد على انه فل فاذا هو موصوفى للمشتري ان يرد هاهنا واشترى على انه موصوفى  
فاذا هو لم يرد عن حوانه لا خيار له وكان باع بغير النماء في العبد عيبا فاشترى فاما يثبت العيب  
او لا الخيرة فضل من الفعل لرغبة الناس منه **نوع** وفي الفتاوى جعل باع شيئا في الارض باسائل اصل  
وغيره وقع شيئا في موضع وقال ابيعك على ان يكون في كل مكان مثل هذا في كونه البيع فاسد وجعل باع بغير العلق  
على انها مروية والمستري لا يعلم ان فلما خرجت الدودة فاذا هي غير مروية وبين المروية وغير المروية  
تفاوت فاحترى وكان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كالمشتري بغير الطبع  
فوجب بغير النماء كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض على اشتري قبلا او قلنسوة على ان جشها  
قطر فاذا هو حق جاز البيع ورجع بنقص العيب لو اشترى ثوبا على انه خروسة فاطم جاز لان النقص اصل لو  
اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع قميصا ويخطه لا يجوز ولو اشترى ثوبا من لقاقي وبخرق على ان يخطه ويجعل عليه  
الرقعة جاز لان العرف جاز بكذا وكذا الوشري خفا وبخرق على ان يخطه البائع جاز ولو اشترى قميصا على ان يخطه  
من عشرة اذرع من الكرايس فاذا هو خمد من شجرة والمشتري ينظر اليه لا خيار له ولو اشترى كتابا على ان يكتب الكتاب  
فاذا هو كتاب الطلاق والاطب او قال من يقيم هاهنا هو ليف الشافعي جاز البيع والمخيار لان الكتاب هو المستود  
على البياض وذلك جنس واحد ولا يتخلف النوع واختلاف النوع لا يمنع الجواز اشترى ثوبا على ان يخطه على كماله الى المشتري  
لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يعرفون كل والايفاء وفي الفارسية لا يعرفون ويكون شرط الحكم  
شرط الايفاء والوجه في المشتري ليس جاز الرواية كذا اختيار الفقيه ابو الليث الكوفي الفتاوى **نوع** وفي الاصل لو

باع شيئا من الحيوان واشترى ما في بطنها فالبيع فاسد كاستثناء بعض الاطراف لا يجوز افراده بالعقد فلا  
يصح استثناءه ولو باع اغناما او عدل بكرو واشترى واحد غير عين فالبيع فاسد ولو اشترى معينا جاز ولو اشترى  
شاة على انها حامل فالبيع فاسد في ظاهر الرواية وروى الحسن انه يجوز ولو اشترى بقره على انها لبون وطلب  
قال الكوفي لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الاستاذ طهري الدين المخيني وقال الطحاوي يجوز لانه ذكر على سيرة  
الوصف ون شرط كما اذا اشترى فرسا على انه صالح او كلبا على انه صبور وبه أخذ الفقيه ابو الليث وبه كان يفتي  
الصدر الشهيد وعليه فتوى القاضى الامام وكذا الوبايع على انها ذات لبن المسائل في نسخة الامام الشافعي  
وفي الفتاوى لو اشترى شاة على انها تحلب لا يجوز بل خلاف ولو اشترى جارية على انها ذات لبن اخلف  
المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر الشافعي جاز كما لو اشترى على انها جازة وبالفارسية رايكم قال الصدر الشهيد  
وعليه الفتوى جعل باع جارية وتبرأ من الحمل يعني باع على انها حامل يجوز سواء كان بها حمل او لا وقال الفقيه  
ابو جعفر وقد يكون الحمل زيادة للظن بان باع على انها حامل لا يجوز قال هشام عن مبيع جاز الا ان يظهر  
المشتري ان يشترى بها للظن في لا يجوز وهذا اذا اشترى البايع ذلك فان شرط المشتري ان كان البيع فاسد  
ولو اشترى جارية على انها مغنية فالبيع فاسد عند خ وكذا روى عن مبيع ولو باع على انها مغنية على وجه  
يجوز وعلى هذا الوشري يرد او غيره وشرطان يصح ويظهر ان ينجي من الوضع البعيدة او كبساتها كما  
او ديك مقانلا ولو اشترى فهدا او كلبا على انه صبور عن مبيع روايتان الكل في شرح الهدوي وفي الفتاوى لو  
اشترى عبد على ان يقطعه جاز ولو اشترى جارية على ان يخطه جاز لا يجوز وفي المتن اشترى فرسا على انه صالح  
فاذا هو غير ذلك يرد وفي الفتاوى اشترى بعير على ان يخرس فاذا هو غير خراسي يرد ولو اشترى جارية على انها  
تحض فاذا هي لا تحض وانفق على ان لا تحض بالاباس يرد ولو اشترى جارية على انها جازة او كاتبة جاز ولو اشترى  
على انها تخبر كل يوم كذا او تكتب كذا لا يجوز ولو اشترى على انها جازة وقبضها وهلكت ثم اقر البايع انها لم تكن  
جازة لا يرجع بنقص ذلك عند خ لكن ان كانت قائمة في هاهنا جازا لم يجمع وفي الزيادات لو ماتت او عقت  
حتى تعذر الرد تقوم وهي جازة او كاتبة وتقوم وهو غير ذلك فيرجع بالفضل وانما تقوم كاتبة اذ فيها  
منطق عليه هذا الاسم وفي المحيط فان قال المشتري اجد جازا او كاتبا وقال البايع سلمة جازا الكندي نسي عند  
وقد كان ينبغي مثل ذلك للرد فاقول قول المشتري وكذا القول هو الساعة كاشطرك وقال العبد فالكلام  
الا اني لا افعل القول قول المشتري ولو اشترى جارية على ان يخرس فاذا هي غير خراسي يرد ولو اشترى جارية على انها  
على هذا وعلى هذا الوشري جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقر البايع كان للمشتري الخيار فان  
تعذر الرجوع يرجع المشتري على البايع بحصة التجارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط الشابة فوجدها بكر لا خيار



له فان كان لا خلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لم أجدها بكن فقال البائع بعثها وسلمتها وهي بكر وقد هبت  
عندك فالتفتل قول البائع مع يمينه بالله لقد بعثها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه يريها النساء وذكر في كتابنا  
انه يريها النساء الا ان وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الحال ويرى النساء ان قولهم بكر يلزم المشتري  
من غير يمين البائع وان قلنا ان يحلف البائع ان المشتري ايضا وان يحلف في قوله عليه وكذا لو حلف البائع  
القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريها النساء والامتنان بينهما احكام والذلي قال ابو سعيد  
ام لا قل سمعت من ثقة ان الامتنان بينه وبينه الحامة المقشرة فان كان للقاضي ليس بخض من النساء من ثوبها  
لزمت الجارية المشتري من غير يمين البائع حتى تخض من النساء من ثوبها الكحل والجابع الكبير وفي الاصل والمشتري  
شاك على ان يرضى له رضا الوكيل لا ان كان مجبولا ففسد البيع وان كان للكيل معلوما للثغاب لم يجر البيع سواء  
حين علم ولم يقبل وكذا لو كان حاضر ولم يقبل وان كان حاضر وقبل والزم معلوم يجوز استحسانا فان سلم الزهر  
مضى الامر وان لم يسلم لم يجر البائع في الخبز في فسخ العقد والحالة كالكفالة ولو اشترى سمها على ان فيه كذا  
وهنا اوحظ ان فيهما كذا كذا فحقا فالباع **سد جنس آخر** فما يتعلق بالثمن رجل باع شيئا على ان يتلفه كذا او  
بالنسيئة كذا او الى شهر كذا او الى شهرين كذا لم يجر وفي الفتاوى الصغرى اشترى ثوبا بعشرة على ان البائع ان  
رد الثمن الى المشتري الى ثلاثة ايام لا يبيع بينهما فحق البيع استحسانا كما اذا اشترى على ان له ان يتلف الثمن الى ثلاثة  
ايام لا يبيع بينهما وفي الفتاوى لو قال الخبز منك هذا على ان اهلك كذا لا يجوز ولو قال على ان اخط من ثمن كذا  
لان الخط يلحق باصل العقد بخلاف النسيئة ولو قال على ان حطت او على ان وهبت لك جاز لان النسيئة قبل القبض يكون  
هبة فيكون خطأ ويكون البيع باورا المخطوط وفي الفتاوى الصغرى لو قال لا اخرج بك هذا العبد على الف درهم  
وعلى ان ترضى عشرة دراهم جاز البيع ولا يصير هذا شرط في البيع بحكم الوار ولو باع شيئا على ان يدفع اليه البيع قبل  
ان يدفع هو الثمن فالباع سد وفي فتاوى القاضي الامام واختلفوا في العدة قال ابو بكر لان العقد لا يوجب تسليم  
البيع قبل قبض الثمن اذا لم يكن الثمن مؤجلا فاذا شرط ما لا يقتضيه العقد ففسد البيع وقاله ما انما يجوز البيع لانه  
يضمن بلامجهول لا حتى لو سمي الوقت الذي سلم فيه لم يفسد جاز البيع رجل باع عبد على ان يؤدى اليه الثمن في بلد آخر  
فسد البيع لانه شرط الجلا بمجهول هذا اذا كان الثمن جازا فان باع بالثمن الى شهر على ان يؤدى اليه الثمن في بلد آخر  
جاز البيع بالثمن بشرط لا يفسد في بلد آخر لانه باع بالثمن الى اجل معلوم وانما ذكره لا يفسد في بلد آخر لانه  
كان لا يفسد وتعيين مكان الايفاء فيما لا محل له ولا مؤنة لا يفسد وان كان شيئا له مؤنة فهو مكان الايفاء يجوز  
البيع ايضا ولو باع ولم يذكر الثمن او باع بغير الثمن قد ذكرنا في فصل المفاط البيع وفي فتاوى المنسفة رجل باع عرسا  
شاك على ان يوفى الثمن اش البائع بستر قد لا يجوز وفي التجويد لو شرط الجلا معلوما وشرط ان يوفى بآه بصره فلو

فاذا حل الاجل فما ليس مؤنة وحل له ان يطالبه ان شاء في رتبة كتاب الجارات والصفى وعلى السائر ان يبيع  
وهو رتبة الطحاوي عن اصحابنا لا يطالبه الا في مكان لا يفسد وماله حل ومؤنة لا يطالبه الا بالبصرة باقيا  
الروايات ولولم يذكر في الثمن اجلا ففسد العقد عنده وهو واحد الروايتين عن ابن عباس ان القياس ان يجر  
العقد قال الكرخي لكنني استحسن فيما له حل ومؤنة ان يفسد العقد والمثل له حل ومؤنة ان لا يفسد ويطالبه  
حين يشاء وفي الفتاوى للمشتري مصفر على ان يصنع الثوب ثم يعطيه او عبد على ان يبيعه ويعطى الثمن فالباع  
فاسد وفي المنسفة لو باع عبد على ان يؤدى ثمنه يوم القيمة فقال المشتري واذا في الثمن اكل جاز وفي الفتاوى  
الصغرى لو اشترى شيئا معلوما من الدين وما يبعث ان لا يدين عليه لا يفسد لانه سمي بالايضه وان يكون ثمنها  
فصار البيع على ان لا يثنى **بجنس آخر** وفي الفتاوى رجل اشترى رصا على ان يجرها على البائع فالباع  
فاسد ولو شرط البعض على البائع ان شرط عليه شيئا من خراج الاصل فذلك وان شرط عليه شيئا من خراج  
الاصل جاز لانه شرط ان لا يجر على المشتري ففسد العقد هذا في باب النون وفي باب الرد اشترى رصا على  
ان يخرجها ثلاثة دراهم ثم ظهر ان اربعة اوقال اربعة ثم ظهر ان ثلاثة اوقال ففسد البيع فاسد لانه باع بشرط ان يخرج  
المشتري خراج ارض اخرى معنى وفي باب الباء هذا اذا علم ذلك فان لم يعلم فالباع خبز والمشتري بالخيار ان  
شاقبها بخرجه اكله وان شاء ترك ولو اشترى الارض خراجية بغير الخراج او رصا بغير خراج اشترىها  
مع الخراج باقيا البائع ارض خراجية وضع خرجهما على هذه الارض وباعها على المشتري فالباع فاسد هذا  
اذا كانت الارض خراجية في الاصل فما اذا لم يكن خراجية في الاصل ثم يوضع عليها الخراج فلما فالباع يرضى ولو  
اشترى رصا على ان يخرجها من الثوب الدونية وهي ليست حرة قال الامام الاستاذ ظهير الدين البيهقي فاسد  
كالخراج وقال القاضي الامام فخر الدين خان لا يفسد البيع لكن يخير بين الرد والامضاء وعلى هذا اذا اشترى  
على ان قان كذا فاذا هو اكثر ولو اشترى بشرط انك هسا كان باركس فالباع فاسد وكذا لو باع بشرط  
ان لا يؤخذ منه الجارية ولو اشترى على ان الجارية الاولى على البائع وانفق على ذلك البيع وفي الخزانة رجل اشترى  
ارضا فقال المشتري الجارية الاولى على البائع فباع على ان ليس على البائع وهو اشترى بهذا الشرط فوق المفاط  
يجوز البيع كالو باع على ان لا مؤنة على البائع وهذا هو العقد **نوع منه** وفي الفتاوى رجل باع ارضا خراجية  
كانت فارقة وبقي من السنة قدر ثلاثة اشهر خراج على المشتري قال الصدر الشهيد في الفتاوى على هذا وان كانت فيه  
اقاويل فان كان فيما روع لم يدرك ولم ينفق خراج على المشتري بكل حال وان باع وانفق خراج في كل ارض  
الفارعة ولو باع من رجل فباعها المشتري من آخر ومكنت عند كل واحد منهم شهر فلا خراج على واحد منهم فلو  
الصدر الشهيد والفتاوى ان خراج على من كان في يد وبقي تمام السنة ثلاثة اشهر هكذا ذكر في زكوة الفتاوى و







الاذا عمل بها والظفر الاسنى اذا انقلبت والفق وهو ان لا يستقل البول الكل عيب في الدابة الخ  
وهو ان يقف ولا يتقاد والجوج ان لا يقف عند الحمام وخلع الرأس وهو ان يخلع الحمام والعظام من الرأس  
وبل الحذاء اذا كان يقص الثمن وهو ان يبل الحذاء من الماء في الاستنار انتفاخ العصب عند لا تعاب الشتر  
وهو ان يجر من الاسفل من العين قبل ان يضع اجفانه على هذا الكل عيب في الجوارح عيب في البهايم و  
يزول بالولادة على رواية كتاب البوع وقامه ياتي في الحسن الرابع مع ارتفاع الجوف والاستحاضة ناجية عيب في  
رج السيل عيب السعال القديم عيب الذين العبد والامة عيب ان يقص البائع او يرى الغراء ولحم  
الامة وعنه الشيب هذا في الطلاق البايان اما العنة في الطلاق ان يجر عيب الكل في الاصل لا باق ما دون  
السفر وسرقة ما دون النسل عيب في كفايد ما دون السفر انه هل يشترط الخروج من البلد وفي الغصوة ذكر شد  
الذين الخروج من البلد ليس بشرط لان العيب ما يقص القيمة وهذا من المثابة وذكر في فوائد شيخ الاسلام  
برهان الدين اذا ابق العبد من يد المشتري ليس للمشتري ان يطالب البائع بالثمن قبل عود العبد من الاباق  
ان كان البائع والمشتري مقرون بذلك اذا سرق قد رزهم من الفضة من المولى او من غيره اما سرقة المالكات  
للاكل لا يسي سرقة اذا كانت من المولى اما اذا سرق من غير المولى بعد عيبا ولو سرق قبل البيع عيب في المولى  
وغيره كسر الدرهم واما في الخطة اذا سرق كثير بحيث يحتاج الي بيعه عيب سواء كان من المولى او غيره  
عيب عبد ابق وعنه ان رج المولا ليس عيب ان لم يرجع حكمه لم يعرف منزل ولاه كذلك وان عرف  
ذلك وتقوى على الرجوع فموجب لو ابق من يده باجازه او عارية او ربيعة فهو عيب **في رجل اشترى**  
جارية تركية وهي الحسن التركية فهو عيب كذا الهندية التي لا تعرف الهندية اذا عتد اهل البصرة عيبا قال  
القاضي الامام في المولد ليس عيب عندى ولو علم المشتري انها الحسن الا انه لا يعلم ان هذا عيبه الفارة  
ثم علم انه عيب نظر ان كان عيبا بينا له لا يخفى على الناس كالعذر ونحوه لم يكن له ان يرد ها وان كان يخفى برده  
يعلم من هذا كثير المسائل في رجل اشترى غلاما بركته ورم قال البائع انه ورم حديثا صابرا فلو لم  
فاشتره على ذلك ثم ظهر انه قديم ليس له ان يرد ولا يشتري على انه حديث فاذا هو قديم لا يفسد البيع ولا  
يرد وان كان قديما الكل في بيع الفناوى وذكر القاضي الامام في المدين في مسألة الورم هذا اذا لم يبين  
السبب فاما اذا بين السبب ظهر ان كان سبب غير الذي يتركان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محوم  
وقال البائع هو عيب فاذا هو غير ذلك وله ان يرد لان العيب يختلف باختلاف السبب في صلح النوازل  
اشترى جارية وبها فحة فظهر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب فبضاعتها ذلك ثم ظهر ان ذلك عيبا فان  
بردها بذلك قال في الجواب هذه المسئلة تفارق مسألة الورم والصحيح من الجواب مسألة القرحة انه اذا

نظر

هذا عيبا بينا لا يكون له الرد وان لم يكن بينا فله الرد ولو اشترى عبدا على عتقه كى وقال البائع ليس هذا الخ  
فاشتره فان العلام ظهر انه كان اشترى برصارت واقعة وينبغي ان يرجع على البائع بالنقصان على قبال  
مسئلة القرحة وكذا لو اشترى على رجل الغرس واما فقال البائع مخ حورده است فاشتره فاذا هو خمار  
ونقل عن الشيخ الامام ظهير الدين المرغينا في انه لا يرد وقاسه على مسألة الورم وفي المسئلة اكل الطين خراب  
الشعر واما رجل السياط عيب رجل اشترى جارية وقبضها ثم ظهر انها ولدت عند البائع لامن البائع وهو  
يعلم في رواية المضاربة عيب الطفا وفي رواية ان نقصها الولادة عيب في البهايم ليس عيب ولو اشترى جارية  
على انها صغيرة فاذا هي الفقة لا يرد اشترى ما على فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ليس له ان يطالب البائع  
في هذا الجمل هذا عيب هكيا من غير قد ذهب هذا قول وجس فلو ماتت الجارية بالولادة في يد المشتري  
ولم يعلم انها جارية ان ماتت نفاسا فانه يرجع بالنقصان ولا يشتري كل الثمن والعنة والحضاء عيب في الثمن  
وفي الفناوى اشترى غلاما فاذا هو غير محموم في المولد عيب كان بالغاف في الجوب لا وفي الاجناس اشترى  
جارية فوجد بها الخنزير الطبخ اصل العيب وكذا في العبد اذا المشتري فان كانا يحسان لم نسيان  
يد البائع فالمشتري اذا اشترى غلاما ليس له ان يرد عليه ثمنه اذا كان واسعافا الهندية ليس عيب  
وفي الترتيب عيبان عند عيبا اشترى جارية فوجد بها سواد باصل الخطة لا يرد واما اذا اشترى على انها  
جملة فوجد بها فحة ترد وكذا لو اشترى الخنا ونحوه على ان الكل مثل الجاشنة وليس من جيبه يرد وفي الخطة  
العينة ان كانت ردية لا ترد اما اذا كانت ستوسة او عتقة ترد وجع الضر من بعد من عيب ان كان قد  
فان ارداد في يده يرد وفي المسئلة اذا كانت الدابة تعثر كثيرا يما فهو عيب ان كان في الاحافين فليس عيب الخيف  
عيب هو دابة العدين مع تباعد الفخذين وقبل هو خراف العينين وهو ان يكون ناحيا رقا والافتر  
غير رقا والعرب عيب هو صيلا في الذنب عتادة لا خلفة **ما اتصل بهذا** وفي النوازل رجل اشترى بقرة  
فوجد بها الخنثى ان كان ثلها اشترى للكل ان يرد وان كان ثلها اشترى للحم لا ولو كانت ثلها بصرها وقصر  
جميع لبنها هذا عيب لو اشترى دابة فوجد بها فليلا الاكل يقال بالعارسية ناخرا ان فهو عيب لو اشترى  
كاتب بطيشة السير يعني كاهل اليسر الا اذا شرط انما يحول في فوائد شمس السلام ولو كانت الدابة لولا  
خارج عن العادة ليس عيب في الجارية عيب لها نفس الفارس قال سمعة من ثقة **في رجل اشترى**  
رجل اشترى ارضا فترت عند المشتري وقد كانت كذلك عند البائع يرد الا اذا رفع المشتري وجهه لارض  
وعلم ان الثمن من رفع التراب في الفناوى الصغير يرد ان كان سبب التراب حادا وعلى هذا لو اشترى عبدا فطما  
حتى في يد هذا صاب عند البائع ان كانت الحجة التي في يد المشتري لصاحبه لوقتها الذي يد البائع له ان يرد

هذا الكلام لا يرد  
وكثره الاكل في الجواب



كانت لغزو قوما ليس له ان ترد ولو اشترى كرها وظاهر ان شرطه ان يرد لا يرد لا يرد  
والعيب ليس ما يدخل تحت تقويم المقربين وتفسيره ان يقوّم بمقوم صحيحا بالبيع ومع العيب قبل واخره  
مع هذا العيب بالبيع والفاش ما لا يوافق على تقويم صحيحا بالبيع ومع هذا العيب قبل رجل اشترى شيئا  
هو سور اخ كذا ان على رجل الغيرة عيب في القاضى الا ما لم ينع عيب كذا او جرد على جرد متبايعا ومنه عيبا  
بان كان كبير او يوت الفل ان كان فاشا في الكرم عيب كذا لو وجد في الكرم غير الفل وفيه سبل ماء الغير  
لو وجد مرتفع لا يصل الماء اليه الا بالسكك عيب ولو وجد بانى ايه ليس عيب في الفل او رجل اشترى شيئا  
مع غلاته ثم وجد بها عيبا فاذا اراد الدخول هاهنا عيبه فان جميع الغلات امتنع الدخول وان تركها كذلك فاشع  
في رد العيب ولو اشترى سكنى حانوت في حانوت امتنع الدخول ولو اشترى رجل مركبا واخره البايع ان اجرة  
الحانوت كذا فاذا اهرى كذا ليس له ان يرد ولو اشترى اشجارا فوجد بعضها مغيبا ليس له ان يرد العيب خاصة ولو  
وجد حياطا واحدا مشتركا فهو عيب لو وجد الحياط رهضا ان كان نوعا عيبا فهو عيب في المحيط اشترى  
ارضا تحتلا وليس شرط لم يعلم بذلك فله الخيار **نوع منه** وفي الاصل رجل قال لا اشترى هذا الشيء فانه لا  
عيب فلم يجد ولم يشتره ثم وجد به عيبا له ان يرد على بايعه وبمثله لو قال اشترى هذا العبد فانه ليس بثلث  
بالحال لا يرد بعيب باق وفي الفل او الضمير بهذه العبارة لو قال اشترى ليس بثلث يكون اقرارا  
بانتفاء العيب ولو عني فقال ليس بثلث فيكون اقرارا بانتفاء الا باق وفي الجامع الكبير رجل قال لا اشترى  
هذا ابق فاشتره منى فاشتره وباعه من غيره فوجد ثلثا ابقا فادان يرد به محتجا باقراره انه قال له  
البايع اشتره فانه ابق لا قبل هذا منه ولو قال له البايع عند البيع بعثت منك على انه ابق فانه يرد لانه  
جواب كذا لو قال البايع بعثت منك على انى من ابقه يكون اقرارا ولو قال على انى برى من الا باق لم يكن  
اقرارا لعدم الامانة وفي المحيط لو قال اشترى هذا الدارهم وادها اياه ثم وجد هاهنا يوقا قال استبد  
لها الان يقول هي بوقا وبراع عيبها **نوع منه** وفي الفل او الضمير رجل اشترى بزر البطيخ وزرع  
فاذا هو بزر الفلاد يرد على بايعه وبمثله ولا يرد الفلاد في فوايد شمس لاسلام لو اشترى بزر البصل وبذر  
الارض فلم ينبت قال ان نبتك بوسيدم بوده است يرجع بالفلن وفي الفل او الضمير رجل اشترى ثوبا قبل  
فاذا في جوفها حشيش ان كان نوعا عيبا يكون عيبا رجل اشترى خمسة امانه افقره خطه فوجد ثوبا  
تران كان مثل ما يكون في الخطه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الخطه مثل ذلك  
وبعنه الناس عيبا له ان يرد الخطه كلها ولو اراد ان يرد التراب والعيب يرد على البايع ويحبس له ذلك  
فان يتر مع هذا فوجد ثوبا كثيرا بعد الناس عيبا ان لم يكن ان يرد هاهنا على البايع بذلك الكيل له

الرد ولكن يرجع بنقص الخطه الا ان يرضى البايع ان يأخذها ناقصة فله ذلك ويسمى نحوه على هذا  
ولو اشترى سكاوفا فيه ماصا غير الرصاص ورنى على بايعه حصصه من الفلن قل او كثر ولو اشترى  
القد يد فوجد فيه لحا كثيرا فهو كالحطه ولو اشترى دهننا فوجد فيه لاي فهو كالحطه حتى لا يرد الا  
وحده ولو اشترى روين فوجد فيه ترابا يرد من غير تفصيل بين القليل والكثير ولو اشترى خبثه فوجد  
فيها قاذورة ميتة فهو عيب فان تعدد الرد يرجع بالنقصان وقد الرد باللبس على وجهه بنقصها وقاويل البايع  
اذا كان اخرها ما يوجب النقصان في الحجة فان كان يحتاج الى الحرق لا يكون عيبا ولو اشترى مئذنا ثوبا  
فاكله ثم اقر البايع ان القاذورة وقعت فيه وماتت له ان يرجع بنقصان العيب من روم ووعليه القوي  
اشترى ثوبا فوجد فيه دما ان كان الثوب بحال الغسل بنقص فهو عيب لا فلا اشترى ميتة كفتا ثم  
وجد فيه عيبا لا يرد ولا يرجع بنقصان العيب هذا في الفل او الضمير وفي التجريد هذا اذا تبرع اجته حتى  
الميت فان كان المشتري وارثا لميت وقد اشترى من التركة يرجع بنقصان العيب كذا لو اشترى  
ارضا عليها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع بالنقصان على قول من يقول انه يعود الى ملك المشتري  
اذا صار خرابا ولا يأخذ به رجل اشترى ثوبا فلا اهو غير فارادته فقال البايع اوه خرابا ففعل ففعل  
له ان يرد به وبمثله لو قال له بعد فان اشترى البايع والآخر عليه ففعل ثم اراد ان يرد به ليس له ذلك لان  
الاول ليس برضا والثاني رضا الكل في الفل او الضمير **نوع منه** في البراءة عن العيب وفي الاصل رجل باع  
عبدا او مته بشرط البراءة من كل عيب جاز وان لم يستم العيب وكذا البراءة عن الحقوق خلافا للشافعية  
ويدخل تحت هذه البراءة براءة العيب كذا بعد العقد قبل القبض عند من لا يدخل وهذا  
بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن كل عيب يحدث بعد البيع قبل القبض صح عند من خلافا للحنابلة  
ولو شرط انه برى من كل عيب لم ينصرف الى الحادث في قولهم جميعا وفي الفل او الضمير لو قال المشتري كذا براءة  
اليك من كل عيب بعينها فاذا هو عوراء لا يرد وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب يدوها وهي مقطوعة اليد  
لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لا حال عدمها ولو تبرع البايع من كل عيب بغير  
فيه العيب الادواء فان تبرع من كل اداء فهو على الرض ولا يدخل فيه الكو والاصبع الزائدة ولا اترقح قد  
راوعنخ الداء والمرض الذي في الجوف من طحال او كبدا لو خذ لك رجل باع عبدا او جارية وقال ان يرد  
من كل اداء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرئ عن العيب لان الداء يدخل في العيب اما العيب لا يدخل في الداء  
وان كان اصعبا وحده مقطوعة برى ولو قال ان يرد من كل عيب هذا ما يجازيه برى من العور وغيره ولو  
برئت اليك من عيب يدخل تحت عيبه فان وجد عيبين يرد **نوع منه** في الفل او الضمير لو قال البايع فيما لا ينفع وفي



الاصل ان المشتري اذا تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب يقتضي المالك بطل حقه في الرد وفيه رجل اشترى  
جارية ولم يتبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجب ما عيبا لا يمكن في هاسا ومكانت بكر او شيئا نقصها الوطئ ام  
لا بخلاف الاستحسان وكذا لو طئها الشهوة المستبها بالشهوة ويرجع بالنقصان الا ان يقول البائع اذا  
اقبلها وكذلك اذا جعلت الجارية حرة فوطئها الاخر ثم اطلع على عيبها هذا في التجريد ولو كان لها زوج طئها  
الزوج ان كانت ثيبا بغيرها وان كانت بكر لا يرد لها وسواء كان زوجها وطئها عند البائع او لم يطأها الكفر  
ابتدأ وطئها عند المشتري هو الصحيح ولو طئها عند المشتري وغير الزوج لم يرد وفي التجريد لو كان النقصان  
بغير الاجنبي او طئها فوجبه العرق لم يكن له ان يرد لها ويرجع بالنقصان ولو زوجها المشتري ثم وجب ما  
عيبا لا يرد لها وسواء دخل بها زوجها او لم يدخل وكذا لو جف عليه ما غير يمنع الرد ويرجع بالنقصان ولو  
وطئها الزوج فقال البائع انا اقبلها كذلك ليس له ذلك وكذا لو طئها بشبهة حتى وجب العرق بخلاف  
ما اذا وطئها المشتري فقال البائع انا اقبلها كذلك حيث له ذلك لما ذكرنا انه وجب له رد وطئ الزوج في  
وطئ المشتري لا يجب لو وطئها المشتري ثم وطئها ثانيا ان علقته بالاول ويرجع بالنقصان وان لم يعلق  
لا لان له ان يقبلها مع انه وطئها اما اذا علق فلا وفي الزيادة باب الكسب فلو ان المشتري اذا وطئ  
الجارية في البائع صار قابضاً لها والبائع ان يسترد ها وينبغي ان يرد الم يقبض الثمن فان منها البائع ثم يقبض  
المشتري الثمن ويقبضها او وجب ما عيبا وقد كان وطئها وطئاً لم ينقصها له ان يرد لها بالعيب من غير ان  
البائع وفي هذا الباب ايضا لو تلف كسب العبد بعد ما علم بالعيب لا يكون فسخ بالعيب لا يسقط شيء من الثمن  
وكذا لو كان الكسبية فوطئها او علقها بخلاف ولد البسعة فانه لو علقه يكون رضا اذا كان يعلم  
بالعيب يطل حتى الرد بالعيب بالعرض على البيع واجارة المشتري وهذه وقاية وليس الثوب ركوب القاية  
وسكنى المداق لا مال المشتري في نسخة الاستخدام بعد العلم بالعيب مرة ليس رضا استحسانا والعقود  
المررة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب انزاله من السطح ورفعها اذا جاوز عن حد الاستخدام فهو  
منه رضى قل ودكر السكنى مطلقا وفسره في كتاب القسمة فقال ابتداء السكنى رضا لا دوامه وسبق الارض  
زرعتها وتلقي الفحل ونسج الكرم ضار ذكر الكرم مطلقا وفسره في الجامع الصغير وقال لو كسب يرد ها الوشيها  
او ليعلمها لا يكون رضا استحسانا لان المسئلة فيما اذا لم يكن الرد والنسج والعلف لا بالكسب بل كان  
العلق في وعاء واحد فان كان في وعائين فركب فهو رضا ذكره في السير الكبير وفي الركوب الذي قال بعضهم  
هذا اذا كان لا يتقار له بدون الركوب فاما اذا قدر فركب رضا في الرواية لم يفصل فلو لم ينظر الى  
سيرا وليس ينظر الى قدره فهو رضا ولا يشتري حلفا بآخرة وركبها اول يركبها فهو رضا ولو اشترى جارية

وبها جرح فذاوها فهو رضا وفي الفناوي المشتري جارية ويقبضها ثم اعقبها او تبرها ثم علم ان بها عيبا لا يرد  
لكن يرجع بالنقصان بخلاف الوبايع او ذهب حيث لا يرجع بالنقصان وان كان العلم بالعيب البيع والمقبض  
كذا لاعتقده على مال لا يرجع بالنقصان ولو بايع بعضه او وهب بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع بالنقصان  
بمصلحة الزائد ولا بمصلحة الباقي عند جرح الوبايع وقولهم ياتي بعد هذا ولو قبلها ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان  
كالوفاة غيره ولو كان ثوبا فاستمككه غيره او طعاما فاكله غيره لم يرجع بالنقصان وعن سرقه انه يرجع  
ولو كان ثوبا فخرقه ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وعندهما يرجع وفي نظم الرد وليس ولو وهب او  
تصدق قبل او استأجر او صاح بالمبيع على مال ثم وجب ما عيبا لا يرجع بالنقصان وفي الفناوي حرج البائع من  
اخر عيها وباع المشتري من اخرها العبد في يد المشتري انما اطلع المشتري انما عيبه جرح على بائعه  
بالنقصان وباعه لا يرجع على بائعه عند جرحه خلافا لما قلنا فلو صاح المشتري الا وبيع بائعه لا يصح الضلع عند  
خ هذا في شرح عصام وفي الاصل لو كانت جارية فوطئها المشتري ثم باعها بعد ما علم بالعيب ان يرجع  
بالنقصان والاصل ان تعد الرد متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حقه الرجوع بالنقصان اذا ثبت  
بقول اذ باعها بعد ما وطئها بطل حقه في الرجوع لان البائع ان يقبلها بعد وطئها وتعد الرد كما يصنع  
بخلاف ما اذا وطئها غيره لانه ليس ان يقبله على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا بضعفه او قطعه خوطه او طين الخطة  
لا يمكن الرد فان باع له ان يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخاطئة لو باع بطل حتى الرجوع **فمنه**  
وفي الاصل رجل اشترى خفين او نعلين او مصر على باب فوجدها باعها بعد ما باع الاخر لم يكن له ان  
يرد القاييم ولو كانا قاييمين ليس له ان يرد المعيبة بل يرد ما او يسكنها وفي المحيط لو اشترى زوج  
ثوبين ثم وجدها باعها بعد ما قبض فان اراد ان يرد المعيبة فظاهر الجواب ان له ذلك قال  
مشايخنا ان الفاحش ما العلف مع صاحب بحيث لا يعمل الامع صاحب لا يرد المعيبة وفي الخزانة من هذا  
الجمل ان جامع الكبير قال رجل اشترى من آخر علفا وباعه من غيره ثم جدد المشتري ثوبا الشراء وحلف  
عند القاضي لزم المشتري الاول فوجب له المشتري الاول عيبا فان اراد ان يرد على بائعه لانه لا  
القاضي فسخ البيع بينهما وعاد اليه بالملك وكذا لو صدق على الشراء غير انهما تصادقا على ان البيع تلجئة  
وكذا لو تصادقا على خيار رد المشتري ولو تصادقا على انه لم يكن البيع خيارا ثم جعل احدهما صاحبه  
الخيار فقبض صاحب الخيار المبيع ليس له ان يرد لان الفسخ بتواضعه فصار كالاقالة ولو ادعى البائع على  
ان اناسا شرا وكذب المشتري فان ترك الخصم بغير قضاء ليس له ان يرد على بائعه وان كان بقضاء رد  
المشتري اذا اراد الرد بالعيب فاقام البائع البيينة على ان المشتري انه باع طاهرا حتى الرد اذا اشترى عبدا



او باع من غيره ثم رد عليه بغير قبض ليس له ان يرد على باعه لانه كبيع جديد وكذا لو تقايلا ولو رد  
عليه بقبضه فاقض بينه او تقايلا او اقر عند القاض له ان يرد لانه دفع لان القاضى ولاية النسخ في حق الكل  
ثم ينظر ان رد عليه بالبينة له ان يرد على باعه اذا ثبت ان العيب كان عند المبيع الاول ولو رد عليه بقبضه او اقر  
بقبضه فاقض ان كان عيبا لا يرد عليه او يرد عليه في ذلك المدة يرد عليه وان كان يرد عليه لا يرد على  
باعه الا ان يقيم البينة انه كان عنده في نسخة الامام الشريف وهذا بعد القبض ولو كان قبل القبض فهو سواء كان  
الرد بقبضه او بغير قبضه المسائل في بيع الاصل وفي شرح الطحاوي المشتري اذا وجد بالمشتري عيبا بعد ما زاد  
المشتري لا يخلو ما كانت متولدة من الاصل او غير متولدة ولا يخلو ما كان حذوفا قبل القبض او بعد القبض فان  
كان قبل القبض والزيادة متصلة متولدة من الاصل كالكبر والتعرج والحسن لا يمنع الرد بالعيب وان كانت متصلة غير  
متولدة من الاصل كالبقع او الفرس والبسالة صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة فصارت كباقيات الحال  
القبض فيمنع الرد ويرجع بالنقصا وان كانت الزيادة متصلة متولدة كالولد والثمر واللبون والصف والاد  
والعقر ونحوها لا يمنع الرد وهو بالخيار ان شاء فيهما وان شاء في جميع الثمن ولو لم يجد بالاصل عيبا لكن وجد  
بالزيادة عيبا ليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حذوفا قبل القبض يورث نقصا في المبيع وله  
حق الرد لاجل النقصان المبيع ولو قبضه ثم وجد بالمبيع عيبا والزيادة قائم له ان يرد المبيع خاصة بخصته  
من الثمن بعد اقسام الثمن على قيمة المبيع وقيمة المبيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد بالزيادة عيبا دون  
المبيع له ان يرد ما خاصه بخصه من الثمن لا يرد ما خاصه بخصه من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو كانت الزيادة  
منفصلة غير متولدة من الاصل كالحبة والصدقة والكسوة لا يمنع الرد فاذا رد فالزيادة للمشتري بغير الثمن ولا  
تطبق عليه عند رد الاصل عنده ان الزيادة في المبيع الثابت للمشتري المبيع او النسخ وفي البيع مع الخيار يورث  
ان تم البيع للمشتري وان النسخ فللبايع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض اما اذا حدثت بعد القبض لم يلزم  
على عيب كان عند البايع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منع الرد والنسخ عند رد ويرجع بالنقصا  
ولو كانت متصلة غير متولدة من الاصل منع الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة من الاصل منع الرد  
ويرجع بخصه العيب الا اذا تراضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فان كانت  
هالكة ينظر ان كانت هالكة باقة سماوية جعلت كان لم يكن ولما يرد المشتري وان هلك بفعل المشتري اثناء  
البايع قبل رد جميع الثمن وان شاء لم يقبل وخصه العيب سواء كان حذوفا للزيادة يورث نقصانا في الاصل  
ولو كان الثمن بفعل الاجبة ليس له الرد لوجوب الثمن على الاجبة وقيام الثمن كقيام العين ويرجع بخصه  
العيب فلم يرد لكنه استوفى بعد القبض ان كان النقصان باقة سماوية او بفعل المعق عليه وبفعل المشتري

ليس له الرد لانه لو رد به عين ويرجع بالنقصا الا اذا رضى البايع في رد او رد في المشتري بجميع الثمن  
ان كان النقصا بفعل الاجبة او بفعل البايع يمنع الرد ويرجع بخصه العيب لكل في شرح الطحاوي وهو  
حايطا واحدا في الدار ثم بناء على هذا يمنع الرد بالعيب **ما يتصل بهذا** مسألة المضرة وصورتها في شرح الطحاوي  
رجل اشترى شاة على انها لبون فجلها مرة بعد مرة فقبض له بنقصا بها انها مضرة وهو ان جعل البايع ضرها في  
ضرة اياها كالمولود لها خنثى اجمع بينها ومثلا لغيرها يرجع بالنقصا وليس له ان يرد هاتم اللبن ولا بدون اللبن  
كذلك الوجه بالعيب اخر لا يرد ويرجع بالنقصا ولو اشترى بقره مثلية الضرع وهو يري انها لبون بغير طرخلها  
فتبين انها مضرة اختلف الشايخ في ما عند الطحاوي شراء الشاة على انها لبون لا يجوز وفي الطحاوي هذا مستقيم  
على قول الطحاوي انما عند الكرخ قد ذكرنا التمسك على انها لبون لا يجوز وفي الفتاوى تفسير النقصا بالعيب يقع  
وبالعيب ثم ينظر كم انتقص من قيمة لاجل العيب ان كان النقصا قد غشرت القيمة فخصه العيب عشر الثمن وان كان  
ربعا فنصف الثمن والعيب ينقص عند التجار ولو كان يقع مقايضة فاذا انتقص قد غشرت قيمة يرجع بعشر لعل ثلثا  
والمقوم لا بد ان يكون اثنين بخلاف بقية الشهادة بخضرة البايع والمشتري والمقوم من يكون اقل من ذلك حرفة  
رجل اشترى امين فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا ان قبض المعينة لوفاء وان قبض غير المعينة ان فيهما  
وليس له ان يرد احداهما ولو باع التي قبض وهي التي لا عيبا اولا لم يقبضها لكنه اعتمها بالزمن الاخرى كذا يرد  
الى فريق الضيقة فلو قبضها ثم وجد بها او باعها عيبا وقد باع احداهما وكذا لو لم يبيع احداهما له ان يرد  
ولو كان قبل قبضها يرد ما اولى سكرها وليس له ان يرد المعينة خاصة وكذا لو قبض احداهما دون الاخرى  
فهذا بمنزلة ما لم يقبضها هو الخيار ولو كان للمشتري عيبا واحدا فباع بعضها وجد به عيبا لا يرد ولا  
يرجع بخصه نقصا العيب بخصه ما باع بل بخلافه وهل يرجع بخصه ما باع في ظاهر رواية اصحابنا لا يرجع  
الصحيح والمشتري طعاما فاكل بعضها ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان عيبا كل ورد الباقي عندهم وكذا لو اشترى  
نصفه على البايع يرد الباقي ولا يرجع بنقصا ما اكل وكذا لو باع بعضها وهذا قولهم وهو على الفتوى ولا يرد  
دقيقا فبعضه ثم تبين ان الدقيق كان من ابر ما بغيره بخصه من الثمن ويرجع بنقصا العيب بخصه ما استهلك وهذا  
قولهم وبما خذ الفقيه ابو الليث وفي فتاوى القاضى لا يرد رجل اشترى جوزا فكسره ووجده فاسدا لا يتفقع  
ولا قيمة له كان له ان يرد ما بغيره ويستر فكل الثمن وان كان الفاسد ما يتفقع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان  
العيب في الكسر ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي عيبا فبعضه رجلا اشترى بقره وقبضها فدخل  
داره سقط فزججه انسان فظروا الى معاينة فاذا هو فاسد فسادا فذا ان ذبح بغيره المشتري لا يرجع المشتري  
بالنقصا وان ذبح بغيره يرجع عنده بمنزلة ما لو اشترى طعاما فأكله ثم وجده فاسدا يرجع بالنقصان عند



والقوى على قولها وكذا في مسئلة الطعام اذا اكل البعض في ذم البايع فقولهم والقوى على قولهم وفي مسئلة الماء  
اذا علم بالعيب ثم اشترى من رجل شيئا او اكلها لا يرد بها بالعيب لو اشترى عبد او بئر عرض  
فان ارداد الموضع يد المشتري ليس له ان يرد وقيل ينبغي ان يرد كافي وجع السن اذا ازداد الا اذا صار صاحب  
الا ان يمنع الرد رجل اشترى ما ترضع فوجد بها عيبا فامروا ان يرضع ميبا لا يكون هذا ضارا لانه لا يتعدى ولا يوجب  
منه ما فاكل او باع فهو ضار لان اللبن جزؤه ما واستيفاء جزؤه لا لالة الرضا بالعيب في صلح الفناوي الحلب  
الاكل لا يكون رضا وفي الفناوي رجل يرضع فاحصاه بعد القبض وذلك لان نقضه ثم وجد به عيبا له ان يرد  
ولو جزؤه شاة فهو ضار ولا خلاف من عرف الفرس لا يكون رضا لانه جزؤه لكن ليس يقصود ولو حلب من لبن الشاة  
فهو ضار رجل اشترى ابنة او غلاما فوجد به عيبا فلم يجد البايع ليرده فاطمة وامسكه ولم يتصرف فيه تصرفا  
يدل على الرضا فانه يرد على البايع لو حضر ولو هلك يرجع بالنقص ولو وجد بالذات عيبا في السفر وهو خاف الظن  
فانقص السفر لا يكون عيبا في الفضل وفي فناوي رشيد الذين اذا اشترى جارية من رجل غلب البايع فاطمعه  
على عيبا يجاريه فخرج الامر الى القاضى وابتنى عند الشراء والعيب خفي عن القاضى ووضعها على يد رجل فاشترى  
به وحضر البايع ليس للمشتري ان يستر الثمن لان الرد على البايع لم يثبت كحاشية فكان الهلاك على المشتري قلت  
ان يكون هذا في المبيع القاضى بالرد على البايع بل اخذها منه ووضعها على يد رجل اما اذا قضى على البايع بالرد  
فينبغي ان يهلك من مال البايع يسترد المشتري الثمن لان قضى في البايع هذا قضاء على الغائب من غيرهم وكذا  
القضاء على الغائب من غيرهم ولكن القضاء على الغائب غن في ظاهر الرواية وفي شرح سيرة كبرياى ما يجادل  
عليه القى رجل اشترى ابنة في ارض الاسلام وغرب عليها ثم وجد بها عيبا وباعها عايبا بركها لانه لو ركبها هو  
عالم بالعيب يكون عيبا بالعيب كذا لو ركبها في دار الحرب كذا الامر الامام بالركوب بركها فان ركبه الامام على الركوب  
ليخرجها الى دار الاسلام لم يلزمه اما اذا لم يركبه ولكن امره بالركوب فركب فهو عيب فان قضى قاض ان ركبه ليس  
برضا فاقضاه والقاضى التامضيه ولو اشترى ابنة في ارض الاسلام لاجل الرد بالعيب ترك الخصم عام  
الى الخصم فقال البايع له مسكت هذه المدة فقال المشتري لئلا امسك لا نظروا هذا عيبا له ان يرد رجل اشترى  
نقرة على انها فقتل الصبي ثم دار فكسر فاعلم كين زخم داره ان يرد بها ولو كسر البايع وراهم الثمن فوجد بها عيبا  
رذها ولا شيء عليه وفي الغصب من مثل ذلك الدارهم المكسورة له رجل اشترى قدوما فادخله النار ثم وجد  
عيبا لا يرد به ويرجع بالنقصا وفي الذم لادخله النار فخره ولو اشترى من شاة او خنزيرة ثم وجد به عيبا لا يرد  
وكذا لو اشترى ابنة او كره احد ان علم بعد البذل لا يرد به ويرجع بالنقصا وكذا في الاديم لو بذر بالغا وبسب  
مناده لا يرد به وفي الفناوي الامام رجل اشترى بطيخة فاقطعها فوجد بها فاسدة وقال ابو القاسم ان علم بفسادها

ولم يستهلك منها شيئا حتى خاف من فسادها فبذل البايع بها خيارا ان شاء رد ونقصا الثمن  
بقيل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها او استهلك بعضها  
بانها اكلها او عيبد لا شيء على البايع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها يرجع المشتري على البايع جميع الثمن على كل حال  
اشترى ثوبا ليتخذ منها بابا او نحو ذلك فاقطعها فوجد بها فاسدة لا تصلح للاستعمال فانه يرجع بنقص العيب لا بالكل  
البايع مقطوع ويرد الثمن **ففي بيع منعه** وفي الجرد لو اشترى رصا وبقيها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع بالنقصا  
وفي الفناوي جعل هذا قول من باع على صله انه لا يرد ملكا اذا خرب ما حوله وفي الفناوي الصغرى لو لم يجعله سجدا  
لكنه وقها ثم وجد بها عيبا يرجع بالنقصا وفي فناوي المعلق العيب اذا ازال العيب القديم بوجوب الرد وفي  
الزيادة المشتري شاة حاملة فوجدت عنده ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يرد بها بالعيب لان الولد فان هلك  
فله ان يرد ما جنى **خرج الرد بالعيب وتنبه** وفي شرح الطحاوي ظهور العيب شرط لصحة الحق وللمهور العيب  
اسهل من العيوب ما يكون ظاهرا في العقوق عليه يمكن التوصل الى معرفة المشاهدة كالسن الزاوية ونحوها ومنها  
ما يكون في الجوف كالداء الذي يتوصل اليه لا يقول الاطباء الذين لم يضرهم معرفة ذلك ومنها ما وقف عليه بقول النساء  
ومنها ما يثبت بالخبر فان كان ظاهرا يعرف بالمشاهدة صحت حقوق المشتري في العيب فان كان قبل القبض للمشتري ان يرد  
وينسخ العقد بمجرد قوله رد ولا يحتاج فيه الى من البايع او قضاء القاضى وفي وكالة الاصل جعل هذا العمل  
الوكيل اشترط علمه دون حضرة ومنها فان رضى البايع فيها وان لم يرض واخضعها الى القاضى فالقاضى ينظر في  
ذلك العيب وقع عنده انه قديم او حديثا كمنه لا يحدث مثله في مثل هذه المدة رده عليه بقوله ولكن خلف  
المشتري بالله ما رضى بذلك العيب لا عرضه على البيع منذ آراء واكثر القضاء على انه يحلف بالله ما سقط حقت  
في الرد بالعيب على الوجه الذي جاء به البايع لكل اذا طلب البايع منه عيبه وان لم يطلب يحلف في ظاهر الرواية ومن  
من انه يحلفه ولو كان العيب قديما مثله في تلك المدة وقد لا يحدث فان اقر البايع انه كان عنده يرد عليه  
اكثر فاقام هو البينة فذلك وان لم يبق البينة على ان العيب عنده لكن اقام البينة على ان هذا العيب كان عند البايع لا  
يرد عليه ولما ان يرد على بايعه بثلث البينة عنده وقيل قول جعفر فان عجز عن اقام البينة يحلف البايع بالله قد  
بلعه ولا يرد عليه بخلاف هذا العيب يحلف بربى وان كان يرد عليه قال في المحيط وهذا لا يوجب  
لجواز ان المشتري يرضى بها او يبرأ عنه والاعتماد على ما روى بشر عن من يحلف بالله ما لهذا المشتري قبل ان يرد  
بالعيب لا يذم فيه وهذا التحليف على الحاصل وان كان العيب الخفي ولا يعرف الا بقول الاطباء فان كان للقاضي  
معرفة بيقن نفسه وان لم يكن يذم على جرد ادلائها بصادرة وحذاف في ذلك فان اتفقا ان به العيب فاما من اهل الشافعي  
صحت حقوق المشتري وقد اوجبوا الواحد كفى وان كان قبل القبض فقد ذكرنا وان كان بعد القبض لمها القاضى هل



حدث مثل هذا العيب مثل هذه المدة ان قال لا يحدث في عليه وان قال لا يحدث بخلاف البايع على الوجه الذي ذكرنا  
وان كان العيب من قبل الباعث كالعيب في موضع العورة في الجوارح تكتف والاشنان لحد فان اخبر  
امراة واحدة من اهل الشهادة بوجود العيب ان كان قبل القبض لم يمس المشتري حق الفسخ بقوله لكن قبل فلهذا في  
ايجاب الدين على البايع فيحلف على ما ذكرنا وان كان بعد القبض فاجب ما مر به بوجود العيب من حيث الحق وخلاف  
البايع على التات لعدايع وسلم فبما هذا العيب ان كان العيب في فصل اليد بالجر كالتسقة والاباق والبول في الفرس  
والجوز لا يثبت لك الاشهاد جليلين او رجل وامرأتين ثم الاباق في الجارية والغلام والتسقة والبول في الفرس  
حيث اما صغيرين ويزول ذلك عنها بالبلوغ فان وجد ذلك منها بعد البلوغ فيجب له ان يزول عنها بالبلوغ ولو وجد  
ذلك في حالة الصغر ثم وجد ذلك منها عند المشتري وهو صغيران المشتري ان يزول ما به قبل  
ان يبول في الفرس عيب الصغر اذا كان من اهل التميز والعقل اما من ليس من اهل التميز والعقل لا يكون عيبا وان  
وجد عند المشتري بعد البلوغ وقد كان وجد ذلك عند البايع في حالة الصغر فليس المشتري حتى الرد ولو وجد  
منها بعد البلوغ عند البايع ثم وجد ذلك عند المشتري له ان يزول ما به ولو لم يوجد ذلك عند المشتري ليس  
حق الرد بالعيب الموجب عند البايع فذلك لو وجد ذلك العيب في الصغر عند البايع ولم يوجد عند المشتري  
وهما صغيران ليس حتى الرد وانما الحق منهما في حالة الصغر والكبر فيجب له ان يزول عنها بالبلوغ ولو  
لم يوجد ذلك عند المشتري ليس له ان يزول بالعيب الموجب عند البايع ما لم يوجد عند وقال بعض شائخنا  
ان يزول ما به في الفرس والغلام والجارية ثبت بالخبر فلو ان المشتري اذا جاء يقول وجد تسقا ببول في الفرس او وجد  
ساقا وقد كان وجد ذلك عند البايع بعد البلوغ لا يخلو انما ان يقر البايع بالامر جميعا او يكره الامر جميعا  
او اقر بوجوه معدن وانكر الوجوه عند المشتري واقر بوجوه عند المشتري وانكر وجوه معدن فان اقر بالامر  
جميعا له ان يزول على البايع وان انكر الامر جميعا لا يفسخ خصم المشتري الا اذا اقام البينة على وجوه معدن  
في خصم الخصم ثم يحتاج الى اقامة البينة على وجوه معدن البايع بعد البلوغ فان اقام البينة يزول عليه وان عجز  
عن اقامة البينة على وجوه معدن البايع فله ان يحلف البايع بالله لقد باع وسلم وما ابق من مبلغ الرجال  
في التسقة والبول في الفرس كذلك وفي الجنون بخلافه ما جنى قط ولو عجز عن اقامة البينة على وجوه معدن  
البايع لا يفسخ خصم وله ان يحلف البايع على العلم لاظهار العيب بالله ما يعلم انه وجد عند المشتري فان حلف  
يفسر ولا يفسخ خصم من المشتري وان شك في العيب من خصم المشتري ثم يحلف البايع ثانيا على التات بطلبه  
لقد باع وسلم ما وجد ذلك عند من مبلغ الرجال وفي الجنون ما جنى قط ولو اقر البايع بوجود معدن وانكر  
وجوده عند المشتري ليس له حتى يظهر وجوه معدن اما باقامة البينة او بخلاف البايع على العلم واذا

اقر بوجوده عند المشتري وانكر وجوه معدن من خصم المشتري فيحلف البايع على التات بالله لقد باع وسلم  
ما وجد ذلك عند من مبلغ الرجال وفي الجنون ما جنى قط الكل في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى قال العيب  
شره الصفة الذي يدعى بخلاف البايع للذي يثبت له ما صح في عوى العيب كالحال ان المشتري لو ادعى  
قال في وجده ميبا عيبا موجود في يد البايع وهو قائم للحال فهذا الذي يدعى بجهته ان اقر بقيام العيب في العيب  
حق الخصم وفي الرد يحلف على التات وهل يحلف على العلم على قيام العيب كالحال عند من لا يحلف وعند من  
يحلف وفي كتاب الاستحلاف الشيخ الامام خوله زاده رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرد لها لم تدع ارتفاع  
الحيض بالآ او الحمل والرجوع الى الاطباء في الرد ويشترط اثنان في الحمل الى النساء ويكتفي بالواحدة في رفع  
الحيض بل بعد هذا بين الشين ليس بغير فلو ادعى بسبب الحمل من رواية ان كان من وقت سنو الجارية  
اربعة اشهر وعشرة ايام لسمع الذي ادعى وان كان قل من ذلك وفي رواية ثمانية اشهر وخمسة ايام وعليه عمل الناصبي  
وانما يعتبر الباب فحق ما ينهى اليد قبل حيض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند من فاذا بلغ هذا  
المبلغ يحكم ببلوغها وان لم ترتبها واختلف الروايات عنه في الغلام في رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمانية  
سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي التبريد ومنه من يحدده على ثمانية عشر سنة وعند من في الجارية  
والغلام خمس عشرة سنة وانما يعرف هذا اذا شك او وقعت المنازعة بقول الامه ولكن حق سماع الذي  
يوجه اليه لا في حق الرد في الجامع الصغير للصد الشهد فلو ادعى انها مرتقة الحيض عند البايع لسمع الحال  
ولو اقام البينة انها مرتقة الحيض عند البايع لا تقبل لان الانقطاع لا يوقف عليه ولو اقام البينة انها مرتقة  
الحيض عند البايه كانت مستحاضة عند البايع تقبل وان عجز عن اقامة البينة حلف وكيفية التحليف قد ذكرنا ولو اخبر  
امراة انها حبل وامراة او اكثر انه لا حبل لها حتى الخصم وتقبل قول تلك المرأة على النصف فلو قال البايع ان هذه المرأة  
ليست لها بصرية فالقاضي يختار من اصابه بصرية رجل في عليه عبد بغير قضاء قاض باقرار ابايها وبالبينة له  
ان يخاطم بغيره ولو قر عليه قاره بغير قضاء فان كان العيب ثبت مثله في تلك المدة ليس له ان يخاطم بغيره وان كان  
عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة فذلك في عامة الروايات وعلى قاضين ذكره بعض روايات السبع من اصل  
له ان يخاطم بغيره وفي المتن لو رد المبيع المعيب قبل القبض بغير قضاء كان للبايع ان يرد به ذلك العيب البايع  
الاول وفي الفتاوى للقاضي الامام حبل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فارد ان يرد  
على البايع كان للبايع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له ان يرد  
بغيره وفي الاصل في كتاب الوكالة الوكيل بالبيع اذا رد عليه عيب قبل بغير قضاء لزمه رد المبيع وان كان يحد  
مثله وان كان عيبا لا يحدث مثله يكون رد المبيع لا يشك وان كان لا يحدث في ذلك هو الصحيح وفي بوجوه الال



هذا في المثل والبيع هو الاول وان قبله بقاءه ان كان العيب بحيث مثله في مثل ذلك المدة قال عليه يكون  
رد اعي الموكل سواء رد عليه بيته او باخر او بالكل وان كان عيبا يحتمل مثله ان كان الرد عليه البيته او بالكل  
كذلك وان كان بالآخر لم يرد دون الامر ولكن له ان يحاكم الامر اما الكيل بالشراء فله ان يرد بالعيب قبل ان يرد  
الى الامر مستحفا كما المضار وقلو اعي البايع رضا الامر لا يمين على الامر لانه ما جرى بينه من عقد لا يحلف الكيل  
بذم في الغير ولو اقام البيته على رضا الامر بطل الرد ولو اقر الكيل برضا الامر جاز اقراره في حقه ولازمة الجارة  
الا ان يرضى الامر بقوله ويقوم البيته على رضا الامر الكيل في الاصل وفي الزيادات ان الموكل لا وجب بالمشتري  
عيبا بعد ما اتى الكيل بالشراء الموكل يرد بالعيب فقام هذا في فصل الوكالة بالشراء يأتي وفي شرح الطحاوي المشتري  
لو وجب به عيبا له ان ياخذ الثمن من الكيل اذا نقد الثمن اليه واذا نقد الموكل اخذ منه والكيل بالشراء لو وجب  
بالبيع عيبا وسلم الموكل لانه الا برضا الموكل وكذا الاجارة ولا يستجار والمشتري من الكيل يرد بالعيب على الكيل  
بالبيع وان فصل الثمن الى الموكل وفي الزيادات الكيل بالشراء اذا وجب بالمشتري عيبا قبل القبض فامر البايع عن  
جاز ولازم الامر وان كان بعد القبض لم يرد ولا امر **فصل في رد المشتري من عيبه** يشاء وهو اذن من عيبه  
دينا مستغفرا ونقد الثمن فوجب به عيبا لا يرد عليه ولا على بايعه وهذا اذا كان الثمن مقدرا فاذا كان الموكل يرد  
الثمن وقبض العبد ولم يقبض فوجب به عيبا له ان يرد على العبد اذا كان الثمن من المقتد او كان كيليا او وثقا  
بغيره لانه يدفع بهذا الرد مطالبة المادون عن نفسه وان كان من المروض لا يملك الرد وهذا نقد الثمن فان لم  
يقدم ملك الرد مطلقا ويرد خيار الرؤية والشروط وفي الفتاوى للقاضي امام باع نفس العبد عيبا بجارية ثم  
وجبه عيبا كان للمولى ان يرد الجارية وياخذ من العبد قيمة نفسه في قول من قال له وهو قول الاولي  
يرجع بقيمة الجارية وعلى هذا الرجل اذا باع العبد من وارثه ومات فوريه المشتري ووجب به عيبا له الرد  
يفرض الى القاضي حتى يرضى فيه فله ان يرد على بايع المورث وسواء نقد الثمن او لا وهو الصحيح ولو باع المورث  
من مورثه فان مورثه فوريه البايع فوجب به عيبا ليس له ان يرد على احد وهذا اذا لم يكن له ورثه سواء ولا يرجع  
بالنقصان ايضا ومن هذا الجنس المحيط رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عيبا فقبضه واشهد على ذلك ثم وجب  
عيبا فاراد ان يرد لنفسه على ابنه ثم يرد لانه على بايعه ليس ذلك ولكن ليسا القاضي حتى يجعل لانه الصغير خفيا  
يرد عليه ثم يرد الاب لابنه على الذي اشتراه منه وكذا الوباغ الاب من ابنه وفي الفتاوى العبد المادون اذا اشترى  
شيا فوجب به عيبا وقدره البايع عن الثمن لا يرد بالعيب لو كان المشتري خرا كان بعد القبض كذلك وقبل القبض  
يرد لانه امتناع عن القبول وعلى هذا لفظ الاختار ويرد خيار الرؤية وخيار الشرط والعيب البرا بايعه من العيب  
ما وجد المشتري الثمن بالبيع تأجيل الرد عليه حتى لو رد عليه هو لا يرد على بايعه المشتري اذا ادعى ان جازعا

من جزمع الساباط منكر او اراد الرد والمشتري فكان رد الى الدار والساباط ان كان الكسر ظاهرا حيث لو نظر اليه  
الظاهر به لا يصدق فوجب للمشتري جارية فوجب به عيبا فاصطاح على ان يدفع البايع شيئا فاجارية للمشتري جاز  
ولو اصطاح على ان يدفع المشتري اليه شيئا فاجارية للبايع لا يجوز لانه يرد الا اذا بطل منه باقل من الثمن الذي اشترى  
وقد كان نقد الثمن كله وسيما في تمام القطع تمام القطع الفتاوى ومن فتاوى الباقي لو اشترى شيئا له حمل وموته  
فقبضه فوجب به عيبا فوزه فوزه الرد على المشتري وفي الفتاوى رجل اشترى عبد الجارية وقبضه فوطئ سر  
الجارية ثم رآى مشتري العبد العبد فوجب به عيبا ولم يرضه فله ان يرد ان شاء المشتري الجارية قيمة الجارية يوم  
قبضه ما اشترى جارية وان شاء اخذ الجارية وليس له ان يرضى النقصان ان كانت بكر ولا العقر ان كانت ثيبا ولا  
الوطئ حصل على ملكه جازا لكل واحد منهما بغير قبضه او قبضه ثم وجب له في العبد الذي اشترى عيبا  
وما في يد موفد مرض البعير الاخر فله ان يرد ان شاء رجع بخصه العيب من البعير الاخر وان شاء رجع بخصه العيب  
قيمة البعير الاخر صحيحا وانما يخير مرض البعير في المشتري من رجل اشترى من آخر عبدا وقبضه فوطئ رجل عوبة  
فوجب به عيبا فوزه لا ضمان عليه في قياس قول من وهذا ضمان العدة وانه لا يرضى عقد ولو ضل به ضمان الشرط  
الا عاق فوجب مسروقا واخر اضن وكذا الوضن لا يجوز او العي فوجب كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات  
عنه قضى بنقصان العيب للمشتري ان رجع بذلك على الضامن بالثمن ولو ضل بخصه ما جدي من العيب من  
التم جازع رجع وسن ان رجع بالثمن كله وان حدث به عيب عند رجع بخصه العيب على الضامن كما يرجع على البايع  
ولو قال قد ضمنتك ما تحتك في الثمن عهدة هذا العيب ان كذلك ايضا عند من ان استحق ضمن رجل قران  
امته بعت ثم وكل وكلا لا يبيعها ولم يبين انها ابنة فباعها او كتم ثم علم المشتري واراد ردّها فانكر البايع ليس  
للمشتري ان يردّها باخر الموكل لدفع الضرر عن الكيل المسائل في المشتري وفي الجامع الصغير رجل اشترى عبدا  
وقبضه فادع عيبا لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البايع او يقيم المشتري البيته على العيب يرد فان قال ثم روى  
بالشام فوجب على دفع الثمن ونقول القاضي لما ان يدفع الثمن ويحلف البايع ويدفع الثمن اليه ولو ادعى عيبا  
الرؤية بنفسه العقد بمجرد قوله رددت ولا حجة الى القضاء فلا يجبر على دفع الثمن ولا اشترى جارية ونحوها  
فوجب به عيبا فاراد ان يردّها وظل البايع بعقب هذه واخرى بها وقال المشتري يمتنع وحل القول قول المشتري  
**الفصل السابع في خيار الرؤية وخيار الشرط** وفيه خيار يستحقاق والقبض اتم اتم الشرط قال  
في الجامع الكبير باي بيع الفاسد الخيار في بيع الفاسد كما يثبت في البيع الخيار وفي التوازن خيار آخر  
شيئا ومضى على ذلك ايلم وقبض المشتري البيع فقال البايع له انت باختيارك لا تبيع لي ثوبا فام هو الخمار ولو قال له  
انت باختيارك فله خيار ملو في المجلس رجل اشترى عبد من علي ان البايع باختياره ما قبضه ثم مات احد الوارثين



لا يجوز العقد الثاني وان اجاز البايع والمشتري لان العقد ينفذ لان مقتضى من المثل وانما يعلم من رجل اشترى  
عبدًا على انه بائع فلا بد ان يام ليس البايع ان يطالب المثل بمقتضى الثلاث **فخرج منه** وفي الفتاوى الصغرى لا  
والشرع التمس الزكوة ختم والاستخدام مرار لا يبطل الخيار وفي موضع آخر الفتاوى الصغرى ايضا قال  
الزم الثانية تبطل وفي المحط باع عبدًا على انه بائع على ان يخله او يستعمله جاز وهو على خياره بخلاف ما يوافق  
على ان يخل من ثمن حيث لا يجوز لان المنفعة لا حصتها من الثمن والتمتع حصته من الثمن والتمتع هو المثل  
الفرج بالثمن ورضا اذا اقر بالثمن واما اذا نظرنا الى فرجه بشبهة او قبله بشبهة او مستبشبهوه والتمتع  
انما فعله بشبهة لزمه الجارية وهذا قول من قاسه على قولهم لا يبطل الخيار ولو قلنا المشتري  
قال كان من غير شبهة صدق في التمس في امره البيع وفي الفتاوى من له الخيار اذا اذبح الجارية الى فرجه لا يبطل  
خياره وفي الاصل المشتري اذا اراد المشتري قبل الرؤية واخرج او باع على المشتري بالخيار وهذا اختيار  
خيار الرؤية ولو قلنا الرهن او وضعت مدة الاجارة او فسخ المشتري البيع بالخيار لم يعد خيار الرؤية ويرد بالبيع  
في الفصل المتقدم اذا اراد المشتري يذ المشتري زيادة متصلة متولدة كالحال والتمتع منع الرد ولزم البيع  
والخاططة وبناء الارض وغير الاشجار منع الفسخ والولد والعقر والدم واللبس يمنع الرد بالاجماع وغير المتولدة كاللبس  
والغلة لم يمنع بالاجماع فان جاز البيع فالكسب الغلة للمشتري وان فسخ فذلك عندهما وعند من يكون للبايع اصل  
هذا الخيار في البيع اذا كان لاحدهما لم ينفذ العقد في حق الحكم في حقه واما في حق الآخر فذلك عند من  
ينفذ وهو معرفة ولو تمت الجارية عند المشتري ثم زالت برزها بالخيارين وبطل الخيار ان يخرج المشتري يخرج  
الاختي في التجرد وفي الفتاوى رجل اشترى ارضا وله ثمن فله ان يرد ما حقه من الثمن الا ان يرد ما كان تركها عليه  
الحالة المتقدمة ليس له ان يرد ما وفي الاجناس لو بيعت ارجنتها فاختارها بالشفقة لا يبطل خيار الرؤية وبطل  
خيار الشرط وكذا الباع من البيع لا يبطل خيار الرؤية وبطل خيار الشرط وفي المسئلة العرض على البيع يبيع البايع الذي  
له الخيار اذا عرض البيع الذي باعه على البيع لم يكن في البيع لان نقضه لا يجوز بغير حضور المشتري لكن يبطل خيار  
واصل هذا ان من باع عبدًا على انه بائع فلا بد ان يام وقال في الدلالة من دونه بغير حضور المشتري لم يكن نقضه وهو  
قولهم وعند من صح النقض والمراد من الحصة العلم لا نفس الحصة حتى لو علم صاحب بالفسخ في الايام الثلاثة  
صح النقض رضا وان حضر وان لم يحضر وان لم يعلم حتى مضت الايام الثلاثة لا ينتقض البيع لان العقد تم حتى تلا  
ايام والفسخ لا يعمل لان صاحب يعلم وذكره الاسلام اذا فسخ من له الخيار بغير حضور الآخر فذلك ليس بشئ  
وله ان يرد هذا قال والفسخ بخيار الخيرة وخيار البلوغ يفسخ بغير حضور الآخر وذكره القاضى الامام في الدين  
فتاوه لو فسخه بغير حضور صاحب يفسخ عند من ان علم صاحب بذلك في مدة الخيار جاز وهذا اذا كان الفسخ بالعلم

فان كان بالفعل يجوز بغير علم الآخر كما قال ابو يوسف وذكر احمد في شرحه ان الفسخ بالفعل لا يشترط حضور الآخر  
والفسخ بالفعل ان يتصرف في البيع نحو ان يكون تجارية فوطئها او باعها من غيره فان كان الخيار للبايع يفسخ ذلك  
فسخ البيع وان كان المشتري في الاجارة ولو كان الخيار للمشتري ففسخه اذ هو باع بغير حضور من الاخر لا يجوز من  
الفسخ وعلى هذا في الاجارة الطولية اذا فسخ احداهما في مدة الخيار هل يشترط حضور صاحبه على الخلاف غير  
المشايخ اخذوا بقول من في الاجارة الطولية رجل اشترى كتابا على انه بائع فلا بد ان يام ثم انتسج من الكتاب بغير  
لا يبطل خياره الا ترى انه لو كتب من كتاب رجل وهو موضوع مبسوط ولم يرفع له يصير خاصا ولا يضمن في الغيب  
اوراقه الا ترى ان تسليما لو اشترى يبلج ان يسهل ويجعل نظرا في القوسه وصورة ونسخ مثل ذلك لا يبطل  
يبطل خياره فلو نذر من لم يكتب بطل خياره والانتسج بغيره لا يبطل خياره قال الفقيه ابو الليث لوقال قال  
ان الخيار لا يبطل بالذات وبطل بالانتسج منه كان محتمل لان في الذات استحقاقا لغيره في حقته فصار كاختار  
العبد والامة اما الكتابة فاستعمال قال ابو حنيفة في الفتاوى الصغرى رجل اشترى عبدًا على ان يلبس بالخيار  
ففسخ البيع من يد المشتري لا يكون رضا بسقوط الخيار واما خيار الرؤية وفي التجرد لو اشترى كمالا  
او مورزا من جنس واحد في مائة او اربعة بعد ما رأى بعضه فليس له خيار الرؤية وان كان مختلفا في ثمن  
خياره وكذا العبيد والسيارات كذا الجوز والبعض في المسئلة في الكرم خيار الرؤية حتى يرى من كل نوع شيئا  
وفي التخييل رؤية البعض رؤية الكل وفي الاصل في الدلالة رؤية الخارج تبطل الخيار يعني اذا رأى الجوز وحده  
القدرة رؤية صحة الدلالة ورؤية المطبخ والحجرة والاصطبل والبيت الخلاء ليس بشرط قاله رؤيته  
هو المقصود من الدلالة في الفتاوى كلبية الضيف والشوى ولو كان الدار بيتان من الشوى وبيتان الضيف  
شروط رؤية احدهما من الشوى ورؤية احدهما من الضيف ورؤية الحجرة ليست بشرط الا اذا كان هناك بيت  
مقصود كلبية الطابق وفي بيت الغلة نفق بجواب الرؤية انه يكتفي برؤية الجدار خارج البيت الاجناس اذا اشترى  
شيئا قد رأى قبل ذلك ثم ان تغير ذلك الشيء له الخيار ولو اذع على المشتري انه تغير وانك البايع لا يصدق القول  
قول البايع وفي شرح النجاشي ولو اختلفا في الرؤية قال البايع انه رأى قبل الشراء وانك المشتري فالقول قول  
المشتري مع يمينه وفي الفتاوى لو اقر بغير المشتري ثم قال بعد ذلك ان جميع المشتري لا يصدق وفيه لو اشترى  
شيئا مقيما في الارض كالحجر والبصل والثوم والسليم والفجل ان باع قبل ان يثبت او بعد ما ثبت ثباتا يفهم حقه  
تحت الارض يجوز البيع فان قلع البعض هل يبطل الخيار حتى اذا رضى به يلزم البيع في الكل فهذا على وجهين اما  
ان كان البيع المقيما كالحجر والبصل والثوم او باع عددا كالفجل ان  
كان البيع مائلا او يوزن لا يخلو اما ان قلع البايع والمشتري اذن البايع وكان القول غير ما دخل تحت الكيل والوقوع المشتري



بغير ان البائع ان قلعه البائع او المشتري لا يثبت له الخيار حتى لو رضى به بغير البيع في الكل ما عدا ان رضى بغير  
الكل والموزون كروية الكل وان قلعه المشتري بغير ان البائع ان كان الملقح شيئا له ثم بطل خياره حق لم يكن له  
ان يرد رضى الملقح او لم يرض وجد في ناحية اخرى من الارض اقل منها او لم يجد فيها شيئا لان بالقلع صار الملقح  
معبأ لانه كان خيارا ينفذ بعد القلع صار من الموات لا ينفذ العيب الحاصل في يد المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية الا اذا  
كان الملقح شيئا من له في وجوده وعنده بمنزلة وان كان البيع يباع عنده ان قلعه البائع او المشتري باذنه الخيار  
حتى لو رضى لا يلزم البيع في الكل لانه عددي متفاوتة فربما يكون كروية كله بخلاف الكل والموزون لما  
ذكرنا وان قلعه المشتري بغير ان البائع بطل خياره حتى لم يكن له ان يرد رضى به او لم يرض هو المختار ولو اختلف البائع  
والمشتري في القلع فقال المشتري خاف ان قلعه لا يصلح ولا قدر على الرد وقال البائع لو قلعه عسلي رضى تطوع انشا  
بالقلع فان تسامخا في القاضى العبد بينهما ولو اشترى ههنا في قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب لذو عن  
راحة او على اصبعه هذا ليس برؤية عنده ولو اشترى في ناحية مسك واخرج المسك منها ليس ان يرد ههنا الخيار  
الرؤية ولا خيار العيب ان لم يكن الا اخرج ضرر من الخيارين ولو اشترى خبثه فبطلت قرأى بطلت ههنا الخيار سواء كانت  
البطانة مقصودا بان يعلم بالذو او لم يكن الا اذا كانت الطهارة غير مقصودة بان كانت حقيقة وبرؤية الطهارة بطلت  
الا اذا كانت البطانة مقصودا بان يعلم بالذو في الطهارة والبساطة اذا رأى طهرها ولم يبرهها ههنا الخيار وفي النكاح  
الضغري في شاة الغنية لا بد من النظر الى طهرها وفي التجريد في شاة الغنم لا بد من الجسس وفي الاجناس الدابة اذا  
راى غنمها وفي ذواتها وراسها ارجحها ليس له خيار الرؤية ولو رأى خادها او ناصيتها او ذنبها فليست رؤية  
في الدابة اذا رأى وجه الدابة او مؤخرها ليس له خيار الرؤية ولا يشك في بقاء دم لو نظر الى عظامه كلها خيار  
الرؤية لم ينظر الى الوجه ولو نظر الى الوجه ولم ينظر الى شيء سواه بطل خيار الرؤية في قواي النسف لو اشترى  
كعاب قد ربط وجوه الكعاب الى وجوهها ونظر المشتري الى ظهورها لا بطل خيار الرؤية ولو نظر الى وجوهها  
ولم ينظر الى الضرع بطل لان الضرع مع الوجه اصل وفي الاصل جل رضى تجارته عند جل فساومه بها ولم يشترها  
ثم رآها بعد ذلك بده سمها فاشترها منه فبطلت ولم يعلم انها هي التي رآها فله الخيار لعدم الرضى ولو نظر الى  
جراهم روى وقلبه ورأى كله ثم قطع صاحب الجراهم ثوبانه ثم باع الباقي منه وقد خبره لكن لا يعرف ذلك  
الثوب بعينه له الخيار ولو رأى ثوبين يد خلف احدهما في ثوب وباعه الخيار ولو لهما وباعهما منه هذا بشرط  
وهذا بشرط له الخيار لانه عصى على الثمين لا رديهما ولو باعهما بغير واحد خياره **جدي** وفي التجريد  
خيار الرؤية غير موقوف وفي شرح الطحاوي الرد بخيار الرؤية في قبضه قبل القبض وبعد ولا حاجة الى قضاء القاضى  
ولا الى رضا البائع ولكن حضره البائع خلافا لابي اس وانما يثبت خيار الرؤية في كل عقد يحمل الفسخ لا جاز

والفسخ عن دعوى المال والقسمه والشرء ولا يثبت عقد لا يفسخ كالمروءة والخلع وبطل الفسخ عن دم المهر  
القصاص وكلا الخيارين لا يورث وفي المسئلة ليس المذاهب والذاهب خيار الرؤية رجل اشترى زرد نجي  
وقطع نيل ثم اراد ان يرد النيل وحده او الزند نجي ففسد خيار الرؤية ان يبين من كل واحد منهما له ذلك  
لانه لما بين من كل واحد منهما ما ركل واحد منهما مبيعاً على حدة **وما شمل هذا الخيار** ليس في استحقاق و  
التغير من رجل اشترى عشرين فاذا احدثها البائع ان علم المشتري وقت الشراء لازم البيع في الواحد بخصه  
وان لم يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم ان علم قبل القبض فله الخيار حتى ينقض البيع كله كذا لا يؤدى الى تفرق  
الصفقة وان علم بعد القبض فلا خيار له وهذا اذا لم يخبره لك الغير فان جاز فلا خيار له وفي صلح الفتاوى  
رجلان اشترى عبيدا فاستحق نصف العبد قبل القبض فبما باع خيارا نسا اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء  
تركوا وان اخذوا احدهما اخذ ربع الثمن ليس للآخر مدعج ولو اشترى عشرة اقتره حظه عليها  
فاستحق خمسة منها قبل القبض خيرة بعد القبض لا خيار له وفي العبد الواحد والثوب الواحد اذا استحق  
فله الخيار في غير ما قبل القبض وبعد رجل اشترى محردا وذكرا حردا انه كذا اجريا او قد كذا كذا  
بذره ففسحها فوجدها انقض الجربا وفي البذر المشتري فلا خيار له وكذا لو اشترى محردا اعلم ان خمسة  
من الكروم ويتن الحرد فوجد الحرد كذلك لكن عدد الكروم انقص ولو اشترى خطه مجازفة وقد رآها  
ولم يتقبضها حتى جفت ونقصت فلا خيار له وفي الرطبة اصابه ثوب قبل القبض فله الخيار لتغير الاسم الكل في  
الفتاوى ولو اشترى رصا وهي فراغة الغير قد ذكرنا في فصل ما يجوز البيع ولو اشترى محردا فاذا اهو احواله  
الغير او رهنه فله الخيار وسياتما كما في اجازات **الفصل الثاني في بيع الادب والام والوقى**  
**القصير** في الزيادات لا يجوز بيع الانسان بنفسه ولا شراؤه من نفسه الا الوالد فانه اذا اشترى  
مال ولده الصغير مثل قيمة او باقل قدر ما يتغلب الناس فيه بخونه طاهر الزواية ويكون اصيل في حق نفسه  
عن الصغير حتى لو بلغ الصغير كانت العمد على الصغير وفيما اذا باع ماله من اخيه فبلغ الصغير كانت العمد على  
الادب في التجريد الجرد كالادب عند ثم الادب قبض الادب بنوب عن قبض الصغير اذا وهب شيئا في الجامع الكبيرة  
في البيع كتبه باحد الشراطين بعث الى فلان ابن فلان ولا حاجة الى ان يقول اشتريت وكذا الوفا قال اشترى  
عبد الاحاجة الى ان يقول بعث فلان لم الادب الثمن بشرط شيئا من ولده لا يبرأ منه حتى ينقض القاضى وكذا  
للصغير ثم بعد ما قبضه يبيع القاضى بالرد على الادب فيكون في يد ودية عن ابنه ولو باع داره منه وهو باس  
لا يصير له ابن قابض حتى يفرغها الادب الاجناس الادب اذا وكل رجل باع ماله من ابنه الصغير او البكر منه  
فصل لا يجوز الا اذا كان لا يبرأ من قبله لانه لا يقوم مقام الاب من كل وجه ولو باع الادب مال احد الابن من



جاء بان يقول بعت عبد ابني فلان من ابني فلان فاذا ابلغها فالعمدة عليها هو الصحيح ولو وكل واحد من  
لا يجوز الا اذا وكل جليلين ولو وكل وكيلين ببيع مال هذا الصغير وكذا البشارة للصغير الآخر ففعل ذلك  
لقيامه بالاشين ولو باع الوصي مال احد الميتين من الاخر لا يجوز ولو باع احد الوصيين مال اليتيم من الوصي الا  
لا يجوز في قول لا يجوز في قول من الفعل في الزيادة وفي الفتاوى اذا باع الاب الصغيره وعقار الابنه الصغيره  
القيمة من غيره كان الاب محمداً المستور يجوز ولو كبر الابن ليس له ان ينقص البيع فلو كان نفسه لا يجوز  
هو المختار ان باع العقار حتى لو كبر الابن له ان ينقصه الا اذا كان خيراً للصغير باع بضعف قيمة وان  
باع ما سوى العقار من المنقولات فبغير راي في رواية يجوز ويؤخذ الثمن ويوضع على يد عدل عزوابة  
لا يجوز قال الصدق الشاهد هو المختار وفي المتن عن م بيع الاب المفسد جاز ويؤخذ الثمن ويوضع على يد  
عدل من غير فصل بين العقار والمنقول وفي الفتاوى لنفس الاب باع مال ولده الصغير ثم ادعى ان فيه عيباً  
فاحسب الا يسمع وفي شرح الطحاوي كتاب الوكالة دية يمس في الحيوان واكثر من ذلك فالحش وفي العروضة  
يأزده وفي العقار دية وزأزده وفي الفتاوى الصغير هذا اذا كان شيئاً ليس له قيمة كالعبد ونحوه اما  
في الخبر والتمس بالكل بالشراء الذي لا يقل ولا يكثر لا ينفذ على الموكل الا باع مال الصغير وسلم قبل استيفاء  
الثمن لا يملك استرداد البيع لحيث لا يستيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغير قبل اخذ المصدق على امره  
كتاب النكاح وفي الاجناس لا باع الا الذي اشترى خادماً لابنه الصغير نقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا شهد له  
اشتره ليرجع عليه فان لم يقدر الثمن حتى مات ولم يكن اشهد اخر ماله لا يرجع عليه بنية الوثرة واختلف  
الروايات في اعتبار وقت الاشهاد في بعضها يقبض وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع  
اول شهد وفي المحيط عن اذ الم شهد الاب على الرجوع لكن نوى الرجوع ونقد الثمن على هذه النسبة  
الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى وفي الفتاوى الصغير الاب اذا اشترى الطعام للصغير مال نفسه وللصغير  
مال بصيرته استحقاقا وفي المحيط في المتن عن م ان ما اشتره الاب كان شيئاً لا يرجع عليه بان كان طعاماً  
او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان شهد الاب بانه يرجع عليه وان كان شيئاً لا يرجع عليه بان كان  
المشترى طعاماً او كسوة وللصغير مال او كان المشترى داراً او شيئاً كان الاب شهد وقت الشراء على الرجوع  
له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع الاب باع عقار الوصي او ماله لاجل نفسه ذكر في التتقا واما بيع الاب  
وفي الفتاوى امرأة اشترت لولدها الصغير فبغير مهرها وقع الشراء للام وليس لها ان تبطل الصغيرة من المهر  
لانها نصير وامهته للولد وقابضة لاجله وفيه شك وجوابه في كتاب المهر والمرشدة لولدها الصغير  
على ان يرجع عليه بالثمن هذا انما له امهته امرأة دفعت الف درهم الى رجل وامرته ان يشترى هذه الدار لابنها  
الصغير

والصغير حتى فاشترى الرجل الدار فاجاز اب الوصي البيع فالدار للمشتري والاجازة باطلة لان هذا امر  
القبولي وان لا يتوقف على ما يأتي في فصل الوكالة بالشراء دار لرجل وامرأة وبينهما اب صغير فقالت  
المرأة اشترت منك هذه الدار لابنتي بماله وقال الاب بعثما يجوز وهذا الذي من الاب كذا لو كانت الدار  
مشتركة بين الاب والابنة فقالت الام لها اشترت منها هذه الدار لابن ماله فقال الابن يجوز لان الصفقة  
واحدة وكان الاب له فالحال بشاره النصيب واما بيع الوصي وفي الزيادة بيع الوصي مال الصغير من نفسه  
كان في بيع ظاهر يجوز وتفسيره في رد القاضى للحضاف ان بيع الوصي ما يساوي عشرة ببسعة او ثمانية او  
ليشترى ما يساوي تسعة عشرة وفي نظم الزند روي هذا في وصي الاب ماله وصي القاضى لا يملك ذلك ولا  
وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا ممن لا يقبل شهادته له والقاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه او اشترى  
ماله لا يجوز وفي الفتاوى الوصي اذا امره انسان ان يشترى له شيئاً من اليتيم فاشتراه له لا يجوز بخلاف  
ما اذا اشترى لنفسه والمنع ظاهر لانه اذا اشترى لنفسه فحق العقد من جانب اليتيم راجع الى اليتيم ومن  
جانبه راجع الى الوصي الى المضاد واما اذا اشترى لغيره فحق العقد من جانب اليتيم والامر راجع اليه  
فيؤدي الى المضاد الوصي لما دون اذا باع مال نفسه من الوصي فيبيع الوصي لنفسه القاضى اذا اشترى  
من الوصي مال اليتيم جاز وان كان القاضى جله وصي لان الوصي نائب عن اليتيم لا عن القاضى وفي الاضية لو  
باع الوصي التركة لغيره وهذا على ثلثة وجوه اما ان يكون الوثرة كلهم صفاراً او كل كباراً او مختلفين صفاراً  
وكباراً فان كان الكل صفاراً فانه يبيع كل شيء من التركة صفاراً كان وعقاراً او عرضاً سواء كانا خصباً  
او غيباً على الميت دين او لا لكن انما يبيع بمال القيمة او بما يتعارف الناس مثله قال شمس في الحلواني في شرح ادب القاضى  
للحضاف وهذا جود السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار باحدى الشرط الثلاث اما ان يرث  
المشتري بضعف قيمته عشرة بخمسة عشرة او للصغير حاجة اليه على الميت دين لا وفاء له لا بهذا ولو  
كانت الوثرة كلهم كباراً ان كانوا حصوناً ولا دين على الميت لا يملك الوصي التصرف في التركة اصلاً لكن شيئاً  
ديون الميت ويقبض ويدفع الى الوثرة وان كان على الميت دين ان كان يحيط بالتركة اجمعوا انه يبيع كل التركة و  
ان لم يكن متصرفاً يبيع بقدر الدين بالاجماع وفيما زاد على الدين يبيع ايضاً عند وعده ما لا يبيع وان لم يكن  
التركة دين لكن الميت وصى بوصايا ان كانت الوصية في الثلث او دونه فنفسها وان كانت اكثر من الثلث فنقد  
الثلث وما بقى فللورثة ولو اراد ان يبيع شيئاً من التركة لتفيد الوصايا اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية  
وما زاد على الوصية فبغير ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم يقبض الوثرة الذين ولم يقبض الوصية خالصاً  
اذا فعلوا فلا سبق للوصي ولا يبيع التركة اصلاً وفي المتن اذا كان على الميت دين فبيع العقار جاز كما تقول



عند ح وعنده ان ترك البيت من الموضع فيه وقوله بدنيه فيبيع الوصي العقار باطلا وان كانت الورثة غيبا وحده  
عن ثلثة ايام فان لم يكن التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار  
اختلف المشايخ فيه والافصح انه لا يملك بيعه وان كانت التركة مشغولة بالدين في العوض يبيعها مطلقا بقدر  
الدين والزيادة على الدين وفي العقار قد ذكرنا وان كانت الورثة بعضهم مغلوا وبعضهم كبارا وان كانت اكبر  
غيبا والتركة خالية عن الدين وعن الوصية فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع بحصة الصغير وهل يبيع  
الكبار فعلى ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالوصية والدين ان كانت مستغرة بالدين يبيع العقار  
والمغلول وان كانت غير مستغرة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة على الدين  
فعلى ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حصوا ان كانت التركة خالية يبيع حصه الصغير من العقار والمنقول  
بالاجماع وهل يبيع حصه الكبار فعلى ما ذكرنا من الخلاف ان كانت التركة خالية يبيع وان كانت التركة مشغولة  
بالدين ان كان مستغرا يبيع الكل وان كان غير مستغرا يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف  
واصل هذا ان استغراق الدين ينع ملك الورثة في الزيادة في كتاب المأذون وفي رواية شمس السلام اذا باع  
الوصي مال الصبي لينفق ثمنه على نفسه يجوز ويضيق ثمنه وفي قتلى الفضل الوصي او الموكل اذا باع شيئا اكبر من  
قيمه ثم اقل لا ينصح وفي المنفعة وصي او وكيل او عبد مأذون اشترى عبدا بالف درهم وقيمه ثلثة آلاف  
ثم وجده عيبا ليس له ان يره بالعيب **الفصل التاسع في الوكالة في الشراء** وفي شراء الفضولي وفي اكل  
ان الوكيل الشراء ان نوى عند الشراء لنفسه فاشترى له وان نوى للامر فله ذلك وان اختلفا بحكم التمسك  
ان انفق من مال نفسه فله ذلك وان نوى من مال الامر فله ذلك وان اختلفا ان لم يحضر النية عند الحكم  
التمسك وعندهم للوكيل وقيل كقول من ذكره شيخنا عزم جملوا قوله مع قولهم وهذا اذا اطلق  
العقد اطلاقا اما اذا اضاف الى درهم الموكل فله وان اضاف الى درهم نفسه يكون له وهذا اذا كان الموكل  
بشراء شيء بعينه فان وكله بشراء عبده فخرج الوكيل من ذمته واشهد انه لشروط نفسه او وكل آخر بشراء  
فاشتراه له فهو الاول وانما يملك الشراء لنفسه اذا اشترى بالدين الذي وكله به بخلاف جليل وكله به رجل  
اعطى رجلا عشرة دراهم ليشتري بها طعاما له فعلم لم ينقصها حتى دفع الطعام الى الامر ثم نفق العشرة في حقه  
ثم نقد غيرها جازا اما اذا اشترى بدنانير غيرها ثم نقد فاني الموكل والطعام للوكيل وقامه مع اخواتها في  
كتاب الوكالة في فصل الوكالة بالبيع وللشراء طعاما بدنانير الى اجل ونوى لشراء الموكل لم يصدق ولم يلزم  
ولو اشترى جازا ونوى بذلك الدارهم صح ولو نقد بعد ذلك تلك الدنانير او غيرها لا يضره كالمواصاف العقد  
الى تلك الدنانير ونقصا وكذا الوكيل ان كان كل واحد بشراء عبدا ونوى كل واحد منهما جنسه وثمنه مثل الذي نوى

ودعه اليه التمسك فاشترى على تلك الصفة فالقول قوله انه اشترى لفلان فله ذلك ملك على الذي يسمي لان  
في ضمنه لا يعرف غيره ولو كان الثمنان مختلفين لحد ما دراهم والاخر فاني فقال اشترى  
بكذا دراهم لفلان يعني صاحب الدنانير فهو للوكيل لان ما كان ثمنه دراهم لم يشتريه وما اشترى له لم يوفقه  
في ثمنه رجل قال الاخر اشترى عبدا من فلان فاشترى منه علم فلان بالامر جازا والا فلا كذا قال في الزيادة  
وفي وكالة الاصل قال جازا ولم يشترط العلم من صاحبنا من قال تأويله اذ علم ولو قال لاهل السوق بايعوا عبدا هذا  
صار مأذونا والا فلا ولو وصى لآخر وهو لم يعلم به يصير وصيا مستحشا في الزيادة بايع الوالد اذا اشترى  
قبل القبض بخير الوكيل ان شاء رضى وان شاء رد سواء كان العيب سيرا او فاحشا ان رد وان رضى وان  
كان يسيرا انفق على الموكل وان كان فاحشا انفق على الوكيل وما ينفق جنس المنفعة كالعمر وقطع الدين فاحش  
قطع احدي الدين والعقد يسير ولو مات الوكيل قبل المدة بالعيب لم يرد في العيب قد ذكرنا في فصل العيوب  
تمامه والوكيل يشترى عبدا بعينه لو اشترى عبدا فمعت بدله او عي جازا على الموكل عذرا لاطلاق اللفظ بخلاف  
الوكيل يشترى عبدا بعينه اذا فمعت وهو المسئلة الاولى ننسأنا وعلما بالاشارة الوكيل بالشراء اذا اخذ  
سلعة على سبوم الشراء وسمي الثمن فارهنا الموكل فلم يرضها وخرها على الوكيل فملك ضمن الوكيل قيمة السلعة للبايع  
ذلك ان امر الموكل لا اخذ على وجه السبوم يرجع على الموكل باطن وان لم يبايع به لا يرجع عليه المسائل في  
القناوى وفي بيع الاصل في باب الوكالة في السلم الوكيل بالسلم يقبل المسلم فيه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو الطالب  
برأس المال والثمن ان شاء اخذ من الموكل واذا ادى الطالب ان شاء ادى من ثمنه ثم يرجع على الموكل ولا يكون متبرعا وان  
هلك عنده لا يضمن له ان يحبس من الموكل حتى يقبض حقه عند اصحابنا الثلاثة فله ذلك في يد عبدا حابر  
ملك بهلاك الرهن عندهم وعندهم يهلك هلاك البيع وقولهم مع في بعض النسخ وفي آخر النسخ في بابتيه  
المجيب رجل وكل رجل بشراء شيء ولم يدفع الثمن اليه فاشترى الوكيل وقبض ونفى الامر في المصل الذي فيه العقد  
طلب الثمن فقال الامر لا دفع الثمن بالمسلم العبد الى ان طلب الامر قبل هذا التسليم العبد من المأمور العبد بخبرها  
وابي المأمور يدفع حتى يقبض الثمن فلا امر ان يدفع حتى يحضر العبد انما منع عن تسليم العبد حال حضر فلا  
ان يمنع الثمن حال غيبته وان لم يطلبه امر فليس ان يمنع عن دفع الثمن لان الثمن صار دينيا في ذمة الامر **وما ينقل**  
شراء العوض وفي القناوى المصغري الفضول اذا اشترى شيئا غيرة هذا على وجه ان قال البايع بعت هذا من فلان  
وقال المصغري قبلت واشتريت لفلان ولم يقل لفلان يتوقف ولو قال بعت منك فقال المصغري اشتريت او قبلت  
لفلان لا يتوقف وسند عليه لا ينافي ولو قال المصغري اشتريت هذا لفلان وقال البايع بعت منك لافصح انه لا يتوقف  
بلا خلاف ولو قال البايع بعتك هذا لاجل فلان وقال المصغري اشتريت او قبلت او قال المصغري اشتريت هذا لاجل



وقال البائع بعت لا يتوقف وتنفذ بالاتفاق وفي الزيادة لو قال القصور استريت هذا فلان على انه يلحق  
ثلاثة ايام يتوقف بخلاف ان شاء فلان بغير خيار القصور فنفس الشراء والبيع الموقوف بخلاف الخراج وكذا لو ما  
القصور قبل الاجارة انفتح **الفصل العاشر في البيع** وفي وكالة الزيادة الوكيل بالبيع انما يملك  
البيع بالعرض عند اذاباع بمثل فته او بما يتغاب الناس مثله بعد ذلك ينظر ان كان وكله ببيع عبد بعينه  
فباعه بعد بيعه غيره لا يجوز كما لو باع الموكل ولو باعه بعد بيعه ان كان قيمته مثل قيمة العبد المبيع او اقل  
ما يتغاب الناس اذ كان قد را لا يتغاب الناس لا يجوز بالايجع هو الاصح لان كل واحد منهما يكون مشرويا  
في العاقبة وكذلك لو باعه بعشرة اوابع بواحدة لا يقع العبد الفاضل سواء كان الغبن الفاضل فيها او غيرهما  
ولو باعه بكل او موزون بعينه فذلك وبغيره لاختلافه في القوة والاجارة كالبيع وفي التنازل رجل  
دفع الى اخيه الا لبيعة بل اخر فذهب ببيع بعضه بالثمن وبعضه بالنسيئة فلما حل الاجل جمع وبعض الثمن على الثاني  
لا يجبر على الخروج ولكن هل ادب المال ان يجبر على الخروج الى تلك البلدة ليقبض ماله الناس او يوكل ويكفي لا يجبر  
فذلك المال قال بالقاسم الضمير لا يجبر الوكيل على ان يوكل بغير المال اما بشهادة عدول يخرجون الى تلك البلدة  
او باخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة ببيع عبد بضاع للناس امروه ببيعها فباعها من رجلين ثم يذهب اليه  
فجاء الثمن فله الى اصحابها على ان يصفوا ثمنها الى نفسه اذ قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن ونوى ما عليه فلما  
ان استرد ما دفع الى اصحاب البضائع لانه اعطى بشرط الرجوع وفي الفتاوى للقاضي الامام ذكالك باع شيئا واخذ  
الدلالة ثم استحق البيع على المشتري او زرع بعبثا او بغيره لا يسترد الدلالة ولنفس البيع لانه وانفتح  
لا يمتنع ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور نعم ولا قال لا حتى  
واشترى قالوا ان قال وقت الشراء اشهدوا اني اشتريتها فلان يفتى الامر في الامر لانه وجد منه ما يدل  
على قبول الوكالة وان قال اشهدوا اني اشتريتها لنفسه في المشتري لانه وجد منه ما يدل على عارذ التوكيل وان لم يقر  
شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشتريتها للامر فان كانت الجارية قائدة لم يجز بها عيب كان صدقا فاما قال وان  
الجارية قد هلك او حرق بها عيب لا يصدق لانه من رجل بعت غنما ما لبياع لبيعيها فاعما في الخطر من  
رجل ومات البائع وتركت دارها فاطال وارث البائع ما لم يثبت قبض البائع الا لانه لم يثبت قبضه لا يصير محملا  
للدفع فلا يصلح له ان يتركه وليس له ان يطالب المشتري بالامر وفي البيع لان البائع كان وكله بالبيع والوكيل  
بالبيع اذا ما يتقبل حتى قبض الثمن الى وضيه وان لم يكن له وصي يرفع الامر الى القاضي حتى يصيبه الفاضل وصياؤه  
لا يكون حق القبض للموكل ونظير هذا ما ذكره الاصل احد وصيين اذ باع شيئا من المعاقصة ولم يقبل الثمن فحق  
مات واوصى الى رجل كان حق قبض الثمن الى وضيه لان وصي لافسان بعد موت بركة وكيله في جوف ولو كان البائع

وكل رجلا بقبض الثمن جوف كان حق قبض الثمن الى وكيله لا الى وكيله ولا يصدر المشتري على تعدد الاشياء  
وفي التنازل الوكيل بالبيع في بلد آخر ومحل الذم اليه اذ باع وحمل الذم من تلك البلدة وكان الطريق نحوفا  
وجعلها في برودة الحار ونزل في طريق المعاقلة ففسد الحار مع البرودة والحار والذم من ذلك بلدهم ففسد الحار  
لا يصير وفي الفتاوى للقاضي الامام ذكالك دفع الى رجل شيئا لبيعة ويدفع ثمنه الى زيد فباعه صاحب المال  
طلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع اليه اليه فقال البائع بعت ودفع ثمنه اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل ان كان البائع باعها بغير جركان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان باعها باجر فكذلك في غير  
ح لانه عند الاحير المشتري امين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون له ثمنه عليه رجل  
فاجاب من يذم ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع وامسك الثمن عنده حتى هلك لا يضمن الوكيل بالبيع  
باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل لا يدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد  
الوكيل بالبيع اذا دفع الثمن الى المسام ليذهب الى بيته ويعرضه على اهله فباع في يده لا يضمن استغناؤه  
القياس لا يضمن قبل القبض الشهيد وعليه الفتوى المسائل في الفتاوى اذ قال الرجل وكفى فلان بالبيع وان  
لا انقص من عشرة ثم باع ببقعة باي في فصل الخطر والاباحة الوكيل بالبيع اذ باع بالذناير واحدا بعد  
معرضا عن ذناير فحصر العدة في الفتاوى على الموكل لا ترى انه لو هلك في يد الوكيل هلك على الموكل ولو كان  
ولاية اخذ العدة الى كافي لا يندبه له ان يبيعه بالعرض وفي اخراجه سئل الامام ذكالك ان لم يكن دفع الى  
الموكل الف تفاوت والتقصا على الوكيل وفي الفتاوى للقاضي الامام والوكيل بالشراء بالذم اذ اشترى  
بالذناير او بالعرض لا يلزم الموكل **الفصل الحادي عشر في الاختلاف** وفي الجامع الصغير رجل اشترى  
عبدين قبضهما ثم مات احداهما اختلفا في الثمن والقول قول المشتري مع اليقين ان ثمن البائع ان يخذل  
ولا ياخذ من ثمن الميت شيئا واصل المسئلة ان المتبايعين اذ اختلفا في الثمن انه درهم او ذناير او في قدر  
انه الفان الفان وفي صفته انه صحاح او مكسرة او جراد او يوف خال قيام السلعة وجب التحالف قبل القبض  
وبعد باحدث فاذا هلكت السلعة بعد القبض لم يجز التحالف ويحلف المشتري عند حسن ولو كان البيع  
شيين وهلك احدهما لم يتحالف الا بعد القبض والقول قول المشتري مع اليقين المسئلة طويلا وفي الزناير  
في تمام البيع في باب التسئلة اذ كان للمشتري خيار الروية له خيار العيب خيار الشرط لا يتحالفان وفي الفتاوى  
رجل اشترى عبدا ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فقال البائع ان كنت بعتك بالالف درهم فوجز وقال المشتري  
ان كنت اشتريتك بالاجمالية فوجز فالبيع لازم ولا يعق العبد ويلزم من الثمن الف درهم فالمشتري لانه منكر الزناير  
لان البائع اقرب العبد قد عتق فلا يمكن قبضه بعد العتق ولا يعق لان المشتري منكر العتق وفي الزيادة في



ما يقرب المشتري من بيع بالقرن وما لا يرجع عند فسخه لرجل في يد آخر فباعه رجل ثم قال المبيع بعت بغيره ولم  
يبيته على آخر المشتري أنه باع بغيره ولا يقبل التناقص ولو أراد أن يحلفه على ذلك لم يمس ذلك وكذا لو  
كان المشتري هو الذي يذم في فساد العقد دون المبيع وأصل هذا أن من سعى في فسخ ما به لا يقبل إلا في غير  
أحد ما رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم ادعى أن المبيع باع قبل ذلك من فلان الخائب بكذا قبلت  
بيته وأما إذا وجب عليه من ناسان فاستولدها الموهوب له ثم أقام الواهب البيته أنه كان ذريها وأستولدها  
قبل قبضته ويرجع على الموهوب له بالجارية والعهر المبيع إذا أقام البيته أن الجارية التي باعها من فلان ماتت في  
وأقام المشتري البيته أنها ماتت في يد المبيع فيبيته المبيع أولى لها من المثل ثم قال المبيع باع في أوله  
بيته البيته فالقول قول المشتري لا يمسكروا في لاقضية لو ادعى المشتري أن المبيع أعقب قبل البيع وله حق  
استرداد الثمن وكذا لو أقام المبيع البيته أنه أعقب قبل البيع قبل أن تدعى الاعتاق من المبيع انكار المبيع  
بيع انكار لا يجوز فساد المبيع بالميتة ولو قال المبيع قد بعت بالميتة وقال المشتري بالذمهم القول قول المبيع  
لأنه انكار للمبيع كالقول المطلق وانما فيه وفي بيع الجامع في باب من البيوع التي يرجع فيها بالعيب وما لا يرجع  
إذا قال المشتري بعد ما قبض العبد أن المبيع كان أعقب وقال كان آخر الأصل أو قال ذريها فقراره جاز على نفسه  
ولا يصدق على رفع البيع ويعتق العبد ولاؤه موقوف ولو لم يقر بالعقب ولكنه قرأ باع به باع هذا بين  
فلان قبل أن يشتري فلان كذب جعل كان لم يقر وإن صدقة أخذ العبد منه وفي الزيادات في باب المبيع المبيع  
المشتري لو أقام البيته على المبيع أن لامة المشترة حرة قبلت بيته ويرجع بالثمن على المبيع وأخلفه ما  
فيم باع أرضا ثم أقام المشتري البيته أنه باع ما هو وقف ولو ادعى المبيع أنها وقف يأتي في كتاب الوقف ولو  
أقر أن الأرض المشترة مقبرة أو مسجد يأتي في كتاب الدعوى وفي التزاد المرأة لها جارية أميت زوجها أسعيا  
ويشتري أخرى فباعها واشترى أخرى ثم قال لها بعد ذلك اشتريتها لنفسه وجعلت ثمن جاريته يساعا على نفسه  
أن نقد من مالها في ثمن الجارية فاجارية لها ولا يصدق أنه اشتراها لنفسه امرأة اشتريتها وقالت فالتكسر  
زوجي إليك ولا تمن علي وقال المبيع أنا بعت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى المبيع البيته المشتري إذا د  
المبيع المعقب المبيع ما بعت هذا بغيره فالقول قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية والجامع الصغير المشتري  
إذا أراد أن يذم المبيع المعقب المبيع بعتك هذا العبد وأخبره وقال المشتري اشتريته هذا هو القول  
المشتري وفي الحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فيمن باع طعاما بعينه بعشرة وقال بعتك جزأ بعشرة و  
قال المشتري اشتريته كائلا يتخالفان وكذا كل ما يوزن ولو كان هذا في ثوب قال بعت ولم اسم هذا وقال المشتري  
اشتريته مذاعة القول قول المبيع ولو اشتري على أنه كذا ذراعا كل ذراع بدرهم وقال المبيع لم اسم هذا فالقول قول

المشتري ويتخالفان ويترادفان على قولين وم **فصل آخر** وفي القضاوى صبي باع واشترى وقال أنا باع ثم  
قال بعد ذلك أنا غير باع ان قال أنا باع في وقت بلغ مثله في ذلك الوقت لا يملكه حتى يوفى وقته  
سنة وفي الحيط ادعى لكافي يد آخر وقال صبي باع لي منك مال بلخي وقال الأب المشتري بل حال صغر  
القول قول الابن لأنه نكره والملك وقد قيل القول قول المشتري قال في الحيط وهذا القول أقرب إلى القبول عند  
وان أقام البيته فالبيته بينة الابن والصغيرة أقل من مصدق غير ولو قال أنا باع فليس بين رجل اشترى  
دهنا بعينه في أربعين يوما على ذلك أيام وهي كانت مشدودة منذ قبض فلما فتح رأس الآية وجد فيها فارة  
فانكر المبيع أن يكون في يده فالقول قول المبيع لا يترك النقيب قبل البيع وكو صحت رجل اشترى وقال وقت  
فارة فالقول قول المبيع ويأثم المشتري أخواتها يأتي في كتاب الأقرار المسلم اليها الذي تسمى من الذمهم وقال وجد  
زبوا فالقول قوله وسيتا في فصل الثمن المسائل في القضاوى وفي القضاوى الصغير إذا اختلف المبيع المشتري  
في الطوع والكسر فالقول قول من يذم الجواز والصحة ولو أقام البيته فالبيته من يذم الكسر وعليه الثمن  
فيهما أصل هذا قد مر فصل البيع الفاسد وهو لا خلاف بين المبيع والمشتري في صحة العقد وفساده  
ولو ادعى أحد ما عاقه العقب والأخر بطلان فان قال المبيع بالميتة أو بالذم فالقول قول من يذم البطلان لأنه  
مسكوك العقد لأن البيع بالميتة ليس بين المبيع إذا انكر الاجل فالقول قوله **الفصل التاسع عشر في قبض المبيع**  
شرح الطحاوى في كتاب الوقف الأصل أنه متى تجانس القبض بأحد ما مناب الآخر يعني أن يكون كلاهما قبضا  
أو قبضا من مال إذا اختلفا في قبض المضمون ولا يوجب قبض المضمون عن المضمون بيانه أن الشئ إذا كان  
في يده بقبض قبضه فاسد فاشترى من المالك عقد أصح كقبض القبض لا أول من الشئ لو كان قبل أن  
يذهب بيته ويصل إليه أو يتمكن من أخذه فالله لا عليه وكذا لو كان الشئ في يده ودعته أو عارية فذهب إليه  
لا يحتاج إلى قبض آخر ويوجب القبض لا أول من الشئ ولو كان في يده بالقبض أو بالعقد الفاسد فهو له ملك لا يحتاج  
إلى قبض جديد فإذ قبض المضمون عن غير المضمون ولو كان في يده بالودعة أو بالعارية فذهب المالك منه فذهب  
إلى قبض جديد ولا يوجب الأول من الشئ فإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه لا أن يصير قابضا بالتخلية والرهك  
في الجامع وفي الجامع الكبير رجل أرسل غلاما في حجة ثم باعه من الصغير جازا البيع فان مات قبل أن يرجع إلى الأب  
من مال الأب انتقض البيع وإن لم يميت ورجع إلى الأب أن كان الابن صغيرا فقبض الأب قبض له ولو كان الولد حرا  
الغلام فالقبض للولد حتى لو ملك على والد رجل اشترى عبدا فله قبضه حتى أعاد المشتري المبيع  
أو دعه أو أجره فاستعمله المبيع في ذلك العمل ملك العبد ملك من المبيع ولا يلحقه الجواز لا يملك المبيع والعهد  
له ولو استعمله المبيع أو عمل المشتري بغيره صار المشتري قابضا فصار كالمشتري إذا اشتري المبيع بطي الحجة



المشتري يصير قابضاً إذا اذمه البائع في لونه ملك عليه الفاضل إذا استأجر المصنوع من المال كالأشياء  
الخاصة لا يرى في الفاضل حتى يستغله لأنه لا حكم للأعارة قبل القبض كالمدة ولو أجاز المثلين جاز ولا يصير  
قابضاً عقيب العقد لأن المهر غير مضمون بنفسه وفي الأعارة إذا فرغ عاده هذا المال إذا اذمه الفاضل يصير  
قبضاً جاز ولو لم يقبض المشتري حتى ملك يد الفاضل وجد المشتري به عيباً قبل القبض فخره عليه ملك  
ضمن قيمة كانه لم يبيع ولو وجد به عيباً بعد القبض فخره عليه لم يكن قبضاً لأن التسليم خرج من الفاضل المشتري  
إذا عيب المشتري عيباً يقبضه قابضاً إذا اذمه البائع في لونه ملك عليه لا قدر الفاضل رجل المشتري  
خفي أو نعلين وقبض حذاءهما فبذل البائع ولم يقبض الآخر حتى ملك ما في يد البائع بهلاك من البائع بعد ذلك  
يجوز المشتري أن يشأ أخذ الذي يدينه خصمه من الثمن إن شاء ترك ولو أن المشتري حين قبض أحدهما استهلكه  
أو عيبه وملك الآخر يد البائع من غير منع هلك على المشتري لأن استهلاك أحدهما يفسد الآخر إلا أن يجد  
البائع فيه عيباً على المشتري حصة المقبوض لا غير ولو المشتري البائع بأن يجد عيباً فاحشاً صار المشتري  
قابضاً وكان البائع لا يصير قابضاً إلا أن القبض ههنا يأمر الكل في الجماع وحمله هذا في نظم الزند وبنى  
قال الربيعي إذا اذم المشتري البائع حين فعل لا يصير المشتري قابضاً لو فعل منها إذا أمر بخلق شعر العبد للمالك  
لو أمر بالجماع الثالث لو أمر بأن يسقيه دابة الرابع بأن يداوى جرحه ولو قبض المشتري ثم جرحه  
به عيباً وقد فعل هو من الأفعال لا يصير قابضاً بالقبض لأنه وهذا يخالف ما قال في الجماع لصغير فانه إذا اشترى  
جارية وباعها فزادها فزاد في العيب يصير المشتري قابضاً بعشرة منها لو أمر بتحن الجارية والعلامة والنفقة  
أو أن يجر جرحه أو أن يقطع عرف الفرس أو كان المبيع ثوباً فأمر بالعصاة أو بفسله أو كان المبيع كعباً فأمر  
أن يغسله أو كان غلاماً فأمر بأن يجره أو كان غلاماً فأمر بالطحج أو كان داراً فأجرها من البائع وهو شاجر  
إذا كانت له جارية فأمر البائع بأن يزوجها فزاد في جرحها أو جرحها ولو لم يدخل بها أو لم يزوجها لا يصير قابضاً وكذلك لو  
زوجها المشتري لا يصير قابضاً استحقاقاً فان وطئها الزوج صار قابضاً ولو كانت أرافجرها المشتري إن سلمها إلى المشتري  
المستأجر صار قابضاً إلا فلا ولو فعل المشتري شيئاً من هذه العشرة بعد ما وجد به عيباً صار قابضاً به ولو كان قد وقع  
بالنقص قال في ذكر الأجرة من البائع قبل القبض أنه لا يجوز منعه إذا كان أرفجرها وفي آخر الجماع في الأبواب المتفرقة  
لو شاجر البائع لفصل الثوب وقطعة كان ذلك الفعل يفتق المبيع بطريق المشتري قابضاً فانه كان لا يقبضه مثل الغسل  
باجر وبغيره لم يصير قابضاً وفي الفتاوى رجل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى أمر البائع بأن يوحه من رجلين أو من رجل واحد  
وبصير قابضاً ولو لم يوحه بالأجرة لكان القبض عتقة لا يكون قبضاً عند ذلك وعنده من عتقه باطل في  
المشتري رجل اشترى شيئاً بغيره فاجره البائع فامر المشتري بأن يجره في الماء ففعل فزاد في قبضه بخلافه قال الربيعي إذا

بالمال طرحه في الماء ففعل حيث لا يصير قابضاً وكذلك لو استقر من آخر الفجر فاجره ففعل له طرحه في الماء فانه  
ليس عليه شيء البائع إذا دفع المبيع إلى منكوحة المشتري لا يجعل المشتري قابضاً والمسئلة في العارية **آخر**  
فيما يكون قبضاً وفيما لا يكون وفي التجرى وفي ما يفتق المبيع تسليم المبيع أن تخل بينه وبين المبيع طوجه يمكن  
قبضه من غير طرأ وكذلك التسليم جانباً للمخرج فاللشافق وفي الأجراس قال يعبر في صحة التسليم ثلاثه محال  
أحد هان يقول البائع خلت بينك وبين المبيع ثانياً أن يكون المبيع بحضرة المشتري على صفة يتألف فيه الفعل غير  
مانع الثالث أن يكون المبيع مفزاً غير مشغول بخلافه وكان حراً يقول للقبض أن يقول البائع قد خلت بينك وبين  
المبيع فاقبضه ويقول المشتري وهو عند البائع قد قبضته فإن أخذ برأيه وصاحب عهده وقوله فزاد في قبضه سواء كان  
دابة وبغيره أو كان غلاماً أو جارية فقال المشتري قال معي أو مش معي فتخطى بعد قبضه وكذلك لو أرسله في  
حاجة وفي الثوب أخذ بيد أو خشي بينه وبينه وهو موضوع على الأرض فقال قد خلت بينك وبينه فاقبضه فقال  
المشتري قد قبضته فزاد في الجماع الكيل المشتري في البيع الفاسد يصير قابضاً بالتخلية وقد ذكرنا في فصل  
البيع الفاسد وفي الفتاوى الساجدة في الطريق إذا اشترى لها وهو واقع عليها ولم يجزها فزاد في قبضه وأمر  
حظية في بيت ودفع البائع المفتاح إليه وقال قد خلت بينك وبينها فزاد في قبضه وإن دفع المفتاح ولم يقبل شيئاً  
لا يكون قبضاً أما لو باع داراً وهي غائبة فقال البائع سلمها إليك وقال المشتري قبضتها لم يكن قبضاً وإن كانت  
قريبة كان قبضاً لأن التخلية قامت مقام القبض عند التمكن والفاضل بينهما أن كانت بحال فقد غابا  
كانت قريبة والأكانت بعيدة قال في المحظ أن بالتخلية يقع القبض وإن كان الحق عليه بعد عهده ما قال في الإثنية  
المحلواني في ذكره النوادر أن الرجل إذا باع ضيعة وخشي بينها وبين المشتري أن كانت بقرب من الضيعة يصير  
قابضاً وإن كان بعيداً عنها لا يصير قابضاً قال في الناس عنها غافلون فاتهم يشترون الضيعة في السواد ويقرو  
بالسليم والقبض وذلك ما لا يصح به القبض وكذلك لو اشترى بغيره في السراج فقال له البائع اذهب فقبضت  
كان يرى بحيث يمكن الإشارة إليه يكون قبضاً ولو باع خلاف ذلك وخل بينه وبين المشتري دار نفسه ثم  
المشتري على الدن فزاد في قبضه كمن اشترى حظية وقال البائع كلها في غير ذلك الحال والمشتري حاضر قابضاً  
لكن هذا قول من وعنده لا يصير قابضاً وكذلك المسلم اليد إذا خشي بينه وبين الطعام في نفسه هذا  
في الفتاوى الصغرى وفي الفتاوى رجل اشترى ثوباً فأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى أخذ انساناً كان  
حين أمر البائع بقبضه ملكه بقبضه غير قائم التسليم وإن كان لا يمكن إلا بقبضه لا يصح التسليم ولو اشترى طيراً في  
بيت والبائى مخلوق فامر البائع بالقبض فلم يقبض حتى هبت الريح بالبائى ففتح الباب وطار الطير لا يصح التسليم  
أن فتح المشتري الباب فطار صبح التسليم لأنه يمكنه القبض بأن يحاط في الفتح رجل اشترى شيئاً في حيطه فقال له  
البائع



سكنها اليك ففتح البايع ذهب الغنم ان ملكه اخذها من غيره كان قبضا وهو ما يدل عليه الطبري ابي  
البايع ركب عليه فقال للمشتري اخلق معك فخله فخطبت الدابة هلكت من مال المشتري قال له قال القاضي الام  
هذا اذ لم يكن على الدابة سرج فان كان كالمشتري في السرج والبايع رديفه بصير المشتري قابضا ولا فلا  
لو كان الكبر فخله احد صاحبه لا يصير قابضا كما اذا باع الدابة والبايع والمشتري فيها وهذا التفصيل مذكور  
في المحيط وفي مجموع التوازل من اشتري وعاء هذا يد من قروي في السوق وامر بفعله الى جانيه فسقط في  
الطريق فهلك فذلك على البايع وكذا لو اشتري وقر البتة او الخطيب المصطفى البايع ان نقله الى بيته واولئك  
في الطريق فلهلاك على البايع وسيانها في فضل ما يجب على البايع وما يجب على المشتري وفي الفتاوى الصغرى حل  
اشترى عشرة اطلال اهر وجاء بقارورة ودفعها اليه وامر ان يكله والذهب من فلان ومن فيها رطل اسال ومما  
يعطى بالانكسار فاورن قبل الانكسار فلهلاك على المشتري وما ورن بعد الانكسار فلهلاك على البايع وهذا  
اذا دفع القارورة صحيحة اما اذا كانت منكسرة ومما لا يعلم ان البايع بالصف في ذلك كله على المشتري لم  
يرفع القارورة البايع لكنه يسلكها بيده فلهلاك على المشتري ولم يكن منكسرة فامر به ان يزن فيها ان كان  
الذهب غير معين لا يصير المشتري قابضا سواء ورنه خضرة المشتري وبغية ولا يصير شيئا فاذا قبض الا ان اشتري  
لكل لا يحل له التصرف عند بعض المشايخ ما لم يزنه فانيا وعند البعض حل وعليه الفتوى وفي الفتاوى حل اشتري عبدا  
بكذا وصوت ودفع اليه كرا ولم يكله وصدر البايع انه كرم ان يباعه قبل ان يحال جاز وما يتصل بهذا هذا المعقود  
عليه قبل القبض قال في شرح الطحاوي هلاك المعقود عليه قبل القبض ان كان باقية مما ورت او بفعل البايع او بفعل  
المعقود عليه با ان كان المعقود عليه حيوانا فقتل نفسه قلنا البيع بطل في هذا كله ما اذا كان الهلاك باقية مما ورت  
او بفعل المعقود عليه فلا يشك وكذلك اذا كان بفعل البايع لان البيع به مضمون بالثمن قبل القبض بدلالة  
انه لو هلك سقط ثمنه عن المشتري ولا يجوز ان يكون مضمونا بالقيمة اذ الشيء الواحد لا يؤول عليه ضمانان القيمة وضمان  
الثمن ويستوي ذلك ان كان البيع باقا او شرط الخيار للمشتري والبايع ولو استملك المشتري فعليه البيع مطلق او  
بشرط الخيار للمشتري وان كان قد استملكه المشتري والبيع بشرط الخيار للبايع او كان البيع فاسدا للذهب ضمان مثله  
ان كان مثليا وقيمة ان كان من ذوات القيمة وان هلك بفعل الاجنح فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وعاد البيع  
الى ملك البايع وبشرط الخيار للثمن والقيمة غير المثل ثم ينظر ان كان الضمان من جنس الثمن وفيه فضل على الثمن  
لا يطيبه وان كان من خلاف جنس الثمن يطيبه ولو اختار للمشتري البيع وابتاع الخيا بالضمان فله ذلك وعليه الثمن  
للبايع ثم ان كان الضمان من جنس الضمان لا يطيبه الفضل وان كان الضمان من خلاف جنسه طاب له الفضل ثم اختار  
ابتاع الخيا بالضمان بغيره له القبض عند من وعنده لا يكون القبض اثر الخلاف ايضا فتوى على الجا والفتوى على المشتري

او على

او على البايع على هذا الخلاف واثر الخلاف اذا اخذ المشتري من الجا مكانه شيئا اخر جاز عند من خلاف المحذور  
كان الهلاك بعد القبض فلهلاك على المشتري الا اذا هلك باستملاك البايع والمشتري قبض بغيره ان البايع  
والثمن جاز غير منقود صار البايع مستردا بطل البيع وسقط الثمن عن المشتري ولو هلك البعض قبل القبض  
ان كان بفعل البايع طرح عن المشتري حصته النقضان من الثمن وان كان ذلك النقضان نقضان قد ابر  
نقضان وصف والمشتري بالخيار ان شاء اخذ بخصته من الثمن وان شاء ترك وان كان ذلك بفعل  
الاجنح كاذكرنا في جميع البيع وان كان باقية مما ورت ان كان نقضا قد يطرح عن المشتري حصته ما فات من  
الثمن وله الخيار ان شاء اخذ بخصته من الثمن وان شاء ترك فله نقضان وصف لا يطرح عن المشتري  
شئ من الثمن لكن له الخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك والوصف ما يدخل تحت البيع بغيره كالاختيار  
والبناء في الارض لاطراف في الحيوان والجودة في الكية والوفرة وان كان الهلاك بفعل المعقود عليه لوجب  
هكذا وان كان بفعل المشتري صار قابضا قد استملكه بالاستملاك والباقي بالقبض حتى لو هلك الباقي  
في يد البايع قبل وجود الجنس هلك على المشتري وان هلك بعد القبض هلك على البايع ولزم المشتري حصته  
ما استملك لا يخبر ان جنس ليس حق الجبس لزمه ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن ولو هلك البعض بعد القبض  
فلهلاك على المشتري الا اذا كان بفعل البايع في نظر ان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاختيار الا ان الاجنح فان  
كان له حق الاسترداد ففسخ العقد في قدر استملكه البايع وسقط عن المشتري حصته الثمن من الثمن ولا يكون  
مستردا للباقي لو هلك الباقي في يد المشتري لزمه حصته الباقي من الثمن ولا يكون مستردا الا اذا هلك الباقي من  
سراية جنابة البايع في صار مستردا بذلك وسقط عن المشتري جميع الثمن واذا اختلف البايع مع المشتري في هلاك  
المعقود عليه فقال البايع هلك بعد القبض وقال المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري وايضا اقام البينة  
قبله لو اقام البينة فالبينة بينة البايع وكذا لو ادعى البايع ان المشتري استملك البيع واذا ادعى المشتري  
ان البايع استملكه فاجوب على ما ذكرنا هذا اذا لم يكن للبينة تاريخ اما اذا كان لها تاريخ تقبل بينة الاسبق في  
والاستملاك وهذا كله اذا كان قبض البيع غير ظاهر فاما اذا كان قبضة هراثم ان المشتري ادعى ان البايع استملكه  
والبايع يدعى ان المشتري استملكه فهنا القول قول البايع وايضا اقام البينة قبله وان اقام جميعا البينة بينة  
المشتري ثم ينظر ان كان في موضع للبايع حق الاسترداد للجنس صار الاستملاك مستردا وفسخ البيع بينهما  
وسقط الثمن عن المشتري وان كان في موضع لم يمكن له حق الاسترداد للجنس فالمشتري ان يفي البايع قيمة البيع ولا  
يفسخ البيع بينهما الكل في شرح الطحاوي **الفصل الثالث عشر في الثمن** وفيه جنس الزيادة في الثمن ثم  
وكسادته ثم في التأجيل وفي الاصل اذا كان الثمن عين نقضا معا وان كان دينيا لم يكن حالا ام لم يشتري بغير الثمن



اولا والبايع ان يبيع المبيع حتى يقبض الثمن لكن قبض المبيع بحمل القضاء وفي النكاح لا تحضر البنت وقد  
في النكاح ولو قال الزاهر المبيع حتى اقضى الدين ياتي في كتاب الزهري في المحيط قال اصحابنا للبايع  
قبض المبيع حتى يستوفي الثمن اذا كان الثمن جالا ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حق حبس جميع المبيع وان  
كان الثمن من ثمن المبيع للبايع منه ولو كان البعض مؤجلا حبس حتى يستوفي الحال ولو دفع بالثمن هذا او كل  
له رجل لم يسقط حق الحبس في الزيادات ولو احوال المشتري البايع على غير ما لا يسقط حق الحبس قال القائل  
هذا قولنا اما عندنا فيسقط فاذا استوفى الثمن وسلم المبيع بغير قبض الثمن او قبض المشتري بلا جارة البايع  
لفظا او قبضه وهو يراه ولا ينهاه ليس ان يسترده ليحبسه بالثمن وان قبضه بغيره فله ان ينقض قبضه  
بطل نص في المشتري من المبيع والهبة وما يقبل النقص بخلاف العتق والتدبير والاستيلاء فان  
يقبض حتى دفع الدرهم وقبضه بغيره ثم وجد الدافع الدرهم زيوفا او سوقة او مستحقة له ان ينقض  
القبض ويحبسه بالثمن فان قبضه باذنه في الزيف لا يسترد وفي الرصاص والمستحقة يسترد ولو لم يجد شيئا  
من ذلك حتى يصرف المشتري المبيع ونحوه ثم وجد البايع الدرهم زيوفا او سوقة او مستحقة لا ينقض القبض  
لان يصرف المشتري بعد القبض اذ ان البايع كثر لم يخلف اذا اخذ المشتري شرا فاسدا باذنه ونقض حيث  
ينقض المضى وان قبض باذنه لان النقص حتى الشرع ففي البيع الجائز نحو البايع وان قبض بغيره ثم  
وجد الدرهم زيوفا او سوقة ينقض المضى ما يحتمل النقص ولا ينقض ما لا يحتمل النقص وان علم  
البايع ان المشتري قبض بغيره فسلم ورضي فمذاخره الاذن في الاستدانة وفي الفتاوى البايع اذا طاع  
المبيع من المشتري او اودع قبل نقد الثمن يسقط حق الحبس للمرءى لو اعار الزهري من الزهري لا يسقط حق  
الحبس بعيدا الى الحالة الاولى وفي باب العين لو اشترى جارية فادعها البايع رجلا واجرها قبل القبض  
فانت يد ليس ان يضمنه لانه لو ضمنه رجع على البايع فيمكن ان البايع هو الذي اذنتها والمعارها منه او غيرها  
منه فانت يد المشتري الجارية ويضمن قيمتها لانه لو ضمنه لا يرجع على البايع بما ضمن رجل اشترى ارضا فبقيها  
او غيرها فيها وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البايع فللبايع ان يأخذها ويحبسها بالثمن وكذلك  
كان لو باع صنفه فهاك في يد البايع صنف ازيد البناء والصنع ولو اشترى عبدا فاعتقه او تبرع قبل القبض فهو  
مطلق ليس للبايع ان يحبسه وينفذ العتق ولا يبيع الغلام في قيمة البايع عند حرمه بخلاف اعتاق العبد المورث  
حيث يبيع ولو كاتبه قبل القبض واجرهما او هنه فللبايع ان يرضى الى القاض حتى يطل هذه التصرفات فان لم  
يطل حتى نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الزهري والاجارة ولو كانت جارية فوطئها ان علق قوله  
فليس للبايع ان يحبسها وان لم يطل ولم تدله الحبس فانه يملك البايع ان احدث البايع منع بعد الوطئ

ما نت من البايع وفي الرقبة بعد قال المولا اشترى نفسه بكذا فقال للوطئ ليس ان يملك شيئا  
الثن لا يملكه بنفسه كمن اشترى دارا وهو ساكن فيها ليس للبايع ان يحبسه وكذلك لو كان غيره بالشرع فاشترى  
نفسه لو كره واعلم ليس حتى الحبس لا يحق له الحق عايدة الى الوكيل **نوع منه** وفي الزيادة ان البايع  
الكفالة رجل عليه مال واحد ورضي ببيع حال او مؤجل ادى بعض المال فقال هذا من احد الضمير  
يعتبر لو كفل بضمير المالك رجل فادى نصف المال وقال هذا من كفالة فلان يعتبر بضمير مبيع وفي الاول لا  
يعيد فلا يعتبر وكذا لو كان بكل نصف كفل وكذا لو كان اصل المال مختلفا احدهما فرض والاخر من كفالة  
وفي رواية ابن جماعة اذا كان عليه الف من كفالة والف من ثمن ببيع فجاء بالف وقال ادى هذا من كفالة  
قال الطالبي اخذ الامم جميع مالي عليك له ذلك ويحتمل القبض على المالكين ويرجع بما يقع على الكفول عنه  
فان قبض ولم يقل شيئا فله المطالبة بان يجعله من اى المالكين وفي الفتاوى الصغرى في البيع ذلالة شيئا  
عائد وعقد وثمن اذا اخذ الكل يصير الصفقة واحدة وان تعدد العاقد بان كان البايع اثنين او المشتري  
والعقد الثمن واحد بان قال البايع للمشتري بعت كما او قال باعنا منك كانت الصفقة واحدة ولو  
تعدد الثمن بان قال البايع هذا الثوب كذا وهذا الثوب كذا او قال المتبايعان للمشتري وهذا الثوب  
بكذا او قال المشتري لك والعقد والعائد واحد فذلك ولو تعدد العقد هذا لا يتصور مع اتحاد  
الثن والعائد وقد تعدد الصفقة ان تفرقت الاشياء الثلاثة بفرق العقد بالاتفاق قياسا واستحسانا  
وان اتحد العاقد وتفرقت العقد بان كثر فقال بعتك هذا بكذا وهذا بكذا وتفرقت الثمن بضمير قائما  
واستحسانا وان اتحد العقد وتفرقت العاقد والثن ذكر في بعض المواضع انه يفرق لرحمان خبيث  
وفي بعض المواضع لا قيل الاول قياسا وانما استحسانا وقيل الاول قولها وانما يفرق وفي المحيط  
اذا اوجبت البايع والبيع في شيئين او ثلاثة فادى المشتري ان يقبل العقد في احد ما فالمسئلة على خير  
ان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت متفرقة له ذلك وكذلك لو قال بعتك هذا العبد  
فقال المشتري بعتك في نصفه لم يبعه قال القائل ان يرضى البايع في الحبس نحو ان يقول بعتك هذا  
العبد بعشرة فيقول المشتري بعتك نصفه ويرضى به البايع او يقول هذا من الفقيرين بعشرة فيقول المشتري  
بعتك احدهما ويرضى به البايع ويكفي هذا استيلاء بايجاب من المشتري لا قبولا فاذا رضى به البايع  
المحلى يجوز ان يبيع منه هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصته معلومة من الثمن كالعبد المرحوم  
والفقيرين لان الثمن ينقسم على ما لا جزاء فيكون كل فقير ونصف العبد معلوم فاما اذا كان الثمن  
ينقسم على ما باعتبار القيمة نحو ان اضاف العقد الى عبد بن وثوبين لم يبعه العقد اذ قبل المشتري العقد



في أحدهما فإن رضى البائع قال القدر في ما يتعين بالعقد فهو صحيح وما لا يتعين فهو غير صحيح لأن البيع  
لفظ البيع ثم قال لأنهم والدانير انما بدأوا لايمان التي ليست من ذواتها امثال بيعه بدأ  
والكليات والموزونات والعدييات المتقاربة بين مبيع وثمن فان قابلهما الداهم والدانير في مبيع  
وان كان في مقابلة ما عين فان كان الكليات والموزونات معينة فهي مبيعة وثمن فان كانت غير معينة فلا  
استعمال استعمال الاثان بحرف الباء او على بصيرتنا وان قال شريكك كذا حطة بهذا العبد لا يصح لا بطريق  
السلم قال الشيخ الامام خواهر زاده في شهادت الجامع الكيل والموزون اذا لم يكن معيناً فهو من دخل عليه  
الباء اولم يدخل والفلوس بمنزلة الداهم والدانير في انما لا يتعين **جواب** في الزيادة في الثمن وفي  
الجامع الكبير الزيادة في الثمن والمثمن جائز حال قيامها سواء كانت الزيادة من جنس الثمن او من غير جنسه  
يلتحق باصل العقد ولو قدم المشتري بعد ما راد بغيره المتع وفي الرد بالعيب غير يعتبر الزيادة كانه  
باعه مع هذه الزيادة وشرط الزيادة في الثمن من المشتري في ظاهر الرواية بقاء المبيع وكونه محل المقابلة  
في حق المشتري حقيقة وفي البقالي ويجوز الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع بخلاف الزيادة في الثمن في ظاهر  
الرواية هذا في المحيط ولو كانت تجارية فاعتقها او تبرها واستولها او كاتبها او باعها بغيره بعد القبض  
ثم زاد في الثمن لا يجوز والمذكور في الكتاب قولها وماروا بغيره انما يجوز ولو أجزأها او رهنها او اشترى  
شاة فذبحها ثم زاد في الثمن جاز بخلاف اذا امانت الشاة ثم زاد في الثمن فانه لا يجوز لانها لم يبق محل للبيع  
بخلاف الاول حيث قام الاسم والصورة وبعض المنافع وجملة هذا في كتاب النظم قال أحد عشر شيئاً اذا قيل  
المشتري ثم زاد في الثمن لا يصح اولها اذا كانت حطة فطمعها او دقها فطمعها او حاطها فطمعها او سكبها  
او جعله ربا او اوكا وعبد فاطعته او كاتبه ودبره او استولد الجارية او طفا فقره او غرله فنتججه  
الحادي عشر اوكا كانت جارية فانت ولعل في عشر ثم زاد جوازها المبيع لو كان شاة فذبحها جاز في الزيادة  
وان كانت محلولا فذبحها او غير محلول فحلبها او كدبها فحلبها او خربطها من غير ان يقطعها او حديد فحمله فحلبها  
او كانت تجارية فطمعها او أجزأها او أجزأ الارض ثم زاد في الثمن ومنها اذا باعها ثم ان اشتريتها لثمن البائع  
فزاد في الثمن جاز ومنها الزارع اذا زاد في ثمن الارض الكدش نصبه والبذر منه قبل ان يستحصل جاز  
لا اكمل في النظم ثم في موضع نصح الزيادة لو زاد بعد العقد بغير جوازها اذا زاد احد المتعاقدين في الثمن  
في لا بد ان يقبل الآخر المجلس حتى ان المشتري لو زاد فلم يقبل البائع حتى يفرق بطلان التجديد **نوع** في بيع  
الزيادة من الوتر كما يقع من العاقدين وفي التجديد ايضا اذا كانت الزيادة مفسدة للعقد المحصل  
العقد ايضا وفي العقد وعند ما لا يلتحق باصل العقد ولا يصح الزيادة وفي الجامع الكبير لو زاد الاجنب

ان زاد بامر المشتري يجب على المشتري ولا يجب على الاجنبي كالمضلع وان تعين امره ان اجاز المشتري لثمنه  
وان لم يجز بطلت الزيادة ولو كان حين زاد من عن المشتري و اضافها الى مال نفسه لذمته الزيادة  
بعد ذلك ان كان بامر المشتري يرجع ولا فلا والخط جائز في جميع الموضع في موضع جازت الزيادة  
وفي موضع لم يجز وفي الفتاوى ولو ذهب كل الثمن لا يلتحق باصل العقد ولو ذهب بعض الثمن يلتحق **جواب**  
في كساد الثمن وتغيره اذا باع بالداهم واخذ الخط بالدانير الراجب عليه الداهم بينه وبين الله تعالى  
القاضي فبالداهم الدانير بحكم الاقرار فلو اقام المشتري البيعة ان العقد كان بالداهم يقبل هذه البيعة  
ويقض عليه بالداهم وان لم يكن له بيعة عند من يحلفه وعليه الفتوى وقام هذا في كتاب القضاء باقرب  
العقد باصهاره فان الثمن تغير اصهاره ان اخذ الثمن فقال انه زيف المسئلة في قضاء الجامع الصغير اخذ بكل  
درهم درهمين من الصغار وقد صار اقل واكثر وهو لم يعلم ثم علم لا يرجع عليه وفي الفتاوى قال للفقهاء  
ابو جعفر الزيف ما زيف بيتا مال البهجة ما لا يقبله التجار والسوق فارسية معربة وهي سبهاه  
اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد فلم ينفد حتى تغير الثمن ان كان لا يروج في السوق ففسد المبيع وان كان يروج  
لكن ينقص لا ينقض المبيع وليس للبائع الا ذلك وفي التجديد هذه العبارة اذا اشترى شيئا بفلوس ففسد  
قبل القبض بطل المبيع عند من وعدهما لا يبطل ثم عند من يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند من يجب  
قيمتها اخر ما ترك الناس المعاملة بها وفي العيون انما يفسد العقد اذا كانت لا يروج في جميع البلاد ان كان  
هذا قولهم وعند ما الكساد في بلد يكتفى لفساد المبيع في تلك البلدة بناء على مسئلة بيع الفلوس فليس عليها  
يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس وعندهم لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل ولو خسر الفرج قال الشيخ الامام  
الاستاذ ظهير الدين لا يعتبر هذا ويطلبه بما وقع عليه العقد بل ذلك العيار الذي كان وقت البيع وفي النظم  
اذا غلت الفلوس قبل القبض او خست قال ابوس قولة وقوله في ذلك سواء وليس غيرهما ثم رجع ابوس  
وقال عليه قيمتها من الداهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض وهو قول من الآخر وعليه الفتوى هكذا قال المحقق  
والدين على هذا والانتفاع والكساد سواء والمنقطع ان لا توجد في السوق الذي يباع فيه وسواء كان المبيع  
مقبوضا او لم يكن فان كان المبيع معبوضا فحكمه باعاعات الفاسدة وفي النسخ تحفة تكملة تلك الداهم والجارح  
ولو نقد بعض الثمن ورن البعض ففسد العقد بقدر ما لم يقض وفي باب الثمن في المنقطع عليه قيمة في آخر يوم القطع  
من الذهب الفضة قال هو المختار ونظير هذا في صرف الاصل اذا اشترى بفلوس ثم كسدت قبل القبض فطر  
الشراء يعني فسد المبيع ولو خسرته وفي المحيط دلالة باع متاع الغير لانه له الداهم معلومة واستولى الداهم ففصل  
ان يدفع الى صاحب المتاع كسدت الداهم لا يفسد المبيع لان حق القبض لمن اذن له **جواب** في المأجل وفي



تختلف الدورية اشترى شيئا الى سنة غير معينة ففقه البايع حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبلية عند  
ولو اشترى الى رمضان ففقه حتى دخل رمضان المال حال وعند المال حال في الوجهين فلو اراد منعه مستقبل  
التمتع كالمقروء في هاتين السنين ذلك في التجديد ولو كان العقد خيارا لهما او لا حدهما والاجل مطلقا فبدا  
من حين يلزم العقد في القضاوي الضعيف من المال الذي لم يغيره اذا وجد نائين يدين ويأخذها وفي شرح المحلى  
قال لا يأخذها قاله وفي المسئلة روايتان وفي شرح المحلى قال يجوز تأجيل كل دين سوى القرض على  
وفي الوصية رجل اشترى عبدًا الى سنة ثم مات البايع لا يبطل الاجل ولو مات المشتري قبل المال فلو اجل واشترى  
لا يصح قاله راي في موضع وهذا لان المتيقن في الذمة وفائدة التأجيل ان يجوز في ذمة المتيقن من ثمن المال فاذا  
من له الاجل عين الثمن لقصا الذين فلا يفيد التأجيل في القضاوي لو قال البايع للمشتري والمثل حال  
في احدى يد اوك ما رايه لا يكون تأجيلا للمتيقن فيه رجل اشترى شقصا مفرط اطلق من ارض وقضى  
من باع البايع الارض كلها للمشتري بثمن معلوم ولم يتم الشقص فاد المشتري ان يبيع من الثمن لجان الشقص  
اقل من الثمن الاول او اكثر فعليه جميع الثمن لئلا وانقص البيع الاول وان كانت حصته من الثمن الاول ففقد ذلك  
البيع الاول هو المعتبر في باقي الارض الثمن هو الذي يرضع منه حصته الشقص رجل باع دارا ببلدة اخرى لم يسلم الا باللفظ  
ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن يوم البايع ان يخرج مع المشتري الى البلد الذي فيه الدار ويبعث وكذا لبعض الذين  
وتسليم الدار رجل اشترى جارية بالف مثقال ذهب فضة فمات نصفها ختمية مثقال ذهب خمسة مثقال فضة بخلاف  
ما اذا قال بالف من الدنانير والدرهم فان هناك يكون خمسة مثقال ذهب خمسة مثقال درهم وزن سبعة وعشرون  
قوله وزن سبعة يعني من الدرهم التي يكون وزن عشرة منها وزن سبعة ثقل يعني سبعة دنانير واصل ما يقول  
الدرهم على عمد من كانت على ثلاث مراتب بعضها كل درهم اثني عشر قيراطا وبعضها عشر قيراطا وبعضها عشرة قيراطات  
الدنانير على نوع واحد وكان يقع بين الناس خصم واختلاف ما يباعهم فشاو وعرف ذلك فقال بعضهم فخذوا  
نوع ثلاثة فخذوا ثلث العشرة وثلث عشرة وثلث اثني عشر فلكل اربعة عشر قيراطا وبقي وزن الدنانير عشرة قيراطات  
سالة فيكون وزن عشرة درهم مثل وزن سبعة دنانير لان عشرة درهم كل درهم اربعة عشر قيراطا فيكون مائة والعشرين  
وسبعة دنانير كل دنانير عشرة قيراطات فيكون مائة والعشرين قيراطا الا ان اهل الحساب يأخذون الدرهم اثني عشر قيراطا  
لان اقل وكذا الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع وما لا يدخل وفيه جنس منه ثم جنس الضياع والعيار  
وفي القضاوي رجل باع فريدا دخل العقد تحت البيع قال في المحيط ولم يذكر شيئا من التبايع اذ باع فريدا وعليه سرج قبل لا  
يدخل الا بالتصديق وبحكم الثمن لو باع حمارا وكفا يدخل الا كاف والبرذعة تحت البيع وان كان غير مؤلف فذلك  
هو المختار اذا قال للصد الشهداء وقيل لا يدخل البرذعة والا كاف اذا كان عريا واصل المسئلة اذ باع جارية و

وعلمها

وعلمها ثانياً ما التي يباع بثمنها دخل ثياب ثلثها قاله المشتري في الجارية والعلامة ثيابها مبيع لها ولو استحق ثوبين  
او جدي بعباءة لم يرجع المشتري على البايع شيء وفي القضاوي الذي دخل تحت البيع ثيابا منها ان شاء البايع عطاها  
الذي علمها وان شاء اعطى غير ذلك لا قاله في العقد بحكم العرف والداخل بحكم العرف بمسوة ثيابها الا عطاها واذا طرقت  
في ثياب الجارية فكذلك في البرذعة وفي شرح المحلى رجل اشترى عبدًا للمال باع المولى مع ما له ولم يسلم ماله فالبيع  
ولو قال البيعة مع ماله وتنج اذا كان بالثمن يريد على درهم العبد وان كان اقل او مثله لا يجوز ولو كان ما لا يبر  
فاشترى بالدرهم وعلى العكس من الشراء سواء كان الثمن قليلا او كثيرا بعد ان يتقايضا حصته الدنانير والدرهم  
ولم يتقايضا حتى يفرق بطل البيع في حصته الضرف وفي حصته العبد فلو كان له ما وبعض ماله ديناً البيع فاستد  
الذين لا يسلك عند خلافهما والمسئلة طويلة نظرا في **فصل آخر** وفي القضاوي رجل باع حمارا فدخل الوج  
الحان في العقد سواء باع الحان بمرافقها او لا هو المختار هكذا قاله في باب النون وفي باب العين الا لو كان  
البايع بخلاف الضمان ومن هذا الجنس ما يل منها اذ باع دارا وفيها بئر وعلمها بكرة وعلى البكرة ولو جعل قال ان  
باعها بمرافقها يدخل تحت البيع وان لم يذكر المرافق لا يدخلان يعني الدار والحمل اما البكرة فيدخل في العجين  
منها اذ باع حمارا وعليه طلبة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق يدخل والا فلا وفي الجامع الصغير اشترى ارا  
وعلى ما غلظة ان كان باها خارج الدار لا يدخل في البيع من غير ذكره بالاجماع وان كان باها في الدار فذلك عند  
ح وعند ما دخل من غير ذكره واما العلوة كرهنا ان على ثلث مراتب قال هذا بالعربية اما بالعنانية اكل  
يسمى خانه والعلوة الشغل فيدخل من غير ذكره والشرب الطريق لا يدخلان البيع من غير ذكره وفي الاجارات يدخلان  
من غير ذكره وفي القضاوي ولو اشترى بيتا في دار او مترا وسكان لم يكن له الطريق الا ان يقول لكل حق هو له ورافقه  
او بكل قليل وكثير هو فيه او منه واد الميرخل في البيع قال في المسئلة للمشتري ان يرد ويقول اظننت ان الطريق علم  
يريد بان البيت لا يلى الطريق الا علم حتى لا يمكن ان يفتح الباب اليه وكذا لو اشترى دارا والطريق الخارج في ملكه اما  
او في سكة غير فذة لا يدخل الا بذكر الحرف والمرفق لما الطريق الذي سكة نافذة فلا يدخل في العقد اصلا او كثر  
المشتري بطرق فيه على وجه لا ينبغي احد قبل الشراء ولو باع دارا لها طريق قد سد صاحبها قبل ذلك وجعل لها طريقا  
اخر ثم باعها بحقوقها لا الطريق لما الاقرار والوصية كالبيع في ان الشرب الطريق لا يدخلان الا بالذكر والوصية  
الموقوفة كلاجارة في انها يدخلان من غير ذكره ولو باع دارا وفيها بستان ان كان في الدار يدخل تحت البيع صغيرا كان او كبيرا  
ولو كان خارج الدار ومخيم في الدار فكل بعضهم ان كان صغيرا لم يدخل وان كان كبيرا ومثل الدار لا يدخل وقال فيهم  
بحكم الثمن منها اذ باع دارا وحقوقا يدخل الضمان تحت البيع وان كان منفصلا وقد ذكرنا والقول يدخل والفصل  
يدخل وان كان على البيت من البيع ومنها اذ باع الحمار لا يدخل الضمان والارز تحت البيع ومنها اذ باع بيتا و

دعى



لا يدخل تحت البيع لأنها ليست من جنس البيت ولو كانت في الضيقة تدخل إذا ذكر كل شيء هو لها لأنها من جنسها  
والدالة التي ومنها إذا باع بيتا أو فريلا لم يكن له حصة بالبناء تدخل تحت البيع وإن لم يكن له حصة لا تدخل تحت  
على هذا وكذا إذا دخل البيع وكثير الضائق لا ورث الحظ الذي يقع فيه للبايع وجعل القصار الذي يرق عليه  
لا يدخل في البيع وإن ذكر مرقعة ومقالة النول التي بقي فيها السويق لا تدخل تحت البيع سواء كان خالصا أو غير  
وإن كان البناء لأنها جعلت للبناء للعمل ولم يكن من جنس البناء **فصل في الضياع والعقار وفي شقة الأصل** جبر  
اشترى أخا فيها زرع أو ذكر الحق والمراق لا تدخل تحت البيع إلا إذا شرط ذلك أن يكون للمشتري أو قال بكل  
وكثير لا فيها أو غيرها وإن قال في آخرها جوهها لا يدخل وكذا لو قال من أرضها وفي المحيط وذكر الحالك من  
الشرطي لا يدخل في البيع والتم في قريح ومن لم يقل بكل قليل وكثير فهو باعها لا يدخل في البيع والتم على الزرع  
كلها باع أرضا أو كرها ولم يذكر في الحق والمراق ولا ذكر بكل قليل وكثير فإنه يدخل تحت البيع ما ذكر في التنايد  
نحو العرايش والأشجار والأبنية وفي شقة الجوز إذا اشترى أرضا ونخلها فيها شرط التنايد البيع المشفع أن  
يأخذ علم أنه يدخل في شرط ولا يدخل في شرط والوصية كالباع فإنه لا يدخل تحت الوصية في وصية الشجر  
في مزارعة التوازل لو بشر صاحب الأرض ولم يثبت لا يدخل تحت البيع إلا إذا عمن هو للمشتري والوصية  
لم بشره قيمة قال أبو القاسم الضاهر هو للبايع وقال الفقيه أبو الليث والصفوان لا يدخل في البيع والقطر كالأرض لا  
يدخل وإنما أصل القطر فاختل المساج فيه والصفحة لا يدخل وإنما الكراش أن كان طاهرا لا يدخل وما كان قريبا  
فالصفحة لا يدخل هذا في باب البناء قال في المحيط والأصل أن مكان لقطعة معلومة فهو كالمثل فلا يدخل في البيع  
لقطعة معلومة يدخل كالتجرثم قال في باب البناء البذر الذي لم يثبت يدخل وإنما الأشجار إذا كانت على القطع  
في كل ثلاثين إن كانت تقطع من الأصل يدخل تحت البيع وهو الشجرة التي باع في السوق في أربع وإذا كان يقطع  
من وجه الأرض والصفحة أنها تدخل تحت البيع أيضا من غير كثر ثمرة أو غير ثمرة صغيرة أو كبيرة للقطر والغير وكذا  
الطرفاء وشجرة الحلاق وكل ما له ساق والقصص كالحلقات واللبون البقول للبايع إذا لم يذكر البيع وفي  
العين وشجرة الحلاق والغير للمشتري وكذا كل ما له ساق ولا يقطع أصله حتى كان شجرة أو أصل الأسر والزعفران  
للبايع والقصص الأرض كالثمر والرطوبة التي يقال لها رسيبست كالثمر طما عرقها فدخل في البيع وقوي المحلا  
تدخل في البيع وقوي البادجان كذلك ذكره لأعلام الحنفية وأعلام الفقه حبل قوام الخلاف كالثمر بالغ أو  
القطع ولا قال ويبيع شجرة لا يدخل موضع العروق تحت البيع والوصية كالباع يعينه لا يدخل موضع العروق  
عند من وعندهم لا يدخل قال الضد الشهيد وعليه الفتوى وفي باب التنايد إذا باع شجرة بشرط القطع من الأرض  
من وجه الأرض ولا باع بشرط القطع من الأصل تقطع من الأصل ولو باع ولم يبين القطع تقطع من الأصل ويدخل تحتها

من الأرض التي تحت الشجرة والحب والصدقة كالوصية ولو أقر رجل أرضه فيها شجرة قايمة عليها ثم فو لها فله وكذا

من الأرض التي تحت الشجرة والحب والصدقة كالوصية ولو أقر رجل أرضه فيها شجرة قايمة عليها ثم فو لها فله وكذا  
الزروع وفي الزيادة أو وها بضا وفيما زرع لا يبيع ولا يوصى بأرضه فيها زرع لا يدخل في البيع تحت الوصية وكذا لا يدخل  
في الوصية شيئا كالأصا في كمال الوقف والوصايا اشترى شجرة بعرقها وقويت من عرقها اشجار فإن كانت الأشجار تحت  
لوقطعت الشجرة بيبست مقيمة والأول أنها إذا لبست بقطع الشجرة كانت ثابتة من النجوم في كمال المحيطان للضد  
المشيد رجل اشترى حياطاً ولم يقل أرضه لا يدخل في الأرض تحت البيع ويقال لا قطع وهذا عند من وعند الحسن  
وأساس الحياط الذي تحت الحياط يدخل عند من والحط على الحياط كالباع وفي الضم لا يدخل من غير ذكر وفي الأقاليم  
رجل اشترى أرضا أو كتب بحقوقها فأنه حياط منها فوجد فيها رصاصا أو سلجاً أو خشباً أن كان من جنس البناء كالحديد  
الذي تحت الحياط فهو للمشتري وإن كان شياً هو مبيع في الحياط فله البايع كالوحد للمشتري في جمع من جنس مبيعاً  
أو غيرها يكون للبايع وهذا إذا قال للبايع هو فإن قال ليس لي حكم القطعة وعن هذا قال أصحابنا هو للمشتري  
فوجد في بطنها الفلوة أن كانت صدق تكون للمشتري وإن لم يكن الصدق يكون للبايع ولو اشترى جملاً أو وجاهة  
فوجد في بطنها دنانير لم يكن للمشتري الكل في المحيط **الفصل الخامس عشر في بيع البايع وفي بيع المشتري**  
وفي القناوي رجل اشترى أرضاً فطلب البايع أن يكتب صحا على الشراء في البايع لا يجبر وإن كتب المشتري وأمره بالكتابة  
لا يجبر على الخروج إلى الشهود وإن أتى بالشهود يجبر على الشهادة شاهدين فإن لم يأت بهما فإفترقه كسب جلا  
ولا يجبر على دفع الصك القديم ولو لم يأت الزوج أن يكتب خط المهر لم يأت بهما كذا أفترقه الصديقين وأجره الناقد على  
البايع أن قال المشتري في رهنه حيدة والصفحة أنه على المشتري مطلقاً هذا في القناوي وفي المتن القول قول المشتري  
أن المهر لم يأت بهما فإن قال البايع هو رهنه فالانقضاء عليه والورث على المشتري وفي باب العين لو اشترى خطراً  
فالكيل على البايع وصحتها في بيع المشتري على البايع أيضاً هو المختار والتمتع أخرج الطعام من السفينة على المشتري ولو اشترى  
خطرة في سفنها فباع البايع تخليصها بالكدر من القدرية ودفعها إلى المشتري هو المختار وفي باب البين رجل اشترى  
عيناً جزاً فافترقه على المشتري وكذا كل شيء باع جزاً فأكال الثوم وأجره بالبصل إذا خشيها وبين المشتري وكذا قطع  
التمر على المشتري وفي باب العين لو اشترى ثياباً في جراب فقطع الجراب على البايع وأجره على المشتري وفي باب البين لو اشترى  
من المهر فحطب على البايع أن ينقله إلى بيته ولو كان في الطريق فلهلاك على البايع وكذا كل شيء باع على ظهر المهر أو كلفه  
والشئ إذا امتنع البايع عن الكل إلى غير نفسه البيع وإذا اشترى على أن يوفيه في منزله بأرضه فأنه لا يملكه ولا يملكه حياطاً  
في قرية وقال أصحابنا لا يملكه إلى منزله لا يفسد وهو قول البيهقي **الفصل السادس عشر في الخطر والأمانة**  
هذا الفصل شتم على ثلاثة أجناس الأول في الاستبراء الثاني في التفرقة بين الصغير والكبير الثالث في المتفرقات أما الأول  
وفي الأصل غلة وجوب الاستبراء استحساناً حل الوطى بملك اليمين فيرجع فأرجع حصة الغير بشرط أن يتم النعم والكيفية  
المطلد







ان وقع في قبلة انه قال في ذلك المخرج المستلقة بعشرة وسبعة ان يشري وان لم يقع ذلك في قبلة لا يسعة المستلقة من حرج  
ويشري على الطريق ان لم يكن في قبلة من الناس لسعة الطريق لا بأس بشراء منه وان كان في قبلة من الناس لا ينبغي له  
ان يشري منه وفي ذلك وان كان الطريق واسعا جلي في كبريت فلهذا من بيع او حمل من حجره وبيع او فطره شجار  
فستحق فحل المستحق وبيع المخرج والمكان الذي اخذ فيه ليس له الا حرج لا بأس من المسائل في الفناوي **كتاب**  
**الصف** قال في الجامع الكبير الدرهم المصروف على ثلاثة ارجوه اما ان كان ثلثا ماصفرا وثلثا فضة او لم يكن قدر  
الثلثين لكن اكثر ماصفرا فان الفضة لا تصير مطلوبة بالصف بل كسيتين فضة وصف فان بيعت هذه الدرهم بالفضة  
الكالصة وكانت الفضة الكالصة اكثر من الفضة التي في الدرهم يجوز وان كانت اقل ومثلها او لا تدفع بالبيع فاسد  
وفي الوجه الذي يجوز بشرط القبض الفضة والصف ايضا ويجوز بيع هذه الدرهم بعضها ببعض متفاضلا  
ليشترط التقاض بالبيع والاستقراض عند ان كان يرجع عددا يجوز وان كان لا يرجع الا اذا كانت الدرهم  
باعتها بما فيجب للمباينة باعدلة الغد المماثلة ولا يتعين العقد حتى لا يشترطها غيرها وهكذا الدرهم  
التسليم بقدر العدد بعدد مثله ان كان اكثر فافضة فهو كالفضة كلها ولا يجوز التقاضل ولا يد ولا يجوز للمباينة  
والاستقراض عند او ما يجوز وزنا ولا يتعين العقد بالتعيين والدرهم لا تخلو عن الغش الثالث ان كان فيها  
فضة ونصفها ماصفرا فهي كالفضة وقد ذكرنا في الوجه الثاني في شرح الطحاوي بيع المسية بالمستيتين والغالب  
عليها الصفير يجوز ولو كانت الفضة غالبية او مساوية للصفير لا يجوز قال الصد الشريعة في بيع الفناوي في  
لا يجوز ولم يذكر هذا التفصيل ويجوز الزكوة كالفضة الكالصة وفي بيع العطارقة بالعد لا يشترط التقاض  
في المجلس البدلين كذا في المنقذ وفي شرح الطحاوي الصفير اسم لعقد ثلثة بيع الذهب بالذهب الفضة  
واحد بما بالآخرى ولحقق بشرائط ثلاث احدها وجوب التقاض من الجانبين قبل التفرق بالابدان سواء كان  
العقد عليهما يتعين بالعقد كمنقذ الذهب والفضة او بغيرهما او مصوغهما او ما لا يتعين بالعقد والتقاض من مجلس  
العقد ليس بشرط ولكن وجوب التقاض قبل التفرق بالابدان شرط حتى لو تفاقدوا ولم يتقاضا حتى شيئا ميلا  
او اكثر ولم يفارقا احدهما صاحبه ولا غايه عندهم تقاضا وافر قاجاز الصفير وكذا في تسليم من السلم التام  
ان يكون عقد الصفير بائنا ليس فيه خيار الشرط لها في الاخذ مما فلو كان لكن بطل ما حرجا خياره قبل التفرق ثم تفرقا  
عن قبض الجانبين ان قبل العقد جاز ان يعد احدهما الثلاثة وكذا عقد السلم يجب ان يكون بائنا لا خيار فيه فان بطل  
صلح الخيار خياره فاسد للمال قائم على امر الثالث ان يكون بدل الصفير مؤجلا فان صلح الاجل قبل التفرق فقد  
ما عليه ثم افرق عن قبض الجانبين ان قبل العقد جاز ان يعدنا وعقد الصفير بشرط الاجل في احد الجانبين او بشرط الخيار  
يعقد على الفساد وفيه وجوب من اذا انعقد عقد الصفير على الصفة ثم بطل الغرض ثم طهره وبين اذا انعقد على الفساد

وفايد يتطهر من مسئلة وهي ان اذا كانت الحرجية في عمقها لم يورث الطوق ما به فباعها من حرجها  
درهم حاله جاز البيع فيها وبخسة المأدب من الجارية بتسوية بيع ولو افرق عن غير قبض من الجانبين بطل الصفير  
وبيع الجارية بتسوية صحيح وبشله لو باعها بالفسد هم الى اجل الصفير باطل بالاجماع وبطل بيع الجارية ايضا  
خرج به خلافا لما هو بطل بيع الجارية الفرقان في المسئلة الاولى انعقد العقد بينهما جميعا على الصفة فخران الصفير  
اما بطل الصفير من شرط من شرطه فلم يوجب ذلك لبطل البيع في الجارية كما اذا اشترى عشرين بالفضة فاشترى احداهما  
المسئلة الثانية انما يبطل بيع الجارية لان عقد الصفير انعقد على الفساد فوجب انفسا البيع في الجارية كما اذا  
اشترى عشرين فاذا احدهما من شرح الطحاوي ولو باعها بذهب او فضة بفضة مجازة لا يجوز ويشتر  
الشواحي الورث ولو اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ماصفرا مع غيرها كما ذكرنا في اقسامها وورثا من  
خلافه فالبيع جائز بعد ذلك ان كانت قيمة الخلاف تبلغ قيمة الزيادة او اقل قد رايها الناس في بيع الجوز بغير  
كراهية وان كانت قيمة الخلاف قليلة كالجوزة والبيضة والفلسة والكاغية ادخلها في البيع لجوز البيع يجوز البيع  
يكره كذا روي عن من قيل الكيف من في قليل فالثلث الجبل وان لم يكن الخلاف في قيمة كلف من التراب يجوز البيع **جيش**  
في علة الزواوي في شرح الطحاوي قال اصحابنا مائة علة الربوا الكيل مع الجنس المكيالات والوزن مع الجنس الموزونات  
فاذا اجتمع احرم التقاض والنساء واذا اجتمع احل التقاض والنساء وان وجد احدهما وعدم الاخر اما الكيل او  
الوزن حل التقاض وحرم النساء واما في الجنس فمحل التقاض وحرم النساء عندنا فلو باع ففاعة بتفاضل  
او حصة من الخطة محققين يجوز عندنا عدم الكيل في الفناوي من طلب من آخر درهم فرضا بذا وانه فباع  
المستقر من عوض المقر عشرة وسلم اليه ثم باعه المقر من ثلثي عشرة يجوز وان تقدم الشرط بينهما والاحوط  
ان يقبل المستقر من كل شرط او ماله كان بينا قد تركه ثم باعه ودلت المسئلة على ان بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء  
مشروطا في البيع يصح وقد ذكرنا في كتاب البيوع هذا اذا كان المتاع للمستقر فان كان المتاع للمقرض وليس للمستقر  
شيء ويريد ان يقرضه عشرة بثلاثة عشرة الى اجل فان المقرض يبيع من المستقر سبعة بثلاثة عشرة ويسلم السلفة الى  
المستقر من ثم ان المستقر يبيع السلفة من اجبى عشرة ويدفع الف من الاجبى يبيع السلفة من المقرض عشرة ويأخذ  
منه عشرة ويدفعها الى المستقر من فبئ الاجبى من الف الذي كان عليه المستقر فيصل السلفة الى المقرض عشرة و  
للمقرض على المستقر من ثلثة عشرة الى اجله من الفناوي لقاضي خان وفي التوازي حل المقرض عشرة درهم فاراد  
ان يرضها الى سنة ويأخذ منه ثلثة عشرة فاجله ان يشترى من تلك العشرة مائة او بعض المتاع منه وقية المتاع عشرة  
ثم يبيع منه ثلثة عشرة الى سنة وفي هذا الاصل لا بأس بقول هذه الغريم واجابة دعوى ما لم يشترط وكذا اذا اقرض  
من درهمه ودوناه ورضي هو ولو لم يرضه لم يجر ولو كان ربح في الوزن ان كان كثيرا لم يجر وادخل في تفاوت الموازين



لم يحرم كدري في ما لا يجوز عليه في الزيادة واختلاف في نصفهم في ما لا يجوز عليهم هو كدري لا يجوز  
عليه جواز ولو ان المستقر ذهب الزيادة من المخرج ليصح ما ذهبه المساع فيما يحل القسمة رجله عشرة درهم  
صحيح فاراد ان يسع باثني عشر درهم ما كثر لا يجوز له ان يرد احدى الحيلة يستقر من المشتري اثنى عشر درهما  
مكسرة ثم تقضى عشرة جياد انتم ان المقروض بين من درهمين فيجوز له ان يكون له على رجل عشرة درهم مكسرة الى  
اجل فلما اخل الاجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال هذه التسعة بثلث عشرة لا يجوز له ان يرد احدى الحيلة يأخذ  
التسعة بالتسعة ويبقى عن درهم الباقي فان خلف المديون ان لا يبين من درهم الباقي يدفع الى صاحب الدين  
تسعة درهم صحاح وقلنا او شيئا يسير اعراضا عن درهم الباقي جاز ذلك ونفع الامن من قايض كان ولو  
افرضه على ان يوفيه بالكوفة فمؤسد ولو استقر من الفلوس ثم كسدت عليه من الفلوس عند ما رقيقة باليوم القبر  
والفصل على هذا ويجوز القرض على قدرى متقارب في كل كلى وفيه فلا يجوز قرض الجوك والعقد والخسب  
كان متفاد الكلى في الاصل **كتاب الاجازات** هذا الكتاب مشتمل على احداث  
فصل الاول في المقدمة وفيها مسائل وجعل الاجارة وسمايل اونها الالفاظ حتى احبس لها في صحة الاجارة و  
فادها وفيها الالفاظ التي يعقدها الاجارة الثالث في اجارة الصنائع والعقار الرابع في اجارة الدواب الخامس  
في الاستصناع السادس في القمار السابع في فتح الاجارة الثامن في استيجار الطير التاسع في استيجار المسافر وما  
على الاجر العاشر في النظر والاباحة الحادي عشر في اختلاف بين الاجر والمسافر ما الاول في المقدمة في شرح النكاح  
عقد الاجارة لا يجوز لان بين البدل جميعا كجانبين اما بيان المنفعة فاجازة بيان ثلاثة بيان الوقت وهو الاجل  
وبين العمل وبيان المكان اما بيان الاجل ان كان دراهم ودينارين فالشرط بيان القدر ويقع على نقد البلد فان كانت  
النقد مختلفة يقع على الغالب ان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نقدها ما كاد كذا في البيع وان  
كان في البيع وان كان كيليا او وزنيا او عدديا متقاربا فالشرط بيان القدر والصفة وهل بشرط بيان مكانه  
قد منع البيع فانه نظير لاختلاف السلم ولا يحتاج اليه ان الاجل لا يصح دينيا في الذمة فان جاز ونبت وان  
كان ثيابا او عرضا فالشرط بيان القدر والصفة والاجل لان الثياب ليست دينيا في الذمة الاسلام فان بين جاز ان  
وان لم يبين جاز كالقرض وفي هذا كله اذا كان عينا فالاشارة الكافية ولا يحتاج اليه ان القدر والوصف والاجل  
وان كان حيوانا لا يجوز له الا ان يكون دينيا وان كان منفعة وان كانت من جنسه كسكنى او بر او كروية بركوبية  
لا يجوز وان كان من خلافه كسكنى او بر كروية بركوبية ثم الاجرة انما يستحق بالتعجيل او بالتأجيل بشرط  
التعجيل او باستيفاء العقد عليه ولا تملك تجزئ العقد عند فواتي الحيط وكما يجب باستيفاء المنافع يجب بالتكليف باستيفاء  
المنافع حتى ان من استاجر دابة او حوانا ثامنا معلقة ولم يسكن تلك الدابة مع تمكنه يجب اذا كانت الاجارة صحيحة وان

لم يتمكن من فعله المالك واجتنب لا يجب في الاصل لو قال المدة ونكاح المتزل فانزله وبالفارسية ايند خا نديش  
انه لم يفتح الباب فقال المسافر آخر المدة لم ينزله ان كان يقدر على الفتح من غير مؤنة يلى من يجب له جواز الا فلا  
قال في الاصل الحلو في وكسر العلق ليس بشئ حتى لا يكون الاجر اني تجب على المسافر فيقول هذا كسر العلق و  
دخلت الدار وكذا اذا اجر دارا على اليه فادع لا يثبت ان كان مشغولا ببيع الاجر وسلم اليه جميع الدار ثم اشترى  
بها منها من رفع عن الاجر حصه البيت ولكن بشرط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليه العقد في  
المكان الذي اضيف اليه العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب  
حتى ان من استاجر دابة يوما للاجل الركوب فحسبها المسافر منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استاجرها للركوب  
في المصرك يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه وان استاجرها للركوب خارج المصرك لا يجب له  
اذا جسد في المصرك لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب الدابة الى ذلك المكان في  
اليوم ولم يركبها لم يثبت له ذلك المكان خارج المصرك بل يثبت له اليوم بالدابة ولم يركبها لا يجب في التنازل  
استاجر دابة الى مكة فلم يركب بل شى رجلا ان كان غير علة في الدابة فعليه الاجر وان كان علة في الدابة ولم يركب  
يجب له ان يقدر على الركوب فلا وان استاجر ثوبا لللبسة كل يوم بدائى فوضعه في بيته ولم يلبسه فمضى شئ كان عليه  
دانق في الوقت الذي يعلم انه لو لبسته لا يتحقق فاذا مضى يعلم انه لو لبسه يتحقق فسقط عنه الاجر لانه بعد ما مضى  
الزمان لا يمكن جعل الثوب متقاعا قد يرافسقط عنه الاجر المرأة اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم يلبس وللبس  
نفسها اذا مضى وقت لو لبسته لبسا معتادا يتحقق كان لها دابة المطالبة بكسوة اخرى والا فلا من القناوى  
للقاضى الامام ثم ان كانت الاجرة مؤجلة لان يطالب بها وان كانت مؤجلة لان يطالب بها بالبطء لاجل وان كانت متعجلة  
مضى نجم يجب عليه وان كانت مسكوت عنها فاصدح او لا يطالبه ما يستحقها المنفعة كلها وفي قوله الاخر وهو قوله  
عند مضى كل يوم والمواجر اقبض الاجرة كلها ثم انتقضت الاجارة كان له بحسب ما استوفى من المنفعة ويرد الباقي على  
المسافر المسائل في شرح الطحاوى موسى مسائل المحيط **كتاب اجازات** في حق الحبس في الاصل الاسكاف ومن اعلم اثر  
في العين فانه يحبس العين لاستيفاء الاجر الا اذا كانت الاجرة مؤجلة وفي التنازل في كسر حطب وحلق شعر العبد حتى يحبس  
وللشاج حق الحبس كذا كل مصل العين بغيره شيئا اخر يجب له الفعل الغاصب يقطع حق المالك واما القصار ان كان  
يقصر بالشامع او ببياض البضعة فله الحبس انما اذا كان يبيض الثوب لا غير وقد اختلف المشايخ فيه وهذا كله اذا علم في  
دكانه اما اذا خط الحياض او صنع الصباغ في بيت المسافر فليس له حق الحبس ولو هلك في ذلك الاجر من غير ضربه  
غير ان حبسه في الاجر فان كان له علم اثر في العين في الحياض والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له علم ان كان لا يسقط الحياض  
اذا اطلب من الثوب بعض الاجرة بعد ما صنع بعض العمل قبل ان يتم ان يكون ذلك بخلاف مسألة الذي لا يعمل











اولي بطها على آنية ليطن الناس ان الدابة له لا يجوز من الفتاوى لعلها **في آخره في الفتاوى الصغرى** ان  
دار الى آنية سنة او الى مو او ابدا فالاجارة فاسدة ويجوز جمل المثل فلو كان فساد الاجارة لجهالة السنة  
بان جعل الاجارة ثوبا او دابة يجزى المثل بالعاما بلع وان كان الفساد لجهالة الوقت والمستحق معلوم يجزى  
اجر المثل لاجارة بغير المستحق وفي الاجارة الفاسدة للمشاخر حق الحبس استيفاء الاجرة المعجلة ولو كان  
الاجر والمشاخر احق بثمنه وفي الاجارة الصحيحة اذا انقضت المدة للمشاخر حق الحبس وهذا اذا كان  
المشاخر مقبولا للمشاخر فان لم يكن حتى مات الاجر وانقضت المدة ليس ان يحدث بينه وبين المشاخر الاجارة  
الصحيحة والفاسدة فلو باع الاجر في هذه الفصول بل ان المشاخر المشاخر بعد ما قبض هل ينزع من  
يده قال الصدق الشهيد لم يبرهن هذا بآية ولا بغيره ان لا ينزع من يد المشاخر ولكن في البيع في حق  
الاجر والمشاخر وفي التنازل رجل المشاخر دار اجارة فاسدة وقبضها ليس له ان يوجها ولو اوجها مع  
هذا المستحق الاجر على المثل ولا يكون غاصبا ولا لاجر الاول ان ينقض هذه الاجارة **نوع من** اجارة  
الوقف المتولى الاجر دار الوقف اكثر من سنة ان كان الوقف شرط في صلح الوقف ان لا يخرج اكثر من سنة لا  
يجوز وان لم يشتر شيئا جاز مقدر سنة الى ثلاث سنين كذا اخاره الفقيه بالثبوت قال الشيخ الامام ابو  
حسن الكيلى في الضياع يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير الضياع لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضى الامام على  
الشفقة لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل فحقه الاجارة متولى الوقف اجر الوقف بدو جمل المثل يلزم تمام  
اجر المثل وفي المحيط وان كتب الاجارة الطويلة على الوقف في ثلاث سنين باجر المثل وابرأ الاجر  
المشاخر عن الاجر وحكم حكم يجوز له ان يجازله لا يجهده فيه وكذا الوط وكذا الاب لو اجر منزل للضيعة  
بدون جمل المثل لزم تمام وكذا الوصى وكذا الوصى جمل رضى الصبي وارضى الوقف وسكنه اده  
وهي حقة للاشتغال بجمل المثل الا اذا كان انقضى سكناه وضمان النقصان يضمن في قاضى الفضل  
قال هذا ذكر الحنفية كتابه ان المشاخر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجمل حكم هذا حكم اجارة فاسدة  
فقبل له اتفق بهذا قال نعم الاجارة الطويلة للملك للضيعة لا يجوز وكذا لاجر الوقف طويلة لا يجوز والحكمة  
اذا كان الملك للضيعة ان يجعل مال الاجارة تمام السنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو اجر مثله  
ثم نبرأ والد الصغرى المشاخر عن اجرة السنين المتقدمة ويضرب عنده وم كافي برأه الوكيل فان حكمه حكم  
يضمير تقا والمشاخر للصبي طويلة يجعل مال الاجارة للسنة الاخيرة ويجعل في السنين المتقدمة اجرة قليلة الاجر  
ارض متى بدو جمل المثل يصح من جملة المال لانه ملك الاجارة فهذا الوجه جمل المشاخر من متولى الوقف حقه وقف  
فكسر فيها الخطب والجيران لا يرضون بذلك ان كان الضرب ثوبا والمتولى جمل المشاخر مثل هذه الاجرة له ان يخرجها  
من يد

**المجلس الثالث في الدواب** وفي الاصل في اجارة الدابة رجل المشاخر دابة للركوب لم ينس من ركوب الجمل  
عليها ولم ينس من يحمل اوراقا للزينة ولم ينس من يبيع او قدر الطبخ فيها ولم ينس من يطبخ او شاخر ثوبا للزينة  
ينس من ليس في الاجارة في جميع هذه المواضع فاسدة فان اختصا الى القاضى ابطال الاجارة وان اختصا حتى لبسه هو  
او لبسه غيره بجمل المثل قياسا ويجوز للمشتري تحسنا فلو عين اول لبس والشيخ الامام شمس لاية الشرخى الحق بهذا  
الجملة اذا شاخر حيا ولم ينس من ليس وهذا بخلاف ما اذا شاخر او لم ينس من سكنها يجوز له ان لا ينفق  
فيه ولا ان يسكنها وليس كغيره وفي المتن رجل المشاخر دابة ليحتملها او ليركبها او يربطها على باب ان ليس له ان ينفق  
ان لم يربطها او آنية يضعها في بيته يتحمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن ليطن الناس ان له دارا او عبدا  
على ان لا يستعمله او دابة يضعها في بيته فالاجارة في جميع ذلك فاسدة ولا اجل له اذا كان الذي ليساخر قد  
يكون له ان ليساخر ليشتر به رجل المشاخر فلا ينس من على ان لا يجوز بخلافه اذا شاخر طائر الترفع وله حقه  
يجوز القياس فيه ما سواه في الفتاوى عاونه الثيران في الكلاب خرفها اما اذا اعطى البقر لها خارا جازا شاخر  
حمارا الى نيسابور على ان حصل مقصود في الطريق رجوعا لاجارة فاسدة ولا يحق هذا الشرط بالعقد بل يتحقق عند  
اذا كان المجلس في البيع وجلان بينهما طعنا المشاخر احد مما صاحبه وحده صاحبه ليعمل فيه الى مكان معلوم فالاجارة  
فاسدة ولا يجزى لاجر وكذا في بقية الطعان فاسدة ولا يجوز ان شمس لاية الشرخى في اجارات الاصل ولو شاخر  
حمارا ليعمل طعنا بغيره فاسدة ولا يجزى لاجر المثل ولا يجزى لاجر المثل وكذا لو دفع الى حمارك غير لينة  
بالنصف قال في المحيط ومشاخر لا يقو بجواز الاجارة في الشاخر ليعمل اهل بلدهم بخلاف القياس لاستصناع  
هذا بخلاف ما لو عمل اهل بلد في قبض الطعان لا جبر ليعملهم لانه يكون تركا للنقص وفي فتاوى قاضى خان مشاخر  
رجلا ليعمل كذا ما لم يطق او ليقطعه كذا ثوبا وليس المشاخر قطن ولا ثوبا يجوز له ان يامة العمل للعد  
لا ينس وان كان القطن والاثواب عنده ولم يرها الا جبر فلا جبر في خيار الرؤية الشاخر ليس له خيار الرؤية في القطن وكذا  
لو شاخر مائة ودينار بجمل المثل ان لم يكن له عند المشاخر لا يقع لاجارة وان كان له عند المشاخر مائة ودينار  
في البعض مانع عن الباقي بجمل المثل لان الاجارة كانت صحيحة فبطل العمل جمل دفع الى ثوبا ثوبا امره ان ينس  
الثوب يقطع من عند نفسه ولم ينس من الاجر وثمن القطن وبينهما اخذوا عطاء قال الشيخ الامام محمد بن الفضل الاجارة جارية  
للعامل الناس وقال القاضى الامام على الشفقة هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه ليس في عليه ما اذا لم يكن الثوب عينا فلا عرف  
فيه وفي الاصل لو كارت دابة الى فارس فالاجارة فاسدة واعلم بان فارس وخراسان قوم وفرغانة وسند اسم الولاية  
يلح بخار او سمرقند او راجد اسم القصبه وقال الشيخ الامام شمس لاية الشرخى بخار اسم الولاية وحده من كرمية الى  
فارس واكثر المشاخر على انه اسم القصبه ثم في كل موضع كان اسم الولاية اذ ابلغ الا في له اجرة مثلها الا في ارضه على السنة وفي كل موضع



اسم البلد الذي البلد يجب عليه ان ياتي فيه رجل شاجر عبد باجر معلوم وطعامه لا يجوز وكذا الوساخر ان يعلمها  
للمجالة بخلاف الطير الوضوء اجر نفسه او غلامه للصبي لا يجوز بخلاف الابل لان الابحار يبيع ويجوز اجارته  
الوصي انما يجوز البيع اذا كان خيرا ولا يتحقق الخيرة هنا لانه بدل المنفعة لئلا خد المال العيون الخلق الاصل قال في مثله  
اجارة الصبي باق في كتاب الوسايا وفي الفتاوى الصغرى اذا اجره ابنه او عبد اجارة طرية يجوز وفي المحيط الوسايا  
عبد بالكوفة فستحرمه ولم يبين كمالا للخدمة له ان يستعمله بالكوفة دون خارج الكوفة قال شمس في الحلواني  
يعني لا يسافر العبد ما له ان يخرج بالعبد الى القرى واقية المصير يستخدم من السفر الى ما بعد العشاء الاخير وليس  
له ان يضر بالاعلام المشاخر ولا الذابة المشاخر للركود ويكلفه انواع الخدمة ويخدم بصفاته واحرته ولو دفع  
دفع المشاخر الاجرة الى العبد ان كان العبد هو العاقد يرى من الاجرة وان لم يكن عاقد لا يبرأ ولو كسر الغلام شيئا من  
البيت لا يضمن ولو دفعه او دعيه عند المشاخر وكسره من نفسه ولا تجزى الاجرة مما في الجيب عند حق جنة  
ما بلغ من المدة وما يوصل هذا الحرف كما بينم شره وفي فتاوى الشافعي رجل دفع بقرته الى رجل بالعلم مناصفة وهو  
فقو لسمي بالفارسية كما بينم شره بان دفع على ان يحصل له من البقر نصفان وهذا فاسد والحادث كله لهما  
البقرة والاجارة فاسدة ولو اكل اللبن مع هذا البقر فم فاكل من اللبن فم اريد على ذلك البقرة وما كان كل في  
مثله من اللبن والمصل الذي فعله على المال كقيمة علمها واجر المثل في علمها او كقيمة في تجزى هذا النصف ان يبيع  
البقرة من المذوق اليه بمعلوم ويبقى من الفوق ويسلم البقرة اليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها والمصل والسوق وغير ذلك  
فيكون ذلك بينهما وفي المحيط فلون المذوق اليه دفع الى آخر النصف فم ذلك فالدفع اليه لا ولا من ولو بيعت  
المذوق اليه الى السراج فلا ضمان عليه وفي الفتاوى باب النون لو دفع الدجاجة ليكون البقرة بينهما على هذا وكذا في  
شرد وبذ الفيلق الحادث لصاحب البقرة والبذر في اجارة الفتاوى لو دفع بذ الفيلق على ان الفيلق بينهما نصفان  
فلما خرجت الذودة قال شريكه ان الشريك ملك فقال له صاحب البذر ادفع الى من البذر وانما يرى منها والشريك  
كاذب فم قال بل قد خرج كلها قال الفيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر المثل لشريكه لقيامه عليها وعلية قيمة وحق الفضا  
قال شمس في الحلواني فيمن غصب صا وخرج منه الفرج ان خرج بنفسه فلصاحب البقر وكذا لو غصب البذر **جنس**  
في تعليم القرآن والاعمال والحرف وفي الاصل لا يجوز الاستجارة على الطاعة ليعلم القرآن والفقه والاذان والتذكير  
التدريس والحج والفريضة لا يجزى لاجر عند اهل المدينة يجوز به اخذ الشافعي ونصير وعصام وابو نصر والفقيه  
ابو الليث ولا منع الصبي من اداء الوظيفة الى المعلم بجبر على الرسم جبر حلو ويحشمه في عيدي قال في المحيط  
وعلى فتوى شيخ بل قال الامام الجليل الفضل اعطانا المتأخرون تجوز ذلك ويقولون بجبر على دفع الاجرة وجبر  
بها وببقية مشايخ بل اقوا جبر المستعمل عند ذكر الدقة ويجوز جبر المثل عند عدم ذكر المدة ونقل عن ركاب السلام

ابو الفضل الكوفي انه كان يكتب على الفتوى بدر هي علم را حشني كذا قاله واستاذنا الشيخ الامام فم الذي  
هكذا كان يكتب والحيلة ان يستاجر العلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم والوساخر ليعلم ولد الكتابة او  
الفهم او الطيب التعبير او بالانفاق وفي فتاوى الفضل لوساخر العلم على خط الصبيان او تعليم خط او  
المهاجر ولو شرط عليه ان يحرق ذكوة الاصل انه فاسد وفي الشروط دفع ابنه او غلامه ليعلم الحساب لا يجوز  
ولو شرط عليه ان يقوم عليه اشهر سنة في تعليم من الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا نعم اذا استاجر جبر المعلم  
جزء من الحرف ان يبين المدة جاز ويغفل العقد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر تسليم النفس علم ولم يعلم وان لم يبين  
المدة يغفل العقد فاسدا حتى لو علم استحق الاجر المثل وان لم يعلم لا وفي الاصل في باب اجارة الرقيق قال في راي  
والاصح انه يجوز وكذا في الجامع في الابل والمثقة على الجواز وفي الفتاوى للقاضي الامام وقال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل انما كره المتقدم الاستجارة لتعليم القرآن وكرهوا اخذ الاجرة على ذلك لانه كمال المعلم  
عليه في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطايا  
وانقصت الناس في امور الآخرة فلو شغلوا بالعمل مع الحاجة الى صلاح تحمل معاشهم فقلنا بصفحة الاجارة  
وجوب الاجر للمعلم بحيث لا يمنع الموضع الوالد عن عطاء الاجر من غير ان يكون بينهما شرط فيكون المولد بتبسيط قلب  
المعلم وراية وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش وقال الشيخ الامام  
الاية الترخي لا شيخ بل يجوز الاجارة على تعليم القرآن واخذوا ذلك بقول اهل المدينة وانا افق بجواز الاجارة  
وجوب المستر وانما على ان الاستجارة على تعليم الفقه باطل رجل شاجر مؤذبا على شهر بسبعة دراهم ليعلم له  
صبيين احدهما العربية والآخر القرآن فقال المؤذنب لا يمكنني تعليم القرآن فاستاجر من علم العربية بايعون  
الناس ما عطاهم من اجري وسلم الصبي ليدفعه الى راس الشهر حبس الوالد عن المؤذنب ثلاثة دراهم فقال المؤذنب  
انا لا ارضى ما حبست لان اجر المعلم كل شهر يكون نصف درهم قالوا يحط عن اجر المؤذنب قدر ما يكون لاجر من العلم  
لان هذا الكلام من المؤذنب لم يزل التوكيل بالاستجارة والعلم رجل شاجر علم سنة ليعلم ولد القرآن فمضت شهر  
ولم يتعلم شيئا كان له ان يفسخ الاجارة وفي مجمع النوار لم يعلم اخذ من الحبير الضياع وفي البعض حاجته والبعض  
في الحبير رفع الحبير بعد استعماله زمانا قال له ذلك ما المعلم اذا اخذ من الصبي شيئا من المالك لا بد ويبيع  
ولم المعلم لا يحل له بخلاف من الحبير لان ذلك يملك من الصغير وفي التجريد رجل شاجر قوا يحملون سحاروا  
يعملون شيئا كان في موضع لا يجزى من غيبه غير هؤلاء ومن جملة غير هؤلاء فلا اجورهم ان كان ثمة اناس فلم لا  
والحفا على هذا لان الوجه الاول ان الميراثية احدهم سواهم بجبر عليه وفي موضع لا اجورهم فلا اخذوا الاجر ليطيب لهم  
وفي المحيط اذا استاجر كتابا بغيره لا يجوز سواء كان ستر او قهرا او غير ذلك وكذا اذا استاجر محصفا او شاجرا











لا يفيده بترك تطهير السطح فاقضت للآفة والتبليغ فيه يلزمه لاجل رجل شاخر حجرة في خان وفتح  
فيما تلتاعه واقطعها وغاب في آخر متقبل الخان وفتح العقل بغير التصاح واجتمع المتاع منها ووضع في موضع آخر  
ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة واقطعها ومضت على ذلك مدة لا يلزم الاجرة من وقت اخراج المتاع وفي الفتاوى  
الصغرى رجل شاخر دار اشهر اسكن شهرين واما ما شهر اسكن شهرين لا اجر عليه الشهر الثاني وهذا هو المتكلم  
وقال ظاهر زاده روى عن صاحبنا انه يجب عن الكرخي ومحمد بن ابي انما كانا يوقفان بين الرايتين بين يدي  
للاستغلال وغيره من غير تفصيل في الدار والحكم قال الصدوق الشهيد وبه يفتي المساجد اذا اجر العقار  
قبل القبض لا يجوز بل خلافه فلو سكن المساجد الدار كجاء رجل شاخر دارا وغاب ترك مرتبة فيها  
ليس لاجل ان يخرجها او يحيلة ان يواجرها من اخر في بعض الشهر الذي يريد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر دخل الشهر  
الثاني ففسخ الاجارة الاولى ونقض الثانية فلان له ان يخرج المرأة من الدار في التوريل وفيه امرأة لها دار  
اخرى من زوجها ثم سكنها في الجيرة وفيه ايضا دار بين حاضرها وبها ان حضرت الدار ليس للآخر ان يسكن  
جميع الدار والمفاوض ان يواجرها اذا خيف عليها الخراب يسكن الاجرة للغايب وان لم يقسم فتركها ان يسكن  
نصيبه وعن انه ليس جميع الدار اذا خيف عليها الخراب ان لم يسكن وان كانت الدار نخلة او نخلة عليها  
ثمرة يأكل نصيبه ويباع نصيب الغايب ويسكن النخلة فان حضر واجازة الشئ والارض فتمية والنخلة للمبايع وان  
لم يحضر فهو من ثمة النخلة تصدق وهذا يستحسنه ابو الفقيه ابو الليث ودار في الجيرة واصطبل اخر  
فادار اصطبل ان يغلق باب الدار ويمنع صاحب الجيرة ليس ان ينعاد اذا كان الغلق في الوقت الذي غلق  
الناس وورهم في ذلك الوقت وفيه رجل شاخر دارا وبني فيها بيتا من التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار  
ثم اراد الخروج عنها وان يخذل البناء فاك ان من ليس فانه يرفع ويدفع قيمة التراب ما كان مصايقا للبناء  
باخره ليس في ذلك شيء انه اذا انقضت بصرى او بني بيت لمرته فاني في كتاب الحيطان وفي الفتاوى الصغرى  
رجل شاخر دارا للسكنى كل شهر كذا لجاز ولزم في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر الشهور والاجماع لانها  
غير محصورة وكانت مجزئة فان دخل الشهر الثاني وسكن فيه يوما او يومين يفسخ لا بعد وكل واحد منهما ان يترك  
الاجارة عند تمام الشهر وعند رؤية الهلال وعند بعضهم يفسخ قبل خروج الشهر فاذا خرج على ذلك الفسخ  
اذا دخل الشهر قبل الفسخ ومضى فله فله ولا يملك فسخه ولكن هذا خلاف الرواية وله الفسخ في الليلة الاولى  
وبها ثم ان كان العقد في اليوم الاول من الشهر فله شهر فله الهلال النقص وتم وان كان في بعض الشهر فله ثلثون يوما  
وكذا اذا شاخرها سنة وهو في خلال الشهر يحسب كل شهر ثلثون ثلثون وعند ما تعتبر شهور المتخللة بالاهلة  
ويكمل الشهر الاول ثلثون يوما بالآخر من جلد جلد من جلد وسلم اليه ثم بعد ذلك احرها من آخر لا يجوز ولا

الاجارة الثانية في حق الآخر حتى لو فسخنا الاجارة الاولى ويسقط حق المساجد الاول ولا يلزم ان يسلم  
الى الثاني بخلافه لو باع المساجد فانه لو فسخنا الاجارة نفذ البيع هو المختار وقال الصدوق الشهيد الاجارة  
كالمبيع ينفذ في ايام الفسخ قال في بيع المساجد انه هل ينفذ في ايام الفسخ روايتان في هذين الجامع في الباب  
الاول وسأني في فصل الفسخ وفي الحديث ذكر شيخ الاسلام في كتاب الفسخ عن ماسا جارا فباكر اخرجته فزار  
رجل الماجر كذا فاجره المجر منه فاد المساجد الاول كذا ايضا وجوز الاجارة فالاجارة هي الثانية والفسخ  
الاول في مقتضى تحديد الثانية وذكر هذه المسئلة عن من وضعها فيها اذا زاد المساجد على المساجد الثاني  
ويسلم ان الدار الاولى وهذه الزيادة وبالاجل الاول وذكرنا الاجارة الاولى تنقضي وهذه زيادة زائدة في الاجارة  
وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنقضي الاولى واذا التجدد لا ينقضي ويكون الثانية زيادة  
ولو وضع ارضه من ارضه على ان يكون البذر على المزارع حتى صار شاخر المجر من غير اجارة طويلة من غير  
المزارع لا يجوز لانه اجر المساجد ارضه بالمساجد حيث ينفذ عليه يعني على المساجد ومنها يفسخ الاول  
لمصلحة الناس قاوى الصغرى وفي قاوى الفضايلة رجل اجر حانوته مساهمة ثم اجر من غير اجارة طويلة  
وامر المساجد ان يكون هو الذي يقبض الاجرة فما قبض المساجد من الاجرة فهو له الاجرة الشهر الذي وقعت  
الاجارة فيه وذهب الى ان الاجارة الثانية انما تنقضي في رأس الشهر والاول انما يفسخ عند مجي رأس الشهر  
في الفتاوى الصغرى رجل شاخر دارا اجارة طويلة ان كتب الصل اجر ثلث عشر سنين بكذا غير ثلاثة ايام من آخر  
كل سنة فهو جائز ولا نصير اخلا في العقد ولو قال على اني ايجار اكثر من ثلثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند كذا  
يصير مدة الجدار اكثر من ثلاثة ايام وفيه رجل اجر دارا شهر وجعل نفسه الجدار فسكن المساجد الدار قبل ان  
يجوزها لاجر عليه فيمكن لانه سكن بغير عقد فله لاجر فيها سكن بعد الاجارة وفي مخرج الطحاوي رجل استأجر  
دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا فضره في مكانها له الخيار ان شاء جبرها او الاجارة على حالها وان شاء نقض  
الاجارة والعيب فيها كسر الخرج والحائط وما به من البناء ومنع السكون ولو جرت به عيب بعد القبض بعد عقد  
الاجارة مرد ايضا لان عقد الاجارة عقد المنفعة فاذا حدث العيب قبل استيفاء المنفعة فكانت حرة بعد العقد  
قبل القبض بخلاف البيع وفي الزيارات في البواب اجارة خيار العيب الاجارة فوارق البيع في انه يفسخ المشتري  
بالرضا العيب قبل القبض وبعد القبض لا يفسخ بك بشرط القضاء او الرضى وفي الاجارة يفسخ المساجد بالرضا  
قبل القبض وبعد خيار الرضى ثابت للمساجد **جنس آخر** في اجارة الارض وفي مزارعة الصغرى رجل شاخر  
ارضا لغيره عمارتها واصابت النخلة او غرق الارض فلم ينبت فله عليه لاجر تاما ولو غرق قبل ان يجر  
فلا اجر عليه قال في الحجة والقوى على انه لا اجر على المساجد فيما يقع من الارض بعد هذا النخلة الا اذا تمكن من اعادة



زرع مثله او دونه في الضربة الارض وكذا لو سقى ما غاصب لاني في المسئلة الاولى يمكن ان يزرع آخر واذا غرق قبل  
ذلك لا يمكن ولو قبض الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب عليه ان يزرع في الفتاوى باب النون رجل اشترى  
ارضا ليرحمها فزرعها فلم يجد الماء ليسبقها فنبس الزرع سقط عليه سواه اشجارها الشربها او غيرها بها كذا الخ  
الفقيه ابو الليث يؤوله ما لو اشترى الرجل من رجل ماء وانقطع الماء ولو جرت النهر الاظم فلم يبق على سقيها على هذا ولو كان  
تسقيها المطر فانقطع المطر على هذا قل في المحيط وفي فتاوى اهل سمرقند اشجار من اراضي الجبل فزرعها فلم  
ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت الزرع كله للشاخر ليس عليه كذا الارض ولا نقصانها واحاله الى  
نوابه ابن سادة ولو اشترى ارضا ليرحمها فقل ماؤها وانقطع فله ان يخاصمه حتى يفسخ الماضي العقد بينهما وبعد  
ما فسح ترك الحاكم الارض بين باجر مثلها الى ان يترك الزرع فان سقى زرعها كان ذلك رضا وليس ان ينقص  
الاجارة وفي المنتقى لو لم يطور ولم يخرج الزرع في تلك السنة فلما مضت من الاجارة خرج الزرع قال هو للزرع  
ويصدق الفضل فان قال رجل ان الارض انا اقله لك ولو اشترى ارضا سنة فزرعها غلة واحدة قد سماها بعينها  
فزرع تلك الغلة فلما نبت اشابت الزرع اقم من برد او غير فافسد وهي وقت لا يستطيع ان يعيد تلك الزرعة  
بعينها فاذا اراد ان يزرع غير ما سقى فها هو دونه في الضرر على الارض فعل وان كان من غير ما سقى يزرع اضر على الارض  
لم يكن له ذلك ويرد الارض على الاخر وعليه الاجرة بقدر ما كانت يد رجل غصب ارضا فاجرا سنة من رجل بدهم  
مسما ليرحمها ما بدله فزرعها ثم ان رغب الارض اجاز الاجارة جارية من يوم اجاز وما مضى ليس للرجل  
اجرة بل للغاصب ويصدق بها بعد ما مضى نقصان الارض الى يوم اجاز ولو كان دفعها من رغبة بالنصف فاجازت  
الارض المزاعة جازت وان كان الزرع قد سبل ولم يسر فلا شيء للغاصب من الزرع ولا ضمان عليه نقصان الارض  
ولو اجاز المزاعة بعد ما سمن الزرع وانتهى لم يخرج وكانت المقاسمة للغاصب يتصدق ويضمن بنقصان الارض  
هذا في المنتقى وفي التجريد في آخر الاجارات بعد سائل الاستصناع ان اجاز المالك الاجارة بعد استيفاء المنفعة  
والجواب في ذلك في المنتقى اما ان اجاز قبل استيفاء المنفعة جاز والاجرة للمالك وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة  
فلا اجرة في الماضي الباقي للمالك عند من وعدهم اجرة ما مضى للغاصب ما بقى للمالك وفي فتاوى الفضل رجل  
اشترى كروما فحلم قوام الخلاف حكم الله ان كان موقفا او قبض اشجار دخل تحت البيع ان شرط كذا كذا في البيع  
وان لم يكن بوجوه ان حصل على ملك المشتاجر يكون للشاخر ان يشترى الاشجار كل احدى الطرق والاجاز ان  
احتطب ليعمل المشتاجر يضمن ذلك **جواب** في اجرة المستغل وفيه استيجار الحكم والرجح رجل اشترى كروما  
في قرية وقع الحلاء وفيه الناس سقط الاجرة وان دفع بعض الناس لم يسقط في فوائد كذا الاسلام على السعد في  
في المحيط فان كان ما للرجل وحده للنساء وجميعا الا انه سمي الاجارة فلهما اجارة مستحقة قال شيخنا

اذا كان بالكتابين واحدا والذهلي واحد اما اذا كان كل واحد منهما باب على حدة لا يجوز حتى يمتلأوا  
اشجار حتى ماء على النبطي فيها خبطة ويطحن غير ان كان ضرا طحن مثل الخبطة او غيره لا يكون مخالفا  
وان كان خفقه يكون مخالفا فيغير احكام القصب في التوازن ساحبين يد جانوب رجل في الشارع فلما  
من رجل يبيع الفاكهة كل ثمرة بدينهم فاشترى من الاجرة في الحاقه قال الفقيه ابو الليث اما جبال اجران او كان  
ثم بناء او كان يصير الاجرة فاصبا رجل استقرض درهم من رجل فقال له اسكن جانوبي فالم اراد عليك  
درهمك لا طالبك باجرة الحاقه والاجرة التي يجب عليك هبة لك فدفع المقرض اليه الف درهم وكان المقرض  
مدة قال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه من المال والاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكر ترك الاجرة عليه  
قبل الاستقراض وبعد فلا اجر عليه رجل له حوائت مستغلة فجاءه انسان فسكنه جانوبي من تلك الحوائت  
ثم بدله بجبان سئل ولو قال الساكن كنت غاصبا لا يصرف واذا كان الغاصب قبل الحاقه للمالك اما اذا  
ادعى المالك لا يجال الاجرة عند اقامة البينة من المالك وكذا لو دخل الحمام وقال دخلت على وجه الغصب يصدر  
الكل في التوازن وفي مجموع التوازن اشجار ما يبذل معلوم على ان عليه الاجرة جارية وانقطع هذا الشرط  
بخالف مقتضى عقدا لاجارة فيفسد وفي الاصل رجل اشترى حرماء وبيتهما ومساكنهما فله معلوم بل معلوم  
فانقطع الماء سقط من الاجرة بحسبه وان انقطع الماء فسد ما لاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول  
قول المشتاجر وان اختلفا في نفس الانقطاع بحكم الحال فان قل الماء واخر بالبطن وهو طحن فان نحس الضرر بخير  
وان قل فولازم وان قال المالك ان ينقطع الماء يفسخ الاجارة فاكترى البيت والحجرين والمناج خاصة فليس  
له فيه بطلان الفسخ بل له ان يفسخ للعيب لو كسر الحجر والذوارة او نهض البيت فله الفسخ فان اصلحه فليس له الفسخ  
وفي الفتاوى رجل اشترى طاحنة وفيها رخا فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال العمل الا احدى الرختين  
ان كان الحفر على الواجر عدة وكان بحال الوصف الماء اليها يعلان بحرا فاقصا يلزمه اجها وله الخيار وان كان لا  
يعلان يلزمه احدىها وان تفاوتت فليقله اجر الكبرها وان كان الحفر على المشتاجر فليقله اجر كماله كماله المشتاجر  
فانكسر الاوتاد فليقله الاجرة ولو انقطعت الاطراف فلا اجر عليه رجل اشترى الحمام فانكسر القدر سقط الاجرة  
هذا في الاصل والله اعلم لحان كربة الطاحنة سحر ام ياله وحديدا او شيئا اخر ثم انقضت مدة الاجارة هل له  
ان يرفع ما كان له نظرا في فعل ذلك بما رصاها على ان يرجع في الغلة يرفع ويكون له وان فعل بغيره ان كان  
غيره كربة فهو له وما كان من كبره يدفع المالك اليه قيمته ولو اشترى طاحنة اجارة طويلة ثم اجرها من غيره ففاز  
بقياله واداد له بالمعارة فانفق في المعارة هل يرجع عليه نظرا ان علم انه مشاجر ليس الطاحنة ملكا له لا يرجع  
وان لم يعلم وظنه ما كان يرجع عليه هو المختار **الفصل الرابع في اجارة الدواب** وفي الاصل لو اشترى اربعة ولم



بين العمل عليها فالاجارة فاسدة وقد ذكرنا فان سعى العمل عليها ما هو خفي واشقل ما في كتاب العارية ففي كل  
موضع ضمن العارية لا يجبر الاجر من رجل ساخر اية ليعمل عليها له ان يركبها وان ساخرها ليركبها ليس  
ان يعمل عليها ولو عمل عليها فلا اجر عليه لان الكوب سعى حملها له ركب فلان وحمل معه غيره ولا يستحق العمل كونه اكل  
واذا اتكاري قد تم مشاة ابله على ان الكاري يعمل عليه من مرضهم او من عيانتهم فهذا فاسد ولو شرط عليها  
الاخر وتفسير ان يركب احد منهم ثم يتركه الاخر ثم ينزل فذلك تجايز وان ساخر دابة ليشيع عليها  
رجلا او ليل على رجل لا يجوز الا ان يعين مضافا على الا انه محمول على ساخر اية من رجل كل شهر بعشرة دراهم  
على ان يمتد بدالة حاجته في ليل او نهار يركبها ان سعى بالكوفة ناحية من فاجها جاز وان لم يمتد مكانا لا يجوز  
فاما اذا ساخر ثوبا ليقصه بخراجه في مصر فجاز وان لم يمتد مكانا وفي المنفعة لو تكاري اية على دخول  
عشرين يوما الى موضع كذا فادخله الكاري خمسة وعشرين يوما قال بخطه من الاجر حساب ذلك وهذا  
يسقيم على قول من قال انما على قول فيسبغ ان يفسد الاجارة كالساخر رجل النخيل له هذه العشرة  
مخاتيم فيقول اليوم بدرهم يفسد عنده قال ابو حنيفة اذا ساخر اية ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل عليها  
عشرين فيسبغ له الاجارة فان عطبت بعد ثلثين فعليه نصف قيمتها والاجارة وهو قول من ولو ساخر اية  
ليذهب الى مكان كذا فركبها في مصر خراجه وهو مخالف ولا اجر عليه ولو ساخر قصبا ليلبسه ويذهب  
مكان كذا فلم يذهب لبسه في منزله فهو مخالف ولا اجر عليه ايضا قال الفقيه ابو الليث يجبر اجرة ما لا خلاف  
لاخره لو هلك لا يصير ما بخلاف الدابة لان الاجارة في الدابة لا يجوز الا ان يمتد المكان وفي الثوب يحتاج  
ذكر الوقت ساخرت دراهم ليلبسه يوما الى الليل يجبر عليه لانه يلبسه اليوم كله ومن الليل اوله واخره ولا  
فيما بين ذلك اذا كان ثوبا فان لبست الليل فتخرج من مكان كان ثوبا بيلة لها ان يلبس الليل كله ساكر  
دابة باربعة دراهم على ان يرجع من يوم فلم يرجع الى خمسة ايام يجبر عليه درهمان وهو مخالف في الرجوع فلا يجبر  
في الثوب **جواب** فيمن بطل عمله في الثوب ساخر الدواب لبلده ليعمل عليها من هناك حيلة فجاز الكاري قال  
ذهب وما وجبت الحيلة ان صدقة المستكر في ذلك فاجر الذي يلبس من غير حل واجب اصل هذا في الجامع الصغير  
رجل ساخر رجلا ليلذهب البصرة ويحج بعيا له فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاز بن بقوله الاجر حساب ذلك  
ذلك ولو ساخر ليلذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحج بجوابه فذهب فجد فلا يشاء في الكتاب فلا  
اجر له عند ما وعده له اجر الذهاب لو ساخره ليلذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فجد فلا يشاء في  
فلا اجر له عند ما وعده له في مسألة الكتاب ان يركب الكتاب لكنه دفع الى وراثته او وصيته يجبر الاجر بالاجماع لم  
يذكر انه اذا وجد فلا غنايا فترك الكتاب هناك ورجع من شايخا من قال من الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال

هناك يجبر اجرا لذهابا لم يتفق هذا اذا شرط عليه النجى بالجواب فان لم يشترط عليه النجى بالجواب فلم يذكر في الكتاب  
فقول اذا المشتروط ترك الكتاب حتى يوصل اليه دخل خضران كان غائبا والى وراثته ان كان ميتا فانه يستحق الاجرة  
كلما وكذا لو وجد دفع الكتاب اليه ولم يقرأه حتى يخلصه من غير حل له الاجر كما لا بد في ما في وسعه ولو لم يجد  
او وجد لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب فلا اجر له وقال له اجر الذهاب بالاجماع ولو ساخر  
يلبغ رسالة الى فلان بالبصرة فذهب الرجل فلم يجد للرسول اليه ووجد لكن لم يبلغ الرسالة ورجع فله الاجر  
بين الرسالة والكتاب ان الرسالة قد يكون لا يرضى الرسول ان يطلع عليه غير اما الكتاب فيقوم قال الشيخ لا ام  
شمس لاية الحلوى لاسلم فضل الرسالة هو الكتاب سواء فاما في الطعام اذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا  
يعنى عند اصحابنا الثلاثة وفي الاصل رجل ساخر غلاما ليلذهب بكتابه الى بغداد فقال الغلام ذهبته وقال  
المساخر ما ذهبته فان قام الغلام لبيته قد دفع الكتاب اليه جبر الاجر وكذا لو قام البيته انه لم يجد وفي  
مجموع النور رجل ساخر اية ليلذهب بها الى المدين ويحل طعاما من المدين عليها فذهب فلم يجد الطعام فما  
المساخر اجرا الذهاب لو ساخرها ليعمل عليها من المدين ولم يستاجر من موضع العقد لا اجر عليه ومن  
هذا الجنس شاة صارت واقعة صورتها رجل اشترى اشجارا من آخر ليقطعها وذهب بالاجرة فلم يرض فقضايا البيع  
في الاشجار هل للاجر متى من الاجر بنظر ان ساخرهم ليلذهب من المص الى موضع الاشجار ويقطع الاشجار  
فلم يجد اجر الذهاب ان ساخرهم ليلذهب الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا اجر لهم قال ثم وجد المسئلة في  
النور والنجى على خلاف هذا صورتها رجل ساخر جيرا على ان يقطع له اشجارا في قرية بعيدة من المص على ان اجر  
الذهاب الرجوع على المساجر قال الاربعة اجرا الذهاب لا اجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا رجل ساخر رجلا ليلذهب  
كذا او قرا من الحطة فعمل بعض الطريق فيخرج ورجع واعد العمل الى الموضع الاول لاستحقاق ثمن الاجر وعلى هذا  
لو اكتر سفينته من رجل يعمل فيها طعاما الى معلوم فلما بلغت السفينة من بها الريح فردتها الى الموضع الذي اكتر  
منه ان كان صاحب الطعام مع السفينة يجب الكراء وان لم يكن صاحب الطعام معها لا يجب فضا وكذا اذا خاطب بعضهما  
على الحياطة ولو فقهه غيره لا يجبر عليه والاسكان على هذا في العيون **جواب** في الاصل رجل ساخر اية من  
الكوفة الى الجبانة لم يجز لانها جبايتن حتى لو كان في مصر جبايتن واحدة حجاز ولو ساخرها الى موضع صلوة  
الجماعة لا يجوز لانه كثير في كل مصر لو تكاري من الكوفة الى الجبنة ذاهبا وحيثا له ان يبلغ اهله بالكوفة اذا  
رجع وكذا لو ساخر الى الكوفة مبلغ عليه ما من له وكذا في حمل الباع فلو نزل في موضع وقطع هذا من ثم قال بل الخطا  
بل في ناحية اخرى لا يصدق ولو تكاري اية ليرى في علمها الى بيت زوجها ان كان بغيره ياتين اول ركب  
ويركب لو حبس الدابة ليلة حتى اصبح فذرها ولم يركبها لاجر عليه ولو تكاري ليركبها ويشيع فلا غنايا من غير  
الغدا







بطلب شيئا منها حتى يجلبه لا يفاء او شرط التحجيل وهو لا يضاف الى البيع جازا وجب له ان يطالب به ايها الشا  
ولم يحل الكفيل قبل الاجراء يرجع به على الاصل حتى يفي الوقت وليس للكفيل ان ياخذ المشتاج حتى يوديه  
ان لزمه هو يلزم الكفيل عنه لما عرفه ككلمة الكفالة وان اختلف مقدارها فقال الاجرة رومان وقال الكفيل  
درهم وقال المشتاج نصف درهم فالقول في المشتاج لا تكاره الزيادة واقوال الكفيل على نفسه بزيادة  
درهم جاز ولا يجوز على المشتاج فالقول في الكفيل فيما زاد على درهم لا تكاره الزيادة ولو اقل من البنية اخذ بالنية  
ايها الشا فلما كان الاجر ثوبا فقلت ككلمة الكفالة لانه يرى الاصل من تسليم الثوب بالمال وتوابعه  
او بعد الخدمة فكفل انسان بالخدمة لم يجز لانه يقدر على قيامها ولا يكون خدمة الكفيل خدمة الاجرة ولو كفل  
بتسليم نفس الاجر جاز وكذا لو اشترى ارايسكها او ارضا بزرعها لم يجز الكفالة بالسكنى والزراعة ويجوز  
بتسليم المزار والارض والمشتاج واجب ومجلا باعياها الى موضع كذا كفل رجل تسليم العيينات تسليم  
الحل لا يجوز ولو اشترى اربلا بغير عيانها جاز استحسانا لانه يمكن ايفاؤها الحل ماشاء كافي الكفول عنه ولا يحل  
الاجرة واخذ كفيلا بزرعها ان لم يوف المانع منه لانه دين من ثوبه ولو اعطى ثوبا بخلط او شرط عليه خياطة  
بنفسه فكفل انسان بخياطة لم يجز وكذا كل عمل فان لم يشترط خياطة بنفسه فكفل انسان بالخياطة جاز  
فان شرط الكفيل رجوع على الكفول عنه باجر مثله بالاعمال بلوغ ان كان كفل اجرة الكل في الاصل من رجل وكل حيا  
بان يجر كره اجارة طويلة ففعل ضمن الموكل مال الاجارة عند الفسخ منه لانه اجتنى عنه والحق عايد  
الى الوكيل **الفصل الخامس في الاستصناع او استيجار العمل** في الاصل رجل يشتاج رجلا للبيع او للشراء  
ولم يرقم لم يجز ولو بين الوقت جاز ويجب الاجر حصل البيع او لا ولو قال ابيع الى هذا المتاع باجر درهم او شتره  
الى ولم يبين اجلا فله اجر مثل لا يزداد على درهم ولو امره بالبيع او بالشراء ولم يشترط له اخر اتمى سقانه في  
التجريد لا يجوز اخذ الاجرة على البيع والشراء ولو باع واشترى جاز لمثل لا يجاوز درهم ولو دفع الى امرأة  
رجل درهم حتى يسقى في بيع دار زوجها وتخصه على ذلك في شربة وفي النوازل رجل قال لرجل ابيع صبيغ على  
ان لك من الاجر كذا فلم يزد على الايام فاعماله كل آخر ليس الا في شربة اخذ الفقهاء ببول المست قال في  
الحيط وهو لا يستحق وعليه الفتوى وهذا موافق لقول من فيما ذكر في النوازل رجل دفع الى رجل ثوبا وقال  
له بعه عشرة فلما زاد ثوبه بينك وقال بولس ان بعه عشرة او لم يبعه فلا اجر له وان تعبد ذلك وان باع  
بائني عشرة او اكثر او اقل فله اجر عمله اذا تعبد ذلك لانه عمل بواجب فاسم فاستحق الاجر قال القاضي الامام  
وهذا صحيح ويحق لان الاجر قابل بالبيع دون مقدما تا اذا كان المعقود عليه البيع دون التسعى في ثوبه  
سماعة عن رجل اشترى ثوبا فقال اني على فله درهم فذل انسان فلا شيء له ولو قال انسان جينه اني  
عليه

١  
فلان درهم فان له من غير شيء مائة فذلك لا يستحق الاجر وان شتره مائة اجرا لم يشترط له  
او لم يشترط في وقت جاز ولا فلا فان كان الخطيب ملك المشتاج جاز اشترى رجلا لهدم جداره او ليعمل  
ذراع بكذا جاز رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان من رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجر المعتبر  
عادة اهل السوق كان لا يبيع الا ما يجزى من الشئ وان كان يعين في مثل ذلك بغير الاجر لا شيء الا في  
كل موضع يجب اخذ الدال الاجر ثم ان المشتري في المشتري بالبيع بطريق هو فسخ ولا يكون فسخا الا  
يسر من الدال ما دفع اليه **الاجرة** رجل دفع الى حائك ثوبا او امره بان يبيع له ثوبا وبين صفته  
على اربعة او ثلثة الحائك اجر العمل لم يجز وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يفتي بجوازه بنفسه حكمه  
قال والفتوى على جواب الكتاب الاستصناع بيع او مودة والافق نه بيع والمستصنع بالخيار اذا رآه  
ولا خيار للمستصانع هكذا قال ابو يوسف واوك وعليه الفتوى وقامة يبيع الحايص الصغير وفي الاصل اذا دفع  
حائك ثوبين من غزل او امره بان يبيع له ثوبا سبعة في اربع ففسخ له ثلثا في اربع ان شاء ففسخ  
غزله والثوب للحائك وان شاء اخذ الثوب اعطاه الاجر قال الشيخ الامام شمس الدين الترمذي الاضغ عند  
ان يعطيه اجر مثله لا يزداد على ثلثة ارباع المستصنع ومن هذا الجنس صرف واقعه رجل دفع الى النساج ثوبين  
الغزل احداهما ارق من الآخر ومنه ثوبين باريك اشترى باق وان سترى باق يصدى فغسل النساج  
احدهما في الآخر صار الكرياس للنساج بلخلا في ويضم الحائك مثل غزله والصباغ اذا خالف فصنع الاضغ  
مكان الاجران شاء ففسخ قيمته ثوبا بيضا وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصنع فيه ولا اجر له ولو صنع رديا  
ان لم يكن فاحشا الاضغ وان كان فاحشا بحيث يقول اهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوبه ابيض في الخط  
ولو امره بان يصنع من غزل ابيض ففسخه بغيره يضمن الا انه لم يشترط صبغه وقد امره بصبغ الثوب ابيض  
فلما كان بالخيار ان شاء ضمن قيمة ثوبه ابيض ففسخه بغيره يضمن الا انه لم يشترط صبغه وقد امره بصبغ الثوب ابيض  
الاصل ولو اشترى رجلا ليعمل له عشرة ايام يتناول اليوم الذي عليه فلما زاد ان يعمل في الصيف يضمن  
عشرة ايام من اول شهر كذا ولا يقول عشرة ايام في الصيف لانه محمول وفي الفتوى رجل قال لآخر اعط رجلا  
درهم ليعمل له ثوبين فعمل له ثوبا واحدا وامتنع عن العمل في اليوم الثاني قل ان كان ثوبا فله الاجارة جارية  
وتخير على العمل فان مضى اليوان ليس له ان يطلب منه العمل لو مضى له العمل قال يمين من الايام فالاجارة قال  
وله اجر مثل عمله ان عمل جهالة اليومين رجل قال لآخر اقم عشرة اقفرة حطة فاقضه فاشترى من عمله  
قال لاجر على القرض لانه هو العاقد وان قال المستقر من استاجر من رجل فلك قال لاجر على القرض وله ان  
يرجع على المستقر لانه فعل امره وفي مجموع النوازل رجل دفع ثوبا الى خياط وقوله اقطع حتى يصيب القدم



وكذا خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا كان قد ابيع ونحوه فليس شيء وان كان اكثر فبعضه وفي القضاة  
الصغير رجل اشاجر جلا فاده به روين سنانا فاده زندي نجي الدان كان مينا فاع وان لم يكن مينا لا واما  
يبيع التفاوت اما اذا لم يكن متفاوتا بان اشاجر رجلا العجل له كذا فاعنا بكذا يجوز وان لم يكن القطن مينا لكن  
يشترط يكون في ملكه ذلك القطن من القطن في البيع ويسهل هذا مسئلة الجايغ الصغير رجل اشاجر رجلا  
ليخبر له هذه العشرة محاييم دقيق في هذا اليوم بعشرة ذكر الاشارة مع ان الدقيق غير متفاوت والجواب ان  
قوله هذا وقع اتفاقا في راي مسئلة الدقيق في الشئ يكون كله وفي الشئ لوقال للقصار بقصر مائة  
ثوب مردى او بعد ردى جاز ان كانت الشياخ عنده وهو ليحيا راد اراي الشياخ في مسئلة الخراج لا يخالفه  
والفرق ان بعض الشياخ يتدقصاره من البعض بخلاف القطن وفي الاصل رجل قال للقصار اقم عشرة ثوب  
بدرهم لم يجر وان بين جنس التوفيق ان الشياخ جاز فلو رد القصار ثوبا غير ثوبه خطأ او عدا فقطعه  
وخطئه ثم جاء صاحبه ان شاء من القصار ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على  
احد لو اشاجر خياط فاده قباى من انه بدور دافق الشيخ امام ظهير الدين الرغينا في انه يبيع ثوبا  
اذا بين الجنس القدر في الاصل رجل دفع الى اشكاف جلا ليحزله خفين على ان يغسلهما من عند  
يتظنه ووصفه له ذلك كله جاز وان كان هذا بيعا في الجارة للتعامل قال في المحيط وهذا استحسان والقياس ان  
لا يجوز بيع ثوبه ما لو دفع ثوبا ليخيطه خيبة على ان يحشوه ويتظنه من عنده باجر مستحق فان ذلك لا يجوز  
قياسا واستحسانا فكذا هذا من القياس للتعامل وفي الشئ عن رد دفع الخياط لهما رة وقال بطلانها  
من عندك فهو جاز وقاسه على الخف فصار في المسئلة روايتان ولو قال لهما رة من عندك فبطلانها  
الروايات لا لا تعامل فيه ثم ان محمد اخرج هذا التصريح وان لم يرها صاحب الجدل النعل والبطانة وصر في غير  
وبطانة يلبس بذلك الجلد وكذا اذا امر رجل ان يجره على خفي ربيع قطع ولم يرا الرجل القطع وكذا لو رجع الخفر  
على الخفاف من غير ان ير الاسكاف الرقاع وفي نوادر من جملة شرا الا رة فاذا في الترفيع والخصف روايتان  
فان خالفه الخياط فان اخذه فله اجر مثله لا يزداد على المستحق وقيمة ما زاد في غلظه وبطانته ولا يزداد قيمة النعل في  
البطانة بالقيمة ما بلغت كالبائع الفاسدة لا تجعل هذا بيعا للتعامل فغير الزيادة فيه دون القيمة وكذا لو عطا  
خرفه ليصنع له منها طنسوة ويطنهما ويحشوها من عند وفي فتاوى الفضل لو دفع ثوبا لشد عليه كذا من  
قطن نفسه بكذا من الداهم ولم بين الاجر من الثوب جاز للتعامل وفي الاصل رجل اشاجر قيصا ثوبا فاضاع  
ثم وجب بعد ذلك لم يكن عليه الاجر اذ اصدقه المالك فان لبسه في يوم آخر ضمن لمضى المدة وان اختلف في  
الصباغ يحكم الحال وفي القضاة رجل اشاجر ثوبا ليلبسه كل يوم بدافق فوضعه في بيتة سنين ولم يلبسه و

لعلهم دانقا الى الوقت الذي لولبسه الى ذلك الوقت فخرج سقط الاجر في مجموع التوازل رجل اشاجر  
رجلا ليلبسه ثوبا الى وضع كذا فاعنا سار بعض الطريق بدل المقتل ذلك وطلب نصف الاجر قال الجواب  
كان الباقي من الطريق مثل الاول في السلق وفيه ايضا رجل اشاجر ثوبا يوما الى الليل فجاء رجل الى الخمار  
وقال اتخطي دواة بدرهم فاختار فان كان صاحب الدواة يعلم انه اجير فانه انهم وان لم يعلم ثم علم لا بأس به  
وليس عليه شيء ونقص من اجر الخمار قدما عمل في الدواة الا ان يجعله في محل وفي الشئ رجل دفع الخياط  
ثوبا للمدفع اليه اجير من الحاجة فدام وان نقل عليه العمل فله ان يأخذ العمل ايها شاء وايقامات فله  
ان يأخذ الآخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاد فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو خرا و  
عبد ما ذون حتى هلك الثوب فحانق الاستاد وهذا عندنا وان شاء رب الثوب اخذ به المستقبل ورجع  
هو ثوب مال الاستاد فاذا اخذ بالعمل فعمل فعمل الاستاد بالضمان رجل دفع الخياط ثوبا ليخيطه  
فقطعه ومات لا يجب شيء من الاجرة لان الاجر العادة للخططة لا للقطع هو الاصح اذا اشتري ثوبا  
وشركا على ان يجره البائع جاز للتعامل بخلاف الثوب اذا شرط الخياطة على البائع لعدم التعامل بهذا  
في الاصل وفي التجرد في النعل لا يجوز ايضا وفي الاصل ايضا في الاستيعار حفر البئر لا بد ان يبين الموق  
والطول والعرض وفي المهن ستن العمق والطول والعرض والحفر فاعرف جديلا ان كان نطاق حفره  
اجر عليه وليس بحجر حفره روايتان فوايد تشمل سلام ان كان كجبان كان في بيت المساجر كل في الحيا  
وفي فتاوى القاضى الملمه واذا استقبل الحفار في حفر البئر او القبر حفره لا يزداد له في اجره كما لا يتفق من  
اجر بسبب المكان ولو شرط كل ذراع في الجبل بكذا وفي المسئلة بكذا وفي الملة بكذا جاز ولو شرط حفر البئر  
وطينه بالاجر ففعل ثم انما ربح الطن فله كل الاجر ولو ايفار قبل الطن فبحسابه ولو كان في غير ملكه فلا  
اجر عليه لعدم التسليم وذكر في المحيط فان كان في بلدة يكون فيها ذلك فوجبا صلبه راي فان كان يعلم  
سليقا كان عليه ان يحفره وان قال الم علم خلف بانه انه لم يعلم وكان له الاجر بحساب حفره قال الحاكم ابو  
الفضل هذا خلاف جواب الاصل ولو مات للساجر له الاجر بحسابه قال في المحيط ان كان في ملكه  
او في يده وان كان ذلك في غير ملكه ولا هو يده فلا اجر له حو يفرغ منه وسلمه اليه قال الحسن بن زياد  
اذا اراد مضعافا من الصخر ليحفر فيها بئر فهو بمنزلة مالكه ويد ومملكه وهو قياس قولنا لا شئت  
يد عليه البعير وعن ام انه لا يصير قاصدا الا بالتحلية وهو الصحيح فان اشاجر ليلبسه فاصلا للطر  
اللبس فافسده قبل ان يرفعه فلا اجر له وان كان يعمل في داره بخلاف ما اذا خاط بعضه في منزل رب الثوب  
فيسرق حتى الاجر ولو مضى بعد الخفاف ثم فسد المطر على قولنا له الاجرة وعلى قولنا لا اجرة فله الم  
يشرح



وفي الاصل الوهم بان يطبخ له في اوتون الساجر يدل معلوم فهو بخره الخبز فاجر من الاتون من تأمله  
فلو كان قبل الاخراج قد ما يطبخ فلا اجر له ولو كان الحفر غير ملكه فلا اجر له لعدم التسليم ولو استأجر  
الحفر القبر بشرط بيان الطول والعرض والعق فان لم يبين جاز استخفاً واخذ بوسط ما يعمل الناس فيه  
وصفوه له موضعاً الحفر البئر فخره موضع آخر ان شاء اجاز للوفاء في الاصل وان شاء تركه الخلاف  
الوصف فان علم ما دفن الميت فهو رضا وفي خلو التراب على الميت عبر العرف وفي قواي القاضى لاما  
على الحفر استخفاً فلما روي في الميت اخبر قبل ان ياتي للساجر القبر فهو كغير البئر في فوائد شمس الاية  
الحلواني رجل ساجر جلا ليعمله حوضاً عشرة في عشرة بعشرة دراهم فخر خمسة في خمسة يجب  
درهمان ونصف لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع حجة  
فلما يلزم ربع الاجر وفي قواي النصف رجل له غريم في مصر آخر قال لرجل اذهب اليه وطلبه بالذي  
عليه وهو كذا فاني قبضت فلان عشرة دراهم من ذلك يجب اجر المثل وفي فوائد شمس لمة رجل ساجر  
اجرا ثم اعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر ولو استأجر جلا ليعمله كذا  
ولم يذكر الاجر يجب اجر المثل وفي القضاوي للصغرى اذا دفع الى قصار ثوباً باليقصم ولم يتم له اجر قال  
ابو حنيفة لا اجر له وقال ان انصبب القصار ليقول ذلك من الناس باجر كما هو العاد يجب الا فلا قال المصنف  
الشمس الفتوى على قول رجل دفع جارية مريضة الى طبيب قال له عالما بالمال فايزاد قيمته بل بالحق  
فالزيادة لك فعل الطبيب فبرأت يجب اجر المثل وثمن الادوية والمنفعة والكسوة ان اعطاه اولين  
منها لاستيفاء اجر المثل رجل وهب من اخيه ثوباً وقال له هو كاري فرياًت هبة سال بكى ثم رجع في الهبة  
بعد ما عمل السنة ينظر ان قال وهبتك على ان يعمل لي السنة فعلى ان يكون له حق الرجوع في الهبة وفي المنفعة  
رجل قبل من رجل ثوباً كرم ان يباه من ابن البناء وطينه وتبته في وقت معلوم كل مرتبة اذرع بدرهم فهذا  
فاسد فان يباه ينظر الى قيمة الثوب واللبن يوم ادخلها في البناء ثم هي ان كانت ثلثين درهماً نظر الى قيمتها  
متبناً فان كان اربعين لزمه ثلثون ثمن اللبن الطين وينظر الى اجر مثله على البناء ان كان اقل من عشرة فله  
ذلك وان كان اكثر من عشرة لا يجاوز به العشرة لان الاجر صار من الاربعين عشرة وفي القضاوي رجل ساجر  
رجلاً ليعمله في هذه الساحة نشن ذوى سقفين او سقف واحد وبين الطول والعرض والشرب  
وعزير لك بالآية يقال بالفارسية شكد د ادا لا يجوز رجل ساجر جلا ليعمله حوضاً عشرة في عشرة الى منزل ابيه  
فعمل احد مادونا الاخر فله نصف درهم ان لم يكونا شرين العمل قبل ذلك ولو استأجر احداهما البناء  
حائطاً وحفر بئراً ولو كانا شرين يجب كل الاجر بينهما رجل قال لآخر ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا

فلك درهم وان حملت هذه الاخرى فلك درهمان فلهما جميعاً فله درهمان ولو قال لرجل حمل هذا الى شئت منه  
بدرهم وان شئت منه بدرهمين فلهما جميعاً فله درهمان وفي رواية ابن سبعة على هذا في المنفعة وفي القضاوي  
القضار او الحياط اذا فعل يد علمه السحق الاجر ولو قال له فعل يدك ولا تفعل يد غيرك لا يستحق الاجر  
نحو اني اظير على ابائي فلهما رجل ساجر جلا ليعمله حوضاً عشرة في عشرة ثم استخفت الدراهم يجاب  
المثل ولو كان مكان الدرهم عين من لا يجب قيمة العين الا اجر المثل لان قيمة العين بدل العين وكذلك  
الدراهم لانه لا بد لها في مضاربة الاصل بطريق الاستسماة وفي المنفعة رجل ساجر جلا ليعمله حوضاً  
كل شهر يكذا فلما مضى نصف السنة جحد الساجر ان يكون اساجر العبد وقيمة يوم جحد الفاد درهم مضى  
السنة وقيمة الف درهم ثم مات العبد بعد السنة قال لاجارة له لارمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة فلان  
قبل كيف جمع عليه لاجر الضمان قال لا يجتمعان هنا قال هشام يعني انما لارمة لاجر هنا لانه استعمله السنة كلها  
فيما اساجر فلما مضى السنة كان عليه ان يدفعها فلما لم يفعل صار ضماناً لقيمة وقد كان لارمة لاجر قبل  
ان يضمن القيمة هذا انفس هشام وفي المنفعة وفي الضمان رجل ساجر ابنة من بغداد الى الكوفة بعشرة دراهم  
فركبها ثم ان الساجر جحد رب الدابة وابنه وادعاهما لنفسه قال ان نفقت قبل الركوب فلهما فان ركبها  
الى الكوفة فرجع من هناك الفصيل يركب لا يرى انه اغتصب ابنة ثم اجوا اليها من الكوفة بعشرة دراهم جاز  
ويبرأ من الضمان كذا في السنة القضاوي اذا جحد النسب وطف ثم جاء به مقصوراً واقرباً انقص قبل الحجي  
فالاجر لازم وان قصور بعد الحجي لا وفي الصياح ان صبغ قبل الحجي فالاجر لازم وان صبغ بعد الحجي فرب الثوب  
بليخاوان شاء اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصنع فيه وان شاء ترك الثوب فتمت قيمة ثوبه ايضاً وفي الساجر ان صبغ  
قبل الحجي فالاجر لازم وبعد الحجي فالثوب للنساج وعليه غرضه وفي مجموع النوازل لو استأجر ناقداً ليعمله  
باجر معلوم ففعل ثم ظهر انما روي في استئجار الاجر وان كان البعض زبوا استئجار الاجر بعدد وهل الضمان ناقداً  
في فصل الضمان رجل دفع الى رجل ثلثاً وقاردهم ليختر منها صابوناً ويجعل القلي من ذلك وما يحتاج اليه على ان  
يعطيه مائة درهم ففعل الصابون لرب الدون وعليه اجر مثله وغرامة ما جعل فيه رجل دفع الى اخر عشرة امناً  
من ثياب ساجر باربعين درهماً ليدفعه فصار بعد التدقيق تسعة امناً الجب عليه اجر عشرة امناً وتسعة امناً قال  
يجب عليه اربعون درهماً كما شرط **الفصل السادس في الضمان** وهو عمل على ستة اجناس الاول في الدواب وفيه  
مسائل الداء والبقر والثالث في القضاوي الثالث في الخيل والذراع ومسائل الضرب الرابع في الخائى الخامس في الساجر والخيلا  
السادس في المفوقات اما الاول وفي الاصل رجل ساجر دابة با كاف مثله واسرها فاكاف مثله با كاف مثله واسرها  
كان لا كاف لا يضمن ولو ساجر يسرج واوكها با كاف يوكف مثله او يسرج لا يسرج مثله فملك ضمن كل قيمة الدابة















اهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فذهبوا بقرة لا يضمنون وكذا واحد منهم معين رعيه كذا قال الفقيه ابو الشكر  
 الاجير المستل في حيث يضمن عند ما والسئلة فرج في مجمع النوازل قال كان نوبة اخدم فلم يذهب وهو لو كان ساجر  
 رجلا ليحفظها فخرج الباقورة الى الفلاة ثم رجع الى الاكل فصاعت بقرة منها مطران فصاعت بعد ما رجع الى اكل  
 لا يضمن وان ضاعت قبل ان يرجع يضمن فلا ضمان على صاحب النوبة بحال لانه لم يحفظها بجرأة البقار اذا دخل  
 السرح في سكران وارسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها وقد كان الرعاة فعلوا كذلك وقد كان غرام  
 هكذا فعل هذا الراعي كذلك فصاعت بقرة قبل ان يصل الى صاحبها قال ابو بصير الدبوي ضمان عليه وهذا المعروف  
 كالشرط بقوله لا يضمنون ولم يضمنوا لان لا يمكن ان يكون الاكل بقرة فصاعت بقرة لا يضمن بقرة مرت على اقتراف  
 فدخل رجلها في نبتها فالتفت او دخلت الماء والماء عميق والبقار لم يعلم وهو لم يسبقها فخرج المكنة فماتوا في  
 المحيط واذا خالف الراعي فعلها في غير المكان الذي من فطبت ضمن ولا جرحه وان سلت الغنم فالقياس ان لا يجرح  
 وفي الاستحسان اجرح الاجر ولو خالف في مكان الراعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي الاجماع والراعي المال اذا وقع  
 ركة فوقع في غنمها فوجب ما علمت على انه لا يضمن على كل حال واذا شرط على الراعي ان مات في غنمها والآخر ضمن  
 ليس عليه لبيان بالبيعة ولا يضمن بهذا الشرط واذا خالف في القول قول الراعي والبيعة بينة صاحب الغنم  
 وليس للراعي ان يشرب لبنها ولا للوحدان رعي غنم غيره فان رعي شواجر الجبل على كل حال فماتوا كما لو اياها اذا  
 فسدت البقور من رعي رجل عند غيبته البقار لا يضمن لانه ما تلف يصنع اما تلف يصنع البقرة الا اذا سلمها في الزرع  
 وخرج الجمل بجوار **الحبس الثاني في القصار** وفي الاصل اذ اهلك الثوب عند القصار بعد الفراغ من العمل الاجرة لا  
 لم يسلم العمل ولا يضمن الثوبان اهلك بغير فعله عند ذلك جرح الاجر وعند ما يضمن مائة لا مال الناس وهذا هو  
 عمر وعليه ومنه يخرج من عطاء وطاوس ومجاهد وغيره من كبار التابعين وبعض العلماء اخذوا بقوله الحسن لما  
 لقول عمر وعليه وبعضهم اقوا بالصحة على القولين منهم من لا يضمن الا اذا وجد في رواية ذرعا على هذا قال واستاد  
 الشيخ الامام عز الدين الكندي بسره قد كان يفتي بجواز الصلح واقره سهر قد علم على هذا الشيخ الامام الاستاذ طهر الدين  
 كان يفتي بقوله قلقت له يوما من قال بالصلح الواسع الخصم هل يجزى قال لا قال وكنت اقول ما بالصلح في جميع هذا  
 والقاضي الامام يفتي بقوله قال ونحوه في ثوب عند ما ان شاء المالك فتمت مقصودا واعطاه الاجر ان شاء ضمنه  
 غير مقصود ولا اجرة فان اهلك بغيره بل خرقا او هلك بدو القصار وعصره يضمن عند صاحبها المالك لا يضمن  
 البراع والقصار والحجام على اثنين ولو دفع الثوب الى القصار وقال له اصبر ولا يضمن عن يدك حتى يفرغ فكذا  
 ليس بشئ وكذا لو شرط عليه ان يقص اليوم او غدا فلم يعلم وطالبه صاحب الثوب لم يفرط حتى يسرق لا يضمن وقال  
 في الحيلة سئل عن سلام الاوز جرحه عن دفع ثوب الى القصار ليقص اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن والتجريح

لو جفف الثوب على جبل قرب به حمة فخرقه لاضمان عليه والضمان على سائر الحمة القصار اذا استعان برب الثوب  
 فتحرق الثوب لا يدري ما في الدفين تحرق قد ذكرنا اذا اوضع القصار السراج في الحانوت فاحرق ثوبه ضمن  
 يضمن تلميذ الاجير المستل اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار والضمان على الاستاذ وان لم يكن ثوب  
 القصار ضمن الاجير ولو وطئ تلميذ المستل على ثوب من القصار فخرقه ضمن ولو كان الثوب دبة عند الاستاذ  
 فالضمان على التلميذ المسائل في التجريد ولو طفا السراج وترك المسح في الحانوت فبقي شرة فوقع على ثوب  
 رجل فاحرق لا يضمن ولو دخل اجير القصار السراج في الدكان فاصاد هذه ثوبا ضمن الاستاذ اذا دخل  
 بامرهم ولو وطئ ثوبا لا يوطئ مثله ضمن الاجير وان كان قايما ولو لا يضمن موافا كان ثوب القصار اولم يكن بخلا  
 ما لو حمل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب القصار فحرق لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم  
 يكن من ثوب القصار ضمن الاجير وفي الوجه يضمن الحائل اذا كان لا يوطئ مثله ولو ان اجير القصار اغفلت  
 منه الدقة وفي المذق فوقع على ثوب من ثوب القصار فخرقه ضمن القصار ودون الاجير المستل ان اكل  
 قال في المحيط واجير القصار لا يضمن تحرق من عمله المأذون فيه الا ان يخالف والاستاذ يضمن قصار سلم ثوبا ياتي  
 الى اجيره ليشتريه في المقصره فقام الاجير ثم رجع بالثياب قصاع ثم قطع لا يدري كيف ضاعت فلا ضمان  
 على الاجير ما لم يعلم ان ضاع في حال نوم لانه اجير القصار فلا يضمن بالتعدي والضمان على القصار وان علم انه  
 ضاع في حال نوم فالاجير ضامن وصاحب الثوب بالخيار في تضمينهما شاء **الحبس الثالث في الحجام**  
**البراع** اذا حجام الحجام او بزع السيطار او حتى الحتان فالت يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز  
 موضع الفعل فان جاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات فصيله نصف ليد النفس فان براء فمات بدل  
 النفس وفي ديات شح الحجام لو قطع الحشفة ففعل القصار لو قطع بعض الحشفة لا يقص عليه ولم يدر  
 انه ما ذكبي عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكمة العدل التحال اذا صلب واء في عين رجل  
 فذهب ضوه كالحنان الا اذا غلط فان قال جلان انه ليس باهل وهذا من جرح فعله وقال جلان هو اهل لا يضمن  
 فان كان في جانب التحال واحد وفي جانبها الاخر اثنان ضمن وفي جنابات مجمع النوازل لو قال المرحل التحال  
 ذاب بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن وفي اجازات الاصل لو امر حجاما ان يقطع شدة ففعل ثم  
 فقال المرحل بان يقطع غير هذا السن فقال الحجام امرني بقطع هذا فالقول قول الامر ولو قطع ما امره بكنز  
 من آخر فصل بهذا السن فان قطع لا يضمن مسائل الضرب وفي الاصل الاستاذ في كل عمل اذا ضرب الضرب والعبد المقيم  
 فذلك ان كان بغير اذن الاب والوصي ضمن ولو كان باذن الاب والوصي لا يضمن والضرب الاب والوصي وكذا الوصي  
 لان الاب يضمن لنفسه لان منفعة ضرب عايد اليه بخلاف العلم فانه ضرب به باذن من له الولاية وكذا الرجل لو

فان راء فمات بدل النفس







فمنه بخلافه والذو الشجر عما لا يعمل على الخياطة ثم بدله ان يأخذ في عمل آخر فهذا ليس بعذر في التجريد  
لو اجر نفسه في عمل وصناعة ثم بدله ان يتول ذلك العمل لم يكن ذلك فان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو متفرغ  
يعاين كل له الفسخ وكذا المرأة اذا اخرجت نفسها باختيار او من تعاقب بذلك فلا اله الا ان يخرجها وفي الاصل  
ولو قال المستاجر اني اريد السفر وقال الاجرة اني فعلت ولا يريد الخروج حلف القاضى المستاجر بانتهائه ان غلبت على  
السفر وفسخ بينهما والمال الكدحى والقدر في الخروج المستاجر الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال اني  
ذلك وقال خصمه انك اذيتك حلف بانتهائه انك قاصد الخروج الى السفر فان لم يرد السفر لم يكن وجوبه ان يرضى منه  
فهذا ليس بعذر وكذا لو اشترى المستاجر من رجل فاراد التخل في هذا ليس بعذر في التحويل لو اشترى من رجل الى الله  
ثم بدله فاراد ان يتجارى بفكره هذا ليس بعذر ولو اشترى من رجل بلا فسخ اذ عذر في الاصل لو اشترى من رجل بغيره  
فهذا المستاجر ان لا يخرج من عذر وكذا لو بدله في بعض الطريق قال في المحيط فان طلب من الاجر نصف الاجران  
كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الضعوف والتموه في ذلك والايستمر بقدره بعد ذلك ان كان  
صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلم يدفع وركب حتى دخل المدينة فملكته ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه فليس  
بالركوب قد ذكرنا في فصل المذول فلو قال في الدابة اني فعلت يقول له القاضى صبر فان خرج فقد الدابة معه  
الاجر وقيل ليس له فقامه وكذا لو مرض او لم يرضه غرم او خاف امرا او عثر في الدابة او صابها شئ لا يستطيع الركوب  
بعض هذا عيب في المعقود وبعضه عند المستاجر الخلف واعذر صاحب الدابة من ان لا يستطيع الخروج حبه  
غرم لم يكن له ان ينقض الاجارة ولكن يرسله جلا آخر ولو ادعى المستاجر بعض الطريق فخلية من الاجر حسابا  
سافر ويطلب حسابا باقي ولو ان قبا الابل في الطريق فالمستاجر يركبها على حاله في مكة وفي الشروط هذا اذا  
كانت المفاداة بحيث لا يقدر على الرفع الى السلطان وخلافه ان يقطع به لانه كما يجوز نقض الاجارة بالعدح يجوز  
ابقاؤها بالعدح دفع الضرر في المفاداة ينقض قال في المحيط الا يرى ان المستاجر سفته فنقض المدة والمصلحة  
في وسط البصر عقد اجارة مستدة فلان يبقى اولى وفي السير الكبير لو ادى الاجران يوجرها منه يوجرها الا ان  
حضرهم لم يشترط ان يوجرها الامام ولكن يقول استاجرت سفته بكذا او يوجرها واحد من فقائه ان لم يكن  
امام فلان في الاجران يعطيهما سفينتين برقاية اما اذا كان مصر لا ينقض العقد لا ينع عليه الاجر المستحق  
فان في مكة دفع الامر للقاضي فان لم يقض له الكدحى الكوفة كان لان المالك رضى بكونه في مكة وان رأى القاضي  
النظر في بيع الابل وبعث الثمن الى وشره جاز وان نقض المستاجر على الدابة فهو موقوف الا اذا نقض بامر القاضي  
اثبت له بالينة وفي المنتهى رجلا ان اشترى من رجل بغيره محلهما عليه الى مكة ثم مات احداهما وقال  
لا اخرج فان المحارى يورث محل الرجل الآخر نصف الاجر ويقال له حمل معه على محلهما مثل الذي انى الخروج وكذا

فمنه بخلافه في قباوى الليث وينبغي ان يقال ان الم يعلم الاجر والمستاجر بالقيمة ان له بان يزن به القدر الذي  
يوزن فيه بدونه ذلك العيب او بدنه ذلك القدر لا يجزى ان اشترى من رجل من وجعله في الطريق ثم من  
وجهه الى الطريق ودعا جيرا له لم يرح عن ذلك المكان ثم نظر فاذا قد ذهبه ان لم يطل تحويل وجهه حتى لا ينع  
مضيعة للمال عليه والقول قولهم يمينه ان كذبه الاجر وان طال المعانة ضمن في مجموع التحويل رجل يدفع  
له الى رجل على ان يرضى بقبضه للشراء وانما قبضه بالاجارة سنة بكذا فملك عند بعض القبول ان ملك بعد الاستعمال  
وهو على الاجارة ولو قال انى الملك ان كان قيمة مثل الاجر والترك قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق وان ملك  
قبل الاستعمال لا ينعى ان لم يقض على الضمان وفي مجموع التحويل ان كان الاجر اكثر من الاجر فساو ودفعه الى الاجر  
لكس الحطب وذهب به الاجر ولا يرى ان هذا مستاجر الاجارة لا ينعى ان مستاجر يدفع اليه وعلى القليل  
والخيار ان لا ينعى في الحطب وينبغي ان يقال ان كان الناس يتفاوتون باستعمال الناس فلا بد لصحة الاجارة من  
تعيين استعمال الناس والمستعمله المستاجر بعد ما دفعه الى الاجر هل ينعى ان يكون في المسئلة اخذ في الشراخ  
الاجر او اطلع الاشجار وكس الغصان ما بعد ما بلغ الاشجار في الاجارة الطويلة لا ينعى ولو فعل المستاجر لا ينعى  
ولكن ليس له ان يخطب **الفصل السابع في فسخ الاجارة** وهو مشتمل على حثيين الاول فيما يكون عذرا  
في فسخ الاجارة وفيما لا يكون كما فيما يكون فسخا وفيما لا يكون ما الاول وفي الاصل الاجارة فسخ بالاعذار عذرا  
ومن الاعذار في استيجار البيت ان يهدم البيت او شئ لا يستطيع ان يسكن فيه ولا ينعى بدونه الفسخ وفي التجريد  
فيه وايضا في رواية فسخ بدونه الفسخ ان يهدم الدار وفي رواية يستحق الفسخ ولو ادعى صاحب البيت بيعه  
فهذا ليس بعذر ولو كان على الاجر دين فادح لا وفاء له الا بهذا وهذا عذر له ان يفسخ ويبيع بنفسه وفي  
الزيارات انه يدفع الامر الى القاضي لان هذا فصل مختلف فيه ويتوقف على القضاء كالتجديد بالبيعة وقال بعضهم  
لا يفسخ ولكن ينبغي ان يبيع المستاجر ففسخ الاجارة ضرورة قال في المحيط ولما اذا لم يبيع القاضي او يبيع القاضي  
البيع لو بطل الاجر والاجرة واجبة على المستاجر كونه طيبا وقال بعضهم ما ذكره الزيارات محمول على من يفسخ  
كما اذا حق الاجر دين وهو يدعى ان وفاء له لا يفسخ الدار فيحتاج الى الغضلة ليزول الاشتباه وما ذكر في الاصل محمول  
على ما اذا كان العذر واضحا وان يهدم منزل الاجر ولم يكن له من آخر فاراد ان يسكن البيت المستاجر وفسخ  
الاجارة ليس له ذلك بخلاف المستاجر اذا اراد سفره الى الفسخ ولو اشترى من رجل في السوق لبيع فيه ويشترى  
تابا ان كره مثلا فخطى المستاجر الذي او فليس قلم من السوق وهذا عذر له ان ينقض الاجارة في القباوى الصغرى  
لو اشترى من رجل كان لبيع فيه ويشترى ثم اراد ان يتول هذا العمل ويعمل على آخر فهذا عذر له ان ينقض الاجارة في القباوى  
الاصل ان يمتنع له العمل انما عذر ذلك ان كان ليس له النقض ولو اشترى لبيع العلم ثم بدله ان ينعى في سوق



عشرة افرس الترواس من اجل سفينته يمينها يمينهم ليعلم فيها الى الكوفة فاتفق رجلان من قبل ان يخرجوا اولهم يورثوا  
ان مات في بعض الطريق فليس لصلب السفينة ان يفسخ الاجارة ويؤتمن على قدر ما كان نصيبهم من الاجر  
له اهل اجارة من مات منهم واكثر من ذلك ما لم يفسخ ذلك بالمسافر يولم بينهم من مثل سيرهم الا في السنة وفي الاصل  
اشاجر عبد الحرة ثم مرض العبد وهذا عند فان رضى المسافر لا يملك فسخه ولو لم يفسخ حتى يورث له اوقية  
وكون سارقا وكون العبد جاز في بعض روايات ان كان له فاسدا فله الخيار ولما في الاجر والمسافر وجب له ان يملك  
في قواي الصغرى رجل اشاجر رجلا ليعمل حرفة كذا هذه السنة فمضى نصف السنة ولم يعلم شيئا فطلب المسافر ان  
يفسخ الاجارة قال وهذا دليل على ان الجواز في الاستيفاء ليعلم حرفة الجواز في الاصل لو اشاجر ارض للزراعة  
فمن ترك الزراعة واقفر ولا يقد على الزراعة فهذا عند وكذا لو علم المالك او صاحبه ان لا يقد على الزراعة  
وفي النوازل ان يقطع ماؤه شئت له حق الفسخ وان كان الارض يزرع بترك الارض يد باجر الثلث حتى يدرك الزرع  
فان ساقها فهو صرا وليس له حق الفسخ ولو اشاجر رجلا فاقطع الماء له ان يزرعه ولو لم يزرعه حتى مضت السنة  
سقط الاجر وفي التجديد عن رجل اشاجر ارضا ليزرع شيئا من قصب وصاب النزع افعه وقد ذهب فقهاء  
ذلك النوع قال اذا اراد ان يزرع ما هو قفل من ارض من الاول ومثله له ذلك والافسخ الاجارة والزمن ما مضى من  
الاجر اذا انقضى الماء عن الرجل وظهر النقص في الطهي وهذا عند ان كان النقصا فاحشا وهو ان يطل من  
نصف طمحه قال الناطق واذا اطل نصف مكان يلزم للمسافر زرع ايضا ولو لم يزرع حتى يطلع كان هذا راضا منه  
وليس له ان يزرع بعد ذلك وهذه الرواية تخالف رواية القدر في ذكر القدر عن رجل اشاجر رجلا  
سنة فاقطع الماء سنة اشهر فامسك الرجل حتى مضت السنة فعليه اجرة سنة اشهر وان كان البيت يتفق بغير الطهي عليه  
من الاجر بمقتضى ولو اشاجر عبد افرض فكل رجل في الاصل الوضو للمسافر ان كان هو من نفسه هذا  
عند وان كان يعمل اجرا به فهذا ليس بعذر وفي القنواي لو اشاجر ارضا في قرية وهو ساكن في قرية اخرى اكار  
بينهما مسير سفره ان ينقض الاجارة وفي اجارة الوقف ان اراد اجرا مثله كان للمولى ان يفسخ الاجارة ويملك  
يفسخ بحكم المستحق وذكره موضع انه ينظر ان اجرة المولى باجر مثله او بقدر ما يتغلب الناس فيه فانه لا يفسخ الاجارة  
وان جازا آخره في الاجر ههنا في عشرة حتى لو اجرت ثمانية واجر مثله عشرة لا يفسخ وفي مختصر القدر في رجل  
اشاجر ارضا فقصمها باعاصيب طمحا لاجرة وفي القنواي الصغرى اجارة الدار اذا سقط حائط او تهدم بيت  
ان يفسخ الاجارة لكن لا يفسخ بغية الاجر كافي الرد بالبيع ولو تهدم جميع الدار لم يفسخ بغية ملك لا يفسخ ما لم يفسخ  
وفي التجديد عن رجل اشاجر ارضا قال يفسخ العقد بان يهدم الدار وانقطع الماء عن الرجل والشرع عن الارض ومنهم من قال  
لا يفسخ ما لم يفسخ واصل هذا اذا حدث بالعبد المسافر فيجب ان يورثه المنافع لم يثبت للمسافر خياره في العبد

للحرة فيذهب جدي غيبه وذلك لا يضر بالحرة واسقط شعره واسقط حائط من الدار لا ينتفع به سكانها  
وان كان يورث فلما نفع له الخيار كالعبد اذا مرض والدار تهدم بعض بنايها فان بني الواجب ما  
سقط من الدار فلا خيار للمسافر ولو كان الواجب غايبا ليس للمسافر ان يفسخه وفي الخط قال في التفتيش  
اذا انقضت ارض الوحاتم ركبوا وعيد سفينته لم يجبر على تسليمها الى المسافر قال به ولا يشبه هذه الدار  
وفي الاصل لا يمنع المالك عن تفرغ بيت امثاله بكون الساكن ان يفسخ الاجارة ولو اراد ان يفسخ الاجارة ويبيع  
لانه لا نفقة له ولا لعلى الكوفة معسر الله ذلك كذا قاله الفقيه ابو الليث اصل المسئلة ما ذكره ان لا اجرة  
الفسخ اذا كان عليه دين فارجح هذا اذا كان ظاهره ان يكون ولكنه اقوال بالدين وكذا به المسافر جازا قوله  
عند خلافها ولو ان المسافر خارج الى الاجارة بسبب العجز عن الكسب المرض او الفقر ليس له ان يفسخ الاجارة  
قال هذا في فوائد الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين قال لانه لا ضرورة له لان للمسافر ان ياجر المسافر وفي  
فوائد الاجر اذا قطع بجره وجب له ان يفسخ الاجارة في الكسب فلو اشاجر رجلا فافسخ في الطويلة اذا باع الاجر  
الاشجار وفي الاصل في استيفاء الطاقى لو كسر حجره الفسخ فان اصله المالك ليس له الفسخ فان خاف للمالك ان  
ينقطع الماء ففسخه فاكرى البيت والحجر والمساخ خاصة بهذا لا سطل حق الفسخ قال في الخط ولو شرط  
ان لا يجره له من انقطع الماء لا يكون بهذا الشرط عبرة الا يرى لو ان طمحا اشاجر رجلا بطمحه فخرج له  
ليس له ان يشرى به جلا آخره ان يترك الاجارة ولو لم يترك يجب له اجرة **فصل في اجرة** فبايكون فسخا وبالا يكون وفي  
مختصر القدر في بعض احاد العاقدين وقد عقد العقد لنفسه فسخ الاجارة ولو كان عقدا لغيره لا يفسخ  
لو جاز احداهما فقام طبقا لا يفسخ الاجارة وليس له ان يفسخ في نسخة الشيخ الامام خواجه زاده وفي باب اجارة  
الطير وفي قنواي الصغرى بوجوب الوكيل لا يفسخ الاجارة وانما يفسخ بوجوب الخلل وفي الاجناس بوجوب المولى لا  
يفسخ الاجارة وان كان المولى هو الذي اجره وكذا القاضى لو اجر ومات وفي التجديد لاب والحقى لو اجر  
ابنه ومات وكذا القاضى لو اجر ومات لا يفسخ الاجارة وفي الذخيرة عن شيخ كتاب الوقف ان الوقف اذا اجر  
الوقف بنفسه ثم مات القياس ان يبطل الاجارة وبه اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك ليس له جرحه  
الاستحسان لا يبطل لانه اجرة كالمكيل بالاجارة والادب الوكيل بالاستيفاء اذا مات يبطل الاجارة لان  
التوكيل بالاستيفاء توكيل في المنافع فصارت بوجوب التوكيل بشرط الاعيان ففسخ اشاجر لنفسه ثم يصير واجرا  
من الوكيل فومعنى قلنا ان الوكيل بالاستيفاء بوجوب المالك **فصل في اجرة** المسافر في الاجارة في الطويلة  
فقال الاجر نعم او قال بالعقارية هلا او هلا بد لهم ان زمانه يفسخ الاجارة وان لم يدفع قال هذا في نسخة  
الامام الاستاذ ظهير الدين الغنياني واحال البيوع الزيادة ان يبيع القاضى الشيء لم يرد فسخه جعله للبايع







يكون معتبراً على خلاف عين الرهن الذي لا يكون معتبراً هذا اذا باع المستاجر من المشتري  
اذ باع من المستاجر ففسخ الاجارة ولو باع البعض ففسخ بقدره هذا حكم البيع فاما حكم الاجارة فانه التو  
المستاجر اذا اجر المستاجر من الآخر لا يجوز بطلت الاجارة الاولى وقال شمس لا يجرى لغيره الثانية ولا  
سقط الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحه وهما الاصح وتاويل ما ذكره النوازل ان الاجرة للمستاجر  
من المستاجر بعد المستاجر لا ترفع منه بدون الاجارة سقط الاجرة عن المستاجر فهذا هو الحق  
وان لم يرفع منه فعلى المستاجر الاول الاجرة والمستاجر من المال اذا اجره من غيره ثم ان المستاجر الثاني اجر  
الاجر الاول قال الفقيه ابو بكر الاسكاف بطلت الاجارة الاولى والثانية وقال الفقيه ابو الليث وعندنا الاجارة لا  
على مالها والاجارة الثانية من المجرى لطله هذا في النوازل وفي قواي الفصل الاجارة لا ينقص وهذه الاجارة  
كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان واختلاف الشيخ بناء على الروايتين قال الصدر الشهيد في قواي الفقه  
المختار انه لا يجوز الاجارة الثانية لان المال ثمانية لا ينفع بحكم الملك لان الملك مطلق له وهذا مروي عن قن فان  
لم يوجرها من الاجر لكن اعادها منه لا سطل الاجارة بل خلا في بين المساج وفي المحيط في نوادر ابن سماعه عن محمد  
استاجر داراً او اخرها من المستاجر فيها بناء ثم اجرها من المجرى واعادها منه كان هذا ففسخ الاجارة الاولى  
قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعه وعلى رواية اخرى بناء المستاجر من الاجر قال الحاكم الشهيد هذه المسئلة  
دليل جواز اجارة البناء وحده وفي قواي الفصل استاجر من جرد او اجارة طويلة ثم اجرها من الاجر مشاء  
لا يبيع الاجارة الثانية وما اخذ المستاجر الاول من الاجر الاول فهو محسوب من ثمن المال وفي نوادر ابن سماعه  
استاجر من جرد ارضاً ثم دفعها الى صاحبها من ارضه والبذر من المستاجر ومن الاجر قال لم يزرع ففسخ  
ولو استاجر بغير ارضه ليعمل له في ارضه فهو جائز وفي شروط السلم قد روي اذا كان البذر من المستاجر فندفع الى الاجر  
جاء وفي زراعة الارض اذا اخذ من ارضه من زراعة من الزراعة لا يبيع الثانية والاولى على مالها وفي المحيط الغاصب  
اجر الغصب من غيره ثم ان المستاجر من الغاصب اجره من الغاصب فاجاز من الاجرة كان للغاصب ان يسترد ما دفع اليه من  
الاجرة استاجر كذا ثم ان المستاجر دفع الكرم الى المجرى فحاملة فمذا على جميعين اما ان كان للمالك باع الاجار  
كما هوخذ الطريقين جاز وان دفع الاستجار معاملة كما هو الطريق لا يجوز وفي مضاربة الاصل اذا دفع المضار  
مال المضاربة الى جرد المالك المضاربة لا سطل المضاربة الاولى ولا يبيع الثانية وكذا الوفاء بضاعه هو على المضاربة  
المستاجر اذا اجر المستاجر من آخر ثم انفسخ الاجارة الاولى يجب ان يفسخ الاجارة الثانية تحت المدة او اختلفت  
هو الصحيح وفي المسئلة روايتان القناوي القصري **في بيع** احد العاقدين اذا قال الآخر فاستخلف هذه الاجارة  
من الشهر فخرج بالاجار ولو قال اذا اجره الشهر فقد فسخك ببيع ايضاً وهو اختيار الشيخ الامام شمس في الشرح

وفي النوازل عن ابى بكر الاسكاف انه لا يبيع ولو قال اذا جاء عذراً ففسخك هذه النوازل عن ابى بكر الاسكاف  
وقيل من الطرفين ولا يبعد هذا خطأ في الاجارة قال الفقيه ومولوا بكرناخذ وجلة ما يبيع مضافاً الى ما عرفت  
فسخ الاجارة لا يفسخ البيع وقد ذكرنا ومنها الاجارة والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والوصية  
والوصية والقضاء والامانة والطلاق والعاق والوقف وما لا يبيع مضافاً الى تسعة البيع واجارة البيع  
وفسخه والقسم والشركة والمهنة والتخارج والجمعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين **في بيع** في الاجارة  
الطويلة اذا جعلت بالبيع في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ربع السنة بالايام وعند ما يعتبر  
الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر سنة بالايام عند ربع السنة لا يبيع كل واحد منهما آخر  
السنة والحيلة ان يبيع الاجر المستاجر قبل تمام السنة من غير ان المستاجر حتى اذا جاء ايام الفسخ يفسخ حيلة  
اخرى يفسخ مضافاً لبعض الشايخ فوقه يقول من ومه دفعا للخرج اذا انفسخت الاجارة الطويلة وقد كان  
فيها بيع الاستجار يفسخ البيع في الاستجار ولا يشتري ففسخ البيع نصاً ولو كان وقت الاجارة الطويلة في الارض  
المستجرة زرع فاشترى المستاجر الزرع ثم انفسخت الاجارة بمقتضى العاقدين او بالفسخ يفسخ الاجارة  
في الزرع كما في الشجر والمختار انه لا يفسخ وهو المستاجر كما لو زرع الاكار في مدة الاجارة فانفسخت الاجارة ولم  
ينسأ الزرع هو المستاجر وان لم يصرفه وان لم ينسأ ذكر في فرائد السنية انه لصاحب البذر ان كان البذر من  
الاجر فهو له وان كان من المستاجر فهو له ولو استاجر الكرم بعدما اشترى الاستجار والمستاجر خيار الزوئية يظل  
اكل الثمار من ذلك الكرم لا سطل خيار الزوئية لانه تصرف في المشتري دون المستاجر جرد ارضه من آخر  
كل شهر يكره في اي وقت يفسخ اذا قال في الاجرة في اقول ولا يفسخ في اليوم الاول واليومية الاولى واليومية  
الثانية والثالثة لان خيار الفسخ مثبت في اول الشهر واول الشهر هذا وقد ذكرنا في فصل الضياع والعقار ولو  
كان للمستاجر حلاً او كان في الاجارة الطويلة اذا انفسخت الاجارة بمقتضى احداهما او بمقتضى المدة بعد ذلك  
مدة اخرى فاجرة الحكم والمدة ان كان هو الذي اجره فلو ان المستاجر يقبض الغلة فاذا ارتفع  
بالفسخ وان كان المستاجر او ورثته بعد قى اجره وهاهنا الغلة للمستاجر ولو نسي الاجارة استعمل في الاجارة  
الطويلة فاحله المستاجر فسخه يعني يلزم وما يلزم من التأجيل وما لا يلزم قد ذكرنا في كتاب البيع وفي فصل الثمن  
ولو كان المستاجر ارضاً في الاجارة الطويلة فبعد الفسخ السكت في طلال المستاجر ولا يجزى حكم فاعلم ان خلا  
في الكرم المستاجر بعد الفسخ قد ذكرنا في فصل الضياع والعقار وفي المحيط وفي قواي اهل سمرقند انفسخت  
الاجارة ورفا الدافيب فلم يفسخ المستاجر المدة سنة لانه لا يلزم له الاجر بعد قضاء المدة ولو لم يزرع  
فسخها المستاجر منهم من قال يجب ان يجرى عنهم من قال هو غصب في الشهر الاول بعد الموت ويلزم الاجر في الشهر



اذ طلب صاحب الدار الاجر قبل الاجر عليه قيل اذا سكن بعد الموت وبعد انقضاء الطلب بعد الطلب في الشهر  
الاول والثاني وهذا القائل يقول لا فرق بين الدار المعذرة والجاره وغير المعذرة والافقح ان يلزمه الاجر اذا كانت الدار  
معذرة للاستغفار على كل حال واذا قلنا المسافر لا اجر عند الفسخ فسمحت الاجارة في المحل والذى استجر  
منه فمعه ولم يكن له الجور وكذا الاجر اذا باع المسافر بعض المسافر او فاسخا وانتمت للذوق والزرع قبل  
وقد صار جال يجوز بيعه بخلافه وان كان في جواز بيعه مختلف المشايخ فيه وهو المسافر ولد ابن المسافر لا اجر  
عن جميع الدعاوى ثم ادرك الزرع ورفع الاجر الغلة فجاء المسافر وادعى الغلة لنفسه وخاصمه لا اجر قبل  
ينبغي ان يسمع دعواه وقيل لا يسمع وهو لا شبه ولو كان لا اجر رفع الغلة اقل ثم ان المسافر ابرأ عن  
المضبوط ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا يسمع دعواه وهذا اذا اجمد الاجر ان يكون الزرع زرع فلو كان مقرا  
ان الزرع للمسافر يؤمر بالرفع وكذا اذا اتى احد الوتر الباقيين ثم ادعى التركة لا يسمع ولو قرى بالتركة  
يؤمر بالرفع اليه **الفصل التاسع في استيجار الطير** وفي الاصل لو استاجر طير الترمع وله بطعامه او كثر  
منه معلوم متجاوز عنده استحقاقا في الطير وطعامها والوسط وعندها لا يجوز وكوثره جنس الشلب طها  
وعرضها وصفها وبين كل الطعام وصفه جاز بالاتفاق ويضع الولد في يدها الا ان يشترط الرضا في  
منزلهم وان العرف فيما بين الناس ان الطير رضع الصبي في منزل الاب فان ذكر المدة سنين فله ان  
الولد بعد سنة له من الاجر كسند ذلك ولو استاجر طير الترمع وله سنة بكذا على انه ان مات الصبي قبل  
ذلك فالاجر كله للطير فهذا الشرط يفسد الاجارة ثم في كل موضع جازة الاجارة فعلى الطير غسل شارب الصبي  
وما يصلح من الدهن والرجان وفي النوزل ليس على الطير الدهن والرجان وليس عليها ان يكون ياكل الصبي  
الطعام ان يشترى الطعام وللزوجه ان تبطل الاجارة اذا اخرجت نفسها بغيره للظفر سواء كانت الاجارة  
سنيته ام لا وهذا اذا كان لها زوج معروف فان كان لا عرف لها زوج الا بقولها ليس له ان ينقض الاجارة فان  
انقضت من الاجارة وقد ائتمن الصبي لا يأخذ ثدي الصبي ان كانت معروفة بالظفر لم يكن لها ان يبرئ الاجارة  
الا من عند وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تأخذ والاجنية والحرم فيسوء وليس لها ان يخرجها من غير الغدة  
والعذر ان لا يأخذ الصبي ثديها او يغفل عنها اجبت او ظهرت ساق او شبهة الخلق بدنية النساء او ظهر  
الفجر او اورد او مسفوا لا يخرج معهم والعذر من جهة ان ترضع ولم يرضع ولو كان العقد باذن  
الزوج ليس لهم ان يمنعوا من غشائها في بيتها ولا لكل الطير ان يمنعوا ما يمنعون في بيته فان الف الصبي يؤولم  
يكن معروفة ليس لها الفسخ على قول من عليه القس اذا كان يحاف على الولد ولم يرضع الى جارية بالترفع فلها  
الاجرة بخلاف ما اذا ارضعت بلبن البقرة فالقول قولها انما لم ترضع بلبن البقرة والبيته بينهما قال في المحل قال

شيخ الاسلام ثابوا في المسئلة اذا شتموا ارضا فبعض بلبن نفسها اما اذا شتموا ارضا فبعض بلبن البقرة فالبيته  
اهل البيته وان استاجر امرأته او مطلقته طلاقا فبعض الرضاع ولها منه اجر ما عليه فلما القدر طلاق  
باريها فلا تهل المستحق اجر الرضاع فيه وايمان هذه المسئلة في زوا القهارة او في طاهر الزواية يجوز ولو استاجر  
امرأته بعد انقضاء الغدة لا رضاع وله منها حق جازم ثم تزوجها قال الشيخ الامام طه الذي لا ترتفع الاجارة ولو  
استاجر الرجل امرأته وابنته او اخته لترضع صبيها له جاز وكذا ان تزوجها ثم تزوجها في قواوى التي مسئلة ترضع  
ولها كافر بالاجر لا بأس وقد صح ان عليها اجر لنفسه من كافر ليس له الماء وكذا اذا استاجر جارية المطلقة او ثوبا  
لا اجر عليه وكذا لو استاجرها للطنج او عمل من اعمال البيت والحديث ولو كان الولد منه لا يمنها يجوز ولو استاجرها  
لعمل القطن اختلف المشايخ فيه الكل في الاصل وفي النوزل في باب تسمية المحبب حل محل الذوق الى منزله وانما  
امرأته لتجنه ان اراد ان يبيع الجزلها الاجر وان اراد ان يبيع ثوبا كذا لا يجزى لاجر وفي المحيط القياس اجارة الطير  
ان لا يجوز كما اذا استاجر بقره ليشرب لبنها وفي الاستحسان يجوز لقوله تع فان ارضعكم فانهم اجر من الآية  
وهذا العقد لا يرد على اللبن بل على التربة فيدخل بها كما اذا استاجر قرا لا يكتب له فالجوز يدخل في الاجارة  
ولرضاع الصبي من يدها او وقع فلتا او سرق شي من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على المير وطعام الطير وكسوتها على  
الطير اذا لم يشترط ذلك في عقد الاجارة على المسافر وما يضر بالصبي يخرج من منزل الصبي ثم انما كثر  
او ما اشبهه فلم ان منعوا له ومنه وما لا يضر له من غيرها **الفصل التاسع فيما على الاجر وفيما على المير**  
وفي الاصل اذا خرج المسافر من البيت وفي البيت تراب من ارضه على المسافر اجره بخلاف المير والحققة  
ليس على المسافر تفرغها استحقاقا فان شرط على المسافر ذلك عند العقد يجوز لانه موافق للعقد واختلف  
في التراب الظاهر في القول في المسافر ان استاجرها وهو فيها وعادة الدار وقطيعها او صلاح ميرها على الاجر  
اما تسهيل الحكم وتفرغها على المسافر قال في المحيط فان شرط على المير ان يحمي الدار والسرير على المسافر  
يفسد العقد فان شرط على المير ان يحمي الدار فليس له ان يحمي الدار وان منع المسافر من الماء ومسيل الماء  
موضع سرقه وان لم يشترطه وكذا كل شيء لا يتمكن المسافر من الانتفاع بالحمام على هذا ولو ان سبل الماء مثلا  
فانه يجب على المسافر تفرغ ذلك ظاهر كان او باطنا ثم في كل موضع كان على الاجر فان ابي ان يفعل للمسافر  
ان يخرج الا اذا رأى عند العقد ومضى به وفي النوزل ان استاجر مكاريا ليعمل الحظوة الى مكان كذا فاجوز القول والحكم  
لحل على المكارى ان كان عمله على واية وان كان عمله على واجب المسافر او على عتقه فذلك على المسافر قال الفقهاء  
التي العترة ذلك عادة اهل تلك البلد ولوطب من المكارى ان يدخل بيته فالمعبر هو العرف فلوراد ان يصعد  
بالسطح فليس على المسافر الا اذا شرط وفي الذي يحل على غيره عليه ان يدخل داره وليس عليه ان يصعد السطح فليس



استاجر قسطا لها فالأقرب على المستاجر والطالب على الأجر وكذا في استيجار الطلحة على العرف حرام  
خفا إلى خفا والعرضه فالمعبر في الغرض من الناس فان لم يكن هناك حاجة فعلى صاحب الحق والصنع على الصانع  
ومثل الشاب على القصار استجسانا ألا إذا شرط على من التوب دخل المتاع في التسفينة على صاحب الدابة وضعه  
عنها على صاحب المتاع في الإجناس لا كاف على صاحب الدابة وفي الجبل والجوالق والترح والجمام بقبر العرف  
الزنبيل والمبين على من اللبن والسل والابرة على الخياط والدقيق على من التوب دون الحائل فان اهل  
بلد يعلون على غير هذا في ما عارف وحول التراب على القبر حكم العرف وتسترح اللبن حكم على الأجر واخرج الخبر  
من التوب على الخياط واخرج الرقة على الطباخ ان كان ذلك في عرس وفي غير العرس ليس عليه واجرة الخياط في الحلة  
بين رجلين على الانصاف واجرة الجساع على الرؤوس المتعة وما تقدم من الاصل باب الطير وفيه نفقة العبد علف  
الدابة على الأجر وفي المتاع والصفري اذا استاجر كرم الباعة طوية فاعرف على المستاجر ان اشترى الاشجار كاهن  
الغروب وان اجر معلق فعلى الأجر **الفصل العاشر في الخطر والباحة** في النوازل امرأة اجرت نفسها بالخط  
من رجل ذي عيال لا بأس ولا يكره اذا اخبر ما قال في القدر والاصل قال ابو جعفر وفيه من يكره ان يستاجر امرأة  
حرة أوامة لمستخدمها ولو علقها بالانخلوة بالاجرة من غيرها والاستخدام لا يؤمن به الاختلاف عليه ما قيل في الحكم  
ما ذكر في النوازل بوجه يفتي رجله اجير بالغ ليس ان يؤدبه اذا رأى شيئا بطالة الا اذا اذن له ابوه وعرف خلفه  
ان يؤدبه بغيره حرام في الخياط ثوبا ليخط له قبا او حية ولم يشارطة لاجر فلما فرغ منه عطاء صاحب التوب  
زيادة على اجر مثله في قياس قول طبيب بناء على مسئلة في الاصل اذا استعمل ثوبا انسان فصلاحه على التوب  
قيمة جاز عن حلالها وقال الفقيه ابو الليث الزيادة جائزة في قولهم جميعا ورجب التوب اذا دفع الى الكاهن  
الدقيق اكثر مما يحتاج جاز ايضا وان كان هبة الشاع فيما قسمه لكونه بطلا لا باحة المسلم اذا اجر نفسه  
كافر لغيره جاز ويكره قال الفضل لا يجوز في الخدمة وما فيه لان خلاف الزريعة والسقي مسلم اجر نفسه  
محبوبى لوقد له النار ولا بأس ولو اجر نفسه ليجل له لغيره لانه لا تصرف في الحرام قال هذا اطلق لكن  
هذا قولنا اما على قول فلا يكره وكذا في كل موضع يتعلق بالحصة بفعل فاعل مختار من له لواجبه ليجتذ فيه  
او كنيسة او بيت نار طبيب وتام هذا النوع ذكرنا في كتاب البيوع خلافا لابي حنيفة في حباب الخل واقضت  
منه الاجارة ان كان الخل بلغ مبلغا لا يفسد التحويل اجبر بغيره وان يفسد وان كان يفسد قبل الاستاجر ان شئت  
فادفعه والا فاستاجر ثانيا الى وقت ادراك الخلق بقره يترتب فيه تواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر  
يوما يحل بينهما فان كان ذلك مائة باطلة لا يحل فضل المبلع لهما وان جعله في الخل لا ان يكون استعمل صاحب  
الفضل اللبن ثم جعله حجة على من يجره الا لان قبل الاستعمال يصير هبة الشاع وانما باطلة وبعد الاستعمال يصير  
الدين

وانها يجوز وان كان شاعا قال وهذا ما قيل مسئلة دق الحليل القدر كما من عليه الذين اذا بلغ الحزوارا في بعض  
الذين لا يحل له ان يقبض ان كانا مسلمين وان كان المدين ذميا حل له ان يقبض من اليهود اذا استاجرهما  
ليس لهم بيعه او كنيسة للتصاري فان الاجريط له وكذلك اذا استاجر رجل النخيل لمطبوخا او ربطها على الأجر  
ويطيل له الا ان اثم به لانه اعانه على الحصة واجرة المقتية على هذا وفي العيون لا يجزى لغيره وفي المتعة امرأة ناجة  
او صاحب طبل او صاحبه زمر كالمسك ان كان على شرط رزقه على صاحب ان عرفته وان لم تعرفه نصديق به وان كان  
على غير شرط فهو حلال وقال الشيخ الامام الاستاذ لا يطيب له والمعرف عرفا كالمشروط ولو استاجر رجل النخيل  
له صنما او جعل على ثوبه ياتيل والصنع من ثوبه لغيره بماله ما اذا استاجر ناجة او مقتية بخلا  
الطوبى وغيره اذا استاجر حيث يطيب لاجر لا يصح المصالح اخرجنا بجملة وعاء الا ان ياتى في الاعانة في العصيل  
هذا في الجمع الصغير مسلم كسهم وطا وطبا اوردنا او من مازا في من ويجوز بيع هذه الاشياء وعندنا لا يجوز  
ولا يجوز البيع ولو اهرق المصنف او المفسر لمسلم فهو على هذا الخلاف قال القاضي الامام الاسلام واليسرى في نسخة  
من الجامع الفتوى على قولها وفي مجموع النوازل متولى السجدة اذا قدر عليه حساب حكم انه في استاجر رجل انكسبه  
لا يحل له ان يعطى اجرة الكتابة من مال السجدة ولو استاجر رجل الكنيس المسجدة وقع الباب غلابة مال السجدة  
وفي المحيط استاجر حان قاقوقا على الفقراء فاراد ان يبنى عليه غرفة من ماله من غير ان يزيد في اجرة الحانف كما  
يطلق له لان يزيد في ماله على مقدار ما لا يخاف على البناء القديم وان كان المكان مغطا في اكثر الاوقات وانما  
يرغب فيه لاجر البناء عليه يطلق بغير زيادة في الاجر قال امه اقبلنا بمسئلة ميتة من المشرك فاستاجر حواله  
من محله الى بلد اخرى قال ابو بوسل اجره وقلت ان كان الحال عرفانه حقيقة فلا اجر له وان لم يعلم فله الاجر قال  
ابو بوسل هذا بخلاف ما لو استاجر حلقه من قبره حيث يجوز وان استاجر الذي سلب العمل للميتة او دما يجوز عندنا  
ولو استاجر الذي خد ميا العقل الحرا واستاجر من يبيع فيه جاز عندنا ولو استاجر ليرعى خازين يجب ان  
يكون على الخلاف كما في الحرة ولو استاجر لبيع الميتة لا يجوز ولو استاجر الذي من المسلم دار اليكهما فلا بأس به  
وان شرب فيه الخمر او عذبه في الضرب لم يفسد على المسلم شيئا ولو اجره من مرقا سق بعض الله في مال ولو استاجر من اهل الذمة  
مسما ليس بلم المتافق لا يجوز **الفصل الحادي عشر في اختلاف بين الأجر والمساكن** وهو مشتمل على ثلاث  
اجناس الاول في البيت والدار والارض المأوى والدابة والسفينة الثالث في المتفرقات اما المساكن اذا كان هو المالك  
فهو دعوى العقد سواء كان في اول المدة او بعد فتي المدة وان كان المالك هو الآخر ان كان قبل فتي المدة فهو دعوى  
العقد وان كان بعد فتي المدة فهو دعوى الدين وكل واحد منهما ياتي في تمامه كتاب الشهادات وفي الاصل اختلف  
الاجر والمساكن بعد ما سكن للمساكن الدار قال الساكن كنيته بغير اجرة القول قوله والميتة بنية والدار على  
هذا الا ان



اذا نزل رجل ان كان مرفقا بالعدالة يجزئ الغلة وان لم يكن مرفقا قال القاضي ابو الليث اذا اقتضاه صاحب الجمل  
الاجر اذا سكن بعد ذلك قال في المحط ولكن من حين نزل وبغض شيئا من امواله القوي على وجوب الاجر لا اذا  
بغلا فيه بان يخرج او يترك طريق الغصبا وكان الساكن مرفقا بالظلم وما ذكرنا ان الرجل اذا سكن جازي متعلق قال  
كنت غلبا لا يصرف بخلاف هذا القول واذا استأجر اراسته ولم يسلمها اليه حتى مضى الشهر وقد طلب التسليم  
ثم تكلم فليس الاجر له من المستأجر عن القبض وليس للمستأجر ان يمنع من القبض ما في اليد قالوا هذا اذا لم يكن  
في يد الاجرة وقت يرغب الاجرة لاجله فاما اذا كان قادرا ولم يسلمها اليه في الوقت الذي يرغب الاجرة  
لاجله فيغير في قبض الباقي بغيره عن ثم استأجر اربعة دراهم فاستحقها اجرة بيته فقال كنت دفعها  
الي الاجر وامرته بان يلجها فالاجر لي وقال الاجر غصبتها واجرتها فالاجر لي قالوا قل ربنا ادر لو اقام  
الاجر بيته على ما ادعى من الغصب لم يقبل بيته واذا اقام بيته على اقرار المستأجر ادعى من الغصب لم يقبل بيته  
الاجر له وكذا في الدابة الاجر المشترك كالقصار وغيره اذا ادعى برده على الاجر لا يصرف الا بيته كذا روي  
هنا عن مرفق الجوز يستقيم على قول من يرى بر الاجر المشترك يد ضمان فاما من يرى يد امانته وهو يوجب  
قبول قولك المودع الى ههنا في المحيط ولا دخل له ثم اخلفا قال الذي دخله بغيره وقال صاحب الجمل بغيره هو  
كالحان وعلى هذا لا يلزم ضعيفه رجل باهره فقال الامر بغيره بغيره جرح وقال لا لا بل الاجر ان كان له مال معروف  
بذلك لا يصرف الامر ويوجب عليه جرح الشل والنجاة والقصار مع رب الثوب اذا اخلفا فهو على هذا في القدر  
جعل هذا قولنا اما على قول لا يجزئ الاجر وعند من ان كل حريفة يجزئ الاجر والا فلا والقوي على قولنا وكذا  
لوقصاره ان الدفع وقع مطلقا وفي تمام النوازل اذ لم يذكر الاجر يحمل على الاجارة بالعرف ولو اخلفا في مقدار  
الاجر فالقول قول الدافع اذا اخلفا الاجر المستأجر بعد اخرج المستأجر في التماج والرفق ان يوجبها  
فالقول قول المستأجر انا احبها الا اذا كان العرف بخلافه وكذا الطمان والقصار وكذا الدار في دعوى  
القدر والعلاء والكبر ولو اخلفا في بناء من بناء الدار او خشب دخل السقف فالقول قول من بناء الدار في كل  
المزور والعلق وكل ما كان موكبا اما اللين الموضع والاجر والجحش والباب الموضع فهو للمستأجر ولو اقام البيته  
فالبينة بيته من جعل القول قول صاحبه وفي البئر المطوية والباوعة المحفورة والسور القول قول رب الدار فهو  
اقر رب الدار المستأجر حصصها او فرشها بالاجر او كرمها بالاجر او غلها بالمستأجر قلعه وان اضر الملح بالدار فهو  
رب الدار بقيمة يوم الحشو ولو ان دعت بيتها فقول رب الدار ان عرفته نقض بيتها بدم ولا فالمستأجر وان  
كان حيا الدار من البناء فيها بحسب من الاجر فانفق في البناء واخلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار  
والبيته بيته المستأجر وان نكر البيته او الاموال البناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب في مصير غير شرط احدها

فاخلفا فيها او في الساقط منها الرب الدار وكذا الوسط جنع في الدار وتساوي يوافق تصاوير البيت كقولنا  
وفي الاقضية اذا استأجر ربا ليخفي في الاجر والفخار باجر معلوم فاخلفه هو رب الارض الا ان قال رب  
الارض انا بيته وقال الثاني بيته فالقول قول المستأجر وفيما الاخر غير الا ان قال قول رب الارض وفي النفقة  
اخلف المستأجر مع الاجر فقال المستأجر اني انا الارض وهو فارغة وقال المواجه هي شغلة نزرع بحكم  
قال القاضي القول قول المواجه مطلقا بخلاف السابيه بخلافه في جواز البيع وفاده فان القول قول من يدعي  
الصحة وقبض القول قول المواجه لا نه منكر العقد واصل هذا مسئلة رب الطاحنة مع المستأجر اذا اخلفا في  
انقطاع الماء وجوز ان يحكم الحال ان كان منقطع القول قول المستأجر وان كان جاريا فالقول قول الاجر **جس**  
في الدابة والسفينة رجل ادعى على رجل انه استأجرها اليه مسكة كانه في سفينة من نهر الى آخر عشرة دراهم  
رب السفينة انه حمله من نهر الى آخر خمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لوجدها  
على صاحبه وان اقام البيته فالبينة بيته الملاح ولا اجر لصاحب السفينة والملاح على صاحب السفينة عشرة دراهم  
وان ادعى رجل على آخر انه اكرهه فلامن نهر الى آخر عشرة دراهم واذا ادعى الاجر انه استأجره لم يبلغ به الى ثلاث  
بيلج خمسة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا يجزئ الاجر وان اقام البيته فالبينة بيته  
صاحب البعل رجل دفع الى ملاح كراما مرفقا بجملته كل كرامه بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال صاحب الطعام بقصر  
طعامي وانكر الملاح فالقول قول صاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ الاجر بحسبه هذا اذا لم يدفع  
اليه ما اذا دفع اليه فالقول قول الملاح وقال صاحب الطعام كل الطعام حق بضعة ناقص من طعامي يستحق  
من الاجر بقدر ناقص من الطعام رجل استأجر خالا ليعمل ثوبا الى بلد كذا وسلمه الى التمسار ووزن وسلم  
التمسار الخال ان وزنه بحلوة انه نقص ما كتبه البانار فاحجته وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقص ثم اخلفا  
بعد ذلك قال التمسار او فيك الاجر وقال الخال اما استوفيت القول قول الخال ولا خصم لكل واحد منهما  
قبل صاحبه انما الخصم بين الخال وصاحب الحولة وفي النوازل كل رجل لا يكره فلما بلغ الموضع نزل داره وضع  
تلك الخال في موضع من تلك الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها اياها ما على من يجب كذا ذلك الموضع  
وصاحب الدار اذا خالها بالكره رايت اطلبها صاحبها بالوزن ثانيا هل له ذلك قال ان كان الاحال في موضع جرح  
بالعقد بالكره على استأجر وان كان في موضع اطلق استعماله باجر غير محقق فبعد الوزن والتسليم على المسلم اليه  
قبل ذلك على الخال ولا يحجب عليه الوزن ثانيا **جس** في المتفرقات رجل امر رجلا ان ينفق على اهله عشرة دراهم  
في كل شهر فقال قد نفقت وكذا لا امره بالامور بين الامر كلف يلقه ما علم انه نفقة على اهله عشرة دراهم القصار  
اذا جاء بالشئ فقال رب الثوب ليس هذا ثوبي وقال القصار هذا ثوبك فالقول قول القصار وفي القصار وفي القصار



للقضاة في المتن فان قال رب التوب هذا توفى ولم اكن بقصر والذي دفعه اليك ليقتصر غير هذا التوب  
فانه ليقض التوب الاجرية ولو كان هذا في القطع والمحاكمة لم يأخذ لكن بعض الحنابلة يتركونه على الخيال ولا يثبت  
هذا الخيار في القضاة ولو لم يكن هكذا لكان القضاة قضاة وقضاة وعلمك الاجر قال رب التوب  
انت ولكن ما قصرت عندك وفي بيتك او قال قصرت غلاما عندك لا يصح في التوب القول قول القضاة  
وكذا ما شبه هذا من الاعمال اذا كان يد صاحب العمل اذا اختصا اياها خارجا جينا وفي يد المالك فالقول قوله فان  
طلب القضاة منه لم حلف ما قصرت ولكن حلف ما له عليك كذا من قضاة هذا التوب فيما اذا اختلف القضاة مع  
رب التوب فقال القضاة هذا توبك وقال رب التوب ليس هذا توبك فاخذ رب التوب ونواه عرضا عن توبه لا يصح  
لبسه ولا يصح ان يقول رب التوب باخذته عرضا من توبه فقال القضاة نعم وفي المحيط اذا كان المسأجر على  
الاجر ينافر من ولا اجر عليه عشرة دراهم جرة البيت فقاما يجوز وان كان الجسر خلعافا بالرافض **كتاب**  
**القضاء** وهو مشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في التقليد الثاني في القاضي الثالث فيما يكون خصما وفيما لا يكون  
وفيما نفذ القضاء على الغائبين الرابع في حكم القضاء ما يجوز وما لا يجوز وما ينفذ وما لا ينفذ وفيما نفذ القضاء  
في الجملة وفيما نفذ القضاء على الغائبين في آخره ان القاضي هل يسأل عن النسب الخامس في الحكم السادس في كتاب القاضي  
والقاضي السابع في الامين الثامن في نصب الوصي ونصرفته التاسع في الجلس العاشر في الخطر والاباحة **الفصل الاول**  
مشتمل على اربعة اجزاء الاول في التقليد الثاني في التقليد الثالث في التقليد الرابع في الغزل ما الاول وفي الشفوع  
ان الامير الذي هو السلطان على ما جرت من اجل اجهاله واطلاقه التصرف في الرعية كما يقتضيه ما رواه ان ينفذ  
ويقبل وكذلك الحال للسلطان مع الخليفة اما لو قال فلا يصح ان ينفذ ادم لا يملك تقليد القضاء وفي المتن ايضا قال  
ابو ساد اكل القاضي من الاصل ثم ملأ القاضي ليس للامير ان يولي قاضيا وان كان امير اخرها وخرجها وان حكم الامير  
يجزئ حكمه فان هذا القاضي الذي هو هذا الامير يجب ان يحلف اليه من الاصل لا يكون ذلك قضاء للسلطان  
لو امر غلاما على بلدة وامر بنصب القاضي جاز له تقليد القضاء بطريق النيابة عن السلطان وصار كمن نصب السلطان نفسه  
لكن لو قضى بنفسه لا ينفذ وفي المصلحة لو قضى هو وامره بالامامة جاز والامام لو اذن عبده بالقضاء فصار حرا  
فانه يقتضي بذلك الامر ولا يحتاج التجديد الاذن كالتجديد الشهادة في حالة التي تم عتق وفي قول من ينسب اذا  
ملأ السلطان فاتفقت الرعية على ابراهيم للسلطان وجعلوه سلطانا ما حال تقليد القضاء والخطباء قال لا  
ينبغي ان يكون على والاعظم بصير سلطانا لم يكن التقليد منه وهو قد نفسه تبعا لابن السلطان وعظمه بشره  
اما في الحقيقة الاولى هو السلطان اجمع اهل بلدة وقدر القضاء ليجل يجوز ولا يصير قاضيا ولو اجتمعوا وجعلوا  
الرجل سلطانا يصح لان في ضرورة ولا ضرورة في الاول والى حيث فاتت العامة على ان ينفذوا رجلا امير

الخليفة ولا القاضي ولا صاحب الشرط ولا خليفة الميتان يصلينهم الجمعة لاجتماعهم وقال من ينادي من ستم  
لوات والمطلة فاجتمع الناس على رجل يصلينهم الجمعة حتى يجتمعوا على الخليفة حتى يجتمعهم لا يرى ان خياره من  
بالناس وعثمان محصور ولا يكون القاضي ان يصلينهم بالناس الجمعة الا اذا كتب في ذلك في مشوره رواه ابن مالك عن  
عنه يوم اذ كان في الاصل في الجمعة ان القاضي يصلينهم الجمعة جاز المشايخ حملوه على اذا كان مكتوبا في مشور  
قال الامام لاسناد طهر الدين السلطان اذا قال للرجل هرك امي يدت فقتل تقليد كمن يصح اما لو قال قل  
احد لا يصح كما هو المثل اذا قال للموكل وكل احد لا يصح منه التوكيل ولو قال وكل من شئت مني ولو قال السلطان لا  
فلان ولا يتبوء ادم لا يملك تقليد القضاء لان هذا اللفظ يقتضي تفويض المال **الجلس الثاني في القاضي** وفي شرحه  
لا يباح طلب القضاء لغيره عند اكثر العلماء واذا اعطى غير طلب لم يجز له الشروع مالم يجبر عليه وهذا قول اكثر  
والخصاف وعلما العراق وهو خياره هو وقد امتنع عنه حتى ضا سوطا وم حتى قدينا وخمسين يوما  
وقال مشايخ بلادنا لا يباين تقليد فم كان حاله اما من نفسه الجور ومن غيره المنع لان الصعوبة والتابعين ومن  
بعدهم من علماء الدين قبلوه من غير كراه وعنه على القضاة ثلاثة اشان النار واحده في الجنة اما اللذان في  
النار فجل علم فقتل بخلافه وجل اهل فقتل بغير علمه واما الآخر فجل ما الله علما فقتل في ذلك في الجنة  
وعنه من روى ان القاضي يوما جازا حب الى من ان رابطة الكلى في الحب القاضى حرمه وفي الاقضية لا ينفذ السلطان  
ان يستعمل على القضاء الامور في صلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والافار وبوجه الفقه قال في المحيط و  
عندنا العلم شرط الاولوية لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بغيره يصح وكذا العدة لشرط الاولوية وعند  
الشافعي والخصاف من شرط لازم واختلف الروايات في تقليد القاضي القضاة والافق انه يصح التقليد ولا يصح  
بالفسق قال في المحيط اما استحق العزل عند عامة المشايخ الا اذا شرط في التقليد انه متى جاز ينزل وعند الشافعي  
ينزل والامام يصل ما مع الفسق ولا ينزل بالفسق بل الخلاف وفي نوادر هشام عن سب القاضي في افسق  
او اذن واعى ثم صلح او اسلم وابصر فهو على قضائه وما قصرت في فسقه وعاه اوردته لم ينزل وهذا دليل على انه لم  
ينزل بفسقه سواء كان فاسقا حين ينفذ او كان عدلا ثم فسق وصار كخليفة لا ينزل بالفسق وهذا بناء على ان  
القاضي هل يصل شاهد اعدا او لا ولا لا يقبل شهادة الفاسق ومع هذا القول وقضى بهانقل القضاء فكذا  
القضاة واذا استنجد الشرايط هل القضاة يتقلد القضاة في اربعة احوال قال بعضهم بغيره وقال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم  
وعلى عامة المشايخ ان التقليد خمسة والترن عزيمه وروى الحسن عن ع وم انه اذا اذن من غير مسئلة لا بأس به وان  
سأل اليه له ذلك ويكون مسيئا وهكذا ذكر في المتن انه لا ينبغي له ان يطلب القضاء كذا روى الحسن عن ع وفي  
قال فان فعل فمضى وفي رد المحتار للخصاف دخل في القضاء قوم صاحبون واجتبه قوم صاحبون وترك الذين



اصح في الدين والدينا وهذا اذا كان البلد قديم يحل للقضاء فان لم يكن يدخل ولو كان البلد قديم يحل اذا فتح  
واحد منهم لا ياتهم واذا لم يكن فامتنع ياتهم واذا كان في البلد قديم يحل فامتنعوا ان كان السلطان بحيث فصل  
المحكوم بنفسه لا ياتهم وان كان بحيث فصل فامتنع ولو ترك الكل حتى قد جاهر اثم الكل واذا اقلد  
بحوز ان يقد من لا من العادل والجايز فلان الصغاية مغلدة وامر معاوية والحق مع علي والتابعون يقدروا  
من الحجاج قال في المحيط ولكن لما يجوز مغلدة القضاء من الفاسق اذا كان كنه من القضاء بحق ولا يحوز قضائ  
بشر ولا ينها عن تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي فان كان بخلافه لا يستقل وحكم الجائر الصحيح انه يجوز ولا ينبغي ان  
يفق هذه الشرايط التي ذكرنا الا ان يفق شي سعة فانه يجوز وان لم يكن علما بما ذكرنا من الادلة يريد به ان الله  
ان يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة الكل في الاضية **فروع** السلطان لو قد قضى مصر لم يصب فادركنا الصغير  
له ان يفق بذلك الامر المنق في اول كتاب الصلوة في باب الجمعة وفي الاجناس السلطان لو قد قضى مصر على  
المسلمين ثم اسلم قال هو على قضائه ولا يحتاج الى ان يولي ثانيا السلطان اذا قد قضى ناحية الى جليل يفتي  
احدهما لا يجوز في الفتاوى الصغرى ولو قد جليل على ان يفر كل واحد منهما بالقضاء هل يجوز قال المنظر  
بالرواية وصحت من الشيخ الامام الاستاذ قال ينبغي ان يجوز على قياس القاضي من القاضي لان نائب القاضي يات  
السلطان قال وهذا قياس صحيح **المجلس الثالث في التقليد** وفي الفتاوى الصغرى تعليق القضاء والامام  
بالمشرع ومضافا الى وقت المستقبل يجوز بان قال اذا قدم فلان فانت قاض ببلد كذا وقال اذا قدمت بلدا  
كذا فانت اميرها وقاضها جاز بالاجماع وتعليق التحكيم من اثنين بالخط ومضافا الى وقت المستقبل قال اذا  
قدم فلان فالحكم بيننا في هذه الحادثة قال لم يصح وقال البون لا يصح وعليه الفتوى ولو كان رجلا فلما توجب القضاء  
على احدهما قال لا ارضى بك فقصي بعد قوله لا ارضى بك لا يجوز القاضي اذا اقلد انسانا ياتي بجوز والقضاء  
ما قبل السلطان اذا اقلد رجلا قضاه ببلد كذا لا يدخل فيه القري ما لم يكتب منشوره الملهة والسودا الكل  
في الفتاوى الصغرى قال في المحيط وهذا على رواية النادر يستقيم لا على رواية النادر المصلي بشرط لنفاذ القضاء  
فاما على ظاهر الرواية فالمصير في نفاد القضاء فلما على ظاهر الرواية فلا يصح مغلدة على القري وان كتب منشور  
ولو قد به بالبحر في القضاء وتفيد بذلك الحان ذكر الشيخ الامام شمس الدين الشافعي في كتاب الصلح في باب الحكم  
وعلى هذا القول القاضي اذا قيد النائب من فانه في مسجد معين لا يكون النائب يقفه في غير ذلك المسجد وفي  
النوازل وتجب الزكوة حكم من الفقه ابو جعفر انه قال ان ابوك بن سعيد يقول بان تولى الحكم في دارنا مع  
لان الذي يولى الحكم لا يولى بالثقل وانما يكتب اليهم عهدا وتكتب المنشور في كل فصل ان الله تعالى والاستشارة  
بطل ما تقدم فلو كان الكتاب لا يتقبل صحيحا كما في الطلاق لو كان الاستشارة يقع الطلاق هذا في رواية الامام

وفي الخليفة او السلطان اذا اقلد رجلا القضاء فخر القاضي ان ثم قبل ان قد مشافهه لا يمكن تعظيم قبوله  
التقليد بعد ذلك ولو قد بطريق الغاية بان يبعث اليه المنشور فخره ثم قبل ذلك بمنزلة ما لو كتب له الى  
رجل اني زوجت نفسي منك فلم قبل الزيج في ذلك المجلس وقبل في مجلس آخر ذلك والرسالة كالكتابة والقائه  
اذا اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ وفي الفتاوى الكبير للصدر الشهيد الذي رتب نجم الدين  
ذكر عن ابى القاسم ان القضاء على قسرين قاض قد وقاض ولو سبب الرشوة او الشفعة فالاول اذا قضى ثم رفع  
قضيه الى قاضي يرى خلافه لا مقضه اذا كان فصل بغيره فاما الثاني اذا رفع قضيه الى قاضي يرى خلافه ان  
ينقضه اذا كان قال قال استاذنا الفتوى على ان في تقليد القضاء بواسطة الرشوة لا ينفذ قضاءه اصلا  
لان الامام اذا اقلد بشرع ارتبه هذا وفي موهو عالم به لم يصح تقليد كقضاء القاضي في الرشوة فيما لا  
قد القضاء بسبب الشفعة فهو الذي قد القضاء احتسابا على السوء في نفاذ قضائهما في المجهلات وان كان  
لا يحل للطلب بالشفعة السلطان اذا قال قد قضى قضاء ببلد كذا الزيد ولم يرضه السلطان اذا قال  
جعلك قاضيا ولم يذكر في اي ببلد يصير قاضيا في البلد الذي هو فيها والمخاراة يصير قاضيا في ذلك البلد  
ولا يصير قاضيا لجميع بلاد السلطان السلطان اذا قال لا جعلك قاضيا ليس ان يستخلف آخر ولو  
جعلك قاضي القضاء جاز الاستخلاف قال في المحيط قال شمس لا ية الا ورجل يفتي ان يكتب النسخ  
الحاكم ان يكتب فيه خليفة الحاكم من قبل فلان وفلان ما ذون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح من جهة الالباق  
اذا اعلو على بلد القضاء قضاء على عالم مالم يفرهم الباعى فان غرضهم خروج عن القضاء حتى لو انهم الباعى بعد  
لا ينفذ قضاءهم مالم يقد لهم سلطان اهل العدل ثانيا وفي ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البغى لا يجوز  
قضاؤه واسار في الاضية الى انه يجوز كقضا اهل العدل السلطان اذا قال للقاضي لا تسمع خوارث  
فلان حق ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسمع ولو قضى لا ينفذ القاضي اذا قضى في حادثة بحق ثم امر  
السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلماء لا يفرض على القاضي ان يفتي في فوائد شمس السلام  
القاضي اذا استخلف رجلا وشروط عليه ان ترشي ولا يشترط ان لا يملك امر احد من القضاة والشرط اذا  
فعل شي من ذلك لا يبق قاضيا السلطان اذا اقلد القضاء رجلا واستثنى خصم او رجلا معيناً مع الاستئذان  
يصير هو قاضيا في ذلك الخصم او في حوز ذلك الرجل للقاضي اذا جعل ثانيا على الغائب حتى يسمع عليه الخصم  
يسمى هذا المسمى والغائب ليس له ان يفتي هذا القاضي لا يفتي هذه الالباق وليس هذا طريق عند علماءنا وعند اهل  
البصرة اذا كان الخصم محتفيا فالقاضي ختم على ابوابه وينادي على داره ايا ما بعد ذلك يجعل ثانيا عند المجلس  
**الربيع في القرب** وفي الفتاوى الصغرى تعليق على القاضي بالشرع صحيح حتى ان الخليفة اذا كتب الى اوصليك



كتابي فانت غرول فصل الكتاب انزل الخليفة اذا مات ولم يترك امره فم على علم ذكر في كتاب القاضي القضا  
قال في المحيط وفي هذه الناطق لومات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت امر الناجية بخلاف من الخليفة  
السلطان وانزل القاضي انزل النائب بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا انزل السلطان القاضي انزل نائبه  
بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا ينزل نائبه هكذا قيل ينبغي ان لا ينزل النائب عن القاضي لان نائب السلطان  
او نائب العامة لا يرى انه لا ينزل عن القاضي عليه كثير من الشايخ واذا انزل السلطان نائب القاضي لا ينزل  
القاضي وان علم واذا انزل القاضي لم يصل الخبر اليه لا ينزل كما في هذا الكيل وعن من انه لا ينزل وان  
علم بالمقدم اخصا به لحقوق الناس في المحيط وعن من انه لا ينزل وان علم بغل حقه بقله غير كانه  
يقدم صيانة لحقوق الناس واعتبره بايام المحنة اذا انزل السلطان اذا قل رجل قضاء بلد ولم ينزل الا  
هل ينزل الاول نقل عن القاضي الامام صدر الشهيد ابو المير انه لا ينزل وهو الاشبه وفي فوائد شمس السلام  
السلطان اذا شرط في التعليق ان لا ينزل احد من القضاة انزل ولكن بطل ما في من قضايه ولو قل ان من  
اليه ان لا يسمع خصم فلا اذا انزل في حق فلان وفي الاضية القاضي لا ينزل على القضاء اكثر من مرة كذا  
ينسب العلم والسلطان ان ينزل القاضي ويستبدل كانه اخر لينة وغير رتبة وهكذا روي عن ج ه **الفصل**  
**الثاني في ادب القضاء والحكام** وهو مشتمل على خمسة اجناس الاول في المقدرة الثاني في العاطلة مع الدعوى  
والمدعى عليه الثالث في التعريف والعدالة والترجم الرابع في تفسير التعديل الخامس في الحيولة واما الا  
في المقدرة وفي شرح الطحاوي للمق الجوار ان شاء اخذ بقول ج واثاء اخذ بقولها وفي الاضية عن عبد  
الله بن المبارك ينبغي ان لا يخذل قول ج ولو كان اثنان احدهما ارجح يؤخذ بقولها ولا يسكن القاضي هل  
يفوقه اقول بل والصحيح انه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره في الاما لاف والمدى فان في الاضية  
ينبغي للقاضي ان يقبل هدية لا يمتنع ان يهدي اليه قبل القضاء الاجتي فيه والقريب بوله وان كان يهدي  
اليه بعد القضاء اكثر مما كان قبل القضاء يرز الزيادة وهذا اذا لم يكن له خصم فان كانت لا يقبل هدية اصلا  
فان قيل مع هذا ان لم تكن له على صاحب دعوى عليه والا فمعي في بيت المال وكذا في كل موضع ليس له ان يقبل  
فان كان المدي تياذي بالرد يقبل وسطيته مثل هدية واما اذا اخذ الرشوة ثم قضى او قضى ثم ارشى او  
اخذ من القاضي ومن لا يقبل شهادة له لا ينفذ قضائه فان قال بتر ما اخذ فهو على قضايه وقد ذكرنا  
ان الفسوق لا ينزل ذكره شمس لينة الحلواني في شرح ادب القاضي للخصاف وفي الاضية لهذا يا ثلاثة انواع  
حرام من جانب المدي والآخر وهو لا يرد للترد والثاني حرام من جانبين وهو لا يرد له ليعينه على الظلم الثالث  
حرام من جانب المدي وهو ان يهدي ليكف عنه الظلم وهو حرام على الآخر والحكمة ان يشا جرة ثلاثة ايام واخو

ليعمل له ثم استعمله اذا كان فعلا بجو الاستيلاء عليه كطبيع السبالة ونحوه وان لم يبين المدعي لا يجوز هذا اذا كان  
فيه شرط اما اذا كان لا هدر من غير شرط لكن يعلم يقينا انه انما يهدي ليعينه عند السلطان فشاخا انه  
ما بين هو لوقضى حاجته من غير شرط وطوع فاهدي اليه بعد ذلك خلال الا بأس بقولها وما نقل عن ابن مسعود  
من كراهة اخذ ذلك توع ولا ينبغي ان يبيع ويشترى مجلس القضاء لنفسه عندنا قال في المحيط وفي الشايخ  
من قال ان كان يكفي المؤنة من جهة بيت المال او يبيع ويشترى ممن يعلم انه من جانبك وعن لا يجانبه كايك وفي  
المنع لا ينبغي ان يشتري ويبيع مادام قاضيا وينبغي ان يترك ذلك غيره هذا دليل على انه لا بأس ببيع مال  
الدين الميت ومال اليتيم وفي غير مجلس القضاء لا بأس به لنفسه ويشهد بالخازنة وجب الدعوة الى غير خصم  
هذا اذا كانت الدعوة عامة فان كانت خاصة لا يجيب الا من كان صاحب الدعوة لو كان بجلا تمتع اذا علم ان القاضي  
لا يحضر في خاصة وان لم تمتع في عامة والغريب الاجتي بوله وفي الفتاوى للقاضي الامام وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة  
يجب ان كانت خاصة وفي المحيط اذا اراد القاضي ان يكتب السجل ويأخذ على ذلك اجر ياخذ منه مقدرا ما يجوز  
لغيره وكذا الوتو في القيمة بنفسه ولو اخذ الاجر في مباشرة تخاص الصغار وليس له ذلك لانه واجب عليه  
وما لا يجع عليه مباشرة جازا اخذ الاجرة عليه واذا باع مال اليتيم لا يأخذ شيئا ولو اخذ واذن بالبيع لا يفتقر  
ويفعل القاضي مال الميت الغائب ما يفعل في النقطة الا انه اذا حضر المال بعد التصرف يدفع مربي المال **الجبر**  
**الثالث** وفي الاضية اذا تقدم الرجل للقاضي وادعى قبل جرحا ولا يعلم القاضي انه محق او سبيل واراد احضا  
خصمه وهو لا يعدل ان كان خصمه في المحضر وكذا لو كان خارج المحضر بيا من المصريح لو تكبر بيت باهله وان  
كان بعيد من المحضر بعد اى لم يحضر تجرد الدعوى قال الخصام بامر المدي بامة البينة ليكتب له لا يقضي عليه  
فان حضر بعيد البينة وقيل يحلف للمدي على ادعاه والمرأة المبرزة كانه رجل ولو كان المدي عليه مرضيا  
وامرته مخدرة وهي التي لم بعد الخروج الا لضرورة ليس له ان يحلفها الخروج ولكن يجب الخليفة او استخلفا  
ان كان مأذونا بالاستخلاف ويذهب الخصم عنه ليقضي بما قال في المحيط او يذهب القاضي نفسه وقد فعل رسول  
الله كالا للزعم ان في زماننا القاضي لا يذهب بنفسه وتام هذا ذكره خزانة الوقعات فان ارسل القاضي  
فلم يجد المدي عليه وقال للمدي انه توارى عنى وسال اليتيم الباب فانه يحلفه اقامة البينة انه في بيته فان شهد اثنان  
وقال اريانه اليوم ومن او منذ ثلاثة ايام فانه يقبل ويأمر بحتم وان كانت الروية قد تقادمت لا يقبل ومن  
مفوض المدي القاضي ولا تقدر ثلاثة ايام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر ليتيم الباب الذي من جانب المحكمة  
والباب الذي من جانب السطح ويسمى الدار المستأجرة وكذا اذا اراد ان كان ساكنا بها والعبرة للمساكنة فان قال الخصم  
بعد اختم الباب انه جلس وان لا يحضر قال ابو شيبه يبعث رسول الله هذا ان ينادى على اية ثلاثة ايام كل يوم



ثلاث مرات يا ذلانا القاضى يقول ان احضر مع خصك فلان فلان فالحكم والا نصيبك وكما  
اقبل عليه البيعة وينبغي ان يكون وقت جلوس القاضى وعرج وم هكذا واما الحجج فقد روي ذلك بعضنا  
وعن ابن ابي عمير انه كان في وقت قضائه وصوته انه لو قال الخصم انه نوارى عني في منزله وطلب الحجج مني  
معها اعوان القاضى ونساء فيقوم اعوان القاضى حول البيت من جنب المسكة والسطح ويدخل النساء حرمه  
ثم يدخل اعوان القاضى فيقتنون الدار عن ما تحت الضرب وعمره هم على بيت جليل بلغا في بيتهما  
شرا با فوجد في بيت احد هادون الاخر وهم على بيت ناحية بالمدينة واخرجها واعلاها بالذرة حتى سقط  
الحمار عن راسها وعن هذا قال شيخنا اذ سمع الفساد من بيت انسان لا بأس بالحجج عليه وعامة اصحابنا  
لا يجوزون الحجج فلو راي القاضى ان لا يبعث الاشخاص ويعطى الغنية او الحاكم الاضداد جاز وهذا في خارج  
المصر وفي مصر بعث الاشخاص وقال القضاة على قلب هذا فارجو بالطينة فامتنع خصم يقول له هل يعرف هذا  
خاتم القاضى فان قال نعم لكن لا احضر شاهد عليه شاهدان فان شهد بذلك هذا القاضى بعث اليه من حضره ويقا  
اول مستعين بالوالي احضاره واجرة الاشخاص بيد المال وقال بعضهم في مال التهم وقال القصد الشهيد الاسلام  
مؤنة الموكل على المذموم عليه وقال شيخنا اذ ما ناعا المذموم في الخط هو لاصح وهذا كما قلنا في السارق  
اذا قطع بينه وبين عليه اجرة الخداد دون من الذم الذي يحسم به عرقه وفي الفتاوى من اذا ادان لسوق  
حقه من باب التظان ولا يذهب القاضى في مطلق فيه شرع ولكن لا يفتى الا اذا عجز عن باب القاضى وبعض شيخ  
زماننا انما يطلق له في ذلك اذ ذهب القاضى ولا يخرج عن الاستيفاء من جهته ما لو اورد الداهية بالسلطان  
اولا لا يطلق له في ذلك ونفق واذا ذهب بالسلطان والتمس حجب داره لاحضار خصه واخذ حجب  
من خصمه زيادة على التهم هل الخصم ان يرجع بالزيادة على المذموم ان ذهب المذموم الى القاضى اوله ويخرج  
استيفاء حقه من جهة القاضى لا يرجع الخصم بالزيادة على المذموم وان لم يذهب القاضى ولا يرجع وكذا لو قال الخصم  
احضرتم لم يحضر لكن عقوبته دون الاول فان حضر الخصم لقاضى مجلسه ما بين يديه والاب مع الابن وهذا كالا  
في حق الجلوس لسويان فان كان احدهما سلطانا او عالما فجلس لسلطان مجلسه والخصم على الارض ينبغي  
ان يقوم عن مكانه ويجلس على الارض ويجلس خصمه في مكانه كيلا يكون تفضيلا لاحد على الآخر ولو كان من  
قلبه الى احد الخصمين واجب ان يظهر حجة ولا يؤاخذ به ولا يكون قضا غلطا واما من اعلم بالحق ويقضى وهو  
متكبر او مترقب ولا يقضى وهو شى وافضل ما يجلس المسجد الجامع وفي مسجد حية او بيعة باس عندنا قال  
الشيخ الامام على البردوى هذا اذا كان الجامع ومسجد الحى وبيته وسط البلدة اذا كان في طرف من البلدة نحو  
مسجدا وسط البلدة فان كان اى ان يقعد عند اهل الفقه فقد وعده ولا يشاورهم لمحض الخصم فان

فان كان شيئا دخل حصره فمعهم مجلس واحد وان كان فيهما عا دلا وهما السلم اخلف المشايخ عليه ولو علم  
احد من مختبره رد السلام وتركه ولو اورد الجواب ينبغي ان يقول وعليكم وكذا المدرس وكذا المجلس للذكر  
اول قراءة القرآن مختبره رد السلام وتركه ويصلي ركعتين تحية المسجد ومشايعا ان لا يسند ظهره الى  
الحجاب الناس بين يديه يقفون مستقبل القبلة ولا تخرج احد فان دخله هم او غصبت ناس كونه ولا  
يتعقبه في طول المجلس ولكن يجلس طرفة النهار وكذا الغيبة والقيصة ولا يقضى وهو جامع قال شيخنا ينبغي  
ان يقطع بالضم في اليوم الذي يريد الجلوس ولا يقضى وهو يدافع احد الاجئين قال شيخنا في الكوثر ان  
القاضى ان كان شابا ينبغي له ان يقضى شئ من اهل قبل ان يجلس القضاء ولا يسمح من رجل تجسس او اكثر في مجلسه  
الا ان يكون الناس قريبا ولا يقدم رجلا غيره ما قبله ولا يضرب المسجد ولا تفرق **الحجج الملبس** في العاطلة  
مع المذموم والمذموم عليه القاضى هل يسئل المذموم عن السبب بان شاء الله وقال المذموم القاضى بيته مع هذا الحلف  
الخصم هذا مع مسئلة قيمة المذموم في فضل الدين وفي التجرد اذا ادعى منقول لا يحضر مجلس الحكم فان كان الدعوى  
في منقول يتقدم نقله كالزنى والحكم بالخير ان شاء حضر عندها وان شاء بعث امينا فان حمل المذموم مؤنة الاحصا  
بخصه وان لم يحمل لا يحضر وان قلت المؤنة ذكره في الاضية قال فيها فان كان الدعوى العقار لا بد من ذكر الحدود  
وتعلم سائر الحدود ياتي بعد ويعلم المذموم عليه انه يريد القضاء اذا اراد الحكم فطلب المذموم الحكم ليس شرط  
لكنه من ادب القاضى وكذا قول القاضى حكم ليس من شرطه لكنه احتياط ويملكه ثلاثة ايام ان قال المذموم عليه  
الى دفعه وانما يملكه هذه المدة لان القضاء مجلس كل ثلاثة ايام وجمعة فان كان مجلس كل يوم مع هذا امله  
ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يات بالدفع باس المذموم باحضار المذموم عليه ويقضى عليه وتكتب السجل او  
القاضى يقضى الدان ان كان للدعوى الدار والقضاء بعض المبدف والقيمة على البيعة على انكار ثم غاب المذموم عليه  
او مات ذكر في آخر الباب التام من دعوى الزيادات انه لا يقضى عليه حال غيبته وموت وعنه ان يقضى في  
اجعل انه لا يقضى بهذا المذموم ثم غاب يقضى القاضى عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضى اما اذا اقر عند  
القاضى ثم انكر فشهد واعل اقر عند القاضى وغاب فهو كالبيعة وقد ذكرنا الخلاف ولو ادعى امرأة  
الطلاق على زوجها والارعة امة العتق على مولاه واقام البيعة وغاب المذموم عليه لا يقضى عليه بل البيعة وفي  
الجامع الكبير كتاب الدعوى في باب الشهادات بالميراث ان هذا اذا لم يكن عن الغائب نائب عن البيعة وان كان  
كان يقضى بخبره وهذا كله في غيبة المذموم عليه وموت فان مات المذموم بعد ما اقام البيعة فالقاضى يقضى وفي  
الزيادات في كتاب الشهادات والميراث وهو باب شهادة الوصي والوكيل آخر الباب رجل احضر رجلا وادعى ان فلانا  
وكله بالخصومة بكل حقه في نصر كذا واقام البيعة وغاب المذموم عليه قبل تركية الشهوة ثم عدلت البيعة فلان حضر للمذموم



رجلا آخر وادعى على الموكلة فانكر ذلك فادعى القاضى قضى عليه تلك البينة ونظيره لو قامت البينة على الوكيل  
وغلبت الوكيل وقامت البينة على الموكلة فادعى الموكل وحضر الوكيل وقامت على الوكيل وما في غرض الوكيل او  
قامت على وارث بدلين فادعى ذلك الوارث وحضر وارثا آخر واقام رجل البينة على وارثه وفي البينة فادعى  
ذلك الوارث وحضر وارثا آخر واقام بينة الوصاية على غير البينة فادعى ذلك الغريم ثم حضر غيرهم فادعى فانه يفتى  
البينة على الباقي في القضاة وفي ادب القاضي للحضرة والشمس لا يخلو في ادب القاضي يستعمل في كل مسألة  
القضاة يفتون في هذا فان القاضي قد يستعمل رجل السماع الشهادة ما يكتب الى حكام في القرية يسامع الشها  
في فصل ثم يكتب اليه كتاب في ذلك ثم يدعى ويكتب شهادتهم القاضي فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة الشهود  
الى مجلس القضاء فلم يصح قضاؤه ولا يقضى القاضي بخلاف الخليفة اقرار رجل الا اذا شهد الخليفة مع آخر عند القضا  
الذي لم يبرز له الخليفة بالاستحالة اذ قاله وهذا دليل على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة جاز للقاضي ان يقضى  
بتلك الشهادة بل بخلاف النائب كذا جاز للنائب ان يقضى بتلك الشهادة التي قامت عند الاصل والقاضى مع  
النائب الوكيل مع الموكل وصحت هذا ايضا هكذا امرت في رواية ويسال القاضي الشاهد هل يعرف المدعى برونه  
اليوم في المدعى عليه وهذا في العقار اما في المنقول لا حاجة الى هذا لانه يحضر مجلس الحكم ولو شهدوا على البيع  
والسليم يسامعهم الشهادته انما باقوا في الجاه او عيها به فان اقرار القاضي في امر الشهود في وقت بينهم ويسامعهم  
ان كان هذا ومتى كان هذا لا يسمع غيره ذلك وهذا الحيثية وفي الاقضية العدد في الترخيم والوكيل ورسول  
القاضي الى الموكل ليس بشرط الواحد يكفي الاثنان احوط وقال لا بد من رجلين او رجل وامرأتين واجمعوا على ان  
العدالة والحرية شرط واجمعوا على ان اسلام التركي شرط اذا كان المشهود عليه مسلما واجمعوا على ان التلفظ بلفظ  
الشهادة ليس بشرط والترجى ان اذا كان المدعى فوج لا يجوز وعنه من انه يجوز تعديل العبد لولاه والابن لوالاه  
في السر بغير عذر ومن وصي اهل تعديل السر وكذا من لا يقبل شهادته واما تعديل السر والعلانية ذكر  
الصدر الشهيد في ادب القاضي ان القاضي يكتب الرقعة اسماء الشهود وانشاءهم وحاضرهم وقيامهم يدفع الى الموكل  
السر فيسال اهل الثقة والامانة من جيرانهم فان عدلوههم في الرقعة الى القاضي السر واخبره بعد انهم فيقبله القاضي  
هذا تفسير تعديل السر لا يشترط فيه العدد ولا اهلية الشهادة لكن يشترط العدالة واما العلانية فياخذ القاضي الطالب  
فيما يقوم تركهم في العلانية بلفظ الشهادة في مجلس القضاء ويشترط العدالة لانه في معنى الشهادة ولهذا لا يصح  
ليس اهل الشهادة وان كان عدله وهذا في الابتداء واما اليوم فوقع الاكتفاء بتركية السر لاقام في كتاب التركة تركية  
العلانية بلاء وقته ولا يشترط العدد والاهلية ثم شرط الخصاف ان يكون الموكل في العلانية غير الموكل السر اما  
عند الذي يتركيهم في السر تركهم في العلانية ثم في تركية السر اذا احتاط القاضي على قضاها واراد ان يسال غير الاول

جنس: في التعريف والعدالة والمترجم

ينعل مع الثا كما يفعل مع الاول ولا يعلم انه سال من حلف من غير فان جرحه لآخر وقد عدله تعارضا صار كانه  
يسال الحد فان عدله الثالث فالعدالة اول فان جرحه الثالث صار كالحج او كالتعديل ويصح كلامه من الزمان والحد  
في التعريف وفي القضاة والقاضي الامام وصورة التركة العلانية ان يجمع القاضي بين المدعي والشاهد والمعدل  
للمشاهد الذي عدله هذا الذي عدله وصورة تركية السر ان يجمع القاضي بين المدعي والشاهد والمعدل  
في اسماء الشهود وانشاءهم وحاضرهم وسوقهم ان كان سوقيا حتى يعرف الموكل فيسال عن جيرانهم واصدقائهم  
واذا عرفهم من غيرهم بالعدالة تكتب تحت اسم كتاب القاضي اليه عدلا جاز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب تحت  
اسمه بل يكتب اخره عن هذه البينة او يقول الله يعلم اذا عدل غير اخوانه او لم يصح يقضى القاضي بشهادة  
يجمع بصر بذلك ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق تكتب تحت اسم كتاب القاضي مسوقا ثم ان القاضي ان شاخج  
بين تركية العدالة وبين تركية السر وان شاء التقي تركية السر وفي زماننا تركية العلانية والقضا بتركية  
السر لا يقضى القاضي بظاهر العدالة في قول سر ومسال عن الشهود طعن الخصم ولم يطعن وقال ابو جرح ان كان  
المدعى حقا ثبتت مع الشبهة كان له ان يقضى بظاهر العدالة ما يطعن الخصم الشهود والقضا على قول **فان وقع**  
ولا يسال رجلا له على المشهود فليس له حكم وهذه المسئلة رواية فيها اذا كان للشاهد بين على المشهود وطعن  
انه لا يقبل المدعى عليه اذا عدل الشاهد قبل الشهادة او بعد ما عجز ان يقبل وعنه انه سال هل هو ادق اقل  
نعم بل هو المال وان قال الام قبل عدله ولو قال هم عدول كونه في شهادتهم فان كان المشهود عليه من جرح  
في التعديل جعله واحدا من العدلين وتركية المدعى ليس بشي وفي شرح الجامع الصغير للصد الشهيد وفي قول من يرى  
ان يسال عن الشهود يريد به بائنا ومسال يقبل قول الخصم انه عدل يريد به تعديل حتى يسال عن الشهود غير الخصم  
وهذا اذا جحد الخصم وان كان سكا من مومن يرجع اليه في التعديل فتمتع التعديل اهل الشهادة ان لا يعدل  
فاقراره على نفسه جاز لكونه ينبغي ان يفعل ولو شهد جلع على التركة واثنان على الحج فالحج اول وفي ادب  
القاضي للخصاف لو طعن السائل فيهم بشي وامر القاضي للذي وقال في شهره واقتال انا اني من يعظمهم وقال  
اسمي فيما ثقة صاحب المسئلة سمع القاضي فان عدلهم ينظر في ذلك ويسال الجرح عن سب الحج والمعدل عن  
التعديل فان عدله اثنان وجرحه اثنان فالحج اول الا اذا كان بينهم تعصبا لا يقبل جرحهم لان اصل الشها  
لا يقبل عند العصبية فالحج اول وفي الاقضية ان كان الشاهد غريبا ولا يجد من عدله كتب القاضي له خبر  
حاله ولو عرفه فتقوال الشاهد فادعية منقطعة سنة واكثر ولا بد من الاصلاح لا ينبغي للعدل ان جرحه  
ولو كان مشهورا بالزنى كابي ج وسفيان وغاب غيبة منقطعة فهو على العدالة والمشاهد ان وعدا لا بعد ما يات  
فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو عايناهم عدلا ولو خسرنا وغما ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما القاضي اذا ادعى بعد العد



حق نقض ما يقع في العقل بصادق في التوبة والفاقد لو شهد ثم قال بصدق ما لا يقضي تلك الشهادة حتى  
الشهادة وهذا الذي القاضى به ما قد ان لا يقبل وفي ادب القاضى بالخصاف في باب المسئلة عن الشهود لو شهد  
رجل عند القاضى في حادثة ثم شهد في حادثة اخرى وقد عدل في الحادثة الاولى ان كانت بين الحادتين سنة او سال  
وان كان اقل لا قبل سنة واصل هذا الغريب ان انزل بين كل يومين حرقوا ليعلم ان عدوله على هذا وكذا اذا اختلفت  
بين التعديل والشهادة وفي الفتاوى للقاضى الامام كان ابو يعقوب اذا مضت سنة اشهر ويسمى ان يعدله  
حق بغيره سنة وقال لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من اصرح في مثل هذا ان التوبة  
والنقض لا يرفع البينة وتفسير التعديل في الاقضية ينبغي ان يعدله قطعاً ولا يقول انهم عدلوا عندي لا بالشك  
اخبرني بعد ذلك ولوقال لا اعلم منهم الا في كذا الاصح انه تعديل ولو قال هم فيما علمناهم عدلوا لا صح انه ليس تعديل  
كما لو قال الشاهدان فلان على فلان كذا في العلم لا يقبل وكذا في الاقرار ولو قال فلان على الف درهم فما  
اعلم لا يكون اقراراً ولو قال الله اعلم لا يكون تعديلاً وفي النوازل التعديل ان يقول الزكي هذا عدل عدل مرفوع  
جائز الشهادة وفي الاقضية ينبغي للقاضى اذا اخبر الزكي ما يخرج ان يقول للمدعى في شهودك ومكتبك كرامتك  
عدل في السجل ولا ينبغي ان يكتب أسماء جميع الشهود اولاً ثم اسم من عدل وفي النوازل العدل ان يخرج عن القاضى  
التي هي بالحدود وفي ادب القاضى للخصاف كذا في ادب القاضى في تفسير العدل ثم قال شهادة اصحاب الكبار لا يقبل وهو  
سبعة الاشهاد بالجمعة والفرار الزحف وقيل المؤمن غير حق وعقود المؤمنين وبمسئلة المؤمن والزموا شر الحرف  
قيل تسعة سبعة ما ذكرنا والثامن كل الزبوا والناس كل مال الغير غير حق وقيل ما فيه حق من الكتاب ثم قل  
واصحابنا لم ياخذوا بذلك واتمنا بذلك على ثلاثة محال احدهما ان يكتب ما كان شيعياً بالمسلمين وفيه حجة  
الله وانما ان يكون فيه من امة البررة والكرم وكل فعل يرفع البررة والكرم فهو من الكجائر والثالث ان يضر على العا  
والفجور قال والمختار ما ذكر في ادب القاضى ان العدل من غلبة حسنة سيئة ولا يكون صاحب كبيرة يعني ان لا يكون  
مضراً على الكجائر وان كان مضراً عليهم فهو صاحب كبيرة وفي النصاب اثبات الكبيبة فيكون مرتكب الكبيبة اما لا  
يكون صاحب الكبيبة الا يرى ان من لوى البني من الاعراب مرة او مرتين او مرات لا يستعصمها بالصحابة الذي قد  
رسول الله وفي الفتاوى الصغرى لو ارتكب الكبيبة سقط العدالة وفي الصغائر العبرة للعالم بالادب على الصغير  
فيصير كبيرة ففق بهذا وفي شهادت النوازل عن نصير الخصم ان يطعن الشاهد بثلاثة اشياء ان يقول ما عدل او  
عدود ان العذر او شركان فاذا قال ما عدل ان يقال للشاهد بيمينه البينة فانه ان كان ما عدل او  
في قذف او شركان يقال للخصم ان البينة انما كذلك ثم احذر اذا سال القاضى عن الشهود فاجب الزكوة انهم احرار  
الاصل اجرت شهادتهم ولا يشترط لفظ الشهادة اما اذا قال الزكوة انهم عبيد فلان اعقهم وقالت الشهود

عن موال فلان اعقنا لا قبل شهادتهم حتى يقيموا البينة على العتق هكذا قال في الاقضية قال فان البينة  
على العتق وقضى بالعتق ثم حضر المولى وانكر العتق لا ينفك الى انكاره والمستمون عليه اقام البينة على  
ان الشاهد سقاوا كل ربوا او نحوه او اقر الشاهد ان وقال لا شهادة هذا الذي على اقر الشهود  
ان المدعى سطل في هذا الذي على اقر المدعى ان الشهود شهدوا ولا يقبل بينته في هذا كما انما لو قال  
المشهود عليهما حكمهم على عشرة حتى لا شهدوا على ودفعت اليهم العشرة وطالهم برق العشرة يقبل هذه البينة  
ولو قال صاحبهم على عشرة ولكن دفعت اليهم العشرة لا يقبل وفي ادب القاضى للخصاف اذا اقام المشهود  
عليه بينة ان شهود المدعى مستأجرون لا قبل ان لا يشهدوا على اقر المدعى انهم مستأجرون لا يقبل ولا  
لو اقام المشهود عليه بينة ان شريكه والشاهد بيمينه نفسه يزعم انما له هذا جرح ان عدلت البينة وكذا لو اقام  
البينة على انهم عبد واحد ودون في قذف يقبل ولكن ان من حد الشاهد فان قال فلان القاضى يسلم عن الوقت  
ليعلم هو قاض في ذلك الوقت فان قال المدعى ان اقيم البينة على اقر ذلك القاضى ان علم ان ذلك مات  
قبل الوقت الذي شهدوا على القاضى اني كنت غائبا عن المصرد لك لا يقبل الكل في الاقضية وفي كتاب التزكية  
لو اقام المدعى على البينة على اقر المدعى ان الشهود شهدوا ولا يقبل ان المدعى اقر ان شأجر الشهود  
على الشهادة او على اقرارهم لم يحضر المجلس الذي كان فيه هذا الامر قبل وهذا كله في علمائنا وفيه ان  
الشهادة على الحج المرفد انما لا يقبل لان فيه اظهار العاجلة من غير ضرورة لانه يمكن ان يعلم القاضى بذلك  
فاذا اعلن به صار فاسقاً لا يقبل قوله وقال الخصاف البينة على الجرح مقبولة وفي المتن لو قال المدعى عليه  
انا اقيم البينة على الشهود بالنوازل او شربا الخمر او حضر شهود قبلت شهادتهم لانهم اذ ادوا الباطل الشهادة **جنس**  
**آخر في الحيلة** وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل ان طلق امرأته المدخول لطلاقا بائناً او ثلاثاً او عتق امته  
فاذا حول بينه وبين المرأة والامه حتى اسال عن الشهود هم عدول ام لا هذا في الامة مستقيم اما في الطلقة في  
الروايات الظاهرة لا يخرج من بيت الزوج لكن يجعل معها امرأة عدلة وثقة تمنع الزوج من الدخول عليها فان  
كان للزوج بيت واحد يجعل بينه وبينها ستر اجلاف الطلقة الثلاث حتى لا يجعل بينه وبينها امرأة ثقة فان طالت المدة في ستر  
الشهود بغير طهر من الثقة قد مر من العذر وسواء اذعت هي الطلاق او جحدت او كتبت فان تركت البينة  
سلم لها الثقة وان لم ترك ردت واخذت من الثقة على الزوج لانها كالتاسعة لانها ممنوعة عنه وما اكلت  
بازنه لا يفرغ القاضى من قرض فلا يستقر فان شهد شاهد واحد في الطلاق لا يجزئ لانه فان طهرت هذا الشاهد  
فاسق لا يشك وان طهرت عدل ان قال اقيمت شهودي غيباً فكذلك وان قل في المصرد رجل ثلاثة ايام ويحال بينه  
وبينها وهذا مستحب وليس لوجب في الامة اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها او ادعت بغيرها على يد



امرأة عدلة حتى ظهر عدالة الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بغيرها فداخت نفقتها الشرا في ذمة المسئلة  
رجع المولى عليها بالنفقة وكذا ما اخذت بغير ان المولى وما انفق عليها بغير القضاء فموتت ولو لم يظهر انها حرة  
لكنها استغقت واقبت البينة بوضع على يد رجل ويؤمن الذي يدين للاتفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع  
المستغنى بالنفقة عند رجوعه ما زكيت البينة رجوع عبد في يد رجل اذا ما آخر لا يؤخذ من يد المدعى عليه  
لكن يؤخذ منه كغيره لنفسه وبالعبد ولا يحل بينه باخلاص الالة ويؤخذ ايضا وكيل بالخصم اذا رضخ للمدعى  
عليه ولا يجزى على التوكيل هذا في الاقضية وفي عناق الاصل اذا ادعى العبد القتل وقام البينة وجب له المولى فان  
كان المدعى عليه فاسقا محققا على ما فيه من هذا متلفا وضعه القاضي على يد رجل وان اخرجت النفقة امر القاتل  
بالعمل والاتفاق على نفسه فان كان العبد مريضا او صغيرا لا يقدر على الكسب اجب القاضي اليد على نفقته ولو كان  
المدعى به ثوبا او دابة فاقام البينة ولم يزل لم يلحقه القاضي من يد لكن اخذ كغيره في العبد لكن لا يجزى على  
الاتفاق ههنا بخلاف العبد واصله ان من استع عن الاتفاق على بينة لا يجزى ان كان ذليلا ههنا فاسقا محققا  
على ما فيه ورأى القاضي وضعه على يد رجل فعل ولا يجزى احد على النفقة لكن المدعى لو قال انا انفق عليه تركه  
في يد المدعى عليه خاله ويلحقه منه كغيره فان ابى ان يعطيه كغيره او قال اكفيل لي قبل المدعى الزم على ان يظهر  
عدالة الشهود في الجامع في ابواب القضاء **الفصل الثالث فيما يكون وفيما لا يكون وفيما اذا القضاء**  
**على الغائب ضما** وفي الجامع الكبير بعد كتابه جازا اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان الف درهم على ان  
ضامن لك به والدفع اليه حاضر سمع فهذا استقرار من الامر والقابض وكيل بالقض فان استملك القاضي  
ضم وان ملك في يد يملك لمانته وكذا لو قال اعطه الف على ان ضامن لك به والدفع اليه حاضر فقال نعم فادفع  
فمقرض على القابض والامر ضامن ولو قال ادفع الى فلان الف واعطه الف على ان ضامن عنه فمقرض للدفع  
على القابض والامر ضامن ولو قال للقابض اعطني الف على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو  
قرض على القابض والامر ضامن ومن هذا الجنس الاقضية والجامع ايضا جل قال اخره لفلان الف درهم  
او تصدق عليه الف درهم على ان ضامن له ففعل وقبضه فلان فمقرض وصار الامر مستقرضا وصار كانه قال  
اقضني الف او كن وكيلي بالهبة من فلان والصدقة فان دفع اليه يكون دينه على الامر وليس للدفع على القابض  
فان غاب الوهون له وانكر الامر المدفع وادعى المأمور به هبه له وقبض الوهون له واقام المأمور بالبينة  
على ما قال قبلت ببيته وان كان القابض غائبا وكذا لو لم يقبل لفلان الف درهم على ان ضامن له لكنه قال ادفع  
الى فلان الف درهم على ان رجوع على وكذا لو قال الوهون له هب الف على ان فلانا ضامن فقال فلان نعم  
فالالف قرض على الذي قال نعم لكن قوله نعم بقرينة قوله هب الف على ان ضامن ولو لم يضمن ولم يشترط الرجوع

بل قال لفلان الف درهم او قال هبني فوهب لي رجوع عليه والزكوات والكفارات والصدقات الواجبة والنقفا  
واخراج كصدقة الطمع في ظاهر الرواية ويشترط الضمان وشروط الرجوع وفي الامر بقضاء الدين لاجلحة الى  
اشترط الضمان واشترط الرجوع وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره انفق على فانفق ورجع  
على الامر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا اختاره القصد الشديد في قفاؤه الصغير في كتاب الكفالة  
قال تجرد الامر بالاتفاق يوجب الرجوع ولو قال القاضي للقط انفق على اللقيط على ان يكون ذلك دينه عليه  
قال بعض مشايخنا تجرد الامر بكفى ولا حاجة الى قوله على ان يكون دينه عليه وقوله انفق على ولدي وعلى اهل  
او في بناء داري وقوله انفق على سواي وفي نفقات الاصل في باب نفقة ذوي الارحام لو قال لآخر انفق على اولادي  
فانفق له الرجوع وان لم يشترط الرجوع ثم في الامر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان الف درهم قضاء  
ولم يقل عني او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل عني ولا قال على ان ضامن فرفع المأمور وان كان المأمور  
شريك الامر وخليفته ونفيسه ان يكون المأمور السوقي بينهما اخذ واعطاء ووضع على انه متى جاء رسوله  
او وكيله يبيع او يقرضه فانه يرجع على الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور وان لم يوجد واحد  
من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند من يرجع وهذا اذا قبل القرض عني فان قال منك حق الرجوع  
على الامر بالاجماع السلطان اذا صادر رجلا فقال للطلق بل رجل ادفع اليه والى عوانه عن جانيك فرفع يده  
قال الامام السرخسي والامام البرزوقي يرجع على الامر مدفع بدون شرط الرجوع والضمان لامر بقضاء الدين  
وقالا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية واصل هذا مفاد ان الميسر وهي مسألة السير الكبير وقال عامة  
المشايع لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وقام هذا في كتاب الوصايا فلو قال للمأمور قضيت وفلا  
غايب انكر الامر مدفع اليه والدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضاء يقبل ببيته ويقضي على الامر بالمال  
وان كان القابض غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب ادعى على الامر دينه واجتبه عليه نحو قضاء الدين ليس  
ذلك الا يرى ان رجلا في يد عبد فقال لآخر ان هذا العبد لفلان اشتره لي منه بالف درهم وانقد الميز  
فجاء المأمور بعينه لك وقال قد فعلت فحج هو فاقام المأمور البينة على ذلك فان القاضي يقضي بالبيع ان  
كان البايع غائبا فان حضر الغائب محجلا يلقب بالحق لان الحاضر صار حبا عنه لخلق حقه ولو ان لا  
بقضاء الدين اخر انه قد قضى الدين اليه قال الادفع اليه بخلاف الغائب فحج ليس ذلك ولو دفع اليه  
الالف ثم قد الغائب انكر الاستيفاء فالحول قوله ولم يستوف دينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور  
كما لو غريمه شرع عبد يد فقال اشتريت صدقة الامر مدفع اليه الف ثم حضر الغائب فأنكر البيع فالحول  
قوله في اخذ عبد ويرجع الامر على المأمور اذ يدى كذا هذا ولو ان عبد في يد رجل قال هو لم يقله







لا يقضي عليه الا اذا اتى بالسكان يقره وفي القصاص وحدها قد يفتي عليه واما اذا علم قبل القضاء في حقوق  
عند حره لا يقضي بذلك العلم اذا رقت اليه تلك الحادثة وعند ما يقضي وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير المصلحة  
هو فيه قاض ثم خصص من رقت اليه تلك الحادثة وفي القبرين جعل قول مع اي حره ولا علم في سائر مرقع يقضي  
واختلف الشايخ على ما دلح سواء كان قبل على الراس او لم يكن واصل هذا ان قضاء القاضى القرية والمفازة لا  
ينفذ عند حره ولم يعلم بجارته وهو قاض بمصر ثم عزل عن القضاء ثم اعيد على القضاء بعد ذلك عند حره لا يقضي  
وعند روم يقضي وفي القضاوى قال الصحابي الا على ان عند من ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا ذكر في النوادر  
انه ينفذ قضاؤه في السواد ولو شهد برجلان على قاض انه قضى فاحية المصريح بحمل القضاء او خارج المصريح  
يقبل وعند من لا يقبل وشاي في كتاب الشهادات القاضى هل يعمل بالبحر في ديوانه ان كان ذلك الملك الحادثة يقضي  
وان لم يكن ذلك لا يقضي وعند ما يقضي واجهوا انه لا يعمل بالبحر في ديوان قاض قبله وان كان محققا ولو شهد  
ان القاضى قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضى لم يقض بشي لا يجوز شهادة ما وهدم يقبل وينفذ ذلك هنا  
اربع مسائل احدها هذه الثانية مسئلة القطر وقد ذكرنا الثالثة الشاهد اذا رأى خطه ولم يذكر الرابع  
وجدها في كتاب الاخبار ولم يذكر في الكل ما يوجب جواز وضوح الكل حتى قلت رواية الاخبار مع كثرة سماع  
فانه روى انه سمع من القضاة في جاز غير انه يشترط الخط من وقت السماع الى وقت الرواية وابو جعفر اذا  
في ديوانه وفي رواية الاخبار ولم يجوز فيها سواها ومسئلة الشاهد اذا رأى خطه ولم يذكر الحادثة ياتي في كتاب  
الشهادات **جمل** ليس لقاضى الحدود ولاية على غير اهل العسكر ومن كان محققا في سوق العسكر فوجد قاضيا  
في مصر واحد كل واحد منهما في نصف الصر لرجل من جملة هذا القاضى على رجل من جملة القاضى الآخر دعوى عند من  
يعتبر حال المدعى ويخصه الى القاضى الذي في جملة المدعى وعند العبرة بالمدعى عليه وهو الضيق فان خصم  
من اهل ولاية اخرى عند قاضى اهل هذه البلدة قال بجمع قضاؤه ويكون ذلك بمنزلة الحكم بها رجل وقف وقفا  
على فقهاء خوافد يقضى قاضى خوافد بلزوم ذلك الوقت تنفذ وان كان القاضى من فقهاء خوافد الموت اذا صار  
مقتضيا عليه محدود ومات فادعى واثرة ذلك الحدود وان ادعى بالارث من هذا الموت لا يسمع فان ادعى مطلقا يسمع  
وان كان على المقلب كان الموت مدعيًا والمقتضى عليه حيا فلما مات الموت ادعى القاضى عليه هذا الحد ومطلقا  
على واثرة لا يسمع المشتري اذا صار مقتضيا عليه لبيع المبيع مقتضيا عليه ان قال المشتري في جاز دعوى المدعى  
ملكى لا يشرى من فلان عني من المبيع صار المبيع مقتضيا عليه حتى لا يسمع دعوى المبيع هذا الحد ويرجع  
المشتري عليه بالتمسك اما اذا قال في الجواب ملكى ولم يرد عليه لبيع المبيع مقتضيا عليه حتى يسمع دعوه هذا الحد  
والارث كالمشترى وهو موقوف في الجامع الكبر وهو لا يرد على يد رجل يفتي انما له فانه ادعى انما له وشرعنا عليه فاقام البينة

فقضى القاضى عليه بها ثم جاز القاضى عليه وادعى من الدار كانت لبيه ومات وتركها ميراثا بين الاخ القاضى عليه  
يقضى للاخ المدعى نصف الدار لانه الاخ القاضى عليه لم يقبل في الجواب ملكى لا يشرى من فلان عني فلم يصير الاخ الآخر مقتضيا  
عليه فيسمع دعوه وكذا لو اقره واليد وهو الاخ القاضى عليه انه ورثها عن ابيه بعد انكر بعد اقامة البينة ولو اقر  
انه ورثها عن ابيه قبل اقامة البينة لا يسمع دعوى الاخ واحد للورثة انما يثبت عن الورثة اذا كان المدعى بموت  
اما اذا لم يكن له بينة خصما في شهادات الجامع باب ما يجوز من الشهادة وفي قاضى الضمري في دعوى الدين على اخيه  
الورثة وقد اقر المدعى ان الميت لم يزل شيئا القضاء على قضاء على الميت وسيا في كتاب الدعوى وفي الزاوية  
في الباب الاول من البيوع القضاء بحرية العبد قضاء في حق الناس كافة اما القضاء بالملك المطلق فقضاء على المدعى عليه  
وعلى من تلقى الملك من جهة والقضاء ببقية موضع هل يكون قضاء في حق الناس كافة لاختلاف الشايخ فيه شاي  
تمام في كتاب الدعوى وكل من صار مقتضيا عليه لا يسمع دعوه في تلك الحادثة الا اذا كان فيه ابطال القضاء بان ادعى  
رجل على آخر دارا في يد بالارث من ابيه واقام البينة وقضى بالدار له ثم ادعى القاضى عليه هذه الدار انما ملكه اهلها  
من اب المدعى هذا يسمع ولو لم يدع المدعى الدار بالارث من ابيه لكنه هذا القاضى حتى لو كان المدعى في  
دين له في عين منقول بجمع قضاؤه بينهما ولو كانت الدعوى عقار موصوفة ولا يفرى ليس للقاضى ان يدعى  
المدعى عليه بقصر يد عنه وتسليمه الى المدعى لانه لا ولاية له على هذا الجاز الذين والعين الحاضر لان ولاية  
ثابتة على ذلك قال في الصحيح ان قضاء القاضى المحرق يصح واذ لم يكن المحرق في ولاية والمسئلة منصور في  
ادب القاضى للخصم ان يقضى القاضى كسب القاضى الذي هو في ولاية ان يسلم اليه ادعى انها ملكه اشترىها  
فلان واقام البينة وقضى له ثم ادعى القاضى له هذه الدار المدعى عليه انها ملكه اشترىها من الذي ادعى المدعى  
الشراء منه بتاريخ قبل ثمة المدعى يسمع وفي الزاوية في باب الاول من البيوع القاضى عليه في محروك اذا ادعى  
المحروك ولا يسمع الا اذا ادعى الشراء من المدعى وصار مقتضيا عليه زاته فادعى الشاي **جمل** في التنازل  
السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي ادب القاضى للخصم ان ينفذ وهو الاصح ويقتضى قضاء القاضى العقود  
والفسوخ تنفذ ظاهر اوباطنا عند حسن الاول وعند من الآخر وهو قول تنفذ ظاهر اوباطنا وكذا  
الخلاف في البيع والاقالة وفي الهبة روايات عن جمل واجمعوا ان في الاموال المسئلة تنفذ ظاهر اوباطنا  
واجمعوا ان الشهود لو ظهر واحد او محدودين في قضي او قضاوا تنفذ ظاهر اوباطنا واجمعوا انه لا يقر  
بالطلاق الثالث ثم انكر وحلف وقضى له بما لا يحل له وطها الكل في شرح الجامع الصغير للقاضى الامام في الدار  
حانه وهل يشترط ان يكون القضاء بالتمسك بشهادة الذور عند حضرة الشهيخ اختلف المشايخ فيه هذا في شرح  
ادب القاضى للخصم ولو كان دعوى الشراء في البيع عني فاحش فهو بمنزلة الهبة رجل قال الامر له انه قال البينة







فوق القصر يخرج امرأة ثم طلقها ثلاثا ليس للقاضي الشفعي ان يرفع هذه العينة لو فسخ يبين ان الطلاق الثلاث  
واقعة ولا يصيد القضاء بالفسخ الا اذا تعلق به حق الغير بان علق بطلاقها عتق العبد وما تشاكل ذلك وكما هو بين  
بكله كالحج بفسخ حق او تزوجت بزوج آخر عادت اليه بكل ولا يقع الطلاق لا ارتفاع اليه بحكم الفسخ ولو حلف  
بطلاق امرأة يصح بان يقل ان تزوجت فلانة فهو طالق ثلاثا ثم حلف بطلاق كل مرة تزوجها بان قال كل امرأة  
اتزوجها فهو طالق فخرج امرأه وفسخ العين المطلقة عليها لا يفسخ اليه حق المرأة المحل بطلاقها بعينها  
نقل هذا عن الامام الخليل **جواب** عن امضاء قضاء فخر آخر وفي الاقضية القاضي اذا لم يكن مادونا بالاستخلاف  
ليس له ولاية الاستخلاف بخلاف علم الجامع فان له الاستخلاف وان لم يكن منشورا للامانة بالاستخلاف وبخلاف  
الوصف فان له ان يوصي الى آخره وما الركن في كل ان يترك له الموكل ما صنعت من شيء في ملك التوكيل  
والا فلا يملك له اصنع ما شئت حتى ملكه وكل آخر ملك التا ان يترك آخر الخليفة اذا اذن للقاضي بالاستخلاف  
فاستخلف رجلا واذن له بالاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثم فلا كان مادونا بالاستخلاف واستخلف  
فقو الخليفة جاز ولا يحتاج الى امضاء القاضي الاصل ولو ارادوا بقبول الخليفة عند القاضي فهو كالتشوق  
قضاء قاضي آخر عند هذا القاضي ولو لم يكن مادونا بالاستخلاف فاستخلف وقضوا نائب ثم امضاء القاضي جاز  
اذا كان النائب هذا للقضاء فان لم يكن هذا لا يجوز وفي هذا القاضي للصدر الشهيد الثاني يقضي باسمه واعند الامام  
وكذا الاصل يقضي باسمه واعند النائب في ذكر في ادب القاضي للخليفة اذا امر القاضي ان يستخلف رجلا  
سمع من الخصوم ويقوم عند البينة ويكتب له الاقرار ولا يقطع حكما لا يجوز الخليفة القاضي ان حكم في حادثة بغير  
الخليفة ما فوض اليه دون القضاء ولا يحكم القاضي باجاء الخليفة انه شهد الشهود عنه اذ ليس هو بقاض يفد حكمه  
ولا يقض للقاضي باجاء الخليفة اقراره حل لان شهد الخليفة مع آخر عند القاضي الذي لم ياذن له الخليفة  
بالاستخلاف ولا يستخلف من يصح القضاء حكم بحكم ثم اجاز القاضي وانفذ قضاءه جاز كالوكيل اذا اجاز الوكيل  
الثا قال وما ذكر في ادب القاضي اشار الى ان النائب اذ اجاز الاصل ان الشهود شهدوا عنه في حادثة كذا  
يقض الاصل باجازه وفي ادب القاضي للخصم ايضا في ادب الشهادات ان قاضي بلد حكم على رجل وجعل ثم مات  
القاضي فاحضر المدعي الحكم عليه عند قاضي آخر فاقام البينة ان القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في  
هذا السجل القاضي اذا انجبره على ادائه المال ان كان الحكم الاول وقع صحيحا ولو قالت الشهود عند القاضي الثاني  
ان قاضيا من القضاة شهد على قضاة بالمال عليه هذا القاضي لما لا يجبره وكذا في سائر الاعمال اذا شهدوا  
على فعل ولم يذكروا السلم لفاعل ونسبه لا يقبل وفي التواريخ ولا ذكر له الاول ونسبه اذا قالت الشهود ان القاضي  
الاول غير عدل لا يقض لما قضاه وفي النسبة رجل ادعى ان في يد رجل ثمنه له وقدمه الى القاضي يصير القاضي حله

انما له بغير بينة فباع المدعي عليه الدار وكل المشتري فيها وكذا بعد قبضها وغاب ثم عز هذا القاضي اوقات  
ووقا آخر فنفذ من اليه فاقام المدعي البينة ان كان خصمه الى القاضي الا انهم باعها فجعل القاضي الوكيل خصما للمدعي  
اذا اطلب التجار من القاضي ليعرضه في المنق فانه يجيبه القاضي وكذا اذا اطلب المدعي عليه هذا في قواي النسبة في كل  
الاصل باب تكليف القاضي المدعي عليه اذا اطلب من القاضي ان يسأل المدعي من اى وجه يذعي هذا المال يسأل اكثر  
ان لا يجبر فان رفعت الزينة البرى الى القاضي فلا على هذا لو اطلب الخصم من المدعي عليه فانه البينة على القبض  
العاب بجيبه القاضي لكن لا يجبر هكذا سمعت عن ائمة **الفصل الخامس في الحكم في الاقضية** لا يجوز حكم من لا  
يجوز شهادته كالعبد والصبي ونحوهما ولو كان امرأة جاز قضاء الحكم في الطلاق والعناق والتخاح والكفالة بالار  
والنفس والذوق والبيع والقصاص وارث الجنائيات وقطع يد عديم عديمه عادله جاز اذا وافق راي  
القاضي وعين انه لا يجوز قضاء الحكم في القصاص وهكذا ذكر المختص وفي مختصر القدوري لا يجوز التحكيم في الحدود  
والقصاص ولا يجوز قضاء الحكم في شيء من الحدود وبالذات على العاقلة في قتل الخطاء ولما حكم الحكم في العينة للضامة  
وسائر المحتملات فالأصح انه نفذ لكن لا يقوى كذا ذكر في الاقضية وفي الفتاوى الصغرى **الفصل السادس**  
**في كتاب القاضي الى القاضي** في الاقضية رجل ادعى يا على غاييا قلم البينة وادان باخذ الكتاب ان  
كان المدعي والمدعي عليه والمدعي به معلوقا يقبل لانه اذا كان حاضرا فاعرفه بالاشارة وهما ليس بحاضر فيكون  
بالاسم والنسب وفي النسبة الى الاب تكفي عنده ما وعدج لا بد ان ينسبه الى الجد وقلم مع ح في شرح الجامع  
الصغير فان لم ينسبه الى الجد لكن نسبه الى القبيلة ان كان له في القبائل فهو كاف وان نسبه الى اجد فقال يقضى  
بنزلة مالوق الجاردي ولا يحصل المعرفة به ولو لم ينسبه الى الجد ولا الى القبيلة لكن نسبه الى اجد لا يقضى هذا  
ح هو عندهما ان كان معروفا بملك الضامة تكفي ونسبها الى زوجها ولو لم ينسبها الى رجل ما يكفي ولو ان قاضيا  
كتب ان فلان على فلان كذا من الدين الى القاضي فندبا بطل حتى ينسبه الى ابيه او الى جده او الى جده او الى  
ادنى فخذ يعرفها فلو كان بالاسم كافي تكفي به وان لم ينسبه الى الاب الجدة وفي الدار المروفة لا بد من ذكر الجد  
عند ح هو عندهما لا يشترط كافي للشهرة في الرجل هذا في ادب القاضي للمختص في ادب القاضي يقضى في السجود والنسبة  
الى الجد ولم ينسبه الى الاب لم يجز ولو كانا معا بغير تسمية لا يقبل الا اذا كانا مشهورا كافي ولو كتب من فلان الى  
ابن فلان لم يجز الا اذا كانا مشهورا كافي ولو كتب الى اب فلان لا يجز المعرفة لان الجوز ينسب الى الكل لا  
الكل الى الجزء فاذا اطلع الكتاب احضر خصمه فقال اننا المستبطل الذي شهدوا به فاقاله هات بينة ان في الضامة  
والقبيلة رجلا ان نسبنا اليه والا اترك ما شهدوا به فان كان ذلك اتخذ او في تلك الضامة ثابت  
من ذلك الصنف فلا يطل حتى نسب حجه الى شيء يعرف به انه غير الاول ولو اقام البينة ان في القبيلة رجلا



بذلك الاسم والنسب ان كان جاز لا يقف وان كان يتاخر ان مات قبل شهادة الشهود بقبول فان قال في كتابه الى  
فلان بن فلان الفلاني وقد مات فعلى الميت فان جاء بالكتاب عبد او امه موصوفه ومنسوبة الى جنسها لم  
يقض به قال ابو اسحق اخرا بقبول في العبد ويقضي بخلاف الامة لان في العبد كثر الاباق وفي الامة مشا  
لم يعلو بقبول من وفي الجامع الصغير يجوز كتاب القاضى الى القاضى فيما سوى الحدود والقصاص وفي الاصل  
كتاب القاضى الذي والعقار ولا يقبل في المنقول على العموم وقال ابو اسحق بقبول العبيد وفي الامة عنه تروا  
قال والقضاء اليوم على هذا وقال ابو اسحق في الفتوى عليه هكذا قال الصدوق في الفتاوى الصغرى  
وفي الاضية يكتب تركيل دار بقبولها وبالحضرة فيها او سعيها او بوجها ولو كان دعوى لدار بالاث  
ذكر من تلق الملك منه بالارث بذكر اسمه واسم امه وجده ثم قال توفي وترك دارا بالكوفة في بني فلان  
ولا بد من ذكر الملك للورث ولو كان الذي به مالا ماله في اعلامه بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره  
وان اراد ان يوجه وكذا يكتب كانه في الكتاب هو الوكيل باسمه ونسبه ولو اقام البيعة على حق يدعي او  
كفالة او ميراث ينبغي ان يسأل البيعة على ما يدعي الى اخره وقد ذكرنا في اخرنا وينبغي ان يبدأ بذكر عنوان  
الباطن وهو المختار حق او با بكتاب عليه عنوان الظاهر لا يقبل ان لم يكن عليه عنوان الباطن فلو كان على الظاهر  
وابو اسحق وسع وكفى بالعنوان الظاهر الاحتياط ما قالوا ان لم يكن في الكتاب من فلان الى فلان الملقب  
الكتاب بنسبه واسم القاضى المكتوب اليه ونسبه لم يجر الكتاب لو كتب اسم القاضى الكتاب بنسبه ولم يكتب اسم  
القاضى المكتوب اليه ونسبه ولكن كتب الى من بلغ كتابي هذا الى قضاء المسلمين وحكامهم لا يجوز وابو اسحق اجاز  
وعليه عمل الناس اليوم واجعلوا ان يكتب اسم المكتوب اليه ونسبه كمن كتب الى من بلغ كتابي هذا الى قضاء المسلمين  
وحكامهم جاز فان وعلى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين وحكامهم ان يقبل ويعلم به ولو لم يكتب الكتاب التاريخ  
لا يقبل له وان كتب تاريخا نظر هل هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتب بالشهادة ان لم يكتب كمن قال  
كونه كتاب القاضى لا يثبت بحد شهادتهم بدون الكتاب كذا الوعد والاصل العادة ولم يكن مكتوبا لم يعلم به  
فاذا جاء الكتاب ينبغي المكتوب اليه ان لا يقبل الكتاب الا مع خصمه فان قبل بدون الخصم جاز ولا يقبل اذا وشر  
الكتاب ينبغي ان يحضر خصمه مجلس القضاء اذا حضر واخرى اذ يدعى الزمة وان جحد يقول القاضى للذي يدعى هات البيعة  
انه كتاب لك القاضى فان شهدوا على الخصم وقرأ الكتاب العلامة والاصول وتوقيع القاضى يسأل القاضى  
عن الشهود اذ لم تعرفهم بالعدالة ولا يفتح الكتاب قبل العدالة ولا بد من حضور الخصم ويسأل القاضى الشهود  
عن القاضى الكتاب هو عدل يمكن ابعده عن الخلاف اما القاضى فافصل للقضاء عندنا وان كان القاضى لا يعرف  
الذي جاء بالكتاب انه فلان بن فلان يسأل البيعة انه فلان بن فلان فان سأل قبل ذلك كان الفضل لانه اذ لم  
يقدر

على اتيان الكتاب صار فسادا فان قبل القاضى الكتاب قرأه على الخصم وكتب اسم الشهود ليسأل عنهم فلم يعد  
حق ما قال القاضى الكاتب ان يقضى في الكتاب بخلاف ما اذا دعي او حرس او فسق وكذا الوصيات القاضى الكتاب  
بعد ما وصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه قبل القراءة وكذا الوعد ولوما كان كتابا وعزل قبل ان يصل الكتاب  
الى المكتوب اليه لا يقضى ولو لم يمت الكتاب بكنهات القاضى المكتوب او عزل واستعمل كانا اخرهم وصل الكتاب  
الى القاضى المولى ان يقضى بهذا الكتاب عندنا وينبغي للقاضى ان يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب  
ليكون عندهم فيمكنهم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب في كتاب الشروط امام الاجل طهر الدين للمعاشرة  
وكتب القاضى وقد ثبت غيبته عن البيعة العادلة اذ اطلب من القاضى ان يكتب الذي هو مؤجل بكتب  
بين الاجل واذا دعي المطلب بان الطالب ابراه عن كل قليل وكثير واستوفي واقام البيعة وقال انا اريد ان اقيم  
تلك البيعة واخاف ان اخذني بالمال ولجحد ابراه والاستيفاء وطلب من القاضى ان يكتب له القاضى تلك البيعة  
عندم يكتب وعندم لا يكتب واجعلوا ان لو قال محمد في الاستيفاء او ابراه مرة او اداد ان يثقف بالمال مرة اخرى  
يكتب ولو كان حاضرا وادعى عليه ابراه والاستيفاء وطلب من القاضى ان يسأله عن ذلك لولا انك تعلم البيعة  
فانه لا يجيبه وهما مسائل منها ما ذكرنا ومنها اذ ادعى ان الشفع سلم الشفعة ومطروك اقام البيعة وطلب  
ان يكتب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف ومنها امرأة ادعت الطلاق عند القاضى على زوجها الغائب طلب  
الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من الخلاف ولو قال ان زوجي طلق ثلاثا وانقضت عدتي وتزوجت باخر  
فان اخاف ان يترك الطلاق فاحضرت زوجها وقالت للقاضى سئله حتى اذكر ما اقامت البيعة عليه فاقاضى سئله  
من غير خلاف والمقياس الكل سوء وهذا احتياط القاضى هل يكتب عليه فهو قضاء بعله وقد ذكرنا والفقهاء  
هم ان القاضى يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال البعض ولو اقام شاهدا واحدا عند القاضى  
وسأل ان يكتب بذلك كتابا الى قاض آخر فعمل رجل وامرأة ادعى ابنا وابنه وقال هو من النسب وهو  
يد فلان اسرقه في بلد كذا فطلبنا الكتاب فانه لا يكتب في رجل وقم على ما ذكرنا وان ادعى النسب لم يذكر  
الاسترقاق يكتب باقتاف لان هذا دعوى نسب فممن اذا كان كدعوى الذين بخلاف المسئلة الاولى لا بد  
دفع المالك والرق عنه فيكون كدعوى المالك انه عدى **الفصل السابع في التميز** وهو مثل على تلك الجاهل  
الاول فيميز بحلف وفيميز لا يحلف وفيميز يسأل الصبي والعبد والوقف ومساكن الصالح الذي يجر فيه الاستحلال  
وفيما لا يجر الثالث في كيفية الاستحلال اما الاول فاقرا الاصل في باب لا تترك البيعة ان الصبي المكتوب  
يحلف كالمالك قال هناك ولا يجد بهذا رواية لا مهمنا قال ووزاد في الاضية فقال الصبي التاجر يحلف وكذا  
المكتوب كذا العبد التاجر ولو ادعى على صبي محجور ما لا وله بيعة فخص الصبي مجلس الحكم ويدعى على ابنة محضرة



ويشير اليه ويقوم البينة وهذا في القضية في باب اليمين في ابواب الكفالة بتمامه ولو ادعى الوصي لاجل البينة قال  
قال الشيخ الامام طه الذي يشترط حضرة البينة ايضا ولو لم يكن له بينة لا يشترط حضرة البينة وفي الفقه  
وتحاجب الدعوى رجل ادعى على غيره شيئا وله وصي حاضر لا يشترط حضرة البينة وان لم يكن له وصي وطلب نصب  
الوصي نصب يشترط حضرة البينة وسياق ما في فصل نصب الوصي ولو ادعى على عبد محبوس لرجل لا يسبب الا  
او الفصيص يشترط حضرة الوصي بسواع البينة بخلاف العبد المأذون حيث لا يشترط حضرة المولى بالعبد المحبوس  
كما ماذون في انه خلف له ان كان للدين واجبا عليه سبيل ستمال ان يباع فيه وان ادعى عليه دين لا يؤاخذ به  
الا بعد التقوى كدين الكفا والقناح بغير اذن المولى يستحق ايضا ان خلف برئ وان نكل واقر بعت وصبر  
حتى يتقوا وخلف ما يخاف في الدين المولى والاصح انه لا خلف قبل حلول الاجل وفي العيوض رجل ادعى على رجل  
شيئا واراد استخلافا قال المدعي عليه هذا الشيء لا ير الضيف فلا يلاي خلف وهو القابل عن ابنه الصغير وفي  
فوائد الضلعي عليه الخيرة في قولهم جميعا فاذا استخلف ونكل والمدعي يارض بقضى الارض المدعي ثم ننظر  
بلوغ البينة ان صرف المدعي كان كافيا وان كذب به ضمن الوالد المدعي قيمة الارض عندهم ويؤخذ الارض من كذب  
ويقضى البصق وهذا منزلة ما لو اقر باي لم يظهر حجه ولا تصدق لا يسقط عنه اليمين هذا كذلك منها  
**نوع منه** وفي القضية رجل ادعى على اخيه الا فلزمه السكوت فلم يجبه اولا يؤخذ منه فيقبل ثم يسأل حينئذ  
عسى ساقه في لسانه او سمعه فان اخبره انه لا آفة به حضر مجلس الحكم فان نكل ولم يجبه منزلة نكرا قال الامام  
الشرع وهذا قولنا اما عند من في مجلس حق حجب ان ظهر له اخر سبب لا شارة فان اشار بالانكار وتقر عليه  
اليمين وان اشار بالاجابة كان يميناً رجل ادعى منزلة في يد رجل انه ملكه غصبه وان ذلك له وملكه وهو  
عن ذلك فقال المدعي عليه انه وقف على حجه معلومة صار وقفا وعليه اليمين المدعي ان خلف برئ وان نكل  
ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو قام المدعي عليه البينة انه وقف على حجه معلومة ولم يذكر واقفه  
لا يندفع عنه اليمين وصار وقفا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف اما اذا قال  
على حجه معلومة واراد المدعي ان يحلفه خلف عندهم خلافا لها بناء على مسئلة غصبها لما كان غصبها متحققا  
عندهم كان التحليف مقبدا ولو نكل بقضى عليه بالقيمة مقبدا وعندهم المالم متحقق لا يحلف لانه لا يكون مقبدا  
لو اراد ان يحلفه لما اخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والقوى على قولهم والمسئلة في قاضي الصغير **نوع منه** وفي  
ادب القاضي للحضار وفي القضية ايضا رجل ادعى على اخيه اودنيا فاصطلمها على ان يحلف المدعي عليه عند  
غير القاضي وهو برئ في بطل فلما قام البينة يقبل ولو لم يكن له بينة حلفا نائيا ولو اصطلمها على ان يحلف المدعي  
ان حلف المدعي عليه فاصطلمها على ان يحلف الطالب المطلوب ونصف المال على المدعي عليه وعلى ان يحلف

الطالب اليوم او على ان يحلف الطالب اليوم فعليه اليوم المال او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما ياخذ حق الفصل  
في جميع هذه الموضع باطل وكذا في كل موضع على خلاف الشرع وفي ادب القاضي للحضار في ادب القاضي يحلف عن  
ولو قال المدعي بينة حاضرة ولكن مع هذا استخلفه فان القاضي يحجبه الى ذلك عند وعنده ان قال ينبغي حجة  
لكن لا يقدر على اثباتها فالقاضي يحجبه وفي ادب القاضي للحضار ايضا بعد هذا باب في العيوض ايضا وفي القضية  
لو قام المدعي البينة بعد ما حلف المدعي عليه يقبل وكذا لو قال المدعي عليه احلف وانت برئ او قال اذا حلفت  
فانت برئ فخلف ثم اقام البينة يقبل اما اذا قال المدعي البينة في حلف المدعي عليه ثم اتى هو بالبينة يقبل في  
رواية الحسن عن ج وعنه انما لا يقبل ولو قال المدعي كل شئ فيهم ثم دوزر او قال ليس عند فلان شهادة  
اذعي قبل هذا الرجل او قال الشهادة لي عند فلان فهو على هذا الخلاف وفي اجناس الناطق وفي كتابي الشهادة ان قول  
الشاهد لا شهادة لي على هذا او قال لو شهد فلان زورا او قال ليست شهادة ثم شهد يقبل لعله نسي ثم يذكر له  
يذكر له شهادة ثم صادرت رجل ادعى على اخيه الا فاقدي يمينه على ذراهم وصالح يمينه على درهم لم يكن المدعي  
ان يحلفه بعد ذلك على تلك الدعوى ولو شترى يمينه بعشرة لم يحلفه بعد ذلك المدعي ان استخلف المدعي  
عليه وقال انه حلف عند القاضي فلان على هذا الدعوى او برأى عن هذا المال السبع ولو قام البينة يقبل وان لم  
يكن له بينة واراد ان يحلفه ذكر الامام في الاسلام على البردوني في نسخة من ادب القاضي ان المدعي اقبل مدعي  
ان نكل يدفع الدعوى عن المدعي عليه وان حلف توجه المال نحوه لان دعوى الاباء عن المال اقرار بالمال على ما  
بيانه في كتاب الاقرار وفي ادب القاضي للحضار في ادب القاضي لو ادعى على فلان انك وصي فلان المتي او وكيل فلان  
وهو نكل او ادعى الاستصناع على رجل واكثر المستضع لا يحلف لانه ليس بالادم **جنس** وفيما يجري فيه الاستخلاف  
وفيما لا يجري وفي الجامع الصغير لا يمين في هذا لان السارق استخلف فان نكل ضمن ولا قطع ولا يمين في قناح ولا  
رجعة ولا في في ايلاء ولا ورق ولا ولا ادعاء نسب لعان بناء على ان الاستخلاف لا يجري في الاشياء الستة  
والقول قول المدعي عليه من غير يمين وهذا قول ج وقال ابو سريتم في ذلك نكاح يمين لا اللعان فان نكل حلف حتى يقر  
يحلف ولا يقضي عليه بالنكول وهذا بناء على ان النكول بطل واقرا عند ج وبطل والبذل لا يجري في هذه الاشياء **نوع**  
او اقرار الاقرار يجري في هذه الموضع وهذا كله اذا لم يقصده المال فان قصد به المال استخلف الاجماع صورة تامة  
ادعت على رجل انه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها وطاعا عليه نصف المهر وطلبت وانكح استخلف الاجماع فان نكل يقضي  
عليه نصف المهر والزينة على هذا في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فأتى الشاهدان وانكح المرأة  
القناح ليس للزوج ان يخاصمها عند ج وقام هذا ذكرناه في كتاب القناح مع الجواب المختار وضوء النسبة اذعت  
على مولاهما انما ولد منه هذا الولد والكر المولى وضوء اللعان امرأة ادعت على زوجها اذعت فأمروا باللعان وصريح



قد ذكرنا صورة التي في الابداء اذ ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الابداء انه كان فاعا لها في الذمة فالتزم المرأة او  
وصورة الرق اذ ادعى على مجمل النسب عبد او ادعى المجمل ذلك وصورة دعوى الولاء اختصا في ولائها  
او ولاء العورات وفي النسب ايضا الوادعي على رجل انها ولد او ولد له فان ادعى المبرث بهن الدعي بعد موت او ادعى  
التفقة في حال حيوته يستحق على النسب الاجماع فان حلف برئ وان سكت بقضى المال ولا يقضى النسب وكل شيء ادعى على  
رجل من غير دون النفس فنكاح تقص وان سكت في النفس بحس حق بغير او يحلف وعند ما في النفس وغيره اذا سكت بقضى  
بالارش ولا يقضى في التوارث رجل اخذ حقه من رجل اخر حقه من رجل اخر فادعى المقتدر ذلك فادعى واراد ان يحلف على ذلك  
ان يحلف وفي الزيادة في ابواب الوكالة في كل موضع لو اقر له فادعى النكاح المستحق لاني ثلاث مسائل منها الوكيل والشراء اذا  
وجد المشتري عيبا والراي ان يرد بالعيب اراد البائع ان يحلف بالله ما علم ان الوكيل يبيع بالعيب يحلف فان اقر الوكيل  
لزمه لك وسقط حق الرد الثانية لو ادعى على الامر ضاه لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه الثالثة الوكيل يقبض الذي اراد  
ادعى الذي ان الوكيل برأه عن الدين وطلب بين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه وفي الاقضية رجل ادعى كفاية  
او حوالة على آخر ولا يثبت له يحلف فان سكت لزمه المال وان حلف برئ ورجع على الاصيل والمجمل رجل ادعى على آخر  
ما لا واقام البينة فقال المدعي عليه للقاضي حلف المدعي انه محق او حلف ان شهوده شهدوا بحقه لا يحلف وكذا في كل  
موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد به بحق لا يحلف الشاهد وفي فناء الوكيل ولو ادعى  
انه قال له يا فاسق او يا زنديق او يا كافرا او يا منافقا او يا قاتلا او ادعى عبدا انه قال يا زنديق او ادعى امرأ من الاموال  
بحسن التفرير او ادعى عليه انه ضيق اولطه وادعى عليه التفرير او اراد استخلافا لان التفرير يحض حق العبد والاستخلافا  
يجري في حق العباد سواء كان محق بعباده او لا فان حلف لا شيء عليه وان سكت لزمه التفرير لان التفرير يثبت مع الشبهة  
فان اراد يقضي في النكاح وصحة الاستخلافا انه يحلف على الحاصل والله ما عليه هذا الحق الذي ادعاه ولا يحلف على  
النسب الله ما فعلت لما قلنا وهو ان رجل ادعى على رجل انه حرق ثوبه واحضر التوبخ للعاقبي مع فادى استخلافا فان  
القاضي لا يحلف على النسب الله ما حرق ثوبه لانه يجوز ان حرق ثوبه ولا شيء عليه بان امر عن ضمان النقضان الى التفرير **في**  
وفي الزيادة ان الباب الثامن من الشهادات رجل احضر رجلا وادعى ان فلانا وكله بالخصومة معه في كل حق قبله وادعى  
ما لا مكره فحج المدعي عليه المال والوكالة فاقام المدعي البينة على الوكالة فقبل ان يعدل بنية الوكالة او قبل ان يقض  
بما اقام البينة على المال القياس ان لا يقبل البينة على المال وفي الاستخلافا يقبل ولم يذكر فيه خلافا وروى الخلفان في  
ح تقبل وعند ما يقبل ثم عند من يقضى بالوكالة اقله وكذا لو اقام البينة على المال والوكالة جملة وهما ثلاث مسائل  
احدها هذه والثانية ادعى رجل انه وصي فلان بن فلان وان الميت قبل هذا الرجل المذموم فاقام البينة على الوصاية  
والمال جميعا الثالثة ادعى رجل على رجل ان اباه فلان بن فلان مات ولا وارث له غيره وان له على هذا الرجل الحاضر المذموم

او ادعى عينا لابي في يد رجل واقام البينة على النسب المذموم والذم بعد ذلك ان عدلت بنية المال لا يقضى بشيء وان  
عدلت البينة يقضى بالوكالة ثم بالمال وان عدلت بنية الوكالة دون المال يقضى بالوكالة ولا يقضى بالمال بعد ذلك  
ان عدلت بنية المال يقضى بالمال والا فلا وهذه المسائل في ادعاء القاضى للخصم ايضا في ابواب الدين ثم ذكر حكم البينة  
ولم يذكر حكم الدين وتام المسئلة في الاقضية صورها رجل يدعي المذموم ادعاه رجل وقال كان لابي عليه الف درهم  
وتركه ميراثا او قال هذا الف لا يوافق وتركه ميراثا في وقال واليد ان له ههنا مسائل الوارث والوصي والمولى  
والغريم والكيل والمشتري اما الوارث فالايج اما ان ادعى نيا او عينا وقال انه غصب وقال دعيه ولا يتفرغ بشيء  
ان اقر ذوالدين بجميع ما ادعى الدين والعين يؤمن بتسليمه اليه وان سكت لم يحلف العين والدين ان كان بنية يقمها وان  
لم يكن يستحق وهذا المستحسان وهو قولها واليه يرجع ايج به وقال مثل لابي الحوالة الاعتماد على جواب الاستحسان  
في هذه المسئلة دون القياس يحلف على حصول الدعوى وسنتين في الجنب الثالث ان شاء الله فان اقام البينة على النسب  
دون المال يقبل ويحلف على المال ولو اقام البينة على المال دون النسب لم يقبل وكذا لو اقام البينة على النسب دون  
الموت والمال ادعى الموت دون النسب والمال وفي ادعاء القاضى للخصم في باب لا يجزيه الدين قال ابو يوسف وغيره من اصحابنا  
بانه يحلف في كل نسب لم يدعي عليه لزمه بخوان يدعي ابوه او ابنة او زوجته او مولا اما اذا ادعى انه اخوه او عمه  
وحن في ذلك لا يحلف الا ان يدعي حقا في ذمة دعوى النسب بان ادعى ميراثا من جهة وقال انه كان خاه الا ان يصح دعواه  
يسمى بنية ويحلف ان نكر وكذا في دعوى النفقة وهكذا في شرح الجامع الصغير في باب القضاة بالدين واما الاقضية  
ادعى على امرأ ان اباه او صلي له ثلث ماله وقدمات وفيه كذا من تركته فعلى ما ذكرنا في فضل وهو ان لا يحلف  
ونكل فقضى عليه الثلث ورفع اليه ثم ظهر ان اباه حتى وحضر ليس له ان يرضى الابن واما الوكالة فتصورها ادعى حله  
على امرأ ان فلان عليه الف درهم دين او عند المذموم ربيعة وانه وكله بقضائه فان ادعى عليه بذلك في  
الدين او من يدفع اليه وفي العين في ظاهر الرواية وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصحهما ولا يقبل البينة على  
المال الا ان يقيم البينة على الوكالة لانه لم يثبت كونه خصما باقر المطلب لان اقرار المطلب ليس بتحقيق في طالب  
وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستحق على الوكالة لان الاستخلافا يتوجب على دعوى صحته ولم يصح لانه لم يثبت  
كونه خصما لعدم ثبوت الوكالة الا اذا اقام البينة على الوكالة وذكر الخصم انه يحلف على الوكالة فادعى في الاقضية  
انه لا يحلف اصح ولان كل من ادعى انكر الوكالة وحدها وان كان له بنية فاقامها على الوكالة والمال يقبل اخرج  
بناء على ان الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة عنده واما الوصاية فتصورها رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان مات  
واوصى اليه بقض حقه الذي على هذا الرجل فعلى ما ذكرنا في فصل الوكالة الا ان هذا اذا اقر بالوكيل يؤمن بتسليم اليه  
الدين والعين سواء بخلاف الوكيل ولو ادعى الوصاية والموت وانكر المال والموت وانكر الوصاية



ان يصب صيا ولين ان يحلفه لما ذكرنا انه لا يستحق في دعوى الوصاية لانه لا يملكها من وادى الوصاية والو  
والكر الوصية يحلف على كذا في الوصية وان اقام البينة في جميع ذلك يقبل واما الشرع فمقتضى رجل ادعى عبد  
في يد رجل انه ملكه اشترى من فلان الغائب صدقة بالتسليم اليه ذكر الامام الشافعي وقال في الاقضية اذا حمل  
يقض له به وهذا دليل على انه لو اقر به يؤمن تسليمه اليه لان الشراء كالارث عند الامام الشافعي واما الغريم فمقتضى  
رجل ادعى انه على فلان الف درهم وانما قبل ان يؤدبه وفي يد المدعي عليه الف درهم من ماله فيطالب بتسليمه  
اليه لا يسمع هذه الدعوى لان تسليمه لا يثبت **فنع آفر هذا الجنس** رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعي عليه فلا  
او عينها فقال المدعي فلا وفيها لك بعد الابداع يحلف المدعي عليه ان انكر باقية ما بها ولا وجهها منه رجل  
يدعوا عنه ثوبين بيمينه فادعى رجل عليه انه ادعى هذا العبد باليمين على العلم فان كل قضى عليه فادعى اخر بعد ذلك انه ادعى  
اباه لم يحلف الثاني عند ذلك اذ ادعى العصب الحلف الكتاب بالانفاق ويستني على هذا مسألة اخرى وهي ان الذين  
اذ ادعى عبدا في يد رجل كل واحد منهما يقول انه ملكي ان اقر لاحدهما لا يحلف الثاني وان اقرها ثوبين بالتسليم اليه ولا  
يضمن لو احدهما شيئا وان احدهما حلف لما يثبت واحدة عند البعق فانه ما هذا العبد هذا ولا هذا وقال البغوي  
حلف كل واحد منهما يمين على حق والراي القاضى بيد كذا ما شاء وان شاء اقرع بينهما بعد ذلك ان حلفا لم يبرأ  
ان كل واحد حلف للآخر بقض جميع العبد الذي كل اذ احلف احدهما الا انه ثم نكل الثاني اما اذا نكل الاول  
لا يقض له بالعبد ويحلف الثاني ان نكل ففقد العبد لها وفي دعوى العصب يقض العبد بينهما وبقيمة العبد بينهما  
ولو اقر بالعصب ما يؤمن تسليمه اليه ولا يقض قيمته لها ولو ادعى على واحد انه اشترى من ذي اليد فان اقر لاحدهما  
امر بالتسليم اليه ثم اذ اراد الآخر ان يحلف ليس له ذلك وان حلفا ونكل لاحدهما يقض له ولا يحلف الثاني  
وكذا لو ادعى عليه كل واحد حلفا ونكل لاحدهما ففقد العبد بالكل واحد احدهما قبل استحقاق الآخر ففقد قضاؤه ولو  
ادعى احدهما والآخر الاجابة او الوهن فان اقر مدعى الشراء لا يحلف للآخر ولو ادعى الدهن والاجارة  
يحلف مدعى الشراء ولو ادعى كل واحد منهما الهبة او الصدقة مع القبض فهو مدعى الشراء ولو ادعى كل واحد منهما  
الدهن والاجارة لا يحلف للآخر وفي الجامع الصغير كتاب البردية رجل في يد رجل الف درهم ادعاه رجل ان كل  
واحدة منهما يدعي انه له او دعيه فادى ان يحلفا فادى الالف بينهما وعليه الف اخرى بينهما كما لو ادعاه فادى  
حلفا فادى ففقدت حصتها وان حلفا لاحدهما ونكل للآخر فالالف للثاني وان نكل للاول لا يقض حق حلفه  
نكلا او ما اقر لاحدهما حيث يقض ولا يؤخر رجل ادعى ثوبا في يده واحضر الوهن لا يحلف الا اذا كان الوهن  
وامرنا وكذا لو ادعى على الصغير شيئا لا يحلف ابو المسلم اليه اذ اقر بقبض رأس المال ثم جاء بالدرهم فقال رجل  
زيوتا وانكر في السلم ان يملك تلك فدرهمه ان كان السلم اليه فراجعا او قال قبضت ولم يقل درهم لا يسمع

دعوى الزبالة ولو ادعى انها سوقه او صلح لا يسمع وكذا في البيع اذا ادعى البائع ان ما قبض من الثمن زيف  
وكذا رب الدين اذا قبض الدين ثم ادعى انه زيف ولو قال اني على فلان الف درهم ثم قال قضاني زيفا فقال  
او دعوى الف درهم زيفا او قال غصبته الف درهم فقصده وصلح فصل كل المسئلة في الجامع الصغير البغوي  
في كتاب القضاء والبعض كتاب الاقرار وفي اقرار الاصل البائع اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض واراد استخلاف  
المشتري بصدق وحلف استحسانا عند من وعدهما لا يحلف قياسا وهذا من مسائل احمد بن حنبل هذه الثانية  
رجل اقر ببيع داره ثم قال اقرت ببيع كذا ما بيعت وطلبت منه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض البيع ثم  
لم اقبض الثالثة اذا قال للدين اقرت بقبض الدين ولكني ما قبضت الخامسة الالهة قال اقرت بالهبة  
ولكني ما وهبت وطلب بين الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعنه انه يرجع الى قول من وقال الامام الشافعي  
الا حيا في الاخذ يقول من وشايعناه اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء واجمعوا ان البائع لو اقام البينة انه  
لم يقبض الثمن لا يقبل وابوس يستحق بدون طلب الخصم وفي امر بقبض الا في الرد بالعيب يحلف المشتري  
بالله ما رضيت ويحلف الشفيع بالله ما ابطلت شفقتك الثالثة المرأة اذا اطلبت النفقة حلفت ما طلق زوجها  
ولا حلف عندك مالا ولا اعطاك النفقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بيعت ولا هبت و  
عندهما لا يحلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسألة تليق بالشاهد وهو على هذا الخلاف واجمعوا على ان  
من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوحي والوارث بالله ما استوفيت دينك من الدين الميت ولا  
مواحدة اليك عنه ولا يقبل لك قابض بامر ولا ابرأ منه ولا شيئا منه ولا حلف بذلك ولا يثبت على  
احد ولا عندك به ولا شيء من ماله في يد رجل ادعى القاضى للقاضى الشفيع عبد في يد رجل ادعى  
رجل قال المكي اشترى من فلان من سبعه انا وقال واليد ملكي اشترى من ذلك الرجل من عشرة ايام قال الله  
البيع الذي جرى بينكما تلجئة له ان يحلفه الحكم الحكم اذ حلف رجل ليس للمدعي ان يحلف عند القاضى رجل  
ادعى على آخر مالا واقام البينة وقضوه واخذ المال ثم ان المدعي عليه بعد ذلك ادعى عليه لافانه يسأل  
عن المال الذي ادعاه ان قال هو الذي دفعت اليه لم يكن بينهما خصم لانه صار مقضيا عليه فيه وان قال مال  
آخر فهو مدعى مبتدأ **جنس آخر** في كيفية الاستخلاف وفي قواي الصغير التحليف بالطلاق والعقاق ولا يثبت  
المطلقة لم تجوز كمشايخنا فان سئمت الضرورة يفوق ان الراي الى القاضى فلو حلف القاضى بالطلاق فكل وقضى  
بالمال لا ينفذ قضاؤه وفي الاقضية رجل ادعى على آخر الف درهم قرضا يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما هذا اعطاك  
الف درهم ما يدعيه من القرض ولا اقل من ذلك والظاهر من مذهب من في جنس هذه المسائل التحليف على حامل الد  
كاهن مذهبها والذي يروى عن التحليف على السبيل بالله ما اقرضه ذلك خلاف مذهب وذكر الحنفى انه يحلف بالله



عليك ولا قبلك وهكذا ذكر في كتاب الصلح وفي المدونة وفي دعوى البيع يحلف بالله ما بينكما البيع السائل  
بالله ما بعث وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بينك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقتهما وفي دعوى  
النكاح يحلف بالله ما بينكما النكاح الساعة ولا يحلف بالله ما تزوجت وفي الاضحية ان ادعت احرة يحلف  
بالله ما هو حق الساعة بهذا العتق الذي يدعي قبلك ولا يحلف على العتق وعنده يحلف اعتمها وان كان  
المدعي عبدا ان كان فنيا فلذلك وان كان مسلما يحلف بالله ما اعقته كادعي امرأة ادعي على زوجها بتطيقه  
حلف ما هي طالق الساعة وان ادعت التطليقا الثلث في ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بينك الساعة  
تطليقا كادعت وان شاء حلفه مطلقا ثلاثا وفي هذا النكاح الذي تدعي ولا يحلف مطلقا ثلاثا مطلقا  
وكذا لو لم تدعي لكن شهد واحد عدل وجعل فساد ولو ادعت انها ساله الطلاق فقال امرك بيدك  
فدأخار نفسها وانكر الزوج يحلف مطلقا ثلاثا من آخر تزوج تزوجها امرك بيدك بعد ما سالها الطلاق  
فأخار نفسها ولو اقر بذلك ثم ادعي النكاح بعده لم يصرف وعند من يحلف على الامر والاختيار كالودعت  
الاذا عرض وقال بعض شيئا على الامر والاختيار فمأخذ الكل وان اقر بالامر وانكر اختيارها فحلف  
العلم وفي دعوى البيع يحلف بالله ما هذا عليك من هذا العبد الذي يدعي انه باعك ولا يحلف على الشرع وعلى  
قياس قول من يحلف بالله ما اشتريت هذا اذا ادعت انك سلمت البيع فان ادعي انه لم يسلم يحلف عليك من هذا  
العبد وقبض العبد ولا شيء منه وقال ابو جحيفة لا يحلف المشتري ولا ما استحدثت ولا ما عارن ولا ما استاجرته  
ولكن حلفه ما له قبلك ما ادعي وهو قولها وكذا لو كان الذي هو المشتري والبايع مكران ذكر انك سلمت فحلف  
على الحاصل الا في رواية عن ابن عباس وان ذكر انه لم يسلم الشئ يقال له حضر الشئ فان حضر قبض العبد يحلف عليك  
قبض هذا الشئ وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعي وفي دعوى الغصب يستحب الامام التمسني رجل غصب  
جارية ويغيبها فاقام المصوب منه بنية انه قد غصب جارية فانه يحبس حتى يجي بها ويردها على صاحبها وهذا  
الدعوى صحيحة مع قيام الجاهالة للضرورة وفي دعوى الغصب لا يحلف عليه العبد ولا قيمه عده  
هو كذا رها ولا اقل من ذلك ولا يخفى ان المدعي العبد المصوب قائم فيه او قال اهالك او قال لا ادري ان قال  
قائم فيه يامر القاضي باحضار العبد من غير ذكر القيمة وهكذا في سائر المقولات وفي المدونة لا بد من ذكر القيمة  
والصفة وفي الدابة بذكر سنة وقيمتها ثم اذا حضر يحلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعي من الوجه الذي  
ادعيه ولا شيء منه فاذا ذكر القيمة فلو احوط على ما سارم وعلى رايه خضاف لا بد من ذكر حلفه بالله ما هذا الذي  
في يدك هذا العبد الذي يدعيه ولا شيء منه من الوجه الذي يدعي ولا له عليك ولا قبلك قيمته ولا شيء فان  
اقام المدعي البينة ان هذا العبد في يد من يحبس حتى يجي به فان مضى من ولم يحضر وقال لا اقدر عليه او اهالك

فانه يلقم القاضي ومنه التلقم موكوله الى اى القاضي ان وقع في قلبه انه صادق وبين الشهود قيمة العبد في  
قضى القاضي عليه بقيمة العبد وان لم يكن له بينة القول قوله مع يمينه فان حلف وحلف واعطاه القيمة بقول القضاة  
من ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف الغاصب بخلافه بقوله ثم ظهر العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالقيمة  
التي اخذها وان شاء ردها واخذ العبد في الاصل ان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بالنكاح او بالاقراء  
الغاصب لا يسبيل الغصب منه على العبد وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب يحلف عليه الغصب منه سوء  
كان قيمة شئ ما اخذوا كان بينهما تفاوت هذا اذا قال له المدعي انه قائم فيه فان قال انه هلك فيه او قال  
لا ادري قائم او هالك فانه يستمر الصحة الدعوى ببيان القيمة باتفاق الروايات واذا بين القيمة وتسمى  
قد يحلف بالله ما هذا عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منها وهو كذا وان قال لا ادري قائم او هالك يحلف  
بالله ما هذا السرق في يدك هذا العبد ولا شيء منه ولا قيمة من الوجه الذي يدعي ولا له قبلك وعليك هذا  
العبد ولا قيمة ولا شيء منه ثم في ظاهر الرواية سواء ادعي الغصب او لم يدعي لكن ادعي العبد وعنده من الغصب  
يحلف على الغصب بالله ما غصبته الا اذا عرض فقول قد غصب الرجل عبدا ثم لا يلزم تسليمه اليه بان اشترى  
منه او وهبه من غير تسليم على حاصل الدعوى الاجماع وفي دعوى الوديعة والعارية لا يحلف ما عليك تسليم  
هذا العبد اليه بسبب الوديعة بل يحلف ما عليك تسليم اليه وما هذا ملكه وفي دعوى الكفالة حلف ماله  
قبل كفالة بذلك المال وفي قياس قول من يحلف على السبب كلف له وفي ادب القاضي للمخضاف ادعي على آخر  
انه خرق ثوبه واحضر الثوب مع القاضي لا يحلفه ما خرقه ولكن يقر في الحق ان كان يسيئ الحق والقبض  
قوم الثوب صحيحا ومتحرقا فيضمنه ذلك النقصا فاذا حلفه يقول بالله ماله عليك هذا القدر من الثوب  
التي يدعي ولا اقل منه فان لم يكن الثوب حاضرا قال القاضي يحلف ان يبين قدر قيمة الثوب ومقدار النقصان ثم  
مرتبة عليه المين وكذا هذا في دعوى هدم الحائط او ضايع او ذبح شاة او نحو ولو ادعي على اخر انه قال  
له يا فاسق او يا زنديق او يا كافرا او يا منافقا او يا فاجرا او ما يحبه التعزير لا يحلف بالله ما طقت هذا الحلف  
بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعي ولو ادعي على اخر انه وضع على حائطه اخشبة او اجرى على سطحه ماء  
او نصب ميزابا او في داره او وضع على حائطه بناء او رعى التراب او ضايع او ذبح شاة او ما يكون فيه فساد  
الارض ويجب على صاحبه ان يرفع حلفه على اصل الفعل بخلاف ما تقدم لان هذه الاعمال لا يبرأ عنها بالابرار  
وهو كذا لادارة وهو غير لازم ما اشترى جارية وتعاوضا ثم ردت على البايع بالعيب بالكلية ثم جاء البايع وقال رد  
علي وهو جلي ان اقر المشتري لزمه ضمن البايع نقصان العيب الاول وان انكر ردها النساء فان قلن حلف المشتري  
بالله ما خدع عندك هذا الجمل ان حلف لندفع وان كل ان شاء البايع اسكها ولا شيء على المشتري وان شاء رد



مع نقصان العيب قول ولا دعي على امرأته درهم وللمدعي عليه عند المدعي من وخاف لو اقر بالمال عند المدعي  
ينبغي ان يطلب من القاض حقه يسال المدعي هل هذا الدين من فان اقر من با حصار الرهن واخذ المال او  
انكر حلف ما له عليه هذا المال بل يحلف ما قلنا ان عليه الف درهم لا رهن به عنده فيمكنه ان يحلف على ذلك و  
قال شمس لامة الخواصي اما جرداء الدين على الرهن اذا احضر الرهن الف درهم فاذا المحض من يمكنه ان يحلف ليس  
عليه شيء من مسائل الدين في الاقضية رجل ادعى على آخر ان له على ابيه الف درهم وانتهى وفي يد تركه طالبة  
بعضا الذي ليس له هو اقر ابوه فان اقر بالدين والموت يستوفي من نصيبه لانه يتبع ليس بحجة على باقي  
الورثة وهو الاقرار وان اقر بالموت لكن انكر الدين ثبت كونه خصما بعد ذلك ان اقام البينة تستوفي الدين  
بعد حلف المدعي ما قبض شيئا من هذا الدين ولا ابراه وقد مر ولو قال الابن لم يصل الى شيء من تركه الاب  
مرد مع هذا اراد استخلافه ليس له على ابيك كذا له ذلك ان اقر اكل ثبت الدين وان كذبه يستخلف على  
كل واحد منهما ما يسأل على حقه وفيه اخذ شيئا نحو لو اقام البينة على الدين مع ان الاب لم يقبل وقام هذا بالي  
كتاب الدعوى وفي التوارث حلفات وعليه بن يحيط بجميع ملكه فادعى رجل على الميت دينًا وعجز عن قايمة البينة  
ليس له ان يحلف الورثة او الغرماء وهذا هو القصة ابو جعفر ولو اقام البينة يقبل على القولين فان كان في  
المال فضل عن الدين يحلف الوارث والخصم في اقامة البينة الوصي فان لم يكن وصي وجعل القاض وصيًا  
ولو كان الدعوى على الملبى باذعي الابن على انسان انه كان لايه على هذا الرجل كذا فاقرب بالموت والنسب  
انكر الدين يحلف على البنات ولا يحلف ما قبض ابوه منه شيئا بدون طلب المدعي بخلاف تقدم لان الميت  
عاجز وهو قادر على اقر رجل بل وذكر اسم ونسبه فحضر رجل بهذا الاسم والنسب قال المقر انه ليس بفلان و  
ليس له بينة حلف على الحق ولا يحلف انه ليس بفلان وفي الجامع الصغير رجل ادعى على رجل عبد فيه ان رجل  
اليشراء او هبة حلف على البنات وان وصل اليه يورث حلف على العلم قال وفي نوادر الامام ظهير الدين الغيا  
من له حق التكليف على البنات اذا حلف القاض خصه على العلم بنو المدعي عليه حق التكليف على البنات حتى لو اكل  
من اليدين على العلم فقط القاض بالنكول لا ينفذ قضاؤه وعلى العكس يجوز بخلافه والحلف على فضل الغير على  
العلم الا في موضع يريد بالحلف دفع التهمة عن نفسه كالمخرج اذا ادعى ان ربا الوديعة قبض الوديعة من  
داوي ويجوز ان يحلف على فضل الغير على البنات كمر قال ان لم يدخل فلان لدار اليوم فامرته طالق ثم قال  
انه دخل يحلف على البنات بانه انه دخل هذه الدار اليوم وفي ادب القاض للخصم في الرد بالعيب انكر البائع  
العيب يحلف على البنات وفي الزوائد كتاب البيوع في باب التسليمه الدعاوى اذا اجتمع من واحد على واحد  
ليكن بين واحد وهكذا ذكره النوازل وفي الفتاوى للقاض الامام رجل ادعى على رجل الف درهم فاقربه ثم انكره

هل يحلف على اقراره بانه ما اقرت له هذا المال اخلف الشايخ فيه قال ابو نصر الدبوسي له ان يحلف بانه  
ما اقرت له به وقال ابو القاسم الصغار ليس له ان يحلفه على الافراد وانما يحلفه على نفس الحق وذكر شمس  
الشرقي شرح الكيل فقال اخلف الشايخ في هذه المسئلة وانما اخلفوا لاختلافهم ان الافراد هل هو  
للمالك قال الشايخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقر ليس سبب الملك واستدل بمسئلين احدهما ان المرغ  
الذي ليس عليه دين اذا اقر بجميع ماله لا يخفى صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجارة الوارث ولو كان  
تملكه لا ينفذ الا بعد الثلث عند عدم اجارة والثانية العبد المأذون اذا اقر رجل بعين في يد فحلفه  
ولو كان الاقرار سبب للمالك كان تبرعاً من العبد فلا يصح فقال وذكر في الجامع مانوئيد هذا قال اذا اقر المسلم  
لرجل بخرق فحلفه حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار تملكاً لا يصح وكذا لو اقر الرجل لرجل بعين تملكه  
صح اقراره حتى لو ملكه المقر يوماً من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار تملكاً لا يصح لانه لا ملك  
ماليين له **الفصل الثاني في نفي القاض والوصي** وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في الاقضاء  
والفاظه وترتيبه الثاني في بنات الوصاية وهو هل الوصاية الثالث في تصرفات الوصي اما الاول ففي قاضي  
اهل سمرقند اذ كتب صلت الوصاية او التولية ولم يذكر جهة وصايته لا يصح ولو كتب انه وصي من جهة حكم  
فلم يتم القاض الذي نصبه والذي لا جاز وعلى هذا في كتبه القضاء في التجهيزات ولو كتب انه وصي من  
جهة الشرح فهو قوله من جهة الحكم سواء وصي في تمام هذا في كتاب الوقف وفي الفتاوى الصغرى رجل قال  
آخر وتلك بعد موت يصير وصيًا ولو قال جعلت وصيًا في حال حيوتي فهو وكيل بناء على ان كل واحد منهما  
مفقود بل فقط الآخر ولو قال اكرنت وصي مملوك صار وصيًا بعد موت وكذا امر القاض بان قال جعلت وصيًا  
في تركه فلا بد وفي النوازل غرماً ورتبه بعد موالي القاض فقالوا ان فلا فامات ولم يوص الى احد والحاكم لا  
يعلم بذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين هذا فقد جعلت هذا وصيًا يصير وصيًا وفي ادب القاض للخصم  
رجل قال ان ادرك ابني فلان فهو وصي في كذا عتج لا يكون وصيًا اذا بلغ وعنده ما يكون وصيًا بناء على  
انه اذا وصى الى صبي فبلغ البص لا يكون وصيًا وعنده ما يكون وصيًا وان قال او وصيتا الى فلان فان بلغ ابني فهو  
وصي دون فلان او هو وصي مع فلان لا يكون وصيًا عتج وعنده ما يكون وصيًا ان اقرده فهو مفرد وان  
اشركه فهو على ما جعله ولو جعله متولياً في وقف هكذا عن ابن ابي عمير وقال شمس لامة الخواصي ان نصيب  
في موضع منها اذا كان في التركة دين ومنها اذا كانت الورثة صغاراً ومنها اذا كان التركة وصية وفي الجامع الكبير  
في كتاب الوصايا في الباب الاخير نصيب الوصي لا يوجب هذا رواية لاهنا ولو اشترى الوارث  
من موثري شيئا من عياله بعد موت القاض نصيب الوصي حتى يرث عليه العيب كذا لو قال الوارث انا لا



ابيع التركة في الدين بغير القاضى وصيا وكذا لو كان ابو الصغير مديرا لم يمس القاضى فيما يحفظ ماله في  
الفتاوى الصغرى ان كان في التركة دين فبلغ ارب العقار والعروض كقضاء الدين لم يكن له ذلك فخر بين  
الحذر والوصى فالوصى لا يبيع التركة لقضاء الدين ونفذ الوصايا وليس للحذر ذلك قال شمس المنة  
الحلواني يحفظ هذا فان محمد لم يذكر في المستوفى فيه فائدة فانه اقام الحذر مقام الاب فانه قال اذا ترك  
وصيا واما الوصى او الوصى عليه وفي ادب القاضى للحضاف اذا دعي ينافى بركة والوراثه بكار  
كلهم غيب ان كان البلد الذي فيه ورثته منقطعاً عن البلد الذي توفي فيه فعلى ذهاب الغيبة الى امة والابا  
بنصب القاضى وصيا وان لم يكن قطعاً لا وللقاضى ان ينصب المفقود وصيا لمطلب حقوقه من الغمراء ولا  
نصب الغائب انما ينصب القاضى وصيا اذا كان نازكاً بالاستيلاء وانما يجعل الرجل وصيا اذا كان  
امينا كافيا ويعرف هذا بخبر رجل واحد ويا في تمامه في الجنس القاضى اذا نصب متوليا في وقف ليس  
في ولاية لا يقع فان كان الوقف عليه في ولاية بل كان فاطمة العلم او باطما او مسجد في مصر ولم يكن  
ضيقه الوقف في ولاية اجاب كن الاسلام انه يصح اذا كان المقتضى عليه حاضرا وقال شمس المنة الحلواني  
بعتبر المصلحة والنظام وهذا قريب من الاول وما يوافق هذا في مجموع النوازل قال القاضى بمرقد نصب  
قائما في حدود وقف بخار والمذموم عليه بسم قد صرح الدعوى والسجل القاضى اذا نصب وصيا في البر  
صح وكذا اذا اذن لرجل بقسمة التركة في الرضا صح لان القسمة ليست بقبضه ليست شرط المصروف في الولاية  
يشترط حضر الصبي هذا الايصاء وهكذا في قسمة الاصل للامام خواجه زاده هكذا في الفتوى الصغرى وفيه  
القاضى اذا اراد ان يقضى على الغائب حضره وكيله او على الميت بحضره وصيه يقضى على الغائب الميت حضره  
وكيله وصيه **الجنس الثاني في اثبات الوصاية على خصم** اذا كان للميت وارث بالغ وهو مقر بالدين قبل  
البيعة على الدين وبينه الوصى على الوصاية واصل هذا في الولاية انما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والخصم  
للموصى ومدين الميت والوارث والذي له على الميت دين خصم في قول الحضاف وقال بعض مشايخنا  
لا يكون خصما فان اقام البيعة على واحد من هؤلاء ان الميت اوصى اليه بنظر ان كان المذموم عدلا مرضى الشيع  
معتبرا في التجارة يقضى به وان عرفه بالفسق والحيانة لا يقضى به وان عرفه منه ضعف الراى  
قلت الهداية في التصرف يقضى بصايتة ويضم اليه شرف المينا وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه انما يمسك  
مشرقا ويضم اليه وصيا آخر وقام هذا في كتاب الوصايا هذا اذا ثبت الوصاية بالبيعة اما اذا اقر  
مدين بالميت انه وصى لا يثبت باقراره ولا يؤمر بتسليم الدين اليه وكذا لو دعي اذا اقر بذلك ولو ثبت الوصاية  
بالبيعة ففي كتاب الوصاية اذا لم يثبت لاس بديون ووصايا لاس بديون ووصايا لاس بديون ووصايا لاس بديون

وقضى له حقه ثم حضر آخر هل يقضى بتلك البيعة في الرضوخ بالبيع التركة في البيعة بالاجماع وفي الغمراء  
الوصايا هل يقضى بتلك البيعة قال البيع لا يقضى بتلك البيعة عند من يقضى ثم انما يصح دعوى الايصاء  
اذا كان المذموم اهلا للوصايا اما اذا لم يكن فلا يابا كان عبدا او صبي ولا ينفذ بغيرها هو لا يصح وان كان الصبي  
قبل ان يخرج القاضى من الوصايا لا يكون وصيا عندنا وقد مر وقد افاض الى عبد ان كانت الورثة او بعضهم  
كبار لانهم ملوكه وان كان جميع الورثة صغارا فذلك عندنا قاسا وارجح جواز ذلك استحسانا ولو وصى الى  
مكاتبه جاز ولو وصى الى ذمى ومثامن خرجهما القاضى من الوصاية قبل الاخراج صح نصهما الوصى او بالبر  
من الجذ فان لم يكن له وصى من الجذ التصرف اذا كانت التركة خالية عن الدين فان كانت التركة مستغرقة بالدين  
لا يملك الجذ بيع التركة ولكن الوصى يفعل ذلك فان لم يكن له وصى نصب القاضى وصيا هذا في الفتاوى الصغرى  
وما تقدم في الولاية الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر الوصى اذا اراد ان يخرج نفسه عن الوصاية في غير  
مجلس القضاء ليس ذلك كالوكيل ويحضر القاضى لا ينبغي له ان يخرج ان كان اهلا كافيا وان غلبه مع هذا  
سفر وفيه اختلاف المشايخ وسياتي تمام هذا في كتاب الوصايا **الجنس الثالث في تصرف الوصى** وفي الولاية  
اذا جعل القاضى وصيا على يمين حازله على ما لا يقيم ما يجوز للوصى من جهة الاب لان القاضى اذا استثنى التصرف  
في العقار بغير هذا الاستثناء حتى لا يملك التصرف في العقار بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناءه والوصى يملك الحفظ  
مالا يملك ان يبرأ غمرا الميت اذا لم يجبه فانه وجب بغيره فعلى الخلافة في الوكيل ولا يصح احد الغنى عن  
الميت اذا كان الخصم اوله بيعة فان لم يكن هذا جاز ولو كانت الدعوى على الصبي ان كانت له بيعة جاز  
وكذا الوصى بغيره ان لم يكن له بيعة ولا يقضى به لا يصح وفي ادب القاضى للصبي الشيد الوصى يضع ويبيع  
ويبيع بالنسيئة اذا كان لا يخشى الخوف فان اضر بالصبي لم يخر ويبيع ماله بالف اذا اكل المشتري مالا وان  
استباع غيره بالف ومائة والمتولى على هذا وفي الولاية واذا اضر الوصى بالدين قبل قوله فيما يحتمل  
ويختلف على كل حال فلو خيرة انفق على اليتيم او على الضعفة جميع ائزال الارض وغلاتها ولم يفسد ذلك وفي  
القاضى الا ان يبين شيئا فشيئا ان كان الوصى معروفا بالامانة يحس على التفسير معنى حضره بين او ثلاثة ويخفى  
فان لم يفسر يكتفى باليمين ولا يحسبه وينبغي ان يحاسبه سنة فسنه اذ عي الوصى ان القيم ان القاضى الخوف  
اجزئها مساندة او مشاهرة كل شهر يكره ان القاضى الوصى لا ينفذ ذلك وكذا الوصية المعزولة فان اقيمت  
البيعة انه حال كونه قاضيا فعلى ذلك قبلت البيعة ثم يتظر ان كان قد ابرأ الشا او اقل ينفذ وان كان الكوثر  
اجزئ مثل غله وابل الزيادة وان استوفى ذلك امره برد الزيادة على اليتيم وفي ادب القاضى للصبي الشيد اذا  
كبر اليتيم فقال الوصى ضاع متى والعول قوله مع اليمين ولو قال انفق عليك يكره اصدق في نفقة مثله ولو



فقال الابن الى من عشرين سنين وقال الوصي من عشرين سنة فالقول قول الابن ولم يذكر الخلاف قبل هذا قوله  
وعند من القول قول الوصي وهذا الرابع مسائل احدها من الثانية اذا تزلزلت رقيقا فانفق عليهم ان كان العبد  
موجودا فالقول قول الوصي بالاجماع وان لم يكونا موجودين فعلى هذا الخلاف الثالثة اذا ادعى الوصي انه ابني  
خاتمه واعطى الجمل اربعين درهما والذكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان ياتي الوصي بينة على ادعاه لو قال انما  
رجلا حتى في الغلام يصدق الرابعة اذا قال الوصي ادتي خراج ارضك عشرين سنين وقال الغلام خمس سنين فعلى  
هذا الخلاف وهل يرفع القاضى مال اليتيم مع اخواته ياتي في قلب الوضاي **الفصل التاسع في الحبس وهو**  
شتم على اربعة اجناس الاول فيما يحبس وفيما لا يحبس الثاني في معاملة القاضى مع المحبوس الثالث في مسائل  
الملازمة الرابع في الجحامة الاول وفي كفالة الاصل يحبس الذمهم واقبل من ذلك وفي كتاب النفقات شتم الابن  
الكلوي يحبس بدني ويحبس كل من يخلو ادين الولد على احد من ابوين واجدة غير انه يحبس نفقة الولد الضيف  
ولا يحبس كاتب العبد المأذون بدين المولى والمحبس بدينه هذا اذا كان للمأذون مديون او في المحاكم  
هذا اذا لم يكن الدين من حبس بل الكتابة ما اذا كان من حبس بل الكتابة فقد ظفر المولى بحبسه فيلقين  
فصاما وفي الاضحية ايضا الكاتب العبد التاجر والصق المأذون بحبسه اما الوصي المحبوس فلا يحبس  
بدن الاستدراك ولكن يحبس الوصي وابوه فان لم يكن له اب لا وصي يامر القاضى رجلا حتى يبيع ماله في الدين  
وفي كفالة الاصل لا يحبس لعاقلة في دية ولا ارض ولا يؤخذ من عطيتهم فان لم يكونوا من اهل العطا فاستغوا  
من الاداء يحبس والدعاء يحبس ابدا حتى يعرف توبتهم ويحبس المسلم بدين الذمى والذمى بدين المسلم  
كذا المستأمر الكفيل اذا حبس فهو يحبس الكفول عنه واذا اذمه الطلب فهو لازم الكفول عنه ان كانت  
الكفالة بامر ولا ياخذ قبل الاداء وهذا يدل على ان المال الوارد ان يحبس الكفيل والاصل له ذلك وهو في  
القوى كذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر واوفي الاضحية اذا حبس رجل بدين ثم جاء الآخر يطالب بالدين  
فان القاضى يخرج حقه حتى يجمع بينه وبين المدعى فان اقام المدعى البينة كتب اسمه فلو ظهر بدين آخر كتب اسم الآخر  
اسم المحبوس انه محبوس بدين فلان وفلان ويكتب التاريخ ويحبس في الحدود والقصاص من التركة وفي  
المستحق رجل خرج رجلا هل يحبس حتى يبرأ ان كان الحجج فيه القصاص حبس وان لم يكن فيه القصاص ان لم يحبس  
استوفيه وفي النوازل ضمان شتا ما بين بدي القاضى في مجلسه فاما فلم يتيهيا فالقول قول القاضى احبسها  
او يفرها كما لا يقيد بها غير ما يذهب حرة مجلس الحكم وان غنى فحسن وان فعل احدهما باصلا لم يطالب  
خصمه لا يفره رجل شتم الناس ان كان ذلك مرة فقط وان شتا ما ضرب حبس حتى يترب ذلك رجل خلع  
امرأة رجل حتى وقعت المفرة بينا وبين زوجها او في غيرها من غير او خلع صنية وزوجها من رجل يحبس حتى يبرأ

او يبرأ لا تساع في الارض بالفساد المرأة اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضى احبسها هي فان لم يفرها  
الحبس لا يحبس ولكن حبس بيت الزوج ويحل عن قاض لا مس وقت فصاية لمصلحة راي ذلك وهو سائما  
عن المحبوس رجلان لها على رجل دين لان لا احدها اكثر فلصاحب القليل ان يحبس وليصاحب الكثير ان  
يمنع ولا حبسها ان ارد احدهما الطلاق فلا خلاف يمنع **حبس آخر في المعاملة مع المحبوس** وفي كفالة  
الاصل لا يضرب المدين ولا يغل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب حتى اهانة ولا يؤ  
وفي السنة يقيد المدين اذا اخفا القادر ولا يخرج المحبوس بجمعة ولا عيد ولا خج ولا صلوة الجانة ولا عي  
الريض ويحبس موضع من حيث لا يسهل له فراش ولا وطا ولا يدخل عليه حد يستائن بذكره الامام الشريف  
وفي الاضحية انه لا يمنع من دخول الجيران واهله عليه لانه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يكون  
ملك كس طوبى لامة حتى لا يستائن بهم وعنهم خرج في موت ولد وولد له اذ لم يجد احدا يغسله وكفيه  
واما اذا كان من يقوم لا يخرج وفي غير الوالدين والمولود لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى والقاضى قيل  
يخرج الكفيل بجارة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو خرج  
المحبوس قال ابو بكر الاسكاف لا يخرجها الحاكم وفي واقعات الناطق لومرض الحبس اضناه ولم يجد من يجده  
مخرجه من الحبس هكذا روي عنهم هذا اذا كان الغالب هو لهلاك وعنهم انه لا يخرجها والمهالك في الشجر  
وعنه سوء والقوى على رايهم وانما اطلقه كفيل فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفل رجل بطلمة فالكفل  
رجل اطلقه فحضر الخضم ليس بشرط ويتقرب ولا يخرج الى الحمام اما الحاجة الى الجاع يدخل عليه امرأته اذ دية  
حتى يجمعها لكن موضع لا يطع عليه حد فان لم يجد كافا خاليا لا يجمع عنده انه يمنع من الجاع بخلاف الكفل  
لضرورة منه وهل يمنع من الكسب لست في البيع والاصح انه يمنع ولو خاف ان يفتر السجين تجوله الى السجن  
وتقل عن القاضى الامام في الدين لا رسا بدي قاضى القضاء بخاسان ان المحبوس ان جلس السجين متقنا يلقين  
الباب بترك ثقب على الخبز والماء قال ويترك له سجن الشياطين يباع الباقى في الدين فان كان ثيابا حسنة  
يباع ويشترى له بعد الكفاية ويصرف الباقي الى المدين ولهذا قل ما يتخايباع مالا يحتاج في الحال حتى قالو  
يباع اللب في الصيف والنع في الشتاء ولو كان له كانون من حديد يباع ويخلى من الطين وعن شرحه انه يباع لامة  
المحبوس وعن شرحه هكذا وفي فوايد الامام الخالي اذ اطلق المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضى البيع لاجل الثمن  
قال وهذا قولها اما عني فلا يبيع العروض ولا العقار بنا على مسئلة الحجر على الحر عني فلا يبيع وقال لا يبيع  
وسائما في آخر هذا الفصل هذا في الجاع الصغير في شرح عصام لا يبيع العقار بالاجماع والخلاف في القول  
وفي شرح القدرى في كتاب النفقات الخلاف في الكاضر لما في الغايب فلا يبيع العقار ولا العروض ولا يظفر



بناين مدينه وله عليه درهم هل يأخذ في شرح الجامع الصغير في رواية وفي شرح الطحاوي عند قوله  
 لا يأخذ وفي الفتاوى الصغرى مال الرواية الاولى في رواية لا يأخذ وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء  
 لوقال المديق ابيع عبدي واقض الدين عنه لا يحبس القاضى ويؤجله يومين او ثلاثة فان كان له عقار يحبس  
 لبيع ويقضى للدين وان كان لا يشتري الا بشئ قليل وعن امه انه لو وجد للمدين من يقرضه فلا يستقر من هو  
 ظالم رب الدين اذا انطلق المدين من حبس من غير ان القاضى له ذلك **في شرح** اذا حبس القاضى رجلا  
 يسأل عن يساره ان كان مؤسرا ابد الحبس حتى يقضى الدين وان كان معسرا خلا سبيله وفي كفاية الاصل  
 اذا حبسه شهرين وثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان امره طاهرا عند الناس  
 وعند القاضى قبل البينة على الافلاس على ذلك ويحلى سبيله واذا كان امره مشكلا هل يقبل البينة قبل الحبس  
 فيه روايتان في رواية ليسأل ويقبل البينة على الافلاس قبل الحبس وهو اختيار الامام الجليل في بركة محمد بن الفضل  
 وفي رواية لا يقبل البينة قبل الحبس وهو اختيار عامة المشايخ واختلفت الروايات في المدة التي يجوز لها  
 ان يسال بعد الحبس رواية كتاب الكفالة شهرين او ثلاثة كما ذكرنا وفي رواية الطحاوي ستة اشهر وفي  
 رواية الحسن بن عرفة شهرين الصحيح انه مقوض الى رأى القاضى وفي ادب القاضى لخصاف ان رأى القاضى حيايا  
 برواية الاول وان رأى متفتنا اخذ الاكثر ثم سأل اهل الخبر من جرائه ومن خالطه في المعاملة او ان يسأل القاضى  
 والاحد يكفي ولا يشترط من لفظة الشهادة هذا في الاقضية وفي كتاب الفتاوى للصغرى يشترط فان اقام  
 المدين البينة على الافلاس واقام الطالب البينة على اليسار فيبينة الطالب ولو لا حاجة الى بيان ما ثبت  
 اليسار في بينة الافلاس لا يشترط حضور المدعى وفي فتاوى القاضى الامام واذا سأل القاضى عن حبس  
 بعد مدة فاجابته مغلط صاحب الدين غايب فان القاضى لا يخذله كفلا بنفسه ويخرجه عن الحبس اذا كان  
 لميت دين على رجل وللميت ورثة صفار وكبار فحبس كبير المدين ثم اذا انطلقه لم يطلقه القاضى حتى يقر  
 للصفار ثم في بينة الافلاس كذا لخصاف انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا من غير  
 يخرج بذلك عن حال الفقر وعن القاضى الصفار ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا  
 مالا سوى كسوة التي عليه وقيام ليلة وقد اخبرنا امرأة في السر والعلانية فلانة لم يخبر احد عن حاله الا  
 قال للدين انما معسر وقال رب الدين انه معسر ذكر في التجويد انه لا يصدق المديون في المهر المتجمل في انه  
 معسر كل ما هو بذر ما حصل فيه ثمن بيع او قرض وكذا في كل دين وجب بعهده والتمه كذا في الكفالة  
 والمهر الجامع الصغير للصغرى قال لا يصدق في انه معسر في المهر المتجمل اما في المهر المؤجل فصدق  
 في الاقضية وكذا الصدق في الاقارب الزوجات والورث والخلوات وضمان المتلفات انه معسر في كتاب  
 الاصل

لا يصدق في المهر من غير فصل بين المهر والمؤجل رب الدين اذا اقرعى ان له مالا بعد اقام المديون البينة  
 على الافلاس يحلف عند ذلك وعند ما لا بناء على ان الافلاس لا يتحقق عند وعده ما يتحقق فان كان المديون  
 ببلدة اخرى يطلقه بكفيل فلو علم القاضى عسره كذله دين على مؤسرا فانه يحبس حتى يتقاصا غيره فاجب  
 غريم المؤسرا لا يحبس القاضى العسر القاضى اذا اطلق المديون بسبب الافلاس فادعى عليه رجل مالا وادعى انه مؤسرا  
 لا يحبس القاضى حتى يعلم غناه **الحبس الثالث في الملازمة** وفي الاقضية الحبس بعد ما خرج ملا  
 المدعى وتفسير الملازمة ان يدور معه اينما دار ولا يفارقه ولا يلائمه في موضع معين كانه حبس في  
 التهمة المدعى اذا اطلب من القاضى ان يأخذ من المدعى عليه كفلا او وليا للمدعى اعطاء الكفيل فبالقاضى امر  
 المدعى بملازمة ولا يمنع من الدخول في بيته لغايط او عذراء الا اذا اعطاه واعده غايطا بالغايط ولو  
 كان المدين تمكنه العمل ولا يمنع اللزوم من ذلك بان كان عمله السقي له ان يلائمه الا اذا اعطاه منفعة  
 عياله فله ان يمنع من العمل وله ان يلائمه بمبائنه واجبره او غلامه فلو قال المدين انا لا اريد ملازمة العلاء  
 لا احمل الامع المدعى له ذلك ثم ليس الطالب ان يقيم اللزوم في الشمس وعلى الثلج وفي موضع يضرب فلو قال  
 الغريم احبسني وابي الغريم الا الملازمة يلائمه واما ملازمة المرأة بامر امرأته حتى يلائمها فان لم يحل امرأته  
 ان شاء جعلها مع امرأته في بيته وهو على ما بهما والمرأة في بيت نفسها وهو على ما بهما هذا في المشتقة وما تقدم  
 في الاقضية وفي التواريخ لا يغير لا شيء له ولا يحل من كفله بنفسه لا يحبس القاضى ويحلى بينه وبين الغريم  
 شاء لازمه وان شاء تركه رجل ادعى على آخر ما لا ولم يحبس القاضى لئلا يلائمه المدعى خصمه وان طال  
**الحبس الرابع في الحجر** قال ابو جعفر الحجر الا على الملازمة البينة الماحية وهو الذي يعلم الناس الجحس حتى يسقط  
 الشفقة والذكوة ويعلم المدة الزمنية حتى يبين من رجها والتمس الحار والمفلس وهو قبل الكراه ولاجل الثالث  
 الطبيب كاهل وهو الذي يستدواء من المرض وعند ما صنع الحجر على الكل وهذا الاختلاف بناء على صحة القضاء  
 بالافلاس عند ما يصح وعند ما لا يصح فابح قاس على الاعتاق والاستيلاء والتزويج وعند ما لا الحجر بدون  
 حجر القاضى فان حجر بصير للمريض مرض الموت والحجر بسبب الفساد باطل ايضا عند وعده ما صنع وهذا على توين  
 احداهما تخفى في عقله بان كان سليم القلب لا يهتدي الى المتغيرات وانما ان يكون معسرا مضيقا ماله واجمعا  
 عالة لا يظهر الحجر في التنازع والطلاق والعقاق والاستيلاء والتدبير واجمعا على انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ خمس  
 وعشرين سنة فاذا بلغ قال ابو جعفر لا يمنع بل يرفع وعند ما دام البيع ما دام الشفعة فان بلغ هو واشترى ان كان  
 فيه نفع حجر القاضى كالبصة اذا باع واشترى والنظر فيما يابشر الصبي الا انه منى القاضى المشتري عن دفع الثمن اليه فان لم  
 يبلغه منى القاضى ودفع الثمن اليه برى وكذا دفع الثمن الى المير وهو يتحقق الحجر به الصبي اذا دفع المال اليه لا يضر



وفظا من الرواية يضمن **الفصل العاشر في الخطر والاحاطة** وفي قوا والمصلحة على القاضى خذ الاجرة على كية  
التجارات والمحاضر وغير ذلك الف درهم خمسة دراهم وان كان دون الف فكر لجهة من الشقة مثل ذلك  
فيه خمسة ايضا وقبل يجب قبل اجر المثل هو المختار ولو بولي القاضى لا يجوز له اخذ الاجرة لكن تجوز له الاجرة على  
الكتابة ولا يحل له اخذ ثمن على النجاح ان كان كالحاجب عليه مباشرة كنجاح الصغار وفي غيره على الاجرة على  
اجارة بيع مال اليتيم ولو اخذ لا يقع البيع وتحل المصلحة اخذ الاجرة على كية كنجاب بقدره لان كية الجواب  
ليس بواجب عليه ولا يحل له القوي حتى يكون صوابه كثر من خطايه **جنس** من غاب في زوجا مرة فقام  
الزوج البينة انها املة لا يفرها القاضى لانه يمكن ان يقول وجدت البينة على الطلاق وهذا اذا دعت  
حين تزوجت في فوايد شمس لا سلم محلى لا وزجرت وفي الفتاوى قاضا خبرا فلا تطلق امرته ثلاثا  
وهو مكمل في البيت واستوفى الحراير ان كان الخبر جليل عدلين يطلبه القاضى استدلالا ان كان الخبر واحدا  
ان لم يكن عدلا لا يجب عليه الطلب ان كان عدلا ان لم يصدق فذلك وان صدق يطلبه وان لم يطلبه فهو وصية  
المساكين في الفتاوى وفي المصلحة امرأة ادعت ان زوجها طلقها واعاد القاضى نظرا عن امرأة رجل منها  
من النجاح وان لم يعرف واقمينة على ذلك لا تعرف بها اليهود والنصارى معنى من احداث المقبره و  
البيع والكايس في فوايد الامام طهر الدين الرغيب في الغريب ملق وتترك ما لا يلف القاضى ان يتبين صدق  
حتى يحضر الاثر فان لم يحضر بضعه بيت المال ويصرفه الى القنطرة وفقه الايتام فله من ثم حضر الواث بضعه  
ماله من بيت المال اذا قال المقتضى عليه القاضى خذت الرشوة خذت قضيت على غير القاضى لم يقع له  
الاعتماد على قواي اهل مصر فثبت الفتوى الى مصر آخر لا ياتم بنا خير القضاء اما اذا احكم خوف من الدعوى  
عليه وامر المذبح بالصلح فنصل فضاخ بالنجاح القاضى المحضر اعلم من الفتى وجها لحل في الدعوى فكيف المحضر  
بدون لحل الاثم عليه ولا ياتم الفتى وفي التوازل الدجل اذا كان لا يحسن الدعوى فامر الحاكم جليلين بعلمه كيف  
يدعى ثم اشهد ما على تلك الدعوى لم يكن على الحاكم تأييد القاضى لانهما علماء ولا يصير الرجلان طعنين في  
شهادتهما فشهداها جارية ومن اخذ من السلطان ما احرمه في القيام حتى الحقيق لصاحب المال على السلطان  
وعلى القاضى اذا لم يخلطه السلطان مع ماله وتام هذا ليقى في كتاب الخصم في النصاب من اراد ان يرفع  
الى باب السلطان ولا يذهب الى القاضى بطلوه شرعا لكن يفتى به وقال القاضى لا مام لا يطلوه ولكن يذهب  
الى القاضى فان عجز القاضى فلا يذهب الى السلطان القاضى اذا كان ليخذ من بيت المال شيئا لا يكون معاملا  
بالاجر بل يكون عاملا لله وسنوخه من مال الله وكذا الفقهاء والعلماء والمعلون الذين يعملون القرآن  
وروى ان بابك الاستخلاق باخذ الزرق من بيت المال وكذا عمر وعلاء واما عثمان كان صاحب ثروة و

وكان يحسب لا يأخذ القاضى اذا خرج ثلثون درهما في اوراق كتابته وثمن صحيفه وقطاسه فاعطى الكاتب  
ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم ويحلف الخصوم قالوا احب ان تصرف في ذلك الى غير ما سمي واحب  
بصرف الى المقتضى الذي سمي القاضى اذا قاس مسئلة على مسئلة في حكم فظهر رواية ان الحكم خلافه فالخصم يفتى  
عليه يوم القيمة على القاضى وعلى المدعى ان القاضى اثم بالاجتهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمك  
ائم باخذ المال **كتاب الشهادات** **الشهادات** هو شتم على بضعه فصول الاول في المقدمة وفيها  
مسائل الشهادات على المشامع وثالثا في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل الثالث في الواقعة بين الدعوى  
والشهادة الرابع في الاختلاف في الشهادة بين الشهادات الخمس الشهادة في النجاح السادس في الشهادة  
السابعة والثامنة في الشهادة في الشهادة **الفصل الاول في المقدمة** وفي محل الشهادة وفي نظم الزند  
عن الامام الفقيه والرجل اذا شهد على شيء ثم امتنع عن ادائه الشهادة ان علم انه لو لم يشهد يذهب بغيره بغيره  
له فلم يشهد بصيرا فسقا وفي الاجناس ان كان هو يدين عليه وغيره شهد له فهو سعة من ان لا يشهد وهذا قريب  
من الاول في المصلحة هكذا وفي النصاب الشهادة في المدائنة والبيع فرض على العباد لانه خاف تلف المال اذا  
كان لا يحاق بخبرهم كحاقه وفي التوازل الشاهد اذا دعى له الشهادة وهو في الرستاق قد فرغ من  
اول ثلاثة ان كان حاله لا يمكن له ان يحضر مجلس الحكم وشهد بيمينه ان يرجع الى اهله في يومه يجب عليه الحضور وان كان  
بحال لا يمكن له ان يحضر ان كان الشاهد شجاعا لا يستطيع المشي بالاقدام وليس عنده ما يركب فان تكلف المشي  
له بدلية يركب ويحضر باس به اما اذا كان الشاهد قوق المشي وفقر ما يساير الدابة لا يقبل شهادته ان  
تكلف الدابة لان هذا بمنع الرشوة هكذا روى عن يومه وان اكل الشاهد طعاما فيه اقاويل قال الامام  
الفقيه ابو الليث ان كان الطعام ممتعا يقبل اما اذا هيا للشاهد فاكل لا يقبل وقاله لا يقبل في الوجعين في  
قال ابو يوسف يقبل مطلقا الشاهد اذا علم انه لو شهد لا يقبل القاضى شهادته اجوان يكون في سعة من لا يشهد  
رجل اقربين بين يدي قوم ان فلان عليه كذا فمضت مرة ثم جاء رجلان وثلاثة الى هؤلاء المشرك فقالوا  
لا يشهدوا على فلان الذين فانه قضاه الذين كلف الشهود باختيار ان شاءوا مستغنى عن ادائه الشهادة وان شاءوا اجبروا  
الحاكم بشهادة الذين اجبرهم بالقضاء ان كان الخبرين عدولا لا يقضى القاضى بالمال هذا قول الفقيه ابو جعفر وهو قول  
ابن فضال بن سلام الكل في التوازل وفي واقعات التناظر اذا حضر الرجل نجاح رجل واقربين او بيع او قبل  
فلما اراد ان يشهد عند شاهد عدل ان الزوج طلقها ثلاثا او قال لا عينا امرأة ارضعها او قال لا اعق العبد  
قبل ان يبيعه او قال لا في القتل على الولي عنه لا يسعد ان يشهد بالنجاح او البيع او القتل وان شهد عند واحد  
يسعه ان يدع الشهادة رجلان عينا في يد رجل تعرف فيه تعرف الملاك ان يشهد بالملك له اخبر عدلان

معلم



ان الملك لما لا يجوز ان يشهد بالملك الاول والخبر عدلان ان يباع من ذي اليد ان يشهد باعلم ولا يلتزم  
فما نفع منه الشهادة على امره لا يعرفها سال بن محمد الحسن اياه سليمان الجوزجاني عن هذه المسئلة قال لا  
يجوز حتى يشهد من جماعة انما فلانة اما عند من وعند ابيك فيجوز ان يشهد عنه عدلان انما فلانة وهل  
لشروط روية وجهها اختلف المشايخ فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواجه زاده وفي التواريخ قال يشترط روية شخصها  
وفي الجامع الصغير شرط روية وجهها قالوا روية امام خالي امها بكشف الوجه واخر بالجرح وفي المنع لو دخل رجل البيت  
على امرأة ثم انما مات ثم شهدا عن ذلك المزمع فلانة جاز ان يشهد عليها وفي القاضى لم يمتنع لو ان رجلا في بيت  
علم الشاهد ان ليس البيت غير واحد ثم خرج وقعد على الباب ليس له سلك الا هذا الباب فوالرجل الذي هو  
دلس البيت بشئ والجالس على الباب يراه وسعد ان يشهد عليه بما اقر به وفي العيون لو ان رجلا جازا قوما رجل سله  
عن شئ فاقربهم ومن رويته وليس ككلامه ولا برامهم جازت شهادتهم وان هووا كلامه ولم يروه لا يجوز قال وهذا  
يؤيد ما احتاروا الامام خالي في الاصل الشهادة بالسمع لا يجوز الا في موضع الموت والنسب والتكاح والقضاء  
اما القضاء بان كان قضى مصر وراه الناس وسمع الناس يقولون ان قاض يبيع له ان يشهد على كتابه القاضى مصر  
وهذا سمعنا واما النسب فصورته اذا سمع من انسان ان فلان بن فلان الفلاني وسعد ان يشهد بذلك وان لم  
يعاين الولادة على فرسه الا يرى ان يشهد ان ابنا بكر الصدوق ابن ابى جعفر ومارونا خاف واما التكاح اذا  
دأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسعد ان يشهد انما زوجة وان لم يعاين عقد  
التكاح الا يرى ان يشهد ان عايشة فزوجته التي لم وان لم يعاين التكاح واما الشهادة بالدخول في المحلوة  
بالسمع اية في مختصر القدوري قال وفي رواية استاذنا طبري الذين لا يجوز ان يشهدوا على الدخول بالسمع ولو  
اذا ان شئت الدخول بنيت المحلوة الصحيحة واما الموت اذا سمع الناس يقولون ان فلانا مات او رآهم صغوبه كان يصح  
بالسمع ان يشهد على موته وان لم يعاين ذلك فانما يشهد ان رسول الله توفي ولم ندر في وفاته واما في الوقت  
فالصح من الجواب جواز الشهادة على اصل الوقت لا ينبغي بعد انقضاء قرون وان يشهد على شرط الوقت لا يجوز  
والشروط ان يلتزم الخبر بالموت بلفظة الشهادة عند من يشهد انما الذي يشهد عند القاضى بلفظة الشهادة  
واما في الفصول الثلاثة التي شرطنا فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهدا عند بلفظة الشهادة قال استاذنا طبري الذين  
في الاقضية وهذا اختيار الصدوق الامام السعيد بهان الآية وفي مختصر القدوري انما يجوز للشهادة بالسمع  
اذا اخبر من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط وفي الموت مسئلة تحجية وهي انه اذا لم يعاين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضى لا يقضى بهما وحين ما انصنع قالوا خبر بذلك عدلا مثله فاذا سمع حمله  
ان يشهد على موته فيشهد به مع ذلك الشاهد فيقضى بهما فاذا اجاب خبر موت رجل من رضى اخرى وضع حمله

ماذا يصنع بالسمع لم يسمع لاحد ان يشهد على موته الا ان يشهد موته او سمع ذلك من شهد موته بعد ذلك لو شهد  
القاضى وقال ان شهد ان فلانا مات اخبرنا بذلك من يثق به جازت شهادته ما هو الاصح والخصاف جوزه في الشهادتين  
وفيه خلافا للمشايع وكذلك لو قال فلانا مات وشهد بجوازته والقتل الموت وفي شرح الطحاوي الشهادة على الشهود  
لا يجوز الا في خمسة اشياء والخامس بعد هذه الاربعة الوقفا اذا شترته وقف فلان حل له ان يشهد على الوقف  
وان لم يحضر ايقافه ولم يذكر في ظاهر الرواية لكن مشايخنا جعلوه كالوف وكذا يجوز الشهادة ان قاض يملك كذا وان  
لم يعاينوا المنشور والتقليد وكذا يحل له ان يشهد ان هذا ولد لكذا وان لم يعاين العمد والمنشور وما سوى ذلك  
لا يجوز الشهادة فيه بالشهادة وفي النصاب وفي الشهادة على التكاح بالسمع ان يشهد على التكاح دون المهر وفي الوقف يشهد  
على اصل الوقف دون الشرايط ثم في الموت اذا شهد جازته او دفنه واخبر بذلك رجل وامرأة حل له ان يشهد على  
وان لم يعاين موته وكذا الشهادة على التكاح بالشهادة قبل ان يشهد بتعريضه ونزفاه واخبر بذلك رجلان عدلان  
ان هذه امرأة فلان حل له ان يشهد على البتة ان هذه امرأة فلان وكذا في النسب اسمع الناس يقولون ان هذا ابن  
فلان او اخ فلان حل له ان يشهد على ذلك وكذا الخبر بذلك رجلان عدلان والنسب التكاح مخالف للموت هنا  
اذا اخبر رجل وامرأة حل له ان يشهد وهذا لا يحل له حتى يخبر بذلك رجلان عدلان وكذا قال رجل امرأة رجل  
سمعت الناس ان زوج فلانا مات جازها ان يتزوج وان كان الخبر عدلا ولو ان المرأة اذا تزوجت بزوجه اخرتم  
اخبارهم لعله ان تزوجها حتى ان صدقه الا قبل التكاح جاز هذا في قوى النسب وفي المشتبه لم يشترط تصديق المرأة  
لكن بشرط العدالة في الخبر والتواريخ ان كان الخبر عدلا لكنه اعلم ومحمد وافي قد في جوايز خبرها واحد يوثق  
الغايب اجبرها ان يحق ان كان الخبر بالموت يشهد ان عاين موته او شهد جازته وكان عدلا وسع للمرأة ان تزوج  
باخر بعد انقضاء العدة هذا اذا لم يزوجها اما اذا رخصا فابح ساهدي الحيوة بعد شاهد الموت شهادته شاهد  
الحيوة اولى ولو شهد عند المرأة ان تزوجت اريد بالعياذ بالله هل لها ان تزوج في غير ايمان المسلمين في كراهية  
قوى الغيبة وفي القاضى الصغير الشهادة بالشهادة في النسب بطريقتين الحقيقة والحكمة فالحكمة ان يسمع  
من قوم كثير لا يصدقون طوطم على الكذب في هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والحكمة ان يشهد عند رجلان  
او رجل وامرأة ان عدلان بلفظة الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقولون سمعنا من انسان لكنهما يقولان دفناه  
وصلينا عليه حتى يقبل ويؤشده وبالشرع في هذه الفصول وقالوا لم يعاين لكن اشهد عندنا نقبل بخلاف القول والشهد  
بهذا الملك له لا ناراينا تصرف فيه تصرف الملك فانه لا يقبل هذه الشهادة وهل يجوز ان يشهد ذكر في الجامع الصغير  
اذا رآى شيا في يد رجل جاز له ان يشهد انه له الا في العبد والامة وهذا اذا كانا بالغين او صغيرين يغيران عن انفسهما



مطلوب  
والا اذا ارى عينا في حجر  
جاءه ان يقضي بالملك

اما اذا كان لا يقربان على انفسهما فهو كالتوبة والمنازع والقاضي اذا ارى عينا في يد رجل جاز له ان يقضي بالملك  
وفي القضاوي للقاضي الامام اذا شهد الشهود في ما يجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم يعين ذلك ولكنه اشتهر عننا  
بجائز شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا  
لاننا راينا في يد لا يقبل شهادتهم وفي القضاوي للخصاف شرط التصرف في اليد فانه قال اذا ارى عينا في يد رجل  
تصرف تصرفا للمالك جاز له ان يشهد بانها له وفي الاضية زاد على هذا شيئا فقال اذا ارى شيئا في يد رجل تصرف  
فيه تصرفا للمالك ووقع في قلبه انه له ليسع ان يشهد بالملك له حتى لو ارى دقة في يد كاس وكتابا في يد جاهل ليس  
هو اهلا لذلك لا يحل له ان يشهد بالملك له ثم المسئلة على اربعة اوجه اما ان يعين للمالك والمالك بان عرفنا  
باسمه ونسبه وعرف الملك بخبره ووراءه يصرف تصرفا للمالك ولا ينفذ احد من ذلك ويدعي انه له او اشتهر  
فانه يشهد بالملك ولو شهد بعد قبض الثا ان لا يعرف الملك ولا الملك فلا يحل له ان يشهد ولو شهد لا يقبل الثالث  
ان يعين للمالك دون الملك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع انه في قربة كذا ضيقة وهو لا يعرف تلك الضيقة ولم  
يعين بين عليهما لا يسع ان يشهد ولو شهد لا يقبل الرابع اذا عاين الملك دون الملك ليسع ان يشهد ويقبل  
لان النسب بالمشهر والسامع فصيل الملك معلوم بالسامع والمالك معلوم فقبل واما الولاية فلا تشهد  
وان كان شهودا اذا كانت الولاية القضاوي اليه الولاية يزعم انه رقيق ولم وفي قول آخر وهو قول جمهور المشهور  
فيه بالسامع ولا يجوز الشهادة بالسامع على العتق والطلاق قال شمس في الحواني وهذا قولنا ما عدا من يجوز  
كافي الولاية واما في المهر والشهادة بالسامع فيه رايان ولا يصح انه جاز له في الشئ **جس** رجل خسر ثيابه فخرج  
الى الشهادة المشتري يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له بالملك المطلق قال ورايت في موضع آخر انه يحل  
والاول اصح لان الملك المطلق من اصل الملك بالشرع حادث وفي التواريخ في الشهود يشهدون على انسان  
بما هو ليسا لهم القاضي من اى وجه يشهدون وان سألهم فلم يجروا هل يقضي شهادتهم قال الفقهاء بالليث اذا  
كان الشهود عدولا لا يقضي بشهادتهم وان لم يتيق السبب رجل اشترى عبدا وادعى على البايع ان به عيبا فثبت  
العيب فباعه من رجل فادعى المشتري الثا عليه هذا العيب فذكر في التواريخ ان يشهدوا على العيب كالحال الا شهد  
اذا ارى خطه ولم يترك الحادثة هل يحل له ان يشهد وقد ذكر في كتاب القضاء وفي القضاوي الصغرى لو تذكر ان كتب  
الشهادة ولم يترك ان يشهد على المال لا يشهد وعنده ليسع ان يشهد وفي القضاوي للخصاف في باب الرجل يرى  
من شرط الشهادة عند ذكر التكرار الحادثة والتاريخ والمال مبلغه وصفه حوالا لم يترك شيئا منه وتيقن انه خطه  
وظانه لا ينبغي ان يشهد وان شهد فهو هدر وعنده ان يترك خطه وخاتمته وسعد ان يشهد ولكن بشرط  
ان يكون الصك مستورا ولم يبد له الا يدري لم يكن يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب فيه ووضع خاتمته قال

يكون ذلك لا يسع ان يشهد ولو شهد عند القاضي ينبغي ان يقبل لكن اذا ارى الشاهد ينبغي ان يسأله ثم يشهد عن علم  
ام تقدم على الخط فانه قال اعلم قبلت شهادته وان قال اعتمد على الخط لا تقبل قال شمس في الحواني وينبغي ان يقبل  
عنه وهكذا في الاجناس وفي التواريخ اذا عرف خطه والخط في حوزة ولسن الشهادة عنده ومن ليسع ان يشهد  
قال الفقهاء بالليث انه لا يجوز ان يشهد في الشئ اهدا اذ كتب الشهادة ان يعلمه حتى يكون حاله يعرف به ذلك ولا يكتف  
تقديمه وفي الاضية لو كتب كرجل على نفسه ثم قال القوم شهدوا على هذا ولم يقرأ الكتاب لا مهم فقرأ فان كتبه  
بين يديهم واملاه على انسان وسعهم ان يشهدوا عليه في الكتاب وهذا اذا علموا ما في الكتاب فلم يعلموا ما فيه لا  
يجوز لهم ان يشهدوا واصل هذا ان الرجل اذا كتب وصيته ثم قال القوم شهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز ذلك حتى  
يقرأ او يرونه يكتب ومن يعرف كتابه ويقر به وهذا اذا لم يسأل احد ياخذ الثانية الضيقة المتخوفة وهي ان  
المريض اذا كتب وصيته وختمها وادعى للشهود وقال هذه وصيتي وهذا ختمتي فاشهدوا بما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان  
يشهدوا على ما فيها حتى يعلموا ما في الكتاب بان قرأها او قرأت عليهم الثالثة الصك اذا شهدوا على صك يعني كشيء  
على صك ولم يقرأ ولم يعلم ما فيه لا يجوز له ان يشهد على ما في الصك وعن من اذا كتب الصك او الوضعية لم يشهد  
ودفعه اليه واثبت الشاهد بهادته وتيقن به الشاهد الى وقت الشهادة حل له ان يشهد على ما في الكتاب فان قرأها  
عليه وقال ان شهد عليك فمك اسبغهم ولم يخلق في هذا باطل خلافا لاشادة الاخرى ولو كتب بهالة الى رجل من  
فلان الى فلان سلام عليكم كتبت تقاضاني الا ان الذي لك على وكنت فيضلك من خمسين دينارا وتيقن من خمسين  
او كتبت الى امرأة رسالة من اليها لما جد كياك فقد بلغني بالتي الطلاق فانت طالق في طين ساعة كتبت هذا  
كله جائز وهي شهادة بالحق للرجل الذي كتب اليه وان لم يشهدهم على ذلك وينبغي لمن علم بذلك ان يشهد بالمال  
والطلاق وفي قضاوي القاضي الامام رجل كتب صك وصيته وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال  
علاء ولا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا  
باحد عاين ثلاثة اما بان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود ويقول هو علم  
اشهدوا على ما فيه او يكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم بما فيه يقول هذا اشهدوا على ما فيه وان كتب بين  
الشهود مكانا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقرأه على ما فيه لا يسع ان يشهد قال القاضي الامام في  
النسبة وهذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرقيم فان كان مكتوبا على الرقيم وكتب بين يدي الشهادة والشاهد علم  
ما في الكتاب سعه ان يشهد وان لم يقرأ له الكتاب اشهدوا على ما فيه وانه حسن وشار اليهم في كتاب النكاح وعن  
من اذا كتب الصك بين يدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم يعرف الشاهد ما فيه وامره الكاتب ان يشهد بما فيه  
وسعد ان يشهد لان الكتاب في يد الشاهد يكون معصوقا عن التبديل والتغيير والزيادة والنقصان ثم



اعلم بان الكتابة على وجوه من اهل البيت المرسوم وهو ان يكتب على صحيفة واحدة واعدوا عنون على وجه يكتب  
الى الغائب قال الم انوبه الطلاق ولم اورد به الا قراير من قبله وبين الله ولا يدين القضاء حتى يجرى للشا  
الاشهاد عليه وعلى ما فيه سواء قال الشاهد اشهد على ذلك ولم يقل ولو آه قوم كتب كحق على نفسه لو جمل  
ولم يشهد به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي ان علم ان يشهد به كانه يحتمل ان يكون للمخبر بخلاف  
الكتابة المرسومة وبخلاف خط التمسار والصفحة ثمة حجة لان هناك عرفا جارا على ما ياتي في كتاب الاقرار فارجو  
الكتاب فقلت عليه بنية انه كتب او املا جاز كالوادعي قراير ومجده كذا سائر النقصات على هذا بخلاف الحدود  
والقسام المرسوم وغير المرسوم فيه سواء ولو اقر بالسرقة في كتاب مرسوم بضم الم لا لا يقطع واما الكتاب الذي  
هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض او في صحيفة او خرقه او لوح او كتبه بغير مداد في صحيفة الا انه يستبين فاقول  
لم يشهدوا وسعهم ان يشهدوا عليه ولا فلا واما غير المستبين نحو ان كتب على الماء او على الحجر لا يستبين كل كلام  
الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي في سواء ولو كتب رجل بانه غدا يدين لا يفهم ولا يجازي فاسكا  
الكتاب عند ما شهد بذلك لا يجوز وعند من يجوز **الفصل الثاني في الشهادات ما يقبل منها وما لا يقبل**  
وفي نظم الزند روي شمس الدين لا يقبل شهادة العبد والكتابة المدبر ولم يولد والحدود وفي القف  
وان تاب عند ما والشريك اشركه فيما هو فيه شر كالمفاوض والذي يجرى لنفسه شهادة معقولة وشهادة التماس  
القوم على النفي وشهادة اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى الماذونة وشهادة الامم والخنثى المسك  
يقبل شهادة مع رجل وامرأة ولو شهد مع رجل وامرأة قبل ومضى ردت شهادة له ثم زالت العلة الا في أربعة  
مواضع احدها اذا كان عبدا فرددت شهادة ثم عتق فشهد في تلك الحادثة يقبل ان كان عبدا لانا الكافر اذا شهد  
على مسلم فرددت ثم اسلم فشهد في تلك الحادثة يقبل الثالث الاعمي اذا شهد فرددت شهادة ثم صار بصيرا فشهد في  
تلك الحادثة يقبل وفي المصالح ذكر في الاجناس المولى اذا شهد لعبده فرددت ثم شهد بها له بعد العتق لا يقبل لان  
الرد وشهادة بخلاف المسائل الاربعة ولو شهد فاسق فرددت لنفسه ثم قاب فشهد لا يقبل لما روي في الاصل  
للامام الشرخي اذا تحمل الملوك شهادة لمولاه فلم ترد حتى عتق ثم شهد بها جاز كالبيعة اذا تحمل ثم شهد بعد  
البلوغ وكذا الزوج اذا ابان امرأته ثم شهد بها جاز ولو كان بصيرا عند التحمل ثم عتق عند الاداء لا يقبل في الحدود  
وفي غيرها كذلك عندهما وعند من يقبل وفي المصالح شهادة الاعمي لا يجوز الا في النسب والموت وما يجزى الشهادة  
عليه الشهرة والشامع والشهادة لها ثلاث احوال حالة التحمل وحالة الاداء وحالة القضاء فاذا وجد الاعمي في  
احل الاحوال الثلاث منع القضاء وعند من ان وجد في حالة التحمل منع الاداء واجوز ان الموت بعد الاداء قبل  
القضاء لا يمنع القضاء وانحصر في الفسق والجور يمنع الا تلف اذا شهد في حادثة قبل ان ترك الفان بعد

نار من الشهادة في ظرف الظلم  
روى في المصالح ان من شهد في حادثة

ان ترك بغير عذر لا يقبل والعذر الكبير وخوف الهلاك والذي اذا سمع اقرار رجل فاسلم الذي وشهد جاز  
كالبيعة والعبد اذا سمعتم ادرك وعتق وفي الاضية يجوز شهادة الرجل من الرضعة امرأة ولا يورث من الرضعة  
ويقبل شهادة الاخ لاجنه من النسب ان كان ابوا جازا ويقبل لامرأة وابنتها وزوج ابنته وامرأة ابنته  
مرأة ابية ولاخت امرأته ولا يجوز شهادة الزوج لامرأة ولا شهادة المرأة لزوجها وفي ادب القاضي للخصاف لا  
يقبل شهادة الرجل المعتدة عن طلاق بين ولا يجوز للزوج دفع الزكوة اليها ويجوز للشهادة على ابويه وعلى  
اولاده ولا يجوز للشهادة الرجل لولد ولا لولد وان علم من قبل الام والام طاهر وان سفل ولا يجوز لاد  
على الرجل اذا كان بينه فاعداة يعنى من امور الدنيا فان كان من امور الدين يقبل ولا يجوز شهادة من ترك  
الصلوة بمجاعة الا اذا ترك عن تأويل ولا تارك جمعة الا عن تأويل ولا تارك الصلوة وعن ثم فمن لم يحج وهو  
موسر ولم يؤذ كونه ماله يكون جازا وبأخذ الفقيه ابو الليث ولا يجوز شهادة الفاسق ولو قضى بشهادة فغدا  
ولو تاب الفاسق لا يقبل شهادته ما لم يعرض زمان سنة اشهر قال بعضهم سنة ولو كان عدلا فشهد بزوج ثم  
تاب فشهد يقبل من غير عرق وفي واقعات الناطقة اذا شهد رجل فعذر ثم شهد بعد ذلك لا يستعمل  
ثانيا الا اذا طل وقت من شهر وابوس وقت سنة ثم رجع وقال سنة اشهر ولا يجوز شهادة الاجير لساذه  
اودا البليد الخاص والتلميذ الخاص الذي كل معه وفي عياله وليلى اجرة معلومة اما الاجير المشترك اذا  
شهد لمستاجر يقبل ولما الاجير الواحد وهو الذي استاجر مياومة او مشاهرة او مساهمة باجرة معلومة  
لا يقبل استحسانا وفي العيون قال ام جازي شاجر جازي يوم فشهد الاجير ذلك اليوم القياس ان الاجل  
ولو كان اجيرا خلافا فشهد فلم يعزل حتى ذهب الشهر ثم عدل قال البطلان بمنزلة رجل شهد لامرأة ثم طلبها  
فلو شهد ولم يكن اجيرا ثم صار جيرا لم يقبل ان يقضى فاني بطل شهادته ولم يبطل شهادته حتى يطلب الاجارة ثم  
اعاد الشهادة جازا كالمرة اذا طلقها قبل ان ترد شهادته ثم اعاد جازا والوكيل والمرشدة القرينة كالاجير  
المشرك ولا يقبل شهادة الوكيل للبعث بعد الغزل ولو شهد للوكيل الكبار يقبل وان كان في حال الوصاية  
وفي المصالح شهادة البخل لا يقبل هكذا رواه ابو يوسف وعبد الله بن المبارك عن ابي ج لا يخله يستقضي  
يقضي الناس فاحذر الزيادة على حقه فلا يكون عدله وشهادة الصكاكين لا يقبل لانهم يكتبون هذا ما  
اشترى مسلم وقضى ضمن ذلك وان لم يكن شئ من ذلك موجب فليكون كذا ولا فرق بين الكذب بالكتابة  
وبين الكذب بالقول والصحح ان يقبل اذا كان عال بحالة الضلاح وما ذكر من الكذب بقوله انهم يحققون ما  
كتبوا **اجنس آخر الفاظ الشهادة** وفي القضا والقصص اذا شهد احد الشهود على الحق فمفسرا والثا شهد  
على شها او على مثل شهادته لا يقبل ولو قال اشهد مثل شهادة صاحبه لا يقبل عند الخصاف وعند عامة المشايخ



يقبل ثم بعد ذلك اختيار كل شيخ اختيارا وقال شمس لا يحلواني ان كان الشاهد فيضيا لا يقبل منه الاجال وان كان  
اجبا يقبل بشرط ان يكون بحال المستفتر كنه البيان وقال الامام المرقوم ان احسن القاضين حيا يملكه ان يفسر  
الا فلا وقال شمس لا سلام محمدا ولا وجرى تقبل اذا قال هذا الذي هو هذا الذي هو وفي النصارى وفي  
القاضي الامام علي هذا وبه يفتي في ادب القاضي لشمس لانه المحل في ادب القاضي مجلس المسجد لو اقر المدعي او وكله  
الدعوى قال الشاهد اشهد بان هذا الذي هو هذا الذي هو المدعي عليه وقال المدعي عليه في يوم بغير حق بغير  
وبالفاتية رجل ادعى اذ اقر الرجل من النسخة فقال الشهود ما ينجين كواهم مدعيهم له وى ان ينجيه  
برخا نذ يقبل في الاضحية رجل ادعى على وثرة ما لا يقال الشهود شهد ان فلانا المتوفى قبض من المدعي هذا  
مرة فيما دارهم ولا تعلم وزن ذلك ان وقعوا على قدر الضرة وهو انما دارهم وحقروا على وجهه وعرفوا  
ان كل ايجاد مانع علمها فقيمهم بمقدارها فاذا شهدوا بذلك يجوز في فتاوى الغضار وفي فتاوى النسخة  
الشهادة على استملاك الذابة لا بد ان يذكر صفة الذكورة والانثوية وعدد الذكور والاناث وذكر اللون  
لليشترط ويشترط ذكر القيمة عند الهلاك والشمس لان وسائل القاضي المشهور عن ابي الدابة فذكر ان شهد  
عند الدعوى وذكر الصفة على خلافه يقبل والمتناهي في الاحتياج اليه لا يضره بغيره في الجامع الصغير اذا  
اختلف الشهود في الويل الذابة في دعوى سرقة ذابة لا يمنع قبول الشهادة عند ذلك لانها لو كانت في ذكر اللون  
اما لو اختلف في الذكورة والانثوية منع قبول الشهادة بالاجماع وفي الغضب لو اختلف في لون الذابة منع قبول  
الشهادة وفي النوارى في كتاب الدعوى رجل ادعى على آخر الف درهم فشهد ثلاثة نفر ثم قال احدهم قبل  
ان يقضى القاضي استغفر الله كذبت في شهادتي فسمع القاضي قوله ولم يعلم انه خرج فسلم من الذي خرج ثم  
قال لو كنا على شهادتنا لا نقتضيهما منهم فاجاب المدعي باثنين منهم اليوم انما شهد عند القاضي فانه قضى له  
على المدعيه ولو قال الشاهد اشهد بانما علم وقال فلان فلان الف درهم فاعلم لا يقبل وقد ذكرنا في كتاب القضاء  
فمسائل التعديل المسئلة في الاضحية في وقتها ادعى آخر عشرة درهم والشهود اشهدوا ان عليه مبلغ عشرة درهم يقبل  
ولو ادعى عليه دونه درهم ومن شهدوا كذلك لا يقبل ولو ادعى على آخر عشرة فشهدوا بهذه العبارة ابراهيم  
حينئذ كلفه ابراهيم على ابراهيم بر من فرس لا يقبل المسائل الثلاثة فلو يد الامام عليه السلام وفي الاضحية في دعوى الف درهم  
لو شهدوا ان اياه مات وهو على هذا الف درهم او على هذا البساط او هذا الثوب موقوف على ابيها وهذا الغير ولو علم  
رأيه لا يقضيه بشهادتهم لو شهدوا ان كان ماله لا يملك ان الوضع من غير فلا يقبل بلسان حتى لو شهدوا انه هو الوضع  
لان الوضع لا يتحقق بغير النقل ولو شهدوا ان اياه مات وهو على هذا البساط او هذا الغير او كسب على هذه الذابة ولو شهدوا ان اياه  
مات وهو على هذا البساط لا يقبل بغير هذا الشهاد او في المسئلة اذا شهدوا ان اياه مات وهو على هذه الذابة في برث ولو شهدوا  
ان اقر انه ساكن هذه الدار وشهد الاقران الدار لا يقبل

ولو ادعى عليه دونه درهم ومن شهدوا كذلك لا يقبل ولو ادعى على آخر عشرة فشهدوا بهذه العبارة ابراهيم حينئذ كلفه ابراهيم على ابراهيم بر من فرس لا يقبل المسائل الثلاثة فلو يد الامام عليه السلام وفي الاضحية في دعوى الف درهم لو شهدوا ان اياه مات وهو على هذا الف درهم او على هذا البساط او هذا الثوب موقوف على ابيها وهذا الغير ولو علم رأيه لا يقضيه بشهادتهم لو شهدوا ان كان ماله لا يملك ان الوضع من غير فلا يقبل بلسان حتى لو شهدوا انه هو الوضع لان الوضع لا يتحقق بغير النقل ولو شهدوا ان اياه مات وهو على هذا البساط او هذا الغير او كسب على هذه الذابة ولو شهدوا ان اياه مات وهو على هذا البساط لا يقبل بغير هذا الشهاد او في المسئلة اذا شهدوا ان اياه مات وهو على هذه الذابة في برث ولو شهدوا ان اقر انه ساكن هذه الدار وشهد الاقران الدار لا يقبل

ان شهد احد ما انه اقر ان الدار له وشهد الاخر انه ساكن فيها قضى بالدار له وفي دعوى الدين لو شهدوا  
هذا المدعي عليه وقال اذ اقر ان الدين له او انتم ستاندم او وانتم ستاندم تقبل عند شرطه **نوع منه في التناقض**  
وفي الاجناس رجل ادعى اذ اقام البيعة فابطل القاضي بيعة ثم جاء بعد عشرين سنة فشهد انما الاقر  
فشهدا بباطلة فكذا الوفاق هذه الدار فلان لا حق فيهما ثم شهد انما الفلانة لا تقبل وفي الفتاوى الصغرى  
لو شهدوا انه ملكه ولم يشهدوا انه في يوم بغير حق قال الصد الشهود سمعت انه ذكر في الجامع الكبير لشمس لانه  
المحلواني انه اختلف المشايخ فيه والاصح انها لا تقبل قال الصد الشهود وانا افق انه يقبل وفي فتاوى  
الاسلام لو ادعى انه حقه وشهدوا هكذا يقبل وقيل لا يسمع الدعوى ولا يقبل البيعة هو الاصح وفي فتاوى  
النسخة لو قالت الشهود ان من محدود وباهمه حدود وحق في ملك فلان است ولم يقبل به حدود يقبل  
وفي الفتاوى الصغرى شهدوا ان هذا المحدود وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان يقبل اذا كان ذلك  
ولو ذكر الواقف ولم يبينوا المصروف ان كان الواقف قدما يقبل ويصرف الى الفقراء ولو شهدوا على اقران  
الواقف بالوقف لا يقبل لما لو شهدوا انه اقر بالوقف وهو ملكه يقبل **نوع منه في ذكر الحدود** وفي الشهاد  
على المحدود لا بد من ذكر الحدود وتجب الشروط للامام الشريفي قال بعض العلماء التعريف يحصل بذكر  
حد واحد وعن من انه ذكر الحدين وعند ج وم وظاهر مذهب ابي س يحصل بذكر ثلثة حدود  
عند من لا يحصل الا بذكر الحدود الاربع ولو ذكر الحدود الاربع لكان الحد واحد ويقبى بمجموع الاربع  
وهو الترتيل سواء ولو غلط الشاهد احد الحدود لا يقبل هكذا ذكر الصد الشهود في ادب القاضي مطلقا  
وذكر شمس لانه المحلواني انه لا يقبل عند البعض ويقبل عند البعض قال والقوى على ما اورد الصد الشهود  
انه لا يقبل الا ان الغلط في الحدود لا يثبت الا باقرار المدعي انه غلط الشاهد اما لو ادعى المدعي عليه الغلط  
لا يسمع هذه الدعوى ولو اقام البيعة لا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمدا واحدا لانه ليس  
ولو غلطوا حدا او حدين ثم قدروا في المجلس او غير مجلس عند امكن التوفيق يسمع والتوفيق انه كان قال  
حد له لو دار فلان فثبت ان فلانا باع داره او اسكن فلانا ولو جعل المقبرة حدا ينظر ان كان يوصف  
حدا وان لم يكن يوصف لا يصح حدا قال هكذا سمعت من الشيخ الامام طه الدين المرعشي في اصل هذا في فتاوى  
النسخة وفي آخر الشهادت قال الامام النسخة والشيخ الامام الشريفي كان يشترط في استفتاء المساجد والقابر  
والحياض وطرف العامة ونحوها في شراء القرية الخالص ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها وكذا وكذا  
من الحاضر والسجلات والصلوات التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود وقال الامام النسخة  
والسيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال فيفتي بهذا التمسيدا الامر على المسلمين وفي

نوع منه في التناقض



الاختصاص لوقالت الشهود ان الدار التي في بعض كذا في بني فلان وذكر حدودها الا بقية ملك هذا المذموم  
لكما لا يعرف حدودها ولا يقف عليها وقال المذموم اني شاهد بن اخبرني بشهادة ان هذه الدار المذموم بها  
على هذه الحدود في بعض الروايات لا يقبل هذه الشهادة وفي بعضها يقبل ومنها ثلاث مسائل احدها هذه  
والثانية اذا قالت الشهود نعرف الدار ونقف عليها ونشعر في حدودها اذا قلنا ان لا يدعى حرجنا فالرواية  
مضللة وثالثها سبقت القاضى بين من ادعى المذموم عليه الى الدار حتى يشهد الشهود بحضرة الدار  
ونشعر في حدودها ثم تعرف الامانة اسماء الجيران ويخبروا القاضى ان واقف ما قاله المذموم حكم القاضى تلك  
الشهادة وفي بعضها سبقت القاضى لانيين مع الشهود حتى يشعروا الى الدار وحدودها فتعرف ان اسماء الجيران  
ثم تشهدوا جميعا عند القاضى الثالثة لوقالت الشهود نحن نعرف ان هذه الدار ملك هذا المذموم وقالوا ملكه  
بسبب ان من هذا الموضع في دعوى لا يثبت لكونه لا يعرف اسماء الجيران اما نعرف انما في محله كذا في محله كذا بحضرة  
مسجد كذا لا يصح دار فلان في قرية كذا وحده المذموم يشهد بن شهود ان على الحدود دار فلان القاضى يفتي بشي  
وفي النوازل ان لم يعرف الشهود الحدود سألوا القضاة ففسروا عند الحاكم ولا يجوز ان يشهدوا على اقرانه وذكر الحدود  
لكن شهدوا على اقرانه بالدار ثم فسروا الحدود في انفسهم ووقالوا حدودها التي اقرضوا بها دهم لا  
يحصل المعرفة بهذا والاحتياط ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه يكتفي به ولو قال الزيد الارض ورثته فلان قبل القصة  
لا يقبل وقيل يقبل ولو قال الزيد ارضي للوقف لا يثبت ان يبيح المصروف ولو قال الزيد ارضي للملكة يثبت اسم الميراث  
ونسبه ان كان الامير يثبت وفي رواية اذا ظهر الدين **نوع** في الشهادة على المشرع وفي الاختصاص حرج الدار  
دار في يد رجل وقال انها ملكي اشترتها من فلان منذ سنة وشهدوا كما ادعاه ولم يقولوا قبضها بامر لا يقع  
الي حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البايع ثم رجعت وقال اخذ الدار من يدي ولا تدفع من المذموم حتى يؤخذ منه  
الثمن وفي المتن لا يقع هذه الدعوى حتى ينقد الثمن عند القاضى فلو حضر الذي ادعى المشرع منه وانكر البيع منه  
ذكر في الاختصاص في مخرج انه يؤخذ الدار من المذموم ويدفع الى البايع وذكره موضعين انه لا يلتفت الى انكاره  
وهذا الصحاح لان الغايبة ارضاء على فان قالت الشهود اشترها من فلان ولم يذكر الثمن كذا في الرواية قبضها  
يسأل قبضها بامر او بغير امر فان قالوا نحن لانريد على هذا لا يقبل شهادتهم فان ما قبل ان يسألها هذا على البعير  
بامر البايع بناء على الظاهر فلو جاء الغايبة خصم المستحق فضيت له بالدار وهذا كله اذا لم يشهدوا على نقد الثمن فان  
شهدوا على نقد الثمن وهذا دعوى ملك واذا كان دعوى ملك مطلق لا يكون اقراء الملك الغايبة في يقضي له  
رواية واحدة تشهد الشهود بالملك للمشرع لجل بعد ما شهدوا له بالملك المطلق قبل تشهدوا ان هذه الدار  
عليه ثمن دار مقبوضة ولم يذكر الحدود ويقبل **نوع** في شهادة المودعين والمقرنين والمساكين والغايبة

الآخر وفي الجامع الكبير والاختصاص اذا شهد المودعان بكون الوديعه ملكا للمذموم قبل ان يقر ملكا للمذموم  
لا يقبل ولو شهدوا على اقرار المذموم بكونها ملك المودع بعد ما رد الوديعه على صاحبها يقبل ولو شهد الماشان المذموم  
قبل ولو شهد بعد هلاك الدار لا يقبل ويضمنان قيمته للمذموم لا اقرار بالغصب ولو شهدوا على اقرار المذموم  
بكون الدار ملك الراهن لا يقبل سواء كان الراهن قايما او هائلا الا اذا رد الراهن على الراهن فحج يقبل ولو انكر الماشان  
فشهد الراهنان بذلك لا يقبل ويضمنان قيمته للمذموم لا ذكره ولو شهد الغايبة بالملك للمذموم لا يقبل ولو شهدا  
بعد الرد على الغصب منه يقبل ولو هلك في يد مائة شهد المذموم لا يقبل ولو شهد المستقرضان بكون المستقرض ملك  
المذموم لا يقبل لا قبل الدفع ولا بعد الدفع وكذا الورثة عنه ومثله سواء وعرض ان كان في دعوى المستقرض تبطل  
الشهادة المشترى ان شاء فاسد اذا شهد بكون المشتري ملكا للمذموم بعد القبض لا يقبل وكذا لو نقض القاضى  
العقد بينهما او تراصوا على ذلك والعين في يد مائة فان ادعى البايع ثم شهدا يقبل شهد المشتري على المشتري لا يثبت  
بعد ما تقايلا العقد او في البعوض لا يقبل كالبائع اذا شهد بكون البيع ملك المذموم بعد ما باع ولو كان الرد  
بطريق يكون فحجما قبلت شهادته وشهادة الغريم بالدين الذي علمه ان الدين للمذموم لا يقبل وكذا لو قضيا  
الدين ولو شهدا للمساكين بكون الدار للمذموم سأل المذموم ان قال الاجارة بامري لا يقبل وان قال بغيري يقبل  
واو كان ساكنا في الدار بغير اجارة فشهد الذي المذموم يقبل ولو شهد عليه يقبل ايضا في قول ح ورس وعندهم يقبل  
بناء على مسألة غصبها لما كان يحقق الغصب عنهم يكون في ذلك تحييل الضمان فلا يقبل ولو شهدا بعد  
العقود على ان الثمن كذا عند اخلاف البايع والمشتري لا يقبل المسئلان في المتن واما شهادة الوكيل فلو كان  
خاصة وعامة اما الخاصة اذا وكل رجلا بطلب الف درهم قبل جل معين والخصم فيها اذا خاصة عند القاضى  
ثم عزل الوكيل قبل الخصم في مجلس القاضى ثم شهد بقبض الف لو حله جازت شهادته وعندهم لا يجوز بناء  
على ان عنده بنفس الوكالة فاقام الموكل فلو ان القاضى حله خصما ثم اخرج الموكل من الوكالة فشهد له  
بعد ذلك بحق كان له يوم وقته او حدث له بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة لم يجز شهادته قال  
جعل له وكيله فيما يحدث والمسئلة محفظة انه لو وكله بالخصم في كل حق له وقبضه قبل جل معين فانه لا  
يتناول ما يحدث لما اذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس اجمعين والخصم ينفذ في الحقوق للباينة وما يحدث  
استحسانا فيعمل ما ذكرنا على الوكالة العامة اذا خصم الوكيل المطلوب الف درهم للموكل عليه واخرج الموكل  
من الوكالة ثم شهد له بالف دينار لم يجز شهادته او بهذا الوكالة العامة في هذه المسئلة وفيما تقدم هذا  
اذا كانت الدائنة واجبة قبل الغل اما اذا شهد بدينين وجبت له بعد الغل قبل شهادته قبل جل  
بالخصم في كل حق له وقبضه من الناس طلقا او في مصرفهم الوكيل رجلا وانما عليه البينة ويجعله خصما ثم اخرج



الوكيل من الوكالة لم يجز شهادته له على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان الموكل عليه حتى يوم وفاته ولا ما حوّل  
على الناس الخرج من الوكالة ولو شهد ببناء الموكل ان باهما وتخل هذا الرجل بمقتضى دينه لا يقبل اذا  
جحد المطلب بالوكالة فكذا الوكالة بالحقق وشهادة ابني الوكيل على الوكالة لا يقبل وكذا شهادة ابويه وجدا  
واحداهما شهدا على الشاهدين على الوكيل والآخر على الموكل قد ذكرنا في كتاب القضاء واما شهادة الوصي بعد ما  
اخرج من العاقبة من الوصاية وهو قبل الوصاية لم يجز شهادته صورة منه بعد الوصاية حتى تميت وسواء خالف الوصي  
اول ما يصح بخلاف شهادة الوكيل على ما ذكرنا وهذا المسئلة رواية لمسئلة الاخرى ان العاقبة اذا اخرج وصي  
من الوصاية يغير وقد ذكرنا في كتاب القضاء في فصل الوصي ولو شهد الوصي حتى تميت بعد اذ كره الوصي لا يجوز  
ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز بالاتفاق وان كان بالغاً فكذا عند جرح  
عند ما جازت ولو شهد للكبير على الاجنبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير الصغير جميعا في غير الميراث  
لم يجز ولو شهد الوصيان على قرابة الميت بل رعيته لوارث بالغ يقبل وهذا النوع من المسائل كثير **في الشهادة**  
على من نفسه ففي الاضحية كان الوصي يجز شهادته القاسمين على قسمتهما وهو قول من آخر وقال لا يجوز وهو قول  
ابن الدار في قفاوى قاضى الامام وقال لا يقبل شهادتهما بصورة ذلك اذا اقتسما الدارين ثم شهدا  
ان هذا النصف هذا الوارث وهذا النصف هذا الوارث الاخر وقع ذلك في قسمتهما وانما يقبل الشهادة في قول  
وابن لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يرضيا على ذلك استعمال القرعة وذكر الخصاص في قوله مع ابي ونظير هذا  
لو شهدا انهما فلاقان مبلغ فلانا قد وكله ببيع عبده وهو قد علمنا او من ان يبلغ امرته انه جعل امرها بيدا  
وطغناها وطلق نفسها جازت شهادتهما انما لو اقاموا الاشهاد فلانا قال لنا خيرا لم يفتخرنا فاختار نفسها  
لا يقبل وفي المتن لو شهدا على رجل ما ان قبض من فلان وهو كثر شهدا على قبض وقال اخن وزنا عليه ان كانا  
ان قبض لكانا جازت شهادتهما وان لم يكن جازت عند الورثة لا يقبل وذكر بعد هذا لو وزن له الغريم القدر  
ووضعه وقال خذ مالك وقال للمقبض الرجل ناولني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المقبض انه هو الذي دفع اليه  
الدراهم جازت شهادته وذكر هلال في الشرط انه لا يقبل شهادة الذي كان الموكل وفي الموضع يقبل شهادة الذي  
زرع ولو شهدوا بالخطبة للمدعى قالوا نحن انما اخرج وما كثر بديم يقبل لانها شهادة على فعل الغير وليس فيه  
تحويل الضمان على انفسهم ثم في شهادة القاسمين اذا لم يطلب الاجرة على القسم اما اذا طلبا لا يقبل شهادتهما  
بالاجماع وفي العيون رجل اشترى غلامين واعتقهما ثم شهد الغلامان لولاهما على البائع انه قد استخفى الشراة  
شهادتهما جازت لودخلت ارضه من الرجلين او مستغنى فانت خرف فعل ذلك فشهد الرجلان وابناهما  
على انه دخل ومن قبل ما لو قال ذلك الرجلين ان كل واحد مني او ستما ثوبه فكذا اشهدا على الكلام وعلى المس

لا يقبل شهادتهما ولو قال العبد ان كنت فلانا فلانا فانت خرف فشهد فلان انهما اكمل لا يقبل رجل حلف بعقوب  
ان لا يستقر شيئا ابدا فشهد رجلان انهما اقضاه لا يقبل ولو شهدا ان طلب منهما الاقراض الا انهما لم يقضيا  
يقبل وفي النصاب رجل قال ان استقرت من فلان درهم فبعدي خرف ثم ادعى في انما اقرضه فقبل هذه الشهادة على  
المال ولا يقبل العبد لان العتق شهادة الادلانية رجل قال ان شربها بخر فمكوك هذا خرف فشهد رجل وامرأتان  
ثم اخرج بعقوب العبد ولا يجز لان هذه الشهادة لا يحل لها في الحدود وكذلك لو قال ان سرق من مال فلان شيئا فشهد  
رجل وامرأتان على هذا العتق العبد ولا يقطع وفيه رجل قال ان دخل عبدي هذه الدار فخر فقال انظر في ان رجل  
هذه الدار وامرأتان فشهدا فظننا ان كان العبد مسلما لا يقبل وان كان نصرانيا يقبل على طلاق ولا يقبل  
العتق لان الموكل مسلم ولو حلف بعقوب عبدا ان لا يقضيهما فشهدا انهما اقضاهما جاز رجل ادعى انهما فشهدا  
بما والله كان استأجرهما على بيلهما ونحو ذلك يقبل وكذا لو قال استأجرنا على عهدهما فشهدا لا يقبل وضمانا فشهدا  
للمدعى عليه الكل في الاضحية وفي الفتاوى والقمان والاخوان اذا شهدا بعد ما وجبا ابنتهما ان زوجهما بطلما  
ثلاثا والمرأة تدعى او سكرت شهادتهما وكذا لو شهدا انهما سكرت فشهدا فشهدا الوكيلين والدلائل اذا قال  
بالتحاح خرف بعد هذا الشيء لا يقبل وكذا الوكيلان بالتحاح او الخلع اذا شهدا بالباطل في ذلك التحاح او ذلك الخلع  
لا يقبل اما اذا شهد الوكيلان بالبيع انهما اشترى او شهد الوكيلان بالتحاح انهما سكرت فقبل في الاجماع  
وفي العيون الاخوان اذا زوجا اختها وهي صغيرة فادركت فشهد الاخوان انهما اختا وتفسى ما يقبل رجل  
قال ان دخل داري هذه احرفا من ابنة طالق فشهد ثلاثة نفر منهم دخلوا لاج اما ان قالوا دخلنا وهو معنا او  
قالوا دخلنا ان قالوا دخلنا لا يقبل وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يقبل وكذلك لو كانوا اربعة نفر فان كان  
الشاهد اثنين لا يجوز وتحدثت واجاب ابن ابي س في الثلاثة والاربعة انه يجوز مطلقا سواء قالوا دخلنا او لم  
او قالوا دخلنا ودخل هو معنا وفي الاثنين لا يجوز قال له الحسن بن زياد اصبحت مخالفا بال قال ابوس لو قالوا دخلنا  
جميعا لا يجوز وان كانوا ثلاثة او اربعة وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يجوز رجلان شهدا على رجل انه قال لهما  
مستجيدا فبعدي هذا خرف فشهدا انهما مستجيدان لا يقبل لانها شهادة في امرتهم بها بخلاف ما لو شهدا انهما  
مستجيدان فبعدي خرف وقد من لا يقبل ويعتق الغلام لان الشياخ غيرهما وفي قفاوى العاقبة الامام قالوا اذا ارد  
الشهود في هذه المسئلة ان يشهدوا بالعق فطلبهم ان يشهدوا بالعق لا غير وكذلك رجل له شهادة على  
كتاب وصية ميت وله فيه وصية فقال الفقير بذكر البني ينبغي ان يقول ان شهدا على جميع ما في الكتاب الا هذا فضع  
على ما وصي له وعن القاسم اذا دعت امرأة على ورثة الزوج من مهرها فانكروا ورثة فكلها وكان الشاهد  
تولى تزويجها قال الشاهد على التحاح ولا يذكر العقد عن نفسه رجل قال عبدي هذا ان كان فلان وفلان فاني اخرج



هذه الدار فشهدوا له بالولاية دخل لا يقبل حتى شهد شاهدان سواهما على رؤيتهما وفي ثلاثه نفر قتلوا رجلا عمدا  
ثم شهدوا الله عفا عما لا يحز ولو شهدا شأنهم انه عفى عنا وعن هذا فاقبل من هذا الوجه وهو قول **ابن**  
وفي القضاة رجل وقف وقفا على كسبه فزيرة وعلى علم ذلك التكتف فصبح هذا الوقف فشهد بعض اهل القرية  
ان هذا وقف فلا بد ان يكون على كسبه وليس له ولا لاشتهوا ولا في المكتف قبل ما هم فان كان لهم صبيان  
المكتف فذلك هو لا فتح وكذلك لو شهد بعض اهل الحلة للمسجد شيئا من شهادته التواريل وكذلك شهادة الفقهاء  
على وفية وقف على مائة كذا والشهود من تلك المدرسة يقبل وكذلك لو شهدوا ان هذا المصحف وقف عند المسجد  
ولو شهدوا انه اوصى بقرية جيرانه وللشهود اولاد محتاجين في جوار الوصي قال ام لا يقبل الا ان يثبت للباقين  
في الوقف على قرية جيرانه على هذا وفي وقف هلال قال يقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا انه اوصى بثلث ماله  
للقراءة واهل بيته فقرأ لا يقبل ولو شهد بعض اهل القرية على بعض اهل القرية بزيادة الخراج لا يقبل وان كان خراج  
كل ارض مينا او اخرج للشاهد يقبل وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعاتنا من قرية لم يقبل وكذا اهل قرية شهدوا  
بشيء من صلح النسكة ان كانت غير نافذة لا يقبل وفي المناقضة ان طلب حقا لنفسه لا يقبل وان قال لا اخذ شيئا يقبل  
وكذا في وقف المدرسة على هذا في قضاة الشئ وقيل ان كانت النسكة نافذة تقبل مطلقا وفي الاجناس الشهادته  
على الوصية للفقراء واهل بيته الشاهدين الفقراء لا يقبل لها ولا غيرها وفيه لو شهدوا انه اوصى بثلث ماله لفقراء بنحيم  
وما من بني يمين فقراء الشهادة جائزة ويعطيان منه شيئا وفيه لو شهدوا انه جعل ارضه صدقة لله على فقراء قرابته  
وما من قرابته وما غنيان يوم شهدوا او فقير لم يجر شهادتهما **ابن** في شهادة النساء وفي الاضحية يجوز شهادة  
النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا تسترط العدة ويكفي بشهادة امرأة حرة مسلمة عدا  
والثنية احوط ويشترط الحرية والعقل والبلوغ والاسلام ولقطة الشهادة عند مشايخنا ومساجيح خلافا  
لما يقوله مشايخ عراق والعدو غير اهتد على الاول وعليه الفتوى لان النص ورد بلقطة الشهادة وفي لفظ الشهادته  
زيادة تأكيد وفي الخبر خلافا لذيقات حيث لا يشترط لفظ الشهادة ولما شهدا رجل واحد على الولادة والعيب  
في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ فيه والاصح ان يقبل ويحل على انه وقع بصره على غير قصد او قصد تحل  
الشهادة ولا يضرك في الشهادة على الزنا وفي اسمي لا لا يقبل شهادة النساء الا في الصلوة عليه وفي  
الميراث لا يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندنا يقبل في ذلك كله شهادة الحرة المسلمة والشهادة  
على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذر والرقا على هذه المرأة المنكوحه اذ اجازت  
بولد وقال الزوجان انه منك فانكر الزوج ولا تقبل قضاة برون شهادة القابلة فان شهدا تقبل وبسبب  
والشأن احوط وتاويل المسألة اذا كان زوجهما يكنيا اما اذا كان يصدهما ولم يكن لها بيتا لولادة فحرم قضاها

بدون شهادة القابلة **ابن** في ابحاث العينة والرضائية الشهادة على هلال رضان وهو لا عيب في كثر  
في كتاب الصوم والذي يختص هذا الكتاب ابحاث الرضائية والعينة والوجه فيه ان يدعى عند القاضي بوكالة  
تعلقه بدخول رمضان يقضي من فسر الخصم كالوكالة ويذكر دخول رمضان فشهد الشهود بذلك فيقضي عليه  
القاضي بالمال فثبت محي رمضان لان ابحاث محي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو اجبر جوار على القاضي محي  
رمضان يقبل وبما ان الناس الصوم ولا يشترط لفظ الشهادة وشروط القضاء اما في العينة يشترط لفظ الشهادة  
وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد **الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة** وفي الجس  
في كتاب الدعوى باب الثاني اذ على ملكا على رجل بالشرع وشهد الشهود له بالملك المطلق لا يقبل ولو ادعى الملك  
المطلق والشهود شهدوا على الملك بسبب غير السبب يقبل وفي الاجناس القاضي يسأل المذعي الملك انك  
السبب الذي شهدوا او بسبب آخر قال بهذا السبب يقضي بالملك بهذا السبب الذي شهدوا وان قال بسبب آخر لا يقضي  
بشيء اصلا وفي الاضحية لو ادعى المذعي الملك بالشرع وشهدوا على ملك المطلق انما لا يقبل الا ذكر في ذلك  
رجلا امره فاقبل ملكا اشتريه من فلان بن فلان وذكر شرطه المعروفة اما اذا قال ملكي شترتين من رجل او  
قال من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق يقبل ولو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى ابيه وحده غير  
انه ادعى الشراء مع القبض وشهدوا على الملك المطلق يقبل وفي فوائد شمس الاسلام دعوى الذين بمنزلة دعوى  
العين وهكذا في شرح الحيل الشمسية المحلولة اما في النسخ لو ادعى رجل على امرأة انها امرأته بسبب انها  
تزوجها بكذا والشهود شهدوا على انها منكوبة ولم يذكر انه تزوجها يقبل ويقضي به المثل ان كان قد شهدوا  
او قل فان زاد على المستع لا يقضي بالزيادة وفي المستع رجل ادعى ملكا مطلقا من رجل فقال قضيتي  
منذ شهر والشهود شهدوا على الملك مع التاريخ لا يقبل ايضا والتخا ان يقبل ودعوى الملك بسبب الاث  
بمنزلة الملك المطلق ولو ادعى بسبب الشراء منذ سنة وشهدوا على الشراء ولم يذكر التاريخ يقبل على  
القلب لا مدعى الشراء لو ذكر تاريخ الشراء والشهود شهدوا بالشرع لا يقبل المسائل في المستع رجلا  
او عينا ملكا احدهما ادعى موثقا والاخر لم يذكر التاريخ عندئذ لا عبرة للتاريخ فيما كان عقدا او ما حدث  
وفي المستع في اول كتاب الدعوى رجل ادعى ان له نصف هذا الدار مشاعا والدار في يد رجلين فاقسما  
بعد الدعوى وقبلها وعاين حدهما فقام المذعي الحاضر منهما وفي يد نصفه ارض مسقية فشهدوا ان له نصف  
الذي يد الحاضر وقد ادعى المذعي نصف الدار مشاعا فشهدوا بانهم شهدوا باكثر مما ادعاه رجل  
ادعى الباعثة واستثنى دوية منها وطريق الدخول فيها وحقوقها ومن قضاها فشهدوا بانها المذعي والمشتق  
الحقوق والمراحم في الشهادة لا يقبل ومن هذا الجنس رجل ادعى دارا واسمها بيتا منها والشهود شهدوا على



الدار من غير استئذان البيت لا يقبل الا اذا وقع فقال صدق الكوفي بيتنا في رجل ادعى ان في يد  
رجلها كانت ملكا بيه مات وتركها ميراثا له مندسة والشمس وشهدوا على ان اشتراها من المدعى عليه  
مندستين لا يقبل الا اذا وقع فقال اشترتها من مندستين ثم بيعتها من ابني ثم ورثتها من مندسة وقام  
البيت على هذا التوفيق في الاضية رجل ادعى ان في يدها بيت رجل وشهد قوم على موافقة المدعى  
ثم ادعى المدعى الدار قبل هذا القاضى لكان واستثنى ذلك البيت وشهدوا على المدعى موافقة المدعى  
واستثنى البيت يقبل اذا لم يقبلوا في الشهادة ان البيت ملك لغيره **رجل ادعى** رجل ادعى على رجل ان له دارا  
من ثم جارية باعها منه فقال البائع انه قد اشترىها عليه والذي عليه ثمن المتاع اجرت شهادتها وتاويل المسئلة  
اذا شهد على اقرار المدعى عليه بثن الجارية فان المسئلة مسطوره في الكتاب ان من ادعى على آخر فدمهم عن  
بيع والشمس وشهدوا على الالف من ضمان جارية غصبها وقد ملك لا يقبل الشهادة وبمثله في الاقرار يقبل وكذا  
في الكفالة لو شهدوا ان اقرانه كفل بالفر درهم عن فلان فقال الطالب اقر بذلك لكل الكفالة كانت عن فلان  
كل لان يأخذ بلال لانها العقايمة هو المقصود فلا يضرهما الاختلاف في السبيل قال الطالب انه لم يقر بها  
وان اقرانه كفل عن فلان آخر فالشهادة باطلة لانه كذب شهادة ادعى على آخر فدمهم عن منه فقبض مال  
الاجارة ومات ثم انفسخت الاجارة بموت طالب الاجارة فشهد الشهود ان الاجارة قبضت من الاجارة  
لا يقبل ولو وقعت الخلفه بين الدعوى والشهادة ثم اعادوا الدعوى والشهادة ووفقوا هل يقبل ما  
في كتاب الدعوى في فصل دعوى الاجارة رجلان شهدا بالفر درهم لرجل على آخر وشهدا ان قضاء خمسمائة  
منه وقال المدعى عليه الف وما قضى شيئا منه وشهدوا في الشهادة على الالف وهما في القضاء يقبل  
شهادتهما ولو قال شهودي الالف حق في القضاء باطل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر بالفر درهم  
وشهدا ان المدعى عليه على المدعى ثمانية دينار رجل ادعى استملاك فروع على آخر فشهد قوم على هذا غير ان  
القاضي ليس للمدعى عن كيفية الاستملاك وقال وتبرأ برئسا ندين سب هلاك شد لا موافقة بين  
الدعوى والشهادة هذا في فوايد الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني وهو ما تقدم في الاضية وفي فوايد  
ايضا ادعى عشرة امانا من الدقيق مع النخالة فشهد الشهود على الدقيق من غير نخالة لا يقبل ولو ادعى دينا  
منقول فشهدوا على غير النخل لا يقبل ايضا ولو ادعى النقرة الحقة وبين الوزن فشهد الشهود على النقرة  
الوزن ولم يذكر الصفة انها جرد او ردي او وسط يقبل قرض الشهادة ويقضي بالردى لانه ادنى لان الجردة  
والرداة صفة في النقرة بخلاف النخالة رجل ادعى على آخر انه قبض خبطة بسبب سلم سجدما شريط وشهد  
الشهود ان المدعى عليه اقرانه اعطية بقرينة خبطة لا يقبل هذه الشهادة لانه لم يذكر في الشهادة انه

اقر بسبب السلم وبين السلم ودين اخذ قفاوت **الفصل الرابع في الاختلاف بين الشهادتين في الاضية**  
شهد شاهدان لرجل على رجل ان له دارا درهم قال احدهما ببيع وقال الاخر سوي وللبيوع فضل على الشهود  
بكر خبطة فقال احدهما جرد والاخر ردي او شهد احدهما بالالف والاخر بالالف وخمسمائة والفر  
عبدوا الالف وثوبان ادعى المدعى فضلهما فاقضوا بقوله وان ادعى قلمها بطلت الشهادة الا اذا وقع  
وقال كان في عليه الف وخمسمائة كاشهدا كتي ابراة عن خمسمائة وقبضت خمسمائة ولو شهدا على ما يدر  
شهدا احدهما ان المائة نيسابورية والاخر انها بخارية والنيسابورية فضل على البخارية على هذا ان ادعى  
المدعى النيسابورية يقضى بالبخارية وان ادعى البخارية لا يقبل اصلا ولو اختلف الجسدان ثم ادعى  
على كخر خبطة والاخر على كسر شعير لا يقبل اصلا ولو شهدا على ما يدر والاخر على ما يدر ان كان المدعى يدعي  
اقل المائتين لا يقبل بالاتفاق ولو ادعى افضل المائتين عند لا يقبل ايضا وعند ما يقبل وعلى هذا الخلاف  
لو شهدا احدهما على الطلقة والاخر على الطلقتين او شهدا احدهما على العشرة والاخر على خمسة عشر عند لا يقبل  
كافي الالف والالفين وعند ما يقبل على العشرة والمقتضى القاضى الامام لان خمسة عشر حقة واحدة  
يذكر بغير حقة العطف وهي غير العشرة فلم يسفقا على شي لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الف وخمسمائة فشهد  
احدهما بالالف والاخر بالف وخمسمائة فانه يقضى بالالف لان الف وخمسمائة يذكر حقة العطف وكان الا  
مذكور في شهادتهما ويقضى بالعقايمة عليه ولو شهدا احدهما على عشرين والاخر على خمسة وعشرين يقبل على  
العشرين بالاجماع وهذا اذا ادعى المدعى خمسة وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا يقبل بالاجماع فلو وقع  
في هذه المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان في عليه الفان كتي ابراة عن الالف يقبل ولو شهدا احدهما  
انه اقر بهذا المدعى بالفر درهم فرض وشهد الاخر انه اقرانه او دعه الف درهم يقبل فاوليه اذا ادعى هو الا  
مطلقا اما اذا ذكر احد السببين الدعوى فقد كذب احد الشاهدين فلا يقبل هذا اذا شهدا على اقراره  
واختلفا في الجهة اما اذا شهدا احدهما ان هذا المدعى عليه الف درهم فرض وشهد الاخر ان له هذه الف درهم  
ودعية لا يقبل وفي شرح الجامع الصغير هذا اذا لم يدع قدا فان كان ذلك في دعوى القصد في ثمان مسائل  
البيع والاجارة والكتابة والرهن والعقود على مال والخلع والصلح من دم العمد والنكاح اما في البيع اذا شهد  
احدهما انه اشترى عبد فلان بالفر درهم وشهد الاخر انه اشترى به بالف وخمسمائة لا يقبل هذه الشهادة  
سواء كان المدعى يدعي الشراء بالف وخمسمائة وسواء وحيد الدعوى من البائع او من المشتري واما  
الاجارة ان كان في اول اللقعة في البيع وان كانت بعد مضى اللقعة والمدعى هو المستاجر فهو كالبائع ايضا وان  
كان المدعى هو الاجر فهو دعوى الدين وقد ذكرنا حكمه والكتابة كالبائع ان كان المدعى من العبد وان المدعى هو



لا يقبل لان الكتابة غير لازمة في حق العبد وفي الزمان كان الدعي من الراهق لا يقبل لانه غير لازم في حق المدين  
اذا كان الدعي من المدين فهو دعي الدين فثبت الزمان باللفظ من ابي اللذين وفي العلق على مال والخلق ان كان  
الدعي من العبد والموأه فهو دعي العقد وكان الدعي من الزوج والمولى فهو دعي الدين لان العلق  
الطلاق واقع باقرار المولى والزوج بقا من غير المال والصلح عن المهر والخلق وفي النكاح ان كان الدعي هو  
الزوج والمرأه منكدة فهو دعي العقد والاجماع وان كان الدعي من المرأة فهذا دعي الدين عندنا وعند  
دعي العقد في نسخة العهد الشريفي من الجامع الصغير الفصل بينهما اذا كان الدعي من الزوج او المرأة فقال  
سواء كان الدعي الزوج او المرأة اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر والدعي يزعم الاقل والاكثر فيقضي بالنكاح  
بما قل للمالين لان المال تابع في النكاح وعندنا في دعي النكاح اصل هذا كله بخلاف الاقرار فان تكلم  
المقر له المقر في بعض ما اقر به لا يمنع صحة ما اقره الباقي **في دعي النكاح** وفي الاقضية رجله على آخر لفردهم فادعى  
المدين انه اوفاه وشهد شاهد على اقرار الطالب بالاستيفاء وشهد الاخر انه ابراه صاحب الحق من المال لا  
وكذا لو شهد احدهما انه اقر استوفى الالف وشهد الاخر انه اخله او وهبه او تصدق عليه في الشهادة  
بالطه ولو ادعى المدين الاداء والشهود شهدوا ان صاحب الحق ابراه من دينه وطله يقبل الا يرى ان اخلها  
لو شهد على الفصيص الاخر على الاقرار بالفصيص يقبل ولو ادعى هو الفصيص شهد الشهود على الاقرار يقبل ولو ادعى  
المدين المرأة بان فلا هو ابراه في شهد احدهما عليه والاخر شهد انه وهبه او تصدق به عليه وطله واخله جاز ولو  
ادعى المدين البراءة فشهد احدهما بالهبة والاخر بالصدقة لا يقبل ولو ادعى هو الهبة وشهد احدهما بالبراءة والاخر  
بالهبة وان اخله جاز الكفيل بالامر اذا ادعى الايفاء والشهود شهدوا بالبراءة تقبل فانما وضع المسئلة  
الكفيل العلم ان الايفاء ليس يقضي ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل فالطالب يرجع على الاصيل كانه ابراه  
الكفيل وابر الكفيل يوجب برائة ذمته اما لا يوجب برائة الاصيل ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما بالبراءة  
فشهد الاخر بالايم جاز ونثبت الايم دون الهبة لانه اقلهما ولا يرجع الكفيل على الاصيل **في دعي النكاح** وفي الاقضية  
رجل ادعى على آخر لفردهم في صلح فجاء المدعي عليه بالبراءة هذا اليقوت كتاب الدعي تذكر في مسائل النكاح  
رجل ان شهد الرجل على رجل انه اقر له بالفردهم ثم منع اشترى منه وقبض منه وشهد اخر ان اقر له  
موظن اخر ان له عليه الذي فردهم ادخل الالف في الالفين وهذا لا يخفى اما ان اقره مال مطلقا او بين السبب في الملق  
فقال في موظن لفران على الفردهم ثم قال في موظن اخر لفران على الفردهم فلهما لان ما اخذه المقر لهما  
وعندهما مال واحد واجمعوا له لو شهد شاهد في موضع وشهد اخر في موضع اخر فلهما مال واحد ولو اقر في  
موظن وشهد شاهد في واقع وموظن اخر وشهد شاهد في آخر فلهما لان الذي عندنا وعندنا ان شهد في ذلك

الشاهدين الاولين الموظن للمال فلهما مال واحد وان شهد شاهد في آخر فلهما مالان كذا ذكره الخصامه كذلك  
واذا كان الاقراران في موظن واحد عندهما لا يسئل انه مال واحد وعندنا كذلك استحبنا ولو اقر بالفردهم  
واشهد على نفسه ثم قدمه الى القاضي فاقرب له بالف درهم كان الالف هو الاول لا اتفاق وكذا على القليبان اقر  
اولا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند القاضي وكذا الوقال في المجلس الثاني كذا شهد على نفسه بالف درهم  
فاشهد وان له على ذلك الالف فهو مال واحد لا اتفاق هذا اذا لم يذكر سبب في ذكر السبب فان كان متحد كان  
اقر له بالف ثم شهد هذا العبد ثم اقر له بالف ثم شهد هذا العبد لزمه مال واحد سواء كان موظن واحد او في موظنين  
بالاجماع وان كان السبب متحدا بان اقر له بالف ثم شهد هذا العبد ثم اقر له في ذلك وفي موظن اخر بالف ثم شهد هذا العبد  
يلزمه المالان وكذا الوقال رجل بالف درهم في صلح ثم اقر بعد ذلك بالف درهم ان اقر بذلك الالف الذي في  
ذلك الصلح مالا واحدا وان اقر له بالف درهم في صلح باخر كانا مالين وكذا لو اختلفت صفة المال نحو ان  
اقر اوله بالف درهم ثم اقر بعد ذلك بالف درهم سواهما مالان ولو ادعى المقر له الاختلاف السبب  
وقال المقر كلا الموظفين من هذا العبد فالقول قول المقر وكذا لو ادعت المرأة مهرين في نكاحين واحد  
يقول ما جرى بيننا الا نكاح واحد ولم يقع في بيننا القول قول الزوج ولو كان السبب متحدا والمال المتماثل اكثر  
بان اقر اوله بالف واقر ثانيا بالف وخمسائة عندنا الجواب قد ذكرنا انه يجب كلا المالين وعندنا ما دخل الاقل  
في الاكثر ويجب الاكثر وكذا الوقال على عكس هذا اقر اوله بالف وخمسائة واقر ثانيا بالف فاحصل ان عندنا  
مالا واحدا حتى يحكى الدليل بخلافه وعندنا ما لان حتى يحكى الدليل بخلافه **في دعي النكاح** وفي فتاوى القضاة  
اذا اختلف الشاهدان لا يخفى من ثلاث اوجه اما ان اختلفا في الزمان والمكان او الانشاء والاقرار لا يخفى  
من اربعة اوجه اما ان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة او في القول او في الفعل ملحق بالقول او في  
قول ملحق بالفعل اما اذا كان الاختلاف في الفعل كالجناية والفصيص منع قبول الشهادة في الوجه الاول  
واما في فعل ملحق بالقول وهو القرض فانه وان كان لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لم يجرى على قول المقرض  
اقرضتك فصار كالطلاق ونحوه واما القول ملحق بالنكاح يمنع قبول الشهادة لانه ان كان قوله لا يثبت  
احضار الشهود وان كان الاختلاف في قول محض كالطلاق والبيع والشرء والوكالة والوصاية والرهون  
العناق والدين والبراءة والكفالة والحالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة وفي الاقضية لو شهد  
الشهود على بيع ولم يثبت الثمن ان شهد على قبض الثمن يقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الاخر ولو شهد احدهما  
على الهبة مع القبض والاخر على الصدقة مع القبض لا يقبل رجل ادعى عبدا في يده رجل واقام البينة فشهد على  
اقراره انه ملك المدعي يقبل ولو شهد على اقراره انه اشترى من المدعي وقال لا الهبة اقر بهذا ولكني ما بعته



ياخذ المذمى لان الاقرار بالبشره اقرار بالملك له وكذا الاستيلاء على رايه كجامع وعلى رايه ان يادى وان  
لم يكن اقراره بان ملك البايع لكنه اقراره بان ملك له فيه وليس هنا شق في ما خذ المذمى كذا لو شهد  
احدهما انه اقراره ملكه وشهد الآخر انه اقراره اشتراؤه وقال المذمى هو قر كذا لم يبيع وكذا لو شهد احدهما  
على اقراره انه وهبته هذا العبد وشهد الآخر على اقراره انه اشتراؤه منه بمائة دينار وكذا لو شهد احدهما انه اقر  
بانة اجره بكذا وكذا لو شهد ان المذمى عليه قال بعبه بكذا وكذا لو شهد انه اودعه ولو شهد على اقراره ان المذمى  
دفع اليه لا يقبل ولو شهد انه اقراره بعبه او شهد انه اقراره بعبه يقبل ويقضى للعبد المذمى **في الخبر** وفي الخبر  
ايضا لو شهد احدهما انه اقراره بعبه فلا يثبت كذا لو شهد الآخر انه اقراره بعبه فلا يثبت بذلك المذمى  
ولو شهد احدهما انه اقراره بعبه اخذ من فلان وشهد احدهما انه اقراره بعبه فلا يثبت بذلك المذمى ولو شهد  
احدهما انه اقراره بعبه المذمى هذا العبد وشهد الآخر ان المذمى عليه اقراره بعبه المذمى اودعه هذا العبد يقبل  
ولو شهد احدهما ان له عليه كذا من الدين وشهد الآخر على اقراره بعبه لمن الذي يقبل بخلافه اذا شهد احدهما  
انها جاريت وشهد الآخر على اقراره انها له ولو شهد احدهما انها جاريت وشهد الآخر انها كانت جاريت يقبل بخلافه  
ما اذا شهد انها كانت حرة لا يقبل وفي الشهادة على الغصب ينبغي ان يقول الشاهد عاينته اخذ منه ولا يسعه  
بشهادة غصب ولو ادعى هو الغصب وشهدوا على اقراره بالغصب او شهد احدهما على الغصب الا على اقراره بالغصب  
قد ذكرنا في هذا الفصل ولو شهد احدهما انها له وشهد الآخر انها كانت بعبه لا يقبل ولو شهد احدهما انها وكذا  
منه وشهد الآخر انها حرة من وشهد احدهما انها ولدت منه غلاما وشهد الآخر انها ولدت منه حرة يقبل الكل  
في الاقضية وفي المسئلة لو شهد احدهما انه اقراره بعبه المذمى سكن هذه الدار وشهد الآخر ان الدار له لا يقبل ولو شهد  
احدهما بانه هذه الدار له وشهد الآخر انه ساكن هذه الدار قضى بالدار له ولو شهد احدهما انه اقراره بعبه اخذ منه  
العبد وشهد الآخر ان هذا العبد له لا يقبل وفي الفتاوى الصغرى لو شهد احدهما ان قيمة الثوب الهالك كذا  
وشهد الآخر على اقراره بذلك لا يقبل ولو شهد احدهما على الشراء مع العيب على اقراره البايع بالعيب لا يقبل وكذا  
لو شهد احدهما على الملك للمذمى والآخر على اقراره المذمى عليه وقد مر هذا ولو اكره الولى الاذن للعبد فشهد  
احدهما على الاذن في الشايع والآخر على الاذن في العلم يقبل ولو شهد احدهما على صريح الاذن والآخر على انه  
راه يبيع ويشترى فلم يثبت به لا يقبل **الفصل الخامس في الشهادة في النكاح** وفي فتاوى النسخة رجل ادعى على  
نكاح امرأة فشهد احدهما انها زوجة نفسها منه وشهد الآخر ان وليها تزوجها منه لا يقبل فلو ادعى هو عليها ثانيا  
انها زوجة نفسها منه فشهد هذا الشاهدان على ذلك يقبل فلو ادعى عليها انها زوجة نفسها منه وشهدوا  
ان وليها افلان بن فلان فشهدوا وشهدوا انها كانت امرأة فساد لها القاضى عن النكاح فساد لا يثبت

في الحال هل هو امرأة ام لا او قال لا لشهد على حال انها امرأة يقبل وقد ذكرنا في الاقضية لا يجوز شهادة الاعيين  
والحدود بين قذف والفاستين وابتى الرجل لايها بالنكاح فلو قضى القاضى بشهادة العبد والصبين لا  
نفذ ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهن العبادة بالفارسية ما ايسا نوازن وشوى موى انيم او دانسيه ام اخيا  
باشيد ان ذكرنا بان باسوان مى شيد لا يقبل لانهم شهدوا على الوضى النكاح وما شهدوا على النكاح وقال القاضى  
الام يقبل لان هذه شهادة على النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا جوف يد راودا بياى مشوى اده است روا  
داشته است او ضا اده است لا يقبل والمختار انما يقبل رجل ادعى على امرأة انها زوجة نفسها منه بخمسين  
والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكروا المهر يقبل لان المال بايع في النكاح ويقضى به المثل ولو كان للمذمى  
من المرأة مائة عوى المهر وقد ذكرنا **الفصل السادس في الشهادة في النسب** وفي الاقضية اذا شهد الشهود  
انه قال ولدت هذه الامة عوى ولم يذكروا على ذلك عقتت هذه الشهادة وكذا لو شهدوا انه قال احدهم ولد  
ابنى من هذه الجارية جاز رجل ادعى على آخر انه ابنه وهو ذكر ومثله يولد ببله لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل  
امرأتين وكذا لو كانت المذمى هي المرأة وهذا الذكرا لابن اما اذا صدق فثله يولد مثله ثبت بالنسب  
فان كان الابن حرق رجل ومات وبشره هذا الابن وولاه اما اذا كانت المذمى امرأة لا يثبت النسب وان صلا  
الابن فان كذبها الابن لا يثبت النسب منها الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين امرأتين او رجل وامرأتين او رجل وامرأتين  
لزوجها هذا البنى منك وصدقها الزوج ثم جاءت امرأة اخرى يدعى انها فشهدت امرأة على المرأة  
لم يقبل لشهادة المرأة على ذلك ودلت المسئلة انه ثبت النسب منها بجمرة الدعوى من غير شهادة القابلة اذا  
لم يكن لها زوج امرأتان ادعت كل واحدة منهما نسب لولد والولد في ايديهما لم يثبت النسب واحدة منهما حتى  
يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان فان قامت كل واحدة منهما بيينة يعنى رجلين او رجل وامرأتين  
ثبت النسب سواء كان الولد في ايديهما او في يد ثالث ولو كان الولد في ايديهما بديانة ولا مانع لها فثبت  
النسب بدون البيينة فان زاد المذمى على اثنين قال ابوسى لا يثبت من اكثر من اثنين وقال لم يثبت من المثلث  
ولا يثبت من اكثر من ذلك وقال البيع يثبت من الكل وان كان اكثر **في الخبر** وفي الاقضية اذا شهد شاهدان ان هذا  
الرجل وارث فلان لا اعلم له وارثا غيره ولم يذكر نسب ايرث به او شهد انه مولاه او اخوه او عمه او جده او جد  
فالشهادة في هذه الوجوه باطلة والقاضى يسألها عن ذلك حتى اذا شهدوا انه مولاه ووارثه لا اعلم له وارثا  
لا يقبل حتى تشهدوا انه مولاه حقيقة لان المولى اسم مشترك متساو الاعلى والاسفل فان يثبتوا انه مولاه عقتت  
الشهادة وانما يثبت ذكرهما انه وارثه لا وارثه غير لا سقاط التلوم من القاضى وقول الشاهد لا اعلم له وارثا  
غيره بمنزلة قوله لا وارث له غير عتقا ولو قالوا لا وارث له بارض كذا غير فلان يقبل ويجوز بها لا يقبل وكذا



لو شهدوا أنه أخوه لا يقبل حتى يفسر الاخوة لانها قد تكون من الرضاغة وقد يكون من القبيلة وقد يكون من النسب  
وكذا لو شهدوا أنه عمه او ابن عمه لا يجوز حتى ينسب الميت والوارث حتى يلتقيا الى ابي واحد وبيننا انه عمه لابي  
لانه لو ابي له وامه ويذكر ايضا انه وارثه وكذا لو شهدوا انه جنة او جنة اذ افسر واجازت شهادتهم لكن لا بد ان  
يذكر انه وارثه وكذا لو شهدوا انه ابنه ووارثه وكذا لو شهدوا انه ابوه وامه وهل يشترط قوله ووارثه في اللفظ  
الام والولد قال بعضهم يشترط لاحتمال انه ابنه وابوه وامه من الرضاغة وقال بعضهم لا يشترط وعليه الفتوى  
وكذا كل من لا يجزى كمال لا يشترط ذكره انه وارثه ولو شهدوا انه ابنه او بنته لانه لا بد ان يقولوا وارثه ولا يشترط  
ذكر اسمه حتى لو شهدوا انه جنة لبيته وابيه ووارثه ولم يستووا الميت قبلت شهادتهم ولا يشترط ذكر اسمه  
**نوع من شهادته** ان جنة الميت وقضى القاضى بذلك ثم جاء رجل وادعى انه الميت واقام البينة يقو به  
اخر بالميراث ولو شهدوا انه اخ الميت ووارثه وقضى القاضى بذلك ثم شهدوا اخر انه الميت ووارثه لا يقبل  
يضمنان فلا بد ان ولو شهدوا في غير ذلك يقبل ولو شهدوا في الاول او في غيرهما ان الميت دون ذلك  
ابنائه يقبل الشهادة الخلف الاضية **نوع من شهادته** في الزيادة رجلان شهدا ان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى كذا  
فلان بن فلان وادعى فلان الميت لا وارث له سواه فان القاضى يسأل المدعى عن نسبه وسؤاله للاختيار  
ان لم يبين امضى القاضى الاول فان امضى القاضى الاول ابنا على انه لا مانع له في الحال ثم جاء اخر وادعى  
وارثه لا يجزى اما ان يكون اقرب من الاول او بعدا من الاول ان يبين ما هو بعد لا يقضى له وان يبين ما هو اقرب  
من الاول يقضى له وان كان من الاول لا يقضى له ما هو حقه وللأول ما هو حقه يعني ان لو كان ابا والاول  
ابنا يقضى للابا بالسدر ولو كان القاضى الاول ابنا له والابا اقله البينة على البينة ايضا وعلى بنته يقبل  
ويقضى للابا بينهما لا مكان العمل بينهما وقضى على هذا نظايرها والباقي في الخاتمة **الفصل السابع في الشهادة**  
**على الشهادة** وفي الجامع الصغير لا يجوز لشهادة على الشهادة حتى يكون الشهود على شهادة في مسبق ذلك ان يام  
ولما لم يام او يكن مرصفا لا يستطيع اتيان القاضى وعرض ان كان مسافة لو عد الى القاضى للشهادة لا يستطيع  
ان يبيت باهله جازت الشهادة على الشهادة وفي الاضية عنهم انما يجوز مطلقا الاختلاف بناء على مسئلة التوكيل  
من غير رض الخصم وفي القدر في لو كان الاصل غنيا فخصوا وعزلوا الفروع او كسوا جاز ولو نكروا الاشهاد  
لا يجوز شهادة الفروع وفي الفتاوى الصغرى لا تشهد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصل عند حقه ولو  
حل بهم العذر من مرض او سفر او شغل فشهدوا الفروع **نوع من شهادته** وفي الاصل لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين  
وامرئين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا ولو شهد رجلان على شهادة رجلين جاز عندنا واذا اخرج من الاصل ان  
ارحميا او فسقا او زنا او اذ بالله او جمل لم تجز شهادة الفروع وفي الفتاوى الصغرى شهادة الابن على شهادة الاب  
جاز

وعلى قضائه وليتان والصحيح هو الجواز ايضا ويقبل على الشهادة في النسب كذا كتاب القاضى ثم هو الفروع يجب ان  
يذكر اسم الشهود والاصول واسم ابيهم وجنهم وفي الاصل لو شهد رجلان على شهادة رجلين وشهد اخر معهما على  
نفسه في ذلك الحق في باطل لان شهادة الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت ادى الى  
ان تثبت شهادة الاصل الحاضر ثلاثة ارباع حتى نصف الحق بشهادة واحد ويرجع الحق لشهادته مع آخر على شهادة  
الاصل الغائب لا يجوز ان تثبت شهادة الواحد ثلاثة ارباع حتى هذا في نسخة الامام الحسنى وفي شرح الشافى  
قال شهادة بشهادة نفسه اصل وشهادته على غيره بدل فلا يجزى ولو شهد احد معا على شهادة نفسه و  
شهد الاخر على شهادة رجل آخر يقبل وفي الجامع الكبير ابواب الرجوع من الشهادات لو شهدا على شهادة رجلين  
اعتق عبد فلم يقض شهادتهما حتى حضر الاصلان وفيها الفروع عن الشهادة وضع النبي عند عامة المشايخ و  
قال بعضهم لا يصح والاول اظهر وفي الجامع ايضا في الباب العاشر من الشهادات آخر الباب ان الشهادة على الشهادة  
وان كثر واقبل وفي القدر في صفة الايمان ان يقول الاصل الفروع اشهد على شهادتي اني شهد ان فلانا اقر  
عندي واسمهم على نفسه وان لم يقبل شهد على نفسه جاز ويقول الفروع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد  
على شهادته انه شهد ان فلانا اقر عندي وكذا وقال الحاشد على شهادتي بذلك وفي الجامع لو قال لا تشهد ان فلانا  
اشهد ان فلانا فلان عليه الف درهم فاشهد على شهادته ان فلانا كان نجدا احيى في الاضية المحقار ما  
شمس لامة الحلو في ينبغي ان يقول في الاداء اشهد على شهادة فلان ان فلانا على فلان كذا الشهد فلان  
على شهادته وامر فلان يشهد ما في حقه خمس سنين وفي شهادة النوازل عن الفقيه ابو جعفر عانة قال اذا شهد على شهادته  
فلان كذا وكذا فانه يكفي لاحتياج الى الزيادة وفي موضع آخر خالفه المصنف وهذا قال فاريهم الرواية في السير  
الكبير فاقادوا وفي الجامع في كتاب الشهادات المسموعة قضى عليه لوسم في طرفه مصر او ساقها في رواية الحسن  
ثم عزل واستقصى آخر هل يسمع ما ان شهدا القاضى قضى عليه لوسم في طرفه مصر او ساقها في رواية الحسن  
زيد عن عرج يجوز وعرض ان انما الوسم في غير محل القضاء لم يسمع ما الشهادة وقول في اقيس وفي الجامع الصغير  
شهادة الرجال مع النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى جاز في الحقوق كلها الا في الحدود وفي  
القصاص عندنا **ما ينص بسائل الكتاب** وفي النوازل لو قال الراوى ليس هذا حديثي ولا  
يروا عني لا يسمع الرواية ولو اقبل ليس هذا حديثي لكن قال يروا عني لسمع الرواية ولو اقر رجل عن رجل  
عمل الانسان ثم قال اشهد على ما سمعت لشهادة ولوارث الرواية عنه والعياذ بالله ليس هذا الرواية  
وكذا الوسم ما من نضرتي ثم اسلم النضرتي كان البيع هو القراء على العالم اختلف في التماع وروى عن عرج  
سيفان قال لا بأس وفي استحسان المتن قال هشام سالت ابا س معرج عن يثرب انه على رجل حتى اذا فرغ عنه



قال الرجل وهذا كذا عنى هل يستوفى في هذا ان اقول حدثني فلان قال نعم وهو قول ابي ج قلت له فالرجل  
يحدث القوم جميعا هل يستوفى لاحد ان يقول حدثني فلان لا يقول حدثني فلان على رجل كذا الا انه ذهب عن  
من وسطه كذا فلما فرغ منه قال له الراوى روى عنك ما قرأت عليك هل له ان يروى لك وكذا الشاهد  
فرا عليه الصلح وسمعه بعضه دون البعض جاز له ان يشهد بما في الصلح الا على اذ سمع الاحاديث له ان يروى  
فان قاده ولدا هو وقد روى الاحاديث كثيرة عن انس بن مالك وعن غيره من قبله عنه بخلاف الشاهد  
حيث لا يجوز شهادة الا على ان لا يحتاج الى الاشارة والصوت يشبه الصوت **كتاب الرجوع**  
**عن الشهادات** وفي شرح الشافى اذا شهد الشاهدان على انسان فيقتضى ثم ادعى المشهود عليهما  
رجعا عن شهادتهما وادعى عليهما لا يبين عليهما في ذلك ولا يقبل عليهما البيعة على ذلك ولا حكم للرجوع عن غير  
القاضي وكذا هذا في سائر الحقوق والحجود وكذا اذا رجعا عن شهادة المال على نفسه بالاجل الرجوع  
ثم جدد ذلك فشهد عليهما الشهود بالمال من قبل الرجوع لم يقبل اذا تصادق عند القاضي على ان لا يبرأ بهذا  
السبب فالقاضي لا يبرأهما الضمان ولو لم يقض القاضي بشهادتهما حتى جعل المقتضى لها ولا يضمنها شيئا واذا رجع  
الشاهدان عن شهادة شهادتهما عند القاضي او لم يقر رجعا الرجوع فقامت عليهما البيعة بالرجوع ويقضى  
القاضي الضمان فانه نفذ ذلك عليهما ويضمنهما المال وكذا لو رجعا عن القاضي الذي شهدا عنده فضمه  
ثم اخصوا الخيرة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجعا مقبلا يقضى عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمن  
المال الذي شهدا به وهذا قول ابي ج والآخر وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذي قضى به او لم  
وكذا العقار بعد ذلك ان كانت الشهود ثلاثة نفر ثم رجع احدهم لم يضمن شيئا الا اصل في هذا انه يعتبر في هذا بقا  
بقية لا رجوع من رجع فان بقي من يحفظ نصف الحق فالنصف على الذين رجعوا على قدر حقوقهم فلو رجع ههنا اثنا  
فعلية النصف ولو شهد رجل وعشرة نسوة بالتم رجعوا فعلى الرجل للسدين وعلى النساء خمسة الاسدين  
بمئة خمسة رجال شهدوا وعندهما على الرجل نصف الضمان وعليهم جميعا النصف ولو رجع ثمان نسوة لاثنا  
عليه فان رجعت بعد ذلك فعلية ما وعلى المقاتل ربع المال ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان على الرجلين  
دون المرأة **كتاب الرجوع** اذا شهد رجلان على رجل ان يبيع عبدا هذا من فلان بالف درهم والبايع بمحمد المشتري يدعى  
وهضى القاضي بالبيع ولم المشتري يدفع الثمن ثم رجع الشاهدان ان كانت قيمة العبد الف الف او اقل لم يضمن  
شيئا للبايع لانها غرضه مثل ما له والكروا ان كانت اكثر فضمن الفضل لعدم العوض فيه ولو شهد بالبيع وقبض  
التمن ثم رجعا عن ضمانه وان كان رجلا على رجل دين فشهدا انه وهبه او تصدق به عليه او ابراه ثم رجعا بعد  
القضاء فضمنوا ولو شهدا انه اخذه منه ثم رجعا القضاء قبل المثل او بعد ضمه المال للمطالب رجعا على المطالب الجله

فان توى على المطلوب ومفلسا لم يرجع على الطالب بخلاف الحوالة ولو شهدا على اثنين والتسليم جع  
بعد القضاء فضمنوا وان كان الواهب ملك الرجوع لانه فسخ واذا ضمن الرجوع لها ولا رجوع للواهب ايضا لان  
العوض ولو لم يضمن الواهب الشاهد يضمنه الرجوع في الهبة والله اعلم وفي المحيط يحتاج الى بيان شرط صحة الرجوع  
وبيان حكمه اما بيان شرط صحة على الخصوص مجلس القاضي حتى لا يضيح الرجوع في غير مجلس القاضي وثمة يظهر فيها  
اذا ادعى المشتري له عند القاضي رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي وانكر الشاهد ذلك فلان اراد المشتري  
عليه بانه بالبيعة او اراد استحقاق الشاهد ليس له ذلك واذا اقر الشاهد عند القاضي انه رجع عن شهادته  
صح اقراره وطريق صحة ان يجعل هذا رجوعا مبدئيا من الشاهد لا ان يعتبر ذلك الرجوع الذي كان عند غير  
القاضي وايضا ان حكمه فيقول رجع الشاهد ان كان قبل القضاء وفي حق نفسه وفي حق غيره حتى يجب على الشاهد  
التعزير ولا يقضى القاضي بشهادته على المشتري عليه وان كان بعد القضاء كان ابرج ولا يقول بطل الى حال الرجوع  
ان كان حاله عند الرجوع افضل من حاله وقت الشهادة في العدالة فجع رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى  
وجب عليه التعزير ونقض القضاء برء المال على المشتري عليه فان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة  
في العدالة او دونه يجب عليه التعزير ولكن لا ينقض القضاء ولا يبرأ المشتري به على المشتري عليه ولا يجب القضاء  
على الشاهد وهو قول السادة حمادة ثم رجع عن هذا القول وقال لا يضيح الرجوع في حق غيره على كل حال  
حتى لا يبرأ القضاء ولا يبرأ المشتري به على المشتري عليه وهو قول ابي ج وادعى رجوع الشاهد بغير  
هذا ان لم يكن المشتري بهما الا بان كان قاضا او كاهنا فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد  
متلفا لذلك بشهادته وان كان مالا فان كان الاثني بعوض عا دله فلا ضمان على الشاهد ايضا وان كان  
بعوض لا يبرأ له بفقد العوض لا ضمان ويجب القضاء فيما وراه وان كان الاثني بعوض اخر اصرح لا يجب ضمان  
الكل **كتاب الدعوى** وهو شتم على سبعة عشر فصلا الاول فيما يكون خصما  
وفما لا يكون وفي المناقض ما يقع بالتوفيق وما لا يقع التنا في دعوى الضمان والعقار والثالث في دعوى  
الاشياء المتفرقة الرابع في دعوى الدين الخامس دعوى الشراء السادس دعوى الاجارة السابع في دعوى  
الوكالة الثامن دعوى الكفالة التاسع في دعوى الضمان العاشر دعوى النسب الحادي عشر دعوى القوالة  
عشر في دعوى النكاح الثالث عشر دعوى القوتين اربع فيما اثنان الرابع عشر في دعوى الابراء عن الدعوى الخامس  
عشر الاستحقاق السادس عشر ما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون السابع عشر الدعوى من المدعى عليه  
**الفصل الاول** وفي شهادة الاصل في ما يكون خصما وما لا يكون قال شتم حضر الراهن والمدين في دعوى  
عين رهن والعارية والاجارة كالأمر وما حضره الرابع هل هو شرط في دعوى الضمان ان كان للبدين من  
الرابع





فهو المستاجر من حصة وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع كذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى الملك  
الطلق اما اذا ادعى على آخر غصبه فانها في يد الزرع لا يشترط حصة الزرع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت  
الذات يد البائع بعد البيع فلا مستحق واستحقاقه لا يقضى بالذات له لا بحصة البائع والمشتري في الزيادة و  
كذلك يشترط حصة البائع والمشتري عند القضاء بالشفعة اذا كانت الذات يد البائع في شرح المجاويز  
الاقتضاء اذا كانت الذات في يد رجل آخر فاستدعى من يدعيها وفي شهادات الاصل عن في رجل اقام البيعة  
له وقلنا لا الغائب على هذا الرجل الفدرهم ثم حضر الغائب بحلف اعادة البيعة وقبل حضوره يقضى بنصيب الحاضر  
دون الغائب وعند من يقضى بنصيب الحاضر والغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة اذا حضر وعن من مثل قولنا في دعوى  
بعد هذا ما يدعى على جوع ابي بن ابي جراح هو على هذا الخلاف لو ادعى انه اشترى هو وولان الغائب من هذا الرجل  
فهذه الذات وكذا اقام البيعة ولو اقام رجل البيعة انه كان لابييه على هذا الرجل الفدرهم وان مات وترك في  
ابن آخر غائبا وادعى البيعة وطلب نصيبه يقضى له بنصيبه وهل يقضى بنصيب آخر ذكر في الاقتضاء انه يقضى له  
لان الغائب اعادة البيعة اذا حضر ولم يذكر الخلاف وفي ذيات الاصل لو احدث الوثة اذ ثبت القضاء قبل ابيه  
رجل هل يثبت حق الكل على اذكر من الخلاف لا ثبت عند من وعنده ما يثبت وذكر المسئلة في الجامع الصغير  
القضاء او وضع المسئلة في الذات لم يذكر الخلاف كما ذكر في الاقتضاء في الدين وصورة رجل ادعى على رجل ذرا  
في يد رجل وقال انها كانت ملك ابوت وترها ميراثا بين اخي الغائب فانكر ثم اقام البيعة يقضى بنصيبه ويترك نصيب الغائب  
نصيب حتى حضر الغائب عندهم ان كان للذات ادعى عليه فراقا قال ابي جراح وان كان منكرا يؤخذ منه ويوضع في يد رجل في  
المنقول اختلف المشايخ على قول ابي جراح وعلى قولها الاستكمال يؤخذ منه فلو حضر الغائب لم يحتاج الى اعادة البيعة في دعوى  
المذهب لا يرى الحضاف انه يحلف وما ذكر في ظاهر الرواية اصح فان الواحد من الوثة ينسحب في ابياته الميت  
وما على الميت وفي شهادات الاصل لو ادعى في تركه واحضر الوثة وادعى البيعة عليه وقضى القاضى بكون قضاء  
على جميع الوثة وفي شهادات الجامع الكبير انها يكون قضاء على جميع الوثة ان كان للذات يد الوارث الحاضر  
ولو كان البعض في يد من ينفذ بقدره وفي الفتاوى الصغرى **باب** الادعى يتكلى على ميت واحضر  
احدهم الوثة البيعة وقضى القاضى بكون قضاء على الميت وان ادعى الميت ان الميت لم يكن  
شيئا حتى اذا ظهر شيء ياخذ الموصل له ليس خصم في هذا الباب اما خصم في ابياته الميت  
والوكالة وفي ابياته **النسب** الخصم خمسة نفر الوصي والوارث والمولى والعقيم الذي لميت عليه  
والعقيم الذي له على الميت دين وسيا هذا في دعوى النسب لو كان للذات ادعى واحدا والمدعى عليه اثنين بل ادعى رجل على  
مالا في حصة واحدة حاضرا والاخر غائبا في حصة واحدة اقام البيعة قال ابي جراح ان هذا المدعى على الحاضر والغائب ذكر المسئلة في  
الاصول

وقال القضاء مقصور على الحاضر وفي الاقتضاء شوش الجوابارة ذكر قول من مثل قول ابي جراح وبارة يذكر قول  
مع ابي جراح وبارة مع ابي بن ابي جراح وفي بعض القضا مقصور على الحاضر عند وفي بعض على الحاضر والغائب فكان  
عن ابي جراح روايتان وعن ابي بن ابي جراح روايتان وفي الفتوى كلها وفي الجامع قيل الجوابارة في باب يكون  
المولى عن عبد خصما رجل ادعى على اخيه قطع يد عبد خلاصا وقيمة كذا او ادعى عليه حرية وصرفه المدعى عليه  
واي ان يدفع اليه كفاية ان يجد الغائب فان القاضى لم يدفع الارش والمهر اليه ولو كان للعبد الغائب بعت  
هذا الرجل وعصب هذا الرجل منه الفدرهم او عليه ثوبان او فرض فافر الذي في ذم المالك الذي دفع اليه  
وصرفه المولى فانه لا يجبر الذي قبض المال على الدفع اليه ولو كان الفدرهم من فرض او غصبه من ملكه او ودية  
مستى ملكه فالقاضي يقضه له المولى بخلاف المثل وفي الاقتضاء رجل ادعى على اخيه بعت وادعى البيعة فذكر له  
يركز الحق اقره والميت انه خرا وباعه غيره او وهبه يقضى في حق المدعى ما التصرف في حق المقر حتى ولو لم  
يظهر عدالة الشهود على اقراره وكذا لو اقام شاهدا واحدا ثم صرف المدعى عليه هذه التصرفات لم تجز في حق  
المدعى في الشاهدين ولم يقيم شاهدا اصلا جاز اقراره والخصم هو المقر له ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات  
ولكنه اقر بالعبد المدعى به المدعى بعهده اقام البيعة فالقاضي يقضى عليه بالاقرار بالبيعة كراهة الاقتضاء  
انه يقضى بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضى بالبيعة وفي مجموع التوازل في مسائل المستغنى ولو شهد اربعة  
على رجل بالذات فافر الشهود عليه بالذات فامر هل يقضى القاضى بالذات بالبيعة اختلف المشايخ فيه والامام الرضا  
مال الى ان القضاء بالبيعة او لا انها اخرى وسيا في فصل دعوى الدين وفي المسئلة لو باع المدعى عليه الذي  
به بعد ما اقام المدعى البيعة قال ان قدرتم على المشتري ابطلت البيع وان لم اقدر عليه وعدلت البيعة  
مخيرت المدعى ان شاء اخذ من البائع قيمة ان شاء وقف الامر حتى حضر المشتري وفي مجموع التوازل لو باع المدعى  
عليه قبل اقامة المدعى البيعة ولم يسلم الى المشتري حتى اقام المدعى البيعة على المدعى عليه وقضى القاضى ولم  
الى المدعى ثم ان هذا المشتري اقام المشتري على المدعى على ان العبد ملكه بسبب اشترائه من المدعى عليه وفي  
بغير حق وشهد الشهود بذلك فانه يقضى به المشتري فلو باع العبد من المدعى عليه بعد ذلك او وهبه منه جاز  
وهي الحيلة ليرجع العبد او الدار الى المدعى عليه وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل ادعى عينا في يد رجل انه له  
فانكر المدعى عليه فقيل ان يقيم المدعى البيعة على دعواه باع المدعى عليه من رجل فاشهد عليه فاقام  
المدعى البيعة بعد ذلك على ادعى وقضى القاضى له بالعين اقام ذلك المشتري البيعة على المقضى له العبد  
وفي غير حق فقضى له ثم ان المقضى له المتأ وهو المشتري باعه من باعه ووهبه له جاز ويحق العين اليه  
وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم لانه انما يصح هذه الحيلة اذا لم يدع الظلم من المقضى عليه الاول فاما



ادعى ملكا مطلقا فلما اذاع الشراء منه سمع دعوى المشتري لا المشتري صار مقضيا عليه بالقضاء على ما بعد  
وضع المسئلة فيما اذاع المدعى عليه قبل ان يقيم المدعى البينة لانه لو بايع بعد ما اقام المدعى شاهدين وعمل  
الشهود ابطال القاضى بيع المدعى عليه ولا قضية رجل ادعى نصف ارض يد رجل فافرقه المدعى عليه ولم يرفع  
اليه وغلب حضر رجل آخر وادعى على هذا النصف فلم يقبل له لا يكون خصما ولو غاب للقر له وحضر للقر فخصم  
ادعى على ميت الغد درهم لم يكن خصمه الا الورث او الوصى او الغريم ليس خصم وكذا الوصى وقام هذا في  
الجامع الكبير كتاب الوصايا في البلد الاول منه وهذا النوع من المسائل كيتا في كتاب القضاة في فصل الوصى والبعض  
يأتى في فصل دعوى الورثة والنسب والبعض دعوى الكفالة دعوى دفع الغرض هل هو صحيح اخلاف الساج فيه  
والفتوى على انه صحيح وفي الجامع الصغير كتاب القضاة اسارة الى الصلحة فانه قال ارض اذيعها رجلان كل واحد  
منها يقول في يدى لا يقضى باليد لواحدهما ولو اقر احد ما باليد لاخر لم يقض له باليد ولو اقام احدهما البينة  
انما في يد يقضى باليد له قال لان البينة قامت على الخصم لانه ساعد في اليد فكذا يدعى ان دعوى دفع الغرض  
مسموعة لان اليد ليست ثابتة لاخر رجل ادعى حايته يعني ما وصية ميت وقضوله بها فقبضها فاقام الاخر البينة  
ان الميت وصى له بتلك الحايته يعني ما قال الوصى له لا اقر خصم سواء ذكر الدخول عن الوصية الاولى ولم يذكر  
غلب الوصى له وحضر الاخر فلو ليس خصم **جس في المناقض** وفي آخرها ما دلنا الاصل باب الخلاف  
الشهادة اذا كانت ارض يد رجل اذاعها رجل واقام البينة انما له وفيها بناء يقضى القاضى له بالدار بينهما  
تعالى لدار فلون المقض له اقر ان بناها للمقضى عليه صح ولا يكون تناقضا وكذا الواقم المقضى عليه البينة على القضاة  
لانه ان البناء لا يقضى له به ولو كان الشهود شهدوا بالدار بينهما ثم اقر المقضى له بالبناء للمقضى عليه بطل الشهاد  
ورب الدار على المقضى عليه ولو لم يقر هو لكن اقام المقضى عليه البينة على ان البناء له لم يقض له به لانه اصل الغل  
والشجر والحاتم والسيف والفضة والحليته على هذا ارض يد رجل قال هذه الدار لفلان ثم اقام البينة ان الشجر  
هو غرسه لا يقبل وهذا الحاتم والسيف اذا اقام البينة ان الفض والحليته له لا يقبل بعد اقراره ان السيف والحاتم  
له ولو ادعى بيتا او خانقا في يد رجل واقام البينة وقضوله به ثم اقام المدعى عليه البينة ان البناء له لا يسمع دعو  
وكذا الواقم المقضى ان البناء لا يدعى عليه فهذا الكذب المشهور وفي المتن لو شهدوا بالدار المدعى ثم ماتوا وانما  
لم يقدر عليهم فخلوا القاضى ان يقضى بيتا فلما قال المدعى عليه ان اقيم البينة ان البناء بناها فانبيته لم يقبل له  
منه وقضى للمدعى بيتا رجل ادعى شراء الدار من ابيه فلم يزل شهود الشراء فادعى الارث منه يقضى على العكس  
يقبل ولو اقام البينة على انما له بالشراء او بالارث ثم قال لم يكن خطا ولم يقبل قط لم يقبل بيته ويطلب القضاء  
فدفعه كتاب القضاء ولو لم يرضه من سنة ثم ادعى الشراء منه من سنة ثم اقام البينة لا يقبل الا اذا وفق

قال بصدقه على فقضته ثم وصلت اليه بسبب لا سببا فحضر الصدقة فاشترى بها منقوشين ان الصدقة  
هي النسب الشراء كان تخلفا ملكه رجل ادعى على آخر انه استهلك عليه عينا من اعيان ماله وبين صفة قيمته  
واذعى القيمة ثم قال بعد هذه ظنت انه استهلك فانتهى قائم وادعى حضاره كما هو الرسم يسمع وعلى القلب كذلك  
وهذا اولى ولو ادعى ان هذه الدار لفلان وكله بالخصم فيها ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان رجل اخر فانه  
وكله بالخصم فيها واقام البينة على ذلك لا يقبل الا اذا وفق فقال كانت لفلان وكلنى بالخصم فيها ثم ادعى  
من فلان اخر وكلنى بالخصم فيها ثم ادعى انها له لم يقبل بيته بخلاف ما لو ادعى اول مرة انها له ثم ادعى  
انها لفلان وكله بالخصم فيها واقام البينة يقبل الا اذا وفق في المسئلة الاولى فقال كانت لفلان وكلنى بالخصم  
فيها ثم اشترى بها منه وصارت لى واقام البينة على ذلك لم يقبل ولو ادعى على انما له ورثها عن ابيه ثم ادعى هو  
مع آخر انها ورثها من الميت واقام البينة على ذلك يقبل الكل في شهادته الا قضية وفيه ايضا في ابواب الدار  
رجل ادعى على اخر نصف دار معينة ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع وفي الاجناس رجل  
ادعى على اخر محرودا في يد ملكا مطلقا وقد ادعى هذا الملك قبل هذا بالشراء او بالارث لا يسمع وهكذا ذكر  
الصدقة الشهيد في قضاة الصغرى وهذا اذا قال فلان هذا القاضى فان قال ذلك عند غير القاضى فهذا  
الاول سواء قال سمعته من الشيخ الامام ظهير الدين الغنياني وفي الاضية رجل ادعى الشراء من رجل معروف  
ونسبه الى ابيه وجده اما اذا قال اشترى من رجل ذكر لم يسمع ولم يذكر نسبه ثم ادعى ملكا مطلقا لا يسمع  
وهكذا ذكر في المتن فلو كان دعوته المحرور بالشراء او بالارث لم يقع صحكا بان لم يكن للدعواه في يد المدعى  
عليه ثم اعاد الدعوى وصحها غير انه ادعى مطلقا لا يسمع فلو قال المدعى عليه ان دفع ان ادعى هذا العين على  
بايع بالشراء او بالارث لسمع هذا الدفع ولو ادعى بعد القضاء هل بطل القضاء يأتى في فصل الدفع وفي الا  
لو قال هو ثم قال ملكى بالشراء او بالارث واقام البينة لا يقبل الا اذا صدق المدعى البينة في يقبل ولو ادعى  
بالشراء ثم ادعى مطلقا ثم ثالثا بالشراء يسمع وفي الفتاوى الصغرى المناقض كانع الدعوى لنفسه منع الد  
لغير نوع **منه المساومة** وفي الزيارات آخر كتاب البيوع في باب المساومة رجل اشترى طيلسا او مساومة ثم  
ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او كان لابيه مات وترك ميراثا لا يسمع هذه الدعوى ما لو  
ادعى ان هذا كان ملك ابيه وكله بالبيع ثم مات وترك الثمن ميراثا لا يسمع ويقضى بالثمن له او قال عند  
المساومة ان هذا الطيلس الاوى وكلك ببيعه فبعضه ثم فم سقويه ما بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل  
ولو ادعاه او مساومة ثم ادعى مع آخر له المسئلة بجاها لا يسمع دعوته في نصيبه ولا يسمع نصيبه في غير  
في نصف الطيلس المتفرق الصلحة عليه ولو اشترى وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشترى لكن لو سلمه ثم جاء ابيه وقد



ان الطيلسان له يسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لابي له ولم يقض لابي حتى مات وتركه  
ميراثا سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقض القاضى حتى مات ابوه لا يقض للاب لان دوام  
الحق شرط ولم يوجد له لا يصح خصما وعلى هذا رجل ادعى الطيلسان بالشرع فشهد به رجلان له فقط  
اولم يقض ثم ادعى احد الشاهدين الطيلسان لاسمع دعواه الا اذا قال عند الشهادة ان هذا الطيلسان الى ابوي  
وقد باعه فلان بن فلان قبل شهادتهما على البيع ولا يقبل قولها انه لا ولي ثم اذا اقام البيعة ان الطيلسان  
له ورثة من ابيه يقبل لا بعد لم الشاخص ولو قال لا ولم يذكر لفظ الشهادة ثم ادعى الطيلسان او ادعى انه  
وكلمه ابوه تسمع وكذا لو شهد بالاجارة والاستيلاء او الاستعارة والائتمار باب من المدعى بطل دعواه سواء  
ادعى لنفسه او لغيره ولو اقيمت البيعة على انه سواء في مجلس القضاء خرج من الخصومة وخرج موكله من الخصومة  
ايضا ولو كانت الساقية في غير مجلس القضاء خرج الوكيل من الخصومة دون الموكل بناء على ان الوكيل اذا اقر على موكله  
في مجلس القضاء نفذ على الموكل وفي مجلس القضاء لا يخرج الوكيل من الوكالة ولو استثنى لاقراء ثم ثبت الساقية  
من الوكيل بطل دعواه سواء كانت الساقية في مجلس القضاء او في غير مجلس القضاء والموكل على حجة وفي الاضحية  
رجل ساقم رجلا بولد جارية او ثمة نخلة او ثقل في دس في يد غيره ثم اقام البيعة ان الامة او النخلة والارض  
يقضى له بالامة والنخلة والارض دون الولد والثرمة والقول لو ادعى الامة مع الولد والفضل مع الامة ولا يرضى  
مع النخل لاسمع دعوى النخل والثرمة والولد **فروع** في ادب القاضي للحضاف الذي شرحه شمس لا ية المخرق  
في باب الرجل يدعى الشيء في يد رجل من المشاع والرفيق رجل ادعى على اقرانه اقره الشيء له ولا يبه او لغيره ولا  
وارثه سواء ولم يقل ملكه اختلف المشايخ فيه من ههنا ما من قال ان القاضي يقض كالوقالت الشهود انه لهوا كرم  
على انه لا يقض ما لم يقل انه اقره له وهو ملكه وهكذا قال في الاضحية لاسمع هذه الدعوى وعليه الفتوى وفي المتن  
في كتاب الدعوى ان القاضي اذا ادعى ان المالك اقر له بعهده اقام المالك البيعة على الغصب بل يقبل منه الحجة والغصب  
في دين او وامر بتسليم الغصب اليه الحجة قال اذا ادعى بيعة حاضرة قبلت حجة واقره بغير الغصب يديه وفي المتن  
ايضا في كتاب الدعوى عزم في رجل ادعى ان المالك اقر له بعهده اقام البيعة عند القاضي فقص له بذلك فلم يقض حتى قام  
ذو اليد البيعة ان المدعى اقر عند القاضي انه لاحق له فيه قال لا يثبت شهود على اقرار المدعى بل لا يقض القاضي القاض  
بطلت شهادته شهود المدعى وفي اخر الجامع الكبير انما يرضى من القضاء الذي يكون للزوج كذا ابا الشهور وليس بعد  
هذا الباب الا ثلاثة ابواب رجل ادعى ان ميراثا عن ابيه واقام البيعة واقام الذي يدعي البيعة ان المدعى  
اقره فحوى ان الدار ليست له واقام البيعة على اقرار المدعى قبل موت الاب لكان ميراثا لابي بطلت بيعة المدعى وفي رواية  
الاصل الوكيل بالخصم في الدار اقام ذو اليد البيعة على اقرار الوكيل انما ليست موكله بطلت بيعة الوكيل لو اقامها

المسألة تدل على ان دعوى اقرار بطريق الدفع مسموعة ولو ادعى رجل على آخر الف درهم واقام البيعة فقال للذي  
عليه في الدفع ان المدعى اقر باستيفاء هذا المبلغ في واقام البيعة لاسمع لا يسمع لا بهذا الطريق الاستدلال ما عرف ان  
الذين يقضون بها دعوى الغصب المسموعة ونحوها لا يسمع في كتاب الغصب **الفصل الثاني في دعوى الضمان**  
**والعقار** وفي فرائد الامام المخرق رجل ادعى محرودا في موضع كذا او بين الحدود ولم يذكر ان المحرودا هو  
ارض او كرم او دار لا يسمع الدعوى وفي فرائد شمس الاسلام يصح اذ بين المصرو الحجة والموضع والحدود وقيل  
ذكر الحجة والسوق والسكة ليس بلام وذكر المصرو القرية لان المدعى ساحة وذكر الحدود ولم يذكر  
طولها وعرضها بالذراع يسمع الدعوى فوايد يظهر الذين المخنيان وفي فرائد شمس الاسلام رجل ادعى محرودا  
واحد الحدود او جميعها متصل بملك المدعى لا يحتاج الى ذكر الفاضل بخلاف الاتصال بملك الغير هكذا في  
فوايد الامام المخرق والشجرة لا يصح فاسدا اما المستأنف فصل فاصلا والشجرة اذا كان محيطا بجميع المدعى بها  
يصح فاصلا والثرمة يصح اذا خلا ما يقوله اهل الشرط وهل بشرط ذكر طول الميز وعرضه وقد ذكرنا في كتاب  
الشهادات ووقع القراء منها انه لا بشرط والسور يصح اذا هو لاصح وعنايه انه لا يصح الطريق يصح اذا  
ولا بشرط بيان طول الطريق وعرضه هو المختار خلافا لما يقوله الامام المخرق وفي المتن رجل ادعى دارا او  
الدار التي ربيع كذا في سكة كذا احد حدودها كذا والثالث والرابع فانكر المدعى عليه قبله وذلك عند  
القاضي فلما قام عنده جاء المدعى بيعة شهودا على المدعى عليه بعد اقام من عند القاضي انه اقره سعة  
الدار التي ربيع كذا في سكة كذا التي في يد محاصم فيها فلاك له قالوا ولا يعرف الدار ولا احد هالكه اقره هذا  
ولم يحدها هو اقره جاز ويقضى بالمدعى وكذا لو شهدوا انه قال الدار التي خاصه فيها وقالوا شهدوا انه قال  
الدار التي ربيع كذا في سكة كذا في يد فلان داره فان القاضي بالمدعى رجل ادعى دارا في يد رجل فقال للقاضي  
هل يعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال الاعراض اسمي لصحاب الحدود في  
الجيران ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق **فروع** في ايمان اليد ارض اذعاهما جيران كل واحد  
منها يدعي انها في يده ان كان احدهما قد بين او حفر فيها بئر كفى للذي احدث فيها هذه الاصل ولو اقام احد  
البيعة يقضى بكونها في يده بناء على ان دعوى اليد بانفرادها مسموعة ولو اقام البيعة على اليد يقضى باليد لها  
ولو اراد اقسمتها لم يقسمها بالقاضي بينهما حتى يقيم البيعة انما لها والمسئلة معروفة عقارا وضياعا في يد رجل  
جار رجل وغلب عليه واحد ثمن عليها لا يصير بهذا اليد واليد على العقار لا يثبت الا بالبيعة في ادب القاضي لخصا  
ولو علم القاضي نايم بالتسليم اليه فلو ادعى اليد على من التقلب ان هذا العقار في يدي وانك احدثت اليد  
فانك تحلف في فوايد شمس الاسلام في النصاب فلو ادعى عليه لاقرا فانك اقرت ان العقار في يدي هل تحلف قال لا



قال القاضي الامام الخليل غير مستقيم لرجاء التناول ولو اقر باليد لا ثبت اليد على العقار بالاقرار فكيف يتخلص  
هذا مستقيم في المنقول ولو اقام البينة ان هذا الحور وفي يد من عشرين وانه لو ثبت اليد عليه ما يقضي له بما  
ويأمر القاضي بالتسليم اليه لا يصير المدعى عليه مقضيًا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه قبل ولو اقام  
البينة ان هذا الحور وكان يدين من عشرين او اقل عشرين لا يستحق بهذا شيئا وعن من قبل هذا التمسك  
واجتمع ائمة لو شهدوا على امر المدعى عليه انها كانت يدينه اسما من القاضي بالذات اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى  
عليه اخذ من المدعى الكلي في الاقضية وفي الفتاوى الضري أيضا كتاب القضاء اذا ادعى على الخصم فاقوله  
عليه انها وفي يد فاقام المدعى البينة انها ملكه وقضى القاضي بذلك لا ينفذ قضاءه ما لم يعرف القاضي انها  
يدينه او قامت البينة عليه وفي الفتاوى الضري أيضا اول كتاب الدعوى لو قال المدعى عليه هذه الضيقة ليست  
في يدي فاراد المدعى ان يحلف ذلك حتى يقر فاذا اقر باليد حلف انها ليست ملكه حتى يقر بالملك المدعى  
اقر بامر القاضي بقرن التعرض كذا اذا اراد المدعى اقلست البينة على الملك المورخ لا بد ان ثبت اليد بالبينة  
بعد هذا باسطر جمل الدعوى المنقول فاقوله المدعى عليه انها وفي يد بغير اقراره اما اذا ادعى العقار فاقوله في يد  
لاقبل حتى يقيم البينة فان لم يكن حلفه **في يد** وفي الاقضية لو شهد الشهود في الاجرة والقبضة انها وفي يد  
ان لم يسألها القاضي على تفسير ذلك فان سلمه فوحيط كما في ملك الرقبة واليد على الاجرة والقبضة انها  
ثبت بقطع الشجر وسعيها من غير منافع ولو قالت الشهود راياد وانه وعلمانه في هذه الدار بين خللنا الدار  
يقضي بكون الدارين حتى يقولوا كانوا ساكنين فيها وعن ابن عمر رجل له بحري ماء الى ارضه والى كرمه  
فقال هذا حتى ولم يزل بحري حتى اقبل بئرته وابتاع لا يجبرها حتى يسميها له بالملك ولو كان له ميراث في  
دار رجل فباع صاحب الدار بانياس المار فيه ذلك ولكن ليس له ان يقطع الميراث على ما ياتي بيانه في كتاب الخط  
لادعى على آخر حق الرور وربة الطريق في دار القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان  
بم في هذه الدار لم يستحق هذا شيئا ولو شهدوا ان له طريقا فيها وسما حورده وبنوا طولاه وعرضه بالذات  
يقضي له بذلك وان لم يتبنوا طولاه وعرضه وحورده لا يقبل هذا في رواية الامام ابي سليمان وفي رواية الامام  
ابو حفص الكبير ان لم يتبنوا طولاه وعرضه وحورده كان جوزه وهذا مقتضى باب الدار **الاظم** **جس**  
وفي دعوى لاصل رجل ادعى على امر دارا في يديه وقال ملكي في يدي فانكر المدعى عليه انها ملك المدعى لكنه  
مقر انها في يديه واقام المدعى البينة فان القاضي لا يقضي بهذا البينة ما لم يسميها انها في يد المدعى عليه قال  
بعض اصحابنا اذا قال المدعى انها ملكي في يدي لا يسمع هذه الدعوى ويقوله القاضي اذا كان الملك في يدك  
ليس يطلب منك فاجاب ان يقول ان هذا الذي ليس من تنازعه اما اذا كان ثمة من تنازعه فيها او في احد ما يقبل

وسمع الدعوى فادعى القاضي للحضرة لو اقام احد البينة انها في يديه واقام الآخر البينة انها له فلو اصاب الملك  
دون اليد قال المصنف انما نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه التملك لان الكلام فيما اذا كانت في يديه  
والظاهر ان كله على وجه القضاء وفي الاصل اول كتاب الدعوى ادعى رجل ان دارا كل واحد منهما يقول هي  
يدي فكل واحد منهما البينة فاذا اقام البينة حلف كل واحد منهما باليد والنصف وان اقام احدهما البينة  
انها له قضيت كلها له وان لم يبق لها بينة وطلب كل واحد منهما عين صاحبه ما هي في يد حلف كل واحد منهما  
ما هي في يد صاحبه على البينات فان حلفا لم يقض لها باليد ولا لآخرها فان حلفا قضى باليد فان كل واحد  
قضى باليد له فاذا كانت يد غيرهما المتبرع من يده ولو ادعى الملك اذا حلفا قضى لكل واحد منهما بالنصف  
الذي يدعيه صاحبه وان حلف احدهما وكل الآخر قضى كلها ملكا للذي حلف نصفها كان يدينه ونصف الآخر  
الذي يدعيه صاحبه جاز للمالك ان يكره صاحبه واذا اقام احدهما البينة قضى كلها ملكا له نصفها باليد ونصفها  
الذي كان في يد صاحبه بالبينة حلف ادعى على امر دارا في يديه وقال ملكي ههنا الى منك فانكره وشهدوا  
ان هذه ملكه وفي يد فلان بغير حق يقبل وصار يدين بغير حق لما انكر الرهن وفي الفتاوى الضري عارض في  
رجل ادعى على رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة فلان على جهة غلوة وانه موثق في ملك  
الوقف وذكر الشرايط واثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاز رجل وادعى ان هذا الارض ملكه  
فسمع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا تسمع  
لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف قال القدر الشامي لم يزل هذا رواية لكن سمعت  
فتوى السيد الامام ابي شعاع في هذا وفي فوايد شمس لامية الحلو في وكون الاسلام على السفود لانه  
كالعتق عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما فتح بشرائطه لا يسل الا  
موضع مخصوص وهكذا في النوازل رجل باع داره من رجل وسلمها اليه في السر بخصم الثقافت ثم وقفها  
في العلانية بحضور من الشهود فالوقف صحيح الظاهر فلو ادعى المشتري الشئ بعد ايام واقام البينة على ذلك  
صح دعواه وبطل الوقف فلو وهب المشتري الدار من الوقف وبيعها منه جاز وهي حيلة لدفع الظلم في جميع  
النوازل وفي الاجناس اذ يد رجل اخر رجل ان هذه الدار التي هي يدي انا بعتها منه بالقدوم ورجل  
الكلام وانكر ذلك الميراث فاقام الميراث البينة ان الدار داره ويقبل بينة ولو قال هذه الدار له وسكت فلم  
انابعها منه واقام البينة لا يقبل رجل قال هذه الدار ليس لي ثم اقام البينة انها الجاز ويقضي به له وتمام  
هذا ياتي في آخر هذا الكتاب كذا لو قال هذا الولد ليس مني قلنا نعم قال هو بنى صدق وفي الفتاوى الضري  
رجل باع دارا وابنه البالغ حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك انها ملكه في اليوم ملكها ولم يكن وقت البيع



ملك الادب انفق المتأخرون من ائمة سلفه انه لا يصح دعواه وجعل سكونه عند البائع والقبض كالاثر السيد  
الباب الكبير فاقوا مشايخنا انه لا يصح الا اذا كان الابن نقاضا من المسئلة في بيع الفتاوى وفي النصاب  
القاضي الامام عن عبد الله بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
لا يصح قلت لما رآه يبيع وكنت بصيرا فقلت لا يصح قال لا يصح قال لا يصح قال لا يصح قال لا يصح  
الامام عن العبد اذا ادعى شيئا هل يشترط حصة مولا له في دعواه قال لا **الفصل الثالث دعوى الاشياء**  
**المسوقة** رجل ادعى على اخيه خرافة غصبه غلاما تركيا وبين صفاته وطول احضاره واحضر غلاما على الف بغير وصف  
فاذعن ان هذا المحضر ملكه فاقام البينة لسمعه دعواه اما لو قال العبد الذي ادعيت له وطول احضاره هو لا قبل  
البينة المدعى عليه اذا قال وقت القضاء حين ما ادعى عليه رجل هذا العبد ليس ملكي وليس بي وقد قال قبل  
وقت الدعوى ملكي حتى وفي يدى لا سمع للتناقض رجل ادعى على امرأته جاريتها وانها في فسخ الغير يصح  
الدعوى وقبل البينة عند غيبة الزوج والزوجة اذا اقرت بالزنى في فسخه والافراد رجل ادعى ان الجارية  
التي في يده ملكه وفي يد غيره الدعوى صحيحة وان لم يقل ملكي يوم الغصب ولو ادعى بهذا اللفظ انه غصب  
قد الجارية يصح ولو اقام البينة على الغصب بامر القاضي بالرد اليه وان لم يقل ملكه ولو ادعى على اخيه ان يوق  
عبد غصبه هذا صحت الدعوى لو ادعى انه غصب هذا العبد ولم يقل ملكه ويجعل كانه قال في وفي قوله  
رجل ادعى على اخيه رجلين راى فضل في بطون لهما ما لا يسمع الدعوى الا ان يدعى اخاه المدعى عليه بذلك لانه  
انما كانت في بطون الامهات يوم اقر وان ظاهرا لم يكن فلاحق للمدعى وفي الوديعه لا يرد ذكر موضع الابع  
انه يصح سواء كان له حل ومونة لا يشترط ذكر موضع الغصب فامدنى في كتاب الغصب رجل ادعى على اخيه الف  
من من الخطة بالوزن لا يصح وقبل يصح وفي الذرة والتم وغيره باعتبار ما في الاشياء الستة فالمعتبر هو الكيل  
في الاربع وهي الخطة والشعير والمز والمز وفي الذهب والفضة المقبر هو الوزن وفي الدقيق يدعى بالوزن  
ولو ادعى على اخيه قبض منه كذا في خطة امانة فوجب عليه ردها ان كانت قايمة وان كانت هالكة او ستملكه  
فردتها ينبغي ان يكون ان كانت قايمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحوى لان الهالك  
قبل الجحوى لا يوجب القمان وان كانت ستملكه ينبغي ان يقول من حقه لان الاستملاك من غير قبل الجحوى لا يوجب  
القمان عليه اما الاستملاك بعد الجحوى فوجب القمان عليه وعلى من ستملكه ولو ادعى على اخيه غصبه كذا  
خطة ولم يذكر موضع الغصب لا يسمع من الدعوى وساق في كتاب الغصب لو ادعى قايمة امانة ستملكه لا يصح ما لم يتبين  
الامان هذا في فتاوى النسخة وفي النصاب لا نعسى ان نطق انه من ذوات القيم وهو مثلي وهكذا قال القاضي  
الامام وقال الامام لا بد من بين الدعوى انه قبض غير ائمة او غير حق وفيه خلاف المشايخ اما قايمة الاعيان ستملكه

فلا حاجة الى بيان الايمان وفي دعوى الغيب كان حال وجوده لا بد ان يبين انه طابق او علق او جنى امره  
وسط او جنى او دعى قال حال اقامة الحاجة الى بيان النسخة في دعوى الاحضار على ما ذكرنا في كتاب القضاء  
فلو كان منقطعا لا بد من بيان السبب لانه لا يسميه السلم ولا بد من بيان القيمة يوم الحضور ويوم الانقطاع او  
كان الغصب من بيع ففسد العقد فيما بانقطاعه ووقت سبب الجواب ولو ادعى الف من من الغيب العلاف في  
الرحم لا يصح ما لم يتبين كم من كل واحد منها ولو ادعى وقره ان او سفر رجل يذكر الوزن لان الوقت متفاوت  
يذكر انه حلوا وحاضر صغيرا وكبير وفي دعوى السلم لا بد من بيان السبب في دعوى الكفا لا بد من بيان السبب في بيان  
يذكر انه من التسميم لا يفي او الاسم وقد التسميم ويذكر انه من دقو الخطة المفسدة او غير المفسدة وقيل ذكر  
التسميم وقد وصفه ليس بشرط ودعوى الابريسم بسبب السلم من غير بيان الشرايط صحيح هذا في فوائد شمس لا  
والجواز انه لا بد من بيان الشرايط وفي دعوى القطن بشرط ان يبين انه الشاسي والبخاري والسوخي وفي  
دعوى الحناء بشرط ان يقول حنائى ترك او حناء سوده وفي النصاب ادعى الحناء والذرايم ولم يذكر كفا  
واقام البينة على كفاها فلقاضي ان يقضى بدهام لان الفساد في دعوى الحناء بسبب كفا لا تسعد الى الذرايم  
وفي دعوى الدهان ان كان بسبب البيع يشترط الاحضار وان كان بحكم الاستملاك ويدعى القمان او بسبب انه  
جعله من سلعة لا حاجة الى الاحضار ودعوى الجحوى حالة الانقطاع لا يصح ويدعى القيمة وفي دعوى البايح  
ان كان عينا ذكر اوصافه ولا حاجة الى ذكر الوزن واذا كان دينيا بسبب السلم لا بد من بيان الوزن قال في  
جميع ما ذكرنا ان كانت الدعوى يدعى السلم فذكر الاوصاف شرط اما اذا كان قايما وهو يدعى احضاره فلا  
حاجة الى ذكر الاوصاف المسائل في فوائد الامام طهر الدين الرغيفاني رجل بعث عمامة الى مرقاء بيد تليد ليصحه  
فانكر المرقاء قبض العمامة والتليد مات او غاب فاذا دعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا يسمع  
الدعوى الا اذا استملكها واذا دعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك لسمع في الذين لو ادعى المدين ان يبعث كذا  
من الذرايم اليه او حتى فلان دينه بغير مخرج الدعوى وحلف ولو ادعى عليه قرض المدينهم وقال وصل اليك  
بيد فلان هو ملكي لا سمع الدعوى كافي العين الوكيل بالصلح كالمكيل بالخصم اذا ادعى العين لنفسه لا يصح  
كالوكيل بالشراء وفي دعوى خرق الثوب اخرج الدابة لا يشترط احضار الثوب الدابة لان المدعى في الحقيقة  
الحجز والغايب من الثوب الدابة وقد ذكرنا في كتاب القضاء في باب اليمين **الفصل الرابع دعوى الدين** رجل  
ادعى على اخيه عشرة دنانير حرمه مناصفة خيرة ولم يقل ربيحة لسمع لان المناصفة يكون ربيحة غالبا ولو ذكر  
نيسابوت ربيحة مناصفة متقدمة ولم يذكر خيرة يطالبه المنتقد لا يصح هذا في فوائد الامام طهر الدين الرغيفاني  
وفي شرح الشافعي مسائل السلم في الذرايم والحاجة الى ذكر الجحوى لان المطالب انصرف الى النقد العرفي



وفي الذهب الفضة يحتاج وفي مختصر المقدور في كتاب السبع ان اطلق الثمن بغيره الى الممتد وكذا في دعوى  
ولو كان في البلد نقد واحد لا يشكل في بيعه وبيعه الى الا لو ذكره هنا حجة وفي البلد نقد حرام والوحد من  
الجملة ارجح بغيره ويصرف الى الادنى وفي الافراج غير على البيان ولو ادعى مطلق الذهب والذهب المروية لا تقبل  
الانواع ولو ادعى عشرة دنانير ليس ابوتية او بخارية ولم يذكر الا ربعه وفي دعوى الدنانير لا بد ان يقول دهمي  
اوده في النقرة كذلك بين ان دهمي اوده هفتي فان ذكر الطعاجي بغيره وفي بيعه مطلقا وفي النسيئة رجل  
ادعى على آخر انه امر فلان حق اخذ في هذا ان كان الا من طمانا فالدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن  
على الامر شيء وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لانه جعل آلة لكتبت السعاية اما القول  
فان عمر كرم مرنا زيان كرم ندم رابط المان بغيره هذا لا يصح للدعوى وكذا الوادعي انه اخس فلا يفرق حق ولو  
ادعى انه ارثي لا يصح ايضا بدون التفسير فان فسر على الوجه يسمع والا فلا وفي التصلب رجل فخر ظالم فاخذ  
الناس حق اذ كره الظالم فاحسنه على قايين قول محمد بغيره كفاي القرض والقوى في هذه المسئلة على هذه الروا  
بخلاف مسئلة السعاية وكذا رجل يطلب رجلا فذله رجل فاخذوا اخره هل بغيره الذي على هذا والسعاية  
الوجه للظن ان يقول شيئا هو بسبب لا خذل المال وهو لا يكون به قال شمس السلام وقال عند ظالم فلان وجد ما لا او  
لفلان مال ويعلم انه يفسد به فادفع السعاية وهذا يختلف باختلاف الزمان وفي وقت قدوم عسكره هو رافق  
الامام بوجوب الضمان على من قال عند ان لفلان فسادا جذا وما لا يقع منه وفي الاضيعة لو اقام البيعة على  
مديون مديون لا يقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين تركته عند القاضى واقر رجل عند القاضى ان  
لميت عليه دين كذا يامر بالدفع الى من بالدين وفي العيون في كتاب القاضى لو قضى هذا الذي عليه الميت الف  
درهم الالف الذي على الميت ولميت وهي غير امه قاله ان كان من قضى هذا الالف الذي لفلان لميت على من  
الالف الذي ملك على الميت جلوفان لم يقل ذلك لكن قصدا لالف عن الميت فهو تبرع ولو كان الرجل عند رجل الف  
درهم وبيعة ولا خر على هذا الرجل الف درهم فقصى هذا الذي عنده الوديعة الرجل الذي له الدين قاله ثبت  
المال بالخيار وان شاء ضمن للودع وسلم المال الذي قبض وهو مطلق وان شاء اجاز القضاء ولو ادعى على رجل البيعة  
اليه كذا يبيد فلان لمقصى دية الذي عليه لبيته وهو ما وقال ان وصل اليك ولم تدفع اليه ما اودع اليه سمع  
هذا المثل ان ثبت الدين على الراهن وجسه ثم قال المثل بعد ذلك الراهن لم يقبض المال من يدى طائفة  
فلان ان قال قبض بامر لا يخرج القاضى من الحبس وان قال بغيره من التبرع من التبرع على امر كذا اما لا  
بسبب اليه ميان من وتو بود است ذكر هذا السبب ليس يصح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال رجل ادعى  
على عشرة درهم عند القاضى وقال عليه عشرة درهم ولم يرد على هذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا دعوى

مبيته وقال بعضهم لا يصح ما لم يقل القاضى حق يعطى هذا في النوازل وقال ابو نصر الضبيح لا يسمع الدعوى  
**حشاش** في دعوى الدين في التركة وفي الفتاوى الصغرى في اول كتاب الدعوى رجل ادعى على ميت ديناً  
او ادعى على ورثته وليس ايديهم شيء يقبل البيعة ويحلف الوثرة على العلم وكذا الولد بكن الميت مال متروك  
اقر المذمى يحلف الوثرة لان الحاجة الى اثبات الدين رجل ادعى ديناً في تركة واقام البيعة على ان التركة نوبته  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقبل ما لم يثبت التركة ولو كانت التركة ضياعاً او عقاراً لا بد من بيان الحد  
اما الوادعي فله الوارث فان التركة في يد غيره واقام البيعة على ان يقبل وقال بعضهم بكتفي وقبيل مطلقاً  
وهذا اصح وعلى الفتوى ولو ثبت هذا الغريم التركة واستوفى دية ثم حضر غير آخر لا يحتاج الى اثبات التركة  
ولو حضر الغريم الثاني فانك الوارث للدين وصدقة الغريم الاول فاخذ الغريم الاول من المال فهو يملكه لانه اقره تركة  
في الالف وحققها سوا رجل الدين اذا اقام البيعة على ان الوثرة تباعوا بعد امن التركة والتركة مستغفرة بالدين  
وقالت الوثرة ان ابانا باع هذا العبد حال حيوتنا واخذ الففن واقاموا البيعة فبيته رجل الدين ولو لانه  
ثبت الضمان عليهم وهم ينفون والبيعة للاثبات التركة المستغفرة بالدين اذا جازهم وادعى المدين لهم  
هو الوارث وللورثة حق الاستخلاص التركة بقضاء الذين وكذا الاحد الوثرة اذا اتسع الباقي ولو اتسع  
الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضى ينصبت وصينا والمسئلة مرفق في كتاب القضاء وفي ادب القاضى للحفا  
في باب اثبات الدين والحقوف رجل ادعى على ميت حقاً فخصه الوثرة او الوصى فلو قضى القاضى على احد الوثرة  
يكون قضاء على الكل وان لم يكن في يد ذلك الوارث شيء من التركة بخلاف دعوى العين على اذكرنا في اول  
هذا الكتاب لو اقر الوارث بالدين لزمه في حصته حق يستغرق جميع حصته عننا قال شمس الآلية الطوائف  
قال شيخنا يحتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى القاضى عليه باقراره اما بغيره الا ان لا يعمل  
الدين في نصيبه قال يحفظ من الزيادة وفي ادب القاضى ايضا رجل مات وترك الف درهم وعليه الف درهم  
وترك الابن فقال الابن كان هذا الف وديعة عند ابى فلان فجاء فلان وادعى وصدقه غمها الميت  
ذلك او كذبوا او قال لا ندرى لمن الالف فان القاضى يقضى بالالف للغريم ولا يجعله لمذمى الوديعة لان  
اقرار الوثرة لا يصح لانه لا يملك لهم في التركة لاستغفراهم بالدين وكذا تصديق الغريم ايضا صادق ملك الغير  
لان التركة لم يصير ملكهم اتمامهم في الاستغفراهم من التركة الا ان في التصديق اذا اخذوا الالف فالتبرع  
يرجع به عليهم قال القاضى الامام اذا اقر الوارث بالدين لا يصح في حق الغريم اما بغيره في حقه حتى لو ظهر  
مال الميت بالخزن المقر له وفي ادب القاضى ايضا ادعى على ميت ديناً بحضور امرئ واحد فاقربه واراد الظاهر  
اقامة البيعة حتى يكون رجوعه على جميع الوثرة جاز لما فيه الغايد كالوكيل ينفذ الوديعة اذا اقر الذي الوثرة







وكيل آخر فحضره ذكرنا تمام هذا في كتاب القضاء وكذا لو قام شاهد واحد على غيرهم وشاهد آخر على غيرهم  
آخر وارث آخر رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكذا فلان بن فلان بقبض المال الذي له  
عليه فحضر الغريم الذين والوكالة او جحد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والذين جحد هل يقضي  
بوكالة ما وطلدوا عندهم يقبل ويقضي وعند ما لا وقد ذكرنا في كتاب القضاء ولو حضر الغائب في حاجة الى اعادة  
البينة لان احد الوكيلين لا ينفرد بقبض الدين واحده فاضطر الى ان يتقرب ما عن الغائب اذا ثبت لم يكن له  
ان يقبض حتى يحضر الغائب مثله لو قام الوكيل البينة ان صاحب المال وكذا فلانا الغائب لمحضق مع فلان او  
قبض الذين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب لو مضى لواقام البينة ان فلانا  
او مضى اليه والى فلان الغائب عنده ما يقضي بوضاينه وبوضاينة الغائب عندهم يقضي بوضاينه وحل لان احد  
الوصيين يفرغ عنده قال في فوائد اسنادنا ظاهر الذين رجل من وكلاء القاضى اذ عني قبل القاضى على رجل انه  
وكيل من جهة فلانا الغائب بل بان حقوقه وديونه على الناس والغائب على هذا كذا فلم يجب المدعى عليه كون وكيل  
آخر من وكلاء القاضى اجاب بحضرة المدعى عليه قال ان موكله ليس على هذه العشرة وليس علم بهذه الوكالة  
فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضى فقبض القاضى ثبوت وكالته والمدعى عليه كانت لا يصح  
الحكم ولا يصير هو وكيل لان شرط قبول البينة انما هو الحضور ولم يوجد رجل اذ عني على انه وكيل باستيفاء الدين من  
رجل واحضر مجلس الحكم فاذا عني بالدين الا برأ والايفاء قال المدعى على ان الوكيل كان التوكيل بالناس الخصم لا  
يسمع هذه الدعوى انه لا يملك عمله وان كان التوكيل بغير الناس من جهة يكون انما ثبتت اقام البينة على  
الخصم اما بدون البينة فلا ولو لم يقبل هكذا وكالته قال المست بوكيل وصدة الخصم لا تقبض واثر هذا انه لو صالح  
مع الخصم ثم ظل المست بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدة الخصم لا يسمع **الفصل التاسع في دعوى الكفالة**  
في دعوى المال بسبب الكفالة بين المال لان الكفالة في الدنيا وبديل الكتابة لا يقبض وفي الجامع الكبير رجل اقام البينة على ان  
له الف درهم وهذا الرجل كفيل به فالمسئلة على اربعة وجها ما ان يدعى كفالته بمائة بان قال مالك علفلان فهو  
على اربعة بان قال الف الذي لك على فلان فهو على وكل وجه على وجهين اما ان كانت الكفالة بامر او بغير امر  
ان ادعى كفالته بمائة واقام البينة انه قال مالك علفلان فهو على وقال المدعى قبل هكذا وان على الغائب العلفلان  
سقى بالالف على الغائب الحاضر والمدعى بالخيار انما اخذ من الكفيل وانما اخذ من الاصل فان اخذ الكفيل رجع على  
الاصل ان كانت الكفالة بامر ولو كانت الكفالة مفترقة بان شهدوا انه كفيل لالف الذي له على فلان الغائب لم  
يشهدوا انه كفيل بامر فان القاضى يقضي على الكفيل الحاضر خاصة حتى لو حضر الغائب في حاجة الى اعادة البينة عليه وفي  
الاقتية رجل بايع من رجل متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بمائة يقضي له على الحاضر بالف درهم فلو حل

واقام البينة عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بمائة يقضي له على الحاضر بالف درهم  
منه عليه بالاصالة وخمسائة منها عن الغائب فان لم يأخذ الطالب منه شيئا حتى لقي الغائب في حاجة الى اعادة البينة  
اذ عني على آخر انه كفيل له وهو فلان الغائب على الحاضر بالف درهم بائنا رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه  
البائع فطلد البائع الثمن فاقام المشتري البينة انه لخاله بالثمن على فلان الغائب فحضر الحال عليه المال لازم على السائل  
في الاقتية رجل اذ عني على آخر الكفالة عن آخر مال الاجارة مطلقا بالغنم ويدعى على الكفيل وقال اني صنعت  
الاجارة في ايام الغنم واقام البينة عليه بغية الاخر يقبل بعد ذلك ان شاء اخذ من الكفيل والكفيل رجع على الاصل  
ان كانت الكفالة بامر وان كانت بغير امر لا يرجع وان لم يأخذ من الكفيل حتى حضر الغائب بالغنم ماض لا نه لا لزوم المال  
الكفيل الغنم الاجارة ضرر رجل اذ عني على آخر الكفالة عن رجل اقام البينة وقضى القاضى ان المدعى  
اخرج الكفيل من الكفالة وبراءة دتمه ثم علم ان الدعوى كانت باطلة والحكم يقع بحكمه فادعى ان يعيد المدعى  
ويقيم البينة على ذلك الرجل بالكفالة لا يكون له ذلك لانه ابراء دتمه امرأة اذ عني على رجل انه كفيل لها بدنيا وصلة لها  
الذي لها على زوجها فلان مطلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي عني غاب عني ثم اوفد غابا رجا  
وطلقت نفسها في مجلسه واقام البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة الكفيل يقبل وان كان الزوج غائبا وشعب  
الكفيل خصما عن الزوج رجل اذ عني على آخر انه كفيل له وقال ان ما في فلان الودع بمجهلا لوديعتي وهي كذا في عني  
ما في مجمل او اقام البينة عليه سمع من الدعوى **الفصل التاسع في دعوى الصلح** وفي شرح الشافعي رجل اذ  
دارا فافكر المدعى عليه فصالحه على نصف تلك الدار ثم وجد المدعى ثمة فاقام ما يأخذ النصف الباقي وكان يقف  
الشيخ الامام ظهير الدين لان الصلح اسقاط ومقاطا حتى عن حتى لا يقبض هكذا اجاب الامام خالي وذكر الامام خاهر  
زاده في نسخة ان هذا رواية ابن جماعة اما في ظاهر الرواية لا يسمع دعوى الباقي ولا يأخذها وقد ذكر وجه كلا  
القولين الخزانة رجل اذ عني حقا في ارض صالحه على مال ثم استخفت الدار بالبينة وقضى بها المستحق كان ذلك  
اليدان يرجع على المدعى ويأخذ منه ما دفع بدل الصلح ولا يستحق الدار الا ذراعا لا يأخذ منه شيئا ولا يرجع  
بشيء رجل اذ عني دارا فادعى المدعى عليه انه صلح من هذه الدعوى فلم يجد البينة وقضى بالدار للمدعى فخذها  
وباعها ثم ان المدعى عليها راد ان يستخلف المدعى بالله ما صلح قبل عوالت الدار له ذلك فان كل من النظر  
ان اجاز البيع يأخذ الثمن والاقتية في رواية هو المختار وان لم يبع الدار ما اخذ هو الدار وكذا لو اقام البينة  
على الصلح بعد القضاء بطل القضاء اذ جرى الصلح بين المدعيين وكتب الصلح فيه وبراء كل واحد منهما صاحبه  
الدعوى ثم تبين ان الصلح وقع باطلا لا نفوى الاية واراد المدعى ان يدعى اذ عني لا يبيع الا براء السابق والمختار  
انه يسمع لان هذا البراءة في ضمن ما فاسد فلا يعمل **الفصل العاشر في دعوى النسيئة** وفي الاقتية فصر في اقام



بينة من المضاري ان فلاقات في وهو ابنه وامره لا وارث له غيره ولم يحضر احد الابيه قبله حق فانه لا يمكن  
اثبات نسبته ومثلا لان شرط سماع البينة والقضاء بها ختم واحد والختم اثبات النسب المورث والوصي اومن  
لميت عليه بن او عند وديقه او غيرهم له على الميت بن او الوصي له ويسوفي ان كان مقرابا حتى او منكر له رجل  
ادعى على اخيه اخوه لا يبيد لانه ان ادعى بنهما الميراث والنفقة سمع الدعوى ونقض بانه اخوه لان هذا في  
الحقيقة اثبات البنوة من الاب لا من الام فكان هذا دعوى على ابى المذمى عليه وعلى المذمى عليه ولو اقر المذمى عليه اخوه  
لا يصح وكذا لو ادعى انه ابنه والاب غائب وميت فان ادعى بسببه مالا من النفقة وغيره ما يجزى ينصب خصما على الغايب لانه  
لا يتوصل اليه الا بآثار الحق على الغايب حتى لو حضر الاب وانكر لا يلتفت الى انكاره اما لو ادعى على رجل انه ابنه  
او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على غيره  
انه اعقه وهو حوله او ادعى الفرقة ان هذا كان عبدا له وانه اعقه او المرأة ادعت على رجل انها امه او ادعى  
ولا المولات والذى ادعى قبله منكر اقام المذمى البينة بغير سوء ادعى بسبب الاشياء مالا او لم يدع بخلا  
دعوى الاخ لا بد دعوى على الغير وهذا لو اقر انه ابنه او ابنه او زوجته او وجهه مع ولو اقر انه اخوه لا يصح  
دعوى المرأة على اخيه انما عني ان لا يصح من الدعوى وهكذا روى عن في الفرقة وهذا قياس  
ما ذكره الا قضيه انه سمع سخفا امرأة ادعت على رجل ليطا في دينه انه اخوه وهو يدعى انه عبده بغير البينة  
وينقض لها لانها تريد حياضه **سنة** وفي الاصل في كتاب الدعوى في باب الفرض بالولد وفي آخر كتاب  
الافراد من محض المردى رجل له عبد مخته فاقترع في مرضه من انه من ابنه وليس له ميراث وشبهه بولد له  
فانه ابنه ويرثه ولا يصح في حق سواء كان اصل العلق في ملكه او لم يكن وعقده من جميع المال وكذلك لو كان عليه دين بحط  
جميع ماله وليس فيه ابطال حق الفقهاء والورثة وكذا جارية ولدت نصحة واقترع مرضه انه ابنها وسواء كان اصل  
العلق في ملكه او لم يكن وفي الجامع الصغير كتاب البيع رجل له غلام ولد في ملكه فباع من رجل وبلغ المشتري  
من آخر ثم ادعى البائع بنسب الغلام بصفه الدعوى ونسب النسب بطل البيع استحسانا والقياس ان لا يصح للدعوى للتأخر  
والجواب ان التناقض متحمل في مثل هذا الموضع لان النسب كناية خفاء وصار كالمختلفة اذا اقامت البينة ان الزوج  
طلقها فلا تقبل الخلع ببيع وكما كانت في اقدم البينة ان المولى اعقه قبل الكتابة بغير طلاق في كتاب الدعوى  
بغير البينة وفي الجامع الصغير كتاب الدعوى رجل باع جارية قد حلفت عنه فولدت في يد المشتري فادعى البائع  
الولد بصفه دعواه وتصير جارية ام ولده وبطل البيع استحسانا فلو ان المشتري اعق الولد ثم ادعى البائع فدعوى  
باطل فلو اعق المشتري ام فهو ابنه بصفه دعواه ويرثه على المشتري حصته من الثلث هذا اذا ولدت لاقل من ستة  
اشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى من الجارية وباعها بعد سنتين حتى علم ان العلق كان ملك البائع فلو كان

مشكلا باجاءت بالولد ستة اشهر فصلا من وقت البيع ولاقل من سنتين فادعاه البائع لا يصح دعواه الا بصدق  
المشتري ولو ولدت لاقل من سنتين من وقت البيع فادعاه البائع وكذا المشتري لا يصح دعواه ولا يثبت النسب  
ان صدق المشتري ثبت النسب بطل البيع ويحل ذلك على الامتداد بحكم النكاح وفي الفروع غير ان ولدت  
من ستة اشهر من وقت البيع فادعاه البائع وادعاه المشتري مع دعوى البائع وبعد فدعوه البائع اولى وانما  
الولد فادعاه البائع وقد جاء في لاقل من ستة اشهر لاثبت النسب في الولد وانما لاقل من ستة اشهر فادعاه وقد جاء في  
لاقل من ستة اشهر ثبت النسب في الولد واخذ البائع ويرث الثلث منه وعنده ما يرث حصته الولد دون الام في  
السبع رجل باع امه له وبها حل فقال البائع ليس هذا الحل مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقل من ستة  
اشهر فادعاه البائع جازت دعواه وقرت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام او عتقها المشتري  
باطل ويرثها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع جميع الثمن الى البائع وفي الجامع الصغير صنف يد رجل قال هو  
ابن عبدى فلان الغايب والميت ثم قال هو ابني لا يكون ابنه ابدا وعنده ما اذا كان الغايب فيما اقر ثم ادعى المولى انه  
ابنه صحته دعواه رجل في يد يرب غلامان نولمان ولد لعنه فباع احدهما فاعققه المشتري ثم ادعى البائع الغلام  
الذى في يد امه ولد فيهما ابناهما وبطل العتق من المشتري وفي المتن اذا عالج الرجل جارية فيمادون الفرج فاول  
فاخذت الجارية ما به في شيء فاستدخلت فرجها في حدثان ذلك فعلق الجارية وولدت ولدا للولد ولد  
الرجل وتصير جارية ام ولده وفي الفتاوى رجل قال احد هذين الصبيين ولدي مع ويحرم عليهما فان لم  
يتن حتى مات جبر وشره على البيان ولا يثبت نسبته حتى يجمعوا على شيء **سنة** رجل ادعى على امرأة ابنه  
يصدق البينة او تصدق من المذمى عليه ولو ادعى انه ابنه ان كان يقر عن نفسه فذلك وان كان صغيرا لا يقر  
عن نفسه تصدق استحسانا والبينة شهادة رجلين او رجل وامرأتين وفي الزيادات في كتاب الاقرار ان قال  
لعبد هو ابني ان كان يعبروا بالغاير جمع الى تصديق ان لم يقر بالرق على نفسه انه حر حكم الولد في شرط التصديق  
اما اذا اقر بالرق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعبر حتى يصدق التصديق ولو ادعت امرأة على رجل انه ابنها لا يثبت  
بشهادة القابلة وقد ذكرنا في كتاب الشهادات رجل قال غلام هذا ابني ثبت النسب من غير ان يقول ولدت  
على فراشي ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال مني بصفه ولو قال مني ثم قال ليس مني لا يصح الثمن رجل ادعى على اخيه  
اخوه وطلب منها النفقة فانكر ثم ملكت المذمى في المذمى عليه بطل الميراث ويدعى انه اخوه لا يصح لان هذا ليس  
باقرار بالنسب حولا بغير التناقض بل هذا دعوى المال وفي دعوى الاخ لا حل للنفقة او الميراث لا شرط ذكر ولد  
كذا نقل عن امام الشافعي وفي ابن النعم بشرط ذكر الجد وذكر نسبة الاب لا ام الى الجد رجل ادعى على اخيه  
ابن عم الميت فطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك انه اخوه لا يصح فلو ادعى انه ابن عمه يسمع **سنة** وفي الاصل



رجل مات وترك في يد رجل درهم ودينارين وغير ذلك فادعى رجل انه اخو الميت لبيته وانه فاقه في اليد  
فان القاضي ثانی في ذلك ولا يعجل وكذا لو ادعى رجل الوصية من الميت وفقرها لما لو ادعى رجل انه ابن الميت  
صدقة وليد فانه ماير القاضى يدفع المال اليه لان الابن وارث على كل حال الا انه فيه احتمال مشاركة الغير وانه  
موصوم فلما استحقاق الاخ بشرط عدم الابن ولم يثبت في الوصية جعل مقرا على غير لانه اقرانه ليس بخلف  
الميت فلا يصح اقراره على الميت بدون الثاني فاذا ثانی ان حضر وارث اخر دفع المال اليه لان ذلك خلف عن الميت  
وكان القول قوله في الوصية وان لم يحضر وارث اخر اعطى كل مدعى الاقرب لكن لاخذ منه كغلة الله وان لم يكن كغلا  
اعطاه المال وضمنه وان كان ثقة حتى يهلك لعامة وكان غير ثقة تلزم المدعى القاضى حتى يظهر انه وارث  
لميت او اكثر ما يدرك ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدرة في القلوم شئ لكنه مذكور في المدعى القاضى  
اشبه بالمدعى وحده ما قدر رجل وعين ابنه يترشده هذا اذا قال ذواليد لا وارث له غير فان قال له وارث  
لكن لا ادري املا ولم يميتانهم لا يعين الميت وارثا غيره وكل من يرث بحال دون حال الاخ والاخ لا  
والنبت كالابن ولو ادعى انه اخ الغايبة مات وهو وارث لا وارث له غير او ادعى انه ابنه او ابوه او  
امولاه اعتقه او كانت امرأة فادعته انها غمة الميت او خالته او بنت اخيه وقالت لا وارث له غيري وادعى  
اخر انه زوج او زوجة للميت وان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقه ما ذواليد وقال لا ادري  
لميت وارثا غيره او لا لم يكن المدعى الوصية شئ بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضى المال الى الابن والاخ  
ومولى العاقبة والعاقبة او خالته او بنت الاخ اراد به مدعى البنوة او الاخوة اذا انفرد اما عند الاجتماع  
لا يزاحم مدعى البنوة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذ ان احده مدعى الزوجية او الوصية بجميع او ثلث  
المال يستدل باقرار ذواليد مدعى الاخوة او البنوة او ثلثه قال بعد ما استجمل الابن هذه المرأة الميت او  
زوجة الميت او موصى له وهذا اذا لم يكن للمرأة اول ولزوج او لموصى له بنية اما اذا اقام واحد منهم بنية اخذ  
بنيته وهل باخذ منه الكفيل قد ذكرنا ولو اقر ذواليد ان صاحب المال كان رجلا وانه اقر ان هذا ابنه او ابوه  
او مولاه او وصى بجميع المال او ثلثه او هذه زوجة للمال لابن والمولى ما لو انما انه اقر بهذه الاشياء بخلاف  
النكاح وولا المالات والوصية بان ذواليد اقر بقبض المهر ولو حضر صاحب المال حي بعد ما ادعى رجل انه  
مات وهو اخو او ادعى البنوة وتام هذا ما في الجامع الكبير الباب الاول من الاصل **في يد رجل اقام**  
**رجل البينة** ان اباه مات في هذه الدار لا يقبل هذه الشهادة واصل هذا انهم ان يشهدوا ان الدار كانت لبيته  
ولم يزدوا على هذا من ميراث لا يقبل وقال البوس اخر يقبل وهذه اربع مسائل احدها ما ذكرنا الثانية  
اذا شهدوا انها كانت لبيته ولم يقولوا مات وتركها ميراثا منهم من قال هذا ايضا على الخلاف ذكرنا في الوجه الاول

وهم

او في بيته مات وترك ميراثا له وهمنا يقبل الثالثة لو شهدوا انها كانت لبيته او في بيته يوم مات فقبل  
هذه الشهادة ايضا الرابعة لو شهدوا انها لبيته ولم يقولوا مات وتركها ميراثا منهم من قال هذا ايضا على الخلاف  
الذي ذكرنا في الوجه الاول ومنهم من قال هي لا يقبل بالاجماع وهو خيار الامام الفقيه وهو الاصح الكل  
في الاقضية وفي الجامع الصغير لو شهدوا ان هذه الدار كانت لبيته اجرها ذواليد او ودمها منه او عارها منه  
او غيرها منه يقبل من غير ذكر الجدا بالاجماع رجل مات وله في يد رجل لربعة آلاف درهم ودية فقال المدعى لرجل  
هذا ابن الميت الذي ادعى لا وارث له غير فان القاضي اقر ان يدفع المال اليه ولو قال هذا ابنه واخر وقال  
المقر له ليس له ابن غيري ففقد القاضى جميع المال ميراث قسم بين الغنماء او بين الورثة قال لا ناخذ من الغنم  
لان الوارث كغلا فمن هذا المرحا طرطبة القضاء وانه ظلم عنده ما ناخذ كغلا ولما راد الاقوال واللقطة ان  
دفع اللقطة للبينة لا بالعامة لا ياخذ كغلا وان كان الدفع بالعامة او في الابن باقر العبد ياخذ كغلا  
بالاجماع **في يد رجل اقام** السلام رجل ادعى اذا في يد رجل الارث عن بيه ثم ظهر ان الدار لم يكن  
يد المدعى عليه باقر المدعى ثم ادعى المدعى هذه الدار على رجل اخر سمع وقيل لا يسمع وادعى رجل قال هذه  
الدار كانت ملك والدي فلان من فلان مات وترك ميراثا لي ولا خي فلانة لا وارث له غيري وادعى ايضا  
ودواب وقسمنا الميراث فصار هذه الدار لقسمه نصيب اليوم ملكي بهذا النسب في يد غيري يسمع  
لو قال مات والدي وتركها ميراثا لي ولا خي فلانة ثم ان اخي فلانة اقرت بجميع نصيبها من هذه الدار  
فمنه دعوى الاقرار وقد ذكرنا في اول الكتاب رجل ادعى محمدا وادام البينة فادى المدعى عليه فقضى  
على الوارث بثلث البينة ثم ان الوارث اقام البينة على الملك المظن هو لسمع ان قال الوارث عند القضاء ملكي  
بالورثة صار مقضيا عليه فلا يسمع هذه الدعوى وقد ذكرنا هذه المسئلة تمامها في كتاب القضاء **الفصل الحادي عشر**  
**دعوى القرض والجرية** وفي الاقضية عبد في يد رجل اقام العبد البينة انه حر وقال ذواليد انه عبد فلا  
او دعيه او اجره فيقضى ذواليد ولو اقام العبد البينة على مولاه انه حر الاصل وادام مولا البينة  
انه عبد فيقضى العبد ولو ان المولى يصح خصما لا يثبت بنية العبد بالجرية ما هيها فالمدعى ليس يخصم ولكن بحال  
بين العبد وبين ذواليد اصل المسئلة الوكيل ينقل المرأة اذا قامت البينة البراءة على الطلقات لا يقبل لكن بحال بينهما  
وبين الوكيل استحقا كما هذا ولو قال العبد انه اعتقه فلان وذواليد لم يقيم البينة على الايداع والاجازة  
بحال بينه وبين العبد لانه اقر بالبرقة ثم ادعى العتق ولو قال ناخر الاصل كان القول قوله بحكم الاصل والاقام  
ذواليد البينة على الايداع دون الملك للغايب حين اقام العبد البينة على الحرية لا يقبل بخلاف ما اقام العبد  
البينة ان فلانا اعتقه يعني الذي ادعيه انه يدفع عنه خصم العبد لانه اقر بالبرقة بنفسه وسياتي تمام هذا



السائل في فصل الذبح امت في رجل قالت انام ولد فلان او من برة او كباسته او اعتق فقال ذواليد انما  
ملكه فالقول قد ذى اليد وقال ابو بصير في القول قول الامه ولو صدقته المقره في انما امه له وكذا في الاستيلا  
او العتق فالقول قد ذى اليد ولو قال ذى اليد اشترى بيها من فلان وقالت الامه اعتقته فلان واقام كل واحد  
بما بينة فبينة العتق او لا اذا كان اليد المشتري قبض معاين ولو ان رجلا قدم ببلد ومعه رجل و  
وصيان بخير و هو فيه فلا يدعي انهم ارقاقه وادعوا انهم احلوا الحرام لم يقروا له بالملك كحلال  
او بيع او بقر له بينة وان كانا من الهند او الترك او الروم وفي الجامع الصغير في كتاب العتق فلا  
في يد رجل قال الناحر وقال الذي يدعي هو عبدى ان كان لا يعبر بالقول قول الغلام يدعى اليد وهو كالمساع  
وان كان بالغاً او صغيراً يعبر بالقول قول الغلام ولو اقام البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فبينة الغلام  
اولى هذا في الافضية ويجوز ان يكون القول قوله والبينة ببينته كالمودع اذا قال مرددت الوديعة كان  
القول قوله ولو اقام البينة فالبينة ببينته وكذا الرجل اذا قال للغير ارضعت ولدى بلبس البقرة ف  
لا بل بلبس فالقول قولها ولو اقام البينة فالبينة ببينتها ومسئلة اخرى من سبل السلم اذا قال في السلم  
اجلكت شمر او فسخي وقال المسلم اليه لم يفسخا انما اخذت منك السلم الساعة فالقول قول المظبوط  
على الطالب البينة فلو اقام البينة فالبينة بينة المطلوب ايضا في الكافي وفي ايضا في كتاب النكاح اذا بعث  
الزوج اليها فقالت هذا هديتي وقال الزوج هو كسوة فالقول قول الزوج والبينة ببينتها فان اقام  
البينة فالبينة ببينتها ايضا وفي الزايدات رجل باع عبداً من رجل فلما طلب منه الثمن قال المشتري انك بعت  
اخر لانك اعتقته البتة او قال انك حلفت وقلت ان اشتريت العبد فمخى وعقوت بعتي وى واقام  
البينة تقبل ولو دفع الثمن ليسر وقد كذا ولم يقيم المشتري البينة لكن اقام البايع البينة انه اعتق قبل البيع  
تقبل بناء على ان الساقتن محل في العتق وفي الاجناس دعوى المشتري انه خرا وعقته البايع عتق عليه  
لا يقبل بينة المشتري على البايع وعند من يقبل وكذا في المشتري ان الارض المشتراة مقبنة او مسجد وان قد  
القاضي اقراره ثم اقام المشتري البينة على البايع يرجع بالقبول قبل العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق  
سمع والناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا يشترط الدعوى وفي الاعناق المبتدأ بشرط الدعوى  
عند ايج وعند ما ليس بشرط واجمعوا انه لا يستلزم بدو الدعوى في باب السلسلة من بيع الزيادة  
واجمعوا على ان دعوى الامه ليس بشرط وفي الجامع الصغير في كتاب البيوع عبد قال لرجل اشترى في عبد  
فاشتره فاذا هو خرا ان البايع حاضر او غايبا غيبة معروفة لا يرجع على العبد بشئ وان كان غايبا لا يدرك  
مكانه يرجع على العبد بالهوى والعبد على البايع وعن من لا يرجع على العبد لو قال لرجل اشترى في عبد فله

فاذا هو خرا يثبت حرية الاصل ويثبت الحرية بالاعناق المبتدأة فان كان المراد الحرية الاصلية فالدعوى فيها ليست  
بشط والمناقض لا يكون مانعا وان كان المراد الاعناق المبتدأة فدعوى وان كانت شطاً عند ايج كاذراً الا ان  
الناقض لا يمنع صحة الدعوى العتق المبتدأ لان المولى يفر به وقد ذكرنا نظاير هذا في فصل دعوى النسب لارث  
عبد اقام البينة على مولاه انه فلان اعتق فلان عبد فهدى خرو وقد اعتق فلان عبد لا يقبل هذه البينة ولو  
الشرط دخول الدار قبل بالاجماع وكذا في اثبات كل شرط ينشربه الغير رجل ادعى في عبد اشترى محضته وكذا  
لو ادعى وكيل العبد حرية بشرط محضته ولو فسخ العتق بالشرط الاصلية لا يشترط محضته عند ايجع بالشرط  
على البايع المسائل في فوايد الامام طهير الدين المغربي **الفصل التاسع عشر في دعوى النكاح** وفي مختصره  
رجلان ادعيا نكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحدهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما قال وحكي عن كرام الله  
على السعدي انه قال لا يخرج احدهما الا باحد من اثلاثه احدها اقرار المرأة التاكونها في يد احدهما الثالث  
دخول احدهما بالان يقيم الآخر البينة ان نكاحه سبق وهذا الم يورخ او ان خافا رجلا واحدا فان اقرار  
تاريخ احدهما سبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حدهما يدعى له وان اخرج احدهما دون الآخر فبينة  
التاريخ اولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا لآخر يد فبينة صاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما ولا لآخر تاريخ فهي لليد  
اقرت له وهذا كله في حق المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق فيقتضى له وان كان تاريخهما سواء اولى  
يورخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر يرتان ميراث زوج واحد فان جاءت بولدت  
النسبها ويرث من كل واحد منهما ميراثا كاملا ومما يرتان من الابن ميراث واحد وفي النسبة لو اقام البينة  
على النكاح في حال الحيوة غير ان احدهما اقام البينة على النكاح وعلى اقراره حاله بالنكاح لا يخرج هو ببلد البينة  
اما لو اقام احدهما البينة على اقرارها بالنكاح بعد المماتى يقضى له بالنكاح كالمواليا اقرارها لاحد ما بعد  
البنتين رجل ادعى نكاح امرأة واقام البينة وقضى له به ثم ادعاهما اقرارها المرأة واقام البينة لقب  
وكذا لو ادعى بسبب لود واقام البينة وقضى له ثم ادعاهما اقرارها البينة لا يلتفت اليه في اول كتاب الحق للام  
الشخصي وفي المللك للطلق اذا قضى بعبد لرجل ثم ادعى اقرار العبد له واقام البينة يقضى له في الزيادات  
وقد ذكرنا المسئلة في كتاب القضاء **نوع منه** وفي النسبة امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الزوج ثم ادعى  
انه تزوجها بعد ذلك واقام البينة يقبل بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بخبرها ولو ادعى على امرأة انه تزوجها  
فانكرت المرأة فادعت الزوج فجاءت المرأة تدعى ميراثها الميراث وكذا لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر  
ثم ماتت المرأة وطلب الزوج الميراث له الميراث قال وهذا قولها لا قول له فان لم يذكر في اقراره الاصل في  
باب الاقرار بالنكاح اذا اقر الرجل انه تزوج فلانه يثبت في صحة او مرض ثم حذر منه المرأة في حيواته وبعد موته



وان اقرت امرأة بالنكاح ثم تحدد وماتت ثم صدقها الزوج بعد موتها جازعدها وعندنا لا يجوز لانه لا  
عقد عليه ولهذا لا ينفذ في نكاحها واربع مائة في السنة امرأة ادعت على زوجها انه طلقها فانكر الزوج ثم ماتت  
فطلبت ميراثها او ميراث رجل ادعى على امرأة نكاحا وقال ان زوجك الغايب طلقك وانقضت عدتك وانما تزوجت  
فاقرت بنكاح الغايب انكرت الطلاق فاقام المدعى البينة على طلاق الغايب قبل البينة ولا يحتاج الى العادة  
لو حضر الغايب رجل ادعى بنكاح معتدة بشرط حضور زوجها سواء كان الطلاق رجيا او باينا رجل ادعى  
نكاح امرأة فقالت المرأة انا امرأة فلان وفاقت البينة لا يصح هذا الدعوى رجل ادعى على امرأة نكاحا فقالت من  
سكوتها ان مدعى يوديم كنه غايب اخر في بوفاته فزوجت بهذا بعد انقضائه عذق فالمرأة المدعى لما لو قالت  
من زمان مدعى يوديم لكن بشي ازين ان مدعى اول يوديم المرأة للثا وصل هذا في الفتاوى كتاب النكاح امرأة  
قالت زوجت نفسي من زيد بعد ازواج نفسي من عمرو والزوجان يتدعيان في امرأة زيد عندنا لا يصح هذا الدعوى  
الفتوى رجل ادعى نكاح صغيرة وقال زوجها اني قاضي جند ولم يذكر اسم القاضي ونسبه لا يصح هذا الدعوى  
ينبغي ان يذكر هل الصغير والى ام لا وهل القاضي جند ولاية تزوج الصغير لم لا امرأة ادعت النكاح على رجل  
فقال الرجل انك اقرت انك في عقد الغايب لسمع هذا الدفيع لاحتمال انها اقرت ثم انقضت عدتها ثم تزوجت نفسها  
منه وان اقرت بعد ما زوجت نفسها منه لا يصح غير ان دعواه فساد النكاح اقراره بلحكمة فحكم عليه وفي  
ادب القاضي للحضرة ابواب الدعوى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات يوم  
ففقض ثم ادعت امرأة على هذا الميت انه تزوج بعد ذلك التاخير بيوم يقبل البينة ويقضي بالنكاح يوم  
القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل على آخر انه قتل اباه يوم كذا وقضى القاضي به ثم ادعت امرأة بعد  
هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوج بها لسمع وفي الفتاوى للقاضي الامام اذا قالت المرأة تزوجت بغير الشهادة  
او في العقد او حال ما كنت بحبيبة او امة فالنكاح الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجمعا فان نكر الزوج  
بشي من ذلك وكذبته المرأة يكون طلاقا حكما وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا كان للمرأة زوج  
معروف طلقها فترجعت باخر وقال تزوجت وانا في العدة ان كان بين الطلاق الاول ونكاح الثاني اقل من  
شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقداره شهرين لا يقبل قولها عندنا وهذا بخلاف المصلحة اذا عدت  
الزوج الاول بعد شهرين قال لم تزوج غيري كان القول قولها وليس هذا كالعدة وما يشبه هذا **في هذا**  
**المرا** امرأة ادعت من المثل ثم ادعت بعد ذلك السنة لسمع وعلى القلي لسمع امرأة ادعت على وارث زوجها ميراثا  
فالقول بوقف قد شهدوا بالقاض كان ميراثا كذا اعلم ذلك ان قالوا لا قال كان كذا دون ما قال  
في المرة الاولى الى ان انتهى على ميراثها وفي الاخرية رجل قال بعد من امرأة انه بقي ميراثها ميراثا

وما يشبه هذا

ثم ادعى هذا رجلان وشهدا آخران انه تزوج بها في الف وخمسة الف وخمسة مائة ويدخل الان بمائة في هذا  
**الفصل الثالث عشر في الغيب** وفي الاصل تفسير النكاح ومسايله وفي الجامع الصغير هو رجل  
الى جنبه مسنة وخلف تلك المسنة ارض رجل بلزقه بالسنة واشى وليس المسنة في يد احد من اهلها  
فالمسنة لصاحب الارض عندنا وعندنا يفضل صاحب النهر يكون حرا للملح طينه وغير ذلك من اصحابه  
جعل هذه المسئلة في المسئلة اخرى وهي ان من حضر في ارض موات هل يستحق الحريم كما يستحق الحيوان  
او لا يستحق وعندنا يستحق ومنهم من قال هذه المسئلة مبتدلة ولله حريم بالاجماع كالنهر واختلفوا  
في مقدار الحريم ثم ذكر في مختلف الرواية ان عندنا من مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعندنا مقدار بطن  
النهر من كل جانب وهذا اذا لم يكن المسنة يد احد من اهلها وان لم يكن المسنة مشغولة بحق احد مما يملكه من ارض  
فان كانت مشغولة بل كانت لا احد ما عليه غراس فيلصاحبها واختلف المشايخ في ولاية القاء الطين  
لصاحب النهر عندنا لا وكذا اهل الصحاح لا رضى ان يمنع صاحب النهر من الميراث عليها واختلف المشايخ فيه دار  
فيها عشرة ابيات في يد رجل ويثبت منها في يد آخر اختلفا في المساحة فهي بينهما نصفان وكذا ثوب في يد رجل  
طون منه في يد رجل اخر ادعياه فهو بينهما نصفان علو رجل وسفل اخر للبصاحب السفل ان يتد في حايطة  
وندا ولا ينيق كوة الا برضا صاحب العلو وعندنا لا يتصرف فيه الا بصاحب العلو وكذا الوتر في صاحب  
العلو لا يمنع الا بصرفه من قال اما لا تفسير في الحج ومنهم من قال الخطر اصل عندنا والطلاق عارض  
عندنا ماعلى عكسه زانية مستطيلة يتسقط بها زانية اخرى مستطيلة غير نافذة فليس هل الزانية الاولى  
ان يغتصب بابا في الزانية القصوى فان كانت القصوى سديرة فذلك طرفها كان لهم ان يغتصب بابا ولو  
ادوا ان يغتصب بابا في الشارع لا في السكة له ذلك عندنا في يد رجل قام رجل البينة انه عهد عطسه منه الذي  
في يديه واقام آخر البينة انه عهد او دعه الذي في يديه فانه يقضي به بينهما رجل ادعى دار في يد رجل انها  
وهي ماله في وقت كذا فسل البينة فقال لمحمد في الهبة فاشترى بها منه واقام البينة على الشر قبل الوقت الذي  
يدعى فيه الهبة لم يقبل وفي شرح الطحاوي رجل ادعى دار في يد رجل انها له وادعى الآخر انها له والذي في  
يد الدار منكر لدعوى ما فاجله في هذا ان يقول اذا سارع انسان في عين الحج اما ان كان ابيها او في يد احد  
او في يد الثاني ادعياه ملكا مطلقا او شر من واحد او من اثنين ارخا نكاحا واحدا او نكاحا وتاريخ احدهما ارجح  
او تاريخ احدهما ولم يورخ الاخر اما اذا ادعياه ملكا مطلقا ان كان في يد ثالث ولم يورخا او تاريخا واحدا  
فهو بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فندخ ومن يقضي له سبقها تاريخا ولم يذكر الخلاف في الاصل  
وان ارخ احدهما ولم يورخ الاخر فندخ لاجل التاريخ ويقضي بهما نصيبين هذا اذا كان في يد ثالث واذا كان



في يد احدى النصفين الخارج الا انهما تاريخ احدى ما ذى اليد السابق بقضيه وان ادعى احدى ما ولم يوزع الا  
لا عبرة للوقت عندئذ الخارج ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا الميراث من ابى ان كان العين بيد ثالث  
ان لم يوزع او تاريخا واحدا فلهما نصفان وان كان لهما سبق تاريخا بقضيه عندئذ وسع وقال بقضيه  
بينهما النصفين وان ادعى مالك الميراثين بقضيه لاسبقهما تاريخا بالاجماع وان ادعى احدى ما ولم يوزع الا بقضيه  
نصفين بالاجماع ولو كان يدعى ما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذى اليد السابق فهو عندئذ وسع وان ادعى  
احد ما ولم يوزع الا بقضيه بالخارج بالاجماع وان كان يدعى ما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدى ما  
اسبق فلهما نصفان ولو ادعى الشراء والدار بيد ثالث ادعى كل واحد منهما الشراء من ذى اليد ولم يوزع واقاما البينة  
بقضيه بينهما نصفين لكل واحد منهما النصف نصف الشراء وان شاء ترك فان ترك احدى ما ان ترك قبل القضاء فالآخر  
بقضيه جميع الشراء بخلاف وان ترك بعد القضاء لا يقضي الا بالنصف نصف الشراء وان ادعى من غير صاحب اليد فهو بينهما  
نصفان هذا اذا لم يوزع تاريخا واحدا فان تاريخا واحدا سبق فاسبقهما تاريخا بالاجماع وان ادعى احدى ما  
ولم يوزع الا بقضيه لصاحب التاريخ بخلاف ما اذا ادعى مالك من جملتين فلهما نصفان ولو شهد بهما الذي  
لم يوزع على القبض فهو اولى من الذي ادعى وكذا لو ادعى تاريخا واحدا ولو شهد بهما القبض فهو  
لصاحب القبض الا اذا كان تاريخ الاخر سبق هذا اذا كان يد ثالث فان كان يد احدى ما فهو اولى لان هذا يقهر  
عيان سواء ادعى الاخر او لم يوزع ذكره القبض اولى من ذكره العيان اولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف  
ما اذا ادعى مالك من جملتين والدار يد احدى ما فانه بقضيه للخارج سواء ادعى او لم يوزع او تاريخ احدى ما ولم  
يوزع الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد السابق ولو ادعى احدى ما الشراء والآخر الهبة او الصدقة والرهون وكل  
ذلك من رجل واحد فالشراء اولى بالاجماع هذا اذا جهل التاريخ فان علم ايها اولى فهو اولى ولو كان كلاهما هبة او  
صدقة او احد هبة والآخر صدقة فالمدعى الشراء هو القبض لا يصح وان ذكر والقبض ولم يوزع او تاريخا واحدا  
واحدا فلهما ان كان لا يحمل القسمة كالعبد ونحوه وان كان يحمل القسمة كالدراهم ونحوها يقضي لها الاجماع ولو كانت  
الدار يد رجلين عندئذ وعندهما يقضي بينهما نصفين ولو كان في يد احدى ما يقضيه بالاجماع ولو كانت الدار  
يد رجل ادعى احدى ما انما له وادعى الاخر ان نصفها له واقاما البينة عندئذ يقسم بينهما ارباعا بطريق المنازعة وعندئذ  
ان لا يطريق الهبة المضاربة ولو كانت يد احدى ما يقضي بالدار لصاحب جميع النصف قضاء التزل والنصف قضاء الاستحباب  
وفي الاقسمة اذا اقام الرجل البينة على هبة مقبوضة من رجل واقام الاخر البينة على الشراء من آخر واقام الثالث البينة على الارث  
من آخر واقام الرابع البينة على الصدقة المقبوضة فتقضي بينهما ارباعا ولو اقام احدى البينة على الارث من ابيه واقام الاخر البينة  
على الشراء من ابيه فالشراء اولى والهبة والصدقة كالشراء والرهون مع القبض اولى من الهبة مع القبض وهذا اذا ادعى

تلقه الملك من واحد ولو ادعى تلقى الملك من اثنين فاذا ذكرنا في الميراث فهو جوابك وهذا سواء ادعى باسب وجواب  
بسيين مختلفين ويقع الفرق بين هذا وبينها اذا ادعى مالك من واحد فلهما نصفان اذ ادعى احدى ما  
ادعى احدى ما ولم يوزع الا بقضيه بينهما اذ كان الشيء يد ثالث واذا ادعى مالك من واحد يقضي لصاحب التاريخ  
انما الدار ان كانت يد احدى ما يقضي للخارج الا اذا كان تاريخ صاحب اليد السابق واذا ادعى مالك من واحد يقضي  
لصاحب اليد الا اذا ادعى تاريخا بالخارج اسبق وان لم يكن لها بينة حلف لها فان حلف صاحب اليد ترك في يد من قضاه ترك  
وان حلفها فاقضى بينهما وان ادعى احدى ما الشراء والارث والاخر الملك المطلق العين يد ثالث واقاما البينة  
المطلق اولى ولو كانت يد مدعى الشراء والارث وادعى الخارج انه ملكه مطلقا يقضي للخارج لان المشتري ترك منزلة  
البائع والارث ترك منزلة الميراث والبائع والميراث لو شهد بالخارج اولى كذا هذا **فصل في الاقسمة دار في رجل**  
اقام رجل البينة انما كانت لبيته وتركها ميراثا له واقام ذى اليد البينة كذلك قضى بالدار للخارج بخلاف الخارج  
اذا ادعى احدى ما وذى اليد حيث يقضي لذي اليد عند اصحابنا وذكر الامام جواهره في كتاب الولاء في باب الشهادة في قوله  
ان ذى اليد ادعى الخارج فادعى الخارج انه ملكه وغضبه ذى اليد او دعيه او عارضة كانت بينة الخارج  
وانما يخرج بينة ذى اليد على الخارج اذ لم يدعى الخارج فعلا على ذى اليد لما اذا ادعى كالشراء وغير ذلك فبينة اولى  
لانه اكثر اثباتا لانهما ثبتت الفعل عليه ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع الحق والمدير فصاحب اليد اولى ولو ادعى  
الشراء من ثالث فبينة ذى اليد اولى وتفسير الخارج وصورة بل الشراء ما ذكر في الاقسمة ان الخارج وذى اليد اولى  
اقاما البينة على ثوبان فلهما نصفان في ملكه يقضي لذي اليد اذا كان ثوبا لا يعاد نسجه بعد النقص اما يعاد نسجه  
بعد النقص فانه ينقص ويغير ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على اولى الملك فلم يكن مع الشراء وفي وصف  
الغنم اذا اقام كل واحد منهما البينة انه صوف جرحه يقضي لذي اليد وفي الشتم اذا قال سلاما لربه او في دعوى  
من سمعته او نوة او آجرة او سوق او دق طح في ملكه وجلد سح في ملكه فخرج وان كان كوزا او صفيلا او طسنا  
او آنية من حديد او صفر او نحاس او شبه او صاهن او مصرعين من سراج او اقواح او قابوق او صدوقا او سريرا او حمله  
او قبة او سيف او خفاف او فلا نسق يقضي بالخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضي لذي اليد اما السيف فلهما نصف  
مترين ومنه يضر برة واحدة فيسأل علما الضياقة ان قالوا بضر برة يقضي للمدعى وان قالوا برة واحدة يقضي  
لذي اليد والبناء والتخلع ولو كان القطن والكتان يعاد بغير عيب كحوله وهو ان يبلغ الناله ثم يغير من موضع آخر وكذا  
الحظيرة وكل ما يحال الربون لانه لا يمكن ان يغير بل يرض ويحج جات الحظيرة ويغير ثانيا رجلا ان اقام البينة كل  
واحد منهما على ان الزرع والارض له يقضي بالارض والمدعى اما الارض فلا يسكن وكذا زرع يعاد فان كان  
زرعا يعاد وكذلك يعاد الارض وفي المقتاة المحسنة اقام البينة على انه قباؤه خاطه وحشاه وبطنه في ملكه يقضي للمدعى



وكذا لو اقام البينة على انه صنع هذا الثوب كذا في الحمام سواء وكذا في المحفلة كنه وكذا لو اقام البينة على ان  
انه صاغه او لبن انه ضربه في ملكه فان شكك عليهم او اختلفوا في رواية او سليمان يفتي في اليد في اليد  
او حتى يفتي بالخارج اقام البينة انه من موشاة او من نخلة يفتي في اليد في الفتاوى والقاضى العام ولو اقام  
له صاعدا لم يكن هذا الدعوى الناجح لان الحق مضاع مرة بعد اخرى وكذا النسخ في مرة بعد اخرى ولو نازعا  
عن صف اقام ذو اليد البينة انه ملكه جزء من ثلثه وهو ملكها واقام الآخر البينة انه ملكه جزء من ثلثه يفتي في اليد  
لان جزء الصف لا يكثر فاجزأنا ولو اقام الخارج البينة على ثلثه في يد غيره انما ثلثه وجزء هذا الصف منها واقام  
ذو اليد البينة ان الثلث الذي يدعيها له وجزء الصف منها فانه يفتي بالثلاثه لا بدعيها اذ عيا في الشا ملكا فيقتض  
بالثلاثه للخارج ثم يبيع الصف لان الجزأين من اسباب الملك وفي الاصل لو شهد المدعي ان هذا الخط من مخرج  
او هذا الذي يرب من كده او هذا التمر من نخلة يفتي في يد جلد ثلثه ووضو ثلثه وطم ثلثه الصريح هو التسوية في الصف  
كلها وعنهم لو اقام من الخطه من مخرج فلان والتمس من نخلة فلان فانه يستحق صاحبه النزع والفضل هذا الاثر  
ولو قال من الخطه من ارض فلان لا يستحق صاحب الارض من هذا شيئا وعنهم في موضع آخر انه اذا لانه اخذ من  
ارضه فخره عليه وهذا في ارض الاصل حل تحت في ملكه دابة فاقام البينة انما له تحت ملكه واقام الخارج البينة  
ان الدابة له يفتي بالخارج اراد به اختلاف في ملك الام ولو اقام المدعي البينة ان الولد نتج في ملكه من ابته في يوم  
واقام ذو اليد البينة انما دابة تحت ملكه هذه الدابة التي هي ملكه فذو اليد اولى لان البينة قامت على ملك  
الولد بالنسبة وفي الاصل على الملك المطلق وكان الخارج اولى واذا استحق الام بعد الولد في الملك ضرورة حل  
اقام البينة على عبد وفي يد غيره انه عبد واقام ذو اليد البينة انه عبد ولد في ملكه يفتي في اليد وكذا لو اقام  
اليد البينة انه ملكه من قبل ملكه بشرا او ميراثا وهبة او صدقة مقبولة فانه ولد في ملكه الذي ملكه من قبله لا يفتي  
الملك من جهة فحانه حضور واقام البينة على النسج وكذا الدواب ما نسخ من قواحد من الثياب فلولم يتم ذو  
اليد البينة على النسج والولادة والنسج وقد اقام المدعي البينة على الملك المطلق يفتي بالمدعي فلو قضى بالمدعي  
ثم جاء رجل وادعى انما دابة تحت ملكه قضى به له لا يرى ان ذاليد لو وجد بينه على النسج بعد ما قضى عليه  
بالملك المطلق للمدعي قبل فلان يقبل بينة النسج من غيره اولى وان اعاد المقضى له بينة على انه عبد ولد في ملكه  
قبل ان يفتي المدعي انما لم يفتي المدعي انما لان المقضى الاول صار ذاليد ولم يعد البينة على النسج حتى قضى بها  
لأن المقضى الاول ثم اقام المقضى البينة على النسج لانه لم يفتي بالقضاء لانه انما صار ذاليد بحكم القضاء الاول  
وقد انتقض ملك اليد بالقضاء الثاني وصار المقضى له ان ذاليد وكان بينه اولى ولو اقام المدعي الاول البينة على  
النسج ولم يقض له حتى اقام البينة على النسج ايضا قضى بينهما نصفين الشاهد لو عاين الولد وضع منها

ويقال انه ولد جازله ان يشهد على النسج وعلى هذا لو شهد شاهدان على النسج لزيد وشهد آخر ان لم يشهد  
هذا بان اعي الشاهد انه يرفع من ابن ابن كان في ملكه والاخر ان راياه شره يرفع من ابن ابن كان  
يفضل الشهادة للفرعين جلا ان ثلثا عا في دابة في يد غيره واقام كل واحد من البينة انما دابة تحت في ملكه  
ووقت كل واحد منهما وقتا نظر الح من الدابة والى ما وقت السنة فيقتضى لمن وافق توقيته سن الدابة ولا  
غيره للاول وان كانت مشكلة الاقدام ولو كان على غير الوقتين مثلا دونه او اكثر بطلت البينة وان كانت مشكلة  
للامر من قضى به للاقدام وفي الاصل ان كانت مشكلة والسنة على غير الوقتين يفتي بينهما نصفين قال بعض اصحابنا  
هذا الجواب لحد الفصلين وهو اذا كانت مشكلة اما اذا كانت مشكلة على غير الوقتين بطلت البينة وهم  
من فتح الجواب منها ولوله يوقا يفتي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما دون الاخر اذا اقام رجل البينة  
على عبد في يد غيره انه عبد ولد في ملكه ووقت البينة وقتا والعبد اكبر من ذلك او صغر فانه معروف لا يقبل  
هذه الشهادة امة في يد رجل اقام رجل البينة انما امة فان قضى بملكه كذا قضى به له على هذا الرجل واقام  
ذو اليد البينة انما امة ولدت في ملكه وهذا على ثلاثة اوجه ان شهدوا ان فلانا القاضى قضى به له ولو  
لم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا يقبل بينة ذي اليد لانه لا يمكن ان يملكها من جهة فلا ينقل القضاء  
الا بيقين ولم يؤخذ انما اذا بينوا سبب القضاء بان شهدوا ان القاضى اقر عنهم انه قضى على هذا الشهادة ثم شهدوا  
عنده انما له اقراره فانه قضى له بالبينة بالنسج فانه ينقض القضاء بالاتفاق لانه لا يمكن ان يملكها من جهة  
وذو اليد اقام البينة على النسج بعد ما قضى القاضى عليه بملك المطلق او بالنسج قبلت بينة وقضى له به وطل  
القضاء فكذا اذا قضى عليه بالنسج واما الثالث فيضه خلاف وهو ما اذا بينوا سبب القضاء بان شهدوا ان قضى  
له بالنسج بالبينة ولم يشهدوا ان القاضى اقره فانه قضى بالبينة بملك المطلق والنسج عند من لا ينقض القضاء  
لاحتمال القضاء بالشراء من ذي اليد وبالاقرار اذ لم يذكر اقرار القاضى وقال لم يفتي بالقضاء كالوشد واعلم  
اقرار القاضى الخلف الا قضية الولد اذا كان في يد غيره المدعي عليه وقد قضى بالام بالبينة المدعي على يفتي بالولد  
للمدعي الاجرة الذي الولد في يد غيره بخلاف النخلة في يد رجل والتمر في يد اخر حيث لا يشترط حضور المدعي التمرة  
في يد وفي الجامع الصغير القضاء بالام هل يكون قضاء بالولد قال لا يكون قضاء بالولد ويشترط العقد بالولد  
وقال بعضهم القضاء بالام قضاء بالولد **جواب آخر** جلا ان ادعى دابة كل واحد منهما فقول ملكي وصار اركان عليها  
ان كان النسخ يفتي بها فان كان احدهما في النسخ والاخر في يد غيره يفتي بها المخرج والاخر بالنسج ذكر  
في المنتقى والاحسان وفي شرح الطحاوي جعل هذا رواية عن من وفي ظاهر الرواية الدابة بينهما نصفين وفي الفتا  
رجل اشترى قطا وجوز فاقترلت واهرب اخذ المرأة لها قطا وجوز فاقترلت ولحق كذا باسما ثم ماتت المرأة



اذا كانت المرأة التي دفعت الفل إلى التناج بغير من الزوج فالكل يبرأ من ثمة الزوج في مالها غير ما شغل ذلك ولو  
كان الزوج هو الذي دفع بغيره فكلها بائنه وعليه مثل غيرها فان دفعا او دفعه احد ما باذن صاحبه فكلها بائنه  
بينهما الكل واحد منهما بغير غيره ولا ضمان لواحدهما لصاحبه وفي بيع النوازل رجل اشترى قطنا ففتره المرأة  
بازنه او بغيره كان ذلك للزوج قال الشيخ الامام ظهير الدين الرخيفي في كتابه من المسئلة بخطه ويثبت  
فقال اذا غرقت المرأة فطن زوجها على وجهه اما اذا اذن لها زوج بالفرل او بها ما عن الغزل ولم ياذن  
لها ولم ينهها ولم يعلم بغيرها ان اذن بالفرل فهذا على وجهه ان قال لها اغزليه في نفسها او ليكن للزوج  
لو ملكا واغزليه مطلقا ان قال اغزليه في فالفرل للزوج ولها ما سعى من الاجرة وان لم يذكر فمضى استعانة وان  
اختلفا فقالت المرأة اغزليه باجر وقال الزوج لم استشيءا فقول قول الزوج مع اليقين وان قال اغزليه  
فالفرلها ولو اختلفا وقال الزوج انما اذنك اغزليه في وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك فالقول قول الزوج  
ولو قال اغزليه ليكن للزوج ولك فالفرل للزوج لانه صاحب الاصل والمرأة عليها جرم المثل لان هذا استيحا  
فاسد لانه استيحا بعض الخارج وان قال اغزليه مطلقا فالفرل فانها ما عن الغزل فالقول لها وعليه الجرم  
ذلك القطر لانها صارت غلبة للقطر مستملكة بالفرل كمن غصت في حفرة فخطها ان الدوق للغاص على مثل  
ذلك الحفلة للمالك عندئذ وان لم ينهها ولم ياذن لها ان كان الزوج بايع القطر فالفرلها وعليه ما شغل ذلك القطر  
لان الظاهر انه انما اشترى للتجارة لا لغزله فصارت مستملكة بالفرل وان لم يكن بايع القطر فالفرل للزوج كذا  
اخرت دق الزوج او بخت لم الزوج فليزوال الم والمرة للزوج كذا هذا وفي الفتاوى امرأة معلقة زوجها  
بعضها احيانا فاحصل منها وفي طلاق فتاوى النسف ان كان الزوج زاعرا والمرأة مخبر وبطخ فالكسب  
وفي المقاطع النسبية اذا التقطت فبينهما والتفاوت غير معتبر رجل استاجر رجلا لبيع البزلة او لخطبه  
ثوبا فاذا دعى لاجير الثوبا الذي يده واذا دعا المستاجر ان كان في حانوت المستاجر فبذله وان كان في السكة  
او في منزل لاجير القول لاجير اخر كان او عبدا ما ذونا كان او كاهنا كاش بيت رجل على عقه قطيفة  
فاذاعها الكاهن وصاحب البيت فبذله لصاحب البيت حاله عليه كان وهو في دار رجل فاذا دعى صاحب الدار ان  
الكان ملكه وقال الحال ملكي فالقول قول الحال ان كان الحال يمل البر والكاهن مما يمل والقياس ان يكون لصاحب  
الدار في المسئلة الاولى عبد ملك رجل من بيت عسري بيته الاحصير وعلى عبد من بيت عسري في بيت عسري  
الا فدرهم فاذا دعى كل واحد منهما البذرة في الذي عرف بالبسار اشترى راوية من ثمن ثم قال اشترى الراوية  
مع المالك ثم انقضت اذ ابعث اربع قطع كرايس الى صاحبه ما يبدل لصاحب الثوب فجاء الى المالك بشلا فقطع  
فقال انقضت دفع اليه جارا والراوية ففعل ذلك ولم يعد على ثوب الثوب صدق في ثمنه اشترى ان صدق الذي  
برئ

وتوجه اليقين نحو القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف برئ من الاجر بخصه ذلك الثوب كذا اذا صدر القصار  
برئ ووجه اليقين على الرسول ويجب عليه اجر القصار اذا حلف على ذلك وصدق صاحب الثوب المسائل في الفتوى  
وفي ايضا في كتاب القطة اجتمع الدهان ما يقطر من الاواني من الدهن انايه ان كان يجل اليسيل من خارج الاواني  
ولا يسيل من داخلها يطيبك وان كان يسيل من الداخل ان كان خرا لكل واحد من المشتريين شيئا له ذلك وان  
لم يزد ليس له ذلك ويصدق به الا ان يكون محتاجا وكذا اذا يسيل من الداخل والخارج او لا يعلم انه من الداخل  
او من الخارج الاخر من الدهن اشجار **باب حايط رجل فله اشجار على صفه من فنت من عروقها في الجانب الاخر**  
التم اشجار ورجل اخر في ذلك الجانب كرومين الكرم والنهر طريق فاذا دعى صاحب الكرم لاشجار واذا دعى لآخر  
وقال انهم من عروق اشجار ان علم انهما من عروق اشجاره في لصاحب اشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها  
عارس فمن اشجار لا مال له الا ما لا يستحق احدهما هذا في شرب الفتاوى وهذا المسئلة فرع باق في كتاب  
المزاعة وبعض هذا النوع من ثوب البسوع ولونب نزع او شجر في من انسان من غير انبات في لصاحب الارض  
لان قول من ارضه وصاحب مزرعه بخلاف الصيد يدخل دار انسان او طار الطير ارض انسان فاخذ رجل  
انه للآخر والسيل لوجه بالثوب الطين ووضعها في ارض رجل او من فلول صاحب الارض والنهر لانه حاص  
اجزائه كالسبح والزع وكذا ما اجتمع في الطاحنة من دقاقي الطهي لصاحب الطاحنة وقال بعضهم لمن سبق يد  
اليه ليس اجزاء الطاحنة وهذا الصنع وكذا في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالزنا والسرقة اهل سكة يرون  
بالمراد والسرقة والثراب ساحة هي ملك لرجل فذلك لمن سبق يد اليه وكذا من يجر حياطا وجعله موقعا  
يجمع فيه الذواب يكون لمن سبق يد اليه وقال بعضهم العتق لتهيئة المكان وذكر في كراهية الفتاوى رجل  
دار يجر حياطا رجل بايل واناخما في داره فاجتمع فيها جركير ان ترل صاحب الدار ذلك ولم يكن من ربه  
ان يجمع مكل من اخذ في ارضه وان كان من ربه ان يجمع فصاحب الدار في **الفصل الرابع عشر في الاربع**  
**الدعوى** وفي الاجناس كتاب الدعوى عن رجل قال مالي بالبري حق في دار واراض ثم ادعى واقام البيعة  
في دار في دار انسان بالبري انما لا يقبل ولو قال ليس بالبري دار في رستاق كذا في يد دار ولا ارض ولا حق  
ولا دعوى ثم اقام البيعة ان له في يد في ذلك الرستاق وعزم لوقال الرجل لآخر انك عن هذه الدار حاز  
ولا حق له فيها وفي واقعات الناطق رجل قال لآخر انك عن هذه الدار ارض حتى في هذه الدار وعن دعو  
هذه الدار ففعل ذلك باطل حتى لو ادعى بعد ذلك هذه الدار لسمع ولو اقام البيعة يقبل بخلاف ما قال برئ  
من هذه الدار وقال برئ من دعوى في هذه الدار فانه يجوز حتى لا يسمع دعواه وبيئته بعد ذلك لان بقوله  
ابرايك خاطب لحد فله ان يخاطم اما قوله برئ فاضافة البري الى نفسه لوقال لآخر من هذا العبد  
هذا







بالتراضى خلاف الاول لان البايع لم يرض ان يشتري حيث يرجع عليه الثمن ولو لم يقيم البينة على الشئ من المشتري  
لكن اقام البينة على انها يتحقق عند هذا وما اقام البينة على الشئ من المشتري سواء اذا استحق البيع من المشتري  
وهو لم يؤد الثمن او ادى البعض كجبر على اداء الباقي بخلاف ما اذا طعن ببيع حيث لا يجبر على اداء الثمن لانه لو دفع  
لشئ ثانياً اما في الاستحقاق فثبت ولو ثبت حمل ان يجبر البيع على المشتري مسألة العيب الجاهل المصغر في  
كتاب البيع المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن على البايع عند الاستحقاق فقال استحققت الجارية التي اشتريتها منك  
لا يسمع هذا الدعوى لم يقترن الاستحقاق انه ادعى المشتري الشئ او الملك المطلق وقيل يسمع ويصح الرجوع  
ولو زادوا لا يدرى الكثيره ولم يكن الاستحقاق عند هذا القاضي يحتاج هو الى اثبات الرجوع عن المشتري اذا  
صالح مع المشتري لمان يرجع على بايعه بالثمن يعني بعد ما قضى عليه المشتري واختلف العلماء في ان القضاء بالملك  
المطلق قضاء بقصر اليد وقضاء بالملك والصحيح انه قضاء بالملك المشتري اذا اراد الرجوع على البايع فوعده  
التمن ان صدقه على الاستحقاق وقيل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقرب الاستحقاق لكن وعده ثم خالف  
يجبر وفي الزيادة ايضا لو اقر المشتري الاستحقاق فكل وقضى به المشتري ثم اراد ان يرجع على بايعه ليس له ذلك  
ولو اقام البينة على ان البايع ان المشتري يرجع عليه ولو لم يكن بينة فاراد ان يجلف ما قرب به المشتري بخلاف ولو اقر  
بالبينة فلا اراد المشتري ان يرجع عليه بالثمن وانكر البايع الاستحقاق فكل فاراد ان يرجع على بايعه ليس  
ذلك ولو اقر المشتري بالبيع من يد المشتري فاراد الرجوع على البايع فانكر البايع البيع فاقام البينة انه اقر قبل الاحتيا  
انه باع منه يرجع على بايعه اما لو اقر بعد الاستحقاق انه باع منه واقر قبل الاستحقاق وصدق المشتري بعد  
الاستحقاق لا يرجع البايع على بايعه ولو اقر قبل الاستحقاق ثم استحق رجوع المشتري على الذي اقر البيع  
منه ورجع بايعه على بايعه هذا في الزيادة في كتاب البيع في باب من اراد الرجوع في الضياع والعقار وفي  
شرح الطحاوي اذا اتمك سائل يرجع على بايعه ببيعة البناء والتمن كما اذا اشترى أرضاً وغرس فيها اشجاراً  
او داراً فبني فيها بناءً ثم جاء المشتري واستحقها فانه يأخذها ويعلق الاشجار وينقض البناء والمشتري يرجع  
بايعه بالثمن وهو الخيار ان شاء سلم النقص الى البايع ورجع ببيعة مفرساً غير مملوك ومينا غير مملوك  
ان شاء حسب نفسه ولا يرجع بالنقص او ظاهر الرواية الا اذا كان باقياً فما وكذا في الجارية يرجع المشتري على  
البايع بالثمن وبيعة الولد ولا يرجع البايع على بايعه بما رجع المشتري عليه من قيمة الولد عند البيع وكذا الرجوع  
بنقص العيب لا يرجع في الفتاوى وكذا لا يرجع البايع على بايعه ببيعة البناء عند خلع خلافاً لما هو على هذا الخلاف  
لو اشترى عبداً فاشتبهه فاطلع على عيبه يرجع على بايعه بالنقص ولم يرجع على بايعه هذا اذا اتمك سائل ما اذا اتمك  
بغير دليل كالكهنة والصدقة والوصية لا يرجع على احد بل يرجع من قيمة الولد لا في الميراث فان الميراث اذا اتمك سائل

على بايع الامه من مؤثره بل يرجع الى المشتري في كتاب الدعوى وفيه ايضا في كتاب الشفعة قال في الزيادة  
لا يرجع ببيعة البناء منها الشفعة والماسون ومسألة القسمة وصورتها دار بين اثنين اقتسماها بقضاء او قضاء  
فبني احدهما في نصيبه بناءً ثم استحق نصيبه ونقص عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فيشاركه في الحصول له بالقيمة  
ولا يرجع عليه ببيعة ما نقص من بناءه لان كل واحد منهما مجبور على القسمة وبنيته لو كانت داران فاقسماهما واخذ  
كل واحد منهما داراً فبني قضاء والمسألة بجعلها يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء مينا والنقص بينهما نصفاً عند  
وفي المضائق ثلاث مسائل لا يرجع ببيعة البناء منها الشفعة صورة الشفعة اذا اخذ الدار بالشفعة فبنيها  
ثم استحققت الدار ونقص عليها البناء ورجع الشفع على الذي يرضى الثمن اليه بالخرج خاصة ولا يرجع ببيعة البناء  
الثانية مسألة الماسون فانه اذا استحققت في يد المولى بعد اخذها من المشتري باقاة عليه وبعد  
استولدها واقام المشتري البينة انها ام ولد له او مدبرة وقضى عليه بالجانبة والعرق وقيمة الولد فالمولد لا يرجع  
على المشتري ببيعة الولد وانما يرجع بالثمن الذي دفعه اليه الثالثة القسمة دار بين اثنين الى تمام المسألة وفي  
بيع الفتاوى رجل اشترى داراً وبني فيها وعاجل ان البايع باعها من انسان آخر ونقص البناء الاول في  
فيها ثم جاء الاول واستحقها لا يخفى ان الباني بالاق هو ملكه بغير المشتري التمس الاول حصة البناء العام والنقص  
للمشتري الاول ان كان قائماً ويضمن قيمة النقص ان استملك المشتري التمس وان بني بقصر لا قبل ويضمن المشتري التمس  
ما قبله والمشتري الاول ان تسكن البناء لانه يمكنه رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري التمس زيادة  
ذلك اعطاه قيمة الزيادة من غير ان يعطيه اجر العامل لان الزيادة عنها مال متقوم والعمل لا تقوم الا بالعقد  
ولو لم يوجد وفي الاجناس يرجع المشتري على البايع عند الاستحقاق ببيعة يوم سلمه الى البايع وان عين وصار قيمة  
العا وهو قد انفق عشرة الاف وكذا ان غلا وصار عشرين الفا فان استحققت والبايع غايب عنه فقال المشتري هو  
عزى وغاب البويج لا انظر الى قوله واخذ مدم الدار ودفع الدار الى المشتري فان جاء البايع ولا يرجع عليه التمس  
يرجع ببيعة البناء اذا كان قائماً ويكون البايع هو الذي يهدم ويأخذ بعضه فان هدم بعضه يرجع عليه ببيعة ما باني  
فان كان المشتري يقض كله فنقصه له ولا يسلم البناء الى البايع عند الذي من رجل اشترى داراً وهو يعلم انها غير البايع  
وقال البايع وكلني صاحبها بالبيع فهذا وما لا يشتري من مالها سواء ولو قال البايع ان صاحبها لم يبيع لي  
ارجوان يرضى فلم يرضى من شئ ما هو قد باني لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو اجاز البيع بعد ما بناها المشتري ثم  
البيع فان استحققت من وجه آخر لا يرجع على البايع وقيل له اهدم بناءك اما اذا بناها بعد اجاز البيع ثم استحققت  
رجع وفي الاجناس ايضا لو رجع للمشتري في الارض لا يرجع على بايعه بشئ عند الاستحقاق ويقال للمشتري اطلع جميع  
الرجع الذي في الارض فان كان زرعاً فزرا الارض للمشتري ان يضمن النقصان ولا يرجع على بايع الارض الا بالزرا



ولو كان المشتري كرم الأرض من هذا الحفر فيها ساقية وقطر على المير قطرة ثم استحققت الأرض للمشتري ان  
يرجع على البايع بقيمة ما حدث من بناء القنطرة ولا يرجع بالنقص من كرم المير والمساقية وان بناها من آخر المير  
او قبضه وهو له قيمة يرجع بذلك عليه واخذ البايع بقلعه وفي مزرعة الاصل المستحق للأرض وقد  
نزع فيها قطع الذرع ويؤمر بتسليم الأرض للمستحق اذا ثبت انه ملكه والمشتري يرجع بقيمة مزرعة ما يقع  
الأرض مبدرة او غير مبدرة فيرجع بالفضل وفي مجموع التنازل المستحق للأرض وقد ادعى المشتري خراجا لا  
يرجع بالخارج على البايع وفي الاجناس رجل اشترى ارضها اشجارا او بنية الأرض ثم استحققت الأرض فله  
وقيل الذي اليد اقلع الشجر الذي غرسه فان كان يخلو من قبل المستحق انت بالخيار ان تبت غرسه بغيره  
مقلوعا وكان ذلك وان ثبت اخذ بقلعه وغرسه فانقص القلع من أرضه فاذا اظهر ذلك بالبايع يرجع عليه  
دون قيمة الشجر ولكن المستحق ان يرجع على البايع ولا على المشتري بقصان الأرض فان لم يستحق حتى اثر الشجر  
بلغ اولى مبلغ حتى استحق فطالبه القلع له ذلك فان كان البايع حاضر قال الواس للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر والتحل  
الناتجة الأرض وسلم ذلك للبايع بقيمة الثمن ويجوز على قطع الثمن اولى مبلغ ويجوز للبايع على قطع ذلك من ارضه حتى  
رجل اشترى ارضا وتقا بضا ثم باعها رجل ثم اشترى بامته ثم استحققت رجوع المشتري بالثمن على البايع الاول  
والمختار انه يرجع على الذي اشترى بامته ثم هو يرجع عليه ثم يرجع على البايع المستحق اذا قال المشتري بالثمن  
الذي دفعه الى البايع خذ مني فاخذ يكون فاضيا دين البايع بغير امره فلا يرجع عليه **جس** في الجارية والفلان  
وفي الجامع الصغير رجل اشترى جارية فولدت عنه فاستحقها رجل بالينة فانه ياخذها وولدها ولو اشترى  
لرجل لم ياخذها وكذا رجل كان له ثمن وعلمه انما اقامه رجل بالينة ان الثمن له فانه يقضي بالثمن  
الثان جميعا وهل يشترط القضاء بالولد فالعضم لا يشترط وهذا ذكر في الاضية والمنع وقال الصدوق  
في الجامع الصغير لا بد من القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر بشرط حضرة ذلك الرجل هذا كله  
اذا ولدت عنه ولم تلد منه فان ولدت منه فاستحقته ذكر في الجامع الصغير والمأذون الكبيرة يقضي عليه  
الولد يرجع على البايع بقيمة الولد يوم اخذت عنده ولو ولد لاشي على المشتري لما اوقل واخذ المشتري  
الذي غرس المشتري المستحق القيمة ولو ولد من رجل عشرة الاف درهم لا يغرم شيئا والميراث له ولو  
العقر ولو اكتسب الجارية كسبا او هبة باخذها المستحق مع الاكتساب وما وهبها ولا يرجع المشتري  
على البايع بالاكتساب وما وهبها وفي مجموع التنازل بيع جري بين رجلين جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء  
وطالب المشتري الثمن من البايع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى لا يئمه واخذ البايع الجارية من المشتري  
المستحق عليه ان يسترد الجارية من البايع لانها تقا بضا لا يرجع البايع وتقا بضا حيث جع المشتري عليه الثمن رجل

اشترى جارية فظهرت اخره وقد مات البايع ولم يتولد شيئا ولا وارث له غير ان بايع الميت حاضر جعل القاضى بائنا  
حتى يرجع هو عليه والقيمة يرجع على من باع من الميت استحققت جارية اسمها ولد وكتب اسمها في السجل ولجس  
ان يرجع المشتري على البايع قال استحققت على جارية اسمها بنفسه اشترى بها منك فقال البايع بعت منك جارية  
اسمها ولد ليس له ان يرجع عليه الثمن وقيل غلط الاسم بغيره فاذا قل استحققت على جارية اشترى بها منك لمسمع وقيل  
الينة وان لم يكن اسمها فاذا ذكره والاعلق الحكم به لا يكون بائنا كغيره وهما الذين يفتون انه يجوز ان يكون لها اسمان  
وعلى هذا لو قال المذمى عليه في الدفع ان المذمى غلط اسم جنة وفي المشتري اذا باعها من انسان والمشتري لها وجهها  
آخر وآخر فاستحققت الجارية من يد رجوع المشتري على البايع بالثمن ولو كان كل القبة بيع مالم يخل منه الثمن لا  
يرجع هو على بايعه ولو وهبها المشتري من رجل ثم باعها الموهوب له من آخر فاستحققت من يد المشتري فان المشتري  
الاول لا يرجع على بايعه حتى يرجع المشتري الثاني الاول في البايع الاول من نوع الزيادات وفي مجموع التنازل  
رجل اشترى جارية قيمتها ثلاثون ثم صادف قيمتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري ان كان بها فانه يضمن  
نقصان همان الجارة المستحق وليس له ان يرجع على البايع كالا يرجع عليه العقر الوارد في رجوع البايع المورث بقيمة  
اذا استحققت من يد بعد الاستولادها والموى له الجارية لا يرجع بقيمة الولد على بايع الموى ولا يرد عليه العيب  
**جس** في الذوات في مجموع التنازل رجل اشترى جارية عينا في موضع الفريطين بسبعين وقيمة ربعه ففقد  
الاستحقاق يرجع المشتري على البايع بسبعين وفي شرح الحاوي في كتاب الشفعة في رجل بيع ما يساوي الفاك  
بالدين ففقد الثمن الفاك عشرة دراهم ثم بيع بالف وعشرة دراهم يساوي عشرة الاوط للبايع ان يشترى بقيمة  
الثلث وهو الف وعشرة ذهبا يساوي عشرة حتى لو استحققت البيع من يد المشتري يرجع المشتري عليه مثل  
ما اعطاه ولو اعطاه بالف وعشرة دراهم يساوي عشرة ففقد الاستحقاق يرجع عليه بالف درهم رجل  
استحق حمارا من يد وقبض المستحق عليه السجل فوجد بايعه لم يمس ففقد فاقرب البيع ان يكون هذا السجل فاقضى حماري  
فاقام البينة ان هذا السجل فاقضى حماري لا يجوز لقاضي من ففقدان يقضي بالثمن على البايع وانما يقضى ان لو اقام  
ان قاضي حماري قضى للمستحق واخذ الحمار منه وانما بشرط قوله فاخذ الحمار منه لو لم ياخذ يودى الى الجماعة  
البدل والمبدل في ملك واحد فلو قال البايع في الدفع ان الحمار نجي في ملكي بايعي فليس لك الرجوع على واقام البينة  
لقبل ان كان حضرة المستحق وحضره الحمار قاله وقال الامام طهري الدين لا يشترط حضرة الحمار وكذا في حماري  
العبد الحرة اذا رجع المشتري على البايع بالثمن لا يشترط حضرة العبد ولا يشترط حضرة المستحق عليه في حماري  
استحق البيع وكفيل بالبدل لا يرجع على الكفيل مالم يجبه على البايع بعد ذلك بخير ان شاء رجوع البايع وان  
على الكفيل ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبنا فان المشتري ادى الثمن على الجارية من البايع ففقد الاستحقاق







وقد اذعنني وارثه غيري قال ان اقر المذعي بطرد الدعوى والشهادة والقضاء **الجناس في مسئلة خمسة**  
**وفهمها** وفي الفتاوى المتأخرة الامام وانما سمي من المسئلة بخمسة لانه خمسة من العلماء اقول فيها قال  
ابن شامة وهو قاضي بغداد لا سند في عن ذي اليد الحق وان اقام البينة على الوديعة من آخر وقال البرقي  
سند في عن الحق برون اقامة البينة على الوديعة وقال البوس كان الرجل صالحا فاجاب كذا فلما اذعن  
الحق عن اقامة البينة وان كان معروف في الجبل لا سند في عن الحق وان اقام البينة وقال ان قال الشافعي  
يعرفه بوجهه ولا يعرف باسمه ونسبه لا سند في عن الحق وان عرفه ان دفع الحق عنه اذا عرفه الشافعي بوجهه  
وان لم يعرفه باسمه ونسبه وقول ابن كذا وفي الاقضية دار في يد رجل اقام رجل البينة انما داره فقال  
في اليد انما دار فلان وادعيها اقول غصبتها او كان دابة فقال سرق فلان واخذها منه وانترعها من يد  
ارضان من فوجها فمذ على جبين انما ان ادعى ملكا مطلقا بان قال هذا العين ملكي ولم يذكر سببا وادعى عليه  
فعل ان يقول غصبتني وهو لا يشترطه من ان ادعى ملكا مطلقا لا سند في عن الحق بمجرد قوله ان ذلك  
فلان وادعيه لم يقيم البينة عند علمائها فاذا اقام البينة ان فلان بن فلان وادعيها اياه ولم يشهدوا بها  
فلان فانه سند في عن الحق لان المقصود في الحق لا يثبت الملك للغائب حتى عين القاضي وصوله اليه  
من جهة الغائب وادعى المذعي بذلك سند في عن الحق برون اقامة البينة وادعى المذعي ان اقر القاضي  
لا بد من البينة وهذا اذا حاله الى رجل معروف وشرط ثلاثة من اسباب التعريف على اذكر في كتاب القضاء  
لو قال الشافعي وادعه رجل لا يعرفه لا سند في عن الحق لانه حمل ان ذلك الرجل هو المذعي ولو قال لو عرف  
بوجهه اذا اذناه لكن لا يعرف باسمه ونسبه قال لا تقبل البينة ولا سند في عن الحق وعند ما سند في عن الحق لا  
علم انه وصل اليه حقه غير المذعي وهذا الواجب المذعي انه دفع اليه رجل ان دفع عن الحق وليس لشرط ان يحل  
الى رجل يحقق الحق معه فانه لو حاله الى رجل كان بعيدا عن الوصول اليه الغائب سند في عن الحق  
ولو قال لو عرفه اسم سببه لكن لا يعرف بوجهه ان دفع عن الحق وقال البوس كان المذعي عليه معروف باكمل  
الابطال لا يسمع منه هذا وهذا السكت اذهب اليه حين يتلقا القضاء وعرفا احاطا لان الناس في المسئلة لو اقام  
البينة انما وادعه عن من جهة فلان الغائب ان دفع عن الحق ثم حضر الغائب فادعى المذعي العين عليه قال هو  
ايضا كنه وديعة عندي من جهة فلان الغائب اقام البينة سند في عن الحق فلو قال البينة او دعها فلان  
لا ندري لمن ذلك الشيء ونسبه على اقر المذعي ان رجلا دفع اليه او قال المذعي كان هذا في يد فلان لكن لا ندري  
دفعه اليه لا وقال في اليد دفعه الى فلان ان دفع عن الحق ولو شهدوا ان الدار هذه فلان الغائب ان سكر  
فيها هذا الشيء عندنا ذلك والدار بين يدينا والدار بين يدينا او لا لا ندري في يد من كانت الدار

يومئذ انما لا تعلم انها اليوم في يد فلان او لم يتغير وان الدار بين يدي من يتقبل البينة وسند في  
الحق وان شهدوا ان شهدنا ان اسكنها والدار بين يدينا لا تقبل من الشهادة فلو اقام المذعي البينة  
ان هذا القدر انما يومئذ ما الغائب يد فلان رجل غير المسكن الساكن لا تقبل ولو حضر ذلك الرجل  
ادعى شهدوا على ذلك الوجه لا تقبل عند ما خلا لا بد من وهو معروف ولو ادعى والميدان دفعه اليه رجل  
وهو لا يعرفه ومن شهدوا ان فلان دفعها اليه لا تقبل ولو شهدوا ان فلان ولم يشهدوا بالايديع لا تقبل  
انما اذا شهدوا على اقر المذعي انما للغائب ان دفع عن الحق ولو قال المذعي وجهها لك بعد الايداع  
مختلف الذي يدعيها باعها ولا وجهها منه وقد في كتاب القضاء الا يرى انه لو اقام البينة على البيع او الهبة  
من ذي اليد يقبل ولو شهدوا ان ذي اليد باعها من فلان ودفعها اليه ثم اودعها اياه لا تقبل من الشهادة ولو  
لم يقيم البينة لكن المذعي صدق ان باعها وسلمها ثم اودعها لا حق بينهما حتى يحضر المذعي ان كذب بكونها  
علم بالبيع والايديع الى آخرها في الزيادة في الوجه الاول ان المذعي سند في عن الحق يقضي المذعي الزيادة ايضا  
ولو اقام المذعي البينة ان ذي اليد ادعاه لنفسه لم يقبل من ذي اليد البينة على الايداع اصلا لئلا ينافي  
اذا ادعى الفعل لا يخ اما ان ادعى عليه وعلى غيره او ذكر بفعل مالم يسم فاعلم بان قال غصبتني واخذ  
ثوبا اذا ادعى على غيره ذي اليد بان قال غصبتا مني فلان او سرقها مني فلان فالجواب فيه كالجواب في  
اذا ادعى ملكا مطلقا ولم يدع فلا يباين واما اذا ذكر بفعل مالم يسم فاعلم بان قال اخذتني او غصبتني  
فهذا بنزلة دعوى الملك المطلق ولو قال سرق مني كذلك عنده وهو القياس في الاستحسان لا سند  
عن الحق وهو قاطع وهو بنزلة قوله سرق مني بخلاف قوله غصبتني والفرق في الحرانة واما اذا ادعى  
الفعل على ذي اليد ان قال غصبتني او قال اودعك او اشتريت منك فاقام ذي اليد البينة على وصوله اليه  
جهة الغائب بسبب بعيدا عن الرقبة لا سند في عن الحق بخلاف دعوى الملك المطلق والفرق في  
دعوى الملك المطلق انما يقع على المالك او على نائبه المالك في الحق ولم يوجد ما ادعى الفعل فلا شرط  
ان يكون ذلك الشيء في يد فان دعوى الغصبة يقع على غيره ذي اليد ولو ادعى الشراء انما لا سند في عن الحق  
اذا ادعى الشراء برون القبض انما ادعى الشراء من ذي اليد مع القبض فهذا دعوى الملك المطلق فلو دفع  
عن الحق وكذا في دعوى الشراء مع القبض اذا صدق ذي اليد ولم يكن له بينة سند في عن الحق  
قول المذعي ملكي وفي يد غيره لا يكون دعوى الغصبة على آخر محذور في مطلقا وقال في اليد  
اجزئيه فلان واقل البينة سند في عن الحق فلو ادعى المذعي بعد ذلك ان ملكه غصبتني ذي اليد سمع  
واصله ما ذكرنا في الفصل الاول ان ادعى الملك مطلقا ثم ادعى البيع سمع وفي المسئلة لو قال المذعي عليه



استحق هذا العبد متى بالبينة والعقضاء فاحذر ثم آجر لا يندفع الدعوى عنه لانه اقر باليد وكذا الوقال  
بعده من فلان وسلمته اليه ثم اودعني لا يندفع عنه الخصم عبد في رجل ادعاه رجل وقال الشريعتين  
ذي اليد واقام البينة واقام ذو اليد البينة ان فلانا اودعني لا يندفع عنه الخصم وقد ذكرنا فلو لم يقض  
القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب صدق ذي اليد لم القاضي العبد المقر له لان اقراره وحده في حال كونه  
العبد ملوكا له ظاهر ثم يقضي القاضي بالعبد للمدعي الشراء ولا تكلف عادة البينة على المقر له وان اقام رجل العبد  
البينة انه عبد وان اودعه ولم يقبل اودعه قبلت وبطلت بينة المدعي انه بينة اقام البينة على غير خصم ولو  
اقام رجل العبد البينة انه عبد ثم اعاد مدعي العبد البينة على رجل العبد ان العبد كان لذي اليد وانما اشترى  
منه بكذا ونقد الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرجل العبد لا يقبل بينة لان مدعي الشراء كان مقضيا عليه من جهة  
رجل العبد وان كان قبل ان يقضى يقبل وهناك ثلاث مسائل احدها ان مدعي الشراء اقام شاهدين على ذي اليد  
بالشراء الثانية اذا اقام شاهدان على الشراء من ذي اليد ثم اقر ذو اليد بالعبد للغائب ثم حضر الغائب صدق  
مدفع العبد للمقر له ولا تكلف المدعي عادة الشاهد الا في الما قبلنا في الشاهدين ويكون المقض عليه اليد  
المقر له وان اقام شاهد آخر على المقر له لكن جعل باعقاله وما ذكره ان القاضي يقضي بالبينة على رجل العبد  
اذا دعي القضاء فحق الاخذ ولا نزاع من بين لا القضاء بالملك فانه ذكر بعد هذا ان المقر له لو اقام البينة  
ان العبد عبد يقبل فلو صار مقضيا عليه قبل بينة والثالثة مدعي الشراء اذا لم يقم البينة على ذي اليد حتى  
اقر ذو اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق دفع العبد اليه ثم اقام مدعي الشراء البينة على المقر له  
وقضى به كان المقضى عليه المقر له بخلاف ما تقدم الكل في الجامع الغائب الثامن الدعوى وفي اقرار الحاج عبد  
في يد رجل ادعي رجل انه قتل ولنا خطأ واقام ذو اليد البينة ان العبد لفلان اودعه ان دفعته الخصم  
**نوع منه** وفي الاصلية رجل يدعي داره ثم ادعى ان فلان الغائب امس او منعه عشرة ايام او ادعى الغائب  
صدقة مقبوضة او هبة مقبوضة واقام البينة ولم يقم فادعي رجل ان ذلك الغائب رهنها اياه بالف درهم مندهم  
وقضى بها بامر او ساجر هامة او عار هامة فانه يقضى بها المستاجر والمدين ولا يندفع الخصم عن ذي اليد  
ذلك ذو اليد الجاني ان شاء سلم الى المدعي ويرفع حتى ينقض مدة الاجارة او يقبل المراهن الزهر وان شاء  
نقض البيع وان خاف النقص فادعي البايع الدين واقبل الزهر قبل ان ينقضه البيع ولو كان المدعي اقام  
البينة ان الدار داره اعادها ذلك الغائب او اجر هامة او رهنها او اشتريها منه قبل ان يشتريها وذو اليد منه فانه  
يقضى بالدار للمدعي الوجه كلها اما الاعارة فلا تباغيلا رنة واما الاجارة فلا تباغيلا رنة فانه الاجارة لا تباغيلا  
يريد ان يباع عن ملكه من جهة الحكم واما في الشراء فله حق الاستيفاء لا سيما في دفع القاضي الدار للمدعي

فان اجرها ولم يقض اجرتها اخذ منه كغيره البينة الى المقضاء من الاجارة وان قبض الاجرة او ادعي بها المدعي  
الى المدعي ونقضها على يد عدل دار في يد رجل ادعاه رجل وقال اشتريتها من عبد الله بكذا ونقد الثمن  
واقام البينة وقال ذو اليد اودعني عبد الله الذي يدعي الشراء منه لا خصم بينهما ولكن انما يندفع الخصم  
اذا حلف ان عبد الله اودعها بعد ما سال المدعي عنه ولو قال اودعني عمر وكفل عبد الله لا يندفع الخصم  
بذو البينة ولو شهدوا ان عمر اودعها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمر وقال ذو اليد دفعها لي الله  
لا خصم بينهما ولا يمين على ذي اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمر وكفل لا ندري من دفعها الى ذي اليد وقال  
ذو اليد دفعها الى عمر ولا يندفع عنه الخصم فان قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها الى عمر وكفل على العلم  
ولو قال المدعي القاضي حلف ذو اليد لا دفعها اليه عمر وكفل على البينات رجلان تنازع في دار والدار في يد  
احدهما فاسال القاضي البينة من كل واحد منهما ما قام عنده ومكان ما قام انهما اتفقا الى القاضي فاقام المدعي  
البينة انما داره واقام ذو اليد البينة انه وجهها لفلان او يصدق به عليه وباعها منه فلما اودعها بعد  
ما قاما من عند القاضي فانه يقبل بينة المدعي ويقض له والمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما ذكرناه  
الثاني اذا علم القاضي بصدقه والثالث اذا ادعي بذلك واقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي فانه يندفع  
الخصم في هذين الوجهين ثم في الوجه الاول اذا قضى بالمدعي ثم حضر المشتري واقام البينة على الشراء  
لا يلتفت اليه ولو قدم المشتري قبل القضاء له واقام البينة دفع العبد الى المشتري ولو ان المدعي اقام  
شاهدا على البايع وشاهدا على المشتري فانه يقضى للمدعي ورجع المشتري على البايع بالثمن ولو باع او قر  
المدعي في الشاهدين يكون خصما وفي مسئلة اول الباب سوى بين الشاهدين وبين شاهد واحد  
وكذا بنا هذا لا يحفل الفرق رجل ادعي ارا في يد رجل فاقرو ذو اليد انها كانت للمدعي ثم بعد ذلك انما اتفقا  
اودعنيها ان اقام البينة على الايداع ان دفعته الخصم سواء بدا باقرار المدعي ثم ثنى بالايداع او على اليد  
ولو لم يكن له بينة او بدا باقرار المدعي وثنى بالايداع يؤمر بالتسليم الى المدعي فذلك ان حضر الغائب و  
لا يتبرع الدار من يده ويقال له قم البينة على ان الدار لك وان بدا بالايداع وثنى بالاقرار يؤمر بتسليم الدار  
الى المدعي ايضا ولو لم يعم بينة على الايداع ولكن علم القضاة ان الغائب اودعها اياه او اقر المدعي بذلك فلا  
خصم بينهما حتى حضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعي او اودعها ذا اليد فانه يأخذها  
من ذي اليد وسلمها الى المدعي **نوع منه** عبد في يد رجل اقام البينة على انه عبد فلان وانه عتقه واقام ذو اليد  
ان فلانا ذلك اودعها اياه واجر هامة لا يقضى باجرته ولكن يحال بين ذي اليد والعبد استحسانا ويؤخذ من  
العبد كغيره لانه لم يكن احصاء عند حضور الغائب كذا الوقال ذو اليد البينة ان فلانا اودعها ولو قال العبد  
خرا لامل



واقام ذو اليد البينة ان فلانا اودعه اياه واجرا وحرره لا يفيض بالحرية لكن بحال بينه وبينه ولو اقام اليد  
البينة ان فلانا اودعه ولم يشهدوا له بالملك لا يقبل البينة وفي دعوى الملك لو اقام البينة ان فلانا اودعه  
ولم يشهدوا له فلان من دفع الخصم الكل في القضية وقد تفرقت من المسائل في فصل دعوى القتل وضحا  
قمتا **الجنس الثالث الدعوى** وفي الجامع الصغير رجل ادعى على آخر الف درهم فقال المذموم عليه انك  
على ثوب قط اقام المذموم البينة على الملك ثم ادعى المذموم عليه الايفاء والبراءة تسمع ولو اقام البينة بسببها  
التوفيق لم يكن عليه دفع هذا قضاء ودلت المسئلة على ان امكن التوفيق يكون وفي بعض المواضع التوفيق شرط  
وقد ذكرنا في الفصل الاول والامام عوازه رادة شرط التوفيق في الكل ولو قال امكن لك على ثوب قط ولا امكن  
قط وباقي المسئلة على حالها لا تسمع الدفع وروي القدر في صاحبنا انه لا يسمع ولو ادعى على رجل اتبعه  
جارية وعين وقال بها اصبع زائدة واراد ان يردّها عليها فنكر البائع فلما اقام المذموم البينة على البيع وادعى  
المذموم عليه انه بريء ليس كل عيب لا يسمع هذه الدفع وفي ادعاء العاقل للمخاض جعل هذا قول ابي حنيفة واما عند  
فالعير والذين سواهم وسمع وفي ثبوتها ان الاصل رجل ادعى على آخر انه اشتري منه هذه الدار فانكر البينة فلما  
اقام البينة المذموم على الشراء ادعى المذموم عليه انه ردها عليه يعنى اقامها تسمع هذه الدفع ولو لم يردّها لاقالة  
ولكن ادعى ايفاء الثمن والبراءة اخبر عن قال ومن هذا الجنس صارت واقعة بسم قد صورتها  
امراة ادعت على رجل انه تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر وانكر الزوج النكاح اصلا فلما اقامت المرأة  
البينة على النكاح ادعى الزوج انه خالفها على المهر تسمع لانه يحتمل انه تزوجها منه ابوه وهو يعلم ومن هذا  
الجنس الاقضية رجل ادعى على آخر الف درهم ودينه فانكر فلما اقام المذموم البينة على الايفاء وادعى  
عليه الرد او الهلاك لا يجزى اما ان قال في الجواب لا تخار ليس على شيء او قال ما اودعني صلا ان قال ليس  
لك شيء يسمع الدفع والتوفيق ممكن ليس لك على شيء لانه هلك او رد عليك اما لو قال ما اودعني صلا  
تسمع هذا الدفع لعدم الامكان لان رد الوديعة او هلكها استدعى وجودها اذ اعرفها هذه الجملة عندنا الى  
مسئلة اكلع الصغير فتقول هذا اذا كان لك على شيء قط وليس على شيء قط اما اذا قال على شيء او فقيه  
ثم جاء بالبينة انه قضاه قبل ذلك منه استحقاقا والقياس لا يقبل المناقضة اقرار الاصل باب اقرار الرجل في نفسه  
ولو قال كان لك على شيء لكن اوفيته بمصدق وصل لم فصل وفي مجموع التوازل ادعى على آخر فقال المذموم عليه اني  
اجي بالدفع ففصله على الايفاء وعلى البراءة فقال عليه ما يسمع ان وفق والتوفيق ان يقول البراءة عن الصغير  
اوفيته البعير وابراي فلما جدد دفعه رجل ادعى على آخر ثيابا قال وهكذا اقر فقال المذموم عليه كنت مكرها في  
الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المذموم ونسبه رجل ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المذموم عليه الدفع انه اقر

باني دفعت اليه بعد ان كان لي كذا لخط بالدنانير صح الدفع ولو لم يذع هكذا لكن ادعى الايفاء وعين موضع  
في المصنف لم يكن اثباته فبعد ذلك ادعى انه اوفاه لا يسمع رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فادعى عليه انه اوفاه  
لا يسمع رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فادعى المذموم عليه الدفع انه اوفاه فلم يكن اثباته ثم قال بعد ذلك  
حواله كره له لم يفلان وروي سائداست لا يسمع ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المذموم عليه الدفع انه اقر  
مواجر سديد دينار زروا استنى ليست لا يسمع هذا الدفع لانه لا يجوز ان يكون له عليه عشرة دنانير سببها  
مؤجلة وحق الطالبة في ثلثة دنانير في فوائد المعام طلبة الذين رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المذموم  
عليه الدفع هو دفع الى وقال المادفع الى فلان وقد دفعت صح الدفع وفي دعوى الدين اذا قال المذموم عليه  
انما ادعى على مال القمار او على الجمار تسمع ولو اقام البينة تقبل ويدفع الدعوى **الجنس الرابع في دعوى**  
رجل ادعى تركه امرأة ميراثا وقال كانت امرأتى الى وقت الموت فقال الورثة ان المذموم قال كراير مرده  
من بودى ميراث بردي صح الدفع ولو لم يقولوا هكذا ولكنهم قالوا انه قال طلقها لا يسمع هذا الدفع لانه  
ان يكون الطلاق حيا وان لا يزال الملك فلا يخرج من الميراث امرأة ادعت المهر المستحق على زوجها فقال الزوج  
في الدفع انها اوفت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صح في دعوى المرأة المهر تركه زوجها اذا قالت وثبت  
الزوج انها حرام على ابنها قبل موت بستانين فاقامت المرأة البينة بعد ذلك ان الزوج اقر في مرضه بانها اشترت  
صح دفع الدفع في دعوى الارث اذا قالت المدعية ثابته لا وارث له غيري فقال المذموم عليه الدفع بانها  
اقرت ان له اخا واخات صح الدفع في فوائد نفس اسلام رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفاية من فلان  
بابه او بغيره من فجا الاصيل فقال المذموم هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا  
الدفع وسيا في الجنس السابع رجل ادعى على آخر كذا دينارا بما لا اجاره المنسوخ بحكم الارث من ثابته لا  
عليه في الدفع ان اياه استوفى من هذا المال واقر ان بعد موت ابيه واقام البينة فشهدوا ان اقر باياه  
استوفى ولم يذكر وان اقر بعد الموت يسمع رجل ادعى على ثيابي تركه فقال المذموم عليه سلمت منه شيء فاشتت  
المذموم ان عينان لا عين تركه واقام البينة واقام المذموم عليه البينة ان اللوث باع هذا من رجل يدفع الد  
وان لم يذكر اسم المشتري ونسبه وتقرير هذا في الاجناس رجل ادعى على عبد في يد رجل واقام البينة واقام المذ  
عليه البينة انه باعه من فلان الغائب يعني المذموم باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال المذموم عليه  
بعته من فلان وفلان باعته مني ولم يكن اثباته يسمع فلان من لا تعرضه ابطال الدعوى لا يثبت الملك لنفسه  
وفي دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي استحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام  
انه اقر بانه فلان تسمع رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتك اميرنا لاخته فلا تملك  
فلان



فأما وأما وأما البينة تسمع ولو قال المدعى عليه الدف أن فلان مات قبل فلان يعني موته ما صح الدف  
**الجلس الخامس البيع والشراء** رجل ادعى على آخر ضيعة بيبش آمنة وقال آخرون وهكذا أقر المدعى عليه  
بالبيع منه وقام المدعى عليه بالبينة أنه كان نكها في الأخر بالبيع لا يصبغ الدف لأنه يحتمل أنه باع طابعا ثم أقر  
مكها وفي المنته رجل ادعى دارا في يد رجل بالشراء وبلغته فقال المدعى عليه الدف أني اشتريته لدا  
من المدعى فادعى المدعى فقال فلنا البيع الذي جرى بيننا دفع الدف رجل أنه أكار في ملك ثم ادعى  
ذلك الملك لا يسمع إلا إذا وقع فقال كنت أكار ثم اشتريته رجل ادعى على آخر عينا في يده أنه ملكه اشترا من  
فلان بثلث كذا فادعى المدعى عليه أنه ملكه لأنه اشترا من ذلك الرجل بثلث سابق من تاريخه ثم قال المدعى  
ودفع الدف أن ملك في ذلك التاريخ باطل لأن هذه هيئته ذلك الوقت كانت هناك في يد فلان من فلان  
فلم يصب شراؤه لا يصبغ هذا الدف **الجلس السادس الضلع في الدار وغيره** رجل ادعى على آخر دارا بالارث من  
أبيه فاصطفا على مال فقد ثم ادعى المدعى عليه أن باعني شريته لك من أبيك لا يسمع وكذا في دعوى الذين كوى  
ثم ادعى الأبناء والأولاد قبل الضلع وفي الأصل ادعى المدعي القضاء والتكليف الذي وحلف ثم أن المدعي  
صالح ربه الذي عن ذلك على شيء ثم أقام البينة أنه كان قد قضاه الذي اختلف المساج فيه وفيه لو سقا  
من آخر دابة وهلك فانكرت الدابة لاعارة فصالح المستعير على ما جاز فلو قام المشتري بعذر البينة  
على العارية وقال أنها نفقت قبل بئنه وبطل الضلع وفي المنته إذا صاح المدعى عليه دعوى الشوب على عشر  
دراهم ثم أن المدعى عليه بعد ذلك أقام بئنه لشهوده على أقر المدعى بان لا حقه في ذلك الشوبان شهد  
على أقره بذلك قبل الضلع فالشهادة باطلة والضلع جاز ولو أقام المدعى عليه البينة على أقره بعد الضلع بان  
لم يكن له في الشوب حق أبطلت الضلع فان كان القاض قد علم بان الرجل قد كان أقر عنه أن الشوب ليس له قبل الضلع  
أبطل الضلع وعلم القاض بهما بمنزلة الأقر بعد الضلع إذا كان إنما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عند القاض  
بان لم يكن له قط ولم ير من أبيه بعد ذلك فادعى أنه ورثه من أبيه وإن كان ادعى بملك غير الورثة فصالح عليه  
لم يطل الضلع بذلك الأقر وفي موضع ثقة تكذيب الشهود له الشهود وفيه أيام قبل القضاء مع القضاء وبعد  
بوجب بطلان القضاء على ما عليه شاراد الجميع والأصل وحكي عن القاضي على النسخ أن بنفسه الشهود له الشهود  
بعد القضاء لا يجب بطلان القضاء رجل ادعى دينا على وارثه تركته وأقام البينة ثم أن وارثا آخر غير الذي  
عليه البينة صاح المدعى عليه على بعض ما ادعى بان ادعى ما دينا والضلع على عشرين فلما لم يبدل الضلع أي بالدفع  
وقال أنا أقيم البينة أن موته أو قال هذا المال قد عول بالحل ولم يقع صحيحا أن كان مدعى الأياف غير المصلح لسمع  
الدف أما لو أراد هذا المصلح أن أقيم البينة على الدف لا يسمع وتام هذا ذكرنا في الحالة **الجلس السابع في التفرقات**

في دعوى وقف ضيقة قال المدعى عليه هو لم يسلم إلى المتولى وقد قضى فلان فلان القاض بالباطل أن هذا الوقف  
هذا الدف ليس صحيح لان بئنه المدعى ثبت التسليم وبئنه المدعى عليه وفيه وقوله قضى بالباطل أن لا بد من ذكر  
لفظ الوقف لأنه عسى يكون الوقف موقوف وهو لم يذكر المحضر لك القاض وأقرض النفقة على الزوج قال  
الزوج أنها حرام على وقت القر لا يسمع هذا الدف ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة تسمع رجل جعل  
أمر امرأته بيد صاحبه أن لا يصل إليها النفقة في وقت كذا فادعى أنها في تطبيقه بئنه فقال الزوج وصلى النفقة  
إليها فقالت الدف أنه أقر أنه لم يصل إليها لسمع أما لو قالت أنه لم يدفع لا يسمع رجل ادعى على آخر أنه أساجر  
فلان محرودا وبين حدوده جارة طويلة وأجره من المدعى عليه مقاطعة بعد الجارة فطلب منه مال الجارة قال  
المستاجر المقاطع في الدف أنا اشتريت هذا الحد من الأجر ونفذ البيع مضى المدة وسقط الجارة لا يصبغ هذا  
الدف بغية الأجر وقيل بقبضه والخيار ما ذكرنا رجل ادعى دارا في يد رجل فقالت اشتريت من وصيك في مخرج  
بضعة إذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك أما لو قال اشتري وكلي منك لا يصبغ رجل ادعى  
على آخر الدف من بسبب الكفا له عن فلان بأمر أو بغيره قال الأصل في الدف المال ليس بواجب على وكنت مكها  
في الأقر لا يصبغ الدف أما لو ادعى الكفيل أن الأصل الذي هذا المال وأبرأه المدعى ثم رجل ادعى على آخر أنه  
خسر بئنه ومات بضعة فقال المدعى عليه الدف أنها خرجت إلى السوق بعد الضربة يصبغ الدف أما لو ظم  
البينة أنها صحت بعد الضربة بقبضه ولو أقام البينة على هذا على الصحة والآخر على الموت بالضربة بئنه الضحية ولي  
ادعى على آخر أنه كسره العليا فقال المدعى عليه الدف أنه لم يكن السليح لا يسمع هذا الدف **كتاب**  
**أرب القاضي** هذا الكتاب مشتمل على ثلثي عشر جنسا الأول في المقدمة الثانية في المحاضر تتعلق بالوصي والجنة الثالثة  
في دعوى الزام والدناين بالقرض والغصب في الرابع في دعوى البيع الخامس دعوى العرض والأعيان  
السادس دعوى الضياع والعقار السابع في دعوى الجارة ومال الجارة الثامن فيما يتعلق بالخراج والمهر  
التاسع في الارث العاشر في الاستحقاق الحادي عشر الوكالة والكفالة الثانية عشر في الديون أما الأول الأكل  
في المحاضر والتجارات إن بالغ في الذكر والبيان بالشرح ولا يكتفى بالإجمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر يكتب خضر  
واخضر منه فلان فادعى هذا الذي ذكره خضر عليه ولكن كتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر منه وكذا يكتب  
عند ذكر المدعى عليه لفظه المدعى هذا والمدعى عليه هذا قال الإمام النسفي في فتاواه من المحاضر والتجارات  
في مواضعها من أتم ما يحتاج إليه في دعاوى وذكره هناك كناية كل ما دام إلى آخرها قال ومما لا يكتفى به في كتاب  
حدود هذا الكتاب فصل المذنب وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستسهاد ما لم يذكر تحميم  
دعوى المدعى هذا وكذا لا يكتفى بقوله عقيب دعوى المدعى من المدعى عليه هذا لا يكتفى بقوله والجواب لا يكتفى



من المدعي عليه وهذا لازم ولا بد ان يتبين تفسير الانكار وهل يشترط ان يقول الشاهد المدعي به في يد المدعي عليه  
بغير حق وقد ذكرناه في كتاب الشهادات وينبغي ان يكتب في السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتب  
مكتبة السجلات ثبتت عندي على الوجه الذي ثبتت لحوادث الشرعية مالم يذكر على وجهه لان مقتضى السجل  
وكذا لا يكتب بقبوله وشهد الشهود على موافقة الدعوى وذكر الامام النسفي في نسخة حكاه في شرحه في الحلو في علم  
عنه ورده المحاضر والسجلات بما وقع من سلام انه كان يقول كيف مكتوب بقبوله وشهدوا على موافقة المدعي  
والمدعي يقول المدعي به مكي الشاهد يقول المدعي به ملك المدعي فلا يكون بينهما مراقبة فالتحار في هذا الباب  
ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل برؤوس مصر آخر فلا يكون في التداخل حرج اما في المحاضر فكل  
المدعي **جنس آخر** في المحاضر التي تتعلق بالوصي والوصية **محضر** فيه دعوى صبي على رجل فزعموا غير صحيح ولو كان  
مدعي عليه فغير صحيح وقد اختلف المتأخرون في ذلك فاقى البعض ذكرنا والبعض الصحة اذا كان القس  
مادونا **محضر آخر** ادعى الحق ديناً للوصي والخلل انه لا بد ان يتبين ان الذي للصغير باي سبب الورثة والسبب  
آخر فان كان بالورثة لا بد ان يشهد الشهود على موافقة الاب ايضاً **محضر آخر** ادعى بالادب الحكمي على آخر ان اثار  
التي في يد ملك هذا القس لانها كانت ملك والده اشترها من نفسه لابنه الصغير ثم علم وهو مثل قيمة الادب  
وابرا عن الثمن فان ابوه والادب ملك الصغير والخلل من وجوه ثلاثة احدها يتبين ان بين ابي القاض اذ كان **محضر**  
والقبض على ما يتبين انما يجب ان يقول الثمن مثل قيمة المعق عليه يوم العقد والثالث قال ابراهيم عن الثمن ولم يذكر  
ان الثمن اذا يجوز ان يكون الثمن عروضا والا برأ عن الاعيان لا يصح ويحتمل ان لا يكون الثمن الا كالمثبة **محضر**  
وفي صغير لها والد ليس رشدا حتى يتولى بابوها واحتاجت هذه الصغيرة الى كذا وكذا فاستاذنت من القاضي  
ان يصرف مائة دينار من سبابع الصغير فقد القاضى بقبولها وبين في الخل لا بد من ان يتبين التساوية فانه لو  
مال نفسه الى الخير والشر ولا يصرف الادب الى ولد ويحفظ لا يكون سفيها في مال الولد والثالث لا بد ان يشهد الثمن  
انه سفيه والثالث فذكر في المحضر انما محتاجة الى اجرة المعلم وانما ليس بواجبة خصوا اذا لم يكن المصنف رشدا وسيا  
في كتاب الوصايا واما في اجرة تعليم الجاهل والخط والاعراب لاجران ذكر في الكسوة ستة اشهر وهذا في النساء  
اما في الصبيان فثلاثة اشهر **محضر آخر** امرأة ادعت على فلان بن فلان وهو قيم في تركة السمي بك بن عبد الله  
الخافق ما بين القوام من جهة الحكم وادعت كذا من المهر على هذا القيم فاخلل وهو ان يملك لو كان غلاما لما خافق فيه  
الحاقان وبعد موت اولاده فانكوا كذا الاصل نصيب القيم عنهم وان كانوا صغارا لم يذكر هل لهم ان يهتدوا بهذا القام  
حتى يصح منهم نصيب القيم عنهم وان كان الزوج خرا لم يذكر ان معق اخر من الاصل فان كان معقاهل ترك نصيبه **محضر**  
النسب لا بد ان يكون خرا او ثانيا فالسبب المال وانما يصح نصيب القيم من القاضي اذا كان المال في لانية **محضر آخر** رجل

مات وترك بيتين ابني صغيرين وترى محدودا فاجعت المبتان جميع الحدود وغايبا فقال القيم صغيرين على  
الحكم انه وقف فمات يصح دعوى المالك بحجة الارث للصغيرين بعد دعوى الوصية قال بفتح لان الدعوى القيم  
فلا يكون المتناقص انفا حتى لو بلغ الصغيران وادعيا الآخر يصح ولو نص القاض وصيا آخر حتى يدعي بحجة  
الارث يصح ايضا **محضر آخر** ادعى القيم في المصطفى فلا المأزون من جهة الحكم بالدعوى واقامت البتات  
ان محدودا كذا في يد ملك الصغير فلان وفي يده هذا بغير حق فواجب عليه قس من هذا الحدود وتسليمه الى  
القيم هذا والخلل انه مالم يقل الواجب عليه تسليمه الى هذا القيم بقضيه من جهة الحكم لا يصح لان القيم لو قيل  
والوكيل بالخصم وان كان ملك القبط من اصحابنا الثلاثة يمكن القس على انه لا ملك فلا بد من ذكر الادب  
او يقول ما دونها بالخصم والقبط وصي القاض اما وصي الادب فملك ذلك **الجنس الثالث** في دعوى اللزيم  
والذي ان **محضر** ادعى اللزيم لسبب القرض والدين والخلل انه لم يذكر المحضر ان الداهية كانت راجعة  
الاقرض والاستقراض ولا بد من بيان ان كانت راجعة بحجة المستقرض لها عدا ان كانت لوجدها ان  
كانت لا يوجد وان لم يكن راجعة لا يصح استقراضها عدا فلا يجب عدا وكذا ذكرنا راجعة وقت الدعوى  
والثاني في دعوى الغطريفي والعدا في الغطريفي لا بد من بيان السبب الموجب بخلاف الذهب الفضة لاحتمال  
ان يكون السبب لم يقبض العدائي والغطار فحق كسرت فان البيع نفسه على ما ذكرنا في كتاب البيع  
ولا يصح من الاشياء مبيعة وكذا الوادي خبر من غير بيان السبب لا يصح لان الخبر لا يجب الدية بطريق السلم  
وانما يجب ثمنها وكذا في دعوى الخط والسعي وغيرهما من الكليات لا يصح من غير بيان السبب لاجتماع **النسب** هو  
العصبان ابنا المثلثة ذلك المصرا ما في مصر اخر فالقيمة مختلفة فلا يصح ما يتبين في كتاب الغصب **محضر آخر** فيه  
اقراره بالف دينار هروى رضى جيد وكان في الشهادة ذكر الجيد وليس في الدعوى ذلك والخلل ان الشهود  
شهدوا بالكثر ما ادعاه المدعي فلا يقبل والثالث المتفاوت القايم في التقديرات فان الدناير كانت انواعا له وهي  
دهن وفي غير ذلك قديمة وحديثة ولا بد ان يتبين انما مضمونة اي سلطان كان حتى لو كان في مصر كان السلطان  
واحد يصح **محضر آخر** في دعوى دين في تركة وذكر فيه كذا دينار ملكا والخلل ان نقد الملقى من الملك انواع  
الثالث انه كان في المحضر ترك الميت مائة وفاة وقد اختلف في المشايخ قال بعضهم المدين ان التركة ما لا يصح  
وقد مر في كتاب الدعوى **محضر آخر** ادعى على فلان انه قبض منه كذا درهما بغير حق واستملكه فواجب عليه اداها  
هذه الداهية ان كانت بجحد والاداء قيمة ما يوم القبض والخلل انه ذكر قبض هذه الداهية بغير حق ولكن لم يذكر  
انه استملكها بغير حق او بغير ما صاحبه او يحتمل ان المالك رضى بقبضها والمسئلة مسطورة في كتاب الصرف للام  
خواهر زاده ان الغاصب لا يحسبها ورضي المالك بقبضه وهو قس للخط بري عن الثمان قال في الجامع المحقق



في كتاب البيع هذا اذا قبض المالك اذا انتفع به العاصم كان المالك حفظه لا يبرأ عن الضمان وسواء في كتاب  
القبض لا يبرأ اذا ذكر القبض بعينه ولم يذكر الاستملاك ينبغي ان يطلب ثوبا عن تلك الذمهم ان كان المالك عليه  
منكر القبض بعينه لا يبرأ ان كانت قايمة بحجب على الذمهم على تسليم عينها فان عجز فليس له ان يحجز فليس له ان يحجز  
الصواب ان يطالب المالك عليه بالحضارة ان كانت قايمة لتقيم البينة عليها **الجنس الرابع** في دعوى ثمن البيع محضر  
في دعوى ثمن البيع والخلل انه لم يذكر قبض المبيع وهذا لازم لان على تقدير الهلاك قبل القبض فسد البيع  
قال والصواب ان يقال لم يذكر المبيع فغيره المبيع وحضره مجلس القضاء وان شرط على ذكرنا في كتاب البيع  
انه قال المشتري سلم الثمن ولا وقبض المبيع ليس شرط لاداء الثمن بل الشرط هو القبض محضر آخر ادعى على آخر  
انه باع من فلان ثمن الشئ لا يفي بكذا من الثمن وكان ينبغي بين فلان وفي آخر البيع فواجب عليه تسليم نفس  
الشيء والخلل انه لم يقل ان الشئ هو قايمة في يد المشتري وقت الاجارة وان شرط وانما لم يقل ان الثمن باع  
وقت الاجارة محضر آخر في دعوى ثمن دهن باعه وسلمه والخلل انه لم يذكر ان هذا القدر من الدهن هل كان في  
ملك البايع وقت البيع محضر آخر في دعوى ثمن ثياب يوري باعها منه وسلمها اليه وقال المذمعي عليه الدفعة  
اقران ظالمًا اخذ هذه الثياب منه الدفعة ليس يصح كانه يجمل انه اخذها منه دفعها اليه **الجنس الخامس** دعوى  
العروض في دعوى الغايبة ليس يصح كانه لا يدعى كانه في يد من الغيب ذكر نوعه وصفته ولم  
لونه انه طائف سبيد او على محضر آخر في دعوى اعيان مختلفة والجنس والنوع والصفة وذكر قيمتها  
جملة ولم يبين قيمته كل عين وقد اختلف المشايخ فيمنهم اكنى بالاجال ومنهم من شرط التفصيل ولكن هذا لا يتم  
اذا ادعى قيمة اعيان مستهلكة ويشترط ان يبين قيمته كل عين لانه عسى ان يكون البعض ونقص البعض اما اذا كان  
قايمة يشترط احضارها ولا حاجة الى ذكر القيمة والمسئلة المذكورة في لافضيه في باب البيع ان المذمعي اذا  
ادعى عينا او قال انه قايمة لا يشترط ذكر القيمة وفي محضر القدر في شرط والاول اصح محضر آخر في دعوى المالكين بين  
صفة احدهما ونوعه وجرسه ولم يبين الاخر حتى فسد الدعوى الذي لم يبين هل يفسد في الذي يبرأ في خلاف  
المستأجر من محضر آخر ادعى على آخر انه غصب عينا ولم يذكر قيمته ولا صفة بيع الدعوى ويشترط احضار  
في غصب الأصل وقد ذكرنا هذا في كتاب القضاء في فصل البيع محضر آخر في دعوى الدياباج والجوهر والخلل انه لم يذكر  
الوزن وان شرط قال وهذا يشترط في العين اما اذا ادعى عينا ويشترط احضارها ولا حاجة الى ذكر الوصف والقيمة  
على ذكرنا محضر آخر في دعوى رجل على آخر اعيان من الاموال منها قبض وسراويل ولم يبين انه مردانه وزنه قد  
ذكرنا ان هذا ليس بخل اذا طلب احضار محضر آخر جازا جلس على مكانه وجلس لبيع الخبز من الناس وقد اختلف  
من الجنس ونصف من اللحم ومن على ذلك من طويلا في دعوى الخبز على ذلك الجبل ان سرق من ثمن الخبز كذا وقد

افترت في اخذ ثمن يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الا اني لم احبس من ذلك  
وهو منكر الاقرار وكل ثمن والخلل ان حق الدعوى لا صاحب المذموم لانه انقص من الخبز كان قد ذكر ذلك عليه  
الهم والحق لم يحضر آخر اهل سكة اذ عوا على ورثة الموتى مسجد كذا من الذمهم من الوقف والخلل ان الدعوى  
انما السمع من الموتى لا من غير محضر آخر في دعوى الف دينار بسبب تملاك اعيان بسرقه والخلل انه لم يبين ثبوتها  
في موضع الاستملاك وانما يغير قيمتها في موضع الاستملاك وقد يكون بين المبلدين تفاوت وسيا هذا في كتاب  
الغصب والمائة لم يبين الا اعيان وقد يكون من ذوات القيمة وقد يكون من ذوات الامثال وهو لم يعلم ذلك  
ولا بد ان يبين حتى ينظر انه مثلي او من ذوات القيمة **الجنس السادس** في دعوى الضياع والعقار ادعى ضا  
وذكر ان ثمانية خمس كجائل بذره وبين خردوها واصاب اخطا في بيان قد عثره اقره بذكر ان لم يبين  
لان صفة الدعوى فان اخطا هل يمنع صحة الدعوى قال الامام النسفي لا يمنع وعلى هذا الواضح ان ذكر ان  
فيها كذا شيئا فاذا هو انقص محضر آخر في دعوى احد وثلاثين مائة من ثياب وسمما من الميراث في المحذور والخلل  
انه لم يذكر الدعوى ولا في الشهادة كون المحذور في يد المذمعي عليه حتى تثبت كون نصفه يد مضافا  
بناء على ان غصب المشاع هل يتحقق فيه اختلاف المشايخ محضر آخر ادعت على رجل من ثوبا وقالت  
ان هذا المنزل وذكر المحذور ونوعه كان ملكا وحقا فلان وانما باع متى بكذا في يوم كذا والخلل  
ان الشهود قالوا انهم يدان اقر بالبيع ثم قالوا اليوم جميع هذا المحذور ملك هذه المدعية بالنسبة المذكورة  
في المحضر والنسبة المذكورة المحضر البيع اذا لا يبرأ لا يصح سببا ولا شهادة لهم على البيع وكانت باطله **الجنس**  
**السابع** في الاجارة وما لها محضر آخر في دعوى مال الاجارة المنسحق ادعى انه اجرها والد المذمعي عليه ثوب  
وانفسحت الاجارة وصلا مال الاجارة دينيا في تركه والخلل انه لم يذكر التقاض وعسى لم يقبض الاجر  
الاجارة ولم يصير ثوبا في تركه ثم في دعوى مال الاجارة شرايطها بيان تاريخ خاويل مدة الاجارة وتاريخ  
لانه يجمل ان مدة الاجارة طالت ثلاثين سنة واستحققت جميع مال الاجارة بمضي جميع المدة ولم يتبع مال الاجارة  
واجبا في التركة ولو لم يرض جميع المدة اخلت في معنى النصف والثالث فلا بد من البيان حتى يعلم ما مضى وما  
بقي محضر آخر استاجر دارا وقبضها وسلم الاجر ثم ان الاجر حدث به عيها والمساجر طلب ترك التعرض  
والخلل انه لم يذكر ان المستاجر ملك الاجر قال وهذا الخلل ليس يصح كانه ادعى الاستيجار من المذمعي عليه المسئلة  
منصو ان المذمعي اذا ادعى الشراء من المذمعي عليه لا حاجة الى ذكر الملك واذا ادعى الشراء من غير المذمعي عليه  
لشترط ذكر الملك اما اذا قال انه سلم فلهذا بمنزلة ذكر الملك وهذا ذكر التسليم والخلل الصحيح انه لم يذكر ان  
المستاجر في يد الاجر يوم الاجارة ولو كان ملكه ولم يكن بينه وبينه لا يبيع الاجارة محضر آخر في ضيقه للغير



اجارة طويلة لا يبيع وقد ذكرنا في كتاب الاجارات وكذا لا يجوز الاستجار للصغير طوله يعني اذا كان في حجر  
واذا بطلت الاجارة في العضة سطل بيع الاشجار لا نهوز هذا البيع بطل الارض محض آخر دعوى مال  
الاجارة ادعى ورثة المستاجر مال الاجارة المنسحق بحكم الارث واخلى انهم يتبين ان المستاجر اذا سطر  
صحت الاجارة له ولا يبيع الاجارة لملك الاجار قبض واذا بقى المستاجر يد المستاجر من قبض عليه لا  
من السحق ومن اجل السحق وقدره متفاضل اذا كان مال الاجارة من جنسه وقدره وقت القصد لا يمكن  
المستاجر من الاسترداد محض آخر دعوى مال الاجارة واخلى انهم لم يكتب استجارا صالحة للزراعة ولما  
انه كتب استجارا على ان يزرع المستاجر كذا او طين مستحق عليه فوجب فساد العقد **الجنس الثامن عشر دعوى الارث**  
**النكاح والمهر** واخلى انهم لم يذكروا ان الشهود سموا النكاح وهذا شرط نص على هذا في التجريد محض آخر ادعى  
على امرأة انها متوجهة بشروطه فقالت طلقة ثلاثا وانقياده ليس بواجب على فادعى الزوج في دفع الدفوع  
مبطله في الدفع من قبل انها اقرت قبل عواها الدفع انها اعتدت عن الطلاق الثلاث وتركت بزوج اخر  
ودخل بها ثم تزوجها اقرت بعض الابنة ان دفع الدفع ليس صحيحا لانه دعوى الارث وان لم يسمع قال في الشيخ  
الامام الاستاذ عن الذين الكندي وسيد الامام ابو القاسم ناصر الذين دفع الدفع صحيحا وبه يفتي لان دعوى  
الافراد في مقام الدفع سموي وقد مر كتاب الدعوى **الجنس التاسع** في دعوى الارث محض آخر دعوى الارث  
من غير كراخيد وهذا خلل ظاهر خلل اخر انه لم يتبين الارث انه من ابيه او من ابيه او من ابيه ان ذلك ان قال  
في المحضرين محذور ملك فلان يورث وحق ويأثر وزمرك ومرد وفلان امرأته فاند ولا بد ان يقول ميراث  
ماندان محذور وقال الامام النسفي في نسخة كتبت جرح الميراث وبالف في غير كراخيد كتبت ميراثا فاقني  
استاذي انه غير صحيح ولو قال الى كتب وتركه ميراثا قال وهذا ليس خلل وان المسئلة مسطرة في الاقضية  
لو ادعى الارث وقال كان هذا ملك ابني وقت الموت او في يد وقت الموت لا حاجة الى كراخيد فجل هذا  
على ان الشهود قالوا كان ملك والد مات وترك ميراثا ولم يذكر انه ملكه الى وقت الموت ثم في قوله كان ملكه ولم يقل  
الى وقت الموت كتفي بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة الى قوله تركه كما في قوله فلما انصف ميراث **الجنس**  
**العاشر** دعوى الاستحقاق محض آخر استحقاق غلام هندي والاستحقاق سموي ثم نسفت لم يكن شي من  
ذلك اثبات الاستحقاق بالبينة عند القاضي وانما كان فيه مجرد رد الثمن وقت الحق عند القاضي بخلاف  
اقوال المحضر واخلى ان القاضي لا يقضي رد الثمن ما لم تثبت الخضم لاستحقاق البينة عنده محض آخر من نسخة الامام  
النسفي قال في نسخة فلان دابة من فلان بين يدي القاضي فلان بر فلان لنفسه فادى القضاء بين هاتين  
قاضي القضاة علا الدين بن المتولي عمل القضاة يكون سرقه واخلى انهم لم يذكروا ان علا الدين ولاية الانابة

وبعوله قاضي القضاة بالشر كالمملكة بما وراء النهر لا تثبت اليوسف في ولايته قضائية انما انه لم يذكر في المحضر  
قضاة قاضي نسف لفظان علا الدين هو كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا والثالث قاضي قاضي نسف  
ولم يذكر ان البينة كانت على الاقرار من المشتري وعلى غيره محض آخر كتب المحضر جرح الحكم من القاضي فلا  
باستحقاق الحار واخلى انهم لم يذكروا الاستحقاق باي سبب الملك المطلق والملك بسبب الحكم بخلاف  
وكذا لو لم يذكروا البينة قامت على الاقرار وعلى الدعوى وذكر في ان المستحق عليه جمع على بايعة قبل قاضي  
فلان ولم يذكر الرجوع بقضا او بغير قضاء لحوال ان الرجوع كان عند القاضي لكن التراضي وذكر في آخره ان  
البائع فلا ناهو المستحق ان هذا الحار المشار اليه ملك ابيه فلان لا دعوى له فيه ثم ان المستحق فلا ناهو  
البائع الاول في استحقاق هذا الحار بعد ما صدر منه الاقرار سطل فوجب عليه رد هذا الحار الى الذي  
احضره معه ورتل النقص واخلى ان الدفع غير صحيح لانهم لم يذكروا الاقرار تاريخا قبل البيعة كلها عند  
الاطلاق منصرف الى اقبال الاقرب والافراجة قاصحة لا يوجب الملك في زمن سابق فلم يظهر عدم  
بطلان البيعة **الجنس الحادي عشر** دعوى الوكالة محض آخر دعوى عين لرجل آخر على آخر بالوكالة  
مشفقة وقال الدعوى على الوصي من جهة نائب الحاكم واخلى ان الوكالة بالمشفقة وعسى لا يعرف القاضي  
الموكل وهو غائب عند القاضي ولا يجوز للقاضي ان يقضي لصالحه يعرفه وهذا في الزيادات في الباب الثامن  
الشهادات والثالث ان الشهود لم يشهدوا ان البينة من الميت والقاضي لا يعرف انه ميت فلم تثبت كونه خصما  
عند القاضي والدعوى لا يسمع الا على الخصم **الجنس الثاني عشر** دعوى الزنايت محض آخر دعوى المسن واخلى  
لم يتبين ان المسن كانت سوداء او خضراء او بيضاء ولو كانت سوداء لا يجب فيها الدية ولم يكتب ان ثبت بالافراد  
او بالبينة ولو ثبت بالبينة تحمله العاقلة وهم لا يتحملون الاقرار ولو اقر بعض العاقلة يتحملون دون المنكرين ولم  
يذكر انه عمدا وخطا واذا اقر فاختار الى القاضي ان شاء قضى بالنقرة وان شاء قضى بالذهب سابقا للدين الحكم  
ينبع وجوب الدية ولو ادعى الخطا وشهدوا على المطلق لا يقبل ولو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقره  
لم يكسر من السن من دفع محض آخر ادعى على اخيه وكره خطا واصاب جرحه فاكسرت شية من ثيابه انما  
من ادعى اللثة من الاصل وجب له على جسمه درهم واخلى ان الضرب اذا كان خطا فوجب على العاقلة لا  
الضارب وجب وان اختلفوا انه هل هو من جملة العاقلة ولما السجرات فالاصل فيه انما اذ كتبت السجل ينبغي ان  
يكتب قبل النايب والقاضي فلان ما دون بالاستحقاق حكم المثال الصحيح في فوايد شمس سلام وسين لم يسلط  
المعد ونسبه قال هذا في شرط الامام ظهير الدين وكتب اسم المدعي ونسبه واسم المدعي عليه ونسبه بحالة  
فلو لم يعرفوا اسم جرحهم فكتبوا محمد بن عبد الله لا يكتب به وان لم يكن الوقوف عليه وتحقق الضرورة وفي الحق



لو ذكر محمد بن عبد الله ان علم القاضي ان الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكتفي به ولا بد من قرينة اخرى وهي ذكر القو  
وغيره وفي نظم الزند روي تحت تاريخ اليوم والشهر والحاضر والسجلات وكذا المجلس وذكر الشاهد  
بالعدالة ويذكر اسمها ونسبها وجعل لكل ذي حجة على حجة اذا كانت له خمس من التجليات لا يجعل القام على كل  
ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة فصح النكاح بالغة وفتح البيع بالابق ونفسق الشاهد  
اذ كتب القاضي في السجل ثبت عندى ثابت به الحوادث الشرعية قال الامام الشافعي في قفاوه هذا ليس صحيح وما لم يتو  
الامر على وجهه لا يفتى بالصحة فلعن القاضي نظر انه ثبت وهو غير ثابت ولو ذكر انهم شهدوا على موافقة الدعوى  
لا بد من بيان لفظة الشهادة سجل آخر في وقت الموضع فجاء لا تقول فلان فلان للقاضي كتب هذا السجل على  
وجرى الامر على ما بين يديه وعندي ومضمون حكمي نفذته وقضائي لمضته حجة لاحقة وكتب التوقيع في  
والاسطر السنة في آخره بخطي قال الامام الاساذ ظهير الدين الميرغني في مضمون حكمي ليس صحيح لان مضمون هذا  
المحضر الدعوى والشهادة وانكار الخصم فقول مضمون حكمي يكون هذا جعل الدعوى والانتكار حكم وانما جعل  
ان يكتب القضاء الذي كتب فيه فضلي او قول في مضمون حكمي والنا قوله حكمت في وجه المتخاصمين ليس تمام لان لم يقل  
في مجلس قضائي بخارا وان كان كتب المحضر حضر مجلس القضاء بكرة بخارا فان ذلك اشارة الى ان الدعوى بخارا  
انما لا يتحقق ان يكون القضاء بكرة بخارا ويحتمل ان يكون القضاء خارج الكورة والرساق والثالث لم يذكر ان  
يقته كم كانت يوم مات ويكون محتمل ان يكون يوم الموت اكثر ويوم الخصم والقضاء اقل والواجب عليه ادا يقته  
يوم من محتمل للوديعة ويحتمل ان يكون الموت ببلدة اخرى والقضاء ببلدة اخرى والقيمة متوافقة سجل آخر في  
الكهالة والخلل انه لم يقل من مائة ولكنه قال من مائة ومائة من مائة ولا استقبال وذكر في السجل ادعى عليا  
بعضها شلى وبعضها من ذوات القيمة ولم يذكر الاعيان فمضى يكون ثلثا وهو لا يعلم فلا بد من البيان سجل آخر فيه خلل  
من وجوه اخرها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقل بين يدي الله قال ثبت الوكالة ولم يذكر انما ثبت بالبيعة او  
بالشاهدة فلو كانت ثابتة بالشاهدة يجب ان يذكر علم القاضي الوكيل والموكل باسمها ونسبها وقد ذكرنا في كتاب  
الدعوى والثالث قال الداد وكيل الواقف الرجوع ومنه وكيل الموتى وقوله ادا طرأ طوبى لا يدخل تحت القضاء  
هذه العبارة في هذا العام ليستقيمة ولكن كتب السجل وبعده من ذلك قال له القاضي لا يتعرف من الرابع  
هو اقوى من الكل انه قال في السجل وقد قضيت بفتح هذا الوقف وهو غير صحيح لان الوقف صحيح جائز بالاتفاق ولا  
في التروم على ما بين في كتاب الوقف سجل آخر من قصة نور والخلل انه قال يقول القاضي الامام نايب القاضي الامام  
علاء الدين ولم يذكر ان هذه القصة هل دخلت تحت مشورته ام لا ومنها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقل القاضي  
حضر في او بقصة نور قال خلل آخر انه لم يقل ببلدة نور لان القضاء انما ينفذ اذا كان في المصر

علماء ذكرنا في كتاب القضاء فلا بد ان يكتب السجل قضاء وهو في مصر كذا **كتاب** **الافراد**  
هذا الكتاب مشتمل على اربعة فصول الاول فيما يكون اقرارا وفيما لا يكون ثانيا في الاختلاف الثالث الافراد  
في الموضع الرابع في الاقرار للورث في المرض وفيه اقرار الوارث لو ارثا آخر اما الفصل الاول وفيه العيوب  
في كتاب الدعوى ارفى بدجل اذ عاها رجل فاقرا الذي يدبره انما اشترى هامن الذي القياس ان يتزوج  
الدار من يديه ويدفع الى المدعي حتى يقيم البيعة انه اشترى هامن الذي في الاستحسان يتزوج في يديه  
ثلاثة ايام ويؤخذ منه كفضل حتى يقيم البيعة على الشراء وكذا في دعوى الدين اذ ادعى المدعي عليه لبيع  
يؤمر بالاداء اليه قياسا ولا مام ظهير الدين كان يفوق بوجه القياس المستلحق للمدعي عليه اذا قال  
ليس او المدعي به ليس ملكي هل يكون اقرار به للمدعي كالمسئلة في الاقضية في موضعين باب الاختلاف  
في الاقضية انه لا يكون اقرارا وهذا ذكر في ثمانية اقسام الاصل في باب الشهادة في البيع والشراء وفي ثمانية  
المجامع والجمع الكبير السيد الامام في شجاع وفي العيوب ايضا في كتاب الاقرار وفي كتاب الاجناس كتاب الدعوى  
وهذا الذي ادعى في يد رجل فقال المدعي عليه ليس ملكي اما اذ لم يدع احد فهذا الاقرار لغو وفي قفاوي  
القاضي الامام عيسى بن يدرجل فاقره رجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بر الفضل صح اقراره حكما ولا يحل للمقر له ذلك وان اراد المقر بهذا الاقرار فليكن مستأقرا لا ملكا لان الاقرار  
اخبار وليس تملك ولو قال هذه البيعة ثم اقام البيعة انما له قبلت بيعة لانه لم يقل اني ابيع وفي شرح  
الطحاوي وكل من ادعى في يد غيره لنفسه فهو مدعي وكل من ادعى ما في يده لنفسه لغيره فهو مقر وكل من ادعى  
ما في يد غيره لغيره فهو شاهد رجل ادعى على آخر انه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعي عليه ما قبضت غير  
حق فيكون اقرارا ولو قال دفعته الى اخيك بامر اقرار عليه ثبات الامر ولو لم يقل هذا اقرارا ولو قال  
باني سبب فعت فهو اقرار وفيه نظر ولو قال سوكند حوكة بتولي سائده اند فهو اقرار وفي دعوى الايقاف  
في فوايد الامام ظهير الدين خالي وفي العيون من عليه الدين المؤجل اذ احلف له قبل اليوم شي لا يكون اقرارا  
بالمال المدعي وسعدان يحلف هكذا ان لم يفصل ان يذهب بفتح وهذا اذ ادعى المدعي الى القاضي قبل اكل  
الاجل رجل من الاجر ما يجب الاجر على المستاجر من الاجرة فهو اقرار بكون المستاجر ملكا للاجر اما الوضو المستاجر  
مال الاجرة في الاجرة الطولية لا يكون اقرارا بكون المستاجر ملكا للاجر رجل ادعى على آخر ما الاصل الاقضية  
لكنه ملكي امر اذ اريد اليه وفي الاصل في كتاب الاقرار رجل قال لاخر افضي لالف الذي عليك او غلة عندى فقال  
نعم فهو اقرار وكذا لو قال اعطيتكها او غدا اعطيتكها او قعدا فتقدها او زنا او اعد فاقضها الا  
اذا تصادقا انه قال على وجه السخرية وفي النوازل لو قال بالفارسية ليس به من او ليس بدور لا يكون

في كتاب الدعوى ارفى بدجل اذ عاها رجل فاقرا الذي يدبره انما اشترى هامن الذي القياس ان يتزوج



اقراراً ولو قال خذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي غلامي فهذا اقرار ولو لم يقر  
فقال اقبض فانقبض واقبض فليس باقرار ولو قال لم يقر ولو قال اقبض فانقبض فافترق ولو  
قال برأي من هذه الدعوى او صاحبه عن هذا الدعوى لا يكون اقراراً وهكذا في دعوى الذار ولو قال ابرأني  
من هذا الذار لا يكون اقراراً ولو قال في دعوى بل ادعيت فيها اولاً ولا قضيتها او والله لا قضيتها او لا اقبضها  
فافترق ولو لم يقر فافترق ولو قال اقبض فانقبض فافترق ولو قال اقبض فانقبض فافترق ولو قال اقبض فانقبض فافترق  
او ضمنه له او ضمنه لغيره او ضمنه لغيره او ضمنه لغيره او ضمنه لغيره او ضمنه لغيره او ضمنه لغيره او ضمنه لغيره  
على او ضمت كذا يوم اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم ما استقرضت من احد سواك  
غيرك او قبضت او قبضت واستقرضت لا يكون اقراراً ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
درهم او سوي مائة درهم او اكثر من مائة درهم هذا اقرار ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
فافترق بالالف ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
الف درهم لا يكون اقراراً ما اذ لم يبدأ بالالف لكنه قال لا يخبر فلا ان له على الف درهم او لا عليه يكون اقراراً من صاحبه  
من قال القبيح في الاخبار انه ليس باقرار وفي رواية القاض الامام ولو قال لا يخبر فلا ان له على الف درهم فافترق  
من حقه كان ذلك اقراراً ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
على الف درهم لا يكون اقراراً ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
ام فصل وعنده ان وصل صدق وعلى هذا الخلاف ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
قال هو مال القمار لا صدق وصل فصل عندنا فيجوز ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
ولو صدق لم يقر له صدق ولا يلزم شيء وفي كفاية الاصل للامام الحسين في باب ادعاء الكفيل انه من ثمر الخزان  
الكفيل ولو قال بعد ما اقبل اصيل ان المال الذي كفله ثمن الخمر فهو ليس بخم وهو مباح ولو ادعى الكفيل المال  
وحضر الكفيل عنه واراد الكفيل ان يرجع عليه فقال هذا ثمن خمر وجاء بالبيته لم يكن بينه وبين الكفيل خصومة  
يدفع المال الى الكفيل فيقال للكفيل عنه اطلب صاحبك فاصحى وقال وهذا دليل على انه اذا اقبض البيته على انه ثمن  
خمر قبل ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق وفي رواية اخرى لو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
او الوديعة التي عند فلان هو فلان وهو اقرار له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم المقر له برئ ولو قال فلا  
ساكن هذه الدار فافترق بالدار اما لو قال فلان زرع هذه الارض او غرس هذه الكرم او بنى هذه الدار وكلها  
في يد المقر وهو اقرار له او باجره او اذبحها لغيره ملكه فهو المقر الكل في الاصل وفي النسخة لو قال هذا الطما  
من زرع فلان ولم يقر هذا المقر من نخل فلان او من ارضه او من بستانه او من غرسه او من غرسه فلان الكل في الارض

ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
او من سقطه ثوباً يودياً او من نخله ثوباً او من زرعته كرهضة ضمن ولو قال اقبضت مائة درهم فافترق  
ثم قال نزلت فيها معنى حال زحى فهو الصالح لرضا الا اذا اقبض البيته ان الارض فاجاب **بخمس** رجل قال  
وجدت كتابي ان فلان على الف درهم او كتبت بيدي ان له على مائة درهم والكل باطل وانه يلزم قالوا في  
بازكارى البلاء اذا وجد مكتوباً بخط البياع فهو لازم عليه لا لاكتسبه باذكاره الا ما كان له على الناس  
وما كانا عليه ضلي هذا اذا قال البياع وجدت في يدي كتابي ان فلان على الف درهم كان اقراراً  
الامام الحسين في خط الصراف والتمسار حجة ايضاً كما ذكرنا وقيل ان الصدق القاضى به ان لا ينفق  
هكذا في خط الصراف حجة ولو قال للصالح ان كتب فلان خط اقرار بالف درهم على كذا اقراراً ويجوز للصالح ان  
ان يشهد بالمال هذا في مجموع النوازل قال وكذا لو قال للصالح ان كتب خط بيع هذه الدار بهذا وكتب الصالح  
اولم يكتبه فافترق بالبيع وكذا لو قال له كتب لم يقر في طلاقها ولو قال للصالح ان كتب خط طلاقها لا يكون  
اقراراً بطلقة واحدة وهذا التفاضل ولو قال له كتب خط طلاقها لا يكون اقراراً بطلقة واحدة  
يؤدى بشهادة فلان وفلان صكاً بالف درهم كان اقراراً ولو كتب على نفسه صكاً بالف درهم والقوم ينظرون  
ليه فقال لهم اشهدوا على هذا كان اقراراً وفي الفتاوى رجل اشترى جارية متقبلة فلما كشف وجهها  
هي جارية وادعاهما لا يسمع وكذا لو اشترى ثوباً في جراب فلما بشره قال هذا ثوب لا يسمع واصل هذا في اذ  
في آخر كتاب البيوع في باب الاستيلاء ان الاستيلاء هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادات يكون اقراراً  
ملك البياع وفي زيادات الجامع لا يكون اقراراً والاصح رواية الزيادات وعلى الزيادات لا يسمع دعواه  
بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البياع كالاستيلاء من البياع والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء  
الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء  
على انه ساوم في مجلس القضاء خرج هو من الخصم وخرج الموكل ايضا من الخصم ولو كانت المساومة في غير مجلس  
القضاء خرج هو من الخصم دون الموكل على ما ياتي في كتاب الوكالة وقد خرج في كتاب البيوع ايضاً وكان الاستيلاء  
اقراراً بقبول الوديعة وفي فتاوى القاضى الامام لو قال اتبع هذا منى او قال ساجد منى او قال اعترفت  
داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقراراً له بالملك وكذا لو قال له دفع الى فاعله عبدى هذا واعطى ثوب عبدى  
هذا فقال نعم فقد اقر بالتوبة والعبد للموكل اقراراً بانه اقرى من لوانى دارى فافترق بالدين عليه  
فان المذموم ليس بدينه الدار لا يكون اقراراً بالدين المذموم رجل قال فلان على مائة درهم او قبضت مائة درهم  
فوقر بالدين ولا صدقاً انها وديعة الا اذا قال **لوصول** **بخمس** وفي مجموع النوازل رجل قال عليك الف درهم



فقال الآخر في عليك مثلما اوقال الآخر طلقت امرتك واعتقت عبدك فقال الآخر فانت طلقت امرتك واعتقت  
عبدك عن ابني عن من انه يكون اقرا او في ظاهر الرواية لا يكون اقرا او الشيخ الامام الاستاذ في الحديث  
كان يفوق بحسب اربعة ولو قال بالفارسية ما يزار تو جدي اذ نوعي ما يد يكون اقرا اما لو قال مرا  
ما يزار تو جدي ما يد لا يكون اقرا امره قالت لزوجه ما رجمه مرامى يا يستاذ تو يا قسم لا يكون اقرا لا يقرب  
المهر كذا نقل عن المصدر الثميد ولو جعلت زوجا في حلي من الزوج عن المهر كذا لو ابرأت غنمها الا اذا كان خمار  
ساعة حلي قال بر استيع غنمها في لا يصبه لا يبرأ الا اذا تفرغ على قوم يخصون قال الفقيه ابو الليث وعنده انه  
صحح وسيا في كتاب الهبة الاقراء والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد لان الكل واحد ولا ياتي على نفسه  
وليس له غيره ان ينفعه ولكن المقر له ان لا يقبل صاغة لنفسه عن المنه وكذا الوقال الآخر فقلت سبيع هذا فكتة  
يصير كذا ولو قال لا قبل بطل وفي الوقف على فلان اذا سكنت جاز ولو قال لا قبل بطل وفي وقف الاصل  
قال لا بطل ولو صدقه في هذا كله ثم رده لا يرتد ولو قال فلان عندي وديعة الف درهم او على الف درهم  
فرض ثم قال لم اقبضها فتمت ولو قال ودعوت الف درهم او اعطيتني ثم قال لم اقبض ان وصل صدق وان  
فصل استحسن انا ولو قال فلان على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولم اقبضه لا يصدق وصل الفصل  
وعنده ان وصل صدق وان فصل لا وقد مر ولو قال على الف درهم من ثمن هذا العبد الذي بيد المقر له فقلت  
صدقة الطالب سببه اليه الخ بل لا وان كذا يلم يلزمه شيء فان كان العبد بيد المقر صدقة المقر له المثل  
وان قال لم اجد هذا وهو لي ويعتق غيره حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه ولو قال العبد عبدك لم اجد  
منك وانما يعتق غيره لزمه المال رجل قال فلان على الف درهم ان مت فعليه المال عاش اوفات وكذا الوقال ان  
اضل الناس وان جاء رأس الشهر وعبد الاضحية العيون ان كان هذا ليس بتعلق بل ضرب من الاجل فيلزمه المال الا  
اما تطبيق الاقرار بالشرط فيلزم وفي الاصل لو قال فلان على الف درهم ان شاء الله فالاقرار بالجل ولو قال  
هذا العبد ان شاء الله لم يلزمه شيء استحسن انا ولو قال فلان على الف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت لم يلزم  
شي ولو قال ان دخلت الدار وان بطرف السماء وهبت الريح واصبت لالا يصب ولا يلزمه شيء ولو اقر بدين رجل  
وفيها شجرة قاية وعليها ثمره مقر له والزرع على هذا ولو اقام المقر البينة قبل القضاء وبعد على الزرع  
له يقبل ولو اقام البينة على ان الشجرة له لا يقبل وفي التوازل رجل قال الآخر عليك الف درهم وقال للذمعي عليك  
على الف درهم ما بعدك من ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ما بعدك من الثمن ما يلزمه واصل هذا في كتاب السير خرفي  
قال الامان الامان فقال المسلم الامان سترى واستعلم لا يكون لما فا ولولم يقبل سترى لو سئل كان امانا **جنس**  
**آخر** وفي التوازل رجل قال جميع ما في يدي وجميع ما يعرف اجميع ينسب فهو فلان وهذا اقرار ولو قال

جميع مالي وجميع ما املك وهو فلان هبة لا يجوز الا بالنسليم رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان كل شيء له  
فهو فلان وجميع ما املك فهو فلان قال هذا هبة رجل اقر لابنته في صحة جميع ما في منزله من الفرو  
الاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك لها وله في الرضا وواقب وثمان وهو ساكن في البلد قال اقرت على ما  
في منزله الذي هو ساكنه وما كان ايضا من الدواب نعمتها الى البقرة بالثمن ويرجع الى وطنه الذي اقرت عليه لبنته  
وكذا عبيد الذين يخرجون في حواجره ويأوون الى منزله فهم داخلون في اقرار رجل اقر على مال والدي ثم قال اقرت على  
يحيى من المال في ذلك ان كان له المال الذي اقرت عليه فاما بعينه فاما المال الولد وان كان الابن قد استهلك  
والسنة ملك ما لا يكال ولا يورث وقد ترك الابن درهمين ودينارين فالولد في سبعة من ان يتناول من الدرهم  
والدينارين مقدرا استهلك الابن بعد قوله رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله  
هبة ما عليه من الثياب متوفي الرجل وترك ابنا ثم اذ على الابن ان ذلك من تركه ابيه وكل شيء علمت المرأة انها  
بتملك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة صحيحة او كان لها عليه مهر فمضى سبعة من مائة الاحتجاج بهذا الاقرار  
وما لم يكن لها ملك لا يصير لها هذا الاقرار فيما بيننا وبين الله وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهد في الشهود  
علا ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الذاريوم الاقرار **جنس آخر** رجل قال فلان على درهمين في ثلاثة وكذا  
لو قال على درهمين يلزمه ثلاثة ولو قال على درهمين كثيرة فعليه ما سئل على ما يلزم عشرة وعنده ما ادا درهم  
قال له على دينارين كثيرة يلزمه عشرة وعنده ما عشرة ولو قال له على كذا كذا درهمين يلزمه عشرة ولو  
قال له كذا وكذا يلزمه احد وعشرون وفي النصاب لو قال له على كذا دينارين يلزمه ديناران لان هذا اقل ما يقدر  
لان كذا السعيل في العدد واصل العددا ثمان ولو قال فلان على مال عظيم عنده ما ادا درهم ولم يذكر نوع  
فيلزمه الحال المقر رتب رجل مستغف المائتين ورتب رجل عشرة الاف ولو قال على الف درهم مال وكذا الوقال  
على مال قليل المسائل في الاصل وفي المسئلة لو قال على مال قليل وكثير فعليه ما ادا درهم ولو قال فلان على درهم  
امعافا مضاعفة يلزمه ثمانية وهذا هو الجواب ولو قال على درهم مضاعفة والقاضي يلزمه ستة درهم  
ولو قال فلان على اكثر من درهم فعليه عشرة درهم وعنده ما ايتان ولو قال فلان على شيء من الدرهم  
فعليه ثلثة درهم ولو قال على مال عظيم فعليه ستمائة في السنة وفي الجامع الصغير لو قال فلان على مائتين  
الى عشرة فعليه تسعة وان قال مائتين عشرة الى عشرة فعليه تسعة عشرة وعنده ما يلزم عشرة في الجوه  
الاول وعشرة في الوجه الثاني ولو قال فلان على درهم درهم فعليه درهم واحد وعنده **جنس آخر**  
وفي الاصل رجل قال غصبت من فلان شيئا فالاقرار صحيح ويلزمه البيان ولا بد ان يبين ما يجري فيه التامع بين الناس  
لو فتر حجة خطة لا قبل ذلك ولو استوى ابي يبين شيئا يصنع بالخصم ولا يضمن جوف يبين وقال الله دارين



واختلف السائح فيما اذا قال المصنف زوجة او ولد الصغير واكثرهم على انه لا يقبل بيانه بهذا القول  
انه غصبت اقول قوله في تعيينه ان كان قائما وفي قيمة ان كان هالكا ولو قال الفلان على ما يدعى من ثم قال  
وزن خمسة او ستة واقاره بالكونه عليه درهم وزن سبعة او اقل او اكثر وكذا الذي بان وان وصل صدق  
لانه غير كذلك الذي بان وفي جميع النوازل الا ان سقن ثلاثة اشياء المقر والمقر والمقره ان كان الكل معلوما  
صح وان كان المقر والمقره معلوما والمقره مجهولا صح ايضا وان كان المقر مجهولا لم يصح ايضا بان قال رجلين  
لاخر كما على احد الف درهم لا يصح فكل واحد منهما اقل من الآخر ولو كان المقر مجهولا بان قال رجلان لاخر لك  
على احد الف درهم لا يصح رجل قال الفلان على ارا وعبد لا يلزم شيء سواء كان بعينه او بغيره عنده  
ولو قال الفلان على شاة البقرة لا يلزم شيء سواء كان بعينه او بغيره وفي رواية النسفة لوقال مرافلان ابدا  
دادنيست يلزم شيء ما لم يقل هو على او في قتي او في قتي او دين واجبا وحق لازم ولو قال اعطني الف الف  
على عليك فقال الصبر لا يكون اقرا ولو قال سوف يكون اقرا لم يصح ولو قال سوف ياخذها لا يكون اقرا **آخر**  
**آخر** وفي العيون رجل قال قلت لابي فلان ثم قال قلت لابي فلان يكون هذا اقرا او قبل من واحد وفي رواية  
اهل سمرقند لو قال لاخر لم قلت فلا فاقا كان اللوح مكتوبا هكذا او قلت عروى فهو اقرا بل قبل ويلزم ذلك  
في ماله ان لم يقر بالبعد ولو قال المصدق وكين لا يكون اقرا **الفصل الثاني في الاختلاف** وفي الفوائد الصغرى  
في كتاب الدعوى اذا اقر الرجل لورثته ومات واختلف المقر والمقره فقال المقر له في الحق وقالت الورثة  
في مرضه القول قول الورثة ولو اقاما البينة فيمنه المقره على الحق اولي وان لم يكن بيته له ان يخلف الورثة وقد  
ذكرنا شيئا في كتاب النكاح في فصل المهر وفي الاصل اذا اقر الرجل انه كان اقر وهو صغير فلان الف درهم وقال  
الطالب بل اقرت بها وانت بالغ فاقول قول المقر مع يمينه رجل قال لاخر اخذت منك هذا الثوب عارية وقال  
الاخر اخذتني بها فاقول قول الاخر وهذا الم يلبس ما اذا البس وصلك يمينه ونظير هذا في كتاب الوصية  
رجل قال لاخر اخذت منك هذا الدرهم وديعه وقال الاخر اخذت بها مني قرضا فاقول قول المقر ولو قال الاخر  
فلان الف درهم وقال فلان بل غصبه فاقول قول المقر فان كانت الدرهم قايمة فليقر له ان يلزمها في الجامع الصغير  
قال الاخر اخذت منك الف درهم وديعه فقلت عندي وقال صاحب المال لا بل اخذت غصبا من المقر ولو قال اعطيتا  
وديعة او دفعتها الي وديعه وقال صاحب المال اخذت غصبا لا يمين المقر ولو قال هذا الف وديعة عند فلان فاقول  
منه وقال فلان كذبت كذبت الى المقر له ان يلزمها ولو قال العتباتي من فلان فكم بها ثم ردها على فلان كذبت بل لا بد  
للمقر من المقر وفي القياس القول قول المقر وهو قول المقر على الف درهم ثم قال هو زور او بغيره  
وصل المصل عنده ان يصله في الف درهم ثم قال السائح في حق على قلع ولو قال غصبت الف درهم  
او اودعني الف درهم وقال الدينون قضيته الف درهم الا انها زور صدق وصل المصل

اذا اختلف المصنف  
والورثة  
القول قول الورثة

ولو قال هذا كله الف درهم لانه سقط كذا ان وصل صدق وان فصل لا كاستثناء ولو فصل باقطع  
عن يمينه ان يصح اذا وصله بعد ذلك وعليه القوي رجل مات وله على رجل مائة درهم وله بنان فقال  
مما قبض اني منها خمسين شيئا للمقر وللابن الاخر على الدين خمسين درهم **آخر** في العيون رجل قال لاخر  
غصبتك الف درهم ويحت في عشرة آلاف درهم وقال المقر له قد امرتك به فاقول قول المصنف منه ولو  
قال لا بل غصبتك العشرة الا آلاف كلها القول قول الغاصب رجل صلب ثوبا وهذا الرجل عاينة الشهود فقبل  
له في ذلك وقال وقتها فارة وماتت فاقول قوله لانه منكر الضمان والذي يسمع للشهود ان شهدوا  
على الغاصب لا يسمعهم ان يشهدوا على ان ليس بخمس ولو عمد الى رجل يطوف في السوق بالتم فاستمرك له  
ثم قال هو غصبة لا يصدق وللشهود ان يشهدوا على كونه ذكيا يحكم الحال وقت المسئلة وتختلف الائمة واقية  
القاضي لا مام لا يمين قلت له هذا شكل مسئلة الاستحسان رجل قتل رجلا فلما طلب القصاص قال ان  
فانه لا يسمع قال الصدقاء في ذلك يؤدى الى فتح باب العذر وان العداوة بين الناس تحققة وامر بالم  
عظيم بخلاف المال وكذا لو قال قتله لانه قتل او لا يسمع ذلك منه وفي الاضية الموصى اذا قال قبضت  
مال فلان الميت على الناس فاجب عنهم وقال الموصى اني دفعنا اليك كذا درهمها وقال الوصي ما قبضت منك  
شيئا فاقول قول الوصي مع يمينه والوكيل يتبع المدين والوديعة والمضاربة على هذا وفي المتن رجل له  
امة اقرته وطنها فاشترها ابوه وابنه لم يحل له وطنها ولو اقر بعد ما اشترها الاب والابن لم يصدق فيما  
وصدق استحسانا وان كان مأثورة الاصل رجل قال دفع الى هذا الف فلان وهو فلان واذا على الف فلان  
سما فمولى الدافع ولو دفع الى فلان بقضاء يمينه وبغير قضاء يمينه ولو قال هذا الف فلان دفعه الى فلان  
فمولى المقر له الاول فلو دفع اليه بغير قضاء يمينه وبغير قضاء يمينه عند من خلافا لمحمد ولو قال هذا الف فلان  
اقرضته فلان رجل اخر وادعاه كالمأثورة للاول والمقرض عليه الف درهم ولو قال هذا العبد الذي في يد  
فلان باعنيته فلان بكذا فان الكرضا ح العبد الاذن بالبيع فاقول قوله مع يمينه ولا يخذ العبد والى  
ياخذ الثمن من المقر وكذا المقر على هذا اذا اقر ان هذا العبد فلان غصبت المقر له من فلان فانه يدفع  
ولا يصح للمأثورة شيئا بخلافه تقدم اذا اقر انه اقضى من فلان الف درهم كان عليه قبضه فقال فلان اخذت  
منى هذا المال ولم يكن لك على شيء فالمقرض من بعد ما يخلف المقر له انه لم يكن عليه شيء واجناس هذا فذكر  
من الجامع الصغير رجل قال لاخر انا عبد لك فقال لاخر لا ثم قال بل انت عبد لي فانه عبد ولا يكون نصيب  
مخلاف مسئلة الجامع الصغير لان الرق لا يبطل بحج المولى اما الاقرار بالدين والعيون طبل التأكيد في الطلاق  
والعاق لا يبطل وان رفا ولو كان يد رجل عبد فقال لا وليد لرجل هو عبد لفلان فقال فلان لا طم



بل هو عبدى وقال ذواليد بل هو عبدى فهو لذى اليد ولو قال ذواليد هو عبدى وقال الآخر بل هو عبد  
 ثم قال بل هو حواء بالينة لم يقبل للتناقض واذا اقر الرجل بالرق لرجل ثم بعه جاز فلوزى العتق او  
 ادعى انه كان حراما لاصل لم يقبل للتناقض ولو اقام البيعة على عتاق البائع قبل البيع او على انه حر الاصل  
 بيعة استحسانا وان كان المذموم في العبد عند ذاك لان العتق لا يحل النقص رجل وامرأة مجهولان  
 ابن خزيمة لم يحكم اقرار بالرق على انفسها وعلى انها جاز فان كان الابن يحكم فقال ان اقر فاقوله ولو كان له  
 اتهاذا الاولاد والذرية فافترق بالرق لا يعمل في حتمها **الفصل الثالث في الاقرار بالمرض**  
 الاصل اقرار الرجل في مرضه بدين غير وارث فانه يجوز وان اخطأ ذلك به باله فان اقر وارث فله  
 الا ان يصدق الوثرة واذا اقر بدين ثم مات مرضه تخاصا حصل لم فصل ولو اقر بدين ثم بوجبة تخاصا  
 وعلى القلب الوديعة او في دين الصحة مقدم على الاقرار بالدين والوديعة في المرض عندنا ولو استقرض  
 مرضى ما واشترى شيئا وعابن الشئ او عصب فانه حاق غم الصحة ولو قضى من احد ما نظر ان يقضى  
 الدين الذي استقرض في المرض لم لا ترى انه لو لم يستقرض او فسخ البيع لذلك لما ازاله يؤذون  
 ان كان عيبا استقرض او عيبا اشترى قايما وليس له التركة الا هذا فانه من غم الصحة والمرضى البائع انما  
 يكون احق بالبائع اذا لم يسلم المبيع اما اذا سلم فقد ابطأ حقه في الاختصاص كالمريض اذا اراد الزهر كان مسألا  
 لسائر الغرماء وفي المنفعة لو اقر في المرض الذي فيه انما يعبد هذا من فدان في صحة وقضى الشئ واذا نفي ذلك  
 فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بعد الثلث ولو اقر في المرض ان العبد لفلان يصدق فاولا  
 شبه الاقرار بالبيع لان المشتري قد اقر ان العبد ملك للمريض والاقرار بالعبد كالقرار بالدين والوديعة  
 المريض ولو اقر يقضى بدين كان له في المرض صدق من الثلث وفي الجاهل الكبير حاكم عبد الله في صحة على ان يتم  
 ثم مرض فاقرب باستيفاء فهو صدق وهذا بخلاف ما لو باع عبدا من وارثه في صحة ثم اقر باستيفاء الثمن في مرضه  
 فانه لا يبيع وفي فتاوى القاضى الامام رجل اعنى احد عبدين في صحة ثم بين العتق لهما في المرض كبر القيمة كان  
 العتق من جميع ماله رجل اشترى عبدا في صحة بغيره فاحس على انه على انه باع بغيره فانه لا يملك ثم مرض فاجاز البيع  
 سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث رجل اقر في صحة ثم غصب رجل جارية ثم قال في  
 مرضه مائة من ماله غير ما عليه من هذا جاز وهو صدق وكذا الواقعة في صحة ان لفلان عندك ألف  
 وديعة ثم قال في مرضه مائة من ماله غير ما عليه من هذا جاز وهو صدق وكذا الواقعة في صحة ان لفلان عندك ألف  
 الفخري رجل اقر لغيره بمائة الف درهم في مرضه ومات ثم اقامت الوثرة البيعة ان المائة وهبت بمهرها من زوجها  
 في حياة الزوج لا يقبل ولا يملك باقراره وفي المرأة اذا اقرت باستيفاء الصداق من زوجها في مرضه موتها بعد الطلاق

ان كان الطلاق حقا وانقضت  
 عتقا فموتها وان لم ينفق

ان طلقها باينا وانقضت عتقا اولم يقض عتقا في الطلاق الرجعي لا يبيع وفي الجوز من طلقها قبل الدخول  
 بها وقد اقرت باستيفاء المهر من زوجها وهي مرضية ثم ماتت فان ذلك بين غمها ولا شئ على الزوج المهر  
 ولا يصادر بالغناء بنصف المهر ولو كان دخلها واقرت باستيفاء المهر ثم طلقها وانقضت عتقا قبل ان يموت صح  
 الاقرار سواء كان التزوج في حالة الصحة او في حالة المرض ولو لم يقض عتقا باينة ماتت وقد طلقها باينا  
 وقد اقرت له باستيفاء المهر فاصحاب دين الصحة او الحق استوفى حقوقه ثم ينظر الى الباقي فحصل للزوج الاقل  
 مما اقرت له بالاستيفاء وما نصيبه من الميراث وفي العيون لو ان مرضيا اذعى على رجل الا وابنته وابنه لا  
 يجوز ابراءهما وان كان عليهما دين ولو ابر الوارث لا يجوز سواء كان عليهما دين او لم يكن ولو انه قال لم يكن عليهما هذا  
 المطلوب شئ ثم مات جاز اقراره في القضاء ولا يقبل من بيعة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله  
 لا يجوز اخراجه وفي آخر الجاهل الكبير في الايام المتفرقة بعد كتاب السركة في باب يجوز التيسر ان يفعلها ان كان  
 للعلماء على الوارث دين من ميراث امة فاقرب يقض من ابنه لم يصدق وان كان مازونا ولو اقر لا يجني صح  
 وكذا الواقعة ليس لامة على ابنتي صح بخلاف ما لو ابره او وهبه وفي جيل الخصاص السمس لا يخلو  
 في باب الوصى والوصية المرضية ليس على زوج صدق بغير اذن او عند المساقعة لا يبرأ ولما المرضى اذا  
 قال لم يكن علي فلان شئ قط يجوز وان كان عليه دين الصحة ولو اقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصدق سواء  
 كان عليه دين الصحة او لم يكن اما اذا اقر باستيفاء دين امانة من المريض لا يصدق ان كان عليه دين الصحة وان لم  
 يكن عليه دين الصحة جاز وفي العيون رجل مرض يوما ومرض يومين ومرض يوما فاقرب لا يبرأ  
 هل يصدق ما في كتاب الوصايا انه هل يشترط كونه صاحب الفرائض ام لا **الفصل الرابع في الاقرار بالوفاة**  
 وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه فلم يمت حتى صار غير وارث صح صورته اقر لا يبرأ بدين ثم ولد له  
 ابن ولو اقر بغير وارث ثم صار وارثا عند الموت كان بسبب القرابة لم يصدق صورته اقر لا يبرأ فاسلم  
 عندئذ ولو كان له الوفاة والاجنية فصارت زوجته لم يطل اقراره بخلاف ما لو وهبها في مرضه  
 او وصى لها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت بطل الهبة والوصية الاقرار يقضى الدين من الوارث لا يصدق اذا كان  
 في مرض الموت المريض اذا اقر لرجل بالمال فأت المقله ثم مات المريض ووارث المقله ووارث المقله لا يجوز  
 اقراره عندئذ ثم رجع وقال صح الاقرار وهو قولهم وعلى هذا الخلاف لو اقر بغيره لاجنبي وقال لا يجوز  
 هو لفلان احد ورثة المريض ولا يجوز الاقرار بغيره وارثا او لعبد قاتله ولو اقر في مرضه بدين من  
 لامرأة يصدق الى تمام مهرها وتخاض غمها الصحة المريض اذا باع عبدا من اجنبي فباعه المشتري من وارث  
 المريض وهو صحى اذا كان بعد القبض اذا كان دين الصحة يحيط بالمرض فاقرب المريض انه اقر من المرضي خلا



الغريم ثم قال استوفيت لم يصدق الكل في الاصل وفي التواريل رجل مات وترك ابنتين فاحداهما بدين  
على ايها القياس قال اصحابنا ان ما اخذ جميع ما اقر به من نصيبه وقال ابو الليث وعزى اخذ منه نصف ذلك  
بعض ما حصه وعلى هذا لو ان رجلا مات وترك ابنتين والغريم ديناهما والغريم عينا على رجل فاحد  
ابنه ان الابن استوفى ما على الغريم في حق وجهه والآخر وحلف له ان يبيع الغريم بنصيبه ولا يرجع ما  
على المقر في ميراثه بشئ وفي الزيادات في الباب الاخير من كتاب الاقرار انه يرجع الغريم على الصدق بالخمس  
الى اخذها المكذب من قال في الزيادات وهو ظاهر الرواية وما ذكرناه لا يرجع الغريم على المقر رواية لا  
**وما ينصل بهذا** اذا مات الرجل وترك ابنتين فاحداهما بائنا والا تترك الاخر عطية المقر نصف ما في دين  
ولو اقران اباه او صول هذا بالغريم وكذا به اخوه ياخذ ثلث ما في دينه ولو اقر بدين على ابنة وكذا به الآخر  
ياخذ كل ما في دينه وفي محضه القدر في اقرار الرجل بدينه باربعة اقرار المرأة بدينه ثلثة اقرار الرجل  
بالابن والابن الزوجة ومولى العتاق واما اقرار المرأة بدينه بالابن الزوج ومولى العتاق والمعوف في  
الصحة وعدم الصحة فيما ذكره فرائض الاصل بعون في الاربعة ميراث المقر له مع وارثا المعروف  
مشاركه في الميراث وفيما وراء الاربعة لا يرث مع الوارث المعروف واما الاقرار بدينه نفسه حتى لو لم  
يقوله وارثا كان الميراث له ليس المال **كتاب الوكالة** وهو مشتمل على سبعة  
فصل الاول في التوكيل والغزل الثاني في التوكيل بالخصم الثالث في التوكيل ببعض الدين الرابع في الوكالة  
بالبائع الخامس الوكالة بالشراء السادس الوكالة بالتفاح السابع في الوكالة بالطلاق والعتاق واما  
الاول وفي السنة قال في رجل قال لرجل انت وكيلي كل شيء هذا توكيل بالحفظ دون غيره ولو قال انت  
وكيلي في كل شيء جازا من هو وكيل بالحفظ والبائع والشراء فان ذهب او يصدقها بالجاز وهكذا في  
الفتاوى الصغرى وعن جاز ان وكيل المعاقض دون الهبات وفي التواريل لو قال له وكلت في جميع لوري فكل  
له طلق امرتك ووقف جميع ارضك الاصح انه لا يجوز وهكذا في لبي القاضى للمصنف **نوع من الوكالة**  
رجل قال للآخر فوضت امرى اليك يصير وكيل في حفظ ماله ولو قال فوضت امرى اليك قال بعضهم هذا  
باطل وهذا بعضهم هذا اول سوء ويصير وكيل بالحفظ ولو قال فوضت اليك امرى فكله مستغلا  
اغلام الناس صار وكيل بالتقاضى وقبضها ولو قال فوضت اليك امرى صار وكيل بالتقاضى ولو قال له  
فوضت اليك امرى واتي صار وكيل بالحفظ والرجوع والتعطيف ولو قال فوضت امرى اليك صار وكيل بالحفظ  
الاتفاق عليهم ولو قال فوضت اليك امرى صار وكيل بالطلاق ويقصر على المجلس **حاشا في الغزل** وفي  
شرح الطحاوى تعليق على الباطل وتطبيق الوكالة بالشرط جائز وقد ذكرنا المستلحق في كتاب البيع وفي

التواريل لو قال التوكيل لوكيل في الوكالة فقال رد الوكالة مغرب وكذا لو لم يقل التوكيل في الوكالة  
لكن الوكيل قال رد الوكالة وعلم التوكيل مغرب وفي السنة رجل وكل رجلا ببيع عبده او خصوا  
تقاضى في ثمة قال له لا والله ما وكلتك بشئ فقد عرفت انها وفك قال هذا اخراج منه له في الوكالة  
وفي الفتاوى الصغرى اذا وكل رجلا وكالة عطفة بالشرط ثم عزله قبل وجوب الشرط عند من لا يبيع  
عند بيعه وعليه الفتوى وفي التواريل رجل وكل رجلا بان يطلق امرأته ان لم يرجع من هذا السفر الى كذا  
كذا اخرج الى السفر بعد ذلك كسبه ان اخرجك من الوكالة قال الصيرفي يحيى يخرج من الوكالة وقال محمد  
بن سلمة لا يخرج وفي فتاوى السنة امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسه بعد انقضاء عدتها ثم عزله  
في العقد اختلف المشايخ فيه الزوج لو وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها ثم عزله المختار مغرب وفي فتاوى اهل  
سمرقند لو كان التوكيل لسؤال الخصم لبيك عزله وفيه ايضا لو قال لآخر كل ما عندك فانت وكيلي ثم قال لها  
كل ما عندك وكيلي فقد عزلك اختلف المشايخ فيه والمختار انه عليك اخراجه بخمس الوكيل ما خلا الطلاق  
والعتاق وما خلا التوكيل بسؤال الخصم قال وسمعت من الشيخ الامام طهير الدين انه يحكى عن شمس اسلم  
محمدا الا وزجرتي انه سفل عن ابنة وهو جازا القاضى الامام عبد الغزير بن عبد الرزاق المرخياني انه يقول  
عزلك من الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالة العطفة فاذا قال هكذا سفل وبه ينق اذا ارسل  
رسولا عنها قبل تبليغ الرسالة يصح من غير علم الرسل امرأة قالت لزوجها اذا جاء عد فطلقه على كذا او  
قال العبد لمولا اذا جاء عد فاعطه على كذا فانها قبل مجي العذبان التوكيل الى عشرة ايام هل يتهى في  
العشرة فيه رايان والاصح انه لا يتهى وقد ذكرناه في كتاب الطلاق مع اخوانه في فصل الامر باليد **نوع**  
رجل وكل رجلا ببيع عبده ثم باعه الموكل او وكله رجلا بان يكتب عبده ثم كاتبه المولى او وكله بان يبيع  
عبده ثم وهبه او وكله بان يزوجه امرأة معينة ثم ان الموكل تزوجه او وكل رجلا بان يطلق امرأته ثم  
طلقها او انزل الوكيل وسيما ما في موضعها اذا مات الموكل وجوز جواز مطبقا اخرج الوكيل من الوكالة  
واذا اراد الموكل والعيال بانه والوكالة موقوفة عند ج وعندهما فانك وحد الجوز المطبوق ثم عذج  
الكل في التجريد وفي التواريل رجل وكل رجلا ببيع شئ وشراؤه فقال له اصنع ما شئت فوكلك الوكيل رجلا ببيع  
ثم مات الوكيل الاعلى الوكيل الاسفل على وكالة وقام هذا في فصل الوكالة بالشراى في ولو اخرج الوكيل  
الذى وكله جاز ولو اخرج الوكيل الذي هو جازا بالمال كان اخراجه جائزا ايضا سواء كان الوكيل الا واما  
اوميتا ولو اشترى الوكيل ثوبا بعد ما انزل الوكيل الاول وهو يعلم بعزله ولم يعلم الوكيل الاول دفع اليه  
اولم يدفع فشرى جائزا على ما بال وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشترى ثوبا جاز وفي السنة عن من في رجل



قال لا اخرجت وكيلي في اقتضاء ديني وكل من شئت بذلك فعمل الوكيل بذلك رجلا فلوكيل انما  
من الوكالة ان شاء ولو قال انت وكيلي في اقتضاء ديني وكل فلا بد ان يكون الوكيل ان يعمله لانه صادر من  
المرسل حين يقر له الامر ولو قال الوكيل وكل فلا ان ثبت فعمله كان للوكيل ان يعمله الا بذا وكل رجلا  
بيعه متاع البنية ثم مات الا بواو البنية انزل الوكيل اذا كان الا بواو البنية وهذا عند اصحابنا السلف  
في الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء وفي المتن رجل امر رجلا بشراء خنطة بعينها او بيعها فحفظت  
اوسوقا خرج الوكالة **الفصل الثاني في التوكيل بالخصم** اذا اقر على موكله في مجلس القضاء بيمينه وفي غير مجلس  
القضاء لا يصح وقال ابو يوسف ولا يصح اطلاقه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء ولو كان  
بالخصم غير جاز الا اقر عليه في ظاهر الرواية وانما يصح الاستثناء اذا كان موصولا واختار في الاقضية انما  
يصح مفضولا كان او موصولا ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستحقاق الاقرار موصولا صح ومفضولا لا يصح ولو  
وكله غير جاز الا انكار صح عندم خلافا لابي من فلو اقر في غير مجلس القضاء لم يصح عنده الماذكرنا ونخرج من الوكالة  
كالاب الوصي اذا لم يبع اقرارها لا يمكن الخصم في تلك الحادثة المذمومة عليه اذا وكل رجلا بالخصم المذموم  
مطلبه لا يملك غلظه لما ذكرنا وكذا هذا اذا غلظه بغيبة الخصم اما اذا كان خصمه صح وقال بعض شيوخنا لا يملك  
غله الا اذا رضوا لخصم بذلك لكن هذا خلاف ظاهر الرواية التوكيل من غير رض الخصم والموكل يبيع بيمينه لا يبيع  
عنه ما يبيع والفقهاء ابو الليث كان يفتي بها قال شمس المنة الحلواني في ادب القاضي المفتي بخبره من المسئلة ان  
شاه افق يقول لا يبيع وان شاء افق يقول لا يبيع وان شاء افق يقول لا يبيع وان شاء افق يقول لا يبيع وان شاء افق يقول لا يبيع  
والثيب المسلم والذمى في هذا وقال مشايخنا في الحذرة يبيع توكيلها من غير رض الخصم وفي ادب القاضي  
لشمس المنة الحلواني المرأة التي تخرج في جوابها ليست بخصمة التوكيل بالخصم توكيل بعض الدين عند اصحابنا  
الثلاثة وقال في لا يكون توكيل بالقبض وقال القصد الشهيد في الجامع الصغير لا يفتي بقول اصحابنا في هذه  
المسئلة والفتوى على قول في التنازل واختار الفقهاء ابو الليث انه لا يملك القبض قال وهكذا اختار المالكون  
وبناخذ في النصاب ان كانت لا تخرج من البيت فوكيل بالخصم فوجب عليها اليقين ان كانت لا تعرف بالخرج  
من بيتها وبناخذ الطة الرجال في الجراح بعث الحاكم اليها رجلا عدلا يستظف او شهيدا على ذلك التوكيل بالخصم وكذا التوكيل  
بالقبض وليس للوكيل بالخصم ان يصالح اذا وكل متاعا بالخصم وهو عقل فهو وكيله ولو وكل رجلا بقبض  
فقال العزم البينة انه قضاه الطالب قبضه وعندنا لا يقبل بناء على ان الوكيل بقبض الدين يملك الخصم عند  
وعندهما لا يملك والمسائل عشرة منها الوكيل بقبض الدين ومنها الوكيل بقبض العين وليس له ان يتجاوز الاجماع  
ومنها الوكيل بالخصم هو ما لا يقبض الدين فذكرنا الوكيل باللائمة وليس له الخاصة والقبض والوكيل بالقبض

والوكيل باخذ الدار المسفحة والرجوع في الهبة فله ان يخاصموا ويقضوا والوكيل برقبته بغيره وخلقه  
الوكيل بالحفظ فليس له الخاصة الكل في شرح الشافعي وفي الفتاوى الصغرى لو قال الرجل لآخر وكلتك بالخصم  
في كل حق له قبل اهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصم في كل حق يكون وجود يوم التوكيل رجل وكل رجلا بخصم  
واخذ حقوق من الناس على ان يكون وكيل فله ان يخاصموا ويقضوا والوكيل بالمال ثم ان المذموم عليه يريد  
الدفع لا يمنع الدفع على الوكيل وفي فتاوى قاضي القضاة واجمعوا على ان الموكل لو كان غائبا مدية السفر او كان  
مرضا في السفر لا يقدر ان يبيع على قديمه الى باب القاضي ان له ان يوكل من عيانيا كان او مدعي عليه وان كان لا يستطيع  
ان اشغل قديمه ولكن يستطيع ان يبيع على قديمه او على ظهر انسان فاذا راض به بذلك صح التوكيل وان كان  
لا يزداد اختلاف فيه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم له ان يوكل وهو صحيح كما يجوز للمساافر ان يبيع  
السفر ان يوكل بغيره في الخصم يجوز ان ياد ان يخرج الى السفر لكن لا يصدق انه يريد السفر ولكن القاضي ينظر  
الى نيته وعدة سفره او سال عن برديان يخرج منه فيسأله عن رقابته كافي في منع الاجارة **الفصل الثالث**  
**في الوكالة بقبض الدين** وفي المتن الوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر وكيل اخر بقبض الدين ليس له ان  
يقبض من الوكيل ولو وكل التاجر بقبض كل شيء له ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الا ان يقبض من التاجر  
ولو وكل رجلا بقبض دار فقال وكلت بقبض دارى التي في موضع كذا في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل اخر  
بمثل ما وكلها الاول في قبضها من الدار بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان يوكل التاجر فلما ان قبضها  
من الاول وان وكل التاجر ان يقبضها الاول فليس للتاجر ان يقبضها منه والشئ الذي بعينه لا يشبه ما ليس  
بعينه وفي الاصل الوكيل بقبض الدين ليس له ان يوكل غيره ولو وكل رجلا بقبض كل دين له ثم حله دين  
فله قبضه استحسانا وهذا هو وكله بقبض غلة الدار مثلا والحادث الوكيل ان يقبض الدين لا يغيره احدا  
ولو قبض احدهما لا يبرئ المطلب حتى يصل الى الآخر والوكيل ان يقبض الدين لا يغيره احدا مافا سائلا ونقد  
استحسانا وفي منة الجامع الوكيل بقبض الدين اذا وكل من عياله صح حق لو قبض فله ان يبيع ولا يبيع ولو  
قال الموكل خذ هذا المال يا فلان او انت يا فلان فادفعه الى فلان فانه يفتي بقبضه فاستحسانا واخوات هذه  
المسائل **الفصل السابع** المدين اذا قال للوكيل لا آمن من ان يحل المالك احضرا فاضن ما يقبضه الطالب  
فضم بيمينه وكذا لو لم يضمن لكنه قال قبض منك على ان ابرئك من فلان فان امكن الطالب وقبض المال من الطالب  
له ان يرجع على من اخذ منه وان كان صدقا اياه اية وكيل وكذا الا بذا قال المختار حين قبض المدين قبض منك على  
ان ابرئك من مدينك فلو جعت على الزوج فالزوج يرجع على الاب في شرح الطحاوى بابا المذموم على رجل  
لاخر وكلني فلا يقبض عليك من الدين لا يخرج اما ان يصدق المدين وكذا لو لم يصدق المدين على ان يصدق



اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذب واستكبر لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه هذا ثم اراد ان يسترد  
ليس ذلك بعد ذلك لان جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الامر وان انكر الوكالة ما اخذ منه من الغريم والغريم  
يرجع على الوكيل ان كان قائما وان استملكه بضمين مثله وان هلك في دين ان صدقة لا يرجع عليه وان صدقة وثرا  
عليه الضمان او كذبا واستكفانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو اراد  
الغريم ان يحلفه بالله ما وكله كان ذلك فان دفعه عن كونه ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق  
فان دفعه عن حجه ليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد لكنه يرجع على الوكيل والوكيل  
ان يحلف الغريم في الحجة والسكوت بالله ما تعلم انه وكله ان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على الوكيل وان  
شأ لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على  
الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل وهذا كله في الدين فاما في الوديعه اذا قال فلان عندك فدية فكل من قبضها  
فصدقه المودع ثم امتنع من دفعها اليه ذلك لا تاقاره لافي ملك غيره وهو الوديعه وفي الدين من نفسه  
فان قال لم يوكف ولكن ادفع الدين الا انه سيجب قبضه وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين لا الوديعه فان دفع  
ضامنا ولا يرجع على المدفع اليه وان شرط عليه الضمان وفي المستعارة اذا علم المدين انه ليس بوكيل بالقبض مع هذا  
دفع فاما عند بئر الوديعه للذاع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغايه ذلك وان ضاع في يد المدفع اليه  
ضاع من مال الذاع ولم يكن على الغايه ضيق فان قدم الغايه فجاز القبض ان ضاع بعد الاجارة كان من الطالب  
وصار كانه وكيل يوم قبض المال وفيه ايضا رجل له على آخر الف درهم ومعه فوكل آخر قبضه منه واعلم انه  
عليه وضعا فقبض الوكيل من الف درهم غلته وهو علم انها غلته لم يجز ذلك على الآخر ولو ضاع في يد الوكيل ضمنها  
الوكيل فلا يلزم الا مسمى في ردها واخذ وضعا فان ضاعت من بين يده ضاعت من بين الامر ولا يرجع شيء في قياس  
قول ارجع رجل استقرض من رجل الف درهم فقال ادفعه الى سولي فلا قال المقرض قد دفعته وقال الرسول  
قد قبضته منه وهذا المستقرض ان يكون المقرض قد دفعه لا يلزم المستقرض شيء وفي الاقضية لو امر آخر قبضا  
الدين فقال قد قبضت وفلان غلب انكر الامر وافر قد ذكرناه بهما في كتاب القضاء في الفصل الثالث من الفصل  
**جملته** وفي الاصل الوكيل يقبض المدين عن رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب فعت للمقاضي والوكيل  
يقبض الذين من الغريم اذا برأه وان كان لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كفيلا جاز والمروء المدين  
ماخذ الرهن فقال له خذ هذا رهنا حتى اعطيتك المال الى ثلاثة ايام فملك الرهن لضمان على الوكيل وكذا لو  
لو اخذ الرهن والوثيقة كهم كجار في الاجناس كتاب الوهن ولو اخذ به كفيلا على ان ابراه لا يجوز ان يما حولة  
والوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير ميثه ولا كتابة برأه لا يضمن الا اذا قال له لا دفع الا لثمنه وتوكل

الوكيل اشهدت وانكر الموكل بالقول قول الوكيل الموكل اذا دفع المال الى الطالب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع  
الموكل ضمن الا فلا وفي المستعارة لو مات الطالب لم يعلم الغريم فدفع المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترد  
لو علم بموت الوكيل ان كان قائما وان استملكه بضمين مثله وان هلك في دين ان صدقة لا يرجع عليه وان صدقة وثرا  
عليه الضمان او كذبا واستكفانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو اراد  
الغريم ان يحلفه بالله ما وكله كان ذلك فان دفعه عن كونه ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق  
فان دفعه عن حجه ليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد لكنه يرجع على الوكيل والوكيل  
ان يحلف الغريم في الحجة والسكوت بالله ما تعلم انه وكله ان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على الوكيل وان  
شأ لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على  
الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل وهذا كله في الدين فاما في الوديعه اذا قال فلان عندك فدية فكل من قبضها  
فصدقه المودع ثم امتنع من دفعها اليه ذلك لا تاقاره لافي ملك غيره وهو الوديعه وفي الدين من نفسه  
فان قال لم يوكف ولكن ادفع الدين الا انه سيجب قبضه وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين لا الوديعه فان دفع  
ضامنا ولا يرجع على المدفع اليه وان شرط عليه الضمان وفي المستعارة اذا علم المدين انه ليس بوكيل بالقبض مع هذا  
دفع فاما عند بئر الوديعه للذاع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغايه ذلك وان ضاع في يد المدفع اليه  
ضاع من مال الذاع ولم يكن على الغايه ضيق فان قدم الغايه فجاز القبض ان ضاع بعد الاجارة كان من الطالب  
وصار كانه وكيل يوم قبض المال وفيه ايضا رجل له على آخر الف درهم ومعه فوكل آخر قبضه منه واعلم انه  
عليه وضعا فقبض الوكيل من الف درهم غلته وهو علم انها غلته لم يجز ذلك على الآخر ولو ضاع في يد الوكيل ضمنها  
الوكيل فلا يلزم الا مسمى في ردها واخذ وضعا فان ضاعت من بين يده ضاعت من بين الامر ولا يرجع شيء في قياس  
قول ارجع رجل استقرض من رجل الف درهم فقال ادفعه الى سولي فلا قال المقرض قد دفعته وقال الرسول  
قد قبضته منه وهذا المستقرض ان يكون المقرض قد دفعه لا يلزم المستقرض شيء وفي الاقضية لو امر آخر قبضا  
الدين فقال قد قبضت وفلان غلب انكر الامر وافر قد ذكرناه بهما في كتاب القضاء في الفصل الثالث من الفصل  
**جملته** وفي الاصل الوكيل يقبض المدين عن رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب فعت للمقاضي والوكيل  
يقبض الذين من الغريم اذا برأه وان كان لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كفيلا جاز والمروء المدين  
ماخذ الرهن فقال له خذ هذا رهنا حتى اعطيتك المال الى ثلاثة ايام فملك الرهن لضمان على الوكيل وكذا لو  
لو اخذ الرهن والوثيقة كهم كجار في الاجناس كتاب الوهن ولو اخذ به كفيلا على ان ابراه لا يجوز ان يما حولة  
والوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير ميثه ولا كتابة برأه لا يضمن الا اذا قال له لا دفع الا لثمنه وتوكل

الصغرى اذا وكل المدين ببراءة نفسه صح ولو وكله بقبض الدين من نفسه او من غيره لا يصح **الفصل**  
**الرابع في الوكالة بالبيع** وفي التجريد الوكيل بالعقد ينقسم الى قسمين من مالها حقوق قبل الفصل الحكم  
كالبياعات والاشربة والاجارات والصلح الجاري مجرى البيع فالوكيل اصل في الحقوق بمعنى مطالب الثمن  
ويطالب بنفس البيع ويرث بالعيب منها ما لا يقبل الفصل عن الحكم كالتحاش والصلح عن دم العمد والخلع  
الكتابة والعقود على مال والصلح عن نكاح والوكيل فيه بئر الوديعه لا ينفذ شيء من حقوق العقد حتى لا  
يطالب بتسليم المبدل والنكحة والوكيل بالهبة والصدقة والاعارة والايديع والرهن اذا قبض فعل  
ما لم يبرأ الوكيل ان يرد شيئا من ذلك الى دين ولا ان يقبض الوديعه والعارية والرهن المقرض من عليه  
كذا لو كان وكيفا بالاستعارة والارتيان والاسم ياتي بالحكم والحقوق تعلق بالموكل كذا الوكالة بالشره  
والضمانة والتوكيل بالاستعارة لا تثبت للمالك للامر فيما استقرض الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فتقول  
ارسلني فلان اليك المستقرض منك كذا وفي الجامع الصغير متاع بين رجلين باعاه من رجل وضمن كل واحد منهما  
التمن بالآخر لا يصح ولو باع وصفتين وبين كل ثم حقه ثم ضمن كل واحد منهما الصلح صح والوكيل بالبيع اذا



فمن الثمن للموكل لا يبيع بخلاف الوكيل بالتفاح من جانب المرأة اذا ضمن المهرها بخلاف الوكيل بالبيع نفسه ثم ذكر  
وكيف لا يقبض فضمن الوكيل الثمن لأمه هذا في الجانب الكبير كتاب الوكالة في باب ضمان الوكيل وفيه الوكيل بالبيع  
لواجيل عليه الثمن بان حال المشتري الأمر على الوكيل على ان يبرأ المشتري من الحالة باطلة ولا يبرأ المشتري  
لوصاح الوكيل بالبيع على جارية له فيها جاز وبني المشتري وهو متزوج ولا شيء له على الأمر ولا على المشتري  
ولو صلح على جارية على ان يكون الثمن الذي له على المشتري للموكل بالبيع لا يجوز وهو عليك الدين غير  
من عليه الدين ولو ان وكيل البائع حال الأمر على المشتري في وكالة وليست بحالة لأنه لا شيء للأمر على الوكيل  
ولو دفع المشتري الثمن إلى الوكيل البائع أو إلى الأمر براء فلو نوى الوكيل البائع المشتري بعد ذلك ان لا  
يدفع الثمن إلى الأمر فله ان يمنع من دفعه فان دفعه هذا براء استحساناً ولو أمر الأمر الوكيل بالبيع وقال  
له لا تدفع البيع بعد البيع حق قبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن عنده خلافاً لا يبرأ وهو مسئلة  
الوكيل بالبيع اذا قال وسيا هذا اذا دفع الأمر المبيع إلى الوكيل ما اذا لم يدفع فجاء الوكيل واخذ المبيع من الأمر  
وإن الأمر ان يدفع قبل قبض الثمن لئلا يكون له ذلك ولو باع الوكيل نفسه ليس للأمر ان يمنع من الدفع قبل قبض الثمن  
بل يجبر عليه ولو كان المبيع مدفوعاً إلى الوكيل لكن الأمر اخذ المبيع من الأمور فادام الأمور ان يأخذ من الأمر  
ويدفعه إلى المشتري قبل قبض الثمن ليس له ذلك ولو لم يكن المبيع مدفوعاً إلى الوكيل ولم يمه عنه الدفع قبل قبض  
الثمن فخذ الوكيل من بيت الأمر بعد باع فذلك في يد الوكيل لا يضمن ولو أخذ من بيت الأمر قبل ان يبعه وقد  
نما عن القبض فذلك في يد من ولولم يملك حق بلعه جاز فلو مات قبل ان يدفع إلى المشتري انقبض البيع  
الكل في الجامع **جواب آخر** وفي النصاب الوكيل يبيع من اذ اراد ان يشتريها لنفسه فالتسليم فيه ان يبيعها  
من اجل ان يشتريها لنفسه لانه لا يمكن ان يشتريها لنفسه لان الواحد لا يصح قبضاً للثمن و  
داقالة وفي وكالة الاصل في قبض الثمن على الدار الوكيل بالبيع لو باع من غير المأذون او كاتبة بالبيع  
ولو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع ولو باع من ابنه البالغ او من امه او كل من لا يقبل شهادته لم يجز  
عندنا وعندنا يجوز وفي المضاربة من الاصل البيع من هؤلاء لو كان مثل القيمة يجوز في الاصل في باب الوكالة  
بالبيع والشراء الوكيل من اب الوكيل وابنه او كاتبة او عبد المدين جاز وكذا وكيل العبد لو باع من  
مولاه وفي بيع الاصل في باب الوكالة بالسلم اذا عقد الوكيل بالسلم التسليم وقبض الأمر التسليم فيه صح وقال  
الموكل التسليم فيه لانه لو ابراه بغير شيء صح التسليم المسلم اليه من دفعه إلى الموكل لذلك وفي فتاوى المال  
البائع اذا أبرأ الموكل عن الثمن صح كذا روي عن أن للوكيل البيع ان يبيع بالنسيئة وناخذ الثمن منها واخذ  
كفيلة اما الحالة والاقالة والابراء والتجوز بدونه حقه تجوز عندهما ويضمن وعندنا لا يجوز الوكيل بالبيع

ملك الاقالة حق لو باع ثم اقال ثم الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل  
بالسلم والحق والادب المتولى كوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فتجوز ملك الحالة بالبيع  
والاقالة على الخلاف المذكور وكذا الوكيل المشتري الوكيل عن الثمن صح عندهما لكن يضمن وهذا اذا لم  
يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة والوكيل بالبيع لو اخل رجلاً على المشتري لما اخل الثمن  
ثم اقال لا يضمن كالمشتري هذا اذا كان للمحال له على الوكيل المحل من قبض قاضياً دين نفسه فيضمن للموكل  
فاذا اراد سقوط ضمان عن نفسه فلا يضمن اما اذا لم يكن عليه دين فهو وكالة ولا يمنع صحة الاقالة عندنا  
وفي موضع ثمة الوكيل اذا قبض الثمن ثم قال للمشتري وهبنيك الثمن او حطت ان اضاف إلى المقبوض  
بان قال وهبت منك هذا الثمن لا يبيع بالاجماع وان اطلق وقال وهبتك ثم هذا العبد فهذا وما لو كان  
قبل قبض الثمن هو وفي وكالة الاصل في باب الوكالة بالاجارة والوكيل بالاجارة اذا أبرأ ثم فسخ يضمن على  
الأمر ولا يضمن بعد مضي المدة لا يبيع وكذا الوكيل الاجرة يجوز ان كان الاجرة ديناً او عيناً ولو  
ناقض وكيل المستاجر لم يبرأ من الاجارة والارحمة يد المستاجر فان دفعها إلى الوكيل وإلى الموكل لم  
يجز استحساناً كما في الوكيل بالاجارة وفي كتاب الوكالة في باب القيام على الدار الوكيل بالبيع يملك بالنسيئة  
وفي النسيئة قال ابو سفيان اذا كان للبشارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت غزلاً إلى رجل  
ليبيعه لها قال هذا على ان يبيعه بالتقديس وبه تفق وهذا اذا باع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز  
وفي العين لو قال بعه بالتقديس فباعه بالنقد او بالنسيئة يجوز وقال المقيس باليث والقوي على قولين  
ولو قال الاتع لا بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز ولو قال بالنسيئة فباعه بالنقد بالفسخ يجوز فان  
باقي من الفسخ لا يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء الوكيل بالبيع اذا باع النصف فحرم النصف  
يجوز ولو باع النصف لا غير فذلك عندنا وعندنا لا يجوز والوكيل بشراء عبد اذا اشترى نصفه  
جوز الا ان يشتري الباقي قبل ان يختم الوكيل بالبيع اذا كان ميتاً او كان مأذوناً فالعبد مملوك عليه استحساناً  
فان كان محجوراً فعلى الأمر وكذا في العبد المحجور اذا قال للوكيل اخرجك من الوكالة فقال بعه اسر لا  
يصدق ولو قال الوكيل او لا بعت من هذا وهو يدعيه فقال الموكل غلبك لم يصدق الأمر الوكيل ببيع العبد  
اذا باعه منه لا يجوز ولو باعه من ابنه يجوز وان عتق وفي الزيادة في باب البيع وشروط اختيار الوكيل  
اذا خالف امر الأمر ان كان خلافاً إلى حين الحسب بان وكله ببيع عبد ماله درهم فباعه بالف ومانية  
شغل ولو وكله ببيع عبد ماله درهم فباعه بمائة دينار لا يصدق عليه وان كان خيراً ولو أمر ان يبيعه  
برهن بعه فباعه بغيره هو او كفيل لم يجز ولو اختلفا في اشتراط الزهون والكفاية فالقول للموكل وكذا



لو قال له الأمر منك بغير هذا الثمن فالقول قول الأمر ولو قال له بعه بشئ غيره جاز ولو قال له لا تبع إلا بشئ أو قال له لا تبع إلا بغيره لا يجوز ولو قال له بعه هذا السوق فباع في سوق آخر جاز ولو قال له لا تبع إلا في هذا السوق فباع في سوق آخر لا يجوز ولو قال له بعه من فلان فباع من غيره جاز الوكيل ببيع العبد إذا قال بعه من هذا وقبض الثمن وهناك في يدى وادعاه المشتري صح فان مات الأمر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعه وقبض الثمن وهناك غدى وصرفه المشتري إذا كان العبد مالكاً فالقول قول الوكيل استحضاراً وإن كان قائماً لا يصرفه إلا بعهته يقوم على البيع في حياة الأمر وفي الباب الأول من وكالة الجامع إذا قال المأمور ببيع الجارية بعد قبضها بعت وقبض الثمن وسلك إلى المالك وهناك عند قبل قوله في ردة المشتري ولم يلزم شئ فإن وجد المشتري به شيئاً فزده لا شئ على الأمر ولكن ساع الجارية وبوفى ثمن المشتري والنقصان على الوكيل فإن فضل شئ فهو للأمر وإن كان الأمر لم يدفع الجارية إلى المأمور فإن ادعى المأمور أنه باعها وقبض الثمن وهناك ادفع إلى الأمر والكر المالك له حبس البيع حتى يستوفى الثمن ويقال للمشتري أن شئت فادفع إليه الباقي آخر وإن شئت فأنقص البيع والحق إذا أقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليمين وانكر البيع أو قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليمين شيئاً الخ للجامع الكبير وفي الأصل الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بالجدة فهو مصدق وقبض الثمن ولو لا الأمر جاز ولو قبل بخلافه أو شرط جاز على الأمر وكذا لو ربح بالبيع قبل القبض وفي الجامع الصغير الوكيل بالبيع إذا باع وقبض الثمن ولم يتصرف حتى وجد المستوى بالمشتري عيباً فزده على الوكيل إن كان قبضاً القاضى بالبيعة أو بالتكول يكون رداعه الموكل وإن كان الرد بالقرار يكون رداعه ولكن لا يملك الموكل وقد ذكرناه فانه في كتاب البيع رجل وكل بيع ثم باعها بنفسه انقل الوكيل وكذا لو وهبها وسلمها وكذا لو سئلها وأكبتها ولو وهبها أو أجزها لا ينقل وكذا لو استخدها أو وطئها أو في البيع لو عادت إليه فسحقاً فالقول أن يبيعها ولو عادت إليه بملك جديد بشرط أو شرطاً ورثه ببيع بعد القبض بغير قبضه لم يكن للوكيل بيعها الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بيعاً فاسداً لا يضمن بالبيع والتسليم والوكيل أن يسترده والمأمور بالبيع الفاسد إذا باع بالبيع الجاز استحضاراً وقال لا يجوز قياساً على هذا الخلاف لو قال له بعه إلى الجبل فباعه بالنقد قال الإمام الشافعي لا يبيع به لا يجوز الإجماع ولو من بان يزوج امرأة بغير مهر فزوجه بشئ جاز على الأمر عندنا وعندنا لا يجوز **بخلاف** وفي الفتاوى الصغرى رجل وكل رجلاً ببيع عده فوكل الوكيل الآخر أن قال له الموكل ما صنعت من شئ فوجاز بيع التوكيل والآفلا وفي الأصل في باب كالة البتة والجني لو وكل رجلاً بقبض الدين وقال له ما صنعت ما شئت فوكل الوكيل آخر وقال له ما صنعت ما شئت ولا صنعت من شئ فوجاز لملك الوكيل الثاني أن يوكل ثالثاً وكذا في شفعة الأصل في باب

الوكالة بالشفعة وفيما لا قضية السلطان إذا قلد رجلاً القضاء وأجاز له الاستخلاف ثم إن القاضي استخلف رجلاً وأجاز له الاستخلاف فللمخلفه أن يستخلف ثم وثم والوكيل بالخصم والوكيل بقبض الدين والوكيل بالبيع سواء وكما لا يسمع الدعوى من وكيل الوكيل فكذلك من وكيل الوكيل فلو وكل رجلاً بالبيع ولم يقل له عمل برأيك لا يبيع توكيله فلو باع الوكيل الثامن مع هذا باع بحضرة الوكيل الأجاز وفي الجامع الصغير قال المدة على الوكيل الثاني في الجبل والوكيل الأول لو باع بحضرة الموكل فالحمد على الوكيل وحضرة الموكل فحسبه سواء ولو باع الوكيل الثامن بغيره الوكيل الأول ولم يقل الموكل له عمل برأيك أن أجاز الموكل جاز وإن لم يخرج من الثمن جاز والآفلا وفي التناول لو وكل رجلاً بأن يطلق امرأته فطلقها رجل آخر بحضرة الوكيل وكذا في باب فاجاز لا يجوز وكذا العتاق والتخاخ والخلع والكتابة وفي الشقة قاله المخاخ والخلع والكتابة بالبيع بخلاف الطلاق وهكذا ذكره العيون وفي فتاوى القاضى لإمام الوكيل بالتي روج ليس له أن يوكل غيره فان فصل فزوج الثامن بحضرة الأول جاز ولو وصى الوكيل الثامن بغيره الوكيل إلى آخر عند الموت فهذا كالموكل جاز ولو وكل رجلاً ببيع عده ولو قال له ما صنعت من امر فوجاز فوكل الوكيل آخر فباع الوكيل الثامن بغيره الوكيل الأول لم يخرج من البيع **بخلاف** الوكيل بالبيع مطلقاً يبيعه بغيره بغير الثمن وكثيره وبالعرض عندنا في المسئلة معروفة أما التوكيل ببيع الدينار بالدينار إذا باع بما يتقارب الناس مثله لا يجوز الإجماع وفي النوازل رجل وكل رجلاً بأن يبيع عبد الله بالف درهم وقيمة الف بغير السعر وصارت قيمة الفين ليس للوكيل أن يبيعه بالف ولو باعه بالجارية ثلاثة أيام فازدادت قيمة فزاد حق صارت تساً ويضمن له أن يبيع السبع عندنا جاز لأن عندنا ابتداء البيع بعد الزاد فقيمة جاز خلافاً لها بناء على مسألة العين فلو لم يبيع الوكيل للبيع مكنه سكت حتى مضت الجارية والبيع باطل عندنا وعندنا من يجوز ولو كان البائع وصياً لغير له أن يبيع البيع عندهم جميعاً رجل وكل آخر للبيع مطلقاً ثم قال له لا تبع اليوم فباع في الغد غير تجزئ الوكالة جاز وكل رجلاً ببيع عده بما يدينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل ما باعه فقال الأول بعت العبد فقال الموكل جاز ببيع البيع بالف وفي الشقة الوكيل بالبيع إذا وطئ موكله بقبض الثمن له أن يخرج من الوكالة من الوكالة إلا أن يكون الموكل خاضعاً إلى القاضي وامر القاضي بتوكيله فح لا يكون للوكيل أن يخرج من الوكالة ثم مرجعهم وقال ليس له أن يخرج من الوكالة في الوجه الأول أيضاً وهكذا في الجامع الكبير وفي شرح الطحاوي يبيع مني الوكيل لكن لو قبض الموكل من المشتري **وما يتصل بسائر الفصول** وفي فتاوى النسب الوكيل إذا استأجر رجلاً ليعرض العين على من كان أهلاً أو على من أحب فباعه بالإجرا وضاع في يد الاجير لا يضمن وقيل يضمن هو المختار الدال المعروف إذا كان يدين ثوباً فله أن يدينه كان مسروقاً فله المسروق منه فقال رده



على الذي اخذته منه برأى القضاة وهذا اذا ثبت بالبينة اما بغيره فله ان يخاصم في اقاله  
على الغاصب العبد المحجور اذا اكتسب ما لا واشترى وفي حنيفة وامر ان يبيعه فباعه وسلمه وغاب المشتري  
فلم يقد عليه من الوكيل لان كسبه لولاه وامر المحجور باطل فقد قبض هو لا لولاه بغيره ولو  
العبد الضمان له ذلك وواجب عليه تسليمه كغاصب العبد برأى الغاصب رجل دفع الى رجل ثمن  
وقال له ادفعها الى فلان ليصلحها ثم نفى المأمور لا يدري الى من دفعها لا يقضي كالوفاة في داره ونسبها  
في النوازل **الفصل الخامس في الوكالة بالشراء** وفي بيع النوازل الوكيل يشترى عبد حبسه اذا انفق الذمم  
على نفسه واشترى امر به من عند يكون للمشتري للوكيل دون الامر وهو المختار وفي الاصل لو اشترى  
مالا من ثم انفق الذمم بعد ما سلم ما اشترى الى الامر ثم نقد البايع غير جاز وفي الاصل لو اشترى  
بذناين غيرهما ثم نقد ذناين الوكيل فالشراء للوكيل ضمن للوكيل ذناين لا يقد وفي مختصر القدر  
الوكيل بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الامر فان هلك المشتري في ذلك  
قبل القبض هلك على الامر وان حبسه لاجل الثمن له ذلك فله ان يهلك هلاك الذهن عندئذ  
يملك هلاك المبيع وفي الجامع الكبير اذا دفع الى انسان الف درهم وامر بان يشتري به جارية فاشترى  
التمن قبل ان ينقد البايع يملك من مال الامر وان دفع الامر الى الوكيل بعد ما اشترى فملك قبل ان ينقد  
البايع يملك من مال المأمور وفي مضاربة الجامع الصغير هذه العبارة ولو وكل انسانا بالشراء ودفع اليه  
المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن حتى هلك رجع عليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك في  
المضاربة رجع مرة بعد اخرى ويصير الكل من مال المضاربة والوكيل يبيع الذناين اذا امسك الذناين  
باع ذنايه لا يبيع وفي النوازل لو امر ان يقض دينه بهذا الذنار فقص من ماله نفسه وامسك الذناين جاز  
استحسانا وفي الجامع الصغير كذا لو امر ان ينقد هذا الذنار في بيته فانفق من ماله نفسه جاز استحسانا  
والوكيل لا يفتاق في البناء سواء والوكيل لا يفتاق في البيت سواء ولو امر بان يصدق بهذا الالف فصدق  
بالف من ماله ان انفق الوكيل ولا على نفسه ثم يصدق بالف من ماله لا يجوز ويضمن الالف وان كان الذمم  
عند فصدق من عند جاز استحسانا كذا ذكر في العيون وفي المنتقى رجل امر رجلا بان يقبض من فلان  
الف درهم له عليه وصدق بملءه فصدق المأمور من ماله عن الامر مثل ذلك الالف رجع في مال  
الامر لا يقبض من الذي هو عليه استحق الجزاء وفي الجامع الصغير رجل امر رجلا بان يشتري له جارية بالف  
درهم فاشترى جارية فقال الامر شريتها بخمسة مائة وقال المأمور لا يشتريها بالف فقول قول المأمور ان  
كانت الجارية ليساوي الف درهم فلان سائر خمسة مائة فقول قول الامر هذا اذا دفع الثمن اليه فان لم يدفع

فالمعول قول الامر مطلقا ولو امر بان يشتري له هذا العبد بالف درهم ولم يذكر الثمن فقال الامر شريتها بخمسة مائة  
وقال المأمور شريتها بالف وصدق البايع المأمور فقول قول المأمور جاز له على آخر الف درهم فامر المأمور  
بان يشتري له ما عليه هذا العبد فاشترى جاز ويلزم الامر وكذا لو قال له اسلم ما لي عليك في كرخة الى فلان  
بعينه فاسلم جاز على الامر ولو امر بان يشتري له عبد بغير عينه فاشترى فهو المأمور عند جاز وعند  
للامر وكذا لو قال له اسلم ما لي عليك في كرخة ولم يقل الى فلان فاسلم فهو على هذا الخلاف بخلاف ما  
لو قال للمدين تصدق بها لي عليك على المساكين وبخلاف الامر لاجر المستاجر بقره الحام من الاجر  
بحسن مطلقا وفي بيع الجامع الصغير الوكيل يشترى العبد مع الكفل اذا اختلفا فقال الوكيل اشترى العبد لفلان  
وقال الوكيل شريته لك ان كان الثمن منقودا فقول قول الوكيل سواء كان العبد قايما او هائلا وان لم  
يكن منقودا او هائلا فقول قول الامر وان كان قايما ان كان بعينه فقول قول الوكيل وان كان بغيره  
فقول قول الوكيل وعند ما يقول قول الوكيل في الوكيلين جميعا **جنس** وفي الاصل الجفالة انواع ثلاثة احدها  
ان يكون فاحشة وهي كانت في الجنس كالتوكيل بشراء ثوبا ودابة او مملوك ولا يبيع من الثمن الا  
اذا كانت تسيير وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء حمار او فرس او ثوب يهودي لو شاء او كذا في حنيفة  
وهذا يصح بين الثمن ولا وفي التوحيد ذكر الشاة في القسمة الثالث وفي شراء الحمار يصير لصقة معلومة  
الموكل والبقير كالحمار وفي قواي القاضى الامام لو قال اشترى حمارا او فرسا صح وان لم يبين الثمن صح  
ذلك الى ما يليق بحال الموكل حتى ان الموكل لو كان فالنزا فاشترى حمارا مصريا او قال واحد من العوام  
اشترى فرسا فاشترى فرسا يليق للمالك لا يلزم الامر والثالث بين النوع والجنس كالتوكيل بشراء عبد  
او جارية او ولوة او دار وفي هذا ان بين الثمن جاز ولا فلا وان لم يبين الثمن ولكن بين النوع بان قال  
عبد اسركا او حبشيا او سديا وهذا جاز وفي الحنيفة ان بين الثمن والمقدار جاز ولو قال لا افر  
اشترى طيلسانا بمائة درهم ولم يسم جنسه جاز وان قال اشترى اربا بالف درهم فالوكالة باطله  
وان قال اشترى دارا بالكون في موضع كذا او متي موضع كذا بربا بعضه جازت الوكالة سمي له الثمن  
او لم يسم وان قال اشترى دارا بالكون بالف درهم جاز وعن ابي ساد قال اشترى اربا بالف درهم  
على دار في البلد الذي هو فيه من مسئلة الطيلسان الى هذا في المنتقى واتفق في شرح الشافعي وفي النوازل  
رجل وكل رجلا بان يشتري له دارا بثلث فاشترى بخمسة ان كان الموكل من اهل البلدة لا يجوز وان كان من  
اهل الدساق يجوز وفي الزيادات رجل دفع الى رجل درهم وقال اشترى بها شيئا لم يخبره ولو قال اشترى  
بها شيئا على ما يرى واختار جازت الوكالة ولو دفع في بضاعة وامر بان يشتري بها خبز وكل ما جازت المضاعة  
بحسن المضاربة



غير ان المضارب على ما اشترى في المستضع لا يملك ولو وكله بشراء الثوب لا يجوز ولو قال اشترى  
اي ثوب يشترى ولو دفع الدرهم اليه بضاعة وامر ان يشتري بها ثوبا فصح ولو امر ان يشتري له ثوبا  
او الثياب صح ولو امر ان يشتري لها ثوبا لا يصح **جنس آخر** وفي الزيارات ايضا النفقة لا يتعين التوكيل  
قبل التسليم الى الوكيل ويتعين الشركات والمضاريات على كل حال وفي الهبة يتعين وفي الوكالة بعد دفع  
الى الوكيل هل يتعين قال بعضهم يتعين حتى سئل الوكالة بملأها وقال علمت المشايخ لا يتعين وان كان لا يسل  
الوكالة بملأها واثر هذه الجملة ذكرناه في الخزانة وفي الاصل جل وكل جلا بان يشتري له ثوبا ثوبا  
يتبين منه فاشترى بزيادة على هذا الثمن لا يجوز ولو اشترى باقل من ذلك صورها لو قال له اشترى حمارا بآ  
درهم فان اشترى حمارا بتسعين يساوي سبعين لم ينفذ على الامر وان اشترى بتسعين يساوي مائة  
يجوز هذا اذا بين الثمن ولو لم يبين الثمن فاشترى بالدرهم والدينار صح للامر وان اشترى بدينارين او بدينار  
عين او عرض عين من المكيل وفي شركة الفناوى جل قال لا اشترى جارية فلا يملك بل المأمور نعم  
لم يقل لا وذهب اشترى ان قال اشترى بالامر فهو الامر وان قال اشترى بالنفسه فله ولو قال اشترى  
ولم يقل بالامر لنفسه ثم قال اشترى بالفلان ان قال قبل ان يملك او يحدث بها عيب يصرف فان قال  
بعد الهلاك او بعد العيب يصرف وفي فناوى المفاضل لم يملك اشترى عبدا واشترى بدينارين بغيره لفلان  
وقال فلان ضمت كان للمشتري ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكيلما صار مشتركا بنفسه فلا  
يتعين عبده بالاجارة لان الاجارة تعمل في الوقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية اليه وانف  
منه الثمن كان بيعا بينهما بالتعاطي وفي الاصل لو وكله رجل ان يشتري له عبدا ومتى جنسه ومنه ووجه  
آخر يمل ذلك ودفع اليه الثمن فاشترى على تلك الصفقة وقال نويت لفلان فالفعل قوله وان دفعه  
فعل الذي سمي وان كان الثمنان مختلفين فالذي قال اشترى به بالدينارين منه درهم فالشراء للوكيل والوكيل  
بالشراء اذا اشترى بالنسبة والتاجيل حق الوكيل ولو اراد الوكيل ان يكون الاجال له اشترى  
بالتقديم البايح وجعله الى مدة معلومة فالاجال حقه وهو طلب الثمن من الموكل ذكره في **كتاب جنس آخر** وفي  
فناوى المصغري جل اشترى قال لا اشترى جارية بل درهم وهذه الجارية كانت مستورة اما لو قال  
اشترى جارية بالدرهم او هذه الجارية واشترى جارية بالفلان او هذه الالف صح وفي بيع الجامع الصغير  
رجل وكل عبد الغير بان يشتري نفسه له من مولا فذهب فاشترى ان اضاف الى الموكل فالشراء له وان لم يضيف  
فهو عتاق والولاء للمولى وفي كاله الجامع الصغير عبد دفع الى رجل الف درهم وامر بان يشتري نفسه له  
من مولا فذهب فاشترى ان لم يضيف يكون الشراء له وان اضاف الى العبد فهو عتاق وما دفع من الالف فهو

للمولى وعلى العبد الف آخر من العبد جل دفع الى آخر الف درهم ليشتري له ثوبا به وبين نوعه فاشترى بعض  
وانفق البعض الحمل والكل لا يضمن والمشتري بكل فانفق من ماله صان متطوعا وفي الاصل جل وكل جلا  
بشرا كتر حنطة من الفرات فاشترى واستاجر بعيرا فحمله الكلب على الامل سحسا ولو امره بالشراء في السوق  
فاستاجر من حمله فمتطوع وفي شرح الشافى الوكيل بشر العبد اذا جاء الى مالك للعبد فقال مالك العبد  
هذا العبد من فلان يعني الوكيل فقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل وفي التيسير الكبير باب الوكيل والرسول في كساح  
والطلاق والعتاق والبيع نصف المصدق الى نفسه الى الموكل او الى المرسى قال الرسول في كساح والطلاق  
والعتاق والبيع اذا خرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه فقال تزوجت فلانة  
طلقتك عتقتك بعثت لا يجوز هذه التصرفات لانه رسول والرسالة لا تتقيد بمعنى الوكالة فوق الرسالة وان  
اخرج مخرج الرسالة فقال ان فلانا نقول طلقك بعثت منك ثم جاز ذلك كله على المرسى والوكيل بالبيع اذا  
اخرج الكلام مخرج الرسالة وقال ان فلانا امر لا ينفذ به والوكيل بالطلاق والعتاق اذا اخرج الكلام  
مخرج الرسالة وقال ان فلانا امر ان يطلق ان عتق له ففعل ذلك فنفذ تصرفه على الموكل لان هذه التصرفات  
على الموكل على كل حال ولو اخرج الوكيل الكلام في كساح والطلاق والعتاق مخرج الوكالة بان اضاف هذه التصرفات  
الى نفسه صح الا في كساح والفرق بين الوكيل في كساح وبين الوكيل بالطلاق والعتاق ان في الطلاق والعتاق  
اضاف الى الموكل معنى لانه يتبني على ملك الرقبة وان لم يملك في الطلاق والعتاق اما في كساح فقدم الوكيل قابله  
للمر حتى لو كان الوكيل في كساح من جانب المرأة واخرج الكلام مخرج الوكالة يقول بانه لا يصير مخالفا لانه نصير  
مضيفا الى المرأة معناه لان صحة كساح باعتبار ملك البضع والبضع ملك المرأة فصار كانه قل ملكك بضع مكنة  
مخلاف جانب الرجل وفي وكالة الجامع قبل الحولة الوكيل بالشراء اذا وجد المشتري عيبا له ان ير من غير استئجار  
الامر ان كان المشتري في يده وان سلمه الى الامر لم يرده الا بامر من فان رضى الوكيل بالعيب لم يرد العبد والامر  
بالخيار ان شاء رضى به وان شاء الرضا لم يرد وقبل ان يلزمه لو هلك بملك على الموكل ومن هذا الجنس الزيادة  
الوكيل بالشراء اذا مات ثم وجد الموكل عيبا يرده وارثه او وصيه وان لم يكن له وارث ولا وصي يرث الموكل  
الوكيل بالبيع اذا مات فوجد المشتري عيبا يرده على الوكيل او على وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث  
على الموكل وفي فناوى المصغري الوكيل اذا كان غايما مادام حيا لا يستقل الحقوق للموكل **جنس آخر** وفي الاصل  
رجل وكل جليلين بكساح او طلاق بال او عتق بال او كتابة او بيع او شر ففعله احداهما لم يجر فان لم يسم في الطلاق  
والعتاق قد المال ففعل ذلك على درهم جاز عند البيع خلافا لها ولو جعل امر امرته بيد جليلين لم ينفذ احدهما  
ولو وكله بيع عبدين له فباع احدهما بغير اذن الم يكن فيه ضرر فان كان احدهما اجرة على ما ذكرنا من الخلاف



رفع مسألة العيس ولو فكل سبعها بالف فليح أحد ابان بعاية ان كان حصته الثمن والآخر جاز وان كان أقل فلا  
عند أبي حنيفة وعندهما ان كان ليس بأحد ما يتعارف الناس فيه جاز ولو وكله بان يشتري له عبد من باعياهما  
بالف درهم فاشترى أحدهما بالستماية ان كان ذلك حصته من الألف وأقل جاز **جنس** وفي بيع الزبائد  
الوكيل بشر الجارية اذا اشترى أخته من الرضاع نظرا ان قال له الموكل اشترى جارية طاهها لا تنفذ على الأمر ونفذ  
على الوكيل وان قال اشترى جارية ليستخرجها أو يبيعها جاز للأمر وله ان يستخدم أخته من الرضاع ولو أمره  
بشترى له جارية فاشترى له جارية وقد حلف بعتها ان ملكها واشترى ما وأخته نفذ على الأمر ولو كان فكر  
اشترى جارية طاهها أو استخدمها لا تنفذ على الموكل ونفذ على الوكيل فلو قال اشترى جارية طاهها فاشترى  
أختا م ولدن أو أختا امرأة أو جارية في عهد جاز وكذا كل من حلف فاشترى أختا امرأة أو جارية من رضاع  
أو نسك أو نكاح أو كذا واشترى جارية طاهها أو في عهد من زوج من طلاق أو حلف ويلزم المأمور بهذا  
كله قياس وهو قول زفر بن عبد الرحمن وعند من ان كانت العقد بالشهر يلزم الأمر ولو وكله بان يشتري له ذبابة  
يركها فاشترى لها أوعيا أو مقطوعة اليد يلزم الأمر رجل فكل رجل بشر أو القطع ينصرف إلى الخطئة و  
دقيقا ثم الذم ان قلت ينصرف إلى الخطئة الا اذا اتخذ الرجل وليمة في علم ان مراده الجوز وان كثرت الذم  
والدق إلى الخطئة وفي رواية كالحب المسئلة في الأصل **وما ينص** **هذا الفصل** في الفسخ والقصور وفي الزيادة في  
القصور لا توقف ولو أمر آخر بالشراء فاشترى الوكيل بغير شرط الحدا أو شرط الخيار لنفسه لا يبر  
المشترى حمله على آخر ذمهم في أصح وجه وقبح ذلك من غير واشترى خطئة بتلك الذمهم قال القائل  
الشراء إلى صاحب الذمهم نفذ عليه ان جاز ولو لم يصف إليه لا يتوقف في فوائد الامام ظهير الدين الغياثي و  
في فتاوى الصغري ولو وكل رجل بشر عبد بعينه فخرج الوكيل من عنده واشهد أنه يشترى لنفسه أو وكل آخر  
بشترى له فاشترى فهو الأول ولنا ملك الشراء لنفسه عند غل نفسه ولا يمكن ذلك عند غيبة الأمر الا  
اذا اشترى بالكثر ما وكله به أو خالف جنس ما وكله به **الفصل السادس في الوكالة بالتحاح** وفي الأصل رجل  
وكل رجل بان يزوجه امرأة فزوجه بنتا ان كانت صغيرة لا يجوز فاكنت كبيرة فذلك عند ح و عندهما  
يجوز وكذا كل من لا يقبل شهادته له على هذا الخلاف ولو تزوجه الوكيل معتد رجلا ومنكحة رجلا و  
أم امرأة قد خلى ما ولم يعلم الموكل بذلك يجب من المثل ولا يرجع على الوكيل علم ولم يعلم ولو وكله بان يزوجه  
أمة فزوجه حرة لم يجز وان تزوجه مكاتبه أو مدبره أو أمة ولد جاز ولو أمر بان يزوجه فلا تراه فاذا هي منكحة  
رجل فانت منه وانقضت عتقها فزوجه منتهج ولو لم يكن جاز تزوجه الوكيل لنفسه ودخل بها ثم طلقها  
وانقضت عتقها ثم تزوجه من الموكل جاز بناء على ان الوكيل تزوجه امرأه معينة ليس يجوز عن التزوج لنفسه

والوكيل بشر شيء معين يجوز عن الشراء لنفسه وقد مر الا اذا خالف بان يشتري بالكثر ما وكله به أو جاز  
جنس ما وكله به وفي التحاح خلاف لان الاضافة دون الموكل شرط في التحاح فاذا لم يصف فقد خالف ففسخ  
الوكيل بالشراء الاضافة ليست بشرط فقد قصد غل نفسه فيما وافق الأمر وعمله يكون بالخلاف لا بالواقعة  
ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الوكيل نفسه ثم ابانها فزوجه الوكيل منه لم يجز وكذا لو تزوجه الوكيل  
أم تلك المرأة أو ذات رحم محرم منها أو أربعا سواها انزل الوكيل ولو قال لها ان تزوجه فبقي طلق ثلاثا  
فهذا ليس بطلاق ولو وكل رجل بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد علق طلاقها بها حيا فمضت وطلقت امرأة  
وكلت رجلا بان يزوجه من رجل فزوجه من نفسه أو من ابن الصغير لا يجوز ومن ابن بالغ الوصيه فمضت أو كذا  
من الخلاف ولو وكل الرجل المرأة بان تزوجه امرأة فزوجه نفسها منه لم يجز في قولهم جميعا امرأة وكلت رجلا  
بان يزوجه من رجل فزوجه نفسها من رجل انزل الوكيل منكحة رجل قال آخر اني اريد ان اخلع نفسي  
من زوجي فاذا اخلعت وانقضت عتقي فزوجه من فلان صح لان التوكيل بحمل الاضافة ولو قالت للوكيل  
ما صنعت من شيء فهو جاز فوكل الوكيل آخر أو أوصى جاز الكل في الأصل **الفصل السابع في الوكالة بالطلاق**  
**والعناق** وفي الأصل الوكيلان بالطلاق والعناق منفرد أحدهما اذا كان بغير المال وكذا الوكيلان بالجنس  
والوكيلان برذ الذم والعنق والوصف والذم في البيع الفاسد اما الوكيلان في البيع والخلع والقو  
على مال والذي جعل المرأة بيد رجلين قد ذكرنا في فصل المتقدم انه لا منفرد أحدهما الوكيل بالطلاق  
أو الأمر باليد اذا امتنع عن التظلم لا يجز ولو وكله بطلمها بجبر وكذا الوكيل بقضاء الدين بجبر رجل  
أو رهه السلطان ليؤكله بطلاق امرأة فقال بخافة الضربا نت وكيلي ولم يرد على هذا وطلق امرأته فكر  
الموكل لم ارد به المطلاق بطلاق امرأة لان كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان وكل من يطلق امرأته  
ولو وكل وكيلان بطلاق امرأة فطلق هو وانقضت عتقها ثم تزوجهها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو طلقها  
ثلاثا وانقضت عتقها ثم تزوجهها فطلقها الوكيل واحدة والعدة قايمة فالوكالة على طلقها في التجريد الوكيل  
بالطلاق اذا طلقه حال سكره لا يقع قال الفقيه بالبيت هذا خلاف قول أصحابنا رجل وكل رجلا عتق  
فقال الوكيل اعقته مس وكذا الموكل لا يعقق لان وقوع الطلاق حالة السكر جعل عقوبة عليه من النصا  
والوكيل بالبيع لو قال بعتي وكذا الموكل فالفوق الوكيل والمعتقة اجبة فجاز الوكيل لا يعقق والطلاق  
على هذا رجل وكل آخر بان يكاتب عبده ويقض به الكتاب فقال الوكيل كاتبت وقضت البدل وانكر الموكل  
فالفوق الوكيل في الكتابة دون قبض بدل الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت الكتابة ودفعت البدل فهو  
مصدق الكل في الفتاوى **كتاب الكفالة** وهو مشتق من خمسة فصول الأولى



في المقدمة وفي الفاظ الكفالة ما يفتح من ذلك وما لا يفتح والثاني الكفالة المتعلقة والثالث في التسليم  
الرابع في أصل الكفيل والخامس تكفيل القاضى وفيما يتعلق بالدعوى والخصم اما الاول قال الامام الشريفي  
في نسخة الكفالة عيان عن الضم وفي طريقان احدهما الضم في المطالبة دون اصل الدين بل اصل الدين ذمة الاصل  
على حاله والكفيل مطالب به كافي الوكيل مع الموكل التمس ولو لاية المطالبة للوكيل والطريق الثاني ضم الكفيل  
الى ذمة الاصل في ذمة اصل الدين والاستيفاء من احد ما كالفاسد مع غرضه في الكفالة بالتسليم  
الايمان للضيق صحيحة عندنا فاسأع الكفالة بالمال اذا حبس الكفيل في ذمة الاصل في التسليم وهذا اذا كان  
محبوسا عند غير هذا القاضى فان كان محبوسا عند هذا القاضى يقول الكفيل للقاضى اخرجني حتى اسلمه فبنت حجة  
ثم حبسه فحبسه القاضى الى ذلك وكذا لو حبس نفسه محبوسا غائبا في بلد اخر  
وقد علم القاضى وقامت به اليقينة اهل الكفيل قد اذهب الجحيم فاجابه به ولا حبسه وان كان الكفيل  
غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على اثره لا حبس الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت وان ملك الكفيل بطلت الكفالة  
اما اذا مات الكفيل له لا بطل اما اذا كفل رجل بنفس رجل ثم اقر الطالب انه لا حقه قبل الكفيل به له ان يظن  
الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو اقر الطالب قال الحق في الكفيل لا من جهة ولا من جهة اخرى لا بوكالة ولا بوثاق  
ولا بولاية يرى من الكفالة وفي الجامع الصغير لو كفل بنفسه عبد فأتى العبد يرى الكفيل ان كان المدعى به المال على  
العبد فان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته وفي التوحيد عن عمار بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام ان غصبة  
فقال رجل انما من العبد الذي يدعى قال هو ضامن حتى يأتي العبد فيقيم اليقينة انه عبد فان لم يأت في ستة اشهر  
فهو ضامن لقيته ولو ادعى انه غصبة عبد او ما يشبهه فقال خله فانما من قيمته العبد فهو ضامن اخذ به ما سألته  
ولا يحتاج الى ايشان باليقينة في الفاظ الكفالة وفي الاصل اذا كفل بنفسه رجل ثم دفعه اليه ثم قال الكفيل  
للمطالب به وانا ضامن على كفايتي او على مثل كفايتي او قال الكفيل او زعم او قال اضمنت او كفلت او قال هو  
على او الى فهذا ضامن صحيح وبالفارسية يذوقه ضامن صحيح ولو قال قبول كرهتم اخلف المتأخرون وفي نسخة  
النسخة لو قال صاحب الدين الذي الذي لك على فلان انا ادفعه اليك واسلمه اليك  
او قبضه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او اضمنت او على  
او الى وفي متفرقات الامام خالي لو قال متجر الا يكون كفالة اما لو قال اليف  
يكون كفالة نحو ان قال ان لم يورد فلان فانا اودى بضعة تبيع ما ذكرنا في الناسك ولو قال  
انا اخرج لا يلزم شيء ولو قال ان دخلت الدار فانا اخرج يلزمه وفي فوائد شمس الاسلام لو قال لا خير  
جواب مال نه من اوجابكم او قال هر چه تراوى ايد بر من لا يكون كفالة

وفي الاصل لو قال لا خير انا ضامن لمعرفة فلان او ضامن لانك عليه ولا ذلك على من له لا يكون كفالة  
ولو قال انما من يعرفه او على تعريفه فيه خلاف للشيخ هذا في شرح الشارح وفي فوائد القاضى الامام  
لو قال انما من يعرفه فلان بر منست قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيلة بالنفس وقال الفقيه ابو الليث لا يكون كفيلة بالنفس  
وقال بعضهم ان قال فلان بر منست وما قاله الفقيه ابو جعفر اقرب الى عرف الناس ولو قال فلان انما  
منست او قال فلان انما منست قالوا يكون كفيلة بالنفس وقال بعضهم ان قال انما منست فلان بر منست يكون  
كفيلة بالنفس كان العرف وفيه كلمة الاجابة قوله فلان انما منست لا يكون كفيلة لان لم يوجب على نفسه  
وعامة المتساع قالوا لو قال انما منست فلان بر منست وقوله فلان انما منست يكون كفيلة او كانتهم في فوائد العرف  
والفارسية جعلوه كفيلة بالنفس وفي النوازل عن نصير قال سال ابن محمد بن الحسن اباسلمان الجوراني عن  
رجل قال الاخر انا ضامن لمعرفة فلان الى شهر قال ابو سليمان اما في قولك واما لك لا يلزم شيء فلما اوتى قال  
هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه ابو الليث هذا القول عن ابى عن غير مشهور والظاهر روى عن ابى جعفر  
ومنه قلت وبه نفي ولو كفل بنفسه فلان الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر يرى وان كان الكفيل له ان يقبل هذا  
لفظ الحكم الجليل في الكافي والامام الشريفي شرحه لم يزد على هذا ولما سألته عن ما بعد الشهر وفي نسخة  
قال يجب عليه تسليمه بعد الشهر كمن يبيع شيئا ثم يؤجل الى شهر في النوازل سأل الفقيه ابو جعفر عن رجل  
كفل بنفسه رجل الى ثلاثة ايام فمضت ثلاثة ايام هل يبرأ من الكفالة قال لا يبرأ واما الثلاثة الايام هل يبرأ  
المطالبة وفي الحق قال هشلم سأل ابى يوسف عن رجل ضمن لرجل بنفسه رجل الى عشرة ايام بدا فمضت  
العشرة الايام قال هو عليه بد فمضت العشرة الايام حتى يبرأ وذكره بقرين قال في رجل قال الاخر على نفسي  
فلان الى شهر فاذا مضى شهر فانا منه يرى قال هذا لم يضمن شيئا وفي السير الكبير ابواب الامان لو كفل بنفسه رجل  
الى شهر لم يبرأ بمضى الشهر ما لم يسلم نفسه الخصم اليه فان قال على ان يرى من الكفالة بعد الشهر فعلى ما قال  
المتساع رجل قال لرجل اضمنت لك بنفسه فلان ثلاثة ايام فاذا مضت فاذا مضى قال يبرأ اذا مضت ثلاثة ايام  
ولو قال بالفارسية يذوقه فلان تاكه ذرا بتو تسليمكم هن كفالة لا قوله يذوقه فلان تاكه  
تامة وقوله تسليمكم ذرا لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفسه غدا وفي شرح كتاب الجليل للحقا  
المنسوب الى الامام شمس الية الحلو عن عمار بن محمد رواية الاصل اذا قال الكفيل للمطالب كفلت لك بنفسه فلان  
شهر فانه يتوجه المطالبة اليه من حين كفل الى ان يمضي شهر فاذا مضى شهر فانه يتوجه المطالبة اليه من حين كفل  
الى ان يمضي شهر فاذا مضى شهر فانه يتوجه المطالبة اما لو قال كفلت لك بنفسه فلان الى شهر فانه لا يطالب  
بتسليم النفس هذا الشهر يطالبه بتسليم النفس بعد مضي الشهر قال شمس الية الحلو في هذا يدل على خلاف



ما يظنه العوام فانه يقولون اذا قال الرجل بالفارسية لآخر من فلان من فتم ترا ما يسال انه يطالبه  
بتسليم النفس السنة قبل مضي الاجل لا يطالبه بعد مضي الاجل قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب  
على العكس لان يزيدوا فيقولوا في الكفالة ههنا كه بخاوي بنو سيار مش في يطالبه في السنة وبعد ولو  
قال ههنا كه بخاوي سس از ان بنو سيار مش لا يطالبه في الحال في السنة ويطالبه بعد السنة ولو قال ههنا  
كه بخاوي سس از بن بنو سيار مش في يطالبه بتسليم النفس السنة قال والحيلة ان يزيد الكفيل في كفالة فقيل  
ان الكفيل لنفس فلان لو كان من اجل ثم للكفالة لك بعد ذلك وانا بري فاذا قال ذلك فاعلم  
لا يطالب في الحال ولا بعد مضي الاجل والحيلة حتى يبر الكفيل بعد ما كفل بالمال الذي ان شفع للطالب  
ويقول لما اعطاك كفيلا بالمال فانه يبره فاذا كان لا يعلم برب غيره عن الدين لا كفل هذا بالمال فاذا  
ابراغمه برب الكفيل الكفل في شرح الجمل في باب الجمل في الضلع على من وكفل **جس** وفي الاصل اذ كفل رجل  
لرجل والكفيل له غايب فهو باطل وقال ابو اسحق بن عمار انه اذا قال بطريق الاخبار جاز ولو  
كان للكفول عنه غايبا والطالب حاضر فجاز الطالب جاز فان قال الطالب انه اخرج الكلام مخرج الاخبار  
وضع وقال الكفيل لا بل انما قال فيقول قول الطالب هذا اذ لم يقبل عن الغايبة المجلس رجل فاقبل و  
حاطت الفضل عن الطالب بان قال الضمير فلان واخص فلان فقال قد فعلت يتوقف على جارة الغايبة  
والكفيل ان يخرج عن كفالة قبل جارة الغايبة الفضل في موضع الوقوف لا يصح المدين اذا قال الرجل كفل  
عني فلان فقال فعلت والطالب غايب كان المدين صحيحا لا يتوقف وان كان مريضا قال الوثرية اضموا  
عن ديني بغير ما في فضموا والغرماء غيب جاز استخفا واختلف مشايخنا فيما اذا قال المريض ذلك لا يجزى  
فضموا لا يجزى بالتماسه ثم هذا من الرضى بغيره وان لم يسم الذين ولا صاحب الدين والكفالة بالامانة لا  
يجوز وفي التجريد لا يجوز الكفالة بمالك الكفالة وكذلك السعاية عند وعندهما يصح بالسعاية ولا  
يصح لكفالة من الضمير واما العبد لا يطالب الحال يطالب بعد العتق وليس للكفيل ان يطالب الكفول عنه بالمال  
قبل اداء الدين وان كانت الكفالة بالامر فلو طالب مع هذا واذاه ثم اذ ان يستحق له ذلك فلو ادى  
الكفول عنه الا ان يستحق فلو صرف الكفيل ونجح ان اذاه على وجه الرسالة لا يطالبه سواء كان المال من القود  
او من العروض والمسئلة معروفة وان كان اذاه على وجه القصد ان كان المال من القود بطبيعته وان كان من العروض  
فغرمه ما يطالبه واختلفت الروايات في صحة وفي رواية البيهقي لا يطالب وفي رواية عنه بطبيعته ثم بعد هذا  
في المسئلة روايتان في رواية تصدق بالتح وفي رواية يدفع الى الكفول عنه واذ اثبت ان ليس للكفيل ان  
الدين الا انه اذا اهل الكفيل طالب الكفول عنه بالخلاص وان حبس كان له ان يحبس الكفول عنه ولو حبس  
الدين

لا حدهما فهدا واداء المال سواء وكذا لو مات الطالب فوريته احدهما ولو ابرى الاصيل برب الكفيل ولو ابرى  
الكفيل برب هو صاحبه والمال على الاصيل على حاله وكذا لو ابرى الاصيل وهو اخير على الكفيل بخلاف العكس  
وفي قضاوى القاضى الامام رجله على رجل مال وبكفيل فابى الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراه برب الاصيل  
والكفيل جميعا وان رضى الاصيل ابراه صحه وفي حقه وبقي المال عليه هل يبر الكفيل اختلاف المشايخ فيه ولو  
ابراه الاصيل فاق الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبلا ولو ابراه المدين بعد موته فرب الوثرية براه بطر  
الابن في قولك ولا يسلط في قوله وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل باختيار الكفول به ما لم يكن فاق يسلط  
الكفالة وبحسب ان لم يظهر عجزه فان ظهر عجزه لم يحبس والكفالة الى الخصم والاداء جازية وكذا في قود  
الحاج والنيروز ويتناول اول من جسد واول حاج قدم ولو كفل لوان نظر السماء او سب النجم لا يصح  
لومات الرجل ولم يترك شيئا فكل رجل عنه بالدين لا يصح عذبه لان المطالبة ساقطة وعندهما يصح ولو  
استاجر رجلا ليخطه وسكرى دابة او يقدار فكل رجل بخياطة او بحمالة لا يصح اما لو كفل بالخطاة  
والحمولة مطلقا صححت والاصل انه اذا امكن تحصيله من الكفيل يصح الكفالة واذا لم يمكن لاحق الكفيل  
بالتمتع يصح ولو كفل بالبيع لا يصح والكفالة بالعمد بالملء وبالحال الا ان كان عذبه وعندهما يصح عذبه  
عبادة عن تسليم المبيع **الفصل الثاني في الكفالة المتعلقة** وفي الاصل رجل قال للموعد ان املك لوان  
وديعتك او محمدا فاما من لك صحه ولو قال ان فمك او ابنك فلان خطأ فان اضا من الذي صحه  
قوله ان املك سبع ولو قال ان غصبا فلان مالك واخذ من هؤلاء القوم فان اضا من لك صحه ولو عزم  
فقال ان غصبتك انسان شيئا فان اضا من لا يصح الكفالة الاصل في السنة رجل قال لآخر ان لم يعطك  
فلان مالك عليه فان اضا من بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصيل فان تقاضا  
فقال لا اعطيتك لزم الكفيل ولومات المطلوب قبل ان يتقاضاه لزم الضمين ايضا ولو لم يمت لكنه قال  
اذا اعطيتك ان اعطاه مكانه او ذهب الى السوق فاعطاه او قال اذهب الى المنزل حتى اعطيتك ذلك  
فاعطاه فهو جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل المال ولو قال ان تقاضيتك فلان مالك عليه  
فلم يعطك فان اضا من ذلك فاق **المطالبة** قبل ان يتقاضاه بطل الضمان رجل قال لآخر فمنت  
مالك على فلان ان اقضيه منه وادفع اليك قال هذا ليس على فلان للمال ان يدفعه من عند اذاه فلان  
يتقاضاه له ويدفع عليه وفي رواية شمس السلام لو قال لآخر جعرت ابر فلان بشكرك فمضى على لا يصح  
الكفالة وقال القاضى الامام صحه ان قال على ذلك رجل قال للطالب ان عجزت عنك على الاداء فمضى على  
العجز نظر بحسب ان حبسه ولم يؤد لزم الكفيل وفي قضاوى النسب رجل كفل لرجلا ليعطى ان يكفل عنه فلان



من المال فلم يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس خيار في ترك الكفالة وفي الأصل فكل على انه باختياره أيام  
صح خلاف البيع عند ج لان معنى الكفالة على التسعة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به يوم كذا  
فعله المال فوارى الكفول له فلم يجد الكفيل رجع الأمر إلى القاضي لنصب وكيله لنفسه اليه وعلى هذا لو  
باع شيئا على ان المشتري بالخيار ثلاثة أيام فوارى البايح حتى مضت ثلاثة أيام فرفع الأمر إلى القاضي  
لنصب القاضي للبايع وكذا لو رده عليه قال الفقيه أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا غير انه روي في بعض  
عن من ولو فعله القاضي فموجس وفي الفتاوى رجل قال لا خرم اقرب لك فلان فهو على فادى الكفيل  
ثم اقر فلان فمالا لان في ترك الكفيل وكذا ضمان الدين وفي مجموع التوازل جماعة طبع الوالي ان يأخذ  
منهم شيئا غير حق فاختص بعضهم وظفر الوالي بعضهم فقال المحقق للذين وجدهم الوالي لا تطعمهم علينا  
وما أصابكم فهو علينا بالخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئا فله الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز  
ضمان الجناية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح ولو كفل بالخارج يصح بالإجماع وفي الجامع الصغير وفي الأصل  
رجل له على آخر مال فكفل رجل بنفسه المطلوب فان لم يوافق به وقت كذا فعليه اليه الذي عليه ففى الأصل  
ان يوافق به فالكفالة انما يترتب على المال لا ان له عندنا استحقاقا فان لم يوافق نفسه حتى ازمه المال لا  
يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال ففعلت كذا عليه ولم يسمه هو واذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق  
به غدا فعليه الف درهم ولم يقل الا الف الذي عليه ففرضه لم يوافق به وفلان يقول لا شيء على والطالب  
يذبح الف درهم والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل الف درهم عند ج ومن الاول وفي قوله  
الآخر وهو قوله لا شيء عليه ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فمالا الذي للطالب على فلا  
رجل آخر فمالا على الكفيل جازع عند ج ومن الاول وهذا ان مسائل احديهما ان يكون الطالب و  
المطلوب احدا في الكفالتين وانما جاز استحقاقا والثانية ان كان الطالب احدا والمطلوب اثنين  
المختلف رجل كفل بنفس رجل الى غدا فان لم يوافق غدا في المحل فعليه المال الذي له عليه واشترط الكفيل  
على الطالب ان لم يوافق غدا ليقبضه متى فافا برى منه فالتفت بعد الغد فقال الكفيل قد اوفيت انا و  
قال الطالب قد اوفيتا ولم يوافق انت لم تصدق واحد منهما على الموافقة فلو قام المطلوب اليه على الوفاء  
برى من الكفالتين اذا كفل بنفس رجل بامر فان لم يوافق به غدا فعليه المال فادى الكفيل انه وافى به لا صدق  
رجل قال لا خرم بايع فلانا فبايعته به من شيء فهو على صح وان قال الطالب بيعته متاعا بالف وقبضه متى فاق  
به المطلوب جحد الكفيل يؤخذ الكفيل به استحسانا بدون البينة ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان و  
عن المبايعه صح حتى لو رجع بعد ذلك لم يلزم الكفيل شي ولو رجع الكفيل والمكفول عن البيع فاقام الطالب

كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين  
فان كانا معا فلهما كفالة واحدة  
فان كانا منفصلين فلهما كفالتين

البينة على احدهما انه باع نفسه اليه لزمها واذا كفل رجل عن رجل الف درهم على ان يعطيه من ودية المكفول  
عنه التى عند جاز اذا امر بذلك ولم يكن له ان يسترد الوديعه منه فان هلكت برى الكفيل والقول  
قول الكفيل انها هلكت فان غصبها رتب الوديعه او غيره واستهلكها برى الكفيل والحالة على هذا وشارك  
في كتاب الحوالة ولو ضمنها الف درهم الى ان يعطيه اياه من ثمن هذه الدار فلم يسمه بالم يكن على الكفيل ضمان  
ولا يلزم بيع الدار ولو كفل بال على رجل الطالب به جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل  
ان كان مشروطا فالكفالة باطلة الخ وقد ذكرنا في الخزانة **الفصل الثالث في التسليم** وفي الأصل اذا سلم  
الكفيل المكفول به الى الطالب برى قبل الطالب او كالمدين اذا لجأ بالدين فوضعه بين يدي الطالب فاشترط  
في الكفالة ان يوافق في السجل الجامع فرفع الية السوق واشترط الدفع في مجلس القاضي فرفع الية السوق  
برى قال الامام الشافعي والمتأخرون من شايخنا قالوا هذا على عادتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا سلم  
التسليم في مجلس القضاء لا يبرأ بالتسليم غير ذلك المجلس في التجريد بهذه العبارة لو شرط في الكفالة  
بالنفس التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في الموضع كان بقدر على احضاره مجلس الحكم ففقد التسليم ولو  
سلم الية الضم لا يكون تسليما ولو شرط ان يدفع اليه في مصر فسلم اليه في مصر برى عند ج وعند ج  
لا يبرأ ولو سلم الية السواد او في موضع ليس له قاض لا يبرأ في قولهم جميعا ولو شرط ان يدفع اليه عند الا  
فرفع عند القاضي او عزل ذلك الوالي وولى غيره فرفع الية عند الحاكم وفي الأصل لو دفع المطلوب نفسه  
الى الطالب قل دفت لنفسه من كفالة فلان برى وكذا لو دفع رسول الكفيل او وكيله وفي الفتاوى اذا  
كفيل من المذموم عليه نفسه ما بر الكفيل ولا باس فالكفيل اذا سلم الى القاضي او الى من يولى برى وان  
سلم الى المذموم لا وهذا اذا لم يصف الكفالة الى المذموم فان اعان فان قال الكفيل للمذموم فاجاب على العكس  
**جنس آخر** وفي المتن رجل كفل بنفسه مجوس ينبغي للقاضي ان يخرج حتى يدفع الكفيل الى المكفول به ثم يبيع  
الى السجين وفي الفتاوى لو ضمن رجل وجب للمطلوب التسليم فسلم لا يبرأ ولو ضمنه وهو في السجين  
ولو خلى عن الحبس ثم حبس ثانيا فرفع الية وهو الحبس ان كان الحبس من امور التجارة ونحوها صح الدفع  
ان كان امر من امر السلطان لا يبرأ اذا حبس المطلوب ثم اخذ الطالب الكفيل وقال ادفع الي دفعه  
وهو في الحبس قال محمد برى اليه التسليم اليه وهو حبه ولو قال للمطلوب التسليم فمضت نفسه اليك  
عن كفالة فلان كان حايضا وبرى الكفيل **الفصل الرابع في صلح الكفيل** وفي فتاوى القاضي الامام رجل  
كفل عن رجل الف درهم فصالح الكفيل الطالب من الف على خمسة مائة صلح الصلح وبرى الاصيل والكفيل عن  
الخمس مائة الاخر وفي الأصل الكفيل اذا صلح من الكفالة بالنفس على ان يبرأ عنه المخرج الصلح لا يبرأ

المكفول



مما وقع ما بالدين واليه من المال فيبطل ولم يبرأ ولو اذاه يرجع فيه ابراء من الكفالة على  
فلما قيل ان يرجع عليه باقتضائه وعلى هذا الوصل المشتري الشفيع على ان غير انه ليست الشفيعه هنا  
وفي الكفالة لا يحل المال ولا يبرأ وكذا الزوج لو صلح المراء على مال في خيار البلوغ والعاقبة ولو كان كفيلاً  
بالمال فضاء الطالب على ان يبرأ من الكفالة بالنفس او فضي بعضه على ان يبرأ منها جلا اذا كان رجلاً على  
الف درهم وبما كفيل فضاء الكفيل الطالب على اية درهم على ان يبرأ الاصل من الالف والكفالة بامر رج  
الكفيل على الاصل اية درهم لا بالف ولو صلح الكفيل على اية درهم على ان يبرأ الكفيل التسعماية يرجع  
بالالف كاهبة الكل وهبة الكفيل ترد بالرد وفي الزيادة في باب الفضيحة الحيانة وكذا الوصل على عشرة  
دنانير كان للكفيل ان يرجع جميع الالف لانه ملك الالف بالثانية لان الضلع على غير جنس حتى يكون كالكفيل  
كالبائع وكذا الوصل على كفيل لم يوزن بعينه او عرض الكل في الاصل وفي الزيادة بعد كتاب الاقرار  
في باب الفضيحة الحيانة الطالب ابراء الكفيل والكفيل لا يرجع على الاصل والمبايع لو ابرأ الوكيل عن الثمن رج  
الوكيل على الوكيل لان ابراء الوكيل لا يكون اسقاطاً ولهذا الورده يرد الكفيل لو رد لا يرد وفي التجويد اذا  
عن رجلين ابرأ صاحب جيار فاعطاه كسرة او زيوفا وجوز ما يرجع على الاصل مثل ما مضى في مثل ما ادى  
وليس هذا كلاماً مبرراً الذي **الفصل الخامس في كفيل القاضى المدعى عليه** وفي الاصل اذا ادعى  
قبل جرح عوى فاحذر منه كفيلاً بنفسه ووكيلاً في خصوصه فلما اذا ابرأ عليه جرح ومنه القاضى فاحذر  
المدعى عليه كفيلاً ثقة اذا اطلب المدعى وقال في بيته حاضراً فالتقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون للقضاء  
كل ثلاثة ايام ولو قال في بيته غيباً واقام شاهداً واحداً وقال لا اخرج اياه ياخذ الكفيل ولو اتع  
المدعى عليه من اعطاء الكفيل بامر القاضى الطالب باللائمة ولا يجسه القاضى وفي ادب القاضى للخصم  
اذا كان المدعى عليه مسافراً وعرف ذلك لا يؤخذ منه الكفيل او حقه في اليمين واذا انعق انه مسافر حله  
الى آخر المجلس فان امكنه في آخر المجلس اقامت البيعة والاختى بيسله ولو قال لا اخرج غذا الى ثلاثة  
ايام يكفه الى وقت الخروج وان انكر الطالب خروجه ينظر الحزبه او يبعث من يشوبه الى رقائه يسأله عن  
ذلك فان قالوا نعم اعد الخروج معنا يكفه الى وقت الخروج وكذا في نسخ الاجارة بعد السفر في موضع  
ياخذ الكفيل ياخذ الى الغد وفي بعض الروايات الى آخر المجلس وفي بعضها الى ثلاثة ايام ولو لم يجلس القاضى  
في كل خمسة عشر يوماً الا مرة واحدة ياخذ الكفيل الى ذلك الوقت وياخذ كفيلاً ثقة وهو ان يكون له  
دار ملك او نحوه وفي عوى المستقول ياخذ كفيلاً ثقة وهو ان يكون له دار ملك او حانوت ملك او نحوه  
في عوى المستقول ياخذ كفيلاً بذلك الشئ ايضاً وفي عوى العقار لا حجة في الكفالة بالعقار فان اعطى

كفيلاً المستقول ويقول انا او كل رجل اعطى ما قضيه بالقاضى يقبل ذلك منه ولا يكفه ان يعطى كفيلاً بنفسه  
كن ياخذ الكفيل من الوكيل بنفسه ولو فعل ذلك بالدين لا بد ان يأخذ من الوكيل ايضاً وليس له ان ينع  
من اعطاء الكفيل بخلاف ما لو كان المدعى به **عينا جرح** وفي الاصل اذا ادعى الكفيل ان الالف الذي  
كنل من ثمن خرفانه ليس خصم كذلك حتى لو اقام البيعة على اقرار الطالب بذلك لا يقبل ولو اراد ان يكفه  
ليس له ذلك لانهم يعطى الدعوى ولو صدقه الطالب يقبل ويصح لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار الا يبر  
انه لو كفيل بالالف واقر ان لفلان عليه الفاء ونكر الكفيل عنه يجب المال على الكفيل وكذا الوادى الكفيل  
المال واذا ادعى عليه بحكم الامر فقال المطلق بالمال من ثمن خرفانه شاهدان على رجل الكفيل  
بنفس رجل لا يعرفه بوجهه ان جاء به فهو جائز منزلة ما لو اقر عند القاضى انه كفيل بنفس رجل ثم يقال  
ان رجل اشنت به فقلت هو هذا وحلفت عليه برأت من الكفالة لان الجهالة في المقربة لا يمنع صحة الاقرار  
ولو قال لا اعرفه بوجهه يؤخذ الكفالة ايضاً في جلب الشهادة واليمين وفي الاقضية في الثقافات اجعوا  
ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المدين السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفيل  
بنفس رجل وبما بامر فلان الخصم ان يخرج من البلد ان كان ضمانه الى جلي ليس للكفيل ان يمنع وان لم  
يكن الى جلي له ان يطالبه اما بآداء المال او بتسليم النفس في الفتاوى الصغرى المدين اذا اراد ان يغيب ليس  
الدين ان يطالبه باعطاء اليمين وقال ابو يوسف لو قال قائل بان له ان يطالبه قياساً على نفقة شريك بعدد  
في المسقة رب الدين لو قال للقاضى ان مديوني فلان يريد ان يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين  
وفي الفتاوى الصغرى يجبر المدعى عليه باعطاء مجرد الدعوى وسواء كان المدعى عليه معروفاً او هذا اقل  
يكن في ظاهر الرواية وعوم انه لا يلغ اذا كان المدعى عليه معروفاً وهذا اذا كان المدعى عليه بالمصرات  
كان غريباً لا يلغ منه الكفيل وفي الزيادة في الباب الثاني من كتاب الدعوى يجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحداً  
وان اعطاه كفيلاً بنفسه وامتنع التوكيل لا يجبر القاضى ولا يأمره بالملازمة وان اعطاه وكيلاً بالخصم  
وكفيلاً بنفسه الكفيل قبل ذلك منه في ما بر الحقيق ولا يقبل الدين وان اعطاه كفيلاً بنفسه الكفيل وكفيلاً بالمال  
المدعى به لا يقبل ذلك الا ان يرضى المدعى وان كان الدعوى عين بلغ منه كفيلاً بالعين المدعى به وفي  
عائده عن الكتاب **الحالة** وفي الفتاوى للقاضى الام صحة الموالة يعتمد على قبول  
المحال عليه والمحال له ولا يصح الموالة في غيبة المحال له في قولهم وفي الكفالة الا ان يقبل رجل الموالة  
لغايب لا يشترط حضره المحال عليه لصحة الموالة حتى المحال على رجل غائب ثم علم الغايب يقبل صحة الموالة  
وكذا لا يشترط في حضره المحال حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان بدين فلان الف درهم فاحل



على قرضي الطالب جازحت الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل لزيد ان فلان  
فلان عليك الف درهم فاحل له بها على فقال للدين احلت ثم بلغ الطالب جاز لا يجوز قول الرجوع  
اختلف السابغ في ان الحوالة نقل الدين او نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة  
هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواهر زاده الاختلاف بين ابى من ومعه عند  
ابى من نقل الدين وعند نقل المطالبة ونحو الاختلاف فيما اذا برى المحال المحيل عن الدين بعد الحوالة  
عند من لا يصح لانه انتقل الدين من المحال المحيل الى المحال عليه وعند من يصح وفي التجريد اذا اخل وقيل برى المحيل  
عند الثلاثة وكذا لو كفل على ان لا يصح برى ولو ابرى المحال المحال عليه من الدين وقد احواله بدنه بقدر  
فالمحيل ان يرجع على المحال عليه ولو وهبه من المحال عليه فليس للمحيل ان يرجع على المحال والمهبة لا تثنى  
ولو ورث المحال عليه من المحال فهو كالمهبة وفي الجامع الكبير ابواب الحوالة وضع الحوالة المسئلة في رد  
وعمر وفي التجريد اذا ادى المحال المحال الى المحال او وهبه او تصدق به عليه او مات المحال فوثر  
المحال عليه يرجع في ذلك كله على المحيل ولو نقد الدين من الدين او باعه بها عرضا يرجع على المحيل  
الكفالة به فالحوالة به جائزة وفي الجامع الصغير لو قبض المحال المالك من المحال له عليه فقال ما قبضت  
ما لي انك احدثت عليه بالدين الذي عليك وقال المحيل لا بل ما قبضت على ما انت وكيلي القبض فالتقول على  
المحيل ولو اختلف المحيل مع المحال عليه فقال المحال عليه ادبت دينك بامر فلان يرجع عليك وذكر  
المحيل انما ادبت من الدين الذي عليك فالقول قول المحال عليه وفي التجريد لو كان للمحيل على المحال عليه دين  
فاحل به مطلقا ولم يشترط في الحوالة ان يعطيه ما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل محاله وله ان يطالب به  
ولو احواله بالالف الذي ليس له ان يطالب به ثم صحت الحوالة بعد قبول المحال عليه حتى لو جاء رجل للمحيل  
وقال الحالى فلان عليك بكذا او صدقة المحال عليه وقبل صحت الحوالة وان كان المحيل غائبا وعلى الطالب ان  
خطر رجل فاحل على المحيل فاعطاه الرجل واحاله على صاحب الخط والمحال عليه ان يصح الحوالة رب الدين اذا  
احل رجلا على رجل ليس للمحال على المحيل دين فيه وكالة وليس بجواز المحال له اذا اخذ الخط من المحال  
عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال المحيل انه مفسد فقال المحيل بعث الى الخط الذي اخذته منه وترك الحوالة فبعث  
الخط ولم يقل بلسانه شيئا انفسحت الحوالة ولو لم يقل بلسانه لكان خذ المال منه بالتقليد وادى المحيل ثانيا  
رجع المحيل الى المحال عليه وقال في التجريد بهذه العبارة لو ادى المحيل جاز ولا يكون متبرعا ولو ادى المحيل  
فلم يقبل المحال له بغير الجامع رجل احل رجلا على رجل على ان يؤدى من الالف الذي عنده وديعة كدية  
ما فقال للودع ضاعت للوديعة بطلت الحوالة ولو كانت الحوالة مقيدة بالنفس بطلت الحوالة في الجامع الصغير وفي  
الاصل

اذا باع عبدا من آخر وحل البايع غمرا له على المشتري بالقرن ثم استحق العبد او ظهر حرا وقد فوض الامر الى القضاة  
فانه بطل الحوالة اما اذا رز عليه عيب بقضاء او بغير قضاء لم يطل الحوالة وكذا اذا اهلك المبيع قبل التسليم  
المشتري وفي المنتقى رجل قال لا اخل حلتى على فلان وسكت ثم قال لم اقبل فالحوالة جائزة ورجل على رجل  
الف درهم وكان بها ثم ان المحال عليه اخل الطالب بها على الذي عليه المال برى منه وان توى المال على الذي  
عليه لا يصل لم يعد للمالك ولو مات المحال عليه ولم يتبرك شيئا وقد اخل كفيلا بالمال ثم ابراه صاحب المال الكيفيل  
منه له ان يرجع على صاحب الاصل وفي الزيادات المحال له اذا اخذ الكيفيل من المحال عليه بالمال ثم مات المحال  
عليه فلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء فعل عنه بامر او بغيره والكفالة حالة او مؤجلة او كفل لا  
ثم اخذه المكفول له ولم يكن له كفيل ولكن رجل برى به وهره برهنا ثم مات المحال عليه مفسدا عادلا  
الى ذمة المحيل ولو كان الموهبة من موطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن ثم مات المحال عليه بطلت الحوالة و  
التمن لصاحب الثمن وفي الاصل في باب الكفالة على المكفول عنه برى ولو جحد المحال عليه وحلف ليس  
لطالب بنية عاد المال الى ذمة المحيل وفي التجريد اذا توى المال رجوع المحال له على المحيل والنوى عني ان  
يجحد المحال عليه الحوالة ويجحد او يوق مفسدا وعند ما اذا حكم الحاكم بافلاسه فهو توى ايضا واذا اختلف  
الطالب والمطلوب بعد المحال عليه فقال الطالب لم يتبرك شيئا وقال المطلوب قد ترك فالقول قول الطالب  
مع يمينه في مختصر عصام وفي الزيادات اذا مات المحيل بعد ما اخل غمرا قبل قبضه المال من المحال عليه عليه  
دينون كثيرة فالمحال له وسائر غمرا المحيل سواء فباع على المحال عليه ولا يكون هو اولى بالحوالة وكذا لو احواله  
المحيل على ان يؤدى المحال عليه ما عليه من الدين وهو الحوالة المقيدة بالدين رجل عليه الف درهم حال الطالب  
بها على رجل على ان يؤدى ما من الالف التي له عليه ولم يؤد المحال عليه حتى مرض المحيل فاذا مات المحال عليه مات  
الدين من مرضه وعليه دين ولا مال له سوى ذلك الالف على المحال عليه لم الالف للمحال له وليس للغير توى  
ذلك حق وغير المحال عليه غنم المحيل والمحال عليه اداء الالف من غمرا المحيل وصان مستويا الالف  
الذي ذمته بدنه فلا يخفى به بل يشترك فيه الغمرا وسلم له حصته رجل باع جارية بالف واحل غمرا  
على المشتري فقبل فليستى ان ياخذ الجارية من البايع وان لم يصل الثمن الى البايع ولا الى المحال له بخلاف  
ما اذا اخل المشتري من البايع على رجل انه ليس له ان ياخذ الجارية حتى ياخذ البايع الثمن من المحال عليه هذا  
في الزيادات وفي التجريد جعل هذا قوله وعند من سقط حق الحبس الوجهين جميعا الحوالة اذا كانت  
فاسدة وقد ادى المحال عليه المال هو الجارية ان شاء رجوع على القايض وان شاء على المحيل هذا في الجامع الكبير  
على هذا الاجراء باع المستاجر باذن المستاجر وحل المستاجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المستاجر وهو



فإذا دعى الثمن إلى المستاجر فهو مختار أن يرجع على المستاجر وإن شاء على الأجر كذا في كل موضع ور  
الاستحقاق وفي قاي المفاض الامام ومن هو فساد الحوالة ما إذا كانت الحوالة يشترط أن يعطى المحتال  
عليه الحوالة من ثمن دار الخيل أو من ثمن عهد كانت الحوالة فاسدة لأن هذه الحوالة بالاعتد على الف  
بما هو مبيع الذر والعبد فإن الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا ببيع دار الخيل بخلاف ما إذا قبل الخيل عليه  
الحوالة بشرط أن يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه أو من ثمن عهد نفسه فانه يجوز الحوالة ولكن لا يجوز الخيال عليه  
على بيع داره ولا بيع عده وهو منزهة ما لو قبل الحوالة على أن يعطى المال عند الحصاد فانه لا يجوز على ذلك المال  
قبل الاجل **كتاب الضلع** وهو محل على سبعة فصول الأولى المقدمة والثاني في الضلع  
المجايز والفاسد الثالث في الضلع في الضلع والرابع في الضلع في الوديعة والعارية والخامس في الضلع في العيب السادس  
في الضلع في الأب والوصف وسائر ما يتعلق بالتركة وفي مسائل التجار والسابع في الخطر والاباحة الفصل الأول  
في الضلع الضلع أنواع ثلاثة ضلع مع الاتجار وضلع مع الأقرار وضلع مع السكوت وكل ذلك جائز عندنا وأجمل  
على أن ضلع الضلع جائز بان قال الحق للذمعي أن يقرم عليه أقرم معي السراية متى في دعوى ضلعي  
على كذا ونحو ذلك فضا الحوالة وصورة ضمان الضلع بان يقول الضلع للذمعي ضلح فلان من دعوى عليه  
على كذا على أن ضامن به أو على الذمعي أن يقول ضلح من دعوى ضلح من دعوى ضلح فلان وضلع الضلع لنفسه أو لغيره  
ماله فذل الضلع والبذل على الضامن سواء كان بامر أو بغيره ويرجع بما أدى على الذمعي عليه أن كان الضلع  
والامر بالضلع والضلع من الضمان ثم الضلع أن كان عن دعوى في حدود فضا الحوالة على درهم أو دينار أو كذا كخطة  
والشعر أو وزن في كالحديد والصف لا يشترط قبض بدل الضلع في المجلس ثم في الكيل والموزون إذا كانا مجتئرين  
وأضاف العقد إليهما أو غائبين كمنهما في ملك الذمعي عليه صحت الضلع ووقع على طر من الكيل والوزن فلو  
إليهما ولم يستم الكيل والوزن جاز وعين ذلك الذي في العقد وإن كان موصوف في الذمة فالشرط بيان  
المقدرة والوصف والاجل ليس شرط ولو بين الاجل ثبت ثم وقع الضلع يكون عوضا فاصح عوضا في البيع  
صلح أن يكون عوضا في الضلع ولو كان البذل درهمم يحتاج إلى بيان المقدرة والوصف ووقع على نقد البذل  
أن ذكر الدرهم والدينارين وإن اختلفت فعلى الأغلب أن استوف لم يجز حتى تبين ويجوز الضلع عليه ما حاله  
ومؤجلة هذا إذا كانت الدرهم غير معينة وإن كانت معينة جاز ولا حاجة إلى بيان المقدرة والوصف لكن  
لا يتعلق العقد في نسخة الامام الشرعي أن كان على منفعة فحكمه حكم الاجارة وكل منفعة يجوز استحقاتها  
بحكم الاجارة يجوز استحقاتها بحكم المنفعة وما لا فلا حتى لو صلح على سكن بيت بعينه إلى من مملوكة يكون  
وإن قال ابتداء حتى يجوز لا يجوز ولو كان الدعوى دار فضا الحوالة على بيت منها أو من غيرهما يجوز ولو صلح على  
بيت

منها

منها أو من غيرهما يجوز ولو صلح على بيت منها ثم وجد البينة قد ذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل التاسع ولو  
كانت الدعوى في من فضا الحوالة على بعض ذلك للكله طلب الباقي بالجهة دار في يد ورثة أو على رجل فيها حقا وبضم  
غايه فصالح الشاهد منهم الذي على شيء مسمى من جميع حقه جاز وهو متبرع في حق الورثة وقد ذكرنا أن صلح  
الفضولي جائز والذر الورثة على طهار ولو صلح على أن يكون حقه لفنحة دون الورثة جاز ثم يقوم الضلع  
مقام الذمعي فيما بينه وبين شركائه على حجة الذمعي فإن ثبت له ملك شيء معلوم بالجهة ثبت ملكه في ذلك بالشراء  
وإن لم يكن له بينة يرجع على الذي بمحضه شركائه **الفصل الثاني في الضلع المجايز والعاسد** وفي الأصل  
إذا صلح عن دعواه حقا في دار على عبد عين إلى رجل لم يجز وإن ذكر عبد موصوف في الذمة لا يجوز أيضا فلا بطل  
الضلع فإن كان صاحبه من حقه فقد أقره بالحق فيرجع عليه والقول في المقدار قول الذمعي عليه وإن صلح من  
دعواه لم يكن أقرارا وقد ذكرنا في كتاب الأقرار رجل ادعى عبد فضا الحوالة على خمسة أشهر جاز وعليه ثلثة أشهر لم يجز  
وكذا غلة الذر ورثة الخيل رجل ادعى عبد فضا الحوالة على درهم ودينارين حلة أو مؤجلة جاز سواء كان العبد  
قائما أو هالكا وإن صاحبه على طعام إن كان مقبوضا قبل الفرق جاز عينا كان أو دينارا وإن كان مؤجلا إن كان  
العبد قائما يجوز وهو عين بدين وإن كان هالكا لا يجوز لأنه يكون دينارين وفي الثياب المؤجلة إن كان  
العبد قائما يجوز وفي الهالك لا ما مر وإن كان الذمعي كليا أو وزنيا كخطة والشعر والحديد والصف  
فضا الحوالة على درهم ودينارين ونقد درهم غير قبض إن ادعى حقة معينة وقل غصني هذه الخطة فصح الضلع  
وإن ادعى دينارا لا يجوز ومسألة الضلع بعد الضلع ذكرنا في البيع في جنس الأقاله **الفصل الثالث في الضلع**  
**الدين** وفي الأصل رجل ادعى على رجل الف درهم فضا الحوالة منها على عشرة دينارين مؤجلة لم يجز ولو ادعى  
الف درهم سوى فضاله على الف حجة إلى سنة بعد الأقرار لم يجز لأنه معاوضة الجدة بالأجل أنه حرام  
وكذا لو ادعى الف درهم حجة فضاله على الف سود حلة لم يجز أيضا لأنه ترك الجدة بمقابلة الاجل ولو  
ادعى الف سوى إلى اجل فضاله على الف درهم حجة حلة جاز لأنه استطاع من الذمعي عليه النجدة الجيدة ولو  
ادعى الف درهم حجة حلة فضاله منه على الف درهم سود أو أقل حالا أو مؤجلا جاز لأنه استطاع  
من الذمعي ولو باع عبد بالف درهم سود فضاله على الف ومائة بدرجة لم يجز وكذا الوصلح على كذا أو  
وزن موصوف لا تبيع لأنه قول بالدين وبيع ماله ليس عند الناس لا يجوز وإن نقد في المجلس وإن ذكر  
شرائط لا يجوز لأن رأس المال دين وإن كان له قبل رجل الف درهم غلة فضاله على خمائة حجة نقد هائلا  
لا يجوز وفي قول من الأول وإن نقد قبل أن يقبض فله خمائة غلة الكوفة صلح عن الف على مائة على أن يبيع له  
ثوبًا معينًا لا يجوز لأنه صفقة في صفقة وأنه متى إذا كان له على آخر الف درهم فضا الحوالة على عبد عين جاز



ادعى على آخر الف درهم فرفع المدعى عليه خمسة مائة من جهة الضلع من غير ان يذكر لفظه الصحيح ثم اراد ان يسترد  
الخمسائة له ذلك ولو دفع عشرة مائة لا يسترد وفي التوازن عن رجل ادعى على آخر الف درهم فانكضت له  
عليه مائة منها كان وبرئ من الباقي سواء قل انك من الباقي او لم يقل لكن هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله  
لا يبرأ وعلى هذا لا بدعي المدين لفضاء فانك المالك فضاكه على اقل منها وفي الفتاوى الصغرى رجل له  
على آخر الف درهم معلوم الوزن فقصاه درهم بمجولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الضلع يجوز ويجوز على  
انه اقل وفي التوازن لو ان رجلا قضى رجلا درهم فقال المدين انما زيف فقال له انفقها استحسانا فلا  
ما اذا باع جارية فوجبت المشتري لها عينا بعد القبض فاداردها فقال البائع اعونها على البيع فان انفق البيع  
والاردها على فرفضها على البيع بطل حق البيع وقد ذكرنا في البيع رجل اقبض من رجل درهم فانفقها ثم ردت  
عليه بالزيادة وهو لا يعلم له ان يرد وان علم انه زيف ولم يرد عليه ردت عليها عندا يرد وعندا لا شيء عليه  
في آخر موع الجامع الصغير عن رجل استقرض من رجل درهم بخارية بجمار او اشترى منه شيئا بدرهم  
بخارية فالتقى في بلدة لا يقدر على البخارية فوجدها قد المسافة ذاهبا واثريا واستوفى منه بكفيل رجل  
على آخر دين فاعطاه في الطريق في وقت غلب اللصوص وياخذون اموال الناس قال الفقيه ابو الليث اللصوص  
اذا استولوا عليهم له ان يستع من القبض رجل باع من آخر برهما ووزنه عليه وقت البيع وحله المشتري  
ثم رجع اليه بعد وقال وجبة فاقصا ان كان النقضان من الهواء فلا شيء على البائع وان كان النقضان نقضا  
يكون بين الوزنين بذلك وان كان اكثر ينظر ان لم يسبق من المشتري عاقر يقبض كذا ما فله ان يمنع  
التمن بان النقضان ولو نقد رجع بذلك القدر وان اقر يقبضه ليس عليه شيء الكل في التوازن **خمس**  
وفي الاصل اذا كان رجل على رجل الف درهم الى سنة فصالحه على ان اعطاه كفيلا بها واخره بها سنة  
وكذا لو كان به كفيلا فابراه على ان اعطاه به كفيلا آخر واخره سنة بعد حلول الاجل ولو صالحه على ان يعجل  
له نصف المالا على ان يؤخر عنه ما بقى سنة اخرى فله مبادلة الاجل فله ربه او كذا كل ما يعجل مؤجل  
بأخر شيء آخر مؤجل ولو ان المطلوب قضى للمال ثم استحق لم يرجع عليه حق كل الاجل وكذا لو وجبه رفا  
او بجهة او ستوقه ولو صالحه على عبد فوجد به عيبا فزبه ان عاد اليه الفسخ يعنى الاجل وان عاد بالمال  
فالمال كالمال ولو كان بالمال كالمال على هذا ولو كان بالمال من والرهون يد المدين والرهون كالمال كيف ربح  
ولو صالحه على ان يعجل دينه حالا فمحل وليس صحيح لان الاجل حق المطلوب وقد ابطله وكذا القال  
ابطل الاجل او تركه او جعله حالا ولو قال برئت من الاجل بضم الباء لم يطل اما اذا قال برئت او برئت  
بالفتح بطل الاجل ولو كان لا حاجة لي في الاجل اسفل الاجل رجل ادعى على آخر الف درهم فانكضت له

على ان باعه بها عبدا جاز وهذا اقرار بالدين منه بخلاف قوله صاحبك هذا العبد فانه لا يكون قرا  
وفي الزيادات في باب البيع وشروط الخار اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية تشتري الخار لا امر فاشترها  
كذلك ثم قال الامر للرجل في الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون هذا اذا البيع لان هذا امر بالنقص والامر  
بالنقص لا يكون نقضا قوله لا حاجة لي فيها استثناء منه ذلك فلا يكون ردا ونقصا **خمس آخر** وفي الاصل  
اذا كان لرجلين على رجل الف درهم من بيع فاقرا أحدهما انه كان المطلوب عليه خمسة مائة قبل دينها برئ  
المطلب من حصته ولا شيء لشركه عليه بخلاف الوضوء شيئا انه يشاركه ولو ابرأه من نصيبه او هبه  
او جنى عليه جارية عتق وجبة الارش حتى سقط الدين لم يكن لشركه ان يرجع عليه وكذا لو صالحه على العبد  
الموجب للقصاص على حال ولو فسد تاعاله ليس لشركه ان يشاركه عند من وعدهم بويشاركه كما  
لو غصب شيئا يساوي خمسة مائة الاختلاف في رواية الامام ابو جعفر الكبير اما في رواية ابى سليمان الجوزاني  
اطلق الجارية لا يشاركه ولم يذكر الخلاف ولو استقرض من مالا او اشترى به شيئا بعد ثبت هذا المال  
فلشركه ان يشاركه فلو كان لرجلين على امرق مال فترجها احداهما على حصته لا يرجع عليه بشيء الكل  
في الاصل **خمس آخر** وفي الاصل في النصاب رجلان لهما على رجل دين فاداردها ان يأخذ نصيبه على وجه  
لا يكون لشركه منه نصيب الحيلة فيه ان يبيع من المطلوب بقدر شيئا ويسلمه اليه  
خمسائة درهم ويطالبه بمن ذلك الشيء فلا يشاركه وفي الاصل اذا كان لرجل  
على آخر الف درهم فقال برئت عن خمسة مائة او حطت عنك خمسة مائة على ان يعطى الباقي ولم يوقت وقتا فاعطاه  
الباقي في هذا اليوم ولم يعطه برئ عن خمسة مائة وفي الجوامع الصغيرة كالمسئلة على ثلثة اوجه ان قال اذ انقضت  
على انك برئت من الباقي على انك لم تقطع عن خمسة مائة فالالف عليك على حاله فالامر كمال ولو قال اذ انقضت عنك  
على انك برئت من الفضل فاعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه فعند يرحم وم لا يبرأ وعند يرحم ولو قال برئت عن  
خمسائة على ان يعطيني عن خمسة مائة فانت برئت من الباقي او منى اذيت او اذيت فهو باطل لان تعليق البروات  
بالشرط باطل **الفصل الرابع في الضلع في النكاح** والوديعه والعارية وفي مختصر القدوري ويجوز الضلع على  
كل دعوى الى موانع او تقرير ولا يجوز عن دعوى الجيد رجل ادعى على امرأة نكاحها فانكضت ثم صاحكت على ان  
بذلته جاز وهو في معنى الخلع والمذات امر على رجل انه تزوجها فانكضت فاحلها على ان بذلت لها البيع  
ادعى على رجل مجهول النسب عبد وصاحكه على ان يباع ولا يقبل بنية المدعى على ثمة بدف لك الاصل المودع  
اذا ضاعت الوديعه او ردت منها عليك فهو صدق فلو صالحه بعد هذا على ان يخر الضلع والمسئلة على ربعة اوجه  
الاول اذا ادعى صاحب المال الابداع ويجحد المودع وقال ما اودعني شيئا ثم صاحكه باطل ما علمه بان لا خلاف والى



ان الذي يملك المال لا يبيع ولا يستهلك والمودع اقرب بالوديعة ولم يبيع الزد ولا الهلاك ثم صاحكه على كل حال  
فقد الصلح جازر بلا خلاف والثالث ان الذي يملك المال لا يبيع ولا يستهلك وان الذي يملك الزد والهلاك قد صاحكه  
على مال فقد الصلح باطل عندنا وسنذكر الاول لان البرزخ حاصله بقوله رددها والحكم الثاني بحجبه لا يسلط بدوي  
صاحبه استهلاك الا يرى انه لو صاح قبل الدعوى لم يجز فكذلك بعده وعندنا وسنذكره لان جازر واجهوا ان المودع  
لو حلف على اذله ثم صاحكه على مال لا يصلح هذا اذا قال المودع او لم اذنت بالوديعة او ردتها ما اذا قال المالك  
او استهلكها فقال المودع ضاعنا او ردتها بحجبه لا يجمع هكذا نقل عن القاضي الامام على السعدي وعامة المشايخ  
لم يفرق بينهما اذا بدل المالك بدوي الاستهلاك ويترى ان الذي يملك المودع بدوي الزد والهلاك ولو حلف للمالك  
ان يكون المودع قال هذه العاملة قبل الصلح يعني رددها والمودع يقول لا بل فلتهما فالمالك قد للمالك وهذا  
التفريق على قول وسنذكر الاول فان قام المدعي البينة على اقل قبل منه والبيع اذا قال المودع هلكت الوديعة  
او ردتها والمالك لم يقل شيئا بل سكت ذكر الكرخا فلا يصح عنده وعندنا يصح ولو كانت الوديعة قائمة بعينها  
وهي ما يادهم فصاحكه المودع منها على اية درهم بعد اقراره او تكاير لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة لانها مملوكة  
فما ردوا وان لم يبق البينة على الوديعة جازر لانه قطع الحفظ ولو صاحكه على عرض جاز الصلح مطلقا ولو صاحكه على عشرة  
دنانير فان صاحكه وهو جازر الوديعة فالصلح صحيح اذا انقضى بقدر قبض الدنانير سواء كانت الدنانير حاضرة في مجلس  
او غايبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقر بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جازر اذا حدد المودع  
القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غايبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل وفي الجبيع الصغيرة استهلاك ثوبان  
فصاحكه على اكثر من قيمته جازر وعندنا لا يجوز الزيادة على القيمة لا بقدر ما يتغلب الناس فيه واجمعوا على انه لو صاحكه  
على عرض جازر سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه القيمة ثم صاحكه على اكثر من قيمته  
لا يجوز واجمعوا على انه في الذرية لو صاحكه على اكثر من عشرة اذ درهم او الف ذرية لا يجوز واجمعوا على انه لو كان العبد  
بين رجلين اعتقه احدهما وهو من فضلكه الاخر على اكثر من نصف قيمته من اذ درهم او الدنانير لا يجوز الفضل واجمعوا  
على ان التسبيع لو صاحكه المشتري على اكثر من الثمن لا يجوز وفي الاصل مرة ادعت رجلا وديعة كانت عندها ثيابا  
ثم قبضها ثم اودعها اخرى قبضتها منه ففقد متاع منها فقالت ذهبيكم ولا ادري من اصابه وقال لاندري ما  
كان في ذلك لم ينفسه وردناه عليكم فصاحكه ما من ذلك على مال معلوم قال هو صامته لصاحب المتاع قيمة الصلح  
فيما بينهما وبينه جازر ثم صلح الايج ان كان بعد ما ضاعها المالك قيمة المتاع جازر على ان يرد كان وان كان قبل ان  
يعتقها اوصاحكهما بثلث قيمة المتاع واقل على قدر ما يتغلب الناس في جازر ويرى ان المتاع حتى اقام صاحب المتاع  
بعد ذلك قيمة على اذعي من المتاع لم يكن لها على المودع سبيل ولو صاحكهما على اقل على قدر ما يتغلب الناس في لا يجوز الصلح

والصالح

والمالك باختيار ان يضمن المرأة وان شاء ضمن المودع ان قام له بينة على المتاع فان ضمن المودع رجعا على المرأة بما  
اليها وان ضمن المرأة فقد الصلح عليها والعارية كالوديعة وكذا كل مال امانة كالمضاربة وما يصلح بمسائل  
الفصل صلي العامل القصار اذا خرق الثوب بدقه فصاحكه ربا الثوب على درهم على ان يكون الثوب المقصود او على  
ان يكون ثوب الثوب والدرهم حالة او مؤجلة جازر ولو صاحكه على دنانير ولو هلك الثوب عند القصار فصاحكه  
على درهم حالة او مؤجلة لا يجوز عندنا وكذا في كل موضع كان لمانته وعندنا جازر وبهذه المسئلة عرفنا ان قول  
مثل قولنا الاول في مسئلة الوديعة ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الى ربا الثوب وطلب الاجر وكذبه ربا الثوب  
فصاحكه من الآخر على نصفه جازر وكذا لو ادعى بعض الثوب اذعي انه اوفاه الاخر وانكر القصار فاصطلى على نصفه  
جازر والصباغ والفسنج وغيره يعرف من هذا **الفصل الخامس في العيوب في الاصل** رجل اشترى  
من آخر عبدا وتعاوضا ثم وجبه عيبا فانكر البايع كون العيب عنده او اقره فصاحكه على درهم حالة او مؤجلة  
ولو صاحكه على دنانير بشرط التقاض وكذا لو حدث به عيب عند المشتري او مات او اعتقه المشتري وكذا لو  
صاحكه على كيلي او وز في بعينه من غير عيبه لا واذا اظن بعيب قبل قبض البايع الثمن فخط عنه بعض الثمن او زاده  
ثوبا في جازر المشتري اذا اظن بعيبه بياض عين الدابة فصاحكه على ان خط عنه درهم فان ذهبا بياض بثلث  
رد الدرهم عليه وبطل الصلح لان الحفظ قد زالت وكذا الكيل وزواله وكذا لو اذعي على انسان فصاحكه على  
بدل معلوم سبتي انه لم يكن ذلك المالك ان الصلح باطلا او يكون لدافع حق الاسترداد رجل اشترى امرا نجسين او  
فقبضا فطعن المشتري فيهما بعيب ثم اصطلى على ان يقبضها البايع ودر عليه تسعة واربعين دينارا ان اقر البايع  
ان العيب عنده رد الدينار الباقي هكذا انك زعمنا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري فان قال لم يكن عند  
اولم يقر ولم يكر يحدث في يد المشتري مثله جازر له الدينار الباقي وهذا عندنا وعندنا جازر في الوجهين  
على ان الاقالة بيع جديد عندنا وهذا كالاقالة ولو اصطلى على ان يخط البايع بعض الثمن والعبد المشتري  
جازر وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب البيع في فصل العيوب وفي التجديد اذا اظن المشتري بعيبه على  
او خطه عن ثمنه شيئا فان كان يقدر على ذم البيع او المطالبة بارس العيب جازر وان لم يقدر فالصلح باطل  
لخون باع المشتري العبد من آخر رجل اشترى امرا بثلث وتعاوضا وطعن المشتري بعيب فاصطلى على ان يخط  
واحد منهما عشرة درهم وان اخذها رجل اخبره رضى بذلك ورجل اخر واخذها ورأى المخطوط فابيع من لا يجني  
جائز وخط المشتري ايضا جائز وخط البايع لا يجوز ولا يجزي ان شاء اخذ الجارية تسعة وتسعين واثنتي عشرة  
**الفصل السادس في صلح الادب الوصي وسائل التركة** والتعاضد وفي الاصل اذا كان المصطفى ارقا دعاهما  
رجل فصاحكه ابوه ان يصاح على نفسه يجوز فبلا كان او كثيرا وان صاح على مال الاسنان لم يكن للمدعي بينة لم يجز



وان كان له بنته جازوا اذا كان بقدر الذي يكثر ما يتغاب الناس فيه كالشراء ولو كان المصبي دغوى على  
 انسان فصالحه على ذلك ان لم يكن له بنته والذي عليه كسر جازوا ان كان له بنته او الخصم مقرا جازوا  
 يغاب الناس فيه ولا يجوز فيما لا يتغاب الناس فيه وهذا عند من كيف كان الذين وعدها متع مطلقا ونص في الابن  
 متداه ان كان ذلك بما بقية الابن وان لم يكن لا يجوز وفي مسألة الرجل بالبيع اذ البراءة المشتري الثمن وكذا الوصي  
 والتجدي عند عدم الاب قد مر في كتاب البيع وكما بالقضاء اذ مات الرجل وترك ابنا وامراة وترك مولا كثيرة  
 ثم صاحبه المرأة عدا رهم حالة او موقلة جازوا ان كان في التركة دين وعين فصاحبه في ذلك كله ما خلا الذي  
 الذي لم يمت على التاجر ولو كتبت او عجلت لك ميراثك من كل دين على الناس من عين او شرط له على الابن  
 وبراء الغرماء من حصتها وان جعل لك شرطاً فالصالح باطل واذ اطل الصالح بقدر الدين فخرج وبطل في الكل قبل  
 هذا قولح وفي فوائد من سلام الخارج لا يصح اذ كان على الميت دين ايضا وقوله باطل اي يبطل الميت  
 الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة ثم في الموضع الذي صح الخارج وارادت الورثة ان  
 يدعى في يد رجل بعد الخارج يقولون كان نصيبا كذا والآن صار الكل لنا فلو ظهر عين بعد الخارج  
 هل يكون داخلا تحت الصلح حتى يكون للورثة عن ابوك لا عمنه انه قال لا يعرف لهذا رواية فلقائل ان يقول  
 يدخل ولقائل ان يقول لا يدخل وان احب الورثة جواز الصلح في مسألة الدين فالحيلة استثناء الذين اوان  
 يتبرع انسان بقضاء دين الغريم ويكون مطوعا وسقط الدين عن الغريم بقدره ثم نصالحوه بما بقي من  
 التركة قال الخصاص والوجه ان يقضوا الصلح بقدر الدين ثم يحلهم بذلك على الغرماء حتى يكون لهم  
 وكذا اخذ نصيبه من الغرماء ولو شرط في الخارج انه لو يقض السلطان قطع شيئا من التركة ليس عليه من  
 ذلك شيء وقيل يصح وفي قواى الصغرى في موضع يصح الخارج تقسم الباقي بينهم على ما همم التي ظهرت  
 قبل الخارج ببيان امرأة ونبت تحت اصل المسئلة من ثمانية للمائة سهم وللبنات اربعة والباقي للاخ والاول  
 ثلاثة فلما خرج المرأة يتقسم الباقي بينهما سبعة سهم ولو عجلت المرأة كان لم يكن كذا المال بينهما نصفين في  
 مختصر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا واحدهم منها بما اعطوه اياه والتركة عقارا او  
 عرضا جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا وان كانت التركة فضة وغيرها فصاحبه على فضة جاز اذا كان  
 ما اعطوه اكثر نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من الاجناس ويشترط قبض  
 ما بازاء الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة او اقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فاعطوه بها  
 او ذهباً فاعطوه فضة جاز سواء كان ما اعطوه قليلا او كثيرا الا ان القبض شرط في المجلس وان كانت ذهبا  
 وفضة وغير ذلك فصاحبه لو على ذهب وفضة ان كانت ما اعطوه اكثر نصيبه من ذلك الجنبس جاز وان  
 كان

مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كانت التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون  
 الدين لهم فالصلح باطل فان شرط ان تبني الغرماء منه ولا يرجعون بنصيب الصلح جاز اذا اقر الوصي ان عند الف  
 درهم لم يمت ولم يمت ابنا فصالح احدهما حصته على رجاية لم يخرج وان كان استهلكها ثم صالح جاز

للقاضي الامام هذا اذا علم وان كان لا يعلم ان  
 المشايخ فيه قال بعضهم بفساد العقد على  
 هذا عقد لشك  
 الفقيه ابن جعفر ان الشك ان كان في وجود  
 يجوز العقد لان الثابت هنا شبهة الشبهة وشبهة الشبهة لا يعتبر  
 اختلاف  
 جنس بدل الصلح او العلم

**الفصل السابع في الخطر والاباحة** وفي التنازل عن الفقيه ابى الميت رجل دخل ارض انسان بجميع السقي  
 والسق ارجوا ان لا بأس به وكذا يدخل ليحسب اوليئقط السبلة ان تركها صاحبها وتركه كالا باحة  
 ارض اليتامى ان كان جال لواء ساخر اجيرا سقى الصلح بعد موت الاجير بشي طاهر لا يجوز تركه وان كان لا يفضل  
 منه او فضل منه شيء قليل لا يقصد اليه لا بأس بغريم ان يلقطه دار بين شريكين اراد احدهما ان يسكن في مكان  
 له ذلك والارض المشتركة اذا اراد احدهما ان يزرع عن ابى من ليس له ذلك هذا في اوقات الناطقة  
 وفي نازعة التنازل ارض بين رجلين مات احدهما شريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني  
 يزرع نصف الذي يزرع وفي الدار المشتركة بين قوم لاحد هم ان يربط الدابة وان يتخا وان تضع الحبة  
 فيها من عطب بهذا الايض في مجموع التنازل امرأة وقت بينها وبين زوجها ساجرة فوسط المتوطن  
 بينهما المصالحه فقالت المرأة لا اصالحه حتى يعطيني خمسين درهما حل هذا لك لان لها عليه حقان من المهر  
 غير كتاب **الرهن** وهو شمل على ستة فصول الاول في المقدمة الثاني

في نفقة الرهن وموته والثالث في الضمان والرابع في عارية الرهن والخامس في الشهادة والسادس  
 في قبض الرهن اما الاول وفي الاصل القبض شرط جواز الرهن خلافا لما يقوله الامام خوله زاده انه شرط  
 اللزوم وهذا القبض يقع بالتخلي في طاهر الرواية ومن شرطه ان يكون مقسقا حتى ان رهن المشاع  
 عندنا لا يصح سواء كان ما يحتمل القسمة ولا يحتمل وسواء رهن من شريك او من اجنبي والطارق لمقاتل  
 هو الصحيح ذلك الامام الشيخ وذكر العبد الشهيد ان فيه رأيين بخلاف ما اذا رهن انسان من واحد  
 او واحد من اثنين فانه يجوز هذا اذا اجمل لما اذا رهن من النصف من هذا والنصف من هذا والنصف من هذا



وكذا اذا رهن ثوبا واخذ له باللبس او اذ له بالركوب في التصايف كذا المودع اذا لبس الثوب ثم نزع  
هالك لا يضمن وكذا الخفاف اذا اخذ الخنق لم يضمن فلبسه ثم نزع فذلك لا يضمن وكذا القصار اذا لبس الثوب ثم  
نزع لا يضمن وفي بيع الجاهل في باب ما يكون اذ جازة المالك لو اذن الغاصب ببيع فذلك من العمل او بعد ما فرغ من العمل  
هالك على المالك وفي العيون اذا رهن عند رجل سيفين او ثلاثة ان يقاتل ثلاثة لا يضمن وان يقاتل سيفين يضمن  
التصايف لا يضمن بالتدليس غير متاد فنان خطا وفي الاثنين متاد في الحروب كان استعلا وفي الخاتم لو ختم به  
مينه ضمن وان لبس فوق خاتم لا يضمن وفي غصب قباوي الصغير لو جعله في خضم يضمن لان هذا منه استعمال اليد واللبس  
سواء ولو جعل في خضم لا يضمن وهو اختيار الامام الخسري هكذا قال في التجر يد بين العباد ولو جعل في غير خضم  
لا يضمن وفي بعض نسخ الفتاوى هذا اذا كان المهر من رجل فان كانت امرأة ضمت في اصبغ كانت ولو جعل الخاتم  
فوق الخاتم يرجع الى العادة ان كان اللبس من يتحمل اللبس يضمن وان كان لا يتحمل لا يضمن وهذا في التجر يد ايضا  
وجواب العيون ما ذكرنا **فصل آخر** وفي التوازي رجل اعاد رجلا شيئا له حل ومثونه ليرهنه فنهضه فزده على الجير  
على المستعير لانه ضمن المستعير عند الهلاك فكان فيه منفعة المير ولو ان رجلا رهن عند رجل ثوبا يساوي في قيمته  
فقبضه المهرن فاستارسه الرهن فاعاره اياه فاجر منه او ودعه عند المهرن كانت الاجارة باطلة وكان بمنزلة  
العارية فالمهرن ان يسترده ولو امره الرهن ان يودعه عاتقا او بيعه او يوجبه ففعل فان ودعه فهو رهن  
على حاله فان هلك في يد المودع بطل المهرن ولو اعاد خرج عن ضمان الرهن والمهرن ان يرهه ولو اجره للرهن  
لبس المهرن ان يعيده في الرهن لانه رهن جديد والمهرن لا يبيع ما يخاف الفساد عليه اذ الحاكم ويكون منه  
وهنا مكان الاصل وفي الاصل الاستعار من آخر ثوبا ليرهنه وسمى ثوبا فنهضه باقلا او باكثر او بحسن آخر او  
سمى رجلا فنهضه من رجل آخر ضمن وكذا لو قال له رهنه بالكوفة فنهضه بالبصرة وفيه ايضا استعار ثوبا ليرهنه  
ففعل كذلك فذلك سقط الدين وعلى الرهن الجير عشرة فان كانت قيمة الثوب عشرين يرجع بعشرة ولو لم يملك  
لكنه يعقب سقط من الدين بقدره وعليه الجير في ذلك القدر ولو عسر الرهن حال قيام الرهن فلم يملكه الا فلكان  
او اد المعير ان يفتكه بقضاء الدين لا يكون متبرعا ويرجع على الرهن ولو هلك قبل الرهن لا يضمن وان اختلفا فاقول  
قول الرهن انه هلك قبل الرهن وفي شرح الطحاوي عن الرهن مائة في يد المهرن بمنزلة الوديعة فتولى بيع  
لو فعل المودع بالوديعة يضمن فكذا المهرن اذا فعل الا ان الوديعة اذا هلكت لا يضمن شيئا والرهن اذا هلك  
الدين على التفصيل الذي ذكرنا وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يضمن فكذا المهرن اذا فعل ثم الوديعة  
تودع ولا تغار ولا توجر فكذا الرهن ليس للمهرن ان يوجر الرهن وليس له ان يرهنه وليس له  
ان يودع من لبس عاياه في قباوي القاضى الامام رجلاه عليه الف درهم عند الطالب لا ثم اختلفا فقال الرهن

كان الرهن خمسمية وقال المهرن بالف فالقول قول الرهن لانه يكره زيادة تعليق الدين بالرهن ولو كان الرهن يدعى  
بالف والمهرن خمسمية والرهن قائم تساو والفتا حقا فلو اذ فان هلك للرهن قبل التحالف فالقول قول المهرن  
لانه يكره سقوط الدين **الفصل الخامس في ائحة الرهن** وفي الاصل لو قام الرهن البيعة على المهرن انه رهن  
رهنا وقبضه ولم يعرف الشهرة سئل المهرن عن ذلك والقول قوله فيما سمي مع يمينه ولو اقر انه رهن هاتم  
قال هو على هذا الثوب فالقول قوله مع يمينه وان ادعى الرهن زيادة على ذلك قال بعض أصحابنا المسئلة  
وثاويله شهدوا على اقرار المهرن بانه رهن هذا في شرح الشافعي والامام الخسري نسخة اخرى المسئلة على الا  
وقال قبل من ثاويل اذا قام البيعة على رهن غير هذا العين وهو في يد المهرن واقام المهرن البيعة على انه رهن  
غيره وعين والذين واحد في البيعة المهرن اولى وفي الجامع الصغير رجل له عبد اقام حلالا كل واحد منهما البيعة  
انه رهن عنده هذا بدنيه الذي عليه وقبضه لم يقبل بيعة ما هذا اذا كان حيا فاذا غي لك بعد حيا الرهن  
اقام البيعة قبل بيعة ما ويكره نصفه هاتين هذا والنصف بين الآخر وهذا استحسان وهذا الرجل انما  
على امره نكاح واقام البيعة لم يقبل ولو اقام البيعة بعد الموت لم يقض لكل واحد منهما النصف للميراث رجل وضع  
على يد رهن وامر ببيعه اذا حل الاجل او ادب القدر او ابى العبد ان يبيع والرهن غايبة فانه يجبر على البيع وكذا  
اذا وكل رجلا بالحق بطلت المذمة في غائب الموكل وابي الوكيل فانه يجبر على البيع **الفصل السادس**  
**قبض الرهن** وفي الزيادة المهرن اذا حضر تدي قبض المهرن فقال الرهن احضر الجارية المهرنة حتى اعطيك  
مالك وهما في مصر الذي من الجارية لا يؤمر الرهن بايقاء المهرن الواجب على المهرن ان يحضرها ولا يدفع الرهن  
حتى يعطيه الدين ولو قال المهرن الجارية في منزلي فادفع الدين الى حتى يذهب مخي المنزل ليس له ذلك وثوب  
بلحضار الذي لا نه مؤنة الرد على الرهن فاذا ادعى الرهن الهلاك عند المهرن له ان يحلف المهرن بانه يؤمر  
الرهن واذا رهن عند رجل عبد بن الف درهم فضاة خمسمية فاذا ان اخذ احد العبد بن ليس له ذلك قال  
وهنتك هذين العبد بن كل واحد منهما بخمسمية فضاة خمسمية واراد ان يقبض احدهما له ذلك في رواية  
الزيادات وفي كتاب الرهن ليس له ذلك ما لم يرض جميع الذين قبل ما ذكر في الزيادات قوله وما ذكرنا في كتاب  
الرهن فيها وكذلك لو كان هذا رهن كل عبد مال على حدة فاذا قضى احد المالكين كان له ان يسترد الرهن الذي  
قضى ماله التكملة في الزيادات **كتاب المضاربة** وهو شتمل على ثلاثة فصول الاول في  
المقدمة التي فيها يملك المضارب فيما لا يملك المالك الثالث في نفقة المضارب ما الاول وفي الاصل المضارب يملك  
رأس المال في الربح ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف ونفقة المضاربة شرطيها ان يكون المال من المال  
الاثنان فكل ما يصلح رأس المال الشركة يصلح رأس مال المضاربة وما يصلح في كتاب الشركة ومن ابيان نصيب المضارب من الربح



وهنا ان لا يستحق ما قطع نحو دفع الى آخره المضاربة على ان البيع بينهما نصفان والمضاربة مائة درهم وعلى ان  
المضاربة مائة درهم او اكثر منها القليلة حتى لو شتر عمل في المال في المضاربة فسدت المضاربة وحكم هذا العقد  
ان المال في يد المضارب بان يعمل فيه امانة فهو غاصب في الجامع الصغير جلد دفع الى آخره فدرهم مضاربة على ان  
يباع ويشترى بالكتبة فخرج الى البصرة واشترى بها مضارب مع الفان فقال له المال دفعت الى الفان وبحت  
الفان وقال ربنا المال ابل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول قول ربنا المال عندنا او لا وهكذا عن ستم مرجع  
القول قول المضارب لو قال الذي في يدي مال له دفعت الى الفان مضاربة بالنصف فبحت الفان وقال ربنا المال دفعت  
اليك بضاعة وبحت الفان وقال ربنا المال دفعت اليك بضاعة وبحت الفان وقال قول ربنا المال المضاربة  
عمل في المضاربة الفاسدة فخرج المال والنزح من المال وعليه وضيقه وللعامل اجر مثل عمله بخرج اولم يزوج اطلق امر  
المثل في الاصل لكن هذا قولهم انه يجب بالغام ما بلغ وعندنا يوسف لا يجاوز السقي ولو تلف الماله بين له اجر مثل  
ولا ضمان عليه وعن ستم انه يضمن عذج وعندهما قبل المذكور الكتاب كتاب قولهم ببناء على مسئلة الاجير  
المشترك انه لا يضمن عذج وعندهما يضمن هذا في نسخة الامام المستحق وفي الشافعي قال لا يضمن لم يذكر في نسخة  
المضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في انه لو هلك المال لا يضمن واذا دفع اليه الف درهم وقال اخذ هذه الف  
مضاربة بالنصف والنصف جاز وما شتر في المضاربة بما بقي فهو له في المال **الفصل الثاني فيما يملك المضارب فيها**  
**لا يملك** وفي الجامع الصغير مضارب مع الف درهم اشترى بها ثيابا فقصها وحملها بمائة من عند نفسه وقول  
له ربنا المال اعمل فيها برأيك ولم يقل فهو طوع لانه لو اذن لك على ربنا المال ما كان المضارب مبيعا عليه وربنا المال  
لم يامر بذلك وقوله اعمل فيها برأيك لا اثر له جملة هذا على ثلاثة اقسام قسم هو من المضاربة وتوابعها وهو  
ملك الملك المضاربة قاله اعمل فيها برأيك ولم يقل وهو لا يبيع والاعارة والابضاع ولا جارة والاستيحاء  
والرهن والارتبان وقسم ليس من المضاربة لكن الحق بها فاذا قال له اعمل برأيك يملك وهو الدفع الى غيره او  
تخط بآله او بالغير كما اذا اصنع الثياب حره وقسم ليس من المضاربة ولا يملك ذلك سواء قال له ربنا المال اعمل  
فيها برأيك ولم يقل وهو الاستدانة على المضاربة والاقرض والعق والكتابة والهبة واجر المستاجر اذا شتر  
اذا حمله بمائة من عنده فقد استدان على المضاربة وكذا اذا قصها ولا يصير شريكا في المال لان القصد ليس في بيع  
الشوب في الاصل في المضاربة المطلقة له شتر السفن وفي المقيدة ليس له ذلك وله الاستيحاء والامر ببيعه  
فلان جملة من غير ضمير له امره بالشتر من خلاف فاشترى من غيره لا يضمن هذا رواية الكالة وقال في المضاربة  
يضمن الزوجين اذا دفع الى آخره درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الف اخرى اليه مضاربة بالملك ولم يقل  
فكل واحد منهما اعمل فيها برأيك فخط المال لا يضمن واذا وضع اوقى ليس بخالفة وان يزوج فيها اقساما بصفحة البيع  
نصفين

فان شتر في المال فله  
فان شتر في المضاربة  
فان شتر في المضاربة  
فان شتر في المضاربة

ونصفه اثلاثا وهذا الخلاف ما ورد في آخر مضاربة فانه اذا لم يقل له اعمل فيها برأيك ليس له ان يدفع الى آخره  
ولا يضمن من الدفع الى الثا فان عمل الثانية بالشتر والبيع صا والاول مخالفا ولو لم يقل الخيارات فيضرب الاصل وان  
الكار جع على الاول وان ضمن الاول جع على الثاني وصحت المضاربة بين الاول والثاني **الفصل الثالث في نفقة النكاح**  
**وموته** وفي الاصل المضارب بما دام في المصرفة نفقة في ماله وان كان المصركم وهو قائم جانب آخر للتجارة اما  
اذا انفصل عن عمره المصروا كان مسيرة سفره ورونة نفقته في مال المضاربة وكسوته كطعامه وودنه وما  
يعسل بمشايبه ومركبه وعلف ودابة للركوب واجرة من يخدمه في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب ونفقة  
غلمانه الذين يعملون في المال وعلف الدواب وجل المتاع والملا والخصاير كل الفاكهة مثل ما يصنع التجار على اقل  
قولهم ومن وعى بغير الختم كان يعقوب بمقتاده والنسب في النفقة ان يحتسب الجرح وان لم يكن من راس المال  
ولو سافر فلم يسقوله شتر المتاع فالنفقة في مال المضاربة ولو خرج المضارب بالمال المضاربة عشرة آلاف من مال  
نفسه في المليون على احد عشر جزء وفي المضاربة الفاسدة لا نفقة له وفي المضاربة وفي المضاربة عن العمل والمال  
عمره في كاد الشركة **كتاب المزارعة** وهو شتم على شتر فصول الاول في صحة المزارعة  
وشرايطها والثاني في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون والثالث في فسخ المزارعة والرابع في المزارع يدفع  
الى آخر مزارعة والخامس المعاملة والسادس الضمان **الفصل الاول في صحة المزارعة** قال في الاصل المزارعة فانه  
عندنا وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان كان بالذمة وان كان من ربا الارض فعليه اجر مثل ما عمل العامل  
وكما يجب اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة يجب اجر مثل البقر والمردم قوله يجب اجر مثل الارض والبقير يعنى  
اجر مثل الارض مكرورة اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة واجر مثل يجب بالغام ما بلغ وعندنا  
لا يزد على المشرط والمزارعة جارية على قولها والقوى على قولها ثم ان ابا حنيفة في المسائل على قولهم في المزارعة  
لعلم الناس لا ياخذون بقوله ثم المزارعة شرايط وركن وحكم وصفه اما ركنها فالاجابة والقبول واما الشرايط  
فمن جملة ذلك كون الارض صالحة للمزارعة وكون رب الارض والعامل مهمل العقد وبيان المدة سنة وستين  
في المزارعة وفي المعاملة يجوز تغيير بيان المدة استحشا ويقع على وثقة يخرج في تلك السنة وفي المتداول عن محمد  
بن مسلم المزارعة من غير بيان المدة جارية ايضا ويقع على سنة واحدة يعني على بيع واحد وبه اخذ الفقهاء ابو  
الطيب وهو قال انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة عندهم متفاوت وتبدلوا وانما هو ما يجوز  
ووقت المعاملة معلوم فاجاز والمعاملة ويقع على السنة ولم يجز المزارعة اما في بلادنا فوقت المزارعة  
معلوم فيجوز وان لم يوقت للمعاملة ولو دفع ارضه مزارعة خمسية سنة فهي فاسدة ومن شرطها التخلية بحيث  
في العقد ما يتعدى التخلية مثل عمل ربا الارض يفسد المزارعة ومن شرطها بيان ما يبيع في الارض قياسا



الاستحسان ليس بشرط ومن شرطها بيان من عليه البذر وعن بعض ائمة الجاهل ان كان في موضع بينهم عرف ظاهر  
ان البذر يكون على احداهما بعينه لا يشترط بيان من عليه البذر ومن شرطها بيان النصف فقط لا تقطع الشك  
بينهما في الخارج بان يقول بالنصف والثلاث والربع او الشبه ذلك فان ينصيب احدهما منظر ان ينصيب  
لا بد من جهة جازمة المزارعة استحسانا ومن الشرائط في المعاملة ان يكون العقد واقعا على ما هو في حق  
بجانب يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا يقع المعاملة واما بيان حكمها فيقول حكمها بثبوت الملك في المعاملة  
اذا كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج واما بيان صحة المعاملة والمزارعة فيقول المعاملة لا  
من الجانبين ولو اراد احدهما التسليم ليس له الفسخ الا بعد زرع المزارعة لازمه من قبل من له البذر قبل لقاء البذر  
في الارض حتى يملك الفسخ من غير ذلك لان فيه تلافيا له وهو البذر ولا تفسد على التلافى بخلاف  
المعاملة لانه ليس الوفاء بها ما يؤدي الى تلف المال على احداهما فلزمه الفسخ فيما اذا بعينه البذر ان يفسد  
او لم يفسد فالحال ان يضطر الى بيعه لان فيه ضرر اظاهر اما ترك التسليم فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد  
التي البذر في الارض بصيرة لازمة من الجانبين قال في شرح الشافعي بعد هذه المزارعة على سبعة اوجه احدها ان يكون  
الارض من احداهما والبقر والعمل والباقي من الآخر وهذا جائز وصاحب البذر مستاجر الارض الثاني ان يكون العمل من احدهما  
والباقي من الآخر وهذا جائزا ايضا وصاحب الارض مستاجر العامل يعمل له بالامه الثالث ان يكون الارض والبذر  
من احدهما والبقر والآلات والعمل من الآخر وهذا جائز ايضا الرابع ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب  
الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن من انه يجوز الخامس البقر من واحد والباقي من الآخر السادس البذر  
والبقر من واحد والباقي من الآخر السابع البذر من الواحد والباقي من الآخر فاسدة في هذه الوجوه  
الثلاثة لحديث القدران وهو حديث معروف في كتاب المزارعة وعلى هذا الوجه رجل ارض مزارعة على ان  
البذر من احدهما والبقر والعمل من الآخر فاسدة ولكن لو ذهب الزرع لا يصح صاحب البقر البذر وعلى  
هذا كله لا يجوز اذا كان واحدا فكذا اذا كان اثنين رجل قال للعامل عمل بذي وارضى بنفسك وبعقك  
واجرايك فاخرج تخلفا الى جاز والعامل بعينه له ولو قال على ان الكل لك جاز ايضا وصاحب الارض معين لارض  
منه مقرر له بذر ولو دفع بذر الى صاحب الارض على ان يزرعه فيها فاخرج بينهما نصفان فسد المزارعة  
على ما ذكرنا والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض وعمله اخر جاز لا يخرج فان قال في هذا على ان  
الخارج لصاحب البذر جاز وهو غير لازم ومعهن نفسه ولو قال على ان الخارج لرب الارض جاز والبذر  
عليه ولو قال اخر ازرع في ارضك على ان الخارج لك جاز والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض والعمل  
لانه لما قال ازرع في ارضك على ملكه ولو قال ازرعه في ارضك لنفسك على ان الخارج لي لم يجز والخارج لصاحب  
الارض

وعليه مثل البذر لصاحبه لانه لما قال ازرعه لنفسك صاروا بها البذر منه ولو دفع اليه ارض البذر لزمها بذر  
وتعمر وعمل معه هذا الاجتزاع على ان الخارج بينهم اثلاث لم يجز بينهما وبين الاجتزاع اما يجوز بينهما وثلاث الخارج  
لرب الارض والثلاث للعامل وعلى العامل اجر مثل الاجتزاع ولو كان البذر من قبل رب الارض جاز بين الكل ولو  
قال له ازرع في ارضي كذا من طاعتك على ان الخارج لي لم يجز والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض  
عيسى وقال ينبغي ان يكون لصاحب الارض وحمل العامل بقضائه بذره مقيثا له نفسه واجزوا في الانساق  
في الاصل عمل نفسه فلا يقع لغيره الا بجعله لغيره ولم يجز فلو قال ازرع في ارضي كذا من طاعتك على ان  
يكون الخارج بيننا نصفين جاز على ما قال والبذر من على صاحب الارض اخرجت الارض شيئا ولم يخرج ولو  
شرط ان يزرع صاحب البذر بذر من الخارج والباقي بينهما نصفين لم يجز انما كان صاحب البذر ولو شرط  
ان يزرع صاحب البذر عشر الخارج والباقي بينهما نصفان ولو شرط ارفع خراج الخفية والباقي بينهما نصفان  
فسدت المزارعة ولو شرط ارفع العشر اخرج المقاسمة جاز الكل في الاصل وفي الاصل اذا شرط في المزارعة  
او على رب الارض ليس من اعمال المزارعة فيفسد المزارعة وعمل المزارعة ما ينبت وينتج الخارج ولا ينبت  
ولا ينبت ولا يزيد في الخارج فهو من اعمال المزارعة اذا نبت هذا فقول اذا شرط على المزارع او على رب الارض  
الحصاد والذباين والتدنية ورفع اليد فسد المزارعة في ظاهر الرواية من ان البذر وفي المزارعة  
المزارعة جازة على قول من اذ اشترط المزارع ان يحصل وجهه جاز وفيه كان من شرطه بذر  
يجوز المزارعة بشرط الحصاد ولا عرفا حدثا في زمانها خالفها في ذلك قال القتيبي ابو الليث وبه ما خذ محمد  
في هذه المسئلة وانما ما خذ بقول من في التثنية والحمل الى بيت رب الارض كشر الحصاد وجوزه  
مشايخ بلج ولو شرط كراي لانهار والمسناة على احدها ان شرط على المزارع فالزراعة فاسدة سواء كان  
البذر من ارض رب الارض وجميع الخارج للمزارع ان كان البذر منه وللعامل اجر مثل عمله في كراي الارض  
واصلاح المسناة ولو شرط على رب الارض جاز من انما كان البذر ولو شرط في عقد المزارعة كراي الارض  
على احدها ان شرط على المزارع ان يزرع البذر ولو شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع  
فالزراعة فاسدة لانه شرط بعض العمل عليه فيمنع التخليه وتسليم الارض الى المزارع بشرط صحة المزارعة  
وصار كشر الحفظ على رب الارض وان كان البذر من رب الارض ان لم يبين الكراي العقد وقاسم  
بجمله وقت المزارعة لان التسليم بعد يقع وان يبين وقت جاز لان المزارع يتقبله مكره وبه والمزارع يقع  
من ذلك الوقت وهو معلوم وعمل رب الارض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة بخلاف ما اذا كان البذر  
من قبل المزارع لانه يجز على التسليم من حين عقد يقع شرط عمله بعد في حال الشك فلا يجوز وفي اجازت



الجماع الصغيرة شرط السنة وكما لا نهار على المشايخ قيل هذا اذا كان يحصل الخارج بالكرب بدو السنة  
اما اذا كان لا يحصل بدو السنة فاشترطه غير مفسد ولو شرط احدها كرى الجدول اختلف المشايخ فيه  
ولو شرط في المزارعة على احدها القاء الترسين ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من ايها كان البذر  
والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يفهم رقب الارض شيئا للمزارع من قيمة البذر  
الذي طرحه في الارض وان كان البذر من رقب الارض فالخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه  
ما طرح من الترسين وان شرط الترسين على رقب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج  
للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة الترسين وان كان البذر من رقب الارض فالمزارعة جائزة وان شرط القاء  
الترسين رقب الارض لم يذكره الكتاب حكى عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز  
من ايها كان البذر وان شرط على رقب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كالموشرط الكدب على رقب  
الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رقب الارض يجوز ولو شرط في المزارعة ان لا يجرها ولا يجرها  
احدها فالمزارعة جائزة على ايها شرط والبذر من المزارع او من رقب الارض وفي قواي التسعة ولو شرط  
القاء الترسين في المزارعة او المعاملة بفسد العقد ولو لم يشترط لا يلزم العامل فالحيلة ان يشترط  
على اصحاب المستنبات وخلف الانهار والقاء الترسين باجرة ليس شرط في العقد ونقل الترسين  
عن البلد ونواحيها ان كان تفاوتا وليكون تفاوتا ذلك قليل ولو شرط الدواب والدالية على احد  
فهو كشرط البقر على احدها واشترط البقر على المزارع جاز مطلقا وعلى رقب الارض ان كان البذر منه  
ايضا وان كان من المزارع لا يجوز ولو شرط العلف مع الدابة ان شرط الدابة مع العلف على المزارع جاز من  
ايها كان البذر وعلى رقب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة وان كان من رقب الارض جاز  
هذا كله اذا كان الشرط نافعا لاحدها اما اذا شرط شرط ليس بنافع كالموشرط ان لا يبيع احدهما خاصة  
تفسد المزارعة ثم فيما اذا كان الشرط مفسدا الوطلا الشرط ان كان في صلب العقد لا ينقلب جازا اما اذا لم  
يكن في صلب العقد ان كان الفساد بحكم جهالة الاجل ينقلب جازا ولو شرط بعض العمل على المزارع او على  
ان كان البذر من رقب الارض فله ثلاثة اوجه اما ان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي  
او على رقب الارض وسكت عن الباقي او شرط البعض على رقب الارض والبعض على المزارع ان شرط البعض  
على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكونها وينعها وسكت عن ذكر التسعة فهذا على وجوه ان  
كان لا يخرج شيئا بدو التسعة او يخرج شيئا لا يغنيه فالمزارعة فاسدة في هذين الوجهين وكذلك لو  
كانت يخرج ككتيب بدو التسعة وان كان بحيث يخرج شيئا مرغوبا ولا يبس بان كانت الارض في بلد كبير المزارع

فالمزارعة جائزة وكذا ان كان التسعة بجبال يزيد في الحجة او كانت بجبال لا يزيد ان التسعة هل يؤثر في جود الخارج  
وان شرط رقب الارض معنى العمل على نفسه كالتسعة مثلا او ترك ذكر الباقي فهذا على ما ذكرنا من الوجه ان علم  
معنا ان التسعة لا يؤثر فالمزارعة جائزة وفيما بعد ذلك فاسدة ولو شرط بعض العمل على رقب الارض والبعض  
على العامل والبذر من المزارع فهذا وما لو كان من رقب الارض سواء **اجل** **خروج** في الاصل اذا شرط التسعة  
في الحطب والتبن فالمزارعة جائزة ولو شرط التبن لحدوها والحطب لا يجوز ان شرط ان يكون الحطب حدا  
بعينه والتبن بينهما فكذلك وان شرط الحطب بينهما والتبن لحدها بعينه ان شرط لصاحب البذر جاز وان  
شرط للآخر فسد وعن سنان لا يجوز الوجهين وان شرط الحطب بينهما وسكان التبن جاز في ظاهر الرواية  
والتبن لصاحب البذر وعن سنان لا يجوز واليه يرجع ثم وعن بعض مشايخ بل ان التبن بينهما ولو شرط ان  
يكون التبن بينهما وسكان الحطب لا يجوز المزارعة وفي الايضاح اذا دفع ارضا الى آخر لغيره ما على الغير  
والارض بينهما فالفقد باطل فان غرمها فالغرم لصاحب الارض وعليه قيمة الغرم واجز مثل المغادرين  
في الاصل لو دفع ارضه من ارضه على ان يزرعها ويغرمها فالزرع والغرم كله بينهما نصفان ولو شرط  
ان التمر بينهما نصفان فالتمر بينهما كما شرطوا والغرم للغارس ولو شرط ان يكون الاغراس لرب الارض التمر  
بينهما فسد قلنا لا شرط يقطع الشقة لانه يجوز ان لا يخرج الاغراس لرب الارض فادفع ارضا وتخلها  
المزارع على ان يقوم على الخيل بالنصف فهذا مزارعة شرطت فيها المعاملة فيظهر ان البذر من المزارع  
فسدت المزارعة والمعاملة لانه صفقة في صفقتين وان كان من رقب الارض جاز كلاما لانه لا يجره  
ان المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول ادفع اليك هذه الارض فزرعها ببذرنا وادفع اليك ما  
فيها من الخيل معاملة جاز مطلقا وفي النوازل رجل له ارض اراد ان يأخذ بذرنا من رجل حتى يزرعها  
ويكون ذلك بينهما فالحيلة ان يشتري البذر بنصف البذر ويقبضه ويبس الباقي عن ثمن ويقول له  
ازرعها على ان الخارج بينهما نصفان وفي القصاب من اراد ان يشارك اجيرا من اهل المستطاب او من له  
في قرية حتى يسوق الماء في موضع بعد الماء ما طرقيه قال القاضي الامام يدفع اليه معاملة بالنصف  
على ان يسوق الماء من كوفتين بنصف التبن والمقابلة السنبلة بدو نيم او دة يارده في حق قبض الطمان  
فلا يجوز وقالوا رتب في موضع ثمة انه جود مشايخ بل **اجل** **خروج** اذا انتهى التمرع فدفع الارض مع  
الزرع المتناهي مزارعة بالنصف للحفظ لا يجوز ولو دفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج فيها الى عمل  
سوى الحفظ ان كانت بجبال لو لم يحفظ ذهب بها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الماء  
وان كانت بجبال لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لا يجوز المزارعة في تلك الاشجار وفي قواي الفضل



يخبره في شجرة الجوز عاملة وللعامل حصه من الثمر لا يحتاج الى التسقي والحفظ حتى لو لم يحتاج الى احد  
لا يجوز واذا اطلب ثوبا لارض من العمل ان يكون الارض من يزرع والبذر من العامل وقال العمل انما  
يعبركم ان ينظر في ذلك ان كانت تزرع بعينكم ان يحصل الزرع الا ان الكرا با جود لا يجبر وان كانت لا يخرج  
انما بالكرا با جبر عليه وكذا الوزير وقال لا اسفه حتى يسقيها السماء على هذا فان شرط الكرا با العقد لم يكره  
تركه وكذلك لو كان البذر من ثوبا لارض هذا كله ولو قال ان زرعها بعينكم انما يخرج بينا ارباعا وان  
زرعها بكمال فينبينا اثلاثا وان زرعها بكمال فينبينا نصفان جاز في قوله ان خطه روميا هكذا  
وان خطه فارسيًا هكذا او كذا لشرط ان زرعها خطه فله كذا وان زرعها سمسما فله كذا جاز ولو  
دفعها اليه ليس زرعها بغيره على ان ما نزع ان كان خطه فاحارج بينهما نصفان وان كان شعيرا فاحارج  
للعامل فله نخير بين مزارعة صحيحة في الخطه وبين اجارة الارض في الشعير وان قال في هذا وما زرع  
من شعير فهو في خطه دون الشعير واذا شرط في المزارعة من البذر من احداهما ان المزارع ما اخرج  
هذه الناحية وللدافع ما اخرجت تلك الناحية فسدت وكذا لو شرط ان لا يحددها اقترافه معلوم الكل  
في الاصل وفي التوازن لرجل في رجل ارض من ثمانية فزرعها ورفعه ترها ثم زرع السنة الثانية  
بغيره زرعها لارض فنبت الزرع ولم ينبت فبلغ ذلك زرعها لارض فلم يجر ان كانت العادة بين اهل تلك القرية  
انهم يزرعون الزرع بعد اخرى بغير مزارعة جازين فذلك جاز وفي قواي السنة رجل زرع ارض الفير غير  
امر منظر الى العرفان ان كانت مناصفة يكون بينهما نصفين قال وهذا اذا كانت حرة لذلك بان كان صاحب الارض  
من لا يزرع بنفسه يدفع مزارعة وفي قول مزارعة التوازن لرجل زرع ارض غيره بغير امره فعليه نقصان الارض  
قول نصير ينظر بكم تساجر قبل استعمالها وبكم تساجر بعد استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك قال ابو ابي  
المسئلة انه زرع بطريق الغصب في التوازن لرجل زرع ارض رجل بغيره فله فله يعلم صاحب الارض حتى  
استحصد الزرع ثم علم ورضي به بطريقه فان قال مرة لارض ثم قال رضيت به وقواي القاضى لا  
رجل زرع ارض الغير بغير امره فانقصت بالمزارعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان النقصان  
قبل ان يزرع الارض لصاحبها يبرأ عن النقصان وانما بعد ذلك لا يبرأ وقال الفقيه ابو الليث وقد قيل يبرأ  
في الوجهين وجعلوا هذه المسئلة نظير الغيب المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد  
لا يفي له حق الخصومة وكذلك المشتري اذا زال البياض كان على المشتري  
ان يرد ما قبض وفي السنة عزم في رجل غصب ارضا ودفعها الى اخر مزارعة بالنصف سنة على ان البذر من  
المزارع فزرعها ولم ينبت حتى جاز ثوبا لارض المزارعة فالأربعة جازية وما خرج منها بين العامل ورجل الارض

على ما شرطه عليه الغاصب الغاصب هو الذي يتولى قبض حصه من ثوبا لارض وما نقصت الارض من الزرع لارض  
على المزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يجزى لك ثوبا لارض فانه ضمن المزارع ذلك النقصان لرجل الارض عند  
ولونبت الزرع وصار له قيمة ثم اجازت الارض المزارعة في جازية وليس ان ينقصها بعد ما اجازها ولا  
شي من الارض من الزرع وما يحدث فيه من كسب وجميع ذلك للغاصب المزارع على شرطهما ولو دفع الغاصب  
مزارعة بالنصف على ان البذر من الدافع فبذرهما ولم يزرعها او بذرهما فخرج زرع فصار بينهما نصفين ثم  
اجاز ثوبا لارض المزارعة فاجازته باطلا وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب المزارع ورجل الارض ان جميع  
فيما اجاز من ذلك ما لم يكن بذر الزرع الذي بنت بعد اجازته فان كان شي من ذلك لم يكن له ذلك ان ينقص  
الاجارة استحقاقا فان كان اجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع على الاجارة واراد اخذ ارضه بعد  
ما سبل الزرع ولم يحصد ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب ان يزرع له اجرا مثل ارضه فيبقى حتى يحصد الزرع  
وسلت المزارعة بين المزارع والغاصب العيون رجل غصب ارضا وزرعها خطه ثم اختصا وهي بذر  
لم ينبت بعد فصاحب الارض باجبار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول لافعل زرعتك وان شاء اعطاك زاد البذر  
فيه وتفسيره عن من يقوم الارض وليس فيها بذر والمختار انه يصير قيمة بذره لكونه بذر في ارض غيره وفي  
التوازن لرجل زرع شعيرا فاجاز ثوبا لارض فزرع عليه خطه بغير امره صاحب الشعير فبينا جعلا لاصحاب الشعير  
وهو لاصحاب الخطه وعليه لاصحاب الشعير زاد الشعير يقوم الارض مزارعة وغير مزارعة وفيه عن من دخل  
زرع في ارضه بزا فله ينبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعير ثم سفل ارض فنبت الزرع فله الذي يزرع الشعير  
قيمة بزمبذ ورجل الارض ثم على ثوبا لارض قيمة البذر والشعير مخلوطا مبذورا الا انه استهلكها بالسنة وفي  
قواي الغصب لرجل زرع ارض نفسه فجاء آخر والى بذر فيها وسقى الارض والى بذر فيها واول قلب الارض  
قبل ان ينبت صاحب الارض فنبت البذر ان فانبث يكون للآخر عند سقي وعليه الاول قيمة بذر فلو جاء صاحب  
الارض والى فيها بذر نفسه بالآلة وقلب الارض قبل ان ينبت فيها البذر انما لم يقلب سقى فانبث من البذر  
كلها له وعليه للغاصب مثل بذر مبذور في ارض غيره هذا اذا لم يكن الزرع ثابتا اما اذا زرع المالك ونبت  
ثم جاء آخر والى بذر ان لم يقلب بذر فالجواب كذا وان قلب كان الزرع الثابت اذا قلبت مرة اخرى  
منبت فذلك وان كان لا ينبت فالزرع للثابت وعلى الثانية زرع ثابتا وفي متفرقات الفقيه ابو جعفر رجل بذر  
ارضه بذر فاجاء آخر فسفل تلك الارض حتى ادرك الزرع فان الزرع في القياس للثابت وعليه قيمة الحب مبذورا  
في الارض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد فسد البذر في الارض قبل  
ان ينبت فانه قيمة فنبت لسقيته فان القياس عليه نقصان الارض يقوم الارض مبذورا او قد فسد حاجتها ونمو



غير مبدورة في غير النقصان والزرع وان سقاها بعد نبت الزرع وصار لقيمة فتيحة الزرع يتقاهما وان سقاها  
ما استع الزرع عن السنة لكن السنة اجد له فان زرع لصاحب الارض ولا شق للسائق وهذا جواب الفقيه الجعفر  
وجواب الفقيه ابى الليث الاخي لسائق متطوع ولا شق له وسائق في فصل ما يكون عليه رضى بين شريكين باحدهما  
لشريكه ان يزرع نصف الارض فلوراد العالم ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع وروى ابو بصير عن ابي جريح  
انه ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان احدهما غائبا فافا كانا حاضرين فزرع احدهما الارض لشركته  
بغير ان يشريكه وسقاها وفي التوازي ان كان الزرع لم يدرك لشريكه ان يقاسمه الارض فوقع من ذلك في نصيب  
الزرع اقره وما وقع في نصيب آخر بقلعه ونقصه نقصان اذ ان ذلك الزرع او قرب من الارض غير نقصان  
نصف الارض وان لم يقاسمه وتراضيا ان يعطى نصف البذر والزرع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز قبل  
النبت لا يجوز هذا في آخر غصب التجريد وفي قواى الامام قالوا ان كان الارض نفعها الزرع ولا ينفع ولا يضر  
لا ينقص فله ان يزرع فاذا حضر الغائب فله ان ينفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون للعاصب نصيبا  
دلالة فان علم ان الزرع ينقص الارض وكان ترك الزراعة نفعها وزيدها فوقع لا يكون للحاضر ان يزرع منها  
شيئا اصلا رجلا يزرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال الرب لا يرضى ارفع الى يدي فكون كما اذا كان البذر مستحقا  
لا يجوز وان كان قائما يجوز **الفصل الثاني في اعمال الزراعة** ما يكون على المزارع وما لا يكون الاصل ان كل  
عمل لا بد للمزارع من المحصول المرجو فيه من الارض المدروعة فان المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطا في  
العقد او لم يكن كالسنة والتبذير فكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل الزرع الا انه متى عمل يزيد في جودة الخارج ان  
كان ذلك مشروطا في عقد الزراعة يجبر عليه وان لم يكن مشروطا لا يجبر اذ ثبت هذا القول اذ انتفع المزارع  
من الكراب والبذر والكراب شرط في العقد ان كان الكراب يؤثر في الخارج لا قدره ولا جودة لا يجبر عليه  
كان يؤثر في المقدار والجودة يجبر وان لم يكن الكراب مشروطا ان كان لا بد من الكراب لتحصيل المرجو يجبر عليه  
ان كان منه بد يزيد في الجودة لا يجبر وفي المنتهى الجواب السنة كالجواب الكراب قد ذكرنا شيئا من هذا في الفصل الاول  
وموضعها وحفر النهر واصلاح المستنقعات على ربا الارض وسوق الماء بالفارسية آو ربح على ربا الارض  
ايضا وفتح فحة التمر الصغير من التمر الكبير على العامل الا ان بعد او يكون في موضع ثم ظلمة يمنع الماء فيكون  
على ربا الارض قال هكذا في الشيخ الامام عليه السلام وحفظ الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها  
وان شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك او شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغي ان لا يفسد الزراعة واذا ادرك الباد  
والبلح فالالتقاط والحمل عليها واذا صار الزرع قسلا فاراد ان يقصلاه وسيعاه قسلا كذلك فالفضل  
**الفصل الثالث في كون عمل في فسخ الزراعة** وفي الاصل السفر من قبل المزارع عنه ولو كان

المزارع سارقا تخاف عليه الزرع والتمر فهذا عذر ولو اراد صاحب الارض البيع بعذر الدين والبذر من المزارع  
ان عمل المزارع في الارض من الكراب لتسوية المستنقعات واشباه ذلك الا انهم يزرعها لصاحب الارض ان سقاها  
ولا شق للعامل على ربا الارض وان كان المزارع قد زرع الارض ونبت الزرع ليس لرب الارض ان يسحبها حتى  
الزرع فلو حبسه القاضي بالدين على سبيله ولو زرع المزارع ولم ينبت حتى حرق ربا الارض من قراح اخلف  
المشايع في جواز البيع وفي مراعاة التوازي جاز في ارضه من ارضه فزرع الارض ثم ان ربا الارض باع الارض  
مزروعة فلا يجز اما ان باعها برضى المزارع او بغير رضاه واما ان نبت الزرع او لم ينبت واما ان يكون البذر  
من جهة ربا الارض او من جهة العامل فان باعها برضا ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل ربا الارض فلا شق  
للمزارع من التمر لانه انما ثبت له حق بعد النبت اما قبله فلا حق له فيه فان كان البذر من قبل المزارع ثابتا فاذ  
اجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه فكل المزارع ان يبطل البيع وكذلك لو دفع الكرم  
معاملة ثم باعه ان لم يخرج منه شيء فلا شق للعامل لا تملك له في حق فان خرج واجاز جاز ونصيبه فيه قائم  
ان كان بغير رضاه فله ان يبطل البيع **وما يتصل بهذا** اذا مات ربا الارض بعد ما نبت الزرع قبل ان يستحصل  
البذر من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصل الزرع استحسانا ولا يجب شيء من الاجر على المزارع هذا اذا قال  
المزارع انا لا قطع الزرع فان قال انا اقطع فانه لا يبقى عقد الزراعة واذا اختار المزارع القلع لورث ربا الارض  
خيارات ثلاث ان شأوا اقلعوا الزرع والمقلوع بينهم وان شأوا انفقوا على الزرع بامر القاضي حتى يرجعوا  
المزارع بجميع النفقة وان شأوا غرروا حصته المزارع والزرع لم فان مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض  
كربا الارض حفر الامهار انتقضت الزراعة ولا يغرم ورث ربا الارض شيئا ولو مات بعد الزراعة قبل  
النبت اختلف المشايخ فيه ولو لم يمض لكن المزارع اخذ الزراعة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فلا بد من  
الارض ان يقطع الزرع وابل المزارع ليس لرب الارض ان يقطع ويسبب بينهما اجازة في نصف السنة حكما حتى يستحصل  
والعمل عليها نصفين حتى يستحصل وهذا اذا لم يرز المزارع القلع فله ان يزرع الارض خيارا ثلاث على ما ذكرنا واذا  
انفق بعد انتهاء المدة بامر القاضي رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انتقضت مدة المعاملة والتمر لم يدرك  
وابى العامل الصرام يترك فيه بغير اجابة اذ اهراب الزرع في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه ربا الارض  
حتى يستحصل رجع على العامل بما انفق بالغام بالغ والعقل قول المزارع في قدر النفقة مع مبيته على عمله وان ملك المزارع  
والزرع بقل فقال ورثة المزارع نحن نعلم ان حاله حتى يستحصل الزرع فذلك لهم ولو قالوا اقطع الزرع ولا طهر  
لا يجرون على العمل **وما يتصل بهذا** وفي التوازي بطلت في مابقية فانه بها الناس ان ترك لياخذ شيئا  
لا بأس به كالوحد من غيره وبقي هناك سبيل لا بأس بالقطاها من ارض زرع يوما فله ان يعضها من الارض وبقي البعير



معلوقا وغير معلوق حتى يثبت فهو بينه وبين رقب الأرض على المشرط فان قلعه وضع الزرع وكان يشارف  
الأرض فثبت زرع آخر فهو بين الأكرور رقب الأرض لما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الأكرور بالفضل من نصيبه وان  
ثبت بسقي رقب الأرض وموتته فهو بعد ذلك ان كان للحب قيمة ضمن والأفلاشي عليه وان ثبت للمساكنة الأجر  
كان هو متوقفا والزرع بين الزرع و رقب الأرض على الشوطا قال هذا جواب الفقيه في المسئلة وجواب الفقيه في  
جفر قد ذكرنا في الفصل الأول وفي مزارعة بسوط الامام الطواويسي اذا دفع الزرع فتناثر في الحيات فجاءت  
وسقاها واخرها حتى ثبت فانه يكون كله للمساكنة لانه بالنسبة ما سمي ملكا حتى لو سقته السماء او نبت بغير سقي  
يكون مشتركا بينهما شجرة في أرض نبت من عروقها شجرة اخرى ان ثبت بسقي صاحب الأرض وابنايه فهو له وان نبت  
وهو صاحب الشجران صدق رقب الأرض انه من عروق شجرة وان كذب فالقول قوله نواة رجل لقاه الزرع في أرض  
رجل ثبت منها شجرة تكون لصاحب الأرض المستلطان في التنازل لان النواة لا قيمة لها وكذلك ان كان الواقع غرة  
لان الشجر انما ثبت من النواة اما لحمها فيفسد ويذهب **الفصل الرابع بدفع الى آخر مزارعة وفي**  
الاصل اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وان لم ياذن له رقب الأرض صلا فلو دفع المزارع  
مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل بذرهم والشطر في المزارعة الاولى ايضا بالنصف فالحارج بين رقب الأرض  
والمزارع الثاني نصفان ولا شيء للاول من المزارع ولو مزرع شطر المزارع الثاني ثلثا الخارج فالثلثان للثالث  
لرقب الأرض وبغير المزارع الاول لرقب الأرض احرش ثلث الأرض ولو دفع الأرض للغير عارية لم يزرعها  
لنفسه فلو زرعها المستعير الخارج له وبغير المزارع لرقب الأرض احرش جميع الأرض ولو كان البذر من رقب  
الأرض ليس له ان يدفع الى غيره مزارعة لكن له ان يستأجر لآخره فلو دفع مع هذا مزارعة من غير رقب الأرض  
فالمزارعة جارية بين المزارع الاول والثالث والخارج بينهما على ما شرطوا ولا شيء لرقب الأرض ولرقب الأرض والبذر  
يضمن انهما شاءا ان الاول لا يرجع على الثاني وان الثاني يرجع على الاول فان انتقصت الأرض من ثلث النقصان  
بالإجماع وهل يضمن الاول عند رجوع الثاني الى المزارع وهذا اذا المأذون له رقب الأرض اما اذا اذن له في ذلك اما نقدا  
ودلالة فلا له عمل فيه برأيه ان يدفع الى آخر مزارعة الكل في الاصل **الفصل الخامس المعاملة وفي**  
الاصل اذا دفع لكره معاملة بالنصف ولم يسم له مدينين جاز استحسانا او بيع على سنة واحدة وقد ذكرنا  
لو دفع الى آخر شجرة او كرم معاملة سنة واحدة وقد ذكرنا ولو دفع الى آخر نخلا او شجرا او كرم معاملة شرا  
يعلم يقينا ان النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمره في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة وان كانت مدة قد يخرج الثمر  
وقد لا يخرج فالمعاملة موقوفة ان خرجت الثمرة في المصروفة معاملة وان لم يخرج ففسدت وهذا اذا خرجت  
شيئا في المدة المصروفة لا يرفع ثمنه في المعاملة لا يخرج المعاملة وان لم يخرج النخل شيئا في تلك المدة يتظر ان خرجت

بعد من المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم يخرج في تلك السنة لعلة حدثت بها فالمعاملة جارية  
واذا دفع الى رجل نخلا فيه طلع معاملة جاز وان لم يسميا وقتا والاصل ان المعاملة متى عقدت على ما هو في  
حد النخل والزيادة صحت واذا عقدت على ما هو عليه وصاحب النخل لا يزد في نفسه بسبب العامل لا يبيع المعاملة  
وانما يعرف خروج الاشجار عن حد الزيادة اذا بلغت وانثرت وهذا اذا زرع الرجل أرضه ونبت الزرع الا  
انه لم يبتاه فدفع الى غيره مزارعة حتى يربيه العامل ويسقيه جاز وان تناهى في دفع الأرض مع الزرع المتناهي  
مزارعة بالنصف ليحفظه ويحصد لا يجوز العامل ان يترك الكرم بعد ما قام عليها اياما فلما ادرك الثمر جاز  
ان يطلب الحصة ان ترك في وقت خروج الثمر وفي وقت صار العنب قيمة لقطع فتركه لا يبطل الشراكة وان لم يكن  
له قيمة لقطع مع الترتك ولا يبطل العامل اذا غرس اشجارا في مدة المعاملة ان غرسها للدهقان متعارفا فهو  
للهدقان وان لم يدر الدهقان بشراؤها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان المالك الذي اشتري به  
الاشجار وان غرسها لنفسه بالاذن الدهقان فهي للأكرور والدهقان يأمن بالبيع وتسوية الأرض وفي قواوي  
القاضي الامام جرح دفع الى رجل الرضامة معلومة على ان يغرس المذرع اليه فيها اغراسا على ان يحصل  
الاغراس والمأثر يكون بينهما وغيره ان كان البذر من جهة الأرض جاز المزارع اذا لم يعمل في الأرض شيئا بعد ما  
زرع من الترتيب النسبة وغيره ان كان البذر من جهة المستحق الحصة وان كان من رقب الأرض ينبغي ان لا يستحق  
وفي المعاملة اذا دفع كرمه معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملا فانه لا يستحق شيئا وكذا ان عمل له لم يحفظ الاشجار  
والمأثر حق صاحبه التمار لا يستحق شيئا اذا دفع الى رجل نخلا معاملة بالنصف ولم يقبل له عمل فيه برأيه  
فدفع العامل الى آخر معاملة فعلم فيه فخرج فهو لصاحب النخل وللعامل اجر المثل على العامل الاول ولو هلك  
الثمر يد العامل الاخير من غير عمله وهو على رقب النخل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل العامل الاخير في خلاف  
فيه امر الاول فالضمان لصاحب النخل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول **فصل في مجموع النوازل الفصل**  
في الاصل على الدافع والعمل ومن باب آله الشق حتى ينسق الشجر وتامة على العامل وكذا في التعرّيس على العامل والاصل  
من اعصان الشجر لا يحل للعامل والعصيب على رقب الكرم والعمل الذي يصير به مزارع على العامل **الفصل السادس**  
**في الضمان** الاكرور اذا اترك النسبة حتى فسد الزرع يضمن نصيب رقب الأرض ويعتبر قيمة الزرع يوم ترك الزرع  
وان لم يكن للزرع قيمة في ذلك الوقت يقوم الأرض من روعة ويقوم غير من روعة فيضمن فضل ما بينهما هذا  
اذا اترك النسبة وان اترك النسبة ان كانت تأخير لا يفعل الناس ضمن وان حصد الزرع وجعه من غير ان يدفع  
من غير ان يشتط عليه حصته الدافع ولو شرط عليه فتعامل حتى هلك الزرع ضمن المالك نصيبه في النوازل  
مجموع النوازل الحرمين رجلين الى احدهما ان يسقيه بحجر على ذلك فان فسد الزرع قبل ان يرفع الامر للقاضي



لا ضمان عليه وان رفع الامر الى القاضي فامر فامتنع ضمن اذا فسد وعلى هذا اذا شرط الحصاد عليه فقل حتى  
هلك لانه وجب عليه بقوله فان تركه فقد ضيعه وفي فتاوى اهل سمرقند اذا تركت سد شجرة بغيره البرد كسيرة  
التي في ملكه فاصابه البرد او اخر حتى صابه البرد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد الماعة ونزل التشذيب منزلة  
ترك السنة ولو ترك حفظ الزرع حتى افسد الدواب ضمن ولا بد من الجرد حتى اهلك الزرع ان كان الجرد بحال  
يكن طرده ودفنه فاذ لم يدفع ضمن وفي فتاوى النسخ اذا كان بغير الملك في ذيل لا كار فبعث الى الراعي الى السراج فضا  
لا يضمن فهو ذاك الراعي والبقير المستعار والمستاجر على هذا قاله وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة  
فبقي بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في الشرح فكذلك بقر الوديعة ولو ترك  
البقر رعى فضاع اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه لا يضمن رجل دفع كرا معااملة فلما اثم الكرا فالدافع  
واهلكه يدخلون ويأكلون ويحلمون والعامل لا يدخل الا قليلا ان كان ذلك بغيا في الدافع لا يضمن الضامن  
على الذي ياكلوا وان كان باذنه وهم ممن يجب نفقتهم عليه ضمن بضيق العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن  
التوازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه لا ضمان ايضا **كتاب النسيب**  
وهو مشتمل على أربعة فصول الاول في حكم المياه والثاني في سبل الماء وسبل النسخ والثالث في الضمان والرابع  
في الارض والوقت اما الاول وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار  
لم يرد به شركة الملك وانما اراد به لا باحة في الماء الذي يجري في الجبال والعيون والابهار والانهار وكل واحد  
ان يشرب منه ليس يسيق وانه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسيق بها ارضه ولا زرع وفي الاصل المياه ثلاث  
في نهاية العموم كالانهار والمطام كدجلة والفرات وحيون وحيون وهي ليست بملوكة لاحد ولكل واحد ارضه  
منها ويسقي دابته منها وارضه ويشرب به ويتوضأ به ولكل واحد نصيبا طائفة والمساينة والدالية واتخاذ المشرعة  
واتخاذ النهر الى ارضه بشرط ان لا يضر العامة فان امتنع من ذلك ولكل واحد من اهل الدار مسلم او ذمي او مارة  
او مكاتب مغفلة في نهاية الخصوص كما يجب ان يكون وليس جاز ان ينتفع به الا باذن صاحبه وفي الفتاوى في كتاب  
الصلوة توفوا ماء جباب انسان يقال له ملا فان اضطر اليه في منتفع بغيره من احد الثالث للتوسط وهو الآبار  
الانهار المملوكة والحيوان وكل واحد ان يسيق دابته الا اذا كان له جمال وبقير كثيرة يخاف صاحب النهر فساد النسيب  
وتحريم النهر في هذه الفتاوى وان كان الحوض دار رجل وفي بستانه فاستسقى آخره ليس لصاحب الدار  
البستان ان يأخذ ذلك منه الا ان صاحب الملك ان يمتنع من الدخول في ملكه ولكل واحد ان يقول ان الحقاني دار  
فاما ان تصلقي او مكنى من الدخول وهذا اذا كان له مستقى غير ذلك فان لم يكن فله ان يدخل ارضه بغيره الكمل في  
نسخة الامام الترخي وفي فتاوى القاضي الامام من يقوم ورجل ارضه بغيره ليس شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض

الذي ليس له شرب منها ان يشرب ويتوضأ ويسقي دابته من هذا النهر وليس له ان يسقي ارضه او شجرة او زرع او  
منصب ولا على هذا النهر ارضه وان اراد ان يرفع الماء عنه بالقرب والاواني ويسقي زرع او شجرة اختلف المشايخ  
والاصح انه ليس له ذلك ولا اهل النهر ان يمنع وفي شرح المشايخ لا يجوز بيعه والاصح انه ليس لاحد نصيبا طائفة  
ولا غير هاتين الا انهما المشتركة لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان يأذن لهم بذلك وان اذن لم يضره ذلك من غير  
عليه ضمان لم يعرف كيف كان اصله اختلفوا فيه قسم بينهم على قدر ارضهم فان كان الاعلى لا يشرب حتى يسكر النهر لم  
يكن له ذلك الا برضي الاخرين والمختار انه اذا لم يكن سقي ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي فامرهم بالمساواة  
فان اطلق على ان يسكن كل شارب يومه جاز وليس لاجل ان يكرى من غير الا برضا الاخرين وكذلك نصيبا لرجل  
الا ان يكون موضع الرجاء ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن كان له شرف في ارضه في اسفل الارض ففتح ذلك على  
ليس له ذلك ومن جعل باب داره في اعلى جداره ذلك في عصله وفي قسمه شرح التجاوي وفي كتاب الشرب للامام  
خواهر زاده لو اراد ان يجعل شربا اسفل او اعلى ذلك وهكذا ذكر الامام الترخي نسخة وذكره الشهيد  
كتاب الحيوان ولو اراد ان يسقي شربا الى ارضه لم يكن لها شرب فيما مضى لم يحز وهو كطريق بين قوم اراد احدهم  
ان يفتح في طريقا لهم اخر لم يحز بخلافه اذا اكل له طريقا الى ارضه فتم في الطريق الهياك منها الى ارضه  
رجل اصفى شرب رجل اى غصب اقطعها رجلا لم يحز الكل على الاصل وفي العيون من مشترك بين قوم اذنوا رجلا  
بالسقي عنه الا رجلا فانه لم ياذن ليس له ان يسيق حتى ياذنوه كقوله روى هشام عن ابى بن وهب في مزارعة النوازل  
عن محمد بن قاتل رجل في ماء فساقه الى ارضه او كرهه فلا يطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعير اوتيا  
وسمى دابته فعليه قيمة العلف وما زاد في الدابة فهو طيب له قاله فعلى قايين هذا الورق وراق الثوب اعطى دؤ  
الغنيق فالابريسم بطيب له وعليه قيمة الاوراق **الفصل الثاني في سبل الماء ومسائل السبل**  
وفي النوازل رجل له داران مسيل سطح احد هاتين السبل سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المسيل فانسأ  
كل حق هو لها وباع الدار الاخرى من آخر فاد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني من سبل الماء على سطحه  
قال لا يمنع لان يكون شرط عليه وقت ما باعه اني لم يمنع منك سبل الماء الدار التي بعت وفي النوازل ايضا  
رجل له داران متلاصقتان احد هاتين السبل والاخرى خربت فباع الخراب كان نصيب الدار العامة وبلغه  
في الدار الخربة فاد المشتري مغفلة قال الفقيه ابو الليث ان له ميزابا مسيل سطوحه الى هذا الجانب عرف  
ان ذلك قديم فسيقه على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطوحه الى ارض رجل وله ميزاب قديم فليس  
لصاحب الدار ان يمنع قال الفقيه وهذا استحسان وبناخذ واما اصحابنا فاخذوا بالقياس وقالوا ليس  
ذلك الا ان يقيم البينة انه له حق المسيل وفي التجريد في كتاب الدعوى لو شهدوا انهم راوه سبل الماء فليس



الشهادة بشئ ولو شهدوا أنه مسيل ماء المطر ولو شهدوا أنه مسيل ماء دايماً للفضل والحق والمطر  
فهو خير وان لم يبينوا القول قول الدير وان لم يكن له بنية يستحق بها الدار ويقضى فيه بالنكول وفي التنازل  
رجله مجرى على سطح جاره فحق بطل الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة التسلق مع العلو ولا يجزى  
يقال للذي له حق الاجراء في موضع ما وفي موضع الجار لغيره الماء الى مضيقه قال سياتي في هذا في كتاب  
الحيطان **الفصل الثالث في الضمان** وفي فتاوى القاضى الامام رجل اذا سقى ارضه وزرع من مجرى  
له فجاء رجل وسقى ارضه ففسد زرعها قالوا الاشئ عليه كالموضع الراعى حتى منعت الماشى رجله فلو تبا في  
يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى ارضه ففسد زرع الشيخ الامام على البزدي ان غاصب الماء يكون ضامناً  
ذكر في الاصل انه لا يكون ضامناً وفي متفرقات الفقيه ابو جعفر رجل سقى ارضه ففسد الماء الى ارض جاره ففسد  
اجره لا يستقر فارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك  
ان كان جاره قد قدم اليه بالسند والاحكام فلم يستد يضمن استحساناً وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كان ارضه  
معدون وارض جاره في جهله يعلم انه لو سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره يضمن ويؤمر بدفع المنيات حتى يولي  
بينه وبين التقدي ومنع من التسقي حتى يضع المشية وان لم يكن ارضه في معدون لا يمنع قال والمذكور في  
الكتب انه ان سقى غير ضامن وان كان معاداً لا يضمن وان كان ارضه ثقب وجرح فان علم بالثقب لم يبد  
حتى فسد ارض جاره يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن هذا في نسخة الامام الشريفي وفي التنازل نه مجرى في ارضه  
فانبثق النهر وخر بعض ارضه فم لا يصحاب الارضين ان يأخذوا اصحاب النهر بمعاودة النهر ودمعارة الارض  
وفيه رجل التي شاه ميتة في نه الطاحونة فخرت الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج  
وعلم انها خربت من ذلك يضمن رجل سقى ارضه وامسك الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرح رجل  
منه في النهر تراكماً قال الماء عن النهر حتى خربه فجاءه ففقد فطن رجل فالضمان على من أحدث في النهر تراكماً  
ليس على من سقى الماء شئ ان كان له في النهر حتى ومنه رجل قلع شجرة له على ضفة النهر فانقطع النهر واخذ التراب في  
القاء في موضع الشجرة حتى سواه وتركه ثم ان ارباب النهر استاجروا رجلاً ليكنس النهر فاجرى فيه الماء ليسيل  
النهر حتى يمل على ارباب جعفر فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما انقضى وجد الماء قد  
خرج من موضع قلع الشجرة وعرف كدس خطه لرجل اما الاجير فلا يضمن واما قانع الشجرة ان كانت الشجرة قلع  
النهر حتى صارت جانباً لا يضمن وان كانت الشجرة لم يمل جانباً للنهر فقلع الشجرة فاندفع جانب النهر رجل سقى النهر  
المشرك فانبثق الماء وخر بعض ارضه فم لا يصحاب الارضين ان يأخذوا اصحاب النهر بمعاودة النهر ودمعارة الارض  
والخشيش له ذلك باذن القضاة وبغير انهم وفي فتاوى القاضى لو وقع الماء وتركه فارد الماء وفتح النهر وليس في

ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد واما يضمن اذا ارسل الماء على وجه لا يحتمل النهر وقد ذكرنا انه اذا سقى غير  
يضمن وتفسير الضمان ان يقوم من روعة ويقوم غير من روعة فيضمن الفضل ولو استدانها بالشك حتى انشق  
وامتلا وطرف فطن رجل وارسل الماء في النهر وعلى النهر انها صغار مفتوحة الفوهات وفسد زرع غير  
منه الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل تلف ثوباً لسان فان سقى ارضه بشرب غيره قال الامام البزدي  
ضمن وتفسير الضمان الشرب ثوباً لسان الامام الشريفي انه سقى ثوباً لسان الامام البزدي قال الامام البزدي  
زاده لا يضمن وعليه الفتوى **الفصل الرابع في الارض الموات واجباتها** وفي الاصل من احييت مائة  
بلون السلطان ملكها وبرون الاذن لا وعندها ملكها برون اذن السلطان ايضاً والارض الميتة كل ارض تلو  
من ارض السواد والجمال اسبقها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك ولا ارضي بحار الميتة موات لا تها دخلت  
القسمه ويصرف الى قضى ملك اوباع في الاسلام او الى وثقه وان لم يعلم في القضاء القاضى قاله هكذا قال  
الامام طهري الدين المغيث في **كتاب الاشربة** وفي فتاوى القاضى الامام  
الاعيان التي تتخذ منها الاشربة اربعة العنب طيبة وبابسته وهو الزبيب الثمر والجوز والخوخة والشعير  
والدخن والفواكه نحو الفرساد والاحاض والفاصد والشهد والالبان وتخذ ذلك جعلوا هذه الاشياء  
نوعاً واحداً وان اختلف اجناسها لا اتحاد حكمها وفي شرح الطحاوي لا يحل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش  
لشرب قدر ما يدفع عطشه وفي فتاوى القاضى الامام فلون المضطر شرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكلاً  
حق عليه لان السكر حصل بالمباح فان شرب مقدار ما يرويه وزايده ولم يسكر قالوا لا ينبغي ان يلزمه الحد قالوا  
شرب هذا الحد حالة الاختيار ولم يسكر ومن شرب منها قدر ما يصل الى جوفه محدثاً من جلد ان كان  
خراً او يمين ان كان عبداً ومن وجب منه رايحة الخمر او قاء خمر لا يحل ولا يخطأ الخمر بالماء ان كان الماء قليلاً  
او اسوأ يحل شربه اذا وصل الى جوفه وان كانت الغلبة للماء لا يحل شربه الا اذا سكر ولو شرب جردي الخمر  
لا يحل ولو طرح فيها السمك او الملح حتى صارت خلائج في ظاهر الرواية والخمر اذا صارت خلائج دخل فيها  
بعض الجوفه ولكن فيها بعض المارة لا يكون خلائج حتى يذهب المارة وعندنا تعليل الجوفه محل  
لان من اصلح تعليل التعليل بصير العصير خراً وعندنا بصير كذا في القلب بعل التعليل خلائج وعندنا  
بصير هذا اذا اختلفت نفسه اما اذا اختلفت بعلاج بالمح او بغير محل عند الكل في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي  
لوصف الخمر في الخمر بكونها كانت الغلبة للخمر او للخمر بكونها صارت حامضاً وعلى قياس قول من ان كان الخمر  
الغالب فكذلك اما اذا كانت الغلبة للخمر في مجموع التنازل لا يحل من سقته ما لم يضمن ان علم انه صار  
خلائج ولو بل الخلطة بالخمر فانه يغسلها فاذا اجفقت وطخت فان لم يوجد منها طعم الخمر لا يفسد الخمر لان الخمر







والاقل اياك او ابيك لا يسهل ان يشرى او يقتل ولو قيل تكفرت بالله والاقل قل هذا الرجل لا يسهل  
كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسهل ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف عضوه ولو اكره  
على عقد من العقود ان كان عقد لا يسهل الهزل كالنكاح والطلاق والعاقق جاز العقد وكذلك الحجة  
التدبير والعفو عن دم العمد واليمين والندم والظهار والنفق في الايلاء والاسلام والاكره لا يعلم  
هذه المواضع لو اكره على الاسلام فاسلم صح ولكن لو ارتد محبس لا يقتل استحسانا وهذا اكره على  
تحقيق ما اكرهه ولو اكره على الاقرار به فاقربه لا يلزم شيء يعني اكره على الاقرار بالطلاق والعاقق  
ونحوها وان كان عقد لا يسهل الهزل كالبيع والشراء والاجارة وغيرها لا يجوز وسهل بالاكره سواء كان  
الاكره بشئ يخاف منه التلف او الخاف واما حكم الضمان فكل شيء لا يصح ان يكون آله لغيره فالضمان على  
العاقق كالواكره على كل مال لغيره كل شيء يصح ان يكون آله لغيره فالضمان على المكره على الملة  
او استملاك مال الغير فالضمان على المكره خاصة والمستكره بمنزلة آله للذي اكرهه ان في الاكره في  
القتل بجب القصاص على المكره عندها وعند من يجب الدية على المكره في الاصل في الباب الثاني من الاكره اعطاء  
المكره بتعدي التلطف فذعننا ونضمن المكره هو سر كان او مفسدا او قولا للعتق يعني للمكره لانه هو القوت  
وانما يضمن المكره قيمة لان الاعاق صار منقولا الى المكره ان لا فاكينا من جهة ولو اكره بوعيد تلف على ان  
يطلق امرأته ثلاثا وقع عندنا فانك انت غير مدخوله وجعل عليه نصف المهر وان لم يكن في النكاح تسعة  
المنعة ورجع به على المكره ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه بشئ وفي التجريد لو اكره على الاقرار بالتلف  
فاقر بحصايتها فالقرار باطل ولو اقر بالعين لزمه الف وبطل في الالف ولو اقر بالدينار ونصف غير  
اكره عليه فهو جائز لزم ولو اقر له ولغايبه فالقرار كله باطل في قول ابي حنيفة وسواء صدق الغايب بالشركة  
او كذبه قال ان صدق الغايب بالشركة فالقرار باطل وان كذبه بالشركة فالقرار جائز في حق الغايب  
هذا الاكره بما ذكرنا اما لو هده بصريح شرط الحبس او القيد يومئذ حتى نفر فليس هذا باكره ولو اكره على  
ان تهبط رية لفلان فهو برفع فهو باطل سواء ذكر له دفعه او لم يذكر واذا بيع فلا بد من  
الاكره على الدفع حتى لو باعه مكرها وسأطاعا فالبيع جائز ولو اكره على هجر رية لعبد الله فهو بها  
من عبد الله وزيد جازت حصته زيد وبطلت حصته عبد الله ولو كان مكان العبد الف فالهبة كلها باطلة  
في قولهم ولو اكره على البيع فباع باقل القياس ان يجوز وفي الاستحسان هو باطل ولو اكره على البيع فهو باطل  
ولو اكره على بيع حائره ولم يستأجر احد فاعما من انسان كان البيع باطلا ولو اطلوه بالبوه بال هو باطل  
اكرهه على ادائه ولم يكره له بيع الحائره فباعها فالبيع جائز ولو اكره على ان يبيع بالف درهم فباع برباين

تقهما الف البيع جائز في القياس وفي الاستحسان البيع باطل ولو اكره على البراء عن الحقوق والكفالة  
بالنفس او تسليم الشفعة او على ان لا يطل الشفعة كان باطلا وفي النسخ اذا ضرب امرأته حتى اقرت  
باستيفاء مهرها فاقراها جائز عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف باطل ان هده ما بشئ بخلاف القدم اشار اليه بالسلا  
او نحوه مما تقع موقعه فاقراها باطل وان اشار عليها بغير ذلك فاقراها جائز وعندم اذا خلاها في موضع  
لا يقدر على ان تمتع منه فهو بمنزلة السلطان اذا هده ما بضرب وعيد فاقراها باطل قال والقوى على  
قولها في الاكره بغير السلطان ذكره الصدوق الشهيد في شرح الجامع الصغير الزوج اذا اكرهها على الخلع وقع  
الطلاق ولا سقط المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة بالف فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق  
رجعي وفي الفتاوى الصغرى للمشتري في يد المشتري كره اذا اهلك من غير تعد لا يضمن بهلك امانة والله اعلم  
**كتاب المأذون** وفي شرح الطحاوي وجاز للرجل ان يأذن بعبد وامته وغيره  
كانا او غير الغنيين في التجارة بعد ان تعقلا البيع والشراء وعرفا التجارة وكذا لو اذن لها ان يعمل في الحياطة  
ونحوها او سقى الماء على حمار وسبعة يكون اذنا في التجارة اذا اقال له اجر بنفسك والاذن في الاجارة اذن  
في التجارة وفي الاصل الاذن في الاجارة انما يكون اذنا في التجارة اذا اقال اجر بنفسك في البقالين والحياطين  
لان اذنه مرة بعد مرة اما اذا اقال اجر بنفسك من فلان لا يكون اذنا في التجارة ومتى اذن له في عقد تكر  
يكون اذنا له في التجارة كما لو قال له ذهب فاشتر ثوبا لتبيعه وان قال اشترطها ما فاكله او ثوبا فالبسة او  
اشترطها ما لاهل او اشترطها بدينار او جزأ نصف درهم وما اشبه ذلك فهذا استخدام وليس باذن ولو  
راى عبده يبيع ويشترى فسكت كان اذنا له في التجارة الا ان ينهاء عنه ذلك لان ما يبيع العبد من مال المولى لا  
يجوز ذلك حتى يجيره المولى بالنطق ومن اذن لعبده في التجارة يوما او شهرا او سنة كان اذنا له في التجارة ابدا  
وفي الفتاوى الامام اذا اذن لعبده في التجارة وكذا اذا قال انت  
لك في التجارة في مكان كذا وفي وقت كذا بصير اذنا في الاماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل فان ذلك قبل  
التخصيص والتوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل واذا راى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك  
فسكت لم يكن اذنا واما اذا راى عبده في حانته يبيع فسكت حتى يبيع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا نفد  
على المولى يبيع العبد ذلك المتاع ولو امر عبده ببيع متاع غير بصير اذنا القاضي اذن للصغير في التجارة و  
ابوه باين صح اذن القاضي القاضي اذا راى عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا والاذن على ضربين باخر  
وعام فالخاص ان يقول العبد اذنت لك في التجارة ما يكون اذنا ولم يشترط لك فيما بين الناس العام اذنا  
بين اهل السوق كلهم واكثرهم والمحج العام يعمل في الاذن الخاص والمحج الخاص كل في الاذن الخاص ولا



على في الاذن العام وانما يصح الحجر اذا علم العبد بذلك اما اذا لم يعلم فلا فلو اخبر بذلك واحده غير ذلك فصدقه  
يصير محجورا وان لم يصدق صدقه فذلك وعندنا لا يصح محجورا وهي معرفة ولا يصير مازونا الا بالعلم فلو  
بابي اعبدى فانما ذنت له في التجارة فبايعوه والعبد لا يعلم بذلك من صاحبه بل من قال في المسئلة روايتان واذا  
وجع المأذون له في التجارة ديون فطلب غمما ويعد كان للفاصل ان يسو لهم ولو كان في يد المأذون كتب  
ببيع كسبه في الدين فان فضل عن الدين كان ذلك للمولى وان فضل الدين ليطالب المولى ولكن يباع العبد هذا  
اذا كان الدين كله حالا فان كان بعضه مؤجلا فانه يعطى حصته النقد ومساك حصته الاجل فهذا اذا باع القاص  
فان باع المولى بغير اذن الغرماء كان للغرماء حق الفسخ الا اذا وصل الثمن اليه فكان فيه وفاء بالدين او قضى او  
ديونهم او ابراء والعبد من الدين بطل الفسخ وان كان الدين مؤجلا ليس له حق الفسخ وهذا اذا كان العبد قايما  
فان كان هالكا بطل حق الفسخ ولم يجر خيارا شأوا ضمنوا المولى فيجوز ذلك العقد حتى كان المشتري ان يترك  
بالعيب المولى يرجع على الغرماء وان شأوا ضمنوا المشتري القيمة فاذا ضمنوا ففسخ العقد ويسترد الثمن  
ولو اعتق عبد الذي عليه الدين كان لغرمائه ان يضموا الاقل من قيمته ومن الدين والعق جازي بخلاف الجنا  
ان العبد اذا اجنى فاعتقه المولى ان كان عالما بالجناية صار مختارا للفداء وان كان غيما لم يلزمه القيمة لا غير  
مسئلة الدين ان اخاروا ابتاع المولى لا يكون ابراء ولو ابتاعوا العبد لا يكون ابراء للمولى **كتاب** **حجب** **آخر** وليس  
للمأذون ولا الكاتب ان يقرضا ولا يجوز للمأذون ان يكون كفيلا بنفسه او مالا الا باذن المولى فان اذن  
جاز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز والمكاتب لا يجوز كفالته وان اذن للمولى ولو كفل لا يؤخذ  
الحال ويؤخذ به بعد ائتماره ان كان بالغ والمأذون ان يطعم الطعام ويتصدق بالدينهم وفي من جملة  
الصغير الامام والدار رواية للصدقة وقال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك من فليس الى اذيق وكل  
الفقيه ابو الليث لو تصدق بجنة او اذيق او نحو ذلك يجوز ولا بأس باجابه دعوة العبد للتاجر  
واعادة ثوبه ودابته كسرى الثوب هدية الدينهم والديناير في شرح الطحاوي لو باع عبدا من حجر  
ثم خط من ثمنه ان كان الخط بغيره في جاز ان كان مثل ما خط التجار وان كان اكثر من ذلك كان فاحشا فكل  
الاخلاف كما في البيع بغير قليل كالكل بالبيع وان كان الخط بغير عيبا والبراء لا يجوز بالاجماع وفي باب  
تأخير العبد المأذون من الاصل اذا وجب للعبد المأذون الف من ثمن بيع او غصبه غير ذلك فاجوز العبد  
عنه سنة في جاز واقرار العبد بالدين والغصب واسم ملاك الودائع والوداري والجنايات الا  
جائز واقرار العبد بالدين المحجور يؤخذ بافعاله مذكوره الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص  
الزنا وحذ المشرب والقدف فانه يصح اقراره فيها والمولى ليست بشرط فان لم يقر لكن اقيمت عليه البيعة

فخضة المولى شرط عندهما وعند من ليست بشرط ولو استعمل ما لا يؤخذ به في الحال اما الاقرار بالجناية التي  
يوجب الذم او الفداء لا يصح محجورا كان او مازونا واقرار المحجور بالدين والغصب عيب ماله لا يصح  
المأذون يصح ويؤخذ به في الحال ولو اقر المأذون بمهراة وصدقة المرأة لا تصح في حق المولى ولا يؤخذ  
الا بعد الحرية وللمأذون ان يبرهن ويرتب ولو اقر المأذون في مرض الموت جاز ودين الفسخ مقدم وكذا  
الدين الذي ثبت بالبيعة وللمأذون ان ياذن لعبده في التجارة وليس له ان يكاتبهم وليس له ان يزوج  
عبد بالانفاق وكذا لا يزوج الامه عندهما خلافا لابي س وفي باب توكيل العبد المأذون من المأذون  
الكبير وتوكيل العبد المأذون بالحق له وعليه جازي مثل الحجر ويجوز ان يوكل بغير البيع والشراء والعلم  
**كتاب** **القسم** هو مشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما انقسمت  
في دعوى القلط والثالث في الاستحقاق والرابع في قسمة التركة اما الاول في الاصل قال لا تقسم تخام ولا كليل  
والبيت الصغير والدكان الصغير وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبيع لكل واحد بعد القسمة مخرج من فيه فان  
بحال بقي يقسم وفي الفتاوى الصغرى دارين اثنين لاحد ما كثير وللآخر قليل لا شفع بنفسه بعد القسمة  
ان كان طالب القسمة صاحب الكثير او صاحب القليل يقسم بالانفاق وعلى القليل ان يقسم ذكره الامام  
الشريفي في نسخة من الاصل وذكر في شرح الطحاوي وذكر الامام خواهر زاده يقسم وقال القصد الشهيد  
وعليه القسوى والطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم واخشب الباب الروح والذابة والكلوة  
لا يقسم الا برضاها وفي التجريد وكذا الفص وكل شئ يحتاج الى شقة وكسره وفي ذلك ضرر والحوض  
لا يقسم سواء كان عسرا في عسرا او قلا او تفرقة او قسرة او من رجل يقسم وكذا الخشبة الواحدة  
اذا كان في قطعها ضرر لا تقسم البئر والقناة والنهر فان كان مع ذلك ارض قسمت الارض وتترك البئر  
والقناة على الشركة ولو كانت اهاد الارضين متفرقة او عيون او ابارا قسمت العيون والابار وما  
يجري فيه القسمة لا يجبر احد من الماعين نصيبه علوا سفلا او على القليل بحسب القسمة ذراع في الشغل  
بذراعين من العلوي وفي التجريد العلوي دون السفلي يقسم زرع بين ورثة في ارض غيرهم ارادوا قسمته وهو  
بقل او مدرك في المدرك لم يجز وان تراضيها وفي القفل جاز بالتراضي اذا انفقا على ان يجز كل واحد اصابه  
وان لم يشترط هذا لم يجز كالباع بشرط الترك والغنم والبقر والابل والشاء الهروية والموتيرة والكلاب  
الورث تقسم وان كان المال من اجناس مختلفة بعضها ابل وبعضها بقر وبعضها غنم لم يقسم بينهم واما  
الريق فنجد لا يقسم الا بالتراضي وعند من يقسم بطلب احد ما كان في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق  
غنم وشيا فاقسموا واخذ بعضهم الرقيق وبعضهم الغنم جاز بالتراضي وفي الجامع الصغير كتاب الوصايا يقسم  
القاضي



كل شيء بين رجلين من صنف واحد اذا اطلب احداهما القسمة ولا يقسم الرقيق والذئب المختلفة عند جرح او جفوا  
اعتبارا ان التركة اذا كانت جنسا واحدا كالابل والبقر والغنم والخطبة والشجر والسياب المحروقة و  
المروية والدار الواحدة التي تحمل القسمة اذا اطلب احداهما القسمة والى الاخر فان القاضي يقسم بينهما فلو  
كان مع الرقيق شيء اخر يحمل القسمة نحو الغنم والسياب غير ذلك فنج يقسم ويجعل الرقيق تبعا لغيرهم  
وعندما القاضي يختار ان قسم الكل قسمة واحدة فندفع عبدا الى هذا وعبدا الى هذا وان شاء قسم كل عبد  
على حدة وفي الاصل ان كانت الدارين قوم اراد احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة الى البعض قسم  
القاضي كل دار منها على حدة ولم يضم بعض الانصاء الا ان يصطلي على ذلك وهناك ثلاث مسائل للدارين  
واليتان والمنزل والداران قد ذكرنا وما ذكرنا قولنا واما البيتان وكما قلنا واما المنزل فان تلاقيا  
فهو كالبيتين وان تباينا فكل الدارين النوب الواحد لا يقسم له بالتراضي ويقسم طولا وعرضا اذا كان  
بالرضا ثبات قوم اذا قسموها لا نصيب كل واحد منهم ثوبا لم يقسم ذلك لا بالتراضي **الفصل**  
**الثاني في دعوى الغلط في القسمة وفي قسمة القاضى الامام اذا ادعى احد الشركاء غلطا في القسمة**  
القسمة تجرد الدعوى ولا بعداد زرع من ذلك ولا مساحة ولا وكيله ولا وثيقته لا تجوز لان الظاهر  
وقوع القسمة على وجه العادلة فلا نقض وفي الاصل دعوى الغلط في القسمة على ثلاثة اوجه احدها  
دعوى الغلط في القيمة بان يقول قيمة الف وانهم قوم مقوه بخمسماية وهذه الدعوى غير صحيحة لك  
العين في البيع فانها لا يصح هكذا ذكر في شرح الشافعي وقال الفقيه ابو جعفر البخاري ان هذا غير منكر في الهم  
وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح بخلاف العين في البيع وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح ايضا كما في البيع والام  
خاها زاده ذكر هكذا في نسخة ولم يرجع احد الوجهين على الاخر وهكذا اكله في القسمة بالتراضي فالكسنة  
القسمة بقضاء القاضي فله الفسخ اما لو قال نصيب النصف وما وصل الى الثلث والباقي في يدك و  
اكثر الاخر بما لقا وتراد اكاله في البيع الثالث اذا ادعى احد صاحبه ان اخذ من نصيبه شيئا بعد القسمة  
يقسم البيعة وان لم يكن خلف الاخر وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء او بالبراءة اما اذا اقر بالاستيفاء او بالبراءة  
او شهد شاهد او دل ذلك لم يقع دعواه **الفصل الثالث في دعوى الاستحقاق** وفي الاصل  
دارين رجلين احدهما الثلث من مقدارها وقيمة ستمائة واخذ الاخر الثلثين من مؤخرها وقيمة ما  
ستمائة ايضا ثم استحق نصف ما في يدي صاحب المقدم هذا على ثلاثة اوجه في وجه بطل القسمة وفي  
وجه لا يبطل وفي وجه اختلف فيه اما الوجه الذي يبطل القسمة اذا استحق نصف الدار معا واما  
الوجه الذي لا يبطل ويجعل المستحق عليه فهو ان يستحق نصف ما في يدي احدهما مقسقا فخر له ان يبطل  
القسمة

ان شاء وان شاء رجوع ربع ما في يده واما الوجه الذي اختلفوا فيه وهو ان يستحق نصف نصيبه شايها  
فعندهما لا يبطل القسمة ويغير المستحق عليه كما في الوجه الثالث وعند من يبطل القسمة **الفصل الرابع**  
**في قسمة التركة** وفي شرح الطحاوي اذا كان الدارين ورثة بكار اصحاء فاقروا عند القاضي انهما  
ميراث بينهما عن ابيهم فارادوا منه قسمة فلهذا لا يخفى ان كان يقول او غير منقول ولا يخفى ان كان  
ملكهم بالميراث والسبب اخرها هبة والصدقة والشرع ونحو ذلك ولا يخفى ان كان فيهم غائب ولو  
يكون فيهم صغيرا ولو لم يكن اما اذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن فيهم غائب فله قسمة ما بينهما بقرينهم وكتب انه  
قسم باقرارهم ولا يطلب البيعة منهم على اصل الملك في المنقول وغيره وان كان فيهم غائب لا يقسم بينهم سواء  
كان الغائب احدا او اكثر وان كان الملك لهم بالارث فان قالوا ليس فينا غائب يقسم المنقول بينهم بالقرين  
ولا يقسم غير المنقول حتى يعقوا البيعة على اصل الميراث عند جرح وعند من المنقول وغير المنقول سواء يقسم  
بينهم بقرينهم فان كان فيهم غائب يقسم ولا يبطل حصص الغائب بعد ان يكون احدا من اثنين كبيرين او احدهما  
صغيرا فنصيب عن الصغير وصييا ويقسم لاق احد الورثة خصم عن الباقيين ويضع حصته الغائب على يد  
عدله بعد ذلك ان حضر الغائب ان اقر كما اقر وامضى الامر وان انكر ربح القسمة في المنقول وغيره عند ما عند جرح  
في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد القسمة لان قسمة ما بالبيعة تقبل البيعة على الغائب لا يلتفت الى قوله في  
الاصول اذا قسمت الورثة الدارينهم واشهدوا عليه ثم ادعوا امرأته الميت مهرها او دينها او غيرها او ادع  
دينا او اقام البيعة تقبل ويثبت ولا يكون قسمة باطلا للذين ولو ادعى بعد القسمة وصية لابن صغير المثلث فاقام  
البيعة لم يبطل حتى ائنه بالقسمة لكن ليس ان يطلب بنفسه وان يطلب ما يبطل القسمة لا قراره الاول انه لا  
حق لاحد فيه اذا قسمت الا ولاد دار الميت ثم ادعى احدهم ان اخاه لم يلد له ولم يورثه معهم حين مات ولهذا  
المدعى ميراث من هذه الدار اقام البيعة لم يقبل ولم ينقض القسمة وكذا لو ادعى عينا انه اشترها من ابيه او هبتها  
منه حال حيته او ورثها من امته لم يقبل البيعة ودعوى المعين مفارق لدعوى الذين **كتاب الفرائض**  
وفي نسخة الامام الشافعي اعلم بان تعلم علم الفرائض قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلم الفرائض وعلمها الناس وقد كان اكثر الناس  
اصحاب رسول الله اذا اجتمعوا في علم الفرائض وعن ابي موسى الاشعري انه قال اذا الهوتهم فالهوى بالشرع واذا  
تحدت فتمت فتمت بالفرائض وانما سمى هذا الكتاب كتاب الفرائض وانه كتاب الموارث بقرين كتاب الله تعالى  
قال الله تعالى فريضته من الله ثم ابدل ميراث الاولاد فقال الميت وبنت ابن واخ فالنصف للبنت ولبنت الابن  
المسند والباقي للاخ فان اختلف الذكر والامات فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين واذا كان  
يقومون مقام اولاد الصلابة جميع ما ذكرنا فان اجتمع اولاد واولاد الابن ان كان اولاد الصلابة كولا



لاولاد الابن كوراكافا او مختلطين فان لم يكن اولاد الابن ذكر فان انفرد الذكر من اولاد الابن فالباقى  
بعد نصيبها كانا وتلثين وان اختلفت الكور بالاناث من اولاد الابن ان كانت بنات الصلبيتين فصاعدا  
فلمن الثلثا والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين وان كان من اولاد الابن دون الانثى بدخلة فان  
اجتمع مع بنتى الصلبي بنين وابن ابن فظاهر المذهب ان الباقي بعد الثلثين بينهما الثلثا للذكر مثل حظ الانثيين  
وقال بعض المتأخرين الباقي للذكر خاصة فلان بنت لا يصير عصبة بابن ابن لابن وكذا لو بقيت واحدة صليبية بنت  
ابن وابن ابن ابن نصيب بنت الابن عصبة بابن ابن الابن ولكن للبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي لابن ابن  
الابن هذا في شرح الشافعي وفي قفاوى الصغرى بنت وابن ابن واخت النصف للبنت والباقي لابن الابن ولا شيء  
للاخت واخذ بالاب يقوم مقام الاب عند عدم الاب في فصلين زوج وابن اوزوجة وابوين فان للامث  
ما بقى والباقي للاب لو كان كان الاب جد للام ثلث جميع المال والباقي للجد والصد الشهد في نسخة الشيخ  
ذكر في المسئلة روايتين واما الام ففرضها الثلث والسدس يزداد عند الرد ولا ينقص الا عند العول  
اما الحق ففرضها السدس ان كثرت ويستوى في ذلك ام الام وام الاب يروى عن ابي بكر الصديق انه قال  
لام الاب جد لك في كتاب الله نصيبا ولا اسمع من هؤلاء والله ولكنى ارى ان السدس بينهما ان اجتمعوا وهي المثلث  
مكافا واذا استحق السدس اذا كانت تدعى الميت عصبة او صاحب فمما اذا كانت تدعى من ليس بعصبة ولا  
صاحب فرض منى ليست بوارثة وهذا قول علياياه وهذا معنى قول الفقهاء كل جرة دخلت نسبته الى الميت باثنين  
اسين لا يورث لان اب الام ليس صاحب فرض ولا عصبة وعن عمر بن الخطاب عن اربع جرات محاديات فوريث  
ان واحد منها في صورة الاربع المتحاديات ام الام وام الاب ام الاب ام الام فوريثون لاهل العول  
ثم القرى من الجدات اول بالسدس من البعدي سواء كانت من جانب الام او من جانب الاب هو من ههنا ثم الام  
تجب الجدة من قبلها ومن قبل الاب الكلام فيه ان الجدة ام الاب هل تجب بالاب عند امكانها بحجب اجتمع ان  
الام يورث مع الاب لو اجتمع ام الاب ام الام ام الام فعلى قول علي السدس لام ام الام والاكثر على ان الميت  
كله للاب لان البعدي بحوزة القرى والقرى ليست بوارثة مع انها الجدة اذا كانت لها قرينان مع جرة لها قرينة  
واحدة السدس بينهما نصفان على قول علي وعندنا اثلاث واما ميراث الاخوة والاخوات فنقول للمنفق  
فصاعدا من اولاد الام الثلث الذكر والانثى فيه سواء وللواحد منهم السدس واما ميراث بنى الايمان فهم يقومون  
مقام اولاد الصلبي عندهم في التوريث كورثهم مقام ذكورهم وانا منهم مقام ناهم واما ميراث بنى العلات وهم  
الاخوة والاخوات لا يورثون اولاد الابن عندهم بنى الايمان يقومون مقامهم ذكورهم وانا منهم مقام ناهم حتى  
ان الاخت لا يورث مع الاخ لا يورث ام ولا يصير عصبة مع البنت اذا كان معها اخ لا يورث بل النصف للبنت والباقي

للأخ ولا شيء للاخت فان كان بنوا لعيان انا فان منفردات ان كانت واحدة لها نصف وبنات العلات اذا كن اثنا  
منفردات السدس كمثل الثلثين وان كانوا مختلطين فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان مات وترك اثنا  
او بنتين واخا لا يورث ام ولا بنت النصف للبنت الثلثان للبنتين والباقي للأخ فان كان كان الاخ اخت لا يورث ام  
او لا بنت بقي نصفها او ثلثا فلاخت ولو كانت هناك بنت واخ واخت لا يورث ام عندنا الباقي للاخت لا يورث  
ولا شيء للأخ والاخت لا يورث كذا لو كان كان الاخ والاخت لا يورث الباقي للمعم والاخت لا يورث  
وام مع البنت كالاخ لا يورث ام قال وقد رقت هذه المسئلة فافق حذى الشيخ الامام عبد الرشيد بن الحسين هكذا  
وفي نسخة الامام الشافعي هكذا **جنس آخر** في ذوى الارحام وهم هنا اربعة صنف ينتمى الى الميت كاولاد البنات واولاد  
بنات الابن وصنف الى الميت بناتى كالحواشي الفاسد وصنف ينتمى الى ابوى الميت كاولاد الاخوات لا يورث ام اولاد  
اولادهم وبنات الاخوة وصنف ينتمى الى جد الميت كالاخوات والخالقات والعلات والاعمام وبنات الاعمام و  
اولاد هؤلاء فاولادهم بالميراث الصنف الاول وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن ولا يعتبر فيه اسباب الترتيب  
كالقرى وغيره حتى كان الصنف الاول اولى سواه كان اقربا وبعدهم التام الثالث ثم الرابع وفي الصنف الواحد  
اذا اجتمعوا فاولادهم بالميراث اقربهم الى الميت فان استووا في القرب فهو كان ولد عصبة او صاحب فرض فهو اولى  
فاما ولدو لد الوارث هل هو اولى فالصحيح انه ليس باولى مثله بنت بنت بنت وبنت بنت ابن اخ بنت ابن الاخ الى  
لانها ولد لعصبة ولو كان احدهما صاحب فرض والاخر ولد لعصبة كبنت الاخ مع بنت الاخت فهما سواء والميراث  
بينهما نصفان ولو كان احدهما اقرب فهو اولى وان كان الا بعد ولد لعصبة او صاحب فرض كبنت بنت الميت ثم  
بنت ابن الابن فبنت بنت الميت اولى وكذا بنت بنت الاخوة مقدرة على بنت ابن ابن الاخ لقرنها بنت بنت بنت  
وبنت بنت بنت الابن فلما كان بينهما نصفان هو الصحيح لما ذكرنا ان ولدو لد الوارث ليس باولى وان اختلفت القرى  
فقد راي من يعتبر بدارتهم وعندنا يؤخذ بالعدو من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف ويجوز ان يكون  
بعد ولدو ولد ويقسم المال عليه فاصاب كل بطن فهو ولد هكذا ذكر الصد الشهد في نسخة وكذا الامام الشافعي  
قول الجرح مع ام وكذا قول الجرح الاخره قال وكان ابو يوسف اولا يقول يعتبر القسمة على الابان للذكر مثل  
خط الانثيين بالاجماع وان اختلفت الآباء وانقسمت الاجداد فالقسمة على الآباء ثم ينقل نصيب كل ذكر من الآباء الى  
ولد ذكر كان وانثى ونصيب كل انثى الى ولدها ذكر كان وانثى وان اختلفت الاجداد تنقسم ولا على الاجل  
ثم يجمع ما نصيب الذكر منهم فيقسم على اولادهم بالتسوية ان كانوا ذكورا كاهم وانا فان اختلفت فلا ذكر مثل  
خط الانثيين ويجمع ما نصيب الاناث فيقسم بين اولادهن كذلك وكذا يفعل فالآباء مع الابان وان اختلفت  
الآباء والاجداد فعلى الابان عندنا على كل حال وعلى قولنا وهو قولنا بنى الاخر فهو قول الجرح على الاجداد











كلها الا لونه والامه بالام والاجداد بالاب كذا الجدات من قبله ويسقط جميع الاخوة والاخوات الابن  
الابن وان سفل وبالاب لا اتفاق وبالجد عند جد ويسقط جميع الاخوة واولاد الاب بؤلاء وبالاخ ب  
وام ويسقط اولاد الام بالولد وولد الابن والاب الجد بالاتفاق واذا استتمت البنات المثلثين سقطت  
الابن لان يكون منهن ابان آمن او بالاسفل منهن ذكر فيصيرن واذا استتمت الاخوات لامب وام الثلثين سقطت  
لاب لان يكون منهن اخ فيصيرن وفي نسخة الامام الشريفي المحجب نوعان محجب حرمان ومحجب نقصان فمحجب حرمان  
ما ذكرنا ومحجب النقصان محجب الام بالاخوة من الثلث الى السدس والزوجة بالولد من النصف الى  
الربع ومن الربع الى النصف ولا خلاف ان محجب الحرمان لا يثبت من هو غير وارث بسبب القتل والرق واختلاف  
الدين واما محجب النقصان فعند بعض الصحابة يثبت من هو غير وارث لا يرى ان الام مع الاب والاخوات محجب  
الثلث الى السدس من الاخوين وان كانا غير وارثين بالاب عند اكثر الصحابة وهو من هذا الباب لا يثبت بغير الوارث حق  
لو كانت الاخوات قاء او كفالا لا يحق لانهن غير مستحقين **نوع آخر** وفي فرائض الصدق الشهيد ما يحرم عن الميراث  
خمس الرق والردة والقتل مباشرة بغير حق وفي النوازل المحقق اذا قل باه لا يحرم عن الميراث والنايم اذا انقلب  
على موته فان يحرم عن الميراث ومحجب الذرية والكهنة ولو سقى امرأة دواء لاجل الحمل فشربت وماتت اكلان لا  
يعلم ان الذوة تقتلها لا يحرم عن الميراث ولا ياتم وان كان يعلم محرم ولكن هذا اذا اوجرها اما اذا اخذت الذوة  
بيدها وموتت لا يحرم مطلقا والحاصل ان المحرم عن الميراث مباشرة القتل بغير حق سواء كان عمدا او خطأ اما العتق  
او المجنون اذا قل موته لا يحرم عن الميراث والقتل تيسيرا لا يحرم عن الميراث حتى لو صب على الطريق ولزقه  
موته او حفر بئر في الطريق فوقع فيها موته لا يحرم عن الميراث وكذا اذا كان القتل مباشرة لكن بحق بان حال المحرم  
وارثه قتله دفعا عن نفسه لا يحرم عن الميراث والمحرم ايضا خلافا للدين والخامس اختلاف الدين حقيقة  
او حكما بان يكون احدهما لاميا والآخر حريبا او يكونا حريتين كل واحد منهما من اهل دار يستحل القتال مع اهل دار  
اخرى **جنس آخر** وفي فرائض الصدق الشهيد الغرق والحقق والهدم جعلوا كأنهم ماتوا معا لا سوارون  
جميعا والمفقود لا يرث ولا يورث منه ما لم يضمنه لا يعتبر اقراره في تلك المدة او ثبت موته بينة وسعر هذا  
في كتابه والخميني يرى ان كان مولودا في البطن بان جلدت به لا قل من ستة اشهر من موات المورث وطريق معرفة النقصان  
حيثما استهل او سمع عطاسا او يتنفس بعض اعضائه فان خرج اكثر اعضائه حيوات مات ميت وان خرج اقل اعضائه  
ومات لا يرث قال الصدق الشهيد لستة اشهر فاشكل على ان النسبة الى ستين بعد الموت فرجبت الى الشيخ  
فرائض نسخة الامام خوارزمي في باب ميراث الابن قال يورث اذا كان الولد يولد لا قل من ستين بعد موت الزوج  
ولم يكن اقرب بالنقصان العتق والذي جاء به ثبت ولم يولد ذكر فان المال بينهما المذكور مثل خطه الاثني عشر لا النسب

الستين فيرث وذكره بعد هذا ثلاثة اوراق لو ان عمدا تحت حرة ثبت النسب ستين حرة وولد منها ابن وولد  
اخر من غيرهما ومات ابن العبد ولا يدعى احلى هي ام لان جاءته بالولد لا قل من ستة اشهر او ستة اشهر من  
مات ابن العبد ورث اخاه لان الوطى هما حلال فحال العلوق الى ستة اشهر وان جاءه بكثر من ستة اشهر لم  
يرثه وفي نسخة الصدق الشهيد اذا مات عن امرأة حامل يوقف الحمل ميراثا رجة بينا اذا قسمت التركة عند جرح  
ميراث ابين وهو قولهم وعن ابين ميراث ابن واحد وعليه الفتوى في النوازل وفي المسئلة في الوضعين وضع  
قال عرض المرأة على امرأة ثقة او على امرأتين ان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراث بين المورثتين وان وقف  
يوقف ميراث ابين وقال في موضع رجل مات وترك امرأة وابنين وبنتين والمرأة حامل قال للمرأة خمسة من ابين  
والبنتين سبعة وكل ابن سبعة ويوقف للحمل ربع عشرة وقال ابو الحسن لم يثبت واحد في العتق منتظر الولد  
ولا قسم قال وهكذا اختار بعض المتأخرين **جنس آخر** امرأة حامل حرت لولدها الشيايب والولد في بطنها  
بعد مولدت ووضع على الشيايب لا يكون الشيايب للولد حتى لا يصير ميراثا عن الولد بخلاف ثياب البدن لان الولد  
ما استقر له اما بالوضع فلا يثبت للولد وقد قرنا هذه القاعدة في الشهادات اذا خرج رأس المولود  
نصف ثم مات قبل ان يخرج لا ميراث له ولا يصلى عليه لم يخرج اكثر البدن رجل فمات امرأة الى منزله واسكنها فماتت  
فولدت بنتا وافرأها بنته ثم ماتت يفتق عليها ما بالمر والميراث وفيما بينهما وبين الله بان لم يكن بينهما نكاح لا  
سهم ان يأخذ في النوازل **جنس آخر** في ولاية العتقة وفي نسخة الصدق الشهيد من الفرائض الموقوف لا يرث من  
الموقوف اما الموقوف فيرث من الموقوف ولو مات العتق عن عصبته من جهة النسب يفتق فاما ملكه للعصبه جنة  
النسب لا يفتق ولو مات عن صاحب فمات عن عتق فلهما صاحب الفرض فرضه والباقى للموقوف ولو مات عن عتق  
لا غير فاما ملكه للموقوف والولاء لا يورث فيكون الولاء اقرب عصبته الموقوف ما اذا مات العتق عن ابن وبنت فلو  
ملكه لابن ولو مات عن بنت لا غير فالولاء لمن المال وفي فرائض القاضي الامام عبد الواحد الشهيد في مناسبا  
يعطى لبيت الموقوف لان بنت المال صار في يد الظلة وعذا بربهم النسخة الولاء كالمالك وهكذا روي عن ابن ولوميا  
بعض عصبته العتق فالولاء اقرب عصبته الموقوف ما اذا مات العتق عن ابين ثم مات احد الابنين عن ابن فلو  
لا يرث الميت لا لابن ابنة الميراث من الموقوف من هو اقرب بالنسب عصبته من الموقوف فمنتظر عن موت العتقة لو كان  
حيا في هذه الحالة ومات كان عصبته فيرث منه حتى لو مات العتق وترك ابن العتق واباه فاليراث لابن  
وعذا من سند الولاء لا يرث الباقى لان كل ملك يفتق على ملكه فلو لم يولد له لا يفتق عنه فمات له رجل زوج  
من عتق ثم اعتقت الامه ثم جاءت بوليد لا قل من ستة اشهر ثم عتق الاب لا يورث ولا ولد لنفسه لا يفتق على ملك  
عتق الامه ولو جاءت بالولد لتمام ستة اشهر فضا عتق ولا ولد الى نفسه ولو عتق الجد لا يورث ولا النافلة



من كل ذي رحم محرم منتهى عليه ويكون ولاؤه مثاله بنتان اشتريا با ما عاق عليهما فان الاب  
فالثلاثان لها حكم الفرض والباقي للشرع بحكم الولاية وفي الفتاوى الصغرى الميراث لعنق الاب وشره لا لعنق  
الام فان كان الاب لا يحجب ابنا او ميتا فام قد عقت فالميراث لعنق الام لان الاب ليس من اهل الولاية لعنق  
مرث العنق اما عصبه عصبه للعنق اذ لم يكن عصبه العنق بل يرث العنق به انه امره اعقت عبدا وماتت تركت  
ابنا وزوجا ثم مات العنق فالميراث كله لابن العنقه ولو مات الابن وترك الاب الذي هو زوج العنقه مات  
العنق لا يرث الاب ان كان عصبه عصبه العنق لانه عصبه الابن والا بعصبه العنقه لكن الميراث من الزوج عصبه  
العنقه لا يرث عنق العنق وان ترك ميراث مثاله رجل عتق مملوكا ولعنق العنق آخر واعق العنق آخر مات  
العنق الاخير وترك عصبه العنق الاول لا يرث منه وان كان في مورثه عصبه عصبه العنق لان العنق الاول  
جرحه ولا هذا الميت خصاصه له ثم يرث عصبه عنق ولا وليا له مقام موته **كتاب الوصايا**  
هو شمل على ثمانية فصول الاول في المقدمة وفيه ما يقع من الوصية وما لا يقع وبين امر من الموت  
الثاني في الوصية في الكفالة والثالث في الوصية للاولاد والرابع في الوصية بالدين والكفون وما يتصل بهما  
الخامس الاصل والغزل والسادس تصرف الوصى والسابع في الدعوى والشهادة والثامن في الضمان وفيه  
مسائل صادرة الفصل الاول اشتمل على ثلثة اجناس الجنس الاول في اصول هذا الكتاب والجنس الثاني في  
الفاظ الوصية والجنس الثالث في ابطال الوصية والرجوع عن الوصية اما الجنس الاول وفي شرح الطحاوي  
الافضل لمركان اما ان لا يوصى بشئ اذا كانت له وثرة ولا افضل لمركان له مال كثيران لا يتجاوز من الثلث  
فيما لا يعصيه له الوصى في الامعية فيه وعن الامام العنقى ويستحب ان يوصى لانسان بدين الثلث او  
كانت الوثرة اغنيا او فقرا لان في النقص صلة القريب ترك ماله عليهم بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء  
تمام حقه فلا صلة ولا منة كتاب الهداية ويوصى فيما لا يعصيه فيه وعن الامام العنقى اذا كانت الوثرة صفارا  
فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن من وان كانوا بالغير ان كانوا فقرا ولا يستغنون بثلثي التركة فترك  
الوصية افضل وان كانوا اغنيا او يستغنون بالثلثي الوصية افضل وقد الاستيفاء عن ابي جاز اذا ترك  
لكل واحد من الوثرة اربعة آلاف دون الوصية وعن الامام العنقى عشرة آلاف وفي الوضع الذي اراد ان يوصى  
ان يبيد بالقرابة فان كانوا اغنيا فالجانب **جنس آخر** وفي شرح الطحاوي ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك  
بالبرهان او بالدلالة ونحو ذلك بان يوصى الموصى بعد موت الموصى في التجريد والدلالة ان يوصى الموصى  
قبل القبول بنفسه موت الموصى فيكون موهبة قبل الوصية ويكون ذلك ميراثا لو ثمة وقبل الموصى ونحو قبل  
الموصى لا يعتبر ثم الوصاية الى برهة او جهة منها ما يجوز اجازة الوثرة ولم يجوز بان اوصى لاجنبي ثلث ماله او كل

ماله ولا وارث له ومنها ما لا يجوز وان اجازت الوثرة وهي الوصية للغير بخلاف المستأمن الذي فانه يجوز  
لها الوصية استحسانا ومنها ما يجوز ان اجازت الوثرة بان اوصى باكثر من ثلث ماله لاجنبي او وصى لواحد  
من الوثرة لا يجوز الا باجازة الوثرة اذ كانوا بالغين ولم يتخاه ومنها ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للفقير  
وان اجازت الوثرة فعنده ما يجوز وعند ابي حنيفة لا يجوز اذ كان الجرح من اهل الاجازة بان كان عاقلا بالغنا صحيحا  
فاذا اجاز الوصى له يملكه من الوصى لا من الجرح وهذا في التجريد وفي فتاوى القاضي الامام رجل اوصى بجميع ماله للفقير  
او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا بالثلث وان اجازت الوثرة في حياة الموصى لا تعتبر اجازته وكان لهم الرجوع فان  
اجازوا بعد موت صفحت الاجازة ثم الوصية ثلثة انواع في وجهه يكون الموصى له كالمودع والوصية في يد الوصى  
او في يد الوثرة كالوديعه نحو ان اوصى بعين لا يقيم وذلك يخرج من الثلث حتى لو ملك من غير قصد لا يضر  
وفي وجهه يكون الموصى له كالشريك مع الوثرة نحو ان اوصى بثلث ماله او بربع ماله يكون مال الميت مشترك كما كان  
ما ملكه ملك بالحساب ما بقى من الحسا وبهذا الوصى لرجل بثلث ماله ولا ملاله ثم انه استفاد مالا  
مات فانه يعطى ثلث ذلك للموصى له والعبرة لوقت الموت وفي وجهه الموصى له كالعزم نحو ان اوصى بدينارهم  
مرسلة وله درهم وليس درهم ثم مات فانه يعطى للموصى له تلك الدرهم ان كانت حاضرة وان لم تكن سباع  
تركة ويعطى تلك الدرهم وصار كالدين والفرق بين هذا وبين اير الديون انه سداد بين الصحة ثم بين  
المرض ثم ما يقع ثوري من الوصية وفرق اخر ان سائر الديون لا تعتبر الثلث ودين الوصية تعتبر الثلث  
ثم تبرعات المريض تعتبر الثلث كالعصبة والصدقة والعنق والتدبير المحاباة بقدر ما لا يتجاوز الثمن  
وكذا الوارث غريمه او عفى عن دم الخطا ولو عفى عن دم العبد يجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك ليس مال وكفا  
المريض على ثلاثة اوجه في وجهه كدين الصحة بان فعل حالة الصحة وعلو ذلك بسبب ذلك في المرض فان  
ما ذاك على فلان فهو على اوصاى وجب لك على فلان فهو على فبسطه على فلان في المرض وفي وجهه بمنزلة  
دين المرض بان اخرجه المرض في كنفه لفلان في حالة الصحة لا يصدق في حق عمره الصحة والكفون  
مع عمره المرض وفي الاول مع عمره الصحة وفي وجهه كسائر الوصايا بان انشا الكفالة في المرض الذي مات  
فيه ثم المريض الذي يعتبر بقدره من الثلث اذا صار صاحب الميراث لا يبطو القيام الى حاجته ويجوز له الصلوة  
قاعدا ونحوه على الميت اما اذا طاله المرض ولا تخاف عليه الموت كالفالج والسهل وكما اذا كان نرسا او مقعدا  
او باللسن الشقي فمذا لا يكون في حكم المرض لا اذا تغير حاله في ذلك ومات من ذلك التغير فافضل حاله التغير  
بغير الثلث ومكان يجوز في جرح ليقبل قضاها او حرا لا يكون حكمه حكم المريض فاذا اخرج ليقبل فحكمه  
تلك الحالة حكم المريض اذ قل في تلك الحالة والذي في السفينة حكمه حكم الصحيح فان بارى حركه حكمه حكم المريض



ولو كان صفاً فقال حكم الصبي ولو بان حكمه حكم المريض تلك الحالة ولو عيّد إلى النجس لم يقتل وجب  
عن المنازعة أو سكن لا موانع صادرة عن المرض إذا برأ من مرضه نفذت تصرفاته من جميع ماله المرأة إذا أخذها الطلاق  
فما فعل في حالة الطلاق بعين من ثلث ماله ولو سلمت من ذلك جاز ما صنعت في ذلك كله قال هكذا ذكر في شرح الطحاوي  
وقال الامام الفضل بن عمر بن الخطاب لا يخرج من الموت إلى الحيض بنفسه وفي الخبر يدايم عليه وقال الخرج المريض  
من البيت لا يتبع له حكم من الموت وقد سمعت الشيخ الامام طه الدين الغنياني أنه كان يحكي عن سادة شمس  
أن المعبر في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد والسوق أن لا يقدر على الخروج إلى المكان ففي المرأة  
أن لا يقدر على الخروج إلى السطح ولو كان المريض يقوم بجراحه في البيت كالمشي إلى الحلال ولا يقوم بجراحه خارج البيت  
على التفصيل الذي ذكرناه هو في حكم من الموت عند علمه مشايخ بخاروا وعند مشايخ بلخ هو في حكم الصحيح فذكر  
الفقيه أبو الليث كونه صاحب الفرائض ليس بشيء لكونه مريضاً من الموت بل العبرة بالعلية أن كان الغالب من  
المرض هو الموت فهو من الموت وإن كان يخرج من البيت ويكره في حق الصدقة الشهيد **جس** آخر في الفاظ الوصية  
وفي فتاوى الفضل بن عمر لا يقدر على الكلام لضعفه فاقوى ما أشار إليه ويعلم أنه عقل إن لم يمت قبل أن يقدر  
على النطق جازت وصيته وقال في التنازل هذا قول محمد بن أبي بكر لا يجوز عليه ما كان في واقعته المناطقة  
أصابه فالج قد هلست أنه فلم يقدر على الكلام فاشترى أو كتب وقد تقدم وطال أراد به مدة فهو  
بمنزلة الآخرين في التنازل قبل الموت أو وصي شيء فقال ثلث ماله لم يزد على هذا أن قال على أثر سؤالهم خرج ثلث  
ماله إلى الفقراء وقال محمد بن بطة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي في هذا  
فإنه لو قال ثلثي لفلان أو قال سدي أو ربعي لفلان في الاستحسان هذه وصية جازية وكذا لو قال بعد موت  
بخلاف ما لو قال في صحته ثلث ماله لفلان ولو ذكر في خلال الوصايا أو أضافه إلى ما بعد الموت وكان ذلك  
الصحة يكون وصيته وفي المرض على هذا وكذا لو قال في مرضه أخرجوا الف درهم من مالي أو لم يقل من مالي  
لم يزد على هذا أن كان في ذكر الوصية جاز ويصرفها إلى الفقراء ولو قال ثلث ماله وقف ولم يزد على هذا أن كان ماله  
درهم أو دينار فهذا القول باطل وإن كان ضياءاً صلياً وفاقاً على الفقراء الكل في التنازل وفي نوادرهم شام  
لو قال ثلث ماله لفلان فالوصية باطلة عند أبي وعندهم تصرفاً إلى رجوع البر ولو قال انظروا إلي ما يجوز من عطف  
فهذا على الثلث ولو قال صدق درهمي بخشك فمذه وصية باطلة وفي الفتاوى المعاصرة الامام قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل في المبالغة لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء جميعاً ولو قال صدق درهمي من مالي  
كانت الوصية جازية لأن هذا اللفظ يراد به الفقة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي بن حسين السعدي قوله  
روان كنت ليس بلسان الله إلا عرف هذا رجل أوصى بوصية مرتبة ثم قال عرضاً وصيتي على فلان فلان فمات

ومار فهو مردد ولم يرضوا شيئاً عرضاً عليه ولم يفعل شيئاً حقاً مات فالوصية جازية ولو قال ثلث ماله في سبيل  
فيسبيل النفل أو فاف اعطاء حاجاً منقطعاً جاز وفي التنازل الوصية في سراج المسجد يجوز لكن إلى سراج واحد  
رمضان وغيره ولو قال ثلث ماله حيث ما ترى الناس أو حيث ما ترى المسلمين في عرفها هذا ليست بوصية ولو قال  
بالثلث في وجهي الخبز يصر في القنطرة أو ببناء المسجد أو طلب العلم رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موت ليضع  
ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الاصل في سراج قرية فلان فالوصية باطلة رجل جعل أن خافاً نزل في الناس بعد موت  
لا يجوز بسبيل الأشياء المنقولة في حالة الحيوة لا يجوز عند ج وعندهم ثلث ماله بان يوصي بالغة لفلان  
بان يقول جعلت ثلث ماله لفلان يجوز وفي الجامع الصغير رجل أوصى بثمره بستانه لرجل ثم مات وفيه ثمن فمات له  
وحدثها ولو قال له ثمره بستان في ما عاش وأبداً فله من الثمرة وما حدث استحسننا ولو أوصى له بغيره بستاناً  
فله الغلة الموجودة وما حدث ما عاش ولو أوصى بصفى غنمه أبداً أو بأولادها أو بالباقي فمات فلما وصي  
مات على ظهر هاتين الصفين وما في من عيال من البنين وفي بطونهم من الأولاد يوم يموت الوصي يستحسننا رجل أوصى بأية  
درهم وبمائة أخرى للأخ ثم قال الثلث لشركتك في الوصية لثالث كل مائة استحسننا ولو أوصى لرجل بأية  
درهم ولاخر بمائة درهم ثم قال الثلث لشركتك في الوصية لثالث كل مائة استحسننا ولو أوصى لرجل بأية  
لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدي ماله لفلان ليس له إلا السدي للوحد ولو قال سدي ماله لفلان وصية  
ثم قال في ذلك المجلس وغيره ثلث ماله لفلان وصية فله الثلث بخلاف الطلاق إذا ذكر في مجلس واحد حيث  
تقع الثلاث واليمين على هذا ولو أقر بالف ثم أقر بالف قد ذكرنا في الشهادات رجل أوصى لولده ولاخيه فلان  
نصف الوصية وبطلت الوصية للورث ولو أوصى لحي وميت فجميع الوصية للحي والمريض إذا أقر لولده ولاخيه  
بدين بطل ذلك كله رجل أوصى بالف درهم من مالي رجل ثم مات الوصي فجاز صاحب المال الوصية بعد موت الوصي  
دفعه جاز وإن منع له ذلك بخلاف ما إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله فجازت الوصية بعد موت الوصي ثم استغنى  
من التسليم ليس لهم ذلك إثنان اقتسموا ثلث الأب وهو الف درهم فخذ كل واحد منهما خمسين ثم أقر كل  
رجل أن الأب أوصى له ثلث ماله أن صدقة صاحبه يعطيه ثلث لالف في نصيبهما وإن كذب يعطيه ثلث ماله في  
وهذا استحسان والقياس أن يأخذ نصف ما في يد وهو قول زفر كالأقارب أحد الابنين بدين عليهما أو لكل واحد  
الأخر يأخذ جميع ما في يد المقر وفي أقارب التنازل قال الفقيه أبو الليث وعندي يأخذ منه حصته رجل أوصى  
بثلث ثلاثة دراهم فمات رجلان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث فله الدراهم كله وكذا لو أوصى بثلث ثلاثة  
من جنس واحد وكذا الأغنام ولو أوصى بثلث ثلاثة من بقيقه فمات إثنان لم يكن له إلا الثلث الباقي الكل في  
الجامع الصغير في الأصل لو قال في وصيته سدي ماله لفلان يكون وصية ولو قال لفلان سدي ماله يكون  
أقارباً







على الكفارات والكفارات مقدمة على الاضحية والواجب قلم على النافلة وفي النافلة تقدم فيها ما بدأ به الميت على  
صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على النذر والنذر مقدمة على الاضحية ولما الوصايا بالمعق فان كان في كفارة  
نكحها حكم الكفارات وان كان غير واجب حكمه حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حقانه وصية  
لا تقي صرفها الوصي له جعل كل جهة من جهات القرية منفردة بالصرف بخوان يقول ذلك مالي في الحج والكره  
والكفارات ولزاد قسم على رقبتهم وفي التوارل لوقال الذي جامعة امر في نهار رمضان سئل فاسئلوا  
اهل الفقه ماذا يجب على فاعطوا على ما يجب على مخرج قيمة الرقبة من الثلث مع ساير الوصايا بعق عند القرية  
ويطعم عنه ايضا نصف صاع من حنطة وان لم يخرج قيمة الرقبة والى الورثة اجماع الوصية اطعم عنه اثنين كفا  
لكل مسكين منوان من الحنطة ومنوان ايضا مسكين ان خرج ذلك من ثلث ماله ولو اوصى بالا طعام عن ثوب  
صلوة يطعم بكل صلوة نصف صاع من الحنطة هو الصحيح مريض اوصى بان يعطى من كفارة يمينه لولد ولد وهو  
وارث يعطى كما امر لا يجوز عن الكفارة **خبر آخر** وفي العيون رجل اوصى بثلث ماله للمساكين وهو بلد في  
في بلد آخر ان كان ماله مضافا ذلك الى فقره هذا البلد وما كان ثوبه صرفا الى فقره وطنه كافي الزكوة  
ولو اوصى بان يصدق بثلث ماله في فقره بل لا يفضل ان يصرف اليهم وان اعطوا غيرهم جاز وهذا قول ابي  
وعليه الفتوى وقال لا يجوز وكذا الوصي بان يصدق على فقره الحاج فتصدق على غيرهم وفي التوارل لو  
اوصى بان يصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا الوصي بان يعطى كل فقير منها فاعطى الوصي  
نصف درهم ثم اعطاه النصف الاخر وقال استملك الفقير النصف الاول ارجوان لا يضمن وفيه عن اقول امر  
بان يكتبوا مساكين مسجونهم فكتبوا وافرغوا لاسامى اليهم وقد اخرجوا اليهم على عدد منهم فأتواهم قال  
ان يعطى ذلك وثمة اذا كان اسم فقير قبل ان يموت رجل اوصى لاهل السجون واليتامى والزمنى والاملاء  
او الغانمين وابناء السبيل فانه يعطى فقرهم دون غنياتهم ولو اوصى بثلث ماله لرباط قال الفقيه ابو الليث  
ان كان هناك دالة يعرف انه اراد بالمقيمين في الرباط صرف اليهم وان لم يكن هناك دالة صرفا الى العمارة  
اما الوصية لسجد كذا او يقف كذا فجائز وهو لم يمتها واصلا كما ذكره وعن وعن من انه باطل الا  
ان يقول تنقذ على المسجد ولو قال لبيت المقدس تنقذ على المسجد في سراجة وكذا ذلك ولو قال وصيت بثلث مالي  
بجوارى مكة وهم لا يحصون فالوصية جائزة ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قسم على رؤسهم  
قال اوصي فلان بثلث مالي وهو الف درهم والثلث اكثر فله الثلث بالغام بالغ وفي الفتاوى الصغرى يعتبر  
تنفيذ الوصية وفي الثلث القيمة وقت القسمة رجل من مال السلطان اوصى بان يعطى الفقراء كذا حنطة وقد  
اختص من الناس حنطة ان خطها بماله فلا يأبى وان لم يخطها لا يحل ان يعلم انه مل غير ذلك يعلم انه ماله من غير

فخرج الى حتى تبين هذا قول ابو القاسم الصغار وقال الفقيه ابو الليث ان كان يخطها فقول ان هو على ملك  
صاحبه لا يجوز اخذه الا ان ياخذ له من على صاحبه وفي قول الشيخ صان ملكا بالخط ولا يجوز لاحد ان ياخذ الا  
اذا كان ببقية مال الميت وفاقا بقدر ما يرضى من خطه رجل اوصى بان يدفع الى فلان درهم للبشري بها  
الاسارى فاعطى ذلك الرجل قبل موت الوصي رفع الى الحاكم ليؤتى الامر الى احد من الناس حتى يضر ذلك رجل  
قال د. يتيم لجامه كينف فذبح الوصي لكل يتيم من الكرامس قدر ما يتخذ ثوبا قال هذا على المحيط ولو اوصى  
بلن يعطى الناس الف درهم فالوصية باطلة ولو قال تصدقوا الف درهم جاز ولو قال تصدقوا بهذا الثوب  
ان شاءوا تصدقوا به وان شاءوا باعوه واعطوا ثمنه وان شاءوا اعطوا قيمته واسكوا الثوب قال الفقيه  
ابو الليث وبه فاخذ الكل في التوارل **الفصل الثالث في الوصية للاقرباء** وفي الزيادة اوصى  
بثلث ماله لاقربائه فمخرج يعتبر استحقاق على هذه الوصية شرط ثلاث احدها لا يعطى كل الوصية  
واحد والثانية المحمية كافي المنفعة والثالثة الاقرباء لا قرب ولا شئ لا بعدد الاقرباء الميراث  
ولا يدخل في هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل والد ولد المصلي يدخل فيه الجدة الحرة ولد الداء  
وروى الحسن عن ابي جاز انه لا يدخل وفي التجريد الوصي لذي قرابته وله ثمان وخالان فتصدق بثلث  
للعين وعند ما يقسم ان باعوا ولو كان له ثم واحد كان له نصف الثلث ولو اوصى لذي قرابته نجح الثلث  
للقوم وفي فتاوى الشئ لوقال خویشان من يادك اري برهيتا التقدير ذلك لمن خالطه يعطى من ماله  
قدر ما سطق عليه اسم التذكير ولو كان له عثم وخالان للقم نصف الثلث والنصف للخالين عند ابي جاز  
ولو اوصى لذي قرابته وهم كفار وهم مسئلة الوصية للكافر وقد ذكرنا في الفصل الاول ولو اوصى لغيره  
في القياس الوصية للمجرب المستلزمين وهو قول ابي جاز وقال على قول ابي جاز ينبغي ان يدخل كل من كان كافيا  
دارس حتى الشفعة لو كان مالكا مكان له الوصية وان لم يكن مالكا وعند الوصية لاهل مسجد سوى  
فيه الساكن والمالك والاقرباء لا بعدد المسلم والكافر والبالغ والجنه والرجل والمرأة والحرة والكتاب  
وان كان الساكن غير المالك كانت الوصية للساكن دون المالك وكل من سمع صوت منجاره ولا يدخل  
فيه امهات الاولاد والمذنبون بخلاف الكتابين هذا في الزيادة وفي التوارل سئل ابو القاسم عن رجل  
اوصى بثلث ماله للشيعة وبحق آل النبي المقيمين ببلد كذا قال في الحقيقة كل مسلم من الشيعة وبحق آل  
الرسول لما يقع عليه الوصية فله ما يدين يعرفون بالميل اليهم والقياس منهم ان الوصية باطلة اذا كانوا  
لا يحصون وفي الاستحسان يكون للمفقراء منهم على قايي اليتامى وفي العيون رجل مات ولم يدع وارثا غير ائمة  
واوصى بثلث ماله لرجل فان اجازت المرأة فاما مال الله الموصى له وان لم يجز فالسندس ثمانية وخمسة اسداس الوصية



ولو ان امرأة ماتت ولم تدع وارثا غير الزوج واورثت لها كمال ما تركت له الزوج فلزوج ثلث المثل والزوج  
ثلثاه فان اجاز الزوج فللمال كله للزوج وان اوصيت لرجل نصف المثل لم يجز الزوج فللموكله النصف  
للزوج الثلث والسند من بيت المال كله في العيون وفي الزيادة المرأة اذا اوصيت بنصف المثل او ثلثه للزوج  
المال كله للزوج النصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية **الفصل الرابع في الذين والكفر ما ينقل**  
وفي التنازل رجل اوصى لغيره القرآن بقدر شيء فالوصية باطلة رجل اوصى بحل يدين في الوصية  
كذا ويدل في حال ويوفى هناك باطن ثلث ماله فاقول لم يحل هناك قال وصيته بالرباط جائز ومحلله  
منه الى موضع كذا باطلة وسئل ابو القاسم رجل من اهل البيت خمس مائة دينار فقال ان مات فاعلم في قبري خمسة  
درهم لك واشترى بالباقي حنطة وصدف فيها قال اما الخمسة لها فلا يجوز ونظر الى القبر الذي امرت بها  
الكان يحتاج الى عناية للتخصيص عمن بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك بعينه الترتين فالوصية باطلة وقد  
بالباقي على الفقراء ولو اوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيها ابنا السبل والفقراء ولم يبين انى المقابر  
فالوصية باطلة ولو اوصى بان يتخذ ان مقبرة فاقول لا يجوز فيه فيها ولو اوصى بان يتخذ ان مقبرة  
يتزل فيه الناس يجوز للوارث ان يتزل فيها بخلاف ما اذا اوصى بان يتخذ مقبرة ليس للوارث ان يتزل فيها  
قال الوصية باحسان لا يجوز كذا وكذا وما ذكرناهما في قناوى اهل سمرقند وما ذكرنا في الفصل الاول في قناوى  
الفضل في صان فيه روايتان وفي التنازل الوصية بطين القبر وان نضر على قبره باطلة امرأة اوصيت  
زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتهما في كفنها باطلة وكفنها في بيت المال اذا لم يكن لها  
مال هكذا اجاب ابو بكر الاسكاف وقال ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي بن ابي الكفر على الزوج  
كالسوء وعن ابي الكفر لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابو بن مآخذ وفي قناوى البيوع رجل مات  
ولم يورث احد فباع امرته دارا من تركته باذن سائر الورثة فالباع في نفسه باجابر ان لم يكن على الميت  
محيط بعد ذلك منظر ان كفنه كفنه مثله رجع في مال الميت وان كفنه باكثر من كفنه المثل لا يرجع ولا يرجع  
بعد كفنه المثل ايضا وان قال قائل انها يرجع بعد كفنه المثل فله وكفنه المثل ثابته خروج العيدين ما روي  
هذا في العيون الوصى والوارث اذا اشترى كفنا للميت لها ان رجعا في مال الميت والاجنوا اذا اشترى لم يرجع  
فان علم بالغييب الكفر بعد ما دفن ان كان المشتري الوصى والوارث يرجع على البائع بالنقص اما الاجنب  
فلا يرجع ولو اوصى بان يكفنه بغيره ولا يورثه بغيره قال ابو نصر كفنه كفنه مثله ويدفن كما يدفن بغيره  
رجل اوصى بان يكفنه من ثمن كذا فلم يفعل الوصى من ثمن كذا وقد جرد المشتري ولم يجد لا يصنع الوصى  
فكذلك الشيء بعد دفن الوصى من الكفر الموت اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ينبغي ان يسئلوا من الناس قد

واحد ولو ترك ثوبا واحدا يكفنه ذلك التوبة لا يسألون من الناس اكثر من ذلك رجلا كان او امرأ  
وقال البرهم بن يوسف اذا مات الرجل بغير وصية وكان له قليل يكفنه ثوبا واحدا وقال محمد بن سنان يكفنه  
في ثلاثة اشواب قال الفقهاء ابو الليث كلا القولين حسن ان يكفنه ثوبا واحدا وان يكفنه ثلاثة اشواب  
لا يضمن وعن ابي بن في رجل اوصى ثلث ماله لاهل بيته من مولى المسلمين او كفنه القبر او لسقاية المسلمين فهو  
باطل ولو قال في كاهن مولى المسلمين جاز وفي الرخصة لو اوصى بان يكفنه الف دينار يكفنه وسط ولو اوصى  
بان يكفنه ثوبين لا يرعى شرائط الوصية ولو اوصى بان يكفنه خمسة اشواب او ستة اشواب يرعى شرائطه  
ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقدر فلان اذا هدى الى عرشه ان لم يلزم في التركة غرة محمل ولو اوصى  
بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يرعى شرطه وفي التنازل الوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن  
مقابر المسلمين ولو اوصى بان يدفن كسبه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا ينفقه احد او فيها ما لا ينفق  
يدفن ولو اوصى بان يصلى عليه فلا صلوة الجحاة فالوصية باطلة هو الاصح والمسئلة قد تروى في كتاب  
الصلوة ومسائل الوصية باجته قد ذكرناها في كتاب المناسك ومسائل الوصية بالعقوبات في كتاب العتاق  
**الفصل الخامس في الاوصياء والغزل** عن ابي طيع البلخي انه قال ائتمني من ذنوب وعشرين سنة فارتبها  
في مال ابن اخيه قد يدل على انه اذا لم يعقل الوصاية فهو اسلم اذا عرفها هذا جازا الى المسائل فنقول في قناوى  
النسب رجل قال لآخر تبارك اري ابن فرزدان خرد من سمرقند من اوقاف البرية بعدد ما اوقم بامرهم  
او ما يجري مجراه بصير وصيكا وكذا الوفاة غم فرزدان من بخارا وقال استاذي كن وفي التنازل الوفاة  
المريض لرجل ائتمني من صا وصيكا عند ابي وعنده لا يصير وصيكا ولو قال ائتمني من ذنوب وعشرين سنة فارتبها  
صا وصيكا من ثم اذا قال الرجل غيره وهو صحيح انت وصي فهو وصية بعد الموت رجل قال لآخر لك مائة  
درهم على ان يكون وصيكا بشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي رجل قال لآخر استا جرت مائة درهم  
لغفد وصاياي فاما مائة صلة لان هذه اجاز بعد الموت ولا جاز بعد الموت باطلة وهي المشقة في  
هو وصي والآخر استا جرت فلا حاق بمفد وصي بصير وصيكا ولا جاز باطلة ولو خاطب المريض  
اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاعمال التي يصير الرجل وصيها فالكمل وصيا ولو كانوا  
ثلاثة ما في المريض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين او اكثر جاز او اثنين وان كان واحدا رجع  
الى القاضي حتى يقيم اليه امره اوصى الى رجلين لا ينفرد احدهما الا في شيء معدودة المسائل في التنازل  
**جنتي آخر في الغزل** وفي شرح القناوى الاوصياء الباعون الاحرار على ثلاث مرات ما ان يكون الوصى  
قوما امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس له ان يترك شيئا لا يمكنه القيام على ماله من الثمن



فللقاضي ان يقيم ثمة آخر ولا يغزله الثالث ان يكون خائبا ويظهر خيانه فللقاضي ان يغزله ويضيق  
آخر ايتنا حتى لا يتولى مال اليتيم وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب القضاء وفي التجريد لم يعلم القاضي  
ان له شيئا فصبيا فليس هذا الفعل لخاله من الوصية والموصى ان يوصي الى آخر هذا الموت وفي  
نسخة الامام خلا من هذه الوصية اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يغزله لكن مع هذا الوعد له من غير  
وهكذا في الفتاوى الصغرى انه يغزل وفي الافضية ذكر فيه اختلاف المال في وفي نسخة الفتاوى الوصية  
اذا عجز عن القيام بالوصية فاقام الحاكم قوما آخر لا يغزل الا اذا اقام قوما آخر يغزل الوصية فما  
اذ عجز عن القيام بالوصية فاقام الحاكم قوما آخر لا يغزل الا اذا اقام قوما آخر يغزل الوصية فما  
اذ عجز عن القيام بالوصية فاقام الحاكم قوما آخر لا يغزل الا اذا اقام قوما آخر يغزل الوصية فما  
المختار في ذلك لا يغزله ان يقول له القاضي ما ان يقيم اليتيم على الدنيا وتبر من الدين او يخرجك عن  
وان ابرأ والاخرجه من الوصية وجعل مكانه آخر الوصية لا يقرض مال اليتيم على ما ذكره فلو فرض مع  
لا يكون هذا جازا حتى لا يستحق القدر **الفصل السادس في تفرغ الوصية** وفي وكالة الاصل الوصية  
ان يترك بالوصية اما الوكيل هل يترك قد ذكرنا في كتاب الوكالة بيع الوصية مال الصبي قد ذكرنا في كتاب البيع  
وملحه قد ذكرنا في كتاب البيع والقضاء ايضا الوصية لا يقرض مال اليتيم والقاضي يفرض ويحكم في الاب  
والاصح انه كالوصي هذا في الجامع الصغير في كتاب القضاء وفي ادب القاضي للخصاف القاضي فاما مالك  
الاقرار اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة وشترى شيئا والوصي بالبيع مال اليتيم نسفة اذا كان  
لا تخاف الجحش والوصي لا يستقر بنفسه بضم وعزم انه يضمن والاب لا يستقر بنفسه لا يضمن  
في من الاصل بضم في السوت اذا اقر من ما فضل من الوقف صح اذا كان حرة من الامساك ولا يستقر  
ان شرط الواقف له ذلك ولا يرضع الامر الى الحاكم ان يحتاج والعبد المأذون والمكاتب لا يقضون  
الوصي اذا رهن مال اليتيم يدين استدان له وقبضه المهر ثم ان الوصية استعاره من المهر في حيلولة  
في حابة الصبي وهذا في يد من ضمن الوصية الحاجة اليه فضاء في يد الوصية هل من مال اليتيم ولا يغيب  
الوصية عينا واستعمله حاجة الصبي وهذا في يد من ضمن الوصية ولو ضمن الوصية عبد المهر في استعمله  
حاجة الصبي وهذا في يد من ضمن فتمت لا يرجع بذلك في مال اليتيم واذا اجر الوصية الصبي او عبد او ماله  
واذا بلغ الصغير له ان يفسخ الاجارة التي عقدت عليه وليس ان يفسخ الاجارة التي عقدت عليه ماله  
اذا اجر نفسه للصبي لم يخرجه من شجرة الصبي لنفسه ينفرد بجوز عذج وفي النصاب الوصية اذا اراد ان  
يشاجر ان اليتيم ولا يكون غاصبا لوجرا لغيره ثم سكتان فيها ومبين له مقدار الاجرة  
المرة الاجرة قال لا ينبغي للمعلم الوصية ان يشاجر ان لا تجعله يبيع مال اليتيم الا ما لا يخرجه

طولية وهل يجره من الصبي لا يجوز في التستين الاولى وفي نسخة  
يجوز ولو شاجر لاجله الجواب على العكس فيسأل وهذا على قياس ما روي ان الاجارة طويلة عقود اما على  
الرواية التي قال انه عقد واحد لا يجوز اصلا وفي الفتاوى الفضل الموصى ان يواجر شيئا من التركة اجارة  
طويلة ليقتضيه بذلك دين الميت وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الاجارة الوصية اذا رهن مال اليتيم بدنه  
نفسه جاز استحسانا وقال ابو بركة لا يجوز قياسا واستحسانا لجمعوا انه لو اراد ان يوفد دينه من مال الصغير  
ذلك فلو ملك الرهن بدل المهرين هلك بما فيه وضمن الوصية للصغير قيمة الرهن اذا كان مثل الدين او  
اقل وان كان اكثر يضمن قدر الدين ولا يضمن الزيادة والاصل فيه فصل البيع الاب والوصي اذا باع مال  
الصبي من ماله على الاب والوصي دين بصير صاعدا لبيع وتم وللوصي ان يدفع مال الصبي مضاربة وصفا  
وان يشارك بغيره وفي نسخة الوصية اذا اخذ مال اليتيم مضاربة وفاد بالقاضي الوصية يودع مال  
اليتيم ويعبر بوضع الوصية اذا اخذ من اليتيم من اربعة قال الفضل ان كان البذر على اليتيم لا يجوز له  
جعل الوصية على نفسه فعلا قياسا على ما في في جواز بيع الوصية مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز في  
المسئلة دليل على ان الوصية ملك الاستقراض من مال اليتيم وفي نسخة ما يدل على انه لا ملك وليس له  
الحوائج ذكر فيه اختلاف المسايخ وفي الحيل لشمس ثمة هذا الوصية اذا استعار دابة ليعمل بها هلا من  
اعمال اليتيم فعل وجاز الخ الذي ذكر حتى صار مخالفا وعطبت الدابة الضمان في مال اليتيم وفي جامع  
الصغير فاسمة الوصية الوصية على الوثيرة جازية ومقاسمة الوصية الوثيرة على الوصية باطلة ونفسه المسئلة  
اذا كان الوثيرة فابيا فقام الوصية الوصية لثالث بصر فالثالث الى الوصية له وامساك الثلثين للورث  
فهذا شيء من الثلثين هلك من مال الوثيرة ولو كان الموصي له غايبا فقام الوصية الوثيرة وورث الثلثين  
للورث وامساك الثلث الموصي له فضاء الثلث الثلث في يد لا يملك من مال الموصي له وله ان يشارك  
الورث في اخذ ثلث ما فيه وفي الاصل الوصية الوصية بصر الوثيرة وتغرل نصيب كل انسان فهذا على  
خمس اوجه ان كانت الوثيرة كلهم صفارا لا يجوز قسمه اصلا كالوابع مال احد اليتيمين من الآخر والاب  
لو قسم مال اولاده الصفار جاز كالبيع والحيلة للوصي اذا كان الصغيرين ان يبيع الوصية حصصا للصغيرين  
مشاعا من جمل ثم يقاسم مع المشتري حصصا للصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم تشتري حصصا للصغير الذي  
باع حق مما رجع احدهما من الآخر الوجه الثاني ان كانت الوثيرة كلهم كبارا وبعضهم حضور وبعضهم غيب  
فقامم بحضور واخر نصيبهم جاز في القسمة ان كانت التركة عروضا ما في العقار فلا لان القسمة كالبيع  
وليس للوصي ولا يبيع على كبار الغيب العقار بخلاف الموقول والثالث ان يكون الوثيرة صفارا وكبارا



والكبار غيب لا يجوز قسمة في العقار لما قرر وكذا في العروض لان الوصى ليس له ولاية القسمة في العروض على  
الكبار القتيبة البيع فصار كان الكل صغاراً ولو كان الكل صغاراً قد ذكرنا انه لا يجوز قسمة فكذا هذا  
الرابع اذا كانوا صغاراً وكذا احصوا فغلب نصيب الكبار وهم حضور فوضع اليهم وعزل نصيب الصغار  
جملة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصغار جازوا الخامس اذا عزل نصيب واحد من الصغار والكبار قسم  
بين الكل فالقسم الكل فاسد اما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصص الصغار جملة ثم قسم  
الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القسمة فيما بين الصغار واما وفي الام  
والعم والاخ تقاسم لولد الصغير مقولة التي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير ارب لا وصى الا في  
لا ملك قسمة عقار له على كل حال ولا ملك قسمة ما ورثه الصغير عن غير الام للعقار والمنقول جميعا وفي  
الجامع الصغير وصى لخال باليتيم ان كان خيرا لليتيم جاز بان كان الحال عليه ملاء من المجل وفي النسخة  
الوصى لا ملك عن ترك جارية اليتيم الى بلد تقاضى دينه كذا روى عن امه وفي الفتاوى الغضبية وصى بخروج  
في عمل اليتيم واستأجره من مال اليتيم وسق على نفسه من مال اليتيم مالا يتدبره له ذلك وفي التوازي  
عن نصير هكذا قال بعضهم لا يجوز قال الفقيه ابو الليث ان الوصى فقير يجوز كله قد لا بد منه  
يركبه هذا السخط القول له ومن كان فقيرا فلما كل المعروف الوصى المستملاك مال اليتيم كيف يشاء  
قال الشري له شيئا وعطى له ثمنه من مال نفسه ولو وضع هناك من غير هذا كلف رجوان بن اسحق  
وفي التوازي الوصى اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار في واقعات الناطق  
وفي الايضاح في باب مفاصلة الوصى الوثية وعليه من الوصى مصرف في كفو المثل وكذلك لو كفته من ماله  
واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله له ان يرجع وقد ذكرنا وكذا الوارث لو كفته من ماله وكذا  
لو قضى الوارث الوصى نيا من ماله كان له ان يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى الوصى طعاما للفقير  
او الكسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال الصغير واما شرط شهادة الشهود لان قولنا يصيبه  
في الانفاق ولكن لا تقبل في الرجوع في مال اليتيم لا بالينة وفي التوازي اذا انفق الوصى مال اليتيم في تعليم  
القرآن والادب يجوز اذا كان اليه رشداً استكف قد يصلح لذلك وهو جاز وان لم يكن رشداً يتكلف  
قد ما يقرضه رجل وصى بان يقصد فبذلك ماله فلو وصى ان يجعل ماله على الغاصبة عليه ولو وصى  
الوصى الى اولاده الكبار جاز وكذا يدفع لامرته ولا يدفع الى اولاده الصغار ولو قال اوصيت بثلث  
مالي الى فلان بضعه فلان حيث شاء لا يصعب في نفسه وفي اولاده الصغار رجل وقف ولم يجعل قيا ووصية  
وصى اوقافه الوصى من يرفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه الرشاد وفي المسئلة حكايه نصير جاز

المشداد ومعه صنف فقال له ان هذا الصنف اوصى الى وان هذا قد ارك ومطلب ميراثه قال لا يدفع اليه حتى  
تستأنس منه الرشاد ثم عاد الرجل الى المشداد فقال ان اردت ان اتخذ له مقيصا في هذه الايام فقال الصنف  
لا يتخذ في هذه الايام فان هذه ايام العيد والاحتياط يطلب الاجر اكثر فقال شدا ودفع اليه فانه يصلح  
**جواب آخر** احد الوصيين لا منفرد الا في ثمانية مواضع بخلاف الميت وشرا ما لا بد للصغير منه كالطعام  
الكسوة وبيع ما يخشى عليه التلف وينفذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه الحضور وحق  
الغصب والودائع وقبول الهبة جمع الاموال الضائعة وفيما عدا هذا الموضع على الخلاف فعند من  
منفرد وعند من لا ينفرد وسواء اوصى اليه مائتا او على التقايب هو الاصح هذا في الجامع الصغير وفي  
الايضاح اذا مات الرجل وفي يده ودايع ودينون على قوم شق وعليه دين واوصى الى رجلين فقبض احدهما  
المال والودائع من منزل الميت بغير صاحبه وقبض ذلك الورثة بغير الوصيين وبغير ما يرثه الورثة  
من ذلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احد الوصيين منفرد بقضاء الدين ومنه الوديعه وكذا احد الورثة  
ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين المتركه فضاكت يده لا يضمن ولو اخذ احد الورثة  
ضمن حصص اصحابه من الميراث ولو كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة استحق ان لا يضمن ولو كان  
المال وديعة عند اثنين وعليه دين يحيطوله وارث واحد فدفع المستودع الى الوارث بغير القاض  
فضاع في يده فصاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث يعني ان كان للمال في  
يد محصنة ولو كان المال في يد الغاصب كذلك لان له يدا صحيحة وكذا احد الورثة لا ملك الاخذ  
من المستودع والغاصب انما ملك الاخذ اذا كان من منزل الميت وفي الجامع الكبير آخر الكتاب باب من  
القضاء احد الورثة اذا قبض شيئا من المتركه فضاع ضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يخاف الضيعة  
الوصى يضمن مطلقا واحدا الورثة لو قبض نيا للميت على رجل او وديعة له عند رجل فضاع عند  
يضمن **الفصل السابع في الدعوى والشهادة** وفي التوازي سئل ابو القاسم عن رجل وصى  
وقال في وصيته من ادعى علي شيئا وراه الوصى ان يعطى له ففعل قال كان مشايخنا يقولون هذا  
الحكام باطل وقال نصير جاز ولو قال في وصيته ما ادعى فلان بن فلان من مال الذي في يدي وهو  
او قال قصد قوه فمات الرجل قال ابو القاسم ان لم يسبق من فلان دعوى شي معلوم لا يلزم بهذا القول  
شي وان سبق دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت قال الفقيه ابو الليث ان قال في وصيه فلان علي  
حق فصدق به صدق الى الملك عند اصحابنا وبه نأخذ فان قال فمات فلان رايه عن اصحابنا وينبغي ان  
يكون الجواب كما قال ابو القاسم مريض قال ان جاء رجل يدعى على ابن الدارهم المسمومة فاعطى قال



ان لم يقيد اعطاء برأى الوصي او برأى رجل عتيق كانت الوصية باطلة المرأة ياخذ من هاتركه عن  
رضى الوثيرة ان كانت التركة دراهم او دنانير وان كانت التركة شيئا يحتاج الى البيع مبيع ما كان اصله يستحق  
صدقا ان كانت وصية من جهة زوجها او لم يكن ولو مات رجل ولم يوص الى احد جعل الحاكم رجلا  
وصيا فادعى عليه رجل نيا ووديقه وادعت المرأة معها قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى لها  
منع من المهر قدر ما جرت العادة في النجول فالقول قول الوثيرة في ذلك المقدار وما زاد على ذلك القول  
قول المرأة ثم تؤدى اليها باقي المهر وان ادعت قدر مهر مثلها وكفى بالنكاح شاهدا ولا يؤدى للدين  
الوديعة الا ان ثبت عند الحاكم وهكذا ذكر في نكاح الفناوى ان القول قول المرأة عند وقا الزوج اقلت  
عليه الف درهم ان كان مهر مثلها قوم ادعوا على الميت دينا ولا يقبض لهم والوصي يعلم ببيع التركة من الغريم  
ثم يحج الغريم فصيصة صامسا فان كانت التركة كلها صامسا ودعم ثم يحجون هذا في النوازل والفقهاء  
الصغرى مدون الميت اذا دفع الدين الى وصي الميت براء ولودفع الى ورثة الميت براء بحجسته وفيه التواضع  
خاصة غمما الميت الدين الميت عليهم دين سواء كان على الميت دين او لم يكن وهل له ان يقبض ان كان على  
دين بخاصه ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي او لم يكن  
يملك الوارث بيع التركة المستغلة بالدين المحيط الا برضى الغرماء وفي المستق عن رجل وصى الى رجل  
ولم يوصي فادرك الصغير للميت حق على رجل يقبض الوصي الدين بعد ادراك الصغير وان لو كان لابن  
نمائه عن القبض بعد ادراك فقبض لم يحرقضه وفي كتاب الكاتب باب كتابة الوصي اذا قبض للميت بعد  
ما خرج من الوصاية ان وجب عقد الوصي عقد يرجع فيه حقوق العقد الى العاقد بحرقضه ومن  
المدين ما اذا كان موقفا لليتيم او وجب عقد الوصي عقدا لا يرجع الحقوق فيه الى العاقد لا يبرئ  
المدين الوصي اذا ابرأ غريم الميت فهو فرع مسألة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن وقد ذكر  
في باب الوكالة **الفصل الثاني في الضمان** وفي ادب القاضي للخصاف السلطان اذا طمع في مال اليتيم  
فصانعه الوصي بعض مال اليتيم لم دفع ظله ان مكنته دفع ظله من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن وان لم يمكنه  
من غير ان يعطى فاعطى لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من  
ماله لو لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم انه يأخذ بعض ماله فيه كفالة لا يسعد ان يدفع من مال اليتيم  
فان دفع ضمن وان خشي اخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه كان  
السلطان هو الذي يسقط يد واخذ لضمان على الوصي رجل مات وخلف ابنتين وعصبته فطلب السلطان  
التركة ولم يبق له شيء من التركة باء الابنتين حتى ترك السلطان التعرض

قال الم بقدر على تحصيل التركة الا بما غرم السلطان فذلك محبوب من جميع الميراث وليس لها ان تجزأ  
من نصيب العصبه خاصة هذا قول الفقيه ابو جعفر وفيما وى النسف الوصي اذا طولت حياية دار اليتيم وكان  
بحيث لا يمنع اذ ادرك المنة فدفع من التركة حياية دار لا يضمن في النوازل وصي من مال اليتيم على سلطان  
وخاف ان لم يهره نزع ماله لا يضمن وكذلك للضارب الفقيه ابو بكر الاشكاف ليس هذا قول علماءنا  
بل هذا قول محمد بن مسلمة اخذ رواية ابو س والشر المشايخ اخذوا بهذا القول وفي اجازة قفاوى الفقيه  
الوصي اذا اتفق على باب القفس فما اعطى على وجه الاجارة لا يضمن في اجازة الشل وما اعطى على وجه الرقبة  
**وما يتصل بهذا مسألة المصادرة** سئل الامام النسف عن صود فقال رجل دفع اليه والى عوانه شيئا غي  
فدفع اليه هل يرجع عليه قال له وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع قال الامام النسف ولا  
اليزدجى يرجع وان لم يشترط الرجوع وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب القضاء وفي النوازل قوم وقت لهم  
المصادرة فامر رجل بالان يستقرض لهم الا وسبق في هذه الموفات ففعل المقرض يرجع على المستقرض  
والمستقرض هل يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط يرجع اختلف المشايخ فيه وقد ذكرنا  
**كتاب الديارات** وهو مشتمل على اربعة فصول الاول في قتل العمد وثانيا في قتل الخطا وثالثا  
في الاطراف والرابع في الجناية على غير بن آدم وما يوجب الضمان من ذلك وما لا يوجب الفصل الاول في قتل  
العمد وفي الخبر يد بقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر واخر بالعبد والعبد بالحر والمسلم بالكافر الذي  
الذي يؤذى الجنية ويجرى عليه احكام الاسلام ولا يقتل المسلم بالمسلمان لا قتل والد بولد ولا جد  
من قبل الرجال والنساء وان علا وبولد الولد وان سفل وبقتل الولد بالوالدة ولاقتل المولى بعبد ملك  
بعضه او كله وبقتل سليم الخواج سناضل اطراف والبالغ والعاقل البصير والمجنون وبقتل الجماعة بالواحد  
والواحد بالجماعة قصاصا ولا يجب مع القود ثمن من المال ولا قصاص من بين الاحرار والعبيد ولا بين الذكور  
والاناث فيما دون النفس وليس للجنين والمجنون عمد وهو خطا منها وفي المسئلة لو قتل صبيًا خرج رأسه واستقل  
ولم يخرج منه شيء غير لا فقه عليه لان كون مع الرأس نصفه او اكثر القاصي اذا قصص بالقصاص على القاتل فله  
ان يدفع الى ولي القاتل من القاتل لا قصاص عليه استحسانا ويجوز عليه الدية وان جن بعد الدفع بقتله وركب  
الحسن عن الحج انه يقتل وفي الفتاوى الصغرى من جن ونفق اذا قتل انسانا في حالة الافاقة تقتل القاتل  
فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا عبد قتل كراهة عند الرواية  
لهذه المسئلة وعن الفقيه ابو جعفر انه يقتل رجل قتل خنثى وبنته كاحه سقط القصاص قال سمعت ابا عبد الله  
رجل قتل عبد الرقعة عدا لاجل القصاص **جواب آخر** في الموجب للقصاص وفي الجماعة الصغير رجل ضرب رجلا



تقتله فان اصابته احد من قتل عند الكل وان اصابه بظهره ولم يخرج منه فقتله ما لا شك انه يجب القصاص وكذا عند  
ابن ابي شيبة والرواية وفي رواية الطحاوي عن ابي ابيح انه لا يجب القصاص فعليه من الرواية تعتبر بخرج سواء كان  
حديدا او عودا او حجر بعد ان يكون له نقصان بها الجرح قال الصدوق الشهيد في نسخة وهو لا يصح ان القصاص  
عند ابيح الجرح ويختلف الميزان من الحد يد على الرويتين وان اصابه العرق فقتل عند ابيح لا شك انه لا  
يجب القصاص وعندهما كذلك لانه في معنى العصا الصغيرة فان كانت عصا عظيمة عند ابيح لا يجب القصاص  
وهو قول الشافعي وعندهما يجب جل احى ثورا والقي في نساء او الفاء في فاء لا يستطيع الخروج منها  
فعليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يلبس عادة كالسلاح الا انه لا يحمل النار كالسلاح في حكم الكا  
حتى لو توفرت النار على المذبح وانقطع بها العروق لا يجب كذا ثم كيف يستوفي القصاص قال في نسخة الامام  
الوالد من الجامع الصغير عندنا استوفى بالسيف وعند الشافعي حرق بالنار ولو غرق صبيا او بالغيا في البحر لا  
قصاص عليه عند ابيح وعندهما يجب القصاص والجرح العظيم على هذا الخلاف ولو ضربه بالسوط والى المضراب في  
لا يجب القصاص عندنا ولو ضرب رجلا بليلة القصب عليه القصاص وكذا لو غرزه بآبرق فقتله وفي شرح الطحاوي  
اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب العنق  
يقتصر ان كان عمدا وان كان خطأ يجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى الجانب الآخر ثلثا  
الدية هذا اذا كان ما يعيش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحيوة فعلا  
بيعه مع الاضطرار الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتصر العمد ويجب الدية في الخطا والذي ضرب العنق  
بغيره وكذا الجرح رجلا جراحة مثخنة ما لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة اخرى فالقاتل هو الذي جرح  
الجراحة المثخنة هذا اذا كانت الجرحان على النعامة فان كانا معا فكلما قاتلوا وكذا لو جرحه رجل عرس  
جرحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلما قاتلوا لان المقتولين جرحا واحدا وسلم من الكثير وفي  
التجريد لو الفاه من رجل اوسط لا قصاص فيه وعندهما يجب في المنتفخ رجل قطر رجلا فطرجه فقتله مع لم يكن عليه  
قود ولا دية ولكن بغيره وكجس حتى يوجت وعن ابيح عليه دية ولو قط صبيا والقاء في الشمس وفي يوم بارد  
حتى مات فعلى عاقلة الدية رجل قتل آخر وهو في النزاع قل ان كان يعلم انه لا يعيش ولا قصاص من الكوفة والكوفة  
والجواه والدمعة المسائل في المنتفخ وفي التوازل رجل ضرب رجلا بغير سيف فشق السيف العمد فاصابه قتل  
لا قصاص فيه ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل الله يتكلم بها الذكاة في البهائم يتعلق بها القصاص وفي  
بالآدمي وما لا يابى لا يجب القصاص ولو قتل رجلا بآبرق فقتله لا اذ غرزه في القمل ولو ضرب بالسوط  
القصاص **لوع آخر** وفي التوازل رجل قال لا خير عندك دعي فلف درهم او بفسل فقتل يجب القصاص ولو قال له قتله

فقتله لا يجب القصاص من يجب الدية وفي التجريد لا يجب الدية في صريح الروايتين عند ابيح وهو قولهما وفي رواية يجب  
ولو قال له اقطع يدي فقطع فلا شيء عليه وكذا في جميع الاطراف وفي المنتفخ لو قال لا اقطع يدي على ان يعطيني  
الثوب او هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل القطع ولو قال لا اخرجن علي فمأخوذ  
فجرحه جرحا لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا يستحق جانيا وعليه الدية ولو جرحه بالجرح جرحا يعيش من مثله لا يستحق  
قتلا ولو مات من ذلك لا شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة صورة ما رجلا قال لا اخرجن الي اقبضه وكسره  
فمأخوذ فاصابعه فذهب صوته الا يضر شيئا وفي التجريد لو قال لا اخرجن ابني وهو صغير فقتل يجب القصاص وفي  
كذا لو قال له اقطع يدي فقطع فعليه القصاص وفي العروق لو قال لا اخرجن اخي فقتله فهو وارث القصاص ان يجب القصاص  
وهو رواية عن ابي بن روي هشام عن ابي ابيح انه قال يجب الدية وفي الكفاية للبيهقي جعل الاخ كالا بن  
وقال القياس ان يجب القصاص الكل في الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح بهذه البعارة في الا بن يجعل ان  
يكون قد اوجه القياس ولو قتل اقل ابي فقتله يجب الدية ولو قتل اقل من فقتل يجب القصاص ولو قال اقل عبد  
او اقطع يدي فقطع لا شيء عليه **جلس آخر** وفي شرح الطحاوي لو قتل الرجل عبدا وله ولي واحد فله ان يقتل القاتل  
قصاصا سواء قضي العاقبة او لم يقض ويقضه بالسيف ويضرب على رية ويقتله ولو اراد ان يقتله بغير السيف  
منع من ذلك ولو فعل ذلك بغيره الا انه لا ضمان عليه وصار مستقيا حقه سواء قتله بالعض او بالجرح او ساق عليه  
دايته او حفر بئر فالقاتل فيها او باي نوع من انواع القتل وله ان يقتله بنفسه ويامر غيره بقتله فاذا قتل غيره  
بامر من مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل هذا اذا قتل ولا امر ظاهره اذ اقل فقال الولي كنت امرته فانه لا  
يصدق في ذلك ويجب القصاص على القاتل وفي التجريد القصاص مستحقه من مستحق ماله على ابيح الله ويدخل  
في ذلك الزوج والزوجة وليس بعضهم ان نقص دون البعض اذا كانوا اكبارا وليس لهم ان يوطأوا باستيفاء  
فلو كان القصاص بين رجلين فعلى احدهما قتل الآخر يجب نصف الدية في ماله في ثلاث سنين وقيل الاخر فلم يعلم  
او علم لا فقه عليه عند اصحابنا الثلاثة واذا قتل عبدا فالاقتصاص على القاتل السيد وكذا الوليان ولو قتل  
احدهما فمقتل الواحد من الوثية ولو صالح احد الوثية او المولى القاتل من حقه على مال جان وله على القاتل ما شرط  
في عقد الصلح في ماله ولم ينص على حصة من الدية او القيمة وفي الجمع الصغير القصاص حق الوثية ابتداء وعندهما  
حق الميت ثم ينتقل الى الوثية ويقضى ديون الميت من الدية ويدل الصلح **وما ينصل مسائل الفصل** وفي الجمع الكبير  
آخر باب الشهادات الا لا يقتل اباها ابناغي ويقتل بنو الاعمام والاخ المسلم يقتل اياه المسلم وفي التوازل  
ولا يقتل اياه المسلم وفي التوازل الخناق والمساخر يقتل ان اذا اخذ لانهما سايمان في الارض بالفساد فلان بابا  
ان كان قتل الظفر مما قبلت بونهما وبعد ما اخذ الا ويقفلان كافي قطاع الطريق وكذا الذي يدعي المعرفة والذي







فقد هاضم القابض يذاليد ولو عقر راع رجل فجز بالعضوف من راعه من فيه فسقط بعضه ورد بعضه  
العضوف فدية الانسان من راضم القابض راع راع وهذا بخلافه اذا كان في يده فيقتبش بالثوب  
فجز به صاحب الثوب من يد المشتبه فخرق الثوب من المشتبه نصف ذلك وان كان الذي جرب الثوب من  
الثوب من جميع الخرق ومسله وضع الرجل على المكعب في المسائل في الفتاوى **جنس آخر** رجل جرب في الطر  
فوقع في الانسان ومات جوا او عطشا او غما قال ابو حنيفة لا ضمان على الخاف وقال بعض الكل وقال ابو حنيفة  
ضمن وان مات جوعا فلا ضمان في الجريد وفي النوازل رجل خذ رجلا فادخله بيتا وسد عليه بابا حتى مات منه جوعا  
او عطشا او الفتوى على قول راع لانه لا يضمن الجميع واما اذا سقى رجل رجلا السم حتى مات من السم  
ان دفع اليه حتى شربه ولم يعلم فالتى عليه ويرث منه وكذا لو قال لآخر كل هذا الطعام فانه يطيعه كله فلا  
هو مسموم فالتى لا يضمن رجل ادخل ثوبا او صبيا او غنما عليه فسقط عليه البيت ضمن الغنم والنعوه دون النائم  
**جنس آخر** الغرة وفي الجريد رجل ضرب رجل فقتل جنينا ميتا ففدية الغرة عبد او امه يساوي خمسين  
درهم ذكر الوانثى والغرة على العاقل ويقسم بين وثي الجنين ولا يرث الضارب بها شيئا ولا كفارة على الضارب  
وان القتل حيا فمات فدية كاملة وان القتل جنينين وجب كل منهما مائة الا ان الجماعة ما يجب على الاغترار  
ولو مات الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه فدية الام ودين الجنين وان خرج بعد موتها  
ميتا فعليه فدية الام ولا شئ في الجنين ولو ضرب رجل امه فالت جنينا ميتا فدية نصف عشر فدية ان كان ذكر  
او عشر فدية ان كان انثى لان الواجب الذكر والانثى خمسين درهم وهي نصف عشر فدية الذكر وعشر فدية الانثى  
وعن ابن لا شئ في جنين الامه ويجوز نقص من الام وهو جنين الدابة ولو استبان شئ من خلقه شعرا او ظفرا  
بحي الغرة وفية في التامة وفي فتاوى الصغرى المرأة اذا ضربت بطن نفسها او شويت دواء لطبخ الولد متعاقب  
فطرح بطنها عليها الغرة وهذا اذا فعلت بغير إذن الزوج لا يجب شئ ولو عالجت حتى سقط الولد فمات  
ولو مرت امرأة حتى سقطت لاضن المأمورة **جنس آخر** في مسائل الصبيان رجل اعطى صبيا سلاحا لم يملكه  
الصبى بذلك جناية الصبي على عاقلة المعطى ولو لم يقل له اسكه في المختارة يضمن صبيا وكذا لو قال الصبي  
الشجر وانقص ثماره فصعد وسقط صنم الآمر وكذلك لو امر عبد الغير بكسر الخطباء وجعل آخر ضمن ما نزل  
منه ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن له دفعه بالاجماع التحليل بالغ العاقل اذا اخطأ  
بالان يقتل رجلا ففعل ضمن عاقلة الصبي ثم رجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر علم الصبي بفساد الامر ولم يعلم رجل  
صاح صبيا على حائط فوقع فالت لا يضمن وفي النوازل لو قال له لا تقع فوقع فالت لا يضمن ولو قال له تقع فوقع فالت  
يضمن رجلا هذا في شرح الحماوى اذا كان الجاني صبيا او مجنون لا يجزى امان ان يكون في بني آدم او في الاموال وفي بني

وفي بني آدم لا يجزى في النفس او في ماله او في العبد او في الاموال او في العبد او في الاموال او في العبد او في الاموال  
كان في بني آدم فمعه وخطاؤا سؤل فان كان في النفس جناية العاقلة وان كان في العبد والاموال  
فتمت ما بالغة ما بلغت الا اذا زادت على عشرة آلاف فمقتل عشرة وفي الامه نقص من خمسة آلاف عشرة  
ظاهر الرواية ولو كان في ماله او في النفس احرأ المبلغ نصف عشر الدية في الرجل خمسين وفي المرأة مائتا  
ورضوا بحب ماله الا وان بلغ نصف عشر الدية بحب على العاقلة ويؤخذ في سنة واحدة فان اجازوا الثلث  
نوخذ في السنة الثالثة وهذا في الاحرار وفي العبيد والامه في ماله او في النفس جناية ماله هذا في الجناية على  
اما في المال فيجب ماله بالغة ما بلغت **نوع آخر** رجل جامع صغرة لجامع لها فماتت ان كانت اجنبية بحب الدية  
على العاقلة وان كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج ولو اذن كانه امرأته بحجر او غيره بحب عليه  
المهر صينان وقت احدهما على الاخرى فماتت بكارة احدهما بفعل الاخرى بحب مهر المثل على المصيبة وعلى  
هذا في الفتاوى الصغرى لو ناصبه مصيبة لاحد عليه وعليه المهر لانه مؤخذ بافعاله وفي نوادر هشام  
صبي ابن اربع عشرة سنة تزوج امرأة يتبا بغير امر به فوطئها لامه عليه يعني اذ لم يجز الا بالجماع وان كانت بكر  
فاقتضها وهي ثامة لا يدري ولم يزوجها فلام عليه مهر مثلها والمجنون كالصبي وفي النوازل المجنون او البكر  
اذ قتل انسان فقتله المولى عليه بضميمة البعير دية المجنون كذا قال الفقيه ابو الليث في النوازل وفي السنة رجل  
معه كسوف ماله فضر به انسان فسقط ميتا وتوى الماله فالقاتل ضامن لذلك الماله وثابة الفتوى عليه **جنس آخر**  
في مسائل العبيد وفي شرح الطحاوى في الجناية على العبد في ماله او في النفس لا يجزى امان ان يكون مستملا او غير مستملا  
وكل جناية لو كانت على الحر بحب كل الدية فاذا حصلت على العبد وهي مستمكة وكل جناية بحب كل ماله  
فقتل العيين وقطع اليدين والرجلين والذكر وقطع يد رجل من جانب واحد ولو كانت الجناية على الحر لا تجزى  
كالذية لقطع يد رجل من خلاف فذلك غير مستمكة والاصل ان كل جناية لو حصلت على الحر والمملوك  
كالوضعية فيها خمسين درهم وذلك نصف عشر الدية واذا حصل العبد بحب نصف عشر فدية الا اذا بلغت خمسين  
نقص نصف درهم وان كانت ذرا واحدة او عينا واحدة بحب نصف الفقة الا اذا بلغ نصف الفقة خمسين  
درهم ثم نقص منه خمسة دراهم وان لم يكن لها رثن فقد جاز العبد نقصا قيمته وفي قطع اذن واحد  
ونقص حاجب واحد رايان واختار الطحاوى انه بحب نقصان قيمته وكلاما غير مستمكة وفي رواية اخرى  
فقطعهما ونقصا مستملا فيجب نصف قيمته ثم ان كانت الجناية مستمكة فنقصا في المولى بالخيار ان شاء  
حبيب العبد بنفسه ولا يرجع بشئ وان شاء سلم الى القاتل ورجع بقيمة وعندهما ان شاء سلم ورجع بالقيمة وان شاء  
حبس عند نفسه ورجع بالنقصان وفي المتن اذا قطعت يد العبد خطا فماتت قيمته ما نقصت الا اذا بلغ



الافنح منقوصة درهم فكذلك جناية دون النقص قد قال ابو جعفر في الحجب من العبد والاذن والحيمة  
وفي الاصل لا يزداد على الف درهم وفي سنة ما نقصه فلان بلغ خمسينه منقوص نصف درهم **نوع آخر** رجل امر  
رجل بان ياتو فابق فهو من وكد الامر ما يقبل نفسه فقتل والعبد صغير وكبير ولو امره بان يفسد شاة  
مولا ففعل لا يضر الامر اصل هذا في شرح الطحاوي انحر البائع اذا امر عبد صغيرا او كبيرا فافسد شاة في الجاه  
او محجورا عليه لقتل رجل خطأ فقتل خاطب وهو المأمور بالدفع والغذاء في كل موضع لا يكون من حجب القصاص  
ثم رجع مولو العبد باقل من قيمته ومن دية المقتول على الامر في ماله حالا ولهذا التوقف في حاله استعماله  
والعبد المقتول لو جنى جناية عند الغاصب بخير مولا بين الدفع والغذاء ثم رجع بذلك على الغاصب كذا  
هذا لان الامر استعماله وغصبه لو كان الامر صبيًا اخر ما ذوقا ولو امر جانيًا بذلك لا يلزم الامر شاة  
لو كان الامر محجورا لا يضر شيئا من ضمان الغصب الجناية ولو كان الامر عبدًا ان كان ما ذوقا وهو صغير وكبير  
والما مؤثر ذوقا ومحجور صغير وكبير لم يوجب له الموت بالدفع او الغداء ثم رجع باقل من قيمة المأمور  
وارث الجناية في قيمة الامر **وما يتصل بهذا الفصل** مسألة صارت واقعة وهي استعمال العبد كالحل  
في الحكم لا يوجب ضمان فلو كان للمأمر عبد فامر عبدًا بالحق بعينه في ذلك حتى لو استعمل عبدًا آخر ضيق عبد  
لحما ففعل شي ففعل بغيره ان المولى يضمن وامر لا يضره وكيفه الضمان فذكرناها **الفصل الثالث في**  
**الاطراف** بدأ بمسائل الحجة ثم بالعين ثم باليد والرجل والاصابع وفي شرح الطحاوي رجل  
حلق لحيه رجل اوراسه او تنقها بوجع سنة فان مضت السنة فلم يثبت بحبب الذية ولا قصاص الشعر ولو  
مات المحلق والمستوف قبل الحول فلم يثبت فلا شاة عليه عذع وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكنف يعق مع  
الشعر ويغير الشعر فحجب القصاص في الحجة انما حجب الذية وفي الشارب انما كانت متصلة او خفيفة واقعة  
اما اذا كان كحجب حكومة العدل وفي الشارب اذا حلق ولم يثبت حكومة العدل قال الفقيه ابو جعفر  
ان كانت الحجة بحاله مناعيب سائر الحجب شي ولو حلق نصف الحجة بحجب نصف الذية اذا علم انه نصف وان  
لم يعلم ان الغاية كحجب حكومة العدل وفي الفتاوى الفضل اذا انتف بعض الحجة بحجب حكومة العدل وفي  
الحجة اذا اصالح ثم نبت رجع بما دفع ولو نبت ميتا وهو ثابت لا يحجب شي وعندهما بحكومة العدل والفقيه  
ابو الليث كان يفتي بغيرها اذا نبت ميتا بحجب القصاص وفي العيون بحكومة العدل اذا انتف بعض الحجة  
نفس الذية على ما ذهب على ما ذهب عليه الجاهل بحسن ذلك في العبد ان لم يثبت بخير المال ان شاء تركه وان شاء  
دفع العبد واخذ القيمة واما العيون ففي شرح الطحاوي القصاص من العين انما يحجب في ذهب ثمانية والعين فاقعة  
اما اذا قطع الحرقه قلعا وجب بالسكين بحبب الذية دون القصاص لا نعتى يؤدى الى استيفاء الزيادة

لان فيها من العروق ما يمنع التساوي وطريق استيفاء القصاص ان يدعى القاضى بالبراءة فوق عليها الثاني فحجبها  
ونقصها من العين التي يفتن فيها او عسل الاخرى بحرقه او قطة مبلولة فاذا سال فاطر كذبه ونقصها  
واذا انكر الضارب في كذا العود وعينه عرف ذلك منظر لا طباء اليه وقيل قال ابو جعفر ان مستقبل العين من  
مفتوحة العين ان دعت عينه علم ان الضارب وان لم يعلم بذلك يعتبر ذلك الذم والاعتبار والقول  
قول الضارب مع يمينه على البتات ولا ينقص اليمن اليسرى ولا اليسرى باليمين وان عين الجاني عليه حولا  
لضرب بصره ولا ينقص منه شيء فاذا ضرب ما قيل اقتص منه وان كان الحول سديا بعين الجاني دون الجاني عليه  
بخير الجاني عليه ان شاء اقتص وان شاء ضمن نصف الذية في ماله رجل اذ هب العين اليمن من رجل ويسرى  
الجا ذاهبة ويمينه صحيحة اقتص له وترك اعوى ولو ضرب العين من يمينه فابق بعض الناظر لم يكن فيه القصاص  
وفي حكومة العدل ولو ضرب عين رجل عبد اصابه ضربت خفيفة فذهب ضحها فيها القصاص انما  
من ذلك فدية النفس على العاقلة ولو قصد بان يضرب يدا آخر خشية فاصاب عينه وذهب بصره بحب  
الذية لانه شبه العمد وفي العيون عن اذ انقوت شيئا من انسان فاصبت ثمانية سوى ما تعمدت فهو عد  
ولو اصببت بذلك غيره يعني غير من قصد به فهو خطأ وفي الضارب في تفسيره اذا قصد بان يضرب يدا رجل  
بالسيف فاخطا فاصاب عينه واما ان راسه فمؤثر ولو اراد رجل افاصا عينه فهو خطأ وفي المتن رجل  
في اللعب وكذا احد ما صاحبه فذهب عينه او انكرسته فهو عد ولو ضرب رجل امرأة او على القلب القصاص  
لا يجري بين اطراف الرجل والمرأة وفي عين الاعور نصف الذية وقال بعض العلماء كل الذية لان العين  
له كالعينين المصق اذ ارمى مما فاصاب عين امرأة والرمي من سبع سنين او نحو في النوازل عن ابى بكر  
الاشكافي انه يحجب مال الصبي ان كان له مال فان لم يكن له مال فنظر الى الميسرة ولا ضمان على والد فكل  
الفقيه ابو الليث انما قال يحجب ماله لانه لا يرى العجم عاقلة قال الفقيه لو كان للمصبة عاقلة يحجب عليهم  
اذا شهدوا واما اذا اقر الصبي او شهدوا الصبي لا يحجب شي وذكر الناطق ان ضمان العين على من التمس  
احدها ان يكون احدهما نصف بدل الذية وهو الاخرى في اخر نصف الذية وفي الملوك نصف القيمة  
والثانية ان يكون في احدهما ربع بدل الذية كاليهم ثم التي يحمل عليها ومركب نحو الفرس والبغل والا  
والبقرة والثالثة ان يكون الواحد من العينين ما ينقص من قيمته كالشاة والكلاب المستور وغير ذلك  
واما السن وفي شرح الطحاوي في السن القصاص الشية بالثنية والثانية بالثاني بالضرر بالضرر ولا  
تؤخذ الا على الاسفل ولا الاسفل الا على الاجماع ولو كسرت او نزعت من اصلها يحجب القصاص ولو كسر  
بعضها فاسق الباقية او امرقت او اخضرت او خلتها عيب بوجه من الوجه بالكله لا قصاص ويحجب الذية



ولو ضرب من رجل حرق حركت وسقطت ان كان خطا بحسب ما به على العاقلة وان كان محمدا تقص وفي التجر  
لو كسر بعض السن خاسق الباقي او دخله عيب بحسب حكمه عدول ولا قصاص فيها وفي الجامع الصغير قال بحسب  
السن خمس مائة ولو كسر بعض السن فسقط الباقي لا يحجب القصاص المشهور من الروايات وروى ابن ماجة انه يجب  
رجل لطم رجل لا كسر من سانه استحق من سن الفارث في ذلك القدر واذا كسر ربع سن الانسان والسن كسر  
مثل ربع سن الكاسر لا يكون على الصغير والكبير بل على قدر ما كسر من السن فان كسر نصف سن او ثلثها او ربعها  
كسر استحق الاستطاع في مثله القصاص تقص منه بغيره والكسر اقلها النصف يستحق الاستطاع ان يقتصر منه  
فعليه رش في كل سن خمس من الابل او من البقر ولا مردية الا رش او رش من الادنى على عشرة اشهر  
درهم او عولماية من الابل الا الانسان والمقدم والمؤخر والانياب والشباب والاضراس وفي السن  
نبتت لثمة على الفالق وان نبتت حقة بحسب حكمه عدول وان نبتت سوادا بحسب حكمها لم ينبت ولو نبتت  
المفلوج سنة في مكانها بحسب حكمه عدول وكذا في الاذن للفقهاء اذا عارها الى مكانها فالناسا لا يعتبر  
في شرح الطحاوي وفي نسخة الامام خواجه زاده لو نبتت جلد متفاوت لا شئ على الفأ وفي التواتر عن من  
قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولو نبتت حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضرب من رجل  
فحركت منتظر حولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يؤجل في البالغ وفي الزبايات في كتاب البيع  
اشارة الى انه يؤجل وفي نسخة الامام الحنفى سأل في حولا في الكبير لا يرجع بانه في الكسر الفلع وكذا  
في شرح الشافى وهكذا في الشفة قال وبالا قول يفتى انه لا يؤجل حتى يبرأ حتى حق انتم عما ينظر  
بلوغ الصبي ان بلغ ولم ينبت بحسب على عاقلة خمس مائة درهم وان كان من الجهم ففوق ماله ولو قلع من رجل  
لا يقطع منه ولكن يؤخذ باليد من سنة الى ان يشفى الى اللحم وسقط ما سواه وهكذا في شرح الطحاوي  
وفي فتاوى الصغرى وفي الجامع الصغير وهكذا ذكر القدر في الامام الحنفى والامام خواجه زاده  
فالحاصل ان التزج مشروع والاختار باليد احتياط وفي الاصباح رجل ضرب من رجل فحرقها  
اضطربت ان كان حرقا لا شئ فيها وان كان محمدا ففوق ماله ولو قلع حولا فاحرقها واضطربت  
او اسودت بحسب السن وان اصفرتها خلف الشفخ فيها واختار انه بحسب السن كالاسوداد فلو لم  
تغير لونها لكن تحركت لثمة اخرى قلعها بحسب حكمه عدول فيما اذا اخضرتها او اسودت  
او احمرتها ما بحسب السن اذا قالت منفعة المضع فان لم يبق من السن الا النصف الذي يرى بحسب السن  
ايضا وان لم يكن فيه رايان والضحك انه لا يحسب شئ في فتاوى الصغرى واما اليد والاصابع وفي شرح  
الطحاوي اذا قطع اصبعها ثلاث فاصل في احداهن السن والذية وان كان فيها مفصلا ففي احداهن

نصف يده الاصبع وفي الاصابع في كل اصبع عشر الذية اصابع اليدين والرجلين الشواء واذا قطع اصبع  
رجل فسلت اخرى الى جنبها او قطعت يد الى جنبه فسلت اليسرى فلا قصاص فيها وفيها الارش عند  
وعند ما عليه القصاص الاول والارش الثانية هذا في الساق وفي مجموع الفوارل رجل اراد ان يضرب  
آخر بالسيف فاخذ الآخر بالسيف بيد فحزبها بالسيف سيفه من يد فقطع نصف اصبعه ان كان بين  
فعله القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه يده الاصابع واما الظفر رجل قطع ظفره ان نبتت كان فلا  
على القاطع وان لم ينبت او نبت متقيا ففيه حكمه العدل لكن المتعيب ون مالم ينبت وفيه ارش مقدرا  
قصاص واما اليد وفي شرح الطحاوي اذا قطع اليدين من نصف الذراع خطاف الكف والاصابع نصف  
الذية وفي الذراع حكمه العدل عند دم ولو قطع من العضد والرجل من الفخذ بحسب نصف الذية  
فوق الكعبين ودية اليد بحسب مؤجلة في سنتين ثلثاها في السنة الاولى والباقي في السنة الثانية  
اذا كسر رجل يد عبدا او رجلا لا يحسب الحال شئ هذا في الفتاوى الصغرى ولو ضرب يد رجل فسلت  
ان لم ينقبض ولم ينسبط بحسب يده اليد في شرح الطحاوي قال وفي اليد المشاك حكمه العدل وفي الاصابع  
لا يقطع طرفه بغير فاحرق وكذا العبد بالعبد وكذا بين الرجل والنساء وكذا بين الصبي والنساء  
وفي العيون قال عشرة في الانسان في كل واحدة الذية كاملة الانف والنساء والذكر والعقل والرأس  
اذا حلق فلم ينبت والحية والصلب اذا كسر وانقطع الا اذا سلق بوله وفي الذبذ اظعن فلا تستمسك  
الطعام وعشر اخرى بحسب كل اثنين الذية العيان والاذنان والحيان والحجبان والشفق واليدان  
والرجلان والاشيان والايستان وفي اليدين الذية وفي احداهما نصف الذية وفي الخمين الذية وفي  
احدهما نصف الذية وفي ثدي الرجل حكمه العدل وفي احداهما نصف ذلك وفي حمة ثدييه حكمه  
العدل دون ذلك وفي قطع الذكر من اصله ان كان خطا بحسب الذية وان كانت عمدا اختلفت الروايات  
اوسر انه بحسب القصاص وعن ابي حنيفة لا يحسب لو قطع من الحشفة ففي العدل القصاص وفي الخطا الذية فان  
بقي شئ من الحشفة لا يحسب القصاص بحسب حكمه العدل وهذا كله اذا تحرك الذكر فاما اذا قطع ذكر  
مولود لم يتحرك فيه حكمه وفي فكر العنين والحقى حكمه وكذا السان الاخرس والعين الغائبة الذية  
شوها واليد المشاك والرجل المشاك حكمه هذا في التجريد ولو خذ خصية رجل فشد هاذن هبتا  
بحسب الذية ولو ضرب امرأة حتى صارت مستحاضة بحسب الذية وفي الحرة ينتظر حولا ان برأت لا يحسب شئ  
ان لم يبرأ فعليه الذية وفي الضلع اذا كسر حكمه العدل وفي الضلع اذا قكن بقدر على ان يجمع ففيه حكمه  
العدل وان لم يقدر وصار احد ففيه دية كاملة وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن لم يرض بحسب حكومة



وان لم يكن فيه اثر الضرب فلا شيء فيه وهي معرفة وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الترقق  
اذا كسر حكومة العدل وان كسر كل عظم من حكومة العدل بقدر ما يرى الحاكم بعد نظر ذوي عدل  
من بيع الكسر لوطن بطنه بالرجح فصار بحال الاستمسك الطعام ففيه الدية ولو قطع فوج المرأة  
صار بحال لا يستمسك البول ففيه الدية ولو قطع ذكر من الاسفل فسقطت بحيته ففيه ثلث دية في  
الذكور دية في الانثيين ودية النخبة ودية النخبة ولو قطع لسان صبي ان استعمل بحك الحكومة وان تكلم به  
الدية في الخطا ولا قصاص العمد عن ترائنه بحال لا قطع الكل وفي عين المولود ان البصر الدية في الخطا  
والقصاص العمد وان لم يجر حكومة **جنس آخر في القصاص** وفي النخبة عن من س في جليل بيت ليس بها  
احد ما من جرح احد ما مقولا قال ابو سافنة الدية وقال ام لا ضمه لعله قتل نفسه وفي الفتاوى والقصر  
كلا بازي ودر وازكي افضل فانه بحال قتل كان فيجوز القسامة والدية على اهل تلك المحلة وجملة هذا  
في شرح الطحاوي اذا وجد الرجل قتيلا لا ينج اما ان وجد في غير الملك كما لمعاور او في الملك ثم لا ينج في ذلك  
خاص كالدار والحان وفي ملك المحلة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قسامة فيه ان كان بحال لا  
يسمع الصوت في مصر من الامصار وان كان بحال يسمع فعلى اقرب القرى اليه الدية اما اذا وجد في الملك  
الحاضر بخزان وجد قتيلا في دار رجل فعلى عاقلة القسامة والدية وان وجد في الملك العام بخزان  
وجد قتيلا في محلة ففيه القسامة والدية بخزان الاولياء خمسين رجلا منهم فمخلف كل منهم بانيه ما  
قتل ولا علم له قاتلا فان لم يتم اهل المحلة خمسين كبرت الايمان عليهم ولو وجد في غير عظيم جرح  
الماء ولا ملك لا يحد فيه فدمه هدر ان كان مريضا على شط النهر وهو ليس ملك لا يحد فيه هدر  
اذا كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الامصار ولو كان يسمع فعلى اقرب القرى اليه وان كان في الشط  
ملك ان كان خاصا فهو كالدار وان كان عاما فهو كالمحلة وان كان في غير صغير يقوم معروفين مجرى  
الماء او كان مريضا في جانب فعلى عاقلة ارباب النهر والنهر الصغير بالقصر فيه بالشفقة واذا وجد القتل  
في الملك فهو معرفة وتام الشرح في الخزانة **جنس آخر في الضلع** ذكر الكرخي في مختصر ان الفروع على القاتل  
افضل رجل قتل عمدا وله وليان فصالح احدهما القاتل من الدم على خمسين الفاجان الضلع في نصيبه  
مخمس وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة الاف وعن ج الضلع في نصيبه مخمس وعشرين الفا وللآخر  
نصف الدية خمسة الاف وعن ج الضلع على اكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية  
والرواية المشهورة هي الاولى بخلاف كل الخطا حتى لا يجوز الضلع باكثر من جنس الدية قبل قضاء القاضى  
بنوع آخره ويجوز ان يجنبه وان كان اكثر وكذا يجوز حنسه ان كان بعد ما قضى القاضى بنوع آخر منه بانه

اذا صالح على اية بغير او على الف دينار او على عشرة آلاف درهم جاز وفائدة الضلع تعيين ذلك النوع كما  
بدونه ذلك الخيارات الى القاضى وان صالح على شيء بين هذه الانواع باقل يجوز وبأكثر لا يجوز الزيادة  
ان صالح على شيء ما لم يقرض فيه الدية جاز اذا دفعه اليه لانه لو لم يدفعه جاز دينيا بدين وهذا اذا لم يقرض  
فرض عليه بالدية فان قضى عليه بامه بغير مثالا فصالح العاقل للولى من مائة بغير على اكثر من مائة بغير  
هي عند ودفعها اليه جاز لان بالقضاء تعيين الواجب هذا عندهما اما عند ابي ج فالبر والغمم  
الحل الم يقرض فيه الدية فيجب ان يجوز الضلع للقليل منها والكثير قبل القضاء بغيرها وبعد جاز في  
صلح الاصل قوم اجتمعوا على كذب عقور فزعموا بالسهم فاحطاسهم فاصاب جاز في صغيرة فانت وشهد  
قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان فلا قاروا فصالح الادب احب اليهم على شيء ثم طرد الصالح  
رد الضلع ان كان يعلم ان الصالح هو الخارج وان لصيته ماتت من تلك الجراحة فالضلع جاز فان لم يعلم  
عين معرفة السهم فالضلع باطل فان كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي رماها فاستقبلها ابوها  
فلطمها فسقطت ومات ولا يدري من اللطمة ماتت او من الرمي فان كان صالح لا يباذن ساير الوثة  
فالبدل لساير الوثة ولا ميراث للادب ان صالح بغيره منهم فهو باطل وللادب لاية استيفاء القضا  
لابنه الصغير النفس وما دونها وصالح عنها والوصى يستوفى فيما دون النفس في النفس ويصح  
فيما دون النفس وهل يصالح في النفس في روايتان واما القاضى فهو الادب كرم اكثر المتأخرين في  
شرحهم واستدلوا بما ذكره في الكتاب ان من لا ولي له اذا قتل عمدا فليست سلطان ان يستوفى القضا  
وصالح ولا يعرف هكذا القاضى **الفصل الرابع في الجناية** في غير بني آدم ما يوجب القتل في الدية  
وما لا يوجب انه يشتمل على سبعة اجناس الجنس الاول في الذوات وثلاث في النار وما يولد منها والثاني  
في المرو وما يحد منه والرابع في اشراع الجناح والخامس الاشهاد على الحايض المايل والسادس في  
السعاية والسابع في الرجل يسهل سلاحه على انسان **الجنس الاول** في شرح الطحاوي ان كانت الدية  
تسير وعليها رجل فخصمها رجل فالقتل الركب ان كان النفس باذنه لا يجب على الناخر شيء وان كان غير  
اذنه فعليه كل الدية وان ضرب الناخر فقتله فدمه هدر وان اصاب جلا آخر بالذنب وبالرجل او  
كيفما اصاب ان كان بغير اذن الركب فالضمان على الناخر وان كان باذنه فالضمان عليها الا في النخبة  
بالرجل والذنب فانهما جازان الا اذا كان الركب اقفا في غير ملكه فامر رجلا فخصمها ففقت رجلا فافقت  
عليها وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناخر ولا كفارة عليه وفي المتن رجل واقف على اية في  
الطريق فامر رجلا بالنفس فسارت عن موضعها ثم نفخت رجلا على الناخر من الركب ولو كانت



الدابة مربوطة في غير ملكه فان ذهبت من ذلك الموضع ونزع الرباط فقد زالت الجناية فاعطيت شئ  
من ذلك فكله هدر فان طالت في راجلها فاصابت غصبا فبذل كل مضمون سواء ضربت يدها او  
رجلها او بررتها وبولها فذلك سواء وان كانت الدابة غير مربوطة زالت عن موضعها بعد ان وقعها  
ثم جئت على رجل كان هذا ومن اسل بهيمة فاصابت في فورها شيا مضمون وكذا لو لم يكن لها قائد ولا سائق  
ولا زاجر ولا عطف عن ذلك الطريق وكان لها طريق آخر فاصابت شيئا منه لا يضمن ولو عطف ولم يكن  
لها طريق غير هابا ان مستقبلها حايط عن غير ما طريق آخر او عن يسارها طريق فاخذت منه اولية  
وقد كان السائق كف عن ساقها وزجرها فذلك مضمون على المرسى ولو كنت ساقته ثم سارت فهذا هدر  
ولو غر كلبا حتى عض رجل لا يضمن لو اسل بان با وعذابي يضمن سواء كان يقوده او يسوقه او  
يقوده ولا يسوقه كما اذا اسل البهيمة وعذمت ان كانت ساقا له او قائدا يضمن وان لم يكن له وية الخفا  
والفقيه ابو الليث كان يفتي ببول يوس وهذا اختيار ابو حنم قال الصدوق الشهيد في الجامع الصغير وفي  
الزيادات اشار الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب يعلم الاستطاعة ان يكون ساقا له او  
مطلقا وفي غير العلم بشرط السوق وفي الجامع الصغير رجل ساق دابة وعليها سرج فوق السرج على  
رجل فقتله فمضى لسبيلك كافي الحمل رجل سار على دابته فوقف فارتدوا وبول فغضب انسان بررتها وبولها  
لم يضمن فان وقفها صاحبها الغيرة لك فرأيت اوبالت فغضب انسان بررتها وبولها فمضى رجل سار على  
فاصابت يدها او رجلها حصة او نواة او امارت عبا رفقا عين انسان لم يضمن وان كان حجر كبير  
ضمن ويضمن الراكب كل شئ اصابته الدابة بيدها او براسها او كمرتها وخبطت او نحت برجلها او ذنبها  
لم يضمن وان وقفها واخذ شفة الرجل والذنب ايضا وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السابق والقائد وما لا  
ضمنه الراكب لا يضمنه القائد والسائق رجل قاد قطار فوطئ البعير انسانا فقتله فعلى عاقلة القايد الدابة  
ولو ربط رجل بعيرا في القطار فوطئ المربوط انسانا فقتله فالذبة على عاقلة القايد ويرجع عاقلة القايد  
على عاقلة الرباط ان لم يعلم بربط العين ولو قاد انسان اعشى فوطئ انسانا فقتله لم يذكر هذا قال  
الفقيه ابو الليث ينبغي ان لا يجب على القايد شئ وفي المشتبه اذا وقف دابة في سوق الدواب ضمان على  
صاحبها وعلى هذه السفينة المربوطة على المشط وقال من اوقف الدابة على باب السلطان يضمن ايضا  
ولو اوقف دابته على باب المسجد الاعظم والمسجد الاخر فهو ضامن لما نحت برجلها الا اذا جعل الامام طين  
موضعا يوقفون عليه واثم فلا يضمن وفي غصبا للفتاوى رجل ساق حمارا عليه وفر حط وكان رجل واقفا  
في الطريق او سير فقا للسائق بالفارسية كوست كوست او رت فلم يسمع حتى اصابه الحطب فخرق ثوبه

او سمع لكن لم يسمعه ان سمع عن الطريق لصيق الدابة فمضى مع ونيها لكن لم يستقل لا يضمن ولا فرق في هذا  
بين لاقم وغيره ونظير هذا من اقام حمارا على الطريق وعليه شاة فمضى ركب كوست زد وخرق الثياب  
كان الراكب يصرح بالحمار والثوب يضمن وان لم يصرح به يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب على الطريق  
الناس يمشون عليه وهم لا يسمعون ولا يسمعون وكذا رجل جلس على الطريق فوقع عليه انسان فلم يره فقتل  
الجامع لا يضمن ثم في الذي ساق حمارا لحطب اذا كان لا ينادي برثا وكوست حتى يعلق الحطب ثوبا  
انسان وخرق يضمن ان ساق الحمار الى صاحب الثوب اذا كان صاحب الثوب يصرح بالحمار وهو يراه ولا يسمعه  
عنه لا يضمن في التوازل رجل ادخل بعيرا معتمدا في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المعلم فقتله  
قال الفقيه ابو الليث ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه يضمن وان يضمن غيره  
المعلم كالمعلم ولو ادخل بغير اذن صاحب الدار لم يضمن ففرض بحشا فقتله لا يضمن رجل ادخل غنما او  
نورا او حمارا كرها او بستانا او ارضا فافسد ما وصاحبها معها سواء فهو ضامن لما افسد وان لم يكن معها  
لا يضمن قيل يضمن وان لم يكن يسوقها على قبال المعلم وفي غصبا للفتاوى اذا وجد بقرة في زرع فاحبس  
صاحبها بالخروجها فاحجبها صاحبها فافسد الدابة الزرع عند الاخراج ان اخبره ان دابته في الزرع فلم  
يأمره بالاخراج يضمن ان امره حين اخبره لا يضمن ولو لم يخبر صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخبرها  
من الزرع فادبت فاكلها في غصبا للمشتبه انه لا يضمن وفي غصبا للفتاوى المختار ما قاله اكبر المشايخ ان  
اخرجها وساقها فمضى وان اخرجها وما ساقها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة الغيرة عن زرع الغير رجل ادخل  
دابته في دار رجل فاحجبها صاحب الدار فمضت لا يضمن في الزرع ولو وضع ثوبا في بيته فمضى  
صاحب البيت ضمن الراعي اذا وجد في السرح بقرة فطردوها فادبت حمارا من حربه لا يضمن ولو وجد  
مرطبه فاحجبها فاكلها ذيبا وضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في زرع او كمره دابة وقد افسدت زرع  
فحبسها فمضت ضمن صاحب الكرم رجل ربط حمارا على سارية فخرق الحمار وربط حمارا على تلك السارية  
فقتل احد الحمارين الاخر فمضت فان ربطا في موضع لها ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن لها ولاية الربط  
ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لا يضمن واذا كان في اللات سعة وفي الطريق يضمن  
شاة لا انسان دخل وكان راسه قد دخل صاحب الدابة الدكان فخرجهما فكسر الشاة قد الراس يضمن  
**وما يتصل بهذا الخبر** في الجامع الصغير شاة فمضت عينا ففقد ما نقصها وفي عين بقرة  
البحار وجزء من ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس ربع القيمة وفي المشتبه ما جعل على ظهره  
نفعه من ربع القيمة وكذا البقرة وما لا يحمل عليه لصغيره كالفصيل والحشاش اذا فقتل عين واحدة ففيها  
ربع قيمتها







فطبت انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي بلوغنا انما يضمن ذار شئ على الطريق وفي باب التامين ان لم يبر  
يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى ولو امر الأخير برش فناء الدكان للامر فانه يضمن من يضمن الامر ويضمن  
الرأس ما لو امر بالوضوء في الطريق فوضأ في الطريق فالضمان على المضي رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة والماء على  
رجل او متاع فافسد ضمن الرجل والمرأة آله وفي الفتاوى الصغرى رجل مر رجلا بوضع الحجر على الطريق فغلب  
الامر ضمن الواضع وكذا لو قال الله اشترع فناء من ذلك اربابا كانا على باب فطبت الامر وعلمه وكذا اذا سجد  
للماء وراى ثم عطش الامر ضمن **المجلس الرابع في شرح الميزان** وفي شرح النجاشي اذا خرج الرجل من داره  
ميزابا الى الطريق فسقط على رجل فقتله ان اصاب الطرفا لداخل يضمن شيئا وان اصاب الطرفا خارج ضمن وكذا لو سقط  
وان اصاب الطرفا ضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئا وان استاجر رجل رجلا ليس له اوله فحدث له شيئا في الطريق  
او خرج جناحا وكان البناء جانا فمات احد واحد فذلك على المستاجر دون الاجير فحاشا الا اذا سقط من يده  
لبس فاصاب انسان فقتله بجبالة على عاقلة الذي سقط من يده وعليه الكفارة وفي الفتاوى الصغرى استاجر رجلا  
لخرج له جناحا ففناه داره او حانوته ان احرق وان له حق الاشراع في القديم فسقط فقتل انسانا فاجاب الضمان على  
الاجير من كان قبل الفراغ او بعد الفراغ ورجع الاجير على الامر وان علم لاجير ان ليس له حق الاشراع باحار او  
بغير احار ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع على الامر قياسا واستحسانا وان سقط بعد  
الفراغ مرجح استحسانا وفي غصن الفتاوى رجل قال لآخر احفر لي بيا في هذا الحائط ففعل فاذا الحائط انهدم فضمن الحافر  
يرجع على الامر وكذا لو قال له احفر لي حائط او كان سائدا في ذلك الدار لانهما من علامات الملك وكذا لو استاجر رجل  
ذلك ولو قال احفر لي بيا ولا قال لي بيا ولم يكن سائدا فيها ولم يستاجر عليه يرجع على الامر وعلى هذا لو  
استاجر اجير ليعمل به بيا في فناء داره ان احرقه ان له حق احفر الضمان على الامر وان لم يجز فذلك بخلاف  
ذبح الشاة واشراع الجناح وفي الجامع الصغير رجل جعل قطرة بغير اذن لادم ففقد رجل الدرر عليها فطبت الامان  
على الذي جعل القطر وكذا لو وضع خشبة في الطريق ففقد رجل الدرر عليها فطبت الامان على الواضع مستحب  
عقوب رجل منهم فيه فندى لا او بسط حصى فطبت انسان لا يضمن ان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند ذبح  
خلافا لها ولو فعل رجل من غير العشرة باذن واحد من العشرة لا يضمن ان فعل باذن القاصي ولو فعل رجل من العشرة  
فقتل به رجل ومات لم يضمن ان كان الجالس الصلوة وان كان في غير الصلوة يضمن وعنده لا يضمن مطلقا **المجلس الخامس**  
**في الشهادة على الحائط المأبى** وفي شرح النجاشي الحائط اذا مال لا يجزى ان مال الى ملك عام كالطريق ونحوه وان ملك  
خاص ان مال الى الطريق العامة فالحصن الى واحد من الناس مسلما كان او ذميا بعد ان يكون بالغ او صبيا اذن  
وليه بالخصص او عتق اذ لم يولاه بالخصص فاذا تقدم الى صاحب الحائط فقال ان حائطك مال فارفعه لك

والاشهاد للفتن عن الجحوق وفي مجموع النوازل لو قال له ينبغي لك ان تهدم لا تكون شاهدا او انما هي مشورة لو  
اشهد على حائط فانهدم الحائط ففقد منه دابة فقتلت رجلا لا يضمن وكذا لو وضع على الطريق شيئا ففقد منه  
دابة ووقعت على انسان وقته لا يضمن الواضع **المجلس السادس في السعاية** وفي نسخة القاضى امام محمد بن  
ابو اليسر من المبسوط في كتاب القطة من سوي رجلا الى سلطان حتى غرمه لاج من وجوه ثلاثة احدها ان كانت  
السعاية تجوز نحو ذلك ان يؤذيه ولا يمكن دفع ذلك الا بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا تمتنع عن الفتوى  
بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي ان يقول ان فلانا وجد كنزا او لقطة قطارته كاذب ضمن لا  
اذا كان السلطان عادلا لا نغرم بثل من السعاية او قد يغرم وقد لا نغرم لا يضمن الساعي الثالث اذا وقع  
من قبله ان فلانا تجي الى امرته اجارته فرفع الى السلطان فغرم السلطان ثم ظهر كذبه عنده لا يضمن الساعي و  
عند يضمن والفتوى على قول لا يضمن السعاية في ما نال قال القاضى الامام على السعدي والحاكم عبد الرحمن  
بوجوب الضمان على الساعي قلل الصدق الشهيد في غصن الفتاوى وعليه الفتوى والفقيه بالليث كان لا يفتي  
بوجوب الضمان على الساعي ولو فقه رجل حائط انسان حتى سرق آخر من البيت الاضحية لا يضمن لها اذا امر العون  
باخذ المال فاخذها الصدق الشهيد باعتبار الظاهر لا بحجب عليه الضمان وباعتبار السعاية بحجبنا من عند الفتوى  
اما اذا لم يأمر العون لكن ارايته فاخذ من بيته شيئا لا يضمن قال وقال الشيخ الامام طهيري الدين الحنفاي  
الجم لا يضمن مطلقا والساعي يضمن لا يمكن دفع العون واما لا يمكن دفع السلطان رجل قال عند سلطان القلاء  
فرسا جيدا وجارية جيدة والسلطان اخذ فاخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يملك بعد العتق في مجموع  
النوازل وسواء اخبر الساعي عند السلطان او عند غيره اذا كان ذلك العتق حال بقدر على اخذ المال منه  
ولا يمكن دفعه رجل اشترى شيئا ففقد له ان اشترى بثل من غل ففسخ البايع عند طاله واخبره ان قال مبد  
لا يضمن وان قال كذبا ضمن مسائل المجلس السابع ياتي في كتاب الحدود **كتاب الحبطان**  
وهو مشتمل على ثلاثة فصول الاول في اشراع الجناح والثاني في عمارة الحائط وممرته والثالث في الحائط متنازع فيها  
اشان الفصل الاول وفي الاجناس قال هشام قلت لمحمد بن علي في رجل له داران احدهما مائة والاخرى بيسر شيئا  
طريق المسلمين فبني خلة فوق الطريق عليها قال في قول ان كان البناء لا يضر بالطريق لا بأس به واخا صه البناء  
احدا لا اهدمها واخا صه قبل البناء فلا منعه وفي غصن الفتاوى زقاق فيها دور على احدا رباها بضمها و  
عمودا ملاصقة بجدار رجل وبني فوقه عرفة فاشترى رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له وقت البناء في  
الزقاق دار لمان ياخذ برقبها وعلى هذا لو ساذن رجلا في وضع الجذوع على الحائط او حفره من تحت  
داره ففعل ثم باع صاحب الدار وطلب المشتري رفع الجذوع له ذلك الشراب الا اذا شره وقت البيع زقا

الطريق بيان







ولا هل السكة ضرر لا نه خرج السكة المختارة منع فلو هدم هذا وانه ضرر باجران ان كان قادر اهل البناء  
يجر على البناء قبل والاصح انه لا يجبر لو هدم دار فانهدم دار الجار في عصب هذا الكتاب في فتاوى القضا  
في كتاب الدعوى رجل بنى للسقف لاجل في منزله ثم اراد هدمها ليس للرفع والبناء لها وكذا كل من بنى  
في دار غيره بغيره يكون له وان بنى بغيره له ان يرجع الا ان يضر بها في منع وفي الوصايا ان بنى لها يكون لها  
النصاب حايط بين اثنين سقط ولا حد ما بان عود وطلب من جاره ان بنى له جبر قال الفقيه ابو الليث لا بد  
من بناء يكون شرايبه ما لان الزمان الاول كان زمان صالح اما الآن فسد الزمان قال القاضي الامام لا  
يجبر على العماره في القاضى ما رها با اتحاد السقف حبه وصلى فريد الفقيه رجل هدم منزله امرته برضاها ثم  
بناه بنفسه وسقفه ونحشبه اشتراه باله ان بنى لمراته لم يكن له في البناء حق وذكر فقيهنا ابو اسحق انه ان شهد  
وقت البناء انه بنى لرجل علمها كان البناء له وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها البتة وعلى هذه العماره  
في كرمها وما يتصل بهذا القسط في غرض الفقيه رجل غرس شجرة الفصاد في الطريق ان كان لا يضر بالطريق لا  
بأمره وبطريقه غرس فصاده وورقه وان كانت الشجرة في المسجد لا بأس ما كل ثمرتها ولا يجوز اخذ ثمرتها  
ولو غرس على صفة نه تجارة رجل ليلق شركة في النهر يريد اخذ بقطعها له ذلك ان كان يضر بالناس والاولى ان يرجع  
الى الحاكم وفي صلح الفتاوى اذا كانت ارجل نخلة في ملكه فخرج سعتها الى ملك غيره فادار اخر قطعها بالملك  
وفي بيع التنازل رجل باع ضيقة والبايع اشجار غصنها مستلقة في هذه الضيقة فليست هي ان يأخذ البايع بغير  
ما كان في الضيقة السبعة من الاعقان وكذا لو ورثها حايط عليه جفوع شاحصة دار جاره فادار صاحب الدار  
ان يقطع رؤس الجذوع ان يكون البناء عليها الطول لا يقدح في القطع وان كانت صغيرة يقطع فلو قطعها صاحب الدار  
وهو حال الاجل عليها ان اعلمها مرورها او قطعها لا يضر وان لم يعلم غرض الفقيه رجل له دار قد ردت اغصان  
شجرة لرجل واخذت هواء دار فقطع صاحب الدار الاغصان ان يكون لصاحب الشجرة ان يرفع هواء داره من غير  
ان يقطع بان يجمع الاغصان وشدها بجبل ضمن وان كانت غلاظا لا يمكن ان يقطعها من الموضع الذي يقطعها  
الحاكم ولو رفع اليد يضمن وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ضمن غرض الفقيه رجل في الحايط وعمارته  
وفي التنازل حايط بين اثنين سقط ولا حد ما بان عود وطلب من جاره ان بنى له جبر وان بنى احدهما  
في ملك نفسه فقد قال الفقيه ابو الليث هذا قولنا اناء وقال بعضهم لا بد ان يكون شرايبه ما لان الزمان  
ناخذ لان ذلك كان زمان الصلاح وفي بيع الفتاوى رجل اشترى حجرة وسطها ووسط جاره مستويا فان  
جاره حتى يتخذ حايطاً بينهما وبين جاره ليس ذلك فلو اراد ان يرفع من الضيق حتى يتخذ ستم ان كان اذا اعد  
رفع بصره في جاره لم يمنع وان كان لا يقع لكن يقع اذا كان على السطح ليس له المنع ولو كان الدار بين الضيقين

لحل احدهما وصلى ان يهدم الدار وبنى احدهما العماره فان الوقت رفع الامر للقاضي حتى يجبر على العماره  
طاحنة او قام مشترك ان يهدم وبنى الشريك العماره جبر وهذا اذا بنى شئ اما اذا انهدم الكل وصار محله لا  
يجبر فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديناً على الشريك واكثر اذا كان بين شريكين في دارهما  
ان يسقي جبر وفي ادب القاضي من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال اسقه وانفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفق  
في دعوى التنازل عن في الحكم بين اثنين انهدم منه حايط بيت واحتاج الى مرته فابى شريكه المدة لا يجبر لكن  
يقال للآخر ان شئت ابنته شئت ثم آجره فاذا آجرت فخذ من الاجرة قدر نفقتك ثم يصير في ماله وفي الخرج  
في كتاب الدعوى في البئر المشتركة والدولاب المشترك جبر كل واحد منهما على اعمار تسفل لرجل وعليه لغيره  
ان يهدم ما لم يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلوان شئت فابن السفل والعلوان ملك فامنع صاحب  
من الانتفاع به حتى يرفع عليك قيمة البناء وذكر خصاؤه انه يرجع بما انفق وفي الحايط بين اثنين لو كان لهما  
خشب في احد ما للثاني ان يمنع الآخر من وضع الخشب على الحايط حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنياً وفي الاضيقه  
حايط مشترك بين اثنين اراد احدهما انفق الحايط وبنى الشريك ان كان بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان كان  
بحيث يخاف عن الامام ان يجرى حايطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان يمكن جبره كذا حكى عن الامام ان يجرى  
عربضاً لكنه ان بنى حايطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان يمكن جبره كذا حكى عن الامام ان يجرى  
فقد بنى الفضل وعليه الفتوى وتفسير الجيران انه ان لم يرافقه الشريك فهو منفق في العماره ويرجع على الشريك  
بنصف ما انفق وان كان اسر الحايط لا يقبل القسمة وفي شهادات فتاوى الفقيه لو هدمه وامنع احدهما من  
البناء جبر ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع عن الانتفاع به ما لم يستوف بنصف ما انفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء  
القاضي وان كان بغير قضاء بنصف قيمة البناء وانهدم او خاف الوقوع فهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء  
ان اراد الآخر البناء كالمهدم وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة  
الحايط فانه يضمن قيمة نصف شريكه من الحايط بالقيمة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب بنصف  
شريكه الا اذا اختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه في لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان  
كان الارض يزداد قيمة بناء الحايط تقوم الحايط بانه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن  
نصيب الشريك ما بقى من بناءه وفي دعوى التنازل ان كان نصيبه قدر ما بنى فهو منقطع وان كان لا نصيبه قدر  
ما بنى يرجع على شريكه بنصف ما انفق وعن محمد بن سلة ان كان لهما حجرة وانهدم وبنى الآخر العماره فيها اهل  
منع الآخر من وضع الحجرة حتى تؤدي نصف ما انفق وان لم يكن له عليه حولة لا يجبر على العماره ولا يرجع شئ  
لانه بمنزلة الستر وهذا كله اذا انفق في العماره بغير اذن فان انفق باذن صاحبه اياها الحاكم يرجع عليه بنصف  
انفق



وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضي او هدم بغير اذنه لكن بني باذن القاضي فهذا  
بمثلة اذن الشريك لو كان حاضرا او بجمع عليه النفق لو حضر في صلح التوازل جدار بين اثنين لو كان  
لكل واحد عليه حمل فانهم واحد ما غاب بناء الاخر ان بناء منقوص الحائط الاول فهو متطوع وليس له  
ان يمنع الاخر من الحمل وان بناء بلين او خشب من نفسه لم يكن للذي لم يكن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف  
قيمة جداره وفي فتاوى الفضة في الشهادات جدار بين اثنين اراد احدهما انقصه فقال للآخر اذنتك  
وانا فاضم لك ما نهدم من بيتك الضمان ليس بشئ **جنس آخر** جدار بين اثنين ولا احدهما عليه حولة  
اراد احدهما ان يزيد عليه حولا ليس له ذلك بغير اذن صاحبه جدار بين اثنين اراد احدهما ان يبنى عليه  
سقفا آخر او اراد ان يبنى عليه بالغا سقفا غيره ولو كان له قوة مربعة على هذا الحائط المشترك  
اراد ان يجعلها مربعة يمنع لان هذا النقل ولو اراد احدهما ان يضع عليه سقفا يمنع الا اذا كان القديم كذا  
جدار بين اثنين لها عليه حولة غير ان حولة احدهما النقل فالعانة بينهما نصفان ولو كان احدهما عليه حولة  
وليس للآخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه ابو الليث للآخر ان يضع عليه مثل حوله حوله  
ان كان الحائط محتمل في ذلك الا يرى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جدار بين اثنين فلا خلاف  
ان يزيد في جداره ان كان محتمل ولم يذكر وانما قد مر او حديث ولو كان احدهما عليه جدار بين  
للاخر عليه جدار فان اراد ان يضع فالجدار لا يحتمل جدار الاثنين وما قرأنا بان الحائط مشترك بينهما  
يقال لصاحب الجدار ان شئت فارفع ذلك عن الحائط استوى لصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما كان  
لشريك من الحمل جدار بين اثنين لا احدهما عليه عشرة جدار واحد فلصاحب الجدار وضع  
جداره والحائط للآخر وسبق في الفصل الذي يلي هذا الفصل تمامه جدار بين اثنين وفيه فارد احدا  
ان يصلحه والآخر ينبغي ان يقول له ان رفع حوله في ارضه في وقت كذا وشهد على ذلك فان فعل  
فهما وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حوله لا يضمن في الصلح التوازل لو كان حوله احدهما في  
الجدار حوله الاخر فاعلاه فزيد صاحب الا وسطان يرفع حوله ويضعها في الجدار وان كان الجدار من  
الاسفل الى الاعلى بينهما ولا يدخل على صاحب الا على مضرة فله ان يفعل وان كان له مضرة لا يفعل وذكر هذا  
مطلقا انه ليس له ان يرفع حوله الا على الجدار اما لو اراد ان يستقبل الجدار من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به  
ولو اراد ان يحولها من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له ذلك وفي شهادات فتاوى الفضة جدار  
بين اثنين نقصا فارد احدهما ان يبنى طول ما كان لشريك له ان يرفع ذلك حائط بين اثنين ونصيبهما  
ارفع فملاهما وانفقوا في البناء الى موضع سقف هذا الى ان يبنى لا يجبروا الزيادة قدر فزع

او ذراعين لا يعتبر ان كانت اكثر تعتبر بطريقين لا احدهما عليه حولة مال الى احدهما فقدم الذي ليس  
حولة برفعه واشهد عليه فلم يرفع حتى انهدم او اقر بان الحائط بينهما وانما مال نحو فانه تقدم اليه وان يرفع  
معه فافسد على شريكه فهو ماض من نصف القيمة وما النفق الشريك في الحائط بغير اذن صاحبه ليس بمطالبة  
صاحبه الا ان يشاء ان يحمل عليه وقد ذكرنا المسائل في صلح التوازل **الفصل الثالث في الحائط يتنازع فيه**  
وفي لاقضية حائط اذا هدم جداران وغلق الباب الى احدهما بقضى الحائط والباب بينهما نصفان عند هدمها  
الحائط بينهما والباب للذي انطلق اليه واجمعوا انه اذا كان الباب علقان في كل جانب احد من وجهي الجدار  
اذ عيا حائطه وليس الحائط بمقتضى بناء احدهما وليس لاحدهما عليه جدار او غير مقتضى بينهما نصفين فان كان  
لاحدهما عليه هراوى او بواقي فذلك ولو كان لاحدهما عليه جدار وليس للآخر كذلك فان الحائط لصاحبه  
الجزء وان كانت لاحدهما عليه جدار واحد ولا شئ للآخر اوله عليه هراوى لم يذكر في الكتاب قال بعضهم  
يخرج بجزع واحد وقد روي عن ابي بصير انه يقضى ولو كان لاحدهما عليه خشبة واحدة وللآخر عليه عشرة خشبات  
ذكر في كتاب الاقرار انه يقضى لصاحب عشرة وللآخر موضع جزع هكذا في كتاب الدعوى وفي كتاب الصلح الحائط  
لصاحب الجزع ولا ينزع الاخر هو الصحيح وعن ابي ان الحائط بينهما على احد عشر سهما ولو كان لاحدهما عليه جدار  
وللاخر عشرة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم جزعان بمثلة جزع واحد وقال بعضهم بمثلة الثلاث ولو  
لو كان لاحدهما ثلاثة وللآخر عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما عليه خمسة وللآخر عشرة فهو بينهما نصفان  
وفي كتاب الصلح بينهما الثلاثة وان كان متصلا بينهما احدهما يقضى لصاحب النصال والاتصال نوعان تربع وملازمة  
فانصال التربع ان يكون النصال بين كل واحد من الحائطين اخلة في انصال من الآخر ان الحائط من مدر  
او آخر وان كان من الخشب ان يكون ساحة احدهما مربعة في الآخر فان كلا الاصلين يقضى لصاحب التربع وان  
كان لاحدهما النصال تربع وللآخر عليه جزع فصاحب النصال اولى وصاحب الجزع اولى من النصال للملازمة  
ثم في انصال التربع هل يكفي من جانب واحد ضلع رواية الطحاوي كذا وهذا الظاهر وان كان في ظاهره الرواية  
من جانب لا ربع ولو قاما البيئتين ففصلهما ولو قام احدهما البيئتين ففصله وفي النصف الذي يديره قضاه  
الترك حتى لو قام لآخر البيئتين ففصله به ولو كان لاحدهما عليه جزع وللآخر جزع استويا وكذا اذا كان  
من ناحية احدهما وان قام الثالث البيئتين انا احد الزوجين اقر له بالحائط يقضى بحقه له وان كان لاحدهما  
عليه جزع اكثر من جزع الآخر فلصاحب القليل ان يزيد في جزعه مثل الآخر لاختلافه في خوص القطر الى خط  
او في الحائط انصالا للبين والطاقت لاحدهما قال ابو جعفر يقضى بينهما وعندهما يقضى لمن له القطر فانصاف  
اذا كان لاحدهما عليه ارجح من البين واخر فالحائط لصاحب ارجح ولو تساوا فان الحائط لاحدهما بغيره والخشب



لاخر فلصاحب الجايط ان امره برفع الخشب ذكر الخشبة انه ليس ذلك قال ابو يوسف في الخطة يكون على الطريق  
على حايطين احدهما في ملك صاحب الخطة والاخر في قنالة عليه خشب الخطة فاختم فيه صاحب الخطة وصاحب الدار  
ان تنازع في الحايطة ذكر في لاقضية انه لصاحب الخطة وهكذا اشارهم وقال بعض المشايخ انه بقول صاحب الدار  
وان اتفاقا على ان الحايطة ملك صاحب الدار ولكن اختلفا في وضع الخشب قال صاحب الدار ارفع خشبك  
فظاهر الذي ذهب عن صاحب الدار ان القول قول صاحب الدار خلافا لما تقول لخصاف حايطين حين اراد احدهما  
ان يقسم لا يقسم **كتاب الغصب** وهو شتم على فصيلين الاول في القدرة والثاني في غصب البضائع  
في انقطاع حق المالك اما الفصل الاول فشم على سبعة اجناس الاول في القدرة والثاني في غصب البضائع  
العقار والثالث الذواجن والرابع في الغلام والجارية والخامس الثور والبيضة والسادس  
الثوب السابع في المنقولات **المجلد الاول** وفي مختصر القدر وغيره الغصب في العين حتى لا يتحقق غصب العقار  
عند البيع والبيع والغصب اذا تغير بفعل الغاصب وجه زوال الاسم وبطل عظم منفعة زوال ملك التصرف  
عنه ودخل في ملك الغاصب وجب على الضمان ولا يلحق التناول حتى تؤدى الضمان مثاله اذا غصب فظما  
او حديدا فجعله آنية ولو غصب ذهبيا او فضة فجعلها دنانيرا ودراهما لا يقطع حق المالك عند البيع ولو غصب  
ثوبا فغصبه احمر او اصفر او غصبه بيا فلله لبيع من الغصب منه بالجواز ان شاء ضمنه قيمة ثوبا بغير ان  
شاء اعطاه ما زاد الضبع فيه وما زاد الثمن فيه وولد الغصب وثمن البسطة امانة في يد الا اذا تعدت  
او طولت نفع بخلاف ولد غلبة احرم ان يضمن بالجاء الا اذا أدى جزاء الام نقصان الولادة بغيره بالولد  
اذا كان بالولد وفاء ومن تلف خمر الذمى وخمر برصه ومن تلف خمر السلم لا يضمن وفي الاجناس الغصب  
عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغيره من صاحبه على وجه متعلق به الضمان اما من غير فعل في المحل لا يصير  
غاصبا حتى يوضع رجلا من دخول دار او لم يكن من اخذ ما له لا يكون غاصبا وكذا الوضع المالك عن المالك  
حتى ضاعت الموضة لا يضمن ولو نقلها عن موضع بصير غاصبا وفي شرح الطحاوي الغصب لا ينجح اما ان يكون  
منقول كالدار والكانوت والطاحنة وغيرها او يكون منقول والمقول على ضربين اما ان يكون مملوكا كالكلية  
والورق الذي ليس بتعبيض فهو غير المصوغ والعددي المتعار كالسيف والخنجر والفلوس وما شابه  
ذلك من العددي الذي لا يتفاوتا ويكون غير مملوك كالجوانات والذريات والعددي المتفاوت  
والورق الذي في تعبيض فهو المصوغ منه اما اذا كان غير منقول فانه مملوك باقية معاوية او جارية  
فذهب اليها ولا يشجار او غلب السبل على الارض فغصب تحت الماء وانه لا ضمان عليه عند من الاخر واجمعا  
انه لو تلف من مكانه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن قطع بالاجاع ولو هدم رجل اخر او قطع بشجاره رجل  
آخر

فان المالك يضمن الماردم والمقاطع دون الغاصب الجايح وسر ولونزع الغاصب لارض الغصب فالحارج له  
ويضمن نقصان الارض وفي الجاع الصغير يرفع قدر ما بذره وما اتقوا ويتصدق بالفضل واما اذا كان الغصب  
منقول فملك في يد الغاصب او ستملكه اذ كان للغصب مثليا فغلبه مثله وان كان غير مثلي فغلبه قيمته يوم الغصب  
في الجاع الصغير اذ كان مثليا فانقطع المثل عن ايدي الناس بغير قيمته يوم الغصب عند الجايح وعند يوم الغصب  
عند يوم الانقطاع ولو استملكه غير الغاصب يد الغاصب فالمغصوب منه بالجواز ان شاء ضمن الغاصب يرجع  
الغاصب ضمن على استملاكه وان شاء ضمن المثل ولا يرجع هو على الغاصب كذا لو غصب الغاصب من الغاصب آخر  
وهلك في يد المثل او ستملكه فان المغصوب منه بالجواز وقرار الضمان على المثل ولو ودعه عند رجل وهلك  
عنده فالمغصوب منه بالجواز ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع المودع  
على الغاصب ضمن ولو استملكه المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان على المودع وكذا لو اجر الغاصب  
وهلك في يد المثل كان للغصب منه ان يضمن ان شاء فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المشاجر ولا على المثل  
ولكن سقط دينه بهلاك المثل في يد المثل وان ضمن المثل او المشاجر يرجع على الغاصب ضمن المثل  
اذا استملكه فلا يرجع به على احد والله اعلم ولو اقره الغاصب في ملكه عند كمال المغصوب منه بالجواز ان شاء  
ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استملكه الصغير فقرار الضمان عليه ولو باعه الغاصب فهو بالجواز يضمن انما  
فان ضمن الغاصب جاز يبعه والثمن له ان ضمن المشتري يرجع البايع بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن  
عليه قاله ثا وبيده اذا باع الغاصب وسلم اما بدون التسليم فلا يجب الضمان ولو نقص المغصوب في القدر  
ضمن الغاصب النقصان الا ان يكون ذلك النقصان بجناية غير الغاصب المغصوب منه بالجواز والنقصان  
ان شاء ضمن الغاصب يرجع الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على احد ولو اقره الغاصب  
في يد الغاصب فلصاحبه ان يسترده مع الزيادة ولو اقره اذ كانت قيمته في شعر او بدن او انتقصت فله هلكته  
عنده ضمن قيمته وقت الغصب فلو لم يبعها ولم يهلكه وقره على صاحبه ان كان النقصان في البدن ضمن  
قيمة النقصان ولو كان النقصان في الشعر لا يضمن ولو استملكه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب  
وان ستملكه بعد الزيادة نحو ان يبيعه ويملكه المشتري فملك في يد المشتري فالمغصوب منه بالجواز ان  
شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب جاز يبيع والشمير للغاصب ان شاء ضمن المشتري قيمته وقت الغصب  
بطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالثمن وليس ان يضمن الغاصب وقت التسليم في قول الجايح وفي خزانة  
الاكل اذا غصبك سافداه يضمن عليه قيمة الحمل وعليه الثمن ولو اقره كدسان يضمن قيمة الحمل  
ونظر ان كان الثمن اقل قيمته بقيمة الحمل والسبل اذا كان خارجا فغلبه القيمة واذ كان خارجا اكثر



فعلية مثله وعليه في الجمل القيمة وفي نظم الزند ويقتضي ضمن المسلم المسلم في ستة اشياء منها اذا غصب  
منقص يد وقدر ومنها الزيت والتمن اذا وقعت فيها فارة ثم اراقها مسلم على مسلم يضمن  
قيمتها ومنها الكحل المعلم والمباري المعلم والفهد المعلم اذا تلفت بضم عندنا ومنها المرفق  
اذا خرقه او القاه في رصنه وفي الفتاوى رجل غصب من رجل ما لا ثم غصب ذلك المالك عن المفسوق  
منه فاختار ان المالك بالخيار بين تضمين ايتهما شاء ان ضمن الما غاصب لبرء وان ضمن الما برئ الاول  
في الجامع في باب غصب الصبي قبل البيوع عن محمد بن كاهل ان تضمين احدهما انما يوجب البراءة للآخر اذا  
رضي من اختيار تضمينه بذلك او قضى القاضي عليه اما بدون الرضا والقضاء لا ببراءة الغاصب ولا  
الاول ان يضمن الما قبل ان يضمن المالك ذكر بيع الجامع الكبير بالغصب ضمان القيمة اذا غصب  
الرجل من آخر جارية فغصبها منه آخر رفع الغاصب الا قول الما الى القاضي وقضاء قواعلي الامر على وجه  
فان للغاصب الاول ان يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية الا يرى ان له ان يسبرها فاذا دفع الما الضمان  
الاول برئ كالوثر عينا **نوع آخر** وفي الاصل المشتري من الغاصب اعقده ثم اجاز المالك البيع  
نفذ العتق عند البيع ومن وعدهم لا نفذ ولو ان المشتري من الغاصب باعه ثم اجاز المالك الاول  
لم ينفذ البيع الثاني بالاجماع اما ينفذ البيع الاول ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشتراه ثم اجاز الما  
البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع ولا يشك في كذا البيع الاول فلهما لانه انفسخ البيع الاول  
لما عرف ان في البيع الفاسد اذا وصل البيع الى البايع باي وجه وصل بفسخ البيع والفسوق في ذلك فسخ  
البيع الموقوف ولو لم يجر المالك ولكن ضمن الغاصب ان البيع ولا ينفذ العتق هذا في الجامع الصغير وقال في  
الاصول عن ابي ج روي ان ولو ملك الغاصب حصة المفسوق منه بيع او هبة وارث بعد ما باعه من  
غيره بطل البيع لظن ان الملك الباق على الملك الموقوف المشتري على ان البايع بالخيار اذا باع اقول  
ثم البيع لم ينفذ بالاجماع والمشتري من الما اذا باع او عتق ثم اجاز الما من البيع او العتق ينفذ البيع  
لا ينفذ بالاجماع وكذا المشتري من الوارث والتركه مستغفرة بالدين الغاصب اجر الغصب فالاجر له  
فان هلك الغصب من عمل الغاصب او من غيره له ومن المالك قيمة له ان يستعين بالاجر في ضمان القيمة ثم  
تصدق بالما في ولم يفصل بين اذا كان الغاصب غنيا وفقيرا والعجيب انه اذا يجوز اذا كان فقيرا ولو باع  
الغاصب الذابة المفسوق واخذ ثمنها واستهلكه في ثا الذابة عند المشتري وضمن المالك المشتري وبيع  
المشتري على الغاصب لا يستعين الغاصب بفعله اذا التمس وليس على الغاصب سكنى الدار وركوب الذابة  
اجر وكذا في كل عين وكذا في تعطيلها ولقد مسئلة منافع الاعيان لا يضمن بالغصب ولا في عتقها

**نوع آخر** في رد الغصب وفي فتاوى النسخ بقره غصبه با رجل ثم غصبه با غاصب آخر عن الغاصب الاول ثم  
سرقها المالك الاول من غاصب الغاصب لعجزه عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه او قبضاً القاضية بالبيعة ثم  
ان غاصب الغاصب سرقها منه بالسلطنة وعجز المالك عن محاصصته ليس له حق محاصصته الغاصب الاول  
رد الغصب او القيمة وفي الفتاوى رجل غصب عن صبي شيئا ثم رد عليه ان كان الصبي بعقل الاخرى  
الا عطاه براء عن الضمان وان كان لا يعقل لا يبرأ وفيها ايضا رجل استهلك ثوبا لرجل ثم جاء بغيره  
فقال للغصب منه لا اريد بها جبر على القبلي وفي الوردية وغصب العين الرد بتحقيق بالتخليه حتى يبرأ  
بالهبع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم انه ثوبه فحما انسان فاخذ من حجره و  
وهلك الختان انه براء عن الضمان ولو وضع بين يديه لا يبرأ وفي الاصل رجل غصب ثوبا ثم اكس الثوب  
رمتا الثوب فلبسه حتى حرق ولم يعرفه او كان طعاما فذقه حتى كلفه برئ عن الضمان عندنا وفي الاول  
ايضا لو اقام الغاصب البيعة انه رد الذابة المفسوق على المالك لو اقام المالك البيعة انما ماتت عند الغاصب  
بركوبه في الغاصب قيمتها وكذلك لو اقام المالك البيعة انه هدم الدار واقام الغاصب البيعة على الرد  
والامام السرخسي اعاد المسئلة في آخر الكتاب ذكر فيها الخلاف فقال لو اقام المالك البيعة ان غصبها  
ونفقت عنه واقام الغاصب البيعة انه رد هاهنا فندم لا يضمن وعند ابي يوسف فمخالف بين المسئلة  
وبين ما تقدم **نوع آخر** في كيفية الضمان وفي التجريد لغصب لاهم بركة او دنانير فطالبه بها في بلد آخر  
فعليه تسليمها وليس ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا ثم لقيه في بلد آخر والعين  
برء والقيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب كثر فله غصب منه ان يأخذ وليس ان يطالبه  
بالقيمة وان كان قيمتها اقل من مكان الغصب منه بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب  
وان شاء انظر حتى يأخذها في المكان الذي غصب له وجب في البلد الذي غصبه وقد انقضت التسعة  
يكون له خيار ولو كان العين المفسوق هالكة وهي ذوات الامثال ان كان السعر في المكان الذي بقيت  
مثل قيمته في المكان الذي غصب كثر برئ بركة الشل وان كان في المكان اقل فله غصب منه بالخيار ان شاء  
اخذ قيمة العين حيث غصب الغصب وان شاء انظر ولو كانت القيمة في مكان المفسوق اكثر فله غصب بالخيار  
ان شاء اعطى مسأله حيث خاصم وان شاء اعطى قيمته حيث غصب الى ان يرضى المفسوق منه بثلثا خير وكان  
القيمة في المكانين يرضى فله غصب منه ان يطالبه بالمثل **نوع آخر** في غصب العقار والضياع وما يتعلق به من جمل قطع  
من ارض رجل وغرسها في تلك الارض فاحية فكبرت فالشجر الذي غرسها وعليه قيمة الثا لثا يوم قلعها  
فان كان قطع الشجر بضر الارض بطلت صاحبها قيمتها وان لم يضر يوم القلع رجل فلع شجار انسان كثر



القيمة ومنه ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فنقول ان يابها  
وان شاء امسك الاشجار ويضمن قيمة النقصان فاما وان كانت قيمة ما مقلوعة وغير مقلوعة سواء لا شيء عليه  
رجل لو ادسقى أرضه فغدا انسان حتى تستمره لم يضمن من مخصص اراد انسان التوفى او الشرب من  
حول النهر عن وضعه يكون وان لم يحول لا يكون رجل غصب الحق واجرى في يابها في ارض غيره من غير اخطا  
الارض لا يحل للسيل ان ينقاع بهذه الطائفة اذا علم بذلك لا شرا ولا جلا ولا طعنا باجر ولا عارة  
ولو غصبنا ناعا وعمل في بئر على الزرع لان البرج حصل التجارة رجل اراد ان يزرع في ارض الغير ان كان له  
طريق اخر ليس له ان يزرع وان لم يكن له طريق اخر له ان يزرع من ذلك لانه راض لالة واذا منع  
ليس له ان يزرع لان لالة بمقابلة الصريح لغو وهذا في حق الواحد لما في حق الجماعة فليس له ان يزرع في  
رضاه واما الموضع الطريق المحيطة ان صاحبه هو الذي جعل ملكه طريقا جاز له المرور وان لم يعلم ذلك لم  
علم انه غصب ذلك الجواب كذا نقل عن مشايخ بلج بناء على ان الموضع في ارض الغير اذا لم يكن فيه ضرر على صاحب  
اختلف المشايخ فيه الاكل من ارض الجوز وهي التي سمي بالفارسية زمين سان وهي طبيب للاكرة وفي الكرم  
والاشجار ان كان يعرفها بياها لا يطيب للاكرة ولا لغيره وان لم يعرفها بياها في نصيب الاكرة اما في نصيب  
بيت المال ينبغي للسلطان ان تصدق وان لم يفعل الايام الشبهة الى الحرام فربما قال ابو يوسف والكر ويطول  
فيه والمختار ما قال ابو يوسف وابو ثناء في الحرام اقرب وعن كل مكر حرام ما لم يتم الدليل بخلافه وفي الفتا  
القاضي لا مام رجل من الطريق الحديث قال الفقيه ابو الليث ان علم صاحب الارض احد الطريق في ملكه ساج  
لما المرور في الطريق الحديث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب من المشايخ قال راب في بعض الكتب  
عن ابي حنيفة ان الرجل اذا منع ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحل فيها المرور ولا النزول وان لم يكن فيها حائط  
او حائل لا بأس بالمرور فيها وعن ابي القاسم رجل خفي عليه الطريق فاذا اراد ان يمسه في الارض المروية قال شيخنا  
ولا يبطئ الزرع ولا يفسد **نوع آخر** رجل هدم بيته فالتق ترابا كثيرا الذي الجدار الذي بينه وبين جدار  
ورضع فوقه لبنا كبيرا حتى مال الحائط وهدم منقصه ان كان الذي شربا على الحائط مستقلا بحيث دخل الد  
في الحائط من فعله فهو من جرح هدم داره فاندمم بذلك من جرحه لا يضمن رجل بني حائط في كرم رجل  
بغير امر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فالحائط لصاحب الكرم وان كان للتراب قيمة فالحائط للتراب وعليه  
قيمة التراب فان غصب ارضه فبني حائطها صاحبها واخذ الارض فاذا اراد الغاصب ان يبنى الحائط للتراب عليه  
تراب هذه الارض فليس له ان يضمن فيكون لصاحب الارض وان بني الحائط لاس من تراب هذه الارض فله ان يضمن  
وقع في حفرة هدم انسان داره بغير ان صاحبه او بغير ان السلطان ضمن رجل حفرة بئر فجاء آخر ودفن في البئر

لا يضمن البئر ويوجب قيمه حفرة وهذا اذا كان في ارض مباحة اما اذا كان الملك فينبش المسائل في الفتاوى وفي  
المنع رجل غصب دارا واستاجر هامن الغصب منه الدار ليستحضرها حيث استاجرها واذا سكنها او قد  
ذلك برى الغاصب ضمانها ولو غصبه فربما الغاصب من الغاصب يرى من غاصبها غاصبها هل تحقق  
ذكر من الذين ابو الفضل الكرماني اشار الى الجميع انه لا يتحقق وفي القضية قال يتحقق وعليه الفتوى  
**جواب في الدواب** وفي الفتاوى رجل يفت رجل الى ماشية فاحد المبعوث رتبة الامر وكمها ففعلت الدابة  
في الطريق ان كان بين الامر والمبعوث انفسا لا يضمن وان لم يكن يضمن رجل يركب دابة الغير بغير الامر فانت الدابة  
اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن حتى يخرجها عن موضعها كذا ذكره شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي  
في كتاب القطة قال عندنا في الامان عليه وهذا في يضمن رجل على دابة غيره بغير امره فوهم ظاهرا فاسق  
صاحب الحمار ذلك الورم فانقص من ذلك قيمة الحمار ان اذمل من غير نقصان لاضا عليه وان اتفق لا يخرج ان  
استغن من الورم ضمن النقصان وان استغن من المستك يضمن وكذا لو اذمل الحمار ولا خلفا قال الغاصب ما يضمن  
وقال صاحب الحمار مات من الورم فالقول قول الغاصب منه الكل في الفتاوى المراجع اذا بحث حار الى رب  
الارض على يد ابنه فنع صاحب الارض الابن ان يذهب بالحمار واستعمل الابن حاجته فضاع الحمار ان كان الابن  
بالغا لا يضمن وان كان صغيرا ضمن وهذا موافق لما تقدم عرج الحمار الغصب في يد الغاصب كان شئ مع العرج  
ضمن النقصان وان كان لا يضمن فهو منزلة القطع وقدر في كتاب الجنايات وفي الفتاوى رجل دفع الى اخر حماره  
لعلمها الى بلدة اخرى فذهب الرجل بالحمار حتى اتى نهر عظيم وفي النهر جدي كبري فيد الماء كما يكون في الشتاء  
فركب الحمار حمارا والحمار الآخر دخل على شدة هذا فجع حل من الحمار في الماء من جريان الجهد فسقط الماء وكان  
الثانيسكون في مثل هذا ولا نكرن على احد الاضمان عليه رجل غصب من رجل سفينة فلما ركبها وبلغ وسط  
البحر تحق حائل السفينة ليل ان يرها من الغاصب ولكن يجرها من ذلك الموضع الى الساحل وفي رواية  
شمل سلام اصطبل مشترك بين اثنين وكل واحد منهما فبيرة فدخل احدهما الاصطبل وشد بفر لاخر  
بالجمل حتى لا يضرب بقره ففعل البقر وتحت بالجمل وما في الاضمان عليه اذا لم ينقله من مكان الى مكان اخر فحمله  
جاء الى حمار مشدود باري في كفة فحمله فقال الحمار لا يضمن وعن من ان يضمن في نسخة الامام السرخسي وفي  
الفتاوى رجل جاء الى سفينة مشدودة فحملها في اليوم الريح الشديدة ففرت السفينة ان كسبت بعد الحمار وان  
قل لا يضمن وان لم يكن وغرقت على الفور يضمن رجل جاء الى قطار ابل فحل بعضها ليس عليه شئ رجل قتل دابة  
او اسد الرجل لا يضمن وان قتل قردا يضمن الكلب رجل غصب دابة بالكونة فخرها بخيل انسان هذا ابنه في  
العين فنظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الدابة فذكر في الفتاوى **جواب في البئر** وفي نسخة



اذا غصبته فابتغى يد الغاصب او سرقها ولم يكن فعله قبل ذلك فله الغاصب ما ينقصه الا باق  
السرقه والزنا وكذا ما حثل من النقصان من عور وشلل فانه يضمن النقصان ولا حبل في يد الغاصب من الزنا  
اخذها المالك نقصان القيمة فان زالت في ذلك العيب يد المولى فله ما اخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال  
ابو منيظر ان ما نقصها الجمل وارث عيب الزنا فضمن اكثر ويدخل الاقل فيه وهذا احتسان وعرف  
انه يضمن الامر وهو القياس فلورثها الغاصب حلا فانت من المولادة وبقي له في يد الغاصب فثبت  
الغصب لم يجز ثبوت المولود ولو رثها حلا على المالك فثبت فانت بالجلد يضمن النقصان  
ولو حث لا يضمن الغاصب ما نقصها الحق فلو لم يجز ولو غصبه يديه محو او جلي وبها مر فثبت من  
ذلك في يد الغاصب يضمن قيمته ما وبها ذلك العيب لو غصبه يديه مثابة فصارت عجزا اخذها المالك  
ضمن الغاصب ما نقص من قيمتها وكذا الغلام اذا همر ولو غصبه يديه هذا فانكسر ثوبها عنده فهذا  
ويضمن النقصان والشيخوخة عيب لو غصبه ثوبا فصار شيخا يضمن النقصان ولو غصبه يديه قارنا او خبا  
ففسد القراء او الخبز او عمل الا على النقصان يقوم عالما ويقوم وهو لا يضمن النقصان رجل  
غصب عبدا صغيرا فالتحق به لا يضمن النقصان في الفتاوى الصغرى وفي المتن رجل غصب عبدا فوجع العضو  
منه واخذه وفي يد مال فقال الغاصب هو مالي وقال المقتضى منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب  
المال في حيزه فله الغاصب ان لم يكن في منزل الغاصب فالل مال المقتضى منه وفي الفتاوى جارية انت الى خارج  
بغير إذن مولاه فاطلبت البيع فذهبت لا يدعي ان ذهابه قال النحاس ردتها عليك فالقول قول  
النحاس ولا يضمن وثا ويلها ذالم ياخذ النحاس ومعنى الزدان يأمرها بالذهاب الى منزلها فكان النحاس  
مسكرا القطب الى اخذ النحاس الجارية من الطريق وذهب بها من منزل ولاها بغير إذن مولاه لا يصدق  
رجل اودع عبده عند رجل فغصبه في حاجته صار غاصبا وفي المتن رجل استهلك جارية بغيره فغصبه فليتها  
غيره فغصبه وكذا الاستهلاك اداء فضة وعليه ان يسل فعليه قيمته منقوثة ان لم يكن للمتايل رؤس قل فاخته  
او حامة بقر فعليه قيمتها مفرقة ولو كان حامة بجي من اوسطه لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذا في كاه  
الظيارة يضمن قيمتها غير طيارة وفي الجارية اذا كانت حسنة النقصان لا يضمنه فمضى على حلقه وفي  
فرايد شمل السلام رجل دفع غلاما الى امرئ مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب الى بيتك مع السلسلة  
بدون السلسلة فاقب العبد لا يضمن **جواب في الطير** وفي الفتاوى رجل غصب طيرين فحضر احدهما  
تحت حاجة له وحضنت حاجة اخرى له على البيضة الاخرى فخرج من كل بيضة ذئب فالفخاخ له وعليه  
البيضة ولو كان كاه الغصبي فالتحق حنثا لد حاجة لصاحب البيضة وفي الاصل في كتاب القبط قول

فتح باب فقص حتى طار الطير او فتح باب اصطبل حتى خرج الحمار او حتى قيد عبد حتى ابق العبد او فتح الزنود  
التمتع جلد فذاب حتى لا يضمن وهذا كله عند ما وعدهم يضمن قال الامام الشافعي نسخة في حل  
العبد للمقتد هذا اذا كان مجنونا وان كان عاقلا لا يضمن لا تفارق ومثله السعاية على هذا الخلاف  
قد مر في الجانيات بتمامها وجمعوا انه لا يضمن في الدهن والذوق سابل او قطع الجمل حتى تلف العنديل  
ضمن وفي الفتاوى زنا فتفتح فمهر رجل فاحترق ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان كان غائبا يضمن وكذا  
لو تعلق رجل باخذ فسقط منه شيء بغضه ان وقع بحضرة المالك لا يضمن **جواب في الشاة** وفي الاصل رجل  
غصب ثوبا فخرقه ان كان الخرق ليس اخذ المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا يصير بالخياطة مستغفرا  
انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء اخذ وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه القيمة وان كان بجلا لا ينتفع بالانتفاع  
الثوب لا يصح بالخياطة يضمن قيمته بخيار وفي الفتاوى الصغرى الخرق اذا وجب نقصان مع الثوب  
ضاعدا فهو خسر رجل قال الآخر خرق ثوب فلان فخرق فالتصان على الذي خرق لا على الامر والذي يضمن  
بالامر السلطان والمولى اذا امر عبدا رجلا دفع ثوبه كرايس الى قصار ليقصه فذهب القصار ولف فيه  
رجل الى موضع بقصر في الثياب فسرق ان لفق المذبل على الجمل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب  
تحت ابطة وديره خبز فيه لا يضمن رجل دفع الى خياط كرايسا ليخيط له قميصا فحاطه قميصا ففسد فلم  
صاحب الثوب بالفساد وليس له ان يضمنه رجل دفع القنسوة من رأس ووضعها على رأس آخر وجرها  
الاخر من رأسه فصاحت ان كانت القنسوة بمري غير صاحبها او مكنته فغصب من ذلك الموضع فلا ضمان  
على الطارح ولا يضمن لم يذكر حكم الذي رفع القنسوة وحكمه حكم الطارح ومن هذا علم جواب ما ذكر  
من مسألة المتعلق وسقوط شيء من ماله عند الخسوف الكلف الفتاوى وفي فتاوى الشافعي ومب الدين  
نقصان المديون فلم يقضه ورفع العامة من رأسه وقال القنود يرضى حتى ارادها عليك فذهب بها فجاء المذنب  
بعدايام بدنيه وقد هلك العامة يهلك هلاك الرهن قال هذا مستقيم اذا مكنته استردادها فتركتها  
اما اذا عجز وتركها العجز فغصبه نظروا في المتن رجل دخل دار رجل واخرج منها ثوبا ووضع في منزل اخر  
منها فاضاع الثوب ان لم يكن بين البيتين تفاوت في الحر لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن في الاصل  
لو دفع من ناحية الدار ووضع طرف آخر لا يضمن في الفتاوى الصغرى اذا هلك العضو في يد الغاصب  
كان بيع ذلك الشيء في السوق بالذمهم يقوم بالذمهم وان كان يقوم بالذمهم يقوم بالذمهم وان كان  
يباع بهما فالقاضي بالخيار **جواب في المتفرقة** وفي الفتاوى رجل امسك ثوبا فغصبه فغسل  
فقتل ثم غمره له ان يضمنه الخاتم اذا لم يقبل الاصلاح عند من وجع لا يضمن رجل اخرج من اصبع رجل ثوبا



ثم اعاده في هذا اليوم من عن الثمن وان استيقظ ثم قام فاعاد لا يبرئ عن الضمان لان في الوجه الاول التوا  
الد الى هذا التام وقد وجد في الوجه الثاني الواجب الرد الى المستيقظ ولم يوجد ولو غصب من غير اية  
ثم اعاد الى طرفها لا يبرئ عن الضمان ولو غصب من غير اية من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم  
وقد مر شجرة الجوز اذا خرجت جزوت مغارة طبة فالتفتها انسان يضمن نقصان الشجر بكم تشتري مع  
تلك الجزوت وبغير تلك الجزوت فضمن فضل ما بينهما رجل كرجل رجل فوجدها فاسد لا يضمن وكذلك  
كسرهم انسان فاذا هو متوقف ولو شتم آنية من صفا وخايس ان كان باع وتا فضا حبة بخيار ان شاء  
تركه وضمنه القيمة وان شاء اخذ ولا يضمن شيئا وان كان سابع دافله بخيار ويضمنه النقصان في الفصل  
الاول لو ضمنه يكون الثمن براء الجدة وان رتبوا وفي الفصل الثاني لا يؤدي الى الرد رجل من رجل  
انسان الختان انه يضمن قيمة الصك مكتوبا وهو قول اكثر ولا ينظر الى المال وكذلك الرجل من رجل من رجل  
انسان ثم ينظر بكم تشتري رجل الى باع الحرق فاخذ الضمان باذنه فسقطت فانكسرت لا يضمن ويضمن  
سواها رجل تلف احد صراعي باب انسان واحد خفيه واحد كعبه فلما كان يسلم المصراع الآخر  
اليه ويضمنه قيمتها وفي بيع الجامع في باب بيع الشئين رجل غصب شيئا وقبض لخطه فاجاز المالك خطه  
كما اخذ برئ من الضمان فان انتفع به فامر بالخط لا يبرئ وعلى هذا لو ادعى الرجل مال الغير فاجاز المالك  
برئ عن الضمان وهذا ما تقدم في الفتاوى وفي بيع الجامع في وسط الكتاب باب ما يكون اجاره وقال  
هناك مسألة ثم قال فعلى هذا اذا قال الغصوب منه للغاصب عمتك وامرتك بحفظه ثم هلك في  
لغابك ان يقول يجب ان يضمن وفي الفتاوى رجل نظر الى درهم غير وهو باع حين اراد ان يشتري فوج  
ن في الدرهم من يده فطمع من الدرهم فتجنس الدرهم ان كان باذنه لا يضمن وبغيره ان يضمن ثم ينظر ان كان الدرهم  
غير ما كثر يضمن النقصان وان كان ما كثر لا يضمن مثل ذلك الدرهم والوزن من مثل ذلك وفي نوادر من  
رجل دخل الحمام فاخذ فحانه فاطاها غيره فسقطت من يدها فانكسرت لا ضمان على الاول ولا  
الثاني وفيه ايضا اذا ذهب الضيف وترك شيئا عند الضيف فتعده المضيف به فغصبه صاحب غصبه في  
المدينة لا يضمن وان اخرج من المصغر غصبه يضمن **ما ينصل مسائل الفصل** وفي الاصل اقام الغصوب  
البينة ان قيمة الغصوب كذا واما الغاصب البينة انه كذا فبينة المالك او لي جاء الغاصب بثوبه قال  
انا غصبت هذا وقال المالك لا بل غصبت بآخر فغير هذا الثوب هو رياء او رياء قال القول قول الغاصب  
اذا هو على اخر انه غصب منه حبة فقال غصبت الظهارة لا غير القول قوله ولو قال غصبت الحبة ثم قال  
او البطانة لي او قال غصبت الحاتم لان الفضل او قال غصبت هذه الدار ثم قال البناء لي فقال غصبت  
الارض ثم قال لا اشجار لي لم يصدق في هذا كله

فان لم يكن المالك متبعا

فان اراد الغاصب بينة البينة فقال المالك حلفه ولا اريد البينة له ذلك اقام الغصوب من البينة فشهد  
احدها بالقيمة والاخر على اقرار الغاصب بالقيمة لا يقبل **الفصل الثاني في انقطاع حق المالك**  
**يتعلق بالخل والحرمة** وفي الجامع الصغير رجل غصب حبة وادخلها في بناءه منقطع حق المالك عندها  
ولو غصب حبة وبني عليها لا ينقص حق المالك وقال الكرخ اذا كان قيمة البناء اكثر منقطع قال  
وبعض المتأخرين ان يقول الكرخي وان جرح ونحوه نفق بجواب الكتاب ابتاعا لشيء فانهم لا يكون  
جواب الكتاب واجمعوا انه لو غصب لوطا فادخله في السفينة او ابريسما فحاط به بطرفه او بطرف  
عبد منقطع حق المالك ولو غصب خر اخذها فاملكها بالملك باخذها بغير شيء هذا اذا دخلها بشئ لا قيمة له  
كان اذا دخلها بالنقل من الظل الى الشمس ومن الشمس الى الظل اما اذا دخلها بالقاء المالح فيها فقد اختلف  
المشايع فيه ولو دخلها بالقاء الخ فيها ان صار خلاما من ساعد منقطع حق المالك بالاجماع وان صار خرا  
مضى الزمان فليس قول الخ كذلك وعلى قولهما في مشتركا بينهما على مقدار الخ ولو غصب حبة بينة قد  
فالمالك يعطيه ما زاد الزناج فيه وبأخذ الجلد فان تلفه الغاصب فلا ضمان عليه عندنا قال وجلة هذا  
ما ذكره في نظم الزندوسقي قال ما يوجب الملك بالضمان اذا غتبه عن حاله خمسة عشر منها اذا غصب  
وخاطه قيصا او حديد فضاعه اقاء او سيفا او سكينا فعليه مثله او غصب خطه فخطها وعليه مثله او  
ساحة فادخلها في بناءه وعليه القيمة او غصب لحا فخطه مرقه يضمن المثل والقيمة على اختلاف الروايات  
او غصب شاة قد يحسها وسلمها فجعلها ارباريا ملكها وعليه قيمتها حية او غصب راء او غصبا فخطه يضمن  
او حبلها ملكها وعليه قيمتها صحيحة او غصب حوتا فبذرها في ارضه او غصب عصيرا فصار عذرا  
او خر الخلد او خر لا فنتجه او قطنا فقرله او دقيقا فخره وما يلحق به اذا غصب شيئا فكتب عليه  
بينة فحضرها تحت حاجة واربعة عشر لا يوجب الملك في ما منها اذا غصب شاة قد حسمها ولحمها كاش  
للمضطو منه ان يسترده ويضمنه النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية ومنها اذا فطخ بوز  
غيره او غصب قلب فضة فكسره ان شاء اخذ مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه عليه واخذ قيمته **الطلب**  
من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدرهم او غصب نقر فضة فسبها ثم ملكها وبأخذها  
ولو ضربها وزها فذلك عذج وزها على صاحبها ومنها اذا غصب ثوبا فصبغه بطين المالك ما زاد  
الصنيع فيه ولم يملك الغاصب لو هبت الريح بثوب انسان والقيمة في صبيغ الغير او غصب ثوبا فاقبضه  
لم يملكها وصاحبها بخيار ان شاء ملك حتى يرجع وان شاء رفع الى القاضي حتى يضمنه او غصب ثوبا فافسد  
او محلو فافدوه او قطنا فاحلجه او دقيقا او سويقا فلتة سبوا وارضا فبني فيها وزرع او غرس ولبنها



فلحنه مصرقة او غصب خبز ثلثه او لها فجعله اربا ربا او دراهم او دنانير فكسرها وفي الفتاوى رجل  
افسد ثلثي حبيب رجل ان امكنه عادية كما كان امره بالعادة كمن اخذ سلم انسان ورفق اسنانه  
ولو حل شرائه فحل رجل ان كان النحل مثل الذي يستعمله العوام لاشي عليه ولو نزع باب رجل عن  
او حل سرج انسان على هذا **حبيب آخر في الحبل والحربة** وفي الشقة رجل غصب الفاكهة فخرج بها واشترى  
جلوتها وثوباً وسعة وطى المرأة والجارية ولبس الثوب ولو اشترى جارية بالثوب المصنوع لا يحل  
وطئها ولو نزح فخرج به رجل وفي الجامع الصغير لو اشترى بالدرهم المصنوع شيئاً قال الكرخي هذا على وجه  
اربعة لما ان اضاف اليها ونقدتها او اضاف اليها ونقدت من غيرها او اضاف الى غيرها او اطلق لطلاق  
نقدتها الجواب ان كان في الحبل سراج الا في فصل واحد وهو الاضاف للشر البها ونقدتها او كان  
نفق الفقيه بالليث وقال القصد الرشيد في نسخة الكل مكره وقال ثمة والطلاق الجواب الجامع وروية  
بدا عليه رجل غصب الفاكهة فاشترى بها جارية فباعها بالدين تصدق بالبيع وقال البوسني لا يتصدق في اصل  
هذا ان الغاصب المذموم اذا تصدق في المصنوع او في الوديعة فخرج عنه يطيب وعندنا جرح وم لا يطيبه  
واجبوا ان لو غصب الفاكهة فاشترى بها ما ليساوي الدين فاكله او وهبه من انسان لا يتصدق بالبيع وفي  
فتاوى اهل سمرقند رجل غصب ما نضعه حتى صار ستم كما قال ابلع صار حراما عندنا جرح وشرط الطبيب  
وجوب البذل وعندهما اذا بدل والفتوى على قولهما وفي التنازل لو غصب ثوباً فطحنه او حطه فطحنها  
يصير ملكا للغاصب لا يحل له تناوله لانه استفادته بفعل لا بجعل فصار كالمملوك ببيع الفاسد عند القبض  
الا اذا جعله صاحبه في حل حتى عن الشيخ الامام الزاهد النسفي انه كان مصححاً لا يصح فذكر عن الجرح في فتاوى  
المستقلين وكان سكران يكون ذلك قول الجرح وكان يقول الصحيح عند المحققين من شيئا خائفاً فصد منه  
امعنا ان الغاصب لا يملك المصنوع الا عند اداء الضمان وقضاء القاض بالضمان وترضى الخصمين على  
الضمان واذا وجد شيء من هذه الاشياء الثلاثة ثبت الملك وما فلا وفي الشقة رجل غصب ثوباً فطحنه  
او طحنها كره ان ياكله حتى رضوا صاحبه وفي الحنطة لو طحنها في القياس حل وفي الاستحسان ليس له ان ياكله  
رضوا صاحبه واصل هذا ما روي عن يسوقه مسلم انه اذا ناكل عن الشاة التي ذبحها ذلك الرجل على  
قصد ان يؤدي عنها وقال لم اطعمها الا ساري **كتاب الوديعة** وهو مشتمل على فصول  
الاول في حفظ الوديعة والثاني ما يكون قضياً او ما لا يكون وفيه موت المودع بمجهول او بمجهول الوديعة والثالث  
في دفع الوديعة الى الغير وفيه تفسير العيال والرابع في طلب الوديعة والخامس في اختلاف السارق والسادس في السارق  
المستقرقات اما الاول وفي شرح الطحاوي الوديعة والعناية بالسارق في يد المستأجر امانة اذا قال المودع

المودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في تلك الدار فهلكك لا يضمن قال وفي بعض شروح  
الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المعنى عن السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار  
اخرى يضمن ولو كانت الدار الاخرى مثل الاولى او احرزها لا يضمن قال وهكذا ذكر الصدر الشامي في الفتاوى  
وذكر الامام خواهر رده في الاصل انه يضمن وان كانت الدار الثانية احرز من الاولى والمودع ان يحفظ  
الوديعة على حسب حفظ مال نفسه في داره وطاوتة وفي التنازل اذا قال المودع لا تضع الوديعة في مكان  
فوضعها فسرقت ليك ان لم يكن بهية احرز من الخانات ولم يكن له مكان آخر احرز منه لا يضمن ولا يضمن ولو فيها  
عن الرضخ الى بعض من في عياله فدفع ان لم يجد يد من الدفع لا يضمن ولا يضمن فلا عبارة الجامع الصغير لو  
كانت الوديعة شيئاً مسكناً في البيت فقال له لا تدفع الى زوجتك فدفع لا يضمن كذا وقال له لا تدفع اليه  
الى غلامك فدفع لا يضمن في الاصل لو وضع كيس الوديعة في صندوق فيه كيس آخر له وانشق الكيس ففسد  
فاختلطت بديارهم لا يضمن والمختلط بينهما فان هلك بعضها هلك من مالها والباقي على قدر مالها ولو  
اخذت او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاطيء صغيراً كان وكبيراً ولا يضمن ابوه لاجله وفي قضاء  
الجامع الصغير الخط على اربعة اوجه منها ما يمكن الوصول اليه على وجه اليسير كخط الجوز باللوز والذراع  
السود بالبيض فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع انما خط مكن الوصول اليه لكن مع التفسير كخط الحنطة  
بالحنطة ودهن الجوز بدهن الجوز وانه ينقطع حق المالك عند الجرح وعندنا ان شاء الله وان شاء الله  
في المخلوط هذا اذا كان الخط بغير اذنه فان كان باذنه فجوابع لا يختلف وعندنا شك بكل حال  
وعندنا جعل الغلوب تبعاً للغالب **أخرو** وفي الفتاوى المودع اذا دفن الوديعة في ارض ان جعل  
هنا علامة لا يضمن وان لم يجعل يضمن وفي المفازة يضمن بكل حال جعل علامة او لا وفي المكر ان كان جدياً  
بان كان له باب فعلق لا يضمن وان وضعه ولم يدرفه ان وضعت في موضع لا يدخل عليه احد الا بالاشارة  
لا يضمن يضاً ولو كان في الجاهة فدفع الوديعة لخوف السرقة الذين توجهوا نحو حقها أخذوا منها  
وفر من خوفهم ثم جاء فلم يجد ان امكنه ان يجعل ثمة علامة ولم يفعل صار ضماناً وان لم يكن ان جاء  
على فور لا مكان لا يضمن ولو اخرج من المودع اذا وضع طبق الوديعة في الحنف فضا طعمه على رأس الملك  
ان كان الدن دقيق يضمن وان لم يكن فيه دقيق لا يضمن وكذا الوضع ثوب الوديعة على العجين يضمن اذا  
جعل دراهم الوديعة في خف فضاغت ان جعل في الخف لا يضمن وفي اليسار لا يضمن وقيل لا يضمن  
فيها ولو رطب دراهم الوديعة بطرف الكم او جعله في الاذن او في اللعامة باسج برحيد لا يضمن فيها  
ولو وضع في الكم سائل عند الفتوى وفي فتاوى النسفي السكران اذا جعل دراهم الوديعة في الجيب

الوديعة الفتاوى



وحضر مجلس الفتوى فتمت منه او سقطت لا يضمن القدر المودعة في الجيب فلم يقع في الجيب وهو من انما  
وقفت فصاعت ضمن في فتاوى النسب ايضا رجل دفع خقه الى خفاف ليصلحه فتركه في جانيته ليدل فتمت  
ان كان في الجاني حقا او في السوق حارس لا يضمن قاله وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الجارات انما يضمن  
الحافظ والحارس ما حصل ان العبرة للعرف حق لو ترك الجاني مفتوحا او غلق السكة على بابيه وذهب  
اليوم فليس يتضيق بخارج وفي الليل يتضيق وفي خلاصه اليوم والليل ليس يتضيق اذا وضع ودعيته في حجر  
في حان وفيه حجر لا قوام وربط سلسلة بابها بجبل ولم يبقه وخرج فتمت المودعة ان عند هذا الموضع  
واعفا لا ضمن وان عند ثوبا لا يضمن وفي الفتاوى سوق قدام من جانيته الى الصلوة وفي جانيته ودائع فضاع  
شئ من جانيته لا ضمان عليه وفي فتاوى الفضا ان من خرج الى الجمعة وترك بابا مفتوحا واخطى على  
بابه لو كان ابنا له صغيرا وفي الجاني ودائع فصاعت ان كان الضم عقل الحفظ وحفظ الاشياء لا  
يضمن ولا ضمن ولو بعث بقرة المودعة الى السج غير العرف وقد ذكرنا في كتاب المزارعة انه لا يضمن  
مطلقا ولو ربط على رأس الغاليز والكروان غاب عن بصره يضمن الا فلا وان ربط على بابها في الموضع  
وفي القرية لا ولو جعل حارس المودعة في الكروان كان للكروان حارسا رفيع بحيث لا يرى المار في الكروان وعلق  
الباب لا يضمن ان لم يكن ضمن له حارسا او كان كنه غير ترفع نظرا ان نام المودع ووضع جنبه على الارض  
ان فصاعت الدابة وان نام فاعدا لا يضمن في السفر لا يضمن ان نام مضطجعا وان جعل ثياب المودعة تحت  
جنبه في بعض الطريق ان اراد به حفظه لا يضمن ان اراد به الترفيق يضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضمن  
مطلقا ولو دخل الحمام ودراهم المودعة في جيبه فتركه في الساكورة قبل يضمن **الفصل الثاني في ما يكون**  
**تضييعا وفيما لا يكون** وفي الاجناس المودعة اذ مات محققا يضمن في ثلاثة مواضع احدها الموقوف  
اذ مات ولا يعرف حال غلاتها انه اخذ ولم يتبين يضمن ثلثا السلطان اذا خرج الى الغزو واودع بعض  
الغنيمة بعض الناس ومات ولم يتبين عند من اودع لا يضمن الثالث عن م القاض اذا قبض مال يقيم ووضعه  
بينه ومات ولا يدري اين المال ولم يتبين يضمن الضمان في تركه وان عرف انه دفع الى قوم ولا يدري الى  
من دفع لا يضمن لو قال حال حيوة ضاع او انفق عليه لا يضمن المودع انما يضمن بالتحويل اذا لم يعرف الوارث  
المودعة اما اذا عرف المودع يعلم انه عرف مات ولم يتبين لا يضمن ولو قال الوارث انما علمت المودعة وكذا  
الطالبان فتمت المودعة وقال المودعة كذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا والمالك انما يضمن عند فقار  
هلك سواء الا في حصة وهو ان الوارث اذا اذل السارق على المودعة لا يضمن والمودع اذا اذل ضل  
في وصايا الجامع للامام فخره زادة المودع اذا اذل انساكا على المودعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليها

من الاخذ حاله الاخذ انما اذا امنه لا يضمن قال في شرح الجامع الصغير للامام الولد في كتاب الناسك في اخراجه  
جزء الصيد في الحرم اذا اذل حلالا على قتل صيد الحرم فقتله بجبانة استخفا وهذا اذا لم يكن المدلول  
عالميا بمكان الصيد اما اذا كان عالميا بمكان الصيد ولم يأخذ به لانه بان لم يصدق وفي ذلك حقول  
عليه آخر صدقة واحدة لا تجب على الاول ثلث اذا اختلف الطالب ورث المودع فقال الطالب انه مات  
بجهل او قالت الورثة المودعة كانت قائمة يوم مات المودع وكانت مرفقة ثم هلكت قال القول قول الطالب  
هو الصحيح لان المودعة صارت دينيا في التركة ظاهر فلا يقبل قول الورثة اذا قالوا اردت المودعة حتى  
لم تقبل قولهم ولو اقاموا بالبينة انه قال حال حيوة رددتها قبل المصارف لو قال قبل ان يموت او دعاه  
المصارف فلا يصير ثم مات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال للمصير اودعني شيئا فهاك القول  
قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات المصير قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المصارف دفعه  
الى المصير الا بقوله لا يصدق على المصير في وان دفعه الى المصير في يمينه او اقر من المصير ثم مات المصارف  
ثم مات المصير ولم يتيه كان دينيا في مال المصير ولا شيء على المودع ولو مات المصارف في المصير حتى قال  
رددته عليه في حيوة قال القول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت **حسن آخر في الجحود** وفي كفاية الاصل  
اودع رجلا مودعة ومات في يمين ثم اقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود فقصى على المودع بقيمة يوم  
الجحود فان قال السامد لا يعلم قيمة يوم الجحود لكن قيمة يوم لا يدع كذا اقصى عليه قيمته يوم لا يدع وفي  
المنفعة اذا قال المودع للمودع وهبت المودعة مني وبعتهما مني وانكر رب المودعة ثم هلك لا يضمن المودع  
ولو وجد المودعة ثم ادعى انه رده هاجد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه رده قبل الجحود  
قال غلط في الجحود او نسيت او نطسا في دفعة واقام المصير في قولي ولم يستودعني قبلت بيمينه ايضا في  
قولي في حسن وفي الاضحية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد والهلاك لا يصدق ولو قال ليس علي شيء  
ثم ادعى الرد والهلاك يصدق وفي الفتاوى جحود المودعة عند غير المالك لا يوجب ان اهلك كذا  
روى عن ابوس وفي غصب الجاس اذا جحد المودعة انما يضمن اذا اقل المودعة على الموضع الذي كانت المودعة  
او العارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها وفي نسخة الامام الشافعي اذا جحد المودعة في وجه المالك  
لا بناء على الطلب من المالك فان قال له المالك مال حالي ودعيه لسكن على الحفظ فقال ليس لك عديتي ودعيه  
لا يضمن قول ابوس وفي المنفعة لو جحد المودعة في وجه المصير بحيث يخاف عليه التلف اذا اقر ثم هلك  
لا يضمن كذا روى عن ابوس وعن ابوس لو جحد هاتم اخرجها بيمينها واقرها وقال لصاحبها قبضها فان  
دعها او دعيه عندك ان تركها عندك وهو قادر على حفظها ان شاء فهو بريء وهو دعيه وان كان لا يجد



على اخذها فهو على القمان الاول وكذا قال الماعل بمضاربة وهذا كله في المنقول اما في العقار فلا يضمن  
عند البيع والى من آخر وقال ثمن لا يملكه الا في رايان عن ابي ج ومن المشايخ من قال في العقار  
بالجحد بالاجماع **جنس آخر** وفي التنازل اذا قال المودع سقطت الوديعة بالفارسية بيقاد از من لا يضمن  
ولو قال سقطت بالفارسية بيفكند يضمن قال الشيخ الامام الاستاذ فطيم الدين المغربي لا يضمن الوديع  
لان المودع لا يضمن الاسقاط اذ لم يترك الوديعة ولم يذهب اليه ولا يضمن والقوى عليه ولو قال لا ادري  
الوديعة او لم يضع يضمن ولو قال لا ادري اضاعت الوديعة او لم يضع لا يضمن ولو قال اضاعت فاقول  
قوله ولو قال لم يذهب من مالي شي لا يضمن ايضا ولو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فاقول  
قوله ولو قال كبت لا ادري كيف ذهبت اخلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعثت الوديعة  
ثمها لا يضمن ما لم يقبل دفعها ولو قال رصفت الوديعة بين يدي فقمت بنسبتها فاضاعت يضمن ولو قال  
بين يدي في داري والمسئلة بحالها ان كان ما لا يحفظ في عرصه الدار وعرصه الدار لا يكون حيا  
كعرصة الذهب نحوها فذلك وان كان ما لا بعد الدار وحرز الله لا يضمن ولو قال لا ادري وضعها في داري  
او في موضع آخر يضمن ولو قال دفنت في داري او كرمي ونسيتكها لم يضمن ان كان للدار والكرمي باب لو  
قال دفنت في موضع آخر ونسيتكها يضمن **نوع منه** وفي قواي النسبة طمان خرج من الطاحنة لينظر المالك  
فقر الخطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحنة يضمن بخلاف مسئلة الخان حورنها خان قيدار  
ويوت ولكل بيت مقل فقل مقل في الليل وخرج وترك باب الخان مفتوحا فجاء سارق ونقب بيتا  
مرفقا ما لا فائدة لا يضمن فاع الباب هو نظير من فتح باب القفص بخلاف مسئلة الطاحنة لانه لما قل الوديعة  
وجعل عليه الحفظ ويتركه يضمن في التنازل الوديعة اذا افسدتها الفارة وقد طلع المودع على القفص  
ان اخبر صاحب الخطة ان هذا نقب الفارة لضمان عليه لان صاحب الوديعة رضى به وان لم يخبر ولم يصدق  
وان كانت الوديعة شيئا من الثمن ورضي الوديعة فليحفظها الفارة فانها قال رضى بها الى القاض حتى يبيعها فان  
لم يفعل ولم يحل في دفع ذلك لا يضمن بآية الوديعة اذا اصابها شيء فامر المودع انساها بان يعالجها اضلت  
من ذلك فضا حيا الدابة بالجوار يضمن ايها اشاء وان ضمن المودع ولا يرجع على العالج وان ضمن العالج ان  
علم انها دابته ولم يعلم شيئا رجع عليه ولو قال لا اخبر في داري فخر اوضن لا يرجع على الاجر يعني اذا لم يكن  
هو مالكها في الدار رجل اودع فامساها با فوضها في جوفه وكان للسلطان ماخذ الناس الى ذلك وكل  
شهر وظيفة عليهم فاخر احوال السلطان ثياب الوديعة لاجل الوظيفة ووضعه با عند رجل هناك فقت  
فالمودع لا يضمن ان كان لا يقدر على منع السلطان من دفعها اما يضمن المالك اذا كان طامعا ولصاحب الوديعة  
الخيار

بين يمين المالك والسلطان وكذا الجا اذا اخذ الجناية درهم طامعا يضمن كذا الصراف كانت  
طامعا والجنا والصراف مجروحين الشهادة وفي غضبنا وي رجل قام من اهل المجلس وترك كتابه  
وذهب القوم ايضا فتركوا وضاع ضمنوا لا الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استخفهم فاذا  
قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فضمنوا جميعا وان قام واحد بعد واحد ضمنوا لاخر لا  
الاخير يمين الحفظ فتمين للقمان اصل المسئلة رجل جاء بشئ الى رجل وقال هذا الثوب عندك ودية  
او وضع الثوب عندك ولم يقل شيئا فابى صاحب الثوب ثم غاب الى اخر بعده وترك الثوب هناك ضمن لا يبيع  
عرفا ولا اخر قبل عرفا ولو قال المجلس لا اقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب ضاع الثوب لا يضمن لانه  
منج بالرد فلا يصير مودعا برون القبول بجرم دفع آخره او قال الماسق بارضى ولا يسق بارضى غير  
فيسق ارض الامر ثم سق ارض الغير فضا المان ضاع قبل ان يفرغ من النسبة انما ضمن وان ضاع بعد فرغ  
لا يضمن اصل المسئلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق برى من القمان عندنا بخلاف  
ما اذا جحد الوديعة ونسج حيث لا يبرى الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرى عن  
القمان بالعدو الى الوفاق وفي الروضة الوكيل بالاجارة والاستيحاء بالبيع اذا خالف فاستعمل العبد  
عاد الى الوفاق فباعه بما امر به جاز وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيحاء والمضارب  
المستضع اذا خالف دفع المال سفق في حاجته ثم عاد الى الوفاق بما مضارب او مستضع اما مشاء  
الدابة اذا نوى ان لا يبردها والمستعير ثم قدم وترك تلك النية ان كان سايرا عند النية فعلى القمان  
اذا هلك الدابة بعد النية اما اذا كان واقفا اذ ترك نية الخلاف عاد امينا والشريك شركة  
معاوضة او عيان اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا وفي الجامع الصغير المودع اذا سافر جال الوديعة  
فهلك لا يضمن عندنا والاب الوصي اذا سافر جال البنية فهلك لا يضمن ان لا اذا تركها وجدها فماتها  
والوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حل ولا  
فان كان يضمن في المودع اذا سافر اتمام يضمن اذا لم يكن له حل ومثله فان لم يكن له بد من السفر لا يضمن  
وان كان له بد من السفر فذلك عندنا لا يضمن **جنس اخر** وفي الفتاوى رجل له على آخر خمسة دراهم  
فاخذ غطاء ستين فلما علم انه اخذ العشرة ليردها فملك يضمن خمسة اسدائل العشرة لان ذلك  
القدر فرض البتة امانة وفي غضب مجموع التنازل علم قال الصوق خذ هذا الثوب واجعله في نقب الجدار  
ففعل وضاع والثوب يضمن لضمان على المعلن ولا على البنية لانه ليس بتضييع لانهم حاضرون امرأة غلبت  
ثوب رجل بالاجر وعلمت على حصن سبطها للتجفيف وطرف من الثوب من ثوبها الاخر ضاع وضمت وورثت



على السطح ان كان للسطح حصن لا يضمن في أصل الوديعة ان كانت دراهم ودينارا وكيليا فانفق بعضها  
وهلك الباقي يضمن ما انفق دون الباقي فان جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضمانا لجميعها الموضع  
اذا اخذ بعض الوديعة لسفقه في حاجته ثم بدله فذه الى موضعه ثم ضاع لا يضمن في الفناء والاضل  
موضع غاب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع  
الى غيره لم يجعل البيت يد غيره **الفصل الثالث في الدفع الى الغير** وفي فقاوى النسبة المشرقة  
اساو بر من ذهب الى كسبت في دار المولى واودعت رجلا فملكك يضمن الموضع لانها ملأ المولى رجل  
دفع حماره الى آخر فقال الموضع لصاحب الحمار خذ حماري واسبق به حتى اذ عليك حمارك ضاع في بئر ثم  
ان الموضع رد حماره لا يضمن لان ما دون القبض وفي مجموع التنازل خاف ان يخرج الى القرى ليخرج الحمار  
فاعطاه رجل خفين للحمار فوضعهما في دار رجل وضاع عن اذن المالك لا يضمن وان وضع في دار رجل  
لا يضمن بعض لا يضمن الموضع وفي وديعة الاصل الموضع اذا دفع الوديعة الى من اودعه ثم استحققت  
لم يضمن ولو قال له ادفعها الى فلان فدفع ثم استحققت يضمن الموضع اذا دفع الوديعة الى غيره فملكك  
عندنا ان لم يفارق الاول الا ضمان على واحد منهما وان فارق ضمن الاول عندئذ ولا يضمن الثاني وعندنا  
يضمن ايتهما شاء لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني يرجع على الاول ولودفع الموضع الوديعة  
الى آخر بان المالك او غيره ذنه ثم اجاز المالك خروج الموضع من المكين كانه دفع الى المالك هذا اذا  
دفع الى الغير ضرورة فان دفع لضرورة بان احتجب بيت الموضع فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا فيما  
هذا قال شمس الامه الحلواني في صلح الاول هذا اذا لم يجد بدا من الدفع الى الاجتهاد اما اذا امكنه الدفع  
الى من في عياله فدفعها الى اجنبي يضمن وقال الامام خواجه زاده في كتاب الصلح ايضا هذا اذا كان الحريق  
غالبا احاط بمنزل الموضع اما اذا لم يكن محيطا يضمن بالدفع الى الاجتهاد وفي القدرى لو قال الموضع  
وقع الحريق في بيتي فدفع الوديعة الى غيري للضرورة لا يصدق عندئذ وتس وفي المسئلة ان علم انه  
وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وفي التنازل امرأة حضرتها الوفاة وعندنا وديعة فدفعها  
الى جاره فملكك عندها ان لم يكن وقت وفاته بحضورها احد من عياله لا يضمن **نوع آخر في الاذن**  
الموضع اذا اجر بيتا من ارض من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستاجر ان كان لكل واحد منهما ما غلوا على  
يضمن وان لم يكن فكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير حشمة لا يضمن في اصل الموضع  
دفع الوديعة الى من في عياله كخوامة او فقيه او ولد او والديه او اجير لا يضمن في الاجير اذ به  
المشاهدة والمساومة دون المياومة واذا ثبت ان الموضع ان يضع الوديعة الى من في عياله هل يقع عند

من عياله وذكر الامام خواجه زاده في شرح الجامع الكبير في كتاب المسئلة ان له ذلك وفي شرح الطحاوي  
تفسير الصيال الذي يسكن به ويجري عليه نفقته فان نفاه عن الدفع الى من في عياله مع هذا دفع  
قد ذكرنا في الفصل الاول والابوان كالاخيه حتى لا يضمن في سرقة الجامع الكبير  
لا يشترط في حق ولد الصغير وزوجه حتى لو كانت الزوجة تسكن في محلة والزوج في محلة اخرى  
وهو لا يسبق عليه ما ولا يحج اليها ودفع الوديعة اليها لا يضمن وكذا لودفعت المرأة الى زوجها لا يضمن  
وان لم يكن هو في عياله والولد الصغير كذلك لا يشترط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ رجل غادر  
حلف امرأته في منزله الذي فيه ودايع الناس ثم رجع فطلب الوديعة فلم يجدها ان كانت المرأة امينة  
لا يضمن وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الوديعة في البيت يضمن وعن هذا قالوا  
في ضمان اذا ذهب ترك الخان على عبد فذهب دايع الناس يضمن ان كان سارقا وهو علم به التيا  
اذا ترك ثياب الناس الحام وخرج من الحام او ترك حلائق في الحام وذهب ضاع ثوب الرجل لا  
يضمن بمنزلة الشراكة وكذلك من لا يمكن الحفظ عن الموضع اذا رد الوديعة الى منزل الموضع او الى  
احد ممن في عياله الموضع فضاقت لا يضمن كما في العارية هكذا ذكره الجامع الكبير في التجريد قال  
يضمن بخلاف العارية هذا رواية القدرى والفقهاء على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذ  
لسبق على نفسها وهو دفع يضمن في مجموع التنازل امرأة خرجت الى الحام ودفعت النخلة الى الصغيرة  
وقالت ادفعها الى بيتي وهي الحام فلما جاءت اليها قالت لها البيت ملأ من الماء واحلها الى  
فلان فسقطت وانكسرت ان كانت المرأة في عياله لا يضمن وان كانت في بيت زوجها ان اعطى  
الام فكذلك وكذلك لو قالت صبي هاريتك وان بعثت الى البيت للحفظ ضمنت البيت واذا عجزت عن  
قال وهذا مودع او دفع وقد ذكرنا الخلاف في **نوع آخر** رجل ساجر رجلا ليعمله شيئا له حمل ومثله  
بعد ان يدفعه الى رجل من جبال رجل غايبا فتر لنا لا جبر المحل على يد رجل لمصلحة الى ذلك الرجل  
ينبغي ان لا يضمن اجارا الاصل في مسألة استجار الرجل محل التجار فلو وجد الرجل كنه لم يضمن  
فدفع الى القاضى ولطلب منه القاضى وهو لم يدفع لا يجبر في المسئلة رجل دفع الى رجل الف درهم و  
قال له ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفع حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كرم بين ضرر  
او بين بالغ ويقيم صغير يرفع البائع الامر الى القاضى ولو لم يرفع وفي الارض زرع حصته بطيب وفي  
الكرم يقوم عليه فاذا ادرك الثمر يبعه فاخذ حصته ووقف حصته الغايبة ففسده ذلك انشاء  
معا فاذا قدم الغايبة ان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجاز يبعه فان ادعى خراجها كان مستطوعا لانه



دينه بغيره المودعة اذا كانت شيئا يخاف عليها الفساد وقد غلب المالك برفع الامر الى القاضي  
حق بيعه وان لم يرفع لا يضمن لان الحفظ على قدر ما اوى **الفصل الرابع في طلب المالك**  
اذا طلب المودعة فقال المودع لا يمكنني ان احضر التسعة فتركها وذهب ترك عن ماله  
لا يضمن لانه لما ذهب فقد اساء المودعة وان كان عن غير ماله يضمن ولو كان الذي طلب المودعة  
وكيل المالك يضمن لانه ليس انشاء المودعة بخلاف المالك وقام هذا وكذا العار ببقاء وفي  
العين اذا طلب المالك المودعة فقال اطلبها عند جاء صاحبها عندك فقال المودع ضاعت المودعة  
سأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك يلزمه الضمان للمناقض  
لان قوله اطلبها عند اقراره ضاعت فاما ضاعت فاذا قال ضاعت كان منافضا وان قال ضاعت  
بعد اقراره لا يضمن لانه لا مناقض للمالك اذا قال المودع اذا جاء اخي اليك فادفع المودعة اليه  
فجاء اخوه اليه وطلب المودعة فقال اطلبها عند فلما عاد اليه عندك قال هلكت ضمن المالك اذا قال  
المودع احملي الى وديعي اليوم فقال نعم ولم يحمل حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن لان قوله  
ليس عليه وفيما وى النسب رسول المودع اذا جاء الى المودع وطلب المودعة فقال ارفع الالي  
الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرق يضمن قال وهذا على رواية ابن عباس وفي ظاهر المذهب لا يضمن  
المالك اذا قال المودع من جاءك بعلامة فادفع اليه فبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه  
حق هلكت لا يضمن مصري خرج الى قرية والطريق مخوف فترك العامة عند قريته وقال له اذا بعثت  
اليك من قبض منك فادفع اليه فبعث اليه بعد ايام فطلبها فلم يدفع اليه حتى ضاعت لانه بالمنع صار  
غاصبا الا اذا كذبه انه رسوله وفي الاصل ليس للمالك ان يقبض مودعة عبده ما ذوقا كان او محجورا  
ما لم يحضر ونظيره انه من كسبه لانه لا يحتمل انه مال الغريم بيد العبد ومودعة فان ظهر انه للعبد بالنية  
يجب ان يأخذ **الفصل الخامس في المودعة** وفي الاصل اختلاف احوالها الاخر اخذت منك الف درهم ومودعة  
قال الاخر اخذت منك لا يضمن في الجامع الصغير كتاب الاقرار رجل قال الاخر اخذت منك الف  
درهم ومودعة فضاء وقال الاخر اخذت غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته الى او اودعني وقال الاخر  
اخذت غصبا لا يضمن ولو قال لي عندك الف درهم ومودعة فدفعته الى وقال المقر له كذبت وهو  
قال لقول قول المقر له لو قال له كان لي عندك ثوب عريه فلبسته ثم مردته على او عندك ذاة  
فركبتها ثم دفعها الى وقال المقر له كذبت هي لي فلي قتلها هذا الاول وسوء وعلى قول العبد  
قول المقر وفي الفتاوى رجل اودع عند رجل الات التجارين ثم استرقها بعد ذلك فقال ان فيها ثوبا

وقال المودع لا ادرى ما فيها لا يحلف المودع لانه لم يدع عليه فعلا وكذا الواو دعه ورام ولم يرضها  
ثم اذ عني عند القبض انها اكثر رجل اودع عند رجل الف درهم فانفق ثلثها في مائة وخمسة وعطفت  
انه لم يحبس شيئا من المودعة فالقول قوله ولا يثبت لانه صار ديناً عليه وفي وكالة الاصل في باب  
الوكالة يقبض المودعة رجل استهلك ومودعة انسان فلو ادع ان يخامم المستهلك في القيمة **الفصل**  
**السادس في المتفرقات** وفي آخر كتاب الزهري من شرح الطحاوي المودع اذا شرط الاجر للمودع على  
حفظ المودعة مع ولو شرط المهرين على حفظ الزهرين لا يصح ومن هذا الجنس صارت واقعة لم يصدق  
الفاصل المودع المضمون عند رجل وشرط له الاجر على حفظه فتوابعه لا يصح وفي الاصل رجل اودع الف  
درهم عند رجل فالكوثر ثم اودع الف درهم عند المودع له ان يأخذ بالالف الذي صار ديناً عليه  
يا محيى ولو كان بخلاف جنس حقه ليس له ان يأخذ عندنا وفي التوازل في باب تبيينه المذهب رجل له على  
رجل دين مائة درهم وله عنده ومودعة مائة درهم قال جعلتها قصاصا بدينها ان كانت الدين مائة  
او قربة منه لا يكون قصاصا بحيث يقد على قبضها خازن وصارت قصاصا وان لم يكن قربة منه لا يكون  
قصاصا ما لم يرجع اليها كذا روى عنكم وفي الاصل لو حمل على اية المودعة فلا قولت فهو لما لكها  
ولو اجرها فالاجر له ولو غاب رب المودعة ولا يدبر ما حتى هو لم يمت بمسكها حتى يعلم موته ورواه  
فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق في الوثيرة وان كان يدفع الى وصية المودع ان اذا اقتسمها  
وهي تقسم او تبتا للحفظ فيما لا يقسم لا يضمنان ولو تباينا فيما تقسم فقبض احدهما كله ضمن نصفه  
الشريك الذي سلم الى صاحبه عند ايج ولا يضمن القاض لانه مودع المودع وعندهما لا يضمن اعتبارا  
فيما لا يقسم **كتاب العارية** وهو مثل على اربعة فصول الاول في المقدمة والثاني في عارة  
الدواب والثالث في طلب العارية والرابع في الحل والحكمة اما الاول العلم بان شرط العارية كون  
العين قابلا للاشتغال مع بقاء العين حتى كانت عارية الدارهم والدباير والفلوس وقضاها  
اذا عين اشتغالا فاني مع بقاء العين بخوان غير مضمون درهم ليعمل بها ولو قال الاخر عندك هذه  
من الشريد فاخذها واكله فليس له اوقية وهو قرض لا اذا كان بينهما باسطة يكون ذلك دالة  
وفي العيون قال حلف بن ابي ربيعة عن رجل استعار من رجل رقعة برقع بها قصبة وخشاعة  
في بناءه قال لا يكون هذا عارية وهو من كذا لكه وهو بمنزلة القرض فان قال اردت عليك عارية  
وفي شرح الطحاوي علما الدابة على المستعير لو كانت العارية مطلقا او موقفة وفي الفتاوى نفقة  
العبد كذلك ما كسب فاعلى العبد لو قال الاخر عبدي او مستعير او مستخدم من عيني مستعير المودع اليه



فقطة هذا العبد على يوكاة وفي شرح الطحاوي مؤنة على المستعير وفي الغصب على الغاصب والوديعة على صاحبها  
وفي الاجارة مؤنة الرد على الاجر وفي الرهن مؤنة الرهن الرد على الرهن وفي القنا والقصير الاجر  
المشترك كالحمل ونحو مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب في شرح الطحاوي لو كانت العارية مقيدة  
الوقت مطلقة في غير نحو ان عين يومنا فهد عارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو ردها بعد مضي الوقت  
مع الاحكام من اهلكته سواء استعملها بعد الوقت او لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمها حكم المطلقة الا  
من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا الخالف في المكان يضمن وان كان هذا المكان آخر  
من المكان المأذون وكذا الواسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها  
اليه يضمن وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مقيدة في محل مطلقة في غير محلهما حكمها حكم العارية المطلقة الا في  
نحو ان يغير دابته على ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حقة فحمل عليها اجرا او حردا مثل وزن الحقة يضمن ولو  
عليها مخاتيم شعيرة او حردا او اذن ما يكون الحقة واخف لا يضمن تحسنا ولو حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم  
الشعيرة الا انه في الوزن مثل الحقة ذكر الامام خواهر زاده انه لا يضمن وهو الاصح ولو استعار دابة لمحمولها  
عشرة مخاتيم شعيرة فحمل عليها عشرة مخاتيم حقة فغطيت بغيرها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في  
القدر قد ذكرنا في كتاب الاجارات قاله والامام الخسري نسخة ذكر المسئلة على ربيعة اوجه احدها ان يحمل  
عليها غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان عين حقة فحمل حقة غير لا يضمن الثاني ان يخالف في  
الجنس لا يستعار ليعمل عليها عشرة مخاتيم حقة فحمل عليها عشرة مخاتيم شعيرة لا يضمن تحسنا اما لو سعى قد  
من الحقة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعيرة يضمن الثالث ان يسمي حقة فحمل عليها اجرا مثل وزن الحقة  
يضمن وكذا لو حمل عليها مثل وزن الحقة تبنيا والراجح ان يخالف في القدر بان يسمي عشرة مخاتيم فحمل عليها  
عشرة يضمن **نوع آخر** وفي القناوي والد الصغير لا يملك اعارة مال ولان الصغير والعبد المأذون ملكان غير  
الصغير اذا استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء غير الدافع فملك في يده ان كان الصبي  
الاول مأذونا فانه يحجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان في ذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني رجل استعار  
امرأة شيئا ما كان من ملك الزوج فاعارته فملك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديته عاده فلا  
ضمان على احد اما في الفرس والثور فضمن المستعير المرأة رجل استعار من رجل شيئا فاعاره وقال له لا تدفع  
عزبان فرفع فملك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت وبدون النهي عارضا لا يتفاوت وكذا الدار والارض  
فيما تفاوتت وجملة ان العارية لا يجره ولا يره وهل يجره وهل يورع في العارية قد ذكرنا وفي الوديعة  
المشايع فلا مشايخ على ملك لان هذا دون العارية وبه اختلف الفقهاء اهل البيت وهو خيار الصدقة الشهيد

وقال بعضهم لا يورع الا يرى انه لو بعث بيد اخيه ضمن لم يضمن الا بداع والوديعة لا تورع ولا تغار ولا  
ولا تره فان فعل شيئا منها ضمن المستاجر بوجوه عار وورع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يره ونحو  
التجديد وليس للمرتب ان يصرف الشيء في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يواجر ولا يبيع ولا يبيع ولا يتخذ  
فان فعل كان متعديا ولا يسلط الرهن وفي الاصل اذا اقام المستقر للثبته انه في العارية واقام المعلي للثبته فانها  
نفقت بعد اجاوز الموضع المسمى فبينة العير في رجل قال لا اخرج في ابنتك فنفقت قال المالك غصبها  
لا يضمن ان لم يكن ركبا لانه لم يفر بغيره بل كان له في نفسه ولو قال ركبا يضمن لا في سبيل الرهن ولو  
قال اجر تكما فالقول قول الركب مع يمينه لانهما انفقا على الركوب كان باذنه وهو يدعي عليه لاجر وهو ركب  
وهذا بخلاف العين اذا هلك في يد رجل فقال وهبتها لي وقال المالك بعتهامك يكون ضمانا لان العين مال  
مقوم فلا سقط حق المالك من يمينه الا باسقاطه اما المنفعة فانما اخذ حكم المالية نحو حكم الاجارة والركب  
مكرو فلا يضمن شيئا ولو هلك المستعار بعد الاستعمال فجاء رجل وادعى انه كان له دابة بائنة فان شاء المشتري  
ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على العير لانه ضمن بفعل نفسه وان ضمن العير فلا يرجع على المستعير لانه ملكه بالضمان  
اعاد ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستاجر فاستاجر رجوع على الاجر واعطاه لاجر الى الموضع الذي  
لانه ضمن له السلافة بالشرط البديل بخلاف العير لانه متبرع والوديعة لعارية والمسائل مرفوعة في الغصب  
**الفصل الثاني في اعارة الدواب** وفي الاصل رجل استعار دابة متوجبة عليه حاملا فانزلت يمينه فاسقط الله  
من غير عقبة لا يضمن ولو كسرها بالتمام او فاقعها بالضر يضمن ولو زك عن الدابة ودخل المسجد وتركها في  
السكة يضمن اذا هلك وقبل لو ردها ثم دخل لا يضمن والا فانه يضمن ذكر الامام الخسري في نسخة رجل استعار  
دابة ليركبها في حاجة الى ناحية سماه فاخرجها الى الغار ليسبقها وهي غير تلك الناحية ضمن اذا هلك رجل  
رجلا الى اخرى فغير دابة الى العيرة ففعل الرسول ان فلا تستعير من الدابة الى المدينة ذكها المستعير بدلها ان  
الى المدينة ولا يشعر بقول الرسول لا يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا يرجع على الرسول بما اذى وكذا الاجارة  
رجل استعار ثورا ليركبه ارضه وعينها فذكرها لغيره فاعطى العتاي رجل استعار من رجل ثورا  
ليساوي خمسين ففر به ثور لساوي ما فطعن كان للناس بملك ذلك عارفة لا يضمن والا فانه من رجل استعار  
من رجل ثورا على ان يغير ثور يوما ثم جاء المستعير ففر فلم يكن فاستعار من امرأته فذهب فملك يضمن ولو  
طلب من رجل ثورا عارية فقال ثور اعطيت غذا فلما كان غذا ذهب الرجل واخذ بغيره له واستطاعت  
يضمن لانه اخذ بغيره ولو فرغ فاعطى لا يضمن رجل استعار دابة من انسان فقام المستعير المغارة ومقود  
في يد نجاة انسان وقطع المقود وذهب الدابة لا يضمن ولو فرغ المقود من يده واخذ الدابة ولم يشعر بذلك يضمن



قال الصدق الشهيد في الفتاوى هذا اذا انتم مضطجعا فانما جالس لا يضمن الرجلين ولو استعار من رجل مراً  
ليسته بوضع النهر ووضع المذبح لاسه وفام مضطجعا فليس لا يضمن لا يحافظ ولهذا الورق من تحت رأس  
النائم يقطع وان كان في الضمير وهذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن نام قاعدا او مضطجعا والمستعار كذا  
او موضوع بين يديه او نحو ذلك بحيث يجد حافظا عادة استعار ثوبا واستقله ثم فرغ ولم يحل الجبل عن الثوب فندب  
البقر الى السرج فصار الجبل في عنقه فشد ومات يضمن هذا في فوائد الامام عليه السلام وفي فوائد شمس السلام  
لوربط الحمار المستعار على الشجر بالجبل الذي عليه فوقع عنقه فمات لا يضمن وفيما الاستعار دابة الى موضع  
كذا وسلك طريقا ليس بالعادة يقال له بالفارسية رسة يضمن ان ضاعت او عطبت ولو عثر طريقا فسلك طريقا  
آخر كان سوا لا يضمن وان كان العبد او غيره سلك يضمن رجل استعار دابة وجعلها في الربط وجعل تحت الباب  
خشبته حتى لا يخرج الحمار ففرق لا يضمن رجل يمشي اجير ليستعير اية من رجل فاعاد وعلمها عباءة فسقطت الطريق ان  
من عنق الاجير الضمان عليه خاصة رجل استعار دابة للركوب او ثوبا لللبس فاعاد غير قبل ان يركب او يلبس ثم ركب  
او لبس قال الامام الزيد يضمن وقال الامام الشريفي والامام خواجه زاده لا يضمن المستعير ان تزل المستعار في  
المح لا يضمن ان كانت العادة هكذا لا يضمن ان لم يعلم او كانت العادة مشتركة يضمن لو جعلته القربة وليس للقربة  
بلا يضمن لا يضمن نام قاعدا او مضطجعا **كتاب الرجل استعار من رجل حمارا فقال له ان الرجل حمارا في**  
**الاصطبل فخذ احداهما واذ هب فلخذ ما وذهب يضمن اذا هلك** ولو قال خذ احدهما ايتها شئت لا يضمن رجل  
باع من آخر عصيرا واعان من المشتري اية حق يحمل عليها فلما حمل عليها واراد سوقها فقال له خذ هذا هذا الحمار  
وسقه كذلك ولا تحمل عنه فانه لا يضمن الا هكذا فقال نعم فلما مضى اعاد على عن هذا فاسرع في المشي فسقط  
فانكسر رجله يضمن لا يضمن شرط مفيد اذا وجد العارية والوديعة وهي تأجل عن مكانه يضمن ان لا يتحول بخلاف  
ما اذا ركب دابة غيره ولم يتحولها عن موضعها حتى عقدها آخر الضمان على صاحب الذي عقدها دون الذي ركبها  
ومسائل المحرم في الوديعة رجل قال لا خراج ثوبك فان ضاع فانما الضامن قال لا يضمن المسئلة في المسئلة  
**الفصل الثالث في طلب العارية وفيها** والمطهر يستقر العارية متى شاء سؤله كانت العارية مطلقة او موقتة  
لا تملك زنة وفي الاصل اذا اطلب المير العارية فلم يرد عليه حتى هلك يضمن وفي الفتاوى لو قال عمار عدي  
فتركها فملك لا يضمن لو اطلب العارية فقال المستعير نعم ادفع ووطئ حتى خفي ثم سرق من المستعير ان كان  
عاجزا لم يرد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا فان اظهر العجز الخط والكرهية في الامسالك يضمن المستعير وكذا  
ان لم يظهر الخط ولا الرضى لان الرضا لا يثبت بشك وان صرح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن ان لم يطلب  
هو لم يرد حق ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن ان كانت موقتة بوقت فضا الوقت ولم يدفع يضمن وكذا

لو كانت موقتة بمنفعة بان استعار قدوما لكسرك فكسر لم يرد حق ضاع يضمن رجل استعار كتابا من رجل فقال  
لما صاحب الكتاب فطلب فلم يجده بالضياع ووعده الرده ثم اخبره بالضياع قال ان لم يكن ايسا من موجود يضمن قال  
الصدق الشهيد في الفتاوى هذا التفصيل خلافا لظاهر الرواية فانه نفى الكتاب اذا وعده الرده ثم اخبره بالضياع  
يضمن للمناقض **كتاب الرجل استعار من رجل عارية** العارية بيد اجير او عبد يبر على الضمان كما ذكرنا في الوديعة وكذا لو  
ردها الى عبد قبل الدابة او اجيره او من عياله بين عن الضمان ذكر العبد ولم يذكر انه يقوم عليها ولا يقوم فان  
كان يقوم عليها براء عن الضمان قياسا واستحسانا وان كان لا يقوم عليها يبر عن الضمان استحسانا ولا يبرها قياسا  
واصل هذا الرد الى الاصطبل والى المنزل بها الدابة وهناك قياسا واستحسانا فاما الغاصب الذي رد الى عبد لا يقوم  
عليها لا يبر فان رد الى عبد يقوم عليها هل يبر قال الصدق الشهيد في الجامع الصغير لم يذكر هذا في الاصل قال  
مشايخنا وجب ان يبر وفي الجامع الصغير للقاضي الامام في الدين السارق والغاصب لا يبر بالرد الى المنزل  
ولا الى مرطبه ولا الى اجيره ولا الى عبد مالم يرد الى المالك قال ولو كانت العارية عقد جوارشا فقياسا  
للعبد المير الاجير يضمن **الفصل الرابع في رجل استعار من رجل حمارا** وفي الاصل رجل اعاد راضه للبناء او للغرس فله الرده  
وقت اطلاق ويهدم البناء ويعلق لا يضمن ولا يضمن المير المطلق ويضمن الوقت عند اصحابنا الثلاثة لا يضمن  
ولو زرع يترك في يد المستعير بالمثل استحسانا ولو بني حائطا في الدار المستعارة يقال له بالفارسية باخه  
فلما استرد المير الدار واراد المستعير ان يرجع عليه انفق ليس له ذلك وليس ان يهدم الحائط ان كان البناء من  
تراص حائط الارض رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لاسبى بهذا الرجل  
ان لا يكون باس ولو دخل منزل رجل باذنه واخذ انا من بيته بغير اذنه لم يضمن له فانه يضمن  
رجل دخل الحام فاستغل قصاب الحام فانكسر لاضمان عليه وكذا اذا اخذ كوزا القناع ليس بفسق من يده  
فانكسر لاضمان عليه لانه عارية في يده ولو في سوقا يباع فيه لانه فاحذ بغير اذنه المالك ان لا يفسق من يده  
يده فانكسر يضمن رجل ادان لستد من محرم غيره ان استاذنه فله ذلك وهو حسن الا ان مناه وان لم يستاذنه  
ولكن علمه فذلك ان لم يمه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينه وبينه انبساطا لا بأس به وان لم يكن لا احب اليك  
المسائل في الفتاوى وعن ابن المبارك ان رجلا استاذنه ان يستد من محرم فقال ما هذا الورع الدار وفي الفتاوى  
الصغرى رجل استعار من آخر كتابا ليقراه فوجد فيه خطأ ان علم انه يكره اصلاحه لا يصلحه وان علم انه لا يكره  
اصلاحه يصلحه وان لم يصلحه لا يملك **كتاب الشراكة** وهو شتم على ثلاثة فصول الاول في شراكة  
الشركة والفسا وثالثها فيما يملك الشريك وفيما لا يملك والثالث في دفع الشراكة اما الفصل الاول وفي الاصل  
الشراكة الجارية على ثلاثة اوجه شركة بالمال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وفي الايضاح الشركة بالاموال الا يكون



ألا بال حاضر عناناً كانت الشركة او مفارقة ولا يصح بال غايب لا دين اراد بذلك عقد الشركة لا عند  
يعني عقد الشركة لا اذ لم يوجد ذلك عند عقد الشركة جاز قال لا يرى انه لو دفع الى رجل الف والحق له اخرج  
شهما واشترى ما وجع فارجح فمديننا فقلنا لما هو البينة انه قد فعل ولم يكن المال موجوداً وقت العقد وانما  
وجر عند الشراء جاز واما شركة الاعمال فاشترى الصانعين كجناطين والقصارين ويحذف ذلك وتسمى شركة  
التقيل واما شركة الوجوه فان يشترى اثنان بخير المال يشترى بالنسبة ويصحان نقداً ولكل واحد منهما يكون  
عناناً ومفاوضة للعنان ما يكون تجارة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل شئ وفي شرح الشافي في شركة العنان  
يجوز شرط التفاوت في الربح مع الشاوي في الحال وعلى القالب في بعد هذا في الفتاوى الصغرى الشركة  
هل يقبل التأجيل فيه روايان كالوكالة حتى لو قال ما اشترى اليوم فهو مديننا وما اشترى بعد اليوم فللمشرك  
خاصة الصريح من الرواية ذكر في الشافي ولو دفع المال مضاربة شهر ببيع والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال احد  
الشركين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تجاوز ولا تجاوز فمهلك بضم شريكه والتقييد بالتقدم صحيح حتى  
لو قال لشريكه لا تبع بالنسبة صح التقييد ولو اشترى شركة عنان على ان يبيعاً بالتقيد والنسبة ثم نهي احدا  
صاحبه عن البيع بنسبة صح التي كذا قال الفقيه ابو الليث النوري وفي الفتاوى الصغرى الشركة تبطل ببعض  
الشرط الفاسد ولا تبطل ببعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل الشركة باشرط ارجع عشرة  
قال والظاهر انها لا تبطل اكثر الشرط فانها اذا وقفا شركة الوجوه بضم فمهلك بضم شريكه والتقييد بالتقدم صحيح حتى  
قال لا يوقت كان شرطاً مفسداً ومع هذا لم يفسد واعتبر بالوكالة وفي نسخة الا ما لم يفسد الشركة انما صح  
بالدرهم والدينار والبر لا يصح راس المال في ظاهر الروايات وفي رواية كتاب الصرف لشرى النقود  
المعبر فيها عرف حتى لو كانت في بلد المبيعة بينهم بالبر فهو كالنقد وفي بيع الجامع نقرة الفضة كالبر والفلوس  
لا يصح راس المال الشركة خلافاً لحد بنا على مسألة الفلوس بالفلسين والطارقة اذا رحت جاز بها الشركة في  
شرح الشافي في باب المضاربة بالبر لا يجوز المضاربة بالبر من الذهب والفضة ولا بالسوق ويجوز بالزيت  
والبنهرجة لا نهادرام واذا اشترى بالبر عرض وباعه بدين واحد قسم الشاوي على قيمته على كل واحد منهما يوم  
بأمرها ولا يجوز ان يكون رأس المال عرضاً لا يجوز ان يكون رأس المال عرضاً وراهم ودينارين ورأس المال الآخر  
عرضاً في مفاوضة وعنان الكل في الاصل وفي الفتاوى لو كان لاحد ماعرض والاخر ورأهم فباع احدا  
نصف العرض من الآخر نصف ذلك الدرهم وتباعنا واشترى شركة مفاوضة او عنان صح وصار هذا شركة  
ملك وكذا لو كان لكل واحد منهما عرض فباع احدا نصف عرضه ونصف عرض الآخر نصفه واشترى  
مفاوضة وعناناً صح **وهو** وفي الاصل كتب رأس المال لكل واحد منهما وكتب الله في ايديهما لشركتهما وشق

يحل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالتقيد والنسبة وما كان من بيع فهو مديننا على كذا من وضعية فعله قدر رأس  
مالها النسبة بينهما في الوضعية او اشتري المالا والتفاوت عند تفاوت المايلين فان اشترط غير ذلك  
فسد بغير الشرط وان جازاً أحدهما بالبر والآخر بالدين اشتراكاً واشترط الربح والوضعية بينهما انصرفت  
بحر الشرط حتى لو هلك بعضه هلك عليه ما اثلاثاً ولو اشترى الوضعية اثلاثاً والربح نصفين والعمل عليه ثمان  
ولو شرط العمل على صاحب البر والربح نصفين جاز ولو شرط الربح والوضعية على قدر رأس المال لكل واحد  
والعمل من جزم ما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب البر والربح نصفين لم يجر الشرط والربح بينهما اثلاثاً  
لان صاحب البر اشتري بنفسه ببعض المال الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال والعمل او بالظن  
ويما تقدم انما لم يجر لان صاحب البر يريد ان يحتل ربع ما له مضطراً عليه بغيره هو مخالف مقتضى الشرع  
لانفسد الشركة لان النهي عن الشرط لان العقد بغير البيع لان هناك النهي عن البيع مع الشرط ففسد جميعاً  
**لوح منه** وفي الفتاوى مع ان اشتراكاً لحفظ الصيغ وتعليم الكتاب والقرآن والختار انه يجوز قال الصدق الشهيد  
بناء على مسئلة الاستبحار على تعليم القرآن وقد ذكرنا في كتاب الاجازات واذا اشترى الرجلان وقال لا نشرك  
في قليل وكثير من انواع التجارات كلها وعمل في ذلك برأينا واشترى بالتقيد والنسبة فارتزوا الله فهو مديننا فمهلك  
شركة عنان والمفاوضة لها شرط احدها انما لا تبطل الا بلفظة المفاوضة فنقول فافوضت في كذا وكذا  
رجل اشترى شركة عنان وعلى احدهما وعاب الآخر فلما حضر الغايب اعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الحاضر بعد  
حضر ربح وانما يدفع حصته شريكه من الربح ان كان الشرط ان يعمل جميعاً وشق ما كان في تجارتهما من الربح فهو  
بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة او على فان مرض احدهما او لم يعمل او عمل الآخر فهو مديننا وفي  
التوازل ثلاثة نفر اشترى كمالاً معلوم شركة صحيحة على قدر رؤوس أموالهم فخرج احدهم الى ناحية من النوا  
لشركتهما ثم ان الحاضر يشركا رجلاً آخر على ان تثلث الربح له والثلثين بينهما اثلاثاً للحاضرين وثلثه للغايب  
فعمل المدفوع اليه بذلك المال سيق مع الحاضرين ثم جاء الغايب فلم يتكلم بشئ واقتسموا ولم يزل يعمل ثم  
هذا الربح حتى خسر المال واستمككه فاراد الغايب ان يضمن شريكه قال الربح على الشرط ولا ضمان عليه ما علم  
بعد ذلك رضا بالشركة **جس** قال شركة اخرى وهو شركة فاسدة وفي الاصل ومن جعلها الشركة في  
الاحتساب والاحتشاش فانها فاسدة ولكل واحد منهما ما احتطب ما احتش وان اخذه منفردين وخطاه  
وباعاه قسم الثمن بينهما قدر ملكهما فان لم يعرف ملك كل واحد منهما انصرف كل واحد منهما الى النصف وفي  
الزيادة على النصف عليه البينة لان هذه الشركة بعمد الوكالة ولو وكل انساناً فان كان خطيباً لا يبيع التوبل  
ويكون الخطيب لخطيب التوبل ولو باعاه فكل واحد منهما ثمن خطيبه وحشيشه ولو باعاه خطيباً واحداً



فلم يجر مثل عمله وجب له ما يبلغ عندهم كذا ذكرنا في المزاينة وعند من لا يجاوز نصف المجموع وكذا الشركة  
في نقل الطين من أرض مباحة وكذا الشركة في اجتناب النار من الفتق والجوز ونحو ذلك من المحال  
البراري ونقل الخبز والماء والكحل وطلب الكثر والاصطياد وسؤال الناس والتكدي وكذا الاشتراك على ان  
من طين غير مملوك او طبخا آخر فان كان الطين والنورة او سبلة الزجاج مملوكا واشتركا ان يسترط  
ويطبخاه وسقا جاز وهو شركة الوجه الكلي في شرح الشافعي واذا اشتركا في الاصطياد ونصب شبكة او  
ارسلا كلبا في الصيد بينهما نصفان ولو كان الكلب احدهما فارسلا جميعا فالصيد لصاحب الكلب خاصة لان  
ارسال غير المال لا يعتبر مع ارسال المال فان اصاب احد الكلبين صيدا فاشتهه ثم ادركه الآخر فالصيد لمن  
اشتهه من ان يكون صيدا وان اشتهه جميعا كان بينهما نصيبين لوجود الاشتراك في السبب لو اشتركا في  
لا حدهما دابة ولا اخر كاف وجواز اشتراكه ان يجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانه فاسد  
لانها بمنزلة الشركة بالعرض فان ارسل كل واحد منهما كلبه فان اصاب كل كلب صيدا على حدة كان ذلك  
لصاحبه وان اصابا صيدا واحدا فهو بينهما بفعل الرجل ولا يخرجان فاشتركا ان يوجرا ذلك فمارزقا  
لم يجر وهو شركة العرض فان اكرام في عمل معلوم فاجرهما على اجر مثل كل واحد منهما ينع من الدارين  
رجل له اداة القصارين ولا خربيت فاشتركا على ان يعمل اداة هذا في بيت هذا والكسب بينهما جاز  
كذا سائر الصناعات وهي شركة التقيل ولو كان من احدهما اداة القصارين والعمل من الآخر فاشتركا على  
هذا فالشركة فاسدة والرجل للعامل وعليه اجر مثل اداة ولودفع دابته الى انسان يوجرها ولا اجر  
او البيت والسفينة لم يجر ولا اجر لصاحب الدابة والبيت والسفينة ولذوي اجرها اجر مثل عمله ولودفع  
اليه الدابة او البيت والسفينة فيه البر والطعام كذا والرجل بينهما لم يجر والرجل للبايع وعليه اجر مثل الدابة  
والبيت والسفينة وما لا يجوز فيه التوكيل لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل وهو حرام لا يصح الشركة  
**وما يتصل بهذا** وفي الفتاوى رجل قال لآخر ما اشتريت من الدقيق فوبى فيها ووبى بينك فوج  
لو قال ان اشتريت عبدا فهو بيني وبينك لا يصح ولو قال ان اشتريت عبدا آخر سائيا فهو بيني وبينك فوج  
لان هذا توكيل صحيح رجل امر رجلا بان يشتري له عبدا بينه وبينه شيئا فقال المأمور نعم فذهب فاشترى  
كله لنفسه لم يكن له بل بينهما وقام المسئلة ياتي بعد هذا في الفصل الثالث رجل قال لآخر اشتري عبدا فلان  
بيني وبينك فقال نعم فذهب فاشترى فقال له رجل اخر اشتري ذلك العبد بيني وبينك فقال نعم فاشترى  
فهو لآخرين وقال له الثالث بخضرا ولا فقال المأمور نعم فهو بيني وبينك ولا شيء الاول ولعل من الاول  
حاضر حتى قال له الثالث اشتري ذلك العبد لآخرين ولا شيء المشتري ولا الثالث رجل اشترى

عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما نصفان ولو اشترى رجلين فهو بينهما اثلث **الفصل الثاني فيما ملك الشريك**  
**فيما لا يملك** وفي شرح الفتاوى شركة العنان تقتضي التوكيل ولا تقتضي التكفل حتى لو اشترى احد  
الشركين يطالب المشتري خاصة وفي المفاوضة يطالب كل واحد منهما ولهذا جازت شركة العنان فيمن هو  
اهل التوكيل وليس باهل الكفالة بان كان احدهما صبيا ما ذوقا في التجارة او كلاهما او احدهما مقبوضا  
بعقل البيع والشراء او كلاهما او احدهما عبدا ما ذوقا له في التجارة او كلاهما فانه يجوز شركة العنان  
بينهما ولو باع احدهما مال الشركة ما عزمها فهو كالتوكيل بالبيع وقد عرف في موضعه وشركة العنان  
تكون عامة وقد تكون خاصة فالعامة ان يشارك في جميع انواع التجارات والخاصة ان يشارك في شيء  
خاص كالشاي الرقيق وكل واحد منهما ان يبيع بالتقدي والنسبة ويشترى ان كان في يد مال الشركة  
وان لم يكن فاشترى بدلهما او دناير فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو جاز على شريكه يصير  
مستدينا على شريكه وانه لا يملك ذلك وعج ان كان في يد دناير فاشترى بدلهما كان لهما كالشراء  
الواحد وله ان يبيع ويدفع المال مضاربة في رواية الاصل وعزل جرح انه لا يدفع ولا حدهما ان  
يؤكل بالبيع والشراء ولورهن متاعا من الشركة بدلين عليها لم يجر وكان ضمانا بردين دينا وعليها  
بعدهما لان الرهن ابقاء وهو لا يملك ابقاء دينه من مال الشركة فكذلك الوارثين بدلين اذ انه لانه  
استيفاء وهو لا يملك استيفاء ولا صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض ولو اقر احداهما بدين لم يجر على  
صاحبه وفي الفتاوى الصغرى قال احد الشريكين شركة عنان اذا اخذ دينا وجب على كل واحد منهما ان يملك  
لا يجوز مطلقا وذكر هذه المسئلة في كتاب الصلح وجعلها على ثلاثة اوجه ان كان دينا وجب على كل  
هذا او تولى الاخر او كلاهما ففي الوجه الاول جاز في الكل عندهما لان كل واحد منهما يعقد الشركة اذ  
لصاحبه بان يعمل ما عمل التجار وهذا من صنع التجار وعند من لا يجوز الا في نصيبه خاصة في الذم  
الثاني والثالث لا يجوز عند من لا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولقب المسئلة احد من الشريكين اذا اخذ الدية  
عند من لا يصح اصلا الا باذن شريكه وعند من يصح في نصيبه لانه ملك اسقاطه في ملك الآخر  
ولا يوج ان لو جاز ذلك كان قسمة الذين قبل القبض وذلك باطل لانه متى نصيب احد من الشريكين نصيب  
احدهما ويتعجل الآخر فكانت قسمة قبل القبض فلا يجوز في المفاوضة نعم في الكل وفي الكافي اذا اقر احد  
بدين من تجارتهما وانكر الآخر لزم المقر جميع المدين ان كان هو الذي تولى وان اقر انما تولى له  
نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان اقر انه تولى لم يلزم شيء احد الشريكين شركة مفاوضة وشركة عنان اذا  
اشتركا على ان يتصرفا معا وشي فان احدهما العبد مشترك في التجارة جاز وانما يصير صاحبها



عليه ولو قال أحد الشريكين باعده لآخر جازقا لاقالة ولو باع أحدهما متاعا فزعه عليه بغير قبلة  
فصار جاز عليها وكذا لو خط من ثمنه وأخره لجل العيب فان خط بغير عيب كان من خصه وكذا لو  
ولو اقر بغير متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه برأيتك ففعل  
واحد منهما ان يعمل فيما يقع في التجارة من الارتهاق ودفع المال المضاربة والسفر والمخططة باله والشركة  
مع الغير واما الهبة والقرض وما كان تلافيا للمال وتلكا بغير عوض فانه لا يجوز وان قال كل واحد  
منهما لصاحبه اعمل برأيتك الا اذا نص عليه وان اذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة ليس للمقرض  
ان يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستقراض لا يقع وهذا في الفتاوى وما تقدم في الايضاح وفيه ايضا  
ولشركي الضمان والمضاربة المودع ان يسافر وبالمال وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة ومثله  
السفر والكراء من رأس المال وقاله حسب النفقة من البرج وان لم يبرج كانت النفقة في رأس المال وهذا  
هو الحكم في المضاربة ولو باع أحدهما لم يكن للآخر ان يقبض شيئا من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما  
والمديون ان تمتع من الدفع اليه فان دفع الى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة المدركين  
يعني برأه من حصة القابض والقياس ان لا يبرأ من حصة القابض ايضا وليس كذلك ان يخاصم  
بما باعه الآخر واداه والمضاربة الى الذي ملكه وانما استاجر أحد الشريكين بشئ من تجارتها  
جاز عليها بمنزلة ملك الاعيان ولو اقر بمضاربة في يد لا يقع في نصيب شريكه وفي التنازل  
ثلاثة نفر ليسوا شركاء يقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل في ذلك كله فله ثلث الاجر ولا  
شي للآخرين وهو متطوع في الثلثين اذا تعد الصانع رجلا في كانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز  
استحقاقا للتعامل اذا اشترك في عمل يقبلانه من الناس جميعا وشئ ويعمل كل واحد منهما برأيه او  
في عملين مختلفين يعمل أحدهما القضاة والآخر الخياطة جاز عندهما استحقاقا لانه توكل بقول العمل  
اذا قبيل كان عليهما واذا عمل أحدهما او عملا استحقا الاجر وكان العامل مقيما للآخر وهذا جائز  
لان المشروط مطلق العمل لا عمل العامل بنفسه فان القضاة اذا استعان بغيره واستاجر غيره حتى عمل  
استحق القضاة الاجر ولو شرط البرج في هذا الاحد مما أكثر ما شرط للآخر جاز عندنا لان العمل متفاوت  
قد يكون أحدهما احدث فان شرط الأكثر لادناهما عملا اختلف المشايخ فان غلب أحدهما او مرضى ولم  
يعمل وعمل الآخر فالاجر بينهما لانه كعملهما وقد ذكرنا شيئا من شركة التقبيل في الفصل الاول في مسائل الشر  
القاسم **الفصل الثالث في الفسخ** وفي الفتاوى الصغرى انكار الشركة فسخ وقد ذكرنا في كتاب  
اليوم في فصل ما يكون فسخا وما لا يكون وفي شرح الفتاوى اي الشريكين اذا فسخ عقد الشركة

بينهما علم صاحبه بقره او لم يعلم ولو لم يمتكن فسخ أحدهما الشركة بينه وبين شريكه ولم يعلم شريكه  
لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم ودنانير انفسخت الشركة ولو كان عرضا وقت  
الفسخ لا رواية عن أصحابنا في الشركة انما الرواية في المضاربة وذكرنا الفتاوى انها لا يفسخ كالمضاربة  
قال وذكر الامام خواهر زاده اذا فسخ المضاربة ورأس المال عرض يجوز انما اذا فسخ أحدهما فلا يجوز  
اذا كان المال عرضا وعامة المشايخ فقولوا يجوز فسخ الشركة وان كان المال عرضا بخلاف المضاربة  
وهكذا اختاره الصمد الشهيد صورتهما رجلان اشتركا واشترى امانة ثم قال أحدهما لشريكه لا اعمل  
معك بالشركة وغاب فعلم الحاضر بالامانة فاجتمع فهو للعامل وهو من بقية نصيب شريكه لان  
قوله لا اعمل معك في الشركة بمنزلة قوله فافسخك الشركة وأحد الشريكين اذا فسخ الشركة ورأس المال  
امانة يفسخ الفسخ هو المختار بخلاف المضاربة وفي شرح الفتاوى اذا انتهى رأس المال المضاربة على النصيب  
ان كان رأس المال دراهم كان له ان يصرف الداهم الى الدنانير وان كان رأس المال دنانير صرف الى  
الدرهم وليس ان يشتري بها عرضا وعمل الذي وان كان رأس المال عرضا وقت الفسخ لا يقع  
والفتاوى جعل الشركة كالمضاربة أحد الشريكين اذا قال لصاحبه انا اريد ان اشترى هذه الجارية  
لنفسه فسكت الشريك فاشترىها لا يكون له ما لم يقبل شريكه نعم ولو قال الوكيل بشرا جارية بغيره بالموكل  
انا اريد ان اشترى هذه الجارية لنفسي فسكت فاشترىها يكون له والفرق ان الوكيل يملك غرض نفسه  
اذا علم الموكل بخلاف الشريك فان أحد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضى صاحبه  
**كتاب الصيد** وهو مشتمل على خمسة فصول الاول في القنطرة والثاني في صيد الكلب  
والثالث في الترمي والرابع في السمك والخامس في الجبن ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وفيه الحلاله اما الاول  
الصيد هو الجبن المتوخش المتنع عن الادنى ما كولا كان او غير ما كولا وفي شرح الشافعي الاصطلاح  
الا اذا كان التلقى وان يأخذ حرفة ويكون هذا بالكلب ونحوه وما بعد والباري ونحوه ما يطير والسمك  
ونحوه ما يخرج والشبكة ونحوها ما مسك وانما يحل الصيد خمسة عشر شرا خمسة في الصيد  
ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه لارسال وان لا يشاركه في لارسال من لا يحل صيده وان  
يترك السمكة عامدا وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلب منها ان يكون  
معلما وهو ان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقبله جارا  
وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد منها ان لا يكون مقبولا بانيابه او نجسه وان لا يكون من الحشرات  
وان لا يكون من نبات الماء سوى السمك وان يملك نفسه بجناحه او قوامه وان يوفى بهذا ان يصل  
الى وجهه







او على الجبل او على شجر او حيط او مرج منصوب او لبنة منصوبة ثم وقع على مكان آخر فاحرم واما الطير  
وقع في الماء ان كان برأ لا يجلس سواء كانت الجراحة فوق الماء او كان ينفس في الماء ان يكون الجراحة بجبال لا يتوقف بها  
الصيد منها كما اذا ذكاه ثم وقع في الماء وان كان الطير ما ان كان الجراحة فوق الماء يحل لا نه علم انه مات من  
الجراحة وان كانت الجراحة بجبال يتوقف بجناح الصيد منها لولا الوقوع في الماء يحل بخلاف الوقوع على الجبل واستقر  
عليه او وقع على الارض ومات حيث يحل فان كان ثمن من ذلك محذور اما اصابه وجرحه لم يحل وفي الفتاوى  
للقاضي الامام ولورى صيدا فاصابه السهم وخرقه فوقع في الماء ومات قال بعضهم ان كان مرجح جوفه حين  
وقع في الماء لا يحل اكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجح جوفه حين وقع في الماء حل اكله لانه مات بغير الماء  
والمرافق كالسهم رجل في صيد افقد منه وصاب اخر حل كلاما ولورى في البيع السهم عن سنه فاضا  
صيدا لم يحل ولو مراه فاضاه على سنه حل ولو من السهم على سنه وصاب شجر ولم يفتق وصاب الصيد حل  
ولورى ما ورمى رجل اخر جرحا فاصابه السهم فاكس السهم بسبب آخر ثم اصاب الصيد فقتله حل اكله لان  
العبرة لوقت الذي وفي الزيادة سلم رى سما وسمى فاصابه ما مخرجها فاصابه المخرج الصيد فقتله حل  
حل سلم رى سما فاصابه سهم سلم اخر مراه فاصابه الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهم الرماح لا يابح  
الصيد ولا اصابه السهم ثلثا فالصيد ثلثا وهو حلال وان كان يعلم انه نصيبه كان للاول وكذا اذا رماى المحجوب  
بعد رماى المسلم فان زاد قوه ولم تقطع عن سنه فالصيد للمسلم وهو كره ولا يحل صيد البندق والمغفر  
والعصار والحج في الاصل **نوع منه** رجل رماى صيدا فوقع عند مجرى قدر ما قد علق بجبهه فاق لم يحل لانه  
قادر على الذبح بتقديم الاسلام رجل رماى صيدا واخذ صاحبه ولم يكن من الوقت قد ما قد علق بجبهه  
يؤكل هو المختار وفي الاصل هذا رواية عن ابي جهم واما في ظاهر الرواية لا يحل لانه بمنزلة وقوعه عند **نوع**  
رجل رماى صيدا فقتله عليه سباعه من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة نفقوا فاخذوا اخر فهو لا خلاف ما اذا  
جرحه جراحة لا يستطيع معها التمسك فلبث كذلك ما شاء الله ثم برى وجهه آخر حيث كان فالصيد للاول  
الفرق ان في المسئلة الاولى لم ياخذ الاول فصار بمنزلة من نصب بكة فوقع فيها الصيد والمالك غايب فخلص  
عن الشبكة فمراه رجل واخذ منه وفي المسئلة الثانية اخذ الاول بقاء اثره فله فلكه رجل رماى صيدا  
او ذببا او خنزيرا وما الشبه ذلك مما قصد به الاصطبار وسمى فاصابه صيدا ما كوال اللحم وقته حل اكله وكر  
ز لا يحل وان رماى جرادا او سمكة وترك التسمية فاصابه صيدا عن ابي بن روايتان روى ابن رستم انه لا يحل لان  
ما اصابه لا يحل بدون التسمية والمختار انه يؤكل ولورى الى ادنى اوابل وبقرا وشاة او مغراة وسمى فاصابه  
صيدا ما كولا لا رواية في الاصل ولا يبي قولان في قول يحل وفي قول لا يحل واليه اشار في الاصل ولورى

الصيد وهو طير ان شجر او انسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل وفي الاصل سمح حشا طير انه حن صيد فمراه  
ارسل عليه فاصابه صيدا ان كان ذلك الحن صيدا لا يابح وان كان حن انسان او غيره من الالهيات لا يحل  
ولو رماى حتى رماى اهليا او طيرا موقفا فاصابه صيدا لم يؤكل وان كان لا يعرف انه اهلي او حتى يحل هذا اذا  
رمى طيرا اما اذا رماى بعيرا ولا يدري انه اهلي او حتى لا يحل لانه في الاصل ليس يوحشى والاول في الاصل  
**نوع منه** وفي الفتاوى وجاجة لرجل تعلقت بشجرة لا يصل صاحبها فمراهها ان خاف عليها الموت يؤكل وان  
لم يكن بهذه المثابة لا تؤكل واصل هذا في صيد الاصل ما توحش من الالهيات لا يحل به الصيد حتى لو  
البعير والبقر فمراه باله جراحة وصابه الجراحة شيئا منها فمراهها حل وفي الشاة خارج المصحر وفي المصحر  
وفي الفتاوى في بلب النون رجله حاة فمراهها او مراهها غيره فمراهها على وجهين اما ان كانت لا يمدى اليها  
او كانت يمدى في الوجه الاول يحل اكلها اصاب الذبح او اصاب وضع اخر لانه يخرج عن الذكاة الاختيارية  
وفي الوجه الثاني ان اصاب الذبح حل وفي موضع آخر قال كل مطلقا لاشاة لو سقطت بين فطبت يحل وقال  
الحسن بن زياد لا يحل وفي فتاوى القاضي الامام مطلقا من غير ذكر الخلاف وقال المترقي البيراذ او ما حل  
وهو ما لو ذكاه فان اصاب السهم فلفها او فمراهها فادى حل ولو اصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم اكلت  
الجراحة كبيرة حلت وان كانت صغيرة قيل يحل وقيل لا يحل **الفصل الرابع في السمك** وفي الاصل السمك  
الذي مائه الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وان مات بآفة وهو ان يخسر عنه الماء او طفا على وجه الارض  
او وجد في بطن طير او سمك او ربطه احد في الماء او اضطره العتية دون جماعة منها الى مضيق فتركه ملكك  
او لدغته خنزة او اصابته حديد او الفخ الماء شق فاكله ومات يؤكل ولا يحل كل ما في الماء الا السمك وفي  
الفتاوى اذا قتله حرس الماء او برده لا يؤكل عند ابي جهم كالتافي وعدم يؤكل وهذا رافق للناس في التجريد  
لم يذكر الخلاف ولكن قال فيه روايتان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان كان الرأس خارج الماء  
اكلت وان كان في الماء ان كان ما في الارض قد انصف او قل يؤكل وان كان ما على الارض اكثر من النصف  
الشيت اذا رماى به الرجل في الماء فعلق به سمك ان رماى خارج الماء فوضع بعد على اخذه فاضطر به  
فوقع في الماء ملكه وان انقطع الجبل قبل ان يخرج من الماء لا يملك وعلى هذا اذا ارسل الكلب او رماى به من هذا  
**الفصل الخامس في يؤكل وفيما لا يؤكل** وفي شرح الطحاوي كل ذي ناب من السباع وذي خلب من الطيور  
بيان انه الاسد والذئب والثمر والفهد والشعب الطبع والكلب والسنور والاهلي والبرني والعل والسباع  
الهام ايضا كالثعلب والبربع وابن عرس والسجادة القنك والسنور والدلق والهام التي تكاها في  
الارض بيانها الفارة والونقة والفنفند والحيات وجميع هلام الارض فانه يحل اكله وذو خلب من الطيور



بيان الصقر والعقاب الباري والشاهين ما شبه ذلك وفي الفتاوى الصغرى ما لا دم له كالشجر  
ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد والعقرب ونحوه يؤكل ويكره الغراب هو الذي يأكل النجاسات وفي  
فتاوى الولوالجي كل المهره لا بأس به لانه ليس يذى مخلب من الطيور وفي فتاوى القاضى الامام ولا يأكل  
الخنزير لانه ذوات لا بأس للخطاف والقرى والسوداق والزردور والعصافير بالفاخرة والجراد  
كل ما ليس بمخلب يخطب بخلبه ولا بأس بدود الزنبر قبل ان يفتح فيه الروح لانها لا روح له لا يفتح فيه سائر  
الوحش يؤكل بخلاف الابل والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند الحاج وفي الكراهية روايتان والاصح كراهية الخيل  
وليسه كله **وما يتصل بهذا** ويكره لحم الابل والحلاله وفي الفتاوى لوان جديا غذى لبن الخنزير لا بأس  
بأكله فعلى هذا لا بأس بكل الدجاجة لان لحمه لا يتغير وما غذى به يصير سميكا لا يفتح لانه فعل هذا قالوا لا  
يأكل الدجاجة لانه غلط ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله انه حبس الدجاجة ثلاثة ايام كان المنزله  
وانما بشرط ذلك في الحلاله ان لا يأكل الا الحيف واما ما خلطه كاذا تناول النجاسة والحيف ويتناول  
غيرها على وجهه يظهر اثر ذلك في لحمها لا بأس بأكملها وفي شرح الشافى في الاكل بحسن طهر وفي البقر عشرة وفي  
الشاة عشرة وفي الدجاجة ثلاثة ايام وقال الامام الشافى لا يصح انها تحبس الى ان يزول المذبح المستنق وفي  
المنطق المذكوره الحلاله التي يعرف بوجودها تاريخ منته فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعلم عليها وتلك طاهرا  
ويكره معها وحبها وتلك طاهرا وفي الفتاوى للبحالى عرقها نجس **كتاب الذبائح** وهو مشتمل  
على فصول الاول في مسائل الذبح والثاني في التسمية اما الفصل الاول وفي مختصر الفتاوى ذبيحة المسلم  
الكافي حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوس والمرقد المرتدة والوثيق والحرم من الصيد وفي الاصل تود المجوس  
او تنقر حل ذبيحة المولود بين الكافي والمجوس ذبيحة حلال وفي فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى  
النصراني حلال وان كان حربيا الا ان يسمع منه انه يمتنع على المسيح فاذا سمع ذلك لا يحل لانه اهل به غير الله وقال  
بعض اصحاب الشافى انها يحل ولا يحل ذبيحة المرتدة وان ارتد الى دين اهل الكتاب المرأة كالرجل الذبح  
القبلى الذي يعقل ويضبط كالبالغ ويحل يستحب توجهها في الذبح الى القبلة ويكره ان يفتح الشاة اذا ذبحت ولا  
باس بأكل الذبيحة من المملوك والانيتم نهى ان يفتح الشاة اذا ذبحت قبل ان يكسر قبل ان يترد وقبل ان يبالغ في  
الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عرف في الحق فكس لا فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره ان يجزأ الى ذكبا  
وان يجزأ الشفرة بعد ان اضغجه **باب ذبحه** وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كلها علاه او وسطه واسفله  
ولا بأس بأكل الجوز اذا ذبح ذبحا ولم يجر الشاة والبقرة اذا انحرأ ولم تذبحا ويكره ذلك وفي بعض النسخ  
يستحب في فتاوى القاضى الامام ثم السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة

والبقرة الذبح فان ذبح الابل او نحر الشاة والبقرة جاز لقوله ما انما الدم وافرغ الاوداج وكل شاة ذبحت من  
ان قطع الحلقوم الاوداج والمرى قبل ان يموت الشاة لا بأس بأكملها واذا ذبح الشاة بين اظفر غير منزع لا يحل  
أكملها وان ذبحت بظفر منزع او بين منزع او قريبا وعظم فانه الدم وافرغ الاوداج يحل هذا شاة ذبحت  
فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرى لا يؤكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والاوداج والمرى يؤكل واختلفوا في  
نفس الاكثر من اربع اذ قطع الثلاثة من العروق الاربعية ثلاثة كانت يحل وعندم اذ قطع الاكثر من ثلث  
من هذه العروق الاربعية وان ترك قطع واحد منها لا يحل وعنه ايضا اذ قطع الحلقوم والمرى والاكثر من ذلك  
الودجين يحل وما لا فلا قال الشافى واصح الجواب قال ابو حنيفة ان قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين يحل  
**جنس آخر** وقال الامام الشافى لو ذبح الشاة من الذبح فلم يسيل الدم منها اختلف المتأخرون قال ابو القاسم  
الصفار لا يحل وقال ابو بكر الاشجاف لا بأس به وفي التوازل رجل ذبح شاة او بقره ان تحركت بعد الذبح و  
خرج منها دم مسفوح حل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم اى خرج الدم ولم يتحرك ولم يخرج الدم ولم يتحرك  
لا يحل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح وان علمت حلت وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وفي شرح الطحاوى  
خروج الدم لا يدل على الحيوة الا اذا كان يخرج كما يخرج من النحر وهذا عند الحاج وهو ظاهر الرواية رجل ذبح  
شاة مريضة ولم يتحرك منها شيء الا انها قال محمد بن سنان ان فتحت فاهها لا يؤكل وان ضمت يؤكل وكذا في العين  
فتحت لا يؤكل وان ضمت يؤكل وفي الرجل ان قبضت رجلها لا يؤكل وان ضمت لا يؤكل وان قام شعرها لا يؤكل  
وان قام يؤكل هذا اذا لم يعلم حيوتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم يتحرك اما اذا وجد خروج الدم او تحرك  
فقد ذكرنا السيد اذ ابي فيه من الحيوة قدر ما يبق في الذبح بعد الذبح فيها اربع مسائل احدها ما ذكرنا والثانية  
الذنب انقطع بطول شاة وبقي فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح والثالثة الكلب المعلم اذا اخذ الصيد وخرج  
فيه ما يبق في الذبوح بعد الذبح الرابعة اذا رى صيدا فاصابه وبقي فيه من الحيوة قدر ما يبق في الذبوح بعد  
الذبح الاولى والثانية عندهما لا يقبل الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل واختلف المشايخ على قولين والاصح انهما  
يقبل الذكاة حتى لو ذكاهما حل ذكره الفقيه ابو الليث يختلفان في الثالثة والرابعة لا يقبل الذكاة يعني يحل  
حتى لو وجد المالك فلم يذكر لا يحرم ابي ذوق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية وذكر الامام  
الشيخ اذ اعلم انما كانت حية حتى ذبحه حل كلها سواء كان الحيوة فيها يتوهم بقاءها ولا يتوهم وقال ابو  
ان كان يتوهم انما تعيش يوما او اكثر يحل رجل شق بطون شاة فخرج ولدها وذبح الولد ثم ذبح الشاة ان  
كانت الشاة لا تعيش من الشق لا يحل وان كانت تعيش حل بقره بعسر عليها الولادة فادخل رجلين في موضع  
الولادة وذبح الولد وخرج في موضع الذبح ان ذبح يحل ولا يشك وان حرجه ان كان لا يقدر على ذبحه حل



رجله شاه حامل اراد ذبحها ان تقارب الولادة يكون ذبحها وهذا عندنا في حنابلة على ان الجنين لا يتذكر كذا  
الام قصاص ذبح شاه في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم واسفل منها يحرم ويجزئ الذكوة قد ذكرنا والله اعلم  
**الفصل الثاني في التسمية** وفي الجامع الصغير يكره ان يذكر اسم الله مع اسم غيره يعني عند الذبح وهي على ثلاثة  
اوجه منها ما يحل ومنها ما لا يحل ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره واما الاول فهو ان يذكر اسم الله واسم غيره على وجه  
الغطف والشكر نحو ان يقول بسم الله واسم فلان اي بسم الله ويحمد الله والكره ان يذكر اسم الله وغيره  
مفروفاً في الظاهر من غير غطف ولا شكر نحو ان يقول بسم الله ويحمد رسول الله واما الذي لا يكره ولا يحرم نحو  
ان يكون منفصلاً عن صورة ومعنى قبله او بعد ان يقول اللهم تقبل عن فلان وفي الفتاوى لو قال بسم الله ويحمد  
رسول الله بالتحقق لا يحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب في روضة التذوق وسق النصب كالحذف لا يحل ولو قال  
بسم الله صلى الله عليه وسلم يحل والاولى ان لا يفصل ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم يحل ولو قال بسم الله  
واسم فلان وباسم فلان لا يحل هو المختار وفي الروضة لو قال بسم الله بلام فلان قال ابو بكر الاسكاف يجوز مطلقاً  
ذبح ولو لم يظهر الماء في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله يحل وان لم يقصد قصد ترك الماء لا يحل رجل سعى عند الذبح  
ان اراد به التسمية على الذبح يحل وان اراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالمذبح اذا سمع الاذان فقال المؤمن  
الله اكبر فقال هو الله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير رياء في الصلوة وان لم يكن نية في التسمية يحل وكذا اذا ترك  
التسمية ناسياً وشرط التسمية ذبح الحمار للطهارة وقد ذكرنا في كتاب الطهارة وفي اصل التسمية عند  
الذبح شرط وفي الاصطياح عند الارسل والرمي واذا انصب الحديدين لاخذ الطيور بشرط التسمية عند الوضع  
ذكر صاحب المحيط نصيباً لا الصيد حمار الوحش ثم وجب حمار الوحش بمجردها بيتاً لا يحل قال الشيخ الامام وهذا  
الجواب انما يحل عامداً اذا قصد من الطلب لانه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب ولو اضع شاه واحداً  
الستين وسمى ثم تركها وذبح شاه اخرى وترك التسمية عامداً عليها لا يحل ولو رمى سهماً الى الصيد وسمى فيها  
آخر او رسل عليه الصيد وسمى فترك الكلب لك الصيد واخذ غيره يحل ولو ذبح مثل الشاة ثم ذبح بعدها  
اخر فظن ان تلك التسمية كفي لا يحل والسهم اذا اصاد الصيد وغيره واخذ الكلب لك الصيد وغيره حل الكلب  
ولو نظر الى قطع من الغنم فاخذ الستين وسمى ثم اخذ شاهاً منها وذبحها بذلك التسمية لا يحل ولو ارسل كلبه على  
جماعة من الصيود وسمى فاخذ احدها حل **فروع** ولو قال كان التسمية الحمد لله او سبحان الله يريد التسمية  
اجزأه ولو قال للشكر لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد ذكرنا ولو اضع شاهاً ليدبح وسمى ثم اكل او شرب او  
تكلم ثم ذبح ان طال فقطع الغنم حرم والا فلا في الاصل قاله ذكره الاصل ان طال ولم يذكر حرمه ورايت موضع  
ان السوط لم يستكره الظاهر وفيما سأل عن الغنم في اذا اخذ الشاة سقطت التسمية من غير فصل وكذا لو انفلت الشاة

وقامت من مخرجها ثم اعادها الى مخرجها انقطعت التسمية **كتاب الاضحية** وهو مثل على سبعة فصول  
الاول في المقدمة الثانية في نصاب الاضحية الثالثة في وقت الاضحية الرابعة في ماله مدخل في الاضحية وفيما لا يكون  
لها في يجوز عن الاضحية وفيما لا يجوز الخامس في بيع جواز الاضحية وما لا يمنع السادس في الانتفاع  
بالاضحية السابع في النفقة عن الغير اما الاول وفي نسخة الامام الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا  
قول ابي حنيفة واما عندنا ففي سنة وفي نظم التذوق الاضحية اجب ان من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر  
واجب عليه قضاها لصل ورابط وجوبها الفناء وان يكون مقيماً في مصر وقريته ولا يكون مسافراً ولا يكون  
في الوقت **الفصل الثاني في نصاب الاضحية** وفي اجناس الناطق كالابح الموسر الذي له شادرم او عرض  
يساوي ما في درهم سوى المسكن والخدم والياب القليل ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا  
يقوله الى ان يذبح الاضحية وفي الهاد ونيان جاء يوم الاضحية وله شادرم او اكثر ولا مال له غير فهاك  
لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو حجة يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد ما في درهم ولا ذبح  
عليه وحيث الاضحية الفقر والفناء والوفاء اما بصرفه عن الاضحية آخر ايام النحر ولو كان له عقار مستغل اختلف  
المأخرون ففي اصاحي الزعفراني يعتبر قيمته لادخله حتى لو كانت قيمة ما في درهم فعليه الاضحية وقال ابو  
الذقاق يعتبر دخله لقيمة تفسيره ان كان دخله عن ذلك فوفت سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال  
فوفت شهر فان فضل من ذلك ما تادهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفيما سأل عن العرفان ان كان غلة  
المستغل بكيفية عياله فهو موسر والا فهو مسرعة وعذابي من هو موسر ولو كان الصياع وقفاً فله عليه ان  
وجبه في ايام الغرف ما في درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازاً عند محطة قيمتها ما تادهم او  
على قيمة ما تادهم او قفاً عند اشان او صابون قيمة ما تادهم فعليه الاضحية ولو كان له مصحف او  
كتب العقدة او الحديث كان يحسن ان يقرأها وقيمها ما تادهم فلا الاضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية  
الكلب الاجناس وفي الفتاوى الصغرى العقيقة الكلبة تصير غنياً الا ان يكون له من كل كتاب ثمان ومائة رواية  
عن ثم وان كان احد مائة رواية الامام في خفض والاخر رواية ابي سليمان لا يصير غنياً ولا يصير غنياً بكتب الا حاشا  
والنقاسير وان كان له من كل كتاب ثمان فصاحب كتب الطب والبصوم والادب غني بها اذا صار ما في درهم  
وفي الاجناس رجل له زمانه اشترى حماراً بركبه وسقى حواجيه وقيمة ما تادهم فلا الاضحية عليه ولو كان  
دار الكراء فاشترى قطعة أرض ما في درهم فبقيت دار سكنها فعليه الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان شقوا  
وصنفاً لم يكن بها غنياً فان كان له ثلاثة وقيمة الثالث ما تادهم فعليه الاضحية وكذا الفارس الثالث  
الغازي بفرسين لا يكون غنياً وبالثالث يكون غنياً لا يصير غنياً بالاسلحة غنياً الا ان يكون من كل سلاح ثمان



رجل له شاة حامل راد ذكها ان تقارب الولادة يكن ذكها وهذا عندنا جرح بها على ان الجنين لا يتذكر كذا  
الام تصادج شاة في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم واسفل منها يحرم ويجعل الذكوة قد ذكرنا والله  
**الفصل الثاني في التسمية** وفي الجامع الصغير يذكر ان يذكر اسم الله مع اسم غيره يعني عند الذبح وهو على ثلاثة  
اوجه منها ما يحل ومنها ما لا يحل ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره واما الاول فهو ان يذكر اسم الله واسم غيره على وجه  
العطف والشركة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان اي بسم الله وبحمد الله والمكره ان يذكر اسم الله وغيره  
مفروقاً في الظاهر من غير عطف ولا شركة نحو ان يقول بسم الله وبحمد رسول الله واما الذي لا يكره ولا يحرم نحو  
ان يكون منفصلاً عن صورة ومعنى قبله او بعد ان يقول اللهم تقبل عن فلان وفي الفتاوى لو قال بسم الله وبحمد  
رسول الله بالخفض لا يحل وبالرفع يحل ولم يذكر النصب في رد المحتار وسق النصب بالخفض لا يحل ولو قال  
بسم الله صلى الله على محمد يحل والاولى ان لا يفصل ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد يحل ولو قال بسم الله  
واسم فلان وباسم فلان لا يحل هو المختار وفي رد المحتار لو قال بسم الله بسلام فلان قال ابو بكر الاسكاف يجوز بسلام  
ذبح ولم يفرق العلماء في بسم الله ان قصدوا بسم الله يحل وان لم يقصدوا قصد ترك الحاء لا يحل رجل سعى عند الذبح  
ان اراد به التسمية على الذبح يحل وان اراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالرجل اذا سمع الاذان فقال المؤذن  
الله اكبر فقال هو الله اكبر وشرع في الصلوة لا يصير رعا في الصلوة وان لم يكن نية في التسمية يحل وكذا اذا ترك  
التسمية ناسياً او شرباً التسمية ذبح الحمار للطهارة وقد ذكرنا في كتاب الطهارة وفي اصل التسمية عند  
الذبح شرط وفي الاصطلاح عند ارسال والرمي واذا نصب الحدين لاخذ الطيور بشرط التسمية عند الوضع  
ذكر صاحب المحيط نصب الحمار للصيد حمار الوحشي ثم وجد حمار الوحشي مجروحاً بيننا لا يحل قال الشيخ الامام وهذا  
الجواب انما يحل عام اذا اريد من الطلب لانه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب لو اوضح شاة واحد  
السكين وسعى ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك التسمية عامداً عليها لا يحل ولو رمى سهماً الى الصيد وسعى فيها  
اخر او ارسل عليه الصيد وسعى فترك الكلب للصيد واخذ غيره يحل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح بها  
اخر فظن ان تلك التسمية كفي لا يحل والسهم اذا اصاد الصيد وغيره واخذ الكلب للصيد وغيره حل اكل  
ولو نظر القطيع من الغنم فاخذ السكين وسعى ثم اخذ شاة منها وذبحها بملك التسمية لا يحل ولو ارسل عليه  
جماعة من الصيود وسعى فاخذ احدها كل **فروع** ولو قال كان التسمية الحمد لله او سبحان الله يريد التسمية  
اجزأه ولو قال الشكر لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد ذكرنا ولو اوضح شاة ليذبح وسعى ثم اكل وشرب او  
تكل ثم ذبح ان طال فقطع الغر حرم والا فلا في الاصل قاله ذكره الاصل ان طال ولم يذكر حرقه وراي في موضع  
ان الطويل ما استكثر الظاهر وفي اصاحي العرف ان اذا احدث الشفرة سقطت التسمية من غير فصل وكذا لو انفلت الشاة

وقامت من مخبئها ثم اعادها الى مخبئها انقطعت التسمية **كتاب الاضحية** وهو يشتمل على سبعة فصول  
الاول في الغنمة الثانية في نصاب الاضحية الثالثة في وقت الاضحية الرابعة في حاله مدخل في الاضحية وفيما لا يكون  
وفيما يجوز عنها الاضحية وفيما لا يجوز الخامس في بيع جواز الاضحية وما لا يبيع السادس في الانتفاع  
بالاضحية السابعة في التفتيح عن الغنم اما الاول وفي نسخة الامام الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا  
قول الجرح واما عندنا ففي سنة وفي نظم الرد وسق الاضحية اجب ان من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر  
واجب عليه في ظاهر الاصل وشرائط وجوبها الغنى وان يكون مقيماً في مصر وقريته ولا يكون مسافراً وان يكون  
في الوقت **الفصل الثاني في نصاب الاضحية** وفي اجناس الناطق قال ابو جعفر الموسر الذي له شاة ذبحها او عرض  
بساوي ما في درهم سوى المسكن والمكادوم والثياب التي تلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا  
يقوله الى ان يذبح الاضحية وفي الهار ونيان جاء يوم الاضحية وله شاة درهم او اكثر ولا مال له غير تلك  
لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو حقه يوم الاضحية ولا مال له ثم استعاد ما في درهم ولا ذبح  
عليه وحيث الاضحية الفقر والغنى والوفاء انما يصير في حق الاضحية آخر ايام النحر ولو كان له عقار مستغل اختلف  
المناخرون ففي اصاحي الرد عرفت في بعض قيمته لادخله حتى لو كانت قيمة ما في درهم فعليه الاضحية وقال ابو  
الذقاق يعتبر دخله لقيمة تفسيره ان كان يدخل عن ذلك فموت سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال  
فوت شهر فان فضل من ذلك ما درهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفي قول اصاحي الرد عرفت ان كان غلة  
المستغل بكيفية وعياله فهو موسر والا فهو مسر عندهم وعند ابى بن موسى ولو كان الضياع وقفاً فعليه ان  
وجبه في ايام النحر حتى في درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازاً عند حنطة قيمتها ما درهم او  
مخ قيمتها ما درهم او قنطرة عند اشنان او صابون قيمة ما درهم فعليه الاضحية ولو كان له مصحف او  
كتب الفقه او الحديث كان يحسن ان يقرأ منها وقيمتها ما درهم فلا الاضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية  
الكل في الاجناس وفي الفتاوى الصغرى الفقيه الكنتب بصير غنياً الا ان يكون له من كل كتاب ثمان ومائة رواية  
عن ثم وان كان احدهما رواية الامام في خفض والاخر رواية ابى سليمان لا يصير غنياً ولا يصير غنياً بكتب الاضحية  
والتفاسير وان كان له من كل كتاب ثمان فصاحب كتب الطب والفقه والادب غني بها اذا صار ما في درهم  
وفي الاجناس رجل له زمانة اشترى حماراً بركبه وسقى حواجيه وقيمة ما درهم فلا الاضحية عليه ولو كان  
دار الكراء فاشترى قطعة ارض ما في درهم فبقيت دار سكنها فعليه الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان شق  
وصنفي لم يكن بها غنياً فان كان له ثلاثة وقيمة الثالث ما درهم فعليه الاضحية وكذا الفارس الثالث  
الغازي بفرسين لا يكون غنياً وبالثالث يكون غنياً لا يصير غنياً بالاسلحة غنياً لان يكون من كل سلاح ثمان



واحد ما يساوي ما في درهم وفي الفتاوى لا يقان ليس يغني بغيره من احد وجر واحد وان كان له فريش  
او حاران واحد ما يساوي ما في درهم فهو نصاب الزرع بتورين واكاه الغدان ليس يغني وبقرة واحدة  
غنى وثلاثة ثيران اذا ساوى واحد ما في درهم فضا حنضاب صاحب الثياب ليس يغني بثلاث وسبابة  
احدها للبدلة والاخرى للمهنة والثالثة للاعياد وهو غنى بالربعة وصاحب الكرو غنى اذا ساوى ما في درهم  
والمرأة تعتبر سر بالمرء النخل الذي له على الزوج ان كان مليا عندهما وعند الخراج لا يعتبر قال ورايت في موضع  
ثقة رواية عن ابن سماعه عن م عن ابي ج انه لا يجب الاضحية الا على من له ما يدرهم فضا عدا فعلى هذا الرواية  
من غنى الاضحية وعنى الزكاة وفي فتاوى القاضي الامام والمرأة تكون موصية بالمال على الزوج من المصدق اذا  
كان الزوج مليا في قولها وفي قول الخ لا يكون موصية وهذا اذا كان المهر معجلا وان كان مؤجلا لا يكون موصية  
في قولهم جميعا **الفصل الثالث في الاضحية** وفي الاصل ايام الترمي ثلاثة افضلها ويجوز التضحية في الليلتين <sup>التي قبل</sup>  
ويكون اذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فاهل السواد ان يضحيوا قبل صلاة العيد ولو ضحي بعد  
صلوة اهل المسجد في مصر قبل صلوة اهل الجاهة جاز استحسانا وكذا الوقع اهل الجاهة دون اهل مصر وفي  
الاجناس لو ذبح بعد صلوة الامام قبل الخطبة جاز في املا محذور ولو ذبح بعد تشهد الامام قبل الصلاة  
وقد استاء وقبل التشهد لا يجوز ولو لم يشر اضحية حتى مضت ايام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية وفي  
اصاحي الزعفراني اذا ضحى الامام يوم العيد ثم تذكر انه صلى على غيره وضوا وكان جنبا وقد ذبح الرجل اضحية  
بعد صلوة الامام وقد عرف الناس لا بعد الصلوة ويجوز للاضحية وان لم تنصرف الناس حتى علم بعيد الصلوة  
واخبرنا الاضحية لانه من الناس من قال لا بعيد الناس لصلوة وبعد الامام ومن لم يعلم الامام بذلك نادى  
بالصلوة ليعيد ما تنزع قبل ان يعلم اجزاء ومن علم بذلك لم يجز الذبح اذا ذبحه قبل زوال الشمس وبعد الزوال  
يجزئه في الاجناس وفي الفتاوى لو تبين ان هذا اليوم اليوم التاسع من ذي الحجة يوم عباد الصلوة  
والاضحية كذا ذكره في اصاحي الزعفراني وقال في الفتاوى ان شهد عند شهود على هذا في الحجة جاز  
الصلوة والاضحية وان لم شهد عند الشهود لا يجوز ومتى لم يجز لو ضحى الناس اليوم العاشر من ذي الحجة  
وهو اول يوم العيد ان صلى الامام في اليوم ثلثا لا يجوز وان لم يصل صلى قبل الزوال ان كان برحوا ان الامام  
يصلح لا يجوز وان كان لا يرجو يجوز وان ضحى بعد الزوال يجوز مطلقا ثم في مسألة التضحية هذا اذا تبين  
يوم عرفة وان لم تبين انه يوم عرفة لكن كان شهدا عند لم يضحى من اول الغدوان لم يشهدوا وقال  
ان يغني من الغد بعد الزوال الامام والآخر الصلوة يوم العيد ينبغي ان يؤخر التضحية الى وقت الزوال  
فان فاتت صلوة العيد لم يشهدوا وبعد جازت التضحية في هذا اليوم ولخرج الامام الى الصلوة في الغد

او بعد الغد من ضحى الغد وبعد الغد قبل ان يصل الى الامام اجزاه لانه فات وقت الصلوة على وجه السنة  
بلد وقتها الفترة ولم يكن فيها وال يصلح بهم صلوة العيد فضحا قبل صلوة الفجر جاز هو المختار كذا ذكر  
المصدر الشهيد في الفتاوى وفي الاجناس لا يجوز حتى يزول الشمس في فتاوى القاضي الامام وان كانت  
بلد لا يصلح فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لظلمة اهل القنفة فانهم يضحيون في اليوم الاول بعد  
الزوال ويجزئه اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم في جميع الايام يجوز التضحية في هذا  
المكان في اي وقت كان لوقوع الياس عن الصلوة وهذا هو الحكم في اهل الامصار اذا شك في يوم لا ضحي  
واجب الى ان يؤخر الذبح الى اليوم الثالث وان اخر فاحب الى ان لا يؤكل منها ويتصدق بذلك كله  
ويتصدق بها بمن المذبح وغير المذبح لانه انما يخرج عن العمد بذلك ولو اشترى اضحية في اليوم  
الثالث والمسئلة بجالها ليس عليه شيء اذا سرق الاضحية ولم يجدها حتى مضت ايام النحر فعليه ان يتصدق  
بها اذا وجدها ولا يذبحها فان ذبحها ويصدق بلحها جاز ويتصدق بفضل ما بينهما ان يفضيها الذبح  
والمصدق بها حجة احسن الكل في الفتاوى **جنس آخر** وفي الفتاوى المصري اذا اراد ان يتجمل له اللحم  
يوم الاضحية باخر باخراج الاضحية الى بعض من القصور فيضحي قبل صلوة العيد وفي الفتاوى القاضي الامام  
واذا اخرج اضحية من مصر ذبح قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من مصر مقدار ما سباح للمسافر قصر الصلوة  
في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد مصري وكل وكيل بان يذبح شاة له وخرج الى السواد فخرج  
الوكيل الاضحية الى موضع لا يعد من مصر ذبحها هناك ان كان الموطن في السواد جاز وان عاد الى مصر علم  
ان الوكيل بقدره الموطن لا يجوز بلا خلاف وان لم يعلم كذلك عذره وعند من يجوز هو المختار ذكره  
المصدر الشهيد في الفتاوى والاضحية في الرثاق والرجل في مصر يعتبر مكان الاضحية حتى يصر في الضم  
ذلك الموضع اما في صدقة فطر ولد ورفيقه فعتبر مكانه لا مكان الولد والرفيق وعليه الفتوى وعند  
بعضهم كان الرفيق والولد في الزكاة تعتبر مكان المكان ويصرف في فقره ذلك الموضع **الفصل الرابع**  
**فيما يجوز من الاضحية وفيما لا يجوز** وفي الاصل الاضحية من اربعة اصناف من الحيوان الاول البقر والثاني من  
افضل ولا يجوز منها الا النقي وهي التواق عليه خمسة احوال وطعنت في السادسة وفي الطيلة ما تمت لها  
اربعة احوال والثالث البقر لا تقبل منها افضل ولا يجوز منها الا النقي وهي التي اتى عليها ستان وطعنت  
الثالثة والثالث الغنم والذكر منها افضل اذا كان خصيا والنقي منها مضافا جاز ولا يجوز ما دون  
ذلك من كل شيء الا الحزج العظيم من الضأن والنقي من الغنم التي اتى عليها ستة وطعنت في الثمانية  
والحزج التي اتى عليها ستة اشهر في الاجناس من الضأن ما تم له ثمانية اشهر وطعنت في التاسعة وفي







ويصدق اذا كان بعد صدق وقت الاضحية وكذا مريض وهب شاة لرجل في مرضه عليه من مستغفر ففعلها  
ظلمه ما بالجار ان شاء استرد واعينها وعليه ان يصدق بقيمتها وان شاء واغتنوا قيمتها ويجوز له الاضحية  
ولو وهب رجل من اجل شاة ففعل بها ثم اراد ان يرجع في هبته ففعل بها ليس له ذلك وعندم له ذلك  
ولا يجب على المصدق ان يصدق بشئ وفي نظم الزند وسق خمسة احوال اذا اخذها من ملك الغير  
يجوز بها الاضحية ومن قيمتها او لها من غصبها وضحي بها والثلث لو سرق وضحي بها والثلث لو غصب  
من ولد الصغير والكبير والرابع لو غصب عن عبد المأذون المديون ديناً مستغفراً واخماس المأذون  
الفاقد قد ذكرنا تمامها قال وسنة لا يجوز اقلها الورع اذا ضحي بشاة الودعة والمستغفر والمستبح  
والمرتبة والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا ضحي شاة موكله والسادس الزوج او الزوجة  
اذا ضحي بشاة صاحبه لنفسه بغير ذنبه والاضحية تدخل في ضمانه بالذبح ولم يتقدم ملكه على وقت  
المباشرة وفي الفتاوى عن نصير فمين في الجملة الاولى تقدم ويسد الى وقت القبض ولا يقتصر على وقت  
الذبح فافرقا وفي الفتاوى عن نصير فمين دعا قضا بالصدق عنه فضحي القضا بغيره قال هو لا  
ولو قال القضا بترك التسمية عند الضحية الشاة لشري بغيرها اخرى ويضحي بها ويصدق  
بغيرها ولا يأكل اذا كانت ايام النحر فانه لم يكن في صدق بقيمتها على المساكين ولو كانت الاضحية  
حية وضحي ايام النحر يصدق بها حية كذا هذا رجل اشترى خمسة ايام الاضحية فاراد ان يضحي  
بواحدة لكن لم يفعلها فذبح رجل واحد منها يوم الاضحية بغيره بنية الاضحية عن صاحبها فلو لم  
رجل اخر بان يذبح شاة له فلم يذبحها حتى باعها الامر ثم ذبحها المأمور فمضى ولا يرجع على الامر  
علم بالبيع او لم يعلم وفي الاجناس لو لم يعلم بالبيع لا يضمن **حين آخر** وفي الفتاوى الفقير اذا اشترى اضحية  
فسرقها اشترى مكانها اخرى ثم وجد الاولى فعليه ان يضحي بها وفي الفتاوى لا يجب الا واحدة والفرق  
ان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء قد تعدد فتعدد الوجوب على الفتاوى لا يجب الا واحد والفرق  
الشرع لم يوجب الاضحية واحدة وفي اضاحي الزعفراني ان اوجبها بدلا عن الاولى لمان يذبح ايتها  
شاة ولم يفصل بين الفتاوى والفقير ما اذا اوجبها ايجاباً مبتدئ بغير شراء الاولى فعليه ان يضحي بها  
وفي الفتاوى للفاصول امام الفقير اذا اشترى شاة للاضحية لا يلزمه شئ بهذه النية ولو  
اشترى شاة للاضحية فاستا وباعها لا يلزمه اخرى وكذلك لو اشترى شاة للاضحية ففعلت ثم  
اشترى اخرى فضحها ثم وجد الاولى فعليه ان يضحي بها ينظر ان كان هذا الفقير قال اكبر شيتين كم شد  
اينك ديك لا يلزمه ولو كان قال اكبر شيتين كم شد اينك ديك يبدل ويلزمه ان يذبح الثانية لا تها

بدلاً عن الاولى رجل ضحي ولم ينو الاضحية فالواجب ان لا يشتريها للاضحية فقد نعتت للاضحية الى  
قها واصل هذا انه لو نذر الاضحية بان قال الله على ان اضحي بهذه الشاة يجب عليه لا يجمع واجمعها  
لا يصير واجباً بمجرد النية بان نوى ان يضحي بهذه الشاة ولم يذكر بلسانه وبالشراء بنية الاضحية  
كان المشتري عينا لا يجب له اتفاق الذوايات حتى لو باعها واشترى اخرى بغيرها والثانية شر من الاولى  
جاز ولا يجب عليه شئ وان كان المشتري فقيراً قال في شرح السامع شري شاة ليضحي بها تعينت لها بالنية  
عند الطحاوي قال ومذهب الجمهور انما لا يصير لها الا ان يقول على ان اضحي بها لان نفس النية غير حية  
وهكذا ذكر شمس المنة الحلواني وذكر الامام خواهر زاده في ظاهرها رواية عن صاحبنا نصير واجبة وهكذا  
ذكر الطحاوي وفي التريادات في كتاب الهبة رجل اشترى شاة فاجبها الاضحية وجبت عليه مائة كان او  
معسر واختلف للشافعية في قوله فاجبها الاضحية قال بعضهم اوجبها بلسانه بعد الشراء فقوله الله  
ان اضحي بهذه الشاة وقال بعضهم اراد به ان يشتريها بنية الاضحية وقوله اوجبها اي بذلك الشاة قال  
وظاهر المذهب هذا والفقير لو سرق شاة ولم يشترى اخرى ليس عليه اخرى والفتاوى يجب عليه اخرى لان  
الوجوب على الفقير بالشراء والشراء سأل هذا المعين فوجب التضحية به فنسقط الوجوب بهلاك هذا  
المعين والواجب على الفتاوى بايجاب الشرع والشرع لم يوجب تضحية هذا المعين فلا يسقط الوجوب  
هذا المعين وفي اضاحي الزعفراني في مسائل الجوسني اذا اشترى شاتين للاضحية فصاعت اخلاهما  
ثم ضحي الاخرى في ايام النحر وبعد ايام النحر لا شئ عليه لو كانت هي ارفع من التي ضحي او ادون ولو  
اشترى شاة للاضحية ثم اشترى اخرى للاضحية ثم صاعت الاولى وضحي الثانية ثم وجد الاولى  
كانت مثل الثانية او ادونها فلا شئ عليه وان كانت افضل بصدق بفضل ما بينهما اذا لم يذكر بلسانه  
شيئاً اما اذا صرح بلسانه وقت الشراء انه اشترىها ليضحي بها قال شمس المنة الحلواني الان يصير  
وفي اضاحي الزعفراني لا يجب لم يوجب على نفسه بعد الشراء بلسانه وفي الاصل اشترى اضحية ثم  
باعها جانك في الرواية ولو اشترى مثلها وضحي بها ان كانت الثانية مثل الاولى او خيرا منها جاز ولا  
يلزمه شئ آخر وان كانت دون الاولى بصدق بفضل القيمتين قال الامام الشافعي من احبنا من قال  
هذا اذا كان المشتري فقيراً فان كان غنياً ليس عليه ان يصدق بفضل القيمة قال الاصح عندي ان  
الفتاوى للفقير سواء لان الفتاوى يمكن من تغيير الشاة وفي شرح السامع عند سراج يجوز البيع اذا اوجبها  
على نفسه ثم باعها وعندنا يجوز سواء باعها بشاة اخرى او بالثمن واشترى بالثمن شاة اخرى فانه  
يصدق بفضل **رفع منه** رجل اوجب على نفسه عشر اضحيات لا يلزمه الاثنان لان الامر



بالاشئين والظاهر انه يجب كماله لانه اوجب على نفسه ما لله بغيره من جنسه ايجاب وقال الشهيد  
في الفتاوى والظاهر انه يجب عليه العشر كلها سواء الاضحية بعشرة او من ان يتصدق بالف لان الف  
التي يحصل ببارقة الدم لا يحصل بالصدقة وفيما صحى الزعفراني لوقال الله على ان اضحية بشاة في يوم النحر  
ان كان موسرا فليان يضحي بشاتين الا ان عني ما وجب لوقال على حجة وان كان فقيرا فليجبع عليه شاة  
فان كان اسفرا فليشاة واحدة ومسائل الجوسني اذا اشترى شاة للاضحية في يوم النحر وهو فقير وضحي بها  
ثم اشترى في يوم النحر قال الجوسني عليه ان يعيد ومن المتأخرين من قال لا يعيد ويبرأ أخذ ولو نذر  
بضحي ولم يستم شيئا يقع على الشاة ولا ياكل الناذر منها ولو اكل فعليه قيمتها في الاجناس **الفصل الثاني**  
**في العيوب** وفي نظم الزند وسقى خمسة عشر من الافلت لا يمنع جواز الاضحية منها ان لا اسنان لها  
ان كانت معتلة في ظاهر الاصول وعبر عن ان لا يجوز مطلقا وفي التجريد عن ان بقي من الاسنان  
يعتلف جاز وفي الاجناس لا يجوز مطلقا والتي لا اسنان لها في الغنم يجوز وفي البقر والحجباء ان كانت  
سقيمة والتي لا قرن لها من الاصل يجوز فان انقطع او تكسر بعض قرنها يجوز لا اذ بلغ النخ وصغيرة  
الاذن والتي فاذا منها نعب وشقاق من لا على الاصل فان لم يكن لها احدى الاذنين وروى  
الحسن عن ابي جراح ان لم يخلق لها اذن وهكذا روى عن حماد التولاء وهي المجنونة ان كانت سقيمة  
والعرجاء ان كانت ثمة ثلاث قوائم ويجوز الرابعة عن الارض لا يجوز وان كانت تضع الذبابة على  
الارض وتستعين بها الا انها تنابل مع ذلك وضعها وضعا خفيفا يجوز والمجرب العاجز عن العمل  
والتي بها السعال والعاجزة عن الولادة كبر سنهما والتي بها كلى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة  
والتي لها ولد وفي الاجناس ان كانت المشاة اليه صغيرة خلقت شبه الذئب يجوز وان لم يكن اليه  
خلقت كذلك قال لا يجوز وفي النسيج من العيوب لا يجوز منها العمياء والعوراء فان كانت الذاهب  
بعض عينها الواحدة او بعض اذنها او بعض اسنانها في رواية الاجناس وان كان اكثر من النصف لا يجوز  
بالاجاع وان كان اقل من الثلث يجوز ونقد الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وقد  
التصنيف ظاهر من ههنا انه كثير وفي شرح الجامع الصغير للصد الشهد في النصف عنهما روايان في  
الظاهرهما ان النصف كثير وفي مختلف الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عندنا ونقد الثلث  
يجوز عندنا وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن ابي جراح انه لا يجوز وهل يجمع الخروق في اذني الاضحية  
المستأخر فيه في كتاب الصلوة في الاجناس ولو كانت مهيضة العينين فاعوت عند بعد ايجابها  
على نفسه او كانت مهيضة فصارت عرجاء او عرجاء ان كان موسرا لا يجوز ان يضحي وان كان فقيرا جاز له

ذلك في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حنيفة يجوز معسر كان او موسرا ولو اصابته آفة فكسرت رجلها  
او ذهب عينها في معالجة الذئب ان لم يرسلها جاز وان ارسلها بعد اصابة الآفة ثم ضحي بها في وقت آخر  
في يومه او في يوم آخر لا رواية لها في الاصل وفي العيون والنتع واصاحي الزعفراني عن ابي حنيفة  
وقال الزعفراني في كتابه انه لا يجوز قال بعض العلماء ولا تأخذ به والعجباء التي لا ينفق لا يجوز ونقد  
رؤس ضرعها فان ذهب من واحد اقل من النصف ضحي ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي  
في الشاة والمغراذ لم يكن احدى حليتها خلقه او ذهبت باقية وبقيت واحدة لم تجز وفي الابل والبقر  
ان ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنان لا يجوز **الفصل السادس في الانتفاع بالاضحية** وفي الاصل  
يكره ان يحلب الاضحية ويخرصونها قبل الذبح ويستفاد به فان فعل ذلك تصدق به من اصحابنا من قال  
هذا في الشاة التي اوجعها على نفسه وفي فتاوى القاضي الامام وان اخذ شيئا من الضوف في طرف من  
اطراف الاضحية للعلامة في يوم النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الضوف ولا ان يهدى احد بل يتصدق  
به ذلك الضوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلده الاضحية جربا ان يستعمل الجرب في اعمال من له  
جاز ولو اجره لا يجوز وعليه ان يتصدق بالاجر وان اشترى بجلدها شيئا من الحبوب لا يجوز  
لو اشترى اللحم الاضحية جوبا جاز والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول لغير المأكول وبيع المأكول  
بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول لغير المأكول فان كان في ضرعه اللبن  
وهو يخاف عليه ان يفسد من حرارة الماء البارد وهو الحيلة في الاستبراء يبيع فحبه بالماء البارد وهذا  
انما يستفاد اذ كان بقره في يوم النحر فان كان منعقد لا يفسد لكن يحلبها ويتصدق باللبن وما اصاب  
لبنها تصدق بمثلته او قيمته وكذا الاوبار الا ان يعلقها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلده الاضحية  
هدى المتعة والتطوع بان يتخذ فزا او سباطا او جرابا او غرابا وله ان يشتري به متاع البيت  
كالجراد والغرير والحنف ولا يشتري به الخل والمرى واللحم ولا باس بيعه بالدرهم لتصدق  
بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لتصدقها على نفسه ولو فعل ذلك تصدق بتمنه ولو اراد بيع  
لحم الاضحية ليتصدق بتمنه ليس في اللحم الا ان يطعم او ياكل في الاجناس وفي نسخة الامام غفر  
زاده الجواب اللحم كالجواب بجلده ان باعه بشئ يستفاد به بيعه لا يجوز وفي نوادر هشام باع ما  
يؤكل بما لا يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل واعطاء الجلود الى الجوارك لبيع واذا اشترى بقر او بعير او  
اوجيه اضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك ونقصه تصدق بما نقصه فان اجره تصدق  
باجره وفيما صحى الزعفراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها من اصحابنا من قال هذا في المعسر الذي



وجب عليه ما في الوصف فلا يلزمه مخرج الولد فان ذبح الولد في يوم لا يصح قبل الام او بعد هار او لم  
يذبحه وتصديق به حيا جائز في يوم الاصح وفي المتن لو تصدق بالولد حيا في يوم النحر فعليه ان يتصدق  
بالولد حيا واذا ذبح الولد مع الام ما ياكل من الام والولد وعن ح انه لا يؤكل من الولد فان كل تصدق  
ما اكل والتصدق بالولد حيا احب الى المعسر اذا اشترى شاة واوجبها اضحية فانت في يوم  
النحر واخرج منها جبين حتى تصدق بالولد استحسانا والاكل من الاضحية ياتي في الفصل السابع  
**الفصل السابع في النضحية عن الغير** وفي التجريد الغني يصح عن نفسه وعن ولده الصغير غير المتكفل  
واما عن اولاد الكفار فلا يصح عنهم واما ابن الابن في نفسه واما ابنه فان كان للصغير مال يصح عنه ابوه او وصيه  
عند ح ولو لم يورثه ومنه يصح من مال نفسه وفي الاصل قال الامام الحنفى من مخرج بعض اصحابنا ان على  
الاب ان يصح من مال الصغير وكذا الوصي على قايص صدقة الفطر عند ح والاصح انه ليس لك ولهذا  
لا يملك عتق عبد وهبة ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والمجرب كالصبي وعلى الاب ان يؤدى  
خراج ارض الصبي وغيرها ويؤدى عنه وفي الفتاوى الوصي اذا صح عن الصغير له يعني بال الصغير  
ولم يتصدق حيا فان تصدق ضمن في النوازل لم يصح شاة نفسه عن غيره بامره او بغيره لا يجوز تجارة  
العتق عن غيره فانه لو عتق عبد عن كفارة رجل بامر حوز وذكر بعض هذا في النوازل مثل نصير عن  
رجل فصح عن الميت ما يصنع قال باكل منه ويصنع ما يصنع باضحية فيقول لا نصير عن الميت قال الاجر  
والمالك لهذا وقال محمد بن مسلمة مثل لك وقال محمد بن قائل مثل لك وابو طريح مثله وقال عصام بن  
يوسف تصدق بالكل وفي الروضة ان اوصى ان يصح عنه من ثلث ماله كل عام جائز باتفاق الروايات  
ويصنع ما يصنع بالاضحية يعني بتناول من لحم اضحيته قال الصدوق الشهيد في الفتاوى ان كان بامر  
الميت المختار انه لا يتناول وقال في باب التاء ان صح بغيره المختار انه يتناول وفي صاحبه الزعم في  
لوصي ببقرة عن نفسه وعن شاة من اولاده اكلها فصغارها حيا واجرهم وفي الكفاية بامرهم حيا  
وبغيرهم لا يجوز وفي الروضة لو عتق عبد من تركه ابيه بامر حان وبغيره لا يجوز ولو عتق عبد  
عن كفارة يمين ابيه بعد موته ابيه لا يجوز وكذا لو وقف داره عن ميت لا يجوز وفي كتاب الاضحية  
للإمام خواجه زاده اذا ذبح اضحية غير بغيره ان ذبح في غير يوم الاضحية لا يجوز ويضمن الداج ان  
ذبح في يوم الاضحية حيا ولا يضمن الداج والبقار والاربع اذا ذبح شاة لا يرجي صوتها لا يضمن ولا  
الاجنبى اذا ذبحها ذكره الفقيه ابو الليث في كتاب الشركة من النوازل وفي الصدوق الشهيد في المقارن  
الاجنبى وقال في الاضحية يضمن البقار والاربع لا يضمن وقال في باب اجارة الرعي من الاصل انه يضمن وهو

القياس وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الاجارات ومن هذا الجنس ما ينزل كرها الامام خواجه زاده في  
كتاب الاضحية منها اذا طبع لحم غيره ان كان بغيره ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على  
الكانون ووضع تحتها الحطب او قد النار فجاء رجل وطبخ لا يضمن استحسانا ومنها القضاء في الشرع  
شاة فجاء انسان وذبحها ان اخذها القضاء شاة حيا لا يضمن وقيل يضمن ومنها اذا طبع لحم غيره  
بغيره يضمن ولو ان صاحب الحطة جعل الحطة في الدقيق وربط عليها الحمار فجاء آخر وساق الحمار وطحن  
لا يضمن والاصل ان العمل اذا كان بجبال لا يتفاوت الناس بهت الاستحسان بكل واحد من جاد الناس لانه لما  
اذا كان متفاوتا كالسنة فلا فائدة اذا علق شاة للسنة بعد الذبح فجاء آخر وسبل بغيره ضمن ومنها اذا  
رفع حرة غير بغيره فانه انكسر ضمن ولو ان صاحب الحرة رفع الحرة فلما لها الى نفسه فجاء انسان واعانه  
على الرفع فانكسر فبما بين ذلك لا يضمن ومنها الرجل على ابغيره بغيره فملك الذابة يضمن ولو لم يملك  
الذابة شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان ورجل بغيره فملك الذابة لا يضمن وفي شرح كتاب الزاوية  
الاصل **كتاب الكراهية** وهو مشتمل على تسعة فصول اول في العلم والثاني  
في العبادات والثالث في المعاصي والرابع في المال والخامس في الاكل والسادس في الجماع والسابع في اللبس  
في القتل والتاسع في المتفرقات اما الاول وفي الفتاوى مع الاحاديث وهو لا يفهم فكبر حازه ان  
يروى عن الحديث ولو سمع الضحك ولم يفهم وكبر لا يجوز له ان يسمع يعلم علم الكلام والنظر فيه والمنطق  
وراءه قد ارجاه منتهى وتعلم علم النجوم قد ما تعلم مواقيت الصلوة والعبادة لا بأس به والزيادة حرام و  
القوية والحيلة في المناظرة في ان يكلم متعلما مسترشدا ويكلم على الاضاف بلا تقتل لا يكره وكذا اذا اكلم  
غير مسترشد لكن على الاضاف بلا تقتل فان تكلم من يزيد المقتل ويريد ان يطرحه لا يكره وتحال كل حيلة  
للدفع عن نفسه لان الحيلة لدفع المقتل مشروعة قاله وسمعت القاضي الامام ان اراد تخيل الخصم كيف قال  
رايت في موضع وعند لا يكره ويخشى عليه **كفر جنس** رجلان وقت بينهما خصومة فاخذ احدهما خنجر  
المفتين فقال الآخر ليس كما كتبوا ولا يعن هذا يحجب القبر عليه يقبل يد العالم والسلطان العادل جائز وكلوا  
في تقبيل بغيره ما قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لسلامة فلا بأس به والاولى ان لا تقبل هذا وما قد  
في الفتاوى وفي الجماع الصغير يكره ان يقبل الرجل في الرجل او يد او شيئا منه او عانقه وقال ابو الحسن لا بأس  
واجمعوا على انه لا بأس به بالصاحفة وفي حدود مجموع النوازل عن خلف بن النوبخت وقت الزلزلة في زمانه  
فامر محله بالذماء وقال خيركم خير من خير غيركم وشركم خير من شر غيركم ومنه قبل له هؤلاء الذين يختلفون  
اليك يفعلون كذا وكذا وقال خلف او يفعل هذا غيرهم قالوا نعم قال نعم خير من غيركم والجماع الصغير يكره ان



يقول الرجل في عابه بحق نبيك ولكن يقول بدعوة نبيك وفي بعض النسخ لا ينبغي ان يقول بحق نبيك  
لم يذكر لفظ الكراهة والصمد الشهيد لم يذكر هذه المسئلة في نسخة ويكره ان يقول في قائه بعد الغفر  
من عرشك مقعد ومعد عمارتان وعن ابي سنان لا بأس به في قوله مقعد وبها أخذ الفقيه ابو الليث  
الفتاوى سئل ابو بكر عن قراءة القرآن للمتفهمة هي افضل ام درس الفقه قال حكى ابو طه عن ابي جعفر انه قال انظر في كتب  
اصحابنا من غير جماع افضل من قيام ليلة وعن الامام في كبر محمد بن الفضل البخاري انه سئل عن الفقيه هل يصل  
صلوة التسبيح قال تلك طاعة العامة فيقبل فلان الفقيه يصل صلوة التسبيح قال هو عندي من العامة  
الروضة الشاذلية العالم مقدم على الشيخ الذي هو غير عالم وقال التردوسي سالت الامام الخيرة اخرى عن  
العالم على الجاهل والاساذ على السيد قال كلاما واحدا وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس كانه وان غاب  
ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه شيئا من الروضة وفي الخبر الكبير رجلان اسرافا في ارض احب احدهما  
فاخر والاخر عالم فاجده رجل واراد ان يشترها فاعلم بفاله بثمنها وفي ثمن احدهما قال شترى الغازی وبيع  
هذا الفضل العالم لا تلويزك الغازی هناك عسى نخرج الكفار الغازی فخرجهم دينهم ولا يقدر وزن على  
الخداع في حق العالم **الفصل الثاني في العبادات** وفي الاجناس قال ابو جعفر ليس للجن ثواب قال ام كن ان  
يقول يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولكن يقول أنت يا ابن جبريل وقال ام ان اناج ينفق في اطفال المسلمين  
وفي الفتاوى لا بد من غسل الايدي قبل الطعام ان يبدأ بالشيوخ ويمسح بالمدبيل ولا يستعين بغيره كالوضوء واما الصلوة  
والادب في الغسل هذا الطعام ان يبدأ بالشيوخ ويمسح بالمدبيل ولا يستعين بغيره كالوضوء واما الصلوة  
الفتاوى رجل صلى على الارض وسجد على خرقة بعضها بين يديه حتى لا بأس به وعن ابي جعفر انه فعل ذلك فتم  
رجل فقال لا تفعل مثل هذا قال ابو جعفر ومن اين انت قال من خوارزم قال ابو جعفر الله اكبر جاء التكبير من ورأي  
من الصف الاخير على العكس يعني محل علم الشريعة من هذا الخوارزم لا من خوارزم الى هنا ثم قال اني  
مسجدكم حيث قال نعم قال يجوز التسبيح على الخيش ولا تجوز على الخرقه على الخضر رجل ان قوما وهم كاهن  
ان كان كراهتهم لغساد فيها ولا تهم احقا بالامانة فمذاكره وان كان هو حق ولا فساد فيه لا يكره وقد  
في كتاب الصلوة تمامها رجل صلى ومعه درهم فيها تماثيل ملك لا بأس به لصفرها رجل ما شاء غير ذلك فصلى عليه  
ثم حمل المنزلة ان كان الاول صلى باذن السلطان والحاكم لا يصل عليه نيا رجل له امرأة لا تصل عليها قال الامام  
ابو الحسن الكبير ان لقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يلقى ومعه امرأة لا تصل امرأة في بطنها ولد خرجت احد  
يديه وهي يخاف خروج الوقت ان امكنها ان يجعل يدها في شيء يفعل وان اناجحت الى ان يضع عن يمينها  
وعن يمينها او امامها لوسادة او شيئا مكنها من اداء الصلوة فعلت لان الجمع بين حق الله وبين حق الولد مكن

لم يضر نفسا بهذا ولا بأس بالتجارة في طريق الحج ذاهبا او جايئا ولا بأس بصوم السبت وقد ذكرنا تمام ما في كتاب  
الصوم واما القراءة وفي المتن الترجيع بالقراءة هل يكره كان يقراء عند الحج واني سرت يوم بالا حيا وقال اكثر  
الشايع مكره ولا يجزى ولا يجزى لاستماع وهذا المصنف يكره هذا النوع في الاذان ولو قرأ رجل القرآن ويجزى  
فلا تمان علم السامع انه لو لقينه الصواب لا يدخل عليه الا حسنة والعداوة يلقنه ولو علم انه لو لقينه تقع العداوة  
فهو في سعة من ان لا يجزى وفي الفتاوى ينبغي حمله القرآن ان يجتم في كل اربعين يوما لان الاثر جاريه والاثر  
ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد ذكرنا تمام هذا في كتاب الصلوة ولا بأس باخذ الاجرة لتعليم القرآن  
في زماننا قال الفقيه ابو الليث كنت اتي بثلاثة فرجعت عنها فتق ان لا يجزى اخذ الاجرة على تعليم القرآن  
وافتي انه لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وافتي انه لا يخرج العالم الى الرضا فخرجت عن الكل تحرا  
عن صناع علم القرآن وكاحاجة الناس وطول اهل الرضا فخرجت عن الكل تحرا  
اليه رجل من رجل سني نبيا وهو تفرأ لا يحب عليه الصلوات ومن يوسد بخبره فيها اخبار النبي ثم ان قصد  
الحفظ لا يكره وان لم يقصد يكره ويكره ان يجعل شيئا في قفا من فيداسم تنفع سواء كانت الكتابة في ظاهره  
او باطنه بخلاف الكيس كتب عليه اسم الله لان الكيس عظيم واخره والقرطاس ستمان ومن سمع اسم النبي ثم مر  
لا يحب عليه الصلوة في كل مرة لان الصلوة عليه فرض في الجملة لا عند كل سماع وفي بعض شروح الجامع الصغير يجب  
عليه عند كل سماع ولو سمع اسم الله حين يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله لان تعظيم اسم الله واجب  
كل زمان ومن سجد في مجلس العشق على وجهه الاعتبار قال البسم الله الرحمن الرحيم او نوى ان الغسقة تستغلو  
بالفسق وهو شغل التسبيح ثياب كذا اسم الله في السوق وان سجد على الله بفعل الفسق يأثم كالتا جردا  
اخرج التوفيق فتح سجد اوصلى على نبيه او الفقاع اذا قال عند فتح الفقاع لا اله الا الله او قال الحارس قد او  
صل على النبي لانه ماخذ بذلك ثمنه اما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا والغازي اذا قالوا كبر لا يثاب لو اخذ  
قدح الحمر ليشرب فقال البسم الله الرحمن الرحيم باي في كتاب الفاظ الكفر **نوع منه في السلام** السائل اذا سلم  
يجب دسلامه لان هذا السلام ليس بتحية بل سؤالهم فلا يجب الرد في الفتاوى رجل من رجل يقرا القرآن  
لا ينبغي له ان يسلم فان سلم هل يجب عليه رد السلام تحامويه والمختار انه يجب خلافه اذا سلم والخليفة  
وعلى هذا اذا مر المؤمن يؤذن او الفقيه يكره الروضة لاسلم وخمسة مواضع عزوة القرآن جمرا  
او عند ذكر العلم وعند الاذان والاقامة والخطبة يوم الجمعة والعيدين وعند الاشتغال بالصلوة وليس  
فيهم احدا لا يصل في المحام وان كانوا مستورين يسلم عليهم بالاتفاق وان كانوا عراة او في الجلاء عز ابي جعفر  
يسلم وعند ما لا يختلف الناس في المصطفى والقروى قال بعضهم يسلم الذي جاء من مصر على الذي سبقه  
من القرى



وقال بعضهم على القلب يسلم الذكوب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير اذ امر  
بقوم يا كلونان كان محتاجا ويعرف انهم يدعون يسلم والافلا استقبله رجال فساء يسلم عليه الحكيم ولا  
يسلم عليه في الطريقة الكل في الروضة وفي الجامع الصغير ويكره اللعب بالنرد والسطرنج والاربعه عشرا  
بقوم يلعبون بالسطرنج عندنا يسلم عليهم وعندهما لا يسلم عليهم رجل جالس مع القوم يسلم عليه رجل فتر  
بعض القوم بنوب لك من الذي يسلم عليه وسقط عنه الجواب هذا لا الهيم اما اذا سئى فقال للسلام عليك  
يا عمر فاجاب غير عمر لا يسقط عنه بخلاف الاشارة وجواب السلام اذ لم يكن سؤا لا يسقط عنه الفرض لان  
الجواب لا يجب عليه الا بالجماع وان كان الرد وعليه انهم ينبغي ان يرد تحريك شفيعه وكذا جواب العطاس اما المسلم  
قال للذي طال الله بقاءه لا يجوز الا اذا نوى ان يميل الله بقاءه يسلم ونور في حجة لان هذا دعاء له الى الاسلام  
والمنفعة للمسلمين وفي غير الفتاوى لا بأس برده سلام اهل الذمة واليهي عن البداية اذا كان محتاجا لا  
بداية ويكره مصافحة اهل الذمة وفي شرح الفتاوى يكره البداية ولا بأس بالرد ولا يزيد على قوله عليكم و  
اما العطاس امره عطست اذ كانت عجزا يرد عليها وان كانت مشابهة بردها في نفسه وهذا كالسلام ان  
المراة الاجنبية اذا سلمت على الرجل ان كانت عجزا ردة الرجل عليها السلام بلسانه بصوت سمع وان كانت  
شابة بردها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأه اجنبية والجواب فيه يكون على العكس وفي العطاس  
فوق الثلاثين ثمنه خمس ان لم يفعلوا فلا بأس والعاطس يحمد الله ثم رجل عطس خارج الصلوة ينبغي ان يحمد  
الله فتقول الحمد لله رب العالمين وتقول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن حضن ان يقول بحمك الله ثم تقول  
العاطس غفر الله لي ولكم او يقول بديكم الله ويصيح بالكم او يقول غفر الله لي ولكم او يقول بديكم الله  
لان ذلك نعمة في شكر على ذلك وان رأى روبا يكرهها فستغفر الله من شرها ثم ان شاء قضها على من شق  
وان شاء لم يقض واما العبادة وفي الجامع الصغير لا بأس بعبادة اليهودي ما خلف المشايخ في عبادة الجوثي  
واختلفوا في عبادة الفاسق ايضا والافصح انه لا بأس بها واما الامر بالمعروف وفي التوازل سئل نصير عن رجل  
يختلف الى رجل من اهل الباطل والشر ليقب عن نفسه ان كان هذا الرجل مشهورا ممن يقتدى به وانكره ان  
يختلف فيه ويحذر امره بين يدي الناس وان كان الرجل لا يعرف لا بأس من غير ان ياتم رجل يدعو الامير  
يسأله عن اشياء ويتكلم بما يوافقه فلا يوافق الحق فحاشا ان يثاله كرهه قال نصير لا بأس به لان يكون موضع القول  
او ضررا على نفسه او على بعض نفسه او خاف ان يأخذ ماله رجل اظهر الفسق في داره ينبغي ان يقدم اليه بلا  
للعذر ولا تكلف لم يقرضه وان لم يكن فالامام بالخيار ان يشاء حبسه وان شاء جرحه وان شاء اذله  
وان شاء ان يحجبه عن نفسه لان الكل يصلح للتقريب وعن عمر بن الخطاب انه احرق بيت الخمار المعروف وعن الامام الزاهد  
الصقار

انه امر تقريبا والفاسق بسبب الفسق وفي فتاوى الشافعي انه يكره ان يكون بالقاء الى جماعة ولا  
على الكاسية شئ من ذلك وهكذا في العيون وكذا من اراق خور اهل الذمة وكسرها بها وشق رقابها اذا اظهرها  
فيما بين المسلمين فلا ضمان عليه وفي سير العيون يضمن الا ان يكون اماما يرى لك الحج لا يضمن له بخلافه وفي  
المسلم يضمن الرق وفي المسئلة قال هشام سالت محمد بن عيسى عن رجل اراق خور اهل الذمة قال لا يضمن ما شق  
قال لا يضمنه قال فان كسرها به في غير مسلم في بيته يريد ان يتخذ خلا قال في هذا الضمان يجب عند من واكن  
لا يريد ان يتخذ خلا لا يضمن الرق ويغفر له يضمن قال واصل هذا في الجامع الصغير قال يسلم كسرها بطلا  
او دقا او مزمارا او نول من ويجوز بيع هذه الاشياء وقال لا يجوز بيعها ولا يضمنها عندنا وفي الفتاوى  
للخفاف قال ان كان باذن الامام لا يضمن الرق ويغفر له يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اراق المنصف الشكر  
لمسلم وعنده لا يضمن في الظل ان كان الله لو انما اذ كان جليل القارة او الصيادين يضمن وقوله في الكتاب يضمن  
هذا جرح اذا كان غير الجوف فصار الاستسكان جاريه فيه قال الامام ابو اليسر البزدي في الفتوى على قولها  
مسلم غصب خمر من مسلم فخلها ففصا حبه ان يأخذ بغير شئ هذا اذا اخلها بالنقل من الشمس الى الظل والظل  
الى الشمس اما اذا صبها خلا ان كان كثيرا اضررت خلا ساعته يكون له ولا يضمن كذا روى عن تم وان صبها  
خلا قليلا اضررت خلا بعض الزمان عذمت ان اخل مشترين بين الفاصب المفقوب وعندج هو ملك للقاء  
فلو خلتها بالقاء الى الخ فغلب المشايخ عيدا اهل الذمة لا يؤخذون باظهار الكسبيات وكسبيات امر  
النصارى فليسوة سوداء من اللبد مضرة وزنا من الصوف اما البسامة وزنا والابريسم خفاء في حق  
اهل الاسلام وفي فتاوى الشافعي المحتسب ان يفتن عن وضع القطن على طريق العامة فلم تمنع فاقول المحتسب  
النار على قطنه واحرقه يضمن الا اذا علم فسادا في ذلك ورأى الصلحة في احراقه رجل رأى مكر او هو مكر  
يرتكب هذا المنكر يلزمه الله لان الواجب عليه ترك المنكر واليهي عن المنكر فاذا ترك احرقها لا يترك الاخر  
في الفتاوى الامر بالمعروف في محل وان كان يلحقه الضرر ظاهرا وغالبا او يعلم يقينا وفي فتاوى الفاضل الامام  
اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوه منه فانه لا يسعه ان يسكت ويترك وان كان  
يعلم انه لو نهاهم لا تستغنى وسعد ان يترك واليهي الفضل ولو علم انهم يضربونه او يشتمون لو نهاهم وسعد  
ان يترك ولو اسكت في بيته شيئا من المعازف والملاهي كره ويأثم وان كان لا يستعملها لان اسماك هذه  
الاشياء يكون السم المودة رفع اليقين والشراب من طريق المسلمين ان كان في يوم الردع والاول لا بأس بان  
لم يكن في ذلك الوقت وفيه مضرة بالمادة لا يسعه ذلك رجل داره شجرة فصاد قديح اغصانها فاذا ارقى  
المشتري يطلع على عورات المسلمين برفع جاره الى الحاكم حتى يمنع عنه ذلك وقد ذكر في كتاب الحيطان والختار



ان يجزئهم وقت لا يتأثمرون حتى تستروا انفسهم فان لم يفعلوا فالآن رفع الامر الى الحاكم وراى  
الشيخ له ذلك **جواب آخر** وفي الفتاوى رؤيتي الله وقد شئت للمنام تكلموا فيها قال بعض المشايخ يجوز ان  
الامام الزاهد يكن الذي يصفار الانصارى قال المصنف جدي الشيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين في  
اكثر مشايخ سمرقند لا يجزئون ذلك حتى قال الشيخ الامام ابو منصور المازندراني من قال هكذا فهو من عباد الله  
وعليه المحققون من مشايخ بخارا منهم جدي ابو امير الامام ظهير الدين الكبري رجل يعمل اعمال البر فوقع في قلبه انه  
ليس يؤمن لم يعرف الله واشتد قلبه على ذلك فهو كافران خطر هذا على قلبه فوجد انكار ذلك من نفسه  
فهو من رجل يتقوا الموت لضيق عيشه او غضب عذوقه بكون لقوله لا تمنين احدكم الموت بغير ترك  
وان كان غير زمانه وظهور العار فيه مخافة الوقوع فيها لا بأس بما روى عن النبي في مثل هذه الصور  
قال فليكن الارض خير لكم من طهرها الشفقة في حق الاولاد اذا اراد امر ان يقول خيرا يدري بسر اكره ولا  
كار يوردي احترازا عن الحق لانه لو امر بما تعارض الابن فسطح فاستحق عقوبة العاق وفي الختان  
ولم يقطع الجمل كما ان قطع اكثر النصف يكون هناك الشيخ الضعيف اذا سلم ولا يطيق الختان قال اهل  
البصرة لا يطيق ترك لان ترك الواجب بعد جازي فترك السنة او في الصبي اذا كانت حشفة ظاهرة  
ولا يمكن ان يذبله ذكره لا يستدبر وطهر حشفة بحالة لو رآها انسان يراها كانه ختن لا شدة عليه  
وترك ولا تعرض منظر اليه لثقات اهل البصر والتجارات ان قالوا هو على خلاف ما يمكن اختاره لا شدة  
عليه وترك ولا تعرض ويكون ذلك عذرا لان الواجبات تسقط بالاعذار السنة او في اهل بلد  
اجتمعوا على ترك الختان يجازيهم الامام وفي الفتاوى الفاضلة الامام وينبغي ان يختن الصبي اذا بلغ تسعين  
فان ختموه وهو صغر من ذلك فحسن وان كان فوقه ذلك قليلا قالوا لا بأس به وبيع لم يدر وقت الختان  
قال شمس المي الحلواني وقت الختان من حين يحتمل البصير ذلك الى ان يبلغ رجل وقت تقبل اظافير اكل  
راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة فاخيرا حاشا كان كرو  
لان كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد واخره بتركها بالاجتناب فلو سخط لما روت  
عائشة عن رسول الله لم انه قال من قلم اظافير يوم الجمعة عاذ الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وراى  
ثلاثة ايام واذا قلم اظافير او خشن شعره وينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المحرور في ماء فلا بأس  
فان القاء في الكنيف او في الغسل بكثرة ذلك يورث داء وينبغي ان يأخذ الرجل من يشار به حتى يورث  
الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب **في السجدة** عن الفقيه ابو جعفر عن هشام عن ابيه  
عن ابن جبريل شيئا من طريق سجد او سجدا ويجعل شيئا من المسجد طريقا للعامة ذكره الامام خواهر زاده في آخر كتاب

82  
والامام الخسفي في الشرب في الفتاوى يعليم القيس في المسجد لا بأس به وقد ذكرنا في كتاب القلوة المجلد  
في المسجد ثلاثة لاجل المصيبة مكرهه وفي غير المسجد جاءت الرخصة للرجال وتركه احسن ولا يباح الا في  
الضيافة عند ثلاثة ايام لاق الضيافة تختص عند السرور رجل يبيع القوي في المسجد الجامع لا يبيع  
الطعام وغيره كذلك وينبغي ان يكون للسقاء هذا الحكم اذا عجز عن الكسب كن يقدرا ان يطوف على ابوابه  
عليه ذلك حتى لو لم يفعل ذلك ومات كان ثما ولو عجز عن الخروج فترفع على الناس بقدر ما يتقوى على الحاجة  
ان يعيشه وكذا ان لم يكن منه من يعلم بحاله ما يعطيه كونه قادر على ان يخرج على الناس ليجعل حاله يفتقر  
عليه ذلك واذا فعل البعق سقط عن الباقي وفي هبة الفتاوى المصدق على المساكين وهم باكون اسرا  
فيسألون الحاقا هو ما جبر ما لم يعلم واحدا بعينه بهذه الصفة ولا ينبغي ان يتصدق على السائل في  
المسجد الجامع وفي سائر المساجد ينبغي ان يكون كذلك وقد ذكرنا في كتاب الضلوة ولا بأس بالزوجة وتم  
البيت ان يتصدق بالمطعم رجل له درهم اراد ان ينفقها فالانفاق على نفسه افضل ان كان حاله لا ينفق  
على الفقراء نصير هو في الشدة اما اذا كان حاله لا يصير الشدة فالصدق افضل لقوله وورثه على  
انفسهم ولو كان بهم خصاصة **وما يتصل به** قال الكسبي مراتب فقره ما لا بد لكل واحد منهم ما يقيم به عليه  
فترضى على كل واحد كسبه وكذا لو كان له عيال من زوجة واو لا فانه يفتقر من عليه الكسب بقدر كفايته  
وكذا لو كان له ابوان عسرهم يفتقر من عليه الكسب بقدر كفايتهما فاذا زاد على قدر كفايته وكفاية عياله يباح  
اذا لم يرد به الفخر والرياء المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء ان جميع انواع الكسب الاباحة على السواء  
وهو الصحيح واختلف المشايخ في ان الزراعة افضل ام التجارة قال بعضهم التجارة افضل واكثر مستحبا  
على الزراعة افضل ومن امتنع عن الاكل حتى مات دخل النار لانه قتل نفسه **نوع من البقر** الفقهاء على القبر  
لا ينبغي ان يفعل لما روى عن بعض مشايخ المتقدمين لان احبس على الحجر احب الي من ان احبس على القبر  
ولو وجد طريقا في القبر ان وقع في قلبه انهم احدثوه لانه لا يمشي رجل احبس على قبر اخيه رجلا فقرا القرآن عند  
ايح يكن وعندكم لا يكره ومشايعنا اخذوا بقولهم ثم هل تنفع قالوا لا يرحله مروه في قبره ان ياشد  
والمتخاراة تنفع لانه ودر الاخبار بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاحة وغيره ذلك شكوكه وشي  
منبت على القبر ان كان طيبا يكون قلعه وان كان لا بأس به مستدق في غير ملكه لا ينبت القبر لكن ينبت  
قيمة الحفرة ولو دفن الارض غير فالمالك بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى وذرع فوقه  
امرأة ماتت وبها جمل يعلم انه حتى تشق بطنها من الجانب اليسر ولو دفنت مع ان الولد يتحول في بطنها  
ثم رويت في المنام انها تقول ولدني لا ينبت القبر نقل الميت من بلد الى بلد لا يكون في العيون وهكذا ذكر الامام  
خواهر زاده



مطلب في استماع  
مسألة في الفقه

فكره الامام الشريفي ان يذكره الا قد مر في اويل الكتاب في الفتاوى **الفصل الثالث فيما يتعلق بالمعاصي**  
وفي الفتاوى استماع من الملاحق كالضرب بالقضيب وغيره حرام لان من الملاحق وقال صلعم استماع الملاحق  
معصية والجحوس عليها فاسق والتلذذ بها من الكفر هذا على وجه التهديد ولكن الواجب عليه ان يجهد  
حق لا يسمع لما روي عن النبي م انه اذا دخل لصا بقة اذنه ذكر شعار العرب ان كان فيها ذكر الفسق بكثرة  
بالعصية ان غرم عليها عليه الاثم بخلاف الكذب ثلاثه مواضع في الفقه بين الناس وفي الحديث مع امرأه  
في اول حيل الخفاف واما المعاملة مع الكفار اذا كان الرجل وامراة واليران كافرين فعليه نفقة ما في  
مؤنتها وخدمتها وزيارتها فان خاف ان يجلبها الى الكفران زادها جازان بزوجها هذا في الزوجة والاكثر  
والشربة او الى المشركين مكره ولا بأس بطعام الجحوس كالاذبحتهم وفي الاكل معهم لم يذكرهم وعنكم  
عبد الرحمن لو استلبى المسلم مرقا ومنه لا بأس اما الذوا على كره ولا بأس بالذهاب الى ضيافة اهل الذمة  
ولو اجر نفسه من ذي يعصره فيخذل خيرا بكرة لقوله لم لعن الله في آخر عشر ولو اجر ليعمل في الكنيسة فلا  
باس لان ليس من العمل معصية وفي فتاوى القاضى الامام جلال جرح نفسه من المنصاري يضرب الناقوس كل يوم  
بكنيسة ويعطي عمل آخر كل يوم دبرها قال ابراهيم بن يوسف لا ينبغي له ان يجر نفسه منه وانما عليه ان يطلب  
الزرق من موضع آخر وكذا الاسكاف او الخياط اذا اسق جرحه على خياطة شئ من غير الفسق ويعطى ذلك  
كثيرا لا يستحب له ان يعمل لانه عانة على المعصية وفي كتاب الشربة لاما لم يشر الى ما في بيع العصير من  
خرا وعنده ما يكره وعلى هذا يبيع الفسح بيع الكرم لا بأس وفي قبل الهدية من الكفار وان كان بجالي يفسد  
لا يجوز رجل له اب في امراة ذمية ليس له ان يقوده الى البيعة له ان يقوده من البيعة الى منزله لان الدقا  
الى البيعة معصية والى المنزل لا ولا يحمل الحجر الى الخيل لكن يحمل الخيل الى الحجر ولا يحمل الجيفة الى القرية وكذا  
يحمل القرية الى الجيفة وكذا العذرة الى المتراب هذا في صلوة الفتاوى وما تقدم في سيرها وليس للرجل ان يبيع  
امرأته الذمية من شرب الخمر وسفها من ادخال الخمر بيته ولا يجبرها على الفسل ذمي مال مسلما عن طريق البيعة  
لا ينبغي له ان يذره وهل يجوز ان يقلل استجاب عا الكافر خلف الشايع فيه قال بعضهم لا يجوز منهم الامام  
ابو الحسين المستغنى لانه لا يدعوا الله لانه لا يعرفه لانه ان عرفه لما وصفه بالايق به فقد نفق قراره  
وما روي الحديث ان دعوة المظلوم وان كان كافرا يستجاب اذ به كفران البيعة لا كفران الدين كقوله من  
ترك الصلوة مستغفلا فمكفره كفرا بالبيعة وقال ابو القاسم حكيم وابو نصر المدائني انه مستجاب لقوله تعالى  
حكاية عن النبي صلى الله عليه وآله انك من النظر في هذه اجابة قال الصديق الشهيد وبغنى **الفصل الرابع**  
**في المال من الاهل للدين** وغير ذلك وفي الفتاوى جرح الهدى الى انسان واضافه ان كان غلبا للملك  
من حرام

لا ينبغي له ان يقبل ولا ياكل من طعام ما لم يخبره ان ذلك المال حلال او شره واستقرضه فلو كان غلبا له حلالا  
باس به ما لم يبين انه حرام وقد ذكرنا شيئا في كتاب الوصايا وفي شرح حيل الخفاف لشمس الاية الكلواني الشيخ  
الامام ابو القاسم حكيم انه كان ممن اخذ جائزة السلطان وكان يستقرض جميع حوائجه ومانا خدمه كجارية  
كان يقضيه من دينه والحيلة في مثل هذه المسائل ان يشتري شيئا ثم يهديه من اى مال احب ثم قال ابو  
سالت ابا حنيفة عن الحيلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا وسئل ابو جعفر عن اكل طعام السلطان والطلبة واخذت  
عنه فقلت ينبغي ان يتجوز عند الاخذ والاكل فان وقع في قلبه انه حلال ماخذ ويتناول ولا فلا وفي الفتاوى  
رجل مات وكسبه من بيع الباذق ان تورع الوارث عن اخذ ذلك فهو اولى ويرد على ابيه ان علم وان لم يعلم الوارث  
يتصدق ولو كان ثمن الطبخ اذ في طهارة لا يرده على ابيه وما قلنا في ثمن الخمر عن ابي بن مريم قوم ورواها  
وقم مسلمون لا يقسم الخمر بينهم ولكن تخلل ثم تقسم ولو اخذ موثر رشوة او ظلم ان تورع الوارث فهو اولى  
ولو علم الوارث ان اكتسب من حيث لا يحل فان لم يعلم ذلك بعينه ليرث فاليرث حلالا لا يتصدق وهذا  
من حيث الحكم فان تصدق فهو اولى ويتصدق بنية الخصم امرأة وضعت ملاها فجات امرأة اخرى وضعت  
ملاها ثم جات الاولى واخذت ملاة الثانية وذهبت لا يسع للثانية ان تنفع بملاة الاولى والحيلة  
يتصدق بهذه الملاة على نفسها ان كانت فقيرة على ثمة ان يكون الثواب لاجلها ان رضيت ثم هبنت الملاة منها  
فيسمها الانتفاع بها كاللغة وكذا لو سرق الكعب من رجل عوصا رجله على امرأة حق له ان يذرها او  
ذيلها او طرفها او يهدى عليها فان دخلت خربة فلا بأس بان يدخل اذا كان باس على نفسه ويكون  
منها حفظها وقد ذكرنا تمامها في كتاب القضاء رجل اخذ من حانوت رجل ثوبا وهره فبعه هذا حتى دخل داره  
باس بان يدخل هودان وكذا لو كان له الغدرهم وقع في دار رجل وخاف ان لو علم صاحب الدار منعه ان  
يدخل داره لكون علم الصلح انه يدخل داره لداره جرح طلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاة فواف صاحب الدار  
لوصاحبه اخذ الملاة وذهب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك ان كانت تساوي عشرة فضا عدا فاعل  
الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التقدير اذا سرق عن ابيه ثم مات ابوه وهو وارثه لا يؤخذ  
في الاخرة وانما في السرقة **منع من الذين** رجله على اخرون فقا ضاه نفسه ظلم ومات صاحب الدين قال  
اكثر المشايخ لا يكون الاول حق الخصة لان الخصة سبب الدين وقد انتقل الدين الى الورثة وفي صحيح النور  
لومات الطالب المطول جرحه في الاخرة دون الورثة سواء استخلفه او لم يستخلفه فلو قضى الظن  
ورثة برى من الذين رجله على اخرون فاجلته مات فقال جعلته في حل ثم ظهر انه حق ليس له اخذ  
الدين اذ اقضى جرحه عليه لا يجبر على القبول هو لا يصح جرحه غير جرح انسان وانما من يبره بغيره لا  
عليه



الكل في الفناوى وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخمر وقضى الدين بكن لصاحب الدين ان يقضى ان كان المدين  
مسلم او اذ كان نصرانيا فلا بأس به مسلم غصبه الذي اوسر في الآخرة وظلام الكافر وخصومة الدنيا  
اشد وفي قباوى القاضى الامام المستقر اذا اهدى الى القرض شيئا ذكر في الكتاب ان لا بأس به بقوله هذه  
لان هذه منفعة لم يكن مشروطة في القرض فان توزع ولم يقبل كان ذلك افضل قالوا انما توزع اذا علم  
اهدى لاجل الدين اما اذا علم انه اهدى لاجل الدين واشكل عليه انه اهدى لاجل الدين فانه لا توزع لان  
قول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا تمنع عن القبول والتسليم الظاهر في مقام العلم وهو ان يكون بينهما  
مهلة قبل القرض لقراءة وصداقة او غيرها او كان المديون رجلا معروفا باجود والتجادة فانه يقوم مقام العلم  
انه اهدى اليه لاجل الدين **فروع منه في البيع** يكره بيع العذرة قال صاحبنا اذا كانت خالصة اما اذا كان  
مختلطة لا بأس به ولا بأس ببيع السرقين اذا كان الاحتكار والتلف في ارض لا يضر باهلها الا باس وان كان  
بلد يضر باهلها فهو مكره ثم الاحتكار على وجوه منها ما هو مكره ومنها ما ليس بمكره ومنها ما هو مختلف  
المكره اذا اشترى طعاما في مصر ونقله الى بيته وامسكه وذا ان يضر باهلها اما الذي لا بأس به بان يذهب  
الى مصر واشترى ونقله الى مصر وامسكه ولنا حاجة اليه فندخله في مكره وعندنا استحباب ان يبيع  
كذا الحصول له من زرع فلا بأس بمسكه واما المختلف اذا اشترى من رفاق مصر فقله الى بيته وامسكه  
ولنا حاجة به لا بأس به عندنا قال كل قرية يحلب طعامها الى مصر فهي من ثمة المصير الاحتكار المكره  
يحقق عندنا في الامن في ثمة الناصر كالحطة والارز والدخن والذرة اذا كان موضع يتخزون الخبز والارز  
وعلف الدواب لقت والبن ولا يتحقق فيما سوى ذلك وقال ابو بكر ما يضر بالناس اسماكه كالقطن والذرة  
وتخذ لك في الاحتكار ثم من الاحتكار اذا قلت لا يكون احتكارا وان طالت كان احتكارا وعن صاحبنا انهم  
قدروا بالشهر واذا رفع الى القاضى بامر المحتكر يبيع ما فضل عن قوته وعن قوة هلاله على اعتبار السهل  
القيمة او بعين ليس ولا يسع فان باع بضعف قيمته يمنع وفي نسخة القدر الشهيد حبه الامام وهذه  
وعنه ولا يبلغ به اربعين سوطا فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم اليه باع الامام وهذا قول الكل فاما قولها  
فلا يشكل وايح يرى الحجاز اعم القرض وعلقى الركان كروه اذا كان ذلك مضر وان كان لا يضر فلا بأس به  
هذا اذا لم يلبس على هؤلاء التجار سعر البلد فان لم يلبس عليهم فهو مكره وفي الوجهين فلا بأس ببيع بنات يوت مكة  
ويكره بيع ارضها عندنا وعندنا لا بأس به رجل علم بجارية انها رجل فرأى اخر انه يبيعها ويقول كل من  
يبيعها وسعدان تباعها منه ويطلبها لان قول الواحد للعاقل قبل في المعاملات سواء كان مسلما او كافرا  
علا كان او غير عاقل ان كان او عاقل او على هذا المذهب الى رجل وقالت يعقوب مولاى اليك هدية وهذا

اذا وقع في قلبه انها مصادقة الكل في الجامع الصغير وفي الفتاوى السلطان اذا قال للتجارين ببيعوا عشرة امنا  
بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امنا بدرهم والتجار يخافون نقص ضربه السلطان لا  
يحل والحيلة ان يقول المشتري معنى كاتجب فلو باع كالمه السلطان ثم اجرت البيع ببيع ويجل الكل حتى  
تجاء الى القاضى بخبره فليس بالباس بالبيع منه اذا طلب شيئا ينتفع به البيت كالحل وغيره ولو اشترى جوارا او  
فستقا الاولى ان لا يبيع منه حتى يسأل هل اذن له بوجه ام لا يجوز الذي يليه الضياع **فروع منه في البيع**  
وفي الفتاوى رجل اشترى فروع في حجر رجل واخذ رجل آخر جان فان فتح صاحب الحجر فباع فيه السكر  
يكون لصاحب الحجر وعلى هذا الوضع طساع السطح لاجل ماء الطرفا اجمع فيه فهو له وكذا لو دخل حمام  
بري دار رجل فخرج منها فخا آخر واخذ ان في الباب من الكوة فلصاحب الدار وكذا لو كان له حمامة فخا  
آخر ففزع فالفزع لصاحب البيت رجل دفع السكر الى رجل لينثر على العروس ليس له ان يحبس لنفسه شيئا  
وليس له ان يدفع الى غيره وله ان يلقط ولو كان المدفع درهم لا يحبس لا يدفع الى غيره ولا يلقط  
اختلف المشايخ في ثمن الدرهم والدنانير والفلوس لو كتبت عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من  
لم يكره واذا نثر السكر فخر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قل ان يتركه المنشور اراد به ان اخذ منه  
له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذه وقال الفقيه ابو جعفر ليس ذلك اذا دخل الرجل  
مقصودا بالجامع ووجد سكر اجاز له لاخذ الا على قول ابو جعفر ولو لم يسبق العاين فوجد فيها سكر  
ملقى لم يسعه ان يأخذه **الفصل الخامس في الاكل** رجل عصى الى ربة او طعام فوجدته لعبا او غنا لا  
باس بان يقدر ويأكل وهذا اذا لم يكن في ذلك على المائدة بل في المنزل فان كان ذلك على المائدة او سترى  
الخمر على المائدة لا تقدر وهذا اذا كان الرجل خادما للذكر فان كان ممن يقدر به لا يقدر ان لم يقدر  
على الشيء في الوجهين وقال ابو حنيفة ببيت بهذامة كان ذلك قبل ان يصير مقدي به وهذا اذا لم يكن يعلم  
بذلك قبل الدخول في البيت فان علم ان كان محتما لعلم انه لو دخل عليهم لم يتركوا ذلك كراهما فاعليه ان يدخل  
وان علم انهم لا يتركون لا يدخل وقولهم وجد ثمة لعبا او غنا دليل على ان الضرب بالقضيب والتعق  
حرام ولا بأس بقبول هدية الملوك للتاجر واجابة دعوته واستعارة دابته ويكره كسوة الثوب  
هدية من الدرهم والدنانير وما دون الدرهم فلا بأس وفي الجامع الصغير للامام والذوالارواة  
للصنفه قال بعضهم لا تملك من فليس الى انق وقال الفقيه ابو الليث من حجة الى انق وفي شرح النجاشي  
يطعم الطعام ويتصدق بالدرهم ونحوه وقال افضل بن غلام سالت ابا س عن كل الزبوا وان اعلم يدعوه  
الى معامه قال اجه في النوادر وفي روضة الزند وبسبب يجوز للرجل ان يجيب بهوه الفاسق والاورع

قال

وقال بعضهم



الكل في الفناوى وفي الجامع الصغير المديون اذا باع الخمر وقضى الدين يكن لصاحب الدين ان يبيع ان كان المدين  
مسلم او كان نصرانيا فلا بأس به مسلم غصب المال الذي اوسرق معا في الآخرة وظلام الكافر وخصوصا  
اشد وفي قفاوى القاضي الامام المستقر اذا اهدى الى القرض شيئا ذكر في الكتاب لا بأس بقوله  
لان من منعه لم يكن مشروطة في القرض فان توزع ولم يقبل كان ذلك افضل قالوا اما توزع اذا علم  
اهدى لاجل الدين اما اذا علم انه اهدى لاجل الدين واشكل عليه انه اهدى لاجل الدين فانه لا توزع لان  
قول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا تمنع عن القبول والتسليم ظاهر في مقام العلم وهو ان يكون بينهما  
مهدة قبل القرض لقربة او صداقة او غيرها او كان المديون حاكما معروفا باجود والتجاة فانه يقوم مقام العلم  
انه اهدى اليه لاجل الدين **فروع منه في البيع** كرم بيع العذرة قال شيخنا اذا كانت خالصة اما اذا كان  
مختلطة لا بأس به ولا بأس ببيع السرقة اذا كان الاحتكار والتلف في رضى لا يضر باهلها لا بأس به وان كان  
بلد يضر باهلها فهو مكره ثم الاحتكار على وجه منها ما هو مكره ومنها ما ليس بمكره ومنها ما هو مختلف  
المكره اذا اشترى طعاما في مصر ونقله الى بيته وامسكه وذلك يضر باهلها اما الذي لا بأس به بان يذهب  
الى مصر واشترى ونقله الى مصر وامسكه ولنا في حاجة اليه عندنا في مكره وعندنا مستحب ان يبيع  
كذا الحصول من زرع فلا بأس بمسكه واما المختلف اذا اشترى من رفاق مصر فقله الى بيته وامسكه  
ولنا في حاجة به لا بأس به عندنا قال كل قرية يحلب عليها الى مصر فهي من ثلث المهرثم الاحتكار المكره  
يحق عندنا في الامن قوت الناس كالحطة والارز والدخن والذرة اذا كان موضع يتخذون الخبز من الارز  
وعلى الدواب كلفت والتبن ولا يتحقق فيما سوى ذلك وقال ابو بكر يضر بالناس لمسكه كالقطر والذرة  
ويحذر ذلك في الاحتكار ثم من الاحتكار اذا قلت لا يكون احتكارا وان طالت كان احتكارا وعن صاحبنا انهم  
قدروا بالشهر اذا رفع الى القاضي بامر المحكوم ببيع ما فضل عن قوته وعن قوة هلاله على اعتبار الشغل  
القيمة او يبيعن ليس ولا يسعر فان باع بضعف قيمته يمنع وفي نسخة الصدوق حبه الامام وهذه  
وعز و لا يبلغ به اربعين سوطا فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم اليه باع الامام وهذا قول الكل فاما ثلثها  
فلا يشك في اوج برى كحرا اذا غم القرب وبلغ الركبان مكره اذا كان ذلك مضر وان كان لا يضر فلا بأس به  
هذا اذا لم يلبس على هؤلاء التجار سعر البلد فان لم يلبس عليهم فهو مكره في الوجهين فلا بأس ببيع بنا بروت مكة  
ويكره بيع ارضها عندنا وعندنا لا بأس به رجل علم بحارة انما الرجل فرأى اخر انه يبيعها ويقول كل من  
يبيعها وسع ان يتبعها منه ويأكلها لان قول الواحد للعاقل مقبول في المعاملات سواء كان مسلما او كافرا  
علا كان وغيره من الشر كان او عبدا وعلى هذا ما جاء في رجل وقال يعقوب ولا يملك هدية وهذا

اذا وقع في قلبه انها صدقة الكل في الجامع الصغير وفي الفتاوى السلطان اذا قال للجنابين يبعون عشرة امنا  
بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امنا بدرهم والجناب يخاف لو نقص ضرب السلطان  
يحل والحيلة ان يقول المشتري يعني كاتجب فلوا باع كاهم السلطان ثم اخذت البيع بفتح ويحل الكل بمق  
جاء الى القاضي فحضره فلما باس بالبيع منه اذا طلب شيئا ينتفع به البيت كالمخ وغيره ولو اشترى جودا او  
فستقا الاولى ان لا يبيع منه حتى يسأل هل ذن له ام لا يجوز الذي يليه الضياع **فروع منه في البيع**  
وفي الفتاوى رجل نثر الشار فوقع في حجر رجل واخذ رجل اخر جان فان فتح صاحب حجره ليقع فيه السكر  
يكون لصاحب الحجر وعلى هذا لو وضع طست على السطح لاجل ماء المطر فاجتمع فيه من يله وكذا لو دخل حمام  
بري دار رجل فخرج منها في آخر واخذ ان في الباب من الكوة فلصاحب الدار وكذا لو كان له حمامة فخرج  
آخر ففجج فالفرج لصاحب الدار نثر رجل دفع السكر الى رجل لينثر على العروس ليس له ان يحبس لنفسه شيئا  
وليس له ان يدفع الغريم وله ان يلقط ولو كان المدفع درهم لا يحبس لا يدفع الغريم ولا يلقط  
اختلف المشايخ في نثر الدرهم والدنانير والفلوس لو كتبت عليها اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من  
لم يكره واذا نثر السكر فخر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قل ان نثره في الثور اراد به ان يأخذ منه  
له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذ وقال الفقيه ابو جعفر ليس ذلك اذا دخل الرجل  
مقصودا جامع ووجد سكر اجاز له لاخذ الا على قول ابو جعفر ولو نثر بسوق العاميين فوجد فيها سكر  
ملقى لم يسعه ان يأخذ **الفصل الخامس في الاكل** رجل عصى الى وليمة او طعام فوجد فيه لعبا او غناكا  
فأس بان يقعد ويأكل وهذا اذا لم يكن ذلك على المائدة بل في المنزل فان كان ذلك على المائدة او ستر  
الخمر على المائدة لا تقعد وهذا اذا كان الرجل خادما للذكر فان كان ممن يقعدى لا يقعدان لم يقعد  
على النوى الوجهين وقال ابو حنيفة انكيت بهذا امر كان ذلك قبل ان يصير مقدي به وهذا اذا لم يكن يعلم  
بذلك قبل الدخول في البيت فان علم ان كان محترما علم انه لو دخل عليهم يتركون ذلك كراهة فعلية ارجح  
وان علم انهم لا يتركون لا يدخل وقولهم وجد ثمة لعبا او غناكا دليل على ان الضرب بالقضيب والتعق  
حرام ولا بأس بقبول هدية المملوك للتاجر واجابة دعوته واستعارة دابة ويكره كسوة الثوب  
هدية من الدرهم والدنانير وما دون الدرهم فلا بأس به وفي الجامع الصغير الامام الوالد قال لا رواية  
للصدقة قال بعضهم لا تملك من فليس الخاق وقال الفقيه ابو الليث من حجة الخاق وفي شرح الطحاوي  
يطعم الطعام ويتصدق بالدرهم ونحوه وقال فضل بن غلام سالت ناس عن اكل الزبوا وانا اعلم يدعون  
الى اعمامة قال اجه في النوادر وفي روضة الرند ويستحب يجوز للرجل ان يجيب دعوة الفاسق والاورع

قال

وقال بعضهم مكره



ان لا يجيب دعوة الذي اخذ الارض من ارضه او دفع على هذا ولا فضل ان لا يأكل طعامها لان المذمة  
فاسدة عند ابيج وفي الفتاوى السلطان اذا قدم شيئا من المأكولات ان اشكله يحل وان لم يشكركم  
الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مغصوبا بعينه سباح اكله وفي شرح الفتاوى لا ينبغي التحلف عن اجابة دعوة  
العامه كدعوة العرس والختان ونحوها فان اجاب فقد فعل ما عليه فان لم يأكل فلا بأس به والافضل ان  
يأكل لو كان غير صائم **نوع منه** ولا بأس بالذوق في ليلة العرس الضيف اذا اعطوا اللقمة بعضهم لبعض  
في ذلك لتعلم الناس ويتروكون القيات لا يستحسنوا ولونا ولا الخدم الذي على رأس المائدة او ناول المخرج  
استحسناء ولونا ولا الكلب يجوز الا الخبز المحترق ولو دخل عليه انسان لا يجوز له ان يعطيه شيئا  
رفع الزكوة حرام بكل حال الا اذا كان من اذن ويكره وضع المذمة على الخبز والخبز تحت القصة ولهذا قال ابو  
القاسم الصفار لا احد في اية الذنب الى الضيف سوى ان يرفع الخبز من الخبز ويكره مسح السكين واليد  
بالخبز وتقليم الخبز عن الخوان والموضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز ولا بأس بالاكل شيئا او كشوف الرأس  
هو المختار والاكل يوم لا يفي قبل صلوة العيد المختار انه لا يكره المسافر في الفتاوى وفي كتاب الكشاف الاسراف  
في الطعام مني ومن ذلك الاكل فوق الشبع مكره الا اذا اكل لاجل الضيف حتى لا يخجل او يريد صوم المغد  
واذا اكل اكثر من حاجة لسقا قال الحسن البصري لا بأس به قال لا يتأسس من مالك يأكل الوادى من الطعام  
لكثر ثم نقيًا ونفعه لك ومن السرفا الاكثار في الباجات لا عند الحاجة بان يمل من اجد فسكرك حتى  
يستوفي من كل نوع شيئا فتجتمع له قدر ما ستوفي على الطاعة او قصد ان يدعوا الاضيف قوما بعد فم  
الى ان ياتوا الى آخر الطعام فلا بأس به ومن السرفان يأكل وسط الخبز ويدفع جوانبه او يأكل ما يقع من الخبز  
فان كان بجال يأكل غير الجوانب لا بأس به وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت ابا س عن البيع في الطعام هل يكره  
قال لا الا ما له صوت مثل اف وهو تفسير انتهى ومن السرفان يترك لقمة سقطت من يده بل ينبغي ان يسبق  
بتلك اللقمة وينبغي ان لا ينظر الا لادم اذا حضر الخبز ولا يؤكل طعام حر ولا شتم ولا ينبغي في الطعام والشرب  
ومن السنة ان لا يأكل الطعام من وسطه في الابتداء ومن السنة ان يلحق ما بعد قبل ان يسبحا بالمذيل والسنة  
لحق القصة ومن السنة ان يبدأ بالمح ويختم بالمح وفي مختلف الرواية وجاجة ماتت وخرجت منها بيضة فخذ  
اكلها عند اشتداد قشرها وفي الفتاوى اكل الطين مكره لانه تشبه بفرعون فان فرعون لم يكن الا اكل الطين  
والشعير الذي يوجد في بئر الابل والشاة يغسل ويؤكل ويباع ايضا وفي اخاء البقر لا يؤكل لان البعشي  
صلبه لا يتداخله النجاسات الا طيلة والاخاء بخلاف خبر وجد في خلاه سرفان الفارة ان كان على صلا  
يرى ويؤكل الخبز جنة من قدر الفارة اذا سقطت في قارورة الدهن او خطه فطخت فخطه يؤكل الا ان

يكون كثيرة فاحشة بحيث تنفر عنه الطبع ولو طعن من ادعى مع الخطه لا يؤكل من المرأة الميتة والبق الميته  
والشاة الميتة طاهر في صلوة الامام خواهر زاده اكل خن الحام في الذرة لا بأس به وشرب بول ايوكل  
لحمه للذرة معروف وتجاب الصلوة واكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات فان باع ذلك جاز  
ان لم يعلم ان فيه شيئا من الحيات لا بأس به وفي فتاوى القاضى الامام رجل بر حله جرحه قالوا بكره له ان  
يعالجه بعظم الانسان والخنزير لا نه يحرم الاستفاح ولو وضع العجين على الجرح ان علم بالشفاء قالوا  
لا بأس به لانه دواء والذي عرف ويرقاده فاراد ان يكتب بدمه عجيته شيئا من القرآن قال ابو بكر  
الاسكاف يجوز قيل له لو كتب بالبول قال لو كان به شفاء قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء  
وعن ابي نصر بن سلام معنى قوله ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وانما قل ذلك في الاشياء التي  
لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان شفاء فلا بأس به قال لا يرى ان العطشان يحل له شرب الحرام حاله  
الاضطراب **نوع منه** رجل اكل خبز مع اهله فاجتمع كسرت الخبز ولا يشتهي اكلها فله ان يطعم الدجاجة  
او الشاة او البقرة هو الافضل ولا ينبغي ان يلقها في النهر او في الطريق الا اذا وضع لاجل الملل كذا  
فعل بعض السلف رجل قال لا خرم اكلت من تمرى فقال خمسة وهو قد اكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا  
لو قال لكم اشترى هذا الثوب فقال خمسة وهو قد اشترى بعشرة لا يكون كاذبا امرأة يطبخ القدر  
فدخل زوجها باقده من الخمر فصب القدر فصبته المرأة في القدر خلات حتى صارت المرقه في الحفوة  
كالحل لا بأس به الا بالاحتياج الى تناو طال ولله ان كان في المصراحتاج لفقره اكل غيره شي وان كان  
المفان واحتاج لعدم الطعام كل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحل له اخذ الصدقة رجل وابنه في العج  
او في المفان ومعهما من الماء ما يكفي لاحدهما الا باحق بالماء وقال محمد بن مسلم يصرف الى الايسر  
المختار لانه حق تملك مال الولد ون العكس ثم الماء من الستاقية جاز للفقر والفقير ولو حمل  
الى منزله يكره اذا خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفوقه طعام ذكر في الروضة انه جاز له  
ان يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان وكذا لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع  
رفيقه ماء يجوز له ان يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان  
الرفيق خاف الموت بأخذ منه بعضه ويترك البعض ولو خاف المسافر الموت من العطش ومعه خمر حل  
له ان يتنا ولها بقدر دفع العطش ان كان يعلم انه يدفع العطش رجل مضطرا لا يجد ميتة وخاف اهلا  
قال له رجل اقطع يدي وكل لا يسعه ذلك امرأة تأكل شيئا للتمن لا بأس به ما لم يأكل فوق الشبع ولا  
لا بأس بالحفوة لاجل التمن كذا روى عن ابي بن **نوع منه** يجوز الذي يلعبت الصبي يوم العيد يؤكل

فيها



وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة فان كان فهذا الصنع حرام رجل من الثمار في أيام الصيف فارد ان يتناول  
منها ان كانت الثمار ساقطة ان كانت في المصرا يسعه ان يتناول الا ان يعلم نضار لالة ان صاحبها  
اباحها وان كانت في الحائط ان كانت من الثمار التي بقي كالجوز وغيره لا يسعه الاخذ وفي التي لا يسعه  
بلا خلاف ما لم يظن انه من الثمار التي لا تسحق على الاشجار فالفضل ان لا يأخذ في موضع ما الا بالاذن وان  
كانت في موضع كانت الثمار كثيرة وعلم انه لا تسحق عليهم ذلك يسعه الاكل ولا يسعه الحمل وما ورف  
الشجر اذا سقط في الطريق فاخذ انسان شيئا منه بغير اذنه اربابه ان كان شجرة منتفع بورقه كالنوت  
في أيام القر ليس ان يأخذ وانما خذ من وان كان لا يمتنع به فله ان يأخذ ولا يضمن رفع القناع و  
الكثير من الثمر الجاري واكلها حرام وان كش وكذا الحطب الذي يؤخذ من الماء ان لم يكن له قيمة حين  
اخذ حلال **جنس آخر** التدوي بلين الا ان اذا اشار الى الله لا بأس به قال الصدر الشهيد في الفتا  
وفي نظر وكذا يكره المعالجة في الجراحة بعظم الحزن من ادخال المارة في الاصبع للتدوي قال ابو ج  
لا يجوز وعند من يجوز وعليه الفتوى حبل اسطق بطنه او حمرت عيناه فلم يعالج حتى اضعفه وث  
لا اثم عليه فزق بغير هذا بيز ما اذا صام ولم يأكل وهو قادر حتى مات حيث ياتم والفرق ان الاكل قد  
قوته فزق لان فيه شعبا يقيز فان ترك كان متلفا نفسه وكذلك المعالجة لان الصحة بالمعالجة  
غير معلومة **وما يقتل هذا** رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال له قتلا ولا من ماله غير  
ان يعلم باباحة جاز ولا يضمن ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال قال لا يجوز واتناول  
منه وحمل هو هذا ابراء عما تناوله والبراء عن الجمل لا يجوز وقال ابو نصر محمد بن سبلج جاز وحمل  
اباحة للجمل والاباحة للجمل جاز وقال الصدر الشهيد وبه يفتي ولو قال اخرج جميع ما اكل من مالي  
فقد جعلت في حلة فهو حلال له ولو قال اجمع ما اكل من مالي فقد ابراءك لا يبرأ قال الصدر الشهيد  
والصواب انه براء على قول محمد بن سلة **الفصل السادس في النكاح** **كتاب** وفي نكاح الجامع الصغير رجل له  
امه قد وطئها فترجح اختها جاز النكاح ولا يطأ المنكحة حتى يحرم وطئ الاخرى على نفسه ببيع او  
نكاح ولا يطأ المملوكة وان لم يطأ المنكحة وفي الجامع الصغير كتاب الكراهية رجل له اماتان اخات  
فقبلها بشهوة لا يجمع واحدة منهما ولا ميسهما ولا يقبلهما ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يملك  
فرج احدهما غير شحاح او يعقب واذا حاضت الامه لم تعرض في اذنه واحدة ياتي في كتابه لا يستحل رجل  
تزوج بمطلقة الثلاث ليحلمها على الزوج الاول يحل المرأة على الاول لكنه يكره عندنا ان تزوج  
بهنه النية ولم يشهد لا يكره بل يباح كذا قال في كتاب الحيل وفي المسئلة امرأة ادعت ان زوجها طلقها

وقد غاب الحاكم ينظر ان كان يعرف انها امرأة رجل يعرفه منها من النكاح وان كان لا يعرفه وانما قام بذلك  
بينه عنده لم تعرض لها واخوات هذا قد ذكرناها في كتاب الطلاق لا بأس بخطبة المقتدة عن الموق  
بطريق الترهيز ويكره بالتصريح في نكاح شرح الطحاوي وفي المسئلة اذا كان للمرأة خطاب خطبونها  
لا بأس بان خطبها رجل غيرهم وان كان باحدا ومالت اليه كره ان يدخل عليها آخر **جنس آخر** وفي  
القاضي اشتمل على الحلو في رجل اشترى جارية فاشترى فاسدا لا يحرم عليه وطئها ولكنه يكره وفي  
فضل بن غانم بجامع الرجل امرأة ومعه ناس ينام اذا علم انهم لا يعلون وفي الاجناس قال ابو يوسف سالت اباح  
عن الرجل من فرج امرأة وهو متزوج فزوجه ليتحرر كانه هل ترى بذلك باسا قال لا وارجوان يعطى  
الاجر وفي الفتاوى عزل عن امرأة بغير اذنها لما يخاف من الولد السق في هذا الزمان قال السبعة وان  
كان ظاهر الجواب على خلاف هذا بشرط رضاها وفي الامه المملوكة لا بشرط رضاها وفي الامه المملوكة  
الاذن الى الولي عند خ وعندهما اليها وفي الاجناس رجل منع امرأته من القرب له ذلك وفي الفتا  
غمر الاعضاء في الحام مكره الا عن ضرورة **الفصل السابع في اللبس** وفي مجموع التوازل  
خرج رسول الله ص ذات يوم وعليه رداء قيمته الف درهم ونزاه قلم الى الصلوة وعليه رداء قيمته  
الف درهم وابوح كان قد يرتدي برداء قيمته اربعمائة دينار وكان يقول لئلا اذنه اذا جئتم  
الى اوطاكم فعليك بالثياب النفيسة وقال الامام لخرسي في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس عامة الاث  
الغسيل ويلبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعم لله تعالى ولا يلبس جميع الاوقات لان ذلك  
يؤذي المحتاجين وفي الفتاوى لا بأس بلبس الثياب الجميلة اذا كان لا يتكبر وكذا اجمع المال اذا كان  
حلال لا بأس بما اذا كان لا يتكبر ولا يضيع الفريض ولا يمنع حقوق الله تعالى وفي العيون ابوح لا يكره  
باسا بلبس الخن للرجال وان كان سداه ابريسا او حريرا ولا يرى باسا باجبة المحشوة بالقز ويكره ان  
لبس الرجال الثياب المصنوعة بالعصفور والزعفران والورس وكان لا يرى باسا بجميلة المنقطة و  
حاميل السيف بالفضة ويكره ذلك بالذهب في الجامع الصغير يكره بلبس الحرير والذهب للرجال  
ولا بأس بتوشده والنوم عليه وقال يكره وقول ابو يوسف قولم ذلك الصدر الشهيد وتعلو  
السقود من الحرير على الابوان والحيطان على هذا الخلاف والرجل والمرأة في ذلك سواء بخلاف  
اللبس فان كان الثوب من غير حرير وعلم من الحرير ان كان قد اصابه مصنوع لا بأس به للرجال فا  
زاد على الاربع يكره ويكره لبس كان الحمة من الحرير وسداه من غير حرير في غير حرير لا بأس بذلك  
في الحرب وما كان حريرا يكره لبسه في الحرب عند ما لا بأس به وفي السنين الكنية باب العمام للرجال



ستحب ومن اراد ان يجرد الذهب لعلته ينبغي ان ينقصها كوزا كوزا وهو احسن من القاءها على الارض  
والمستحب ان يقال ذنب العامة بين كفيه الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع الجلوس ومنهم من  
قدّم بشبر وفيه لا بأس بلبس المقلانس وقد صح انه كان الرسول الله عم فلا ينسب اليها ولا يجمع  
الصغير لا يتختم الا بالفضة وهذا انما يتختم بالبحر الذي يقال له يشم حرام والاصح انه لا بأس  
والتختم بالذهب حرام ومن الناس من لم يرب به بأسا وهذا غير صحيح وانما يتختم بالفضة اذا احتاج اليه  
كالسلطان والقاضي ونحوهما وهذا عدم الحجة الترتيبية افضل واذا تختم بالفضة ينبغي ان يكون  
الفض الى اطن الكف بخلاف النساء ويجعله في اليد اليسرى في الخضر وقوله ام اجعلها في يمينك  
كان في الابتداء ثم صار ذلك من علامات اهل البغي والحكمة هي العبرة ولا بأس بفساد الذهب  
انما يجوز التختم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان على هيئة خاتم النساء باكان  
له فضاء او ثلاثة يكره استعماله للرجال اتخذ خاتم فضة وجعل فضة معقيقا وفيه زوج او  
ياقوت ونقش عليه اسم او اسماء من اسماء الله لا بأس به ويشد الاسنان بالفضة ولا يشدها  
بالذهب قال لا بأس به واختلف المشايخ في قول ابى بن منبه من جعله مع ابى ج ومنهم من جعله مع محمد  
واذا سقط لا يعيدها الى مكانها ويشدها لكونها خداسة ذكية ويضعها مكانها وقال ابو حنيفة  
ياخذ سن نفسه ولا ياخذ سن غيره وبينهما فرق لم يحضر قال لم يجوز الصلوة مع سن غيره اذا كان  
مشدودا بالذهب والفضة ويكره الخرق التي تسمى بها العرق قيل هذا اذا كانت متقوية اما اذا  
لم تكن متقوية لا يكره وكذا الكلام في الخرق التي يخط بها وحاصله ان كل ما فعل على وجه التكبر يكره  
وما كان للحاجة لا يكره ولا بأس بان يربط الخيط في اصبعه او خاتمه لينذكر الحادثة ويسمى هذا  
الخيط الدرم واما الاكل والشرب والادوية في آنية الذهب يكره وكذا الاكل بملقعة الذهب  
الفضة وكذا الاحتفال بميل الذهب الفضة وكذا احراق العود في بحر الذهب الفضة والرجال  
النساء في سواها اما الاثا المفضض والمذهب لا بأس بالاكل والشرب ان وضع فيه على العود دون  
الذهب الفضة وكره ابون ومن ذلك وكذا الاختلاف في المصيب من كل الاواني وكذا الاختلاف  
في الكسبي المصيب بالذهب الفضة اذا لم يجلس على موضع الذهب الفضة وكذا الاختلاف فيما اذا جلد الميت  
في السجود وكذا الاختلاف في حلية المرأة وكذا الاختلاف في المصحف المفضض اما السج المفضض  
فمن اوج انه لا بأس به وكذا النظر المفضض واللباس المفضض والكل المفضض وعن ابى بن منبه كره  
ذلك وعن رواته ان ما التوبير الذي لا يخلص منه شيء لا بأس به بالاجماع وكره ابون ان يترك

مباحث

في خزان الذهب الفضة وفي سائر الفناوى لا بأس بان يستريح الرجل جطان البيت باليد ونحوها  
او باليد وللمنية يكره ولا بأس بان يكون في بيت الرجل سرير بياض وفرش بياض لا يقعد عليها  
ولا ينام عليها وكذا الاواني من الذهب النخل ولا يشرب منها ولا بأس بان يكون في بيت رجل سرير  
لبساط او مصلى كتب عليه في النسخ الملك لله يكره بسطه والعقود عليه واستعماله ولو قطع حرفا من الخمر  
او خط على بعض الحروف حق لم يبق الكلمة متصلة لا ينبغي الكراهة وفي كراهية فضل بياض الخاتم اذا  
الاقنية للجوارى اذا كان قبا تقطعة مثل اقنية الرجال كرهت ذلك اسكا في امران يتخذهما خفا مشهور  
على ذي خفا المحبوس او الفسقة فزاد في جرمه لا ارى ان يفعل وكذا الخياط اذا امر بان يخط ثوبا  
على ذي الفساق وكذا مكعب الرجال مع تشريفه قال القاضي الامام وكسوة اهل النجا وسروجهم  
لجانبهم على هذا ولا ينبغي للصغير ان يخط بياض او حمره **الفصل الثاني في القتل** وفي قتل النفس  
قتل الاعنة والسجاعة والظلمة في الفترة مباح وقال السيد الامام ابو شجاع يباح قتلهم وكان يفتي  
بكره الاعنة قال المصنف ليس هذا اختيار شيوخي لا يفتي بغيرهم امرأة طلفت زوجها ثلاثة وانكره  
لا يئنه لها هل يقتله ام لا وقد نزع كتاب الطلاق وفي الفتاوى اسقاط الولد قبل ان يسبين خلفه  
لا يائنه قتل النملة تحكوا فيه والمختار انها اذا ابتدأت بالادى لا بأس بقتلها وان لم يبدأ بقتلها  
واقفوا انه يكره القاتل في الماء قتل القملة يجوز بكل حال واحراقها بالنداء يكره وكذا احراق  
العقرب يكره وطرح القملة حية لا يفعل من طريق الادب لكنه مباح قتل الجراد الحرة اذا كانت  
مؤذية لا ينبغي ان يضربا ويغربا اذ بها لكن يذبح بسكين حادة قرية فيها كراهية ولاهل القرية  
خضر يؤمر باب الكلاب بان يقتلوا كلابهم فان ابوارفع الحاكم حتى يامرهم بذلك ولا ينبغي ان  
يقتل في داره كلبا الا كلبا يحرسه وفي الاجناس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من النصوص وغيرهم  
وكذا الاسد والتمرد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول ابى بن منبه وفي الفتاوى رجل يملك عقور  
كل ما يتر عليه يعضه فلاهل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عجز ان كانوا قدوة على صاحبه يضمن  
الا فلا وفي صيد الفتاوى ان امسك في بيته كلبا وهو لا يحتاج اليه ولجيرانه من كلبه ضرر ليس لهم  
فان ارسله في السكة فلهم المنع فان ابى بن منبه الى الحاكم او الى صاحب الحسبه وكذا الذجاجة والحش  
والفحول والفيلق لوالق في الشمس لم يمت الذين لا بأس بامساك دود القز جازا اما خروج الملة  
لطلب الرزق لا يجوز هذا في مجموع النوازل **الفصل التاسع في القمار** وقوله مسائل القبية  
رجل اغتاب اهل قرية لم يكن غيبة حتى يستي قوما معروفين رجل يصلي ويصلي الله على يديه واللسان



لا غيبة ان ذكر بما فيه فان علم الناس انهم جرحه فلا اثم عليه ذكر ساوي اخيه المسلم على الا  
لا بأس به **نوع** قال ابو يوسف كان ابو جابر وابو ليلى وسفيان بن عيينة وغيرهم من حاشية اذكر في  
كراهية فضل بن غانم التميمي باسم لم يذكر الله تع في جهاده ولا ذكره سوله ولا استعمله المسلمون بحكم  
الشافعي فيه والاولى ان لا يفعل **جنس آخر** وفي الجامع الصغير يذكر ان جعل الرجل في عتق عبده الرواية  
ولا يكره ان يعينه قالوا هذا في زمانهم اما في زماننا فلا بأس به لغلبة الاباق خصوصاً في الحق ولا بأس  
باخذ اجر على عمل خيرا الذي خلاها من اجل اجرتي ليتخذ في دار البيعة او كنيعة او سابع كنيعة فلا  
باس وكذا في كل موضع يفتنه العصية بفعل فاعل مختار وهذا في السواد لا في الامصار فان اهل الذمة يفتنون  
من احداث البيع والكنايس الامصار قال ابو القاسم الصفار هذا في سواد الكوفة اما في دار فافهمون  
من احداثها في السواد ايضا قال الامام الترمذي هو الصحيح عندي فلا بأس بدخول اهل الذمة المسجون  
وسائر المسجون عنده ولا يمتنع من الغلام وعن الجارية تريد به ان لا يبيع بواحدة لا سنة كسراج وتفتن  
العقبة ان يبيع الشاة في اليوم السابع من ولادة ولده ويتخذ ضيافة ويخلق رأس ولد وفي المشقة  
ابوح لا يكره شق الشيب الا على وجه التزين وعنه ما احتاج الناس لليلة البناء لا بأس به وانما ذكر محمد  
من البناء اذا بقي لا يحتاج اليه اهل القرية اسلوا بالدياسة بالجر لا بأس به ولا بأس بكى الاغنام واخصائيا  
واخصا الهائم والقرى ولا بأس بكى الصبيان اذا كان له اخصا وبني آدم مكروه وهذا يكره كسب الحيا  
من بني آدم ذلك القاصي الامام لا يسلط في شرح الطحاوي وفي شرح الاساقم يكره كسب الصبيان من بني  
آدم ومكروه واستخدمهم وقال ابو جابر لولا استخدام الناس بامام الاحصاء الذين يخصصون فيكون ذلك قولا  
الى الاحصاء ولانه مكروه لا نهى ولا بأس بقب اذن الطفل من البنات المرأة اذا حلفت رأسها ان لا  
لوجه اصابعها لا بأس به وان كان للتشبه بالرجال يكره رجل في بيت الخديعة الزلزلة لا يكره الغزاة الى القلاع  
بل يستحسن لا بأس بان يشبه الغلام مع مولاه ومولاه وكتب بعد ان يطبق ذلك فان لم يطبق يكره رجل يشبه  
في الطريق فلم يجد مسلحا بسبب الطريق فلا بأس بالمشي في ارض الغير هذه الضرورة السؤال عن الار  
المحذورة في البلدة وغير ذلك المختار انه لا بأس بالاستنجار والاختار اذا اراد الهلاك يكره ان يشير اليه  
بحر في اربعة اشياء في الخف معنى البعير وفي الحافر يعني الدرس والبغل والنقل يعني الرمي وبالشيء بالقدم  
يعني العدو وانما يجوز ذلك اذا كان المبدل حلقا ونجاسة احد بان قال ان يستحق ذلك وان استحق  
فلا شئ عليك اولى القليل اما اذا كان المبدل من الجانبين فهو حرام لا اذا دخل احد لا يسهل ما يقال  
كل واحد منهما ان سبغ في ذلك كذا وان سبغت في ذلك وان سبغت في ذلك فلا شئ له والمرد من جوارح الخلق

كتاب

تعلق

وانه لا يستحق بهذا شيئا وكذا الجرح ايضا ما يفعله الامر وهو ان يقول انكم سبقوه كذا وانما يجوز هذه  
الاشياء الاربع لانه لم يردب الا في هذه الاربعه رجل كذا منه باي كره غير يكره بعض المشايخ والشافعي  
انه لا بأس به ويستحب القيلولة **كتاب** **الفاظ الكفر** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة  
فصل الاول فيما يكون اسلاما وفيما لا يكون والثاني فيما يكون كفر المسلم وفيما لا يكون والثالث فيما يكون  
خطا وفيما لا يكون اما الاول وفي شرح القدوري اذا قال الكافر الذي يجحد الباري سبحانه وتعالى كعبته  
الاوثان وغير الباري ويشرك في التوبة فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا لا اله الا  
محمد رسول الله لانهم متفقون على واحد من كلمتين فاذا شهدوا فقد اتفقوا عما كانوا عليه فيكم يسلمون  
وفي التيسير الكبير اذا حمل على شرك لم يقتله فقال لا اله الا الله وهو ممن لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكره  
وكذا اذا شهد برسالة محمد وقال فاعلم دين اسلام او على الحقيقة ولو رجع يقتل وفي التجر يد منهم من  
بالتوحيد ويجحد الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما ويجحد  
اذا قال خدائي كبرت وهم ينبغي ان يحكم باسلامه وفي مجموع النوازل يجوز ان يفتي في صلح على محمد لا يكون  
مسلمًا وقال محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي اذا قال اسلمت فهو اسلام وهكذا قال غير من  
العلماء لان المشرك اذا قال انما مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبته الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال  
اردت منه التقوى حتى لا تقتلني لا تقبل منه هذا في الاجناس وفي الرخصة لو قال الكافر امنت بما اتى من  
الرسول صا مسلما وفي مجموع النوازل اذا قال الكافر انه واحد يصير مسلما ولو قال المسلم دينك حق  
لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن لا آمن به وفي نوادر بن رستم قال محمد في يهودي يفتي  
قال اسلمت وقطع مميانه لا يصلي عليه مات ولو قال برت من ديني ودخلت في دين الاسلام تكون مسلما  
ولو قال برئت من اليهودي ولم يقل دخلت في دين الاسلام لا يكون مسلما وفي التجريد لو قال اليهودي في  
النصراني لا اله الا الله وسبى عن اليهودية وعن النصرانية فليس اسلاما ولو قال مع ذلك وادخل في ديني لا  
او دين محمد كان مسلما **جنس آخر** وفي الاجناس كافر اذن قال يكون اسلاما وذكر بعد هذا انهم لو شهدوا  
انه يؤذن في المسجد الجامع قال لا يكون اسلاما حتى تشهدوا انه مؤذن للجامع وفي مجموع النوازل لو اذن  
في وقت الصلوة يحرم على الاسلام اما لو قال القرآن وتعلم لا يكون اسلاما وفي الاشياء لم يشهدوا انهم  
راوه صلتا فلو انهم خرجوا من المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما وفي الرخصة الكافر اوصى وحنه فهو اسلام  
ايضا وهكذا في الاجناس ولو شهدوا انهم راوه خرجوا من الاسلام اولي وشهد الناس كلهم المسلمين كان  
اسلاما ولو لم يثبتوا وشهدوا انهم راوه لم يثبتوا ولا يكون مسلما ولو شهدوا واحد فقال برئت

اشهد الناس



يضل في المسجد الاظم وشهد اخر فقال لا يته بصل في مسجد اخر لم تقبل اذا رقد ولكن على الاسلام  
**جنس اخر** مسلم تزوج امرأة يعرفها بالاسلام لا بأس بان لا يسألها اما اذا لم يعرفتين لمهاضفة الاسلام  
ويقول لها هل تعرفين هذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام الصغير بلغ قال لا تعرف هل  
هذا دليل على انه لم سلم بعد البلوغ قال لا والمراد به ان عرفت تفصيله وكنتم معتد اجلة المسائل في مجموع الاول  
رجل قل لا اخصت مسلماني بكوي فقال لا اعلم هذا ليس مسلم وفي الجامع الكبير لو قيل ليهودي هل تعرف مسلم  
اليهودي قال لا فليس يهودي فكذلك المسلم على هذا **جنس اخر** ايمان الباس غير مقبول وتوبة الباس  
انما مقبولة اذا اكره على الاسلام فاجرى كلفا لاسلام على المسلم ان يكون مسلما فان عد الى الكفر لا يقبل  
يجبر على الاسلام وفي نوادر بن رستم السكون اذا السلم يكون مسلما فان رجع عن الاسلام يجبر على العود ولا  
يقتل وقال لا يجبر على الاسلام ان شهد مسلم وحن على نصراني ان النصراني سلم قبل موته وهو ميت جعله  
وان شهد على مسلم ميتا انه كان رقد ومات هو على رقة لم يقبل وفي المسير الكبير يضل المسلمون على ميت يقول  
واحد بعد ان يكون عدلا شهد نصرانيان على نصراني انه قد سلم وهو محذوم بخبر شهادتهما وكذا لو شهد رجل  
وامرأتان من المسلمين ويمتنع على يده جميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها  
قد اسلمت جزا وقد اجبرتها على الاسلام ولا يقبل وهذا كله قول ابي حنيفة وفي نوادر بن رستم يقبل شهادة رجل وامرأة  
في اسلام رجل نصراني ويجبر على الاسلام ولا يقبل في قول ابي حنيفة وكذا شهادة النصراني على نصراني انه اسلم  
قال لا يقبل شهادتهما ولا يجبر على الاسلام كما قال ابو حنيفة الكل في الاجناس وفي مجموع الفوارق متى دخل في الحرب  
وسرق شيئا وادخله دان الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى البصنة لا يحكم باسلامه لانه ملكه بالشرع **وما ينص**  
الرافضي اذا كان سب الشيعين وبلغه ما كافر وان كان فضل عليا على ابي بكر وعمر لم لا يكون كافرا لكنه مستدع  
والمعتزلي مستدع الا اذا قال باستحالة الرؤية في هو كافر والمشتبه مستدع فان اراد باليد الحاجة فهو كافر  
والمستدع صاحب الكبيرة والبدعة الكبيرة وفي السنة سئل ابو حنيفة عن رجل من السنة وجماعة فقال ان يقبل  
الشيعين ويحتج بالشيعين ويرى المسيح على الخنثى ويضل على خلف كل نبي وفاجر وانه الهادي **الفصل الثاني في**  
**الفاظ الكفر ما يكون كفرا وما لا يكون كفرا** وهو مشتمل على احدى عشر حنيفة الاول في بيان المسئلة  
يحتاج اليها والثاني فيما يقال في الله سبحانه وتعالى والثالث فيما يقال في الانبياء والرابع فيما يتعلق بالاسلام والاسلم  
والخامس الاقرار بالكفر كجواب وكفاية والسادس في التشبه بالكفار والسابع في كلام الفسقة والجهال  
يكون كفرا وما لا يكون والثامن الاستحفاف في العلماء والتاسع فيما يتعلق بالقرآن والمصحف والموذن في  
الاذان والصلوة والجمعة والنج والعاشر فيما يتعلق بالمرض والموت وما يقال في الغرقة وماية لق بامر القيا

لان المرتبة لا تقبل

فصيرت بها

وامور الآخرة والجنة والنار والحادي عشر في السلاطين والحجارة اما الاول في المقدمة جمع في هذا الجنس  
اصولا خرج عليها اكثر مسائل هذا الكتاب منها انه ينبغي للمسلم ان يتقو ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء فانه  
سبب العزة عن هذا الوطء بوعده النجوم والذلة هذا اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا انا اعلم ولا اعلم  
لما لا اعلم ومنها اذا كانت المسئلة وجوه وجوب التكفير وجوه واحد منع فعل الفتن ان ميل الى ذلك الوجه اجماع  
اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كافر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعدرا بجملة وقال بعضهم بصير كافر ومنها  
ان من اتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها كفرة لانه انما اتى بها عن اختيار كافر عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا  
يعذر بالجهل اما اذا اراد ان يتكلم فخرى على لسانه كلمة الكفر والعياذ بالله من غير قصد لا يكفر ومنها ان من خطب  
ببالة ما وجب التكفير لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان ومنها اذا علم على الكفر ولو بعد ان  
سنة يكفر في الحال وفي المضاجع خلافا لاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعلم على الاسلام ونظيره  
مسئلة الزكوة ولو نوى ان يصير العبد للتجارة لا يصير العبد للتجارة مالم يتجر به ولو نوى ان يكون الخدمه بصير  
للخدمة يتجر بالنية في نسخة الامام الجرجاني وتقرير هذا مع التقريب ان الكفر ترك التصديق بالقلب  
وانه يحصل بمجرد العلم اما الاسلام فتصديق بالقلب اقرار باللسان ومنها ان من فعل من تكلم بكلمة الكفر  
يكفر الا ان يكون الضمير ضروريا نحو ان كان الكلام مضحكا والكلام في الضحك مع الرضا بالكفر ومنها ان  
حجج الكفر قوية ومنها ان من اعتقد الحرام حلالا او على القلب يكفر اما لو قال الحرام هذا حلال لا يوجب المسئلة  
او يحكم الجمل لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراما بعينه وهو يعتقد حلالا حتى يكون كفرا  
اما اذا كان حراما لغيره فلا وفيما اذا كان حراما بعينه انما يكفر اذا كانت احزمة ثابتة بدليل مقطوع به  
اما اذا كانت باخبار الاحاد لا يكفر ومنها ان من ارقد ثم اسلم وهو قد حج مرة فعليه ان يحج ثانية وليس عليه  
قضاء سائر العبادات الكل في سير الاجناس ومنها ان رقه احد الزوجين بوجوب الطهارة بينهما في  
الحال بدون قضاء القاضي ثم بعد ذلك ينظر ان كانت الزدة من الزوج في رقه بغير طلاق عند ابي حنيفة  
ولا يجبر المرأة على ان يرجع اليه حتى تزوجها وعليه المثل والمستع بعد الدخول ونصف المستع او المتعة  
قبل الدخول وعليها العدة ان كانت بعد الدخول وارقدت المرأة قال مشايخ بلج منهم ابو جعفر والواقف  
الصفار برهنا لا يؤثر في افساد النكاح ولا تؤمر بتجديد النكاح حسم هذا الباب عليهم في الفاتحة  
قد مر ابري حتى ترجع وتسلم واليه كان يميل الحاكم الشهيد ومشيائهم سمرقند في هكذا واسمعيلا الهذ  
مشايخ بخارا كان يفتي هكذا وعامة علماء بخارا يقولون كرها عمل في افساد النكاح لكن ما يجبر على النكاح  
مع زوجها ومنه رقه بغير طلاق بالاجماع وعليها العدة ولا شئ لها عليه ان كان قبل الدخول وبعد الدخول



بجبال المستعظم والمثل ولها التسمية لكن لا تقع لها في هذا الموضع والحق يقال في هذا الجواب  
ما ذكر في الاصل وفي المستعظم قال اذا ارادت المرأة ان يحرم على زوجها فكتبت بالكفر والايان مستغفرة قلبها  
وهي مشركة بهذا الكلمة **الحسن** ايها يقول في الله اذا وصف الله في الايات يلقب به او يحجر باسم من اسماء  
الله او باسم من اوصافه او الكبر وعنه او وعيد كقول من خدام غير الخيرة يريدون من خدامهم يكفر  
امراة قالت لزوجها توخداي كه سر يدي قال نعم يكفر قال آخر الاخشو الله قال لا لا يكفر وقال الامام العظمى  
ان كان في معصية فخره فقال لا اخاف يكفر وان قال امر لا يخاف من الله لا يكفر رجل قال امراته ان لم  
تكوني احب الي الله فانت طالق فهو ليس مسلم هذا في مجموع النوازل وما تقدم في الفتاوى وفيه لوقال  
لا تخار خدای شود وای از وی حق خود بستانم يكفر رجل قال لا خرت احق بمسايه مني بايد فقال لا  
فقال لها تراحق شوي مني بايد فقال لا فقال لها تراحق خدای مني بايد فقال لا يكفر و لوقال امراته في  
الغضب ان روسي که ترا زاد آن خراب كن كه ترا كشت و آن خدای كه ترا آفرید قال ابو نصر الدوبی لا يكفر لانهم  
يصفون الله ولو وصفه عسى يصفه باليقين به ورجل قال لا خدای را تو نشانده كه من آن كند كه تو می كند  
يكفر و لوقال خدای باز یان تو بس نیاید من چگونه بس آیم يكفر و لوقال البصة يذري بقرانه می كند لا يكفر  
لان مراده حديث الله موكذ و لوقال استغفر الله او قال ای استغفر الله بجه لا يكفر و لوقال تامامی  
شوم بد تو خدای های شود بد تو تمامی شوم شكوت با ما می شود نيكوتر يكفر و لوقال ابن كار رست خدای  
را افتاده است فهدا ليس يكفر و لكنه شيع و لوقال خدای بود و هیچ چیز نبود و باشد و هیچ نباشد نصف  
هذا الكلام توحيد و وصفه كفر الكل في مجموع النوازل وفيه ما قول بقاء الجنة والنار و تحيى الف للنص وهو  
مركله و ما من منما يخرج من في نسخة الجواني و لوقال لا خدای و با خدای جنك كن افعى القاصي ابو على  
النسفة انه ليس يكفر و لوقال نرد بان بنه و باسان برای و با خدای جنك كن يكفر و لوقال پای خدای بايد  
كربت درويح دته ان اعتقد ان الله رجلا هي خارجة يكفر وان اراد به انه لا نجاة له الا بالاعتصام بالله  
لا يكفر و لوقال خدای از برتری عرش بر آید ليس تشبيه و لوقال از برتری عرش می داند تشبيه و لوقال  
مر بر آسمان خدایست و بر زمین فلان كفر و كذا لوقال از خدای هیچ مكان خالی نیست و لوقال علم خدای  
در هر مكان هست فمذا خطا و لوقال خدای مراد را ایستاده است یا نشسته است يكفر لا نه وصفه  
بالقيام والقعود و لوقال دست خدای دراز است قال الامام عبد الرحمن ليس يكفر رجل مات ابنه فقال خدای  
را بالیسته بد يكفر في الفتاوى و لوقال لا خدای بر توستم كذا چنانك تو بر من مستم كری يكفر و لوقال  
حين يظلم ظالم يارب از وی پندیرا كرتو پندیر فوق من پندیرم فمذا كراهة قال ان رضيت فان لا ارضي

و لوقال فردا از كل كه چون تو بسانم ان كان مراده ضعف لك الرجل و كونه ذليلا لا يكفر قبل فلا  
قضاء بد سيد قال رجل قضاء خدای بدینود فمذا من ذهب القدر تزيان الخضر الله والشر ما و لوقال لا  
ای عدا لله يكفر و لوقال الخصه من بانو حكيم خدای كری كنم فقال من خدای ندانم او انما حكم عني رو  
او انما حكم نیست او بحدابوس است حكم چه كند يكفر في نسخة الجواني و لوقال من برسم كنم حكم قال  
الحاكم عبد الرحمن ان كان مراده فساد الخلق و شر الشرع و اتباع الرسم لا رد الحكم لا يكفر و لوقال انا بری من  
الشواهد القليل يكفر في مجموع النوازل لوقال لا خدای را برید مكوي يعني ناكفته و نا بوده حیدر يكفر و لو  
قال لا خدای ساء الله انك را بكی فقال من بی الشاء الله كنم يكفر و لوقال الله ای سكيا خدای يكفر و المختار  
انه لا يكفر رجل قال هذا بقدر الله فقال لا عالم انا افعل بغير الله يكفر قبل ان لم مرض ای فراموش كند خدای  
يكفر رجل قال لا آخر لا تترك الصلوات فان الله تعيوا خذ بك ذلك فقال ذلك الرجل لو ظني الله مع مالي  
من المرض و مشقة الولد فقد ظفرك يكفر امرأة قالت في مرضها اوصيق عيشما باری بدای كه خدای من  
چرا آفرید است چون از لذتها دنیا را چیزی نیست لا يكفر لكنه خطأ عظيم والصحيح حملها على هذا رجل  
لا خدای بد دل تو بخشاید فقال بد دل تو بخشاید بد دل من ان عني بالاستغناء من الرحمة يكفر فان  
عني به ان قلبي ثابت بآيات الله غير مضطرب لا يكفر **منه** رجل قال رهبر را كنیم و ارادوا ختم  
هذا من كلمات المجوس وفي هذا رؤية الرزق من الكسب و انه محال لان الرزق من الله تعيوا برزق يكسب و غير  
كسب لوقال الرزق من الله لكن ان يند جنيس خواهد هذا شرك لان حربة العبد ايضا من الله و لوقال  
تا اين دستها از من من بامست او باروی تا منست مراهج روزی كم نیاید هذه محاطة و لوقال الحق  
سر بر كرم يكفر فانه ظاهر رجل قال لا خدای بسم من خدای را كن و يكسب من لا يكفر المراد من السجدة  
همنا الشكر يعني اشكر الله واشكر لي رجل رأى اعمى و مريضاً فقال له خدای ترا دید و مراد دید ترا چنان  
آفرید مراهجه كاه الصحيح انه لا يكفر **وما يفتل** رجل تزوج و لم يحضر شاهدا فقال خدای را و رسول  
خدای را كواه كرم و فرشتگان را كواه كرم يكفر في الفتاوى لانه يعتقد ان الرسول والملك عالم بالغيب  
مخلاف قوله فرشته دست راست و دست چپ كواه كرم حيث لا يكفر لانها يعلمان في النصاب في  
مجموع النوازل صاحب الهامة فقال ابو الميض او قال خوار بار كراهه شدن اوصاح العقق فقال  
رجع من استغفر اخلف الشايخ في كفر و لوقال خدای می داند كه بشاردی و غم تو همچنان ام كه شادى  
غم خویش فال بعضهم يكفر و قال البعض انك تقوم بساتيه و ستره بالمال و البدن كما تقوم بامر نفسه  
يكفر و لوقال خدای محمد انك افعل كذا و لا افعل او برى من الانبياء او من الملائكة وهو علم انك كاذب  
يكفر



الكل نسخة الخرواني وفي فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال الله يعلم كذا وهو يعلم انه قد  
فعل اختلف المشايخ فيه حتى عن الشيخ الامام سمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر وكذا  
لوصلى مع الامام في غير القبلة عند قال بعضهم اذا قال الله يعلم كذا لم يفعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون  
كفرا ولا ولا يصح وفي الفتاوى رجل قال ان كنت قلت كذا فانا كافرا ويهودى او نصراني على الاستقبال كفر  
وليس هذا مذهب علمائنا بل هو بين عندنا وفي الفتاوى للقاضى الامام رجل قال هو يهودى او نصراني او  
برى من الله ومن الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا فان باشر الشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه وكذا الحلف  
هكذا على ما مضى بان قال هو يهودى او نصراني او برى من الله ومن الاسلام ان كنت فعلت كذا مسوقا كان  
فصل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل ولم يفعل لم يصير كافرا عند الكل وان كان يعلم انه قد فعل ذلك هل يصير  
كافرا قال اكثر المشايخ انه يصير كافرا وقال شمس الدين الشيرازي لا يصح ان الرجل ان كان يعرف هذا يمينا ولا يكفر  
به لم يصير كافرا في الماضي ولا في المستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر ففي الماضى كفر في الحال  
في المستقبل اذا باشر الشرط يصير كافرا لانه لما باشر الشرط وعنده انه يكفر فقد رضى بالكفر والرضى بالكفر كفر  
رجل كفر باللسان طائعا وقبله مطمئن بالايان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا رجل قال استقبلت امرأتى  
ان كفر يصير كافرا وفي التوازل رجل قال ان كان الله يعلم اني فعلت كذا فهو غير عالم وقد فعل ذلك الفعل ان  
قال لا على وجه الحلف يكفر وان قال على وجه الحلف ما ينبغي ان يحلف هكذا وان حلف في دعوى والحاصل ان  
كل كلمة سوجب الكفر اذا ذكرت غير معلقة بالشرط فان علقته بالشرط الماضى وهو كاذب فيما اخبر بكفر  
روى الحاكم الشهيد عن ابي الحسن بن زياد عن ابي جعفر انه لا يوجب الكفر اذا علقته بشرط في المستقبل لا يوجب  
الكفر اذا احتش فيها ويكون يمينا واختار ما ذكره الامام الشيرازي والامام خواهر زاده ان كان الخائف جاهلا  
لظن انه كفر بهذا يكفر وان كان عالما لا يكفر وقد ذكر في كتابه الايمان رجل قال الاخر بخداي ورجل باي  
يكفر ولو قال بخداي ورجل سرتوا واختلف المشايخ **في المسئلة الثالثة** ما يتعلق بالانبياء رجل قال لو كان فلان  
نبيا لا اؤمن به او قال لو امر الله بعشر صلوات لا اصلي او قال لو كانت القبلة الى هذه الجهة لا اصلي هذا كله  
كفر ولو تجنى ان لا يكون نبيا من الانبياء لا يستغفان بذلك النقص او عداوة يكفر ولو عارفت نبيا يكفر ولو قال  
لو بعث فلان نبيا لا اؤمن به لا يكفر ولو عصى به في الاولين لا لا يذهب على موحى وامر لا يكفر وفي مجموع النوازل  
رجل قال لم يسم نبيا فقالت امرأتك كذبت فقال الرجل لو شهدت الانبياء والملائكة ان لا ماله الا بعدتهم  
قال نعم لا اصدقهم تكفر ولو قال الرجل لو لم يكل آدم الخطيئة ما صار شقياء يكفر ولو قال ما وضعنا في هذا اختلف  
ولو قال رجل ان آدم نبى الكواكب فقال رجل ليس ما جوله بكم ان نؤمن بك كذبا استخف بنى الله ولو قال

ان كان ما يقول الانبياء حقا نحن نكفر ولو قال لقاول على حلفاء ملك الموت قال الحاكم عبد الرحمن ان كان  
لكراهة الموت لا يكفر ولو قال لعداوة ملك الموت يكفر ولو ادعى رجل النبوة وطلب الرجل المحجة قال  
بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان غرضه عجزا لها ورافضا حله لا يكفر وعن ابي بن ابي قال ان النبى سم كان  
محب الفرج هكذا قال بعضه الخليفة فقال رجل ان لا احبه فقال ابوس هانوا بالقطع بالسيف فقال الرجل  
استغفر الله فتركه وتاويل هذا انه قال بطريق الاستخفاف ولو قال السمرجندى لم يسم شعير كافر وتاويله  
هنا انه قال بطريق الالهانة وكذا لو قال روى مثل بود او جاهد وييم ناك بود او طوبى للظفر وتاويله  
الكل ما ذكرنا ولو روى حديثا قال بعض مشايخنا ان كافر من المتأخرين من قال هذا اذا كان نواترا ولو قال الابن  
اي حرم زاده وهر چه خدايا بنام تو بند است واسلم لابن محمد لا يكفر رجل قال اكل رسول الله خمس  
اصابعه فقال السامع اربع ادبيست يكفر ولو قال الاخر اقل لا طغرافانه سنة النبى م فقال ذلك الرجل  
لا افعل وان كان سنة كافر بعض السائل في نسخة الخرواني والبعض الفتاوى وفي مجموع التوازل حار  
قال چه بكار آيد سلسلتى من كفر **بالحسن الرابع** ما يتعلق بالايان والاسلام وفي الفتاوى رجل قال  
انا مؤمن ان شاء الله يكفر ان قال من غير تاويل ولو قال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر رجل  
بعضهم يقول مسلماني اشكارا يايد يكفر وفي مجموع التوازل وفي فتاوى القاضى الامام مسلم دعى على غيره  
فقال بالعارسية خدای جان وی بکافری ستاناد اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان يكفر  
ذلك كفر رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هب اني استسلم قال الامام الفقيه  
لا يصير فلان معناه ان افعاله ليست كفعال المسلمين رجل كذب فقال له رجل هذا قول لا اله الا الله  
يكفر رجل قال لا اله الا الله فقال له لعنت بر تو بر مسلمانى تو كافر مجوسى اسلم فاعطشيا فقال مسلم  
ليته كان كافرا فاسلم حتى يعطش شيئا كافر نصراني اسلم فاف ابوه فقال الميت اسلم الى هذا الوقت يكفر لانه  
تمنى الكفر وذلك كفر كافرا اسلم فقال له رجل تراجه برآمد بود از دين خود يكفر وكذا لو قال روزگار  
كافر لست روزگار مسلمانى ورزیدن نیست كافر المستلثان في الفتاوى كافرا رجلا الى رجل وقال العرف  
على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلا العالم كافر وقال الفقيه بواليت لا يكفر **بالحسن الخامس** الاقرار  
**بالكفر صريحا وكذبا** رجل قال الاخر منى يا خوارى فقال منى او قال لست بمسلم فقال الاخر لا امرأة  
يا كافره فقال مجيبين ام طلاقى ده مر او قالت انك مجيبين نبى يا نبى نبى او قالت مرندارى كافر ولو قالت  
اكرجني من مدرام لا يكفر وفي فتاوى القاضى الامام رجل قال العير اى مع او قال اى ترسا او قال اى جهنم لا يكون  
كفر عند اكثر العلماء فان قال المخاطب نوبى او كنت المخاطب يكفر المخاطب ان قال المخاطب مجيبين كافر المخاطب



ولو قال الآخر كما في هذا لا يثبت لا يكفر ولو قال الولد اى مع بجه او بيا كافجه قال اكثر اهل العلم بكفره  
ولو قال الدائنه اى كافجه ونولا بكفر وان نجت عنه رجل قال لا خرابه يهودى فقال لبيك وقال جهنم بكفر  
ولو قال الآخر بقضائه روحك على الكفر عن ابي ابراهيم لا يكفر واليه الصدقه القاضيه برهان الدين رجل علم  
امراه الردة لستين عن زوجها بكفر المعلم قال الفقيه ابو الليث يعنى علمها وامرهابك في التوازل رجل قال  
انا لم يكفر ولو قال في محامدك كافري برى لا يكفر ولو قال النضرية خير من اليهودية بكفر  
ويبقى ان يقول اليهودية شر من النضرية رجل دعى الى الصلح بين فقال بيت راسخ كنتم وان صلح كنتم ولو قال  
فلان اذن كافر ترست او قال چنان دلتك شره است كه خواستى كافري شدن بكفر **الجنس السادس**  
**التشبه بالكفار** رجل وضع فلسفه الجوس على رأسه قال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين  
وان كان لصوفى البرد اولان البقرة لا يعطيه اللبن لا يكفر ولا يكفر ولو شد الزنا وعلو وسطه ودخل  
دار الحرق قال القاضى ابو جعفر الاسودى شئ ان فعل التحليل سارى لا يكفر ولو دخل للتجارة بكفر امراه  
شدت على وسطها حجابا وقالت هذا زنا بكفر ولو وضع على رأسه شبه فلسفه الجوس من العامة المخار  
انه لا يكفر وليس السواد والشرع وتعلق المارة لا يوجب الكفر ما لو قال سراج بن دم لفظ فقهه فظن الكفر  
يكفر وكذا لو قيل السواد والشرع وقال بشئ امد بكفر رجل من بسكة النصارى ومم يشربون مع الطغ  
فقال ربن درميان بايد بستن وبايشان در زده وديا خوش خورده واولئك القوم نصارى  
لكفر معلم قال اليهود خير من المسلمين كثير يقضون حقوق على صيانهم بكفر ولو قال كافري كرم بهتان  
خانت كردن الحق ابو القاسم الصفار انه يكفر بحسبى تحذ عوة لاجل ولده فاهدى مسلم لا يكفر بخلاف  
اهل البيضة الى الجوس يوم النير وحيث كفرة مجموع التوازل وفي نسخة الخرواني اجمع الجوس يوم  
النير وقال مسلم خوب سيرت نماده اند بكفر وكذا لو سأل مجيبا چه سوديت مال بكفر **الجنس**  
**السابع في الكلام في الفقه والجماع** وفي التوازل رجل تقي ان لا يكون حرم الله الخمر ولا يضر الله قوم  
ريضان لا يكفر ولو تقي انه لو لم يحرم الزنا وقت نفس بخير حق والظلم بكفر وكذا كل ما لا يكون حدا  
في وقت من الاوقات رجل يركب صغرة فقال له رجل تب فقال من چه كرده ام تا تو به عيب بدكرن بكفر  
ولو قال العالم يؤذى الله وخلق الله فقال خوشى ام بكفر رجل تصدق من احرام ورجو الثواب بكفر  
لو علم الفقير دعاه وامتن العظمى كره ولو قال للآخر كل من لا يلال فقال احرام احب الى بكفر ولد فاسق شر  
الخمر فاجده ونش الداه عليه كره ولو لم يشروا ولكنهم قالوا مبارك باده بكفر ايضا ولو قال حرمه جنس  
لم يثبت بالقرآن بكفر ولو قال هر كه مست كرم نخورد مسلمانى نيست بكفر ولو قال كسى از شما را كيند  
لا يكفر

لان هذا استفهام وتساوية بين الحزب والدين احب المسائل في نسخة الخرواني وفي كتاب الحنفى للمام الحنفى  
لو استحل وطئ امراه الحايض بكفر وكذا لو استحل اللواطه من امراه وفي التوازل عن م لا يكفر في السنين  
هو الصحيح **الجنس الثامن استخفاف العلم والعلماء** وفي النصاب من انفق المأمن غير سبب ظاهري  
عليه الكفر وكذا اذا قال رجل صلح ديدار وى بنزد من چنانست كه ديدار حوت بخاف عليه الكفر ولو قال  
سبقت لست كرمه وكردى بگردن دراكند او قال از چه زشتى وناكوارداست اين سبقت لست كرمه  
ودستار بزرگوار بستان بكفر وفي نسخة الخرواني رجل مجلس على مكان المرتفع وسيا لونه عنه مسائل  
بطريق الاستهزاء ثم يضربونه بالسوايد ومم يصحكون بكفر وجميعا وكذا لو لم مجلس على مكان المرتفع قال  
المص وتقل عن استاذي الشيخ الامام عز الدين الكندي سمر قذان التشبه بالمعلم على وجه التخرير ياخذ  
الحشبه ويضرب الصبيان بكفر رجل رجع من مجلس العلم فقال له رجل اخر ان كنت امدى بكفر وكذا لو قال  
مر ايا مجلس علم چه كار او قال من بعد على ادا ما يقولون او القى الفتوى على الارض او قال اهر چه غشيت  
اين اوجه باز نامه قولى او دى بكفر رجل قال من طلاق ملاق ندانم مر امدرك چنان بخانه بايد  
يكفر قال المص رايت بخط القاضى الامام ابو على السغدنى على الفتوى هكذا امراه قالت لعنت بر شوخ  
باد او قالت ذكر محارم في است علمك ان ارادت بعلم الدين بكفر ولو قال للفقيه دانستند او  
العلوى علويك ان لم يكن قصده الاستخفاف بالدين لا يكفر وان كان يكفر وتقل عن الامام الفضل ان  
يقمها شكاليه وقال قال رجل في دستر اينجا ماذى ورفتي قال كحباب مركه فامر الفضل بقتله ولو قال  
فعل دانستند ان مان وفعل كافران ممان بكفر في الفتاوى وفي مجموع التوازل لو قال الرجل درم بايد  
علم بكار بايد وقال علم بكاسه اندر شكن او قال اينها كه مى آموزند دستاهاست وباداست او تزويرت  
او قال من علم جيل را مى كيرم الكل كفر رجل قال لا خرا ذهب عى الى الشرع فقال لا خرا تاماده يار وى  
كفر ولو قال اذهب عى الى القاضى فقال تا پاده يار وى يار وى لا يكفر ولو قال من شريعت چه دانم اردو  
هست مرا شريعت چه كنم بكفر ولو قال انكه سيم سدى فاضو وشريعت كجا بود بكفر ومن المتأخرين من قال  
ان عنى به قاضى المبله لا يكفر وفي النصاب رجل قرأ القرآن على من يرب لهذا والفضيب بكفر لا استخفاف بالقرآن  
رجل قال للعوذ فان ليست من القرآن لا يكفر هكذا روى عن ابي سعيد وابى بركب انهما قال لا ليست من  
القرآن وقال بعض المتأخرين بكفر لا نقاد الاجماع بعد المصد الاول على انهما من القرآن والصحيح القول الاول  
لا يكفر لان الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف في المصد الاول **الجنس التاسع فيما يقال في القرآن** معلم  
قال اقرآن آفريد شده است بچ سبهي نماده شده است بكفر وقيل لا يكفر ولو قال من ذكر اسم كره بكفر



رجل يدخل آية القرآن في الدعاء ويقرأها ويقول وكأشادها فأوقال خاتمة بان كره است جرد التماس  
 والطارق قال الامام ابو بكر محمد بن يحيى يكفر العالم دون الجاهل ولو قال لما في القدر والمباقيات الصالحات  
 يكفر في نسخة الخزانة وما يتصل بهذا ولو قال ازحول جيزي سائدا وقال بكاسه انذرني توان كسرت  
 بكفر رجل تربل كثر وقال بسم الله اوقال عند انزنا يكفر وكذا لو قال عند اكل الحرام ولو قال بعد اكل الحرام  
 الحمد لله اختلفوا فيه ولو قال حين جاء بالعمرة والحج وقال عمر بفلان زنا انذركم ولم يرد به الاستغناء  
 بالعمرة والحج لا يكفر ولو قال صليت كثيرا وقرأت القرآن فارقت الحجابية عن افعال بخداي كرميشن ان كنتم  
 وقرآن خوانم اوقال فطبان بودا كونا كند وكار بر خود را كند اوقال ان الله نقص من مالي وانا نقص  
 من حقه ولا يصح يكفر الكل في مجموع التوازل وفي نسخة الخزانة قبل الاخر صل وهو في وقت الصلوة فقال  
 لا اصلي يكفر ولو قال لا اصلي بامر لا يكفر وقيل لو قال لا اصلي ولم يؤذ فرضا يكفر وهو الاصح ولو قال  
 محرك كذا ادم اوقال مردمان از من كند اوقال از من غار وروز استا بخ است يكفر ولو قال ان الله  
 آمد اين ماه كرا اوقال عند دخول رجب عنها انذرا قدم ان قال بها ونا بر رمضان وبالو بسم يكفر  
 ان اراد به لعن نفسه لا يكفر والجواب حسن ولو قال الامر المعروف غوغا اور دست على وجه الرد مخاف  
 عليه يكفر ولو قال لاخر ما نا فلان را معروف كنتم فقال وي مراه كره است او چه او چه است  
 چه جفا كره است او را معروف كنتم يكفر **الكتاب العاشر فيما يتعلق بالمرض والموت واليه وفي**  
 مجموع التوازل رجل قال لمدونه اعطى در اسمي الدنيا فانه لا درهم في القيامة فقال دهرى بكن بمرج و  
 آن جهان باز خواه او باز دم يكفر كذا الجواب الفضل وكثير من اصحابنا وهو الاصح ولو قال ما با محشر كاه  
 او لا اخاف القبر يكفر رجل قال من مر من مصه فلان حرما د فرستاد يكفر ولو قال مات حيوان بخواجه  
 داد هذا من ذهب الشايع رجل قال الغنم اعطى حقه والا اخذتكم يوم القيمة فقال المحاطب تروا  
 كجا يابى در ان بنو قال الامام ابو بكر البجلي لم يكن هذا كفا فلو قال كره اخذى بمشت هدرى  
 نخوام او ديزا خواهم وبمشت يكفر ولو قال لزاهد بنيسين تان بمشت ازان سونقنى قال كرا امر  
 العلم يكفر ولو قال لاخر دع الدنيا لساوال الاخره فقال لا انك التقدر بالنسبة ولو قال باقود الب فنج  
 روم ولكن انذرناهم يكفر ولو قال درخ وراه رخنه يكفر عند البعض لسخنة الخزانة **الكتاب الحادي عشر**  
**في التلاوة والقرآن** في التقاوى سلطان عطر فقال لمرجل برجل ريك وقال له رجل لا يقال للسلطان  
 هكذا يكفر ومن قال السلطان زمانا عادل يكفر لانه جابر ومن سعى الجور عدلا يكفر من النصاب كذا  
 قال الامام علم الهدى ليو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لاحد من الجبابرة اخذى  
 يكفر

مطلبه وحق السلطان  
 زمانا عادل يكفر لانه  
 جابر

ولو قال اي با خدای اكثر المشايخ على انه لا يكفر هو المختار ولما السجدة لهؤلاء الجبابرة قال بعضهم يكفر  
 مطلقا وقال اكثرهم المسئلة على التفصيل ان اراد بها العبادة يكفر وان اراد بها العقبة لا يكفر قال وهذا  
 موافق لما قاله سير قنار على الاصل قال اذا قيل المسلم اسجد للملك والافضل ان لا يسجد  
 لانه كفر والافضل ان لا ياتى بها هو كفر ضرورة **وما يتصل بهذا** تقبيل اليد لوقبل يد نفسه بكن ولو قبل  
 يد الاخر كذلك عند اصحابنا وعن ابى بن ابراهيم لو فعل رجل من اهل العلم لا يكره وقد روى في الكراهية ولم  
**الفصل الثالث فيما يكره خطأ وفيما لا يكره** وفي الاجناس قال ابو جعفر لا يصح على غير الانبياء والملائكة رجل  
 قال للآخر تو كرا خدای كنك او كارتو كره اكثر على انه ليس بخطا ولو قال فلا انرا قضاء بدر رسيد  
 خطا عظيم ولو قال والذي يقال في الدعاء قضاء بدار من كردان والمراد المقصود ولو قال يا رب  
 ستم پسند الاصح انه لا يكون خطا ولو قال خدایت نيك كذا ليس بصواب والقصور خدایت نيك  
 مرد كذا ولو قال درويش بد بختت خطا ولو قال بختت خطا وديك تو خطا اللعن على يزيد بن  
 معاوية يجوز لا ينبغي ان يفعل وكذا على حجاج قال سمعت عن الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفار  
 انه كان يحكى عن ابيه يجوز ذلك ويقول لا يلغوا على معاوية واما لا بأس باللعن على يزيد **كتاب**  
**الهبة** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول الاول في جواز الهبة والثاني في الرجوع في الهبة والثالث  
 مسائل الاحلال والاباحة الفصل الاول مشتمل على ثلثة اجناس الاول في هبة العين وفي الفاظ الهبة  
 والثاني في هبة الدين وفي آخرها هبة المهر والثالث في الهبة من الصغير **الكتاب الاول** وفي الاصل وفيه ثلثة  
 الهبة الافراد حتى لا يجوز هبة المشاع فيما يجتمع القسمة كالبيت والدار ونحوها وان كان لا يجتمع القسمة  
 يجوز كالحمام والبشر والرحى ولو وهب دار من رجلين لا يجوز عدهما وعندم يجوز ولو قال وهبت الدار  
 شيئا ثلثها لهذا وثلثها لهذا لا يجوز عند ابى ج وعندهما يجوز والصدقة على الفقيرين على هذا قال  
 رجلان من رجل جاز ولو وهب نصف الدار من رجل ثم قسم وسلم جاز ولو وهب نصف العبد من رجل  
 قيل هذا قول ابى ج بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق ولو وهب نصف ثوبين او نصف عشرين او ب مختلفه  
 وهو روى ومروى او نصف دواب مختلفه جاز لا يثاب لا يقسم فان كانت من نوع واحد لم يجز الا مقسما  
 وفي التقاوى اذا قال اخذ الشريكين لصاحبه وهبتك حصتي من النخ ان كان المال قابلا لم يصح وان  
 استهلكه الشريك منع رجل وهب لرجلين درهمين الصبيحة انه يجوز ولو كان معددا قال الرجل وهبتك  
 درهمين منها ان كانا مستويين يجوز وان كانا مختلفين يجوز والفرق بينهما ان في الوجه الاول الهبة  
 احدهما وهو محمول وفي الوجه الثاني تناولت درهمين منها وهو مشاع لا يجزى القسمة رجل دفع الى



ثوبين وقال له انما شئت فلك والآخر لا ينك فلان ابن الذي له قبل ان يتفرقا جاز وان لم ينك  
حتى افرقا لا يجوز رجل له على آخر الف درهم نقد بيت المال والف درهم غلة فقال له وهبتك احد  
المالين جان والبيان اليه والى ورثته بعد موته وفي الاصل رجل وهب عبد من رجل على ان يعقده تحت  
الهبة وبطل الشرط ولو وهب على ان الموهوب له باختيار ثلاثة ايام ان اخار الهبة قبل ان يتفرقا جاز  
ولو ابراه عن الدين على ان باختيار ثلاثة ايام فتح الابراء وبطل خيار الهبة الفاسدة مضى بالقبض ما  
لا شئت للملك الموهوب له بالقبض هو المختار كذا قال الصدوق في الفتاوى في باب الواو والصدقة  
الفاسدة كالهبة الفاسدة **نوع منه** وفي المتن رجل وهب ثوبين لامرأته واجارته في الدار وليس تحتها  
فقال قبلت لم يخرج حتى يكون بحضرتهما وفي الاصل لو كان العين عند الموهوب له ورثته فقال له هبة  
فقال قبلت وليس لك بحضرتهما ملكه وهو قبض وفي الزيادات اذا قبض الموهوب له الموهوب بعد  
الاقرار ان كان بامر من غيره وان كان بغير امره لا وفي المجلس مع بامر وبغير امر وفي الفتاوى لو قال الآخر  
وهبتك هذا العين فقبض الموهوب له بحضره الواهب لم يقل قبلت منع ولوم يقبض ولكنه قال  
قال محمد بصيرافا وقال ابو تراب بصيرافا **نوع منه** وفي الزيادات لو وهب الدار وفيها متاع للواهب  
ثم وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها اليه جملة جازت الهبة و  
ان وهبها ويسلمها ثم وهب المتاع لم تجز الهبة وفي المتن رجل وهب لرجل ثوبا في صدوق مقفل وضع  
الصدوق اليه فهو ليس بقابض رجل تصدق على ابن له صغير بدار له فيها متاع وهو ساكنها بعباله فيها  
ساكن بغير امر لم يفرغها جازت الهبة ولو كانت الدار بيد رجل باجالة لم تجز الصدقة وفي الفتاوى رجل  
وهب لابنه الصغير دارا والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز ولو تصدق بدار على ابنه الصغير والابن ساكنها  
لا يجوز عندنا وفي غيرها بحضره عليه الفتوى وما ذكر في المتن قوله والمائة اذا وهبت الدار من زوجها  
وهي ساكنة فيها والزوج ساكن معها يصح الهبة **نوع منه** وفي بيع الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه  
حتى ذهبه من رجل ورثته وامره بقبضه جاز وقد ذكرنا في كتاب البيوع رجل قال للآخر ابن غلام ثوبين  
فليشره القبط او قال ترابست فافترق وقد فر رجل دفع الى رجل ثوبا قال له البس نفسك ففعل بكون  
ولو دفع اليه درهم وقال لما تقبضها يكون قرضا وفي التيسير الكبير لو قال الدائم دفعها اليه صلة وقال  
هو قرض هذا في باب السبايا في الدفتر **الثاني في طلبة رجل** وهب ثوبا له على رجل من رجل  
وامره بقبضه جاز استحفا وان بامر من بالقبض لا يجوز لبيع الدين من رجل لا يجوز لبيع من  
المديون او هبة طلبة والبنت لو وهب من ابيها ان امرته بالقبض تحت رجل في يد عبد ودية

فقال له مولاك منك ولم يقل قبلت حتى مات العبد فاته الواهب لو قال الغريم له قد ابرأتك من ديني الذي  
عليك فلم يقل قبلت حتى مات فهو بريء من الدين ولو قال له الغريم ابرأتني عما لك علي فقال قد ابرأتك  
من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بريء واصل هذا ان هبة الدين من عليه الدين لا يصح من غير قبض  
لانك عليك والتملك لا يتم بالملك اما ابراء المديون من الدين يصح من غير قبض ولكن يرتد بالرد  
وهبة التكفيل يرتد بالرد والبايع لبراء الوكيل بالبراء فدية يرتد لانه عليك وليس يسقط وهذا  
كان له حتى الرجوع على الوكيل وهل بشرط الصحة الرد بحسب الابراء اختلف المشايخ فيه هذا في شرح  
النسائي وذكر الامام الشافعي ان هبة الدين لا يصح من غير قبض من المديون قال المعمر وهذا قول زفر  
وكانه اخار قوله وما ذكر في شرح النسائي في قول اصحابنا الثلاثة وعليه الفتوى وفي الفتاوى رجل  
قال لكتابه وهبت ما لي عليك فقال لكتابه لا اقبل عني لكتابه المال دين عليه لان هبة الدين من  
عليه الدين يصح من غير قبض ويرتد بالرد وبقره لا اقبل لم يظهر انتقاض الهبة في حق انتقاض الحق  
**وما يقبل بهذا هبة المهر** وفي الفتاوى رجل قال لامرأته فولي وهبت مهر منك وهو لا يحسن العتبة  
فقال ذلك لا يصح بخلاف الطلاق والعنق والفرق ان الصاشر حوان الهبة وليس بشرط  
بوقوع الطلاق ولهذا المطلق مكرها الموقوف يقع الطلاق والعنق ولو اكره على الهبة فهو هبة  
يصح وقال الفقيه ابو الليث عند لا يقع الطلاق ايضا اذا كان معروفا باجماع رجل قال للآخر على وجه  
المباح هبة هذا الشيء فقال لاخر وهبت وقال هو قبلت وسلم اليه جاز وفي مجموع النوار لرجل قال  
للآخر هبة جازت بك فقال لاخر قد اتي تو بارا او قال دبرغ نيس لا ملكها وكذا لو قيل لاحد الا  
ان اخال وهب مهرها الام من الاب يتنصع انت فقال هو امر اجنان بذي ربه واستكه ما ويرايان ايم  
لا يكون هذا ابراء للمهر رجل قال الغريم هذه الامنة لك قال ابو تراب هذه هبة جازة بملكها اذا قبض  
ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على نداد به الهبة ولو قال هي  
لك فزوجها فهي هبة بملكها اذا قبض وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها وهبت مهر منك على ان كل  
امرأة تزوجها على ان يجعل امرها بيد عا لم يقبل الزوج الهبة لا يصح الهبة وقد ذكرنا الجواب المختارة  
يقع من غير قبض وان قيل ان جعل امرها بيد عا فلهبة ماضية وان لم يجعل كذلك عند البعض والمختار  
ان المهر يعود وعلى هذا وقالت وهبت مهر منك على ان لا يظن او على ان يحج او على ان يمسك  
كذا وان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر رجل منع امرأته عن المسير الى ابوين ثم قال ان وهبت  
مهر مني بعثتك الى ابوين فوهبت البعض واوصيت البعض للفقراء فلم يبعث الى ابوين فاهبة بالجملة



ولو بعثها لم يذكر في الكتاب قليل الفقيه بالثبوت بدل على ان الهبة باطلة لانها بمنزلة المكره بخلاف  
ما تقدم وفي فوائد شمس الاسلام اذا خرف امرأة بزوج حتى وهبت ماله لا يصح ان كان قادرا على  
**جنس آخر الهبة من الصغير** وفي الفتاوى رجل له ابن صغير فغرس له كرمه ان قال جعلته لابني  
يكون هبة ولو قال جعلته باسم ابني لا يكون هبة ولو قال غرس باسم ابني فالامر متردد والى الصفة  
ولو قال بشماري خريش كرم فهو بمنزلة قوله جعلته باسم ولدي وفي نسخة الامام الشافعي هبة  
الرجل من ابنه الصغير بفتح ويتم بلفظ واحد ويكون الاب باضالة يكونه فيمن او في يد مدعيه او الصغير  
منه ولو كان في يد غاصبه مرتين او شترى شراء فاسدا لم يجر وهذا اذا علمه واشهد عليه والاشهاد  
للحق والاعلام لازم بخلاف ما اذا كان الاب بالغ حيث يشترط قبضه وان كان في عياله والوصي كالا  
والام كذلك وان كان اليتيم في عياله ان وهبت هي او هب له ملك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصغير  
ابن لا وصي ولا جد ولا وصية هذا في التجريد وذكر القصد التام ان قوله في الكتاب ان ملك الهبة  
للتصغير اذا لم يكن للصغير اب هذا ليس بام لازم فانه ذكر في الاصل الرجل اذا فرج ابنته الصغيرة من  
رجل فزوجها ملك قبض الهبة للصغيرة ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد  
لو قبض الزوج جاز اذا لم يكن الاب حيا فلوان الاب او وصيه والجد الاب او وصيه غاب غيبة منقطعة  
جاز قبض الذي يتلوه في الولاية ولا يجوز قبض من غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان  
الصغير في عيال القابض او لم يكن وسواء كان ذارحم محرم واجنبيا وان لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة  
جاز قبض من كان الهبة في حجره وعياله لم يجر قبض من لم يكن في عياله وفي الاصل رجل يقول شيئا وليس  
بوصي ولا ينفق ما قرانه وليس لهذا الهبة احد سواء جاز له ان يقبض ما وهب له استحقاقا ولو اراد الا  
ان ينزع من يده ليس له ذلك ويسلمه في علم الاعمال وكذلك لو وهب له واعلمه وانما جاز وقبض قبض  
سوى ان كان الهبة يعقل ولا يعقل وكذا لو كان الهبة في عيال الاخ والعم ولو قبض الصغير بنفسه وهو  
يعقل جاز قبضه وان كان ابو حيا **فروع منه** وفي الفتاوى رجل له ابن وبنت اراد ان يهب شيئا فالا  
ان يجعله للذكر مثل الانثيين عنده وعند ابني بينهما سواء هو المختار لو ردا لا تار ولو وهب جميع  
لابنه جاز في القضاء وهو ان ينقص عن هكذا في العيون ولو اعطى بعض ولد دون البعض لزيادة  
لا بأس به وان كانا سواء لا ينبغي ان يفعل ولو كان ولد فاسقا اراد ان يصرف المالى وجوه الخير فخرجه  
عن الميراث هذا خير من تركه لان فيه اعانة على العصية ولو كان ولد فاسقا لا يعطى له اكثر من قوته  
**وما يتصل بهذا** وفي الفتاوى رجل وهب للصغير شيئا من المأكول سباح للوالدين ان ياكل منه كذا روى

عن محمد بن ابي النضر وليلة الختان فاهدى الناس هذا ووضعا بين يدي الولد ان كانت الهبة تصلح للصغير  
مثل ثياب القسيان او شئ يستعمله القسيان فالهبة للهبة للهبة وان كانت غير ذلك كالدرهم والدينار  
وايكون وقصاع البيت تنظر الى المهدى ان كان من اقرباء الاب او معارفه فهو للاب وان كان من  
اقرباء الام او معارفها فهو للام وسواء كان المهدى بقول عند الهبة هذا للهبة او لم يقل  
هكذا واتخذ وليلة لزفاف بيته الى بيت زوجها فاهدى اقرباء الزوج والمرأة وهذا اذا لم يقل  
المهدى هديت للاب والام وبعد الرجوع الى قوله اما اذا قال شيئا فالقول قوله رجل قدم  
من السفر وجاء بهدايا الى من نزل عنده وقال له انقسم بين هذا لاشياء بيني ولادن وبين امرأتك  
وبين نفسك لنا مكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول قوله وان قدرنا يصلح للرجل فلا لب و  
يصلح للنساء فلا امرأة وكذا بين الصغار وما يصلح لكلهما ينظر الى المهدى انه من اقرباء الزوج  
او المرأة رجل اتخذ لولده ثيابا ثم اراد ان يدفع الى اخيه ليس له ذلك الا ان بين وقت الاتخاذ  
انها عارية وكذا لو اتخذ لولده ثيابا فابق التليذ فاراد ان يدفع الى غيره وان اراد الاحتياط بين  
انها عارية حتى يمكن ان يدفع الى غيره الهبة اذا عمل من الحسنات قبل ان يجرى القلم كان الثواب  
له لا لابويه ولو علم الوالد تلك الطاعة كان للوالد ثواب التعليم وقيل ثواب الطاعة للهبة ولا يورث  
الكل في الفتاوى وفي التجريد في كتاب المأذون لا بأس للمرأة ان يتصدق من بيت زوجها بشئ يسير  
كالزينة ونحوه وفي التجريد رجل وهب لغيره محجرا عليه والقبول والقبض الى العبد دون المولى  
**الفصل الثاني في الرجوع في الهبة** رجل وهب لغيره محجرا عليه وهو ذرهم محرم من الواهب فللواهب  
ان يرجع عند بيعه خذافاها ولو كان المولى والعبد كل واحد منهما ذارحم محرم فعند فقاين قول  
ابن ابي حنيفة ان يرجع وقال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يرجع في قولهم جميعا وفي الاصل رجل وهب لغيره  
شيئا ثم تزوجها له الرجوع وعلى العكس الرجوع واصل هذا ان للواهب الرجوع الا مانع وهو ثمانية  
المحرمة بالرحم والزوجة والتعويض والزيادة المتصلة والخروج من ملك الموهوب له وهلاك  
الهبة وموت الموهوب له وموت الواهب اما المحرمة بغير الرحم كالرضاع وغيره فلا يمنع الرجوع  
وفي المتن لو قال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا يمن عليه فان قال الواهب هو هديت  
المكر انما ليست هذه الاب اذا عوض من مال الصغير عا وهب لغيره لم يجر ولو تصدق الموهوب  
له بلفظ تعليم الواهب قال هذه عوض هبتك تكون عوضا وتفسير العوض ان ياتي الموهوب به بلفظ  
علم الواهب عوض هبته وفي الرجوع لا يعنى الى ملكه الا بقضاء او رضا كما انفق الموهوب به اذا



وهو الموهوب من آخر ثم رجع في الهبة رجع الاولى ايضا الزيادة المنفصلة كالولد من النكاح والسفاح  
لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والجمل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لم يمنع داوى العبد المهر  
في المخرج حتى يرى او كان الوصي واقعه وابصر وسع بطل الرجوع كتب على القرطاس وضرب الحد بين  
منع الرجوع ولو وهبه دارا فبناها على غيره للبناء وترك بعضها على كاهلها ثم يرجع فيها بسبب  
في بعضها ولو جعل الحمام سكنا او بيتا ان كان البناء على حاله لم يرد يرجع وان زاد بناء او علو بابا  
او حصصه او طينه او اصلحه لم يرجع ولو هدم البناء له ان يرجع في الارض وكذا الوسم ملك البعض  
له ان يرجع في الباقي الكل في الاصل وفي الزيادات صوله على ملوك وصية دين فوهب الوصي المملوك  
للصبي ثم اراد الرجوع في هبته عن ثم ليس له الرجوع وفي ظاهر الرواية انه يرجع ولا رجوع في الصلح  
وفي الفتاوى رجل وهب من آخر ثم ابتعد فخلعه الموهوب له الى بلع ليس له الرجوع في الهبة وفي الفتاوى  
ان كانت قبضة في هذا الموضع الذي هب له اكثر فالحجوب اما ان كانا سواء فيرجع لانه ليس بزيادة  
رجل وهب من آخر ثم باسا ففقره الموهوب له لا يرجع بخلاف ما لو غسله لان القصار زيادة بخلاف  
الفصل وفي الاملا ان اقصره او غسله له ان يرجع في الهبة وان قبله له لا يرجع اذا كان ذلك يزيد  
في الثمن رجل وهب من آخر عبدا كافر فاسلم في يد الموهوب له لا يرجع وكذا لو كان مسلما فغلبه القرآن  
او الكتاب في اجناس الناطق ان الموهوب له لو علم العبد الخبز او الكتابة كان للموهوب الرجوع في هبته  
واحاله الى لواد هشام **نوع منه** وفي الاصل اذا عوض الموهوب له وقال هذا عوض هبتك او نوبها  
او بدلها او مكانها او جزاؤها او كافاك به او جاريك فلا رجوع في الهبة ولا في العوض وان استحو  
العوض رجع في الهبة وان استحققت الهبة رجع في العوض فان هلك العوض رجع بمثله وبقيته وان  
استحق العوض وقد ردت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق  
نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن من مائة وستين الهبة ولو وهبه شيئا ابتداء لا عوضا ففكر  
واحد منهما الرجوع فيما وهبه لو عوضه بنفسه بان كانت الهبة الف درهم فعوضه درهمائة ففسخ  
في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البت من الدار الهبة بشرط العوض تبرع ابتداء بيع انتهاء حتى لا  
يجز على التسليم ولا يصح في المشاع وبعد القبض يلزم وشبهه خوار الزوية ومخيا العيب الرجوع عند اختلاف  
**الفصل الثالث في الخطر والامانة والاحلال** في الفتاوى رجل سبى ابنة ضعيفة فاحملها انسان  
ثم جاء صاحبها واراد اخذها فاقروا قال قل حين خلعت سبيلها من اخذ في له او انكرت اقيمة البتة او  
استخلف فكل مني للدمى وان كان حاضرا سيع هذه المقالة او غيب فبلغه الخبر قال الصديق الشريد وهو اختارنا

من اهل صيدا وان لم يكن من هذا الكتاب فان اختلفا فالقول قول صاحبهما مع يمينه انه لم يقبل من اخذها  
والذي يصدق هذا ما ذكره كتاب المناسك رجل اخذ صيدا في الحل وارسله حال كونه محرما ثم اراد اخذ  
له ذلك ولو اصابه البصير حال كونه محرما ثم ارسله وهو محرم ليس له ان يأخذه واصل هذا خبر السكرو  
الذي ابراهم وقد ذكرنا في كتاب الكراهية قال للمصنف عار المسئلة في الفتاوى في باب الميسين وشرط انه قال بقوله  
معلين من شأيتكم فلما اخذ رجل قال للآخر ادخل كرمي وخذ من الغنم فله ان يأخذ قدر ما شبع البسان  
واحد رجل قال اذني للناس ثم تخلى ومن اخذ شيئا فنبوله فبلغ الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل  
رجل اخبر اخيرا الى مسكين فلم يجد منه شيئا فادفع الى مسكين آخر وان شاء لم يدفع لانه لم يخرج  
ملكه رجل عاقب ما الى طعام ففرقه على اخيه ليس له ان يأخذ من هذا الطعام من خزان آخر اكل  
في الفتاوى **جنس آخر** في الاجناس رجل قال للآخر انت في حل من مالي فخذ من الدار والدارين والدار  
فأكله او ابلا او غنما منه لا يحل وفي الفتاوى لو قال الرجل لا خرايت في حل ما اكلت من مالي او اخذت او خلعت  
حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطى رجل قال للآخر خلني من كل حق هو لك على ففعل واره ان كان صاحب  
الحق عالما به برى حكما وديانة وان لم يكن عالما به برى حكما بالاجماع ولما ديانته فعندم لا بل يدانته عند  
ابن سبر وعليه الفتوى في صلح الاصل في باب الصلح في العقار لا امام الشرعي ان البراءة عن الحقوق المحلولة  
جائز عندنا سواء كان البراءة بعوض او بغير عوض رجل قال للآخر جعلك في حل من السلق او في حل في الدنيا  
فصير في حل في الساعات وفي الدارين رجل قال للمدين ان لم يقض مالي عليك حتى يموت فانت في حل من كل  
لا بد تعليق والبروات لا يحتمل التعليق ولو قال رب الدين اذمت فانت في حل من الدين لان هذه وصية  
وكذلك لو قالت لزوجها المدين ان من مرضك هذا فانت في حل من مرضي وقالت فمري عليك صدق  
منها بل لا تفسد مخاطرة وتعلق ولو قال للمدين فانا برى من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من  
الطالب للطلب في رد بقية الفتاوى قال للآخر لا اخاصك ولا اطلب منك شيئا من مالي قبل فمديك ليلتي  
ولو قال بالفاضية تدبري كرم وله عليه دين ببراء المدين ولو قال هم غراي خذ رجل كرم من  
غراؤه اما لا تدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة وهل براء الزوج عن المهر وقد ذكرنا في كتاب الاقرار  
**كتاب الوقف** هذا الكتاب مشتمل على سبعة فصول الاول في المقدرة والثاني في نصب الموقوف  
الثالث في صحة الوقف والرابع وقف المشاع ووقف المنقول والاربع في المسجل وما يتصل به والخامس في  
الوقف على الاولاد والسادس في الوقف على الفقراء والسابع في دعوى الوقف والشمارة على الوقف الاول  
وفي شرح الطحاوي الوقف قول بالبيع على ثلاثة اوجه في وجه لا يجوز وهو ما اذا وقف من اراضى في صحة



فان ذكر شرط الصحة وفي وجه يجوز وهو اذا وقف في حيوة وجعله وصية بعد وفاته بحرفين ثلث ماله  
وفي وجه لا يجوز في ظاهر الرواية وهو اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف في حالة الصحة وروى الطحاوي  
عن ابي جعفر انه يجوز كالوصية بعد وفاته وفيما روي القاضى القاسم ذكره الاصل كان ابو جعفر لا يجوز الوقف  
هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عند ابي جعفر لا يجوز الوقف وليس كل من يملك ماله عند الموت  
اذا فتح الوقف روى عن مالك الاقف لا الى مالك وعند ابي جعفر قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات  
لا يورث عنه وعدم لان روى عن الواقف لا بالتسليم الى المتولى الى الواقف عليه وعند ابي جعفر يجوز الوقف  
جواز الاعارة يصر في الفقه الى جهة الوقف وسبق العيين على ملك الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات  
يورث عنه ولا يلزم لا بطريقين احدهما قصده القاضى بلزومه لانه محمد بن سيلم الواقف بعد ما وقف الى  
المتولى ثم اراد ان يرجع عنه فتازعه بعلته عدم اللزوم وتخصمان الى القاضى فقصى القاضى بلزومه وان حكاه  
رجلا فحكم بلزوم الوقف بينهما اختلفوا فيه والاصح ان يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف للقاضى بطله والوجه  
الثاني للزوم الوقف عند ابي جعفر ان يخرج مخرج الوصية فيقول وصيت بخلعة دارى من او بخلعة ارضى من او  
يقول جعلت هذه الدار وقفا فتصدقوا بخلعة ما على المساكين وكذا الاوصى بان يوقف يجوز وفي قولها الوقف  
لازم بغير هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقول ابي جعفر في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله وصحابه  
وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والخانات ولها وقف تحليل صلوات الله عليه وعند ابي جعفر الوقف جائز  
في صحته ومرضه لان ابا جعفر الوقف مشاعا كان او مقسوما سلمه الى المتولى او لم يسلمه اشتراط الناس  
او لم يشترط وعند ابي جعفر لا يشترط شرائطه وشرائطه ثلاث منها ان يكون مقسوما ومنها ان يكون مخرجا  
عن يد مولى او متولى او ان شرطية التاميد وهو ان يجعل آخره الى سبيل خير لا ينقطع ابدا فيجوز ولو  
داره مسجد يجوز بالاجماع ولا يجوز مشاعا وانما يجوز اذا سلمه والتسليم ان يعطيه جماعة باذن واقامة  
عند ابي جعفر وم وكذلك الوقف بغيره لا يصح ما لم يسلم والتسليم ان ياذن الناس ان يقبروا فيها الميت وكذا  
الرباط والحوض والسقاية على هذا لا يصح ما لم يسلم والتسليم ان ياذن الناس بالنزول فيه والاستسقاء فيه  
فتنزلوا واستقوا منه مرة واحدة الكل في شرح الطحاوي وقال الامام الحسن بن علي بن فضال ان الوقف جائز  
عند ابي جعفر واليه يشير في ظاهر الرواية لكن مراده ان لا يجعله لان اصل الحجاز ثابت عنده ولو اوصى به بعد  
موت لا ريبا وذكر في السير الكبير ان الوقف اذا اضيف الى بعد الموت فهو باطل ايضا عند ابي جعفر وهو الصحيح وكثير  
اصحابنا اخروا بقولها ثم ان ابا جعفر قوله لا يورث من غايه التضييق كما هو في الرواية لا يصح جعل الارض مقبرة وحل  
الدار خانا وسقا وفي قول اخر وسع غايه التسعير وم توسط بينهما وهذا اخذ عامة المشايخ بقوله لا يصح الوقف

عند ابي جعفر لا يصح جعل الارض مقبرة وجعل الدار خانا وجعل البئر سقاية وكذا اذا بنى بيتا بمكة للحاج والسقا  
والحياض والابار والرباط والقنطرة لا يصح عند الامام الحسن بن علي بن فضال في الوقف  
ان وجدت في النوادر عن ابي جعفر انه اجاز وقف المقبرة والطريق والقنطرة وفي نسخة الامام الحسن بن علي بن فضال  
القاضى بلزوم وقفه ولم ينفذ قال ولما في الوقف ابطال وقفه ولم يشترط له القضاء ذكره عن هذا الوقف  
ان ابطله قاض او ولي فهذا الاصل باطلها وجميع فيها وصية متى باع ويتصدق بثمنها على الفقراء اذا بدلت  
فلا يفيد للوارث الزرع الى القاضى وبطلاله والوصية بحمل التطبيق بالشرط والطريق التي التسجيل وقضا القاضى  
بشفاة او كتب آخر هذا الوقف قد دفع الى قاض من القضاة فنقد والطريقان الاولان اصح وتامة نظر في  
خرانة الواقفات رجل وقف محروكا ثم باعه وكتب القاضى الشهادة على ملك البيع لا يكون هو قضا بصحة البيع  
وبعض الوقف هكذا اقول في سلام الاوزجندى وهذا اذا كتب على وجه لا يد على صحة البيع بان كتب  
البائع بالبيع اما اذا كتب بمشدد بذلك وفي الصلح باع بغير اجازة صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف  
واصل هذا في بيع الجامع الصغير واما اذا اطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب بطلان الوقف  
اجاز الشيخ الامام طهر الدين انه لو اطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بقصر الوقف وان اطلق لغير  
الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع كان حكما ببطلان الوقف وفي القاضى رجل اذ  
ان يتخذ دارا وقفا على الفقراء التصديق بثمنها افضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف بها افضل لان  
التصدق بالثمن في الدار نفع للفقراء والضيقة نفع من الثمن **الفصل الثاني في نصب المتولى** وما لا يملك  
وما لا يملك ياتي في فصل المسجد والقنطرة والبقعة في الاوقات لا يولى وكذا من طلب القضاء وفي قول  
الصغير لومات المتولى والواقف حتى الراى نصب القيم الى الواقف لا الى القاضى فان مات الواقف فوضيه  
اولى من القاضى وفي القاضى ان كتب صلا الوصى والمتولى ولم يذكر فيه جهة وصاية وجهة تولية لا يمنع  
هذا الصلح لان الوصى قد يكون وصيا لابي قد يكون من الجد وقد يكون من الام ومن القاضى والمتولى  
قد يكون من الواقف وقد يكون من جهة القاضى واحكامهم مختلفة فان كتب وصى من جهة الحاكم ومولى  
من جهة الحاكم ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي له جاز لا تضر جهة تولية وصاية معلومة  
يكن معرفة في الجملة اذا عرف تاريخ نصبه وصيا ومولى فاذا لم يكتب لم يعرف طريقة فلم يصح وكذا الوكيل  
وصى من جهة الشرع وعلى هذا احتج الى كتابة القضاء في جهة هذا الوقف واجازة المشاع وغير ذلك  
فكتب فيه ووقفى قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى جاز وفي الاصل لا يجعل القيم من الاجانب بل من اهل  
الوقف مات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوكليا بغير امر القاضى فانفق المتولى في المسجد بالبر







دون الثانية ولو وقف على ان يبيعها ويصرف ثمنها الى صاحبه فالوقف باطل هل يختار في الفتاوى ولو شرط  
في الوقف ان يبيعه ويجعل ثمنه في وقف افضل منه له ان يبيعه ولا يبيعه الحاكم لكن ان رآه الحاكم اذن **الوقف**  
**منه في كتابة الصك** وفي الفتاوى امره قبل ما جعل هذه الذار وقفا على المسجد على انك متى احتجت اليها  
سبعيتها فاجابت وكتب الصك بغير هذا الشرط وقيل لها فعلنا واشهد عليها ان قرئ عليها الصك بالفتاوى  
وهي تسمع وتشهد على ذلك صار وقفا وان لم يقرأ بالفارسية فلا وكذا اذا كتب الصك بالعربية و  
الواقف فصح بحسن العربية وقرئ الصك عليه وكتب الصك وقف صحيح واقرا بغيره بقوله ولو قال  
على ان يكون بيعي جائز فيه ولم تعلم ان الكاتب لم يكتب الصك بهذا الشرط لانه اقرب من صحيح والوقف  
مع هذا الشرط لا يكون صحيحا وعلى هذا الصك البيع والاجارة اذا قل المبيع والاجر ما علمت المكتوب الصك  
رجل وقف ضيقة واشهد على ذلك جماعة وكتب بها واخطأ في الكسبة الحرد فكتب جدين كما كان جدي  
مخالفا اذا كان الحدان للذان غلط في ذكرهما من ذلك الجانب لكن بين تلك الحرد وبين تلك الضيقة  
ارض غير اوكرمه او دار غير الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف وان كان الحد الذي ليس  
بوجوده في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون ضعيفا مشهورا ومستغنى عن التحديد فيجوز  
الوقف رجل اراد ان يوقف جميع نصيبه من قرية في القرى وامر بتجانية الصك في مرضه فنسأ كاتبا ان يكتب  
بعض ارضه من الارضين والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب فلان بن فلان وقف جميع  
نصيبه في هذه القرية وهو كذا قرا على فلان بن فلان وبين حدوده ولم يقرأ القراح الذي هو  
فاقر الواقف بجميع ذلك لم يصر ذلك وقفا الا اذا علم انه اراد بذلك جميع ماله المذكور وغير المذكور  
معلوم بغير الخلل وقفا اذ ان كان في هذه الضيقة مرجع الحمامات هل يكتب غير المكتوب بالضيقة  
في الوقف وهل يجوز وقف الحمامات قال بوجوبه ان كان الوقف في صحته وقد اجبر عن مراده ان اراد الجميع من المذكور  
وغير المذكور فذلك على الجميع الذي اراده وكذا الحمامات وقد كان يجبر عن نفسه قبل الموت فالامر على ما  
حكم ولما يرجع الحكم فارحوا ان يجوز ويكون الحمام تابعة لبرج ما لكون هذا اذا كانت الحمامات في البرج والوقف  
رجل في يد يري ضيقة فجاء رجل وادعى انها وقف وجاء بصك فيه خطوط عدول وحكام قد انقضوا ونفاها  
وطالب من الحاكم القضاء به قال لا يعتمد على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان الحج مضرودا على  
بابه ان سقط الوقف لا يقتضي به ماله شهد الشهود على الوقف **جفت** فمن يبيع الوقف عليه وقيل لا يبيع  
الحاوي قال اوج اذا وقف ما لا يبن الفناطر او اصلاح العروق وحفر القبور ولا اتخاذ السفليات او اشياء  
الاكفان لفقراء المسلمين لا يجوز ولا جل المساجد لان العادة لم تجز هذا بخلاف ما اذا وقفه لاجل المساجد

فانه يجوز لباي العرب رجل وقف ارضه على فقراء مكة او على فقراء قرية معروفة ان كان الوقف في جوف صحته  
ومع حصول لا يجوز الوقف وان الوقف بعد موت ومم حصول يجوز لان الوقف بعد الموت وصية والوصية  
لغيره حصول يجوز حقا اذا انقضوا صار ميراثا عنهم وان كانوا لا يحصلون بجوز ساء كان الوقف في حال  
الحياة او بعد الموت لانه وقف مؤبد رجل وقف ارضه على عمارة مصاحف موقوفة لا يبيع لانه لا عرف  
فيه رجل قال رضي عن صدقة موقوفة على ائمة اولادى او قال على عبدى فالوقف باطل هذا قول اهل  
وفي الفتاوى ولو وقف على ائمة اولاده الامم يزوج فلا شيء لها فزوج ثم طلقها زوجها الاشياء لها الا  
اذا استثنى من الاشياء فقال الامم يزوج ثم طلقها وفي وقف الخفاف لوقا لرضي عن صدقة موقوفة  
ابدا على الناس او على بني آدم او على اهل بغداد فاذا انقضوا فمى على المساكين او على الزمنى والعريان قالوا  
باطل وذكر الخفاف مسكة الزمنى والعريان في موضع آخر وقال الغدة للمساكين فلا يكون للزمنى والعريان  
وكذا لو وقف على قراءة القرآن وعلى الفقهاء فالوقف باطل وفي هلال الوقف على الزمنى والمقطعي صحيح  
قال شايخنا الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان فيه لا يجوز وقال بعض مشايخنا يجوز لان الفقر  
فيهم غالب قال شمس الدين الحلواني كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذا وقف على طلبة علم كونه  
يجوز وان لم يشترط فقرهم لان الغالب فيهم الفقراء قال الامام السرخسي الحاصل في هذه المسائل انه متى ذكر  
في تقييد على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كان حصوله او لا حصوله وقوله حصوله اشارة الى ان  
ليس بشرط وقد ذكرنا الخلاف فيه ومتى ذكر مصرف المستوي في الفقير والفقير يعني كرسما يستأول الفقير  
الفقير ان كانوا يحصلون بغير طريق التملك منهم وان كانوا لا يحصلون فهو باطل الا ان يكون في لفظه ما يدل  
على الحاجة كالياسمين ان كانوا يحصلون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصلون فالوقف صحيح  
نصرف الى فقرائهم دون أغنيائهم وكذا لو وقف على الزمنى فهو وقف على فقرائهم ولو قال على الجهاد او الفقراء  
او في كهان الموتى وحفر القبور او غير ذلك ما يشبهها جاز كالوقف على المساكين قال المسألة الوقف على كهان  
الموتى وحفر القبور مخالف لما تقدم فنفى بهذا انه يجوز وفي وصايا النبي عن ابى سادس اوصى بثلاثة في كهان  
المسلمين او حفر قبور المسلمين فهو باطل ولو اوصى بثلاثة في كهان فقراء المسلمين او حفر مقابرهم يجوز ولو  
على التيسيل يجوز ويكون لفقراءهم ولو وقف ارضه على اصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شفعوى المذهب  
اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحديث اذا كان في طلب الحديث والوصية على هذا الوقف على قراءة النبي ما جاز  
وان كانت الصدقة لهم لا يجوز في وقف الامام خراهم زاده وفي الفتاوى الوقف على اهل بيت النعم لا يجوز  
لوقا لاهل بيت النعم لا يصير وقفا لان الصدقة لا تجل لبنى هاشم لا الغرض ولا الدين وفي مكره شرح الفقهاء



صدق الطوع يجوز ولو قال مالي لاهل بيت النبي وم قوم حصو يجوز فنصرف الى اولاد فاطمة ونصار في الو  
وصدقة الطوع على اهل بيت النبي م روايان وفي وقف الحضا على الوقف على الصوفية لا يجوز وفي فريد  
شمس لا سلام الا ونجدي الوقف على شواخه لا يجوز وعن شمس لاية الخواني انه يفتي بان يجوز الوقف  
على الصوفية واخرج الامام على السعدي الرواية من وقف الحضا فانه لا يجوز على الصوفية والعيان فخرج  
قوله **حسن آخر** في وقف المشاع وقف المشاع لا يجوز عندهم وبه يفتي ولورفع الى القاضي ففتي بجوازه  
الكل ولو وقف نصف الحام جاز لانه مشاع لا يحمل القسمة فصار حصة المشاع فما لا يحمل القسمة ثم فيما  
يحمل القسمة اذا قضى القاضي بفتحها وطلب بعضهم القسمة لا تقسم هذا ويجوز ان يكون وقفهم اقسام ويجوز  
على ان لكل لو كان وقفا على الارباب لو ارادوا القسمة لا يجوز حاقون بين اثنين وقف احدهما نصيبه و  
ان يصير مال الوقف على ابيه فنه الشريك الآخر ليس له الضرب في امره القاضي بذلك وهذا قول ابي س هو  
اختيار مشايخ بل اما على قولهم وهو اختيار مشايخ بخلافه فلا تاتي هذا ارض بين شريكين وقف احدهما  
نصيبه مشاعا جاز عند ابي س ولو قسمه فوق نصيب الوقف في موضع لا يجب عليه ان يقفه ثانيا لا بالقسمة  
بعين الموقف وان اراد الاجتناب عن الاختلاف بوقف المقسوم ثانيا فلو كان الارض له فوقف نصفها ثم اراد  
القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقى ثم يقسمها وان لم يبيع فرفع الى القاضي ليأمر فاسانبا بالقسمة **حسن آخر**  
في وقف المنقول وقف المنقول بغير العقار جاز بالاجماع وان جعله من وقف مع العبيد والثيران الذين يعلون  
فيها ويصير المنقول وقفا تبع للعقار ولما وقف المنقول مقصودا ان كان كراما وسلاحا يجوز الكراع بحسب  
الابل والخيول وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كالشباب والحيوان ونحوه لا يجوز عندنا ولا يعلون  
متعارفا كالافراس والقدم والجاز به وما يحتاج اليه من الاواني والقدور في غسل الموتى والمصاحف  
ابو س لا يجوز وقال يجوز واليه هي عامة المشايخ منهم الامام الشافعي وقف الكردار من اكرام والدار في ما  
لا يجوز البعض شرح الطحاوي والبعض وقف هلال ثم في وقف المحقق اذا وقف محققا على اهل المسجد  
لقراءة القرآن ان كانوا حصو يجوز وان وقف على المسجد جاز ويقر في ذلك المسجد وفي موضع آخر ولا يكون  
مقصودا على هذا المسجد ولما وقف الكتب قال محمد بن سلة لا يجيزه ونصير بن يحيى يجيزه ووقف كتبه و  
الوجه في جيزه وبه ناخذ رجل وقف بقعة على رباط على ان يخرج من ثمنها وسميها ببناء السيل قال ان  
كان في موضع بطلت لك في اوقافهم رجوت ان يكون جائزا وعن الانصاري وكان من اصحابه من يفتي بوقف  
الدرهم او الطعام وما ياكل او ما يوزن لا يجوز في ذلك قال نعم قبل كيف قال يدفع الدرهم مضاربة ثم يصدق  
بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما ياكل ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة او يباعه كالدراهم فعلى هذا القياس

ذكر الكرم من الحنيفة وقف على شرط ان يقرض الفقراء الذين لا بد لهم ان يذرعوه لانفسهم ثم لو جرد عنهم  
الادراك قد الغرض ثم بعد من غيرهم من الفقراء ابدا على هذا السيل بحبان يكون جائزا قال ومثل  
هذا كثير في الروى وناحية دكاوند ولا كسبه واسير المولى اذا وقف صدقة لله ابدا جاز في دفع الآلة  
للفقراء فيستعملونها في اوقات يسرها وهذا يدل على جوازها بيننا من الحنيفة وانما سئل المولى فيكون موقفا  
على تلك السيل المسائل الثلاثة في الحواوي رجل وقف ثوبا على اهل قرية لا تراه بقرهم لا يصح رجل جعل  
فسه للسيل على ان يسكه مادام ان يسكه للمجاهدين ذلك لانه لو لم يشترط كان له ذلك لان الجاهل  
السيل ان يجاهد عليه وان اراد ان يتفق به غير ذلك لم يكن له ذلك ومن جعله للسيل ولا يواجر من السيل  
الا اذا احتج بالفقرة فهو آجر بعد ما تنفق وهذه المسئلة دليل على ان المسجد اذا احتاج الى التفتة يواجر  
قطعة منه بقدر ما تنفق عليه وقف العثمان والحواري على مصالح الرابح يجوز اذا روج القاضي والسلطان جاز به  
الوقف يجوز ولو روج عبد الوقف لا يجوز ولو روج امه الوقف من عبد الوقف لا يجوز حيا به عند الو  
في مال الوقف **نوع آخر** رجل قال في مرضه جعلت نزل كرم وقفا اوقاف جعلت غلة كرمي وقفا وفي الكرم  
ثم اولا لم يكن يصير كرمه وقفا بئر ان كان وعن هلال بن عيسى وقف ارضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في  
الوقف كمال الوقف ضيقة فيها الثيران والعبيد ولم يذكر الثيران والعبيد لا يدخل الثيران والعبيد في الوقف  
قال ابو الليث وبه ناخذ وقال ابو بكر الاسكاف ان لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل والا فلا مال يذكر  
رجل وقف دارا فيها حمامات يخرج من وجع من يدخل في وقفه الحمامات الاهلية قال الفقيه بمنزلة ما لو  
وقف ضيقة مع الثيران والعبيد جاز كذا فصل على في الحواوي سئل ابو القاسم عن عمر من الوقف من  
ومات قال ان عمر من غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئا فان عمر من غلة ان ذكرته غلة الوقف فهو  
له وان لم يذكر شيئا فهو من ميراثه وسئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة مما تنفع ما ورثها  
قال الوقف جائز وينتفع بثمرها ولا يقطع اصلها الا ان يفسد اصلها فان لم يقطع ما ورثها وثمرها فانها  
تقطع ويصرف ثمنها على سبيلها فان ثبت ثانيا والا غير من كانا وسئل ابو القاسم عن شجرة وقف يبيع ثمنها  
بعضها قال ما يبيع ثمنها فليس سبيل غلة ما يبيع متروك على حالها واما بيع الاشجار الموقوفة مع الارض  
فلا يجوز قبل المقلع بيع الارض وبعد المقلع بغير هذا نقل من الفضل وقال ايضا الاشجار الموقوفة اذا  
كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل المقلع لانها هي الغلة والمثمرة لم تجز بيعها الا بعد المقلع كبناء الوقف والباب  
يجوز بيع قبل المقلع وذكر هلال في وقفه لو تصدق ارضا صدقة موقوفة بثمرها لا يدخل الثمن في الوقف ثانيا  
ويدخل ستمائة ويؤمر بالتصدق بها كن قال تصدق ارضا بثمرها وثمرها على المسكين واذا لم يسم ثمرها



فالارض موقوفة والنم للوقف وقولنا ان لم يحكم غيره خلاف الشرب بالطريق ومسيل الماء يدخل في  
الصدقة الموقوفة وان لم ينعها مقبرة عليها اشجارا كانت ثابتة قبل اتخاذ الارض مقبرة والارض ملكة  
لها جعلها مقبرة فالاشجار باصلها على ملك رب الارض يضع الورث بالاشجار وما شا والاذا الشجرة  
لا يدخل تحت الوقف كالزروع وفي رواية يدخل في الشجرة روايتان وكذا اصل الشجرة لان ذلك  
الموضع لم يدخل تحت الوقف وان كانت الارض مواتا لا ملك لها فاصلها على حالها القديمة هذا كله اذا  
كانت الاشجار ثابتة قبل اتخاذها مقبرة ولو بنيت بعد ذلك امان علم غارسها ولا يعلم ان علم كانت للغار  
وان لم يعلم لها غارس فالحكم للقاضي ان رأي يعمها وضربها الى عانة المقبرة له ذلك لانه اذا لم يعلم القاض  
كانت بمنزلة الوقف لا يرى ان الشجرة اذا بنيت في ملك انسان ولا يعرف لها غارس كانت ملكا لصانها  
الحكم كذا هذا رجل قال هذه الشجرة للمسجد لا يصير المسجد حق سلبا الى قيم المسجد ولو غرس شجرة في المسجد  
فالشجرة للمسجد ولو غرس في ارض موقوفة على الرباط فالشجرة للوقف وان لم ير للغارس تعاها فاشجر  
للفارس وله فيها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا للوقف ولو غرس في طريق العامة او على شط فليس  
للعامة او على شط حوض القديم فالشجرة للفارس له وفيها لانه ليس له الولاية جعلها للعامة رجل غرس شجرة  
على شط حوض اهل قرية ثم قطعته بعد ذلك ثم نبت اشجار من عروقها فالاشجار للفارس هذا في كراهية القاض  
والبناء في وقفه رجل باع من ارض الوقف اشجارا ثم اجر ارض الوقف ان باع من وجه الارض لا يجوز وان  
باع الاشجار بعمر قهارد والارض ثم اجر الارض مدة معلومة ولم يكن الاجارة طويلة جاز وقد ذكرنا في  
كتاب الاجارات وسيا في فصل المسجد وفي مجموع التوارك اشجارا في مقبرة يجوز بها الى المسجد ان لم يكن حوضا  
على جهة اخرى فان بدلت حوايط المقبرة الى الخراب يصفى الوقف الى ما وقف عليه ان عرف رجل غرس نالة  
في المسجد فذكرته لا يجوز فيها الى عانة بئر في هذه السكة وان قلنا للغارس وقفها عليها فالظاهر كذا في  
جواز صرف الى حاجة نفسه ولا الى البئر **وما يصل هذا الفصل** الاقرار بالوقف رجل في يد ارض اقره في وقفها  
وقف صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جلا اقراره وهو وقف وقوله من الارض وقف اقرار بالوقف وقوله  
ارض في هذه صدقة موقوفة ابتداء برأي شرط الوقف **في الفصل الرابع في المسجد واوقافه وسأله**  
وفي القضاوي ارض وقف على مسجد والارض حبيبة في ذلك المسجد واراد ان يزيده في المسجد شيئا من  
الارض جاز لكن يرفع الامر الى القاضي لما ذكرناهم ومستغل الوقف كالدرا والخانق على هذا ولو كان حب  
المسجد ارض رجل وضاق المسجد على الناس يؤخذ ارضه بالقيمة كرها مسجد ضاق عن اهله ويجنبه طريق  
العامة لا يابى ان يابى بالمسجد من الطريق وفي قضاوي القاض الامام بنو مسجد واحتاجوا الى مكان لتسع  
المسجد

فاخذوا من الطريق وادخلوا في المسجد ان نضر باصحاب الطريق لا يجوز والا فلا يابى به ولو جعل شيئا من  
المسجد طريقا وقد ذكرنا في كتاب الكراهية اهل المسجد لو ارادوا ان يجعلوا الرحية مسجدا وعلى القاض  
حول الباب او حول ثوابه بياهم ذلك ولو اختلفوا في نظائهم اكثر ولاية له ذلك المسجد المتخذ لصلوة  
الجماعة او لصلوة العبد حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المساجد كذا اخبار الفقيه ابو الليث وفيه اختلاف  
المشايع واما المتخذ لصلوة العبد فالمختار انه مسجد في حق جواز الاقتداء فان الفصل الضيق وفيما  
عدا ذلك فلا ريب ان الناس اليوم في المسجد صاح وقد ذكرنا في كتاب الصوم مسجد يقيم مسجد يقيم اراد الرجل ان يتصرف  
وبني ثانيا احكم من الاول ليس له ذلك وقا وبه اذ لم يكن الثاني من اهل تلك المحلة اما فلا اهل المحلة ان  
يعدوا ويجزوا بآبائه ويفرشوا الحصى ويعلقوا القناديل لكن من مال انفسهم اما من مال المسجد فليس لهم  
ذلك لا بامر القاضي وقال في الاجناس قال ابو ج لاهل المسجد ان يصفوا الجباب للماء ويعلقوا القناديل  
لكن هذا لم يعرف للمسجد فان قال عرف فهو اولى به وكذا امر الاذان والاقامة وولاد الكبا وعشرة اولى  
من غيرهم رجل بنى مسجد في سكة فزاره بعض اهل السكة في عانة او في نصبه فذبح والامام بالخيار ان  
البا اولى بالاتفاق فان اراد القوم من هو صلح من ذلك في المؤذن والامام فمولى لان ضرر ذلك نفعه  
رجع عليهم وفي قضاوي القاض الامام كان للبا او للبعارة من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منار  
في ذلك وكذا لو نازع اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك الى للبا الا اذا عتب هو ذلك جلا  
وعين اهل السكة رجلا آخر اصل من عينه البا لا يكون للبا اولى مسجد بجنبه ماء انكس حائط المسجد  
من ذلك الماء ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي ليا من اهل الله باصلاحه حتى اذا لم يصلحوا  
واهدم حائط المسجد فمضى اقيمة ما اهدم لانه لما شهد عليهم صاروا متلفين بترك الاصلاح مستحقين  
فارقين وبخاطه ضررين فاراد القاض اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصيدا يجنب الحائط ليدفع  
الضرر عن المسجد من مال المسجد ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز وان كان الوقف على عانة المسجد  
يجوز قال المصنف الشيخ الامام طبري الذين الوقف على عانة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء مسجد يابى على  
مصلحة المسجد فبصيرت المطر بيا المسجد فيشق على الناس دخول المسجد فليقيم ان يتخذ غلة على اية المسجد من  
وقف المسجد اذ لم يكن فيه ضرر على اهل الطريق والموتى ان يشتري من غلة وقف المسجد لما يصعد  
على سطح المسجد لتطيشه وكذا على الذي يكس الشرا والشراب يهل يشتري الموتى الجنازة قاله واكان  
الواقف اكرم الوقف ان القيم يشتري جنازة وان اشترى فمن لان الجنازة ليست من مصالح المسجد ينبغي  
المنارة من مال المسجد فاما شراء الدهن والحصيد والكيش من مال الوقف ان قال الوقف فليعمل القيم بآية



المصلحة للمسلمين بعبادة ذلك وان لم يوسع وحمله لعمارة المسجد وبناؤه ليس ذلك وان لم يعرف شرط الوقف  
نظر الى ما قبله ان كانوا يشترطون منه الدهن والحصى والحشيش له ان يفعل ولا فلا يخرج قال جعلت جرف  
لدهن سراج المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجج وقضا على المسجد اذا سلمها الى المتولي وليس للمتولي ان  
يمزج غلتها الى غير الدهن وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا انفق على قناديل المسجد من وقف المسجد فانه  
يجوز ان يترك سراج المسجد من وقف الغرماء الى وقف العشاء ولا يترك جميع الليل الا في موضع جرت  
العادة كمسجد بيت المقدس ومسجد البقيع ولما التدرس لسراج المسجد اذا وضع السراج لاجل  
الصلوة لا باس به ولو وضعه لغير الصلوة لا باس به الى ثلاث الليل ايضا مسجد له اوقاف مختلفة لا باس  
ليقيم ان يخلط غلتها فان خرجت منها لا باس به من غلة خافوت وسواء كان الوقف واحدا او مختلفا  
الفاضل عن وقف المسجد بشرى مسفلا للمسجد جازيا او دارا او المشتري بمال الوقف لا يملكه بالدار والوقف  
هو المختار ولو دفع منزلا من المشتري بمال الوقف الى المؤذن لسكن فيه بكماله اذا علم بذلك هذا في  
باب البناء والاول في باب السكن وفي فتاوى القاضى الامام هذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع  
الى المؤذن والى الامام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز له ان يملكه للمؤذن ويكره للامام والمؤذن ان  
يسكن في ذلك المنزل متولى المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الى بيته وله ان يحمل من البيت الى المسجد  
قيم الوقف اذا دخل جزءا في دار الوقف لرفع من غلته ما له ذلك لان الوقف لو انفق من ماله على اليتيم  
ليرجع من مال اليتيم له ذلك وكذا القيم والاحياء ان يبيع الجذع من آخر ثم يشتريه لاجل الوقف ثم  
مدخله في دار الوقف المتولى اذا بنى في عروة الوقف كان مال الوقف يكون للوقف وكذا ما من مال  
لكن بنى للوقف بان بنى لنفسه ان شهد كان له ذلك وان بنى ولم يذكر شيئا كان للوقف بخلاف الا  
قيم وقف طلب منها خراج واجنابايت وليس به شيء من مال الوقف فاذا كان مستديرا من امر الوقف  
بالاستدانة فله ذلك وان كان يأمور بمكسوفيه والاضحائه ان لم يكن له بد منه برفع الامر الى القاضي  
يلزم بالاستدانة هكذا قال الفقيه ابو الليث واما اقراض افضل من الوقف قال في وصايا النوازل  
رجوت ان يكون ذلك وسعا اذا كان ذلك اجزا للمعلة من مساكه فان فضل من غلة فضل فضل  
الى خوارج على ان يردوا الاحتاج الى العانة قال لا يفعل ويتبرع غاية التبرع فان فعل مع ذلك ثم انفق  
رجوت ان ذلك من تبرع بما وجب عليه وفي فتاوى الفضلى قال بنى مطلقا ولو خلد داهمه بدله لم يوقف  
صار ضامنا وطريق خروجه عن الضمان الضرف في حاجة المسجد او الوقف الى الحاكم رجل في دين ارض  
وباء للفقراء ففضل الماء في النهر عن الارض لا يعطيه احدا بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء المتوكل

اذا فرض الامر لغيره لا يقع اما السلطان اذا فرض امر مسجد الى عالم فله ان ينصب متوليا وفي باب  
الواو المتولى اذا اراد ان ينفق الى غير عند الموت بالوصية لا يجوز للمتولى اذا اراد ان يوقف لا يقع  
ولو اجر بغيره ان كان باجر المثل اما لا يملك استيجار الارض للمسجد طويلة وكذا اجارة طويلة وكذا اجارة  
اجارة طويلة وقد ذكرنا هذا في كتاب الاجارات فلو استاجر اجيرا بدينهم ودائق واجر مثله درهم  
يضمن جميع ما دفع اليه والاجارة وقعت له خزانة وقف عمارتها لا جرفا في صاحب العماره ان استاجر  
العرصة باجر مثلها ان كان بجال لورضت العماره لستاجر باكثر مما يستاجر مع العارة كلف برفع العماره  
ويؤجر من غير قسمة الوقف لا يجوز **جنس آخر في الوقف** **آخر** وفي الفتاوى اذا خربت القرية  
التي فيها المسجد وجعلت مزارع وخراب المسجد ولا يصح فيه احد فلا باس بان يأخذ صاحبه ببيع  
وهو قولهم وعند من لا يعطى الى ملك الدنيا ولا الى ورثته وهو مسجد ابدا قال المص وهو بناء على ان  
اقامة الصلوة في المسجد ليس بشرط لصير وقفه مسجدا عند ابي من فلا يكون شرط البقاء مسجد عند  
شرط وقد ذكرنا في المقدمة وان لم يعرف باقى المسجد وبناهل المسجد مسجدا ثم اجتمعوا عليه ببيع  
استعانوا ببقته في حق المسجد الاخر لا باس به اما اذا عرف بانه فليس لهم ان يبيعوه وانما يعود الى ملك  
ابا في كتاب الاجناس وعلى هذا لو كفن ميتا ثم اقره سبع عداد الكفن الى ملك صاحبه وكذا لو كفن  
قديرا او بسط حصيرا او بوارى في المسجد ثم خرب المسجد واستغنى عنه عادت هذه الاشياء  
الى ملك صاحبه او الصحيح من مذهب ابي من انما لا يعود الى ملك متخذها بل يحول الى مسجد آخر او  
يبعها قيم المسجد لاجل المسجد وقال في الفرس اذا جعله الرجل حبسا في سبيل الله فصار بحيث لا  
يستطيع ان يركب باع ويصرف ثمنه الى صاحبه والى ورثته كما في المسجد وان لم يعلم صاحبه ولا ورثته  
يشتري بثمنه فربما يفرى عليه ولا حاجة الى الحاكم ولو جعل جنازة او ملاءة ومغسلا يقال له  
بالفارسية خوض حبلين وقف في محلة فانت اهلها كلهم لا يرد الى الورثة بل يحل الى مكان آخر اقرب  
هذه المحلة فلو وقع هذا من محمد فمذا روايت في الحصر والبوارى انما لا يعود الى الورث وهذا  
عن الشيخ الامام شمس لاية الحلوى في المسجد والخوض اذا خرب لا يحتاج اليه لغيره الناس ان يبيع  
اوقافه الى مسجد آخر او خوض آخر وفي فتاوى النسخه فصح ونقل عن شمس لاية الحلوى انه يجوز للقاضي  
المتولى ان يبيعه ويشترى مكانه اخرى وان لم ينقطع ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد ولا يباع  
وفي فتاوى النسخه بيع عقار المسجد لمصلحة المسجد لا يجوز وان كان بامر القاضي وان كان خرابا فاما بيع  
النقص فصح وقد روي عن ابي اضعفت الارض الموقفة على الاستغلال والله سبحانه اعلم بما خفى



هي اكثر ربها كان له ان يبيعها ويشتري بثمنها ما هو اكثر ربها وفي الفتوى قيم وقف خاف من السلطان او  
من وراثته ان يغلب على امره وقف يبيعها ويتصدق بثمنها وكذا كل قيم اذا خاف شيئا من ذلك له ان يبيع  
ويتصدق بثمنها قال الصدر الشهيد والفتوى على انه لا يبيع وما يوافق هذا ما روي عن الامام السرخسي  
في السير الكبير باب السير في الدفتر لما ذكر مسألة ثم قال وبهذا يتبين خطأ من يجوز استبدال الوقف  
والشيخ الامام ظهير الدين كان يعني بجواز الاستبدال ثم رجع عنه وقف انهم وليس له من الغلة ما كان  
عمارة الوقف بطل الوقف ورجع بعض البناء الى الوقف ان كان جازا والى الوارث ان كان ميتا قال الصدر  
الشهيد في الفتاوى وفي جنس من المسائل نظروا على هذا فانوت وقف احرق السوق والكانوت و  
بجبال لا تنفع ولا ستاجر لشيء البتة يخرج من الوقفية وكذا حرم من محلة خرب جازا لانه لا يمكن عمارته واستغنى  
اهل المحلة فهو لواقفه او ورثته وان كان لا يعرف واقفه فهو لقطعة في ايديهم يتصدقون على فقير ببيعة الفقير  
فمنع بالتمسك حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد قطعا ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه  
خارج المسجد ولا بأس بفعه والاستغناء به ولو رفع انسان حشيش المسجد وجعله قطعا بالسوء  
بضم لا ن له قيمة حتى ان الشيخ باحفظ التفكير في امره في آخر حقته بخمسين درهما حشيش يورى  
المسجد اذا صار تخلفا واستغنى اهل المسجد عما يوقد بسط انسان ان كان الذي بسطها احتيا في له  
وان مات ولا وارث له قال في الفتاوى ارجح ان لا بأس ان يدفع اهل المسجد الى فقير ويتفقوا بثمنها  
في شرا حصيد آخر وكذا لو كان الذي بسطها حيا ففعل ذلك وقال الشهيد اذا كان ميتا ففعلوا باذن  
الحاكم ويباع الكعبة اذا كان خلقا لا يجوز اخذه ولكن السلطان ببيعة ويستعين به على امر الكعبة ولو شرط  
الوقف في الوقف الضرف الى امام المسجد ومن قدره مصر فاليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل له امام  
المسجد اذا اخذ الغلة وذهب قبل مضي السنة لاسترقبته غلة بعض السنة فالعبرة لوقت الحضا  
فاذا كان الامام وقت الحضا يوم في المسجد مستحق وصل كالحج وموت القاض في خلال السنة واهل  
**الفصل الخامس في الوقف على نفسه واولاده واقربائه** وفي الاجاز ان قال ارضى صدقة موقوفة  
على نفسه كان باطلا وفي البراهمة اذا جعل ماله صدقة موقوفة على ان غلتهما الى ما شئت ان يتفق على نفسه  
وعيا له جاز الوقف والشرط فاذا انقضت وصارت للمساكين وان لم يخرجها من يده وفي وقف هلال الخ  
هذه موقوفة على ان غلتهما الى ما عشت لا يجوز وفي وقفا لانصارى ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابد  
يجري غلتهما الى ما عشت ولم يرد على ذلك جاز واذا مات هو جعل في الفقراء وفي وقف الخصاص كذا  
القول على ما عشت ثم على ولدي وولدي ولدي وسلمهم ابد ما تناسلوا فاذا انقضت وصارت للمساكين  
جاز ذلك على ما روي

**جنس آخر** في الوقف على الاولاد رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولده  
سوى فيها الذكر والانثى الا ان يقول على الذكور من ولدي لا يدخل فيها الا ناث واذا جاز هذا  
الوقف فادام بوجد واحد من ولد الصلي كانت الغلة له لا غير فاذا لم يبق واحد من البطن الا ولده  
الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي واذا لم يكن له وقت الوقف ولدا لصلبه وله ولد الابن كانت  
الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من ولد من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصليب  
بنزله ولد الصليب لا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وفي السير الكبير ما يوافق ظاهر الرواية وبه اخذ  
هلال فذكر الخصاص عن ام انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والظاهر في الرواية وفي السير الكبير ما يوافق  
ظاهر الرواية ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه ولد  
لصلبه واولاد بنته مشتركون في الغلة ولا تقدم ولد على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وال  
يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل وكذا لو قال ارضى هذه موقوفة على ولدي وولدي يدخل  
فيه الذكور والامهات من ولد فاذا انقضت وصارت لمن كان من ولد الابن الوقف بدون ولد البنت الوا  
ولو قال على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والظاهر  
قاله هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير  
اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال الامام السرخسي  
ان ولد الولد اسم من ولدته ولد وابنته ولد ومن ولدته ابنته يكون ولد وله حقيقة بخلاف  
ما اذا قال على ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول  
ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن ان ولد الولد يتناول البنت عند  
اصحابنا وذكر هلال في الوقف اذا قال وقفت دارى على ولدي وولدي ولدي لذكور من ولد  
والبنات يدخلون في الوقف رجل قال وقفت ارضى هذه على ولدي وقفا وآخر للفقراء فاق  
قال ابو القاسم يصرف الغلة الى ولد وولد ولد فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد وجبت البطن  
الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى البطن الثالث وان قال على ولدي وولد ولدي وولد  
ولد ولدي فذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابد ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء  
ما يبق احد من اولاده وان فعل قال الفقيه ابو جعفر هكذا ذكر هلال في وقفه اذا ذكر الوقف ثلثة  
بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم والا قربة الا بعد فيه سواء الا ان يذكر الوقف في وقفه  
الا قربة لا قربة ويقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي ويقول لفلان بطون ثم يبدأ بما يدر  
به الوقف



لانه اذا ذكر البطن الثالث فقد خشي فيعلق الحكم بنصف لا ينتساب لغيره لا ينتساب موجود في حق  
من قرى بعد خلاو البطن الثاني لان الواسطة له واحد رجل وقف ضيقة على ولديه وقال هو صدقة  
موقوفة عليهم فاذا انقرضوا في اولادهم ابدلنا ما سئلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
اذا انقرض احد الوالدين دخل ولدان نصف الغلة الى ولد الباقي والنصف الى الفقراء اذا  
مات الولد الاخر صرف جميع الغلة الى اولاد الواقف لان الواقف انا جعل اولاد الاولاد بعد  
ما انقرض البطن الاول فاذا مات احد ما صرف النصف الى الفقراء وفي واقعات القاضى الايام  
نحو الدين خان رجل وقف ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فان مات بعضهم صرف الواقف الى الباقي  
فان ماتوا صرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان  
فلان وجعل آخره للفقراء فان مات واحد منهم فانه صرف نصف هذا الواجب الى الفقراء بخلاف  
المسئلة الاولى لان هناك وقف على اولاده وموت احدهم وبقي اولاده وهمنا وقف على  
كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء رجل وقف ضيقة على  
ولده وليس ولد لصلبه وله ولد لابن قد ذكرنا ان الغلة تصرف الى ولد الابن فان حدث بعد  
ذلك للواقف ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر صرف الغلة الى الولد الحادث ونظر في كل غلة الى  
مستحقها يوم الادراك ولا تعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف وهذا  
قول هلال وبه اخذ مشايخ بلخ وقال يوسف بن خالد التيمي دخل تحت الموجود يوم الوقف اذ  
بعد الخلق ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث له من الولد وليس له ولد يجوز ان  
ادركت الغلة قسمت على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة ان جاءت  
به اكثر من ستة اشهر وان جاءت امرأة او ام ولد بعد مجي الغلة لا قبل ستة اشهر لئلا يشركهم  
هذا الولد في هذه الغلة وفي الفتاوى لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي واولاد اولادي  
يصرف الى اولاد اولاده ابدلنا ما سئلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان  
اسم الولد تناول الكل بخلاف اسم الولد حيث يشترط ان يذكر ثلاثة من البطن حتى يصرف الى  
اولاد اولاد ابدلنا ما سئلوا ولو وقف ضيقة على امرأة واولاده ثم ماتت المرأة لا يكون نصيبها  
مردودا الى الجميع ولو وقف ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فان مات بعضهم صرف الباقي من اولاده  
فان ماتوا صرف الى الفقراء ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى وله ابنان فصاعدا استحقوا ولو  
لم يكن لها الابن وانما نصف الثلث للابن والنصف الآخر للفقراء وليس اسم الابن كاسم الولد فانه اذا  
وقف

على ولده وله ولد واحد كان جميع الغلة له ولو كان له اولاد قسمت الغلة بينهم ولو قال ارضى هذه  
صدقة موقوفة على بنى وله بنون وبنات قال هلال هم في الوقف سواء وعن ابي نوان ذلك للبنين  
دون البنات قال بعض المشايخ في المسئلة روايتان وهذا انما يستقيم في بنى اربحوا اما فيما لا  
يصلح فيصح ان يقال هذه المرأة من بنى تيمم ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء  
وكذلك لو قال على بناتي فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين ولو كان الوقف باسم الولد دخل فيه البنون  
والبنات الكل في محض وقف هلال ولو قال على ولدي وولدي ابدلنا ما سئلوا ولم يقل بطن  
بعد بطن لكن قال كما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولد فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا  
ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه ترك ولد  
ثم جاءت السفلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى اذى  
مات من ولد الصليب فاصاب الميت من الغلة كان ذلك لولد وصير لولد هذا الميت سهمه الذي  
جعل له الواقف وسهم والده ولو قال على ولدي وولد ولدي ونسلهم واولادهم بطن بعد بطن  
وكما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولد وولد ولده ما سئلوا  
على ان يقدم الاعلى وكما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا ولا ولد لولد ولا نسلا ولا  
عتبا كان نصيبه من هذه الصدقة من بعد مردودا الى اصل هذه الصدقة وفي الفتاوى رجل وقف  
ارضا على اولاده واولاد اولاده ابدلنا ما سئلوا آخره للفقراء وله اولاد اولاد لا يفضل ذلك  
على الاثان وكذلك لو وقف على شرط الواقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية ولو قال  
ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم فالوقف على ولد لصلبه  
يجوز لان الوصية للوارث لا يجوز وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصليب  
فانقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فاذا صاب ولد الولد فهو لهم وقف واذا صاب ولد الصليب  
فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرها فان مات بعض ولد الصليب فالغلة  
تقسم على عدد رؤس ولد الولد على الباقي من ولد الصليب اصاب الباقي من ولد الصليب يكون بين جميع  
الاحياء والا موت كل من كان حيا عند موت الواقف هذا في الفتاوى في باب البنين وفي وقف هلال  
اذا وقف على بعض اولاده وذكر فيه وقف في حق وبعد وفاته هل يصير قوله بعد وفاته وصية للورث  
حتى يوجب هذا الوقف عند ابي اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يوجب الفساد وحل ذلك على ذكر  
التأييد وهذا جرت العادة بخلاف ذلك في هذا الوقف مريض قال وقف هذه الضيقة على ولدك



فولد ولد له ابنا سألوا ومات قال كان ذلك من حصة الوارث لا يجوز منه الوقف وما كان من حصة  
غير الوارث جاز الوقف من الثلث في قول الجرح وسر زهر والحسن لان وقف الميراث حرة فلا يجوز  
لغير الوارث من الثلث رجل وقف ضيقة على فقراء اولاده فادعى احد منهم الفقر قال الفقير لا يثبت له  
له من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل قال ارضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو يخرج  
من الثلث ثم مات فلحقه ولد له قال هلال لا يعطى لولد من الغلة شيئا الا اذا كان الوقف في صحته  
ولم يضاف الى ما بعد الموت ثم يدفع المتوفى الى اولاد الواقف شيئا الى كل واحد منهم قل من مات في درهم ودينار  
بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتوفى رجل قال ارضي صدقة موقوفة على الصالحين  
ولدى وليتي ولد له لا يحتاج واحد قال الامام الفضل ان نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فيقول  
له فان اعطى القيمة نصف الغلة فيقول لا يجوز على قول ابى لان الفقير لا يخصص فيكون الجرح  
رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اولادي المعوزة وعلى اولادي العيال كان الوقف لهم خاصة دون  
غيرهم وبعتبر العوز والعيال من ولد من يوم الوقف الى يوم الغلة وكذا الوقف ارضي من صدقة  
موقوفة على صاغر ولدى يعني صغار ولدى كان الوقف على الصغار خاصة وبعتبر الاستحقاق من كان  
صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الذي يسكن البصرة فاقطعت  
لساكن البصرة دون غيرهم وبعتبر ساكن البصرة عند الوقف لا عند وجود الغلة وكذا الفقير على الفقراء من ولد  
بعتبر الوقف عند وجود الغلة لان الصغار لا يزالون ولكن يزول زوالا لا يعود فكان ذكره بمنزلة العلم  
لجواز الوقف وسكنى البصرة لانه يحتمل العود بعد الزوال الموقوف عليه اذا اراد ان يسكن في دار الوقف عليه  
ليس عليه ذلك في فرائد شمس السلام وفي فرائد الفضل رجل وقف من لا على ولديه وعلى اولادهم ابدا ما  
تسألوا ثم ان احدا الولدين طلب من الآخر المأوى وابى الآخر لا في بصرى باوسط المنزل حايطا فسكن هذا  
ناحية والآخر ناحية قال الامام الفضل ان لم يوص الواقف له السكنى لم يكن له حق السكنى فان كان الواقف اوصى  
بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير مأوى رجل ارضى وقفه على اقل من معينين فارادوا  
المأوى فاكل كل واحد منهما بعضا من عمارته قال ان كانت التولية لغيرهم فدفع المتوفى لهم مزارعة  
جاز وان كانت التولية اليهم او لغيرهم فاخذوا من عمارته بعضا من عمارته لا يجوز لان حق الوقف قد  
على حقهم وحق الوقف ان سدا بغلة الوقف للمعارضة المؤنة فلا يجوز ان لا يدفعوا لغيرهم مزارعة ان كانت التولية  
لهم ولو وقف ضيقة على ابنة وابنته فارادوا حصة الضيقة لم يدفع نصيبه مزارعة قال ابو القاسم لصفاء حصة  
الوقف لا يجوز ولا يدفع لغيره كل الارض مزارعة فلا يدفع واحد من الذين الموقوف عليهم الارض شيئا مزارعة وان كان

ذلك القيمة فان اراد الوقف ان يقسم الارض الموقوفة ويعطى كل واحد من الذين الموقوف عليهم بجزء فيكون  
له دون سائر شركائهم لم يكن له ذلك لان ارضها هو الوقف بذلك فلو قسم وفقد ذلك كان لاهل الوقف ابطال  
وكذا الواحد منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما في بعد ذلك ابطاله وليس للواقفات  
يسكن احدا بغير اجر رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان مع نصفه وهو حصة فلان بطل  
حصة نفسه ولو قال على نفسي ثم قال على فلان او قال على فلان ثم على نفسي لا يقع شيء منه ولو قال على عبدي  
على فلان فهو بمنزلة قوله على نفسي وعلى فلان والميراث العبد ولو قال على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله  
باطل لان النسب مجهول فلا يدعى حصة ووقف المجهول باطل **الفصل السادس في الوقف على الفقراء** وفي الوقف  
على قرائبه وعلى جيرانه رجل قال ارضي صدقة موقوفة على قاربي وعلى قرائبي وعلى ذوى قرائبي قال هلال لا يقع  
لا بفضل الذكر على الانثى ولا بدخل فيه ولدا الوقف ولا جرح ولا ولد في المخرج وفي الزيارات دخل  
فيه الجرح والجرح ولد الولد لان عند كونه استحقاق الوقف لذو الرحم المحرم من الواقف وبعتبر ايضا  
الاقرب فالاقرب على قريتها لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجرح والجد من قبل الاباء والامهات اقصى  
ابائهما في الاسلام رجل قال ارضي صدقة موقوفة على قريباتي ولا اخت لابي ام وبنت بنت بنت بنت  
اولى وان سئلت لانا من صلبه يكون اقرب من التي من صلب ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرائبي وعلى  
فقراء بلدي وقع الوقف واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى ولو قال على  
من افقر من ولدي قال محمد الغلة لمن كان له غنيا ثم افقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة  
سواء كان غنيا ثم افقر او لم يكن غنيا اصلا وفي الفتاوى اذا جعل ارضي صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين  
فاحتاج بعض قرائبه او حاج الواقف او حاج الواقف ان ياكل ما دام حيا لا يقع الوقف عنده وعند من  
وان وقع ذلك الشرط لا يجزى بدون الشرط ولو اخرج ولد ذكر الحضاف انه يعطى وان كان الوقف في الصحة ولم  
يكن مضافا الى ما بعد الموت الصرف الى ولد الواقف افضل ثم ان الواقف ثم الجيران ثم اهل مصرعهم  
اقرب الى الواقف مضرا ومنزلا كذا ذكرنا لطفي وامانة وهلال وقفه غير انه يعطى قل من مات في درهم ولا  
يصرف اليه كل الغلة وان صرف الكل لا يصرف في كل الا زمانا اذا وقف على فقراء قرائبه يصرف من جميع الغلة اليهم  
وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من مات في درهم وفي التفاضل في كتاب الوصايا رجل وقف وقفه وشرط ان يقسم  
المتوفى بين فقراء قرائبه وقال في آخره يعمل القيمة في ذلك بغير التولية ان فضل بعضهم على البعض ذكره  
يعمل الوصي فيه بآية عقيب ذكر القسمة متصا بغير رجل وقف على فقراء اقربائه المسلمين في بلد كذا فاشغل قرائبي  
من تلك البلدة ان كانت اقرباؤه ما يخصص لا ينقطع وظيفتهم وان كانوا لا يخصصون سقطت بعد ذلك ان يوصى



منهم حصصا لكل اليه وان لم يوصر فالحق الى الفقراء ولو انهم رجعوا الى تلك البلدة ثانيا يعمدون وظيفة ثم  
اعاد المسئلة في المناوي وقال لا سقط مطلقا رجل وقف على فقرا جيرانه في القياس وهو قول الخ يكون  
الوقف لفقراء جيرانه الملاصقين في الاستحقاق وهو قولهما يكون الوقف لكل فقير يحججه مسجد المحلة يستوي  
فيه الساكن والمالك وان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن والمالك ويدخل فيه الكاتب الضيق  
والنسوك ولا يدخل فيه مات اولاد والمذنبون والعبيد ولو كان للوقف جيران وقت الوقف فانظر  
بعضهم الى محلة اخرى وابعد ورسم وانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغلة قبل الحصة الى جوارها فاعقب فيه  
فقرا جاره وقت الغلة **الفصل السابع في الدعوى والشهادة** وفيها دوى المنفعة صاحب الوقف وقا  
ان ان يسمع الدعوى امور لا وقاف ونقص البينة والنكول نظران ولا السلطان ذلك نصا او عرف  
دلالة جاز لا صراحة لفاضة الحق والافلا وفيه ايضا رجل ادعى ان هذه الارض وقف لا يسمع وانما يسمع  
من المتولي وفي المناوي قال يسمع والفتوى على الاول رجل باع ارضا ثم قال ان كنت وقفها ان قال هو  
على لا يسمع من الدعوى وليس لمان خلفه اما لو قام البينة فقبل كالوشهد واعلى عتق الامة من غير دعوى  
الامة يسمع في ذلك ما يقبل وان لم يصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على باع ان هذه الارض  
وقف على مسجد كذا وفي المناوي قال يقبل البينة ومنقص البيع عند الفقيه ابو جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه اخذ  
وقبل لا يقبل لان البائع ناقص الاول اصح لو لم يقبل هو وقف على ذكر المنفعة في فتاواه انه لا يسمع من الدعوى  
اصلا والمتولي اذا ادعى لك يسمع فان لم يكن متوليا من قبض القايض متوليا فخاصهم وبثبت الوقفية فاسترد المشتري  
الشيء من باعيه رجل باع ارض وقف فباعها انسان ونقصا في الوقف واقام البينة فقبل ويرد عليه لا تفاوتا  
عند فقدم صحة الوقف وعند عدم التسليم وعند ابي حنيفة لان الواقف ولو باصلا احما والفقير  
رجل ادعى كذا في يد رجل فادعى عليه انه وقف الكرم بشرايطه وليس له عينية واراد تخليفه ان خلفه  
الكرم للكل لا يحلف وان خلفه باخذ القيمة ولو لم يحلف وقدمه كتاب القضا ضيقة في يد آخر ادعى عليه  
رجل ان هاتين الضيقتين وقف من اولاده واولاد اولاده واحدا الرجلين غلبا قام المدعي البينة على  
الحاضر ان شهد الشهود انهما ملكا الوقف وقفها جميعا وقفا واحدا وكذا شرطه فانه يقضي القاض على حاضر  
يكون الضيقتين وقفا وان شهدوا انه وقفها وقفها متفرقا يقضي بوقفية الضيقة التي يدك حاضر فمسجل  
ادعى ارا في يد رجل انها ملكه باصلا وبنائها فانكر المدعي عليه وادعى انها وقف على صاحب مسجد كذا فاقام  
المدعي البينة وقضى له بذلك وكتب السجل ثم اقر المدعي ان اصل الدار وقف والبناء له بطل دعواه والحكم بالسجل  
رجل وقف فمعه ضيقة من اقطاع رجل وادعى ان الضيقة له فاقرب بعض الوثائق المستحلف فحلف قال الفقيه ابو جعفر لا يصح  
الوارث

على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث المقر له حصته من الضيقة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمونا  
بالفصل موقوفة على اخوين فغاب احدهما وقبض الحاضر لها سبع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر  
الغائب طالب الوصية بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان للغائب  
ان يرجع في تركه الميت بحصة من الغلة وان لم يكن الحاضر فيما الا ان الاخوين اخرا جميعا فذلك وان اجره انما  
كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يصرف بما قبض من حصة الغائب ارض يدور ثرا اقر وان ابانهم  
وقفها وسمى كل واحد منهم وجها غير ما سمي صاحبة القاض يقبل اقرارهم ويصرف حصة كل واحد منهم من الغلة  
الى الوجه الذي اقر واود ولا يثبت هذا الوقف للقاضي بولي من شاء وان كان في الورثة صغيرا وغائبا لا يقضى القاض  
في حصةهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب **جنس آخر في الشهادة** على الوقف الشهادة على الوقف باللسان  
جائزة عند عامة المشايخ ان كان الوقف مشهورا مستقار دائما على شرطه فلا ولو شهدوا انه وقف ولم  
يذكر الواقف ان لم يثبتوا المرف يقبل ويصرف الى الفقراء وقد ذكرنا في كتاب الشهادة ان شهد بوقف على  
نفسه وعلى اخيه لا يقبل شهادته لا في حقه ولا في حق الاجنة وليس هذا كالتشاهدين ان شهدا على  
انه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهدا الاخر على انه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان ثبت شهادتهما  
وبصرف الغلة الى الفقراء شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يجدها ولكنها غرض ارضه لا يقبل شهادتهما  
لعل الواقف ارضا اخرى وكذا لو قال لا تعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وهما لا  
يعلمان ولو قالوا شهدنا على ارضه انه وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتهما لانها  
شهدا على وقف ارض بينهما لانها لا يعرفان حيزا الحدود فلم يتمكن الخلط في شهادتهما ولو شهدوا على  
الواقف وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكنها لا تعرف تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتهما  
ونكف للمدعي قامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض ولو شهدا احدهما انه جعل ارضه موقوفة  
بعد وفاته وشهدا الاخر انه وقفها وقفا صحيحا باثباتا كانت الشهادة باطلة لان احدهما شهد بالتخيير  
الاخر بالتعليق ولو شهدا احدهما على انه وقفها في حقه وشهدا الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما  
لانهما شهدا بوقف بثلث بناء على ما ذكرنا في المقدمة ان الوقف مرض الموت لا يشترط التسليم كما في سائر  
الاقرار والتسليم الى المتولي شرط او يرى الطحاوي انه كالوصية بعد الموت لا يشترط التسليم كما في سائر  
الوصايا واذا ثبت ان الوقف في المرض والوقف في الصحة فقد وجب تفاوتا على الشهادة الا ان حكم الوقف في  
المرض ان ينقض فيما لا يخرج من المثلث فيها الامتناع الشهادة كالوشهدا احدهما انه وقف ثلث الارض والاخر  
شهد على انه وقف ربع الارض وهناك يقبل الشهادة على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع ولو شهدا



على انه جعلها وصفا على المساكين وشهدا آخر على انه جعلها وقفا على الفقراء جازت الشهادة لانها التقاطع في  
يصرف الى الله وسائر هذا الجنس في واقعات القاضى الامام في الدين والباقي من سائر الشهادات وقد  
ذكرنا في كتاب الشهادات **كتاب اللقيط** وفي الاصل اخذ اللقيط وهو خر في دار الاسلام ولو انفق اللقيط  
عليه بالماضي يكون ديناً على اللقيط ويشترط ان يقول القاضى للفقير انفق عليه على ان يكون ديناً عليه ولو  
البعض شرط الرجوع ليس بشرط والا فلا وفي الفتاوى الصغرى ما لا وجه له وقد ذكرنا انما وكما  
الفضاء القاضى لا يصرف اللقيط من غير حجة فان دفعه الى اخره من بالانفاق برضاء اللقيط ثم اراد  
اللقط ان يعيد الى يده لم يكن له ذلك من غير رضا الآخر ونفقة في بيت المال وهو حر فان كان هذا اللقيط  
قبل ان يعقل صلى عليه والعبرة مكان وجده في اللقيط في رواية كتاب اللقيط سواء كان الواجد كافراً أو كافراً  
ولو ادعى اللقيط او غيره انه ثبت بنسبه استحقاقاً للمساكين في الاصل **كتاب اللقطة** النقاط النقطة  
على وجهين ان كان ضياعها مفترض الزرع وان لم يخف باع وفيها اجمع العلماء عليه والافضل الزرع في ظاهر الله  
ثم ما يجد نوعان نوع لا يطلب صاحبه كالنواة وقشر الزمان في موضع متفرقة وله ان يأخذ وينتفع بها وكذا  
لا يصير كما لا يخفى لو وجد ما صاحبها في يد له ان يأخذها الا اذا قال الراى حاله ارمى لا قوام يكون  
من شاء فلما اخذ ولم يذكر الامام الشريفي هذا التفصيل في نسخة وكذا الجواب النقاط السائل وقال بعض  
المسايخ ليس للراى ان لم يقل من شاء فلما اخذ لا قوام معلوم والنوع الثاني ان يطلب صاحبه لذهب الفضل  
العروض واشباهها وله ان يأخذها ويحفظها حتى يصلها الى صاحبها وفشور الزمان والنواة ان كانت مجمعة  
منى من النوع الثاني وان وجد حرة ثم اخرى حتى بلغت عشرة افسار لها قيمة ان وجدها في موضع واحد منى  
من النوع الثاني وان وجدها في موضع متفرقة فقد اختلف المسايخ فيه والمختار انهما من النوع الثاني التقاطع  
الكثير في الخطيب الماء لا بأس باخذها قوماً اصحابها بغير اذن في طريق البادية ان لم يكن قريباً من الماء و  
وقع في قلبه ان صاحبها فعل ذلك ابا حقه للناس لا بأس باخذها ولا كل لا الثابت بالدلالة كالثابت بالضح  
وفي القدوري عن من في جبل الوشاء مائة فجاء آخر واخذ صوفها له ان ينتفع به ولو باع صاحبها بعد ذلك  
له ان يأخذ الصوف منه ولو سلمها او دبرج جلدها ما اخذ الجلود ويرد ما زاد الدباغ فيه ما يجمع للدهانين في ايامهم  
من الدهن الذي يسيل من خارج الاوقية يطيل ويذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل الذي يتنازع فيه ثمان  
في التصايب كران ذاهب العقل وضع ثوبه في الطريق والسكران نائم في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لا  
صان عليه لا ذلك الثوب ضايع فيكون بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب من تحت راسه او خاتمه من ابعده اكسبه  
من وسطه او دراهمه اكسبه ليحفظه لما اتى حافضه من ضياعه فيكون لان السكران حافظ لما معه لان الناس عرفوا  
من السكران

**جنس آخر** قال شمس الأية الحلواني اذ في ما يكون من التعديان شهد عند الاخذ ويقول اخذها لاردها فافعل  
ذلك ولم يعرفها بعد ذلك كفى وعزم انه يعرفها قولاً ولم يفصل بين القليل والكثير عن ايج ان هذا من باب  
درهم فافعلها وان كان اقل من عشرة شهر وان كان اقل من عشرة الى ثلاث جماعات وفي رواية ثلاثة ايام وان  
كانت اللقطة مما يتسارع اليه الفساد يعرفها بعد ما يحتمل قال الامام الشريفي هذا التقدير ليس بالزم ولكن يعرفها  
قد ما يعلم انه حصلت العرق به ويعرفها حيث يجد صاحبها لا سراً فان وجد في الطريق ولم يجد احداً شهد عليه  
او خاف انه لو شهد عليه عند الرفع ناخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضماناً لشهدا احضرت من شهد فافعل  
فعل لا يصح فاذا وجد من شهد ولم شهد حتى جاوز يمينه لا تترك الاشهاد مع القدرة عليه فان لم يظهر الملك  
تصدق فاذا حضر الملك بخبر بين ان نفذ الصدقة ويكون الثواب له وبين ان يضمن القيمة قال القاضى ابو  
جعفر ان تصدق باذن القاضى ليس له ان يضمنه فاذا كانت قايمة في يد الفقير باخذها فان كان اللقطة محتاجاً  
له ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التقريف وان كان غنياً ليس له ذلك وفي النوادر يدفع الامر الى الامام والا  
بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء عجل صدقتها وان شاء اقرضها من رجل على وان كان ثوباً فيها  
مضاربة وان شاء ردها على اللقطة ثم هو بالخيار ان شاء ادام الحفظ الى ان يظهر الطالب وان شاء تصدق  
على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم يكن دراهم او دراهم ومسل ثوباً ثم بعد ذلك ان حضر  
ليس في نفس البيع ان كان البيع بالماضي ما باع بغير امره وهي قايمة فان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء  
ابطل البيع واخذ عين له فان هلك ان شاء ضمن البيع وعنده ذلك نفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية  
وبه اخذها عامة المسايخ ذكر الامام الشريفي ان المودع اذا باع الوديعة وهلكت وضمنه المالك فهو كاللقط  
غير مبطات في دار رجل ومعه قد حرسه درهم فاراد صاحب البيت ان تصدق على نفسه ان كان فقيراً وله  
ذلك كالملقط ولو وجد اللقطين او ثلاثة وقال من سمعوه بطل لقطه فدأوه على هذا المثل الكلي  
**جنس آخر** اذا هلك اللقطة في يد الملقط ان اخذها لنفسه واقر بذلك يضمن وان اخذها لغيره على الماء  
واشهد على ذلك شاهدين ولم يشهد كمن صدق بالمالك ان اخذها لغيره لا يضمن وان كذب المالك فالقول  
قول صاحب اللقطة عندها وعند من القول قول الملقط اذا رفع اللقطة لغيره الى مالكها ثم وضعها في المكان  
الذي اخذها منه اهلكته او سلمها غيره لم يضمن وهذا اذا لم يبرح عن مكانها ضمن من ثم انه اذا مشى خطير  
او ثلاث خطوات ثم اعادها الى مكانها برى ولو نزع الخاتم من اصبعه نائم ثم اعاده في تلك النوبة برى فقد  
في حجاب الغيب هذا ولو كانت اللقطة دراهم او دراهم لم يضمن لانها لا تسمى بغيرها وعددها وكذا لو  
وغلاها لم يضمن هذا عندنا وان صاحبها لا يضمن البينة ولو ان الملقط صدق به ولو نزع الخاتم فافعل



منه كفيلا بلا خلاف والخلوة الورثا ذالم بتمهته انه لا وارث له سواء فان دفع اللقطة اليه ثم جرد آخر  
بالبيته ان وجد عنهما اخذها وان هلكت فمن ايها شاء ان ضمن العاقبة لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع خرج  
على العاقبة رواية هذا اذا دفع بغير قضاء فان دفع بقضاء لم يضمن عند من وعدهم بضمين قبل ان يظهر المستحق او  
احتاجا اللقطة الى النفقة منقذ باللقاض والاولى ان يامر القاض بان يواجر البعير والثور فنفق عليه من ثمن  
والعبد الصالح كذلك ولا يوقل يواجر فان قطرت المدة فالان يبيعها **كتاب الآبق** وفي الاصل اخذ  
الآبق افضل وفي اخذ الصالح اختلف المشايخ فيه فان اخذ يبيع ان باي الى الامام فان حفظه فذلك وكذا  
الصالح وهل يصدق القاض انه ابق من غير بيته اختلف المشايخ ولو انكر المولى انه ابق فالقول قوله ولا بد  
البيته انه ابق وهل يضمن القاض خصما عند غيبة الخصم ثم يقبل البيته اختلف المشايخ وخلف المذمعي بيته ما  
باجته ولا وهبه وهل يضمن كفيلا فيه رواية ان لم يكن له بيته لكن في العبد دفعه اليه وهل يجب الدفع اليه  
اختلف المشايخ فان لم يحج بالعبد طالب حبسه الى ان يحج الطالب في الصالح والصالة يجب تقويمه عليه في مال  
في مدة الحبس فان طالت المدة باعه وامسك منه والجعل اربعين درهما ان كان الرمي سيرة سفر وما كانت  
قيمة اربعين درهما سقط درهم من اربعين عزاي من وفي قوله لاخره الجعل كلا وان كانت قيمة دون اربعين  
فمن الجعل الاول وهو قولهم كخط من قيمة درهما وعذا بغيره لاخره الجعل كلا وان وجد في المصرو  
خارج المصرون السفر وضع له والراي في الامام وراي الصالح الاستحقاق الاجر وراي الكاتب لا يستحق  
امارا المدبر ولم يولد المستحق الجعل رد عبد قريبه وهو في عياله او احد الزوجين او الوصي اذا رد عبد  
النسيم او رد عبدا به كجاء الجعل ان لم يكن الابن عياله او رد عبدا به وهو ليس عياله المستحق الجعل الكل  
في الاصل وفي الفتاوى والسلطان اذا اخذ بقاء من سيرة سفر او راها بان او تحته كاد ان اخذ المالك  
من قطاع الطريق واخذ على المالك لاجلهم لانه فعلوا ما هو واجب عليهم جمل قال لاخره قد ابق عبدى فان  
وجدته فخذ فقال نعم فوجبه المصور على سيرة السفر وجا به الى مولاه فلا جعل له لا المالك استعان به  
وهو قد وعد بالاعانة ولو وهب المولى للعبد الا بق من الراد ان قبضه ثم وهبه كجاء الجعل وان وهبه قبل  
القبض لا يجزى الجعل وان باعه منه فله الجعل والاعتاق قبض لا تلاف بخلاف المذمير ولو باعه الراد او وهبه  
لا يجزى الجعل ولو اشهد المشتري انه اشترى المالك ولا يقدر عليه الا به كجاء الجعل المشتري في الاصل لا يوق  
وهبه لا يجوز الا ان يهمل به الصغير او غفلة عن كفارة يمينه يجوز وفي الفتاوى جمل جازا الى ابي من سيرة  
سفر ودخله في المصروفه واخذ آخره وثلاثه ايام يرضع ثلثا ولو امر القاض براد الا بق في الاصل  
فقد ما ثبت انه لا يفتق عليه بل يرجع فندوا اللقيط سواء فقد ذكرنا في كتاب اللقيط وما يتصل بهذا الرجل فخذ

برج حام في ذمة يميني ان يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس ان اخطأ حام غيره بها  
لا يفتقر له ان يأخذها فلو خذها طلب صاحبها كالفصاله واللقطة فان فرج عنه ان كانت لام غيره لا  
تصرف الفرج وعلى القلب الفرج له وكذلك البقي صاحب الام لانها بتمها وقال الامام الشريف من اخذ برج  
حام فليأخذ من فرجها لا يجزى له الا اذا كان فقيرا فان كان غنيا صدق على فقير ثم يشتريها منه فان لم يعلم  
ان في برجها بغير شئ فلا شئ على صاحب البرج ان نسا الله لان العدم **كتاب المفقود** وفي الاصل ان  
المفقود يعتبر حيا في حق نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته ولا يزوج امرأته ويعتبر ميتا في حق غيره حتى لا يرث  
احد من اقربائه اذا مات لان حيوته حكم استصحاب الحال وانه نجدة لدفع الاستحقاق وليس نجدة للاحتكام  
ولا يستحق ميراث غيره فتدفع استحقاق ورثته حتى ينقضي من المدة ما يعلم ان مثله لا يعيش الى تلك المدة  
وذلك يعرف بموت اقربائه ولو بقي من اقربائه واحد لا يحكم بموته والارفاق بغير موت اقربائه في بلد لا في  
الدنيا والامام ابو بكر محمد بن الفضل والامام ابو بكر محمد بن جابر قد آثره بتسعين قال الصدوق الشهيد هكذا  
وعليه الفتوى والامام الشريف يعتبر بموت الاقربان ثم بعد مضي هن المدة يعتبر ميتا في جباله يوم تملك  
وفي جبال الغيرة مات يوم فقد حتى لو فقد الرجل ثم مات ابنه ولهذا الابن اخ آخر له والمفقود محبة  
يخاصم اخ الابن عصبة المفقود وقال اخو ميراث مال المفقود ثم مات واذا ورثه نظر ان كان الابن مات  
قبل موت اقربان المفقود فيجوز مال المفقود لعصبة المفقود ولا يكون للابن من ذلك شئ ولا يكون للمفقود  
من ميراث الابن شئ ولكن يوقف نصيب المفقود من مال الابن لان يظهر حال المفقود فان ظهر المفقود جازا  
وقف قوله وان لم يظهر حتى مات اقربانه فالموقوف لاه الابن وان كان اقربان المفقود ماتوا قبل موت الابن  
فيراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل ان يفتقد ليس للمشتري ان يرد على ولد اما المستحق من ميراث  
فالقاضي يردى الثمن من ماله ان كان له مال من جنس الثمن اذا علم وجوب الثمن عليه وحكم الثمن وسائر الدية  
سواء ولو فقد الكاتب يوفى مكاتبته ما ترك ان كان من خلاف جنسه فالقاضي ينصب كيا في جميع عائل  
المفقود طلبت الورثة او لم يطلبوا وخصام الوكيل من محج حقا وجب قد جرى بينه وبين هذا الوكيل ولا  
خصام ماسوي ذلك لان يكون القاض فله ذلك وانفذ الخصم يمينه في يجوز وذكر الامام الشريف ان  
روضة المفقود وولد اذا اطلب من القاضي ان ينصب كيا تنقاضي به ويجع غلانة ويواجر حققة فعلى القا  
وهذا بناء على ان القاض هل يقض على الغايب هل ينصب كيا على الغايب عن الغايب فعندنا لا وهو مرفق  
اما الوكيل فعلى القاضي الغايب بالاجماع وهكذا ذكر في الزيادات في آخر ابواب الدعوى انه ينفذ فان قبل  
المجتهد نفس القضاء فينبغي ان يتوقف على قضاء اخر قلنا لا بل المجتهد سبب القضاء وهو ان البيته



هل يكون حجة وقضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في القذف والقوى على هذا وانما يتبع يتسارع  
اليه الفضا فالقاضي يبيعه بخلاف الرضى حيث يبيع عروضا الغايبة طلقا والاب المحتاج يبيع ماله من العروضا  
ومتفق على نفسه وليس له ان يبيع العقار وهذا استحسان والقياس ان يبيع العروضا ايضا وهو قول  
وقد مر في التفقات تام **هذا كتاب الاستحسان** وفي الاصل المرأة في حق المرأة كالرجل في حق الرجل  
وحق الرجل في حق الرجل والمرأة في حق الرجل ما بين سترتها الى ركبتيها والركبة عورة عندنا والستر ليس بمو  
وبإباح النظر اليه الرجل فكذلك المرأة في حق الرجل لا يباح اما ان كانت المرأة اجنبية او ذارحم محر  
او زوجية او امته في الزوجة والامه يباح النظر الى كلها والادب ان لا ينظر الى عورتها وابعاج والذير وفي  
فالفرج حالة الحيف حرام وفيما دون الفرج حالة الحيف يكون ما تحت الارزاق لم تحجب شعاع الدم ولمه ماسر  
ذلك ولما الاجنبية فيباح النظر الى وجهها والى ثيابها وظاهر القدم عورة الا عند النكاح وهكذا روى الحسن بن  
وعز ابن تيران ذراعها ليس بعورة ومستمح حرام لانه لا ضرورة في المستر اذ بهذا من الوجه والكف في العجائز  
مباح مصافحته والاستمتاع حرام بكل حال وكذا الخلوة وفي فتاوى القاضى الامام لا بأس للرجل بمصافحة العجوز  
التي لا تشتري وان تغمر رجله وكذلك لو كان الرجل شيخا مان على نفسه وعليها فلا بأس بان يصافحها وان كان لا يان  
لا يجل واماذات الرحم المحرم فيباح النظر الى موضع الزينة الظاهرة منها والباطنة اما الظاهرة فاذا ذكرنا في الاجنية  
واما الباطنة فالرأس والشعر والعنق والصدر والعضد والساحد والكف والساق والرجل ولا يباح النظر الى  
الظهر والبطون والفخذ والركبة والمسكر والنظر والخلوة مباح والاستمتاع حرام وفي نسخة الامام الشافعي المحرمة  
بالزنا والجماع بالنسبة كذا المحرمية بالمصاهرة فلو كان شوب حرمه بالمصاهرة بالنزاهة والعياذ بالله وفيه اختلاف  
المشايع فيها والاصح انه يباح النظر الى موضع الزينة الظاهرة والباطنة وحكم النظر الى الامه الاجنبية كالنظر الى  
المحرم والمذنب والمكاتب ام الولد كذلك ثم هذا كان عن غير شهوة واذا كان عن شهوة او اكبر اية انه لا يشتري  
نفل وكذا في الاجنية لا ينظر الى وجهها اذا كان عن شهوة او اكبر اية ذلك لا يثبت الحكم وهو القضاء لها اولا  
او الشهادة لها وعليها او يرد نكاحها ولكن لا يقصد الشهوة ومن وراء الشاهد لا ينظر اليها ان كان الشوب قفا  
او ملتق فانصفها فيكون كالنظر الى بدنها بالحديث ولا يجوز النظر الى العورة الا عند الضرورة وهي الاحتقان  
الختان والمداواة والولادة والبيان في الغنة والرد بالعباءة المرأة العبد والامه والاماء والعبد في حله  
كالاجنبي ولكن للعبد ان يدخل على مولاه بغير اذنها اجماعا وفي احدث في الشافعي يباح للعبد من سيده ما يباح للمحر  
من ذوات الكارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيده والمجبوب والخضعي كالفحل **جنس آخر الاخبار** قال  
الامام الشافعي خبر الواحد تبلى في الديانات وهي الظاهرة والنجاسة والحكم المحرمه اذا كان النجس لم يعد لا ذكره الا في

حز او عبدا محدودا في القذف وغيره ولا يشترط لقطعة الشهادة والعدد والحزبة ان كان المحذوم ما لم يقبل له  
وكذا البصير والمعتوه واما المستور فمن ملحق بالفاسق في ظاهرها الرواية وباعدل في رواية الحسن وهو  
الطحاوي وقيل المأذون وجعل الاخبار على ثلاث مراتب خبر الشهادة وقد عرف في كتابها وخبر الديانات  
وقد ذكرناها وخبر العاملات ولا يشترط العدد ولا العدالة في العاملات وفي كراهية الجامع الصغير  
الواحد مقبول في العاملات عدل كان او فاسقا مسلما كان او كافرا اخر كان او عبدا اذا عرفنا هذا خبرنا  
الى مسائل من الاصل قال رجل اريد ان يتوضأ من ماء في السفر فاخبره مسلم بن نياسته ان كان عدل لم يتوضأ  
وان كان غير عدل عمل باكر الراي والارادة اخطا اذا وضع عند انه صادق ويتم ويصلي وان لم يتبع احد  
الوجهين يتوضأ به وان كان الذي اخبره بنجاسة الماء ذميا لم يقبل قوله فان وقع في قلبه انه صادق فاحتج  
ان يريو الماء ويتم وان توضأ وصلى جان بخلاف خبر الفاسق لانه حجة في الجملة فصل ملزما اما خبر الذي لا  
رجل دخل على قوم من المسلمين ياكلون اخبر بعضهم باكل وبعضهم باكرمة ان كان في جانب غير عدل وفي الجانب  
الاخير غير عدل ياخذ بقول العدل واذا كان في جانب عدل ان في الجانب الآخر عدل فالعدلان اولى ولو  
كان في كل جانب غير عدل عمل باكر الراي فان لم يتبع بيتا ولا في الاصل هو لا باحة ولو كان في جانب غير عدل  
وفي الجانب الآخر عدل ان فعبدان عدلانا واولى والآخر ان العدلان اولى من العبدان العدلين ولو  
كان في جانب غير عدل وفي الجانب الآخر غير عدل عمل باكر الراي لا تما سواة في الديانات وكذا لو كان في كل جانب  
خران عدل عمل باكر الراي فان لم يتبع الراي بالتخير اولى همتا لان في كل جانب ملزما فالمحم اولى  
سوق غير ملزم ولو ملك طعاما او جارية بشرا او نحوه فاخبره مسلم عدل ان هذا كان غصبا عدلا  
فلا حب التثنية في الاكل والوطي لان الحكم ينفع عن الملك فثبت بقول الواحد العدل بخلاف ما اذا اخبر  
عدلا انه ذبيحة المجوس لم يسهه اكله اشترى لها فاخبره رجل انه ذبيحة الذي لا يسهه اكله ولا يرد  
البائع والفرق ما ذكرنا قبل هذا ولو باخه رجل طعاما ياكله او ماء يتوضأ به فاخبره مسلم عدل انه  
غصبي فالا حب التثنية ولا يحرم لانه لم يخبره بحرمه العين بل بالجمعة ولم يثبت الجمعة رجل يبيع افعالا  
له رجل مسلم عدل هي غصبيته وهي باحة فالا حب التثنية لا يشتري ولو اشترى بها حله الوطى لانه لم يخبر  
بحرمه العين بل بجمعة الغصبيته ثبت ولو اخبره انه اخبره الاصل او معقه فالا حب التثنية ولا يحرم وان  
كان هذا حرمه العين لان الملك لا يسلط يقول الواحد امة لرجل يبيعها رجل آخر لا يبيع لمن عرفها انها لالا  
ان يشتريها من هذا فان قال هذا صارت بشرا وكذا او قال وطى يبيعها فان كان عدلا صدقه وان كان  
غير عدل ووقع عنده انه صادق فكذلك وكذا لو لم يعلم انها فلان لان يقول هذا الذي يبيعها ولو لم يخبرها



كانت اعيرة فله ان يشترى بهامنه ولا يشترى كونه عدلا فان كان مثله لا يملكه مثلهما فالاحد التمر فان كان  
ذو اليد عبد لا يشتري حتى يسأل فان قال اذن لي ولا يبيعه فان كان عدلا صدقه وان كان غير عدل حمل  
بأكبر الدراي وان اشبه لم يشتر وكذا البنية الماهن اذا اخبرته اذ نكح وليه ببيعة عمل فيه بأكبر الدراي ولو ان  
رجلا علم ان جارية رجل تزوجها وراها في يد آخر بيعها ويرغم انها كانت في يد فلان ذلك الرجل لم يملكه  
اذا اخبر بشي او عاين هذا ذلك وصحة الشرع فكذا اذا اخبر لا سارعه وهو حمل لم يسعه واذا قال كان  
فلان زني على امه في الحقيقة كانت وانا امرته بذلك لا مرفقة واقربت الجارية باقرارها له بذلك وصحة  
الجارية بذلك وهو مسلم عدل لان يشترى بهامنه وان كان عنده كاذبا لم يشترى بهامنه لان هذا هو العاين  
وسمى الشرع لانه اخبرته لا سارعه وكذا لو قالت كانت لي وكنتي كنت اودعها ثم رد صاحبها او كانت لي  
ثم اشترى بهامنه او وهبها الى صدقة لما قلنا وان قال غصبها مني فاخذت بهامنه على محرمه لم يشترى بهامنه فان  
قال كان غلبي وغصبته ثم رجع عن غلبه ودفعها الى جاز الشرع ولو قال فغلب بها القاضيه وهو محرم قضاءه  
فاخذت بهامنه لم يشترها واشتد بها لو قال شترتها ونقدت الثمن واخذت بها بغير امر جاز الشرع ولو قال  
اشترتها ونقدت الثمن لانه جحد في الشرع فاخذت بهامنه لم يجر الشرع ولو قال اشتريتها من فلان وقبضتها  
بامر بعد نقد الثمن وهو عدل فاجر عدل اخبر فلا يملك هذا جحد هذا الشرع لم يشترها وان كان البايع عدلا  
والآخر عدلا ويقع عنده انه صادق فكذا ان كان غير عدل وعنده الاخر هو الصادق فقال في الكتاب لا  
يرمي ان رجلا لو دخل على انسان شاهرا سيفه ان وقع عنده انه لص جاء ليقبضه وليأخذ ماله وهو لم يبارزه  
فغلب ذلك فله ان يقتله وان وقع عنده انه هارب من المصوص ملتحق ولم يفعل فلما جاز العمل بالغالب الرأى  
في الذم ففي غير ما ولي ولو قال ان فلانا امرته ببيع امته التي في بيته ويقع عنده انه صادق ان يشترى بها  
وتقدمتها ويقبضها وان وقع عنده انه كاذب لم يملك وطئها بشرها ولو كان قبضا وطئها ثم وقع  
انه كاذب لم يملك وطئها حتى تعرف خبرها فاذا جاء المالك وجحد لا يشتريها واخذت عمرها وبطل البيع ورجع  
هو الباع على البايع فان كان شهيدا عدلا عند الشرع ان ولاها امرها بذلك ثم جاء المالك وجحد ذلك  
فلما شترى ان منعها الى الاغتني عليها القاضيه بالرد ثم لا يسعه مسألتها بشهادة اللذين شهد عند الشرع  
رجل تزوج امرأة رضية ففاد نجاء رجل فاجبرتها انها ارضعت من ثم الزوج واخذه واخبرته انها قبلت برب  
زوجها او اباه وهي شتمه ما وقع عنده انه صادق فله ان يزوج اخوها واربعها سواها بخلاف ما اذا ابر  
لسبوا الرضاع والمصاهرة على النكاح لان ثمة الزوج نازعه ما همنا فدعى امرها رزقا والزوج لا سارعه  
لانه لا يعلم به فاقترع عنده صدقه وخبر قوله وللخبر ان امرته تاركت من الاسلام واخبرته المرأة ان

زوجها ارتد هل يجب القبول فيه وبيان ولو اخبرها انسان انه طلقها زوجها يحملها التزوج بزوجه آخر رجل  
راى رجلا قتل اباه عمدا ثم قال له لم اقبل او قال انما قتله لانه ارتد او قال لانه قتل ابى عمدا وهذا لا يعلم  
ولا وارث له الا هو فله ان يقتله ولزم ان يعينه وكذا لو لم يكن اقربا فله ان يقتله او ادعى الزوجة  
او قتل اباه ولم يبر هذا ولا اقرب ذلك لكن شهد عدل ان يقتله او باقراره عند الابن لم يكن الا بقتله ولا  
لغيره اعانته حتى يقضى القاضيه بخلاف اذا شهد المرأة شاهدا فان الزوج طلقها ثلاثا جثت بيمينه  
في حقها بدون القضاء ولو عاين الابن القتل وسمع الاقرار ثم اقام ذلك الرجل شاهدين عند الابن عاينته  
او قتل اباه لا ينبغي للابن ان يحمل بالقتل وامسأله اذا شهد عنده من لو شهد عند القاضيه منعه من القتل لا  
فان كان لا منعه فله قتله ما ان يدر رجل شهيدا عدلا ان هذا مال مورث هذا الرجل غصبه منه وذو اليد هو  
لا يملك هذا حتى يقضى القاضيه له به ولو كان هو ابن اخذ او سمع اقراره به وسأله عنه وقاله عليه ان  
او سمع غير اعانته عليه كما في القتل واذا شهد عدلان لامرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو جحد ذلك ثم  
مات او غابا قبل ان يستدعا عند القاضيه لا يسع للمرأة ان يقيم به بيمينه سماعا منه بخلاف المال والقتل  
مسائل هذا الجنس شرح الشافعي كتاب الحدود وهو مشتمل على فضيلين الاول في القذف والثاني  
في الزنا الفصل الاول وفي مجموع النوازل رجل قال في حق سبيته انه كان صالحا لم يشرب الخمر ولم يزن ولم يلط  
فقال رجل هم كره است هذا ليس بقذف لانه ليس باشارة الى هذه الاضال ولو قال ابن هم كره است  
يكون قذفا فان من قال الاخرين في فقال له صدقت لا يكون قذفا فكذا ان لم يسته ولم يكنه ولو قال  
يؤى ابن هم كره است يكون قذفا اما اذا قال صدقت هو كما قلت يكون قذفا لانه ساه بما وصف به الا  
وكذا ان رجلا امر على امرأة يقال لها م عمران وهي مجنونة فقالت ابن الزنايين فدعا ابن ابى ليلى ففزعها  
حذين في المسجد الجامع وهو قايمة فسمع ابو ج فقال خطأ ابن ابى ليلى في سبته مواضع ضربها المجنونة  
والمجنون لا حد واقام الحد في المسجد والحد لا يقام في المسجد وجمع بين الحذين وقذف الجماعة لا يجزى  
حد واحد ووالى بين الحذين ولا ينبغي ان يقام الحد ما لم تحفظ الاول فضر بها بغير خصم وحضور الخصم  
وضربها وهي قايمة والمرأة يقام الحد عليها وهي قايمة وشرح هذا كنهه في خزائن الوصايف **كتاب الحدود**  
وفي الفتاوى رجل قال لرجلين احدهما كان لا يحد عليه الحد لانه القذف موجب الحد قيل له هذا هو  
لا حد ما فقال لا حد عليه لان اصل القذف ليس بوجوب لوقا الجماعة فكلم زانا لا واحدا يجب عليه الحد  
القذف موجب الحد فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستوفى السكران اذا اقر بالحدود في حاله  
السكر لا يحد رجل قال للآخر يا اباه او يا اباكس او يا لاشي او يا معويك يجب عليه شتم كذا لو قال يكذب



او يا حار او يا نير او يا قرد او يا ذئب لانه ما قذف وما الحق الشين لانه كل احد يعلم انه كاذب كذا الوفا  
ياضحه يا مسخر يا مقام قال الصدر الشهيد بغيره في قوله يا مقام لو قال يا قرد او يا ذئب لكانت  
وفي ذلك التوازن رجل قال الاخر يا حيث لا يقول له بل انت والاحسن ان يكف عنه ولا يجيب ونور في الام  
الى القاضي ليوذبه يجوز ولو اجاب مع هذا لا بأس به ولو قال الاخر يا ذئب او يا قرد او يا قرد او يا قرد  
او يا حيث لا يجيب الحد ولكن عزير يعني اذا قال الصالح اما اذا قال للفاسق يا قرد او قال للقوي بالحق لا يجيب  
شي واخبار التعزير الى القاضي من واحد الى تسع وتليثين وهذا عندهما وهكذا في القضاء وفي بيان  
التعزير ومقداره وفي شرح الطحاوي في كتاب الحدود التعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالنظر  
والعلوية وتعزير اشرف كالداهية وتعزير اوساط الناس وتعزير الخساسة وتعزير اشرف الاشرف  
الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير اشرف الاعلام والتعزير الى باب  
القاضي وتعزير الاوساط ومع السوقيه الاعلام والتعزير الى باب القاضي والتعزير الخساسة الاعلام و  
التعزير بعد ذلك قال المصنف من ثقبه ان التعزير ياخذ المال ان رأى القاضي او الواجب وحرقة  
ذلك رجل لا تخف الجاعة يجوز تعزير ياخذ المال **وما يتصل بهذا** عبد الله الادب فله ان يؤذيه  
ويعزير ولا يجاوز الحد وكذا المرأة قال الله تعالى واضربوهن باح تعزير النساء عند الحاجة اليه الساحر  
اذا ادعى انه خالق ما فعل ان لم ينقل والساحرة تنقل برزخها ان كانت تعتقد ذلك وان كانت المنة  
لا تنقل ولكن الساحرة تنقل بالاثرو هو روى عن عمر انه كتب الى عماله ان اقلوا الساحرة والساحرة  
رجل يتخذ للناس ويفرق بين المروءة ورجل يملك اللقبه فهذا هو حكمه بارئاده وينقل هكذا في  
مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعتقد ان له تأثيرا على ما في الناس من المساكين هل يحل له ان  
يكتب الى ابيه بذلك ان وقع في قلبه ان اياه قد علم ان غيره على ابنه يحل له ان يكتب الى ابيه وان لم يقع في قلبه  
انه يقدر لا يكتب كذا بين المروءة ورجل وكذا بين السلطان والزعيم **الفصل الثاني في الزنا** وفي  
الفتاوى رجل زنا امرأة ميتة لاحد عليه ولكن بغير رجل تزوج بحارمه ودخل بها فلهما الحد  
ولا امر عليه وعذابه عليه المهر ون الحذف والفتوى على قولها في الروضة وكذا في المحرمه بالرضاع هذه  
الزيادة في الروضة ولو زنا امرأة في برها تحت بالاتفاق فيه ايضا وفي الزيادة في شرح الطحاوي انه على  
الحدان كما في الغلام ولو زنا امرأة او عبده لا يحل الحد رجل كان مستلقا عاقله جاءت امرأة وقعدت  
عليه حتى قضت حاجتها بالحذف عليه ما رجل اقرب الى الزنا اربع مراتب ثم قال والله ما اوتيت دري الحد عند حبل  
شرب الخمر فصر من الحد ثم هرب ثم شرب ثانيا فصر جدا مستقلا وكذا الذي في هذه القدر في الآخرة

وسقط الثاوي عن ابي جرح انه خرج حلقا ودخل المدينة فراه الناس قد اجتمعوا على رجل فقالوا وجدنا معزكة  
الخمير وارادوا ان يقتلوا الحد عليه قال ابو جرح ومعه آله الزنا فارجموه وتركوه وبقرقاعه وفي شرح الطحاوي  
رجل وطى بهيمة بغيره فان كانت البهيمة له نذبح ولا يؤكل وعن عمر انه امر بالبهيمة حتى احرق بالنار  
وفي الفتاوى والصغرى الذي يؤكل يؤكل عند ابي جرح ولا يحرق وعذابي لا يؤكل ويحرق بالنار كالذي  
لا يؤكل واما الذي لا يؤكل نذبح ويحرق بالنار ولا يحرق قبل الذبح ويضرب الفاعل فية ان كان غيره وفي  
زيادة الفتاوى الصغرى قال الصدر الشهيد هكذا والاعتماد على ما ذكره شرح الطحاوي وفي فتاوى  
القاضي الامام رجل وطى بهيمة قال ابو جرح ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واحرقها وان لم يكن البهيمة  
للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم نذبحها الواطي ويحرقها لم يكن مأكولة وان كانت مما  
يؤكل نذبح ولا يحرق رجل اعطى امرأته ثوبا غير ما فيها فاحرقها عند ولو قالت اني فلانة بغير امر ان  
لا تحرق في الروضة لو جرح امرأته وعانقتها وقيلها او جامعها فاحرقها عند ولو قالت اني فلانة بغير امر ان  
**جسمل آخر** في قامة الحد وفي الفتاوى امرأة ثبت عليها الزنا وهي حامل لا تحذف في الحال حتى تضع الحمل  
ثم بعد ذلك هل يحبس الى وقت وضع الحمل ان ثبت الزنا باقرارها لا يحبس لكن يقال لها اذ اوضعت الحمل اخرج  
وان ثبت بالبينة يحبس فلور وضعت الحمل ولم يجد من قبل صيتها فترضعه قال ابو جرح ترك الولد لها ولا  
ترجم حتى تستقن الصبي عنها الزنا اذا حلف الحبس والسارق اذا قطع الحبس لان الزنا جناية على نفسه اما  
السرقه فجناية على الغير فوجهه فجاز ان يحبس رجل وجب عليه الحق وهو ضعيف الحلقه مخاف عليه لعله لا  
لذا اضر به بجلد خفيفه قد ما يحتمل المسائل في الفتاوى **كتاب السرقه** وفي الاول  
المدعى عليه اذا اكر السرقه قال عامة المشايخ بغيره اذا وجد في موضع التهمة بان آله الامام به عشي  
مع السارق او آله مع الفساق جالس لا يشرب الخمر لئلا يمتنعهم في مجلس الفسق وعن عصام بن يوسف  
انه دخل الى خليل بن ابي حبله وكان اميرا فاتي بسارق فقال لا ميراثك بحب عليا اليمين وعلى المدعى  
البينة قال الامير ما نوا بالسطو والعقابين في اضره بشرة حتى اقره واتى بسرقه قال عصام بجان الله  
ما رايته قط الشبه بالعدل من هذا ثم السرقه التي تعلق بها القطع لها شرط منها الخفية والاستسار  
ابتداء وانتهاء او ابتداء بان ينفق البهيمه حقيقه ثم ياخذ المال من يد مكابر بان يستيقظ صاحبه ومنها  
ان لا يكون للسارق في السرقة شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون السارق مازونا في الدخول  
في المكان الذي سرق منه فلو ان له بالدخول في بيت من الدار فسرق في بيت آخر اختلفت الروايات  
واختلف المشايخ ومنها ان يكون للسارق منه يد صحيحة على المال حتى ان السارق لا يقطع



وهنا ان لا يكون بين السارق والمسرقة منه زوجة ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق مقبولا وان  
لا يوجد جنبه مباحا في الاصل ولا يكون تافها ولا يتسارع اليه الفساد ويعتبر قيمة عشرة وقت  
الشرقة وذكر الطحاوي ان المعبرة قيمة وقت الاخراج لان كمال النصاب وقت القضا شرط فلو نقص  
حيث العين لا يسقط للقطع ولو انقص من حيث السعر لسقط ومنها ان يكون المأخوذ سنة محرزا  
وانما يصير المكان حرزا باحد الامرين اما ان يكون معدا لحفظ الاموال الدورية والذكاكين والكانات  
الاخنية والفساطيط او بالمحافظة حتى لو سرق شيئا من الصحن وله حافظ بان سرق من تحت راسه  
وهو نائم في الصحن او في المسجد يقطع ولو كان المال موضوعا بين يديه اختلف المشايخ فيه قال الامام  
الشرعي انه محرز وعزم لو سرق من رجل ثوبا عليه وقلنسوة او من امرأة نائمة حليا او ملاء هي لباسها  
يقطع ولو سرق ثاة او بقرة او دس من الماعى لا يقطع كذا ذكر في الاصل قال الامام خواهر زاده الا ان  
يكون عليها من يحفظها وفي الباقي لا يقطع وان كان معها راع يحفظها وهكذا في النسخ عن ابي جابر وان  
كان معها سوى الراعي من يحفظها الا ان يحيط بالقطع فان كان الغنم ياروي الى بيت البليل لها باب مغلق فلكس  
ودخل فيه فسرق منه الشاة يقطع وفي الباقي لا يعتبر الغلق اذا كان الباب موددا وكفى الا ان يكون  
بيتا مفردا في الصحن ثم الحزن نوعان حرز يكتفي بالدخول في البيت ولو نزل البيت وادخل به و  
اخرج المتاع لا يقطع وحرز لا يكتفي بالدخول كالجو اليق فلو شق الجلق وادخل به واخرج المتاع يقطع  
قال الطحاوي حرز كل شيء يعتبر حرز مثله حتى انه اذا سرق دابة من اصبل يقطع ولو سرق لؤلؤة من  
اصبل لا يقطع رجل سرق من الصلح شيئا سوى عشرة يقطع لانه حرز رجل وجهت عليه الزكاة فاقطعها  
من ماله ووضعها ليرد الى الفقراء فسرقه رجل يقطع غنيا كان السارقا وفتي لان ملكه باق وقال  
الكوفي ما كان حرز النوع فهو حرز للانواع كلها حتى لو سرق لؤلؤة من شرجه يقال يقطع وكذا الورق  
ثياب الراعي من الراج قال الامام الشرعي هو المذهب عندنا وفي النسخ اذا سرق من يوت للسوق ليلا  
اذا كان عندها من يحفظها يقطع والا فلا اذا دخل على سوق في نهار في حالوته وسرق منه لم يقطع وفي  
الحاوي لو دخل السارق نهارا وسرق وباب الدار مفتوح لم يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكاتب  
الباب مفتوح كما مردودا بعد ما صلت الناس العتمة وسرق خفية ومكابة ومعه سلاح او لا وصاحبه يعلم او لا  
يقطع ولو دخل بين العشاء والعتمة والناس يمشون وينهون فهذا بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار  
يعلم بدخول اللص والاص لا يعلم بان فيها صاحب الدار او يعلم ببل اللص وصاحب الدار لا يعلم بقطع ولو علم  
لا يقطع ولو كان بزايا ليل فسرقت متاعه قطع ولو كان بزايا لا يقطع بان نقيبته سرق او اخذ متاعه  
معانية

فالقيا ان لا يقطع في الفضل في القضا وجماعة نزولوا بيتا او خانة فسرق بعضهم من بعض متاعا وصا  
المتاع يحفظه او تحت راسه لا يقطع ولو كان مسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت واحد قبل الخروج  
يقطع **كتاب السارق** رجل دخل الدار وجمع المتاع في الليل فطرح في نهر كان فيها واخرج واحد ان كان  
للكا قوة اخراجه بنفسه لا يقطع وان لم يكن لكاه قوة اخراج المتاع من الدار لكنه اخراجه بغيره يقطع  
ولو دخل السارق مع الحار المنزل فجمع الثياب كلها ثم خرج من المنزل فذهب الى منزله فخرج الحار بعد ذلك  
حتى جاء الى منزله لا يقطع وكذا العلق شيئا على طائر وتركه في المنزل ثم طار بعد ذلك الى منزله وفي الحار لو  
ساقه حتى اخراجه وقطع السارق اذا اكل الدنانير بعد ما دخل البيت ثم خرج لم يقطع وغرم مثلها رجل  
نقيب طيطا بغير ذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا المختار له لا يضمن النقيب ما سرقه السا  
المسائل في القضاوي **كتاب السبي** هو شمل على ثلاثة فصول الاول في الامان والثاني في مسائل  
البيع والمالك والثالث في الخطر والاباحة اما الاول اما ان الذي والذمة لا يصح الا اذا حكم بانهم ذمتهم  
بجور كذا حكم العبد والمحدود والاعمى لا يجوز ولو سألوا ان ينزلوا على حكم اسير في ايديهم فلا يمان  
ان لا يجبرهم الا ما نمان اذا آمنه على قرابته يدخل الولدان في الامان استحقاقا بخلاف الوصية لقربته  
السلطان اذا آمن الكفار بشرط الهيب لا يصح ما نه حق لظهور عليهم فم افياء وان آمنهم مطلقا فاشغلو  
استحقاقا بانهم وهذا اذا كانوا كثيرين بحيث لهم قوة وشوكة اما الواحد المستامن اذا قطع الطريق لا  
تستحق ما نه وكذا الاثنان والثلاثة الكافر اذا اسلم قبل الاسر بعد ما وقع الذمة على الكفار لا يكون  
فيا وهو حر وماله له **الفصل الثاني** في مسائل البيع وما يتصل بالملك وفي القضاوي طائفة من الكفار  
بينهم واحدة دخلوا دارا لسلام وبينهم وبين المسلمين ايضا مودة ثم تنازعوا فيها بينهم وقتلوا  
ووقعوا الذمة على احدي الطائفتين واستولوا على اليهودين وباعوهم من المسلمين قبل الاخران  
بدون الاخرين يجوز الشراء منهم ولو ان اهل الترتك واهل الهند اذا استولوا على طرف من الروم واخرجوا  
بدون الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترتك والاحزاب والكرج بشرط انما يدار  
فلا فلو باع واحد منهم شيئا من هذه الجملة يجوز اهل بلد دعوى الاسلام فيصلون ويصرون  
ويقرؤون ومع ذلك يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون فبسومهم فارادوا انسانا بشرك  
من ذلك التسليبا ان كانوا يقرنون بالبعوثية ملكهم جاز الشراء وان لم يكونوا مقرنين بالبعوثية ملكهم  
جاز شراء القسيس والنساء دون الكهان مسلم دخل اراخر طابان فباع انسانا من اهل الكريمانية او بام ولد  
او بعتبة او بحالته او بولده قد هربا بيعهما من المسلم المستامن فيشترهما منه هذا قول كذا المشايخ وقال الكرخي ان  
كانوا







بخلاف النسب الخبايا لا يعق بالنداء وفي العلق لا يعق بالنداء الا في موضعين يولاي ويلخر ولو قال  
مولاي زاده لا يعق لعدم العرف ولو قال العبد يا بابي او يا جاني لا يعق ولو قال ابن كوجه منسب فيه  
اختلاف واختار الصدر الشهيد به ان لا يمتد لانه لا يعق وان نوى ولو قال العبد هذا خالي او عمتي يعق  
ولو قال هذا اخي لا يعق لانه قد يكون من الرضاع ولو قال العبد لامك لي عليك ولا سبيل لي عليك خرج عن  
ملكه ولو نوى بهن الالفاظ العتق حق كما في الطلاق واما الالفاظ التي تقع الفرق فيها بين العتاق والطلاق  
اذا قال العبد لاسلطان لي عليك او قال لامة ذلك او قال لها قد بنت عتي او حرمت علي او انت حرام او بنتي  
او اخي او عمتي او سبتي او تقبلي او اذهبي او اخاري فاخارت من غير نية ولو قال عنتي بها حرمتي العبد  
نصه وديانة القضاء رجل قال العبد تابت من بودي عذاب تواتر بوجهه واكون له نسيته بعذاب  
تواترهم يعق في القضاء وذكر بعد هذا لو قال العبد انت غير ملوك لا يعق لكن ليس له ان يدعي بعد ذلك  
فان مات لا يرث بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك انا مملوك له فصدقه كما في مملوكه وكذا لو قال له ليس هذا  
بعبدى لا يعق عبد قال الولاء انا ردي من بيدك ان فقال انا توبت اكره لا يعق ولو قال العبد وهو غير  
ابن سبيل مراد وازده هزار درهم به استك يعق ولو قال العبد افعل ما شئت في نفسك فان عتقتك  
قبل ان يقوم من مجلسه عتق وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يصدق نفسه على من شاء ولو قال  
لعبد خلت سبيلك واراد العتق عتق ولو قال وهبك لك رقبك فقال هو لا قبل عتق ثم ذكر بعد هذا  
انه لا يعق رجل علمته امراته في جارية فقال لها ما بيدك فاعتقها ان نوى الزوج ذلك عتقت وهذا  
على البيع ولو قال المالك فيها جارية فهذا على العتق وغيره في مجموع التوازن وفي الفتاوى رجل قال لامة قد جلت  
اضو من السراج يا انا عبيد لا يعق ولو قال هذا خياطة خرو قد خاطه مملوكة لا يعق **الفصل الثاني في النكاح**  
وفي القدر ولو قال اذمت فانت خراوت خرو عن بر موتي وانت مذبذبا ودبرك لا يجوز بيعه ولا هبة  
وله ان يستخذه ويواجهه وفي لامة يطأها والتدبير المقدر ان يمت من موهو هذا او موهو كذا او  
سفر كذا لان بيعه ولو مات على الصقة التي ذكرها يعق كما يعق المذبر ويعتق من ثلث ماله وان لم يكن  
له مال اخر سعي في ثلثي قيمته وان كان على الميت دين سعى جميع قيمته وولد للمذبر مذبذبا ام الولد لا  
يجوز له ان يملكها ولكن يطؤها ويستخذهما ويواجهها ويؤجرها ولا يثبت النسيب من الاعراف فان ولد  
بعد ما اعترف بثلث النسيب من الدعوى ولا يلزمها التساوية ان كان على المولى بر يعق من جميع المال ولو طوى  
امة غير سباح فولدت منه ثم ملكها باصارت ام ولده اذا عرفنا هذا جئنا الى ما قاله الفتاوى رجل قال العبد  
متا فلا سبيل لاجل عليك نصير مذبذبا ولو قال اوصيت برقبك فقال لا قبل فهو مذبذبا ولو قال له انت حر

بعد من ان لم يشر به بخر ثم شرب قبل الموت بطل عتقه فاذا عتق فيه بعد موت المولى ثم شرب لم يرد له  
الرق ولو قال انت مذبذبا على الف درهم قال بوج له ان يبيعه قبل ولم يقبل فان مات فهو مملوكه فان قال  
قبلت وادى الالف عتق رجل قال الكاتبة وهبك لك بعض بدل الكاتبة قال لا قبل فهو كان ولو قال له  
وهبك لك جميع مالي عليك فقال لا قبل عتق بغير شيء **كتاب الشفعة** في الوصية بالعتق وفي الفتاوى رجل قال  
اعتقوا عبدى الذي هو قد يم الصحة عن م ستة اشهر وعنه سنتين وعزاي من هكذا واختار ان يكون صحته  
سنة ولو قال اعتقوا افضل عبيدى او خير عبيدى وجعل ثلثه للسكاكين فهو على افضلهم في القيمة وفي قوله  
اوصيت بافضل عبيدى فهو لا فضلهم في الدين ولو قال اقوم معلومين ابن بنه كان مرابيه ما بنت هذا بن  
الوصية بالعتق في الفتاوى وما سبق في مجموع النوازل من يقول اعتقوا فلا تا بعد موتك ان شاء لا يصح لايضا  
ولو قال لامة عذرو صيته اذا خدمت ابني وبقى حتى استغنيا فانت حرة ان كانا صغيرين عذرها حتى يدركا  
رجل عتق عبد الله عن ابيه الميت الولاء له والاجر له ولا يثبته الكل في الفتاوى والله اعلم صحح الايضاح وبطلان  
**كتاب الشفعة** هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول الاول في الجمل والثاني في المقدرة والثالث  
في الطلب الفاطمة ومسايلة ما الاول الحيلة لا بطلان للشفعة بعد الشبوت بكرة بالاتفاق نحو ان يقول  
المشتري للشفيع اشتره منه ونحوه وان كان قبل الشبوت لا باس له اسواء كان الشفيع عدلا او فاسقا لانه  
ليس باطل هو المختار وعلى هذا الحيلة في منع الزكوة ورفع الزكوة على الجمل على وجه منها ان يجعل بيتا في داره  
هبة لرجل ثم يبيع بقيقها عنه لا شفعة للحجارة لان المشتري شريك ومنها ان يجعلها دار اخرى فصدق  
بها حيا جدا الدارين بالكايط الذي يلحقه على جاره وقضه ثم باع منه ما بقي فليس للحجارة شفعة لانه لما لم يبق  
حجارة ومنها ان يشتري عشرة هابن كثيرا وسما من ثلثهم منها والباقي ثمن قليل للشفيع الشفعة في الكوة  
ولا شفعة في الباقي ولو باع البايع ان يفتح المشتري البيع ببيع الكا على خيار ثلثة ايام ولو باع المشتري  
لو اشترى السهم الواحد بثلث لا يبيع هو الكا بما يقم من الثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلثة ايام  
فلو اراد الشفيع ان يخلف بثلثة ما اردت ابطال الشفعة لم يكن له لانه ادعى عليه معنى ولو اقر به لا يلزمه  
لوحظه بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه وهو خصم ولو كان  
البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان رجل اشترى دارا بعشرين الف درهم ونقد عشرة الاف لا عشرة و  
اعطى ياق الثمن ثلثة الف دينار ان اخذ الشفيع لا ماخذ الا بعشرين الفا لان المشتري اشترى  
بعشرين الفا ولو استحق الدار يرجع على البايع بما ادى من الدارهم والذانيير فقط لانه لما واد الاستحقاق  
بطل الصرف لانه ظهر ان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى من آخر دينار بعشرة دراهم ثم ظهر ان الثمن لم يكن عليه

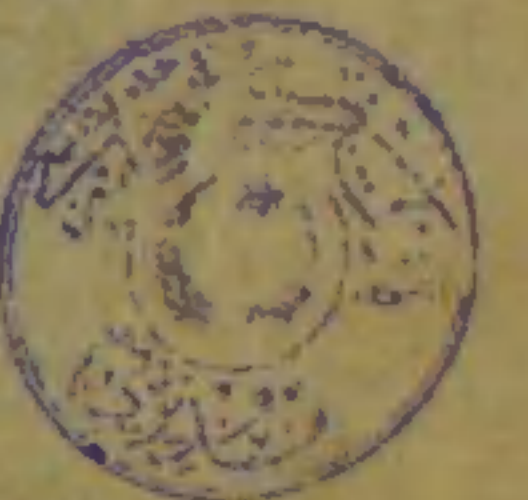


بطل المصروف ورد الدين و في جيل الخفاف البايع بهب الدار من المشتري او بقر الدار او بقر المشتري  
مقدار الثمن من البايع فلا شفعة فيها **الفصل الثاني في المقتد** وفي التجديد ما لا يجوز بيعه من العقار كالدار  
لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف اهل الاسلام واهل الذمة سواء في استحقاق الشفعة  
وكذا المأذون والمكاتب ومقتو البعض وكذلك ثبتت الشفعة بجواز دار الوقف وفي شرح الطحاوي لا شفعة  
فيما سوى الدار والعقار يعني لا شفعة في المنقولات وانما يجب ان ملك بعوض عين مال واذا ملك بعوض  
كالهبة والصدقة والوصية والميراث او ملك بعوض ليس مال كما اذا جعل من في الخراج او بدل الخلع او  
صالح عليها عن دم عدل فلا شفعة فيها وكذا لو جعلها اجرة ثم الشفعة ثلاثة شريك في المبيع الذي لم  
يقاسم وخطيط وهو الذي قاسم ويقوله خطيط في الطريق وفي الشرب والجار الملازق واولاهم الشريك ثم  
الخطيط ثم الجار الملازق مسألة تجمع هؤلاء الشفعة دار فيها منازل وباب الدار الى سكة غير نافذة والرب  
المنازل الى من الدار وكل منزل منها رجل على حدة الا منزل من مابين حرين ولهذا السننول المشتري جار  
ملازق على امره فباع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم ولو سلم الشريك  
اولم يطلب عند سماعه البيع والشفعة لا راي المنازل لانهم خطاط في الطريق ولم يطلبوا عند سماع البيع او لم  
الاواحل انهم فلو اولى من اهل السكة ولو لمواحيما فالشفعة لاهل السكة ويستوي ذلك للملازق وغير  
الملازق ولو لمواحيما اولم يطلب عند سماع البيع فالشفعة للجار الملازق ثم الشفعة للشفعاء على عدد  
رؤوسهم لا على قدر انصائبهم عند ناحية لوان دار من ثلاثة نفر لاحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها  
فباع صاحب النصف جميع نصيبه وطلب الشريكان الشفعة قضى بينهما نصفين ولو حضر واحد من الشفعة  
او لا واثبت شفعة فان القاضي يقضى له بجميع الشفعة ثم اذا حضر شفيع آخر واثبت شفعة فنظر في الشفع  
الثاني مثل الشفع الاول ويقضى له بمثل الشفعة واذا كان الثاني اول من الاول لما ان الاول جار وهو خطيط فالقاضي  
بطل شفعة ويقضى بجميع الدار لثاني وان كان الثاني دون الاول لا يقضى له بالشفعة والشفعة لا يورث صور  
دار بيعت ولها شفيع وطلب الشفعة واثبتها بطلين ومات قبل الاخذ بقضاء القاضي او تسليم المشتري  
واراد ورثته اخذها ليس له ذلك ولو كان الشفع اخذها بالقضاء او التسليم ثم مات يكون ميراثا  
لورثته والمشتري مالك حتى ياخذ الشفع فان باع المشتري قبل حصول الشفع فهو باعها وان شاء اخذها  
بالباع الاول وان شاء بثلثا فان اخذ بالباع الاول انفع الباع الثاني وان اخذ بالباع الثاني انفع الباع الاول  
ان يقع البيع بالشفعة وان بذل المشتري له حتى يقضى له القاضي ومن اخذ الدار بالشفعة ففيها سهم الشفع  
الدار ونقص عليه انما يجمع الشفع على الذي فقد الثمن اليه بالتمن خاصة ولا يرجع بقيمة البناء الكلي في شرح الطحاوي

**الفصل الثالث في الطلب** الاصل الشفعة للمشتري على المجلس قال الامام الشافعي هذا قول الكرخي وفيه  
عزم اشارة الى ذلك فعندنا علماءنا على الفور حتى لو سكت هنيئة بما يبيع فلو سلم ولو اخبر بالبائع حتى اعلم  
فلم يطلب لا تبطل الشفعة عندنا وعند ما تبطل على ان العدد والعدالة شرط ولهذا نظائر وفروع عرفت في  
الجامع الصغير ولو بيعت دار بجنبه فظن ان المشتري فلان فسكت فاذا هو غيره كانت له الشفعة كالبيع اذا اشترى  
ولم يسم الزوج فسكت ثم علمت ان لها ان ترز ولو اخبر ان فلانا اشترى بها بالف درهم فسلم الشفعة ثم ظهر انه اشترى  
بالدينار فبقيتها الف درهم مع التسليم **جنب** الشفع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعة وهو المختار بقوله من  
كلم قبل السلام فلا يجنبوه وكذا الوصي بعد الظاهر كعقبن او بعد الجهة اربعا وان صلى اكثر من ركعتين بعد الظهر  
اكثر من اربعة بطلت شفعة لانا لا نكسر لغير سنة فلا يكون معذورا ولو علم بالبائع وهو في صلوة الطلوع فجعلها  
اربعا وستا فاحتاد انهما بطل بخلاف الاربع قبل الظهر اذا اشترى اربعا لا تبطل ولو قال الشفع بعد سماع ان فلانا  
باع دارا فحضر الله قد طلبت شفعتها او قال سبحان الله او قال الله اكبر او عطف فتمت قبل ان يذمها لا تبطل شفعة  
وكذا لو قال من اشترى ما او بكم اشترى ما لا يكون تسليما اذا اطلت بالشفعة بعد ما اخبرته من اشترى ما او بكم اشترى ما  
ولو طلب المشتري فقال المشتري دفعه اليك ان علم الشفع بالتمن صار له وان لم يعلم بالتمن لا يصير له وهو على  
شفعة ولا يبيع التمليك الشفع اذا جاء الى المشتري فقال انما شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت  
لان قولنا انما شفيعك كلام غير محتاج اليه فصار كأنه قال للمشتري كيف اصحجت وكيف امسيت **جنب آخر** الشفع  
اذا قال بالفارسية من شفعت خوامم بطلت شفعة واختلفوا في لفظ الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة  
وانا طالبها واطلبها وعند بعضهم اطلب الشفعة واخذها وعند بعضهم طلبت الشفعة واخذت وقال بعضهم  
لفظ طلب بالمبايعة او بالمستقبل بفتح واخيار القية ابو جعفر والامام ابو بكر محمد بن الفضل الشفع اذا علم بالليل  
ولم يقدر على الخروج والاشهاد فلان اشهد حين اصبح صبح وفي شرح الطحاوي الشفعة يجب بالبائع وتستحق بالطلب  
وملك بالاخذ فوجب بالبائع حتى لو طلب الشفعة قبل البيع لا يبيع ولو سلم بعد البيع وهو لا يعلم بالبائع بطلت  
وتستحق بالطلب هو نوعان طلب موأبه وقد مر طلب اشهاد وهو ان يشهد على المشتري بطلب الشفعة او  
يعلم منه الطلب دارا اشترى بها او ذكر خروجه الا غيره ويقول سلمنا الى ثم الاشهاد على البايع ان كانت الدار المبيعة  
في يد من وان سلم الى المشتري ثم جاء الشفع واشهد على البايع لا يبيع ولو اخذ الشفع ان يطلب من المشتري  
بفتح وان كانت الدار بيد البايع وفي رواية لو طلب الشفعة من البايع بفتح استحقنا في شفعة الجامع وفي الاصل  
لو وكل المشتري بالطلب لا يبيع ولو وكل عن الغير بشرط دار وهو شفيع ثبت له الشفعة فطلب من اوكل اوكل  
بالبائع لا يثبت له الشفعة اذا باع رجل علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب الموثبة وعجز طلب الاشهاد ديون كل آخر



حتى يطلب فان لم يفعل ومضى بطلت شفعة وفي شرح الطحاوي اذا ثبتت الشفعة بطلين واتي المشتري ان  
يسلم اليه ان ترك المرافعة الى القاضي بعد مزجها وحبس ولم يمكن التوكيل لا بطل شفعة وان ترك مزجها  
ذكر في الكتاب انه على شفعة وان طال الزمان قيل هذا قول الحق وعنه وهو رواية عن ابي بن ابي نضر عن ابي  
الفقير رجل اشترى اربعمائة من ثوبين فاشفع بالخيار ان شاء اخذها بالثمن حالا وان شاء انتظر مضوا الاجل  
ليس له ان ياخذها بتمن ثوبين وصار خيار الشرط لا تثبت حق الشفع لكن له ان يمنع من الاخذ للحال لان  
النقدية زيادة وصف مرغوب الثمن فكان له ان لا يلزم هذه الزيادة وان اختار اخذها بتمن ثوبين كان  
التمن للبايع الى اجله وان اختار الاجل بطل عند حلول الاجل او عند علمه بالبيع عن ابي بن روايتان في رواية  
عند العلم وان كت الى حين الاجل بطلت شفعة وفي رواية بطل عند الاجل وهذا اذا اطلب المواشاة عند علمه  
بالبيع فان لم يطلب فلا شفعة له وفي شرح القزويني في آخر كتابه الى قول الشفع اذا اطلب الشفعة طلب المواشاة  
والاشهاد وطلب من القاضي التملك فقبل احضر المال حتى يسلم اليك الشفعة فقال الشفع للقاضي افض  
لي ولا يسلم الي حتى اتيك بالمال لا يفعل القاضي ذلك لان هذا تملك بعوض فالم يسلم العوض لا يقض  
بالعوض ولو قضى القاضي لا نفذ وفي شرح الطحاوي الشفع اذا اطلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن  
واخذ شفعتك ان لم تكن احضار الثمن ولم يحضر الى ثلاثة ايام عن ثمنه انه يبطل شفعه وبه اخذ الفقيه ابو  
الليث قال الصدوق الشهيد الاصح انه لا تبطل لوجود طلب المواشاة والاشهاد بعد ذلك ما لم يسلم بالثمن  
لا تبطل قال الصدوق كان اخذ بقول الحق وهو ظاهر المذهب في شرح الطحاوي اذا اختصما الى القاضي يؤجل  
الشفيع قدر ما يرى لا حصار الثمن فان احضر في تلك المدة قضى له والا بطل شفعه وفي النصاب صبيحة  
ادركت وثبت لها خيار البيع والشفعة فطلبت الشفعة واختارت نفسها بان قال طلبت واخترت  
نفسى وعلى القلب يجوز الاقل منها وبطل الثمن لا يمكنه ان يقول طلبتها الشفعة والخيار والله اعلم بالصواب



والله اعلم بالصواب والسلام على النبي سيدنا محمد وآله وصحبه  
تم المدام  
قد وقع الفراغ من تحرير وتنقيح هذا الكتاب بحسن توفيقه على يد العبد الضعيف والخائف  
المعترف بقلته مضاعفة الغريق في بحر خطيئه الحزين بنار شمولته الخائف من  
سوطاتة الفقير المذنب الغني يوسف بن عبد الله الذي عفى عنه لطفه الحق  
والجلى صفوة اليوم العاشر من ربيع الاول عمت بركة بسند تاريخ  
وحسين بن سعيد من الهجرة النبوية الصالحة حامدا لله وصاليا على نبيه

Süleymaniye	256
KUTUPHANASI	256
Yeni	256
256	256